



نقد كتاب أصول مذهب الشيعة

لمؤلفه الدكتور السلفي ناصر بن عبد الله القفاري

منهج تأسيسي في الإجابة
عن الشبهات المثارة ضد المذهب الشيعي

الجزء الأول

أ. د. السيد محمد الحسيني القزويني

الأستاذ في المحاضرة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة،
ومرئيس قسم الحديث، وعضو الهيئة العلمية في جامعة آل البيت عليه السلام العالمية.



هوية الكتاب

اسم الكتاب:.....	نقد كتاب أصول مذهب الشيعة
تأليف:.....	أ. د. محمد الحسيني القزويني بمساعدة اللجنة العلمية
الإخراج الفني وتدقيق المصادر:.....	حسن السعدي
الناشر:.....	مؤسسة وليّ العصر <small>عليه السلام</small> للدراسات الإسلامية
رقم الإيداع الدولي (ج ١):.....	٩ - ٣١ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
رقم الإيداع الدولي للدورة:.....	٦ - ٣٢ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
الطبعة:.....	الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م
عدد النسخ:.....	٥٠٠٠ نسخة

يحق للجميع طبع الكتاب ونشره مع إعلام المؤلف والناشر قبل ذلك



اللجنة العلمية

د . فلاح عبد الحسن الدوخي

د . يحيى عبد الحسن الدوخي

د . حكمت جارج الرحمة

السيد حاتم كاطع البخاتي

تحت إشراف

أ . د . السيد محمد الحسيني القزويني



إهداء

إلى من كان رمزَ الجهاد والتضحية والفداء، إلى من أفنى حياته في الدفاع عن حرّيم الإسلام وإعلاء كلمته، إلى من وطّد أركان الإسلام بجهدِه وجهادِه، إلى من كان همّة الحفاظ على وحدة المسلمين وتقوية شوكتهم في وجه أعدائِه، إلى ابن عمّ النبي ﷺ وأخيه، أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ؑ نُهدي هذا الجهد المتواضع، والبضاعة المزجاة، راجين من الله تعالى القبول.



مقدمة الكتاب

لقد كان الحفاظ على وحدة الأمة الإسلامية وتماسكها هدفاً أسمى وغاية عظمى للمشرع الإسلامي، ففي ظلّ هذه الوحدة ستنعم الأمة بالأمن والاستقرار، وتشيع فيها أجواء المحبة والألفة، وتنمو بذور الخير والعطاء، فتصبح الأمة من خلال ذلك قدوةً وأسوةً لكل الأمم، ومثلاً يُحتذى به، فتسعى الأمم إلى اعتناق الإسلام والدخول في دين الله تعالى؛ لما يرون ما فعله هذا الدين بهذه الأمة من إشاعة قيم المحبة والتكاتف والتعاقد.

كما أن الاتحاد والتآلف يجعل الأمم والجماعات قويةً متماسكةً صلبةً، فلا يطمع فيها طامع، أو يغدر بها غادر، ومن هذا المنطلق حثت الشريعة الإسلامية على وحدة الأمة وأكدت على ضرورة ترابط نسيجها الاجتماعي، وحذرت في الوقت ذاته من العواقب الوخيمة والآثار السيئة للفرقة والتشتت والتشردم، قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾^(١) وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾^(٢) وقال عز وجل: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٣).

(١) آل عمران: ١٠٣.

(٢) الأنفال: ٤٦.

(٣) آل عمران: ١٠٥.

وأردفت السنّة النبويّة القرآن الكريم ببيانات كثيرة تحضّ على الوحدة والألفة والتوادّ، ونبذ الخلاف والتباغض، فقال ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ وَتَرَاحِمِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ، إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عَضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهْرِ وَالْحَمَى»^(١)، وقال أيضاً: «المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يدٌ على من سواهم»^(٢).

من هنا، فقد تمّ التصدي لمن يحاول أن يقوِّض دعائم الوحدة الإسلامية، ويقطع عراها، ويزرع بذور الشقاق والتفرقة والفتنة بين المسلمين، من خلال التحذير منه، ومناهضته بشتى السبل والوسائل؛ بغية الحدّ من خطورته وتأثيره في الجبهة الداخلية للمسلمين، قال ﷺ: «أنّه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرّق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائناً من كان»^(٣)، وقال أيضاً: «الفتنة نائمة، لعن الله من أيقظها»^(٤).

ومن ثمّ ترى الكثير من عقلاء الأمة وقادتها تتعالى أصواتهم لإخماد أيّ فتنة وبلية تطلّ برأسها لتعبث بحاضر المسلمين ومستقبلهم، فكانت هذه الضمائر الحية لا تألو جهداً على طول التاريخ في رأب الصدع، وتعزيز أواصر الأخوة الإيمانية بين المسلمين، وتنقية الأجواء ممّا يشوبها من كدر

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٠ ح ٦٤٨١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٨ ص ٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٢٢ ح ٤٦٨٩. أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٤١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) السيوطي، الجامع الصغير: ج ٢ ص ٢٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

بعض الخلافات والتقاطعات؛ لذا كانت تعقد المؤتمرات واللقاءات بين علماء المسلمين من مختلف الطوائف والمذاهب؛ ليتبادلوا وجهات النظر وإبداء الرؤى، بما يخدم المصلحة الإسلامية العليا.

إلا أنه وفي موازاة هذه الجهود الخيرة والنيات المخلصة التي جعلت مصلحة الإسلام والمسلمين نصب عينها، قد برز تيار إسلامي خطير، يتفاخر بالانتماء إلى سلف الأمة وماضيها التليد، ويدعي إحياء تراثها والرجوع بها إلى سالف عهدها المشرق، من خلال أطروحات فكرية ودعوات تتقاطع مع مبادئ الإسلام الأصيل ومع مشروعه الوحدوي، فكانت دعواته هذه المتلفعة بأردية الإصلاح، والتمسك بالإسلام، والسير على نهج السلف الصالح، كانت تحمل في جوهرها روح التعصب والتطرف والتشدد، واستعداد كل من لا يوافقها الرأي والمنهج، أو لا يرتضي كيفية تعاطيها النصوص الإسلامية، من كل المذاهب والتيارات.

إنّ هذا التيار هو ما يعرف اليوم بالتيار السلفي الوهابي الذي ترجع جذور تكوينه إلى ما يسمّى بشيخ الإسلام، ابن تيمية الحرّاني، المتوفى سنة (٧٢٨هـ)، الذي يعدّ بجدارة مهندس هذا الفكر وواضع أساسه ورأسم معالمه.

لقد خالف ابن تيمية، في فهمه للنصوص الإسلامية، كثيراً من الثوابت والمسلمات الدينية، وأسس رؤاه على الفهم السطحي لتلك النصوص، فانتهى به الأمر إلى تبديع وتكفير قطاعات واسعة من المسلمين وإخراجهم من ملة الإسلام؛ لمجرد أنهم لا يلتقون مع أفكاره وتصوراتهِ التي يدعي أنه

استقأها من مواقف السلف وأقوالهم!!^(١).

وزعم أنه القادر على فهم أقوال السلف وأفعالهم، من هنا نجده كثيراً ما يفسّر ويفتي وفق فهمه الشخصي لقول السلف، وهذا الفهم عادة ما يكون فهماً سطحياً لا يمت إلى الواقع بصلة.

لقد كان ردّ فعل علماء المسلمين تجاه هذا اللون من التفكير، سريعاً وإيجابياً، فتصدّى له العديد منهم بكل حزم وشجاعة، بعد أن استشعروا خطورته وتهديده لوحدة الأمة الإسلامية وعقيدتها، فألفت الكتب وصدرت الفتاوى بحقّ ابن تيمية ومن يؤمن بأفكاره وطروحاته^(٢)، فضيّق عليه، وتعرّض لمعاملة قاسية انتهت به إلى السجن، ليلقى حتفه هناك^(٣)، ومع هذا ظلّت تداعيات وأصداء هذا المنهج موجودة يتعاهد بها بعض من تأثر بها من تلامذته ومن سار على خطاهم، وإن كان صوتهم ضعيفاً وأتباعهم قلة.

ولكنّ هذا الأمر لم يدم طويلاً، حتى شاءت الأقدار أن يقوى هذا المنهج وتبعث فيه الروح من جديد، وأن يكون ذلك الانبعاث في قلب الجزيرة العربية، مهد الإسلام، وذلك في القرن الثاني عشر الهجري، على يد رجل

(١) مخالفة ابن تيمية للشواهد والمسلمات الدينية أمر واضح، أنظر كتاب: ذخائر القصر في نبلاء العصر، للحافظ المؤرّخ شمس الدين بن طولان، (نسخة مخطوطة): ص ٦٩ - ٧٠، قال - نقلاً عن أبي الحافظ العلاءي: «ذكر [الحافظ العلاءي] المسائل التي خالف فيها ابن تيمية الناس في الأصول والفروع، فمنها ما خالف الإجماع، ومنها ما خالف فيها الراجح من المذاهب...».

(٢) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ج ١ ص ١٧٩ - ١٨٣، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٨٤.

يدعى (محمد بن عبد الوهاب) الذي تهَيَّأت، أو هَيَّئت، له ظروف خاصة ووسائل داعمة، ساعدت على فرض أفكاره وتصوّراته على المسلمين في الجزيرة، والذين كانوا قد قاوموا هذا التوجّه في بادئ الأمر، إلا أنّ قوّة السلطان والمال والسلاح كانت أقوى من إرادة الناس، فغلبوا على أمرهم، وفُرضت عليهم معتقدات وآراء محمد بن عبد الوهاب وأتباعه من الوهابيين^(١)، فتجرّع المسلمون من أبناء الطوائف والمذاهب السنيّة، المرارة والمعاناة، وأجبروا على ترك معتقداتهم وممارسة شعائرهم الإسلاميّة، التي اعتبرت بدعاً وضلالاتٍ حسب المنهج الجديد، وأزيلت تلك الشعائر بحجّة تطهير الجزيرة من مظاهر الشرك والوثنية ومحاربة البدع!! وطمست معالم الإسلام وآثار النبوة المباركة في أرض الجزيرة، فضلاً عمّا عانته، جراء ذلك، بقيّة الطوائف والمذاهب الإسلاميّة الأخرى.

ثمّ إن هذا المدّ المتطرّف والمتشدّد، بدأ ينتشر شيئاً فشيئاً في أرجاء البلاد الإسلاميّة؛ بسبب الدعم اللا محدود، مادياً ومعنوياً، من قِبَل السلطات الحاكمة في أرض الجزيرة التي تبنت هذا الفكر، فأغدقت الأموال الطائلة واستغلّت الخيرات الكثيرة - التي حبا الله بها أرض المسلمين - من أجل نشر وتبليغ الأفكار السلفية الوهابية.

لقد كاد هذا اللون من الفهم والإدراك، للإسلام، أن يَغْطِي على كلّ الألوان والاجتهادات الإسلاميّة التي تستند في فهمها واجتهادها

(١) أنظر: جعفر السبحاني، الملل والنحل: ج ٤ ص ٣٣٩-٣٤٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

إلى الكتاب والسنة أيضاً - على حدّ اعتقادها - فخبت وذوت كثير من المراكز العلمية والفعاليات الفكرية لبقية الطوائف، خصوصاً في الجزيرة العربية، وحُرم علماءها من ممارسة نشاطاتهم العلمية والتبليغية، وأعطيت الفرصة لمذهب ولون واجتهاد معيّن، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى في هذا المجال.

إنّ هذه الجماعة السلفية - وانطلاقاً ممّا تحمله من نهج متزمت وأسلوب متطرّف يمتاز بالحدة والجفاء، ويلازمه فهم سطحي للإسلام وتعاليمه السمحاء - هاجمت كلّ من لا يتناغم معها في الطرح والفهم، واستخدمت في هذا السبيل كلّ وسيلة، بما فيها القوّة والعنف، من أجل فرض أفكارها ومتبنياتها، فبدّعوا وكفّروا العديد من الطوائف والجماعات الإسلامية، وكان الشيعة الذين هم أتباع أهل البيت عليهم السلام، هدفهم الأوّل وغرضهم الأهمّ، من بين جميع طوائف المسلمين، فذاقوا منهم الويلات والمصائب أينما وجدوا، وأخذت تطالهم يد التعديّ أينما كانوا، حتى مع كونهم يشاركونهم الوطن والعيش المشترك، فكان التمييز والتهميش، والإقصاء عن كلّ مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والعلمية، هو أقلّ ما يمكن أن يناله الشيعة منهم.

بالإضافة إلى إشاعة جوّ من العداة والبغض تجاه أتباع أهل البيت عليهم السلام، في كلّ مكان من البلاد الإسلامية، مستخدمين جميع الوسائل المتاحة، في حين كان أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام يدعون إلى السلم، والتعايش المنضبط مع كافّة المسلمين، بل وغير المسلمين، محكّمين لغة الحوار،

متبئين مبدأ ﴿وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ على أي منطقٍ آخر أو نهجٍ آخر، فكانوا هم السباقين، دوماً، إلى التقريب بين المذاهب والطوائف، حفاظاً على بيضة الإسلام ومقدّرات المسلمين^(١)، وكانوا في ذلك يمثلون أوامره تعالى في محكم التنزيل^(٢) فضلاً عن وصايا أئمة أهل البيت عليهم السلام، الذين كانوا يحثون أتباعهم ومريديهم على الحفاظ على وحدة المسلمين وصيانة كيانهم، وهذا ما تشهد به سيرتهم عليهم السلام ومواقفهم، وما صدر عنهم من أقوال وتوجيهات.

فترى أمير المؤمنين عليه السلام يسكت عن حقه مدةً طويلة، ويلزم سمت المسلمين وجماعتهم، مقدّماً النصح والإرشاد لولاتهم وأمرائهم، بعد أن رأى الأخطار محدقة بالإسلام، ومنذرة بذهاب جهود النبي صلى الله عليه وآله سدى، فصبر وفي العين قذى وفي الحلق شجاً، بعد أن رأى تراثه نهياً وحقه غضباً، إلا أنه آثر المحافظة على كيان الأمة الإسلامية ووحدها، وغضّ عما له من حقّ في الإمامة والخلافة.

قال في كلام له عليه السلام، لما عزموا على بيعة عثمان: «لقد علمتم أنني أحقّ الناس بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين»^(٣).

ونجده أيضاً، في كلام له آخر، يقول: «فأمسكت يدي حتى رأيت

(١) لقد تمخّضت جهود علماء الشيعة، عن ولادة مجمع للتقريب بين المذاهب الإسلامية، الذي

يهدف إلى تقريب وجهات النظر بين المسلمين، وفهم بعضهم بعضاً بشكل صحيح.

(٢) كقوله تعالى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ آل عمران: ١٠٣.

(٣) نهج البلاغة: ج ١ ص ١٢٤، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر.

راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام، يدعون إلى مَحَقِّ دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، فَخَشِيتُ، إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الْإِسْلَامَ وَأَهْلَهُ، أَنْ أَرَى فِيهِ ثَلَمًا أَوْ هَدْمًا، تَكُونُ الْمَصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فُوتِ وَلَايَتِكُمْ، الَّتِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلِيلٍ، يَزُولُ مِنْهَا مَا كَانَ كَمَا يَزُولُ السَّرَابُ...»^(١).

و كذلك يخاطب الخوارج في زمان إمامته عليه السلام، يقول: «وَالزَّمُوا السَّوَادَ الْأَعْظَمَ، فَإِنَّ يَدَ اللَّهِ مَعَ الْجَمَاعَةِ. وَإِيَّاكُمْ وَالْفِرْقَةَ، فَإِنَّ الشَّاذَّ مِنَ النَّاسِ لِلشَّيْطَانِ، كَمَا أَنَّ الشَّاذَّ مِنَ الْغَنَمِ لِلذَّنْبِ»^(٢).

وقال عليه السلام: «وَعَلَيْكُمْ بِالتَّوَاصُلِ وَالتَّبَاذُلِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّدَابِرَ وَالتَّقَاطِعَ»^(٣).

وكتب إلى أبي موسى الأشعري، حين رأى الأخير أنّ خَلَعَ عَلَيَّ ومعاوية، من الخلافة، هو توحيد لجماعة المسلمين: «وَلَيْسَ رَجُلٌ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى جَمَاعَةِ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) وَأَلْفَتْهَا مِنِّي، أَبْتَغِي بِذَلِكَ حُسْنَ الثَّوَابِ وَكَرَمَ الْمَآبِ، وَسَافِي بِالذِّي وَأَيْتُ عَلَيَّ نَفْسِي»^(٤).

وبهذا يكون الإمام عليه السلام، هو المثل الأعلى، والأسوة، وهو المؤسس لنظرية التعايش والوحدة مع الخطّ المخالف له؛ من أجل تحقيق مصالح الإسلام العليا.

(١) نهج البلاغة: ج ٣ ص ١١٩، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ٧٧.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ٧٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

وعلى نفس المنوال سار خَلْفُهُ الصالح، وهم أئمة أهل البيت عليهم السلام، فأمرُوا أتباعهم وجميع المسلمين بالتراحم والتعايش والتواصل والتفاعل فيما بينهم، ونبذ الفرقة والقطيعة، واجتناب أسباب التناحر والصدام، مهما حصل من خلاف واختلاف في وجهات النظر، فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام وهو يوصي أتباعه بالتفاعل والتواصل مع سائر المسلمين، قال: «عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، وصلّوا في مساجدهم»^(١).

وعنه عليه السلام أيضاً قال: «من صلّى معهم في الصف الأوّل كان كمن صلّى خلف رسول الله صلّى الله عليه وآله»^(٢).

وروى الشيخ الصدوق أيضاً في كتابه: صفات الشيعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن الله عزّ وجلّ يقول في كتابه: ﴿قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، ثمّ قال: عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلّوا معهم في مساجدهم، واقضوا حقوقهم»^(٣)، ولذا كان الشيعة، أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام، على مرّ التاريخ، يعيشون بين إخوانهم من أصحاب المذاهب والطوائف الإسلامية الأخرى، في وئام وانسجام، لم يبدر منهم ما يثير الفرقة والخلاف، وكانوا يشاركون إخوانهم في السراء والضراء، ويحملون هموم الأمة الإسلامية وقضاياها المصيرية، وكانوا يهبّون للدفاع

(١) الصدوق، الهداية: ص ٥٣، الناشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام - قم. وأنظر: الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢١٩، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) الكليني، الكافي: ج ٣ ص ٣٨٠.

(٣) الصدوق، صفات الشيعة: ص ٢٧، الناشر: كانون انتشارات عابدي - طهران.

عن حريم الإسلام إذا داهمته الأعداء، فشاركوا في الفتوحات الإسلامية ومعارك المسلمين الدفاعية، وكانوا من المرابطين في ثغور المسلمين، يحمون حدود الدولة الإسلامية، ويصونون منجزاتها ويذبّون عن مقدّساتها. وكان هذا ديدنهم، في كلّ زمان ومكان، ففي العصر الحديث عندما غزت جيوش الغرب أرض المسلمين، كما حصل في العراق في مطلع القرن العشرين، هبّ الشيعة بعلمائهم وعامّتهم؛ للدفاع عن الدولة العثمانية ذات المذهب السنّي آنذاك؛ لكونها تحمل شعار الإسلام، رغم أنّها كانت آنذاك تضطهد الشيعة وتسيء إليهم، إلّا أن ذلك لم يكن ليمنعهم من حمل راية الجهاد؛ دفاعاً عن الإسلام والمسلمين، وهكذا تراهم اليوم أيضاً في أماكن تواجدهم، شوكةً في عيون أعداء الإسلام من المستكبرين والصهاينة الغاصبين، كما هو الحال في شيعة إيران ولبنان والعراق، وغيرها من بلاد المسلمين، وهو دليل قاطع، وردّ حاسم، على تخرّصات بعض المغرضين الحاقدين، الذين يتّهمون الشيعة بممالة الأجنبي ضدّ المسلمين، وهي التهمة التي روج لها ابن تيمية وسوقها، وراح أتباعه يجترّونها دون دراية وتمحيص.

لقد امتدّت الهجمة السلفية على الشيعة، أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام، أفقياً وعمودياً، وبشكل كثيف ومركّز، فلو استثنينا بعض المحاولات والكتابات حول الشيعة، والتي ابتدأها الجاحظ في القرن الثالث، في كتابه العثمانية، ثمّ القاضي عبد الجبار المعتزلي، في القرن الرابع، في كتابه المغني وغيرهما، والتي كانت على نطاق محدود، وفي فترات متباعدة؛ فإنّ القرن

الثامن الهجري يعدّ الانطلاقة الحقيقية لمسلسل الافتراءات على الشيعة، أتباع منهج أهل البيت عليهم السلام من قبل ابن تيمية الحرّاني وأتباعه من بعده، فلا يكاد يخلو قرن، من هذه الكتابات والمؤلفات، ولو أجرينا مسحاً تاريخياً لهذه الكتب وأزمنتها، لا نجد أنّ هناك زمناً يخلو من كتاب أو أكثر من هذه الكتب.

فهناك توسّع كبير لأعداد هذه الكتب في كلّ وقت، خصوصاً في العصر الحديث، فبناءً على آخر إحصائيات إحدى المؤسسات البحثية قد أُلّف ضدّ الشيعة ما يقارب خمسة آلاف كتاب بلغات متعددة.

والجدير بالذكر أنّ سبعين بالمائة من هذه الكتب قد أُلّف بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، وطبقاً لما أعلنته سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في باكستان، فإنّه قد تمّ في غضون سنة واحدة إصدار ستين عنوان كتاب تهاجم الشيعة بلغ عدد نسخها ثلاثين مليون نسخة!!^(١).

لقد كان همّ هؤلاء الكتاب والمؤلفين، في كتاباتهم ضدّ الشيعة، هو البحث والتنقيب في بطون الكتب، وركام الماضي، عن كل مشتبه ومحتمل؛ ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، وعن كل شاردة وواردة وهفوة تخدم أغراضهم غير الطيبة، من دون أن يلتمسوا لذلك عذراً، بل توسلوا - من أجل تحقيق غاياتهم - بالكذب والافتراء تارةً، وبالتضخيم والتهويل تارةً أخرى، بحجّة الدفاع عن الإسلام ورموزه.

(١) مجلة تراثنا: العدد ٦ ص ٣٢، مقالة بعنوان: موقف الشيعة من هجمات الخصوم.

لقد كانت هذه الكتابات، في مجملها، أصداء وانعكاسات لما كتبه ابن تيمية وأتباعه، فتراها مكررة محشوة بالافتراءات والمغالطات، بعيدة عن الموضوعية والإنصاف وروح البحث العلمي، في حين لم تصدر من أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام كتب أو مؤلفات تهاجم أتباع المذاهب الأخرى وتتحمل عليهم، بل كانت جلّ كتاباتهم هي للدفاع عن أنفسهم انتصاراً لمذهب الحق، وكشفاً للمغالطات والافتراءات التي تُشنّ ضده.

إن نظرة بسيطة لحجم الأرقام والإحصائيات، لما يكتب وينشر ضد أتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام، سنوياً، تجعل المرء يقف مندهشاً حائراً، يهوله ما يرى وما يسمع، والشيء نفسه في مجال الإذاعة والتلفزة، فلم يعد خافياً وجود العديد من المحطّات الإذاعية والفضائيات المعدة لهذا الغرض، فضلاً عن حقل (الانترنت)، حيث تجد مئات الآلاف، إن لم تكن الملايين، من الصفحات المكرّسة لإثارة الشبهات والإشكالات حول فكر ومذهب أهل البيت عليهم السلام، إضافة إلى مئات المنتديات ومواقع الحوار وتسجيل المحاضرات، التي تتناول كلّ ما يتعلّق بالشيعة بالطعن والتجريح.

هذا، مع ما يرافقه في كلّ حين من وابلٍ من قذائف الفتاوى والدعوات والبيانات، التي تدعو إلى تكفير الشيعة وتبديعهم وتضليلهم، وإقصائهم عن الحياة الاجتماعية والسياسية، بل وتدعو إلى قتلهم وإبادتهم. وما يحصل لهم اليوم، من حصد للأرواح البريئة، وإراقة للدماء، ونشر للخراب والدمار، في كافّة بلاد المسلمين - لا الكافرين - ما هو إلا نتيجة طبيعية لما يقوم به هؤلاء!!

ورغم كل ذلك قد يقال: إنّ الكثير من هذه الكتابات والمواقف - غير المشرفة - وغيرها من المحاولات، ترجع إلى اجتهادات شخصية، يتولاها أشخاص لا يعبرون عن وجهة النظر العامّة للسلفية الوهابية ولا يمثلون معتدلي القوم ومربّي الأجيال، ومن أخذوا على عاتقهم بعث أمجاد السلف وما يحملونه من روح التسامح والأخوة والرحمة.

ولكن الناظر إلى الحقيقة بعين الواقع الذي عليه هؤلاء، يصاب بصدمة وخيبة أمل كبيرة؛ وذلك عندما يطالع كتابات ونتائج تحمل ذات النفس، وتتبع نفس الطريقة والمنهج الذي درج عليه أسلافهم، كتابات أعدت وهيئت في مراكز علمية وجامعات أكاديمية، وتحت إشراف أساتذة مختصين في مجال العقيدة والفِرَق، وأجازوها على أنّها رسائل علمية، والمفترض أنّها تتسم بالمنهجية والعلمية، وتقوم على الأسس القويمة والأساليب الصحيحة والوسائل المعتبرة، وخاصةً بعد اعتماد البرمجيات الحديثة في البحث والاستدلال، ولكنّها - مع الأسف - تبدو وكأنّها لا تزال تعيش في عصر الظلمات، لا تمت بسبب إلى تلك النهضة العلمية الشاملة في العالم، وأنّها لا تزال تجترّ ما كتبه أسلافهم قبل قرون، وتردّد أقوالهم وآراءهم.

إن الجامعات والمراكز العلمية السلفية، في السعودية وغيرها، تصدر عنها في كلّ عام دراسات ورسائل علمية، على مستوى الماجستير والدكتوراه، تتعرّض لمواطن الخلاف بين الشيعة والسنة، وتتعرّض لبيان اعتقاداتهم وآرائهم، وتحصل هذه الرسائل، في غالب الأحيان، على الدرجات

والامتيازات العالية؛ لمجرد تطرّقها لهذه الموضوعات، ولكنك عندما تراجعها وتتفحصها، تتعجب وتندهش، لضحالتها من الناحية العلمية، فضلاً عن افتقارها للموضوعية والإنصاف، فهي لا تختلف عمّا كتبه، في القرن الثامن الهجري، ابن تيمية وأشباهه، وكذا ما بعد ذلك القرن، من حيث اللغة والأسلوب والمنهج.

ومن أهم هذه الدراسات والرسائل العلمية، والتي نحن بصدد تقييمها والإجابة عنها، هي رسالة علمية نالت درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، بعنوان (أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية) لمؤلفها (الدكتور ناصر بن عبد الله بن علي القفاري)، وقد حازت على مرتبة الشرف الأولى! مع التوصية بطبعها وتداولها في الجامعات والأوساط العلمية، وقد تمّ فعلاً تنفيذ الوصية، فطبعت عدّة طبعات، واعتمدت كمنهج دراسي في الجامعة، ونشرت على صفحات (الانترنت) بشكل واسع، وتقع هذه الرسالة في أكثر من (١٥٠٠) صفحة، طبعت في ثلاثة مجلدات.

نظرة إلى محتوى كتاب أصول مذهب الشيعة

يتكوّن الكتاب من تمهيد، وخمسة أبواب^(١).

وقد بحث في التمهيد: التعريف بالشيعة، ونشأتها، وجذورها التاريخية، وألقاب الاثني عشرية، وفرقها.

وخلص في بحثه، في هذا التمهيد، إلى أن المعنى اللغوي للتشيع هو النصر والتمابعة، وهذا المعنى لا يتوفّر في مدّعي التشيع اليوم، ومن قبل اليوم في الغالب، فهم الرافضة كما سمّاهم السلف، أو المنتسبون للتشيع، وليسوا شيعة على الحقيقة.

وأنّ الشيعة أطوار، وفرق، ودرجات، ما بين إغراق في الغلو واقتصاد فيه، وادّعى أنّ المنتسبين للتشيع قد أخذوا من مذاهب الفرس والروم واليونان والنصارى واليهود وغيرهم، أموراً مزجوها بالتشيع!! وقد بدأت محاولة إدخال بعض هذه الأصول، إلى المجتمعات الإسلامية، على يد (ابن سبأ) وأتباعه، فلم يجد لها مكاناً في أمصار المسلمين، إلاّ عند فئة قليلة بالكوفة!!

أمّا الباب الأوّل: فكان موضوعه اعتقاد الشيعة في مصادر الإسلام: القرآن والسنة والإجماع، وبالنسبة للقرآن، فقد أوهم القراء أنّ الشيعة تقول: إنّ القرآن لا يفهم إلاّ بقيم - وهو الإمام عليه السلام - وأنهم يعتقدون بتحريف القرآن، وبالنسبة للسنة، فقد زعم أنّها تختلف عمّا في أيدي المسلمين؛ لأنّ الإمام - حسب زعمه - عند الشيعة يوحي إليه، بل يأتيه خلق أعظم من

(١) أنظر: ناصر بن عبد الله القفاري، مقدمة كتاب أصول مذهب الشيعة: ص ٢٩-٣٠، وأنظر الخاتمة: ص ١٥٤١-١٥٥٣، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

جبريل عليه السلام الذي يأتي رسول الله صلى الله عليه وآله، وادّعى أن الشيعة تؤمن بأنّ من سمع حديثاً من أحد الأئمة، فله أن يقول فيه: قال الله، لأنّ قولهم قول الله، وطاعتهم طاعة الله.

وفيهم روح القدس التي بها يعلمون ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى، وبها يرون ما غاب عنهم في أقطار الأرض، وما في عنان السماء، ويذهبون إلى عرش الرحمن كلّ جمعة ليأخذوا من العلم ما شاؤوا.

ويدعي القفاري أن قول الشيعة: إن الله سبحانه يناجي علياً والأئمة عليهم السلام. يدلّ على أنهم يعتقدون بأنّ علياً يوحى إليه.

وفي الحقيقة، إنّ كلّ ما زعمه هو محض افتراء، ليس له مبرر سوى ما يحمله في قلبه من بغض شديد للشيعة، وهذا غير خفي على كلّ من يطالع كتابه.

ولقد كشفنا زيف كلّ هذه المفتريات، في إجابات شافية وافية، في المجلّد الأوّل من إجاباتنا عن شبهاته.

وأما بالنسبة إلى الإجماع، فادّعى أنّه ليس حجّة عند الشيعة، بل إنّ مخالفة الأئمة أصل مقرر في مذهبهم، حتى قالوا: إنّ ما خالف الأئمة، فيه الرشاد!!

وفي الباب الثاني: تناول اعتقاد الشيعة في أصول الدين، ولم يتعرّض إلّا إلى أنواع التوحيد، وهي: التوحيد في الإلهيّة، والتوحيد في الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وأشار في نهاية هذا الباب إلى بحث

الإيمان وأركانها.

واستنتج استنتاجات غريبة، فزعم أن الشيعة جهميّة في نفي الصفات، وقدريّة في نفي القدر، ومُرَجئة في قولهم بأنّ الإيمان معرفة الإمام وحبه، ووعيديّة بالنسبة لغيرهم، حيث يكفّرون ما عدا طائفهم!! كما زعم أنهم يشركون بالله سبحانه، في ربوبيّته وألوهيّته، وفي مسائل عديدة!!

وفي مجال اعتقاد الشيعة بالكتب والرسل زعم: أن الأئمّة نزلت عليهم كتب إلهيّة، ولهم معجزات كالرسل!!

أمّا الباب الثالث، فقد خصّصه للبحث عن أصول الشيعة التي تفردوا بها، حسب زعمه، فتطرّق إلى بحث الإمامة، والعصمة، والتقية، والمهدوية، والغيبة، والرجعة، والظهور، والبداء، وغيرها.

ولقد وقّنا الله تعالى إلى الإجابة عن جلّ هذه الشبهات المطروحة حول هذه الموضوعات.

أمّا الباب الرابع، فقد خصّصه للشيعة المعاصرين وصلّتهم بأسلافهم، وصلّتهم بمصادرهم القديمة، والصلة العقديّة بين القدامى والمعاصرين، وغيرها من الأبحاث، ويبيّن أن الشيعة المعاصرين يعتمدون على ما افتراه شيوخ الدولة الصفوية، المليئة بالكفر والإلحاد، حسب زعمه!!

كما أفرد فصلاً، في هذا الباب، للحديث عن الجمهورية الإسلامية في إيران، أسماه: دولة الآيات؛ ممّا يرمي إلى أن هناك دوافع سياسية لطرح مثل هذه المواضيع، لا أنّها مجرد دوافع فكرية وعلمية!

وكذلك الباب الخامس، فجعله متعلقاً بالحكم على الشيعة، وأثرهم في العالم الإسلامي، وانتهى إلى أنهم هم السبب في انتشار الكفر والإلحاد والزندقة!! وإضلال أهل السنّة، ونشر الرفض والإباحية والفساد!! وكذلك هم السبب في انحطاط المسلمين على الصعيد السياسي والاقتصادي، وكلّ بليّة حلّت بالمسلمين هم السبب فيها!! وفي آخر المطاف، خلص إلى أن الشيعة فرقة كافرة خارجة عن الملة!!

وقد امتلأ هذا البابان بالمغالطات وتزييف الحقائق، وعدم المنهجية العلمية، لكن الوقت لم يسعفنا للإجابة عنها، نسأل الله أن يوفقنا لذلك في قادم الأيام.

نقد منهج القفاري

كلّ من يقرأ كتاب الدكتور القفاري، لا يشعر أنّ الكاتب كان ملتزماً في منهجه الذي ارتسمه لنفسه؛ ولهذا لا بدّ لنا من وقفة موضوعية نقيّم فيها منهجه وأسلوبه، وطريقة عرضه للأدلة والشواهد، واستخلاص النتائج منها؛ فإن معرفة منهج البحث والاستدلال، والوقوف على مواطن الخلل والصواب فيه، تكشف للقارئ عن الكثير من جوانب البحث التي قد تبدو غامضة أو مشوشة، كما أنّها توفّر عليه عناء الإجابة عن العديد من الشبهات والإشكالات، الناتجة عن حصول خلل واضح في المنهج المتبع في البحث والاستدلال، مضافاً إلى أن الاطلاع على العوامل الذاتية والموضوعية المحيطة بالبحث، ومعرفة الخلفية الفكرية والثقافية والبيئية للباحث، لها دور

كبير في توضيح معالم البحث وتقييم نتائجه.

وانطلاقاً من هذه الثوابت العلمية والأكاديمية، في ضرورة النقد العلمي لمنهج الباحث وأسلوبه، ومعرفة ما يؤثر عليه من عوامل داخلية وخارجية، أحببنا أن نبين، وبشكل مختصر، بعض جوانب الخلل الكبير الذي وقع به الدكتور القفاري في كتابه (أصول مذهب الشيعة)، ولكن قبل ذلك سنتعرض لذكر ما تميّز به هذا الكتاب عن بقية الكتب التي تعرّضت للتشيع بالشيعة، ونشير إلى أهمّ دوافعه التي جعلته يكتب هكذا كتاب، ثم بعد ذلك نستعرض المنهج الذي التزمه على نفسه، ونقيّم مدى التزامه به، ونتعرض بعد ذلك إلى شواهد واضحة تناقض منهجه الذي ادّعاه.

خصائص الكتاب

لقد تميّز هذا الكتاب عن الكتب التي سبقته، في التعرّض للمذهب الشيعي، بعدة أمور مهمّة، منها:

١- كونه رسالة علمية تناولت مسائل عقائدية خلافية مهمّة، بين الشيعة والسنة، وعلى درجة كبيرة من الخطورة والحساسية.

٢- شمل هذا الكتاب مسائل ومفردات كثيرة لم يقتصر على المسائل العقيدية حسب، بل تناولت قضايا فقهية وأصولية وحديثية وتاريخية وغيرها.

٣- اختلف هذا الكتاب، عن غيره، بكثرة التبع للشواهد من الروايات والنصوص، بحيث يغلب على الظن أن العمل في هذا الكتاب قد قام به

فريق من الباحثين وليس شخصاً واحداً.

٤- ومن خصائص الكتاب أيضاً، إيهام القارئ واستغفاله، بدعوى أنه يتبع الأسلوب العلمي والمنهج الصحيح في تناوله للبحث؛ وذلك من خلال ما أشار إلى ذلك في المقدمة، وكذلك محاولته أن يخلق تصوراً لدى القارئ بأنه يعتمد في أحكامه ونتائجه على ما يرد في كتب الشيعة أنفسهم، ولكن واقع الحال ينمّ بغير ذلك، كما سيّضح لاحقاً.

دوافع المصنف وأهدافه

لقد أشار المصنف في مقدمة كتابه - أو رسالته - إلى دوافعه وأهدافه من كتابة هذه الرسالة ضد مذهب أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم، فذكر عدّة أهداف ودوافع، حاول في بداية الأمر أن يبرّر أن غرضه هو الدفاع عن الحقّ والحقيقة، وأن التصديّ للفرق المخالفة، وأهل البدع، هو من أجل الحدّ من التفرّق والتشرذم، وتقويت الفرصة على العدو المتربّص بوحدة المسلمين.

ونحن نعتقد بأنّ ذلك لم يكن هو الدافع الحقيقي من وراء تأليف هذه الرسالة، وإنّما السبب الأساس هو الوقوف بوجه فكر ومنهج أهل البيت عليهم السلام بعد أن أخذ بالتوسّع والانتشار في أرجاء البلاد الإسلامية، ودخول أعداد كبيرة من المسلمين في هذا المذهب الذي يقدّم النموذج الصادق، ويعكس الصورة الواقعية عن الإسلام المحمّدي الأصيل وتعاليمه السمحاء، خصوصاً في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبعد اطلاع الناس على فكر ومدرسة أهل البيت عليهم السلام، نتيجة لسهولة الاتّصال والتواصل، بين

المسلمين، بعد حصول التقدّم العلمي والمعرفي في العالم. وقد أشار القفاري إلى هذا السبب صراحة - وإن حاول أن يجعله ضمن أسباب أخرى، ذكر أنّها دعت لتناول عقائد الشيعة الاثني عشرية بالخصوص - حين قال: «ثانياً: اهتمام هذه الطائفة بنشر مذهبها والدعوة إليه، وعندها دعاة متفرغون ومنظّمون، ولها في كلّ مكان (غالباً) خلية ونشاط، وتوجّه جلّ اهتمامها في الدعوة لنحلتها في أوساط أهل السنّة، ولا أظن أن طائفة من طوائف البدع، تبلغ شأواً هذه الطائفة، في العمل لنشر معتقدها والاهتمام بذلك. وهي اليوم تسعى جاهدة لنشر مذهبها في العالم الإسلامي، وتصدير ثورتها، وإقامة دولتها الكبرى بمختلف الوسائل. وقد تشيّع بسبب الجهود التي يبذلها شيوخ الاثني عشرية، الكثير من شباب المسلمين، ومن يطالع كتاب (عنوان المجد في تاريخ البصرة ونجد) يهوله الأمر، حيث يجد قبائل بأكملها قد تشيّعت. وقد تحوّلت سفارات دولة الشيعة في إيران، إلى مركز للدعوة إلى مذهبها، في صفوف الطلبة والعاملين المسلمين في العالم»^(١).

إذن، هذا هو السبب الكامن من وراء مثل هذه الكتابات، وكثرة الاحتفاء بها، ونشرها في أوساط الناس، وفي قبال ذلك يمنع منعاً باتاً تداول كتب الشيعة وبيعها، أو السماح بطبعها ونشرها في بلادهم.

(١) أنظر: القفاري، مقدّمة كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ١٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

المنهج الذي اشترطه القفاري على نفسه

ادّعى القفاري أن منهجه في رسالته يقوم على مجموعة من الضوابط والشروط، منها^(١):

١- لا ينظر في المصادر الناقلة عن الشيعة، بل ينقل من الكتب الشيعية مباشرة، وبأمانة.

٢- يعالج القضايا بموضوعية صادقة، بعيداً عن الميول الذاتية والأفكار المسبقة.

٣- يعتمد على رواياتهم الموثقة أو المستفيضة، وينقل عن كتبهم ومصادرهم المعتمدة مع مراعاة العدالة في الحكم.

٤- يعتمد على الأمور العقائدية المعلومة والمشهورة بين علمائهم والمتفق عليها، قال: «ولم أذكر من عقائدهم في هذه الرسالة إلا ما استفاضت أخبارهم به وأقرّه شيوخهم»^(٢).

مناقشة القفاري فيما اشترطه على نفسه

كلّ من يطالع كتاب القفاري، بدقّة وعناية، يتّضح له بلا أدنى شكّ أنّه لم يلتزم بما اشترطه على نفسه من شرائط، فلم تكن تلك التعهّدات التي أخذها على نفسه إلاّ حبراً على ورق، ومجرّد مصطلحات أنيقة عذبة لا واقع لها في كثير من الموارد، وقد نلتمس له العذر في التنازل عنها؛ لأنّه لو التزم بها سوف لا يمكنه أن يكتب مجموعة من الصفحات فضلاً عن كتابة رسالة

(١) المصدر نفسه: ج ١ ص ٧-١٨.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ٢٧.

كهذه، لأنّ الالتزام بتلك الشرائط يجعله عاجزاً عن تبرير ما يحمله في باطنه من ركام هائل من المفاهيم السطحية التي تحطّ من قدر الشيعة، والتي ورثها عن أسلافه وفي مقدمتهم ابن تيمية.

وعندما وجد التقيّد بتلك الضوابط يمنعه من إصاق التهم والتشنيع على الشيعة، تنازل عنها في سبيل هدفه المسبق، وكم تمنّينا على القفاري أن يسير على ما رسمه لنفسه من منهج علمي وأكاديمي صحيح!! ولكن أنّى له ذلك!

وسوف نتعرض لبعض الشواهد التي تؤكّد عدم التزامه بما فرضه على نفسه، ونقتصر على بعض ذلك المذكور، دون التطرّق لكلّ الشواهد، فهي كثيرة، ولكون كتابنا هذا ليس الهدف منه نقد منهج القفاري بالخصوص، بل هو لنقد الشبهات التي أثارها في كتابه، ومحاولة تحليلها ودحضها، وبيان زيفها.

شواهد على عدم التزام القفاري بمنهجه

الافتراءات على الشيعة

١- لقد زعم أن الشيعة في إيران يزيدون في الأذان بعد الشهادة الأولى عبارة: خميني رهبر، قال: «أدخل الخميني اسمه في أذان الصلوات، وقدّم اسمه على اسم النبيّ الكريم، فأذان الصلوات في إيران بعد استلام الخميني للحكم، وفي كلّ جوامعها، كما يلي: الله أكبر، الله أكبر، (خميني

رهب) أي أنّ الخميني هو القائد، ثمّ أشهد أنّ محمداً رسول الله»^(١).
 فهل من أحد يصدّق هذا الكلام؟! وهل هذه هي الأكاديمية والحيادية
 في منهج البحث!!؟

إنّ هذا إلاّ مثار للضحك والسخرية، ولا يحتاج إلى تعليق مطلقاً.

٢- قال: «مات الحسن العسكري سنة ٢٦٠هـ والذي تزعم الشيعة أنّه
 إمامها الحادي عشر - ولم يُعرف له خلف، ولم يرَ له ولد ظاهر، كما
 تعترف كتب الشيعة، وقال ثقات المؤرّخين بأنّه مات عقيماً. فكانت هذه
 الواقعة قاصمة الظهر للتشيع»^(٢).

ونحن لم نجد من قال، من الشيعة، بهذا الاعتراف، كيف ذلك وهو من
 صميم اعتقادهم!؟

٣- زعم أنّ الشيعة تقول: إنّ كتاب الكافي قد عُرض على المهدي؛
 قال: «الكافي عُرض على المهدي، فقال: كافٍ لشيعتنا، هذا ما يقوله
 الصدر»^(٣)، وينسبه للشيعة عموماً، ولهذا قال محب الدين الخطيب: إنّ
 الكافي عند الشيعة هو كصحيح البخاري عند المسلمين. وقد يكون في
 كلام الخطيب هذا بعض التسامح؛ لأنّ غلوّهم في الكافي أكثر، ألا ترى
 أنهم يقولون: إنّ الكافي ألف إبان الصلة المباشرة بمهديّهم، وإنّه

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٣ ص ١٣٩٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر السابق: ج ٣ ص ٤٠٤.

(٣) هو محمّد صادق بن السيّد محمّد حسين، من عائلة الصدر، وليس هو السيّد محمّد باقر
 الصدر أو محمّد صادق الصدر.

عرض على المعصوم عندهم، فهو كما لو قال بعض أهل السنّة: إنّ صحيح البخاري تم عرضه على الرسول (صلى الله عليه وسلّم)؛ لأنّ الإمام عندهم كالنبي^(١).

لقد أراد القفاري، بكلامه هذا، أن يثبت صحّة كلّ ما في كتاب الكافي، حتى يستفيد من الروايات الضعيفة التي وردت فيه، ويؤسّس عليها شبهاته. فحاول أن يوهم القارئ بأنّ الشيعة ترى الكافي كصحيح البخاري من حيث الصحّة.

بينما الواقع خلاف ذلك، فقد تعامل علماؤنا مع الكتاب على أن له رتبة عالية من الاعتبار، لكنّه مع عدم الجزم بصحة جميع مروياته، بل لا يخلو من وجود الأحاديث الضعيفة غير الصحيحة، وأنّ حكاية عرضه على المعصوم، أو المهدي^{عليه السلام}، لم تثبت صحتها عندهم، لذلك قال المحدث النوري في خاتمة مستدركه: «الخبر الشائع من أنّ هذا الكتاب عرض على الحجّة^{عليه السلام} فقال: (إنّ هذا كاف لشيعتنا) فإنّه لا أصل له، ولا أثر له في مؤلّفات أصحابنا، بل صرّح بعدمه المحدث الاسترآبادي الذي رام أن يجعل تمام أحاديثه قطعية»^(٢).

وعلق السيد العسكري على حكاية عرضه على المعصوم: «أنّه قول مجهولٌ راويه، ولم يُسمَّ أحداً اسمه، ويدلّ على بطلانه تأليف مئات كتب

(١) القفاري، مقدمة كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٢٣، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المحدث النوري، خاتمة المستدرک: ج ٣ ص ٤٧٠، الناشر: مؤسسة آل البيت^{عليهم السلام} لإحياء التراث - قم.

الحديث بمدرسة أهل البيت بعد الكافي، مثل: من لا يحضره الفقيه، ومدينة العلم والتهذيب والاستبصار والبحار ووسائل الشيعة وجامع أحاديث الشيعة وغيرها»^(١).

فلاحظ كيف تعمد القفاري إيهام القارئ، واعتمد على حكاية لا أصل لها ولا أثر؟!!!

٤ - حاول أن يلصق بالشيعة أموراً معلومة الانتفاء عندهم بشكل بدهي، فاتهمهم بالقول بالتجسيم وتأثرهم بالمعتقدات اليهودية، قال: «اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود، ولكن أول من ابتدع ذلك بين المسلمين هم الروافض»^(٢).

مع أنّ نفي التجسيم من مسلّمات الشيعة المعروفة، وقد تغافل عن أن التأثيرات اليهودية في الفكر الوهابي أوضح من أن تذكر، خصوصاً في منهج ابن تيمية صاحب مدرسة التجسيم.

٥- ومن افتراءاته الأخرى: أنّ واضح مبدأ السجود للمخلوق، والسجود على التراب، هو الشيخ الكركي رحمته الله؛ قال: «فإنّ شيوخهم يضعون بدعاً جديدة، حتى أن شيخ الدولة الصفوية، عليّ الكركي، وضع مبدأ جواز السجود للمخلوق، ووضع لهم أيضاً مبدأ السجود على التربة»^(٣).

وهل يمكن لأحدٍ أن يصدّق هذا الكلام، ومتى كان في عقائد الشيعة

(١) العسكري، معالم المدرستين: ج ٣ ص ٢٨٣.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٦٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٣) المصدر السابق: ج ٣ ص ١٤٧٧، وأنظر الخاتمة: ج ٣ ص ١٥٤٧.

جواز السجود للمخلوق؟! وهل يحتاج مبدأ السجود على التربة إلى أن يبتكره شيخ الدولة الصفوي، كما سمّاه؟!^(١).

وهو بكلامه هذا يتراجع عن منهجيّته وموضوعيّته بدرجة كبيرة جداً، فيعتقد بما ينقله جهّال وعوام أهل السنّة، عن الشيعة، بأنّ الشيعة يسجدون للتربة بدلاً من السجود لله!! ويتغافل عن أنّ السجود عند الشيعة هو على التربة وليس للتربة، وأنّ ذلك ثابت بأدلة شرعية تفيد بلزوم السجود على الأرض بالخصوص، وأنّ التربة المعروفة التي يسجد عليها الشيعة هي أحد مصاديق الأرض؟!!

وهم بسجودهم على الأرض يقتدون بالنبي ﷺ وبالصحابة المنتجبين - رضوان الله عليهم - فقد أخرج البخاري بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً

(١) لا يخفى أن السجود على التربة، عند الشيعة، لم يكن بلا دليل، فقد وردت روايات صحيحة من طرق أهل البيت عليهم السلام تدل على أن السجود لا يصحّ إلا على الأرض أو ما أنبتت، فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «لا يجوز السجود إلا على الأرض أو على ما أنبتت الأرض، إلا ما أكل أو لبس، فقال له: جعلت فداك، ما العلة في ذلك؟ قال: لأن السجود خضوع لله عزّ وجلّ، فلا ينبغي أن يكون على ما يؤكل أو يلبس؛ لأن أبناء الدنيا عبيد ما يأكلون ويلبسون، والساجد في سجوده، في عبادة الله عزّ وجلّ، فلا ينبغي أن يضع جبهته، في سجوده، على معبود أبناء الدنيا الذين اغتروا بغرورها، والسجود على الأرض أفضل؛ لأنّه أبلغ في التواضع والخضوع لله عزّ وجلّ». الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٢٧٢، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

وطهوراً...»^(١).

وهذا الحديث يثبت بوضوح أن وجه الأرض تراباً كان أو صخراً أو حصى هو الأصل في السجود.

وهذا المعنى لا يتعارض مع تفسير الحديث بأن المقصود منه هو جواز السجود في كل مكان، فهو مطلب آخر تثبته الرواية.

وروي عن جابر، قال: «كنت أصلى مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الظهر فأخذ قبضة من حصى في كفى لتبرد حتى أسجد من شدة الحر»^(٢).

فهل سجد جابر (رض) للحصى أم أنه سجد على الحصى؟! وهل أن القفاري بسجوده على الفرش يكون عبادة للفرش؟

أسلوب تقطيع الأحاديث

ليس القفاري من تفرّد بهذا الأسلوب والمنهج، في الطعن بعقائد الشيعة، بل إنه منهج قديم، سلكه كل من حاول تشويه المذهب الشيعي، فتعمّد الاقتطاع والتدليس هو أحد المناهج المتبعة، منذ القدم، عند المناهضين للفكر الشيعي.

ونحاول أن نلقي الضوء على بعض ما مارسه القفاري، من اقتطاع وتدليس، قال: «وهم يلصقون هذه المفتريات بأهل البيت، ليتخذوا منهم عكازة يعتمدون عليها لنشر مذهبهم. وإلا فمن يقول: أنا الأوّل والآخر

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١١٣ ح ٤٣٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٣٢٧، الناشر: دار صادر - بيروت.

والظاهر والباطن؛ هل يختلف عن فرعون الذي قال: أنا ربُّكم الأعلى؟! وكيف يتجرأ أساطين المذهب كالكشِّي والطوسي، على نقل هذا الإلحاد، وكيف يعدّون الكليني ثقةً إسلامهم وهو ينقل، هو وأضرابه، هذا الكفر البواح؟!^(١).

لاحظ كلامه، وكيف قايس بين معتقدات الشيعة ومعتقد فرعون؟! وكيف تكلم، وبكل جرأة، بحيث يجعل القارئ لا يشك في نقله مطلقاً ولا يتوهّم التقطيع؟!!

مع أننا لو رجعنا إلى النقل، الذي زعمه، من صاحب كتاب البحار، لوجدنا أن القفاري كان مخالفاً للموضوعية، بكل ما للمخالفة من معنى، فقد تعمّد تقطيع الرواية وترك المقطع الذي يفسّر تلك الألفاظ التي أثرت عن الإمام علي عليه السلام.

وإليك نصّ الرواية كاملة، ليتضح مدى استخفاف القفاري بعقلية القارئ العربي؛ وليتضح أن ما ادّعاه، من نزاهة وموضوعية، إنما كان مجرد كلام لا واقع له.

قال صاحب البحار: «روي أن أمير المؤمنين عليه السلام كان قاعداً في المسجد وعنده جماعة من أصحابه، فقالوا له: حدثنا يا أمير المؤمنين، فقال لهم: ويحكم! إن كلامي صعب مستصعب، لا يعقله إلاّ العالمون، قالوا: لا بدّ من أن تحدثنا، قال: قوموا بنا، فدخل الدار، فقال: أنا الذي علوت فقهرت، أنا

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٦٧٩ - ٦٨٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الذي أحبي وأميت، أنا الأول والآخر والظاهر والباطن، فغضبوا وقالوا: كفرا!... فقال: ألم أقل لكم: إن كلامي صعب مستصعب، لا يعقله إلا العالمون؟! تعالوا أفسر لكم، أما قولي: أنا الذي علوت فقهرت؛ فأنا الذي علوتكم بهذا السيف، فقهرتكم حتى أمتتم بالله ورسوله، وأما قولي: أنا أحبي وأميت؛ فأنا أحبي السنّة وأميت البدعة، وأما قولي: أنا الأول؛ فأنا أول من آمن بالله وأسلم، وأما قولي: أنا الآخر؛ فأنا آخر من سجد على النبي ﷺ ثوبه ودفنه، وأما قولي: أنا الظاهر والباطن؛ فأنا عندي علم الظاهر والباطن، قالوا: فرجت عنا فرج الله عنك»^(١).

وهكذا حال كل الروايات التي تحدثت عن كون الأئمة جنب الله أو وجه الله أو يد الله، كلّها مؤولة ومفسرة بشييه ما ذكره صاحب البحار. فهل هذا مبرر لأن يتّهم علماء الشيعة بنقل الكفر البواح؟! وهل يستدعي أن يعتبرها مفتريات ألصقت بالأئمة عليهم السلام؟!.

٣- اقتطاعه من كلام السيّد الخوئي ما يفيد - على حدّ زعمه - بأنّ الشيعة تعتقد بتحريف القرآن، قال: «والخوئي مرجع الشيعة في العراق وغيره اليوم، يقول: إنّ كثرة الروايات (رواياتهم في تحريف القرآن) من طريق أهل البيت، ولا أقلّ من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر»^(٢).

ونلاحظ هنا، أن التدليس قد تجسّد، وبشكل مجحف في هذا المقطع

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٤٢ ص ١٨٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٣٥، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

الذي اقتطعه، من حيث إنّ السيّد الخوئي هو ممّن اشتهر في تفنيد قول كلّ من زعم أن القرآن محرّف، وكتابه البيان يشهد له بذلك.

فالسّيّد الخوئي ينفي دلالة تلك الروايات على التحريف، قبل هذا المقطّع من كلامه، فيقول: «الجواب: أن هذه الروايات لا دلالة فيها على وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه»، فهو يفرّق بين كثرة الروايات ودلالاتها^(١)، ثمّ يقول في نهاية بحثه: «وممّا ذكرناه، قد تبين للقارئ، أن حديث تحريف القرآن، حديث خرافة وخيال، لا يقول به إلاّ من ضعف عقله، أو من لم يتأمّل في أطرافه حقّ التأمّل، أو من ألجأه إليه حبّ القول به. والحبّ يعمي ويصمّ، وأمّا العاقل المنصف المتدبر، فلا يشكّ في بطلانه وخرافته»^(٢).

فهل بعد هذا، يحقّ لعاقل أن يقول: إنّ السيّد الخوئي يعتقد بالتحريف، أليس هذا محض افتراء؟! بل أقبح مراتبه على الإطلاق.

(١) قال السيّد الخوئي: «الشبهة الثالثة: أن الروايات المتواترة عن أهل البيت عليهم السلام قد دلّت على تحريف القرآن، فلا بدّ من القول به، والجواب: أن هذه الروايات لا دلالة فيها على وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه، وتوضيح ذلك: أن كثيراً من الروايات، وإن كانت ضعيفة السند... إلاّ أن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها... فلا حاجة إلى التكلّم في سند كلّ رواية بخصوصها، وعلينا أن نبحث عن مداليل هذه الروايات، وأيضاً أنّها ليست متّحدة في المفاد...».

وخلاصة كلامه - رحمه الله - أن كثرة الروايات، وإن كان يورث القطع بصدور بعضها، لكنها لا تدلّ على وقوع التحريف. الخوئي، البيان في تفسير القرآن: ص ٢٥٩، الناشر: دار الزهراء - بيروت.

(٢) الخوئي، البيان في تفسير القرآن: ص ٢٥٩، الناشر: دار الزهراء - بيروت.

٤- ممارسة التمويه والتشويه للروايات، فقد زعم مثلاً: أن الشيعة تروي أن الناس عبيد للأئمة، قال: «والشيعة حينما اعتقدت في أئمتها أنهم جهة تشريع، أكملت ذلك بدعواها أن الناس جميعاً عبيد للأئمة، لتتضح صورة الشرك أكثر. قال الرضا: الناس عبيد لنا في الطاعة، موال لنا في الدين، فليبلغ الشاهد الغائب»^(١).

لكن القفاري لم يتعرض للمقطع الأول في الرواية، الذي ينفي فيه الإمام تلك الشبهة جملةً وتفصيلاً، فهدف الإمام عليه السلام من الرواية بأجمعها إنما كان منصباً على نفي ما سمعه من بعض الجهال أنهم يقولون: إن الناس عبيد للأئمة، وإليك الرواية: «عن محمد بن زيد الطبري، قال: كنت قائماً على رأس الرضا علي بن موسى عليه السلام بخراسان، وعنده جماعة من بني هاشم، منهم إسحاق بن العباس بن موسى، فقال له: يا إسحاق بلغني أنكم تقولون: إنا نقول: إن الناس عبيد لنا! لا، وقرابتي من رسول الله صلى الله عليه وآله ما قلته قط، ولا سمعته من أحد من آبائي، ولا بلغني عن أحد منهم قاله، لكننا نقول: الناس عبيد لنا في الطاعة، موال لنا في الدين، فليبلغ الشاهد الغائب»^(٢).

ف نجد أن الإمام يقسم بقرابته من رسول الله صلى الله عليه وآله أنه لم يقل ذلك، بل أن الذي يقول به هو، والأئمة من آباءه عليهم السلام هو أن الناس عبيد لهم في الطاعة،

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٥٨٩، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ٢٧٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وهذا ليس بخافٍ على أحد، من حيث إن طاعتهم فرض على كل مؤمن ومؤمنة؛ وقد فرض الله طاعتهم على الناس، وطاعتهم إنما تعني الالتزام بحدود الشريعة وتطبيقها، لا أكثر ولا أقل.

فأين هذا من تمويه القفاري!!؟

افتقاره للأمانة العلمية وعدم الرعايته في النقل

لم يلتزم القفاري بالأمانة العلمية فيما ينقله، وهناك شواهد كثيرة تؤكد ذلك، نذكر منها على سبيل المثال:

١- إدخاله، أو إدراجه، بعض الألفاظ، في الأحاديث المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام، ليحقق بذلك غرضه في تمرير تلك الشبهات؛ قال: «كما أنك ترى الكافي، أصحّ كتبهم الأربعة، قد احتوى على جملة من أحاديثهم تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر. فقد روى الكليني، بسنده عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إني، واثني عشر إماماً من ولدي وأنت يا علي، زرّ الأرض - يعني أوتادها وجبالها - بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي، ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»^(١).

بينما الذي جاء في الكافي: «إني، واثني عشر من ولدي، وأنت يا علي، زرّ الأرض، يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها،

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٠٩، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي، ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»^(١).
 فنلاحظ أنّ القفاري قد زاد كلمة (إماماً)، وهي كلمة مهمّة في الاستدلال على ما زعمه!!! مع أن الرواية ضعيفة السند، وقد رويت من وجه آخر جاء فيه: «إني وأحد عشر من ولدي» على ما سوف يأتي تفصيله لاحقاً.

٢- التلاعب بالروايات بشكل فاضح، قال - وهو ينتقد ارتباط الشيعة بالإمام المهدي في زمان غيبته: «والزواج - أي زواج الشيعة - مرتبط بأمر القائم في الغالب، قال أحدهم: زوّجت بأمره سرّاً، فلما وطأتها علقت وجاءت بابنة، فاغتممت وضاق صدري فكتبت أشكو ذلك...»^(٢).

فلاحظ أنّه زعم أن زواجهم كان مرتبطاً بأمر المهدي، وكان المفترض أن يكون القفاري أميناً في نقله، وأن لا يغيّر عبارة: تزوّجت بامرأة، إلى عبارة: زوّجت بأمره!!!

ففي المصدر لا يوجد (زوجت بأمره)، بل الموجود (تزوّجت بامرأة).
 فلاحظ خيانه وعدم أمانته!!!^(٣).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٤١٠.

(٣) المصدر الذي اعتمده القفاري هو كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق، وورد فيه: «وتزوّجت بامرأة سرّاً، فلما وطأتها علقت وجاءت بابنة فاغتممت وضاق صدري فكتبت أشكو ذلك، فورد (ستكفأها) فعاشت أربع سنين ثم ماتت، فورد: (إن الله ذو أناة وأنتم تستعجلون)». الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٨٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

جهله بمباني وضروريات المذهب الشيعي

نجد في كثير من الأحيان، أن القفاري يفتقر إلى الفهم الصحيح للمباني الشيعية، وهذا ما امتازت به رسالته بجدارة، فهو يفهم الشيعة ومعتقداتهم، بحسب ما عنده من مفاهيم مسبقة، لا ترتقي إلى الحد الأدنى من النضج، لكي تكون لها القدرة على انتقاد معتقدات وآراء يجزم أصحابها أنها مستقاة من الفكر الإسلامي الصحيح.

ولم يقتصر جهله بالمباني تلك، بل نجد أن جهله تعدى ذلك إلى أمور بدهية، ما كان المتوقع أن يجهلها، وسوف يتعرف القارئ على ذلك من خلال اطلاعه على الكتاب، ونورد بعض الشواهد على ذلك:

١- جهله بمباني الشيعة وآرائهم في مسألة عدم توريث الزوجة من الأرض، حيث توهمها القفاري في مطلق المرأة، سواء البنت أو الزوجة، فقد أشكل على مسألة إرث الزهراء عليها السلام من فدك، قال: «نقلت رواياتهم أخباراً عن كتاب يسمونه كتاب عليّ، ووصفوا شكله بأنه مثل فخذي الرجل، مطوي، وأنه خطّ عليّ بيده، وإملاء رسول الله، ولم ينقلوا لنا من نصوصه وأحكامه إلا هذا الحكم الجائر الذي يقول: إن النساء ليس لهن من عقار الرجل إذا هو توفي عنها شيء، هذا والله خطّ عليّ بيده، وإملاء رسول الله، وهم يأخذون بهذا النصّ من ذلك الكتاب الموهوم، ويعرضون عن نصوص القرآن العامة، والتي لم تفرّق بين العقار وغيره. ثمّ إن هذا يناقض ما يدّعونه بأنّ لفاطمة نصيباً في فدك» وقال في الحاشية: «وحاولوا التخلص من ذلك، بزعمهم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، خصّها

بذلك في حياته»^(١).

وهذا المبنى الشيعي في الإرث، معروف في الأوساط الإسلامية، وأن المنع من الإرث - فيما لو كان عقاراً - مختصاً بالزوجة فقط، ولا يشمل البنت، فهذا هو مستوى القفاري الحاصل على شهادة الدكتوراه في العقيدة الإسلامية! فهو في الوقت الذي زجّ نفسه في موضوع يتطلّب غاية الدقّة في فهم مباني الشيعة وآرائهم، نجده سطحيّ الفهم في تلك المباني والآراء!

٢- جهله بالتاريخ: حيث اعتقد أن زمان الحسن عليه السلام كان بعد الحسين عليه السلام، قال: «قالت كتب الشيعة: إن الناس ارتدّوا بعد وفاة الرسول إلا ثلاثة، قالت أيضاً: ارتد الناس بعد قتل الحسين إلا ثلاثة: أبو خالد الكابلي، ويحيى بن ^(٢) أم الطويل، وجبير بن مطعم. فأنت ترى أن هذا النص لا يستثني أحداً من أهل البيت، ولا الحسن بن عليّ الذي تعدّه الاثنا عشرية إمامها، ويبدو أنّها لا تستثنيه لأنّها عليه ساخطة، لقيامه بمصالحة معاوية، حتى خاطبه بعض الشيعة بقوله: يا مذلّ المؤمنين»^(٣)!

فلاحظ أن القفاري ربّ شبهته واتهاماته بناءً على تأخر الإمام الحسن عن زمان أخيه الحسين، مع أن الإمام الحسن توفي قبل أخيه الإمام الحسين.

٣- جهله، أو تجاهله، الاستعمالات العربية، من الكناية وغيرها، حيث قال، نقلاً عن السيّد الخميني رحمته الله، في كتابه الحكومة الإسلامية: «وإذا عزمنا

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٩١، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) ورد في الكتاب (ويحيى أم الطويل) والصحيح ما أثبتناه.

(٣) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٩٥، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

على إقامة حكم إسلامي، سنحصل على عصا موسى، وسيف عليّ بن أبي طالب. والجمع بين عصا موسى، وسيف علي بن أبي طالب كناية - فيما يبدو لي - عن تعاون اليهود مع الشيعة في دولة الآيات»^(١).

ومن البين أن عصا موسى، في كلام السيد الخميني رحمته الله، هو كناية عن القوة التي تدلّ على التأييد والنصرة الإلهية، وليس المقصود به اليهود، كما فسّره القفاري، لكنّه قد تعمّد تشويه الاستعمال بشكل واضح، أو كان جاهلاً فيه على أقل تقدير.

٤- جهله بكتب الشيعة، التي ادّعى أنه مطلع عليها، فنجده مثلاً، يجهل كتب الرجال المعتمدة عند الشيعة، وذلك حينما يعتبر كتاب الكشي هو عمدة كتب الشيعة في تراجم الرجال، وكذلك ادّعى أن الكافي ونهج البلاغة هما أصحّ كتب الشيعة، قال: «ورجال الكشي عمدتهم في كتب الرجال...»^(٢) كما أنك ترى الكافي، أصحّ كتبهم...^(٣) وكتاب النهج الذي هو أصحّ كتاب عند الشيعة...^(٤)، وهي تزعم أنها تصدّق بكلّ حرف في النهج»^(٥).

ومن المعلوم أن كتاب الكشي ليس هو العمدة في كتب الرجال عند

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٠٩.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٧٠.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٠٩.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨١٣.

(٥) المصدر نفسه.

الشيعة، وكذلك فإن الشيعة لا يعتبرون كتاب الكافي أصحّ كتبهم، نعم له اعتبار عندهم أكثر من غيره إلا أن هذا لا يعني أن كلّ أحاديثه - على الإطلاق - مسلمة عندهم، كما أن كتاب نهج البلاغة ليس أصحّ الكتب عندهم!!

فهو بهذا، إما تعمّد القول بذلك، حتى ينسج عليه شبهاته، أو قال بذلك جهلاً، وهو بهذا يسجّل نقطة ضعف كبيرة على منهجه.

٥- جهله بعقائد الشيعة؛ فمثلاً، يفسّر عقيدة البداء عند الشيعة بتفسيرات خاطئة مشوّهة، قال: «ولا شكّ بأنّ عقيدة البداء، بمقتضى معناها اللّغوي، وبموجب روايات الاثني عشرية، وحسب تأويل بعض شيوخهم، تقتضي أن يكون في علم الله اليوم ما لم يكن في الأمس. وحسب الاثني عشرية، عاراً وفضيحة أن تنسب إلى الحقّ جلّ شأنه هذه العقيدة، على حين تبرئ أئمّتها منها، فإذا وقع الخُلف في قول الإمام، نسبت ذلك إلى الله لا إلى الإمام»^(١).

ونلاحظ جلياً، كيف شوّه عقيدة البداء عند الشيعة، مع أن هذا لم يتفوّه به أحد من علمائهم، فلم يدّع أحد منهم أن البداء بهذا المعنى الذي يستلزم الجهل على ذات الله تعالى.

كيف، وهم ينقلون في كتبهم عن الصادق عليه السلام: «من زعم أن الله بدا له

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ١١٥٠.

في شيء اليوم، لم يعلمه أمس، فابروا منه»^(١)!

فالبداء له معنيان: الأول: بمعنى الظهور، كما في قوله تعالى: ﴿وَبَدَأَ لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾. والثاني: تغيير الإرادة وتبدل العزيمة، تبعاً لتغير العلم وتجدده، وهو بهذا المعنى لا يجوز بالنسبة إليه تعالى، ولا يقول به أحد من الإمامية.

والمعنى الأول هو الذي تقصده الشيعة، والذي نصت عليه بعض الأحاديث المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام.

قال الشيخ المفيد: «لفظ البداء يطلق على معنيين: الأول هو الظهور، وهذا هو الأصل في هذه اللفظة من حيث الوضع اللغوي، والثاني هو الانتقال والتحوّل من عزم إلى عزم، بحصول العلم أو الظن بشيء بعد ما لم يكن حاصلًا، والبداء بهذا المعنى الأخير ممّا لا يجوز إطلاقه في حقّ البارئ تعالى؛ لاستلزامه حدوث العلم وتجدده له، ممّا دلّت الأدلة القاطعة على نفيه عنه تعالى، فحيث ما يضاف إليه هذه اللفظة، فالمراد منه هو ظهور أمر غير مترقّب أو حدوث شيء لم يكن في الحساب حدوثه ووقوعه...»^(٢).

هذه هي خلاصة فكرة البداء عند الشيعة، وهو كما ترى، فإنّه معنى منسجم مع آيات القرآن ومع روايات أهل البيت عليهم السلام، وأين هذا ممّا افتراه القفاري!!؟

(١) الصدوق، الاعتقادات: ص ٤١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) المفيد، أوائل المقالات: ص ١٨٥-١٨٦، الناشر: دار المفيد - بيروت.

تهافت القفاري

كما أنّ المطالع لرسالة القفاري، بدقّة، لا يتردّد أبداً في الحكم بأنّ الباحث يحمل في رسالته تناقضات صارخة، تخرجه عن الموضوعية والحيادية التي حاول أن يتذرّع بها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تناقضه في دعواه النقل بأمانة من كتب الشيعة، التي تعتبر من المسائل الجوهرية في تحليل معتقداتهم، فمن ناحية، يصرّح بأنّه سوف يعتمد على كتبهم المعتمدة والمشهورة - كما ذكر ذلك في مقدّمته - لكن من ناحية أخرى، نجده، في كثير من الأحيان، يتجاهل ذلك، بل ويعتمد على أقوال خصومهم في هذا المجال، فمثلاً: يعتمد في إلصاق تهمة القول بالتجسيم بهشام بن الحكم، على أقوال خصوم الشيعة، فيصفهم مادحاً - بعد أن أشكل على نفسه من أن الاعتماد على خصوم الشيعة في تلك المسألة لا يكون حجّة على الشيعة -: «وهم أصدق من الرافضة مقالاً وأوثق نقلاً»^(١).

بل وفي أحيان كثيرة، يعتمد على المتطرفين منهم، فيعتمد في تكوين تصوّراته، عن المذهب، بما يقوله أمثال ابن حزم وابن خلدون، والآلوسي، والجهان، والخطيب، وابن تيمية، وجمار الله، وإحسان إلهي ظهير وغيرهم، وهذا أمر لا حاجة إلى الاستدلال عليه، فالكتاب مليء، من أوله إلى آخره، بأفكار هؤلاء وتصوراتهم عن المذهب الشيعي!!!

ولا يقف الأمر على هذه التصورات، بل يتعدّى ذلك إلى تصدير

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٦٤٤، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

الأحكام، جزافاً، على الشيعة؛ فنجده مثلاً، ينقل عن ابن تيمية قوله: «ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية، إلى أن المنتسبين للتشيع قد أخذوا من مذاهب الفرس والروم واليونان والنصارى واليهود وغيرهم، أموراً مزجوها بالتشيع...»^(١).

واعتماداً على ما نقله عن ابن تيمية يبني حكمه، ويتهجم على الطائفة الشيعية ويتجنى عليهم بشكل كبير، فيقول: «أنه قد ركب مطية التشيع كل من أراد الكيد للإسلام وأهله، وكل من احتال ليعيش في ظل عقيدته السابقة باسم الإسلام، من يهودي ونصراني ومجوسي وغيرهم، فدخل في التشيع كثير من الأفكار الأجنبية والدخيلة...»^(٢).

كما نجده قد أسس الكثير من الشبهات المهمة، معتمداً فيها على أقوال أهل السنة أنفسهم، ومن ثم يطلق أحكامه الجزائية على الشيعة وفقاً لتلك الآراء.

فمثلاً، نجده في مبحث اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية، يتهم الشيعة بمحاربتهم السنة النبوية، وفقاً لمقولة عبد القاهر البغدادي، من أن الشيعة هم من المنكرين للسنة، قال: «اعتبر الإمام عبد القاهر البغدادي الشيعة من المنكرين للسنة، لرفضهم قبول مرويات صحابة رسول الهدى عليه الصلاة والسلام، على حين نجد أن السيوطي يشير في كتابه (الاحتجاج بالسنة) إلى ظهور دعوة شاذة في عصره، تدعو إلى نبذ السنة، والإعراض عن الاحتجاج بها، والاكتفاء بالقرآن، ويذكر أن مصدر هذه الدعوة رجل

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٠٩.

رافضي، وقد كتب كتابه المذكور لنقض هذا الاتجاه وإبطاله. إذن، فالشيعة تحارب السنّة، ولهذا فإن أهل السنّة اختصوا بهذا الاسم، لاتباعهم سنّة المصطفى (صلى الله عليه وسلّم)»^(١).

وهناك العشرات من هذه الموارد، التي يستقي فيها فكرته من مصادر أهل السنّة، ويؤسّس شبهته على أقوالهم وفهمهم، وهو بذلك يخالف المنهج الذي طرحه في مقدمة كتابه، فضلاً عن أنه مخالف لمبادئ الحوار والمناظرة.

خروجه عن أدب الحوار

كما لا يخفى على من يتصفّح رسالة القفاري، تعمّده في استعمال الألفاظ الحادّة والجارحة، في كثير من مقالاته، وهو منهج بعيد عن الأدب مع المخالفين، ويتقاطع مع الخلق الإسلامي الذي من المفترض أن يتحلّى به الدكتور القفاري، ونحن لا نستغرب بعض الألفاظ التي تصدر منه؛ لأننا نعتقد أن مرجع ذلك هو تأثيره القوي بالاتجاه السلفي المتعصّب، وبالخصوص تأثيره الكبير بابن تيمية وغيره، فقد انطلق، في أغلب مواضع بحثه، من عقلية ذلك الاتجاه في اختلاق الشبهات، وكذلك ساقه هذا التأثير إلى استعمال الألفاظ الفاحشة، نفسها، التي ردّها ابن حزم في كتابه الفصل، كاستعمال لفظة (رعاع الشيعة)، أو (النوكي)^(٢)، وغيرها من ألفاظ

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٣، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة. والأنوك: الأحمق،

وجمعه النوكي. ابن منظور: لسان العرب: ج ١٠ ص ٥٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

الشتيمة لبعض كبار علماء الشيعة، كقوله في العلامة الأميني أعلى الله مقامه: «الرافضي المغفل أو الزنديق المرتدي ثوب الإسلام»^(١). وكقوله على العلامة النوري الطبرسي بأنه مجوسي وملحد^(٢).

وهذا الأسلوب من التهجّم، ما كان ينبغي أن يصدر من باحثٍ مثل القفاري.

هذا، بالإضافة إلى محاولة تسخيف آراء الشيعة، من خلال تسخيف آراء علمائهم، ووصفه إياهم بقوله: قال جعفرهم، وقال شيخهم، وقال آيتهم، وقال عالمهم المعاصر، إلى غير ذلك من العبارات التي يهدف من ورائها إلى التقليل من قيمتهم.

هدفنا من الرد على الكتاب

هناك مجموعة من الأهداف جعلتنا نتعرّض للردّ على الدكتور ناصر القفاري، مع أن معظم الشبهات التي أوردها لم تكن جديدة، بل كان معظمها اجتراراً لما كتبه أسلاف القفاري ضد المذهب الشيعي، منذ مئات السنين، وسوف نجمل هذه الأهداف في النقاط التالية:

١- نظراً لما أحرزه الكتاب، في الآونة الأخيرة، من الحفاوة والرواج في أوساط أهل السنة، حيث اعتبره بعضٌ مرجعاً مهماً في معرفة ونقد المذهب الشيعي؛ لذا كان من الضروري كشف الواقع العلمي والموضوعي المزيّف

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٣ ص ١٣٣٣.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١١٩٤.

للكتاب نصرةً منا للحق، وتوخيًّا للأمانة العلمية، وأداءً للواجب التاريخي، وشعوراً بالمسؤولية تجاه أولئك الذين انطلت عليهم هذه المغالطات والافتراءات، والتزييف للحقائق العلمية والتاريخية.

٢- إن الكتاب - ومما يؤسف له - يعدّ منهجاً دراسياً في الجامعات السعودية، يتلقفه طلبة الجامعة في قسم العقيدة، بكل ما فيه من مفتريات، ويؤسسون عليه فهمهم الخاطئ تجاه طائفة كبيرة من المسلمين، ومن هنا كان لا بدّ من إيصال رسالة إلى هؤلاء، مفادها أن الكثير من محتويات هذا الكتاب، لا يمكن الأخذ بها كمسلّمات، بل لا بدّ من مراجعتها وتحليلها والتأمّل فيها؛ باعتبار أنّ المؤلف قد جانب فيها الحقيقة وتنكّب طريقها، ومما يؤسف له أنه قد انخدع الكثير في السنوات الأخيرة بما في محتويات الكتاب، وأخذت تلك المحتويات - مع ضعف الكثير منها - طريقها إلى محافل النقاش من غير تدقيق وتمحيص؛ لذا من الجدير بالمؤسسة العلمية وحفاظاً على سمعتها في الأوساط الفكرية أن تعيد النظر في هذا المنهج الدراسي، وتستعيض عنه بكتاب آخر يكون صالحاً لفهم العقيدة الشيعية.

٣- لقد استخدم القفاري منهج التحريض والاستعداد، ضد الشيعة، بأسلوب خطابيّ مفبرك، أراد منه التأثير على عقول العامة؛ في محاولة منه لخلق أرضية صالحة لنموّ بذور الحقد والكرهية بين المسلمين، خصوصاً ونحن نعيش أجواء الفتنة والشحن الطائفي والمذهبي الذي يغذّيه المستكبرون وأعداء الإسلام، لهذا كان من الضروري التصديّ لتلك الفتنة، ومحاولة القضاء عليها قدر الإمكان.

٤- وأخيراً، لا بدّ لنا من التأكيد على أننا لم نكن نهدف قطّ، الهجوم على معتقدات أهل السنّة؛ كيف، وهم إخواننا الذين تجمعنا وإياهم كلمة التوحيد، وكتابنا وكتابهم واحد، ونبينا ونبیهم واحد؟! لكننا ندافع عن أنفسنا دفاعاً مشروعاً، في خضمّ هذه الهجمة التكفيرية على معتقداتنا الدينية، وسوف يرى القارئ، بأمّ عينه، أننا لم نكن لتعرض لأيّ رمز من الرموز التي يحترمها إخواننا، كما فعل القفاري، ولم نكن لنسيء إلى أيّ معتقد، بل نحرص كلّ الحرص، على تقديم النموذج الأمثل في الحوار الهادف البناء، بعيدة عن التشنجات وما يثير الحساسيات، في تعاطينا الردّ على الشبهات.

منهجنا في ردّ شبهاته

لقد اتّبعتنا، في نقدنا لشبهات القفاري، منهجاً عاماً ومنهجاً خاصاً، وكل منهما له مواصفاته:

أما المنهج العامّ، فيعتمد على النقاط التالية:

أولاً: أن يكون ردّ الشبهة، وفق المنهج العامّ لأهل السنّة، أي أننا نجيب الدعاوى المطروحة، على وفق مبانيهم الرجالية والحديثية والأصولية والفقهية، ووفق أقوال علمائهم.

ولهذا فقد اعتمدنا بشكل كبير على الروايات الصحيحة - وفق التصحيح السندي عندهم - وابتعدنا عن الروايات الضعيفة^(١)، ومن هنا كنا نحتاج إلى عناية خاصة في انتقاء الرواية من مصادرها الأصلية، والنظر في تصحيحها

(١) إلا إذا كانت تلك الروايات الضعيفة قد وجد لها شاهد يعضدها أو متابِع يرفعها لدرجة الحسن أو الصحيح..

والتدقيق فيه؛ لئلاّ يبتني بحثنا على رواية ضعيفة تؤدّي، بالنتيجة، إلى بطلان الردّ من الأساس.

ثانياً: الابتعاد عن المنهج الفلسفي والعقلي المعمّق، وكذلك الابتعاد عن التأويل والتفسير الباطني، كما ابتعدنا أيضاً عن المنهج الكلاسيكي في الرد، من قبيل: إن قلتم قلنا، أو استخدام بعض المصطلحات التي لا يفهمها إلاّ بعض المتخصّصين في العلوم الإسلامية.

ثالثاً: الجواب بأسلوب يبتعد عن التهجم والسبّ والشتم والألفاظ الحادّة، واحترام الشخصيات الدينيّة التي تحظى باحترام الطرف المقابل.

رابعاً: بذل ما في الوسع، في الاعتماد على أمّهات المصادر في نقل الأحاديث واقتباس النصوص، والاعتماد قدر الإمكان على أقوال كبار العلماء، وقد توخّينا الدقّة في ذكر المصادر، بحيث يبعد أن تجد كلاماً منسوباً للآخرين دون ذكر مصدره، كما تمّت مراعاة الأقدمية والأهميّة في تسلسل المصادر.

خامساً: الابتعاد عن الإطناب في ردّ الشبهة، والاقتصار في كلّ جواب أو عنوان، على القدر الذي يصبّ في معالجة الشبهة والإجابة عنها، فابتعدنا عن البحوث اللغوية المطوّلة، أو المقدمات الكثيرة، مع قلّة الاحتياج إليها في الجواب. ومن ناحية أخرى، تركنا الاختصار المخلّ والعبارات غير المألوفة، مستخدمين العبارات العصرية قدر الإمكان، مع المحافظة على دقّة الجواب وعلميّه.

أمّا منهجنا الخاصّ: فنقصده به كيفية ردّ الشبهات بنحو تفصيلي، وقد

تضمّن النقاط التالية:

أولاً: قراءة الشبهة، في رسالة القفاري، وفهمها بشكل دقيق، ومحاولة انتزاع عنوان كلي للشبهة، ووضعه قبل الردّ.

ثانياً: اقتباس ما يدلّ على الشبهة من كلام القفاري في رسالته بشكل مختصر.

ثالثاً: وضع عنوان: بيان الشبهة في كثير من الشبهات فيما لو كانت غير واضحة، ثمّ الشروع بتوضيحها بشكل دقيق، ثمّ نقوم بردها وتفنيدها وفق المنهج المتبع.

رابعاً: وضعنا عنوان: (أساسيات الشبهة) في بعض الموارد، ونعني بها المقدمات التي استند إليها القفاري في وضع شبهته، بمعنى كيفية تبلور الشبهة في ذهن القفاري، سواء ذكر تلك المقدمات في كتابه أو لم يذكرها.

خامساً: ثمّ شرعنا بالردّ وفق تلك الأساسيات، لدحض تلك المقدمات.

خطة البحث

لقد وفقنا الله تعالى لإكمال ثلاثة أجزاء من الردّ على هذه الشبهات في مقدمة وثلاثة أبواب، وستأتي الأجزاء اللاحقة تباعاً، إن شاء الله تعالى.

أمّا الجزء الأوّل فقد احتوى، بعد المقدمة، على الباب الأوّل، الذي اقتصر على الإجابة عن الشبهات التي أثارها القفاري حول اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية، حيث اتّهم الشيعة بأنّ سنتهم تختلف عن سنة المسلمين،

وأنهم ينكرون السنّة النبويّة. وقد احتوى هذا الجزء أيضاً على قسم من الباب الثاني الذي تعلق بمسألة الإمامة، التي تعتبر أهمّ نقاط الخلاف مع إخواننا أهل السنّة، وقد تضمن أربعة فصول:

الفصل الأوّل: بحثنا فيه الشبهات المثارة حول مفهوم الإمامة ومنزلتها عند الشيعة، ودحضنا فيه شبهة أن عقيدة الشيعة سيئة الأصل.

الفصل الثاني: بحثنا فيه الشبهات حول أدلّة الإمامة، فقد حاول القفاري أن يفنّد كلّ الأدلّة التي استدل بها الشيعة على صحّة عقيدة الإمامة، وبدأ بمناقشة الأدلّة القرآنية على الإمامة أولاً، لذا فقد جاء الفصل الثاني كإثبات لصحّة تلك الأدلّة القرآنية، ودفع ما أثاره من شبهات وتزييف للحقائق. وقد وقع هذان الفصلان في الجزء الأوّل.

أما الفصل الثالث والرابع من الباب الثاني، فقد صار نصيهما في الجزء الثاني، وقد تناولنا في الفصل الثالث، دحض الشبهات المثارة حول أدلّة الإمامة الروائية.

وأما الفصل الرابع فخصصناه لدحض الشبهات المتعلقة بوجود النصّ على الإمامة.

أما الجزء الثالث، فقد تضمن باباً ثالثاً بعنوان شبهات حول المهديّة والتوسل، في فصلين: الأوّل خصصناه لبحث الشبهات المتعلقة بالإمام المهدي عليه السلام، والثاني خصصناه لموضوع التوسل، وقد تطرقنا لأدلّته ومناقشة الشبهات المثارة حوله من القفاري وغيره.

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل إلى سماحة حجة الإسلام والمسلمين الدكتور أعرافي، رئيس جامعة المصطفى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ العالمية، على ما بذله من جهود في تذليل بعض الصعاب والعقبات التي اعترضت طريق التحقيق والبحث، فجزاه الله خيراً.

كما نشكر أيضاً مؤسسة الكوثر، ممثلةً بأمينها سماحة حجة الإسلام والمسلمين: الشيخ عبد المجيد البقشي، لما قام به من توفير بعض المصادر والكتب وغيرها من المستلزمات.

كما نشكر كل من مدّ يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل وإخراجه بالصورة التي هي عليها الآن، ونخص بالذكر الشيخ ماجد حمد الطائي والسيد رضا البطاط لمشاركتهما في تصحيح وتقويم الكتاب، فنسأل الله تعالى للجميع دوام التوفيق والسداد.



الباب الأول

شبهات حول عقيدة الشيعة بالسنة النبوية

الشبهت: الشيعة لا يؤمنون بالسنة النبوية

تمهيد

قبل الدخول في بحث اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية، ودفع الشبهات التي أثارها الدكتور القفاري، نرى من الضروري أن نذكر مقدّمة تمهيداً لهذا البحث.

فنقول: لقد حاول القفاري، في هذا الفصل من كتابه، أن يوحى للقارئ بأن الشيعة لا يؤمنون بالسنة النبوية الشريفة، وينكرونها؛ في محاولة لإخراجهم عن الإسلام، معتمداً في ذلك على بعض الكلمات والعبارات التي اقتطعها من بعض الكتب الشيعية، مستعيناً ببعض المغالطات؛ ليجعل معاني تلك العبارات دالة على مقصوده الذي جانب فيه الحقيقة والواقع، ذلك الواقع الذي يدلّ على أنّ الشيعة الإمامية الاثني عشرية تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السنة النبوية المطهرة، هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي الحنيف، وهذا من صميم عقائدهم وضروريات مذهبهم، وأمرٌ بدهي بالنسبة إليهم.

كيف، وهم يتلون الآيات القرآنية الدالة على ذلك، من قبيل قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(١) فهم لا يختلفون في ذلك عن أهل السنة، في اعتقادهم بالسنة النبوية، إلا في الطريق الموصل إليها.

فطريق أهل السنة إلى واقع السنة النبوية ودرك حقيقتها، هو ما رواه

(١) الحشر: ٧.

الصحابة من أقوال النبيّ وفعله وتقريره، والتي انتظمت ودوّنت في كتبهم، كالصحاح السنّة والمسانيد، وغيرها من كتب الحديث. بينما اختار الشيعة الإمامية طريقاً آخر لتلقي السنّة النبويّة وفهمها والتعبّد بها، وهو ما صحّ عندهم عن أهل البيت عليهم السلام، عن جدّهم صلى الله عليه وآله، وما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن طريق بعض الصحابة.

أسباب اختيار الشيعة طريق أهل البيت عليهم السلام

إنّ اختيار الشيعة لهذا الطريق يرجع لسببين أساسيين، نذكرهما تبارعاً:

السبب الأول:

هو توافر الأدلّة القطعيّة على لزوم اتّباع أهل البيت، وتلقي السنّة النبويّة الشريفة عنهم سلام الله عليهم.

السبب الثاني:

هو ما اعترى طريق أهل السنّة، من ظروف وملابسات، جعل من غير المنطقي الاعتماد عليه في أخذ الشريعة الإسلاميّة وتعاليمها، وهذا ما سيّضح، بصورة جليّة، لاحقاً.

مناشئ السبب الأول

أمّا فيما يتعلّق بالسبب الأوّل، فإنّ الشيعة الإمامية لم يكن لهم خيار إلاّ اتّباع أهل البيت عليهم السلام، وذلك لعدّة أدلّة، نذكر منها:

١- حديث الثقلين

وهو الحديث الذي رواه الفريقان، وبلغ من الشهرة والذيع مبلغاً كبيراً، فقد رواه كبار المحدثين والعلماء، بألفاظ متقاربة وبصيغ متعددة، مما يدل على أن النبي ﷺ قد تحدّث به في أكثر من مناسبة؛ فقد أخرج مسلم في صحيحه، بسنده عن زيد بن أرقم، قال: «قام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوماً فينا خطيباً، بماء يدعى حُمًا، بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: أما بعد، ألا أيها الناس... وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله... ثم قال: وأهل بيتي؛ أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»^(١).

وأخرجه الترمذي، بسنده عن أبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم، قالوا: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إني تارك فيكم ما إن تمسكتكم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر؛ كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(٢)، وقد صحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير^(٣).

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٣ ح ٦١١٩، باب فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج ١ ص ٤٨٢ ح ٢٤٥٧، الناشر: المكتب الإسلامي.

وأخرج، قريباً منه، أحمد في مسنده^(١)، والنسائي في السنن الكبرى^(٢)، وكذلك الحاكم في المستدرک، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بطوله»^(٣).

وأخرجه غير هؤلاء من الحفاظ وأئمة الحديث، وقد بلغت طرقة العشرات، قال أبو منذر سامي بن أنور المصري الشافعي: «فحديث العترة، بعد ثبوته من أكثر من ثلاثين طريقاً، وعن سبعة من صحابة سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورضي عنهم، وصحته التي لا مجال للشك فيها، يمكننا أن نقول: أنه بلغ حد التواتر»^(٤).

من هم أهل البيت؟

ولكن من هم أهل بيت رسول الله، وعترة، الذين جعلوا عدلاً للقرآن، وجعل التمسك بهما نجاة من الضلال والهلاك؟

هذا ما أجابت عنه وبيّنته السنة النبوية نفسها، فقد أخرج الترمذي في سننه، عن عمر بن أبي سلمة، قال: «لما نزلت هذه الآية على النبي (صلى الله عليه وسلم): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٥٩، ج ٥ ص ١٨٢، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ٥١ ح ٨١٧٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) أبو المنذر، سامي بن أنور خليل جاهين المصري الشافعي، الزهرة العطرة في حديث العترة: ص ٦٩-٧٠، الناشر: دار الفقيه - مصر.

وَيُطَهَّرُكُمْ تَطْهِيراً ﴿١﴾ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلْمَةَ، فَدَعَا فَاطِمَةَ وَحَسَنًا وَحُسَيْنًا، فَجَلَّلَهُمْ بِكِسَاءٍ، وَعَلِيٌّ خَلْفَ ظَهْرِهِ، فَجَلَّلَهُ بِكِسَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ، هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، فَأَذْهَبْ عَنْهُمْ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً، قَالَتْ أُمُّ سَلْمَةَ: وَأَنَا مَعَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْتَ عَلَى مَكَانِكَ، وَأَنْتِ إِلَى خَيْرٍ^(١).

قال عنه الألباني: «صحيح»^(٢)، وأخرجه غيره من المحدثين، والعلماء، كالطبري في جامع البيان^(٣)، والطحاوي في مشكل الآثار^(٤).

فبضم هذه الأحاديث التي فسرت معنى أهل البيت - بالخمس أصحاب الكساء- إلى حديث الثقلين، نحصل على الجواب الواضح للسؤال: من هم أهل بيته؟ فتكون النتيجة التي لا لبس فيها أن أولئك هم العروة الوثقى وسفينة النجاة من الغرق في بحر الضلالات والأهواء.

معنى التمسك بأهل البيت

بما أن التمسك بأهل البيت هو من المفاهيم البيّنة والواضحة، فلا يعدو أن يكون المعنى هو التمسك بمحبّتهم أولاً، والعمل بما يقولون ثانياً. قال ملاّ عليّ القاري: «والمراد بالأخذ بهم، التمسك بمحبّتهم، ومحافظة حرمتهم، والعمل بروايتهم، والاعتماد على مقالتهم...»^(٥).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج ٣ ص ٥٤٣ ح ٣٧٨٧، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) الطبري، تفسير الطبري: ج ٢٢ ص ١٢ ح ٢١٧٣٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الطحاوي، شرح مشكل الآثار: ج ١ ص ٢٣٥، ٢٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان.

(٥) ملاّ عليّ القاري، مرقاة المفاتيح: ج ١١ ص ٣٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وذكر المناوي، في فيض القدير، ما يشبه هذا المضمون^(١).

وهذا واضح في الدلالة على أن السنة النبوية التي كانت صنو القرآن وعدله، هي السنة المأخوذة عن أهل البيت عليهم السلام، بالمعنى الذي فسّره السنة.

٢- حديث السفينة

وهو من الأدلة المحكمة والواضحة، على لزوم اتباع طريق أهل البيت عليهم السلام دون غيرهم، فقد أخرج أحمد بن حنبل، في فضائل الصحابة، بسنده عن حنش الكناني، قال: «سمعت أبا ذرّ يقول، وهو آخذ بباب الكعبة: من عرفني، فأنا من قد عرفني، ومن أنكرني، فأنا أبو ذرّ، سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: ثمّ ألا إن مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»^(٢).

وقد أخرج غيره من الحفاظ والعلماء، كالطبراني في الكبير والأوسط والصغير^(٣)، والحاكم في المستدرک، وقال عنه: «حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٤)، والخطيب البغدادي في تاريخه^(٥)، وأبو نعيم في

(١) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٣ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
 (٢) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٧٨٥، الناشر: مؤسّسة الرسالة - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٤٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
 (٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٣ ص ٤٥-٤٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٤ ص ١٠، ج ٥ ص ٣٥٤-٣٥٥، ج ٦ ص ٨٥، الناشر: دار الحرمين - القاهرة. الطبراني، المعجم الصغير: ج ١ ص ١٣٩-١٤٠، ج ٢ ص ٢٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
 (٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٤٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
 (٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٢ ص ٩٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

حلية الأولياء^(١)، وغيرهم من الحفاظ، فقد أخرجوه عن عدد من الصحابة، كعلي بن أبي طالب عليه السلام، وأبي ذر الغفاري، وأبي سعيد الخدري، وابن عباس، وأنس بن مالك وغيرهم، وبطرق متكررة ومتشعبة، تعطي للحديث قوّة وترفعه إلى درجة الصحة أو الحسن، قال ابن حجر الهيتمي في الصواعق: «وجاء من طرق كثيرة يقوي بعضها بعضاً، مثل: أهل بيتي، وفي رواية: إنّما مثل أهل بيتي، وفي أخرى: إنّ مثل أهل بيتي، وفي رواية: ألا إنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح في قومه من ركبها نجا ومن تخلّف عنها هلك، وفي رواية: من ركبها سلم ومن تركها غرق، وأنّ مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطّة في بني إسرائيل، من دخله غفر له...»^(٢).

وقال الحافظ السخاوي: «وبعض هذه الطرق يقوي بعضها»^(٣).

ودلالة الحديث لا تحتاج إلى مزيد بيان، في أنّ أهل البيت هم سبل النجاة وأعلام الهداية في بحر الضلالة والغواية، فتشبيهم بسفينة نوح عليه السلام تارة، وبباب حطّة أخرى، له أبلغ الدلالة على أنّ الطريق الصحيح للسنة النبوية من بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله منحصر بهم، فلا بدّ من ركوب سفنهم للوصول إلى السنة الحقيقية، والنجاة من الغرق في بحر المخالفات.

قال المناوي: «ووجه تشبيهم بالسفينة، أنّ من أحبهم وعظّمهم شكراً

(١) أبو نعيم الأصفهاني، حلية الأولياء: ج ٤ ص ٣٠٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٦٧٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) السخاوي، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف: ج ٢ ص ٤٨٤ ح ٢٢٠،

الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.

لنعمة جدّهم، وأخذ بهدي علمائهم، نجا من ظلمة المخالفات، ومن تخلف عن ذلك غرق في بحر كفر النعم، وهلك في معادن الطغيان»^(١).

وقال ملاّ عليّ القاري: «ألا إن مثل أهل بيتي)، بفتح الميم والمثلثة، أي شبّههم (فيكم مثل سفينة نوح)، أي في سببية الخلاص من الهلاك إلى النجاة، (من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك) فكذا من التزم محبّتهم ومتابعتهم نجا في الدارين، وإلا فهلك فيهما»^(٢).

ولا شك أنّ الخلاص والنجاة من الهلاك، وركوب السفينة، لا يتحقّق بمجرد المحبّة، ما لم يتحقّق معه الأخذ بتعاليمهم وأوامرهم، والرجوع إليهم في أمور الدين والدنيا، وإلا فلا يحصل معنى ركوب السفينة والنجاة من الهلاك والغرق، وهو نفس المعنى المتقدّم في حديث الثقلين، فالحديثان أحدهما يكمل معنى الآخر.

٣- حديث النجوم

وهو قول رسول الله ﷺ: «النجوم أمان لأهل السماء، إذا ذهب النجوم ذهب أهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي ذهب أهل الأرض».

أخرجه أحمد بن حنبل، والطبراني، والحاكم، والرويانى وغيرهم^(٣).

(١) المناوي، فيض القدير: ج ٥ ص ٦٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ملاّ عليّ القاري، مرقاة المفاتيح: ج ١١ ص ٣٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٦٧١ ح ١١٤٥، الناشر: مؤسّسة الرسالة - بيروت. الطبراني، المعجم الكبير: ج ٧ ص ٢٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٤٤٨، ج ٣ ص ١٤٩، ج ٣ ص ٤٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

والحديث صحَّحه عدد من العلماء والمحدثين، منهم: الحاكم في المستدرک، قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١)، وقال بصحَّته، كذلك، ابن حجر الهيتمي في الصواعق^(٢)، وحسنه السيوطي في الجامع الصغير، قال المناوي في شرحه للجامع الصغير: «عن سلمة بن الأكوع) رمز لحسنه، ورواه عنه أيضاً الطبراني ومسدد وابن أبي شيبة بأسانيد ضعيفة، لكن تعدد طرقه ربّما يصيِّره حسناً»^(٣)، وللحديث ألفاظ أخرى متقاربة، وروي بطرق متعدّدة يقوِّي بعضها بعضاً.

وذكر بعض تلك الطرق، السخاوي في كتابه استجلاب ارتقاء الغرف^(٤)، والسمهودي في جواهر العقدين^(٥)، وقال في معرض تعليقه على حديث الثقلين: «إنّ ذلك يفهم وجود مَنْ يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة، في كلّ زمان وجدوا فيه إلى قيام الساعة، حتى يتوجّه الحثّ المذكور إلى التمسك به، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا - كما سيأتي - أماناً لأهل الأرض، فإذا

⇒

الرويانى، مسند الرويانى: ج ٢ ص ٢٥٣-٢٥٨، الناشر: مؤسّسة قرطبة - القاهرة. السخاوي، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف: ج ٢ ص ٤٧٧ ح ٢١١، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٤٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٦٧٥، الناشر: مؤسّسة الرسالة - بيروت.

(٣) المناوي، فيض القدير: ج ٦ ص ٣٨٦-٣٨٧ ح ٩٣١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) السخاوي، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف: ج ٢ ص ٤٧٨ ح ٢١٢.

(٥) السمهودي، جواهر العقدين في فضل الشرفين، القسم الثاني، النسب الشريف: ج ١ ص ٧٢، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق.

ذهبوا ذهب أهل الأرض»^(١).

وهذا الدليل - كما ترى - له دلالة البيّنة على وجوب التمسك بأهل البيت عليهم السلام بوصفهم أماناً لأهل الأرض، أو للأمة، من الضلال والاختلاف، قال المناوي في فيض القدير: «شبههم بنجوم السماء وهي التي يقع بها الاهتداء، وهي الطوالع والغوارب، والسيارات والثابتات، فكذلك بهم الاقتداء وبهم الأمان من الهلاك»^(٢).

وهذا المعنى الذي تفيدته الروايات، يستبطن أن في خلافهم وعدم الاقتباس من نور هدايتهم، التمزق والتفرّق؛ إذ ليس بعد الهدى إلا الضلال، وهذا ما أشارت إليه إحدى الروايات الشريفة، وهي التي أخرجها الحاكم في مستدركه، عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق، وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف، فإذا خالفتها قبيلة من العرب، اختلفوا فصاروا حزب إبليس».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٣).

٤ حديث الاثني عشر خليفة

من الحقائق الإسلامية التي لا تخفى على أحد، وإن أراد بعض إخفاءها أو التغافل عنها، هي أنّ عزّة هذا الدين ومنعته الحقيقية تكون متمثلة باثني

(١) السمهودي، جواهر العقدين في فضل الشرفين، القسم الثاني، النسب الشريف: ص ٩٤، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - العراق.

(٢) المناوي، فيض القدير: ج ٦ ص ٣٨٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٤٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

عشر خليفة، أو أميراً، بعد النبي ﷺ، وهم الذين يحملون روح الإسلام وتعاليمه الحقيقية، وهذا المعنى قد أفادته أحاديث نبوية كثيرة حملتها أمّهات كتب المسلمين المعتبرة، فقد أخرج البخاري في صحيحه، بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: يكون اثنا عشر أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: أنه قال: كلهم من قريش»^(١).

وأخرج مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة، قال: «انطلقت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ومعي أبي، فسمعتة يقول: لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة، فقال كلمة صمّنيها الناس، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش»^(٢)، وأخرج هذا المعنى بألفاظ متقاربة جداً عدد من الحفاظ والعلماء، كأحمد في مسنده^(٣)، والترمذي^(٤) وأبو داود في سننهما^(٥)، وغيرهم.

إذن فلا سبيل إلى إنكار أصل هذه الحقيقة المسلّمة بعد ورودها في أصحّ الكتب، ولكن المشكلة تكمن في تفسير هذا الحديث، وإيجاد المصداق الحقيقي له، والإنصاف يدعونا إلى القول بأنّ آية فرقة من فرق

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ١٢٧ ح ٧٢٢٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٣ - ٤ ح ٤٦٠٢ وح ٤٦٠٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٨٦ - ٨٩، ص ٩٦، ص ٩٨، ص ١٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٣ ص ٣٤٠ ح ٢٣٢٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) أبو داود، سنن أبي داود: ج ٥ ص ٢٩ ح ٤٢٧٨ وح ٤٢٧٩، الناشر: دار الفكر.

المسلمين، لم توفّق لإعطاء المصداق الحقيقي لهؤلاء الاثني عشر، والذي ينسجم مع عزّة الإسلام، بحيث تشير إلى شخصياتهم بوصفهم رمزاً يمثّل عزّة الإسلام، سوى الشيعة الإمامية الذين فسّروا هذا الحديث بالأئمّة الاثني عشر من ذرية رسول الله ﷺ، وهم أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؛ أولهم عليّ بن أبي طالب ؑ وآخرهم المهديّ المنتظر ؑ، ويستندون في تفسيرهم هذا إلى أدلة قويّة ومحكمة، كحديث الثقلين وحديث السفينة وحديث الأمان من الضلال، التي تقدّم الكلام عنها، والتي جاءت صحيحة من طرق أهل السنّة.

هذا، وقد فسّر الشيعة الإمامية، منعة الدين وعزّته - التي لا تتحقّق إلاّ بهؤلاء - بالحفاظ على قيمه ومبادئه الأصيلة، وتجسيد تعاليمه والعمل بأوامره ونواهيه، وذلك من خلال اتّباع تلك الصفوة.

كما وأن السيرة الذاتيّة لأهل البيت ؑ، خير شاهد على ما نقول، وليس أدلّ على ذلك من شهادة القاصي والداني لهم بالعلم الغزير، والفضائل الكثيرة، والملاكات العالية، من الإخلاص والتقوى والاستقامة على طريق الحقّ، مع ما كانوا يتمتّعون به من الخلق العالي المنقطع النظير.

أهل السنة يختلفون في تفسير حديث: الأئمة اثنا عشر

لم يقدم علماء أهل السنة، ومحدثوهم، التفسير الواقعي والحقيقي لهذا الحديث، بعد أن ارتأوا أن يفسروه بالخلفاء والحكام والأمراء، الذين تسلّموا مقاليد أمور الدولة الإسلامية، مفسرين عزّة الإسلام ومنعته بالإمرة والحكم السلطوي، فجاءت أقوالهم وتأويلاتهم غريبة وبعيدة عن الواقع وعديمة الحجّة والبيّنة الواضحة، تكتنفها الحيرة والارتباك؛ حيث كانت الأحاديث النبوية تقطع عليهم وجهاتهم، تلك الأحاديث القاضية بأنّ الله بدأ هذا الأمر بنبوّة ورحمة، ثمّ تكون خلافة ثمّ تكون ملكاً عضوضاً وفساداً في الأرض...^(١) وأن «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثمّ تكون ملكاً»^(٢).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحاصرهم سيرة كثير من أولئك الأمراء التي لا تمت للإسلام وتعاليمه بصلّة، فوقعوا في حيرة من أمرهم، إزاء تفسير هذا الحديث، بخلاف الشيعة الذين كان عدد الاثني عشر علماً وهويّة لهم، فنُعتوا لأجله بالشيعة الاثني عشرية. وإليك بعض تفسيرات علماء أهل السنة،

(١) روي عن رسول الله ﷺ قال: «إن الله عزّ وجلّ بدأ هذا الأمر بنبوّة ورحمة، وكائناً خلافة ورحمة، وكائناً ملكاً عضوضاً، وكائناً عنوة وجبريّة وفساداً في الأرض». الطيالسي، مسند الطيالسي: ص ١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت. مسند أبي يعلى: ج ٢ ص ١٧٧، الناشر: دار المأمون للتراث. الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ٣٤٥، الناشر: دار الحرمين - القاهرة. الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ١٥٧، ج ٢٠ ص ٥٣، ج ٢٢ ص ٢٢٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٥ ص ١٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، وغير ذلك من المصادر.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٣٩٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الخلال، السنة: ج ٢ ص ٤٢٧ ح ٦٤٧، وغيرها من المصادر.

لترى بنفسك كيف أنّها كانت عبارة عن فرضيات ومحتملات يناقض بعضها بعضاً، ومما يدلّ على كونها كذلك، ما عبّروا به من كلمات، من قبيل: (قيل) أو (الذي يغلب على الظنّ) أو (الله أعلم بمراد نبيّه) أو (الله أعلم) وغير ذلك:

ابن عربي لا يرى للحديث معنى

قال ابن العربي، في شرح صحيح الترمذي: «فَعَدَدْنَا بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) اثني عشر أميراً، فوجدنا أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعلياً، والحسن، ومعاوية، ويزيد، ومعاوية بن يزيد، ومروان، وعبد الله بن مروان، والوليد بن عبد الملك، وسليمان، وعمر بن عبد العزيز...» إلى أن قال: «وإذا عددنا منهم اثني عشر انتهى العدد بالصورة إلى سليمان، وإذا عددنا بالمعنى، كان معنا منهم خمسة: الخلفاء الأربعة وعمر بن عبد العزيز، ولم أعلم للحديث معنى، ولعلّه بعض حديث!!»^(١).

النووي يرى تفسير الحديث مرتبطاً بعلم الله تعالى

وقال النووي: «وقال القاضي عياض، في جواب القول: أنّه قد وليّ أكثر من هذا العدد؟ قال: وهذا اعتراض باطل؛ لأنّه (صلى الله عليه وسلم) لم يقل: لا يلي إلا اثنا عشر خليفة، وإنما قال: يلي، وقد ولي هذا العدد، ولا يضرّ كونه وُجِدَ بعدهم غيرهم... ويحتمل أوجهاً أخرى، والله أعلم بمراد نبيّه»^(٢).

(١) أبو بكر بن العربي المالكي، عارضة الأحوذ في شرح صحيح الترمذي: ج ٩ ص ٦٨-٦٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم: ج ١٢ ص ٢٠١-٢٠٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

ابن الجوزي لا يرى أحدا ينطبق عليه الحديث

وكشف ابن الجوزي عن مدى حيرته، التي دعتة إلى أن يتهم الرواة بالتخليط؛ لأنه لم يجد تفسيراً يقتنع به، حيث قال: «هذا الحديث قد أطلت البحث عنه، وطلبت مظانّه، وسألت عنه، فما رأيت أحداً وقع على المقصود به، وألفاظه مختلفة لا أشكّ أن التخليط فيها من الرواة، وبقيت مدة لا يقع لي فيه شيء، ثم وقع لي فيه شيء»^(١).

ثم بعد أن أعيته الحيلة اختار العدد من بني أمية، وأيده بحديث: (تدور رحي الإسلام)؛ ممّا جعل ابن حجر العسقلاني يرفض هذه المحاولة، معلّقاً: «وأما محاولة ابن الجوزي الجمع بين حديث تدرو رحي الإسلام وحديث الباب ظاهر التكلّف»^(٢).

ابن كثير والسيوطي يريان أن المهدي من الاثني عشر

وهذا ابن كثير يدلّو بدلوّه، بعد أن يرفض أئمة الشيعة الاثني عشر، بحجّة أنهم لم يلوا الأمر؛ قال: «لا يشترط أن يكونوا متتابعين، بل يكون وجودهم في الأمة متتابعاً ومتفرّقاً، وقد وُجد منهم أربعة على الولاء، وهم: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم عليّ (رض)، ثم كانت بعدهم فترة، ثم وجد منهم من شاء الله، ثم قد يوجد منهم من بقي في الوقت الذي يعلمه الله تعالى،

(١) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين: ج ١ ص ٤٤٩-٤٥٠، الناشر: دار الوطن - الرياض.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٨٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ومنهم المهدي...»^(١).

وواضح، من خلال كلامه، أنه ليس لديه وضوح حول المصداق الواقعي للعدد، بل يتكلم رجماً بالغيب، وليس حال السيوطي بأفضل من حال ابن كثير، إذ يقول: «فقد وجد من الاثني عشر خليفة: الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، هؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العباسيين؛ لأنه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بني أمية، وكذلك الطاهر؛ لما أوتي من العدل، وبقي الاثنان المنتظران؛ أحدهما المهدي؛ لأنه من آل بيت محمد (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

وقد علق عليه الأستاذ أبو رية بقوله: «ولم يبين المنتظر الثاني!! ورحم الله من قال في السيوطي: إنه حاطب ليل»^(٣).

وبعد كل هذا، يتبين لنا وضوح النظرية الشيعية ونضجها، في تفسيرها لهذا الحديث، وأن تطبيقه الصحيح لا يتفق إلا مع واقع أهل البيت عليهم السلام وإن فارقتهم الأمة وخالفتهم، ولم تهتد بهديهم، كما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال: «اثنان عشر خليفة، كلهم يعمل بالهدى ودين الحق، لا يضرهم من خذلهم»^(٤).

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٣١٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) السيوطي، تاريخ الخلفاء: ج ١ ص ١٢، الناشر: مطبعة السعادة - مصر، ط ١، ١٣٧١هـ.

(٣) محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية: ص ٢٣٥، الناشر: نشر البطحاء.

(٤) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٨٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت. الطبراني، المعجم الكبير: ج ٣ ص ٢٠١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبراني، المعجم

وهذه النظرية تشكّل، مع الأحاديث السابقة التي نقلناها، أطروحة واضحة المعالم، في أنّ أهل البيت سلام الله عليهم، هم الامتداد الطبيعي للرسول الأكرم ﷺ، وهم حملة لواء الشريعة الإسلامية، وسفن النجاة، وسبل الخلاص من الفرقة والاختلاف والأهواء، وهم الأدلاء على طريق الله، فما خاب من تمسك بهم، وأمن من اتبعهم ولجأ إليهم، فحقيقة اتباع أهل البيت ﷺ لم يكن بلا مبرر شرعي، أو أنه مجرد اتباع لذوات أشخاص معينين، بل اتباعهم إنما هو امتثال للسنة النبوية، وعمل بهديها، فكيف يعقل بعد هذا القول إن الشيعة تنكر السنة النبوية الشريفة؟! كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولوا إلا كذباً.

مناشئ السبب الثاني في اختيار الشيعة لطريق أهل البيت ﷺ

وأما السبب الثاني الذي حدا بالشيعة إلى اتباع أهل البيت واتخاذهم طريقاً في فهم السنة والتعبّد بها، ومجانبة الطرق الأخرى التي سلكها إخوانهم من أهل السنة، للوصول إلى أحكام وتعاليم النبي الأكرم ﷺ، هو ما تعرّضت له هذه الطرق من ملبسات، واعتراها من مشاكل وصعوبات جمّة، يتعدّر معها الاطمئنان في السير فيها للوصول إلى منبع السنة الحقيقي، وهذا ليس شقاً لعصى المسلمين، ولا تفريقاً لصفوفهم والعياذ بالله، وإنما هو طريق الحق الذي لا بدّ منه ولا محيص عنه، والحق أحقّ أن يتبع، وسنذكر أهمّ ما شاب طرق أهل السنة من مشاكل وملابسات:

⇒

١- منع التدوين والتحديث

لقد جوبهت السنّة النبويّة، بعد وفاة الرسول ﷺ، بالحظر والمنع؛ تحديثاً وتدويناً، واستمر هذا الحظر إلى ما يقرب من قرن من الزمان، بعد أن مات السواد الأعظم من حاملها، ومن الشواهد الحيّة على هذا المنع، ما ورد في تذكرة الحفاظ للذهبي، في ترجمة أبي بكر، قال: «إن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدّثون عن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه»^(١).

ومنع عمر بن الخطّاب وفد الصحابة، الذين أرسلهم إلى الكوفة، من الرواية عن رسول الله ﷺ، قال: «... فأقلّوا الرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)، ثمّ أنا شريككم»^(٢)، وأخرج هذا الحديث، الحاكم في مستدرّكه وأضاف في ذيله: «فلما قدم قرظة، قالوا: حدّثنا، قال: نهانا ابن الخطّاب»، وقال عنه الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، له طرق تجمع ويذاكر بها، وقرظة بن كعب الأنصاري صحابي سمع من رسول الله ﷺ»^(٣).

وأورد الذهبي، عن سعد بن إبراهيم، عن أبيه: «أن عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري، فقال: قد أكثرتم الحديث عن

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢-٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرّك: ج ١ ص ١٠٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

رسول الله»^(١)، وكذلك نهى عمر بن الخطاب كبار الصحابة، عن نشر حديث رسول الله ﷺ، فقد أخرج ابن عساكر، عن السائب ابن يزيد، قال: «سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعب الأحبار: لتتركن الحديث عن الأول أو لألحقنك بأرض القردة»^(٢).

قال الأرئوط في تحقيقه على سير أعلام النبلاء: «وهذا إسناد صحيح»^(٣).

٢- الأمر بإحراق الأحاديث

لم يختلف الحال في رواية الحديث عنه في مجال تدوينه فقد كان الموقف شديداً إزاءه، فقد مُنع تدوين الحديث منعاً باتاً، بل امتد الأمر إلى حرق وإتلاف ما كُتب من الأحاديث الشريفة، قالت عائشة: «جمع أبي الحديث عن رسول الله وكانت خمسمائة حديث، فبات ليلته يتقلب كثيراً، قالت: فغممني، فقلت: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك، فجمته بها، فدعا بنار فحرقها»^(٤).

وأخرج ابن سعد في الطبقات، عن عبد الله بن العلاء، قال: «سألت

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٧.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٦٧ ص ٣٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء (بتحقيق الأرئوط): ج ٢ ص ٦٠١.

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

القاسم يملي عليّ أحاديث، فقال: إنّ الأحاديث كثرت على عهد عمر بن الخطّاب، فأنشد الناس أن يأتيه بها، فلمّا أتوه بها أمر بتحريقها، ثمّ قال: مشاة كمثناة أهل الكتاب»^(١).

ولم يكتف الخليفة بحرق وإتلاف ما كان موجوداً في عاصمة الخلافة الإسلامية، وإنما صدرت الأوامر بإتلاف جميع الأحاديث الموجودة في الأمصار الإسلامية، فقد روى سفيان بن عيينة، عن عروة، عن يحيى بن جعدة، قال: «إنّ عمر بن الخطّاب أراد أن يكتب السنّة، ثمّ بدا له أن لا يكتبها، ثمّ كتب إلى الأمصار: من كان عنده منها شيء فليمحه»^(٢).

وبغضّ النظر عن الأسباب والمبررات التي دعت إلى هذا المنع، فإنّ الذي يهمنّا من ذلك هو التنبيه على حقيقة لا بدّ لنا من التنبيه عليها، وهي أنّ السنّة النبويّة التي كانت موجودة في أيدي المسلمين لم تدوّن، ولم يتحدث بها بشكل واسع، حتى رحل الصحابة وجلّ التابعين، يقول الأستاذ محمود أبو ريّة: «وقد ظلّ الأمر في رواية الحديث على ما ذكرنا، تفعل فيه الذكرة ما تفعل، لا يكتب ولا يدوّن طوال عهد الصحابة، وصدراً كبيراً من عهد التابعين، إلى أن حدث التدوين - على ما قالوا - في آخر عهد التابعين»^(٣).

وقال محمّد أبو زهو: «كاد القرن الأوّل ينتهي ولم يصدر أحد من

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٥ ص ١٨٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ص ٥٢-٥٣، الناشر: دار إحياء السنّة النبويّة.

(٣) محمود أبو ريّة، أضواء على السنّة المحمدية: ص ٢٥٩، الناشر: البطحاء.

الخلفاء أمره إلى العلماء بجمع الحديث؛ بل تركوه موكولاً إلى حفظهم...
ومرور هذا الزمن الطويل كفيل بأن يذهب بكثير من حملة الحديث من
الصحابة والتابعين»^(١).

وقال أيضاً: «وقد تتابع الخلفاء على سنة عمر (رضي الله عنه)، فلم يشأ
أحدهم أن يدون السنن، ولا أن يأمر الناس بذلك، حتى جاء عمر بن عبد
العزیز»^(٢).

وهذا الأمر، بلا شك، سوف يبقى الباب مفتوحاً على جميع الاحتمالات
من الوضع والدسّ والضياع وغير ذلك.

٣- تعرض السنة للتغيير والتبديل

لقد وردت عدّة روايات، تشير إلى أن السنة النبوية قد تعرضت للتبديل
والتغيير بعد وفاة صاحبها، وهذا ما أخبر به النبي ﷺ، فقد أخرج البخاري
في صحيحه، بسنده عن أبي حازم، قال: «سمعت سهل بن سعد يقول:
سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: أنا فرطكم على الحوض، فمن
ورده شرب منه، ومن شرب منه لم يظمأ بعده أبداً، ليرد عليّ أقوام
أعرفهم ويعرفونني، ثم يحال بيني وبينهم، قال أبو حازم: فسمعني النعمان
بن أبي عياش وأنا أحدثهم هذا، فقال: هكذا سمعت سهلاً؟ فقلت: نعم،

(١) محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون: ص ١٢٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت،
ويعدّ أبو زهو من علماء الأزهر، وعمل أستاذاً بكلية أصول الدين.

(٢) محمد محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون: ص ١٢٦.

قال: وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري، لسمِعْتُهُ يزيد فيه، قال: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما بدّلوا بعدك، فأقول: سحَقاً سحَقاً لمن بدّل بعدي»^(١).

وروى الشافعي في كتابه الأمّ عن وهب بن كيسان، قال: «كلّ سنن رسول الله قد غيّرت حتى الصلاة»^(٢).

وروى البخاري في صحيحه، عن الزهري، قال: «دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي، فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً ممّا أدركت، إلاّ هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيّعت»^(٣).

وروى الإمام مالك بن أنس، عن عمّه أبي سهل بن مالك، عن أبيه أنّه قال: «ما أعرف شيئاً ممّا أدركت الناس عليه، قال الباجي: يريد الصحابة، إلاّ النداء بالصلاة، قال الباجي: يريد أنّه باقٍ على ما كان عليه، لم يدخله تغيير ولا تبديل، بخلاف الصلاة، فقد أخّرت عن أوقاتها، وسائر الأعمال دخلها التغيير»^(٤).

واستثنى الحسن البصري القبلة فقط، فقال: «لو خرج عليكم أصحاب

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٨٧ ح ٧٠٥٠، كتاب الفتن، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وجاء مضمون الحديث ذاته في مواضع أخرى من الصحيحين، وغيرهما من كتب المسلمين.

(٢) الشافعي، أبي عبد الله محمد بن إدريس، كتاب الأمّ: ج ١ ص ٢٠٨، الناشر: دار الفكر.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٣٤ ح ٥٣٠.

(٤) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك: ص ٩٣، الناشر: دار

الكتب العلمية - بيروت.

رسول الله، ما عرفوا منكم إلا قبلتكم»^(١).

وأخرج البخاري في صحيحه، عن عمران بن حصين، أنه «صلى مع عليّ (رضي الله عنه) بالبصرة، فقال^(٢): ذكرنا هذا الرجل صلاةً كنا نصليها مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فذكر أنه كان يكبر كلما رفع وكلمما وضع»^(٣).

وكذا أخرج في صحيحه أيضاً بسنده عن العلاء بن المسيّب، عن أبيه، أنه قال: «لقيت البراء بن عازب (رضي الله عنهما)، فقلت: طوبى لك، صحبت النبيّ وبايعته تحت الشجرة، فقال: يا بن أخي، إنك لا تدري ما أحدثنا بعده»^(٤).

ولا شك أن معنى الإحداث في السنة والتبديل فيها، تغيير ما أسسه النبي ﷺ من أحكام شرعية وغيرها.

وهذا المعنى واضح، يدلّ عليه ما ذكرناه من الشواهد، وغيرها التي تبين أن هناك تغييراً قد حصل في سنة النبي ﷺ وأحكامه بعد وفاته، وهذا بدوره يزرع بذور الشكّ في هذا الطريق الذي يدعى أنه الأسلم في الوصول إلى السنة النبوية.

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ٢ ص ٢٤٤، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٢) أي: عمران بن الحصين.

(٣) البخاري، صحيح البخاري ج ١ ص ١٩٠، ح ٧٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٦٦ ح ٤١٧٠، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية.

٤- اختلاف الصحابة في رواية السنة وفهمها

إنّ الصحابة الذين يُعدّون القناة الناقلة للسنة النبوية، لم يكونوا في الواقع على مستوى واحد، في الفهم والإدراك والإيمان والصحة، فتسبّب ذلك في حصول كثير من الخلافات بين الصحابة أنفسهم، سواء على مستوى نقل الرواية أم فهمها، وأشار لهذا المعنى البخاري، عن أبي موسى، عن النبي ﷺ، قال: «مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير، أصاب أرضاً، فكان منها نقية^(١) قبلت الماء فأنتبت الكلاً والعشب الكثير، وكانت منها أجادب أمسكت الماء، فنفع الله بها الناس، فشرّبوا وسقوا وزرعوا، وأصاب منها طائفة أخرى، إنّما هي قيعان لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً»^(٢).

اعتراض الصحابة بعضهم على بعض

وقد سجّلت لنا كتب الحديث والتاريخ، حصول الخلافات والانتقادات لبعضهم بعضاً، فكثيراً ما كان الصحابي ينقل حديثاً فيعرض عليه صحابي آخر، وينتقده في صحّة سمعه أو فهمه، فقد روى البخاري أنّ عمر بن الخطّاب كان ينقل عن رسول الله قوله: «إنّ الميّت ليعذب ببكاء أهله عليه»^(٣) ونقل ابن عباس ذلك الكلام لعائشة (رضي الله عنها)، فقالت: «رحم الله عمر، والله ما حدّث رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): إنّ الله ليعذب

(١) نقية: طيبة.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٢٨ ح ٧٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ٨١ ح ١٢٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

المؤمن ببعض بكاء أهله عليه، لكن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: **إِنَّ اللَّهَ لِيَزِيدَ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾** (١).

وقد أنكر الصحابة على أبي هريرة بعض مروياته، إلى حدّ الاتهام، قال ابن قتيبة: «فلما أتى - أبو هريرة - من الرواية عنه (صلى الله عليه وسلم)، ما لم يأت بمثله من صحبه من جلة أصحابه، والسابقين الأولين إليه، اتهموه، وأنكروا عليه، وقالوا: كيف سمعت هذا وحدك؟! ومن سمعه معك؟ وكانت عائشة (رض) أشدهم إنكاراً عليه، لتطاول الأيام بها وبه» (٢).

هذا، وقد جمع الإمام الزركشي كتاباً قيماً فيما استدرسته عائشة على الصحابة، سمّاه (الإصابة لإيراد ما استدرسته عائشة على الصحابة).

قلّة اهتمام الصحابة بالرواية عن رسول الله ﷺ

ثم إنّ الصحابة لم يحضروا مجالس رسول الله ﷺ جميعهم، ولم يصحبوه في جميع حلّه وترحاله، وإنما كانت لكثير منهم انشغالاتهم واهتماماتهم، مضافاً لأنصرافهم إلى تأمين عيشهم في العمل بالتجارة وغيرها.

فقد أخرج البخاري في صحيحه، بإسناده عن الزهري، أنه سمع من الأعرج يقول: «إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٨١ ح ١٢٨٨.

(٢) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث: ص ٤١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ما حدث حديثاً - ثم يتلو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾ إلى قوله: ﴿الرَّحِيمُ﴾ - إن إخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواننا من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بشعب بطنه، ويحضر ما لا يحضرون، ويحفظ ما لا يحفظون»^(١).

كذلك روى ابن سعد، في طبقاته: «قالت عائشة لأبي هريرة: إنك لتحدث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) حديثاً ما سمعته منه، فقال أبو هريرة: يا أمه، طلبتها وشغلك عنها المرأة والمكحلة، وما كان يشغلني عنها شيء»^(٢).

وكذلك ما نقل عن عمر بن الخطاب، في حديث الاستئذان، حينما جهل صدور الحديث، قال: «أخفي هذا عليّ من أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟! ألهاني الصفق بالأسواق»^(٣). وغير ذلك من الشواهد.

جهل بعض الصحابة بالسنة النبوية

لم يكن الصحابة قد بلغوا رتبة من العلم يستطيعون بها معرفة جميع ما جاء به النبي ﷺ، بل إن كثيراً منهم قد كان جاهلاً بأحكام واضحة، حتى أن ذلك الجهل لم يخل منه كبار الصحابة، أمثال عمر وأبي بكر، فهاهو

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٣٧-٣٨ ح ١١٨، ج ٨ ص ١٥٨ ح ٧٣٥٤، الناشر: دار الفكر -

بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٦٦ ح ٦٢٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٣٤٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٣ ص ٧ ح ٢٠٦٢.

الخليفة أبو بكر يعترف بجهله بحكم ميراث الجدّة، مدّعياً أنه ليس لها شيء في كتاب الله، ولا يعلم ذلك في سنة نبيّه ﷺ، ثمّ يرجعها حتى يسأل الناس، روى ذلك ابن أبي داود في سننه، وكذلك رواه غيره، عن قبيصة بن ذؤيب، أنّه قال: «جاءت الجدّة إلى أبي بكر الصديق تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سنة نبيّ الله (صلى الله عليه وسلّم) شيئاً، فارجمي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبه: حضرت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)؛ أعطها السدس...»^(١).

كما أنّه قد روي عن عمر بن الخطّاب جهله بحديث الاستئذان ثلاثاً، حتى أعلمه به صغار الصحابة، فقد أخرج البخاري بسنده عن عبيد بن عمير: «أن أبا موسى الأشعري استأذن على عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه)، فلم يؤذن له، وكأنه كان مشغولاً، فرجع أبو موسى؛ ففرغ عمر، فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس؟! ائذنوا له، قيل: قد رجع، فدعاه، فقال: كنّا نؤمر بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبيّنة، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم، فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلاّ أصغرنا، أبو سعيد الخدري، فذهب بأبي سعيد الخدري، فقال عمر: أخفيّ عليّ هذا من أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)؟ ألهانني الصفق بالأسواق»^(٢).

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٥، الناشر: دار الفكر.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٣ ص ٦-٧ ح ٢٠٦٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وكذلك جهله بحكم التيمّم في الشريعة الإسلامية، حتى أخبره الصحابي عمّار بن ياسر بذلك، ففي صحيح مسلم: «عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه، أنّ رجلاً أتى عمر، فقال: إني أجنبت فلم أجد ماء، فقال: لا تصل، فقال عمّار: أما تذكر يا أمير المؤمنين، إذ أنا وأنت في سرية، فأجنبنا، فلم نجد ماء، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب وصلت، فقال النبيّ (صلى الله عليه وسلّم): إنّما كان يكفيك أن تضرب بيدك الأرض ثمّ تنفخ، ثمّ تمسح بهما وجهك وكفيك؟! فقال عمر: أتق الله يا عمّار، قال: إن شئت لم أحدث به»^(١).

وقد طال الجهل والخلط حتى كبار المحدثين، أمثال أبي هريرة، فقد روي عن شعبة أنّه قال: «أبو هريرة كان يدلس: أي يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)، ولا يميّز هذا من هذا»^(٢).

وقد لا يكون الجهل ناشئاً من عدم علم الصحابي بأصل الحكم، بل يمكن أن يكون عالماً بالحكم لكن كان حكماً منسوخاً؛ لكونه لم يسمع الناسخ، فيجهل بسبب ذلك حقيقة الحكم الواقعي، وربّما سمع آخر المطلق ولم يسمع المقيّد، فيعلم بالمطلق فقط، وإلى هذا المعنى يشير أمير المؤمنين عليّ عليه السلام عندما سئل عن أحاديث البدع، وعمّا في أيدي الناس من اختلاف الخبر: «إنّ في أيدي الناس حقّاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعامّاً وخاصّاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً - إلى أن يقول -: ورجل

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ١٩٣ ح ٧٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٨ ص ١١٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ثالث سمع من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شيئاً يأمر به، ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء ثم أمر به وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ، فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ لرفضوه»^(١).

وكذلك، ربما سمع صدر الحديث ولم يسمع ذيله، فقد روى ابن الجوزي، قال: «إن الزبير بن العوام سمع رجلاً يحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فاستمع له الزبير حتى إذا قضى الرجل حديثه، قال له الزبير: أنت سمعت هذا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ قال: نعم، قال: هذا وأشباهه، يمنعنا أن نحدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قد لعمرى سمعت هذا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وأنا يومئذ حاضر، ولكن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ابتداء بهذا الحديث، فحدثناه عن رجل من أهل الكتاب حدثه إياه، فجئت أنت يومئذ بعد انقضاء صدر الحديث، وذكر الرجل الذي من أهل الكتاب، فظننت أنه من حديث رسول الله»^(٢).

وهذه الاشتباهات كانت سائدة في مجتمع الصحابة والتابعين الذين نقلوا السنة النبوية، قال بسر بن سعيد: «اتقوا الله وتحفظوا في الحديث، فوالله، لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة؛ فيحدث عن رسول الله ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم، فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب،

(١) نهج البلاغة: ج ٢ ص ١٨٨ - ١٩٠، شرح: الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر. وأنظر: الكليني، الكافي: ج ١ ص ٦٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه: ص ١٦٧، الناشر: دار الإمام النووي - الأردن.

ويجعل حديث كعب عن رسول الله^(١).

ولهذا قال الصحابي عمران بن حصين: «والله، إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يومين متتابعين، ولكن بطأني عن ذلك أن رجلاً من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت، ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون، وأخاف أن يشبه لي كما شبه لهم، فأعلمك أنهم كانوا يغلطون، لا أنهم كانوا يتعمدون»^(٢).

هذا كله، مضافاً لما حلّ بمجتمع الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ، من فتن وخلافات وتناحرات وحروب ونزاعات، مع وجود المنافقين والأعداء؛ ممّا ألقى بظلاله على حديث رسول الله وسنته، سيّما وأنّ الأحاديث تعتبر من الأسلحة المهمّة التي كان يستخدمها الصحابة ضدّ بعضهم بعضاً، وهذا ممّا لا ينكره أحد، وهو ما دعا الحافظ أبو يعلى إلى القول: «واعلم أن الدين العتيق: ما كان من وفاة رسول الله إلى قتل عثمان بن عفان، وكان قتله أولّ الفرقة وأولّ الاختلاف، فتحاربت الأمة وافتقرت، وأتبع الطمع والهوى والميل إلى الدنيا»^(٣).

وهذا أيضاً ما قرّره العلامة سعد الدين التفتازاني، المتكلم الأصولي

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٢ ص ٦٠٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث: ص ٤٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أبو يعلى، طبقات الحنابلة: ج ٢ ص ٣٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الشهير، في كتابه شرح المقاصد^(١)، قال: «إنّ ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات، على الوجه المسطور في كتب التواريخ، والمذكور على السنة الثقات، يدلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حاد عن طريق الحقّ، وبلغ حدّ الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد واللداد، وطلب الملك والرئاسة»^(٢).

ثمّ يقول: «ليس كلّ من لقي النبيّ بالخير موسوماً، إلاّ أنّ العلماء، لحسن ظنّهم بأصحاب رسول الله، ذكروا لها محامل، وتأويلات بها تليق، وذهبوا إلى أنّهم محدودون عمّا يوجب التضليل والتفسيق؛ صوناً لعقائد المسلمين عن الزلل والضلالة في حقّ كبار الصحابة، سيّما المهاجرين منهم والأنصار، والمبشرين بالثواب في دار القرار»^(٣).

٥- بنو أمية وتدوين الحديث

إنّ ظاهرة منع وحظر تدوين الحديث، لم تساهم في جعل السنة النبوية حبيسة الصدور، ورهنًا لاجتهادات المجتهدين وفهم المتحدّثين فحسب، بل خلقت في الذهنية العامّة للمسلمين شعوراً بعدم أرجحية الكتابة، وكرهية التدوين، فكانوا يتحرّجون من الكتابة، بعد أن كانت سنة من كان قبلهم من الصحابة هي عدم الكتابة والتدوين، فقد حدث معمر عن الزهري، قال: «كنا

(١) أي مقاصد الطالبين في أصول الدين.

(٢) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٥ ص ٣١٠-٣١١، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٣) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٥ ص ٣١٠-٣١١.

نكره كتاب العلم، حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء»^(١).

وقال الزهري: «استكتبني الملوك، فأكتبتهم، فاستحييت الله إذ كتبها الملوك ألا أكتبها لغيرهم»^(٢).

وهكذا بقيت السنّة النبويّة، لم تخرج إلى حيز الوجود الكتبي، حتى ذهب القرن الأوّل من الصحابة وجلّ التابعين، وانقضت فترة ما يسمّى بالخلافة الراشدة، ثمّ جاءت الدولة الأموية بكلّ ما تحمله من سياسات خاصّة، لتتولى عملية التدوين، الذي ترعرع في كنفها، حيث أصدر الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز، أول أمر رسمي بتدوين الحديث، فكتب إلى الآفاق يقول: «انظروا حديث رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فاجمعوه»^(٣). ومن الذين كاتبهم بهذا الأمر، أبو بكر بن حزم^(٤)، وابن شهاب الزهري^(٥)، وربّما تأخّر التدوين إلى ما بعد وفاة عمر بن عبد العزيز؛ لأنّه لا توجد شواهد تاريخية تثبت أن الأمر قد نفّذ في حياة عمر بن عبد العزيز^(٦).

(١) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ص ١٠٧، الناشر: دار إحياء السنّة النبويّة.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ١ ص ٧٧، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي: ج ١ ص ٩٠، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٣٣ ح ٩٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١ ص ١٨٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٦) قال ابن حجر العسقلاني: «كتابة تدوين الحديث، من قبل أبي بكر بن حزم، لم تر النور؛ لأن كتبه وكراريسه قد ضاعت، فعن ابنه عبد الله بن أبي بكر أنّه سئل عن تلك الكتب، فقال: ضاعت». تهذيب التهذيب: ج ١٢ ص ٣٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال فؤاد سزكين: «إن عمر بن عبد العزيز قد توفي دون أن يرى عمل أبي بكر بن حزم، غير أن أبا بكر بن حزم شكاً لمالك من ضياع هذه المجموعات». تاريخ التراث العربي: ج ١

وعلى كل التقادير، فإنّ الدولة الأموية هي أوّل من تولّى أمر هذا التدوين، وفي أجوائها تشكّلت بنية الأحاديث، تلك الأحاديث التي قد أقصي عنها أهل البيت عليهم السلام، وفي طليعتهم الامام علي عليه السلام.

وغير خافٍ أن سبب الإقصاء، هو أنّها ترى أحقيتهم في قيادة الأمة، لذا عملت بكل الوسائل على إبعادهم، وخصوصاً عليّ بن أبي طالب عليه السلام، الذي تعرّض لحملة شعواء من قبل بني أمية، وعلى رأسهم معاوية، فحوربت فضائله، وقُتل أصحابه وشُرّع سبُّه على المنابر، حتى صار سنةً متّبعة، هذا ما تناقلته كتب المسلمين؛ فقد أخرج مسلم في صحيحه، بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب...»^(١). وأخرج مسلم في صحيحه أيضاً، بسنده عن سهل بن سعد، أنّه قال: «استعمل على المدينة رجل من آل مروان - قال - فدعا سهل بن سعد، فأمره أن يشتم عليّاً - قال - فأبى سهل، فقال له: أمّا إذ أبيت، فقل: لعن الله أبا التراب...»^(٢).

بل وصل الحد إلى أنّ يسبّ علي من على سبعين ألف منبر، بأمر من معاوية، كما نقل ذلك السيوطي، قال: «كان في أيام بني أمية، أكثر من

⇒

ص ١٢١، الناشر: إدارة الثقافة والنشر بالجامعة.

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٤، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل علي، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٧ ص ١٢٣ - ١٢٤ ح ٦١٢٣، كتاب فضائل الصحابة.

سبعين ألف منبر يلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية»^(١). هذا، ولم تكتف الدولة الأموية بالسب والشتم والإقصاء والتضييق على أهل البيت عليهم السلام، بل امتدّت يدها لتصفيتهم جسدياً وانتهاك حرمتهم، كما حصل في واقعة كربلاء، وهي الجريمة الغنية عن التعريف، فكيف يمكن والحال هذه، أن تسمح الدولة الأموية بأن تُكْتَب الأحاديث النبوية التي لا تتماشى وسياستها، وهي لا تتورّع في ارتكاب أيّ شيءٍ ضدّ من يهدّد كيانها ووجودها.

ولهذا فقد طمست كثير من الآثار النبوية، وحرّفت الأحاديث التي تبين مكانة أهل البيت عليهم السلام ومرجعيتهم الشرعية، وأهليّتهم لقيادة هذه الأمة، وهذا واضح في كثير من الروايات التي تؤكّد هذا المعنى.

فقد روى الخطيب البغدادي، عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: «جاء علقمة بكتاب من مكّة أو اليمن، صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت، بيت النبي صلى الله عليه، فاستأذنا على عبد الله، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثمّ دعا بطست فيها ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن انظر فيها، فإنّ فيها أحاديث حسناً، قال: فجعل يميثها فيها»^(٢) ^(٣).

(١) انظر: محمّد بن عقيل، النصائح الكافية: ص ١٠٥، الناشر: دار الثقافة - قم.

(٢) يميثها فيها: أي يمرسها ويذيبها في الطست. ماث الشيء: مرسه وأذابه. لسان العرب. مادة: موث.

(٣) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ج ١ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء السنّة النبوية.

بل وصل الأمر إلى درجة أنّ ذكر اسم عليّ عليه السلام والتفوّه به، يعدّ جريمة كبرى، فكان العلماء والمحدّثون، بل حتى بعض كبار التابعين، لا يجرؤون على ذكر اسمه عليه السلام.

فقد أخرج المزيّ في تهذيب الكمال، بسنده عن يونس بن عبيد، قال: «سألت الحسن^(١) قلت: يا أبا سعيد، إنك تقول: قال رسول الله، وإنك لم تدركه؟ قال: يا بن أخي، لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، إني في زمان كما ترى - وكان في عمل الحجاج - كل شيء سمعتني أقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله، فهو عن علي بن أبي طالب عليه السلام، غير أنني في زمان لا أستطيع أن أذكر عليّاً^(٢).

وجاء في مناقب أبي حنيفة، للموفق الخوارزمي، أنّه لما دعي أبو حنيفة ليسأل عن مسألة فقهية، من قبل أحد الأمويين، قال أبو حنيفة: «فاسترجعت في نفسي وقلت: أول ما دعيت وسئلت وأنا أقول فيها بقول علي رضي الله عنه، وبه أدين الله تعالى، فكيف أصنع؟ ثمّ عزمت أن أصدقه وأفتيه بالذي أدين الله به، وذلك أن بني أمية كانوا لا يفتون بقول عليّ ولا يأخذون به» ثم قال المصنف: «وكان عليّ لا يُذكر في ذلك العصر باسمه، والعلامة عنه بين المشايخ: أن يقولوا: قال الشيخ كذا، وكان الحسن البصري يقول فيه: أخبرنا أبو زينب^(٣).

(١) أي الحسن البصري.

(٢) المزيّ، تهذيب الكمال: ج ٦ ص ١٢٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الخوارزمي، مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة: ج ١ ص ١٧٠-١٧٢، الناشر: مطبعة مجلس دائرة

وقد كان الحسن البصري، رغم قربه من الدولة، وعظيم منزلته في المجتمع، إذا أراد أن يحدث عن عليّ عليه السلام يقول: قال أبو زينب، ويظهر الابتعاد عن عليّ عليه السلام، حتى ظهر منه ما يوجب الإنكار عليه، فقال له أبان بن عياش: «ما هذا الذي يقال عنك أنك قتلته في عليّ؟» فقال: يا بن أخي، أحقن دمي من هؤلاء الجبابرة - يعني بني أمية - لولا ذلك لسالت بي أعشب»^(١).

وعن الشعبي شيخ المحدثين في العراق: «ماذا لقينا من آل أبي طالب؟! إن أحبناهم قتلنا، وإن أبغضناهم دخلنا النار»^(٢).

ولم يقف ذلك عند الخوف من ذكر اسم عليّ، بل امتنعوا عن أن يسموا أبناءهم باسمه، ويتعرض للبلاء كل من سمى ابنه علياً.

قال ابن حجر، في ترجمة عليّ بن رباح: «وقال الليث: قال عليّ بن رباح: لا أجعل في حلٍّ من سماني عليّ^(٣) فإن اسمي عليّ^(٤).» وقال

⇒

المعارف النظامية، ط ١ - ١٣٢١ هـ

(١) الدينوري، عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، كتاب الحرب: ج ٢ ص ٢١٢، تحقيق: لجنة دار الكتب المصرية، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢ - ١٩٦٦ م. وأنظر: شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد: ج ٤ ص ٩٦، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وفي نهج البلاغة: «... ولولا ذلك لسالت بي الخشب».

(٢) أسد حيدر، الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: ج ١ ص ٣٩٧. نقلاً عن كتاب عيون الأخبار لابن قتيبة الدينوري.

(٣) كذا في المصدر، والصحيح: علياً.

(٤) مصغّر: علي.

المقري: كان بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه عليّ قتلوه»^(١).

الناس يتركون علوم علي وأهل البيت عليهم السلام

ونتيجة لذلك، لم ينهل المسلمون من علوم علي وأهل البيت عليهم السلام، وتركوا وصية رسول الله صلى الله عليه وآله بالتمسك بهم وركوب سفيتهم، وتركوا حديث النبي صلى الله عليه وآله بأنه مدينة العلم وعليّ بابها، وهذا ما يقرّره لنا ابن تيمية، حيث يقول: «فليس في الأئمة الأربعة، ولا غيرهم من أئمة الفقهاء، من يرجع إليه [يعني علياً] في فقهه»^(٢)، فخلت حينئذ كتب أهل السنة عن روايات أهل البيت، إلا النزر اليسير الذي لا يوازي ما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله في حقهم وشدّد عليه، قال ابن تيمية: «فهذا موطأ مالك ليس فيه عنه [يعني علياً] ولا عن أحد أولاده إلا قليل جداً، وجمهور ما فيه عن غيرهم، فيه عن جعفر تسعة أحاديث... وكذلك الأحاديث التي من الصحاح والسنن والمساند منها قليل عن ولده، وجمهور ما فيها عن غيرهم»^(٣).

الاحتجاج بالنواصب وترك الاحتجاج بروايات الإمام الصادق

بينما نجد في المقابل أنّ علماء أهل السنة ومحدثيهم قد احتجّوا بروايات أعداء أهل البيت عليهم السلام والنواصب، فهذا البخاري، وهو واضع أصحّ الكتب عندهم، لم يحتجّ بجعفر الصادق عليه السلام، بينما نجده قد خرّج للنواصب وغيرهم، فقد قال الذهبي في ترجمة عليّ بن هشام: «ترك البخاري إخراج

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٨٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ٥٢٩، الناشر: مؤسسة قرطبة.

(٣) المصدر نفسه: ج ٧ ص ٥٣١.

حديثه، فإنه يتجنب الرافضة كثيراً، كأنه يخاف من تدينهم بالتقية، ولا نراه يتجنب القدرية ولا الخوارج ولا الجهمية^(١). ومن الأمثلة على احتجاجه بالنواصب:

١- عكرمة القرشي المتوفى سنة ١٠٥هـ

روى له البخاري، وهو مولى ابن عباس، واشتهر بالكذب والبدعة وسوء الرأي؛ إذ كان يرى رأي الخوارج.

قال جرير بن عبد الحميد، عن يزيد بن أبي زياد، قال: «دخلت على عليّ ابن عبد الله بن عباس، وعكرمة مقيد على باب الحش»^(٢)، قال: قلت: ما لهذا كذا، قال: إنه يكذب على أبي»^(٣).

وقال أبو خلف، عبد الله بن عيسى الخزاز، عن يحيى البكاء: «سمعت ابن عمر يقول لنافع: اتق الله، ويحك لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس»^(٤).

وقال مصعب الزبيري: «كان عكرمة يرى رأي الخوارج، قال: وادعى على ابن عباس أنه كان يرى رأي الخوارج»^(٥).

٢- حريز بن عثمان الشامي المتوفى سنة ١٦٣هـ

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٦٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الحش: البستان. أنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ١ ص ٣٩٠، باب الحاء مع الشين، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٢٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٢٢.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٩٦.

روى له البخاري، وهو معروف ببغضه لعلّي عليه السلام.

قال ابن حجر، عن إسماعيل بن عياش أنه قال: «سمعت حريز بن عثمان يقول: هذا الذي يرويه الناس عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه قال لعلّي: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى حقّ، ولكن أخطأ السامع، قلت: فما هو؟ فقال: إنّما هو: أنت منّي بمنزلة قارون من موسى، قلت عمّن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله وهو على المنبر»^(١).

وكان لا يخرج من المسجد حتى يلعن علياً سبعين مرّة.

قال ابن حجر: «قال ابن حبان: كان يلعن علياً بالغداة سبعين مرّة، وبالعشيّ سبعين مرّة، ف قيل له في ذلك، فقال: هو القاطع رؤوس آبائي وأجدادي، وكان داعية إلى مذهبه»^(٢).

٣- عمران بن حطان الخارجي، المتوفّي سنة ٨٤ هـ

روى له البخاري، وكان خارجياً، بل من رؤوس الخوارج.

قال ابن حجر: «من رؤوس الخوارج... وطعن العقيلي في روايته فقال: عمران بن حطان لا يتابع في حديثه... وممن عاب على البخاري إخراج حديثه، الدارقطني، فقال: عمران متروك لسوء اعتقاده وخبث مذهبه»^(٣).

وقال ابن حجر: «وكان عمران داعية إلى مذهبه»^(٤).

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ٢٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢٠٩.

(٣) ابن حجر العسقلاني، الإصابة: ج ٥ ص ٢٣٢ - ٢٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص ٤٣٢، الناشر: دار إحياء التراث

وقال الحافظ التهانوي، في رده على البخاري لما أعرض عن ذكر أبي حنيفة في صحيحه، والإشارة إليه بقوله: «بعض الناس» قال: «فما يضرّ أبا حنيفة ومحمد ابن الحسن والشافعي رحمهم الله إعراض البخاري عن الرواية عنهم، وقد أعرض عن بعض أئمة أهل البيت في صحيحه، كالإمام جعفر بن محمد الصادق، وأخرج فيه لعمر بن عبيد، شيخ المعتزلة، ولم يسمه، وأخرج لعمران بن حطان، رأس الخوارج، الذي أثنى على ابن ملجم الشقي في قتله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام»:

واضربة من تقي^(١) ما أراد بها إلا ليبلغ عند الله رضوانا
 إنى لأذكره يوماً فأحسبه أوفى البرية عند الله ميزانا
 إلى آخر ما هذى وهذر وافترى، فأخزى الله قائل هذه الأبيات وقبحه
 ولعنه، ما أجرأه على الله^(٢).

فكيف تطيب نفوسنا وتطمئن قلوبنا بالأخذ بهذه الأحاديث النبوية،
 وجعلها مستنداً لأحكامنا وديننا؟!

شيوخ ظاهرة الوضع وكثرة الفرق والبدع

هذا، مضافاً إلى شيوخ ظاهرة الكذب والدسّ والوضع، التي كانت

⇒

العربي - بيروت.

(١) في المصدر: (واضربة من كمي) ويبدو أن هناك خطأ مطبعياً في النسخة والصحيح ما أثبتناه.
 (٢) التهانوي الحنفي، إعلاء السنن: ج ١٤ ص ٦٧٥٤-٦٧٥٥، كتاب القضاء، باب يجوز للحاكم ترجمان واحد، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الأسباب الآتفة الذكر من العوامل التي ساعدت على شيوعها، ناهيك عن كثرة الفرق والمذاهب والبدع التي ظهرت في فترة التدوين، والتي كانت من أهم أسلحتها هي وضع الأحاديث النبوية لتسويق أفكارها وعقائدها، وقد حكى القاضي عبد الله بن عيسى بن لهيعة، عن شيخ من الخوارج، أنه سمعه يقول بعدما تاب: «إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ دِينٌ، فَانظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، فَإِنَّا كُنَّا إِذَا هَوِينَا أَمْرًا صَيَّرْنَاهُ حَدِيثًا»^(١).

ثم قال ابن حجر، تعليقاً على هذا الأمر: «وهذه والله قاصمة الظهر للمحتجّين بالمراسيل؛ إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسّنوا أمراً جعلوه حديثاً»^(٢).

وهذا السبب هو نفسه الذي جعل البخاري يترك مئات الآلاف من الأحاديث، حيث يقول: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح»^(٣).

الإسرائيليات في كتب أهل السنة

لم تكن السنّة النبويّة بمعزل عن آفة أخرى لا تقل خطورة عن كثير من الآفات التي أصابتها، وهي تسرّب كثير من الأفكار والمعتقدات اليهودية

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ١ ص ١٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١١.

(٣) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص ٤٨٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

إليها واندماجها بها، والتي سمّيت بالإسرائيليات في التراث الإسلامي، ولعلّ من أهم الأسباب التي ساهمت في دخول الإسرائيليات ونفوذها إلى التراث الإسلامي، هو طبيعة اليهود في الجزيرة العربية قبل ظهور الإسلام، حيث كان اليهود أمة تتمتع بمكانة مرموقة على صعيد المعرفة الدينية والتعاليم الإلهية؛ لكونهم أهل كتاب ودين سماوي، ولذا امتازوا بهيبتهم وهيمنتهم على العرب آنذاك في هذا الجانب، لاسيّما وأن العرب كانت تتفشّى فيهم الأميّة، وكانت الغالبية العظمى منهم لا يجيدون القراءة والكتابة، فمن البدهي أن يرجع العرب - قبل الإسلام - إلى اليهود في كثير من القضايا والمسائل المرتبطة في الدين وأخبار بدء الخليقة، وفي تعليل بعض الظواهر الكونية مثل الرعد والبرق والخسوف والكسوف، وبرودة مياه الآبار في الصيف، وحرارتها في الشتاء، وما إلى ذلك.

قال ابن خلدون، معللاً سبب انتشار بعض هذه الإسرائيليات في كتب التفسير: «إن العرب لم يكونوا أهل كتاب ولا علم، وإنما غلبت عليهم البداوة والأميّة، وإذا تشوّقوا إلى معرفة شيء ممّا تشوّق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات وبدء الخليقة وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود ومن تبع دينهم من النصارى»^(١).

وبعد مجيء الإسلام، دخل العديد من أولئك اليهود في الدين الجديد،

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٤٣٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أمثال كعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الله بن سلام، من الذين أصبحت لهم مكانتهم الكبيرة بين الصحابة، ولهم حظوة عند العديد منهم، فكانت كلمتهم تجد لها آذاناً صاغية، ورأيهم مستحسناً ومحترماً عند ثلّة لا يُستهان بها من الصحابة، فسربّوا، عن قصد أو غير قصد، بعض الأفكار والآراء التي ورثوها من ديانتهم السابقة، فتناقلها الصحابة ومن جاء بعدهم، لتستقرّ في نهاية المطاف في كتب الحديث والتفسير والتاريخ وغيرها.

قال الشيخ محمد رشيد رضا: «إن كعب الأحبار، كان من زنادقة اليهود الذين أظهروا الإسلام والعبادة، لتقبل أقوالهم في الدين، وقد راجت دسائسه وانخدع به بعض الصحابة، فرووا عنه وتناقلوا مروياته بدون إسناد إليه، حتى ظنّ بعض التابعين، ومن بعدهم أنّها ممّا سمعوه من النبي»^(١).

وأضاف أيضاً: «وإنّ شرّ رواة هذه الإسرائيليات، وأشدّهم تليساً وخداعاً للمسلمين: وهب بن منبه وكعب الأحبار، فلا تجد خرافة دخلت كتب التفسير والتاريخ الإسلامي، في أمور الخلق والتكوين والأنبياء وأقوالهم، والفتن والساعة والآخرة، إلّا منهما مضرب المثل»^(٢).

كتب الصحاح لم تخل من الخرافات والاسرائيليات

وليس جزافاً حين ندّعي أن كتب الصحاح المعتمدة في التراث السنّي، لم تسلم من الاسرائيليات، فهناك العديد من الشواهد تدعم هذا الادّعاء،

(١) مجلّة المنار، العدد ٢٧، ص ٥٤١.

(٢) مجلة المنار، العدد ٢٧، ص ٧٨٣.

وعلى سبيل المثال ما رواه مسلم في صحيحه، بسنده عن أبي هريرة، أنه قال: «أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيدي، فقال: خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق، وفي آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل»^(١).

وهذا الحديث يتضمّن خلق الأرض فقط في سبعة أيام، مع أنّ الله تعالى يقول: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٢).

وقال ابن كثير: «وقد تكلم عليه عليّ بن المديني والبخاري، وغير واحدٍ من الحفاظ، وجعلوه من كلام كعب، وأنّ أبا هريرة إنّما سمعه من كلام كعب الأخبار وإنّما اشتبه على بعض الرواة، فجعلوه مرفوعاً، وقد حرّر ذلك البيهقي»^(٣).

ابن كثير يشخص الكثير من الاسرائيليات المنقولة عن كعب

وقد شخّص ابن كثير، العديد من الاسرائيليات التي عجّت بها كتب

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ١٢٧ ح ٦٩٤٨، الناشر: دار الفكر - بيروت. وكذا روي ذلك في صحيح ابن خزيمة: ج ٣ ص ١١٧، الناشر: المكتب الإسلامي. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٣٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) السجدة: ٤.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٧٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

التفاسير السنّية، واتّهم كعب الأخبار ببثّها، فقال بعد أن نقل رواية عن ابن عمر عن النبي ﷺ عن هاروت وماروت: «وأقرب ما يكون في هذا أنّه من رواية عبد الله بن عمر، عن كعب الأخبار لا عن النبي (صلى الله عليه وسلّم)»^(١).

وقال فيما نقل عن كعب، من أن الله لمّا كلّم موسى، كلمه بالألسنة كلّها، سوى كلامه، فقال موسى: يا رب هذا كلامك؟ قال: لا، ولو كلّمته بكلامي لم تستقم له، قال: يا ربّ، فهل من خلقتك شيء يشبه كلامك؟ قال: لا، وأشدّ خلقي شبهاً بكلامي أشدّ ما تسمعون من الصواعق، قال ابن كثير: «فهذا موقوف على كعب الأخبار، وهو يحكي عن الكتب المتقدّمة المشتمة على أخبار بني إسرائيل، وفيها الغثّ والسمين»^(٢).

ونقل ابن كثير أيضاً، عن ابن أبي هلال: «أت معاوية بن أبي سفيان قال لكعب الأخبار: أنت تقول: إنّ ذا القرنين كان يربط خيله بالثريا؟ فقال له كعب: إنّ كنت قلت ذلك، فإنّ الله قال: وآتيناه من كلّ شيء سبباً»^(٣).

وقد عبّ ابن كثير بقوله: «هذا الذي أنكره معاوية (رضي الله عنه) على كعب الأخبار هو الصواب، والحقّ مع معاوية في ذلك الإنكار، فإنّ معاوية كان يقول عن كعب: إنّ كنا لنبلو عليه الكذب، يعني فيما ينقله لا أنّه كان يتعمّد نقل ما ليس في صحّفه، ولكن الشأن في صحّفه أنّها من

(١) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٤٣.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٦٠٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٠٦.

الإسرائيليات التي غالبها مبدل مصحف محرّف مختلق...»^(١).

وقال ابن كثير تحت فصل: في ذكر الآثار الواردة عن السلف، في أنّ الذبيح من هو؟ بعد أن نقل عن أبي هريرة عن كعب الأحبار، أنّه قال: هو إسحاق عليه الصلاة والسلام، قال: «وهذه الأقوال - واللّه أعلم - كلّها مأخوذة عن كعب الأحبار، فإنّه لمّا أسلم في الدولة العمريّة، جعل يحدث عمر (رضي الله عنه)، عن كتبه قديماً، فربّما استمع له عمر (رضي الله عنه)، فترخّص الناس في استماع ما عنده، ونقلوا ما عنده عنه، غثها وسمينها...»^(٢).

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ﴾: «وقول كعب الأحبار: إنّ الباب المذكور في القرآن، هو باب الرحمة الذي هو أحد أبواب المسجد، فهذا من إسرائيلياته وترهاته»^(٣).

بالإضافة إلى هذا، فقد ذكر ابن كثير، في تاريخه، أنّه قد روي عن شعبة أنّه قال: «أبو هريرة كان يدّلس: أي يروي ما سمعه من كعب وما سمعه من رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، ولا يميّز هذا من هذا»^(٤).

نقول: لئن كان عمر بن الخطّاب يستمع إلى كعب الأحبار ويأخذ منه،

(١) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٠٦.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٤ ص ١٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤ ص ٣٣١.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٨ ص ١١٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وأبو هريرة يحدث عنه، وهو من ينقل آلاف الأحاديث^(١) الموجودة في الكتب التسعة، فمن حق الشيعة عندئذٍ أن يمتنعوا عن الاعتماد على هذه المصادر المبتلاة بهذه الأمور، مع ما يدعونه من أنّ لديهم الحصانة التي يفتقر إليها أهل السنة، وهي الأخذ عن أئمة أهل البيت عليهم السلام المعصومين عن الخطأ والاشتباه.

اختلاف النظريات في الجرح والتعديل ودوره في اضطراب السنة

وفوق كل هذا ما نراه اليوم من النظريات المتباينة والمتشعبة في التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل، والتي لا تنتهي إلى ضابطة واضحة ونتيجة محصّلة، فكثير من الأحاديث التي صحّحها بعضٌ قد ضعّفها آخرون، ولم يسلم من ذلك حتى كتابي الصحيحين، اللذين وجهت إليهما العديد من الإشكالات والطعون، وهناك شواهد وأدلة على ذلك لا يسع المجال لذكرها^(٢)، وكذلك يمكن القول نفسه في شأن رواية الحديث، فقلّما تجد أحداً لم يضعّف، أو لم تتضارب فيه الأقوال، بل حتى علماء الجرح والتعديل هناك من غمزهم وضعّفهم.

إذن فمن المجازفة أن نقول: إنّ هذه هي السنة، وإنّ من ينكر كثيراً

(١) ذكر ابن حزم أن أبا هريرة يروي، لوحده خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً. ابن حزم، أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد: ص ٣١، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر - القاهرة.

(٢) راجع كتاب (قصّة الحوار الهادئ) د. محمّد الحسيني القزويني، أنظر مثلاً الإشكالات الموجهة إلى صحيح البخاري: ج ١ ص ٤٣٢-٤٤٨، الناشر: مؤسسة وليّ العصر - قم.

من أحاديثها خارج عن الإسلام مطعون في دينه، كما رُمي بذلك شيعة أهل البيت عليهم السلام.

فهناك مبررات موضوعية وعقلانية لعدم السير في هذا الطريق الذي سار عليه أهل السنة للوصول إلى حقيقة السنة النبوية الشريفة.

فاتضح من خلال هذه المقدمة مدى احترام الشيعة للسنة النبوية الشريفة، ومدى قدسيتهما في نفوسهم، ومن هذا المنطلق سنقوم بكشف مقدار التشويه الذي تعمده القفاري في مسألة اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية، ونتابع معه الشواهد والأدلة التي استند إليها لإثبات صحة مدعاه، وسيتضح جلياً للقارئ المنصف كيف تلاعب القفاري في مضمون الروايات والأدلة التي ساقها من كتب الشيعة ليثبت مراده.

وقبل أن نشرع في كشف مغالطاته نشير إلى أنّ القفاري - كعادته في كل بحوث كتابه - لم يلتزم بما اشترطه على نفسه: من الأمانة في النقل، والموضوعية والعدل في الحكم، واعتماد الروايات الموثقة عند الشيعة، وسوف نبين بعض هذه الموارد في الأثناء.

وسنبداً بمناقشة أدلته وشواهدة التي اعتمد عليها لإثبات صحة دعواه، والتي لم تكن تلك الشواهد إلا مجرد أوهام ومغالطات.

الشبهة: قول الإمام كقول الله ورسوله

قال القفاري: «غير أنّ الدارس لنصوص الشيعة ورواياتها قد ينتهي إلى الحكم بأنّ الشيعة تقول بالسنة ظاهراً وتكرها باطناً؛ إذ أن معظم رواياتهم

وأقوالهم تتجه اتجاهاً مجانفاً للسنة التي يعرفها المسلمون، في الفهم والتطبيق، وفي الأسانيد، والمتون، ويتبين ذلك فيما يلي:

(قول الإمام كقول الله ورسوله)

فالسنة عندهم هي: كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير، ومن لا يعرف طبيعة مذهبهم لا يلمح مدى مجانبتهم للسنة في هذا القول؛ إذ أن المعصوم هو رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؛ ولكن الشيعة تعطي صفة العصمة لآخرين غير رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وتجعل كلامهم مثل كلام الله وكلام رسوله، وهم الأئمة الاثنا عشر، لا فرق عندهم في هذا بين هؤلاء الاثني عشر وبين من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهم ليسوا من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه؛ ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية؛ بل لأنهم هم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي؛ لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي^(١).

فهو بعد أن زعم أن الشيعة تنكر السنة النبوية باطناً وإن كانت تؤمن بها ظاهراً، حاول أن يدعم زعمه هذا بعدة شواهد:

منها: أن قول الإمام في معتقد الشيعة كقول الله ورسوله؛ وذلك لكون السنة عندهم كل ما يصدر عن المعصوم، والشيعة قد سعت فيمن تشملهم العصمة، فدخل في مفهوم المعصوم أئمتهم، وهؤلاء المعصومون قولهم

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٤، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

حجة لا لكونهم ثقات، بل لأنهم منصوبون من الله، فهم كالنبي ﷺ لا ينطقون عن الهوى، بل يحكمون بالأحكام الواقعية عند الله تعالى، فهم مشرّعون في قبال تشريعات النبي صلوات الله عليه، وهذا شاهد على أن الشيعة تنكر السنّة وتجانفها.

فهل فعلاً هذا شاهد صحيح على ما يزعم؟!

الجواب:

الأئمة حفظة السنّة النبوية وحماتها

إنّ السنّة عند الشيعة الإمامية هي سنّة رسول الله ﷺ: قوله وفعله وتقريره، وحجيتها وكونها المصدر الثاني من مصادر التشريع هي من الضرورات التي لا يحيد عنها الشيعة، والأئمة هم حفظة هذه السنّة وحماتها، وحملة علوم رسول الله ﷺ وما ينقلون من أحكام وتعاليم، فقد استقوها عن رسول الله ﷺ، وما ينطقون به ليس خارجاً عن سنّة رسول الله ﷺ، وقد استفاضت الروايات الدالّة على هذا المعنى من طرق أهل البيت عليهم السلام: فقد روى الصفّار، عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن أبي عمران، عن يونس، عن عنبسة، قال: سألت رجل أبا عبد الله عليه السلام عن مسألة، فأجابها فيها، فقال: إن كان كذا وكذا، ما كان القول فيها؟ فقال له: «مهما أجبته فيه بشيء، فهو عن رسول الله ﷺ لسنا نقول برأينا من شيء»^(١)،

(١) الصفّار، بصائر الدرجات: ص ٣٠٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - طهران.

والرواية صحيحة السند^(١).

(١) رجال السند:

- ١- الصفار: هو محمد بن الحسن بن فروخ الصفار. قال النجاشي: «كان وجهاً في أصحابنا القميين، ثقة، عظيم القدر، راجحاً، قليل السقط في الرواية». وذكر له كتباً كثيرة، وفي جملتها هذا الكتاب وهو بصائر الدرجات. رجال النجاشي: ص ٣٥٤ رقم ٩٤٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
- ٢- إبراهيم بن هاشم: هو أبو علي بن إبراهيم، من أكابر وأجلّاء علماء الحديث عند أصحابنا، كثير الحديث. قال النجاشي: «أول من نشر حديث الكوفيين بقم». رجال النجاشي: ص ١٦ ح ١٨، الفهرست: ص ٣٥-٣٦ رقم ٦، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة. وأورده العلامة في القسم الأول الذي عيّنه لذكر الثقات والممدوحين، وقال: «ولم أقف لأحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعديله بالتنصيص، والروايات عنه كثيرة، والأرجح قبول قوله». الخلاصة: ص ٤٩ رقم ٩، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة. وكذا أورده ابن داود أيضاً في القسم الأول من رجاله. ابن داود الحلبي، رجال ابن داود: ص ٣٤ رقم ٤٣، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.
- وقال السيّد الخوئي: «لا ينبغي الشك في وثاقة إبراهيم بن هاشم»، واستدلّ على ذلك بعدة أمور. معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٢٩١ رقم ٣٣٢.
- ٣- يحيى بن أبي عمران. قال السيّد الخوئي: «هو ثقة؛ على ما التزمنا به». فإنه من رجال تفسير علي بن إبراهيم القمي. معجم رجال الحديث: ج ٢١ ص ٢٨ رقم ١٣٤٧٢.
- قال المامقاني في تعليقه على رواية الكشي التي ذكر فيها دعاء الإمام الرضا ليحيى بن أبي عمران: «ويستفاد منه كونه إمامياً مخلصاً وجهاً بين الإمامية... وأقل ما يحصل من ذلك أعلى درجات الحسن». تنقيح المقال: ج ٣ ص ٣٠٨ رقم ١٢٩٧٤، نسخة حجرية.
- ٤- يونس، هو يونس بن عبد الرحمن، مولى علي بن يقطين. قال النجاشي: «كان وجهاً في أصحابنا، متقدماً، عظيم المنزلة». رجال النجاشي: ص ٤٤٦ رقم ١٢٠٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
- قال الشيخ الطوسي: «طعن عليه القميون، وهو عندي ثقة». رجال الطوسي: ص ٣٦٨ رقم ٥٤٧٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
- ٥- عنيسة: هو عنيسة بن بجاد العابد. قال النجاشي: «كان قاضياً، ثقة». رجال النجاشي: ص ٣٠٢ رقم ٨٢٢، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
- وروى الكشي عن حمدويه، أنه قال: «سمعت أشياخي يقولون: عنيسة بن بجاد كان خيراً

وروى محمد بن يعقوب الكليني هذا المتن بسند آخر صحيح^(١):
 عن علي، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن قتيبة، قال: «سأل رجل
 أبا عبد الله عليه السلام عن مسألة، فأجابه فيها؟ فقال الرجل: رأيت إن كان كذا
 وكذا، ما يكون القول فيها؟ فقال له: مه! ما أجبتك فيه من شيء فهو عن
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لسنا من (أرأيت) في شيء^(٢)»^(٣).

وروى الصفار، عن عبد الله بن عامر، عن عبد الله بن محمد الحجال، عن
 داود بن أبي يزيد الأحول، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إننا لو كنا نُفتي
 الناس برأينا وهوانا لكننا من الهالكين، ولكنها آثار من رسول الله صلى الله

⇒

فاضلاً. الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ص ٦٧٠ رقم ٦٩٧.

(١) رجال السند:

١- عليّ: هو عليّ بن إبراهيم بن هاشم، بقرينة كثرة روايته عن محمد بن عيسى، قال النجاشي فيه:
 «ثقة في الحديث، ثبت، معتمد، صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنف كتباً». رجال النجاشي:
 ص ٢٦٠ رقم ٦٨٠

٢- محمد بن عيسى، قال النجاشي: «جليل في أصحابنا، ثقة، عين، كثير الرواية، حسن
 التصانيف» رجال النجاشي: ص ٣٣٣.

وأما تضعيف الشيخ الطوسي له فلا أساس له، كما يرى ذلك بعض المحققين، كالسيد الخوئي،
 فلا معارض في البين. معجم رجال الحديث: ج ١٨ ص ١٢١-١٢٢ رقم ١١٥٣٦، ط ٥-١٩٩٢م.

٣- يونس، هو يونس بن عبد الرحمن وقد تقدّم ترجمته في الرواية السابقة.

٤- قتيبة، هو قتيبة بن محمد الأعشى، قال النجاشي: «ثقة، عين». رجال النجاشي: ص ٣١٧ رقم
 ٨٦٩

وأورده العلامة في القسم الأوّل الذي أدرج فيه الثقات خاصة. خلاصة الأقوال: ص ٢٣٢-٢٣٣
 رقم ٢.

(٢) لسنا من (أرأيت) في شيء: أي لسنا من الناس الذين يُسأل عن رأيهم في شيء، فنحن لسنا
 من أصحاب الآراء الخارجة عن السنّة النبويّة وعن القرآن.

(٣) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٨، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

عليه وآله وسلم، أصل علم نتوارثها كابر عن كابر عن كابر، نكنزها كما
يكنز الناس ذهبهم وفضّتهم»^(١).

وهذه الرواية صحيحة السند أيضاً^(٢).

وأورد الصفّار أيضاً في بصائر الدرجات بسندٍ معتبر^(٣)، عن يعقوب بن
يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة، عن الفضيل بن يسار، عن
أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «لو أنّا حدّثنا برأينا ضلّلنا كما ضلّ من كان قبلنا،
ولكنّا حدّثنا بيّنة من ربّنا بيّنها لبيّنه، فبيّنها لنا»^(٤).

(١) الصفّار، بصائر الدرجات: ص ٣١٩ ح ٣، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران.

(٢) رجال السند:

١- عبد الله بن عامر، قال النجاشي فيه: «شيخ من وجوه أصحابنا، ثقة»، رجال النجاشي: ص ٢١٨
رقم ٥٧٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

٢- عبد الله بن محمّد الحجّال، قال النجاشي فيه: «ثقة ثقة، ثبت»، رجال النجاشي: ص ٢٢٦ رقم ٥٩٥.

٣- داود بن أبي يزيد الأحول، هو داود بن يزيد العطار بقرينة رواية الحجّال عنه، أنظر: الصفّار،
البصائر: ص ٣١٩.

قال النجاشي فيه: «ثقة» رجال النجاشي: ص ١٥٨ رقم ٤١٧.

(٣) رجال السند:

١- يعقوب بن يزيد، قال النجاشي فيه: «كان ثقة صدوقاً»، رجال النجاشي: ص ٤٥٠ رقم ١٢١٥.

٢- محمّد بن أبي عمير، قال الشيخ فيه: «كان من أوثق الناس عند الخاصة والعامة، وأنسكهم
نسكاً، وأورعهم وأعبدهم..» الفهرست: ص ٢١٨ رقم ٦٠٧، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

وقال النجاشي فيه: «جليل القدر عظيم المنزلة فينا وعند المخالفين». رجال النجاشي: ص ٣٢٦ رقم
٨٨٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

٣- عمر بن أذينة، قال الشيخ الطوسي فيه: «ثقة». الفهرست: ص ١٨٤ رقم ٥٠٣.

٤- الفضيل بن يسار، قال النجاشي فيه: «ثقة». رجال النجاشي: ص ٣٠٩ رقم ٨٤٦.

(٤) الصفّار، بصائر الدرجات: ص ٣١٩ ح ٢، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران.

وغيرها من الروايات التي تشترك مع هذه الروايات في المضمون، وهذا المعنى هو ما يعتقد علماء الشيعة. قال العلامة آقا بزرك الطهراني: «ولا مرجح للمذاهب الأربعة على مذهب الإمامية، بل الترجيح لمذهب الإمامية؛ لكونه المأخوذ بالأسانيد الصحيحة المعتمدة والطرق المعتمدة من الأئمة المعصومين الذين كانوا علماء ربانيين، والذين ورثوا العلم عن جدّهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأوقفهم الله تعالى على جميع ما أودعه عند نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم)، من أنواع العلوم الإلهية، فلا يقولون إلا ما أوحى إلى جدّهم الذي لا ينطق عن الهوى»^(١).

وقال الشيخ حسن صاحب المعالم: «إنّ المعهود والمعروف من أحوال الأئمة أنّهم خزنة العلم وحفظة الشرع، يحكمون فيه بما استودعهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) وأطلعهم عليه، وأنهم لا يغيرون الأحكام بعد انقطاع الوحي»^(٢).

فالإمام عليه السلام إنّما هو حاكٍ ومفصّل ومبيّن وشارح للسنة النبوية الشريفة، وقوله وفعله وتقريره يصبّ في هذا الاتجاه، لا أنّه مشرّع مستقل في رتبة تشريع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبمعزل عنه، بينما جهّد القفاري أن يلصق هذه التهمة بالشيعة بلا دليل بين، سوى المغالطات والتمويه والتعمية على من لم يطلع على كتب الشيعة ورواياتهم.

(١) آقا بزرك الطهراني، حصر الاجتهاد: ص ١٢٢، تحقيق: محمّد علي الأنصاري.

(٢) الشيخ حسن صاحب المعالم، منتقى الجمان: ج ٢ ص ٤٣٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

سنة الأئمة لا تختلف عن سنة النبي ﷺ

تبيّن أنّ إلحاق قول الإمام وفعله وتقريره بسنة النبي ﷺ التي هي قوله وفعله وتقريره لم يكن ناشئاً من فراغ أو من أسباب خاطئة، بل كان الإلحاق بسبب كونهم عليهم السلام المصدق الواقعي للسنة النبوية فيما يحكونه أو يفعلونه، فحين يقولون في الأحكام، فقولهم هذا لا يمكن أن يكون غير الحكم الذي نطق به رسول الله ﷺ، أو هو تطبيق صحيح لحكم كلي نطق به الرسول الأكرم، وحين يفعلون فعلاً ما أو يتركونه، فهذا الفعل والترك بلا شك ناشٍ من علة شرعية صحيحة.

ومن خلال فعلهم نستكشف الحكم الشرعي، وحين يسكتون عن فعل وقع أمامهم فلا شك أيضاً نستكشف أنّ سكوتهم هذا يدلّ على أن الفعل شرعاً صحيح؛ لأنّهم المكلفون بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فلو كان الحكم خاطئاً وسكتوا، فإنّه يعدّ معصية لهم، وهم بعيدون عن المعصية. هذا، مضافاً إلى ما سيأتي بحثه - إن شاء الله تعالى - من أنّ دور الإمام هو إكمال لمسيرة الهداية التي شرّع بها النبي الأكرم ﷺ، وأن هذا الإمام يمتلك خبرة تقنينية في الأحكام، فهو ليس من قبيل المجتهد يخطئ ويصيب، بل هو القادر الوحيد بعد النبي ﷺ - بمعونة التسديد الإلهي - على معرفة الأحكام لكلّ وقائع الحياة المستحدثة.

وهكذا يكون إلحاق سنة أهل البيت عليهم السلام بسنة النبي ﷺ أمراً طبيعياً لا يستدعي أيّ استهجان وغرابة.

سنة الخلفاء عند أهل السنة

إننا كما وجهنا صححة إلحاقنا سنة الأئمة عليهم السلام بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله، نطالب أهل السنة أيضاً بتفسير منطقي لإلحاقهم سنة الخلفاء بسنة النبي صلى الله عليه وآله.

فقد جاء في سنن ابن ماجه عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «... فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضواً عليها بالنواجذ...»^(١).

وقال الشاطبي في الموافقات: «سنة الصحابة (رضي الله عنهم) سنة يعمل عليها ويرجع إليها، ومن الدليل على ذلك أمور...»^(٢).

وقال أبو بكر السرخسي: «والمراد به^(٣) شرعاً: ما سنّه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والصحابة بعده عندنا»^(٤).

فهل يسعنا أن نقول: إن أهل السنة يعتقدون أن السنة النبوية لا تختص بسنة النبي صلى الله عليه وآله، بل تشمل غيره من الصحابة؟!

فالمسلمون متفقون على أنّ السنة أولاً وبالذات هي سنة النبي صلى الله عليه وآله التي تتمثل في أقواله وأفعاله وتقريره صلى الله عليه وآله، غاية الأمر أنها تصلنا عبر قنوات ووسائل اختلف المسلمون في الأخذ منها.

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. أبو داود، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٩٣، الناشر: دار الفكر. الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٥٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغيرها من المصادر.

(٢) الشاطبي، الموافقات في أصول الفقه: ج ٤ ص ٧٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أي السنة.

(٤) السرخسي، أصول السرخسي: ج ١ ص ١١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الأئمة يبينون الأحكام الواقعية

لابدّ من الإشارة إلى قضية مهمّة جداً، وهي أن السنّة الإلهية الجارية في عالم الخلقة هي محدودية أعمار الرسل والأنبياء، لذا فهم يكتفون في كثير من الأحيان بذكر الكليات والقوانين العامة التي: إمّا لأنّه لا يسعهم الوقت لبيانها وتفصيلها واستيفاء تنزيلها وتطبيقها على كلّ المستويات والموارد الجزئية، أو أنّهم لم يفعلوا ذلك؛ لأنّه لم يحن وقتها لكي يبيّنوها.

فلابدّ حينئذٍ من وجود أشخاص لهم من المؤهلات والكفاءات التي تمكنهم من تطبيق هذه القواعد وتفصيلها وبيان مواردها بعد رحيل الأنبياء ووفاتهم، أولئك الأشخاص يُلقى على عاتقهم رعاية المصالح والمفاسد الواقعية التي لا يتسنى للفرد العادي أن يتوصل إليها، فكان لابدّ من اشتراط العصمة العلمية والعملية والكمالات النفسية فيمن ينهض بهذه المهمّة الكبرى، والتي هي استمرار لمسيرة الأنبياء عليهم السلام، وهؤلاء هم الأئمة من أهل البيت عليهم السلام؛ لذا كان من الضروري أن يتمتع أهل البيت عليهم السلام بالعصمة والدرجات العليا من العلم والعمل - وهذا ما سنثبتته إن شاء الله تعالى في بحوث لاحقة - فكانت أقوالهم وأفعالهم هي الترجمة الصادقة للسنّة النبوية الشريفة، والامتداد الحقيقي والطبيعي للنبوّة.

واحتياجنا إلى الأئمة عليهم السلام في فهم السنّة وبيان أحكام الشريعة لا يعني بأيّ حال من الأحوال أنّ الشريعة لم تكتمل، وأنّ النبي صلى الله عليه وآله تركها ناقصة - والعياذ بالله - وإلاّ لقلنا نفس الكلام في القرآن الكريم الذي جاء فيه قوله

تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(٢)، فقد ذكر سبحانه: أنه قد بين كل شيء في الكتاب، ومع هذا كان لابد من وجود النبي ﷺ ليسين ويفصل ويطبّق كلياته، ويشرح مبهماتة ومقاصده، وغير ذلك من وظائف النبي ﷺ؛ ولذا قال القرآن نفسه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٣).

والشيء نفسه ينطبق على مهام الأئمة عليهم السلام، فلاحتياج إليهم في فهم الشريعة الإسلامية وبيان أحكامها وشرح مبهماتها أمر لا يستدعي الطعن فيمن يعتقد بذلك، وهذا لا يخرج عما أشرنا إليه آنفاً من أن كل ما عندهم هو من رسول الله ﷺ، وهذا هو التفسير الحقيقي والمنطقي لقولنا: إن السنة هي قول المعصوم وفعله وتقريره.

الأئمة ليسوا من قبيل الرواة

يتّضح أيضاً معنى كون الأئمة لا يحكمون إلا بالأحكام الواقعية وأنهم ليسوا من قبيل الرواة، لا بالمعنى الذي حاول القفاري إيحاءه للقارئ من كون الأئمة مشرّعين مستقلين.

وقد استشهد القفاري لفهمه هذا المعنى بعبارة من كتاب (أصول الفقه) للشيخ المظفر رحمه الله، والعبارة ما يلي: «فهم ليسوا من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه، ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات في الرواية، بل

(١) النحل: ٨٩.

(٢) الأنعام: ٣٨.

(٣) النحل: ٤٤.

لأنهم المنصوبون من الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند الله تعالى كما هي»^(١).

نقول: إنَّ الشيخ المظفر لا يريد بكلامه في هذا المقطع أن ينفي عن الأئمة صفة النقل والرواية عن النبي ﷺ، وأنَّ ما يقولونه خارج عن سنة رسول الله ﷺ، بل أراد أن يبيِّن بأنَّ حجية ما يروونه عن النبي ﷺ يتعدى حجية الثقات من الرواة؛ لأنَّهم في واقع الأمر يحكون في أقوالهم وأفعالهم الأحكام الواقعية التي جاء بها النبي ﷺ؛ لأنَّ الله سبحانه نصَّبهم أئمة وهداة وأدلاء على شريعة سيد المرسلين، كما في قول النبي ﷺ: «يا علي، أنت تبيِّن لأمتي ما اختلفوا فيه بعدي»^(٢)، وكون الأئمة كذلك قد أفادته الأدلة والبراهين التي دلَّت على عصمتهم وإمامتهم، وهو ما سنبيِّنه لاحقاً بشكل مفصّل ووافٍ.

فلو فرض أنَّ الشيخ المظفر وصف النبي ﷺ لا الأئمة بذلك فقال: إنَّ الرسول ﷺ ليس من قبيل الراوي عن جبرائيل ليكون قوله حجة من جهة أنَّه ثقة في النقل، بل هو منصوب من الله تعالى لتبليغ الأحكام الواقعية، فهل يفهم من كلامه أنَّه ينفي كون النبي ﷺ يتلقَّى عن جبرائيل، وأنَّ له مصدراً مستقلاً؟ فعليه أصبح من الطبيعي أن تكون حجية أقوالهم مختلفة عن حجية أقوال الرواة.

(١) المظفر، محمّد رضا، أصول الفقه: ج ٣ ص ٦٤-٦٥، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال الحاكم:

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

فتبين الفارق بين أقوالهم عليه السلام وأقوال الرواة؛ ولكننا لابد أن نشترط في أقوال الرواة أن تكون مسندة إلى الرسول الأعظم؛ لتطرق الشك إليها حيث يحتمل فيهم تعمّد الكذب أو الخطأ والنسيان، بخلاف أقوال الأئمة الذين لا يمكن أن يتصور - بعد القول بإمامتهم وعصمتهم - ذلك، فلا يخرجون عن دائرة السنّة النبويّة، فلا ضير حينئذٍ في عدم إسناد أقوالهم إلى النبي صلى الله عليه وآله.

فما ذكره القفاري من أنّ الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل أحاديثهم صحيحة من دون اتصال سندها بالنبي، فهو صحيح لا ريب فيه بلحاظ ما ذكرناه.

كما أنّه لا ضير في إسناد قول أحدهم إلى الآخر؛ لأنهم يصدرون من منبع واحد، فلا اختلاف بين أقوالهم، وهو ليس من الكذب في شيء، كما شنع القفاري على الشيعة لاعتقادهم ذلك، وهو نابع من عدم التفاته لما ذكرناه.

ولذا ترى أنّ الشيعة يتعاملون مع رواياتهم على أنّها وحدة واحدة متكاملة لا تناقض ولا تهافت فيها، وانطلاقاً من هذه القاعدة يجعلون قول أحد الأئمة قرينة مبيّنة أو مقيدة أو مخصّصة لقول الآخر، وهذا المعنى مستفاد من عدة من أحاديث أهل البيت عليهم السلام، كما في الكافي، عن أبي عبد الله عليه السلام يقول: «حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي...»^(١).

وقد علّق المازندراني شارح الكافي على هذا الحديث بما مفاده: من أنّ علومهم إنّما هي من رسول الله صلى الله عليه وآله، وهم الورثة الحقيقيون له.

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

ثم تطرق المازندراني إلى احتمال أن يستفاد من هذا الحديث أن ننسب أقوالهم إلى الله تعالى، ونقول: قال الله تعالى.

وأجاب عن هذا التساؤل، قال: «فإن قلت: فعلى هذا يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله عليه السلام أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى؟ قلت: هذا حكم آخر غير مستفاد من هذا الحديث»^(١).

بينما نجد أنّ القفاري يقتطع من كلام المازندراني ما يريده، فيحذف قوله الذي جاء على نحو التساؤل: «فإن قلت: فعلى هذا يجوز...»، وينقل من قوله: «... يجوز من سمع حديثاً عن أبي عبد الله (رض) أن يرويه عن أبيه أو عن أحد من أجداده، بل يجوز أن يقول: قال الله تعالى؟»^(٢)، ثم لا يكمل جواب المازندراني عن هذا التساؤل: «قلت: هذا حكم غير مستفاد من هذا الحديث»؛ وذلك ليمرر القفاري غرضه ومراده من أن الشيعة تدّعي أن الأئمة يوحى إليهم، فأين الأمانة العلمية في النقل؟!

ثم يقول المازندراني بعد إجابته عن هذا التساؤل: «نعم، يستفاد ممّا ذكر سابقاً من رواية أبي بصير، ورواية جميل عن أبي عبد الله عليه السلام جواز ذلك، بل أولويته»^(٣).

(١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٢ ص ٢٢٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٦، الناشر: دار الرضا - الحيزة.

(٣) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٢ ص ٢٢٦.

ومقصوده: يستفاد جواز نسبة قول الإمام عليه السلام إلى أبيه أو جدّه، لا أنه يستفاد جواز نسبة قول الإمام إلى الله وتقول عنه: قال الله تعالى، كما فهم ذلك القفاري، فقال: «وقد أخذ من ذلك شارح الكافي أولوية نسبة أقوال الأئمة إلى الله عزّ وجلّ»^(١).

وإليك نصّ الرواية: «عن أبي بصير، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الحديث اسمعه منك أرويّه عن أبيك أو أسمع من أبيك أرويّه عنك؟ قال: سواء، إلا أنك ترويّه عن أبي أحبّ إليّ، وقال أبو عبد الله عليه السلام لجميل: ما سمعت مني فاروه عن أبي»^(٢).

فأين جواز نسبة قول الإمام إلى الله في هذه الرواية؟!

ثم إن اعتراض القفاري على هذه الرواية أيضاً بأن ذلك يعني استساغة الكذب، حيث ينسب الشيعة مثلاً لأمير المؤمنين علي عليه السلام ما لم يقله، بل قاله بعض أحفاده ممن لم يشتهر بالعلم، فهذا الاعتراض لا محلّ له بعد أن بيّنا فيما سبق من أبحاث وما نقلناه من روايات تدل صراحة على أن ما يرويّه أهل البيت عليهم السلام فهو عن آبائهم عن جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام، فحديثهم هو حديث رسول الله صلى الله عليه وآله بسلسلة ذهبية كلّها ثقات عدول أئمة هداة، ممّا يجعله سنداً مباركاً طيباً، قال عنه أحمد بن حنبل: «لو قرأت هذا الإسناد على مجنون برئ من جنته»^(٣).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٦، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٣) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٥٩٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

هذا، مع اعتقادنا - وفق أدلة عقلية ونقلية - بعصمة الأئمة عليهم السلام، وأنهم نور واحد، ويصدرون من منبع صاف، ولكن أنى لقلوب ران عليها ما ران، أن تفقه هذا وتعيه؟

ثم إن هذه الرواية مع غضّ النظر عن سندها، فإنها تتحدث عن جواز إسناد ما سمعه الراوي من الإمام أو من أبيه عليه السلام إلى أحدهما (الإمام أو أبيه) بشرط أن لا يكون بين الراوي والإمام واسطة.

قال المازندراني في تعليقه على هذه الرواية: «الظاهر أن جواز الرواية كذلك فيما إذا لم يكن بين الراوي والمعصوم المسموع منه واسطة، وأمّا إذا كان بينهما فجواز ذلك محلّ تأمل»^(١).

مضافاً إلى ذلك، فإن المطلع على علم الدراية والرجال عند الشيعة يتبيّن له أن هناك ضوابط علمية في سماع الرواة من الإمام ومن هو الإمام المسموع عنه، ومن خلال ذلك يعرفون اتصال السند وعدمه، بل إن الرواية لو كانت لا تصرّح باسم الإمام المروي عنه تصبح مضمرة وتقلّ قيمتها السندية، والشيعة يميّزون الرواة المشتركين أيضاً من خلال الإمام الذي يروي عنه الراوي، وعلى هذا جعلوا لكلّ إمام أصحاباً ورواة خاصين، فهل من الإنصاف سّوق التهم هكذا ورمي طائفة كبيرة من المسلمين بتعمد الكذب؟!!

(١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٢ ص ٢١٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

دعوى أن علوم الأئمة عند الشيعة وحي والإلهام من الله

قال القفاري: «فعلم الأئمة نوعان: علم حادث وهذا يتحقق عن طريق الإلهام وغيره، وعلم مستودع عندهم ورثوه عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، والكل يعتبر من السنة. وفيما يلي توضيح لهذين الأصلين الخطيرين عند الشيعة:

الأصل الأول: علم الأئمة يتحقق عن طريق الإلهام والوحي:

علم الأئمة يتحقق - في نظرهم - عن طريق الإلهام، وحقيقته كما قال صاحب الكافي في روايته عن أئمة: (النكت في القلوب)، وفي لفظ آخر له: (فقذف في القلوب) وصرح أن ذلك هو الإلهام، حيث قال: (وأما النكت في القلوب فإلهام)، أي أن العلم ينقدح في قلب الإمام فيلهم القول الذي لا يتصور فيه الخطأ؛ لأن الإمام معصوم.

والإلهام ليس هو الوسيلة الوحيدة في هذا، كما حاول أن يُلطف من الأمر ذلك الشيعي المعاصر الذي نقلنا كلامه آنفاً، بل صرح صاحب الكافي في أن هناك طرقاً أخرى غيره، حيث ذكر في بعض رواياته: أن من وجوه علوم الأئمة (النقر في الأسماع) من قبل الملك، وفرق بين هذا والإلهام، حيث قال: (وأما النكت في القلوب فإلهام، وأما النقر في الأسماع فأمر الملك)... وتتحدث رواية أخرى لهم عن أنواع الوحي للإمام، فتذكر أن جعفرأ قال: (إن منا لمن ينكت في أذنه، وإن منا لمن يؤتى في منامه، وإن منا لمن يسمع صوت السلسلة تقع على الطشت (كذا)، وإن منا لمن يأتيه صورة أعظم من

جبرائيل وميكائيل...).

وكأنهم بهذا المقام أرفع من النبي الذي لا يأتيه إلا جبرائيل، وتأتي روايات تبين هذه الصورة التي أعظم من جبرائيل وميكائيل بأنها الروح عندهم، وقد خصها صاحب الكافي بباب مستقل بعنوان: (باب الروح التي يسدّد الله بها الأئمة)، وذكر فيها ست روايات، منها: عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ﴾ قال: خلق من خلق الله عزّ وجلّ أعظم من جبرائيل وميكائيل، كان مع رسول الله ﷺ يخبره ويسدّده، وهو مع الأئمة من بعده).

ومعلوم أن الروح في هذه الآية المراد بها القرآن، كما يدلّ عليه لفظ الآية ﴿أَوْحَيْنَا﴾، وقد سمّاه الله سبحانه روحاً؛ لتوقف الحياة الحقيقية على الاهتداء به.

وكان هذه الدعاوى حول الوحي للإمام قد غابت عن مفيدهم (المتوفى سنة ٤١٣هـ)، أو أنّها صنعت فيما بعد؛ إذ رأينا المفيد يقرر الاتفاق والإجماع على (أنّه من يزعم أن أحداً بعد نبينا يوحى إليه فقد أخطأ وكفر..)، أو يكون قوله هذا تقيّة.

إذن الإمام يُلهم، ويسمع صوت الملك، ويأتيه الملك في المنام واليقظة، وفي بيته ومجلسه، أو يرسل له ما هو أعظم من جبرائيل يخبره ويسدّده، وليس ذلك نهاية الأمر، بل لدى الأئمة أرواح أخرى ووسائل

أخرى؛ لديهم خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان، وروح الحياة، وروح القوة، وروح الشهوة.

ذكر ذلك صاحب الكافي في باب بعنوان: (باب فيه ذكر الأرواح التي في الأئمة عليهم السلام)، فذكر في ذلك ست روايات، بينما تطورت هذه المسألة عند صاحب البحار فبلغت رواياتها (٧٤) رواية.

وقد ركزت رواياتهم على روح القدس، فذكرت أن هذه الروح تنتقل إلى الأئمة بعد موت الأنبياء، (فإذا قبض النبي صلى الله عليه وآله انتقل روح القدس إلى الإمام) وروح القدس عرفوا ما تحت العرش إلى ما تحت الثرى، (وروح القدس لا ينام ولا يغفل ولا يلهو ولا يزهو)، وروح القدس يستطيع أن يرى الإمام (ما غاب عنه في أقطار الأرض وما في عنان السماء، وبالجملة ما دون العرش إلى ما تحت الثرى).

بل إن الأئمة تذهب إلى عرش الرحمن - كما يزعمون - كل جمعة لتطوف به فتأخذ من العلم ما شاءت.

قال أبو عبد الله: (إذا كان ليلة الجمعة وافى رسول الله صلى الله عليه وآله العرش ووافى الأئمة عليهم السلام معه، ووافينا معهم، فلا تُردُّ أرواحنا إلى أبداننا إلا بعلم مستفاد، ولولا ذلك لأنفدنا).

وجاءت روايات أخرى بهذا المعنى ذكرها الكليني في باب خصصه لهذه الدعوى بعنوان: (باب في أن الأئمة عليهم السلام يزدادون في ليلة الجمعة). وذكر فيه ثلاث روايات، ثم جاء صاحب البحار فذكر في هذا الموضوع (٣٧) رواية في باب عقده في هذا الشأن بعنوان: (باب أنهم يزدادون

وأرواحهم تعرج إلى السماء).

بل جاء في البحار تسع عشرة رواية تذكر بأن الله تعالى ناجى علياً، وأن جبرائيل يُملي عليه... كما جاءت فيه سبع عشرة رواية تتحدث عن تحف الله تعالى وهداياه إلى عليّ.

كما ذكر المجلسي: (أن الله - بزعمهم - يرفع للإمام عموداً ينظر به إلى أعمال العباد) واستشهد لذلك بستّ عشرة رواية.

كلّ هذه العلوم التي تتحقق لهم بهذه الوسائل يسمونها: (العلم الحادث)، وتحققها موقوف على مشيئة الأئمة، كما أكدت ذلك روايات صاحب الكافي التي جاءت في الباب الذي عقده بعنوان: (باب أن الأئمة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يعلموا علموا)، وذكر فيه روايات ثلاثاً كلّها تنطق بـ (أن الإمام إذا شاء أن يعلم أعلم)، وفي لفظ آخر: (إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك). فالوحي للأئمة ليس بمشيئة الله وحده كما هو الحال مع الرسل عليهم السلام، بل تابع لمشيئة الإمام!!^(١).

بيان الدعوى

يتضمّن كلام القفاري شبهة أساسية، وهي: أن الأئمة يوحى إليهم في علومهم، حالهم في ذلك حال النبي ﷺ، وهذه الشبهة تضمّنت في باطنها عدة شبهات جزئية، أو بمثابة الشواهد على زعمه:

١- إنّ علم الأئمة عن طريق الإلهام هو عبارة أخرى عن الوحي.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٧-٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

- ٢- إنَّ الشيعة لم يكتفوا بهذا المقدار من إعطاء العلم لأئمتهم بهذا الطريق، بل ذهبوا إلى طرق أخرى، كالنكت في القلوب، والنقر في الأسماع.
- ٣- وليس ذلك نهاية الأمر، بل لدى الأئمة أرواح أخرى ووسائل أخرى؛ لديهم خمسة أرواح: روح القدس، وروح الإيمان، وروح الحياة، وروح القوة، وروح الشهوة.
- ٤- إنَّ أرواح الأئمة تعرج إلى السماء، وإنَّها تذهب إلى عرش الرحمن كلَّ جمعة لتطوف به، فتأخذ من العلم ما شاءت، وفي هذا غرابة واستهجان؛ إذ لا يعقل ذلك في منطق القفاري.
- ٥- غرابة واستنكار لما نقله صاحب البحار حين روى تسع عشرة رواية كلَّها تذكر بأنَّ الله تعالى ناجى علياً، فالمناجاة لم تصحَّ عند القفاري، وهو أمر اختلقته الشيعة.
- ٦- إنَّ جبرائيل يُملي وحيّاً على عليٍّ عليه السلام، هكذا صرحت روايات الشيعة.
- ٧- إنَّ الله تعالى أتحف علياً عليه السلام بهدايا وتحف، وهذا لم يصحَّ عند القفاري، بل هو كذب وافتراء من الشيعة؛ لعدم معقوليته حسب زعمه.
- ٨- إنَّ الشيعة تعتقد بأنه يرفع للإمام عموداً ينظر به إلى أعمال العباد، وهذا ممّا لا يعقل عند القفاري.
- ٩- في اعتقاد الشيعة: إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك، وهذا غير ممكن، ولم يصحَّ ذلك وفق عقلية القفاري.
- وسوف نتعرّض لمناقشة كلِّ هذه الشبهات والشواهد تبعاً.

الشبهة: علم الأئمة الإلهامي وحي

أساسيات الشبهة

يقول القفاري: بعد أن بينا أنّ السنة عند الشيعة ليست هي سنة النبي ﷺ فحسب، بل هي سنة الأئمة الاثني عشر، وأنّ أقوالهم كأقوال الله ورسوله، نُثبت بأنّ هذا القول يستند إلى أنّ علومهم تتحقّق لهم من طريقين:

الأوّل: الإلهام والوحي، ويسمونه العلم الحادث.

والثاني: علم ورثوه عن الرسول ﷺ ويسمونه المستودع، وكل هذا يعدّونه من السنة، وذكرت في كتبهم شواهد وأدلة تبيّن معنى وطريقة هذا الوحي والإلهام.

وهذه الشبهة ترتكز على ركيزة أساسية أراد القفاري الوصول إليها عبر الإتيان بكثير من الشواهد والاستدلالات من كتب الشيعة، وهي: أن الوحي لم ينقطع بوفاة الرسول ﷺ، بل ظلّ مستمراً تتلقّاه الأئمة الاثنا عشر، فعلمهم وتشريعاتهم تختلف تبعاً لذلك عمّا هو موجود في أيدي المسلمين.

الجواب:

تمهيد: الإمامة سفارة إلهية وامتداد للرسالة المحمدية

يمكننا القول بأنّ كثيراً من إشكالات وشبهات القفاري في هذا الكتاب ناشئة من الجهل بخريطة البناء الفكري والمنظومة العقائدية للمذهب الاثني عشري، فتراه يستغرب بعض الأمور ويستوحشها، بل ويستهزئ بها لجهله

بأنها مبنية على أسس وقواعد خاصة، فيأخذها مجتزأة عن محيطها وسياقها العام، ويحاول فهمها بحسب منهجه الفكري الذي يتبناه هو، لا بحسب المنهج الفكري الشيعي، وهذا الأسلوب منتشر في معظم رسالته؛ لذا تبدو هذه الأمور غريبة مستهجنة عنده، وهذا ما حصل في تناوله لعلم الأئمة عليهم السلام، فهي تعتبر لبنة مهمة تركز على قواعد وأسس رصينة لا يمكن فهمها واستيعابها خارج إطارها؛ لأنها تستند في واقع الأمر وتتفرع عن الاعتقاد بضرورة الإمامة الإلهية التي يؤمن بها الشيعة ويفهمونها - وفق الأدلة العقلية والنقلية التي سنشير إليها لاحقاً - بأنها سفارة إلهية وامتداد طبيعي للنبوّة والرسالة الخاتمة، فهي السبيل الذي يتكفل بحفظ الشريعة وتجسيد مفاهيمها في كلّ عصر وزمان، وتطبيق جزئياتها؛ لأننا نؤمن بأنّ النبوة اهتمت بشكل أساس ببيان كليات الشريعة، وقد بقي كثير من جزئيات الشريعة وتطبيقاتها الخارجية تحتاج إلى من يبيّن لها حكمها الشرعي الواقعي من تلك الكليات، وهذا أمر لا غرابة فيه كما أشرنا إلى ذلك سابقاً؛ وذلك لعدة أسباب ومعطيات، منها: أنّ الرسالة دائماً هي أطول من عمر الرسول، فلا تسنح الفرصة الزمنية الكافية للرسول لبيان جميع الجزئيات والأحكام الفرعية، أو لعدم توفّر الدواعي لتبيانها: إمّا لعدم الابتلاء بها في عصر النبوة، أو لعدم اقتضاء المصلحة لبيان حكمها^(١).

والأهم من ذلك كله أنّ هناك أموراً وحوادث تتجدد في كلّ عصر

(١) وهذا لا يتنافى مع مسألة إكمال الدين، فالرسالة قد خُتمت به ﷺ، وهذا لا خلاف فيه. نعم، جزئيات وبيان الأحكام وتطبيقها وديمومة حركة الرسالة من مهام الإمامة، كما سيوضح لاحقاً.

وزمان، وهذا ممّا لا ينبغي الشك فيه، فتحتاج إلى من يضع لها ما يناسبها من أحكام شرعية بعد أن يطبق عليها كلياتها الموافقة لها.

من هنا كانت المهام التي تنهض بها الإمامة ثقيلة الأعباء، ذات أثر جسيم على حاضر الشريعة ومستقبلها، فيحتاج من ينهض بمسؤوليتها إلى أن يكون عالماً فعلاً بجميع الأحكام والمعارف الإلهية، فهماً وتطبيقاً، متمكناً من الإجابة عن كلّ الأحكام الجزئية والفرعية، غير مخطئ في تطبيقاتها، لذا فهو بأمسّ الحاجة إلى علم وتسديد إلهي يستطيع به أن يدير دفة هذه المسيرة الإلهية، علم يفوق العلم العادي، ويكون مصدره الله سبحانه وتعالى، وبهذا العلم يتمكن هذا الشخص من حفظ الشريعة، وإفتاء الناس بما أودع الله نبيه الأكرم من أحكام واقعية، يتحقق من خلالها الغرض الإلهي الذي أراد الله تحقيقه في كلّ عصر، ومنه عصر النبوة المحمدية، وهو هداية الأمة إلى ما فيه خيرها وكمالها^(١).

فلا يجدي أن يكون الإمام ذا علم عادي اكتسبه من خلال الحفظ والتعلم فقط؛ لأنّه لا يتناسب مع حقيقة الإمامة ومهامها - كما بيّنا - بأنّها نوع اصطفاة وسفارة إلهية، من مقوماتها العلم الرباني اللازم للقيام بهذه المهمة.

وممّا يؤيد هذا المعنى: ما ورد في قصة طالوت الذي اختاره الله واصطفاه قائداً وملكاً وإماماً لقومه - وهو ما سنثبته في بحوث لاحقة - فنجد أنّ الله

(١) فإنّ هداية الأمة غرض إلهي يريد الله استمرار تحقيقه في كلّ زمان، كما سيتضح ذلك في بحث الإمامة.

تعالى يذكر لنا كيف زوّده بالعلم؛ ليتمكن من القيام بمهامّه ومسؤولياته الملقاة على عاتقه، ولهذا المعنى أشار القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾^(١)، قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ﴾ أي اختاره وهو الحجة القاطعة، وبين لهم مع ذلك تعليل اصطفاء طالوت، وهو بسطته في العلم الذي هو ملاك الإنسان، والجسم الذي هو معينه في الحرب وعدّته عند اللقاء، فتضمنت بيان صفة الإمام وأحوال الإمامة، وأنها مستحقة بالعلم والدين»^(٢).

وقال الشوكاني: ﴿اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ﴾ أي اختاره، واختيار الله هو الحجة القاطعة، ثم بين لهم مع ذلك وجه الاصطفاء، بأنّ الله زاده بسطة في العلم الذي هو ملاك الإنسان ورأس الفضائل وأعظم وجوه الترجيح»^(٣).

وقال الثعالبي: «والجمهور على أنّ العلم في هذه الآية يراد به العموم في المعارف، لا علوم الحرب خاصة»^(٤).

وسوف يأتي الحديث عن الاصطفاء في بحوث الإمامة إن شاء الله تعالى^(٥).

(١) البقرة: ٢٤٧.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٣ ص ٢٤٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - لبنان.

(٣) الشوكاني، فتح القدير: ج ١ ص ٢٦٤، الناشر: عالم الكتب.

(٤) الثعالبي، تفسير الثعالبي: ج ١ ص ٤٩٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) انظر: الجزء الثاني من هذا الكتاب: ص ٥١ - ٥٢.

علوم الأئمة وآليات تحققها

بعد أن تبين لنا سعة الأفق الذي رسمته عقيدة أتباع أهل البيت عليهم السلام للإمامة، وأنها لا تنفك عن التسديد الإلهي والعلم الرباني، فلا بد من وجود طرق ووسائل يتلقّى بها الإمام علومه ومعارفه التي تتعلق بوظيفته الإلهية. فنقول: إنّ هذا التلقّي يحصل بأسلوبين قد بينتهما روايات أهل البيت عليهم السلام:

١- أن يتلقّى الإمام علماً من الله تعالى مباشرة، وهو ما يعبر عنه بالعلم الحادث.

٢- أن يتلقّى الإمام علمه ممّا استودعه الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله عنده، وما ورثه منه من علوم ومعارف إلهية، ويسمّى العلم المستودع.

العلم الحادث

نستطيع أن نستشف من روايات أهل البيت عليهم السلام أنّ تعاطيهم العلوم الإلهية من الله سبحانه وتعالى لم يكن بلون واحد وطريقة معينة، وإنّما كان يتخذ أشكالاً متعددة اقتضتها الحكمة الإلهية، ولكن يمكن إدراجها في نوعين اثنين:

النوع الأوّل: هو ما يطلق عليه الإلهام والنكت في القلوب.

النوع الثاني: هو النقر في الأسماع وتحديث الملك.

وبهذا المعنى وردت روايات عديدة من طرق أهل البيت عليهم السلام، والاعتقاد بإمكانية وحصول هذين النوعين من التلقّي والأخذ للعلم لم تنفرد به الشيعة الإمامية كما حاول القفاري أن يصور ذلك، وإنّما اتفقت كلمة المسلمين

على القول بذلك وإمكانه، فلم ينكره أحد منهم، وشواهد القرآنية والروائية كثيرة جداً.

فمن الأدلة والشواهد على النوع الأول من العلم هو ما نستفيد من قضية لقمان، والذي لم يكن نبياً - كما هو الصحيح - ومع هذا قد ألهمه الله العلم والحكمة؛ لأنه كان عبداً تقياً صالحاً، فنور الله قلبه بالعلم والمعرفة، فجرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾^(١).

قال مجاهد في تفسيره لهذه الآية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ يعني الفقه والعقل والإصابة في القول في غير نبوة^(٢).

وأخرج الطبري عن قتادة، قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾ «أي الفقه في الإسلام، قال قتادة: ولم يكن نبياً، ولم يوح إليه»^(٣).

فهذا الإيتاء هو ما يعبر عنه بالإلهام أو النكت في القلوب.

قال الراغب الأصفهاني: «الإلهام: إلقاء الشيء في الروح، ويختص ذلك بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملائمة الأعلى»^(٤) وهو نوع من أنواع الوحي. وقال القرطبي: «والوحي في كلام العرب معناه الإلهام»^(٥).

(١) لقمان: ١٢.

(٢) مجاهد، تفسير مجاهد: ج ٢ ص ٥٠٤، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد.

(٣) الطبري، تفسير الطبري: ج ٢١ ص ٨١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الراغب الأصفهاني، مفردات القرآن: ص ٤٥٥، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٣٦٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وما حدث لأم موسى عليها السلام يدخل في هذا العلم أيضاً، فقد قذف الله في قلبها وأوحى إليها ما يجب عليها عمله، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ﴾^(١).

ففي تفسير الطبري: «وكان قتادة يقول، في معنى ذلك وأوحينا إلى أم موسى: قذفنا في قلبها»^(٢).

وقال البغوي: «وأوحينا إلى أم موسى وهو وحي إلهام، لا وحي نبوة»^(٣).

وقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَىٰ الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا﴾^(٤).

قال القرطبي: «أي ألهمتهم وقذفت في قلوبهم»^(٥).

بل نقول: إن المؤمن إذا عمّر قلبه بالإيمان والتقوى وطاعة الله سبحانه فإن الله سيلهمه المعرفة والصواب ونفاذ البصيرة، فما بالك بأئمة المسلمين وأهل بيت الرسالة والنبوة ومن كانوا صنو القرآن وعدله؟!

قال ابن تيمية: «وفي الحديث الصحيح: (لا يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها)، ومن كان توفيق الله له كذلك فكيف لا يكون ذا بصيرة نافذة ونفس فعالة؟» إلى أن يقول:

(١) القصص: ٧.

(٢) الطبري، تفسير الطبري: ج ٢٠ ص ٣٧.

(٣) البغوي، تفسير البغوي: ج ٣ ص ٤٣٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) المائدة: ١١١.

(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٣٦٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

«فإذا كانت الفطرة مستقيمةً على الحقيقة منورةً بنور القرآن تجلّت لها الأشياء على ما هي عليه في تلك المزايا، وانتفت عنها ظلمات الجهالات، فرأت الأمور عياناً»^(١).

وقال أيضاً: «القلب المعمور بالتقوى إذا رجح بمجرد رأيه فهو ترجيح شرعي...» قال: «فمتى ما وقع عنده وحصل في قلبه ما يُظنّ معه أنّ هذا الأمر أو هذا الكلام أَرْضَى الله ورسوله كان هذا ترجيحاً بدليل شرعي، والذين أنكروا كون الإلهام ليس طريقاً إلى الحقائق مطلقاً أخطؤوا، فإذا اجتهد العبد في طاعة الله وتقواه كان ترجيحه لما رجح أقوى من أدلة كثيرة ضعيفة. فالهائم مثل هذا دليل في حقه، وهو أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة والموهومة، والظواهر والاستصحابات الكثيرة»^(٢).

وبهذا يتّضح أنّه لا غرابة في اعتقاد الشيعة بهذا النوع من العلوم الإلهية المعبر عنها بالإلهام والنكت في القلوب.

النقر في الأسماع وتحديث الملك

كما أنّه لا غرابة في النوع الثاني من العلم، وهو المعبر عنه بالنقر في الأسماع وتحديث الملك، وأوضح تجسيد له هو حالة تلقّي من لم يثبت كونه نبياً لهذا العلم عن طريق تحديث الملائكة، فقد حصل هذا الأمر لعامة المسلمين وغير المسلمين، فضلاً عن الأئمة والأولياء والعباد الصالحين.

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢٠ ص ٤٣-٤٤، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢٠ ص ٤٢، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

والشواهد على ذلك كثيرة جداً، نذكر بعضها على سبيل المثال، ولعلّ من أوضحها ما حصل لمريم عليها السلام، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾^(١)، قال ابن كثير: «هذا إخبار من الله تعالى بما خاطبت به الملائكة مريم عليها السلام عن أمر الله لهم بذلك»^(٢).

وقال البيضاوي: «كلموها شفاهاً كرامةً لها»^(٣).

وهناك شواهد روائية كثيرة حول تحديد الملك لكثير من الناس:

فقد أخرج البخاري بسنده عن أبي هريرة، قال: «قال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحد فعمرو. قال ابن عباس (رضي الله عنهما): من نبي ولا محدث»^(٤).

قال القسطلاني: «ليس قوله: (فإن يكن) للترديد، بل للتأكيد، كقولك: إن يكن لي صديق فلان؛ إذ المراد اختصاصه بكمال الصداقة، لا نفي الأصدقاء، وإذا ثبت أنّ هذا وجد في غير هذه الأمة المفضولة فوجوده

(١) آل عمران: ٤٢.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٣٧٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وأنظر: العيني، عمدة القاري: ج ١٦ ص ٢٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) البيضاوي، تفسير البيضاوي: ج ٢ ص ٣٨، الناشر: دار الفكر.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠٠ ح ٣٦٨٩، الناشر: دار الفكر، الناشر: دار الفكر - بيروت.

في هذه الأمة الفاضلة أخرى»^(١).

وقال في شرح قول ابن عباس: (من نبي ولا محدث): «وقد ثبت قول ابن عباس هذا لأبي ذرّ وسقط لغيره، ووصله سفيان بن عيينة في أواخر جامعه وعبد بن حميد بلفظ: كان ابن عباس يقرأ: (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي ولا محدث)»^(٢).

وأخرج البخاري أيضاً بسنده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر»^(٣).

قال المناوي: «قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم) في رواية: من بني إسرائيل (أناس محدثون). قال القرطبي: الرواية - بفتح الدال - اسم مفعول، جمع محدث - بالفتح - أي ملهم، أو صادق الظن، وهو من ألقى في نفسه شيء على وجه الإلهام والمكاشفة من الملائكة الأعلى، أو من يجري الصواب على لسانه بلا قصد، أو تكلمه الملائكة بلا نبوة، أو من إذا رأى رأياً أو ظناً أصاب، كأنه حدث به وألقى في روعه من عالم الملكوت، فيظهر على نحو ما وقع له، وهذه كرامة يكرم الله بها من شاء من صالح عباده، وهذه منزلة جليلة من منازل الأولياء»^(٤).

(١) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٠٤ ح ٣٦٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) القسطلاني، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٠٤ ح ٣٦٨٩.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠٠ ح ٣٦٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٤ ص ٦٦٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال الشاطبي في الموافقات: «عمل الصحابة (رضي الله عنهم) بمثل ذلك^(١) من الفراسة والكشف والإلهام والوحي النومي»^(٢).

وغير ذلك من الشواهد، كتكليم الملك لثلاثة من بني إسرائيل: أبرص وأعمى وأقرع^(٣).

ولذا قال الآلوسي: «والأخبار طافحة برؤية الصحابة للملك وسماعهم كلامه، وكفى دليلاً لما نحن فيه، قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾^(٤)، فإن فيها نزول الملك على غير الأنبياء في الدنيا وتكليمه إياه، ولم يقل أحد من الناس: إن ذلك يستدعي النبوة»^(٥).

وقال في موضع آخر: «وذكروا أن الوحي إذا لم يكن كذلك^(٦) غير مخصوص بهم^(٧)، بل يكون للأولياء أيضاً ﴿الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ

(١) يقصد من (ذلك): ما تكلم عنه سابقاً، وهو: «أنه لما ثبت أن النبي حذر وبشر وأنذر وندب وتصرف بمقتضى الخوارق من الفراسة الصادقة والإلهام الصحيح والكشف الواضح والرؤيا الصالحة كان من فعل ذلك، ممن اختص بشيء من هذه الأمور على طريق من الصواب، وعملاً بما ليس بخارج عن المشروع، لكن مع مراعاة شرط ذلك، ومن الدليل على صحته: أمران... ثانيهما: عمل الصحابة بمثل ذلك...» الشاطبي، الموافقات: ج ٢ ص ٢٦٣-٢٦٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الشاطبي، الموافقات: ج ٢ ص ٢٦٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٤٦ ح ٣٤٦٤.

(٤) فصلت: ٣٠.

(٥) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٢ ص ٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٦) أي: وحي تبليغ.

(٧) أي: المرسلين.

اسْتَقَامُوا تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴿١﴾. وقد روي عن بعض أئمة أهل البيت: أن الملائكة تزاحمهم في مجالسهم»^(١).

فلا ندري بعد كل هذا هل يبقى مبرر للقفاري في استنكاره وتعجبه مما ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام من تحديث الملك لهم؟! لا سيما وأن ذلك كان معروفاً عنهم بين أوساط المسلمين، كما يظهر من الكلام المتقدم. لكن القفاري في الحقيقة لم يطرح هذا النوع من العلوم لمجرد أنه غريب ومنكر عنده، بل يرمي إلى شيء آخر وراءه، سوف نبينه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

وقبل أن نشعر في ذلك نعود إلى كلماته التي كتبها حول هذا النوع من العلم، قال: «فعلم الأئمة نوعان: علم حادث، وهذا يتحقق عن طريق الإلهام وغيره. وعلم مستودع عندهم ورثوه عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

نقول: قد بينا حقيقة القسم الأول من العلم وكونه ضرورياً لمقام الإمامة، وسوف نبين في بحوث لاحقة القسم الثاني - وهو المستودع - إن شاء الله تعالى.

وقال في نفس الصفحة: «وحقيقته [العلم عن طريق الإلهام] كما قال صاحب الكافي في روايته عن أئمتنا: النكت في القلوب، وفي لفظ آخر له: فقذف في القلوب، وصرح أن ذلك هو الإلهام، حيث قال: وأما النكت

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ١٤ ص ١٥٩.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٧، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

في القلوب فإلهام، أي أنّ العلم ينقذ في قلب الإمام، فيلهم القول الذي لا يتصور فيه الخطأ؛ لأنّ الإمام معصوم».

نقول: بعد أن بيّنا حقيقة تلك العلوم وأهدافها يرتفع أصل الاستهجان الذي افتعله القفاري.

وقال: «وهو يسمع الصوت ولا يرى الملك، كما جاء في الروايات الأربع في باب الفرق بين الرسول والنبيّ والمحدّث من أصول الكافي»^(١). ثمّ قال في مورد آخر: «ثمّ بعد أبواب عدة يعود صاحب الكافي ينقض ما قرره في الروايات السابقة، ويثبت تحقيق رؤية الإمام للملك في روايات أربع».

هنا يطرح القفاري إشكالية التناقض بين الروايات، فقد ورد في باب الفرق بين النبيّ والإمام: أنّ الأوّل يرى ويسمع الملك، والإمام يسمع ولا يرى، ثمّ وردت طائفة من الروايات تقرّر أنّ الإمام يرى الملك.

وكعادة القفاري يعتبر كلّ ما في كتبنا صحيح السند ومعتبراً، فهو يحمل روحية الفكر الذي ينتمي إليه في مسألة الصحاح المعتبرة عنده، فيعامل كتب الشيعة معاملة الصحيحين البخاري ومسلم، وهذا - إن لم يكن متعمّداً في ذلك - يعدّ خطأ منهجياً في بحثه بلا شك.

هذا، على أنّه لا يوجد تناقض في هذه المسألة حين يريد الباحث أن يكون موضوعياً بقدر ما، كما شرط القفاري على نفسه ذلك في مقدمته، فتوجد عدة طرق للجمع العرفي بين مضامين هذه الروايات منها:

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ٣٧٨.

أولاً: نقول: إنّ الروايات التي أفادت أنّ الإمام يسمع الملك ولا يراه قد وردت في صدد التفريق بين مقام النبيّ والإمام، فهي ناظرة إلى الملك الذي يسدّد كلاهما بحسب ما يقتضيه مقامه ووظيفته الإلهية، فمقام النبوة مقام تلقّي الأحكام من الله تعالى مباشرة؛ لذا اقتضت المصلحة أن يرى الملك ويسمع صوته، بينما الإمام لا يتلقّى أحكاماً من الله تعالى، بل يتلقّى التسديد في كيفية تطبيق الأحكام وفي كيفية تشخيص عللها، وفي كيفية إدارة شؤون الأمة ونحوه من المهام التي تتناسب معه، فليس من اللازم أن يرى الملك، بل يكفي سماعه، وهذا هو الأصل في الإمام، فهو ليس بحاجة إلى رؤية الملك بقدر احتياج الرسول، لكنّ هذا لا يمنع من أنّه يرى الملك.

ثانياً: يمكن أن تحمل الروايات النافية للرؤية بالنسبة للإمام على حقيقة الملك دون مثاله والهيئة التي يتمثّل بها، فإنّ النبيّ يمكن أن يرى حقيقة الملك بالإضافة إلى مثاله، بينما الإمامة لا تستدعي أن يرى الإمام حقيقة الملك.

ثالثاً: تُحمل الروايات التي أفادت بأنّ الرسول يرى الملك على الغلبة، أي الغالب أنّ النبيّ يرى الملك ويسمع صوته، بينما الإمام في الغالب لا يرى صورة الملك، لكن لا يمنع هذا من رؤيته في بعض الموارد.

ثمّ قال: «وتتحدث رواية أخرى لهم عن أنواع الوحي للإمام»^(١).

من هنا دخل القفاري في مطلب آخر، فيكشف أنّ غرضه من ذكر تلك العلوم لا على سبيل الاستهجان فقط، بل لكي يحقّق ربطاً بينها وبين استمرارية الوحي عند الشيعة.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٧٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الشبهات: أرواح أئمة الشيعة تطوف بالعرش كل جمعة

قال القفاري: «بل إن الأئمة^(١) تذهب إلى عرش الرحمن - كما يزعمون - كل جمعة لتطوف به، فتأخذ من العلم ما شاءت»^(٢).

أساسيات الشبهة

لقد فهم القفاري أنّ الشيعة يعتقدون بأنّ أرواح أئمتهم تذهب إلى عرش الله تعالى في كلّ ليلة جمعة فتطوف به، ومن ذلك العرش تأخذ العلم الذي تريده، وهذا يعني أنّ أرواحهم تختلف عن أرواح بقية البشر، فهي تتلقّى العلم مباشرة من الله تعالى، وأنّ هذا العلم هو وحي من الله تعالى؛ وبذلك يستغني الشيعة عن الوحي وأحكامه الذي نزل على النبي ﷺ، وهذا أيضاً يعدّ من الشواهد على أنّ سنتهم تختلف عن سنة النبي ﷺ، وأنّ مصادرهم تختلف عن مصادر بقية المسلمين.

وهذا الوهم الذي اعتقده ترسّخ عنده نتيجة قصور فهمه وجهله بالمفاصل الأساسية التي يستند عليها البحث وقد تكرر ذلك في كثير من شبهاته وإشكالاته، وهنا أيضاً كذلك، فهذه الشبهة تبتني على عدة أمور قد جهلها القفاري:

أولاً: معنى الروح وحقيقتها.

ثانياً: الأسلوب التكاملي للروح من خلال السير على النهج القويم.

(١) أي أرواح الأئمة عليهم السلام.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨١، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

ثالثاً: طرق تلقّيها للعلوم الإلهية والفيوضات الربانية.

رابعاً: معنى عروجها وذهابها إلى عرش الرحمن.

خامساً: حقيقة العرش.

سادساً: فضيلة يوم الجمعة.

وستعرض لهذه المفصل على سبيل الإشارة والاختصار لتتضح الإجابة عن الشبهة.

لمحة عن الروح وحقيقتها

لقد أخذ البحث عن معنى الروح الإنسانية حيزاً كبيراً من تفكير المسلمين، بل تفكير البشرية جمعاء، فشغل بال الكثيرين من العلماء والباحثين منذ القدم، فاختُلف في حقيقتها وماهيتها، فهل هي عبارة عن أجسام موجودة في داخل هذا البدن، متولدة من امتزاج الطباع والأخلاق، أو هي عبارة عن نفس هذا المزاج والتركيب، أو هي عبارة عن عرض آخر قائم بهذه الأجسام، أو هي عبارة عن موجود يغيّر هذه الأجسام والأعراض، أي جوهر بسيط مجرد^(١)؟

وغير ذلك من الأقوال الكثيرة، حتى قيل: «والخائضون فيها اختلفوا على أكثر من ألف قول»^(٢).

الأمر الذي حدا ببعض إلى أن ينادي بالكفّ عن البحث فيها،

(١) أنظر: الفخر الرازي، تفسير الرازي: ج ٢١ ص ٣١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) البكري الدمياطي، إعانة الطالبين: ج ٢ ص ١٢٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وإمساك المقال عنها، وأنها ممّا استأثر الله بعلمه ولم يُطَّلَع عليه أحداً من خلقه^(١).

ولكنّ الذي يمكن أن يقال في هذا الصدد: بأنّ الروح موجود يؤثّر - بأمر الله - في إفادة الحياة، فيصحّ أن يقال: إنّ الروح هي ما به تحقّق الحياة. وهذا المقدار من معرفة الروح وعدم المعرفة الكاملة لها ربّما يتناغم مع جوّ الآية القرآنية: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، وليست الروح هي الوحيدة التي نجعل تمام حقيقتها، بل هناك الكثير من الحقائق لازالت مجهولة لدينا.

كما يمكن القول: إنّ هذه الروح الإنسانية في مبدأ فطرتها تكون خالية من العلوم والمعارف إلاّ المعارف الفطرية، فهي لا تزال في طور التغيير من حال إلى حال، ومن نقصان إلى كمال، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾^(٢).

تكامل الروح وطرق تلقّيها للعلوم الإلهية

إنّ الروح تبدأ رحلتها نحو مراتب الكمال بواسطة ارتباطها بالله سبحانه وتعالى، فتسمو وتقوى مراتبها الوجودية كلّما اشتدّ وازداد هذا الارتباط، فالإنسان المؤمن بالله تعالى يستطيع أن يصل بهذه الروح إلى أرقى مراتبها، وذلك من خلال السير وفق نهج الطاعة الذي رسمه الله لعباده، فكلّما جدّ الإنسان واجتهد في طاعة الله سبحانه كلّما ازداد قرباً منه تعالى، فتبدأ روحه

(١) البكري الدميّاطي، إعانة الطالبين: ج ٢ ص ١٢٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) النمل: ٧٨.

بالسمو والتكامل، حتى تصل تلك الروح إلى مراتب عالية من القرب الإلهي، فيحصل له الاستعداد الكامل لتلقي الفيض والنور الإلهي، كما هو الحال في الأنبياء والأوصياء والصالحين.

قال الإمام الغزالي: «اعلم أنّ العلم يحصل من طريقين: أحدهما التعلّم الإنساني، والثاني التعلّم الرباني. الطريق الثاني: إلقاء الوحي، وهو أنّ النفس إذا كملت ذاتها يزول عنها دنس الطبيعة ودرن الحرص والأمل الفانية، وتقبل بوجهها على بارئها ومنشئها، وتمسك بجود مبدعها، وتعتمد على إفاداته وفيض نوره، والله تعالى بحسن عنايته، يقبل على تلك النفس إقبالاً كلياً، وينظر إليها نظراً إلهياً، ويتخذ منها لوحاً، ومن النفس الكلي قلماً وينتقش فيها جميع علومه، ويصير العقل الكلي كالمعلم، والنفس القدسية كالمتعلم، فيحصل جميع العلوم لتلك النفس، وينتقش فيها جميع الصور من غير تعلم وتفكير»^(١).

وأحد أساليب تلقي هذه الأرواح والنفوس لنور الله وفضه هو عروج هذه الأرواح الطاهرة إلى محالّ فيضه ورحمته، وذلك بين يدي العرش.

قال ابن القيم الجوزية في كتاب الروح: «وقد تظاهرت الآثار عن الصحابة أنّ روح المؤمن تسجد بين يدي العرش في وفاة النوم ووفاء الموت»^(٢)، فسجود تلك الروح بين يدي العرش أثناء النوم يحصل من

(١) مجموعة رسائل الغزالي، الرسالة اللدنية، فصل في بيان التحصيل للعلوم: ٢٤٨، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

(٢) ابن قيم الجوزية، الروح: ج ١ ص ١٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

خلال عروج تلك الروح إلى عالم آخر يسمّى بالعرش.

وقد روى البيهقي في الشُعَب بسنده، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، أنه قال: «إن الأرواح يعرج بها في منامها وتؤمر بالسجود عند العرش، فمن كان طاهراً سجد تحت العرش، ومن كان ليس بطاهر سجد بعيداً عن العرش...»^(١).

وهذه الطهارة وإن حملها بعضٌ على الطهارة من الحدث كالوضوء والغسل والتيمم، لكنّ الأنسب حملها على ما يشمل طهارة الباطن ونزاهته من أقدار الذنوب والمعاصي، التي تمنع من حصول القرب الإلهي؛ لذا قال المناوي: «والطهارة عند النوم قسمان: طهارة الظاهر وهي معروفة، وطهارة الباطن وهي بالتوبة، وهي أكد من الظاهرة، فربّما مات في نومه وهو متلوّث بأوساخ الذنوب فيتعين عليه التوبة، وأن يُزيل من قلبه كلّ شيء»^(٢).

معنى العرش وعروج الروح إليه

من الجدير بالذكر أنّ هذا العروج لأرواح المؤمنين ليس عروجاً مادياً، وأنّ هناك درباً وطريقاً مادياً لهذه الأرواح تصعد بها إلى العرش، فيكون العرش جسماً مادياً والروح تصعد إليه، بل العروج إشارة إلى سمو هذه الأرواح وقربها من مصدر المواهب والفيوضات الإلهية، والذي عبّر عنه بالعرش.

(١) البيهقي، شعب الإيمان: ج ٣ ص ٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المناوي، فيض القدير: ج ٤ ص ٣٥٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ومعنى العرش يحتاج إلى بحث خاصّ ومفصّل، ولكننا سنقتصر على موضع الحاجة، فنقول: لقد اختلفت التفاسير في إعطاء معنى واضح للعرش، فمنهم من اعتقده شيئاً مادياً.

قال ابن كثير: «فهو سرير ذو قوائم، وهو كالقبة على العالم تحمله الملائكة، وهو سقف المخلوقات»^(١).

وهو ما أشار إليه ابن تيمية بقوله: «وأما العرش فإنه مقبّب»^(٢)، وهذا الرأي يستشعر منه التجسيم، وأنّ قائله متأثر بالفكر التجسيمي.

وقد فسّر العرش في الروايات الواردة عن أهل البيت بأنه جملة جميع الخلق وفي وجه آخر هو العلم الذي كشفه الله وعلمه للأنبياء عليهم السلام، وهذا هو اعتقاد الشيعة بمعنى العرش:

قال الصدوق في الاعتقادات: «قال الشيخ أبو جعفر عليه السلام: اعتقادنا في العرش أنه جملة جميع الخلق، والعرش في وجه آخر هو العلم، وسئل الصادق عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ فقال: «استوى من كل شيء، فليس شيء أقرب إليه من شيء»^(٣)، وروى الصدوق في معاني الأخبار عن المفضل بن عمر، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن العرش والكرسي ما هما؟ فقال: العرش في وجه هو جملة الخلق والكرسي وعاءه، وفي وجه آخر العرش هو العلم الذي اطلع الله

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٥ ص ١٥١، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٣) الصدوق، الاعتقادات في دين الإمامية: ص ٤٥-٤٧، الناشر: دار المفيد - بيروت.

عليه أنبياءه ورسله وحججه»^(١).

وروى عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾، فقال: «السموات والأرض وما بينهما في الكرسي، والعرش هو العلم الذي لا يقدر أحد قدره»^(٢).

وهناك من فسره بالملك، كالمعتزلة والماتريديّة وعامة متأخري الأشاعرة^(٣) وبعض المتكلمين وغيرهم.

قال الثعالبي في تفسيره: «وقوله سبحانه: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾^(٤) معناه عند أبي المعالي وغيره من حذّاق المتكلمين: الملك والسلطان»^(٥).

فتكون عبارة: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ كناية عن سيطرة حاكم من الحكام على أمور بلده، كما إن المراد من جملة (ثُلَّ عَرْشِهِ) هو خروج زمام الأمر من يده وفقدان السيطرة عليه، واستعمالات هذه الكناية في اللغة كثيرة.

فالاستواء على العرش هو الإحاطة الكاملة لله تعالى وسيطرته على تدبير أمور الكون^(٦).

(١) الصدوق، معاني الأخبار: ص ٢٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الصدوق، التوحيد: ص ٣٢٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٣) الذهبي، العرش: ج ١ ص ٢٥١، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض.

(٤) الأعراف: ٥٤.

(٥) الثعالبي، تفسير الثعالبي: ج ٣ ص ٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٦) أنظر: مكارم الشيرازي، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل: ج ٥ ص ٥٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

وهناك من ذهب إلى معنى أعمق من ذلك، وهو: أن الاستواء على العرش وإن كان جارياً مجرى الكناية بحسب اللفظ، لكنّه لا ينافي أن يكون هناك حقيقة موجودة تعتمد عليها هذه العناية اللفظية، فالسلطة والاستيلاء والملك وغيرها أمور اعتبارية وضعية ليس لها في الخارج إلا آثارها، لكنّ الله سبحانه يبيّن لنا أنّ هذه البيانات وراءها حقائق واقعية وجهات خارجية ليست بوهمية اعتبارية، فمعنى الملك والسلطنة والإحاطة وغيرها المنسوبة لله تعالى هو نفس المعنى الذي نفهمه من كلّ هذه الألفاظ التي عندنا، لكنّ المصاديق غير المصاديق، فلها بالنسبة لله تعالى مصاديق حقيقية خارجية بما يليق بساحة قدسه تعالى، فالعرش له مصداق يتناسب مع ساحة قدس الله تعالى.

وأما ما عندنا من مصاديق هذه المفاهيم فهي أوصاف ذهنية ادّعائية، وجهات اعتبارية لا تتعدّى الوهم، وإنّما وضعناها وأخذنا بها للحصول على آثار حقيقية هي آثارها بحسب الدعوى، وعليه فقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ في ذات أنّه تمثيل، يريد أن يبيّن به أنّ له إحاطةً تديريةً لملكه، كذلك يدلّ على أنّ هناك مرحلة حقيقية في المقام الذي تجتمع فيه جميع أزمنة الأمور على كثرتها واختلافها، وهناك آيات أخر تذكر العرش وحده، بحيث ينسب إليه تعالى، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾^(٢)، وقوله

(١) التوبة: ١٢٩.

(٢) غافر: ٧.

تعالى: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةً﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾^{(٢)(٣)}.

فالآيات تدلّ بظاهرها على أنّ العرش حقيقة من الحقائق العينية؛ ولذلك نقول: إنّ للعرش في قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ مصداقاً خارجياً، وهو مقام في الوجود تجتمع فيه أزمّة الحوادث والأمور، وليس كناية وعناية لفظية كما هو الحال في الرأي الذي سبقه، ولكنه في نفس الوقت يختلف اختلافاً جوهرياً عن الرأي الأوّل، والذي يفيد أنّ العرش ككرسي كبير على شكل قبة، وغيرها من الأمور التي يشمّ منها رائحة التجسيم، والتي لا تتناسب مع الصفات الإلهية من عدم الجسمية التي يلزمها المحدودية والنقص والاحتياج، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وبهذا يتّضح أنّ العرش مرتبة وجودية عالية، ومن هنا يمكننا القول: إنّ عروج أرواح المؤمنين في الحقيقة عبارة عن تواجد تلك الأرواح في ذلك العالم وفي تلك المرتبة العالية، وحين تكون هناك فهي تكون حيث مبدأ الفيض الإلهي ومصدر المواهب، كما قال المناوي في فيض القدير: «لأنّ النوم على طهارة يقتضي عروج الروح وسمّوها تحت العرش، الذي هو مصدر المواهب»^(٤).

(١) الحاقة: ١٧.

(٢) الزمر: ٧٥.

(٣) أنظر: الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: ج ٨ ص ١٥٥، الناشر: جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية - قم.

(٤) المناوي، فيض القدير: ج ٥ ص ٣٦٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وتلك المواهب لا تتجاوز العلوم والمعارف التي يفيض بها المولى تعالى على تلك الأرواح، فتعود مزدانة بالعلم والمعرفة، لا سيما إذا كانت في أوقات مباركة، ولها تأثيرها التكويني على صفاء النفوس ونقائها واستعدادها لنقل تلك الفيوضات الربانية، ومن هذه الأوقات المباركة ليلة الجمعة.

فضيلة يوم الجمعة

لقد كان لبعض الأزمنة والأمكنة خصوصيات معينة وميزات مهمّة في الواقع التشريعي للإسلام؛ فلذا كانت هناك أعمال وعبادات زمانية ومكانية لا يكون امتثالها إلا في زمانها ومكانها الخاص.

مضافاً إلى أنه في بعض الأحيان يكون للزمان والمكان مدخل في القبول وزيادة الأجر والثواب، ممّا يؤشّر على أنّ هناك حقائق تكوينية وواقعية يكون الزمان هو الموجد لها والمؤثر في تلك الحقائق التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى، ولعلّ من أوضح تلك المصاديق الزمانية هو يوم الجمعة وليلتها الذي لا يخفى عظمته وفضله على سائر الأيام.

فقد أخرج ابن ماجه في سننه بسنده، عن أبي لبابة بن عبد المنذر، قال: «قال النبي ﷺ: إنّ يوم الجمعة سيّد الأيام، وأعظمها عند الله من يوم الأضحى ويوم الفطر، فيه خمس خلال...»^(١).

وفي مسند أحمد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما تطلع الشمس بيوم ولا تغرب بأفضل أو أعظم من يوم الجمعة»^(٢).

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٣٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ٤٥٧، الناشر: دار صادر - بيروت.

وقد علّق الهيثمي على هذا الحديث بأن: «رجالهم رجال الصحيح»^(١).
 وبناءً على كل ما تقدّم من أنّ أرواح المؤمنين تعرج في منامها إلى
 عرش ربها في ليالي الجمعة - ولا مانع من ذلك - بعد أن بينا أن أحد معاني
 العرش هو العلم كما تقدم^(٢) فما الضير في أن تعرج أرواح أئمة أهل
 البيت عليهم السلام إلى عرش الرحمن في تلك الليالي التي لها خصوصية وتأثير
 تكويني لا يعلمه إلا الله تعالى، فتذهب تلك الأرواح لتنال نصيبها من العلوم
 والمعارف الإلهية والفيوضات الربانية، وهم خلفاء التقى، وأئمة الهدى،
 وقرناء القرآن، الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؟
 وهكذا اتضح لنا بعد بيان هذه المقدمات أنّ شبهة القفاري واهية جداً؛
 لأنها تستند على فهم خاطئ لكثير من الحقائق، والناس أعداء ما جهلوا.
 وبعد هذا نقول: هل يبقى مبرر لذلك التهويل والتشنيع من قبل القفاري
 على كتب الشيعة ورواياتهم؟!
 إلا أن يقال: إنّ ما يحمله الإنسان من غلّ وحنق يؤدي بصاحبه إلى
 مجانبة الموضوعية، وعدم التأمل ومراجعة ما هو ثابت عنده.

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٢ ص ١٦٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) أنظر معنى العرش: ص ١٤٧ وما بعدها.

الشبهة: الله ينجي علياً عليه السلام فهو يوحى إليه

قال القفاري: «جاء في البحار تسع عشرة رواية تذكر بأن الله ناجى علياً وأن جبرئيل يملي عليه...»^(١).

الجواب:

النجوى تحديث وليست وحياً

تأتي هذه الشبهة في سياق الشواهد والأدلة التي حشدها القفاري لإثبات أن الشيعة تدعي أن الأئمة عليهم السلام يوحى إليهم، وأن جبرئيل ينزل عليهم بالأحكام والعلوم والمعارف الإسلامية، ما يعني: أن لهم سنةً وشريعة غير سنة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وشريعته؟!!

ومن خلال الأدلة والبراهين الساطعة التي سقناها - فيما مضى - من كتب أهل السنة اتضح وهن وضعف هذه الشبهة، التي ما فتئ مخالفو المذهب الشيعي يلصقونها بأتباعه.

إنّ نجوى الله سبحانه لعلي عليه السلام ليست من الوحي في شيء بعد أن بينا معنى الوحي وشروطه، فإنها نوع من التحديث، وليس كلّ تحديث ونجوى من ملك من الملائكة لولي من أولياء الله وأحبابه هو وحي، وإلاّ فسيكون عدد كبير من الصحابة قد أوحى الله إليهم وحياً رسالياً.

ومناجاة الله تعالى لعلي عليه السلام حقيقة ماثلة للعيان في التراث الإسلامي لم

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

تنفرد الشيعة الإمامية بذكرها، بل فاضت بها روايات أهل السنة، وأخرجها العلماء والمحدثون ومن طرق مختلفة كما سيتضح.

وقبل التعرض إلى سند الروايات وبيان صحّة طرقها، وتوضيح المقصود منها نشرح بيان معنى النجوى في اللغة؛ ليسهل علينا فهم المقصود من تلك الروايات.

معنى النجوى

قال في القاموس: «ناجاه مناجاةً ونجاءً: سارّه. وانتجاه: خصّه بمناجاته»^(١).

وفي لسان العرب: «ونجاه نجواً، ونجوى: سارّه، والنجوى والنجي: السرّ. والنجو: السرّ بين اثنين، يقال: نجوته نجواً أي ساررته، وكذلك ناجيته، والاسم: النجوى»^(٢).

وفي مختار الصحاح: «وانتجاه: خصّه بمناجاته»^(٣).

وقال الراغب في المفردات: «وانتجيت فلاناً استخلصته لسرّي»^(٤).

فالنجوى والمناجاة هي: المسارّة بين شخصين، والمناجي هو الطرف المخاطب والمحدث، والمقابل هو نجيه والمستخلص لسره دون غيره من البشر.

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٧٢٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ج ١٥ ص ٣٠٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) محمّد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح: ٣٣٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: ص ٤٨٤، الناشر: دفتر نشر الكتاب - إيران.

قال ابن الأثير: «وفي حديث الدعاء (اللهم بمحمد نبيك، وبموسى نجيبك) هو المناجى المخاطب للإنسان والمحدث له، يقال: ناجاه يناجيه مناجاة، فهو مناجٍ، والنجى: فعيل منه»^(١).

فالمناجاة صفة مفاعلة، وهي تقتضي الاشتراك بين الطرفين، فحين يقال: ناجاه أي أنّ المسارّة حدثت بين طرفين، فالمبتدئ بالمناجاة يسمّى مناجياً، والطرف الآخر يسمّى مناجياً «وانتجى القوم وتناجوا: أي سار بعضهم بعضاً»^(٢).

الله تعالى ينتجى علياً عليه السلام

إنّ فضائل أمير المؤمنين علياً عليه السلام ومناقبه من العظمة والشهرة والكثرة ما أصبح الكلام عنها يعدّ من نافلة القول، ومن قبيل الإشادة بنور الشمس ضياءً وانتشاراً؛ فلذا يقول ابن أبي الحديد: «فأمّا فضائله عليه السلام فإنّها قد بلغت من العظم والجلالة والانتشار والاشتهار مبلغاً يسمح معه التعرض لذكرها والتصدي لتفصيلها، فصارت كما قال أبو العيّن لعبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكل والمعتمد: رأيتني فيما أتعاطى من وصف فضلك، كالمخبر عن ضوء النهار الباهر، والقمر الزاهر، الذي لا يخفى على الناظر»^(٣).

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: ج ٥ ص ٢٥، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.
 (٢) النووي، شرح صحيح مسلم: ج ١٤ ص ١٦٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. العظيم آبادي، عون المعبود: ج ١٣ ص ١٣٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
 (٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

حتى قال أحمد بن حنبل: «ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله ﷺ من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب»^(١).

وقال ابن الجوزي: «قال الإمام أحمد بن حنبل: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي (رضي الله عنه)»^(٢).

وقال أحمد وإسماعيل بن إسحاق القاضي أيضاً: «لم يُروَ من فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روي في فضائل علي بن أبي طالب»^(٣).

ومن فضائله ﷺ أن الله سبحانه انتجاه واستخلصه لسره ومكنون علمه وبحضور المصطفى ﷺ، وذلك في حصار الطائف حتى طالت مناجاته له، ما جعل بعض الصحابة يعترض ويبيدي امتعاضه من ذلك وعدم تحمّله لهذا المشهد، فوصل اعتراضهم واحتجاجهم على تلك المناجاة إلى مسامع النبي ﷺ، فأجابهم النبي ﷺ: «ما انتجيتَه، ولكن الله انتجاه»^(٤).

وهذه القضية قد وثقت في المصادر عند كلا الفريقين، وهي على كثرتها وتشعب طرقها في مصادرهم قد تصل إلى حد الاستفاضة، وسننقل ما دلّ عليها من روايات أهل السنة.

(١) رواه صاحب المستدرک بسند صحيح عن أحمد بن حنبل. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن الجوزي، مناقب أحمد: ص ٢٢٠، الناشر: هجر للطباعة والنشر.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ج ٣ ص ١١١٥، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٤) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٩٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ابن أبي عاصم، السنة: ص ٥٨٤، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

المناجاة في روايات أهل السنة

لقد وردت تلك القصة في كثير من مصادر أهل السنة وكتبهم المعتمدة، وأخرجها كبار الحفاظ والمحدثين، وسوف نقل نموذجين من هذه الروايات:

١- رواية الترمذي

أخرج الترمذي في سننه، قال: «حدثنا علي بن المنذر الكوفي، أخبرنا محمد بن فضيل، عن الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر، قال: دعا رسول الله ﷺ علياً يوم الطائف فانتجاه، فقال الناس: لقد طال نجواه مع ابن عمه، فقال رسول الله ﷺ: ما أنتجيت، ولكن الله انتجاه».

وقد قال بعد ذلك: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الأجلح، وقد رواه غير ابن فضيل عن الأجلح، ومعنى قوله: (ولكن الله انتجاه)، يقول: إن الله أمرني أن أنتجني معه»^(١).

سند الرواية

إن الرواية جيدة الإسناد، قد حسنها الترمذي، وأما روايتها: فعلي بن المنذر الكوفي قال عنه ابن حجر: «صدوق يتشيع»^(٢)، وقال الذهبي: «قال النسائي: شيعي محض، ثقة»^(٣).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٧٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٤٨، الناشر: دار القبة للثقافة الإسلامية - جدة.

ومحمد بن فضيل بن غزوان بن جرير الضبي قال عنه ابن حجر: «صدوق عارف رمي بالتشيع»^(١).

وقال عنه الذهبي: «ثقة شيعي»^(٢).

وأما الأجلح فقد قال عنه ابن حجر: «صدوق شيعي»^(٣).

وقال الذهبي: «وثقه ابن معين وغيره»^(٤).

وأبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي، قال عنه الذهبي: «حافظ ثقة»^(٥).

فالرواية بهذا الطريق معتبرة السند.

٢-رواية ابن أبي عاصم

أخرج ابن أبي عاصم في كتابه السنة، قال: «حدثنا وهبان بن بقية، ثنا خالد، عن الأجلح، عن أبي الزبير، عن جابر قال: انتجى النبي ﷺ علي ابن أبي طالب، فقال الناس: يا رسول الله، لقد طالت مناجاتك لعلي، قال: ما انتجيته ولكن الله انتجاه»^(٦).

(١) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١٢٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٢١١، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٧٢.

(٤) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٢٢٩.

(٥) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢١٦.

(٦) ابن أبي عاصم، السنة: ص ٥٨٤، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

سند الرواية

لقد جاءت هذه الرواية بسند معتبر أيضاً.

فوهبان بن بقية: هو وهب بن بقية بن عثمان بن سابور بن عبيد بن آدم بن زياد الواسطي، أبو محمد المعروف بوهبان، وثقه الذهبي^(١) وابن حجر^(٢).

وأما خالد: فهو خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان أبو الهيثم، قال عنه الذهبي: «أحد العلماء، ثقة عابد»^(٣).

وقال عنه ابن حجر: «ثقة ثبت»^(٤). وأما الأجلح وأبو الزبير فقد تقدم الكلام عنهما.

تضعيف الألباني لروايات أبي الزبير عن جابر

لقد ضعّف الألباني الحديث الأول الذي ينقله أبو الزبير عن جابر، في كتابه ضعيف الترمذي، ولم يشر إلى وجه الضعف فيه، إلا أنه قد بين وجه الضعف في السلسلة الضعيفة مدّعياً أنّ أبا الزبير متّهم بالتدليس وقد عنعن أي لم يصرّح بالسماع أو التحديث، قال: «وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه، فهو علّة الحديث»^(٥).

(١) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٣٥٦، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٢٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٦٦.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ١٨٩.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ٧ ص ٨٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

وأما الحديث الثاني فلم نجد تعليقا للألباني عليه في كتابه ظلال الجنة الذي علّق فيه على كتاب السنة لابن أبي عاصم والذي ورد فيه الحديث، مع أنه يتضمّن السبب نفسه الذي من أجله ضعّف الحديث الأول، وهو رواية أبي الزبير عن جابر.

وقد أكّد الألباني على تضعيف جميع أحاديث أبي الزبير عن جابر التي لم يصرّح فيها بالسماع أو التحديث إلا إذا كانت الرواية عن الليث بن سعد عن أبي الزبير، فإنّها مقبولة وإن لم يصرّح فيها بالتحديث؛ لما ستأتي الإشارة إليه، قال: «وجملة القول: إنّ كلّ حديث يرويه أبو الزبير عن جابر أو غيره بصيغة (عن) ونحوها وليس من رواية الليث بن سعد عنه، فينبغي التوقّف عن الاحتجاج به، حتى يتبيّن سماعه، أو ما يشهد له، ويعتضد به، هذه حقيقة يجب أن يعرفها كلّ محبّ للحق، فطالما غفل عنها عامة الناس، وقد كنت واحداً منهم، حتى تفضّل الله عليّ فعرفني بها، فله الحمد والشكر، وكان من الواجب عليّ أن أنبه على ذلك، فقد فعلت، والله الموفق لا ربّ سواه»^(١).

المنافشة

إنّ تضعيف الألباني لجملة من أحاديث أبي الزبير ومنها هذان الحديثان؛ استناداً إلى تهمة التدليس لم يكن له مسوغ ومبرر علمي، كما أن الأدلة

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ١ ص ١٦٢ - ١٦٣ رقم الحديث: ٦٥، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

والشواهد لا تدعم ذلك، وهذا ما تكشفه عدة من الوجوه التالية:

الوجه الأول: إنَّ المتتبع لكلمات المتقدمين من كبار المحدثين وعلماء الجرح والتعديل كالبخاري والعقيلي وابن عدي وابن حبان وغيرهم الذين ترجموا لأبي الزبير، يجد أنهم لم يتهموه صراحة بالتدليس، باستثناء النسائي في سننه الكبرى، قال: «كان شعبة سيء الرأي فيه، وأبو الزبير من الحفاظ روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وأيوب ومالك بن أنس، فإذا قال: سمعت جابراً فهو صحيح، وكان يدلس وهو أحب إلينا في جابر من أبي سفيان، وأبو سفيان هذا اسمه طلحة بن نافع»^(١)، ولكن النسائي في الوقت ذاته قد أخرج لأبي الزبير أحاديث عديدة عنعنها، في سننه المسمّاة بالمجتبى والتي انتقى أحاديثها من السنن الكبرى وكان بعض المتقدمين يطلقون على سنن النسائي صحيح النسائي^(٢)، مما يكشف عن قبول النسائي بعننة أبي الزبير، وما ذكره من التدليس لا يعدّ سبباً لإسقاط روايته عن الاحتجاج بها عنده.

الوجه الثاني: صرّح الحاكم النيسابوري بنفي التدليس عن أبي الزبير في كتابه معرفة علوم الحديث، في معرض كلامه عن معرفة الأحاديث المعننة التي ليس فيها تدليس، فذكر مثلاً لها هو حديث رواه أبو الزبير، قال: «عن جابر بن عبد الله عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أنه قال: لكل داء

(١) النسائي، السنن الكبرى: ج ١ ص ٦٤٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) قد جاء في الكامل لابن عدي قال: «وقد أدخله أبو عبد الرحمن النسائي في صحاحه». الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٢ ص ١٤٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

دواء، فإذا أصيب دواء الداء برئ بإذن الله عز وجل».

قال الحاكم: «هذا حديث رواه بصريون ثم مديون ومكيون، وليس من مذاهبهم التدليس، فسواء عندنا ذكروا سماعهم أو لم يذكروه، وإنما جعلته مثلاً لألوف مثله»^(١)، ولذا صحح له الحاكم أحاديث كثيرة في كتابه المستدرک^(٢).

الوجه الثالث: إن عمدة ما استند إليه من أنهم أبا الزبير بالتدليس، هو قصة الليث بن سعد التي استظهروا منها تدليس أبي الزبير، ومفاد تلك القصة - التي نقلها ابن عدي والعقيلي - أن الليث قال: «أتيت أبا الزبير المكي فدفع إليّ كتابين، قال: فلما سرت إلى منزلي قلت: لا أكتبهما حتى أسأله، قال: فرجعت إليه، فقلت: هذا كله سمعته من جابر؟ قال: لا، قلت: فأعلم لي على ما سمعت، قال: فأعلم لي على هذا الذي كتبه عنه»^(٣).

ويلاحظ على هذه القصة، أولاً: أنه لا يظهر منها بوضوح كون أبي الزبير قد طلب من الليث أن يحدث بهذه الأحاديث عنه، وإنما دفع له كتبه التي كتبها والتي يعلم أيّاً منها سمعه من جابر وأيّاً منها لم يسمعه، وعندما أراد الليث أن يكتبها ويحدث بها سأل أبا الزبير وأعلمه بمروياته التي سمعها من جابر.

(١) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث: ص ٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين: ج ١ ص ١٦٢ - ١٦٣، ص ٣٤٦، ص ٣٧٠، ص ٣٩٠، ج ٢ ص ٣٦، ص ٦١، وغيرها الكثير.

(٣) عبد الله بن عدي، الكامل: ج ٦ ص ١٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت. العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٤ ص ١٣٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وثانياً: إن القصة ذاتها قد رواها الفسوي في المعرفة والتاريخ لكن بنحو لا يمكن أن يستظهر منها تدليس أبي الزبير إطلاقاً، قال: «عن الليث بن سعد: جئت أبا الزبير فأخرج إلينا كتباً، فقلت: سماعك من جابر؟ قال: ومن غيره، قلت: سماعك من جابر، فأخرج إليّ هذه الصحيفة»^(١).

فأبو الزبير استناداً إلى هذه الرواية لم يدفع لليث أحاديثه حتى نقول إنه دلّس ولم يبين له ما سمعه من جابر وما سمعه من غيره، وإنما أراد أن يريه ما كتبه من أحاديث، ثم بعد أن طلب الليث منه أن يفرز له ما سمعه من جابر عن غيره دفع إليه الصحيفة التي فيها أحاديثه عن جابر والتي يظهر أنه كان قد عزلها عن بقية الأحاديث، الأمر الذي يبعد عن أبي الزبير تهمة التدليس.

الوجه الرابع: إنّ من اتّهمه بالتدليس من المتأخرين كالذهبي^(٢) وابن حجر^(٣) قد صححوا أحاديث قد عنعنها أبو الزبير ولم يصرح فيها بالسماع أو التحديث؛ فقد وافق الذهبي الحاكم النيسابوري في تصحيح أحاديث أبي الزبير، وذلك في تلخيصه على المستدرک^(٤)، وأمّا ابن حجر فقد صحّح

(١) البسوي، المعرفة والتاريخ: ج ١ ص ١٦٦، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة.

(٢) قال عنه الذهبي في الكاشف: «وكان مدلساً واسع العلم». الكاشف في معرفة من له رواية في كتب السنة: ج ٢ ص ٢١٦، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) قال ابن حجر في التقريب: «صدوق إلا أنه يدّلس». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١٣٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ١ ص ١٦٢-١٦٣، ص ٣٤٦، ص ٣٧٠، ص ٣٩٠، ج ٢ ص ٣٦، ص ٦١، وغيرها الكثير، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

حديث أبي الزبير عن جابر عن رسول الله ﷺ «لا تذبحوا إلا مسنة...»، قال: «وقد صحّ فيه حديث جابر رفعه (لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن) أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وغيرهم»^(١).

فلا ندري هل تناقضوا في حكمهم أم أنهم يعتقدون أن عنعنة أبي الزبير غير قاذحة في صحة حديثه؟! غير قاذحة في صحة حديثه؟!!

الوجه الخامس: قد أخرج لأبي الزبير أحاديث معنعة، كثيرٌ من المتقدمين في صحاحهم، وفي مقدمتهم مسلم النيسابوري في صحيحه^(٢) ولا يخفى مكانة مسلم عند أهل السنة، حتى أن مثل الدارقطني لم ينتقده عليها عندما علّق على صحيحه وأشكل على بعض أحاديثه، وكذلك أخرج له ابن حبان وابن خزيمة في صحيحيهما^(٣)، مضافاً إلى أن أحاديثه المعنعة قد أخرجها جلّ الحفاظ والمحدثين، ومنها ما استدلوا بها في الفروع والأحكام الفقهية كحديث «لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن» ونقله معظم الفقهاء والعلماء واستدلوا به على ما

(١) ابن حجر، فتح الباري: ج ١٠ ص ١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٣٤ ح ١٩، ص ٦٦ ح ١٧٣، ص ١٤٨ ح ٤٦٤، ج ٢ ص ٨٠ - ٨١ ح ١١٣٩، ج ٦ ص ٧٧ ح ٤٩٧٥، وغير ذلك من المواضع، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١ ص ٢٧٨ ص ٤٠٩، ج ٢ ص ٤٨، ص ٢٥١، وغيرها. ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة: ج ١ ص ٦٨، ص ١٢٤، ج ٢ ص ٤٩، وغيرها، الناشر: المكتب الإسلامي.

يجوز ذبحه من الحيوان كأضحية، مما يعني أنهم لا يشكّون في صحة الحديث.

الوجه السادس: لو سلمنا كونه مدلساً، فلا يضرّ ذلك في حديثه فيما لو كانت الوسطة مأمونة بينه وبين جابر كما هو معلوم، فإنّ أبا الزبير قد روى أكثر رواياته عن جابر من صحيفة كتبها سليمان بن قيس الإشكري الثقة^(١)، قال أبو حاتم: «جالس سليمان الإشكري جابراً فسمع منه وكتب عنه صحيفة، فتوفي وبقيت الصحيفة عند امرأته فروى أبو الزبير وأبو سفيان والشعبي عن جابر، وهم قد سمعوا من جابر وأكثره من الصحيفة، وكذلك قتادة»^(٢).

ومما يؤيد ذلك ويقوّيه أنّه لم يكن لأبي الزبير شيوخ ضعفاء؛ ولذا قال ابن القيم: «وأبو الزبير وإن كان فيه تدليس فليس معروفاً بالتدليس عن المتهمين والضعفاء، بل تدليسه من جنس تدليس السلف لم يكونوا يدلسون عن متهم ولا مجروح وإنما كثر هذا النوع من التدليس في المتأخرين»^(٣).

(١) قال المزني: «وقال أبو زرعة والنسائي: ثقة». تهذيب الكمال: ج ١٢ ص ٥٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ووثقه الذهبي وابن حجر. الكاشف: ج ١ ص ٤٦٣، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة. تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٩٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(٢) الرازي، الجرح والتعديل: ج ٤ ص ١٣٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
(٣) ابن قيم الجوزية، زاد المعاد: ج ٥ ص ٤٠٦، الناشر: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت.

الوجه السابع: لقد صحّح بعض المحققين المعاصرين روايات أبي الزبير عن جابر مع كونها لم تكن عن الليث بن سعد، ولم يصرّح فيها بالتحديث، ومنهم العلامة أحمد محمد شاكر^(١) وحمزة أحمد الزين^(٢) محققا كتاب مسند أحمد، وحسين سليم أسد محقق كتاب مسند أبي يعلى الموصلي^(٣)، والدكتور محمد مصطفى الأعظمي محقق كتاب صحيح ابن خزيمة^(٤)، وغير من ذكرنا من المحققين والمعلّقين والشرّاح.

فهذه الوجوه وغيرها تجعل المرء يطمئنّ بصحة أحاديث أبي الزبير عن جابر على مباني أهل السنة، سواء التي صرح بها بالسماع أم التي لم يصرّح،

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٢١٣ ص ٢٢٠، وغيرها، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٢) قال حمزة أحمد الزين بعد أن صحّح حديثاً عن أبي الزبير عن جابر: «وقد كثر الكلام حول أبي الزبير في عننته عن جابر واتهموه بالتدليس في سماعه منه، فقال بعضهم: إنه مدلس لا تقبل عننته عن جابر، وقبل منه ذلك آخرون، وكل ذلك تابع لاختلافهم فيه، فقد وثّقه ابن معين وقبله أحمد، كما وثّقه النسائي أيضاً، وقبله آخرون لأن مالكاً حدّث عنه في الموطأ، وكذلك روى له مسلم في الصحيح، ويخطئ من يظنّ أنّ مسلماً لم يرو له إلاّ مصرّحاً بالسماع، فقد تبعت رواياته وعننته في صحيح مسلم، فزادت عن مائة موضع، وأشرت إلى أماكن ذلك كلّ في الصحيح، في مقدمة (المفهم شرح صحيح مسلم) وهي في مجلد ضخّم، وخلاصة ذلك كلّ أنّ الراجح توثيق أبي الزبير وقبول عننته عن جابر على شرط مسلم، إلى جانب توثيق الأئمة الذين ذكرناهم». مسند أحمد: ج ١١ ص ٣٥٧-٣٥٨، شرحه وصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٣) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ٣ ص ٣٠٣، ص ٣١٦، ص ٣٢٤، ص ٣٤٧، ج ٤ ص ٣٢، ص ٢١٠، وغيرها، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

(٤) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة: ج ١ ص ٦٨، ص ١٢٤، ج ٢ ص ٤٩، وغيرها، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

وتجعل تضعيف الألباني لها رأياً شاذاً لا يعتدّ به.

الحديث في كتب الحفاظ

لقد أخرج هذه الأحاديث عدد من الحفاظ والمحدثين ومن طرق مختلفة، فقد أخرجها - مضافاً إلى الترمذي وابن أبي عاصم - الخطيب البغدادي في تاريخه^(١).

وأبو يعلى في مسنده^(٢). والطبراني في الكبير^(٣). وابن عساكر في تاريخ دمشق، عن جابر بأربعة طرق، عن سالم بن أبي حفصة، وعن عمار الذهبي والأعمش وإبراهيم بن حماد^(٤).

وأخرجها ابن المغازلي في مناقبه، عن طريق جابر بن عبد الله الأنصاري، وسعد بن أبي وقاص^(٥)، وغيرهم من علماء وحفاظ أهل السنة، بالإضافة إلى ما ورد من طرق أهل البيت عليهم السلام في كتب الشيعة.

معنى الحديث

بعد أن ثبت صحة الحديث نتعرض لبيان معناه، فقد اختلف في المراد منه، فالشيعة ترى أنّ معناه واضح في أنّ الله تعالى هو طرف المناجاة مع علي عليه السلام، بينما فسّر أهل السنة عبارة (ولكن الله انتجاه): أنّ الله أمر النبي بأن

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٣ ص ٤١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ٤ ص ١١٨-١١٩، الناشر: دار المأمون للتراث.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٢ ص ١٨٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٣١٥-٣١٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) ابن المغازلي، المناقب: ص ١٤٤ ص ٣٤٠، الناشر: دار الأضواء - بيروت.

يناجي ويسارّ علياً عليه السلام.

ونحن إذا تركنا ظهور الحديث وطبعه من دون تدخل اعتقادات معينة لها تأثيرها في توجيه الحديث، نجد أنّ المعنى الذي ذهبت إليه الشيعة هو الأقرب إلى اللغة، فإنّ المناجاة - كما بيّنا في البحث اللغوي - تفيد الاشتراك في النجوى بين الطرفين، أحدهما المناجى (بكسر الجيم)، وثانيهما المناجى (بفتح الجيم)، فحين يقال: الله ناجى موسى عليه السلام فإنّ الكلام ظاهر في وقوع المناجاة بين الله تعالى وشخص موسى عليه السلام، وانتجى الله موسى: ظاهره أيضاً في أنّ الله خصّه بمناجاته، وفي المقام نجد أنّ النبي صلى الله عليه وآله يقول: «الله انتجى علياً»، فظاهر الكلام ينسجم مع أنّ الله تعالى هو من ناجى علياً وانتجاه.

أمّا حمله على أنّ النجوى كانت بين النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام بأمر الله تعالى فهذا خلاف الظاهر. ولا محذور يمنع من مناجاة الله لعلي عليه السلام مباشرة، فيضطرنا إلى عدم الأخذ بالظاهر بعد أن ثبت أنّ تحديث الملائكة للأولياء والصالحين أمر ثابت في كتب الفريقين، وقد أشرنا إلى ذلك مراراً.

ولعلّ تلك المناجاة من قبل الله تعالى لعلي عليه السلام تُشعر بأنّ الله يُعدّ علياً لمهمة عظيمة يضطلع بها بعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله، وهي تأهيله لحمل أعباء الإمامة الإلهية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، فحمّله بعض أسرار تلك المهمة الإلهية.

قال الطيبي مفسراً لمعنى أنّ الله انتجاه: «كان ذلك أسراراً إلهية وأموراً

غيبية جعله من خزانتها»^(١).

وإن أبيت إلا حمل اللفظ على المعنى الذي ذهب إليه علماء أهل السنة، فلا بأس بذلك، وهو يُعدّ فضيلة ومنقبة لأمر المؤمنين عليهم السلام، وعلى كلا التقديرين فإنّ هذه المناجاة - كما أسلفنا - لا تمثّل وحيّاً رسالياً، كما أراد القفاري أن يستفيد من ذلك؛ تشويهاً لمذهب أهل البيت عليهم السلام.

(١) المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١٠ ص ١٥٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الشبهة: جبرائيل يملي وحيا على علي عليه السلام

قال القفاري: «بل جاء في البحار تسع عشرة رواية تذكر... أن جبرائيل يملي عليه» ^(١) «^(٢)» .

بيان الشبهة

إن صاحب البحار يذكر روايات تصرّح بأن الوحي كان يُملي على علي عليه السلام، وهذه الروايات صريحة بنزول الوحي عليه، فيعدّ هذا أحد الشواهد المستنبطة من اعتقادات الشيعة في أنّ الوحي لم يختصّ بالنبي صلّى الله عليه وآله، بل يشمل علياً عليه السلام أيضاً. فيكون شاهداً -بالإضافة إلى بقية الشواهد - على أنّ الشيعة لم يعتمدوا على سنة النبي صلّى الله عليه وآله المأخوذة من الوحي النازل عليه، بل هي مأخوذة من الوحي النازل على علي عليه السلام. وهذه الشبهة تركز على أمور:

أولاً: أنّ الإملاء هنا بمعنى نزول الوحي مباشرة على علي عليه السلام.
ثانياً: أنّ هذه الروايات صحيحة السند ومستفيضة في هذا المعنى.

الجواب:

لم يكن إملاء جبرائيل لعلي وحيا

إننا لو أجرينا فحصاً دقيقاً للروايات التي جاءت في كتاب البحار، والتي أشار إليها القفاري لوجدناها تدلّ وبشكل جلي على أنّ هذا الإملاء من قبل

(١) أي: على علي عليه السلام.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - العجيزة.

جبرائيل، إنما كان إملاءً لوحيٍ قد أنزل على النبي في رتبة سابقة، وأراد الرسول ﷺ أن يمليه على علي عليه السلام ليكتبه في صحف خاصة، في إشارة إلى مسألة لا تخرج عن كونها كتابة للوحي، والتي كانت شائعة ومنتشرة في أوساط المسلمين، ولم تكن مختصة بعلي عليه السلام، فقد قام بهذه العملية كثير من الصحابة، فليس هذا وحياً مباشراً لعلي عليه السلام كما أراد إثباته القفاري.

وقد تولى رسول الله ﷺ في الرواية جزءاً من عملية هذا الإملاء وأكملها جبرائيل، فأين هذا من الوحي لعلي عليه السلام؟ وما أبعد عنه! إلا أن بعض النفوس تأبى إلا اتباع ما تشابه من اللفظ ابتغاء تأويله، وجعله يصب في صالحها.

وهناك عدد من الشواهد التي تؤيد هذا المعنى الظاهر والمفهوم من الروايات.

أولاً: أن معنى أملى الشيء وأمله في اللغة: قاله ليكتب، قال ابن منظور: «يقال أملت الكتاب وأمليته: إذا ألقيت على الكاتب ليكتبه»^(١).

قال الجوهري: «وأملت الكتاب، أملى، وأملته أملة: لغتان جيدتان جاء بهما القرآن، واستمليته الكتاب: سألته أن يمليه علي»^(٢).

من هنا نفهم أن الإملاء في اللغة هو إلقاء الشيء ليكتب في كتاب أو صحيفة، فالغرض من الإملاء هو إلقاء الشيء للكتابة لا لشيء آخر.

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج ١١ ص ٦٢٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الجوهري، الصحاح: ج ٦ ص ٢٤٩٧، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

ثانياً: جاء في هذه الروايات التي ذكرها صاحب البحار: أن علياً عليه السلام لم يكن على علم بأن الذي يُملي عليه هو جبرائيل، بل كان يحسبه رسول الله صلى الله عليه وآله؛ لأنّ الرسول هو الذي بدأ عملية الإملاء على علي عليه السلام، فعن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يملي علي عليه السلام صحيفة، فلما بلغ نصفها وضع رسول الله صلى الله عليه وآله رأسه في حجر علي عليه السلام ثمّ كتب علي عليه السلام، حتى امتلأت الصحيفة، فلما رفع رسول الله صلى الله عليه وآله رأسه قال: من أملى عليك يا علي؟! فقال: أنت يا رسول الله، قال: بل أملى عليك جبرائيل»^(١).

وهذا يؤكد أنّ المسألة هي إملاء وحي كان قد نزل على رسول الله مسبقاً، ولم يكن وحيّاً خاصاً لعلي، وإلاّ فالموحي إليه كيف يجهل من أوحى إليه ويحسبه شخصاً آخر؟!

ثالثاً: من الشواهد المهمة التي تؤكد أنّ العملية هي عملية إملاء للوحي بالمعنى الذي أشرنا إليه هو نفس أمر النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بالإملاء، فقد جاء في الروايات: أنّ رسول الله دعا علياً ليكتب ودعا بدفتر، وبدأ بعملية الإملاء، غاية الأمر أنه صلى الله عليه وآله اعترته حالة إغفاء حالت دون إكمال هذه العملية ليتولّى جبرائيل عليه السلام، إكمالها؛ لأمر يعلمه سبحانه وتعالى.

فعن ابن سدير، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «سمعتَه يقول: دعا رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام ودعا بدفتر، فأملى عليه رسول الله صلى الله عليه وآله بطنه وأغمي

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٩ ص ١٥٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

عليه، فأملى عليه جبرائيل ظهره...»^(١).

رابعاً: أنّ رسول الله ﷺ كان يعلم وبشكل واضح حدود ما أملاه هو وحدود ما أملاه جبرائيل عليه السلام؛ إذ بعدما أفاق النبي ﷺ قال: «أنا أمليت عليك بطن الكتاب، وجبرائيل أملى عليك ظهره»، كما في الحديث المتقدم.

وفي رواية أخرى: «فلما انتبه قال له: يا علي، من أملى عليك من هاهنا إلى هاهنا؟ فقلت: أنت يا رسول الله، فقال ﷺ: لا، ولكن جبرائيل أملى عليك...»^(٢).

فكيف يستفاد من ذلك أنه وحي لعلي عليه السلام؟ وكيف جعله القفاري واحداً من الشواهد على إنكار الشيعة للسنة؟!

خامساً: أنّ الروايات التي تعرضت لمسألة إملاء جبرائيل لعلي عليه السلام روايتان فقط من الروايات التسع عشرة، التي أشار إليها القفاري في هذا الباب من كتاب البحار للعلامة المجلسي، بينما عمد القفاري وبأسلوب مموّه إلى الإيحاء بأنّ عدداً كبيراً من هذه الروايات يشير إلى هذا المضمون؛ ليجعلها مستفيضةً عند الشيعة، وهو خلاف الواقع كما ترى.

مضافاً إلى أنّ هاتين الروايتين قد نقلهما العلامة المجلسي عن الشيخ المفيد في كتابه الاختصاص، وهما روايتان مرسلتان؛ لوجود القطع

(١) المصدر السابق: ج ٣٩ ص ١٥٢.

(٢) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣١ ص ٣١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

في سند المفيد.

والروايتان في البحار هما:

١- عن كتاب الاختصاص: «علي بن إسماعيل بن عيسى، عن صفوان بن يحيى عن رفاعه بن موسى عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله... كان يملئ علي عليه السلام صحيفة...».

٢- عن كتاب الاختصاص: «محمد بن الحسين بن أبي الخطاب وأحمد وعبد الله ابنا محمد بن عيسى، عن ابن محبوب عن ابن سدير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: دعا رسول الله صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام ودعا بدفتر، فأملئ عليه...».

ففي الرواية الأولى لا يمكن للشيخ المفيد أن يروي عن علي بن إسماعيل من دون واسطة^(١)، وكذلك، في الرواية الثانية لا يمكن له أيضاً أن يروي عن محمد بن الحسين بن الخطاب أو أحمد بن محمد بن عيسى أو عبد الله بن محمد بن عيسى^(٢).

فالسند مقطوع ولا يمكن الاعتماد عليه.

(١) فإنّ الشيخ المفيد قد توفي سنة ٤١٣هـ ومن غير الممكن أن يروي إسماعيل الذي يعد من مشايخ الشيخ الصفار المتوفى سنة ٢٩١هـ.

(٢) أيضاً لا يمكن أن يروي عن الخطاب وأحمد بن عيسى وأخيه؛ بسبب عدم إمكان اللقاء، للبعد الزمني بين الشيخ المفيد المتوفى في القرن الخامس، والخطاب وأحمد بن عيسى وأخيه الذين عاشوا في القرن الثالث.

الشبهة: ادعاء الشيعة بأن الله يتحف علياً عليه السلام

قال القفاري: «جاءت فيه ^(١) سبع عشرة رواية تتحدث عن تحف الله تعالى وهداياه إلى علي» ^(٢).

ركائز الشبهة

ينطلق المستشكل في شبهته واستغرابه هذا من خلفية فكرية وعقائدية ساهم في صنعها وتشكيلها ما ورثه من تراث ضخّم من الروايات والآراء والتفاسير والأقوال، التي أجحفت بحق أهل البيت عليهم السلام وسلبتهم حقوقهم، ولم تضعهم في مقاماتهم ومنازلهم التي جعلهم الله فيها، وساوتهم بمن هم دونهم بمراتب إن لم تجعلهم أقلّ من ذلك بكثير، ولم يكن هذا النمط من الفكر عفويّاً وغير مقصود، بل هو نتاج سنين من التخطيط والعمل الدؤوب الذي قامت به الدولة الأموية بشتى أنواع التهيب والترغيب وشراء الذمم، فلذا لا يتحمّل من كان مثقلاً بهذه التركة سماع فضائل أهل البيت عليهم السلام ومنزلتهم عند الله دون أن يبادر إلى نفيها ونسبة قائلها إلى الغلو.

فركيزة هذه الشبهة هي عدم تحمّل أن تكون فضيلة لعلي عليه السلام بهذا المستوى.

تمهيد

شاءت الإرادة الإلهية أن يكون الإنسان هو المحور الأساس في عالم التكوين، والذي تدور في فلكه كل مخلوقات الله سبحانه وتعالى،

(١) أي: في كتاب البحار.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

فجعل الله تعالى خليفة في أرضه ومملكته، فكان الوصول بهذا الإنسان إلى الكمال هو الغاية الأساسية، فبعث من أجله الأنبياء والرسل، وأنزل الشرائع السماوية، وسخر له كل ما في هذا الكون، قال تعالى: ﴿الْم تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾^(١).

وتجلت القدرة الإلهية في هذا الإنسان، فكان آية الإبداع الإلهي والإعجاز الرباني، فهو المخلوق الذي امتزج فيه العقل والشهوة، وألهم قيم الخير والشر، قال تعالى: ﴿فَاللَّهُمَّهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾^(٣)، فأصبح الإنسان بذلك ساحة مفتوحة تتصارع فيه قوى الفضيلة والرذيلة، وشاءت إرادة الله تعالى أن تكون الدنيا دار اختبار وامتحان للإنسان، قال تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾^(٤)، وهو في كل ذلك متسلح بالفطرة والعقل وقيم الدين الحنيف ضد أدوات الشر، كالنفس والهوى والشيطان.

من هنا كان اجتياز هذه الموانع والعبور إلى ضفة الإيمان والتقوى والاستقامة والدخول في حظيرة المؤمنين مكسباً عظيماً، وتحقيقاً لهدف سامٍ وغاية عظمى أرادها الله للبشرية، وهي الوصول بها إلى كمالها من

(١) لقمان: ٢٠.

(٢) الشمس: ٨.

(٣) البلد: ١٠.

(٤) العنكبوت: ٢.

خلال اتباع الأوامر الإلهية التي جاء بها الأنبياء، وطاعتها والالتزام بها، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(١)، فحاز المؤمن بالله تعالى على كل أشكال العطاء الجزيل، والثواب العظيم، والثناء الجميل، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، وغير ذلك من الآيات القرآنية الكريمة.

ولعل من أسمى ما يحصل عليه المؤمن لإيمانه وتصديقه بالله سبحانه هو رضا الله ورضوانه، قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٣).

المؤمن موضع محبة الله

إن محبة الله للإنسان المؤمن من أعظم نعم الله تعالى له، وهي أقصى ما يتمناه ويطمح إليه الإنسان المؤمن في هذه الحياة الدنيا، ما يجعله يتباهى بها وتغبطه عليه ملائكة السماء، فالله سبحانه مع عظم ذاته وجلالة قدره يُحب المؤمنين المتقين العابدين ويرضى عنهم، وهذه الحقيقة لا يحتاج إثباتها إلى مزيد عناء وكثير بيان، فالقرآن الكريم حافل بالآيات الكريمة التي تقرر هذه الحقيقة، والتي تعددت بتعدد صفات المؤمنين من التقوى والصبر

(١) الذاريات: ٥٦.

(٢) البينة: ٧.

(٣) التوبة: ٧٢.

والتوكل على الله سبحانه وغيرها من الصفات، قال تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى
بِعَهْدِهِ وَأَتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾^(١).

وقال تعالى: ﴿وَكَايْنٌ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا
أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ
اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾^(٣)، وقال تعالى أيضاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ
وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾^(٤).

وغیرها من الآيات التي تشير إلى هذا المعنى.

وفي طليعة هذه النخبة من المؤمنين والصالحين التي تكوّنت منذ أن
وطأت أقدام الإنسان على هذه الأرض، وستبقى مستمرة إلى يوم القيامة،
في طليعتهم المصطفى الأكرم محمد ﷺ، والأئمة من آله والأنبياء
والشهداء والصالحين.

علي عليه السلام ملئ إيماناً من رأسه حتى قدميه

ويبرز من بين هذه الثلة الطيبة والصفوة من خلق الله سبحانه حبيب
المصطفى ﷺ وربيبه وصنوه ووصيه وصهره، الإمام أمير المؤمنين
علي عليه السلام، الذي آمن بالله ورسوله إلى درجة لا يشوبها شك ولا يتطرق إليها

(١) آل عمران: ٧٦.

(٢) آل عمران: ١٤٦.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

(٤) البقرة: ٢٢٢.

ريب، حتى مُلئَ إيماناً من رأسه حتى أخصم قدمه، فخالط الإيمان لحمه ودمه^(١)، فكان لا يرى شيئاً إلا ويرى الله قبله^(٢)، وقد بلغ غاية التقوى ومنتهى المعرفة واليقين بالله تعالى، بحيث يقول عليه السلام: «لو كُشِفَ لي الغطاء ما ازددتُ يقيناً»^(٣).

وقد جاهد بكل ما أُوتي من عزم وقوة في سبيل إعلاء كلمة الله تعالى وتثبيت أركان دينه، فلم يدخر وسعاً ولم يألُ جهداً في تحقيق هذا الهدف، فكانت حياته الشريفة مشروع جهاد وعطاء حتى آخر لحظات حياته التي قدّمها قرباناً لله سبحانه وتعالى، حيث قتله أرذل خلق الله، وهو في تلك اللحظة يقول: «فُزْتُ وربّ الكعبة»^(٤).

فلا غرو أن تصبح محبته ومودّته واجبة على كلّ مسلم، كما هو مفاد آية المودّة، وهي على حدّ محبة الله ورسوله، وقرينتها التي لا تنفك عنها أبداً. فعن أم سلمة قالت: «أشهد أنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: مَنْ أَحَبَّ

(١) قال رسول الله مخاطباً علي عليه السلام: «... والإيمان مخالط لحملك ودمك كما خالط لحمي ودمي» الخوارزمي، المناقب: ص ١٢٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٣ ص ٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١١ ص ٢٠٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

وهذا مشهور عنه وقد أشار لذلك الشاعر البوصيري في همزيته:

ووزير ابن عمه في المعالي	ومن الأهل تسعد الوزراء
لم يزد كشف الغطاء يقينا	بل هو الشمس ما عليه غطاء

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٦١، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٣٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

علياً فقد أحبني، ومن أحبني فقد أحب الله، ومن أبغض علياً، فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله» رواه الطبراني، وقال عنه الهيثمي: «إسناده حسن»^(١).

وعن عثمان الهندي، قال: «قال رجل لسلمان: ما أشد حبك لعلي، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أحب علياً فقد أحبني، ومن أبغض علياً فقد أبغضني»، رواه الحاكم في المستدرک، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص قائلاً: «على شرط البخاري ومسلم»^(٢).

فمحببة علي عليه السلام ضرورة قرآنية وحقيقة إسلامية تسالم عليها المسلمون إلا من أعمى الحقد والحسد قلبه وبصيرته فباء بغضب من الله ورسوله، وخسر خسراناً مبيئاً.

حب علي عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق

لم تقف محبة علي عند حد اقترانها بمحبة الله ورسوله، فلا يمكن لمؤمن أن يحب الله تعالى ورسوله ﷺ ولا يحب علياً عليه السلام، بل تعدت إلى كونها معياراً وميزاناً يقاس بها إيمان المؤمن وتصديقه بالله، فلا يعرف المؤمن مؤمناً حتى يحب علياً، ولا يعرف المنافق منافقاً حتى يبغض علياً.

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٣٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وهذا هو مفاد أحاديث صحيحة ومتكثرة وردت في أغلب كتب المسلمين وصحاحهم.

فقد أخرج مسلم في صحيحه بسنده عن علي عليه السلام، قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة أنه لعهد النبي الأمي (صلى الله عليه وسلم) إلي أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»^(١).

والحديث أخرجه أحمد في مسنده^(٢) وابن ماجه في سننه^(٣) والترمذي كذلك^(٤) والنسائي في سننه^(٥) وخصائصه^(٦)، وغيرهم كثير.

وما يدل على وضوح هذه الحقيقة واشتارها، وكونها حالة معاشة بين المسلمين هو ما ورد في أقوال بعض الصحابة من أن الفيصل بين المؤمن والمنافق هو محبة علي عليه السلام والتي منها:

١- عن أبي ذر رضي الله عنه، قال: «ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم الله ورسوله والتخلف عن الصلوات والبغض لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٧).

٢- عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: «ما كنا نعرف المنافقين

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦٠ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٨٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) النسائي، سنن النسائي: ج ٨ ص ١١٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) النسائي، خصائص أمير المؤمنين: ص ٧٦، الناشر: مكتبة نينوى الحديثة - طهران.

(٧) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

إلا يبغضهم علياً عليه السلام»^(١).

٣- عن أبي سعيد الخدري، قال: «كنا نعرف المنافقين نحن معاشر الأنصار يبغضهم علياً»^(٢)، وغيرها من أقوال الصحابة.

علي عليه السلام حبيب الله

من الطبيعي جداً أن ينال علي عليه السلام هذه المنزلة ويتشرف بمحبة الله له بعد أن بينا أن المؤمن هو محل حب الله ورضاه، وعلي عليه السلام في ذروة الإيمان وقمة التقوى، بل هو معيار الإيمان وميزانه كما قلنا، ولكن مع هذا فقد تفرد علي عليه السلام بالذكر وأن الله سبحانه يحبه حباً خاصاً يتناسب مع مكانته ومنزلته، وقد وردت بيانات نبوية عديدة وفي مناسبات مختلفة تؤكد تلك المحبة الخاصة:

منها ما جاء في فتح خيبر، فقد أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن أبي سلمة رضي الله عنه، قال: «كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه تخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم في خيبر، وكان رمداً، فقال: أنا أتخلف عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلحق به، فلما بتنا الليلة التي فتحت، قال: لأعطين الراية غداً، أو ليأخذ الراية غداً رجل يحبه الله ورسوله يُفتح عليه، فنحن نرجوها، فقيل: هذا علي، فأعطاه، ففتح عليه»^(٣).

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٢ ص ٣٢٨، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

(٢) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٢٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. ابن طلحة الشافعي، مطالب السؤل: ص ١٠٣، تحقيق: ماجد أحمد العطية. ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمة: ص ٥٨٨، الناشر: دار الحديث، وغيرها من المصادر.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٧٦ ح ٤٢٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. والحديث أخرجه مسلم في صحيحه: ج ٥ ص ١٩٥ ح ٤٥٧٠، ج ٧ ص ١٢٢ ح ٦١١٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وإنما حصل علي عليه السلام على هذه المرتبة العظيمة؛ لاتباعه المطلق لرسول الله صلى الله عليه وآله ولتتمّره في ذات الله سبحانه وإخلاصه وتفانيه في كسب رضاه وحبّه؛ ولذا يقول ابن حجر معلقاً على الأحاديث الآتفة الذكر: «أراد بذلك وجود حقيقة المحبة، وإلا فكل مسلم يشترك مع علي في مطلق هذه الصفة، وفي الحديث تلميح بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾^(١)، فكأنه أشار إلى أن علياً تامّ الاتباع لرسول الله، حتى اتصف بصفة محبة الله له، ولهذا كانت محبته علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق، كما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث علي نفسه»^(٢).

إكرام الله تعالى لعلي عليه السلام

لا نجانب الحقيقة ولا الصواب إذا ما قلنا إن الله سبحانه قد أكرم علياً عليه السلام وأسبغ عليه من عطائه وفضله، فهو حبيبه وصفيه ونجيه، فأتحفه بتحفه وهداياه، إكراماً له وإظهاراً لمكانته ومقامه عنده سبحانه وتعالى وتعريفه للناس.

وعلى هذا يتّضح ما ورد في كتب الشيعة من أن الله سبحانه قد أتحف علياً ببعض التحف والهدايا الخاصة والتي جعلها القفاري محل استغراب وشبهة، ومعنى التحفة هي: «الطرفة من الفاكهة وغيرها من الرياحين،

⇒

بيروت. وغيره من المصادر الكثيرة.

(١) آل عمران: ٣١.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

والتحفة: ما أتحت به الرجل من البرِّ واللطف»^(١).

والتحفة أخص من الرزق؛ لأن الرزق للبرِّ والفاجر، والتحفة للمؤمن فقط، سواء كان أمراً مادياً أم معنوياً؛ فلذا عدَّ البلاء والفقر من تحف الله للمؤمن، ففي كشف الخفاء للعجلوني عن معاذ بن جبل: «تحفة المؤمن في الدنيا الفقر»، وقال: «وسنده لا بأس به»^(٢).

تحف الله تعالى لمريم عليها السلام

إنَّ إتحاف الله المؤمن بتحفه وهداياه ورزقه الكريم من الأمور الشاخصة والمائلة للعيان، والتي لا تحتاج في الواقع إلى أدلة وبراهين بعد أن بات واضحاً أنَّ المؤمن هو حبيب الله ومحلُّ رضاه ورحمته، والله سبحانه وتعالى أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين، ولكنَّ السبب الذي ساقنا إلى هذا البحث - كما قلنا - هو ما استغربناه من كلام القفاري الذي استكثر أن يتحف الله - علياً عليه السلام ببعض التحف والهدايا، والتي حصل لها نظير في تراثنا الإسلامي، ولم يكن له مبرر أو مسوغ استند عليه في ذلك.

وسنكتفي بشاهد قرآني وروائي واضح على تحف الله تعالى للمؤمنين، وهو ما كان يهديه الله لمريم عليها السلام من هدايا وتحف ورزق وفير، وهي لم تكن نبية وإنما هي صديقة طاهرة من أولياء الله الصالحين.

قال تعالى: ﴿كَلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج ٩ ص ١٧، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٨٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

رِزْقاً»^(١)، ونقل ابن كثير عن مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير وأبو الشعثاء وإبراهيم النخعي والضحاك وقتادة والربيع بن أنس وعطية العوفي والسدي في تفسير ذلك قولهم: «يعني وجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف»^(٢).

وهذا الرزق لم يكن شبيهاً بأرزاق الدنيا، ولذا كان يسأل عنه زكرياء عليه السلام، فيقول: ﴿يَا مَرِيْمُ اَنْنِي لَكَ هَذَا﴾، قال الشوكاني: «أي: من أين يجيء لك هذا الرزق الذي لا يشبه أرزاق الدنيا، ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ﴾»^(٣)، فليس ذلك بعجيب ولا مستنكر»^(٤).

وأخرج الحافظ أبو يعلى بسنده عن جابر: «أت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أقام أياماً لم يطعم طعاماً، حتى شق ذلك عليه، فطاف في منازل أزواجه فلم يجد عند واحدة منهن شيئاً، فأتى فاطمة، فقال: يا بنية، هل عندك شيء آكله؟ فأني جائع! قالت: لا والله بأبي أنت وأمي، فلما خرج من عندها عليها السلام بعثت إليها جارة لها برغيفين وقطعة لحم، فأخذته منها ووضعت في جفنة لها وغطته، وقالت: لأوثرن بها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ثم بعثت إليه حسناً وحسيناً، فرجع إليها، فقالت له: بأبي أنت وأمي، قد أتى الله بشيء فخبأته لك، قال: هلمي، فأتته، فكشفت عن

(١) آل عمران: ٣٧.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٣٦٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) آل عمران: ٣٧.

(٤) الشوكاني، فتح القدير: ج ١ ص ٣٣٥، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

الجفنة، فإذا هي مملوءة خبزاً ولحمًا، فلما نظرت إليها بهتت وعرفت أنها بركة من الله عزّ وجلّ، فلما قدمته إليه حمد الله تعالى، وقال لها: من أين لك هذا؟ قالت: يا أبت هو من عند الله يرزق من يشاء بغير حساب، فقال: يا بنية، الحمد لله الذي جعلك شبيهة بسيدة نساء بني إسرائيل، ثم بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى علي وأكل (صلى الله عليه وسلم) هو وعلي وفاطمة وحسن وحسين وأهل بيته جميعاً حتى شبعوا، وبقيت الجفنة كما هي، فأوسعت فاطمة على جيرانها وجعل الله فيها بركة وخيراً كثيراً^(١).

إذن فتحف الله وكراماته للأولياء والصالحين فضلاً عن الأئمة والأنبياء عليهم السلام ممّا لا يوجب الاستغراب والإنكار، بل هو مقتضى كرم الله وفضله، ولا يشكل ذلك شاهداً على أنّ علياً عليه السلام يوحى إليه في عقيدة الشيعة لتكون سنتهم مجانبة لسنة النبي صلى الله عليه وآله.

(١) الزيلعي، تخريج الأحاديث والآثار: ص ١٨٥، الناشر: دار ابن خزيمة، ونقله عن ابن كثير في تفسيره: ج ١ ص ٣٦٨، وأخرجه الثعلبي في تفسيره: ج ٣ ص ٥٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الشبهة: الشيعة يعتقدون أن أئمتهم يرون أعمال العباد

قال القفاري: «كما ذكر المجلسي: (أن الله - بزعمهم - يرفع للإمام عموداً ينظر به إلى أعمال العباد)، واستشهد لذلك بستّ عشرة رواية»^(١).

بيان الشبهة:

الشبهة واضحة، فالقفاري يعرض للقارئ استهجانه لهذا المعتقد؛ إذ كيف يمكن لإنسان أن يرى أعمال العباد ويطلع عليها؟! فهذا خرق للقانون الطبيعي، وما هذا إلا نوع غلوّ وتقديس لشخصيات معينة لم يكن له أيّ مسوّغ.

وهذا يندرج في ضمن سياق الشواهد على أنّ الشيعة لهم سنّة تختلف عن السنّة النبويّة؛ فإنّ إعطاء الأئمة هكذا منزلة تجعلهم في مصافّ الأنبياء، أو أكثر من ذلك.

الجواب:

الاعتقاد بروية الأعمال يلائم القرآن والسنة

في الحقيقة لم تكن هذه شبهة بالمعنى الحقيقي للشبهة بقدر ما هي استهجان واستغراب من الكاتب، الذي كعادته يحاول أن يصوّر أنّ الشيعة أناس غريبو الأطوار في معتقداتهم، وخارجون عن نطاق التفكير الصحيح والمنطقي الذي يمليه العقل والدين.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

وهذه الشبهة تعتمد في تكوينها في ذهن القفاري على أمرين مهمين:
الأول: عدم معرفته الدقيقة بمسألة الإمامة الإلهية ووظائفها، وهذا أمر سيّال في كلّ شبهاته، فهو يستغرب هذا الأمر من واقع المدرسة التي ينتمي إليها، وهي مدرسة لا تؤمن بشيء اسمه الإمامة بمعناها القرآني، ولا تعترف بوظائفها، وما يترتب عليها من أمور، فالإمام عنده هو حاكم تنفيذي كرئيس الدولة، فلا يحتاج إلى كلّ هذه الأمور.

الثاني: أورد هذا الاستغراب مع غصّه الطرف عن الأدلّة من القرآن أو السنّة التي أشارت إلى هذا المعنى، وسترى أنّها كثيرة في هذا المجال. وسنبيّن كلّ ما يرتبط بهذين الأمرين؛ لينكشف أنّ الاستغراب والاستنكار ليس في محله؛ لأنّ ادّعاء الشيعة يلائم القرآن والسنّة والعقل.

الإمامة والهداية

ذكرنا في البحوث المتقدمة معنى الإمامة وأهميتها، والعبء الثقيل الذي ألقى على عاتق من يقوم بها، وأنّها تمثّل الامتداد الوظيفي للنبوّة، وبها تدوم مسيرة الإسلام بشكلها الصحيح، وهذا واضح في منظومة الفكر الشيعي الذي لم يكن بعيداً عن العقل حين اعتقد بفكرة الإمامة، كما أنّه لم يكن بعيداً في ذلك عن السنّة النبويّة والقرآن، بل أنّها مستوحاة منهما، قال الله تعالى مخاطباً إبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾^(١)، فإبراهيم عليه السلام قد كان نبياً، ومع ذلك فقد جعل الله تعالى له الإمامة بعد أن استكمل

(١) البقرة: ١٢٤.

شرائطها، فليست الإمامة هنا بمعنى النبوة، بل هي مرتبة أعلى منها^(١).
ومن وظائف تلك الإمامة هداية البشرية للوصول بها إلى التكامل المعدّ لها من قبل السماء، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(٢) وهناك نوعان من الهداية: هداية بمعنى إراءة الطريق وكشفه دون إيصال الشخص إلى الغاية والمطلوب، وهداية أخرى لا تقتصر على إراءة الطريق وبيان الحقيقة ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾^(٣) بل تتعدى ذلك إلى ما يعبر عنها بالهداية الإيصالية التي بها يصل الإنسان إلى المطلوب، والتي تقوم على أساس أن يكون الإمام قدوة للناس في أفعاله وأقواله ومواقفه^(٤)؛ ليأخذ بيد البشرية ويقودها نحو كمالها المنشود.

الهداية ورؤية الأعمال

إنّ الهداية الإيصالية مهمّة عظيمة وتكليف جسيم يستلزم أن يكون الهادي في أوج مرتبة وأعلى كمال وأكمل يقين، ويكون مطلعاً على كلّ ما له دخل في القيام بهذه المهمّة، ومنكشافاً له عالم الملكوت، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾^(٥) وليس ببعيد أن يكون معنى هذا الملكوت هو نفس معنى

(١) وسيأتي مزيد بحث لهذا الموضوع في مبحث الإمامة، انظر: ص ٢٤٥.

(٢) الأنبياء: ٧٣.

(٣) الإنسان: ٣.

(٤) مواقفه: تعني تقريرات الإمام التي تعني سكوته تجاه فعل أو حادثة وقعت أمامه، فنكتشف من سكوته أن الفعل ليس بحرام.

(٥) الأنعام: ٧٥.

الأمر في الآية ﴿يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(١) فالهداية تكون بتوسط هذا الأمر الإلهي، وليس المقصود هنا بالأمر هاهنا الأمر الشرعي.

وهذه الهداية لا تكون إلا بتلبس الإمام بذلك العالم الملكوتي والأمر الإلهي؛ فتتكشف له بواطن الأشياء وحقائقها، ومن بينها أفعال العباد، وما يقومون به في الظاهر والباطن؛ لكي يستطيع من خلال ذلك الوصول إلى القلوب، ويطلع على الموانع التي تمنع من الوصول إلى الكمال، فيرشد الإنسان إلى كيفية زوالها.

رؤية الأعمال في القرآن والسنة

إن فكرة رؤية أعمال العباد لم يهملها القرآن، بل قد تعرّض لها في أكثر من مورد، فقد وردت بعض الآيات الدالة على أنّ الله سبحانه ورسوله والمؤمنين يطلعون على أعمال العباد، كما أنّ هناك رواياتٍ صحيحةً تؤكد هذا المعنى، وها نحن نتعرّض لذكر تلك الآيات والروايات تباعاً:

قال تعالى: ﴿يَعْتَدِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَآ تَعْتَدِرُوا لَن نُّؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَّأَنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٢).

وقال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٣).

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) التوبة: ٩٤.

(٣) التوبة: ١٠٥.

فوجد أن الآية الأولى قد أسندت الرؤية إلى الله سبحانه ورسوله ﷺ، فيما لم تقتصر الآية الثانية على ذلك، بل أسندت الرؤية إلى المؤمنين أيضاً، وقد اختلف علماء أهل السنة ومفسروهم في بيان المقصود برؤية الرسول ﷺ والمؤمنين في هاتين الآيتين، فذهبوا في ذلك مذاهب شتى، بعيدة كل البعد عن ظاهر الآية، ومن هذه المذاهب والتفسيرات:

١- رؤية الرسول للأعمال بمعنى المشاهدة هنا، ورؤية المؤمنين بمعنى الفراسة، وقد استدلوا على ذلك بما روي عن رسول الله ﷺ: احذروا فراسة المؤمن؛ فإنه ينظر بنور الله، ففي تفسير السلمى عن أبي حفص وأبي عثمان قالاً في تفسير الآية: «اعمل وأصلح العمل وأخلص النية؛ فإن الله عز وجل يرى سرّك وضميرك، والرسول يراه رؤية مشاهدة، والمؤمنون يرونه رؤية فراسة وتوسّم»^(١).

٢- رؤية الرسول ﷺ بمعنى: إعلام الله له، وأمّا رؤية المؤمنين، فتعني: إيقاع المحبة في قلوبهم لأهل الصلاح، وإيقاع البغض لأهل الشرّ والفساد، قال السمعاني: «فإن قال قائل: ما معنى رؤية الرسول والمؤمنين؟ قلنا: رؤية الرسول: هي بإعلام الله إياهم عملهم، ورؤية المؤمنين: بإيقاع المحبة في قلوبهم لأهل الصلاح، وإيقاع البغضة في قلوبهم لأهل الفساد»^(٢).

وفي تفسير البغوي عن مجاهد، قال: «هذا وعيد لهم، قيل: رؤية النبيّ

(١) السلمى، تفسير السلمى: ج ١ ص ٢٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٢) السمعاني، تفسير السمعاني: ج ٢ ص ٣٤٧، الناشر: دار الوطن - الرياض.

(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِإِعْلَامِ اللهِ تَعَالَى إِيَّاهُ، وَرُؤْيَا الْمُؤْمِنِينَ بِإِقْبَاعِ الْمُحِبَّةِ فِي قُلُوبِهِمْ لِأَهْلِ الصَّلَاحِ، وَالْبَغْضَةِ لِأَهْلِ الْفَسَادِ»^(١).

٣- الرُّؤْيَا تَعْنِي: عَرَضَ الْأَعْمَالِ، وَهَذَا الْعَرَضُ سَيَكُونُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَالْآيَةُ نَازِرَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، عَنِ مَجَاهِدٍ: «هَذَا وَعِيدٌ، يَعْنِي مِنَ اللهِ تَعَالَى لِلْمُخَالَفِينَ أَوْامِرَهُ بِأَنَّ أَعْمَالَهُمْ سَتَعْرَضُ عَلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَعَلَى الرَّسُولِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، كَمَا قَالَ: ﴿يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ﴾»^(٢).

٤- إِنَّ الرُّؤْيَا تَعْنِي: الشَّهَادَةَ عَلَى الْأَعْمَالِ، فِي الدَّرِّ الْمَثُورِ قَالَ: «وَأُخْرِجَ ابْنَ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبُو الشَّيْخِ وَابْنُ مَرْدُوبِهِ، عَنِ سَلْمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، قَالَ: مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَاتْنَى عَلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): وَجِبْتَ، ثُمَّ مَرَّ بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَاتْنَى عَلَيْهَا، فَقَالَ: وَجِبْتَ، فَسُئِلَ عَنِ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ الْمَلَائِكَةَ شُهَدَاءُ اللهِ فِي السَّمَاءِ، وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللهِ فِي الْأَرْضِ، فَمَا شَهِدْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ وَجِبَ، وَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ: ﴿وَقُلْ اْعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾»^(٣).

٥- وَذَهَبَ بَعْضٌ إِلَى أَنَّ الرُّؤْيَا هُنَا هِيَ كِنَايَةٌ عَنِ حُصُولِ الْجَزَاءِ مِنَ الْمَدْحِ وَالثَّنَاءِ وَالثَّوَابِ الْعَظِيمِ لِلْمُحْسِنِينَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَحُصُولِ الذَّمِّ

(١) البغوي، تفسير البغوي: ج ٢ ص ٣٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٤٠١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) السيوطي، الدر المنثور: ج ٣ ص ٢٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

والعقاب في الدنيا والآخرة.

قال الفخر الرازي: «فقوله: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ ترغيب عظيم للمطيعين، وترهيب عظيم للمذنبين، فكأنه تعالى قال: اجتهدوا في المستقبل؛ فإنّ لعملكم في الدنيا حكماً، وفي الآخرة حكماً؛ أمّا حكمه في الدنيا فهو أنّه يراه الله ويراه الرسول ويراه المسلمون، فإن كان طاعة حصل منه الثناء العظيم والثواب العظيم في الدنيا والآخرة، وإن كان معصية حصل منه الذمّ العظيم في الدنيا والعقاب الشديد في الآخرة. ومنهم قصر الجزاء على الجزاء الدنيوي»^(١).

وقال الآلوسي: «وجوّز بعض المحقّقين أن يكون العلم^(٢) هنا كناية عن المجازاة، ويكون ذلك خاصّاً بالدنيوي من إظهار المدح والإعزاز مثلاً، وليس بالردّيء»^(٣).

٦- رؤية الأعمال للنبي ﷺ وللمؤمنين تعني: اشتهار العمل وظهوره لكافة الناس وإطلاعهم عليه، وإنّما خصّ الله تعالى النبي ﷺ والمؤمنين؛ لأنّهم من يعتدّ بإطلاعهم، قال الآلوسي: «أخرج أحمد وابن أبي الدنيا في الإخلاص، عن أبي سعيد عن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) قال: (لو أنّ أحدكم يعمل في صخرة صماء ليس لها باب ولا كوة لأخرج الله تعالى عمله للناس كائناً ما كان) وتخصيص الرسول عليه الصلاة والسلام

(١) الفخر الرازي، تفسير الرازي: ج ١٦ ص ١٤٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المراد من العلم هنا هو علم المؤمنين بأفعال العباد بتوسط الرؤية.

(٣) الآلوسي، روح المعاني: ج ١١ ص ١٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

والمؤمنين بالذكر على هذا؛ لأنهم الذين يعبأ المخاطبون باطلاعهم^(١).

٧- ومنهم من جوّز أن تكون الرؤية بمعناها الحسّي، وذلك بأن يرى المؤمنون الأعمال والحركات الظاهرية، بخلاف رؤية الله الشاملة للأمور المعنوية والمادية. قال الرازي في رؤية المؤمنين: «وهم إنّما يرون أفعال الجوارح، فلمّا تقيّدت هذه الرؤية بأعمال الجوارح في حقّ المعطوف، وجب تقييدها بهذا القيد في حقّ المعطوف عليه، وهذا بعيد؛ لأنّ العطف لا يفيد إلاّ أصل التشريك. فأما التسوية في كلّ الأمور، فغير واجب، فدخول التخصيص في المعطوف لا يوجب دخول التخصيص في المعطوف عليه»^(٢).

وقال الآلوسي: «وقيل: يجوز إبقاء الرؤية على ما يتبادر منها. وتُعقّب بأنّ فيه التزام القول برؤية المعاني وهو تكلف وإن كان بالنسبة إليه تعالى غير بعيد، وأنت تعلم أنّ من الأعمال ما يرى عادة كالحركات، ولا حاجة فيه إلى حديث الالتزام المذكور، على أنّ ذلك الالتزام في جانب المعطوف لا يخفى ما فيه»^(٣).

هذا، مضافاً إلى أنّ هناك من لم يبيّن معنى الرؤية في هذه الآيات، وتركها مبهمّة.

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ١١ ص ١٦.

(٢) الفخر الرازي، تفسير الرازي: ج ١٦ ص ١٥٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الآلوسي، روح المعاني: ج ١١ ص ١٦.

ومن الواضح أنّ جميع هذه الأقوال فيها تكلف بيّن، ومخالفة لظاهر اللفظ، وهذا الاختلاف والتباين فيما بينها دليل على ضعفها، ومناقشتها وبيان وهنها يفضي بنا إلى الإطناب والخروج عن غرضنا في مراعاة الاختصار.

التفسير الأقرب إلى الصحة

ولو تدبرنا قليلاً في خصوص الآية التي أسندت الرؤية للمؤمنين مضافاً للنبي ﷺ، نجد عدة أمور مهمة:

أولاً: أنّ الرؤية في الآية المباركة تعني الرؤية البصرية لا العلمية؛ لأنها تعدت إلى مفعول واحد^(١)، قال الجوهري: «الرؤية بالعين تتعدى إلى مفعول واحد، وبمعنى العلم تتعدى إلى مفعولين»^(٢).

وهذه الرؤية تختلف باختلاف الناظر، فهي بالنسبة إلى الله تعالى تجري مجرى العين الناظرة؛ لأنّ البصر بالحاسة لا يصحّ على الله تعالى، قال الزبيدي: «الرؤية، بالضمّ: إدراك المرئي، وذلك أضرب بحسب قوى النفس، الأول: النظر بالعين التي هي الحاسة وما يجري مجراها، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ فإنه ممّا أجرى مجرى الرؤية بالحاسة، فإنّ الحاسة لا تصحّ على الله تعالى»^(٣).

(١) قال الفخر الرازي: «المسألة الثانية: دلّت الآية على مسائل أصولية: الحكم الأول: أنّها تدل على كونه تعالى رانياً للمرئيات؛ لأنّ الرؤية المعدّاة إلى مفعول واحد هي الإبصار، والمعدّاة إلى مفعولين هي العلم، كما تقول: رأيت زيداً فقيهاً، وهاهنا الرؤية معدّاة إلى مفعول واحد، فتكون بمعنى الإبصار». التفسير الكبير: ج ١٦ ص ١٤٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الجوهري، الصحاح: ج ٦ ص ٢٣٤٧، الناشر: دار العلم.

(٣) الزبيدي، تاج العروس: ج ١٩ ص ٤٣٤-٤٣٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ثانياً: أنّ الآية المباركة أرجعت العاملين فيها إلى عالم الغيب والشهادة فيخبرهم بما كانوا يعملون. فالآية تحدّثت عن رؤية الله تعالى والرسول ﷺ أو المؤمنين لأعمال الناس العاملين في مقطع زمني محدّد، ثمّ تحدّثت عن إنباء وإعلام الله تعالى لهم بحقيقة أعمالهم في مقطع زمني آخر محدّد أيضاً، وهو غير المقطع الزمني الأوّل.

ثالثاً: أنّ الآية مطلقة لم تختصّ بعمل بالخصوص ولا بحالة معيّنة، وإن كانت الآيات التي سبقتها تحثّ على إيتاء الصدقات، كما أنّها لا تختصّ بالمؤمنين فقط، بل كلّ إنسان يمكن أن يصدر عنه عمل، سواء كان كافراً أم مسلماً، وسواء كان المسلم مؤمناً أم منافقاً.

رابعاً: قد يقال: إنّ المراد بالأعمال هنا آثارها ونتائجها المترتبة عليها لا ذات الأعمال، فالعمل الصالح له آثار واضحة في المجتمع، وهكذا العمل السيء، فأعطاء الفقراء والتصدّق عليهم يؤدي ذلك إلى حصول التكافل الاجتماعي، ويتمّ القضاء على الفقر في المجتمع؛ وقد يدعم هذا المدعى أنّنا نلاحظ أنّ الآية التي سبقت هذه الآية في سورة التوبة والتي تحدّثت عن الرؤية لم تذكر المؤمنين، بل ذكرت الله تعالى ورسوله ﷺ فقط، لكونها كانت ناظرة إلى حقائق أعمال المنافقين وتلك الحقائق لا أحد يطلع عليها إلاّ الله ورسوله، بينما في الآية الثانية فحيث لم يكن الخطاب فيها موجهاً إلى خصوص المنافقين، فقد ذكرت الآية تعالى والرسول ﷺ والمؤمنين؛ لكون أعمال المؤمنين واضحة الآثار للبيان.

لكن يردّ هذا القول: أنّ آثار أعمال المؤمنين في الدنيا لا تختص برؤيتها المؤمنين فقط، بل يرى تلك الآثار حتى الكفار، فلا معنى لأن يقول الله تعالى إنّ المؤمنين فقط سيرونه.

خامساً: إكمالاً وتعميقاً للنقطة الثالثة، نقول:

في الآية المباركة مقطعان: الأول: ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ والمقطع الثاني: ﴿وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

وإذا دققنا في هذين المقطعين، فسرى عدة أمور منها:

١- بقرينة ذكر المقطع الثاني فإنّ المقطع الأول الذي جاء قبله لا بدّ أن يكون ناظراً إلى عالم الدنيا وقبل البعث، أمّا المقطع الثاني فسيكون مختصاً بيوم البعث وما بعده، خصوصاً أنّه تعالى استعمل حرف (السين) الذي يقتضي التراخي والفاصل الزمني، وكذا خصّ الله تعالى الإنباء به، من دون إشراك أي شخص فهذا يدلّ على أنّه في يوم القيامة.

٢- في المقطع الأول أخبر الله تعالى: بأنّ أعمال الناس سيرهاها الله تعالى ويرهاها رسوله وكذلك يراها المؤمنون، ثمّ في المقطع الثاني أخبر الله تعالى بأنّه سوف ينبئ أولئك العاملين بحقيقة عملهم، فنفهم أنّ تلك الأعمال لا بدّ أن تكون لها ظاهر ولها حقيقة، وأنّ رؤية الناس للأعمال في الدنيا هي رؤية ظاهرية، وأنّ الرؤية الحقيقية لها ستكون يوم البعث، فهناك سوف يرى العاملون حقيقة أعمالهم، حسنها وقبيحها.

٣- لكن مع كون أنّ الناس العاملين يرون الأعمال بحسب ظاهرها في عالم الدنيا لا حقيقتها، فإنّ الله مطلع على حقيقتها، بحسب مفاد المقطع الأوّل؛ إذ لا يمكن فهم رؤية الله للأعمال إلاّ رؤيتها على حقيقتها، وقد أشرك الله تعالى - كما هو مفاد الآية الثانية - بهذه الرؤية الحقيقية للأعمال رسوله ﷺ، وكذلك أشرك المؤمنين بتلك الرؤية.

من هنا نعرف أنّ المراد بالمؤمنين في الآية لا يمكن أن يكون كلّ المؤمنين؛ لأنّهم - كما قلنا - يرون حقيقة الأعمال لا ظاهرها، وهذا لا بدّ أن يختصّ بنخبة خاصّة منهم، قد شاء الله سبحانه أن يطّلعوا على حقيقة أعمال العباد في الدنيا.

رؤية أعمال العباد في السنة النبوية

إنّ مسألة رؤية أعمال العباد من قبل النبي ﷺ وفئة من الناس - التي تطرقت إليها بعض الروايات والأحاديث النبوية - ليست أمراً مستهجناً أو غريباً حتّى يشنّع بذلك القفاري على الشيعة خاصّة؛ لنقلهم بعض الروايات الدالّة على رؤية الأئمة لأعمال العباد، فإذا كان أصل القضية - وهي رؤية الأعمال - جائزاً ودلّت عليه الروايات، فلا يضرّ الاختلاف في مصداق من يرى تلك الأعمال، وطريقة رؤيتها، وعليه يصبح استهجان القفاري واستغرابه لا محلّ له، ومن هذه الروايات:

١- أخرج البزار في مسنده بسنده عن زاذان، عن عبد الله... قال: «وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): حياتي خير لكم تحدّثون ونحدّث لكم،

ووفاتي خير لكم تعرض عليّ أعمالكم، فما رأيت من خير حمدت الله عليه، وما رأيت من شرّ استغفرت الله لكم»^(١).

وقال عنه الهيثمي: «رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح»^(٢).

وقال الحافظ العراقي في طرح التثريب: «إسناده جيّد»^(٣).

وصحّحه السيوطي في الخصائص^(٤)، وألف عبد الله بن الصديق الغماري في خصوص هذا الحديث جزءاً سمّاه (نهاية الآمال في شرح وتصحيح حديث عرض الأعمال).

٢- أخرج أحمد في مسنده بسنده عن أنس بن مالك يقول: «قال: النبيّ (صلى الله عليه وسلّم): إنّ أعمالكم تُعرض على أقاربكم وعشائركم من الأموات، فإن كان خيراً استبشروا به، وإن كان غير ذلك قالوا: اللهم لا تمتهم حتّى تهديهم كما هديتنا»^(٥). وروى قريباً منه ابن أبي الدنيا^(٦)، وأخرج قريباً منه أبو داود الطيالسي في مسنده^(٧)، عن جابر بن عبد الله.

(١) البزار، البحر الزخار [مسند البزار]: ج ٥ ص ٣٠٨، الناشر: مؤسّسة علوم القرآن - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) زين الدين العراقي، طرح التثريب في شرح التثريب: ج ٣ ص ٢٧٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) السيوطي، الخصائص الكبرى: ج ٢ ص ٤٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ١٦٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٦) عبد الله بن محمّد القرشي، ابن أبي الدنيا، المنايا: ج ١ ص ٦، الناشر: مؤسّسة الكتب - بيروت.

(٧) الطيالسي، مسند الطيالسي: ج ١ ص ٢٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وفي كشف الخفاء قال: «ورواه الحكيم الترمذي عن والد عبد العزيز بلفظ تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس على الله تعالى، وتعرض على الأنبياء وعلى الآباء والأئمة يوم الجمعة، فيفرحون بحسناتهم وتزداد وجوههم بياضاً وإشراقاً، فاتقوا الله، ولا تؤذوا موتاكم»^(١).

٣- وأخرج الحاكم في مستدركه^(٢) - واللفظ له - والبيهقي في شعب الإيمان^(٣) بسنديهما عن النعمان بن بشير (رضي الله عنهما) يقول وهو على المنبر: «سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: ألا أنه لم يبق من الدنيا إلا مثل الذباب تمور في جوها، فالله الله في إخوانكم من أهل القبور؛ فإن أعمالكم تعرض عليهم» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»^(٤).

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة الطرُق والمضامين والمصادر، التي تشير تصريحاً أو تلويحاً إلى أنّ هناك أشخاصاً مضافاً إلى الرسول ﷺ يطلعون على أعمال العباد، سواءً أكانوا موتى، كما تؤكد هذه الروايات، أم كانوا أحياء، لا فرق في ذلك، بل ربما يقال: إنّ الأمر في الموتى أشكل وأصعب بعد انقطاعهم عن هذه الحياة.

فإذا تقرر هذا، يتبين أنّ ما يطرحه الشيعة من رؤية الأئمة عليهم السلام للأعمال -

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ١ ص ٣٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٤ ص ٣٠٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) البيهقي، شعب الإيمان: ج ٧ ص ٢٦١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٤ ص ٣٠٧.

لأهداف أكثر أهمية مما ذكرته هذه الروايات الكثيرة من كتب أهل السنة - هو أمر لا غرابة فيه ولا استيحاش إلا أن هناك من يضمّر شيئاً في قلبه لمذهب أهل البيت الذي يستند في كلّ حركته ومسيرته على القرآن والسنة وهدى أهل البيت عليهم السلام.

الشهادة ورؤية الأعمال

إنّ مسألة الشهادة والشهداء حقيقة من الحقائق المبيّنة بشكل صريح وكثير في القرآن والسنة النبوية الشريفة، فهناك آيات عديدة أشارت إلى الشهادة والشهداء، قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾^(١).

وقال عزّ وجلّ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾^(٢).

وقال سبحانه: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ﴾^(٣).

وقال جلّ وعلا: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾^(٤). وغير ذلك من الآيات.

(١) البقرة: ١٤٣.

(٢) النساء: ٤١.

(٣) النحل: ٨٩.

(٤) المزمل: ١٥.

وبغض النظر عن الحكمة والداعي من شهادة بعض على الأمة أو الأفراد، وبغض النظر عن محتوى ما يشهد عليه، وعن طبيعة الشهداء وعددهم وهويتهم^(١)، فإن هناك ربطاً واضحاً من الناحية المنطقية بين تحمّل الشهادة وبين رؤية أعمال العباد؛ لأنّ من يُطلب منه أداء الشهادة على فعلٍ ما، لا بدّ أن يكون على علم ويقين بصحّة ما يشهد عليه، وهذا لا يحصل إلاّ بالرؤية والتحقّق منه، فالرسول ﷺ والأنبياء عليهم السلام عندما يطلب منهم الشهادة على أمهم وما يعملون، لا بدّ أن يكونوا على بينة ودراية من أفعالهم ومواقفهم، وهذا ما أكّده النصوص كقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا﴾^(٣).

وقد أشار إلى ذلك بعض العلماء، قال الرازي: «في الجواب ما ذكره أبو مسلم: أنّ المؤمنين شهداء الله يوم القيامة، كما قال: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ الآية، والرسول شهيد الأمة، كما قال: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ فثبت أنّ الرسول والمؤمنين شهداء الله يوم القيامة، والشهادة لا تصحّ إلاّ بعد الرؤية، فذكر الله أنّ الرسول ﷺ والمؤمنين يرون أعمالهم، والمقصود التنبيه على أنّهم

(١) سوف يأتي التعرّض لبعض هذه الأمور في الأبحاث اللاحقة.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) النساء: ١٥٩.

يشهدون يوم القيامة عند حضور الأولين والآخرين»^(١).

إذن إن كانت هناك شهادة وهي أمر مسلم به، فلا بد من تحمّلها، وهذا التحمّل لا يكون إلا برؤية الأعمال؛ لأنّ أعمال العباد هي في ضمن الأمور التي سيُشهد عليها يوم القيامة.

ثم إنّ الشهداء الذين سيشهدون يوم القيامة متعدّدون، بينهم الرسول ﷺ والأنبياء عليهم السلام والملائكة، بل جوارح الإنسان ستكون في ضمن من سيشهد عليه، وهناك من أدخل الأئمة أو الأولياء الصالحين أو القتلى في سبيل الله، في قافلة الشهداء على الأعمال، وقد وردت روايات كثيرة من طرق أهل البيت عليهم السلام تؤكد أنّ الأئمة من آل رسول الله ﷺ سيكونون شهداء هذه الأمة، وسيكون الرسول عليهم السلام شهيداً، بل أفردوا لذلك أبواباً في مصنّفاتهم الحديثية، ومن هذه الروايات:

١- أخرج الصفّار بسنده عن عمر بن حفظة قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ﴿كَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ قال: هم الأئمة»^(٢).

٢- أخرج الكافي بسنده عن سماعة قال: «قال أبو عبد الله عليه السلام في قول الله عزّ وجلّ: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ قال: نزلت في أمة محمد ﷺ خاصّة، في كلّ قرن منهم إمام منا،

(١) الرازي، تفسير الرازي: ج ١٦ ص ١٥٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الصفّار، بصائر الدرجات: ص ١٠٢، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران.

شاهد عليهم، ومحمد ﷺ شاهد علينا»^(١).

وغير ذلك من الروايات الكثيرة التي تلتقي مع مفاد آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾^(٣).

وقوله تعالى ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ﴾^(٤).

وغيرها من الآيات التي تبين أنّ هناك فئة وطائفة من الشهداء غير الأنبياء، وإن كان الأنبياء هم شهداء أيضاً، فالنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق، فلا يصحّ تفسير كل ما ورد بلفظ الشهداء بالأنبياء، كما يذهب إلى ذلك بعض المفسرين، وكون الشهداء غير الأنبياء يلاحظ بوضوح في كلام الفخر الرازي في تفسيره عند تعرّضه لتفسير قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ﴾؛ إذ أفاد أنّه لا بدّ في كل عصر من وجود شهيد معصوم يشهد على الأمة، قال: «إنّ كلّ جمع وقرن يحصل في الدنيا فلا بدّ وأن يحصل فيهم واحد يكون شهيداً عليهم. أمّا الشهيد على

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ١٩٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) النساء: ٦٩.

(٣) الزمر: ٦٩.

(٤) النحل: ٨٩.

الذين كانوا في عصر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فهو الرسول،
 بدليل قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى
 النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ وثبت أيضاً أنه لا بدّ في كلّ زمان
 بعد زمان الرسول من الشهيد، فحصل من هذا أنّ عصرًا من الأعصار لا
 يخلو من شهيد على الناس وذلك الشهيد لا بدّ وأن يكون غير جائز الخطأ،
 وإلاّ لافتقر إلى شهيد آخر، ويمتدّ ذلك إلى غير النهاية، وذلك باطل،
 فثبت أنّه لا بدّ في كلّ عصر من أقوام تقوم الحجة بقولهم، وذلك يقتضي
 أن يكون إجماع الأمة حجة^(١).

وقال القرطبي في تفسيره: «في كلّ زمان شهيد وإن لم يكن نبياً، وفيهم
 قولان: أحدهما: أنّهم أئمة الهدى الذين هم خلفاء الأنبياء، الثاني: أنّهم
 العلماء الذين حفظ الله بهم شرائع أنبيائه»^(٢).

وقال الآلوسي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ﴾^(٣)
 «فإنه دالّ في الظاهر على مغايرة الشهداء للأنبياء عليهم السلام»^(٤).

إذن، هناك من يعتقد بوجود الشهداء الذين سيشهدون على أممهم يوم
 القيامة، وهم ليسوا أنبياء، بل هم أشخاص يمتلكون ميّزات خاصّة ومواهب
 فذة أهلّتهم لنيل مرتبة الشهادة؛ وذلك لأنّه لا يمكننا تفسير رؤية الأعمال

(١) الرازي، تفسير الرازي: ج ٢٠ ص ٨٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١٠ ص ١٦٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الزمر: ٦٩.

(٤) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٠ ص ١٠٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

بهذه الرؤية الحسّية الاعتيادية؛ لأنّ العين التي نمتلكها لا تعكس لنا إلاّ صور الأفعال والأعمال الحاضرة والموجودة عند الحس، أمّا المعاني النفسانية من الكفر والإيمان والفوز والخسران التي يدور عليها حساب ربّ العالمين يوم تبلى السرائر كما قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾^(١) فهي ممّا ليس في وسع الإنسان رؤيتها أو الإحاطة بها وتشخيصها في الحاضرين فضلاً عن الغائبين، إلاّ رجل يتولّى الله أمره، ويكشف عن ذلك له بيده، وهذا الأمر لا يعدو الأئمة من آل الرسول ﷺ الذين قرنت طاعتهم بطاعة الله ورسوله، وهم حبل الله الممدود، وعدل القرآن، وسفن النجاة، وأمان الأئمة من الضلال، فعلى ذلك لا يمكن أن يكون الشهداء هم جميع الأئمة كما يذهب إلى ذلك بعض المفسّرين؛ لأنّ الشهادة تعني: تحمّل حقائق أعمال الناس في الدنيا من خير أو شرّ، لا ظاهر تلك الأعمال، وهي كرامة لا ينالها جميع أفراد الأئمة، وإنّما يختصّ بها الأولياء الطاهرون منهم، وأمّا من دونهم، فليس لهم ذلك فضلاً عن المجرمين والطغاة من أفراد الأئمة.

وما ورد بكون الأئمة شهيدة، فمعناه: أنّ فيهم من يشهد على الناس، ويشهد الرسول عليه، وهو شبيه ما ورد من أنّ بني إسرائيل فضّلوا على العالمين، فإنّ هذه الفضيلة ليست ثابتة لكافة بني إسرائيل، ولا يتّصف بها كلّ فرد منهم، بل بعضٌ له هذه الصفة، فنسب الوصف إلى الكلّ.

فما يقوله الشيعة عندئذٍ من رؤية الأئمة لأعمال العباد ليس شيئاً

(١) البقرة: ٢٢٥.

غريباً وعجيباً ومستهجناً، بل له ما يسوغه من أدلة علمية وشواهد ونصوص شرعية.

على أنّ بحث الشهادة وحدودها، ومن هم الشهداء، وطبيعة ما يشهدون به، وما يرتبط بذلك، هو من البحوث الشائكة والصعبة التي تحتاج إلى بحث منفرد وموسّع، لا يسعه المجال هنا، ونحن لم يكن هدفنا هنا إلا دفع ما أشكل به القفاري، ودفع استنكاره واستغرابه، وكأنّ المقولة هي من مقولات الشيعة فقط. راجين من الله تعالى أن يوفّقنا لبحث هذا الموضوع المهمّ والحساس في المستقبل القريب.

رؤية الأعمال وأثرها في كمال العمل وتمامه

قد يتساءل بعضٌ عن سبب رؤية الرسول لأعمال العباد، أو رؤية الأئمة لتلك الأعمال؟ وما هو الهدف منها، مع وجود الله سبحانه وتعالى المطلع على كلّ سرٍّ وسريرة؟

ويمكن أن يجاب عن هذا التساؤل: بأنّ الإنسان بطبيعته الفطرية وجبّلته - حتى يمثّل لأوامر الله ويتجنّب نواهيه - لا بدّ أن يعيش حالة الرغبة والرغبة: الرغبة فيما أعدّ الله له من الثواب وحسن الثناء لو امتثل وأطاع، والرغبة من عقاب الله وتوبيخه، وما يتبعه من مذمّة ومنقصة لو خالف وعصى، ومن هنا استخدم القرآن الكريم أسلوب التهيب والترغيب في تعامله مع الإنسان.

ورؤية الأعمال تدرج أيضاً في ضمن هذا الإطار، فحينما يعلم الإنسان بأنّ أعماله ستعرض على رسول الله ﷺ وكذلك على الأئمة، فسوف

يعيش الخوف والوجل والخجل بشكل كبير من أيّ عمل خاطئ ينوي أن يقدم عليه، لا يُرضي الله ورسوله، وفي المقابل سيعيش حالة الفرح والسرور والغبطة عندما يُوفَّق للأعمال الصالحة وتجنب ما لا يُرضي الله ورسوله وأهل البيت عليهم السلام جميعاً، فيرغب في مواصلة هذا العمل والاستمرار عليه.

قال الرازي: «فقوله: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ ترغيب عظيم للمطيعين، وترهيب عظيم للمذنبين، فكأنه تعالى قال: اجتهدوا في المستقبل؛ فإنّ لعملكم في الدنيا حكماً وفي الآخرة حكماً: أمّا حكمه في الدنيا فهو أنّه يراه الله ويراه الرسول ويراه المسلمون، فإن كان طاعة، حصل منه الثناء العظيم والثواب العظيم في الدنيا والآخرة، وإن كان معصية، حصل منه الذمّ العظيم في الدنيا، والعقاب الشديد في الآخرة. فثبت أنّ هذه اللفظة الواحدة جامعة لجميع ما يحتاج المرء إليه في دينه ودنياه ومعاشه ومعاده»^(١).

وقال الرازي أيضاً: «فإن قيل: فما الفائدة في ذكر الرسول والمؤمنين بعد ذكر الله في أنّهم يرون أعمال هؤلاء التائبين؟

قلنا: فيه وجهان: الوجه الأوّل: أنّ أجدد ما يدعو المرء إلى العمل الصالح ما يحصل له من المدح والتعظيم والعزّ الذي يلحقه عند ذلك، فإذا علم أنّه إذا فعل ذلك الفعل عظّمه الرسول والمؤمنون، عظّم فرحه بذلك، وقويت رغبته فيه»^(٢).

(١) الرازي، تفسير الرازي: ج ١٦ ص ١٨٧-١٨٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٦ ص ١٨٩.

آليات وطرق رؤية الأعمال

إننا بعد أن بيّنا أن مسألة رؤية أعمال العباد من قبل أشخاص وفئات معينة - بغض النظر عن هويتهم - مسألة اتّفق عليها المسلمون، بعد أن ذكرها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وأن لها ارتباطاً وثيقاً بمسألة هداية الأمة أو الشهادة عليها؛ لحكمة إلهية يعلمها الله سبحانه وتعالى، فعند ذلك سيكون الحديث عن الآلية والطريقة التي تتمّ بها هذه الرؤية غير مهم، ولا يستوجب الضجيج والتهويل الذي تعمد القفاري إثارته على الشيعة في هذه المسألة التي تبين أنها ليست خارجة عن صميم الدين والشريعة الإسلامية.

والشيعة قد نقلت كيفية تلك الرؤية، وذلك بأن الأئمة يرون أعمال العباد من خلال عمود من نور، وقد فسّرت بعض الروايات هذا العمود بأنه هو روح القدس الذي يُسدّد به الإمام لأداء مهمّة الإمامة الإلهية التي من لوازمها رؤية الأعمال، وكذلك ما تتطلبه الشهادة على هذه الأمة، ففي كتاب الخصال: «إنّ الإمام مؤيد بروح القدس، وبينه وبين الله عزّ وجلّ عمود من نور يرى فيه أعمال العباد، وكلّما احتاج إليه لدلالة، اطّلع عليه»^(١).

وقال الإمام الرضا عليه السلام: «إنّ الله عزّ وجلّ أيّدنا بروح منه مقدّسة مطهّرة ليست بملك، لم تكن مع أحد ممّن مضى، إلّا مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي مع الأئمة منّا تسدّدهم وتوفّقهم، وهو عمود من نور بيننا وبين الله عزّ وجلّ»^(٢). وهذا ليس بعزيز على الله سبحانه وتعالى، ولا يستلزم محذوراً عقائدياً

(١) الصدوق، الخصال: ص ٥٢٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ص ٢١٧، الناشر: مؤسّسة الأعلمي - بيروت.

كما قد يتصور، ثم إنَّ روح القدس في بعض تفسيراته هو نوع من الملائكة؛ فإنَّ كثيراً من التسديدات والإلهامات التي يُسدّد بها الأولياء والأئمة هي من طريق الملائكة، وقد جاء في التراث الإسلامي العديد من الشواهد والأمثلة على ذلك، ونقلنا بعضها فيما سبق لنا من أبحاث، حيث ورد أن عدداً من الصحابة كانت الملائكة تكلمه وتلهمه، وربما يعلم أموراً غيبية خارجة عن قدرة باقي البشر، كما روى أهل السنة ما حصل للخليفة عمر بن الخطاب عندما كان يخطب في المدينة، فرأى جيش المسلمين وهو يقاتل في فارس، وقد بانت عليه علائم الهزيمة، فأمرهم أن يجعلوا ظهورهم ناحية الجبل، ويقاتلوا العدو من جهة واحدة، فصاح وهو على المنبر: يا سارية - وهو قائد الجيش - الجبل الجبل، فقد ذكر المتقي الهندي في كنز العمال ذلك، قال: «عن ابن عمر قال: وجّه عمر جيشاً، وأمر عليهم رجلاً يدعى سارية، فبينما هو يخطب يوماً جعل ينادي: يا سارية، الجبل، ثلاثاً، ثمّ قدم رسول الجيش، فسأله عمر، فقال: يا أمير المؤمنين، لقينا عدوّنا فهزّمنا، فبينما نحن كذلك إذ سمعنا صوتاً ينادي: يا سارية الجبل، ثلاثاً، فأسندنا ظهورنا إلى الجبل، فهزّمهم الله، فقبل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك»^(١).

(١) ذكر المتقي الهندي أنه رواها: «ابن الإعرابي في كرامات الأولياء، والدير عاقولي في فوائده، وأبو عبد الرحمن السلمي في الأربعين، وأبو نعيم (عق) معاً في الدلائل، واللالكائي في السنة، (كر)، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة: إسناده حسن». كنز العمال: ج ١٢ ص ٤٧١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. [عق: يعني العقيلي في كتابه الضعفاء. كر: ابن عساكر في تاريخ دمشق].

فكيف رأى الخليفة هزيمة الجيش فصاح بهم وهو في فارس؟ ربّما أخبرته
الملائكة، وربما ألهمه الله، وربّما رأى ذلك بواسطة عمود من نور، من يدري؟!

الشبهة: عدم انقطاع الوحي عند الشيعة

قد ذكر هذا الادعاء صريحاً في بحثه حين تعرّض لنقد آراء الشيعة بعد أن عرضها.

قال القفاري: «وهذه المزاعم الخطيرة التي دوتها الروافض في المعتمد من كتبهم تحمل أموراً خطيرة، تحمل دعوى استمرار الوحي الإلهي، وهو باطل»^(١).

بل نجده يصرح بهذا في غير بحث السنة أيضاً، فقال: «التشريع الإلهي استمرّ ولم ينقطع بوفاة الرسول، بل استمرّ عندهم إلى بداية القرن الرابع الهجري، وذلك بوقوع الغيبة»^(٢).

بيان الشبهة

بعد أن تكلم القفاري على مسألة علم الأئمة مهّد لإثبات أن هؤلاء الأشخاص في معتقدات الشيعة يوحى إليهم، وأن هذه الأساليب من تلقى العلم ما هي إلا عبارة أخرى عن الوحي التشريعي، وأن الوحي لم ينقطع في عقيدتهم بعد وفاة النبي ﷺ، بل مازال مستمراً، وينزل على أئمتهم بأحكام جديدة تختلف في حقيقتها عن الأحكام التي أوحى الله بها إلى رسوله محمد ﷺ.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٩٦، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٧٧.

الجواب: انقطاع الوحي عند الشيعة من ضروريات مذهبهم

لقد تعمّد القفاري أن يجعل من الإلهام والنكت والتحديث التي وردت في الروايات الشيعية تعبيراً آخر عن الوحي التشريعي، فهو بهذا يعمّق ويؤسّس للاتّهام الذي ذكره، وهو أنّ السنة عند الشيعة تخالف حقيقةً وواقعَ السنّة النبويّة.

نقول: ما هو دليل القفاري على هذا الادعاء؟ وهل هذا الأسلوب من تلقّي العلم يبرّر ما اتّهم به الشيعة بهذا الاتّهام الخطير الذي لم يقل به أحد من علمائهم، بل لم نجد رواية واحدة في كتب الحديث الشيعية صرّحت بأنّ الإمام يوحى إليه وحيّاً تشريعياً؟

ولماذا يحاول القفاري أن يفسّر الإلهام والنكت في القلوب أو النقر في الأسماع والتحديث بالوحي التشريعي ووحي الأحكام؟!

لا يوجد محمل حسن نحمل كلام القفاري عليه، ونوجه به ما افتراه بلا دليل يذكر، سوى ما يحمله من خزين من الحقد والبغض.

وللإجابة عن هذا الافتراء، نقول:

أدلة الشيعة على انقطاع الوحي

أولاً: إنّ نفي هذا الافتراء في الحقيقة لا يحتاج إلى برهان من الشيعة؛ لأنّ نفيه من المسلّمات عندهم ومن أوضح الواضحات، فكما أنّ أحداً لم يشكّك في وفاة النبي ﷺ ولم يدّع أحد أنّ النبي ﷺ مازال حياً، كذلك لم يشكّك أحد في انقطاع الوحي التشريعي بوفاة النبي ﷺ، لذا لا تجد

من علمائهم من خصَّص بحثاً لتناول هذا الأمر ومناقشته، كما لم يخصصوا بحثاً لمناقشة وفاة النبي ﷺ، فهو أمر بدهي ومسلم.

ثانياً: إنَّ هناك روايات عديدة صرَّحت بانقطاع الوحي بوفاة النبي ﷺ في كتب الشيعة الحديثية: فقد أخرج الشيخ الكليني في الكافي بسند معتبر عن أبي أيوب الخزاز قال: «أردنا أن نخرج، فجننا نسلم على أبي عبد الله عليه السلام، فقال: كأنكم طلبتم مع بركة الاثنين؟ فقلنا: نعم، فقال: وأيِّ يوم أعظم شؤماً من الاثنين، يوم فقدنا فيه نبينا، وارتفع الوحي عنَّا»^(١).

ثالثاً: نقل ما نقله القفاري من قول الشيخ المفيد رحمه الله، حيث قال في أوائل المقالات: «والاتفاق على أنه من يزعم أن أحداً بعد نبينا ﷺ يوحى إليه، فقد أخطأ وكفر»^(٢).

وقول القفاري: «إنَّ هذا الكلام يخصُّ المفيد فقط، دون المتأخرين من علمائهم»^(٣) فهو مجرد تحرُّص من القفاري، ولا يقبل الصحة بوجه من الوجوه، فلا ندري من الذي قال من علمائنا المتأخرين بأنَّ الوحي التشريعي لم ينقطع بعد وفاة النبي ﷺ؟!

رابعاً: إنَّ دليلاً على مدَّعاه كان في الحقيقة يتألف من مقدمتين: مقدّمة ذكرها هنا، ومقدّمة أخرى أجّل ذكرها، وهي: أنَّ الدين لم يكتمل

(١) الكليني، الكافي: ج ٨ ص ٣١٤، ح ٤٩٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المفيد، أوائل المقالات: ص ٦٨، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٣) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٩١، ص ٣٩٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

في عقيدة الشيعة، بل ظلّ ناقصاً، لذا قد سُدّ النقص من خلال هذا الوحي بالأحكام التي تنزل على الإمام.

أمّا المقدّمة الأولى فهي: أنّ ما ذكر من أساليب تلقي العلم في معتقدات الشيعة هو نوع من أنواع الوحي التشريعي، ولا نفهم غيره.

وسوف نتكلّم في المقدّمة الأولى، فنقول:

إنّ الإصرار على القول بالإلهام أو النكت أو التحديث بأنّه الوحي التشريعي ليس صحيحاً، ويعتبر مجانبة لما هو الحقّ في المسألة؛ فإنّ الوحي في حقيقته يختلف اختلافاً كبيراً عن الإلهام والنكت في القلوب؛ فقد عرفوا الوحي بأنّه: «عرفان يجده الشخص من نفسه مع اليقين بأنّه من قبل الله بواسطة أو بغير واسطة، والأوّل بصوت يتمثّل لسمعه أو بغير صوت. ويفرّق بينه وبين الإلهام: بأنّ الإلهام وجدان تستيقنه النفس وتنساق إلى ما يطلب من غير شعور منها من أين أتى»^(١).

وقال الشيخ المفيد: «أصل الوحي هو: الكلام الخفي، ثمّ قد يطلق على كلّ شيء قصد به إفهام المخاطب على السرّ له عن غيره، والتخصيص له به دون من سواه، وإذا أضيف إلى الله تعالى كان [فيما يخصّ] به الرسل - صلى الله عليهم - خاصّة دون من سواهم على عرف الإسلام وشريعة النبي ﷺ إلى أن قال: «وقد يُرى الله سبحانه وتعالى في المنام خلقاً كثيراً ما يصحّ تأويله [ويثبت حقّه]، لكنّه

(١) محمّد رشيد رضا، الوحي المحمدي: ص ٨٢، الناشر: مؤسّسة عزّ الدين.

لا يُطلق بعد استقرار الشريعة عليه اسمُ الوحي، ولا يقال في هذا الوقت لمن أطلعه الله على علم شيء أنه يوحى إليه. وعندنا أن الله تعالى يُسمعُ الحجاجَ بعد نبيه ﷺ كلاماً يُلقيه إليهم [أي الأوصياء] في علم ما يكون، لكنّه لا يطلق عليه اسمُ الوحي؛ لما قدّمناه: من إجماع المسلمين على أنّه لا وحي [إلى أحد] بعد نبينا ﷺ، وأنّه لا يقال في شيء ممّا ذكرناه: إنّ وحي إلى أحد^(١).

فيتضح أنّ من المغالطة أن نحصر الإلهام في الوحي التشريعي كما فعل القفاري.

(١) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ١٢٠-١٢٢، الناشر: دار المفيد - بيروت.

الشبهة: أن الأئمة عند الشيعة متى شاؤوا أوحى إليهم

قال القفاري: «وتحقَّقها^(١) موقف على مشيئة الأئمة، كما أكَّدت روايات صاحب الكافي التي جاءت في الباب الذي عقده بعنوان: (أنَّ الأئمة عليهم السلام إذا شاؤوا أن يعلموا علموا)، وذكر فيه روايات ثلاثاً كلّها تنطق بـ (أنَّ الإمام إذا شاء أن يعلم أعلم) وفي لفظ آخر: (إذا أراد الإمام أن يعلم شيئاً أعلمه الله ذلك) فالوحي للأئمة ليس بمشيئة الله وحده، كما هو الحال مع الرسل عليهم السلام، بل هو تابع لمشيئة الإمام»^(٢).

تمهيد

إنَّ هذه الشبهة تأتي في ضمن سياق الشبهات والإشكالات التي يثيرها القفاري: من أنَّ الشيعة يعتقدون بأنَّ أئمتهم فوق مستوى البشر، وأنَّ علومهم إيحاء من الله سبحانه، ومن ثمَّ تصبح السنَّة لديهم مختلفة عن سنَّة باقي المسلمين؛ لكونها مأخوذة من وحي غير الوحي الذي نزل على النبي صلى الله عليه وآله، وهذا الفهم الخاطئ إنَّما ينشأ في الذهن لارتكازه على مقدمات وأسس خاطئة.

مرتكزات الشبهة

١- عدم إمكان تصوّر المستشكل لحصول هذا المستوى من العلم للأئمة، وعدم تعقله لهذا: من أنَّ الأئمة متى شاؤوا علموا.

(١) أي: علوم الأئمة عليهم السلام.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٨٢، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

٢- إنَّ هذا الأسلوب في أخذ هذا العلم المنسوب للأئمة لا يمكن أن يكون إلاّ وحيّاً رسالياً، فيترتب على هذين الأمرين أنّ الأئمة أفضل من الرسل، وتكون النتيجة أنّ معنى أن يكون علمهم مرتبطاً بإرادتهم هو: أنّ وحيهم مرتبط بإرادتهم، فمتى ما أرادوا أوحى إليهم، في حين أنّ الرسل ليس الوحي لديهم هكذا، بل هو مرتبط بإرادة الله تعالى.

وسوف نوضّح بطلان كلا الأمرين اللذين ارتكزت عليهما الشبهة، وعندئذٍ ستبطل تلك النتيجة.

قلب المؤمن يشرق بنور الله

تقدّم في أبحاث عديدة^(١) أنّ للروح والنفس الإنسانية حالاتٍ عجيبةً وأطواراً غيبية، فهي نفحة من نفحات الله سبحانه، قال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾^(٢) فلذا يتناسب صفاؤها وسموها وإشراقاتها تناسباً طردياً مع قربها من الله سبحانه وتعالى والإيمان به والفناء في ذاته، قال ابن تيمية^(٣): «وكلّما قوي الإيمان في القلب، قوي انكشاف الأمور له، وعرف حقائقها من بواطنها، وكلّما ضعف الإيمان، ضعف الكشف، وذلك مثل السراج القوي والسراج الضعيف في البيت المظلم؛ ولهذا قال بعض السلف في قوله: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ قال: هو المؤمن ينطق بالحكمة

(١) أنظر: ص ١٤٤.

(٢) سورة (ص): ٧٢.

(٣) إنّ استشهادنا بكلام ابن تيمية من باب إلزام الخصم بكلام من هم مقبولون عنده، وإلاّ فهناك الكثير من العلماء من له أقوال وآراء قيّمة في هذه الأبحاث وغيرها.

المطابقة للحقّ وإن لم يسمع فيها بالأثر، فإذا سمع فيها بالأثر كان نوراً على نور، فالإيمان الذي في قلب المؤمن يطابق نور القرآن» إلى أن يقول: «وأيضاً إذا كانت الأمور الكونية قد تنكشف للعبد المؤمن لقوة إيمانه يقيناً وظناً، فالأمور الدينية كشفها له أيسر بطريق الأولى»^(١).

وبهذا المعنى وردت روايات كثيرة تؤكّد على أنّ المؤمن ينظر بنور الله وينطق بتوفيقه، وقد بلغت طرق هذه الروايات من الكثرة والتشعب ما جعلها تبلغ حد الاستفاضة، فقد رواها عدد كبير من الصحابة عن رسول الله ﷺ.

فقد أخرج البخاري في التاريخ، والترمذي في السنن، والطبراني في الأوسط، وأبو نعيم، والخطيب وغيرهم، عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): اتقوا فراسة المؤمن فإنّه ينظر بنور الله»^(٢).

وعن أمامة أخرجه الطبراني في الكبير^(٣) والأوسط^(٤)، وأبو نعيم في الحلية^(٥)، والقضاعي^(٦) وغيرهم، وعن ثوبان أخرجه أبو نعيم^(٧)

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢٠ ص ٤٥-٤٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير: ج ٧ ص ٣٥٤، الناشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا. الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٣٦٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٨ ص ٢٣، الناشر: دار الحرمين - القاهرة. أبو نعيم الإصفهاني، حلية الأولياء: ج ١٠ ص ٢٨١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٣ ص ١٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٨ ص ١٠٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٣ ص ٣١٢.

(٥) أبو نعيم الإصفهاني، حلية الأولياء: ج ٦ ص ١١٨.

(٦) محمّد بن سلامة القضاعي، مسند الشهاب: ج ١ ص ٣٨٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٧) أبو نعيم الإصفهاني، حلية الأولياء: ج ٤ ص ٨١.

وابن جرير^(١)، وقال الهيثمي عن بعض أسانيد: «رواه الطبراني وإسناده حسن»^(٢).

وقال المبار كفوري في معرض شرحه لقوله ﷺ: «ينظر بنور الله»: «أي: يبصر بعين قلبه المشرق بنور الله تعالى، فإذا تفرغ العقل من أشغال النفس، أبصر الروح، وأدرك العقل ما أبصر الروح»^(٣).

هذا، وقد ورد أن لطاعة الله وتقواه أثرها البالغ في صفحة قلب المؤمن الذي يرتفع بسببها إلى أعلى درجات الكمال والاتصال بمحلّ فيضه وعطائه، فتتحرك حواسه وإدراكاته في دائرة الفيض الإلهي، فلا ينطق إلاّ حقاً، ولا يقول إلاّ صدقاً، فقد أخرج البخاري في صحيحه عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله ﷺ: ... وما يزال عبدي يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه»^(٤).

قال الآلوسي: «قيل: المؤمن ينظر بنور الفراسة، والعارف بنور التحقيق، والنبّي عليه الصلاة والسلام ينظر بالله عزّ وجلّ، وقيل: كلّ من رزق قرب النوافل ينظر به تعالى؛ لحديث: لا يزال عبدي يتقرب إليّ

(١) الطبري، تفسير الطبري: ج ١٤ ص ٤٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١٠ ص ٢٦٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ٨ ص ٤٤١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ٧ ص ١٩٠ ح ٦٥٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحبته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به...»^(١).

فعلى هذا يتبين لنا أن أرواح المؤمنين وقلوبهم كلما كانت مفعمة بالإيمان وطافحة بالتقوى والطاعة، تنعكس على صفحاتها أنوار المعرفة والهداية، وتتفجر من جوانبها الحكمة والكلمة الصادقة، نتيجة ما يرزقهم الله من أنوار علومه ومعارفه، قال العلامة الآلوسي في تفسيره معنى: الرزق الكريم، في قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ قال: «وهو العلم اللدني الذي به غذاء الأرواح»^(٢).

فيتبين لنا بعد هذا إمكان حصول كثير من العلوم والمعارف للكمّل من المؤمنين العارفين بالله سبحانه.

دوام الفيض الإلهي

من الثابت لكلّ مسلم أنّ فيض الله سبحانه وعطاءه دائم لا انقطاع له ولا اضمحلال؛ إذ لا بخل في ساحة رحمته ولطفه؛ فإنّ فيوضاته وعطاءاته من علوم ومعارف كالغيث المنهمر، يصيب به كلّ جبل ووادٍ، وصحراء جرداء، وأرض غناء، قال تعالى: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هُوَلاءَ وَهَؤُلاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾^(٣)؛ لأنّ الله شأنه شأن الإفاضة كما يقول الآلوسي^(٤)،

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٦ ص ٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٧ ص ٢١٢.

(٣) الإسراء: ٢٠.

(٤) الآلوسي، روح المعاني: ج ٥ ص ٥٢.

ولكن التفاوت في استعداد هذه القوابل والظروف التي تكون محلاً لتقبّل هذا العطاء والفيض الإلهي، فيأخذ كلّ على حسب سعته وقابليته، قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَهُ بِقَدَرِهَا﴾^(١) قال ابن عباس: «الأودية قلوب العباد»^(٢) وقال الأنباري: «وشبه الأودية بالقلوب؛ إذ الأودية يستكن فيها الماء كما يستكن القرآن والإيمان في قلوب المؤمنين»^(٣).

وقال الآلوسي: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ سَمَاءً رُوحَ الْقُدُسِ، ﴿مَاءٌ﴾ أَي: ماء العلم، ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَهُ﴾ أَي: أودية القلوب، ﴿بِقَدَرِهَا﴾ بقدر استعدادها»^(٤).

فتحصّل لنا من مجمل ذلك أنّ المؤمن قد يبلغ به إيمانه إلى المستوى الذي يفيض الله عليه بوافر رحمته وجزيل عطائه وجيل علمه وحكمته، ولكن هذا يتفاوت - كما قلنا - من مؤمن إلى آخر حسب إيمانه وقربه من الله سبحانه وعظيم منزلته عنده.

إيمان أهل البيت عليهم السلام وعلومهم

غير خافٍ على أحد من المسلمين ما يتمتع به أهل بيت رسول الله صلّى الله عليه وآله من مكانة مرموقة، ومنزلة رفيعة بين المسلمين تدعم هذه الحقيقة، وتدلل عليها بيانات قرآنية، كآية التطهير والمباهلة وغيرها، وبلاغات نبوية صريحة

(١) الرعد: ١٧.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٩ ص ٣٠٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الشوكاني، فتح القدير: ج ٣ ص ٧٥، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٤) الآلوسي، روح المعاني: ج ١٣ ص ١٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

كحديث الثقلين والكساء والسفينة وغيرها كثير، ممّا أهلهم لأن يكونوا أئمة المسلمين وقادتهم وحملة الرسالة وهداة الأمة، فكيف والحال هذه أن لا يكونوا في الدرجات العالية من الإيمان والتقوى والطاعة لله سبحانه والفناء في ذاته؟! وهو ما شهد به القاصي والداني والعدوّ قبل الصديق.

لذا كان من الطبيعي جداً أن تكون قلوبهم النقية أوعية لفيوضات الله وعلومه ومواهبه التي تترى على عباده بلا انقطاع ولا توقّف، حتّى صارت أرواحهم متّصلة بعالم الفيض الإلهي، فيحصلون على ما يريدون من علم ومعرفة متى ما توجّهت أنفسهم إلى إرادة ذلك العلم، وهو معنى أنّهم متى ما شأؤوا أن يعلموا علموا، وهم لمكان تقواهم العالية وطاعتهم التامة، لا يشاؤون إلاّ ما يشاء الله سبحانه، فمشيئتهم هي مشيئة الله تعالى.

ولكن على الرغم من ذلك قد تقتضي حكمته سبحانه في بعض الأحيان أن لا يطلعهم على بعض علومه، فله أن يعطي وله أن يمنع؛ ولذا ورد في الحديث الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يبسط لنا العلم فنعلم، ويقبض عنا فلا نعلم»^(١). وبهذا يتّضح جلياً عدم وجود المانع من تحقّق مثل هكذا علوم بهذا المستوى، وليس ذلك غريباً ومستهجناً.

علم الإمام ليس وحياً

بناءً على ما قدّمناه: من أنّ الأئمة في الدرجات العلى والمراتب القصوى من الإيمان والتقوى، الأمر الذي جعل أرواحهم محلاً لرحمته وفيضه

(١) الكليني، أصول الكافي: ج ١ ص ٢٥٦، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

وعطائه الذي لا ينقطع أبداً كما قلنا، فيفيض عليهم من علومه ومعارفه، وهذا لا يعدّ وحياً رسالياً بأيّ شكل من الأشكال؛ لأنّ طرق إيصال وإفاضة الله لعلومه على عباده غير منحصرة في الوحي أبداً، فهناك طرق وأساليب متعدّدة كالتحديث والإلهام والإلقاء في الروع وغيرها، كما تقدّمت الإشارة إليها في الأبحاث السابقة.

ولذا قال الشيخ المفيد: «وعندنا أنّ الله تعالى يُسَمِّعُ الحَجَجَ بعد نبيه ﷺ كلاماً يُلقِيهِ إليهم في علم ما يكون، لكنّه لا يُطَلِّقُ عليه اسمُ الوحي؛ لما قدّمنا: من إجماع المسلمين على أنّه لا وحي إلى أحد بعد نبينا ﷺ، وأنّه لا يقال في شيء ممّا ذكرناه: إنّهُ وحي إلى أحد»^(١).

إذن فلا وحي بعد رحيل الرسول ﷺ، وعليه فلا مسوِّغ لما ادّعاه القفاري من أفضلية الأئمة على الرسل من هذه الناحية^(٢)؛ إذ أنّهم لا يوحى إليهم كما أشرنا، على أنّ مسألة أن الأئمة متى ما شأوا أن يعلموا علموا مرتبطة بمسألة علمهم بالغيب التي سيأتي البحث عنها مفصّلاً وإن أقحمها القفاري هنا؛ ليجعلها من شواهد أنّ الأئمة يوحى إليهم، وسنفرّد لها بحثاً هناك حيث أشار القفاري إليها في كتابه.

هذا تمام الكلام في الإجابة عن أهمّ شبهات القفاري في اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية.

(١) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ١٢١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) أي: بناءً على الاعتقاد أنّ الأئمة متى شأوا علموا.

وقد اتضح للقارئ زيف وبطلان ما زعمه القفاري: من أن الشيعة لهم سنة غير سنة النبي ﷺ، وذلك من خلال دحض ما ساقه من الشواهد والقرائن التي حاول عبثاً أن يثبت بها مقصوده وغرضه.

وقد تمّ نقد وإبطال ذلك بالأدلة الناصعة والبراهين القاطعة ومن كتب أهل السنة المعتمدة، نعم بقي من شبهاته - في اعتقاد الشيعة بالسنة النبوية - ما أورده على علم الأئمة المستودع الذي ورثوه عن النبي ﷺ، وهي شبهات أوهى من سابقتها. وقد تركنا الإجابة عنها؛ لضعفها ورعاية للاختصار، على أننا سوف نتعرض لها في بحوث لاحقة إن شاء الله تعالى، وبدلاً من ذلك سوف نركّز جلّ بحثنا على الأهمّ، كبحث الإمامة الذي يعدّ مبحثاً هاماً ومفصلياً في كتابه، وقد ركّز القفاري كثيراً في شبهاته وإشكالاته عليه، وسنتصدى للجواب عنها في البحث القادم إن شاء الله تعالى.



الباب الثاني

شبهات حول عقيدة الشيعة بالإمامة

وفيه أربعة فصول:

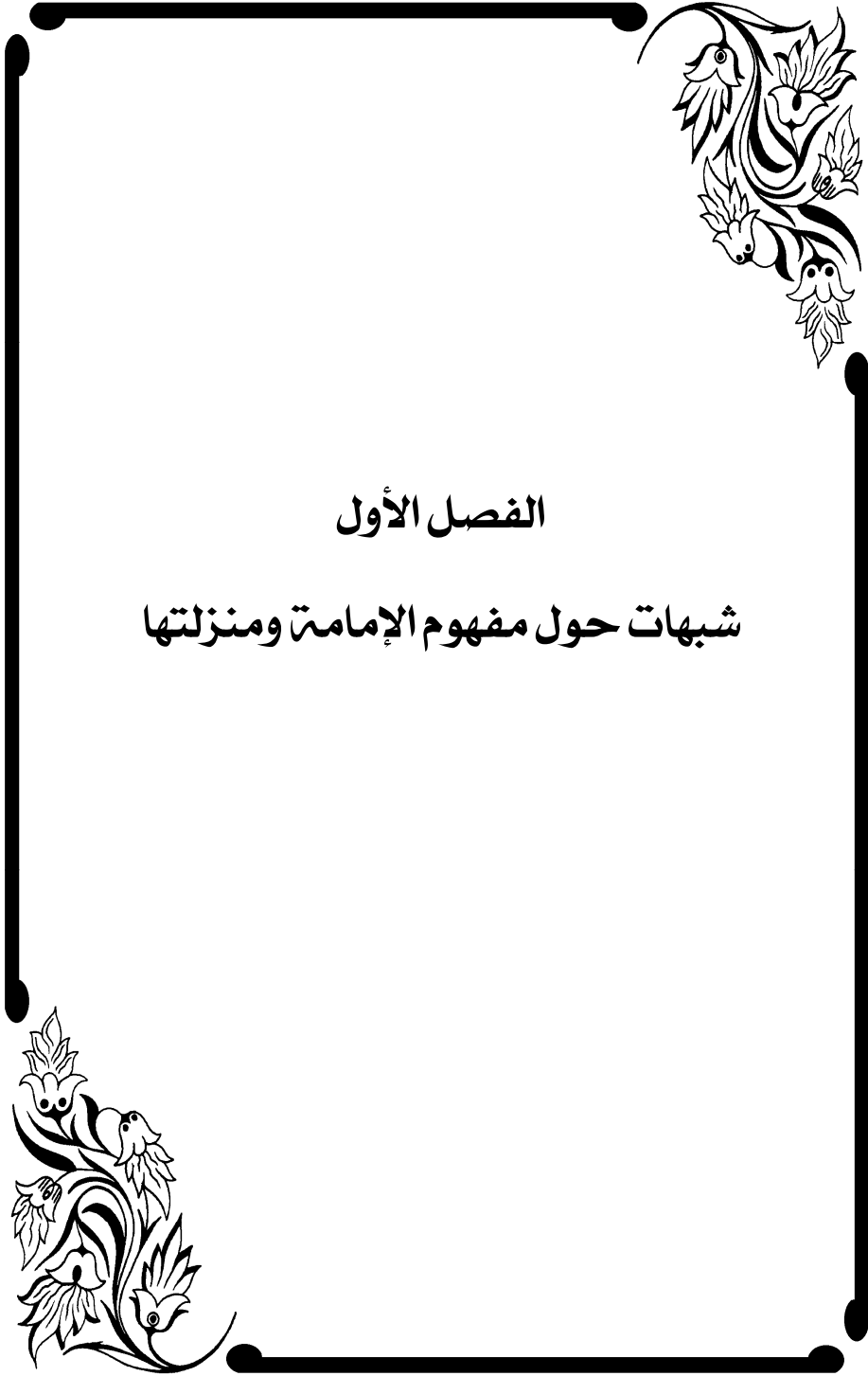
الفصل الأول: شبهات حول مفهوم الإمامة ومنزلتها.

الفصل الثاني: شبهات حول أدلة الإمامة القرآنية.

الفصل الثالث: شبهات حول أدلة الإمامة الروائية.

الفصل الرابع: شبهات حول وجود النص على الإمامة.





الفصل الأول

شبهات حول مفهوم الإمامة ومنزلتها

مقدمة في الإمامة

مفهوم الإمامة

لا شك أنّ الرسالات السماوية السابقة كانت تستند في ديمومتها واستمرارها وبقائها على الحركة المستمرة والمتواصلة للأنبياء، فهم الذين يديمون تلك الرسالات بتحمّل المسؤولية الإلهية، ولكن الرسالة الإسلامية أراد الله لها الاستقرار والبقاء إلى آخر الحياة البشرية؛ لكونها أعظم الرسالات وأفضلها؛ ولذا خُتمت النبوات السابقة بنبوّة نبينا الأكرم ﷺ ومن المعلوم أنّ هكذا رسالة تحتاج إلى من يحافظ عليها؛ خشية تعرّضها لتحريف وتغيير وضياع خلال هذه المدّة الطويلة المقترنة بحياة الإنسان على هذه الأرض، فكان لابدّ من وضع الضمانات الكفيلة باستمرارها وبقائها، كما وضعت هذه الضمانات لإدامة واستمرار الرسالات المتقدّمة بقيام الأنبياء السابقين على إدامتها والإشراف على تطبيقها والحفاظ عليها.

من هنا برزت أهمية الإمامة لكي تحقّق هذا الغرض، فقيّض الله أشخاصاً يتولّون هذه المهمّة بالنسبة إلى الرسالة، وهم الأئمّة عليهم السلام.

ونظراً إلى معطيات الواقع السياسي لتأريخ المسلمين، وإبعاد الإمام عن ممارسة مهامّ الإمامة كاملة، طرأ على هذا المفهوم تشويش وغموض، فاتّجهت الذهنية الإسلامية العامّة إلى تحديده وحصره في قالب الحكومة والمهامّ التنفيذية فقط، مع أنّ هذا الفهم يتعدّد كثيراً عمّا حدّده القرآن

والسنة لحقيقة الإمامة، فالإمامة - كما سيّضح - أرفع شأنًا من مسألة الحكومة، نعم الحكومة أحد شؤون تلك الإمامة.

ولأجل تنقية مفهوم الإمامة من التشويش الذي طرأ عليه والغموض الذي يكتنفه، ينبغي لنا تسليط الضوء على حقيقة الإمامة بعيداً عن تلك الرواسب التاريخية التي رافقت ذلك المفهوم.

الإمامة لغة

إنّ كلمة الإمام في حدّ ذاتها وبحسب معناها اللغوي ليست من المعاني المقدّسة، فالإمام هو المؤتم به والمقتدى والمتّبع، سواءً أكان عادلاً أم غير عادل، قال الراغب في المفردات: «الإمام: المؤتم به إنساناً، كأن يقتدى بقوله أو فعله، أو كتاباً أو غير ذلك، محقّاً كان أو مبطلاً. وجمعه: أئمة»^(١). وفي الصحاح: «الإمام: الذي يقتدى به. وجمعه: أئمة»^(٢).

الإمامة في الاصطلاح

لقد اتفق المسلمون جميعاً على المبدأ العام لمفهوم الإمامة: من أن الإمامة رئاسة وقيادة عامّة للمجتمع الإسلامي. ولكنهم اختلفوا في حدوده وشؤونه. قال ابن ميثم البحراني (ت ٦٩٩هـ): «الإمامة: رئاسة عامّة لشخص من الناس في أمور الدين والدنيا»^(٣).

(١) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن: ص ٢٤، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٢) الجوهري، الصحاح: ج ٥ ص ١٨٦٥، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٣) ابن ميثم البحراني، النجاة من القيامة في تحقيق أمر الإمامة: ص ٤١، الناشر: مجمع الفكر

وقال المحقق الحلي (ت ٦٧٦هـ): «الإمامة رئاسة عامّة لشخص من الأشخاص بحقّ الأصل لا نيابة عن غير هو في دار التكليف»^(١).

وقال التفتازاني (ت ٧٩١هـ): «الإمامة رئاسة عامّة من أمر الدين والدنيا خلافةً عن النبيّ (صلى الله عليه وسلّم)»^(٢).

ومع هذا الاتفاق - نظرياً - في مفهوم الإمامة عند الطائفتين في كلماتهم، إلا أننا نجد أنّ المراد والمقصود بالإمامة عند السنّة يختلف عمّا هو المراد والمقصود بها عند الشيعة.

ولذا من المناسب توضيح معنى الرئاسة العامّة وقيادة المجتمع المأخوذة في تعريف الإمامة، لكي يتضح في ضوءه سبب الخلاف في المراد بالإمامة عند الفريقين؛ فإنّ القيادة والرئاسة للمجتمع الإسلامي كانت منوطة بالنبيّ الأكرم ﷺ في زمانه، فهو الذي يتولّى هذه المهمّة، ويقوم بأعبائها، فالرسول ﷺ كان مبلغاً، ومبيناً للأحكام الشرعية عن الله تعالى، كما أنّه حامٍ وحارسٌ للشرية ومجسّدٌ لها وقدوةٌ وأسوةٌ للمسلمين، وكان قاضياً يحكم فيما شجر بينهم بالعدل والإنصاف.

وهذه المهامّ والأمر التي كان يمارسها النبيّ ﷺ تعدّ ضرورية فيما لو أُريد لهذه الرسالة الخاتمة الديمومة والاستمرار في مضمونها بعد وفاة

⇒

الإسلامي - قم.

(١) المحقق الحلي، المسلك في أصول الدين: ص ١٨٧، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية.

(٢) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٢٧٨، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان.

النبي ﷺ، فلا بدّ من شخص يتمييز بصفات استثنائية يتبوأ هذا المنصب بعد النبي ﷺ له القدرة على إنجاز تلك الممارسات والمهام، مع فارق: هو أنّ الوحي والارتباط المباشر بالسماء قد انقطع برحيل الرسول الأكرم ﷺ، فتناط بهذا الشخص مسؤولية تطبيق الأحكام الكلية التي بلغها النبي ﷺ على جزئياتها، وبيان الأحكام الخاصة التي تحتاج إلى من يقوم بصونها من الخطأ والاشتباه، ومن هنا تبرز ضرورة اتّصافه بالعصمة، وتحليه بأعلى درجات العلم والاطلاع مع التسديد الإلهي.

وهذا المعنى المتقدّم هو الذي تقصده الشيعة، بتعريف الإمامة؛ إذ يعرفونها بأنها رئاسة وقيادة عامّة للمجتمع، أي: على حدّ قيادة ورئاسة النبي ﷺ، وذلك مع الفوارق المعروفة بين النبوة والإمامة.

من هنا كان لا بدّ من تدخّل السماء في تعيين من يتولّى هذا المنصب المهمّ، كتدخلها في تعيين النبي ﷺ؛ لعجز الأمة عن إدراك المواصفات اللازم توفّرها في النبي ﷺ والإمام عليّ عليه السلام أيضاً، فلذلك ورد في القرآن الكريم بيان هذه الحقيقة، وهي: أن الإمامة اصطفاء من الله تعالى وعهد إلهي.

الاصطفاء حقيقة قرآنية

والاصطفاء بمعناه اللغوي والعرفي هو: الاختيار والاجتباء، قال الفراهيدي: «الصفو نقيض الكدر، وصفوة كل شيء خالصة وخيره... والاصطفاء: الاختيار، افتعال من الصفوة، ومنه النبي المصطفى والأنبياء المصطفون»^(١).

(١) الفراهيدي، كتاب العين: ج ٧ ص ١٦٢-١٦٣، الناشر: مؤسسة دار الهجرة.

وقال الراغب: «الاصطفاء: تناول صفو الشيء، كما أنّ الاختيار: تناول خيره، والاجتباء: تناول جبايته. واصطفاء الله بعض عباده قد يكون بإيجاده تعالى إياه صافياً عن الشوب الموجود في غيره... قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾ ... واصطفيت كذا على كذا، أي: اخترت»^(١).

ولم يتجاوز القرآن المعنى اللغوي في استعماله ومراده بالاصطفاء، فقد تحدّث القرآن عن هذا المفهوم في آيات عديدة، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^(٢). وقال سبحانه: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ﴾^(٣). وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤).

وقال تعالت أسماءه: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾^(٥).

فالاصطفاء عملية اختيار واجتباء لنخبة من الخلق وصلوا إلى كمالات لم ينلها غيرهم، فطهرهم وزكاهم، فاستلزم ذلك تفضيلهم وتقديمهم قدوة وأسوة للبشرية.

(١) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن: ص ٢٨٣، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٢) آل عمران: ٣٣.

(٣) الحج: ٧٥.

(٤) البقرة: ١٣٠.

(٥) سورة ص: ٤٧.

ولم يكن الاصطفاء مقتصرًا على الأنبياء والرسل، بل صرح القرآن باصطفاء غيرهم، ممن لم يكونوا أنبياء، فقد اصطفى السيدة مريم بنت عمران، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾^(١) وكذلك اصطفى طالوت أيضاً، قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾^(٢).

كما تحدّث القرآن الكريم عن اصطفاء بعض من ذرية الأنبياء والأوصياء، قال عزّ اسمه: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾^(٣).

وقال سبحانه: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ وَأَتَيْنَاهُ أَجْرَهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤).

وقال عزّ وجلّ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾^(٥).

وقال جلّ وعلا: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَارُونَ

(١) آل عمران: ٤٢.

(٢) البقرة: ٢٤٧.

(٣) الحديد: ٢٦.

(٤) العنكبوت: ٢٧.

(٥) مريم: ٥٨.

وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِيلَىٰ كُلٌّ مِّنَ
الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَكُلُوطًا وَكُلًّا فَضَلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ
* وَمِن آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ
مُّسْتَقِيمٍ ﴿١﴾.

فهذه الآيات ونحوها تفيد أنّ هناك أفراداً من البشر يُصنّفِي اللهُ سبحانه
وتعالى نفوسهم وسلوكهم وحياتهم من الشوائب، ويجعلها نقية خالية من
التلوّث، فيختارهم ويقدمهم على بقية الناس، وهذا هو معنى الاصطفاء.

وفي جامع البيان في تفسير قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ﴾ قال:
«ومعنى قوله: ﴿اصْطَفَاكِ﴾: اختارك واجتباك لطاعته، وما خصّك به من
كرامته. وقوله: ﴿وَوَطَّهَّرَكِ﴾ يعني: طهّر دينك من الريب والأدناس التي في
أديان نساء بني آدم. ﴿وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ يعني: اختارك على
نساء العالمين في زمانك بطاعتك إيّاه، ففضلك عليهم»^(٢).

وهذا الاصطفاء والاختيار الإلهي قائم على أساس من الحكمة والعدالة
الإلهية، وغير خاضع للمقاييس البشرية التي تعجز عن الاطلاع على بواطن
الأمر وخفايا النفوس، فلا مدخلة للبشر في الاختيار والاصطفاء الإلهي،
فهؤلاء المصطفون من الأنبياء وغيرهم قد بلغوا شأناً عالياً ودرجاتٍ رفيعةً،
بحيث يتعدّون على كثير من الناس بلوغ هذه المراتب؛ لأنّ بعض الناس قد

(١) الأنعام: ٨٤ - ٨٧.

(٢) الطبري، ابن جرير، جامع البيان: ج ٣ ص ٣٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

يبلغ شأنًا عالياً في العلم وبعضهم في التقوى، وبعضهم في خصوص الصبر أو نكران الذات، ونحوها من الصفات الكريمة، في حين الصفوة المختارة من قبل الله تعالى لا يضاھيهم أحد في الأمثلة في كلِّ بعد من الأبعاد الضرورية لحمل المهامِّ الجسيمة الموكلة إليهم.

وهذا أمر لا يمكن أن يطلع عليه أحد إلا الله تعالى؛ لذلك كان أمر الاختيار لهذه المناصب بيده تعالى فقط، قال ابن تيمية: «الذي عليه جمهور سلف الأمة وأئمتها وكثير من النظائر^(١) أن الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، والله أعلم حيث يجعل رسالاته، فالنبي يختص بصفات ميزه الله بها على غيره وفي عقله ودينه واستعد بها؛ لأن يخصه الله بفضله ورحمته كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ * أَهْمُ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٢).

وقال البيضاوي في تفسير قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ﴾: «لما استبعدوا تملكه لفقره وسقوط نسبه، ردّ عليهم ذلك أولاً: بأن العمدة فيه اصطفاه الله سبحانه وتعالى، وقد اختاره عليكم وهو أعلم بالمصالح منكم...»^(٣).

(١) يقصد من النظائر أصحاب النظر والاستدلال.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٣ ص ٤١٦، الناشر: مؤسسة قرطبة.

(٣) البيضاوي، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ٥٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

حاجة الإمامة إلى الاصطفاء الإلهي

إنّ الإمامة الإلهية بمفهومها الشيعي المبتني على أسس وأدلة محكمة التي أشرنا مختصراً إلى أهميتها ومكانتها والمهام التي تضطلع بها: من حفظ الشريعة وحمايتها وتطبيقها والدفاع عنها وهداية الأمة إلى طريق الحق، وغيرها من المهام، هذه الإمامة بهذا المعنى وهذا الفهم لا يمكن أن تكون بمعزل عن الاصطفاء والاختيار الإلهي لمن يتولون هذه المهمة، وهم الأئمة من أهل بيت رسول الله ﷺ، وهناك عدد من الأدلة التي تشير إلى اصطفاء أهل البيت ﷺ:

الأدلة على اصطفاء أهل البيت ﷺ

أولاً: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(١) وهذه الآية القرآنية تؤكد أنّ الله سبحانه وتعالى كما يصطفى الأنبياء ﷺ يصطفى كذلك من ذرياتهم الصالحين، وأهل البيت ﷺ من الذرية المصطفاة؛ لأنّ النبي ﷺ وذريته من ذرية إبراهيم ﷺ، وهذا ما أخرجه البخاري عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ قال: «المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد (صلى الله عليه وسلم)، يقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ أَوْلَىٰ

(١) آل عمران: ٣٣-٣٤.

النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ»^(١) وهم المؤمنون»^(٢).

ثانياً: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(٣).

أخرج مسلم في صحيحه بسنده إلى عائشة قالت: «خرج النبي (صلى الله عليه وسلم) غداً وعليه مرطٌ مُرْحَلٌ من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾»^(٤).

وأخرج الترمذي في سننه عن عمر بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ قال: «لما نزلت هذه الآية على النبي (صلى الله عليه وسلم): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ في بيت أم سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجللهم بكساء، وعلي خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت على مكانك وأنت على خير»، قال الشيخ الألباني: «صحيح»^(٥).

(١) آل عمران: ٦٨.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٣٨، ح ٣٤٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الأحزاب: ٣٣.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٣٠ ح ٦١٥٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج ٣ ص ٣٠٦ ح ٣٢٠٥، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

وقد أشار القرطبي إلى تحديد المصداق لهذه الآية بقوله: «وقراءة النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) هذه الآية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ دليل على أن أهل البيت المعنيين في الآية هم المغطون بذلك المرط في ذلك الوقت»^(١).

لذا نجد أن ابن تيمية يقول بأفضليتهم؛ لهذه الخصوصية التي حباهم الله بها، قال: «أفضل أهل بيته عليّ وفاطمة وحسن وحسين الذين أدار عليهم الكساء وخصّهم بالدعاء»^(٢).

وهذا هو معنى الاصطفاء لنخبة وصفوة من الناس اختارهم الله على بقية خلقه، وطهرهم وأذهب عنهم الرجس، وهذا بمعنى آخر إضفاء العصمة عليهم؛ لأنهم وصلوا إلى مراتب لم يبلغها غيرهم، فجاءت الشهادة والتزكية من الله تعالى.

ثالثاً: قال تعالى: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^(٣).

قد جاء في روايات عديدة من طرق أهل السنة^(٤) مضافاً إلى طرق أهل

(١) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ج ٦ ص ٣٠٢-٣٠٣، الناشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب - دمشق، بيروت.

(٢) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى: ج ٤ ص ٤٢٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الرعد: ٤٣.

(٤) أنظر: ابن المغازلي، مناقب الإمام عليّ عليه السلام: ص ٢٦٢. الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٥ ص ٣٠٣. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٩ ص ٣٣٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٠٠ وما بعدها. القندوزي الحنفي، ينابيع المودة لذوي القربى: ص ١٠٠.

البيت عليه السلام أن من عنده علم الكتاب هو أمير المؤمنين علي عليه السلام^(١)؛ فقد أورثه الله علم الكتاب من طريق نبيه صلى الله عليه وآله.

وقال الله تعالى في آية أخرى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾^(٢).

وبهذا يعلم أن من يرث الكتاب بحسب حكمة الله تعالى لا بد أن يكون مسبقاً بالاصطفاء والاجتباء والاختيار.

الإمامة عهد الهي

لقد أضاع القرآن الكريم هذه المسألة في آية صريحة وواضحة، فقال

⇒

القريبى: ج ١ ص ٣٠٥ وما بعدها، الناشر: دار الأسوة، وغير ذلك من المصادر. هذا، وقد روى بعض أن آية ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ نزلت في عبد الله بن سلام، وهو ليس بصحيح؛ لأن المشهور أن سورة الرعد مكية وعبد الله بن سلام أسلم في المدينة. ومن أجاب: بأن مكية السورة لا تنافى كون بعض آياتها مدنية، فلم لا يجوز أن تكون هذه الآية مدنية مع كون السورة مكية؟ يرده: أن مجرد إمكان ذلك لا يثبت كون الآية مدنية، ما لم يكن هناك نقل صحيح قابل للتعويل عليه.

(١) فقد ورد ذلك في عدة روايات، منها ما رواه الكليني عن بريد بن معاوية، قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾، قال: إيانا عنى، وعلي عليه السلام أولنا وأفضلنا وخيرنا بعد النبي صلى الله عليه وآله». الكافي: ج ١ ص ٢٢٩، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

ومنها ما رواه الصدوق في أماليه عن أبي سعيد الخدري، قال: «سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن قول الله جل ثناؤه: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ﴾ قال: ذاك وصي أخي سليمان بن داود. فقلت له: يا رسول الله، فقول الله عز وجل: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ الْكِتَابِ﴾، قال: ذاك أخي علي بن أبي طالب». الأمالي: ص ٦٥٩، الناشر: مؤسسة البعثة - قم.

(٢) فاطر: ٣٢.

تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(١).

فالآية تدلّ على أنّ الإمامة هبة من الله سبحانه ومنصب جعله الله سبحانه لمن يستحقّه، ولم يقصد بهذا العهد النبوة؛ ضرورة أنّ إبراهيم عليه السلام كان نبياً ورسولاً من أولي العزم قبل هذا الجعل الإلهي؛ ولهذا بين المفسرون أنّ هذا العهد هو عهد الإمامة.

قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ «إجابة إلى ملتمسه وتنبه على أنّه قد يكون في ذرّيته ظلمة، أو أنّهم لا ينالون الإمامة؛ لأنّها أمانة من الله تعالى وعهد، والظالم لا يصلح لها»^(٢).

وقال الطبري عن مجاهد: «قال الله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ قال: لا يكون إمام ظالماً»^(٣).

وقال ابن كثير في تفسير الآية: «يقول تعالى منبهاً على شرف إبراهيم خليله عليه السلام، وأنّ الله جعله إماماً للناس»^(٤).

ومن هذه الآية الشريفة يمكننا استخلاص عدّة مفاهيم، منها:

أولاً: أنّ الإمام الذي حظي بالاجتباء والاصطفاء من ذرية إبراهيم عليه السلام - كما مر سابقاً - لا يمكن تصوّر صدور الظلم عنه، كما صرحت به الآية

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) البيضاوي، تفسير البيضاوي: ج ١ ص ٣٩٧-٣٩٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الطبري، تفسير الطبري: ج ١ ص ٧٣٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ١٦٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الكريمة ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾؛ لأنَّ إبراهيم عليه السلام قد سأل ربّه أن يجعل الإمامة في ذريّته، ولا يتوقّع منه أن يسأل الله تعالى العهد للشخص الكافر، فلا بدّ أن يكون السؤال لمن دخل قلبه الإيمان، فإذا سأل إبراهيم عليه السلام يسأل ربّه عن إمامة أناس مؤمنين، فكان جواب الله تعالى هو: أنّ من تلبّس بالظلم لا يمكن أن ينال الإمامة حتّى لو كان مؤقتاً، وهذا يقتضي أن نفسّر الظلم بالظلم الذي يمكن أن يصدر عن المؤمنين، وهو لا يكون إلاّ عبارة عن عصيان الله تعالى.

والمعصية هي ظلم الإنسان لنفسه، وانتفاء هذا الظلم لا بدّ أن يتحقّق بأعلى درجاته، سواءً كان ظلماً في حقّ الله، كالشرك به؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ أو كان ظلماً للناس أو لنفسه، والذنوب بكل أنواعها لا تخرج عن كونها ظلم الإنسان لنفسه؛ فإنّ الذنوب هي تعدّ على حدود الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾^(١)، فلا بدّ أن يتنزّه الإمام عن ارتكاب جميع الذنوب بكل أنواعها، وهذا يعني: بلوغه درجة العصمة التي تؤهّله للإمامة.

ثانياً: أنّ الإمامة - كما أشرنا - لا يمكن أن تكون مجعولة من قبل الإنسان، بل جعلها بيد الله تعالى؛ إذ قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾.

(١) الطلاق: ١.

الإمامة الإلهية أعلى مرتبة من النبوة

ثالثاً: أنّ الإمامة المزعومة من قبل الله سبحانه هي مرتبة أعلى من النبوة التي كان عليها إبراهيم عليه السلام في الوقت الذي خاطبته الآية، كما هو واضح من لحن الآية وسياقها، والقرائن المحتفة بها؛ فإنّ إبراهيم قد شُرّف بهذا المنصب بعد أن كان نبياً، ويدلّ على ذلك:

١- أنّ هذا الحدث المهمّ إنّما وقع في أواخر عهد إبراهيم عليه السلام بعد كبره وولادة إسماعيل وإسحاق له، والدليل على ذلك قوله على ما حكاه الله عنه: ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ بعد قوله تعالى له: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾ فإنه عليه السلام لم يكن يعلم - قبل مجيء الملائكة ببشارة إسماعيل وإسحاق - أنّه ستكون له ذرية من بعده؛ لذلك بعد ما بشرته الملائكة بالذرية خاطب إبراهيم عليه السلام الملائكة ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰ أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ﴾ وكما في قوله تعالى: ﴿وَبَيَّئَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ * قَالُوا لَا تَوْجَلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾^(١).

وكذلك قالت زوجته عند بشارته أيضاً؛ إذ قال تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَّرَاءِ إِسْحَقَ يَعْقُوبَ * قَالَتْ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ * قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ أَنَّهُ حَمِيدٌ مُّجِيدٌ﴾^(٢)،

(١) الحجر: ٥١-٥٣.

(٢) هود: ٧١-٧٣.

وكلامهما يظهر منه آثار اليأس والقنوط؛ لبلوغهما مقداراً من الكبر؛ ولذلك قامت الملائكة بتسليتهما وتطيب أنفسهما، فما كان هو ولا أهله يعلم أنه سيرزق ذرية، فلو كان جعل الإمامة في بدايات النبوة لم يعقل أن ينسب الذرية له مع عدم وجودها، ولو كان ذلك لكان من المناسب أن يقول: ومن ذريتي إن رزقتني ذرية، أو ما يؤدي هذا المعنى.

فإعطاؤه الإمامة من خلال هذه الآيات - كما يفهم - إنما كان في أواخر حياته، في حين أن النبوة كما يحكي القرآن عنها في قوله سبحانه: ﴿قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِالْهَيْتَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ * قَالُوا سَمِعْنَا فَتَى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(١) إنما كانت في بداية شبابه ومقبل عمره.

٢- قوله عز وجل: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ يدل على أن هذه الإمامة الموهوبة إنما كانت بعد ابتلائه بما ابتلاه الله به من الامتحانات التي من أوصحها مسألة ذبح إسماعيل عليه السلام، قال تعالى: ﴿قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلَاءُ الْمُبِينُ﴾^(٢) والقضية إنما وقعت في كبر إبراهيم، كما حكى الله تعالى عنه في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾^(٣).

فيظهر من ذلك أن الإمامة كانت قد أعطيت إياه في كبره، وكذلك يظهر

(١) الأنبياء: ٥٩-٦٠.

(٢) الصافات: ١٠٢-١٠٦.

(٣) إبراهيم: ٣٩.

أنّ الإمامة أشرف وأفضل وأسمى منزلة ورتبة من النبوة؛ إذ نال الإمامة بعد مرتبة النبوة واجتيازه الامتحانات العديدة التي أهلتة لنيل هذا المقام السامي، فأعطاؤه الإمامة بعد النبوة وما سبقها من امتحانات ونجاحات دليلٌ على أفضلية وأشرفية الإمامة على النبوة.

إنّ هذه الوظيفة الإلهية والسفارة الربّانية مسؤولة خطيرة ملقاة على كاهل من يقوم بها، فكان من الطبيعي جداً أن يتسلّح من يخوض غمارها وينهض بأعبائها بصفات وكمالات وقابليات أفضل من التي عند غيره بمراتب كثيرة جداً؛ لذا يشترط أتباع أهل البيت عليهم السلام شروطاً معينة في الإمام: من العصمة، والعلم الخاص، والعناية الربّانية.

مصطلح الأئمة لا يختص بأئمة أهل البيت عليهم السلام

إنّ مصطلح الأئمة لا يختصّ بإمامة أهل البيت عليهم السلام كما يظنّ كثير من مخالف الشيعة؛ إذ يرون أنّ المصطلح مختص بهم، ولو كان صحيحاً لاقتصرت الإمامة عليهم، مع أنّنا نجد أنّ الإمامة قد حظي بها عدد من الأنبياء المرسلين الذين تأهلوا لتقلد هذا المنصب الرباني الرفيع بعد أن جاهدوا وصبروا، فأصبحوا منارات هدى للبشرية، تقتدي بهم الأمم؛ لتصل إلى رقيها وكمالها، كما تقدّم في قوله تعالى في قضية إبراهيم: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ﴾^(١) أي: «وجعلنا إبراهيم وإسحاق ويعقوب أئمة»^(٢)،

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) الطبري، تفسير الطبري: ج ١٧ ص ٦٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وهكذا في قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(١) أي «جعلنا من بني إسرائيل أُمَّة... يؤتم بهم، ويهتدى بهديهم»^(٢).

ولكن الأنس الذهني لأهل السنة الذي خلقه الواقع التاريخي - كما بينا - وأفرزته حلقات الصراع الفكري والعقائدي في القرون الأولى من مسيرة الإسلام، جعل كلمة الإمام تنصرف إلى ما يعتقده الشيعة في أئمتهم فقط، ونسوا أو تناسوا ما أصله القرآن من معنى الإمامة بأوضح بيان وأقوى حجة؛ ولذا عندما تعتقد الشيعة بأفضلية الإمامة على النبوة لا تعني المصداق الخارجي لهما، وإلا فإن الشيعة يعتقدون ويجزمون بأن رسول الله ﷺ أفضل الكائنات على الإطلاق، وهو نبي ورسول وإمام وهادٍ، وإنما تعني الشيعة من تلك المفاضلة: مفهوم الإمامة العام الذي هو أعلى وأشرف من النبوة، كما أشرنا آنفاً، ولكن كثيراً من الناس؛ إما أنهم لا يفهمون، وإما لا يريدون أن يفهموا، فجعلوا من هذا المعتقد لشيعة أهل البيت ﷺ المبتني على أدلة رصينة، جعلوا منه مدخلاً للتشيع والطعن عليهم: بأنهم يغالون في أئمتهم، ويجعلونهم فوق مستوى النبي ﷺ، وحاشا أن يعتقد الشيعة بذلك.

ضرورة الإمامة

أشرنا فيما مضى من الأبحاث إلى أن الشريعة الإسلامية تميّزت من الشرائع السماوية الأخرى بسمة وميزة خاصة، وهي: أنها تمثل النظام

(١) السجدة: ٢٤.

(٢) الطبري، تفسير الطبري: ج ٢١ ص ١٣٦.

الأكمل والأفضل للبشرية على مستوى النظرية والمبادئ العامة للقانون الإلهي، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١) فهي لا تحتاج من هذه الناحية إلى إكمال ومتابعة على صعيد الإبلاغ والإنذار الذي كان يضطلع به الأنبياء بالنسبة إلى الشرائع السابقة. نعم ظلت تحتاج في بقائها واستمرارها - بعد ختم النبوات وانقطاع الوحي الرسالي - إلى أشخاص غير أنبياء وغير مرتبطين بالسماء من جهة الوحي التشريعي؛ لعدم الحاجة إلى ذلك كما بينا، وإنما كانت الحاجة إلى أشخاص يمارسون مهام الأنبياء الأخرى التي لا غنى للرسالة الإسلامية عنها، وتلك المهام تكون في عدة جوانب، منها:

أولاً: الحفاظ عليها من الانحراف^(٢) في فهم الشريعة ومقاصدها، وبيان جزئياتها، والدفاع عنها ضد محاولات التشويه والتغيير، ومتابعتها في الممارسة والتطبيق، وهذا لا يتسنى لأي أحد دون أن يمتاز بمواصفات ومؤهلات خاصة كالعصمة والعلم الخاص، كما أنه لا يمكن تشخيصه بمعزل عن السماء، وهو الذي نعبر عنه بالإمام.

(١) المائدة: ٣.

(٢) وهذا المعنى مفاد روايات وردت عن النبي ﷺ وعن الأئمة عليهم السلام، ففي الكافي عن الإمام أبي عبد الله عليه السلام قال: «... فَإِنَّ فِيْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ فِي كُلِّ خَلْفٍ عَدُوًّا يَفْضُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ، وَاتِّحَالَ الْمَبْطِلِيْنَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِيْنَ». الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. كما ورد عن النبي ﷺ مرسلاً: «فِي كُلِّ خَلْفٍ مِنْ أُمَّتِي عَدْلٌ مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَنْفِي عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ وَاتِّحَالَ الْمَبْطِلِيْنَ» المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢٧ ص ٢٢٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ثانياً: مواجهة ظاهرة الاختلاف في المجتمع الإنساني، هذا الاختلاف - بأيّ نحو فسرناه - الذي رافق البشرية منذ وجودها على هذه الأرض، ولا يمكن للإنسانية التخلص منه في يوم من الأيام، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾^(١) وقد بعث الله الأنبياء؛ ليرفعوا هذا الاختلاف، وليحكموا بين الناس فيما اختلفوا فيه، قال سبحانه: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَا اختلفُوا فِيهِ﴾^(٢).

ولكن عمر الأنبياء والرسول من خلال المعطيات التاريخية المتوفرة لدينا هو أقلّ من عمر البشرية وامتدادها الزمني؛ لأنّ النبوات ختمت بنبينا محمد ﷺ، فتظل الحاجة قائمة بعد رحيل النبي الأكرم ﷺ إلى رفع هذا الاختلاف، وحلّه وإزاحة جميع الموانع والعقبات التي يسببها ذلك الاختلاف، ويعيق حركة الرسالة وديمومتها، فتأتي هنا القيادة المعصومة المتمثلة بالإمامة؛ لتمارس هذا الدور على أكمل وجه، وتحافظ على الرسالة في خط سيرها العام، وهذا الدور لا يمكن أن تقوم به الأمة نفسها وإن ادّعي عصمتها، وأنها لا تجتمع على ضلال، فليس من المحتوم أن تلك العصمة عصمة ذاتية للأمة، بل من المرجح أن يكون سبب هذه العصمة وجود إمام يمنع من حصول الاجتماع على الضلالة؛ ولذا قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ

(١) هود: ١١٨-١١٩.

(٢) البقرة: ٢١٣.

أَمْنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا^(١) فلو كانت الأمة تستطيع أن تحلّ بنفسها هذا التنازع، لما أمرهم بالرجوع فيه إلى الله والرسول، ثم هل أن الأمة لن تتنازع بعد رحيل النبي أو التنازع سوف يبقى إن لم يشتدّ ويتفاعل بشكل أكبر؟ فلا بدّ من شخص له مميّزات الرسول يتولّى مهمّة المرجعية في حلّ التنازع، وهو الإمام، فالإمامة ضرورية لإدامة هذه المسيرة.

ثالثاً: من المميّزات التي انفردت بها الرسالة الإسلامية هي أنّها تمكّنت من أن تقيم كياناً سياسياً إسلامياً في المجتمع الإسلامي على شكل حكومة ودولة إسلامية، وذلك في عصر صاحب الرسالة، بخلاف بقية الرسالات السماوية الأخرى بحسب الاستقراء التاريخي - فهي وإن دعت إلى إقامة الحقّ والعدل بين الناس والحكم بما أنزل الله تعالى بينهم، ولكنها لم تتمكن من إقامة كيان حكومي وبناء دولة في زمن أنبياء تلك الرسالات.

وهذه التجربة الفتية للدولة والحكومة الإسلامية بطبيعة الحال تحتاج إلى قيادة فذة ومتكاملة تستطيع أن تقود هذه المسيرة العظيمة للرسالة الخاتمة بصورة صحيحة وكاملة، وتحقق كافة الأهداف التي جاءت بها على أتمّ وجه، كما كان النبي ﷺ يفعل ذلك، وهذا لا يتأتّى إلا من خلال إمام معصوم على درجة كبيرة من العلم والإدراك لأبعاد الرسالة العلمية

(١) النساء: ٥٩.

والعملية، فوجوده أمر ضروري وحيوي جداً من أجل تحقيق هذه الغايات، فمن خلال هذه المعطيات والأدلة يفهم الشيعة ضرورة الإمامة ووجوبها بعد النبوة في الهيكل العام للدين الإسلامي الحنيف.

الإمامة والهداية

إن الإمامة بمفهومها المتقدم - كما بينا - من كونها استمراراً لممارسات النبي ﷺ في تطبيق أحكام الشريعة وحفظها وصيانتها من الخطأ، جاءت مقرونة بهداية الناس وإيصالهم إلى الكمال المطلوب، وهذا من وظائف الإمام، وقد أكدته مجموعة من الآيات التي تحدت عن الإمامة وقرنتها بالهداية، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾^(٢).

وهذه الهداية التي اضطلع بها الأنبياء الأئمة بالخصوص، وكذا الأئمة غير الأنبياء، ليست هي مجرد موعظة وإرشاد، وبيان للحقائق الإلهية، وإراءة الطريق للأئمة؛ إذ هذه هداية النبوة المسماة بالهداية التشريعية التي تقتصر على إبلاغ أوامر الله تعالى والبشارة والإنذار وإراءة الطريق فقط، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾.

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) السجدة: ٢٤.

بل هي هداية من نوع آخر يتجسد فيها نفوذ روحي كبير للإمام، يأخذ بمجامع القلوب المستعدة للهداية والوصول بها إلى كمالاتها، وتحقيق الهدف من رسالات السماء، وهذه هي الهداية المعبر عنها بالهداية التكوينية الإيصالية، قال سبحانه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوءُ بِهَا بَكَافِرِينَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبْهَدَاهُمْ آفْتَدِهِ قُلْ لَأَسْأَلَنَّكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرِي لِلْعَالَمِينَ﴾^(١).

ومما يؤيد أن هداية الإمام هي هداية إيصالية بالمعنى الذي ذكرناه، أن نفس معنى الإمام - لغة - يستبطن الهداية والافتداء والإيصال إلى المطلوب من الكمال، فمعنى الإمام هو: من يؤتم به ويقتدى به؛ ولذا فسّر القرطبي الأئمة في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾^(٢) أي: «رؤساء يقتدى بهم في الخيرات وأعمال الطاعات»^(٣).

وقال ابن كثير: «﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً﴾ أي: يقتدى بهم»^(٤).

(١) الأنعام: ٨٩-٩٠.

(٢) الأنبياء: ٧٢-٧٣.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١١ ص ٣٠٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الشوكاني، فتح القدير: ج ٣ ص ٤١٦، الناشر: عالم الكتب.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ١٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الإمامة عند أهل السنة

إنَّ أهل السنَّة وإن عرّفوا الإمامة بأنّها رئاسة عامّة في أمور الدين والدنيا، وأنها ضرورية لقيادة المجتمع الإسلامي، ولكنهم فسّروا الرئاسة العامّة - كما ألمحنا إلى ذلك - في ضمن دائرة القيادة السياسية للمسلمين بعد النبي ﷺ، وفي حدود الحكومة الإجرائية؛ ولذا لم يشترطوا فيها الولاية المطلقة التي تستوجب الطاعة والانقياد التام للإمام، إلاّ في تلك الحدود، وكذا لم يشترطوا فيها المرجعية الدينية العامّة - بالمعنى الذي عند الشيعة - للإمامة، بدليل أنّهم ينقلون كثيراً من الأخطاء والاشتباكات التي وقع فيها الخلفاء، واعترافاتهم المتكرّرة بالعجز والاحتياج، وذلك في كتبهم المعتمدة^(١)، فضلاً

(١) هناك عدّة شواهد من التاريخ الإسلامي في مدرسة أهل السنّة تثبت جهل الخلفاء، وعدم معرفتهم بالكثير من الأحكام الشرعية والعقائد، وإقرارهم بالعجز عن معرفتها، والوقوع في الكثير من الاشتباكات في مسائل جوهرية، على عكسه في مدرسة أهل البيت ﷺ، فلم يؤثر عنهم - من طرق أهل البيت ﷺ - أنّهم اعترفوا بالعجز عن معرفة الأحكام، أو صدرت عنهم اشتباكات، وإن حاول بعض إثبات جهلهم ببعض الأمور، لكنّه بلا دليل صحيح.

فقد أخرج غير واحد من المحدثين أنّ الخليفة أبا بكر لم يعرف حكم إرث الجدة حتّى سأل بعض الصحابة وأخبروه، روى ذلك الترمذي بسنده عن قبيصة بن ذؤيب قال: «جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها، قال: فقال لها: ما لك في كتاب الله شيء، وما لك في سنّة رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) شيء، فارجعي حتّى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)، فأعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقال محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر، قال: ثمّ جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها، فقال: ما لك في كتاب الله شيء، ولكن هو ذاك السدس، فإن اجتمعما فيه، فهو بينكما، وأيتكما خلت به فهو لها.

قال أبو عيسى: وفي الباب عن بريدة، وهذا أحسن، وهو أصحّ من حديث ابن عيينة». الترمذي، سنن الترمذي: ج ٣ ص ٢٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

عن عدم اشتراطهم العصمة والعلم الخاص فيهم.

ولذا نجد أنّ الشيعة قد اعتبروا الإمامة أصلاً من أصول مذهبهم^(١)؛ فإنّها تعتبر الأصل المقوم للشريعة؛ إذ تمثل التطبيق الصحيح لشريعة النبي ﷺ، ولولا الإمامة، لما أمكن أن تكون هناك شريعة واقعية محفوظة من الانحراف يطمئن إلى صحتها وصدورها عن الله تعالى.

وهذا ما يفسر قول الشيعة: بُني الإسلام على خمس، أهمّها الولاية التي هي التطبيق العملي للإمامة.

في حين نجد أهل السنة قد اعتبروها من الفروع بما يلائم فهمهم

⇒

وأخرج الحاكم حديث الجدة أيضاً بنفس المضمون في المستدرک، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي في التلخيص. المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٤ ص ٣٣٨-٣٣٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وغيرها من المصادر الكثيرة التي ذكرت هذا الحديث.

وكان الخليفة عمر يجهل حديث الاستئذان الذي كان يعرفه أصاغر الصحابة، كما أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن عبيد بن عمير، قال: «إنّ أبا موسى الأشعري استأذن على عمر ابن الخطاب (رضي الله عنه)، فلم يؤذن له، وكأنّه كان مشغولاً، فرجع أبو موسى ففرغ عمر فقال: ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس، انذونا له، قيل: قد رجع، فدعاه، فقال: كُنّا نؤمر بذلك، فقال: تأتيني على ذلك بالبيّنة، فانطلق إلى مجلس الأنصار فسألهم، فقالوا: لا يشهد لك على هذا إلاّ أصغرنا أبو سعيد الخدري، فذهبَ بأبي سعيد الخدري، فقال عمر: أخفي هذا عليّ من أمر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؟ ألهانني الصّفق بالأسواق». صحيح البخاري: ج ٣ ص ٦-٧ ح ٢٠٦٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغير ذلك من الشواهد.

(١) اعتبر الشيعة الإمامة من أصول المذهب، لا من أصول الدين، وهناك فارق بين الأمرين، قال السيد الخوئي: «نعم، الولاية بمعنى الخلافة من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين». كتاب الطهارة: ج ١ ص ٨٦، الناشر: دار الهادي للمطبوعات قم. وقال السيد الخميني: «فالإمامة من أصول المذهب، لا الدين». كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣٢٣. مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

واعتقادهم بالإمامة وأهميتها.

قال الإيجي: «ليست^(١) من أصول الديانات والعقائد، خلافاً للشيعة، بل هي عندنا من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين»^(٢).

قال الغزالي: «اعلم أنّ النظر في الإمامة أيضاً ليس من المهمّات، وليس أيضاً من فنّ المعقولات، بل من الفقهيات»^(٣).

وبناءً على هذا الفهم المحدود لمهمّة الإمامة ووظائفها عند أهل السنّة لا بدّ أن تأتي شروط الإمام عندهم ملائمة له، فلم يشترطوا في الإمام أكثر من العدالة الظاهرية المشتركة في الشاهد، في قبال اشتراط العصمة عند الشيعة، قال عبد القاهر البغدادي: «وأوجبوا من عدالته أن يكون ممّن يجوز حكم الحاكم بشهادته»^(٤).

وقال السيد الجرجاني في شرح المواقف: «(نعم، يجب أن يكون عدلاً) في (الظاهر؛ لئلاّ يجور)؛ فإنّ الفاسق ربما يصرف الأموال في أغراض نفسه، فيضيع الحقوق»^(٥).

وكذلك لم يشترطوا أكثر من قابليته وقدرته على استنباط الأحكام عبر اجتهاده وإعمال رأيه المعرّض للخطأ والصواب، قال الإيجي: «المقصد

(١) أي: الإمامة.

(٢) الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٥٧٨، الناشر: دار الجبل - لبنان.

(٣) أبو حامد الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد: ص ٢٣٤، طبعة جامعة أنقرة، كلية الإلهيات.

(٤) البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: ص ٣١٢، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

(٥) الجرجاني، شرح المواقف: ج ٨ ص ٣٥٠، تحقيق: عليّ بن محمّد الجرجاني.

الثاني في شروط الإمامة: الجمهور على أن أهل الإمامة مجتهد في الأصول والفروع؛ ليقوم بأمر الدين ذو رأي»^(١).

وقال عبد القاهر البغدادي: «وقالوا: من شرط الإمام العلم والعدالة والسياسة، وأوجبوا من العلم له مقدار ما يصير به من أهل الاجتهاد في الأحكام الشرعية»^(٢).

لقد كانت هذه النظرة المتباينة إلى الإمامة بين الشيعة وأهل السنة السبب الرئيس في الكثير من الشبهات والإشكالات التي طرحها ويطرحها أتباع المذاهب السنية؛ لأنهم انطلقوا في شبهاتهم من نظرتهم الخاصة إلى هذا المفهوم، ومن جملة هؤلاء ناصر القفاري في كتابه (أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية) الذي استند في شبهاته على أسلافه ومن سبقه ممن يحملون نفس الفكرة، ويسرون على ذات النهج.

لقد تعرض القفاري لموضوع الإمامة منتقداً مفهومها عند الشيعة ومنشأها ومنزلتها، وكذا تعرض بالنقد لأدلة الإمامة من خلال القرآن والسنة النبوية، فابتدأ أولاً بنقد مفهوم الإمامة.

(١) الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٥٨٥، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: ص ٣٤١، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

الشبهات: مفهوم الإمامة لدى الشيعة من اختراعات ابن سبأ

قال القفاري: «لعلّ أوّل من تحدّث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ الذي بدأ يشيع القول بأنّ الإمامة هي وصاية من النبيّ، ومحصورة بالوصي، وإذا تولّأها سواه، يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأنّ ابن سبأ كان أوّل من أشهر القول بفرض إمامة عليّ وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه وكفّرهم». وذكّر عدّة مصادر شيعية على ذلك، فقال: «انظر: رجال الكشي: ص ١٠٨-١٠٩، القميّ المقالات والفرق: ص ٢٠، النوبختي، فرق الشيعة: ص ٢٢، الرازي، الزينة: ص ٣٠٥، وانظر: الملل والنحل: ج ١ ص ١٧٤، حيث قال الشهرستاني عن ابن سبأ: وهو أوّل من أظهر القول بالنصّ على إمامة عليّ (رضي الله عنه)»^(١).

تمهيد

الإمامة مفهوم قرآني

أشرنا بشكل موجز في المقدمة إلى أنّ الإمامة مفهوم قد أصّله القرآن، وحدّد له أطره وأبعاده العامّة في أكثر من آية، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(٢).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٧٩٢، الناشر: دار الرضا - الحيزة.

(٢) البقرة: ١٢٤.

وكذا قوله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾^(١).

وقوله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾^(٢) وقد بينا كيف أنّ القرآن الكريم لم يكتف بالإشارة إلى مصطلح ومفهوم الإمامة فحسب، وإنما قام باستعراض جملة من شرائطها كالاصطفاء والعصمة.

أمّا بالنسبة إلى السنة النبوية، فقد جاء التأكيد لمصطلح الإمامة وضرورتها في عدّة من الروايات النبوية الصحيحة التي رواها الخاصّة والعامّة في كتبهم، ومن أبرز الشواهد الروائية التي تؤكّد مفهوم الإمامة هو الحديث المشهور بين الفريقين المروي عن رسول الله ﷺ، حيث قال: «من مات وليس له إمام مات ميتة جاهلية»^(٣) كما ورد بصيغة أخرى، وهي «ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»^(٤) فهذه الروايات تدلّ على أنّ الرسول ﷺ أعطى الإمامة أهميّة كبيرة، وهو بهذا يؤكّد أهمّيّتها ومحوريّتها في الإسلام. فلا شك أنّ التعبير بـ (ميتة جاهلية) كناية عن أنّ الإمامة تمثّل الجوهر في الإسلام، وأنّ عدمها معناه عود على بدء، وهو الجاهلية والكفر.

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) السجدة: ٢٤.

(٣) ابن حبان، صحيح بن حبان: ج ١٠ ص ٤٣٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٩٦، الناشر: صادر - بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٢٢ ح ٤٦٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

إذن مفهوم الإمامة مفهوم قرآني وروائي، وإن ما تدعيه الشيعة من فهم للإمامة بشروطها هو عين ما ورد من معنى للإمامة في القرآن والسنة. ثم يأتي دور القرآن الكريم مرة أخرى؛ لبيّن المصداق والفرد الخارجي للإمامة والولاية بعد النبي ﷺ في آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١) المشهور نزولها في حق أمير المؤمنين^(٢) علي بن أبي طالب عليه السلام حيث وقف على علي بن أبي طالب عليه السلام، وهو راع، فترع خاتمه، فأعطاه السائل، فأتى رسول الله ﷺ، فأعلمه بذلك، فنزلت على رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ فقرأها رسول الله ﷺ. وسيأتي بحث مفصل في هذه الآية، وكيفية الاستدلال بها على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، ونقل الروايات الصحيحة الدالة على نزولها في أمير المؤمنين عليه السلام.

وكذلك قام النبي الأكرم ﷺ بتوضيح معالم المصداق الحقيقي للإمامة الإلهية بأمر من الله سبحانه تعالى في أكثر من بيان شرعي واضح، وفي مواطن عديدة، كما هو الحال في حديث الدار^(٣) وحديث

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) أنظر: ابن الأثير، جامع الأصول: ج ٨ ص ٦٦٥، الناشر: دار الفكر - بيروت، نقلاً عن الجمع بين الصحاح الستة.

(٣) قال رسول الله ﷺ مخاطباً عشيرته بعد أن نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾... وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأياكم يوازرني على هذا الأمر، على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت وإني لأحدثهم سنناً،

الغدِير^(١) وحديث المنزلة^(٢) وغيرها من الأحاديث الشريفة التي سيأتي البحث في بعضها مفصلاً.

إذن آية الولاية والأحاديث النبوية الشريفة تشكل أدلة شرعية صحيحة وواضحة على أنّ إمامة أهل البيت عليهم السلام منصوبة من الله سبحانه وتعالى، وليست هي من ابتكارات شخص متأخر. وهذه الأدلة بحمد الله يسوقها أتباع أهل البيت عليهم السلام من كتب أهل السنة، وعلى مبانيهم في التصحيح والتضعيف، برغم كل ما مارسه أعداء أهل البيت عليهم السلام: من إخفاء للأدلة على إمامتهم وفضائلهم، وهذا من المعاجز والكرامات الإلهية، فأين ابن سبأ في كل هذا؟!

⇒

وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبي الله، أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا، قال: فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢-٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

ويؤيده ما أخرجه الحاكم عن ابن عباس أن الرسول صلى الله عليه وآله قال لعلي عليه السلام: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بعدي نبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة». ووافقه الذهبي في التلخيص. المستدرک وبذبله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٢-١٣٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال عنه الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري، وهو ثقة، وفيه لين». مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١) وهو من الأحاديث المتواترة، وقد أخرجه جمع من الحفاظ والمحدثين، وسيأتي البحث فيه مفصلاً في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١١ ح ٦١١٢ ح ٦١١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغيره من المصادر.

ابن سبأ بين الوهم والواقع

من التهم والافتراءات التي طالما تشبّث بها خصوم مدرسة أهل البيت وأعداؤهم هي: أنّ العديد من معتقداتهم واتباعهم قد نسجها واخترعها عبد الله بن سبأ الشخصية اليهودية التي أسلمت فيما بعد.

لقد تسلّلت هذه الفرية إلى التراث الإسلامي على حين غفلة من الزمن وبتدبير أناس أرادوا لهذه الأمة أن تبقى نيران خلافاتها وصراعاتها متأججة، ولكن الذي يحزّ في النفس هو أن يبقى يلوّك بها من يسمّون أنفسهم بالمحقّقين والعلماء، ويحملون شارات العلم والمعرفة، بلا أدنى تحقيق وتمحيص، كأنهم صدى تلك الأصوات التي تردّدت في جدران الزمن الغابر.

ومن هنا عندما حاول القفاري في انتقاده لعقائد الشيعة، أن يسوّق ما يريده من طعون على عقائد أتباع مدرسة أهل البيت، كان لا بدّ أن يتمسك بقضية عبد الله بن سبأ وبطولاته وصولاته وجولاته المزعومة في إثارة كلّ فتنة مرّت على الإسلام والمسلمين، مضافاً إلى إسهاماته في اختراع أصل عقائد الشيعة في النصّ على إمامة أمير المؤمنين، وأنّه من الله ورسوله ﷺ وتوصية الأمة بذلك، وللإجابة عن هذه الشبهة علينا أن نضع شخصية ابن سبأ في ميزان التقييم والتحقيق، ومحاكمة وموازنة الآراء والأقوال التي قيلت فيه، مراعين في ذلك الاختصار قدر الإمكان.

الاختلاف الشديد في شخصية ابن سبأ

إنّ شخصية ابن سبأ من الشخصيات المثيرة للجدل التي تباينت فيها الآراء واختلفت اختلافاً كبيراً، ويمكن تصنيف العلماء فيه إلى ثلاثة أصناف:

أصناف العلماء في ابن سبأ

الصنف الأول: الذين يؤمنون بأصل وجود ابن سبأ وبضخامة دوره

ينخرط في هذا الصنف عديد من علماء المذاهب السنية الذين لم يكتفوا بإثبات وجوده، بل أسندوا إليه أعمالاً كثيرة وكبيرة غيرت وجه التاريخ، وأحدثت فتنة أثرت في المسلمين جميعاً، انتهت باغتيال خليفة المسلمين بأيدي الصحابة؛ لينفتح على إثرها باب الصراعات والخلافات على مصراعيه، فها هو عبد الله بن سبأ اليهودي الديانة واليمني المنشأ يسلم في زمن عثمان، ثمّ يتنقل بين حواضر المسلمين، بدءاً بالحجاز، ثمّ البصرة والكوفة والشام ليحطّ رحاله في مصر، ويبدأ من هناك نشاطه التدميري، فيأخذ بمراسلة الساخطين والمتدمرين على الوضع القائم وما عليه ولاة الخليفة من ظلم وجور، فيستطيع - بقدرته قادر - أن يؤكّب الرأي العام للمسلمين ويحثّهم على التمرد والانقلاب، وفيهم خيرة الصحابة من البدرين وغيرهم، وبعد قتل الخليفة يستأنف نشاطه من جديد في بثّ معتقدات وآراء لم يسمع بها المسلمون بحسب قولهم - وفيهم الصحابة طبعاً - فيصدّقونها ويعتقونها، من أمثال القول: بأنّ رسول الله حيّ وسيرج، وأنّ

عليّاً عليه السلام حيّ لم يمت، وهو في السحاب، وأنّ الرعد صوته والبرق تبسمه، وأنّه وصيّ رسول الله، وأنّه... الخ، فتتشكّل فرقة باسمه تحمل أفكاره وتدافع عنها، وهي: فرقة السبئية، الأمر الذي جعل أمير المؤمنين عليه السلام يقف بوجه هذه الشخصية التي أسلمت حديثاً فيحرقه وأتباعه أو ينفيه إلى المدائن بحسب اختلاف الروايات.

والفرقة السبئية هذه هي نواة الشيعة، وهذا يعني: أنّ عقائدهم هي من اختراع شخص كان يهودياً ثمّ أسلم فيما بعد، وأنها لم تكن معهودة أو معروفة في زمن النبي صلى الله عليه وآله أو الصحابة. ومصادر هذا الكلام هي تاريخ الطبري، وابن الأثير، وكتب الفرق والمذاهب، كالملل والنحل، والفرق بين الفرق، والتبصرة في الدين وغيرها.

مناقشة الصنف الأول

إنّ هذا الرأي الذي ذهب إليه الصنف الأوّل من العلماء وإن كان مشهوراً ومعروفاً بين المؤرّخين وعلماء المذاهب والفرق، فإنّ بعض المحقّقين من الشيعة والسنة سجّلوا عليه عدّة ملاحظات موضوعية وعلمية وجيهة، نذكر منها:

أولاً: أن سيف بن عمر هو من ضخم دور ابن سبأ

رأى المحقّقون من الطائفتين أنّ معظم روايات عبد الله بن سبأ - وما قام به في هذه المرويّات من دور كبير يعجز عن القيام بمثله أجيال من الناس - تنتهي إلى راوٍ واحد، هو سيف بن عمر التميمي الذي حكم العلماء

والمحدثون بضعفه الشديد، واتّهموه بالزندقة ووضع الحديث، قال ابن حجر: «قال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: فليس خير منه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكورة لم يتابع عليها، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، قال: وقالوا: أنه كان يضع الحديث. قلت: بقيّة كلام ابن حبان: اتّهم بالزندقة، وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك، وقال الحاكم: اتّهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط. قرأت بخطّ الذهبي مات سيف زمن الرشيد»^(١).

إنّ هذه الأقوال في تضعيف سيف بن عمر قد شكّلت لدى هذا الصنف قناعة: بأنّ تأثير ابن سبأ في الأحداث وبهذا الحجم الكبير إنّما هو في مخيلة سيف ابن عمر فقط، ولا مكان لهذا التضخيم على أرض الواقع إطلاقاً، فلم يشر كبار المؤرّخين إلى قضية ابن سبأ بهذا الحجم سوى الطبري.

ثانياً: هذا الرأي يستلزم الطعن بعدالة الصحابة ومرجعيتهم العلمية

عقائد كبار الصحابة تقع تحت تأثير ابن سبأ

إنّ لازم الاعتقاد بصواب هذا الرأي أن يكون مثل ابن سبأ - الشخص الذي ليس له سابقة في الإسلام والدين، ولم ير النبي ﷺ، ولم يسمع حديثه - قد استطاع بمدّة وجيزة أن يؤثّر في عقول وأذهان خيرة الصحابة

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٢٥٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

من الذين جاهدوا مع النبي ﷺ وسمعوا حديثه، كأبي ذر وعمّار وغيرهم من الصحابة، ويجعلهم أدوات طيعة بيده، فقد روى الطبري عن سيف أنه: «لما ورد ابن السوداء الشام، لقي أبا ذر، فقال: يا أبا ذر، ألا تعجب إلى معاوية، يقول: المال مال الله؟ ألا إن كل شيء لله كأنه يريد أن يحتججه دون المسلمين، ويمحو اسم المسلمين، فأناه أبو ذر فقال: ما يدعوك إلى أن تسمي مال المسلمين مال الله؟ قال: يرحمك الله يا أبا ذر، ألسنا عباد الله والمال ماله...؟ قال: فلا تقله... قال: وأتى ابن السوداء أبا الدرداء، فقال: من أنت؟ أظنك والله يهودياً، فأتى عبادة بن الصامت، فتعلّق به، فأتى به معاوية، فقال: هذا والله الذي بعث عليك أبا ذر»^(١).

وروى الطبري عن سيف أيضاً أنه لما أرسل عثمان عمّار بن ياسر إلى مصر في جملة من أرسلهم إلى الأمصار؛ لتقصّي الأوضاع بعد كثرة الشكاوى، وتذمّر الناس على ولاية الخليفة، عاد الجميع إلّا عمار، واستبطأه الناس «حتى ظنوا أنه قد اغتيل، فلم يفجأهم إلّا كتاب من عبد الله بن سعد بن أبي سرح يخبرهم أن عماراً قد استماله قوم بمصر، وقد انقطعوا إليه، منهم عبد الله بن السوداء»^(٢).

فهل يمكن قبول خضوع شخصيات - لها مكائتها وإيمانها - لابن سبأ، كشخصية أبي ذر (رضي الله عنه) الذي قال عنه النبي ﷺ: «ما أظلت

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٩.

الخضراء، ولا أقلت الغبراء أصدق من أبي ذر»^(١)؟! أو عمار (رضي الله عنه)، الذي قال عنه النبي ﷺ إنه ملئَ إيماناً إلى رؤوس عظامه، وهذا ما نقلته عائشة: «ما أحد من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلا لو شئت لقلت فيه ما خلا عماراً، فإني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: ملئَ إيماناً إلى مشاشه». قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٢).

ثمَّ يتطوّر الأمر ويستفحل أمر ابن السوداء كما يصوره الطبري عن سيف، ويقوم بنشر عقائد - يُعتقد بطلانها بحسب المدعى - ويقبل المسلمون منه ذلك!!!

وهذا ما ينقله لنا الطبري عن سيف: «... ثمَّ تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثمَّ البصرة، ثمَّ الكوفة، ثمَّ الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر، فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: لعجب ممَّن يزعم أنّ عيسى يرجع، ويكذب بأنَّ محمداً يرجع، وقد قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيَّ مَعَادٍ﴾ فمحمّد أحقُّ بالرجوع من عيسى، قال: فقبِلَ ذلك عنه. ووضع لهم الرجعة، فتكلّموا فيها، ثمَّ قال لهم بعد ذلك: أنّه كان ألف نبي، ولكل نبيّ وصيّ، وكان عليّ وصيّ محمّد، ثمَّ قال: محمّد خاتم

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٣٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٩٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الأنبياء، وعليّ خاتم الأوصياء، ثمّ قال بعد ذلك: من أظلم ممّن لم يجز وصية رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)...»^(١).

وبعد ذكر ما تقدّم، فنحن أمام أمرين لا ثالث لهما:

الأمر الأوّل: أن نرفض هذه الروايات التي يرويها الطبري عن سيف، ونجزم بعدم صدقها؛ إذ أنّها تتعارض مع مكانة الصحابة وقداستهم التي لا يمكن لشخصية مثل شخصية ابن سبأ الهزيلة أن تجد لها طريقاً للتأثير في عقولهم واعتقاداتهم.

والأمر الثاني: هو أن نقبل هذه الروايات التي ينقلها لنا سيف بن عمر، ونصدّق بما قام به ابن السوداء من التأثير في عقائد المسلمين الأوائل والصحابة.

ولكن قبول هذه الأمر يفرض علينا استحقاقات كثيرة لا يمكن لأحد من أهل السنّة أن يسلم بها؛ فإنّ لازم قبول وقوع كبار الصحابة تحت تأثير رجل حديث الإسلام، لا يملك تاريخاً وسجلاً يؤهّله لأن يملّي رأيه على هؤلاء الصحابة، ثمّ يستطيع بعد ذلك أن يسوّق عقائد وأفكاراً لم يألفها الصحابة وكبار التابعين، ويعتقدون بها مع أنّها ليس لها أثر أو عين في الدين كما يزعمون؟! لازمه: أنّ أولئك الصحابة كانوا على قدر من السذاجة والبساطة بحيث يستطيع شخص مثل ابن سبأ المجهول أن يستغلّ بساطتهم ويغيّر عقائدهم ويؤثر فيهم؟

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

وهذا ربما يضع على ذلك علامة استفهام كبيرة أمام حصانة التراث الإسلامي بكامله، هذا التراث الذي يعتقد أهل السنة أنه برمته قد وصل من طريق الصحابة!!؟

وهو أيضاً يثير تساؤلاً حقيقياً عن نظرية عدالة جميع الصحابة، وقوة إيمانهم وقدرتهم العالية على تشخيص الأمور، وموازنة القضايا واختيار الأصلاح والأمنع للإسلام!

ابن سبأ يدفع بالصحابة إلى قتل الخليفة عثمان

ولا يقتصر تأثير ابن سبأ على العبث بعقائد الصحابة كأبي ذر وعمّار وبقية المسلمين، بل نجده يقلب الأمور رأساً على عقب حين يزرع في نفوس الصحابة والمسلمين عدم مشروعية خلافة الخليفة الثالث عثمان، فيثورون عليه، وتصل المسألة إلى تورطهم بقتله، فهم بين محاصر له، ومانع الماء عنه، وبين مشارك فعلاً في قتله، وبين صامت لم يتفوه بكلمة حقّ لصالح الخليفة الثالث الذي يرى أهل السنة أنه قتل مظلوماً، وأنّ قتله من الفجرة والأوباش!!^(١).

(١) تعبير الفجرة والأوباش يذكره علماء أهل السنة، قال الذهبي: «وروى سليمان بن أبي شيخ عن عبد الله بن صالح العجلي قال: أقبل الحكم بن هشام يريد مندلاً، فلمّا جلس قال له أصحاب مندل: يا أبا محمّد، ما تقول في عثمان، قال: كان والله خيار الخيرة، أمير البررة، قتل الفجرة، منصور النصر، مخذول الخذلة. أمّا خاذله فقد خذّل، وأمّا قاتله فقد قُتل، وأمّا ناصره فقد نصر». تاريخ الإسلام: ج ١١ ص ٩٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

ولا ندري هل الصحابة قد خذلهم الله، لكونهم لم ينصروه؟! وقال ابن تيمية: «وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض، من أوباش القبائل وأهل

لقد ساهم في قتل عثمان الكثير من المسلمين والكثير من الصحابة، فقد روى الطبري عن سيف: «كتب أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعضهم إلى بعض أن أقدموا، فإن كنتم تريدون الجهاد، فعندنا الجهاد، وكثر الناس على عثمان، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يرون ويسمعون، ليس فيهم أحد ينهى ولا يذّب إلا نفيّر: زيد بن ثابت، وأبو أسيد الساعدي، وكعب بن مالك، وحسان ابن ثابت...»^(١).

ونلاحظ في النصّ أنّ الصحابة يشاهدون الحادثة ويسمعون بها، وليس فيهم أحد ينهى أو يذّب عن الخليفة، إلا عدد يسير جداً.

وقال ابن سعد: «كان المصريون الذين حصروا عثمان ست مئة رأسهم عبد الرحمن بن عديس البلوي، وكنانة بن بشر بن عتاب الكندي، وعمرو ابن الحمق الخزاعي، والذين قدموا من الكوفة مئتين، رأسهم مالك الأشتر النخعي، والذين قدموا من البصرة مئة رجل، رأسهم حكيم بن جبلة العبدي، وكانوا يداً واحدة في الشرّ، وكان حثالة من الناس قد ضووا إليهم قد مزجت عهودهم وأماناتهم مفتونون، وكان أصحاب النبيّ (صلى الله عليه وسلم) الذين خذلوه كرهوا الفتنة...»^(٢).

⇒

الفتن...». منهاج السنّة: ج ٣ ص ٣٢٣، الناشر: مؤسسة قرطبة.

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٦، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٧١، الناشر: دار صادر - بيروت.

وهذا النصّ يَصوِّر لنا الجموع الكبيرة من المسلمين الذين شاركوا في قتل الخليفة عثمان، وضمنهم من كان قد بايع النبي ﷺ تحت الشجرة، وشهد بيعة الرضوان كعبد الرحمن بن عديس البلوي^(١)، فهو ممّن وعده الله بالجنان على وفق اعتقاد أهل السنّة، كما نرى النصّ يصرّح بأنّ الصحابة قد خذلوه، ولم ينصروه.

ونجد في إحدى روايات الطبري أنّ الخليفة الثالث قد صرّح بكفر من شارك في قتله من أهل المدينة، قال الطبري: «فلمّا رأى عثمان ما قد نزل به، وما قد انبعث عليه من الناس، كتب إلى معاوية بن أبي سفيان وهو بالشام: بسم الله الرحمن الرحيم: أمّا بعد، فإنّ أهل المدينة قد كفروا، وأخلفوا الطاعة، ونكثوا البيعة، فابعث إليّ من قبلك من مقاتلة أهل الشام على كلّ صعب وذلول فلمّا جاء معاوية الكتاب، تربّص به، وكره مخالفة أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)، وقد علم اجتماعهم»^(٢).

فهل يمكن القول: إنّ ابن سبأ هو سبب هذا الاجتماع الذي استلزمه الجنوح إلى الكفر على حدّ تعبير الخليفة الثالث!؟

وهل نقبل أنّ ابن سبأ هو الذي حثّ الصحابة على قتل الخليفة عثمان، وكان السبب في ذلك كما يعتقد علماء أهل السنّة، قال محمد بن عبد الوهاب في حوادث سنة (٣٥): «وفيها كان خروج جماعة من أهل مصر ومن وافقهم على

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٣ ص ٣٠٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

عثمان. وأصل الفتنة ومنبعها كان من عبد الله بن سبأ: رجل يهودي من أهل صنعاء، أظهر الإسلام؛ ليخفي به حقداه عليه وكفره به في زمن عثمان، وكان يتنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثمَّ البصرة، ثمَّ الكوفة، ثمَّ الشام. فلم يقدر على ما يريد، فأخرجوه حتى أتى مصر، فغمز على عثمان، وقاد الفتنة، وأشعل نارها، محادّة لله ولرسوله، حتى كانت البلية الكبرى بمحاصرة عثمان (رضي الله عنه)، واغتياله»^(١).

وقال إحسان إلهي ظهير: «إنَّ قتلته [عثمان] أو من ساعد قاتليه على قتله هم الذين أيدوا السبئية، ومنهم تكوّنت...»^(٢).

وأَيَّ صحابة هؤلاء الذين يعبث بهم ابن سبأ حتى أوصلهم إلى الكفر والتجاوز على خليفة المسلمين؟! فهل يصلح مثل هؤلاء الصحابة - وفق هذا الرأي الذي غرسه وكوّنه سيف عن ابن سبأ - أن يكونوا مرجعاً لأخذ الشريعة منهم؟!

ثالثاً: تضارب الآراء في شخصية ابن سبأ

ويبرز المحققون - الذين يعترضون على الصنف الأوّل - كثيراً من الإشكالات والتناقضات في شخصية ابن سبأ ونسبه والأعمال التي قام بها، ممّا يضع أكثر من علامة استفهام عليه، وعلى ما قام به من أحداث، ومن هذه الإشكالات:

(١) محمّد بن عبد الوهاب، مختصر السيرة: ج ١ ص ٣١٦، الناشر: مطابع الرياض - الرياض.
 وأنظر أيضاً مجموعة مؤلفات الشيخ محمّد بن عبد الوهاب: ج ١ ص ٢٢٢، ط ٢-١٤٢٣هـ.
 (٢) إحسان إلهي ظهير، الشيعة والتشيع: ٧٧، مكتبة بيت السلام - الرياض.

١- التعارض في منشئه وبيئته

ينقل الطبري أنّ ابن سبأ كان يهودياً من أهل صنعاء في اليمن، فيقول: «كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء، أمّه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثمّ تنقّل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم»^(١).

في حين ينقل عبد القاهر البغدادي أنّه كان في الأصل يهودياً من أهل الحيرة في العراق، قال: «وكان ابن السوداء في الأصل يهودياً من أهل الحيرة»^(٢).

وكذلك ينقل الإمام محمد أبو زهرة في كتابه تاريخ المذاهب الإسلامية أن «عبد الله بن سبأ كان يهودياً من الحيرة أظهر الإسلام»^{(٣)(٤)}.

وأما قبيلته، فمنهم من ينسب ابن سبأ إلى (حمير)، وهي تنسب إلى حمير ابن الغوث... ومنازلهم باليمن بموضع يقال له: حمير غربي صنعاء^(٥).

ومن الذين قالوا بذلك ابن حزم في كتابه الفصل في الملل والأهواء، حيث يقول: «والقسم الثاني من فرق الغالية الذين

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ١٤٣، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

(٣) محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية: ص ٣٨، الناشر: دار الفكر العربي.

(٤) وقد ورد في بعض نسخ البداية والنهاية لابن كثير قوله: «وكان أصله رومياً، فأظهر الإسلام...».

وفي نسخ أخرى وردت كلمة (ذمياً)، ولعلّ الأصل هي (رومياً) ثمّ صحّفت في النسخ اللاحقة؛ للتشابه بينهما.

(٥) ياقوت الحموي، معجم البلدان: ج ٢ ص ٣٠٦-٣٠٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

يقولون بالألوية لغير الله عزّ وجلّ، فأولهم قوم أصحاب عبد الله ابن سبأ الحميري»^(١).

وأما البلاذري، فينسبه إلى قبيلة همدان، قال: «وأما حجر بن عدي الكندي، وعمرو بن الحمق الخزاعي وحبّة بن جوين البجلي ثمّ العرنبي، وعبد الله بن وهب الهمداني، وهو ابن سبأ»^(٢).

وقال عمر رضا كحّالة: «همدان بطن من كهلان القحطانية، وهم: بنو همدان بن مالك... كانت ديارهم باليمن من شريقه»^(٣).

وهذا يشكلّ تهافتاً واضحاً في منشئه وبيئته، فهناك فرق بين حمير التي تقع غرب اليمن، وبين همدان التي تقع شرق اليمن.

٢- الاختلاف في شخصيته

ذهب بعض العلماء إلى أنّ ابن سبأ هو ابن السوداء، كما مرّ آنفاً في كلام الطبري: «أمّه سوداء» في حين يرى بعضُ أنّهما شخصيتان، وليساً شخصية واحدة، كالإسفراييني حيث يقول: «ووافق ابن السوداء عبد الله بن سبأ بعد وفاة عليّ في مقاله هذه، وكانا يدعوان الخلق إلى ضلالتهم»^(٤).

(١) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء: ج ٤ ص ١٤٢. مكتبة الخانجي - القاهرة.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١٥٥-١٥٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) عمر رضا كحّالة، معجم قبائل العرب: ج ٣ ص ١٢٢٥، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٤) الإسفراييني، التبصير في الدين: ص ١٢٤، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٣- التعارض في زمن ظهور نشاطه الفكري

وهناك اختلاف في زمن ظهور نشاطه وتحركاته بين المؤرخين، فالطبري ينقل أن تحركاته وظهوره كان في زمن عثمان، فقال: «فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثم البصرة، ثم الكوفة، ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر، فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمداً يرجع، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ فمحمّد أحقّ بالرجوع من عيسى، قال: فقبل ذلك عنه. ووضع لهم الرجعة، فتكلموا فيها، ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبي، ولكل نبي وصي، وكان علي وصي محمّد، ثم قال: محمّد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء...»^(١).

وذهب آخرون إلى أن ظهوره كان في زمن خلافة أمير المؤمنين عليه السلام الذي نفاه إلى المدائن من الكوفة، قال البغدادي: «وأما الروافض، فإن السبئية منهم، أظهروا بدعتهم في زمان علي (رضي الله عنه)، فقال بعضهم لعلي: أنت الإله، فأحرق علي قوماً منهم، ونفى ابن سبأ إلى سابات المدائن»^(٢).

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ١٥، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

٤- تضارب الأقوال في معتقدات ابن سبأ

ويوجد تضارب واختلاف كبير أيضاً فيما كان يعتقد به ابن سبأ، وما حاول بثّه بين المسلمين، فتارة تذكر بعض المصادر أنه كان يؤمن أن علياً نبي^(١)، ثم يؤمن بأنه إله^(٢)، وتارة أخرى ينقل لنا المؤرخون أنه يؤمن بأن علياً ليس إلهاً كاملاً، بل حلّ به جزء الألوهية!!^(٣)، وثالثة أنه كان يؤمن بأن علياً وصي النبي محمد ﷺ^(٤)، لا أنه هو النبي أو الإله، وكذلك هناك تناقض في مسألة الإيمان بالرجعة، فمرة يؤمن بأن علياً هو من سوف يرجع، وأنه لم يمّت، وهو في السحاب، والرعد صوته، والبرق تبسمه!!^(٥) وأخرى ينادي بأن النبي محمد ﷺ هو من سيرجع لا علياً علياً^(٦).

٥- تعارض الأقوال في زمان إسلامه

تتقاطع أقوال المؤرخين كالطبري وغيره في وقت اعتناقه للإسلام، فمرة يذكرون أنه في سنة (٣٠ هـ) ورد الشام وهو مسلم مؤمن بالله، فيقوم بتحريض الصحابي أبي ذر على خلق المتاعب، وإيجاد المشاكل لمعاوية^(٧).

(١) أنظر: الإسفراييني، التبصير في الدين: ص ١٢٣، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٢) أنظر: البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ١٥. الاسفراييني، التبصير في الدين: ص ٢١.

(٣) أنظر: الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ١٧٢، ص ١٤٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) أنظر: البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ٢٢٥، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

(٥) أنظر: الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ١٧٢. الإيجي، المواقيف: ج ٣ ص ٦٧٩، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٦) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٧٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٧) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٣٥. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ١١٤،

في حين يذكر الطبري في حوادث سنة (٣٣ هـ) أنّ ابن السوداء قدم البصرة، وأعلن لواليتها ابن عامر أنّه رجل من أهل الكتاب يرغب في اعتناق الإسلام والاستقرار في البصرة، لكنّ الوالي ابن عامر لم يقبل منه ذلك، وأمر بطرده إلى الكوفة، ومنها خرج إلى مصر؛ ليستقرّ بها، ومن هناك قام بمراسلة أهل الكوفة والبصرة^(١).

وفي ذلك دلالة واضحة على وجود اختلاف في تاريخ إسلامه، فلئن كان قد أسلم في سنة (٣٠ هـ) وقام بتحريض الصحابي الجليل أبي ذر على معاوية، كيف تكون سنة (٣٣ هـ) هي سنة اعتناقه للإسلام!!؟

تناقض آخر

يظهر من كلام الطبري أيضاً أنّ ابن سبأ لم يدخل مصر قبل سنة (٣٤ هـ)؛ لأنّه كان سنة (٣٣ هـ) في البصرة، ثمّ انتقل إلى الكوفة، ثمّ الشام، ثمّ مصر، ولذا يذكر الذهبي في تاريخه في أحداث سنة (٣٥ هـ) أنّ ابن السوداء ساهم في التحريض على تنحية وعزل عمرو بن العاص وتولية ابن أبي سرح مكانه^(٢)، في حين نجد كتب التاريخ تنقل لنا أنّ عزل ابن العاص

⇒

الناشر: دار صادر - بيروت.

(١) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٦٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ١٤٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٤٣٣-٤٣٤. انظر: عبد العزيز صالح الهلابي: عبد الله بن سبأ، دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة: ص ١٧-١٨، الناشر: صحارى للطباعة والنشر.

كان في سنة (٢٥هـ أو ٢٧هـ)^(١)، قال حسن بن فرحان المالكي الباحث والمؤرخ المعاصر: «يروى سيف أن أتباع عبد الله بن سبأ قاموا بالوشاية في مصر بين عمرو بن العاص وابن أبي سرح حتى عزل عثمان عمرو بن العاص سنة سبع وعشرين، بينما يروي سيف نفسه أن ابن سبأ لم يدخل مصر إلا سنة خمسة وثلاثين»^(٢).

الصف الثاني: العلماء الذين نفوا أصل وجود شخصية ابن سبأ

وهم الذين جزموا بأن عبد الله بن سبأ محض أسطورة نسجتها أياد معينة؛ لأغراض معروفة، وهؤلاء العلماء من الشيعة والسنة.

المنكرون لشخصية عبد الله بن سبأ من الشيعة

١- العلامة الشيخ كاشف الغطاء، حيث يقول: «ليس من البعيد رأي القائل: إن عبد الله بن سبأ، ومجنون بني عامر، وأبا هلال، وأمثال هؤلاء الرجال أو الأبطال كلها أحاديث خرافة، وضعها القصاصون وأرباب السمر والمجون»^(٣).

٢- العلامة العسكري الذي أثبت بدراسة موضوعية علمية في كتابه (عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى) أن عبد الله بن سبأ كان صنعة سيف بن عمر الكذاب الذي اخترع هذا الدور المزعوم لعبد الله بن سبأ في الفتنة

(١) أنظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٣١٢. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ١٦٩. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٨٨.

(٢) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنقاذ التاريخ: ص ٧٩، الناشر: مؤسسة الإمامة الصحفية.

(٣) كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها: ص ١٨١، الناشر: مؤسسة الإمام علي عليه السلام.

والانقلاب على الخليفة الثالث.

٣- المحقق السيد الخوئي^(١) (قدّس سرّه) الذي يقول: «إنّ أسطورة عبد الله بن سبأ وقصص مشاغباته الهائلة موضوعةٌ مختلقة، اختلقها سيف بن عمر الوضّاع الكذّاب، ولا يسعنا المقام الإطالة في ذلك والتدليل عليه، وقد أغنانا العلامة الجليل والباحث المحقق السيد مرتضى العسكري فيما قدّم من دراسات عميقة دقيقة عن هذه القصص الخرافية، وعن سيف وموضوعاته في مجلدين ضخمين طبعاً باسم (عبد الله بن سبأ)، وفي كتابه الآخر (خمسون ومائة صحابي مختلق)»^(٢).

٤- العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان، أشار إلى هذا الرأي أيضاً في معرض ردّه لما جاء في تاريخ الطبري من تحريض ابن السوداء لأبي ذر حتى يعترض على معاوية بن أبي سفيان، وأنّ هذه القصص هي من اختلاق شعيب وسيف، وهما من الكذّابين الوضّاعين المشهورين، ذكرهما علماء الرجال، وقد حوا فيهما، والذي اختلقاه من حديث ابن السوداء - وهو الذي سمّوه عبد الله بن سبأ، وإليهما ينتهي حديثه من الأحاديث الموضوعة - وقد قطع المحققون من أصحاب البحث أخيراً بأنّ ابن السوداء هذا من

(١) استظهر العديد من العلماء من عبارة السيد الخوئي رحمته الله: أنّه ينكر شخصية عبد الله بن سبأ، وقد ناقش بعضٌ في هذا الظهور، وادّعى أنّه ينكر دوره وما قام به من الفتنة، هذا الدور الذي اختلقه سيف بن عمر، لا أنّه ينكر أصل وجوده.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١١ ص ٢٠٧، ط ٥- ١٩٩٢م.

الموضوعات الخرافية التي لا أصل لها^(١).

٥- العلامة محمد جواد مغنية، وهو من الذين ينكرون وجود عبد الله بن سبأ، وقد قال في تقديمه لكتاب العلامة العسكري: (عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى): «فلقد اختلق سيف لرسول الله ﷺ أصحاباً لا وجود لهم، وأسماءهم بأسماء لم يسمع بها الرسول، ولا أحد من أصحابه، مثل: سكير، والهزهاز، وأط، وحميضة، وما إلى ذلك، كما ابتدع رجالاً من التابعين وغير التابعين، ووضع على لسانهم الأخبار والأحاديث، من هؤلاء بطل اختلق شخصيته، واختلق اسمه، واختلق قضايا ربطها به، هذا البطل الأسطوري هو: عبد الله بن سبأ الذي اعتمد عليه كل من نسب إلى الشيعة ما ليس لهم به علم، وتكلم عنهم جهلاً وخطأً، ونفاقاً وافتراءً»^(٢).

٦- الباحث الاجتماعي الدكتور عليّ الوردني في كتابه (وعاظ السلاطين)، ينفي شخصية ابن سبأ، فيقول: «يخيل إليّ أنّ حكاية ابن سبأ من أولها إلى آخرها كانت حكاية مقنّنة الحبكة رائعة التصوير»^(٣).

وقد حاول الوردني أن يوجد أوجهاً للربط بين شخصية بن سبأ وعمّار بن ياسر؛ ليخرج بنتيجة هي: أنّ ابن سبأ لم يكن إلاّ عمار بن ياسر نفسه.

٧- الدكتور كامل مصطفى الشيبني ممّن أنكر وجود ابن سبأ في كتابه

(١) أنظر: الطباطبائي، تفسير الميزان: ج ٩ ص ٢٦٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) مرتضى العسكري، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى: ج ١ ص ١٢، الناشر: المجمع العلمي الإسلامي.

(٣) عليّ الوردني، وعاظ السلاطين: ص ٩٠-١١٢، الناشر: دار كوفان - لندن.

(الصلة بين التصوّف والتشيّع) وتابع في ذلك الدكتور الوردى في استنتاجاته: بأنّ عبد الله بن سبأ هو عمّار بن ياسر^(١).

٨ عبد الله الفياض في كتابه تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، قال: «يبدو أنّ ابن سبأ كان شخصية إلى الخيال أقرب منها إلى الحقيقة»^(٢).

المنكرون لعبد الله بن سبأ من أهل السنة

١- الدكتور طه حسين^(٣).

يعدّ الدكتور طه حسين أوّل العلماء والباحثين السّنّة الذين شكّكوا في مسألة ابن سبأ وتأثيره الكبير في خلق الأحداث في المجتمع الإسلامي، وخلص إلى أنّ مسألة ابن سبأ وضعها خصوم الشيعة نكاية وحقداً عليهم، قال: «وأقلّ ما يدلّ عليه إعراض المؤرّخين عن السبئية وعن ابن السوداء في حرب صفّين، إنّ أمر السبئية وصاحبهم ابن السوداء إنّما كان متكلّفاً منحولاً قد اخترع بأخرة حين كان الجدل بين الشيعة وغيرهم من الفرق الإسلامية، أراد خصوم الشيعة أن يدخلوا في أصول هذا المذهب عنصراً يهودياً إمعاناً في الكيد لهم والنيل منهم، ولو قد كان أمر ابن السوداء مستنداً إلى أساس من الحقّ والتاريخ الصحيح، لكان من الطبيعي أن يظهر

(١) كامل مصطفى الشبيبي، الصلة بين التصوّف والتشيّع: ص ٩٥-١٠٠، الناشر: دار الأندلس.

(٢) عبد الله الفياض، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة: ص ٩٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) هو عميد الأدب العربي، وأحد المصريين البارزين المعاصرين في تاريخ الثقافة، تعلّم في جامعة الأزهر، نال العديد من المناصب الجامعية المرموقة منها أنّه كان أستاذاً لتاريخ الأدب العربي القديم، وعميد كليّة الآداب جامعة القاهرة.

أثره وكيده في هذه الحرب المعقدة المعضلة التي كانت بصفتين، ولكن من الطبيعي أن يظهر أثره حين اختلف أصحاب عليؑ في أمر الحكومة، ولكن من الطبيعي بنوع خاص أن يظهر أثره في تكوين هذا الحزب الجديد الذي كان يكره الصلح وينفر منه، ويكفر من مال إليه أو شارك فيه، ولكننا لا نرى لابن السوداء ذكراً في أمر الخوارج، فكيف يمكن تعليل هذا الإهمال؟! أو كيف يمكن أن نعلل غياب ابن سبأ عن وقعة صفين، وعن نشأة حزب المحكمة؟! أمّا أنا فلا أعلل الأمرين إلاّ بعلة واحدة، وهي: أن ابن السوداء لم يكن إلاّ وهماً^(١).

٢- الدكتور عليّ النشار^(٢).

اعتبر الدكتور النشار أن ابن سبأ شخصية وهمية، فقال بعد أن جمع المصادر وحقّق في أقوال الشيعة والسنة: «ومن المحتمل أن تكون شخصية عبد الله بن سبأ شخصية موضوعة، أو أنّها رمزت إلى شخصية ابن ياسر: ومن المحتمل أن يكون عبد الله بن سبأ هو مجرد تغليف لاسم عمّار بن ياسر»^(٣).

٣- الدكتور حامد حفني^(٤).

وهو من الشخصيات العلمية والأكاديمية البارزة في مصر وقد ذهب إلى

(١) طه حسين، الفتنة الكبرى - علي وبنوه: ج ٢ ص ٩٠ - ٩١، الناشر: دار المعارف - القاهرة.

(٢) مفكر إسلامي، من أساتذة الفلسفة الإسلامية.

(٣) عليّ النشار، نشأة الفكر الفلسفي: ج ٢ ص ٣٩، الناشر: دار المعارف - القاهرة.

(٤) د. حامد حفني داود من أساتذة الأدب العربي بكلية الألسن العليا بالقاهرة، حاصل على درجة الدكتوراه في الأدب العربي مع مرتبة الشرف.

أنّ قضية ابن سبأ ملفّقة، وذلك في تقديمه لكتاب العلامة العسكري (عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى)، فقال: «ولعلّ أعظم هذه الأخطاء التاريخية التي أفلتت من زمام هؤلاء الباحثين وغمّ عليهم أمرها، فلم يفقهوها ويفطنوا إليها: هذه المفتريات التي افتروها على علماء الشيعة حين لفّقوا عليهم قصّة عبد الله بن سبأ فيما لفّقوه من قصص»^(١).

٤- الدكتور محمد كامل حسين^(٢) في كتابه: في آداب مصر الفاطمية، أنكر حقيقة عبد الله بن سبأ، واعتبرها أقرب إلى الخرافات، فقال: «فقصّة ابن سبأ في مصر وأنّه بثّ آراء التشيع بين المصريين هي أقرب إلى الخرافات منها إلى أيّ شيء آخر»^(٣).

٥- الدكتور عبد العزيز صالح الهلابي الأستاذ في قسم التاريخ بجامعة الملك سعود، أثبت أنّ ابن سبأ شخصية وهمية، وذلك في دراسته (عبد الله ابن سبأ دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة)، فقال: «والذي نخلص إليه في بحثنا هذا أنّ ابن سبأ شخصية وهمية لم يكن لها وجود، فإن وجد شخص بهذا الاسم، فمن المؤكّد أنّه لم يقم بالدور الذي أسنده إليه سيف وأصحاب كتب الفرق، لا من الناحية السياسية، ولا من ناحية

(١) العلامة العسكري، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى: ج ١ ص ١٧، الناشر: المجمع العالمي الإسلامي.

(٢) طيب وعالم وفيلسوف مصري (١٩٠١م - ١٩٧٧م)، وهو أوّل مصري ينال جائزة الأدب والعلوم، له عدّة كتب مهمّة، منها: التحليل البايولوجي للتاريخ، ووحدة المعرفة، وغير ذلك من الكتب.

(٣) محمّد كامل حسين، في أدب مصر الفاطمية: ص ٧، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.

العقيدة» وقال أيضاً بعد أن استعرض عدداً من الرواة والأخباريين المتقدمين الذين لم يرد في مروياتهم أو كتبهم أي ذكر لابن سبأ وتأثيره في الأحداث، قال: «إن إغفال هؤلاء المؤرخين لهذا الرجل الذي كان له هذا الدور الكبير في أحداث الفتنة وفي تغيير وجه التاريخ الإسلامي، دليل على أن الرجل مكذوب مختلق من عصر متأخر من عصر أولئك المؤرخين المذكورين وغيرهم»^(١).

٦- الدكتور سهيل زكار محقق كتاب المنتظم لابن الجوزي، قال في المجلد الثالث: «إن ابن سبأ لم يوجد بالمرّة، بل هو شخصية مخترعة»^(٢).

٧- الكاتب والمفكر المصري، أحمد عباس صالح، قال: «وعبد الله بن سبأ شخص خرافي بغير شك، فأين هو من هذه الأحداث جميعاً؟! وأين هو من الصراعات الناشبة في هذا العالم الكبير المتعدد...؟! وماذا يستطيع شخص مهما كانت قيمته أن يلعب بمفرده بين هذه التيارات المتناحرة؟! إن الأحداث السريعة العنيفة المتلاحقة لم تكن في حاجة إلى شخص ما حتى ولو كان الشيطان نفسه؛ لأن أصولها بعيدة الغور، وقوة اندفاعها لا قبل لأحد بالسيطرة عليها أو توجيهها، فضلاً عن تشابكها وتعددها بما لا يدع لأي قوة أن تزيدها تعقداً.

وساذج - بغير شك - التفكير الذي يتجه إلى خلق شخصية خرافية

(١) عبد العزيز صالح الهلابي، عبد الله بن سبأ، دراسة للروايات التاريخية عن دوره في الفتنة: ص ٧٣، الناشر: صحارى للطباعة.

(٢) ابن الجوزي، المنتظم: ج ٣ ص ٣٠٢، الناشر: دار الفكر-بيروت.

كهذه؛ ليعطيها أيّ أثر من أحداث، وأكثر سداجة منه من يظنّ لهذا الرجل تأثيراً ما على كبار الصحابة، ومنهم أبو ذر الغفاري نفسه الذي لم يقبل مناقشة أبي هريرة المحدث المعروف، وضربه فشجّه قائلاً في ازدراء: **أتعلمنا ديننا يا بن اليهودية.**

إنّما كلّ ما حيك من قصص حول عبد الله بن سبأ هو من وضع المتأخّرين، فلا دليل على وجوده في المراجع القديمة فضلاً عن سخافة التفكير في احتمال وجوده أصلاً^(١).

مناقشة المنكرين لأصل وجود شخصية ابن سبأ

وقد ناقش بعض المحقّقين آراء هذا الصنف من العلماء من كلا الفريقين، ممّن تبنّى نفى أيّ وجود تاريخي لشخصية ابن سبأ، بعدة ملاحظات يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولاً: أنّ الطبري لم ينفرد بروايات عبد الله بن سبأ، فهناك الكثير من الشعراء والرواة والمؤرّخين الذين سبقوا الطبري بذكر السبئية وعبد الله بن سبأ، فقد جاء ذكر السبئية على لسان الشاعر الكوفي الشهير أعشى همدان (ت ٨٤ هـ)، حينما هجا المختار بن أبي عبيد الثقفي وأتباعه، قال:

شهدت عليكم أنّكم سبئية وأني بكم يا شرطة الكفر عارف^(٢)

(١) أحمد عباس صالح، اليمين واليسار في الإسلام: ص ٩٥-٩٦، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت.

(٢) الجاحظ، الحيوان: ج ٢ ص ٢٧١، الناشر: دار الجبل - لبنان. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ٥٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

وذكر الجوزجاني (ت ٢٥٩هـ): «ثمَّ السبئية إذ غلت في الكفر، فزعمت أن علياً إلهها حتى أحرقهم بالنار؛ إنكاراً عليهم واستبصاراً في أمرهم... وضرب عبد الله بن سبأ حين زعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء، وعلمه عند عليٍّ ونفاه بعدما كان همَّ به»^(١).

ويقول ابن قتيبة (٢٧٦هـ): «فإنَّ عبد الله بن سبأ ادَّعى الربوبية لعليٍّ، فأحرق عليٍّ أصحابه بالنار»^(٢).

وينقل البلاذري (ت ٢٧٩هـ) أنَّ ابن سبأ في ضمن مجموعة قد جاؤوا إلى عليٍّ عليه السلام يسألونه رأيه في أبي بكر وعمر، فقال عليه السلام: «أو قد تفرغتم لهذا»^(٣).

ثانياً: أنَّ سيف بن عمر ليس هو المصدر الوحيد لأخبار ابن سبأ، بل هناك روايات كثيرة تذكر ابن سبأ، ولا ينتهي سندها إلى سيف بن عمر، فقد أخرج ابن عساکر في تاريخه عدَّة روايات، منها:

١- «أخبرنا أبو البركات الأنماطي، أنا أبو طاهر أحمد بن الحسن وأبو الفضل أحمد بن الحسن، قالوا: أنا عبد الملك بن محمد بن عبد الله، أنا أبو علي بن الصواف، نا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، نا محمد بن العلاء، نا أبو بكر بن عياش، عن مجالد، عن الشعبي قال: أول من كذب

(١) الجوزجاني، أحوال الرجال: ص ٣٧-٣٨، الناشر: مدرسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث: ص ٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١٥٥-١٥٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

عبد الله بن سبأ»^(١).

٢- «قرأنا على أبي عبد الله يحيى بن الحسن، عن أبي الحسين بن الأبنوسي، أنا أحمد بن عبيد بن الفضل، وعن أبي نعيم محمد بن عبد الواحد بن عبد العزيز، أنا علي بن محمد بن خزفة، قال: نا محمد بن الحسن، نا ابن أبي خيثمة، نا محمد بن عباد، نا سفيان، عن عمّار الدهني، قال: سمعت أبا الطفيل يقول رأيت المسيّب بن نجبة أتى به ملبية - يعني ابن السوداء - وعليّ على المنبر، فقال عليّ: ما شأنه؟ فقال: يكذب على الله وعلى رسوله»^(٢).

٣- «أنبأنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم بن الحطّاب، أنا أبو القاسم علي بن محمد بن علي الفارسي، وأخبرنا أبو محمد عبد الرحمن ابن أبي الحسن بن إبراهيم الداراني، أنا سهل بن بشر، أنا أبو الحسن عليّ ابن منير بن أحمد بن منير الخلال، قال: أنا القاضي أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله الذهلي، نا أبو أحمد بن عبدوس، نا محمد بن عباد، نا سفيان، نا عبد الجبار بن العباس الهمداني، عن سلمة بن كهيل، عن حجية بن عدي الكندي، قال: رأيت علياً كرم الله وجهه، وهو على المنبر وهو يقول: من يعذرني من هذا الحميت الأسود الذي يكذب على الله ورسوله - يعني ابن السوداء - لولا أن لا يزال يخرج عليّ عصابة ينعي عليّ دمه،

(١) ابن عسّاكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٢٩ ص ٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

كما ادعت عليّ دماء أهل النهر، لجعلت منهم ركاباً»^(١).

ثالثاً: أنّ الشيعة أنفسهم - الذين يُتَّهَمون بأنّ ابن سبأ هو من وضع عقائدهم - لم تنكر الغالبية منهم وجوده وحقيقته، وهذه كتبهم زاخرة بذكره وذكر أخباره، فقد روى الصدوق في حديث الأربع مئة: «إذا فرغ أحدكم من الصلاة، فليرفع يديه إلى السماء، ولينصب في الدعاء، فقال عبد الله بن سبأ: يا أمير المؤمنين أليس الله في كلّ مكان؟ قال: بلى، قال: فلم يرفع العبد يديه إلى السماء؟ قال: أما تقرأ ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾^(٢) فمن أين يطلب الرزق إلا من موضعه، وموضع الرزق وما وعد الله عزّ وجلّ السماء»^(٣). وغيرها من الروايات الكثيرة في كتب الرجال والحديث والفرق.

وروى أيضاً الكشي عن محمد بن قولويه قال: «حدثني سعد بن عبد الله، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد ومحمد بن عيسى عن عليّ بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب الأزدي، عن أبان بن عثمان، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام، يقول: لعن الله عبد الله بن سبأ أنّه ادّعى الربوبية في أمير المؤمنين عليه السلام، وكان والله أمير المؤمنين عليه السلام عبداً لله طائعاً، الويل لمن كذب علينا، وإنّ قوماً يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، نبأ إلى الله منهم، نبأ إلى الله منهم»^(٤).

(١) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٢٩ ص ٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الذاریات: ٢٢.

(٣) الصدوق، الخصال: ص ٦٢٨-٦٢٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٤) الطوسي، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: مؤسّسة آل البيت لإحياء التراث - قم.

الصف الثالث: العلماء الذين ينفون ضخامة تأثيره لا أصل وجوده

وهذا الصف من العلماء يمثل علماء الشيعة الغالبية العظمى منهم، فهم لم ينكروا أصل وجود ابن سبأ، ولم يدعوا وهميته، وإنما ذهبوا إلى أن عبد الله بن سبأ شخصية تاريخية اعتيادية قد أسلم في زمن عثمان أو غيره، ووالى علياً عليه السلام، ولكنه غالى فيه وادعى فيه أموراً أنكرها عليه المسلمون، ووقف علي عليه السلام إزاءه وإزاء من قال بمقالته موقفاً حازماً، فحرقهم أو نفاهم، وانتهى الأمر إلى هذا الحد، وها هي كتب الشيعة تلعنه وتبشراً منه^(١) وتاريخنا الإسلامي حافل بالمنحرفين والغالين والضالين من جميع الطوائف الإسلامية، لا تختص به طائفة دون أخرى.

هذا هو الرأي الصحيح في المسألة، فمن ذهب إلى أن له تأثيراً كبيراً في الفتنة، فقد جانب الصواب، وقد تقدمت مناقشة ذلك، وأمّا الرأي الذي يرى أن ابن سبأ مجرد وهم لا حقيقة له، فإن المعطيات التاريخية التي تعرضنا لبعضها من قبيل ذكره على لسان بعض المؤرخين والمحدثين الذين سبقوا الطبري، لا تساعد على هذا الرأي، ولعل من ذهب إلى ذلك أراد نفي ما له من آثار كبيرة لم يجد لها دليلاً تاريخياً صحيحاً، فعمد إلى نفي وجود ابن سبأ؛ لأن مثل تلك الآثار تجعل صاحبها من الأساطير، والمهم أن هذين الرأيين يتفقان على نفي ضخامة التأثير الذي ينسب إليه.

وإلى هذا الرأي يذهب بعض العلماء والباحثين أيضاً، فقد نفوا تأثيره في

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ٣٢٣.

الفتنة وإثارة الوضع على الخليفة الثالث، كالباحث الشيخ حسن بن فرحان المالكي، قال: أنا أنفي دوره^(١) يعني: ابن سبأ في الفتنة، ومن المشككين في ضخامة تأثيره أو وجوده أيضاً الدكتور جواد علي في مقال له بعنوان (عبد الله بن سبأ) في مجلة المجمع العلمي العراقي^(٢) وفي مجلة الرسالة^(٣). والدكتور محمد عمارة أيضاً في كتابه (الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية)، يقول فيه: «تنسب أغلب مصادر التاريخ والفكر الإسلامي إلى ابن السوداء هذا، نشاطاً عظيماً وجهداً خرافياً»^(٤).

وكذلك الدكتور أحمد محمود صبحي في كتابه نظرية الإمامة، قال: «وليس هناك ما يمنع أيضاً أن يستغلّ يهودي الأحداث التي جرت في عهد عثمان؛ ليحدث فتنة، وليزيدها اشتعلاً، ويؤلب الناس على عثمان، بل أن ينادي بأفكار غريبة، ولكن السابق لأوانه أن يكون لابن سبأ هذا الأثر الفكري العميق، فيحدث هذا الانشقاق العقائدي بين طائفة كبيرة من المسلمين»^(٥).

وعليه يلتقي هذا الرأي - القائل بنفي تضخيم آثار وما نسب إلى ابن سبأ - بمماثله الشيعي؛ لينفي انفراد الشيعة به.

(١) حسن بن فرحان المالكي، مع الدكتور سليمان العودة: ص ٦٠ - ٦١، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - عمان، الأردن.

(٢) مجلد ٦ ص ٨٤ - ١٠٠.

(٣) العدد: ٧٨٧ ص ٦٠٩ - ٦١٠.

(٤) محمد عمارة، الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية: ص ١٥٤ - ١٥٥، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بغداد.

(٥) د. أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٣٧، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

أما لماذا حدث هذا التضخيم؟ ولماذا نسبت هذه الأدوار الخرافية إلى ابن سبأ؟ وما هي الأسباب والدواعي لذلك؟ فهذا مما ينبغي التعرّض له ولو بشكل مجمل، فنقول:

دواعي تضخيم دور ابن سبأ

يستطيع المرء من خلال رؤية موضوعية لتاريخ الخلافات المذهبية بين الشيعة والسنة، وما ترتب على ذلك الخلاف من نتائج، أن يجد عدّة أسباب ودواع ساهمت في إسناد هذا التأثير الكبير إلى عبد الله بن سبأ في صناعة أحداث ووقائع تاريخية، واختراع أفكار وعقائد خاصة، كان الشيعة المتّهم الأوّل فيها، ومن جملة هذه الأسباب:

١- أنّ اعتقاد الشيعة بالنصّ على الإمام والوصية عليه من النبي ﷺ وعصمته وشرائطه، هذا الاعتقاد يستند إلى الكتاب والسنة الصحيحة المؤيّدّة بأقوال وآراء علماء أهل السنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى إنّ أئمة أهل السنة وخلفاءهم لا تتحقّق فيهم شرائط الإمام المستقاة من الكتاب والسنة الصحيحة، فأدّى هذا الأمر إلى أن يرجح المذهب الشيعي، وينتشر في وسط الأمة، فللوقوف بوجه هذه المسألة الخطيرة التي قوّضت شرعية الخلافة والإمامة عند أهل السنة، كان لا بدّ أن يُربط الفكر الشيعي وعقائده بجذور يهودية من خلال إلصاق فكرة الوصية والعصمة وغيرها من عقائد الشيعة بشخصية يهودية أسلمت حديثاً، وتتشيع لعليّ عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام، والقول بأنّها هي من أسّست هذه المعتقدات وابتكرتها!! فكانت هذه

الشخصية هي شخصية عبد بن سبأ؛ ليصبح هو مخترع فكرة الوصية والنص على الإمامة، وعقائد كثيرة أخرى؛ لكي يشوهوا بذلك صورة التشيع في أذهان المسلمين، ويعدوهم عنه، وعن فهمه والاقتراب منه.

٢- أن أهل السنة بعد أن ابتعدوا عن أهل البيت الذين جعلهم رسول الله ﷺ عدلاً للقرآن، ووسيلة لإنقاذ الأمة من الضلالة، وتمسكوا بالصحابة، وقالوا بعد التهم، بل بعصمتهم، وجعلوا أقوالهم وأفعالهم سنة كسنة رسول الله ﷺ يقتدون بهم، ويأخذون الدين عنهم، وجدوا أنفسهم أمام إشكال كبير، وهو: أن تاريخ الصحابة مليء بالخلافات والصراعات والحروب فيما بينهم وهذا يعني بالضرورة أن فريقاً منهم قد خرج عن جادة الصواب وطريق الحق، قال سعد الدين التفتازاني المتوفى (٧٩١هـ): «إن ما وقع بين الصحابة: من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ، والمذكور على السنة الثقات، يدل بظاهره على أن بعضهم قد حاد عن طريق الحق، وبلغ حد الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد، والحسد، واللداد، وطلب الملك والرئاسة»^(١).

وهذا بلا شك ينافي بطبيعة الحال جعلهم مرجعاً ومصدراً للشريعة الإسلامية، فلتنزيه ساحة الصحابة عن كل ما وقعوا فيه: من فتن وتناقضات، ولكي تبقى صورتهم ناصعة كما رسموها لهم، عمدوا إلى إيجاد مخارج ومحامل؛ للخلاص من هذا المأزق، فكان أحدها أن يبحثوا عن شخص ما؛

(١) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٣٠٦، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان.

ليلقوا على كاهله مسؤولية القيام بكل تلك الفتن والاختلافات بين الصحابة، ويجعلوه المسبب الرئيس لهذه المشاجرات والحروب التي وقعت بينهم، فوقع الاختيار على عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أسلم في وقت متأخر، والذي لم يجدوا أفضل منه؛ ليكون بطل هذه الأحاجي والأفاصيص الأسطورية التي سوّدوا بها جبين التاريخ قبل صحائفه.

قال الدكتور أحمد محمود صبحي أستاذ الفلسفة في جامعة الإسكندرية في مصر: «ويبدو أن مبالغة المؤرخين وكتاب الفرق في حقيقة الدور الذي قام به ابن سبأ يرجع إلى سبب آخر غير ما ذهب إليه الدكتور طه حسين، فلقد حدثت في الإسلام أحداث سياسية ضخمة، كقتل عثمان، ثم حرب الجمل، وقد شارك فيها كبار الصحابة وزوجة الرسول، وكلهم يتفرقون ويتحاربون، وكل هذه الأحداث تصدم وجدان المسلم المتتبع لتاريخه السياسي، أن يبتلي تاريخ الإسلام هذه الابتلاءات، ويشارك فيها كبار الصحابة الذين حاربوا مع رسول الله ﷺ، وشاركوا في وضع أسس الإسلام، كان لابد أن تلقى مسؤولية هذه الأحداث الجسام على كاهل أحد، ولم يكن من المعقول أن يحتمل وزر ذلك كله صحابة أجلاء أبلوا مع رسول الله ﷺ بلاءً حسناً، فكان لابد أن يقع عبء ذلك كله على ابن سبأ، فهو الذي أثار الفتنة التي أدت لقتل عثمان، وهو الذي حرّض الجيشين يوم الجمل على الالتحام على حين غفلة من عليّ وطلحة والزبير»^(١).

وبهذا استطاع أصحاب هذا الرأي أن يتخلصوا من الإشكالات والشبهات

(١) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٣٩، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

الكثيرة التي واجهت تاريخ الصحابة.

وبعد هذا العرض للآراء المتباينة في حقيقة ابن سبأ يكون من اللائق التعرّض لحقيقته في المصادر الشيعية الروائية ومصادر الفرق والمقالات وكذلك أقوال الرجالين؛ فإنّ البحث فيها يشكّل نقطة هامّة على صعيد تشخيص هوية الرأي الصحيح في مسألة ابن سبأ، على أنّ كثيراً من الباحثين تجاهلوا هذا البحث، وهو خطأ كان ينبغي استدراكه، فلمّا كان المقصود المهمّ في الحقيقة السبئية هم الشيعة بالذات، كان من المنطقي الاطّلاع على حقيقة شخصية ابن سبأ من خلال كتبهم ومصادرهم، وكيف يرونه عندهم.

ابن سبأ في نظر الشيعة

ورد ذكر ابن سبأ في عدد من الكتب والمصادر الشيعية الحديثية منها والرجالية وكتب المقالات والفرق، وجاءت بعدة أسنة ومضامين اختلفت في تعاطيها لشخصية ابن سبأ اختلافاً لعلّه لا يقل عن الاختلاف في شخصيته في كتب أهل السنّة وإنّ أجمعت على أنّه شخص جانب الصواب، وانحرف بادّعائه أموراً منكراً أدّت إلى لعنه وذمّه والبراءة منه.

عبد الله بن سبأ في الروايات

لقد تعرّضت الروايات الشيعية الصحيحة السند لذمّه ولعنه والبراءة منه، في حين لم نجد أحداً ممّن اتّهم التشيع بالسبئية من أهل السنّة أنّه يذكر ذمّ الشيعة لابن سبأ في كتبهم، وإليك نماذج من هذه الروايات:

١- روى الكشي بسنده إلى أبان بن عثمان، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام

يقول: لعن الله عبد الله بن سبأ إنه ادعى الربوبية في أمير المؤمنين عليه السلام وكان والله أمير المؤمنين عليه السلام عبداً لله طائعاً، الويل لمن كذب علينا، وإن قوماً يقولون فينا ما لا نقوله في أنفسنا، نبرأ إلى الله منهم، نبرأ إلى الله منهم»^(١).

٢- روى الكشي بسنده إلى أبي حمزة الثمالي، قال: «قال علي بن الحسين عليه السلام: لعن الله من كذب علينا، إنني ذكرت عبد الله بن سبأ، فقامت كل شعرة في جسدي، لقد ادعى أمراً عظيماً، ما له لعنه الله، كان علينا عليه السلام والله عبداً لله صالحاً»^(٢).

٣- روى الكشي بسنده إلى هشام بن سالم، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول وهو يحدث أصحابه بحديث عبد الله بن سبأ، وما ادعى من الربوبية في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فقال: أنه لما ادعى ذلك، استتابه أمير المؤمنين عليه السلام، فأبى أن يتوب، فأحرقه بالنار»^(٣).

ابن سبأ في كتب الفرق والمقالات

لعل أقدم كتاب تعرّض لابن سبأ هو فرق الشيعة للنوبختي، وكتاب المقالات والفرق للأشعري القمي.

قال النوبختي حين تعرّض لذكر فرق الشيعة: «(فرقة) منهم قالت: إن

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ١ ص ٣٢٤ ح ١٧٢، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ١ ص ٣٢٤ ح ١٧٣، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٢٣ ح ١٧١.

علياً لم يقتل ولم يمت، ولا يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه» إلى أن قال: «... وهذه الفرقة تسمى (السبئية)، أصحاب (عبد الله بن سبأ) وكان ممن أظهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابة...» ثم قال: «وحكى جماعة من أهل العلم من أصحاب عليّ عليه السلام أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم، ووالى علياً عليه السلام وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون بعد موسى عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله في عليّ عليه السلام بمثل ذلك... فمن هنا قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية...»^(١).

وقريب من هذا الكلام ما ذكره الأشعري القمي في المقالات والفرق^(٢).

ابن سبأ في أقوال الرجاليين

قال الكشي: «ذكر بعض أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً، فأسلم ووالى علياً... وكان أول من شهر بالقول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفرهم، فمن هنا قال من خالف الشيعة: أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية»^(٣).

قال الطوسي: «عبد الله بن سبأ الذي رجع إلى الكفر، وأظهر الغلو»^(٤).

قال العلامة الحلبي: «عبد الله بن سبأ: غال ملعون، حرقه

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص ٢٢، الناشر: المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف.

(٢) الأشعري القمي، المقالات والفرق: ص ١٩ - ٢٠، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنكي - قم.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٤) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٧٥، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

أمير المؤمنين عليه السلام بالنار، كان يزعم أن علياً عليه السلام إله، وأنه نبي. لعنه الله»^(١).

ومن جاء بعدهم من الرجاليين الشيعة قد اعتمد على أقوال هؤلاء.

وخلاصة القول: أن عقيدة الشيعة في ابن سبأ هو رجل غالي في علي عليه السلام، وقد لعن من قبل الأئمة، وليس له أي تأثير مهم في بناء الكيان الشيعي مطلقاً.

وواضح من هذه الروايات الآمرة بلعنه وذمه أن الرجل لم يكن صانع مذهب الشيعة، وإلا كيف يكون جزاؤه اللعن!!

وهذا الاعتقاد الشيعي في ابن سبأ يؤيده بعض علماء الرجال من أهل السنة أيضاً.

قال الذهبي في ميزان الاعتدال: «عبد الله بن سبأ من غلاة الزنادقة، ضالّ مضلّ، أحسب أن علياً حرقه بالنار»^(٢).

وقال الصفدي: «عبد الله بن سبأ هو رأس الطائفة السبئية وهو الذي قال لعلي بن أبي طالب: أنت الإله، فنفاه علي إلى المدائن»^(٣).

وذكر ابن حجر نفس عبارة الذهبي^(٤).

وقد اقتصر ذكرهم على أنه غالي في علي عليه السلام، وادّعى الألوهية، ولم

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٧٢، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٤٢٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ١٧ ص ١٠٠، الناشر: دار إحياء التراث.

(٤) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

يتعرضوا لمسألة اختراعه الوصية أو غيرها.
وبعد هذا سوف نتعرض للإجابة عن شبهة أنّ ابن سبأ هو أول من قال
بالنصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

الشبهة: ابن سبأ هو أول من قال بأن الإمامة وصاية من النبي ﷺ

قال القفاري: «أول من تحدّث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة هو ابن سبأ الذي بدأ يشيع القول بأن الإمامة هي وصاية من النبي، ومحصورة بالوصي، وإذا تولّاها سواه، يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأنّ عبد الله بن سبأ كان أول من أشهر القول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه وكفرهم»^(١).

الجواب: الوصية بالإمامة أكبر من أن يخترعها ابن سبأ

أولاً: لقد بيّنا فيما سبق^(٢) من أبحاث أنّ الإمامة عهد من الله سبحانه جعله لأناس مخصوصين، وقد بلغ الرسول ذلك بيانات شرعية متعدّدة أشرنا إلى بعض منها، وسيأتي الحديث عنها مفصّلاً، كآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُم﴾ وحديث الغدير، وحديث المنزلة، وغيرها من الأدلّة، ومع تلك الأدلّة كيف يكون ابن سبأ هو أول من قال بالوصية والنصّ على الإمامة!؟

ثانياً: إنّ كتب الشيعة التي استند إليها القفاري والتي تذكر أنّ ابن سبأ هو أول من قال بالوصية، قد اقتصر فيها القفاري على كتاب الكشّي وكتاب فرق الشيعة للنوبختي والمقالات والفرق للأشعري القمّي فقط، وقد ترك القفاري - عمداً - الروايات الصحيحة السند وأقوال علماء رجال الشيعة الكبار التي نقلنا شطراً من كلماتهم، وهي تبين حقيقة ابن سبأ في نظر

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٧٩٢، الناشر: دار الرضا - الحيرة.

(٢) أنظر: ص ٢٤٢.

الشيعة، ولم تتعرض لمسألة أنّ الإمامة من مخترعات عبد الله بن سبأ، بل تعرضت لكونه إنساناً منحرفاً مغالياً قد تبرأ الشيعة منه، ولعنوه على لسان أئمتهم.

ومن هنا قال السيد الخوئي رحمته الله: «وأما عبد الله بن سبأ، فعلى فرض وجوده، فهذه الروايات تدلّ على أنّه كفر، وادّعى الألوهية في عليّ عليه السلام، لا أنّه قائل بفرض إمامته عليه السلام»^(١).

يقول محمد كرد عليّ: «وأما ما ذهب إليه بعض الكتاب: من أنّ أصل مذهب التشيع من بدعة عبد الله بن سبأ المعروف بابن السوداء، فهو وهم وقلة علم بحقيقة مذهبهم، ومن علم منزلة هذا الرجل عند الشيعة، وبراءتهم منه ومن أقواله وأعماله، وكلام علمائهم في الطعن فيه بلا خلاف في ذلك، علم مبلغ هذا القول من الصواب»^(٢).

وأما كتاب الكشي، فنصّ عبارته: «ذكر بعض أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً... وكان أوّل من شهر بالقول بفرض إمامة عليّ... فمن هاهنا قال من خالف الشيعة: أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهودية...»^(٣).

أما كتاب فرق الشيعة، فنصّ العبارة فيه: «وحكى جماعة من أهل

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١١ ص ٢٠٧، ط ٥-١٤١٣هـ.

(٢) محمد كرد علي، خطط الشام: ج ٦ ص ٢٤٦، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي): ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

العلم أنّ عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم... وهو أوّل من شهر بالقول بفرض إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام»^(١).

ونفس الكلام نقله الأشعري القمّي، إلاّ أنّه ذكر بدل عبارة: «وهو أوّل من شهر بالقول» قال: «وهو أوّل من شهد بالقول»^(٢).

فنقول:

١- إنّ ما قاله الكشي والنوبختي والأشعري قد ذكره بعنوان الحكاية، ولا يظهر أنّ هذه الحكاية هي لعلماء الشيعة بالخصوص؛ إذ لم يتعرّض هؤلاء الثلاثة لحقيقتها، ومن وراءها، فلم يسمّوا لنا من هم هؤلاء أهل العلم الذين ذكروا ذلك، وإن ذكر النوبختي بأنهم من أصحاب عليّ عليه السلام، لكن هذا التعبير لا يختصّ بالشيعة؛ إذ لو كان المقصود ذلك لعبر بتعبيرات أخرى، مثل: أصحابنا أو علمائنا، ومن هنا يحتمل قوياً أن يكون المقصود بهذه الجماعة من غير الشيعة، خصوصاً أنّه عبر أنّهم من أصحاب عليّ عليه السلام، وقد نقل الشيخ الطوسي في رجاله الكثير من الرواة من غير الشيعة، وفي نفس الوقت عبر عنهم أيضاً بأنهم من أصحاب الأئمة عليهم السلام^(٣).

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص ٢٢، الناشر: المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف.

(٢) الأشعري القمّي، المقالات والفرق: ص ٢٠، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي - قم.

(٣) إنّ اصطلاح الأصحاب أو أصحاب الإمام عندما يطلقه علماء الشيعة لا يعني بالضرورة أنّهم من شيعة الإمام بالمعنى المتعارف للصحابي الشيعي، بل قد يطلق ويراد به أصحاب الرواية، أي: من روى عن الإمام، مؤمناً كان أو فاسقاً، شيعياً كان أم غيره، فعّد الشيخ الطوسي في رجاله معاوية بن معاوية، وعمرو بن العاص، وزبيد بن أبيه، وبعض الخوارج ممّن روى عن عليّ عليه السلام، وعدّ المنصور الدوانيقي من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام؛ ولذا قال المحقق الداماد

٢- إنَّ هذه الحكاية مرسلة، ولا سند لها، فلا قيمة علمية لها، فهي مجهولة السند في النقول الثلاثة المذكورة.

٣- على تقدير صحّة هذه المنقولات عن الشيعة - مضافاً إلى أنّ الاعتقاد باختراع ابن سبأ لمسألة الإمامة مخالف لضرورة مسلّمة عند الشيعة إذ إنّ الإمامة ثابتة عندهم بأدلة عقلية ونقلية صحيحة قبل أن يسلم ابن سبأ - نقول: لا ظهور لكلمات العلماء الثلاثة في أنّ ابن سبأ هو أوّل من اخترع الإمامة، فلو تأملنا كلماتهم نجد أنّ الشيء الواضح فيها هو أن ابن سبأ أوّل من أعلن وأظهر هذا الاعتقاد، وأن الاعتقاد كان موجوداً وسابقاً، لكنّه أعلنه بعد أن زالت عناصر الخوف، واستلم الإمام عليّ عليه السلام الخلافة، والشاهد على ذلك أنّ الأشعري القمّي ذكر أنّ ابن سبأ كان يقول: إنّ التقيّة لا تجوز؛ ممّا يكشف عن أنّ هذا الاعتقاد كان موجوداً، لكنّه لا يجاهرون به في زمن الخلفاء الذين سبقوا عليّاً عليه السلام.

وممّا يؤيد ذلك عبارة النوبختي والكشّي: «وهو أوّل من شهر بالقول» فكلمة (شهر) معناها: كَشَفَ ما كان مستوراً، لا أنّه اخترع جديد.

ثمّ لا يخفى أنّ مجرد نقل الكشّي والنوبختي والقمّي للقضية لا يشكّل اعترافاً منهم كما يريد القفاري، بل هو حكاية لقول لا يرتضونه؛ لذلك

⇒

عن اصطلاح الشيخ الطوسي في الأصحاب: «اصطلاح كتاب الرجال للشيخ في الأصحاب، أصحاب الرواية، لا أصحاب اللقاء». ميرداماد، الرواشح السماوية، الراشحة الرابعة عشرة: ص ١٠٨، الناشر: دار الحديث.

قالوا: إنّ هذا الكلام كان مسوّغاً لمخالفي الشيعة لاتهمهم بأنّ التشييع أصله يهودي.

ومما يزيد القضية وضوحاً وجلاءً هو أنّ الوصية لعليّ عليه السلام بالإمامة أمر متعارف ومشهور في التراث الإسلامي، قبل أن يدخل ابن سبأ في الإسلام، وهذا ما سنكشف النقاب عنه في مبحث الوصية.

الوصي والوصية في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله

لقد ورد مصطلح الوصيّ والوصية لعليّ عليه السلام في أحاديث النبي صلى الله عليه وآله في مناسبات مختلفة، وألفاظ متعدّدة، وبطرق وأسانيد متكرّرة تناقلها الرواة، وثبتت في مصادر المسلمين على رغم توفّر الدواعي العديدة على طمسها وإخفائها بعدما تولّى بنو أمية مهمّة تدوين أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وكتابتها، وهي مسألة واضحة لمن أنصف، وترك التعصّب والتقليد، فوصول هذه البيانات النبوية في هذه القضية الحسّاسة جداً أكبر دليل على صحّتها ووقوعها، ولا ينبغي التشبّث بما أصاب بعض هذه الأحاديث من تضعيف وتحريف وتبديل؛ لأنّها من الطبيعي جداً أن تواجه مثل هذه الأمور وإلّا لشككنا في صحّتها، ومع هذا فقد صحّحنا بعض طرقها وأسانيدها، وتركنا بعضاً كشواهد ومؤيّدات ممّا يُفند من الأساس دعوى اختراعها من قبل ابن سبأ.

الوصية في أحاديث الدار

جاء لفظ الوصية والوصيّ في السنة الثالثة للبعثة، بعد نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ في عدّة روايات، منها:

الرواية الأولى ودراسة سندها

أخرج الطبري عن ابن حميد قال: «حدثنا سلمة، قال: حدثني محمد بن إسحاق عن عبد الغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، عن عبد الله بن عباس، عن علي بن أبي طالب في حديث طويل... تكلم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: يا بني عبد المطلب، إني والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل مما قد جئتم به، إني قد جئتم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يوازني على هذا الأمر، على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت وإني لأحدثهم سناً، وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبي الله، أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا، قال: فقام القوم يضحكون»^(١).

هذا الحديث إسناده جيد:

١- ابن حميد، فهو محمد بن حميد بن حيان، أبو عبد الله الرازي، (ت ٢٤٨هـ)^(٢):

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢-٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.
 (٢) محمد بن حميد بن حيان التميمي التوحيدي، أبو عبد الله الرازي: (ت ٢٤٨هـ). روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه، قال أبو زرعة: «من فاته ابن حميد يحتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث».

٢- سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري، تُوفِّي بعد ١٩٠ هـ^(١):

٣- محمد بن إسحاق صاحب السيرة المعروفة، ت ١٥٠ هـ^(٢):

⇒

وعن أحمد بن حنبل، قال: لا يزال بالري علم ما دام محمد بن حميد حياً. وقيل لمحمد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمد بن حميد؟ قال: ألا تراني هو ذا أحدث عنه. وعن محمد بن إسحاق وقد سئل: أتحدث عن محمد بن حميد؟ فقال: وما لي لا أحدث عنه، وقد حدث عنه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. وسئل يحيى بن معين عنه، فقال: ثقة، ليس به بأس، رازي كيس. وقال أبو العباس بن سعيد: سمعت جعفر بن أبي عثمان الطيالسي، يقول: ابن حميد ثقة كتب عنه يحيى.

وروى عنه من يقول فيه: هو أكبر منهم». أنظر: المزني، تهذيب الكمال: ج ٢٥ ص ١٠٠-١٠١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال الخليلي: «كان حافظاً عالماً بهذا الشأن، رضيه أحمد ويحيى». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٩ ص ١١٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١) سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري (ت بعد ١٩٠ هـ).

روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه في التفسير. عن ابن معين [قال]: «ثقة كتبنا عنه، كان كتب مغازيه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه.

وقال الدوري عن ابن معين: كتبنا عنه، وليس به بأس، وكان يتشيع...

وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً، وهو صاحب مغازي ابن إسحاق...

قال ابن عدي: عنده غرائب وإفراد، ولم أجد في حديثه حديثاً قد جاوز الحد في الإنكار، وأحاديثه متقاربة محتملة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويخالف...

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، وذكر ابن خلفون أن أحمد سئل عنه، فقال: لا أعلم إلا خيراً». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) محمد بن إسحاق بن يسار المدني (ت ١٥٠).

وهو صاحب السيرة المعروفة، اشتهر بالعلم والوثاقة إلى حد لا يسمع معها جرحه.

روى له البخاري - تعليقاً - وروى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قال الذهبي عنه: «العلامة الحافظ الأخباري أبو بكر... صاحب السيرة النبوية... وهو أول من دون العلم بالمدينة، وذلك قبل مالك وذويه، وكان في العلم بحراً عجاجاً...»

⇐

٤- عبد الغفار بن قاسم بن قيس الأنصاري فهو أبو مريم الكوفي^(١):

⇒

قال ابن المديني، عن سفيان، عن الزهري، قال: لا يزال بالمدينة علم ما بقي هذا - عن ابن إسحاق...

وقال أيضاً: مدار حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على ستة، فذكرهم، ثم قال: فصار علم الستة عند اثني عشر، أحدهم محمد بن إسحاق.

قال الخليلي: قال ابن إدريس الحافظ: كيف لا يكون ابن إسحاق ثقة وقد سمع من الأعرج، ويروي عنه، ثم يروي عن أبي الزناد عنه، ثم يروي عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عنه». الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٧ ص ٣٣-٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال البخاري: «رأيت علي بن عبد الله يحتج بحديث ابن إسحاق. وذكر عن سفيان أنه ما رأى أحداً يتهمه». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٩ ص ٣٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وحجة من أمسك عن الاحتجاج به اتهامه بالتشيع ورميه بالقول بالقدر والتدليس، وأما الصدق كما قال الذهبي، فليس بمدفوع عنه. سير أعلام النبلاء: ج ٧ ص ٣٣-٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ولا يخفى أن اتهامه بالتشيع أو القدر لا يضر في الرواية كما عليه التحقيق، وأما التدليس، فهو من الحالات النادرة عنده، وعننته محمولة على الاتصال، وقد حققنا حاله في كتابنا قصة الحوار الهادئ في الجزء الثالث، فليراجع.

(١) عبد الغفار بن القاسم بن قيس الأنصاري:

هو أبو مريم الكوفي، مشهور بكنيته، روى عنه شعبة، ويحيى بن سعيد الأنصاري وآخرون. وقال شعبة: «لم أر أحفظ منه... وكان ذا اعتناء بالعلم وبالرجال». ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٤٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

قال ابن عدي: «ولعبد الغفار بن القاسم أحاديث صالحة، وفي حديثه ما لا يتابع عليه، وكان غالباً في التشيع، وقد روى عنه شعبة حديثين ويكتب حديثه مع ضعفه». الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ٣٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال ابن عدي أيضاً: «سمعت أحمد بن محمد بن سعيد [ابن عقدة] يثني على أبي مريم ويطريه وتجاوز الحد في مدحه حتى قال: لو انتشر علم أبي مريم لم يحتج الناس إلى شعبة». الكامل: ج ٥ ص ٣٢٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ويعد ابن عقدة من كبار الحفاظ وعلماء الحديث ونقاد الرجال، قال الذهبي: «حافظ العصر

⇐

⇒

والمحدث البحر، أبو العباس... وكان إليه المنتهى في قوة الحفظ وكثرة الحديث». تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٨٣٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
وقال أبو علي الحافظ: «ما رأيت أحداً أحفظ لحديث الكوفيين من أبي العباس، ابن عقدة، فليل له ما يقول له بعض الناس فيه، فقال: لا يشتغل بمثل هذا، أبو العباس امام حافظ محلّه محلّ من يسأل عن التابعين وأتباعهم، فلا يسأل عنه أحد من الناس». ابن حجر، لسان الميزان: ج ١ ص ٢٦٥.

وقال ابن عدي في الكامل: «كان صاحب معرفة وحفظ ومقدّم في هذه الصناعة... ولم أجد بُدأً من ذكره؛ لأنني شرطت في أول كتابي هذا أن أذكر فيه كلّ من تكلم فيه متكلم، ولا أحابي، ولولا ذلك لم أذكره؛ للذي كان فيه من الفضل والمعرفة» الكامل: ج ١ ص ٢٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقد علّق ابن حجر على كلام ابن عدي: «ثمّ لم يسق له ابن عدي شيئاً منكراً» لسان الميزان: ج ١ ص ٢٣٦، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

ولكن مع هذه المكانة العلمية التي لابن عقدة عند ابن عدي نجد أنّه حينما مدح أبا مريم وأطرى عليه، عدّ ذلك في نظر ابن عدي تجاوزاً للحد وإنما مال إليه بسبب تشييعه!! الكامل: ج ٥ ص ٣٧٢.

نعم قد ضعّف أبا مريم عدة من علماء الجرح والتعديل ولكن المتتبع لكلماتهم في تضعيفه يتّضح له أنّها كانت بسبب مواقفه الاعتقادية من بعض الصحابة، وروايته لفضائل أمير المؤمنين عليه السلام، من هنا فقد اتّهم بالرفض والتشيع، وقد صرح بعضهم بذلك في سياق تضعيفه له، قال أحمد بن حنبل: «كان أبو عبيدة إذا حدثنا عن أبي مريم يضحّج الناس ويقولون: لا نريده. قال أحمد: كان أبو مريم يحدث ببلايا في عثمان» الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٦٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وفي مصدر آخر قال أحمد أيضاً: «ليس بثقة كان يحدث ببلايا في عثمان» ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج ٦ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
وقال أبو حاتم: «هو متروك الحديث، كان من رؤساء الشيعة» ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج ٦ ص ٥٤.

وهذا وقد صرح ابن حنبل بأن سبب تضعيفه إنّما جاء من اعتقاده ورأيه، وهذا من الغرائب، فقد سئل يوماً، فقيل له: «أبو مريم من أين جاء ضعفه، من قبل رأيه أو من قبل حديثه؟ قال: من

٥- المنهال بن عمرو^(١):

٦- عبد الله بن الحارث بن نوفل^(٢):

الرواية الثانية ودراسة سندها

أخرج ابن عساكر في تاريخه، قال: «أخبرنا أبو البركات عمر بن إبراهيم الزيدي العلوي بالكوفة، أنا أبو الفرج محمد بن أحمد بن علان

⇒

قبل رأيه، ثم قال: وقد حدث ببلايا في عثمان». العقيلي، الضعفاء: ج ٣ ص ١٠٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

فهل يبقى بعد هذا التصريح مجال لقبول كلماتهم في تضعيفه؟!

(١) المنهال بن عمرو:

روى له البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

«قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة، وكذلك قال النسائي... وقال العجلي: كوفي، ثقة. وقال الدارقطني: صدوق». المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٨ ص ٥٧٠-٥٧١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

قال ابن حجر: «المنهال بن عمرو الأسدي مولاهم الكوفي صدوق، ربّما وهم، من الخامسة». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٢١٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

قال الذهبي في الكاشف: «وثقه ابن معين». الكاشف: ج ٢ ص ٢٩٨، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٢) عبد الله بن الحارث بن نوفل.

روى له: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

قال ابن حجر: «قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي: ثقة، وقال ابن المديني: ثقة...»

قال محمد بن عمر: كان ثقة كثير الحديث، وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: أجمعوا على أنه ثقة، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة، وقال يعقوب بن شيبه: ثقة ثقة، ظاهر الصلاح وله رضى في العامة، وقال ابن حبان: هو من فقهاء أهل المدينة». تهذيب التهذيب: ج ٥ ص ١٥٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال ابن حجر أيضاً: «له رؤية ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبد البر أجمعوا على ثقته، مات سنة تسع وسبعين ويقال سنة أربع وثمانين». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٤٨٥.

الشاهد، أنا محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين، أنا أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، نا عباد بن يعقوب، نا عبد الله بن عبد القدوس عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عباد بن عبد الله عن علي بن أبي طالب، قال: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): يَا عَلِي اصْنَعْ لِي رَجُلَ شَاةٍ بَصَاعٍ مِنْ طَعَامٍ، وَأَعِدْ قِعْبًا مِنْ لَبَنٍ، وَكَانَ الْقِعْبُ قَدْرَ رِيِّ رَجُلٍ، قَالَ: فَفَعَلْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): يَا عَلِي اجْمَعْ بَنِي هَاشِمٍ، وَهُمْ يَوْمَئِذٍ أَرْبَعُونَ رَجُلًا أَوْ أَرْبَعُونَ غَيْرَ رَجُلٍ» إِلَى أَنْ قَالَ: «أَيْكُمْ يَقْضِي دِينِي وَيَكُونُ خَلِيفَتِي وَوَصِيِّي مِنْ بَعْدِي؟ قَالَ: فَسَكَتَ الْعَبَّاسُ مَخَافَةَ أَنْ يَحِيطَ ذَلِكَ بِمَالِهِ، فَأَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْكَلَامَ، فَسَكَتَ الْقَوْمُ وَسَكَتَ الْعَبَّاسُ مَخَافَةَ أَنْ يَحِيطَ ذَلِكَ بِمَالِهِ، فَأَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) الْكَلَامَ الثَّلَاثَةَ، قَالَ: وَإِنِّي يَوْمَئِذٍ لَأَسْوَأَهُمْ هَيْئَةً، إِنِّي يَوْمَئِذٍ لَأَحْمَشُ السَّاقِينَ، أَعْمَشُ الْعَيْنِينَ، ضَخَمُ الْبَطْنَ، فَقُلْتُ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَنْتَ يَا عَلِي، أَنْتَ يَا عَلِي»^(١).

الرواية جيدة الإسناد:

١- أبو البركات، هو عمر بن إبراهيم، ت ٥٣٩ هـ^(٢):

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٧-٤٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أبو البركات عمر بن إبراهيم (٥٣٩ هـ).

قال الذهبي: «الشيخ العلامة المقرئ النحوي، عالم الكوفة، وشيخ الزيدية، أبو البركات، عمر بن إبراهيم... قال السمعاني: شيخ كبير، له معرفة بالفقه والحديث واللغة والتفسير والنحو، وله التصانيف في النحو، وهو فقير قانع باليسير، سمعته يقول: أنا زيدي المذهب، لكنني أفتي على مذهب السلطان». سير أعلام النبلاء: ج ٢٠ ص ١٤٥-١٤٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ص

٢- أبو الفرج محمد بن أحمد بن علان الشاهد، ت ٤٤٦ هـ^(١):

٣- محمد بن جعفر بن محمد بن الحسين، ت ٤٠٢ هـ^(٢):

⇒

وقال في الميزان: «روى عنه ابن السمعاني، وابن عساكر، وأبو موسى المدني، وكان مشاركاً في علوم، وهو فقير متقن خير دين على بدعته، وكان مفتي الكوفة ويقول: أفتي بمذهب أبي حنيفة ظاهراً وبمذهب زيد تديناً... مات سنة تسع وثلاثين وخمسمائة، وصلى عليه ثلاثون ألفاً...» الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٨١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
وقال ابن عساكر: «كتبت عنه بالكوفة وهو أروع علوي لقيته». تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٣ ص ٥٤٣.

وقال ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد: «قرأت في كتاب معجم شيوخ الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني بخطه وأخبرني عنه أبو الحسن بن المقدس بمصر، قال: أخبرني أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد بن حمزة العلوي الزيدي بالكوفة وذكر حديثاً، ثم قال: الشريف عمر هذا أديب نحوي... وكان من عقلاء الرجال، حسن الرأي في الصحابة مثنياً عليهم متبرئاً ممن تبرأ منهم.
أخبرنا أبو البركات الحسن بن محمد بن الحسن بن هبة الله الشافعي بدمشق أنبا عمي أبو القاسم علي بن الحسن الحافظ، قال: عمر بن إبراهيم بن محمد أبو البركات الزيدي الكوفي كتبت عنه بالكوفة، وهو أروع علوي لقيته...»

أخبرنا شهاب الحاتمي بهراة حدثنا أبو سعد بن السمعاني من لفظه، قال: عمر بن إبراهيم بن محمد أبو البركات من أهل الكوفة يسكن بمحلة يقال لها السبيع، ويصلي بالناس في مسجد أبي إسحاق السبيعي، شيخ كبير فاضل، له معرفة بالفقه والحديث والتفسير واللغة والنحو والأدب، وله التصانيف الحسنة السائرة في النحو، وهو خشن العيش، صابر على الفقر والقلة، قانع باليسير، سمعته يقول: أنا زيدي المذهب [و] لكني أفتي على مذهب السلطان - يعني أبا حنيفة - رحمه الله، كتبت عنه الكثير، وهو شيخ متيقض حسن الإصغاء سليم الحواس». ذيل تاريخ بغداد: ج ٥ ص ٩-١٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١) أبو الفرج محمد بن أحمد بن علان الشاهد (٤٤٦هـ).

قال عنه الذهبي: «الشيخ، المسند، الثقة، أبو الفرج، محمد بن أحمد بن علان الكرجي ثم الكوفي... قال النرسي: هو ثقة من عدول الحاكم». سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٤٥١.

(٢) محمد بن جعفر بن محمد (٤٠٢هـ).

قال الذهبي: «الإمام المقرئ، المعمر، المسند... التميمي النحوي الكوفي، ابن النجار... قال

⇒

٤- أبو عبد الله محمد بن قاسم بن زكريا المحاربي، ت ٣٢٠ هـ^(١):

٥- عباد بن يعقوب الرواجني، ت ٢٥٠ هـ^(٢):

⇒

العتيقي: هو ثقة. سير أعلام النبلاء: ج ١٧ ص ١٠٠-١٠١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
(١) محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي (٣٢٦هـ).

قال الذهبي: «الشيخ المحدث المعمر، أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا، المحاربي الكوفي السوداني... عن حسين بن نصر بن مزاحم، قال: وكان يؤمن بالرجعة». سير أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٧٣.

وفي ميزان الاعتدال: «تكلم فيه، وقيل: كان يؤمن بالرجعة... حدث عنه الدارقطني، ومحمد بن عبد الله [القاضي] الجعفي». الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ١٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت. فالكلام فيه لما قيل من أنه كان يؤمن بالرجعة، لكن إيمانه بذلك غير ثابت، وعلى فرض وجوده فلا يؤثر، وإلا لما روى عنه مثل الدارقطني.

فإيراده في الضعفاء والمجروحين لا وجه له؛ إذ لم يبينوا سبب ضعفه، وغاية ما يذكرون أنه قد تكلم فيه، وكلامهم فيه إنما من جهة عقيدته، وهي لا تؤثر كما أشرنا مراراً. وإذا ما أضفنا أن الرجل ممن حدث عن الدارقطني ومحمد بن عبد الله الجعفي وجماعة، انظر: سير أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٧٣. فيكون في النتيجة: صدوقاً حسن الحديث في أقل حالته.

(٢) عباد بن يعقوب الرواجني (٢٥٠هـ).

قال الذهبي في الكاشف: «شيعي جلد، عن الوليد بن أبي ثور وشريك وعدة، وعنه البخاري مقروناً والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن صاعد وخلق، وثقه أبو حاتم». الكاشف: الذهبي: ج ١ ص ٥٣٢-٥٣٣، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

وقال الذهبي في السير: «الرواجني، الشيخ العالم الصدوق، محدث الشيعة... قال أبو حاتم: شيخ ثقة. وقال الحاكم: كان ابن خزيمة يقول: حدثنا الثقة في روايته، المتهم في دينه، عباد بن يعقوب.

وقال ابن عدي: فيه غلو في التشيع. وروى عبادان عن ثقة، أن عباداً كان يشتم السلف، وقال ابن عدي: روى مناكير في الفضائل والمثالب... وقال ابن جرير: سمعته، يقول: من لم يبرأ في صلاته كل يوم من أعداء آل محمد، حشر معهم...» سير أعلام النبلاء، الذهبي: ج ١١ ص ٥٣٦-٥٣٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال في التقريب: «صدوق رافضي حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابن حبان، فقال: يستحق

⇐

٦- عبد الله بن عبد القدوس^(١):

⇒

الترك». ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٤٦٩-٤٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال الخزرجي الأنصاري: «وثقه أبو حاتم وابن خزيمة، وقال ابن عدي: فيه غلو، روى أحاديث منكورة في فضائل أهل البيت، وقال صالح بن محمد: يشتم عثمان». خلاصة تذهيب تهذيب الكمال: ص ١٨٧، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب.

وعن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قال: «سئل أبي عنه فقال: كوفي شيخ». ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٦ ص ٨٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

فالرجل لا غبار على وثاقته وصدقه، وما قد يחדش به من هنا وهناك فلروايته فضائل أهل البيت عليهم السلام ومجاهرته بالحق، وعدم خوفه ووجله من النطق به، هذا ويلاحظ أن الذهبي في السير ينقل أن أبا حاتم قال بحقه: شيخ ثقة، بينما المنقول عن أبي حاتم في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم قوله: كوفي شيخ، من دون لفظة (ثقة)، فلا ندري هل أن الذهبي اطلع على كلام آخر لأبي حاتم في كتاب آخر، أم أنه اشتبه في النقل عنه، أم أن وراء الأكمة ما وراءها؟! (١) عبد الله بن عبد القدوس.

روى عنه البخاري - تعليقاً - والترمذي.

وفي التهذيب عن محمد بن عيسى أنه قال: «هو ثقة، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق إلا أنه يروي عن أقوام ضعاف. وقال أبو داود: ضعيف الحديث كان يرمى بالرفض. قال: وبلغني عن يحيى أنه قال: ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بثقة، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت عليهم السلام، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أغرب... وقال الدارقطني: ضعيف، وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير، وقال يحيى بن المغيرة: أمرني جرير أن أكتب عنه حديثاً». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٥ ص ٢٦٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال ابن حجر: «صدوق رمي بالرفض». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٥١٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وقال عنه الهيثمي: «وثقه البخاري وابن حبان وضعفه ابن معين». مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال في موضع آخر: «فيه كلام وقد وثق». مجمع الزوائد: ج ٣ ص ١٥.

نقول: بعد ملاحظة أقوال الجارحين له والمعدلين يتضح أن أسباب جرحهم له واضحة جداً،

⇐

٧- الأعمش: هو سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي

ت ١٤٨هـ^(١):

٨- المنهال بن عمرو^(٢):

٩- عباد بن عبد الله الأسدي^(٣):

⇒

وهي تشيعة وروايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام بل إن عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت عليهم السلام حتى نعتوه بنعوت قاسية كقولهم: رافضي خبيث، أو أنه ليس بشيء وغيرها من الأحكام، وليتهم أطلقوا تلك النعوت على من يستحقها كحرير بن عثمان الذي كان يلعن علياً عليه السلام في الغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، ومع ذلك فهو ثقة ثبت مع كونه ناصبياً!! فإننا لله وإنا إليه راجعون.

(١) سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي (ت ١٤٨هـ).

روى له الستة، «قال ابن معين: ثقة، وقال النسائي: ثقة ثبت». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ١٩٦.

وقال ابن حجر: «سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبو محمد الكوفي الأعمش، ثقة، حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدللس». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. غير أن العلماء قبلوا رواية الأعمش المعنونة ما لم يظهر الانقطاع فيها. انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ٤ ص ٤٠٣.

وقال الذهبي: «سليمان بن مهران الحافظ أبو محمد الكاهلي الأعمش، أحد الأعلام». الكاشف: ج ١ ص ٤٦٤، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

ووثقه العجلي، معرفة الثقات: ج ١ ص ٤٣٢، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة. وذكره ابن حبان في الثقات. ابن حبان، الثقات: ج ٤ ص ٣٠٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٢) مرّ الكلام عنه: ص ٣٠٨.

(٣) عباد بن عبد الله الأسدي الكوفي.

من التابعين، روى عن علي عليه السلام وسلمان (رض) وروى عنه المنهال بن عمرو، قال المزني: «روى له النسائي في خصائص علي وفي مسنده أحاديث». المزني، تهذيب الكمال: ج ١٤ ص ١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وأورده العجلي في الثقات، وقال: «كوفي تابعي ثقة». معرفة الثقات: ج ٢ ص ١٧. وذكره ابن حبان في الثقات. ابن حبان، الثقات: ج ٥ ص ١٤١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

⇐

الرواية الثالثة: ما أخرجه ابن عساكر بسنده عن ابن عباس عن علي عليه السلام جاء فيه أنّ رسول الله، قال: «يا بني عبد المطلب أي والله ما أعلم شاباً من العرب جاء قومَه بأفضل ممّا جئتكم به، إنني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وإن ربي أمرني أن أدعوكم، فأيتكم يؤازرنني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم؟ فأحجم القوم عنها جميعاً وأناي لأحدثهم سنّاً، فقلت: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي، ثم قال: هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»^(١).

هذا، وقد أخرج ابن عساكر حادثة استدعاء النبي صلى الله عليه وآله لبني عبد المطلب

⇒

وأخرج له ابن أبي حاتم في تفسيره. ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ١ ص ٤٥، الناشر: المكتبة العصرية.

وصح له الحاكم في المستدرک حديثين عن علي عليه السلام: الأول قوله عليه السلام: «إني عبد الله وأخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر، لا يقولها بعدي إلا كاذب، صلّيت قبل الناس سبع سنين قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة». المستدرک: ج ٣ ص ١١٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت. والحديث الثاني في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ قال عليه السلام: «رسول الله صلى الله عليه وآله المنذر، وأنا الهادي». وقال عنه الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». المستدرک: ج ٣ ص ١٢٩ - ١٣٠.

الأمر الذي لم يطق الذهبي سماعه، فحكم بأنّه كذب رجماً بالغيب، فقال: «هذا كذب على علي». الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣٦٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وسئل أحمد بن حنبل عن حديث: أنا عبد الله وأخو رسول الله وأنا الصديق، فقال: «اضرب عليه فإنه حديث منكر». سبط ابن العجمي، الكشف الحثيث: ص ١٤٤، الناشر: عالم الكتب. فهذان الحديثان، وحديث الوصية وغيرها من أحاديث مناقب ومقامات أهل البيت عليهم السلام كانت سبباً في تضعيف عباد بن عبد الله الأسدي من قبل بعض علماء الجرح والتعديل، ولا يوجد طعن في عدالته ووثاقته.

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٨ - ٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وعرضه عليهم مسألة الوصية والخلافة، بطريقتين مختلفين لم يتّضح منهما أنّهما كانا عقب نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾.

فقد روى ابن عساكر بسنده عن أبي رافع عن أبيه، قال: «قال أبو رافع: جمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولد بني عبد المطلب وهم يومئذ أربعون رجلاً وإن كان منهم لمن يأكل الجذعة ويشرب الفرق من اللبن، فقال: لهم يا بني عبد المطلب، إن الله لم يبعث رسولاً إلا جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووارثاً ووصياً ومنجزاً لعداته وقاضياً لدينه، فمن منكم يتابعني على أن يكون أخي ووزير ووصي وينجز عداتي وقاضي ديني؟ فقام إليه علي بن أبي طالب، وهو يومئذ أصغرهم، فقال له: اجلس، وقدم إليهم الجذعة والفرق من اللبن، فصدروا عنه حتى أنهلهم وفضل منه فضله، فلمّا كان في اليوم الثاني أعاد عليهم القول، ثم قال: يا بني عبد المطلب كونوا في الإسلام رؤوساً ولا تكونوا أذناً، فمن منكم يبايعني على أن يكون أخي ووزير ووصي وقاضي ديني ومنجز عداتي، فقام إليه علي بن أبي طالب، فقال: اجلس، فلمّا كان اليوم الثالث أعاد عليهم القول، فقام علي بن أبي طالب، فبايعه بينهم، فتفل في فيه، فقال أبو لهب: بس ما جبرت به ابن عمك إذ أجابك إلى ما دعوته إليه ملأت فاه بصاقاً»^(١).

والطريق الآخر لابن عساكر هو بسنده عن أبي رافع أيضاً، قال: «كنت قاعداً بعدما بايع الناس أبا بكر، فسمعت أبا بكر يقول للعباس: أنشدك الله

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٩-٥٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

هل تعلم أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) جمع بني عبد المطلب وأولادهم وأنت فيهم، وجمعكم دون قريش، فقال: يا بني عبد المطلب إنّه لم يبعث الله نبياً إلاّ جعل له من أهله أخاً ووزيراً ووصياً وخليفةً في أهله، فمن يقوم منكم ببايعني على أن يكون أخي ووزيراً ووصياً وخليفةً في أهلي، فلم يبق منكم أحد، فقال: يا بني عبد المطلب كونوا في الإسلام رؤوساً ولا تكونوا أذناً، والله ليقومن قائمكم أو لتكونن في غيركم، ثمّ لتندمن، فقام علي من بينكم، فبايعه على ما شرط له ودعاه إليه، أتعلم هذا له من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ قال: نعم»^(١).

رواية: وصيي علي بن أبي طالب عليه السلام

أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا إبراهيم بن الحسن الثعلبي، ثنا يحيى بن يعلى عن ناصح بن عبد الله عن سماك بن حرب عن أبي سعيد الخدري عن سلمان، قال: «قلت: يا رسول الله، لكلّ نبي وصي، فمن وصيّك؟ فسكت عني، فلمّا كان بعد رأيي فقال: يا سلمان، فأسرعت إليه، قلت: لبيك، قال: تعلم من وصيّ موسى؟ قلت: نعم، يوشع بن نون، قال: لمّ؟ قلت: لأنّه كان أعلمهم، قال: فإنّ وصيي وموضع سرّي وخير من أترك بعدي وينجز عدتي ويقضي ديني عليّ بن أبي طالب، قال أبو القاسم: قوله: وصيي يعني أنّه أوصاه في أهله لا بالخلافة، وقوله: خير من أترك بعدي، يعني من أهل بيته (صلى الله عليه

(١) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وسلّم»^(١).

وأخرج قريباً منه أحمد بن حنبل في الفضائل بسنده عن أنس بن مالك، قال: «قلنا لسلمان: سل النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) من وصيه، فقال له سلمان: يا رسول الله، من وصيك؟ قال: يا سلمان، من كان وصي موسى؟ قال: يوشع بن نون، قال: فإنّ وصيي ووارثي يقضي ديني، وينجز موعودي: علي بن أبي طالب»^(٢).

دراسة في سند الرواية

الرواية جيدة الإسناد:

١- محمد بن عبد الله الحضرمي، هو المعروف بالمطين^(٣):

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٦ ص ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٦١٥ ح ١٠٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) محمد بن عبد الله الحضرمي.

قال ابن أبي حاتم الرازي: «محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي المعروف بالمطين... كتب إلينا ببعض حديثه، وهو صدوق». الجرح والتعديل: ج ٧ ص ٢٩٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال الذهبي: «كان من أوعية العلم... قال أبو بكر بن دارم الحافظ: كتبت عن مطين مائة ألف حديث. وسئل عنه الدارقطني، فقال: ثقة جبل... ولأبي جعفر العباسي كلام في مطين، وعدد له نحواً من ثلاثة أوهام، فلا يلتفت إلى كلام الأقران بعضهم في بعض، وبكلّ حال فمطين ثقة مطلقاً، وليس كذلك العباسي». تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٦٦٢-٦٦٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ووثقه الهيثمي في مجمع الزوائد: ج ٦ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ووصفه عمرو بن أبي عاصم في كتاب السنة بالحافظ. ابن أبي عاصم، السنة: ص ٣١٧، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

وصحّح الحاكم في المستدرک أحاديث جاء في أسانيد الحضرمي ووافقه الذهبي. المستدرک

٢- إبراهيم بن الحسن الثعلبي^(١):

٣- يحيى بن يعلى الأسلمي^(٢):

⇒

وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ٤١-٤٢، ج ٣ ص ٥٦٠، ج ٤ ص ٣١٩-٣٢٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وغيرها من الموارد.

(١) إبراهيم بن الحسن الثعلبي.

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه، فقال: شيخ». الجرح والتعديل: ج ٢ ص ٩٢. وذكره ابن حبان في الثقات: ج ٨ ص ٨٠، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٢) يحيى بن يعلى الأسلمي:

يعدّ يحيى بن يعلى الأسلمي من الرواة الذين لهم دور كبير في نقل الحديث وروايته والذي يتضح من خلال كثرة من نقل عنهم من كبار الرواة والمحدثين، كإسماعيل بن أبي خالد والأعمش، وعبد الملك بن أبي سليمان، وعثمان بن الأسود، وفطر بن خليفة، ويونس بن خباب وغيرهم كثير إلى الحد الذي يصفهم ابن حجر بـ (الخلق). ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ١١ ص ٢٦٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وهذا فيه دلالة على كثرة عددهم، وكذلك يروي عنه عدد كبير من الرواة كأبي بكر بن أبي شيبة، وقتيبة بن سعيد، وأبي هشام الرفاعي، وإسماعيل بن أبان الوراق، وجبارة بن المغلس، والوليد بن حماد، وأبي نعيم الطحان، وعباد بن يعقوب الرواجني وآخرين.

روى له البخاري في الأدب المفرد، والترمذي في سننه، وابن أبي حاتم في تفسيره: ج ٩ ص ٣٠٣٢-٣٠٣٣. وقال ابن أبي حاتم في تفسيره عن الروايات الواردة فيه: «فتحرّيت إخراج ذلك بأصح الأخبار أسناداً، وأشبهها متناً». تفسير ابن أبي حاتم: ج ١ ص ١٤، الناشر: المكتبة العصرية.

وروى له ابن حبان في صحيحه: ج ١٥ ص ٣٩٢-٣٩٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. وقال ابن حبان عن سبب تأليفه للصحيح: «وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت لاشتغالهم بكتابة الموضوعات وحفظ الخطأ أو المقلوبات... فتدبرّت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتسبين». صحيح ابن حبان: ج ١ ص ١٠٢-١٠٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وأخرج ليحيى بن يعلى، ابن أبي شيبة في مصنفه. ابن أبي شيبة، المصنف: ج ١ ص ٢٥٣، ج ٣ ص ١٢٩، ج ٥ ص ٤١٥، ج ٨ ص ٤٥٢، الناشر: المكتبة الإسلامي - بيروت.

⇐

⇒

وصح له الحاكم حديثاً في مستدركه. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ولكن العديد من علماء الجرح والتعديل ضعفوه وجرحوه، قال عبد الله الدورقي عن يحيى ابن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بالقوي، وقال ابن عدي: كوفي من الشيعة. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ١١ ص ٢٦٦. والمتأمل في أقوالهم وتجريحهم له يتضح له أن تضعيفهم لم يكن مستنداً إلى الطعن في عدالته وصدقه، فهذه الألفاظ المذكورة مضافاً إلى أنها تعتبر أدنى مراتب الجرح عندهم، فهي لا تمس صدقه ووثاقته، بل نعتقد أن ذنبه وجريته هو تشييعه وروايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام التي تكون في كثير من الأحيان كافية في تضعيف الراوي ورد أحاديثه، لذا قرن الألباني تشييعه بضعفه، فقال: «وهو شيعي ضعيف». السلسلة الضعيفة: ج ٢ ص ٣٩١.

وهذا ما يظهر أيضاً من كلام ابن عدي، فإنه بعد أن نقل قول البخاري في يحيى: مضطرب الحديث، ذكر حديثاً له كشاهد على ذلك، وهو قول رسول الله ﷺ: «من أطاعني أطاع الله، ومن عصاني عصى الله، ومن أطاع علياً أطاعني، ومن عصى علياً عصاني». ثم علق قائلاً: «وهذا لا أعلم يرويه عن بسام بهذا الإسناد غير يحيى بن يعلى، ويحيى بن يعلى هذا كوفي، وهو في جملة شيعتهم». عبد الله بن عدي، الكامل في الضعفاء: ج ٧ ص ٢٣٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وأخرج له ابن أبي حاتم عن السدي في تفسير قوله تعالى: ﴿الْم * أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ * وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ قال: «الذين صدقوا: علي بن أبي طالب وأصحابه». تفسير ابن أبي حاتم: ج ٩ ص ٣٠٣٢-٣٠٣٣، الناشر: المكتبة العصرية.

وروى له الحاكم بسنده عن رسول الله ﷺ، قال: «من يريد أن يحيى حياتي، ويموت موتي، ويسكن جنة الخلد التي وعدني ربي فليتل علي بن أبي طالب؛ فإنه لن يخرجكم من هدى ولن يدخلكم في ضلالة». المستدرک: ج ٣ ص ١٢٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

فهذه الأحاديث إذن هي التي تجعل الراوي مضطرب الحديث، ضعيف الحديث، ليس بشيء؛ لأنها تعد من المناكير والبلايا والطامات عندهم!! ولذا وصف ابن حجر الحديث الذي يرويه ابن حبان في صحيحه عن يحيى بن يعلى، والذي فيه أن رسول الله ﷺ قد ردّ أبا بكر وعمر عندما خطبا الزهراء عليهما السلام، ثم زوجها لعلي عليه السلام قال ابن حجر عنه: «وأخرج ابن حبان له في صحيحه حديثاً طويلاً في تزويج فاطمة، فيه نكارة». تهذيب التهذيب: ج ١١ ص ٢٦٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٤- ناصح بن عبد الله^(١):

⇒

بيروت. كما يمكن أن نضيف: أن هناك من صرح بوثاقته: قال الطبري: «حدثنا سليمان بن عبد الجبار، قال: حدثنا إسماعيل بن أبان، قال: حدثني يعلى بن يحيى الأسلمي وكان ثقة. انظر: الطبري، المنتخب من ذيل المذيل: ص ٥١.

(١) ناصح بن عبد الله.

كان من كبار الحفاظ وحملة العلم، روى عنه كبار العلماء والحفاظ كأبي حنيفة النعمان، وإسماعيل بن عمرو البجلي، وعبد الله بن صالح العجلي، وعبد العزيز بن الخطاب، وإسحاق بن منصور السلولي وغيرهم من الثقات، ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ١٠ ص ٣٥٨-٣٥٩. واشتهر بالتدين والصلاح، قال الذهبي: «كان من العابدين، ذكره الحسن بن صالح، فقال: رجل صالح، نعم الرجل». ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ٢٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال ابن حبان: «كان شيخاً صالحاً». المجروحين: ج ٣ ص ٥٤، تحقيق: محمود إبراهيم زايد. ولكن مع هذا فقد تعرّض ناصح بن عبد الله إلى حملة واسعة من التضعيف والتجريح لروايته فضائل ومناقب أهل البيت عليهم السلام بيد أنهم لم يستطيعوا من خلال حملتهم تلك أن يقدموا دليلاً واحداً على عدم صدقه أو وثاقته، أو سوء حفظه أو غيرها من الأمور التي تضرّ في رواية الراوي وتؤثر على صحّة نقله، وإنما تراوحت عباراتهم بين الإبهام والغموض وعدم إعطاء تفسير مقنع، كقولهم: منكر الحديث، ليس بشيء، ذاهب الحديث، ضعيف، ليس بالقوي، ليس بثقة. المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٩ ص ٢٦١-٢٦٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وبين الإفصاح عن السبب الحقيقي لتضعيفه وجرحه، وهو روايته ونقله لفضائل ومناقب أهل البيت عليهم السلام فعبروا عن ذلك بقولهم: منكر الحديث، عنده عن سماك، عن جابر بن سمرة مسنداً في الفضائل كلّها منكرات. المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٩ ص ٢٦١.

أو قولهم: متروك الحديث روى عن سماك أحاديث منكراً. المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٩ ص ٢٦١.

أو قولهم: يروي عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات، وينفرد بالمناكير عن ثقات مشاهير، غلب عليه الصلاح، فكان يأتي بالشيء على التوهم، فلمّا فحش ذلك منه استحق ترك حديثه. ابن حبان، المجروحين: ج ٣ ص ٥٤، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

وهذه الأقوال والتعابير كلّها، كما ترى لا تحطّ من قدر الرجل في الحفظ والرواية للحديث بعد

⇐

٥- سماك بن حرب، الذهلي، ت ١٢٣هـ^(١):

⇒

تصريحهم بأنّه من العابدين وكونه من الصالحين وقد روى عنه كبار أئمة أهل السنة كأبي حنيفة وغيره؛ فلذا لا تغترّ بما يطعن به هذا الرجل بعد أن عرفت علّة الطعن، وإليك بعض أحاديثه التي وصفوها بأنها منكرات، لأنها تعارض وتضادّ مسلمات عندهم، كوقوعه في سند رواية عن جابر، قال: «قالوا: يا رسول الله: من يحمل رايتك يوم القيامة؟ قال: من يحسن أن يحملها إلاّ من حملها في الدنيا علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، الطبراني». المعجم الكبير: ج ٢ ص ٢٤٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وكذلك نقله لحديث الوصية الذي نحن بصدده، والذي لم يحتمله الذهبي، فقال عنه: «هذا خبر منكر». ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ٢٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(١) سماك بن حرب الذهلي (١٢٣هـ).

قال الذهبي: «سماك بن حرب ابن أوس بن خالد بن نزار بن معاوية بن حارثة، الحافظ الإمام الكبير أبو المغيرة الذهلي البكري الكوفي أخو محمّد وإبراهيم، حدث عن ثعلبة بن الحكم الليثي، وله صحبة، وابن الزبير... قال علي بن المديني: له نحو مئتي حديث، وروى حماد بن سلمة عنه: أدركت ثمانين من أصحاب النبي صلّى الله عليه وسلّم، وكان قد ذهب بصري، فدعوت الله تعالى، فردّ عليّ بصري». سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٢٤٥-٢٤٩، الناشر: مؤسّسة الرسالة - بيروت.

وقال المزني: «قال عبد الرزاق، عن سفيان الثوري: ما سقط لسماك بن حرب حديث... وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم، عن يحيى بن معين: ثقة... وكان جائر الحديث لم يترك حديثه أحد، ولم يرغب عنه أحد، وكان عالماً بالشعر وأيام الناس، وكان فصيحاً. وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: صدوق ثقة... قال يعقوب: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح... وقال النسائي: ليس به بأس، وفي حديثه شيء.

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: في حديثه لين. قال أبو الحسين بن قانع: مات سنة ثلاث وعشرين ومئة. استشهد به البخاري في الجامع، وروى له في القراءة خلف الإمام وغيره، وروى له الباقون». تهذيب الكمال: ج ١٢ ص ١١٥، الناشر: مؤسّسة الرسالة - بيروت.

قال ابن عدي: «ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله كلّها، وقد حدّث عنه الأئمة، وهو من كبار تابعي الكوفيين، وأحاديثه حسان عمّن روى عنه، وهو صدوق لا بأس به». الكامل في الضعفاء: ج ٣ ص ٤٦٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

رواية: اتخذت علياً عليه السلام وصياً

أخرج الطبراني في الكبير بلفظ (اتخذت علياً وصياً) فعن محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا محمد بن مرزوق، ثنا حسين الأشقر، ثنا قيس عن الأعمش عن عباية بن ربعي، عن أبي أيوب الأنصاري أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال لفاطمة (رضي الله عنها): «أما علمت أنّ الله عزّ وجلّ أطلع إلى أهل الأرض، فاختار منهم أباك فبعثه نبياً، ثمّ أطلع الثانية، فاختار بعلك فأوحى إليّ، فأنكحته واتخذته وصياً»^(١).

دراسة في سند الرواية

الرواية جيدة الإسناد:

- ١- محمد بن عبد الله الحضرمي مرّ توثيقه في الرواية السابقة^(٢).
- ٢- محمد بن مرزوق، ت ٢٤٨هـ^(٣):
- ٣- حسين الأشقر الفزاري، ت ٢٠٨هـ^(٤):


(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٤ ص ١٧١ ح ٤٠٤٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) أنظر: ص ٣١٧.

(٣) محمد بن مرزوق (ت ٢٤٨هـ).

«روى عنه: مسلم، والترمذي، وابن ماجه... قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات». المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٦ - ص ٣٧٨ - ٣٧٩. وقال ابن حجر في التقريب: «صدوق له أوهام». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) حسين الأشقر الفزاري الكوفي (٢٠٨هـ)

لم يتهمه أحد في وثاقته أو عدالته، بل اعترفوا بصدقه وعدم تعمده الكذب، فقد ورد عن أحمد بن محمد بن هانئ، قال: «قلت لأبي عبد الله - يعني ابن حنبل: تحدث عن حسين الأشقر؟ قال: لم يكن عندي ممن يكذب... وقال ابن الجنيدي: سمعت ابن معين ذكر الأشقر، فقال: 

٤- قيس بن الربيع الأسدي^(١):

⇒

كان من الشيعة الغالية، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه». ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ٢٩١-٢٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. وقال ابن حجر: «صدوق يهيم، ويغلو في التشيع». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢١٤. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات. ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ١٨٤، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

وأخرج له ابن أبي حاتم في تفسيره أحاديث بعضها في فضائل أهل البيت عليهم السلام: ج ٣ ص ٧٢٩ ج ٤ ص ١٣٢٨ ج ١٠ ص ٣٢٧٧، الناشر: المكتبة العصرية.

وصحح له الحاكم في المستدرک حديثاً في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾، قال علي: «رسول الله (صلى الله عليه وسلم) المنذر، وأنا الهادي». وعلق عليه الذهبي بكل تشنج وانفعال كعادته مع هكذا أحاديث، قائلاً: «بل كذب قبيح الله واضعه!!». الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت. بينما علق علي حديث آخر صححه الحاكم، وفي إسناده حسين الأشقر، قال: «الأشقر وثق، وقد اتهمه ابن عدي». الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

والسبب في الفرق بين التعليقين هو أن الحديث الثاني لم يكن فيه ما يثير حفيظة الذهبي. ويعتد الأشقر من الرواة والحفاظ الذين جندوا أنفسهم لنقل فضائل أهل البيت عليهم السلام والتحدث بها فجرّ عليه ذلك أن اتهم بأنه يروي المناكير والبلايا، فقال عنه البخاري: «فيه نظر، وقال في موضع آخر: عنده مناكير، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: غال من الشتامين للخيرة». المزني، تهذيب الكمال: ج ٦ ص ٣٦٦-٣٦٩. هذا، وقد ترجمنا الأشقر في ج ٢ من كتابنا قصة الحوار، وذكرنا أن الترمذي والبخاري يقبلون روايته، بل وكذلك النسائي والدارقطني وابن خزيمة، فليراجع.

(١) قيس بن الربيع الأسدي المتوفى سنة بضع وستين بعد المائة.

روى له الترمذي وابن ماجه وأبو داود، قال الذهبي: «أحد أوعية العلم، صدوق في نفسه... كان شعبة يثني عليه، وقال أبو حاتم: محلّه الصدق». ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٩٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

قال ابن حجر: «قال عبيد الله بن معاذ عن أبيه: سمعت يحيى بن سعيد ينقص قيساً عند شعبة،

⇐

٥- الأعمش، قد مرّ توثيقه^(١).

٦- عباية بن ربيعي الأسدي^(٢):

⇒

فزجره ونهاه، وقال عفان: وقلت ليحيى بن سعيد: هل سمعت من سفيان يقول فيه يغلطه أو يتكلم فيه بشيء؟ قال: لا، قلت ليحيى: أفتتهمه بكذب؟ قال: لا، قال عفان: فما جاء فيه بحجة. وقال حاتم بن الليث الجوهري عن عفان: قيس ثقة، يوثقه الثوري وشعبة، وعن أبي الوليد: كان قيس ثقةً حسن الحديث، وقال عمرو بن علي: قلت لأبي الوليد: ما رأيت أحداً أحسن رأياً منك في قيس، قال: إنّه كان ممّن يخاف الله». تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٣٥٠-٣٥١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قال ابن حجر: «قال ابن حبان: تتبعته حديثه فرأيتته صادقاً إلا أنه لما كبر ساء حفظه، فدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به، فوعدت المناكير في روايته فاستحق المجانبية... وكان شعبة يروي عنه وكان معروفاً بالحديث صدوقاً، ويقال: إن ابنه أفسد عليه كتبه بآخره، فترك الناس حديثه، وقال عثمان بن أبي شيبة: كان صدوقاً، ولكن اضطرب عليه بعض حديثه... وقال ابن خزيمة: سمعت محمّد بن يحيى، يقول: سمعت أبا الوليد، يقول: كتبت عن قيس بن الربيع ستة آلاف حديث هي أحب إلي من ستة آلاف دينار». تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٣٥٢-٣٥٣. ومن خلال مجمل كلماتهم وأقوالهم فيه يظهر أن الرجل كان صدوقاً لا يعرف عنه الكذب باعترافهم، وكان من أوعية العلم لكثرة ما يروي وينقل، وما ورد من جرح بعض له فهو إما مبهم غير مفسر، أو بسبب تشييعه، كما صرح بذلك أحمد بن حنبل، أو من جهة تصرف ابنه في رواياته وهي قضية غير ثابتة ذكروها على نحو الاحتمال، كما يظهر من تعبيرهم بـ (قيل) وما أشبه ذلك. (١) أنظر: ص ٣١٣.

(٢) عباية بن ربيعي الأسدي.

قال ابن أبي حاتم الرازي في الجرح والتعديل: «عباية بن ربيعي الأسدي كوفي روى عن علي، وأبي أيوب، وابن عباس، روى عنه خيثمة بن عبد الرحمن، وسلمة بن كهيل، والأعمش، وموسى بن طريف، سمعت أبي يقول ذلك، نا عبد الرحمن، قال: سألت أبي عنه، فقال: كان من عتق الشيعة، قلت: ما حاله؟ قال: شيخ». الجرح والتعديل: ج ٧ ص ٢٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وذكره ابن حبان في الثقات: ج ٥ ص ٢٨١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

⇐

وأخرج الطبراني أيضاً في الكبير والأوسط قريباً من الحديث السابق بسنده عن علي بن علي الهلالي عن أبيه، قال: «دخلت على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في شكاته التي قبض فيها، فإذا فاطمة عند رأسه، قال: فبكت حتى ارتفع صوتها، فرفع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) طرفه إليها، فقال: حبيبي فاطمة ما الذي يبكيك؟ قالت: أخشى الضيعة من بعدك، قال: يا حبيبي أما علمت أن الله أطلع على الأرض اطلاعة فاختر منها أباك، فبعثه برسالته، ثم أطلع على الأرض اطلاعة، فاختر منها بعلك، وأوحى إليّ أن أنكحك إياه، يا فاطمة، ونحن أهل بيت قد أعطانا الله سبع خصال لم يعط أحداً قبلنا، ولا تعطى أحد

⇒

ولا يوجد للعقيلي سبب وجيه في عدّ عباية من الضعفاء سوى روايته حديثاً في فضائل علي عليه السلام فقال: «عباية بن ربعي الأسدي روى عنه موسى بن طريف، كلاهما غاليان ملحدان». ثم ساق الحديث الذي بسببه استحق هذا الوصف من العقيلي، وهو ما رواه عباية بن ربعي الأسدي أنه سمع علياً يقول: أنا قسيم النار... وحديث آخر عمى عليه ولم يبينه، وهو: فلان كذا وكذا على الصراط. ضعفاء العقيلي: ج ٣ ص ٤١٥-٤١٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

في حين وصفهما الذهبي بأتهما من غلاة الشيعة فقط، ولم يحكم عليهما بالإلحاد، وقد تعسف العقيلي وأورد كثيراً من الثقات في الضعفاء كعلي بن المديني مما حدا بالذهبي إلى تأنيبه على ذلك، فقال: «أفما لك عقل يا عقيلي؟ أتدري فيمن تتكلم؟ وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم، ولنزيف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك». ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٤٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

هذا وقد صحح الحاكم لعباية بن ربعي حديثاً قال عنه: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وعلّق عليه الذهبي بقوله: «على شرط البخاري ومسلم». الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٢ ص ٤٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

بعدنا، أنا خاتم النبيين، وأكرم النبيين على الله، وأحبّ المخلوقين إلى الله، وأنا أبوك، ووصيي خير الأوصياء، وأحبّهم إلى الله، وهو بعلك»^(١).
وأورد هذا الحديث ابن عساكر في تاريخه^(٢).

رواية: علي بن أبي طالب وصيي ووارثي

أخرج ابن عساكر عن أبي القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، أنا أبو القاسم عيسى بن علي، أنا أبو القاسم البغوي، نا محمد بن حميد الرازي، نا علي بن مجاهد، نا محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبد الله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة عن أبيه قال: «قال النبي (صلى الله عليه وسلم): لكل نبي وصي ووارث، وإنّ علياً وصيي ووارثي»^{(٣)(٤)}.

دراسة في سند الرواية

الرواية إسنادها جيد:

١- أبو القاسم بن السمرقندي: إسماعيل بن أحمد^(٥):

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ٣٢٧، الناشر: دار الحرمين - القاهرة. الطبراني، المعجم

الكبير: ج ٣ ص ٥٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤٢ ص ٣٩٢.

(٤) لا شك في أنّه ليس المقصود بالوراثة هنا معناها المادي أي: وراثة الأموال، بل هي هنا بمعنى وراثة العلم والخلافة، فإنّ أوصياء الأنبياء لا يرثون من الأنبياء إلا علمهم ومنزلتهم ومقامهم وخلافتهم في قومهم، وإلا فالمعنى المادي غير مراد بهذه الوراثة خصوصاً مع وجود من يحجب أمير المؤمنين عليه السلام عن وراثة النبي صلى الله عليه وآله، كابنته الزهراء عليها السلام وعمّه العباس على القول بذلك.

(٥) إسماعيل بن أحمد أبو القاسم السمرقندي:

كان من كبار الحفاظ، روى عن الكثير وروى عنه الكثير، قال ابن عساكر: «ولد بدمشق... خرج

٢- أبو الحسين بن نقور: هو أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور^(١):

٣- أبو القاسم عيسى بن علي بن الجراح الوزير^(٢):

⇒

إلى بغداد فاستوطنها إلى أن مات بها، وأدرك بها إسناداً حسناً... وكان مكثراً، ثقة، صاحب نسخ وأصول... وبقي إلى أن خلت بغداد، وصار محدّثها كثرة وإسناداً. تاريخ مدينة دمشق: ج ٨ ص ٣٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قال الذهبي: «الشيخ الإمام المحدث المفيد المسند، أبو القاسم، إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث، السمرقندي، الدمشقي المولد، البغدادي الوطن، صاحب المجالس الكثيرة... قال السمعاني: قرأت عليه الكتب الكبار والأجزاء، وسمعت أبا العلاء العطار بهمدان يقول: ما أعدل بأبي القاسم بن السمرقندي أحداً من شيوخ العراق وخراسان، وقال عمر البسطامي: أبو القاسم إسناد خراسان والعراق، قال ابن السمرقندي: ما بقي أحد يروي (معجم) ابن جميع غيري، ولا عن عبد الدائم الهلالي... قال السلفي: هو ثقة، له أنس بمعرفة الرجال». سير أعلام النبلاء: ج ٢٠ ص ٢٩-٣١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(١) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور (٤٧٠هـ)

قال الخطيب البغدادي: «أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو الحسين البزاز المعروف بابن النقور... كتبت عنه وكان صدوقاً». تاريخ بغداد: ج ٥ ص ١٤٦، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

وقال الذهبي: «ابن النقور الشيخ الجليل، الصدوق، مسند العراق، أبو الحسين، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور، البغدادي، البزاز، مولده في جمادى الأولى، سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة. وكان صحيح السماع، متحريراً في الرواية... قال الخطيب: كان صدوقاً. وقال ابن خيرون: ثقة، قال الحسين سبط الخياط: كان إذا تكلم أحد في مجلس ابن النقور، قال لكاتب الأسماء: لا تكتبه. وقال أبو الحسن بن عبد السلام: كان أبو محمد التميمي يحضر مجلس ابن النقور، ويسمع منه، ويقول: حديث ابن النقور سبيكة الذهب. مات ابن النقور في سادس عشر رجب، سنة سبعين وأربعمائة، عن تسعين سنة». سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٣٧٢-٣٧٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال عنه ابن الأثير: «وكان مكثراً من الحديث، ثقة في الرواية». الكامل: ج ١٠ ص ١٠٧-١٠٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) أبو القاسم عيسى بن علي بن الجراح الوزير.

⇐

٤- القاسم البغوي: هو عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي^(١):

٥- محمد بن حميد الرازي، تقدمت ترجمته^(٢).

٦- علي بن مجاهد بن مسلم بن الكابلي^(٣):

⇒

عيسى بن الوزير علي بن عيسى بن داود بن الجراح، أبو القاسم: «سمع أبا القاسم عبد الله بن محمد البغوي... وكان ثبت السماع، صحيح الكتاب». الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١١ ص ١٧٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال الذهبي: «عيسى بن علي بن الجراح الوزير، أبو القاسم. أملى مجالس عن البغوي وطبقته، ووقع من عواليه، وسماعاته صحيحة. وقال ابن أبي الفوارس: كان يرمى بشيء من رأي الفلاسفة. قلت: لم يصحّ ذا عنه». ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣١٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(١) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (٣١٧هـ).

قال الذهبي: «عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي، الحافظ، الصدوق، مسند عصره. تكلم فيه ابن عدي بكلام فيه تحامل، ثم في أثناء الترجمة أنصف ورجع عن الحط عليه، وأثنى عليه بحيث أنه قال: ولولا أن شرطت أن كل من تكلم فيه ذكرته وإلا كنت لا أذكره... قلت: قد وثقه الدارقطني والخطيب وغيرهما. قال الخطيب: كان ثقة ثباتاً كثيراً فهماً عارفاً، وقال: رأيت أبا عبيد ولم أسمع منه، وأول ما كتبت الحديث سنة خمس وعشرين ومائتين. قال: وولد سنة أربع عشرة ومائتين. مات البغوي ليلة الفطر سنة سبع عشرة وثلاثمائة رحمه الله، فله منذ مات أربع مائة سنة وثمانين سنين. وهذا الشيخ الحجار بينه وبين البغوي أربعة أنفس. وهذا شيء لا نظير له في الأعصار. قال فيه السليمانى: يتهم بسرقة الحديث. قلت: الرجل ثقة مطلقاً، فلا عبرة بقول السليمانى». ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٤٩٢-٤٩٣.

(٢) أنظر: ص ٣٠٤-٣٠٥.

(٣) علي بن مجاهد الكابلي: هو علي بن مجاهد بن مسلم بن ربيع، أبو مجاهد الرازي، ابن الكابلي.

قال في الكاشف: «علي بن مجاهد الكابلي أبو مجاهد الرازي، قاضي الري، عن حجاج بن أرطاة ومسعر وابن إسحاق وعنه أحمد وزياد بن أيوب وجماعة، كذبه يحيى بن الضريس،

٧- محمد بن إسحاق، صاحب السيرة المعروفة، تقدمت ترجمته وتوثيقه^(١).

٨- شريك بن عبد الله، أبو عبد الله النخعي^(٢):

⇒

ووثقه غيره». الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٤٦، الناشر: دار القبله للثقافة الإسلامية - جدة.
وقال ابن حجر العسقلاني: «قال أبو داود عن أحمد: كتبت عنه ما أرى به بأساً، وقال ابن حبان عن ابن معين: رأيت علي باب هشيم ولم أكتب عنه شيئاً، ما أرى به بأساً. (*)» وقال الترمذي في جامعه: حدثنا محمد بن حميد الرازي ثنا جرير (***)، قال: حدثني علي بن مجاهد وهو عندي ثقة عن ثعلبة عن الزهري، قال: إنما كره المنديل بعد الوضوء؛ لأن الوضوء يوزن، وذكره ابن حبان في الثقات». تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٣٠-٣٣١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

هذا وقد ضَعَفَه جماعة من علماء الجرح والتعديل، فلا أقل من القول بأن الرجل مختلف فيه، وقد ذهب أكثر أهل الفن في هذه الصناعة إلى أنه ليس كل مختلف فيه فهو غير مقبول، بل قد تكون رواياته حسنة.

(*) أورد الخطيب البغدادي بسنده عن أبي خيثمة، قال: «قلت ليحيى بن معين: إنك تقول: فلان ليس به بأس، وفلان ضعيف، قال: إذا قلت لك: ليس به بأس، فهو ثقة». الكفاية في علم الرواية: ص ٣٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(**) جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب. المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١ ص ١٤٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(١) أنظر: ص ٣٠٦-٣٠٥.

(٢) شريك بن عبد الله، أبو عبد الله النخعي.

روى له البخاري تعليقاً، وروى له مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. قال ابن سعد في الطبقات: «وكان شريك ثقة مأموناً كثير الحديث، وكان يغلط كثيراً». الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٣٧٨-٣٧٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

وقال ابن حجر العسقلاني: «قال يزيد بن الهيثم عن ابن معين: شريك ثقة، وهو أحب إلي من أبي الأحوص... قال ابن معين: ولم يكن شريك عند يحيى - يعني القطان - بشيء وهو ثقة ثقة. وقال أبو يعلى: قلت لابن معين: أيما أحب إليك جرير أو شريك؟ قال: جرير، قلت:»

⇐

٩- أبو ربيعة الإيادي، عمر بن ربيعة^(١):

⇒

فشريك أو أبو الأحوص؟ قال: شريك، ثم قال: شريك ثقة إلا أنه لا يتقن، ويغلط، وبذهب بنفسه على سفيان وشعبة... وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف غيره أحب إلينا منه... وقال أبو داود: ثقة يخطئ على الأعمش..... وقال إبراهيم الحربي: كان ثقة، وقال محمد بن يحيى الذهلي: كان نبيلاً، وقال صالح جزرة: صدوق... وقال الساجي: كان ينسب إلى التشيع المفرط، وقد حكى عنه خلاف ذلك، وكان فقيهاً، وكان يقدم علياً على عثمان، وقال يحيى بن معين: قال شريك: ليس يقدم علياً على أبي بكر وعمر أحد فيه خير، وقال الأزدي كان صدوقاً. تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٢٩٤-٢٩٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. ووثقه العجلي. معرفة الثقات: ج ١ ص ١١٩، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة. وذكره ابن حبان في الثقات: ج ٦ ص ٤٤٤، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند. (١) أبو ربيعة عمر بن ربيعة.

قال ابن أبي حاتم الرازي: «عمر بن ربيعة أبو ربيعة الإيادي، روى عن الحسن البصري وابن بريدة، روى عنه الحسن وعلى ابنا صالح، ومالك بن مغول، وشريك سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: منكر الحديث، نا عبد الرحمن أنا يعقوب بن إسحاق فيما كتب إلي، قال: أنا عثمان بن سعيد قال: سألت يحيى بن معين عن أبي ربيعة الذي يروى عنه شريك، فقال: كوفي ثقة». الجرح والتعديل: ج ٦ ص ١٠٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقال ابن حجر: «أبو ربيعة الإيادي مقبول من السادسة». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٣٩٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وحسن الترمذي حديثه في السنن: ج ٥ ص ٢٩٩، ٣٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وصحح له الحاكم في المستدرک أحاديث، ووافقه الذهبي في بعضها. الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٠، ١٣٧، ج ٢ ص ١٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال عنه المناوي: «صدوق». فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٢ ص ٢٧١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ويبقى قول أبي حاتم عنه بأنه منكر الحديث غير كاف في تضعفه أمام هذه التوثيقات الكثيرة، مع أننا نعتقد أن سبب حكمه عليه بهذا الحكم هو روايته لفضائل علي عليه السلام والتي جعلته منكر الحديث!! وإلا فالرجل لم يطعن فيه من جهة وثاقته وعدالته.

١٠- عبد الله بن بريدة بن حصيب الأسلمي^(١):

وأخرج ابن عساكر الحديث نفسه بسنده عن يوسف بن عاصم الرازي عن محمد بن حميد الرازي^(٢).

هذا وهناك أحاديث كثيرة جاء فيها لفظ الوصية لعلي^{عليه السلام}، وهي وأن ضعّف الكثير منها ألا أنّها مع كثرتها، وتشعب طرقها، وتعدد مخرجها وتباين ألفاظها واختلاف مناسباتها، وما صحّحناه من بعض طرقها، كلّ ذلك يعضد بعضه بعضاً، ويقوّي بعضه بعضاً، وبهذا المبني صحّحوا كثيراً من القضايا والمسائل التي لم يرد فيها مثل هذه الكثرة، كما هو الحال هنا في مسألة الوصية.

أحاديث الوصية وموضوعات ابن الجوزي

ولا يضر بأحاديث الوصية إدراج ابن الجوزي لبعضها في موضوعاته^(٣)،

(١) عبد الله بن بريدة بن حصيب الأسلمي.

قال الذهبي: «عبد الله بن بريدة بن الحصيب الحافظ، أبو سهل الأسلمي المروزي، قاضي مرو، وعالم خراسان حدث عن أبيه وعائشة وسمرة بن جندب وعمران بن حصين وأبي موسى الأشعري... وهو متفق على الاحتجاج به، وقد عاش مائة سنة، توفي سنة خمس عشرة ومائة، وقد نشر علماً كثيراً والله الحمد». تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١٠٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال عنه في الميزان: «من ثقات التابعين. وثقه أبو حاتم والناس». ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣٩٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

قال ابن حجر العسقلاني: «وقال ابن معين والمجلى وأبو حاتم: ثقة... وقال ابن خراش: صدوق كوفي نزل البصرة...». تهذيب التهذيب: ج ٥ ص ١٣٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وذكره ابن حبان في الثقات: ج ٥ ص ١٦، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٣٩١-٣٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ١ ص ٣٧٤ وما بعدها، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

لأنّ ابن الجوزي قد وهم كثيراً في كتابه هذا، وأدرج عدداً من الروايات التي لها أصل وإن ضعفت بعض طرقها، لكنها لا تصل إلى حدّ الوضع، بل وأدرج حتى الصحيح في الموضوعات، وذلك أمر في غاية الغرابة، وقد أشار عدة من العلماء إلى ذلك، فقد نقل الحافظ السيوطي عن الحافظ النووي، قال: «وقد أكثر جامع الموضوعات في نحو مجلدين أعني أبا الفرج بن الجوزي، فذكر كثيراً ممّا لا دليل على وضعه، بل هو ضعيف»^(١).

وزاد الحافظ السيوطي في شرحه لتقريب النواوي: «بل وفيه الحسن والصحيح، وأغرب من ذلك أن فيها حديثاً من صحيح مسلم»^(٢).

ومن أمثلة ما ضعّفه ابن الجوزي من الحديث الصحيح، هو حديث الثقلين: كتاب الله والعترة الطاهرة اللذين أمر النبي ﷺ بالتمسك بهما، وبين أنّهما أمان من الضلال والانحراف، وهذا الحديث أورده في كتابه العلل المتناهية^(٣) فردّ عليه العلماء وخطّوه، قال ابن حجر الهيتمي نقلاً عن الحافظ السخاوي: «ولم يصب ابن الجوزي في إيرادها في العلل المتناهية، كيف وفي صحيح مسلم وغيره»^(٤).

وقال المناوي: «ووهم من زعم وضعه كابن الجوزي، قال السمهودي: وفي الباب ما يزيد على عشرين من الصحابة»^(٥). وقال سبط ابن الجوزي:

(١) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج ١ ص ٢٧٨، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٧٨.

(٣) ابن الجوزي، العلل المتناهية: ج ١ ص ٢٦٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٦٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٣ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

«والعجب كيف خفي عن جدي ما روى مسلم في صحيحه من حديث زيد بن أرقم»^(١).

وقال الذهبي عن موضوعات ابن الجوزي: «وربما ذكر في الموضوعات أحاديث حسناً قوية، ونقلت من خطّ السيف أحمد بن المجدد، قال: صنّف ابن الجوزي كتاب الموضوعات، فأصاب في ذكره أحاديث شنيعة مخالفة للنقل والعقل.

ومما لم يصب فيه، إطلاق الوضع على أحاديث بكلام بعض الناس في أحد روايتها، كقوله: فلان ضعيف، أوليس بالقوي، أو ليين، وليس ذلك الحديث ممّا يشهد القلب ببطلانه، ولا فيه مخالفة ولا معارضة لكتاب ولا سنة [و] لا إجماع، ولا حجة بأنّه موضوع، سوى كلام ذلك الرجل في رواية^(٢)، وهذا عدوان ومجازفة، وقد كان أحمد ابن حنبل يقدم الحديث الضعيف على القياس»^(٣).

ثمّ ذكر أمثلة على ذلك، ومن الشواهد التي ذكروها على إيراد ابن الجوزي لبعض الأحاديث المتعددة الطرق - وإن كانت ضعيفة - في الموضوعات هو حديث «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم

(١) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص: ص ٤٠٧، الناشر: ذوي القربى - قم.

(٢) كذا في المصدر والظاهر: رواه أو راويه.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث وفيات (٥٩١-٦٠٠): ج ٤٢ ص ٣٠٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

يمنعه من دخول الجنة إلا الموت»^(١).

قال المناوي: «أورده ابن الجوزي في الموضوعات لتفرد محمد بن حميد^(٢) به وردّوه بأنّه احتج به أجلّ من صنّف في الصحيح وهو البخاري، ووثّقه أشدّ الناس مقالة في الرجال ابن معين، قال ابن القيم: وروي من عدة طرق كلّها ضعيفة، لكنّها إذا انضمّ بعضها لبعض مع تباين طرقها واختلاف مخرجيها، دلّ على أن له أصلاً وليس بموضوع، وقال ابن حجر في تخريج المشكاة: غفل ابن الجوزي في زعمه وضعه، وهو من أسمح ما وقع له، وقال الدمياطي: له طرق كثيرة إذا انضمّ بعضها إلى بعض أحدثت قوة»^(٣).

وهذا الحديث شبيه إلى حدّ ما بحديث الوصية من حيث تباين الطرق واختلاف المخرجين.

شهرة حديث الوصية بين الصحابة وغيرهم

ومما يؤيد وبقوة صحّة صدور حديث الوصية من رسول الله ﷺ - مضافاً إلى ما أفلت من يد الحذف وسياسة التعيم الأموي من أحاديث نقلنا جزءاً منها - هو شهرة لقب الوصي لأمير المؤمنين عليّ عليه السلام بين الصحابة والتابعين وغيرهم حتى صار مختصاً به سلام الله عليه.

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ١ ص ٢٤٢، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٢) كذا في المصدر، والصحيح: محمّد بن حمير، بالراء المهملة، وهو محمّد بن حمير بن أنيس الحمصي القضاعي. تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٦٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٦ ص ٢٥٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

ودليل شهرته بين الأصحاب وتداوله بينهم هو ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما - واللفظ للأول - بسنديهما عن الأسود بن يزيد، قال: «ذكروا عند عائشة أنّ علياً (رضي الله عنهما) كان وصياً، فقالت: متى أوصى إليه وقد كنت مسندته إلى صدري، أو قالت: حجري فدعا بالطست، فلقد انخنت في حجري، فما شعرت أنّه قد مات، فمتى أوصى إليه؟»^(١).

فالظاهر من هذا الحديث وبكل وضوح أن الصحابة وغيرهم كان معروفاً بينهم ثبوت هذا اللقب لعلي عليه السلام إلى الحد الذي كانوا يطرحونه في مجالسهم بشكل مسلم.

إنكار عائشة الوصية لا يدل على عدمها

وأما إنكار عائشة للوصية، فلا يؤثر في نفيها؛ لعدة أمور:

١- إنّ السيدة عائشة (رضي الله عنها) كانت تحمل شيئاً في قلبها تجاه أمير المؤمنين عليه السلام وربما كان ذلك قد أثر على رأيها فيه، وهذا أمر مشهور عنها إلى درجة أنها لا تطيق ذكر اسم أمير المؤمنين عليه السلام، فقد أخرج البخاري في صحيحه ومسلم أيضاً - واللفظ للأول - بسنديهما عن عائشة، قالت: «لما ثقل النبي صلى الله عليه وسلم واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيتي فأذن له، فخرج النبي صلى الله عليه وسلم بين رجلين تخطّ رجلاه في الأرض، بين عباس وبين رجل آخر، قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بن عباس، فقال: أتدري من الرجل الآخر؟ قلت: لا، قال: هو علي»^(٢).

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٣ ص ١٨٦ ح ٢٧٤١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٥٧ ح ١٩٨، ص ١٦٢ ح ٦٦٥، ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ ح ٢٥٨٨،

وأخرج الحديث أحمد بن حنبل في مسنده^(١) وعبد الرزاق في مصنفه^(٢) وابن سعد في طبقاته^(٣) وزادوا فيه قوله: «ولكن عائشة لا تطيب لها نفساً بخير» وحذف هذه الزيادة - كما ترى - البخاري ومسلم وأوردها الطبري بعبارة أخرى: «ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير وهي تستطيع»^(٤).

٢- إذا كان مقصود السيدة عائشة من إنكارها الوصية عند موته، إنكارها للوصية مطلقاً، فهذا لا يصح؛ لأنه يتعارض مع ما ثبت من طريق صحيح، من أن النبي ﷺ قد أوصى بثلاث عند موته، فقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس: «... وأوصى عند موته بثلاث... اخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، ونسيت الثالثة!»^(٥).

وأما لو كانت تقصد أن النبي ﷺ لم يوص بخصيص علي عليه السلام، فهذا مما نستبعده جداً، لأننا لا نشك في أن الثالثة المنسية هي الوصية لعلي عليه السلام حيث لا يوجد مبرر للقول بنسيانها إلا لكونها تتصادم مع الجو الأموي السائد آنذاك؛ لأن إثبات أن علياً عليه السلام كان وصياً يؤدي إلى سلب مشروعية

⇒

ج ٥ ص ١٣٩ - ١٤٠ ح ٤٤٤٢، وغيرها. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ٢٢ ح ٨٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ٣٤، ج ٥ ص ١٣٩، ج ٧ ص ١٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) عبد الرزاق الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٢٩ - ٤٣٠، الناشر: منشورات المجلس العلمي.

(٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٢٣٢، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٣٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٥) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٣١ ح ٣٠٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الحكام الأمويين؛ لذا خاف الراوي على نفسه من بطشهم، فادّعى نسيان الوصية الثالثة!

٣- نقول: أنه هل يكفي لإنكار حديث الوصية هو عدم تفوه النبي ﷺ به وهو في سكرات الموت على صدر عائشة أو في حجرها؟! وهل كان يجب على رسول الله ﷺ لو كان له وصي أن يعينه في آخر لحظات عمره الشريف، وإذا لم يعين فلا وصي إذًا؟! وهل هناك عاقل يصدق بهذا؟!!

الشوكاني ينكر على عائشة نفيها الوصية

ويدعم ما ذكرناه من الأمور الثلاثة المتقدمة، ما ذهب إليه العلامة الشوكاني في نيل الأوطار، وفي رسالة كتبها في خصوص إنكار عائشة للوصاية في الحديث، حيث تصدّى فيهما لإثبات أن نفي عائشة لم يكن مبرراً، وأن الوصية ثابتة لعلي عليه السلام.

قال في نيل الأوطار: «والإنكار لوصاية أمير المؤمنين علي المفهوم من استفهام أم المؤمنين لا يدل على عدم ثبوتها. وعدم وقوعها من النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك الوقت الخاص لا يدل على العدم المطلق، وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة لما سأل عن ذلك بعض العلماء»^(١).

وتلك الرسالة المستقلة التي أشار إليها هي (العقد الثمين في إثبات وصاية أمير المؤمنين) قد ألفتها للرد على إنكار عائشة الوصية في خصوص

(١) الشوكاني، نيل الأوطار: ج ١ ص ١٠٧، الناشر: دار الجيل - بيروت.

الحديث المتقدم، وقد احتوت رسالته على مقدمة ومبحثين: أحدهما: اختص بإثبات مطلق الوصية من النبي ﷺ، وثانيهما: في إثبات كون الوصية لخصوص علي عليه السلام من خلال بعض الأحاديث التي تضمنت ذكر الوصية له، فقال في المقدمة: «وبعد: فإنه سألني بعض آل الرسول (صلى الله عليه وسلم)... عن إنكار عائشة أم المؤمنين زوجة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لصدور الوصية من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لما ذكروا عندها أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام كان وصياً لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهذا ثابت من قولها في الصحيحين والنسائي عن طريق الأسود بن يزيد بلفظ: متى أوصى إليه وكنت مسندهته إلى صدري ... ولنقدم قبل الشروع في الجواب مقدمة ينتفع بها السائل: فنقول:

ينبغي أن يُعلم أولاً: أن قول الصحابي ليس بحجة، وأن المثبت أولى من النافي، وأن من علم حجة على من لم يعلم، وأن الموقوف لا يعارض المرفوع على فرض حجّيته. وهذه الأمور قد قرّرت في الأصول، ونيطت بأدلة تقصر عن نقضها أيدي الفحول، وإن تبالغت في الطول.

ويُعلم ثانياً: إن أم المؤمنين (رضي الله عنها) كانت تسارع إلى ردّ ما خالف اجتهادها، وتبالغ في الإنكار على راويه، كما يقع مثل ذلك لكثير من المجتهدين».

وفي معرض حديثه عن إثبات مطلق الوصية، بعد أن ساق بعض الأحاديث التي تثبت وصية النبي ﷺ في بعض الأمور، أنكر على عائشة

نفيها للوصية بصورة مطلقة في الحديث المتقدم، ؛ لأنّ صدق ذلك يتنافى مع ثبوت الوصية للنبي ﷺ في الجملة، فلا يشترط في صدق الوصية أن تكون بأمر متعددة، قال: «لأنّ صدق اسم الوصية لا يعتبر فيه أن يكون بأمر متعددة حتى يمتنع صدقه على الأمر الواحد، لا لغة ولا شرعاً ولا عرفاً؛ للقطع بأنّ من أوصى بأمر واحد، يقال له موصٍ لغة وشرعاً وعرفاً». ثم تابع مبيناً سبب عدم دلالة كلامها على نفي الوصية لعليّ عليه السلام: «هذا، وإن عدم علم عائشة بالوصية لا يستلزم عدمها، ونفيها لا ينافي الوقوع، وغاية ما في كلامها الإخبار بعدم علمها، وقد علم غيرها، ومن علم حجة على من لم يعلم، أو نفي الوصية حال الموت لا يلزم من نفيها في الوقت الخاص، نفيها في كل وقت».

وقال في آخر رسالته تحت عنوان: تنبيه: «اعلم أن جماعة من المبغضين للشيعة عدّوا قولهم: إنّ علياً عليه السلام وصي رسول الله من خرافاتهم، وهذا إفراط وتعنّت ياباه الإنصاف، وكيف يكون الأمر كذلك، وقد قال بذلك جماعة من الصحابة، كما ثبت في الصحيحين أن جماعة ذكروا عند عائشة أن علياً وصي، وكما في غيرهما، واشتهر الخلاف بينهم في المسألة وسارت به الركبان، ولعلهم تلقّوا قول عائشة في أوائل الطلب، وكبر في صدورهم حتى ظنّوه مكتوباً في اللوح المحفوظ، وسدّوا آذانهم عن سماع ما عداه، وجعلوه كالدليل القاطع، وهكذا فليكن الاعتساف والتنكّب عن مسالك الإنصاف، وليس هذا بغريب بين أرباب المذاهب، فإن كل طائفة في الغالب لا تقيم لصاحبها وزناً، ولا تفتح لدليلها - وإن كان في أعلى

رتبة الصحة - أذنًا، إلا من عصم الله، وقليل ما هم»^(١).

الوصية على لسان أهل بيت النبي ﷺ

ويعضد حديث الوصية ما ذكر على لسان أهل البيت ﷺ كعلي بن أبي طالب عليه السلام نفسه على ما رواه الخوارزمي عن علي بن أبي طالب عليه السلام حين قال لعدة أرسلهم معاوية إليه: «معاشر الناس أنا أخو رسول الله ﷺ ووصيّه»^(٢). وهكذا في كتابه عليه السلام إلى أهل مصر^(٣) وفي احتجاجه على الخوارج^(٤)، وفي خطبته بعد انصرافه من صفين^(٥).

وكذلك ما رواه الطبراني عن الحسن بن علي بن أبي طالب قال: «خطب الحسن بن علي بن أبي طالب، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر أمير المؤمنين علياً (رضي الله عنه) خاتم الأوصياء ووصي خاتم الأنبياء»^(٦). وخطب الإمام الحسن عليه السلام بعد مقتل أبيه، فقال: «من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني، فأنا الحسن بن علي، وأنا ابن الوصي»^(٧).

(١) أنظر: الشوكاني، مجموعة الرسائل اليمنية، الرسالة الثانية: العقد الثمين في وصاية أمير المؤمنين: ص ٣-١٠، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة.

(٢) الموفق الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٢٢٢، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٧١، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٤) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي: ج ٢ ص ١٩٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٣٨.

(٦) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

(٧) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٧٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت. محمد الدولابي، الذرية الطاهرة: ص ١١٠، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

وقال الحسين بن علي عليه السلام في يوم عاشوراء في خطبة له: «... أُلست ابن بنت نبيكم (صلى الله عليه وسلم) وابن وصيه، وابن عمّه، وأول المؤمنين بالله، والمصدق لرسوله بما جاء به من عند ربه...»^(١).

فكيف يتسنّى بعد كل هذا لأحد أن يتصور أنّ الوصية فكرة أجنبية، أدخلها رجل واحد أسلم في زمن الخليفة عثمان، هو عبد الله بن سبأ؟!

الوصي في كتب اللغة

من الواضح أنّ ما يدرج في كتب اللغة مضافاً إلى أنه يبيّن ما وضعت له الألفاظ من معانٍ أو استعمالات حقيقية أو مجازية، كذلك يدرج فيها ما اشتهر بين الناس من استعمالات عرفية لألفاظ معينة، ومن بينها لقب الوصي للإمام علي عليه السلام الذي اشتهر وذاع بين المسلمين حتى أدخلوه في كتب اللغة، قال ابن منظور: «وقيل لعلي عليه السلام: وصي»^(٢) وقال الزبيدي: «الوصي كغني لقب علي (رضي الله تعالى عنه)»^(٣).

وقال المبرّد في الكامل بعد نقله أبياتاً للكُميت يذكر فيها لقب الوصي لعلي عليه السلام: «قوله الوصي، فهذا شيء كانوا يقولونه ويكثر فيه»^(٤).

الوصية في الشعر الإسلامي

وكذلك انتشرت واشتهرت كلمة الوصي في شعر الشعراء في عصر الصحابة

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ٣٢٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ج ١٥ ص ٣٩٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الزبيدي، تاج العروس: ج ٢٠ ص ٢٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المبرّد، الكامل في اللغة: ج ٣ ص ١١٢٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

والتابعين ومن بعدهم ممّا يدلّ على حضورها الحقيقي في الفكر الإسلامي والذهنية العامة، ومن الجلي أنّ هذا الحضور والانتشار يحتاج إلى وقت طويل حتى يأخذ هذا الحيز في العرف العام، خصوصاً وأنّ مادة الشعراء هو ما تعرف وانتشر عند عامة الناس غالباً، فلا يعقل أن فكرة الوصية ابتكرها ابن سبأ في وقت متأخر، ثمّ وبقدرة قادر تنتشر بهذه السرعة حتى يتناولها الشعراء في شعرهم، مع الأخذ بنظر الاعتبار أنّها فكرة لا يستسيغها الكثير من المسلمين حسب الفرض، علماً أن العديد من هذه النصوص الشعرية يرجع تاريخ إنشادها إلى ما قبل إسلام عبد الله بن سبأ، وفي مصادر مختلفة.

ومن تلك النماذج الشعرية:

الوصية في كلمات الشاعر حسان بن ثابت

قد ورد ذكر الوصية في شعر الصحابة أمثال حسان بن ثابت المعروف بكونه شاعر النبي ﷺ قال:

جزى الله عنا والجزاء بكفّه

أبا حسن عنا ومن كأبي حسن؟

حفظت رسول الله فينا وعهده

إليك ومن أولى به منك من ومن

ألست أخاه في الهدى ووصيه

وأعلم منهم بالكتاب والسنن^(١)

(١) الزبير بن بكار، الموقفيّات: ص ٤٧٧، الناشر: عالم الكتب.

وورد شعر حسان في تاريخ اليعقوبي: ج ٢ ص ١٢٨، الناشر: دار صادر - بيروت، مع اختلاف في

الوصية في كلمات بعض شعراء قريش

أورد الزبير بن بكار عن بعض شعراء قريش في مدح عبد الله بن عباس قوله:

والله ما كلم الأقسام من بشر

بعد الوصي علي كابن عباس^(١)

الوصية في كلمات الفضل بن عباس

قال الوليد بن عقبة بن أبي معيط^(٢) في مقتل عثمان:

ألا أن خير الناس بعد ثلاثة

⇒

اللفظ، وكذلك ورد في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ج ٦ ص ٣٥، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. والنزاع والتخاصم للمقرئزي: ٩٨، تحقيق: السيد علي عاشور.

(١) الزبير بن بكار، الموفقيات: ص ٤٦١، الناشر: عالم الكتب. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٢ ص ٢٦٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) قال في الإصابة: الوليد بن عقبة بن أبي معيط... أخو عثمان بن عفان لأمه، أمهما أروى بنت كرز بن ربيعة... قتل أبوه بعد الفراغ من غزوة بدر صبراً، وكان شديداً على المسلمين، كثير الأذى لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) فكان ممن أسر بيدرس فأمر النبي ﷺ بقتله، فقال: يا محمد من للصية؟ قال: النار، وأسلم الوليد وأخوه عمارة يوم الفتح، ويقال: أنه نزل فيه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ الآية، قال ابن عبد البر: لا خلاف بين أهل العلم بتأويل القرآن أنها نزلت فيه، وذلك أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعثه مصداقاً إلى بني المصطلق، فعاد فأخبر عنهم أنهم ارتدوا ومنعوا الصدقة، وكانوا خرجوا يتلقونه وعليهم السلاح، فظن أنهم خرجوا يقاتلونه فرجع، فبعث إليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خالد بن الوليد، فأخبره بأنهم على الإسلام، فنزلت هذه الآية...

وقصة صلواته بالناس الصبح أربعاً وهو سكران مشهورة مخرجة، وقصة عزله بعد أن ثبت عليه شرب الخمر مشهورة أيضاً مخرجة في الصحيحين. ابن حجر العسقلاني، الإصابة: ج ٦ ص ٤٨١-٤٨٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

قتيل التجيبي الذي جاء من مصر

فأجابه الفضل بن عباس بأبيات جاء فيها:

ألا إن خير الناس بعد محمد

وصي النبي المصطفى عند ذي الذكر

وأول من صلّى وصنو نبيّه

وأول من أردى الغواة لدى بدر^(١)

الوصية في كلمات شاعر الأنصار النعمان بن العجلان

قال النعمان بن العجلان في قصيدته - أيضاً - بعد وفاة النبي ﷺ:

وكان هوانا في علي وإنه

لأهل لها يا عمرو من حيث لا تدري

وصي النبي المصطفى وابن عمه

وقاتل فرسان الضلالة والكفر^(٢)

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٤٤٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ١٨٩ - ١٩٠، الناشر: دار صادر - بيروت. لكن ابن الأثير ذكر في البيت الأوّل (ألا إن خير الناس بعد ثلاثة) بدل (بعد محمد). شرح نهج البلاغة: ج ٢ ص ١١٥، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) النعمان بن عجلان الزرقعي الأنصاري: لسان الأنصار وشاعرهم استعمله علي عليه السلام على البحرين. أنظر: ترجمته في الاستيعاب: ج ٤ ص ١٥٠١ رقم: ٢٦١٩. والأبيات عن كتاب الموقفيات للزبير بن بكار: ص ٤٧٣ - ٤٧٤. وكذلك رواها ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٣١، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

الوصية في كلمات المغيرة بن الحارث

وقال المغيرة بن الحارث بن عبد المطلب في أبيات يحرّض فيها أهل العراق على حرب معاوية في صفين:
فيكم وصي رسول الله قادمكم

وصهره وكتاب الله قد نشر^(١)

واستشهد المبرّد على قوله بأنّ الإمام علياً عليه السلام كان مشهوراً بلقب الوصي بما ورد في شعر أبي الأسود الدؤلي^(٢) حيث قال:
أحبّ محمداً حبّاً شديداً وعبّاساً وحمزة والوصي^(٣)

الوصية في شعر السيد الحميري

واستدلّ المبرّد أيضاً بقول السيد الحميري^(٤):

(١) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ص ٣٨٥، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٥٠.
(٢) أبو الأسود، ظالم بن عمرو الدؤلي، من الفقهاء والأعيان والشعراء، واضع علم النحو، رسم له علي بن أبي طالب عليه السلام شيئاً من أصول النحو. فكتب فيه أبو الأسود، وأخذ عنه جماعة، وهو أول من نَقَطَ المصحف، شهد مع علي عليه السلام صفين، توفي بالبصرة سنة: ٦٩هـ أنظر: الزركلي، الأعلام: ج ٣ ص ٢٣٦، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.
(٣) المبرّد، الكامل في اللغة: ج ٢ ص ١١٢٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. وأورده أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني: ج ٧ ص ٢٦٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.
(٤) الحميري هو السيد إسماعيل بن محمّد كان واحداً من ثلاثة أكثر الناس شعراً في الجاهلية والإسلام، كان مقدماً عند المنصور والمهدي العباسيين، توفي سنة: ١٧٣هـ الزركلي، الأعلام: ج ١ ص ٣٢٢.

إني أدين بما دان الوصي به يوم النخيلة من قتال المحلينا^(١)
وقوله أيضاً:

والله منّ عليهم بمحمد وهداهم وكسا الجنوب وأطعما
ثم انبروا لوصيه ووليّه بالمنكرات فجرّعه العلقما^(٢)

الوصية في كلمات المأمون

أنشد المأمون:

ألم على حبي الوصي أبا الحسن

وذلك من أعاجيب الزمن^(٣)

الوصية في أشعار وأراجيز حرب الجمل وصفين وغيرهما

قال ابن أبي الحديد في شرح خطبة أمير المؤمنين المشتعلة على ذكر
آل محمد ﷺ وقوله فيهم: ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصية
والوراثة في عنوان: (ما ورد في وصاية علي من الشعر):

«ومما روينا من الشعر المقول في صدر الإسلام المتضمّن كونه ﷺ
وصي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قول عبد الله بن أبي سفيان بن

(١) المبرّد، الكامل في اللغة: ج ٢ ص ١٧٥. وأورده أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني: ج ٧
ص ٢٩٢.

(٢) أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني: ج ٧ ص ٢٦٤.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

الحرث بن عبد المطلب:

قال عبد الله بن أبي سفيان بن الحرث بن عبد المطلب:

ومنا علي ذاك صاحب خيبر

وصاحب بدر يوم سالت كتائبه

وصي النبي المصطفى وابن عمه

فمن ذا يدانيه ومن ذا يقاربه

وقال عبد الرحمن بن جعيل إذ بايع الناس علياً بعد عثمان:

لعمري لقد بايعتم ذا حفيظة

على الدين معروف العفاف موقفا

علياً وصي المصطفى وابن عمه

وأول من صلى أخا الدين والتقى

قال أبو الهيثم بن التيهان، وكان بدرياً، من أبيات أنشأها يوم الجمل:

إن الوصي إمامنا ووليّنا برح الخفاء وباحت الأسرار

وقال عمر بن حارثة الأنصاري من أبيات له في محمد بن أمير المؤمنين

المعروف بابن الحنفية:

سَمِيَ النبيّ وشبهه الوصي ورايته لونها العندم

وقال رجل من الأزد يوم الجمل:

هذا علي وهو الوصيّ آخاه يوم النجوة النبيّ
وقال هذا بعدي الولي وعاه واع ونسي الشقي
وخرج يوم الجمل شاب من بني ضبة معلّم من عسكر عائشة، وهو يقول:
نحن بنو ضبة أعداء عليّ
ذاك الذي يعرف قدما بالوصي
وفارس الخيل على عهد النبيّ
ما أنا عن فضل عليّ بالعمي

لكنتني أنعي ابن عفان التقي

وقال سعيد بن قيس الهمداني يوم الجمل، وكان مع عليّ:
أية حرب أضرمت نيرانها وكسرت يوم الوغى مرانها
قل للوصيّ أقبلت قحطانها فادع بها تكفيكها همدانها

هم بنوها وهم إخوانها

وقال زياد بن لبيد الأنصاري يوم الجمل، وكان من أصحاب عليّ:
كيف ترى الأنصار في يوم الكلب
إننا أناس لا نبالي من عطب
ولا نبالي في الوصيّ من غضب
وإنما الأنصار جدّ لا لعب

هذا علي وابن عبد المطلب

ننصره اليوم على من قد كذب

من يكسب البغي فبئس ما اكتسب

وقال حجر بن عدي الكندي في ذلك اليوم أيضاً:

يا ربنا سلّم لنا علياً سلّم لنا المبارك المضيّاً
 المؤمن الموحّد التقيّاً لا خطل الرأي ولا غويّاً
 بل هادياً موفّقاً مهديّاً واحفظه ربّي واحفظ النبيّاً
 فيه فقد كان له وليّاً ثم ارتضاه بعده وصيّاً

وقال خزيمه بن ثابت ذو الشهادتين، وهو بدري، من أبيات أنشأها يوم
 الجمل أيضاً.

يا وصي النبيّ قد أجلت الحر ب الأعداي وسارت الأظعان
 وقال (رضي الله عنه):

أعائش خلّي عن عليّ وعييه

بما ليس فيه إنّما أنت والده

وصي رسول الله من دون أهله

وأنت علي ما كان من ذاك شاهده

وقال عبد الله بن بديل بن ورقاء الخزاعي، يوم الجمل وهو من أبطال

الصحابة، وقد استشهد في صفين هو وأخوه عبد الرحمن:

يا قوم للخطة العظمى التي حدثت

حرب الوصي وما للحرب من آسي

قال عمر بن أحيحة يوم الجمل، في خطبة الحسن بن علي عليه السلام بعد
خطبة عبد الله الزبير:

حسن الخير يا شبيهه أيه

قمت فينا مقام خير خطيب

لست كابن الزبير لجلج في القول

وطأطأ عنان فسل مريب

وأبى الله أن يقوم بما قام

به ابن الوصي وابن النجيب

إن شخصاً بين النبي لك الـ

خير وبين الوصي غير مشوب»

وقال ابن أبي الحديد بعد إيراد الأبيات:

«ذكر هذه الأشعار والأراجيز بأجمعها أبو مخنف لوط بن يحيى في
كتاب وقعة الجمل، وأبو مخنف من المحدّثين، وممن يرى صحّة الإمامة
بالاختيار وليس من الشيعة ولا معدوداً من رجالها، وممّا رويناها من أشعار
صفين التي تتضمّن تسميته عليه السلام بالوصي ما ذكره نصر بن مزاحم بن يسار

المنقري في كتاب صفين، وهو من رجال الحديث.

قال نصر: ومن الشعر المنسوب إلى الأشعث بن قيس:

أتانا الرسول رسول الإمام فسرّ بمقدمه المسلمون
رسول الوصي وصي النبي له السبق والفضل في المؤمنين

قال نصر بن مزاحم: من شعر أمير المؤمنين عليه السلام في صفين:

ما كان يرضي أحمد لو أخبرا

أن يقرنوا وصيّه والأبترا

وقال جرير بن عبد الله البجلي الصحابي من أبيات أرسلها إلى شرحبيل بن السمط، وقد ذكر فيها علياً:

وصي رسول الله من دون أهله

وفارسه الحامي به يضرب المثل

وقال النعمان بن العجلان الزرقي الأنصاري في صفين:

كيف التفرّق والوصي إمامنا

لا كيف إلا حيرة وتخاذلا

فذرّوا معاوية الغوي وتابعوا

دين الوصي لتحمدوه آجلا

وقال عبد الرحمن بن ذؤيب الأسلمي من أبيات يهدّد فيها معاوية بجنود

العراق:

يقودهم الوصي إليك حتى

يردّك عن ضلال وارتياب»

قال ابن أبي الحديد: «والأشعار التي تتضمّن هذه اللفظة - الوصية - كثيرة جداً، ولكننا ذكرنا منها هاهنا بعض ما قيل في هذين الحزبين - يعني كتاب وقعة الجمل لأبي مخنف، وكتاب نصر بن مزاحم في صفين - فأما ما عداهما فإنه يجلّ عن الحصر، ويعظم عن الإحصاء والعدّ، ولولا خوف الملالة والإضجار لذكرنا من ذلك ما يملأ أوراقاً كثيرة»^(١).

حديث الوصية وأنواع الطمس والتحريف

لقد تعرّض حديث الوصية لمحاولات عديدة لطمسه وتحريفه وإخفائه؛ لأنه يعالج مسألة مفصلية وحساسة في الواقع الإسلامي تتعارض وبشكل صارخ مع ما أسّس في سقيفة بني ساعدة، وما ترتب عليها من أمور دخلت حيّز المسلّمات والثوابت التي لا يمكن المساس فيها ولو استلزم طرح كل ما يتعارض ويتصادم معها وإن أدى ذلك إلى رفض ما صحّ عن النبي ﷺ من أحاديث ومواقف، فمضافاً إلى ما بذلوه من جهود كبيرة في تضعيف

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٤٣-١٥٠، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. ومن أراد الاطلاع على الأشعار التي يذكر فيها الوصية من النبي ﷺ للإمام علي عليه السلام: فليراجع: وقعة صفين لنصر بن مزاحم، المناقب للخوارزمي الحنفي، تذكرة الخواص لسبط ابن الجوزي الحنفي، مروج الذهب للمسعودي، كفاية الطالب للكنجي الشافعي، العقد الفريد لابن عبد ربّه المالكي، الفصول المهمة لابن الصباغ المالكي، فرائد السمطين للجويني. وقد فصلّ البحث فيها أيضاً صاحب كتاب الغدير المرحوم الأميني في الجزء الثاني والثالث من كتابه.

طرق ما تبقى من أحاديث الوصية في كتب المسلمين ورمي روايتها بالضعف والوهن - وقد لاحظت جانباً منها - عمدوا إلى محاولات أخرى لإخفاء هذه القضية والتشويش عليها، وفيما يلي نستعرض لك بعضاً منها:

الوصية ونزول آية الإنذار

من المواطن التي جاء بها حديث الوصية لأمير المؤمنين عليه السلام هو ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وآله من مواقف وأحاديث عقب نزول قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ فدعا النبي صلى الله عليه وآله عشيرته (بني عبد المطلب) وعرض عليهم الإسلام وطلب أن يكون أحدهم خليفته ووصيه ومعينه على هذا الأمر، ولم يتقدم لذلك غير علي عليه السلام وذلك في قصة طويلة نقلناها فيما سبق^(١)، في حين نجد أنهم وضعوا أحاديث في قبالتها كتفسير لهذه الآية، وقد جمع ابن كثير عدة أحاديث، منها:

١- عن ابن عباس: «لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله الصفا، فصعد عليه، ثم نادى: يا صباحاه، فاجتمع الناس إليه بين رجل يجيء إليه وبين رجل يبعث رسوله، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا بني عبد المطلب، يا بني فهر، يا بني كعب، رأيتم لو أخبرتكم أن خيلاً بسفح هذا الجبل تريد أن تغير عليكم، صدقتموني؟ قالوا: نعم، قال: فإنني نذير لكم بين يدي عذاب شديد، فقال أبو لهب لعنه الله: تباً لك سائر اليوم، أمّا دعوتنا إلاّ لهذا؟ وأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾^(٢).

(١) أنظر: ص ٣٠٣ من هذا الجزء، وما بعدها.

(٢) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٣٦٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٢- عن عائشة، قالت: «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال: يا فاطمة ابنة محمد يا صفية ابنة عبد المطلب يا بني عبد المطلب لا أملك لكم من الله شيئاً، سلوني من مالي ما شئتم»^(١).

٣- عن أبي هريرة، قال: «لما نزلت هذه الآية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قريشاً فعمّ وخص، فقال: يا معشر قريش أنقذوا أنفسكم من النار، يا معشر بني كعب أنقذوا أنفسكم من النار، يا معشر بني هاشم أنقذوا أنفسكم من النار، يا معشر بني عبد المطلب أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة بنت محمد أنقذي نفسك من النار، فإني والله لا أملك لكم من الله شيئاً، إلا أن لكم رحماً سأبلها ببلالها»^(٢).

٤- عن قبيصة بن مخارق وزهير بن عمرو، قالوا: «لما نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ صعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) روضة من جبل على أعلاها حجر، فجعل ينادي: يا بني عبد مناف إنما أنا نذير، إنما مثلي ومثلكم كرجل رأى العدو فذهب يربأ أهله رجاء أن يسبقوه فجعل ينادي ويهتف: يا صباحاه»^(٣).

وهذه الروايات وغيرها التي تم إقحامها في الصحيح لو تأمل فيها المنصف الذي لا يبحث إلا عن الحقيقة سيجدها بعيدة عن التفسير الواقعي

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٣٦٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٣٦٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

والقريب للآية وسبب نزولها، وسيجد في التفسير الذي يتضمّن دعوة النبي ﷺ لأفراد عشيرته المقربين الذين يشكّلون الساند والداعم القوي له، وإقامة الوليمة للطعام، سيجد أنّ هذا هو التفسير الذي ينسجم مع عقله ووجدانه لكونه التفسير المعبر عن حكمة النبي ﷺ وأخلاقه وكرمه.

حذف كلمة الوصي والوصية

أمّا متن الأحاديث التي تعرضت لذكر الوصية، فقد كانت هدفاً لمعارضتي الفكر الشيعي، فقاموا بتشويه أغلب المتون وتزييفها باقتطاع كلمات منها، أو بإضافة كلمات إليها، ومما كان يسوء المخالفين ذكره هو حديث الدار الذي نقلناه سابقاً، فعمدوا إلى الالتفاف عليه بالحذف والتمويه، ومن الأمثلة على ذلك ما نقلناه عن الطبري سابقاً حيث ذكر في تاريخه أنّ النبي ﷺ قال لعليّ عليه السلام: «إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا»^(١)، في حين نجد أنّ الحديث في تفسيره قد ذكره بنفس الإسناد، لكن حذف منه عبارة (وصيي وخليفتي فيكم) واستبدلت بعبارة كذا وكذا، قال: «ثمّ قال ﷺ: إنّ هذا أخي وكذا وكذا، فاسمعوا له وأطيعوا»^(٢). فحذت كلمة (وصيي) واستبدلت بـ(كذا وكذا).

وهكذا فعل ابن كثير في تاريخه^(٣) وتفسيره^(٤)، حيث حذف كلمة (أخي

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢-٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الطبري، تفسير الطبري: ج ١٩ ص ١٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٣ ص ٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٣٦٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ووصيي) وأبدلها بـ(كذا وكذا).

وروى أحمد في مسنده هذا الحديث، لكنّه حذف كلمة (ووصيي) واستبدلها بعبارة: خليفتي في أهلي، أو خليفتي فيكم، مع أن المناسب للسياق في الكلام هو الوصي: «عن علي (رضي الله عنه)، قال: لَمَّا نزلت هذه الآية ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ قال: جمع النبي (صلى الله عليه وسلم) من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون فأكلوا وشربوا، قال: فقال لهم: من يضمن عني ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنة ويكون خليفتي في أهلي؟»^(١).

وقال في رواية أخرى: «فأَيْكُمْ يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟»^(٢).

وأما البيهقي فقد تخلّص من الجزء الأخير بكامله واستراح من عناء ذلك، فقد ذكر الرواية بهذا التعبير: «ثمّ قال رسول الله: يا بني عبد المطلب إني والله ما أعلم شاباً من العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، إني قد جئتكم بأمر الدنيا والآخرة»^(٣).

وأما النسائي في السنن فروى: «وقد رأيتم من هذه الآية ما قد رأيتم، فأَيْكُمْ يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي ووارثي؟»^(٤).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١١١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٥٩.

(٣) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٢ ص ١٨٠، دار الكتب العلمية - بيروت، دار الريان للتراث.

(٤) النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٢٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وكذلك أتبع هذا المنهج بعض المعاصرين كالكتاب المعروف محمد حسين هيكل حيث ذكر الحديث بتمامه في الطبعة الأولى من كتابه (حياة محمد)، لكنه بدا له فحذفه أو حُذِف من الطبعة الثانية^(١).

ولم يقتصر التشويه على رواية ومتن محدد، بل شمل أغلب الأحاديث التي تتضمن كلمة وصيٍّ، أو وصية، فقد أورد الطبري وابن الأثير في تاريخيهما خطبة الحسين عليه السلام، فقالوا: قال الحسين: «أما بعد فانسبونني من أنا، فانظروا من أنا، ثم ارجعوا إلى أنفسكم وعاتبوها، هل يجوز لكم قتلي، وانتهاك حرمتي؟! ألسنت ابن بنت نبيكم وابن وصيّه وابن عمّه؟!»^(٢).
لكن ابن كثير ذكر الخبر^(٣) وقام بحذف عبارة: وابن وصيّه وابن عمه!!

تأويل معنى الوصية

وكذلك تعرّضت ألفاظ الوصي والوصية إلى تأويل معناها تأويلاً لا يرضيه الطبع السليم، ولا يستسيغه من له أدنى معرفة بأساليب اللغة العربية وطرقها في إيصال المعنى، فقد تأوّل الطبراني الحديث الذي رواه عن سلمان الفارسي (رضي الله عنه)، قال: «قلت: يا رسول الله: لكلّ نبي وصي فمن وصيك؟ فسكت عني، فلما كان بعد رأني، فقال: يا سلمان،

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة: ج ١ ص ٨١، الناشر: دار التعارف - بيروت. العلامة الأميني،

الغدِير: ج ٢ ص ٢٨٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ٣٢٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل

في التاريخ: ج ٤ ص ٦١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٨ ص ١٩٣-١٩٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

فأسرعت إليه، قلت: لبيك، قال: تعلم من وصي موسى؟ قلت: نعم يوشع بن نون، قال: لم؟ قلت: لأنه كان أعلمهم يومئذ، فقال النبي: إن وصيي وموضع سري وخير من أترك بعدي، وينجز عدتي، ويقضي ديني علي بن أبي طالب».

قال الطبراني بعد روايته للحديث: «وصيي: يعني أنه أوصاه بأهله لا بالخلافة»^(١).

نقول: وهل يحتاج الوصي في الأهل أن يكون الأعلم وأن يقارن بيوشع بن نون؟! مالكم كيف تحكمون؟!!

ونجد ابن أبي الحديد الذي يتهمونه بالتشيع يؤول الوصية بشيء يبعث على التعجب والاستغراب حذراً من دلالتها على الخلافة، قال: «أما الوصية فلا ريب عندنا أن علياً عليه السلام كان وصي رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن خالف في ذلك من هو منسوب عندنا إلى العناد، ولسنا نعنى بالوصية النص والخلافة، ولكن أموراً أخرى لعلها - إذا لمحت - أشرف وأجل»^(٢).

ولكننا نقول لابن أبي الحديد: أي شيء أشرف من الإمامة والخلافة؟! ولكن مخالفة الحق أدت به إلى ارتكاب هذه الهفوات والسقطات.

فبعد كل هذه الأدلة والشواهد أليس من الإزراء بالمسلمين من صحابة وغيرهم القول بأنهم قد انطلت عليهم فكرة أجنبية أدخلها رجل يهودي

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٦ ص ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٣٩-١٤٠، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

أسلم في وقت متأخر؟! ألا يعدّ هذا انتقاصاً من فهم وإدراك وإيمان المسلمين بعقيدتهم بحيث يصدقون هذه الشائعة الدخيلة؟!
ألا يعتبر مجتمع المسلمين بعد هذا مجتمعاً هشاً تتسرّب إليه العقائد الباطلة؟!

ألا يزلزل هذا الكلام اعتقادنا بكل ما وصل إلينا عن طريق الصحابة وغيرهم من معتقدات؟!
وهل يلتزم القفاري - ومن روج فكرة أن الوصية من اختراع ابن سبأ - بلوازم كلامه هذه؟!

الشبهة: سرية مبدأ الإمامة عند الشيعة

قال القفاري: «إذا كانت الولاية صنو النبوة، أو أعظم فلماذا تكون سرية مُحاطة بالكتمان، حتى أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) والذي أمره الله أن يبلغ ما أنزل إليه يخفي أمرها ويسرها إلى عليّ، ثم يسرها عليّ إلى من شاء؟! ولا تحدد هذه الرواية الأشخاص الذين أسرها عليّ إليهم... وتترك الأمر لمشيئته يختار ما يريد، أما غير علي فلا خيرة له في الاختيار! فكيف تكون الولاية التي هي أصل النجاة عندهم، وأساس قبول الأعمال، والفيصل بين الإيمان والكفر كيف تظل سرية حتى يتولّى نشرها ولد كيسان؟!»^(١).

بيان الشبهة

إنّ أمر الإمامة التي تدّعي الشيعة أنّها الفيصل بين الإيمان والكفر وأنها أصل النجاة عندهم، قد أحيطت بسرية بالغة وكتمان شديد من قبل الشيعة، فلو كانت الإمامة أمراً مهماً وصنواً للنبوة، فلماذا كانت متّسمة بهذا الخفاء، بحيث يتولّى نشرها ولد كيسان؟ حيث كشفت بعض نصوصهم أن بداية إذاعة أمر الولاية كان على يد ولد كيسان «ما زال سرّنا مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان»، بل نجدهم قد أخفوا حتى أسماء أئمتهم.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٧٩٩، وكذلك أنظر: ج ٢ ص ٨٠٨، فقد كرر نفس الكلام، والغريب أن منهج القفاري يعتمد على خلط الكلام بعضه بعض بلا مناسبة، فنجده يقفز على المنهج الموضوعي والعلمي، فمثلاً عندما يتحدّث عن (سرية مبدأ الإمامة) في ج ٢ ص ٨٠٨ نجد في الصفحة نفسها يتحدّث عن (البداء)، فأين البداء من سرية مبدأ الإمامة؟!

مرتكزات الشبهة

لقد ارتكز القفاري في هذه الشبهة على الخلط بين مفهوم الإمامة أي ما نسميه الإمامة العامة وبين مصداق الإمامة، وهو الشخص الذي يتلبس بهذه الإمامة خارجاً، وهو ما نسميه الإمامة الخاصة، هذا أولاً.

وثانياً: استند في هذه الشبهة إلى مجموعة من الروايات، وحدد دلالاتها وفق فهمه، ثم أسس على ذلك شبهته. والروايات ما يلي:

١- ما رواه الكليني في الكافي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ولاية الله أسرها إلى جبرائيل، وأسرها جبرائيل إلى محمد، وأسرها محمد إلى علي، وأسرها علي إلى من شاء الله، ثم أنتم تذيعون ذلك، من الذي أمسك حرفاً سمعه؟»

قال أبو جعفر: في حكمة آل داود ينبغي لمسلم أن يكون مالكاً لنفسه مقبلاً على شأنه، عارفاً بأهل زمانه، فاتقوا الله ولا تذيعوا حديثنا»^(١).

٢- وكذلك ما رواه الكليني، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «... ولا تبثوا سرتنا ولا تذيعوا أمرنا»^(٢).

٣- في حديث آخر عن أبي جعفر عليه السلام قال: «المذيع حديثنا كالجاحد له»^(٣).

(١) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢٢٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٣٧٠.

٤- وفي رواية: «إنّ أمرنا مستور مقنّع بالمشاق، فمن هتك علينا
أذله الله»^(١).

٥- تحدد بعض النصوص إذاعة أمر الولاية على يد طائفة الكيسانية،
فتقول: «ما زال سرّنا مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان»^(٢).

هذه مجمل الروايات التي نقلها القفاري التي أراد أن يثبت من خلالها
سريّة أمر الإمامة وإحاطته بالكتمان.

فإذن لا بدّ من دراسة هذه الروايات، وفهم المراد بالسرية فيها، ثمّ بعد
ذلك الحكم بصحّة هذه الدعوى أو بطلانها، فنحاول أن نسلط الضوء على
هذه الروايات بموضوعية دون أن نلوي عنق الروايات بما يتلاءم وما نعتقده
من مبدأ.

الجواب: الإمامة أمر واضح وصريح في الدين الإسلامي

الإمامة كما مرّ بحثها هي من الأمور المكملّة للرسالة المحمدية
والمنجزة لوظائفها، وقد بيّنا موقعيتها حسب الفهم الشيعي الذي نعتقد بأنّه
هو الفهم الموافق للشريعة، وهذه الإمامة لم تكن سرية كما يزعم القفاري
في شبهته، بل هي أمر قد صرّح به النبي ﷺ في موارد عديدة وجاء ذلك
في كثير من الأحاديث الصحيحة، ومن تلك الموارد:

١- ما صرّح به النبي ﷺ حين دعا عشيرته الأقربين للإسلام، لما نزلت

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٢٧.

(٢) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢٢٥، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

هذه الآية على رسول الله ﷺ: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾^(١)، فجاء ذلك مترافقاً مع بدايات الدعوة إلى دين الإسلام.

وكانت هذه الدعوة في السنة الثالثة من البعثة، وهي المرة الأولى التي أظهر فيها الرسول ﷺ الدعوة إلى الإسلام، وشخص فيها الإمام من بعده وعرفه للأقربين إليه حين قال النبي ﷺ لعلي عليه السلام: «أنت وصيي وخليفتي بعدي»^(٢). وقد مرّ ذلك مفصلاً في البحوث السابقة.

فلاحظ أنّ النبي ﷺ قد ذكر الخلافة والإمامة في أول يوم دعي فيه إلى التصريح بالدعوة إلى الإسلام، فنعرف حينئذ أن الإمامة جزء مهم من الرسالة النبوية.

٢- شرع بعد ذلك رسول الله ﷺ في التصريح بها في مجتمع خاص ولجماعة معينة وفي مناسبات عديدة، فهناك الكثير من الأحاديث الصحيحة التي نقلت لنا تؤكد ذلك، مثل حديث الثقلين المتواتر، الذي ورد ذكره في صحيح مسلم وصححه الحاكم والذهبي وابن كثير في تفسيره،

(١) الشعراء: ٢١٤.

(٢) في حديث الدار أو حديث الإنذار، دعا رسول الله ﷺ رجال عشيرته إلى وليمة، ودعاهم إلى الإسلام، فعن علي عليه السلام قال: «لما نزلت هذه الآية: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ فقال: يا علي، إنّ الله يأمرني أن أنذر عشيرتي... قال: فأخذ برقبتي، وقال: إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا». روي هذا الحديث بأسانيد صحيحة، روى أحمد قريباً منه في مسنده: ج ١ ص ١١١، ص ١٥٩، الناشر: دار صادر - بيروت. وأخرجه الطبري في تاريخه: ج ٢ ص ٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. والحافظ النسائي في الخصائص: ص ٨٦-٨٧، مكتبة نينوى الحديثة - طهران.

وذكره البغوي في المصاييح والألباني في الأحاديث الصحيحة وغيرهم^(١) وكذلك حديث المنزلة^(٢)، وغيرها من الأحاديث^(٣) التي صرح النبي ﷺ فيها بالإمامة.

٣- ثم انتقل النبي ﷺ إلى مرحلة التصريح لعموم المسلمين، والتي كان فيها لدى النبي ﷺ بعض المخاوف؛ لمعرفته بطبيعة المجتمع آنذاك وما يحمله من رواسب جاهلية قد تؤدي بالمجتمع الإسلامي إلى رفض هذا الأمر، لكن الله تعالى أمره بالتصريح ونبذ مخاوفه جانباً ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٤) فأعلن رسول الله ﷺ هذا الأمر في حجة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجة، وكان معه من الصحابة والأعراب وممن يسكن حول مكة

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٣ ح ٦١١٩، كتاب الفضائل، الناشر: دار الفكر - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٤ ص ٦٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت. البغوي، مصاييح السنة: ج ٢ ص ٥٢٢، رقم ٢٧٠٥، الناشر: دار القلم. الألباني، الأحاديث الصحيحة: ص ١٧٦١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٢) حديث المنزلة رواه أكثر من عشرين صحابياً وصحابة، وخرجه أكثر من أربعين عالماً، رواه البخاري في صحيحه: ج ٤ ص ٢٠٨ ح ٣٧٠٦ وح ٤٤١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. ومسلم في صحيحه: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١١، الناشر: دار الفكر - بيروت. وقال الشيخ محمد جعفر الكتاني: «حديث... متواتر جاء عن نيف وعشرين صحابياً». نظم المتناثر في الحديث المتواتر: ص ١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر. وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: «هو من أثبت الآثار وأصحها». الاستيعاب: ج ٣ ص ١٠٩٧، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٣) كحديث الرأية والسفينة والمؤاخاة وحديث تبليغ سورة براءة وحديث سد الأبواب وحديث باب حطة وغيرها.

(٤) المائدة: ٦٧.

والمدينة وغيرهم مائة وعشرون ألفاً^(١) وهم شهدوا معه حجة الوداع وسمعوا منه حديث الغدير «من كنت مولاه فعلي مولاه» وهذا الحديث في أعلى مراتب الصحة، فضلاً عن كونه متواتراً، كما صرح بذلك الذهبي في سير أعلام النبلاء^(٢)، وابن حجر المكي في الصواعق المحرقة^(٣)، والفتية ضياء الدين المقبل^(٤). وسوف يأتي بحث ذلك مفصلاً.

وبهذا يتضح أن الإمامة هي أمر صريح وجوهري وحيوي بالنسبة للإسلام، فلا يمكن أن يسعى الشيعة لإخفاء الإمامة بهذا المعنى، بحيث يكون الإخفاء والكتمان لهذا المبدأ جزءاً من عقيدتهم، وعليه لا بد أن يكون الكتمان المذكور في الروايات المروية عن الأئمة عليهم السلام له معنى آخر، وأن يكون مرتبطاً بموضوع آخر، ولا بد أن تكون له مبررات موضوعية وفي مقاطع زمنية محددة.

تفسير روايات الكتمان والسرية

لكي يتضح التفسير الصحيح للخوف والكتمان والسرية في الروايات التي تمسك بها القفاري، لا بد أن نفهم تلك الأحاديث التي صدرت من

(١) سبط ابن الجوزي، تذكرة الخواص: ص ٥٨، الناشر: ذوي القربى - قم.

(٢) قال الذهبي: «هذا حديث حسن عال جداً، ومنتنه متواتر». سير أعلام النبلاء: ج ٨ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) وقال ابن حجر: «إنه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد وطرفه كثيرة جداً، ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً... ولا التفات لمن قدح في صحته». الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٠٦-١٠٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) قال الفقيه ضياء الدين المقبل: «إن لم يكن هذا معلوماً فما في الدين معلوم» نقله العلامة الأميني في كتاب الغدير: ج ١ ص ٣٠٧-٣١٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

الأئمة بلحاظ الفترة الزمنية التي عاشوها، حيث كانت الإمامة والتصريح بها في تلك الفترة يعدّ من الأمور الحساسة والخطيرة والتي تشكل تهديداً لكيانات السلطة الحاكمة آنذاك، فلا بدّ عندئذ أن يكون أمر الإمامة في وقته سرياً، وأن يدعوا أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى ضرورة كتمانها، خوفاً على حياتهم من القتل، وكذلك خوفاً على شيعتهم.

وخير شاهد على ما ندعي، قول القرطبي الذي يشرح فيه ما جرى على أهل بيت النبوة من قتل وظلم وسبي وأسر، حين علّق على حديث «هلاك أمتي على يد غلطة من قريش» قائلاً: «وغير خاف ما صدر من الحجاج وسليمان بن عبد الملك وولده من سفك الدماء وإتلاف الأموال وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغير ذلك، وبالجملة فبنو أمية قابلوا وصية النبي (صلى الله عليه وسلم) في أهل بيته وأتمته بالمخالفة والعقوق، فسفكوا دماءهم وسبوا نساءهم وأسروا صغارهم وخرّبوا ديارهم وجحدوا شرفهم وفضلهم واستباحوا لعنهم وشتهم، فخالقوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في وصيته، وقابلوه بنقيض مقصوده وأمنيته، فوا خجلهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه»^(١).

وعلّق المناوي بعدما نقل مقالة القرطبي، فقال: «وهذا الخبر من المعجزات»^(٢).

(١) القرطبي، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة: ص ٥٦٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.
(٢) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٦ ص ٤٥٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وهذا الحسن البصري لا يذكر اسم علي عليه السلام خوفاً من القتل، روى المزي عن الحسن البصري، عن يونس بن عبيد، قال: «سألت الحسن، قلت: يا أبا سعيد إنك تقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وإنك لم تدركه؟ قال: يا بن أخي، لقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبلك، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك، إني في زمان كما ترى - وكان في عمل الحجاج - كل شيء سمعتني أقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فهو عن علي بن أبي طالب، غير أنني في زمان لا أستطيع أن أذكر علياً»^(١). وكذلك نجد الشعبي يقول: «ما لقينا من علي بن أبي طالب إن أحببناه قتلنا، وإن أبغضناه هلكنا»^(٢).

وينقل لنا الطبري في تاريخه عن المغيرة أنه قال لصعصعة بن صوحان: «إياك أن يبلغني عنك أنك تعيب عثمان عند أحد من الناس، وإياك أن يبلغني عنك أنك تظهر شيئاً من فضل عليّ علانية، فإنك لست بذكر من فضل عليّ شيئاً أجهله، بل أنا أعلم بذلك، ولكن هذا السلطان قد ظهر، وقد أخذنا بإظهار عيبه للناس، فنحن ندع كثيراً ممّا أمرنا به، ونذكر الشيء الذي لا نجد منه بُدّاً، ندفع به هؤلاء القوم عن أنفسنا. فإن كنت ذاكرًا فضله فاذكره بينك وبين أصحابك في منازلكم سرًّا، وأما علانية في المسجد فإن هذا لا يحتمله الخليفة لنا»^(٣).

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج ٦ ص ١٢٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) محمد بن عقيل، النصائح الكافية: ص ١٥٣، الناشر: دار الثقافة - قم.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ١٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل

بل تجاوز الأمر هذا الحدّ بكثير حتى أصبح الرجل يخشى وهو في المنام - في عالم الرؤيا - أن يتّهم بالقرب من علي عليه السلام.

فقد روى الخطيب عن الفتح بن شخرف، قال: «حملتني عيني فنمت، فبينما أنا نائم إذا أنا بشخصين، فقلت للذي يقرب مني: من أنت يا هذا؟ فقال لي: من ولد آدم، قلت: كلنا من ولد آدم، قلت: فما الذي وراءك؟ قال لي: علي بن أبي طالب، قال: قلت له: أنت قريب منه ولا تسأله؟! قال: أخشى أن يقول الناس إنني رافضي!»^(١).

إذن أهل البيت عليهم السلام كانوا في أجواء يشاع فيها قتلهم وسفك دمائهم ودماء شيعتهم، ومن البدهي أن يكون الحديث عن إمامتهم في ذلك الظرف محاطاً بالكتمان والسريّة.

معنى قوله عليه السلام: ولاية الله أسرها إلى جبرائيل

تمسك القفاري بعدة روايات كأساس لشبهته، منها:

١- ما رواه الكليني رحمته الله: «عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، قال: سألت أبا الحسن الرضا عن مسألة، فأبى وأمسك، ثمّ قال: لو أعطيناكم كلّما تريدون كان شراً لكم، وأخذ برقبة صاحب هذا الأمر، قال أبو جعفر عليه السلام: ولاية الله أسرها إلى جبرائيل عليه السلام، وأسرها جبرائيل إلى محمد صلى الله عليه وآله،

⇒

في التاريخ: ج ٣ ص ٤٣٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٢ ص ٣٨٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وأسرّها محمد إلى علي، وأسرّها علي إلى من شاء الله...»^(١).

لقد زعم القفاري أن هذه الرواية تؤكد أن الإمامة سرّية، فكيف يعقل أن تكون بتلك المثابة من الأهمية التي يراها الشيعة لها، ومع هذا تكون سرّية - بحسب دلالة هذه الرواية - ولا يعرفها إلا القليل؟

نقول: لا دلالة في الرواية على أنّ مبدأ الإمامة لابدّ أن يكون سرّياً، وما فهمه القفاري منها هو فهم مبني على مسبقات قبليّة كانت تعيش في ذهنه، فأراد أن يثبتها، لذلك عمد إلى تأويل الروايات بما يتلاءم مع تلك القبليّات. وبالتحليل الدقيق للرواية التي تنقل لنا كلام الإمام الرضا عليه السلام: نجد أنّ ابن أبي نصر - وهو من أصحاب الإمام - قد سأل الإمام عليه السلام عن مسألة يكون الجواب عنها من قبل الإمام عليه السلام - لو أفشي فيه ضرر على الآخرين؛ لأنّ بعض أصحاب الامام عليه السلام لا يحتاط في نقل ما يقوله الإمام عليه السلام ويفشيه إلى الآخرين الذين يحاولون الإيقاع بالإمام وبشيعته أمام السلطة التي تسعى للحدّ من ظاهرة الإمامة التي تهدد السلطة وشرعيّتها.

ثمّ يبيّن الإمام الرضا عليه السلام أنّ ولاية الله تعالى قد أسرّها إلى جبرائيل عليه السلام وأنه أسرّها للنبي صلى الله عليه وآله وهو أسرّها إلى علي عليه السلام وهو يسرّها إلى من شاء.

والمقصود من ذلك أنّ الإمامة الإلهية لها مقامان وبعدان:

البعد الأول: هو ما يفهمه ويدركه غالب الناس وتنصرف له أذهانهم، وهو مقام الرئاسة والحكومة في أمور الدين والدنيا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله،

(١) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢٢٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

والإمامة بهذا المعنى قد جاء في كثير من بيانات النبي ﷺ منذ بدايات البعثة النبوية، وهو أمر لم يسره النبي ﷺ، بل أعلنه في مناسبات عديدة، كما ذكرنا.

البعد الثاني: وهو البعد الذي تتجلى فيه عظمة الإمامة وروحها وجوهرها، وهو مقام الأولوية الذي كان يتمتع به النبي ﷺ ومعناه التصرف الولائي والتكويني المستفاد من قوله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(١) وهو المعنى الذي ذكر النبي ﷺ به المجتمعين في يوم الغدير، قائلاً: أليست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ وبهذا البعد العظيم تصبح الإمامة امتداداً حقيقياً وطبيعياً للنبوة؛ لأنها بهذا المعنى تضم كل شؤون الإمامة ووظائفها بما فيها البعد الأول الذي ذكرناه، والإمامة بهذا اللحاظ هي التي أسرها الله تعالى لجبرائيل عليه السلام أي أبلغها له مع تحفظه عليها والتأكيد على أنها تتسم بالعظمة والسمو والأسرار، وهي سرّ نجاة الأمة وخلصها، ثم جبرائيل عليه السلام بدوره قد أسرها لنبيه ﷺ بأمر من الله تعالى، ومن هنا جاء تردد النبي ﷺ في تبليغها يوم الغدير؛ لأنها من الأمور التي لا تطيقها نفوس الناس ولا تقبلها، فكان النبي ﷺ يخشى رفض الناس لها، لكن الله تعالى أمر نبيه الكريم بالمضي في الإبلاغ وأنه سوف يعصمه من الناس، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(٢).

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) المائدة: ٦٧.

وبهذا البيان يندفع ما يرد على استدلال الشيعة من أنّ آية البلاغ قد أمرت النبي ﷺ في أن يبلغ بإمامة علي عليه السلام وقد شدّد الله تعالى خطابه للنبي ﷺ بلهجة أقرب للتهديد، والحال أنّ الشيعة يقولون: إنّ النبي ﷺ قد بلغ أمر الإمامة في مناسبات عديدة، فإنّه يقال: إنّ ما بلغ به النبي ﷺ في تلك المناسبات هو الإمامة بمعناها المتعارف عند الناس، وأمّا ما أمره الله تعالى بتبليغه يوم الغدير بتلك اللهجة هو الإمامة المتضمنة للمعنى الولائي والتصريف التكويني الذي مرّ توضيحه.

وهذا المعنى الذي يلازم الإمامة لا يمكن لشخص أن يتقبّله بسهولة من دون أن يتحلّى باسمى مراتب الإيمان والخضوع لله تعالى؛ لذا فقد يكون هذا أحد الدواعي على تحفّظ الأئمة على الإمامة.

وأين هذا الفهم من الفهم الساذج الذي يزعم أنّ الإمامة سرّية بدليل (أسرها)؟! وكيف نحمل كلام الإمام الرضا عليه السلام على هذا الفهم الساذج في قبال الأدلّة الكثيرة والصحيحة التي أسست للإمامة وصرحت بها وبضرورتها؟!!

معنى قوله عليه السلام: «ولا تبثوا سرنا ولا تذيعوا أمرنا»

٢- أمّا في تفسير قول الإمام عليه السلام: «... ولا تبثوا سرنا ولا تذيعوا أمرنا» وكذلك قوله: «المذيع حديثنا كالجاحد له»^(١).

فنقول: واضح ممّا تقدم أن إذاعة أمرهم في ذلك الظرف يعود بالضرر

(١) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٢٢٢، ٣٧٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

عليهم وعلى شيعتهم، ولذلك نجد أنّ المعلّى بن خنيس (قُتل)؛ لأنه أذاع أمر إمامتهم عليهم السلام.

فقد روى الكشي بإسناده عن المفضل، قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام يوم قتل فيه المعلّى، فقلت له: يا بن رسول الله، ألا ترى إلى هذا الخطب الجليل الذي نزل بالشيعة في هذا اليوم؟ قال: وما هو؟ قلت: قتل المعلّى بن خنيس، قال: رحم الله المعلّى، قد كنت أتوقّع ذلك، إنّه أذاع سرّنا»^(١).

وقال المازندراني معلقاً على هذا الحديث: «وضرر الإذاعة يعود إلى المذيع وإلى المعصوم وإلى المؤمنين، واعلم أنّه عليه السلام كان خائفاً من أعداء الدين على نفسه المقدّسة وعلى شيعته، وكان في تقيّة شديدة منهم، فلذلك نهى عن إذاعة خبر دالّ على إمامته وإمامة آبائه وأولاده الطاهرين»^(٢).

إذن كتمان أمرهم لا علاقة له بأمر الإمامة العامة التي نصّ عليها رسول الله صلى الله عليه وآله فأمر الإمامة العامة شيء وإذاعة هذا الأمر خوفاً من السلطة الحاكمة ومن القتل، شيء آخر، فالرواية أجنبية، ولسانها يتحدث عن الظرف الذي كانوا يحتاطون فيه خوفاً على أنفسهم وعلى شيعتهم.

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٧٢ ص ٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ١٠ ص ٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

معنى قوله عليه السلام: إن أمرنا مستور مقنع بالميثاق

٣- أما عن قوله عليه السلام: «إن أمرنا مستور مقنع بالميثاق فمن هتك علينا أذله الله».

فنقول: هذه الرواية لا تختلف في مضمونها عما سبق، قال المازندراني: «أي أخذ الله عهداً على المقرين بأمرنا على استتاره وكتمانه على المنكرين، فمن هتك علينا بإظهاره... أذله الله لنقض عهده المتضمن للإضرار علينا»^(١).

فالإضرار عليهم هو السبب في كتمان هذا الأمر، وهذا الأمر لا علاقة له بإمامتهم العامة عليه السلام.

معنى قوله: ما زال سرنا مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان

٤- أما عن معنى قوله عليه السلام: «ما زال سرنا مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان» التي يظهر منها أن الذي أخرج هذا السرّ (الإمامة) إلى العلن هم ولد كيسان.

فنقول: إن هذه الرواية ضعيفة؛ لأنّ فيها الربيع بن محمد المسلمي، وهو مجهول، إذاً فتأسيس الكلام على رواية ضعيفة مخلّ بالمنهج العلمي، ولا يمكن قبوله بحال، وبهذا اندفع ما ارتكز عليه القفاري في هذه الشبهة. نعم، يبقى الكلام في الرواية الأولى التي استنتج منها أن الأئمة غير معلومي العدد.

(١) المصدر السابق: ج ٩ ص ١٣٦.

القفاري يشكك في عدد أئمة الشيعة عليهم السلام

قد شكك القفاري في عدد الأئمة وأشخاصيهم مستنداً إلى الروايات التي نقلها من مصادر الشيعة، كما تقدم في الرواية الأولى عن الكليني رحمته الله. قال القفاري: «ولا تحدّد هذه الرواية الأشخاص الذين أسرها عليّ إليهم، وترك الأمر لمشيئته يختار ما يريد، أمّا غير علي فلا خيرة له في الاختيار»^(١). وقال أيضاً: «ليس هناك نصّ صحيح متواتر في تعيين أئمتهم...»^(٢).

الروايات الدالة على عدد الأئمة الاثني عشر

نقول: إنّ عدد الأئمة في تراث الحديث الشيعي يكاد يكون متواتراً، فمذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية قائم على هذه الحقيقة، وبدلّ على ذلك شهرتهم بالشيعة الإمامية الاثني عشرية، وقد حصرت الروايات الصحيحة التي جاءت بطرق كثيرة العدد باثني عشر إماماً، فليس الأمر مقصوراً على هذه الرواية. فهناك روايات شخّصت لنا عددهم، وهناك روايات نصّت على أسمائهم الشريفة، وسوف نقسّم الروايات التي تشير إلى ذلك إلى قسمين:

القسم الأول: الروايات التي نصت على أن الأئمة هم من ولد الحسين عليه السلام

وهذه الروايات - بهذا العنوان - تجيب على عدة أسئلة، فهي من جهة تدفع شكوك المشككين المدّعين عدم وجود نص على الأئمة بعد الإمام الحسين عليه السلام، في حين هذه الروايات تعتبر نصّاً على هذا العنوان، أي: أولاد

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٧٩٩، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨١٢.

الحسين عليه السلام، وأيضاً فهي تحدد نسب الأئمة بعده وتحصرهم في هذه الذرية الطاهرة، فتنتفي هذا المنصب عمّن ليس من هذه الذرية بالخصوص، فكل من ادّعى الإمامة من غيرهم، فادعأؤه باطل، ولو كان هاشمياً قرشياً، بل حتى لو كان من أولاد أمير المؤمنين من غير نسل الحسين عليه السلام. وهذه الروايات أيضاً تدلّ بالدلالة الالتزامية على أنهم من قریش، بل هي مفسّرة لذلك الحديث المروي من طرق أهل السنة: بأنّ الأئمة الاثني عشر كلّهم من قریش.

ولهذا فما ورد من أنّ الأئمة من قریش يكون مفسّراً بهذه الروايات، حيث إنّ من كان من أبناء الحسين عليه السلام فهو بالضرورة قرشي، والروايات هي:

١- ما رواه الشيخ الكليني بسند صحيح عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: «يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم»^(١).

٢- ما رواه الشيخ الكليني بسند صحيح عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام من كلام يذكر فيه الأئمة... إلى أن قال: «فلم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقهم من وُلد الحسين عليه السلام من عقب كلِّ إمام، يصطفيهم لذلك ويجتبيهم ويرضى بهم لخلقهم ويرتضيهم، كلّما مضى منهم

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

إمام نصب لخلق من عقبه إماماً، علماً وهادياً...»^(١).

٣- وروى أيضاً عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان، عن زرارة، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر إماماً منهم حسن وحسين، ثم الأئمة من ولد الحسين عليه السلام»^(٢).

٤- روى الشيخ الصدوق بسند صحيح عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد ابن الحسين بن أبي الخطاب والهيثم بن مسروق النهدي، عن الحسن بن محبوب السراد، عن علي بن رئاب، عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمعتَه يقول: إنَّ أقرب الناس إلى الله عزَّ وجلَّ وأعلمهم به وأرفهم بالناس محمد صلى الله عليه، والأئمة عليهم السلام، فادخلوا أين دخلوا، وفارقوا من فارقوا - عني بذلك حسيناً وولده عليه السلام - فإنَّ الحق فيهم، وهم الأوصياء، ومنهم الأئمة، فأينما رأيتموهم فاتبعوهم، وإنَّ أصبحتم يوماً لا ترون منهم أحداً منهم فاستغيثوا بالله عزَّ وجلَّ، وانظروا السنة التي كنتم عليها واتبعوها، وأحبُّوا من كنتم تحبون، وأبغضوا من كنتم تبغضون، فما أسرع ما يأتيكم الفرج»^(٣).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٢٠٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٥٣٣.

(٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٢٨، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

القسم الثاني: الروايات التي نصت على أسماء الأئمة عليهم السلام جميعاً

١- روى الشيخ الكليني بسند صحيح عن عدة من أصحابنا^(١) عن أحمد بن محمد البرقي^(٢) عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري^(٣) عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: «أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه الحسن بن علي عليه السلام وهو متكئ على يد سلمان، فدخل المسجد الحرام فجلس، إذ أقبل رجل

(١) قال العلامة الحلي: «قال الشيخ الصدوق محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي في أخبار كثيرة: عدة من أصحابنا... وقال: كلما ذكرته في كتابي المشار إليه عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، فهم علي بن إبراهيم وعلي بن محمد بن عبد الله بن أذينة وأحمد بن عبد الله بن أمية وعلي بن الحسين». خلاصة الأقوال: ص ٤٣٠. ومعلوم أنّ علي بن إبراهيم (ثقة) عند جميع علماء الرجال.

(٢) قال النجاشي والشيخ الطوسي: «كان ثقة في نفسه». رجال النجاشي: ص ٧٦، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. فهرست الطوسي: ص ٦٢، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

وقال العلامة: «أبو جعفر، كوفي، ثقة» خلاصة الأقوال: ص ٦٣، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة. ولا يضر في وثاقته ما قيل: من أنه يكثر النقل عن الضعاف ويعتمد المراسيل، فإن هذا لا يعدّ طعناً في شخصه كما تبّه على ذلك الغضائري - مع ما عرف عنه من تشدده في توثيق الرجال - قال: «طعن عليه القميون، وليس الطعن فيه، إنّما الطعن فيمن يروي عنه». نقلاً عن العلامة في الخلاصة: ص ٦٣.

وكذلك نجد أنّ أحمد بن عيسى أعاده إلى مدينة قم واعتذر إليه، ولما توفي مشى في جنازته حافياً حاسراً ليبرئ نفسه مما قذفه به. أنظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ٣ ص ٨٨، ط ٥ - ١٤١٣هـ.

وفي الرواية التي نحن بصدددها لم نجد أنّ (أحمد بن محمد بن خالد) يروي عن الضعفاء ولم يرسل، بل روى عن داود بن القاسم الجعفري (الثقة) بشهادة النجاشي والطوسي. فهذه الرواية صحيحة ولا غبار عليها.

(٣) قال النجاشي والشيخ الطوسي: «كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، شريف القدر، ثقة». رجال النجاشي: ص ١٥٦، فهرست الطوسي: ص ٣٧٥، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

حسن الهيئة واللباس، فسلم على أمير المؤمنين، فردَّ عليه فجلس، ثم قال: يا أمير المؤمنين، أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتنى بهنّ علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم، وأن ليسوا بمؤمنين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء! فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: سلني عما بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟

فالتفت أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن، فقال: يا أبا محمد أجبه! قال: فأجابه الحسن عليه السلام، فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أن محمداً رسول الله ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وصي رسول الله ﷺ والقائم بحجته - وأشار إلى أمير المؤمنين - ولم أزل أشهد بها، وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته - أشار إلى الحسن - وأشهد أن الحسين بن علي وصي أخيه والقائم بحجته بعده، وأشهد على علي بن الحسين أنه القائم بأمر الحسين بعده، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن الحسين، وأشهد على جعفر بن محمد أنه القائم بأمر محمد، وأشهد على موسى أنه القائم بأمر جعفر بن محمد، وأشهد على علي بن موسى أنه القائم بأمر موسى بن جعفر، وأشهد على محمد بن علي أنه القائم بأمر علي بن موسى، وأشهد على محمد أنه القائم بأمر محمد بن علي، وأشهد على الحسن بن علي أنه القائم بأمر علي بن محمد، وأشهد على رجل من ولد الحسن [العسكري] لا يكتفى

ولا يسمّى حتى يظهر أمره فيملاًها عدلاً كما ملئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، ثمّ قام فمضى، فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعها فانظر أين يقصد؟ فخرج الحسن بن علي عليه السلام، فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله، فرجعت إلى أمير المؤمنين فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم. قال: هو الخضر»^(١).

٢- روى الشيخ الصدوق بسند صحيح عن عبد الله بن جندب^(٢) عن موسى بن جعفر عليه السلام أنه قال: «تقول في سجدة الشكر: اللهم إنني أشهدك وأشهد ملائكتك وأنبياءك ورسلك وجميع خلقك أنك [أنت] الله ربّي، والإسلام ديني، ومحمداً نبياً، وعلياً والحسن والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن جعفر، وعلي بن

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٢٦، باب: ما جاء في الاثني عشر والنصّ عليهم عليهم السلام، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) قال الشيخ الصدوق في المشيخة: «وما كان فيه عن عبد الله بن جندب فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه) عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبد الله بن جندب». من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٤٥٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. وقد صرح المحقّق الأردبيلي والقهبائي بأنّ طريق الصدوق إلى عبد الله بن جندب معتبر، أنظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ج ٢ ص ٥٣٦، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم. والقهبائي، مجمع الرجال: ج ٧ ص ٢٥٣، الناشر: مؤسّسة إسماعيليان - قم. فالسند إلى عبد الله بن جندب في غاية الوضوح وجميعهم ثقات، وعبد الله بن جندب وثقه الطوسي في رجاله: ص ٣٤٠ رقم الترجمة ٥٠٥٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. وقال العلامة في الخلاصة: «عبد الله بن جندب البجلي، عربي كوفي... ثقة». خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: ص ١٩٣ رقم الترجمة ١٦، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة. وعليه فالسند في غاية الصحة.

موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والحجة بن الحسن بن علي، أئمتي بهم أتولى ومن أعدائهم أتبرأ»^(١).

فهذه الرواية تنص على أسماء الأئمة عليهم السلام في سجدة الشكر عقيب كل صلاة، حيث يُشهد المصلي ربه والملائكة والخلق على مجمل اعتقاداته التي ينبغي أن يلقاه بها، ومنها توليها للأئمة الطاهرين من أهل البيت عليهم السلام وتبريها من أعدائهم، ولا يخفى الارتباط بين الصلاة وبين ذكر الأئمة الهادين وفضلهم على الخلق في تعليمهم معالم الدين.

وهناك العديد من الروايات التي ذكرت هذه الحقيقة، فقد ذكر (الخزاز القمي) ثمانية وثلاثين طريقاً في النص على الأئمة الاثني عشر وأسمائهم، حيث نقل عن أكثر من خمس وعشرين صحابياً وصحابة في هذا المضمون، فالمسألة مستفيضة، ولعلها تكاد تكون متواترة، ولا تحتاج إلى مراجعة أسانيدها^(٢).

وفي ضوء ما تقدم تمّ بطلان ما ادّعاه القفاري من عدم وجود النص الصحيح على عدد الأئمة، فهو مجرد زعم لا دليل عليه، وأن القول بسرية أمر الإمامة ليس صحيحاً؛ لأنّ ادّعاء ذلك يخالف النصوص الصحيحة التي نادى بها رسول الله صلى الله عليه وآله في أكثر من مناسبة، والتي أشار فيها إلى إمامتهم وخلافتهم على رؤوس الأشهاد، وسيأتي بيان ذلك في بحوث لاحقة.

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٣٢٩-٣٣٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الخزاز القمي، كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: ص ١٤٩، الناشر: بيدار.

الشبهة: حصر أئمة الشيعة بعدد معين يرفضه العقل والمنطق

قال القفاري: «ومسألة حصر الأئمة بعدد معين لا يقبلها العقل ومنطق الواقع؛ إذ بعد انتهاء العدد المعين هل تظل الأمة بدون إمام؟ ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثني عشرية لا يتعدى قرنين ونصف إلا قليلاً. وقد اضطرّ الشيعة للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم في حدود النيابة... وفي هذا العصر اضطرّوا للخروج نهائياً عن هذا الأصل الذي هو قاعدة دينهم، فجعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب.. لكنهم خرجوا عن حصر العدد إلى حصر النوع فقصرُوا رئاسة الدولة على الفقيه الشيعي»^(١).

بيان الشبهة

يزعم القفاري أن القول بحصر الأئمة بعدد معين يلزم منه محذور عقلي، وبيان المحذور:

إنّ عمر الدنيا بعد تاريخ الإسلام ليس محدداً بزمن معين إلا في علم الله تعالى، فعمر الإسلام الآن منذ ولادته قد بلغ أكثر من ألف سنة وقد يستمر إلى ما شاء الله تعالى له من الزمان إلى أن تقوم الساعة.

والشيعة تعتقد أنّ كلّ زمان لابدّ فيه من وجود إمام أو حجة على العباد، فلو فرضنا أن النبي ﷺ قد عيّن اثني عشر إماماً فقط بعده، هذا يستلزم أن

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨١٤، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

يخلو الزمان الذي تنقضي فيه أعمارهم عن الإمامة فلا يوجد إمام فيه؛ لأنّ أعمارهم محدودة فهم بشر، وهذا خلاف الاعتقاد عندهم بعدم خلو الزمان من الإمام أو الحجة.

وكذلك فكرة الغيبة كان باعثها الاضطرار والفرار من المحذور العقلي، ثمّ إنهم مع الإيمان بفكرة المهدي وغيابه اضطروا إلى أمر آخر، لكون الغيبة تقتضي عدم ممارسة الإمامة؛ لذلك لجأ الشيعة إلى القول بنبابة المجتهد فراراً من تجميد وتعطيل الإمامة، فالمجتهد ينوب عن الإمام ويمارس صلاحيات المهدي.

ثمّ خرجوا عن مسألة حصر الإمامة بعدد معين، في الزمن المعاصر، واكتفوا بالحصر النوعي للإمامة، فالمطلوب هو نوع الإمام لا العدد، وهذا النوع يتحقق خارجاً عن طريق الانتخاب بواسطة نظرية ولاية الفقيه.

الجواب:

الشارع المقدس يؤيد فرضية إمكان حصر العدد

أولاً: أنّ العقل والواقع يشهدان بقبول هذه الحقيقة، حقيقة حصر الأئمة باثني عشر؛ لأنّهما لا يمكن أن يتجاوزا الشرع، فهما يسيران في خطين متوازيين ولا يمكن أن يتقاطعا إطلاقاً، والشيعة تسير ضمن مقررات الشريعة المحمدية الأصيلة؛ لذا فإنّ اعتقادهم بالأئمة الاثني عشر قد جاء على إثر النصوص الشرعية الصحيحة من الفريقين والتي لا يمكن لمسلم أن يتجاوز مضامينها، فهي حجة عليه، كحديث «الاثني عشر من قریش» المفسر بأنهم

من أهل البيت كما في حديث الثقلين «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، وغيرها من الأحاديث.

لا محذور عقلي في حصر الأئمة

ثانياً: إنّ القول بالامتناع العقلي في أن يحدد النبي ﷺ الأئمة باثني عشر إماماً الذي يلزم منه استيعاب المحدود أو القصير (عمر الأئمة)، اللامحدود أو الطويل (زمن الحياة)، هذا القول ليس تاماً؛ إذ لا محذور عقلي في المقام، بل العقل يتقبل هذه الفرضية بلحاظ أمرين:

الأمر الأول: هذا المحذور لا يأتي بناء على ما تعتقده الشيعة من وجود إمام حيّ غائب، فهو يمارس الإمامة، ولا تنحصر الإمامة بالحكومة وقيادة المسلمين، كما هو مقتضى فهم القفاري، بل للإمامة وظائف عديدة أشرنا إليها^(١)، وعليه فلا تخلو الأرض من إمام مع وجود الإمام المهدي عليه السلام.

الأمر الثاني: يمكننا دفع المحذور أيضاً بناء على عدم الاعتقاد بغيبة الإمام المهدي عليه السلام^(٢) فلعل قائلًا يقول: إنّ الجواب الأول يبتني على ما أنتم معتقدون به، وهو لا أساس له من الصحة، فنقول: إشكال الامتناع يرتفع بالتقرير التالي:

(١) ومن تلك الوظائف: حفظ الشريعة من خلال التطبيق الصحيح لأحكام الشريعة وكذلك هداية العباد إلى كمالهم وغيرها.
(٢) والشيعة قد تواتر عندهم هذا الأمر، وهذا بدهي وواضح، ولكن فرض الامتناع أيضاً مدفوع بلحاظ الوجوه التي سنذكرها تباعاً.

عدد الأئمة كاف في إيصال الخلق إلى الكمال

نقول: إن الله تعالى قد خلق الخلق وغرضه من ذلك هو إيصال الإنسان إلى كماله المطلوب الذي رسمه له خالقه من خلال ممارسة العبادة الصحيحة، فواحدة من حِكَم الخلق هي إيصاله إلى الكمال، فلو فرضنا أن الأئمة قد سحت لهم الفرصة في ممارسة الإمامة وأدوا وظائفهم في الهداية التشريعية والتكوينية بحيث تدين لهم الأمة بكاملها ويتمكنون من ممارسة هذه الوظائف دون موانع، فإن الأمة سوف تصل إلى كمالها المطلوب في فترة تواجدهم بحيث تصل إلى أوج كمالها في آخر حياة الإمام الثاني عشر، ثم بعد ذلك تقوم الساعة.

فإن قلت: من غير الممكن أن يتحقق كمال الأمة في فترة قصيرة من الحياة تقدر بعمر الأئمة.

نقول: قد تقتضي الحكمة إطالة عمر كل إمام من الأئمة الاثني عشر بحيث يمنح كل واحد منهم عمر نوح عليه السلام وهكذا تكون فترة أعمارهم كبيرة نسبياً بلحاظ جميعهم، ثم بعدها تقوم الساعة.

ولا يخفى أن هذا الإشكال جاء بعد مرور حقبة زمنية طويلة تجاوزت عمر الأئمة الذين مُنعوا بشكل قسري من ممارسة إمامتهم، وإلا فإن الإشكال في بداية الإسلام لم يكن له واقع، بل إن عدد الاثني عشر يتقبله جميع المسلمين. فهو إشكال نشأ بعد عدم تمكن الأئمة الاثني عشر من الخلافة.

الشبهة: اضطرار الشيعة للقول بنيابة المجتهد

قال القفاري: «وقد اضطرَّ الشيعة للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف قولهم في حدود النيابة...»^(١).

الجواب:

لم تكن الشيعة مضطرة للخروج عن حصر العدد

نقول في الجواب: إنَّ الشيعة لم تضطرَّ للخروج عن حصر العدد؛ بل الشيعة تقول إنَّ عدد الأئمة ينتهي بالإمام المهدي وهو حي غائب، وهو الإمام الثاني عشر، كما هو معلوم من النصوص المتقدمة والتي لا تطبق صحيح لها سوى ما تقوله المدرسة الإمامية.

إذن هناك مغالطة واضحة، فالقفاري افتعل مسألة الاضطرار ليرتب عليها مسألة النيابة وهو باطل، وهذا واضح لكل من راجع عقائد الشيعة.

وأما مسألة النيابة: فهي مرتبطة بالغيبة الكبرى للإمام المهدي عليه السلام - بناءً على إيمان الشيعة وفق ما وجدوه من أدلة تلزمهم بهذا الأمر؛ وليس من الضرورة أن يكون الطرف الآخر مقتنعاً بذلك، فكل أدلته، ولكل رؤيته فيما توصل إليه من بيان الشريعة والسنة النبوية - وبيان الوظيفة الشرعية للمقلد بعد قول الإمام عليه السلام: «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله عليهم»^(٢).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨١٤، الناشر: دار الرضا - الحيزة.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٨٤، الناشر: جماعة المدرسين - قم. الشيخ

وقد رسم الأئمة عليهم السلام للناس طريقاً يسيرون عليه في أخذ دينهم وهو التقليد، يقول الإمام الحسن العسكري عليه السلام: «فأما من كان من الفقهاء صائناً لنفسه حافظاً لدينه مخالفاً لهواه مطيعاً لأمر مولاه فللعوام أن يقلدوه»^(١).

حدود نيابة الفقيه وقيام الدولة الإسلامية

واختلف فقهاء الشيعة في هذه النيابة، فهناك من يرى أن ولاية الفقيه محدودة وجزئية في أمور معينة، وهناك من يرى الولاية المطلقة للفقيه، فهي أنظار اجتهادية، خاضعة لموازن وأدلة فقهية، فكل فقيه له أدلته التي استنبطها من وحي الشريعة.

ومن يؤمن بالولاية المطلقة للفقيه يؤمن بإقامة الدولة الإسلامية في زمن الغيبة، قال الإمام الخميني رحمته الله في كتابه الحكومة الإسلامية: «إنّ خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يعتبر توفرها في أي شخص مؤهلاً ليحكم في الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن: العلم بالقانون والعدالة موجودة في معظم فقهاءنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلة»^(٢).

فالسيد الإمام الخميني رحمته الله كلامه واضح في أن الفقيه الجامع للشرائط -

⇒

الطوسي، الغيبة: ص ٢٩١، الناشر: مؤسسة المعارف - قم. الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ٢٧ ص ١٤٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ٩٤-٩٥. الطبرسي، الاحتجاج: ج ٢ ص ٢٦٤، الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف.

(٢) السيد الخميني، الحكومة الإسلامية: ص ٤٨-٤٩، الناشر: وزارة الإرشاد - إيران.

ومنها العلم بالقانون والعدالة - له أهلية أن يقيم دولة إسلامية عادلة فعلى الفقهاء الآخرين أن يأخذوا بيده ويعضدوه في إقامة هذا الحكم الإسلامي؛ لأنه يعتبر ضرورة في زمن الغيبة الكبرى.

أما قول القفاري: «جعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب، وذلك بتحديد جملة من المواصفات والمؤهلات التي تعين الرئيس بالنوع وهو الفقيه الشيعي...».

نقول: إن جعل رئاسة الدولة عن طريق الانتخاب لا يلغي الاعتقاد بمحدودية عدد الأئمة؛ لأنّ كون الفقيه الجامع للشرائط حاكماً لا يعني كونه إماماً معصوماً، بل هو نائب عنه في إدارة الدولة، ويبدو أن القفاري وفق اعتقاداته الخاطئة لا يميز بين الإمام بالمعنى الشيعي ورئيس الدولة أي الحاكم اليوم، فهو لا يفهم الإمامة إلا في معنى رئاسة الدولة، وهكذا يتضح أن الاعتقاد بعدد الأئمة باق في عقيدة الشيعة ولم يتخلّوا عنه، وأن الإمامة لم تنقطع حتى مع غياب الإمام المهدي عليه السلام؛ لأننا نعتقد بأنه يمارس وظائف الإمامة المتنوعة - التي تكلمنا عنها سابقاً - وليس من الضروري أن تشعر الأمة بذلك.

الشبهة: إن أئمة الشيعة الإمامية ثلاثة عشر

قال القفاري: «كما أنك ترى الكافي أصح كتبهم الأربعة قد احتوى على جملة من أحاديثهم تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر. فقد روى الكليني بسنده عن أبي جعفر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إني واثنى عشر إماماً من ولدي وأنت يا علي زراً الأرض - يعني أوتادها وجبالها - بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا. فهذا النص أفاد أن أئمتهم - بدون علي - اثنا عشر ومع علي يصبحون ثلاثة عشر. وهذا ينسف بيان الاثني عشرية... كذلك روت كتب الشيعة الاثني عشرية عن أبي جعفر عن جابر، قال: دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي.

فانظر كيف اعتبروا أئمتهم اثني عشر كلهم من أولاد فاطمة، فإذا نزل علي ليس من أئمتهم؛ لأنه زوج فاطمة لا ولدها، أو يكون مجموع أئمتهم ثلاثة عشر.

ومما يدل أيضاً على أنهم لم يعتبروا علياً من أئمتهم، قوله: ثلاثة منهم علي، فإن المسمى بعلي من الأئمة عند الاثني عشرية أربعة: أمير المؤمنين علي، وعلي بن الحسين، وعلي الرضا، وعلي الهادي...».

ثم قال: «والقول بأن الأئمة ثلاثة عشر قامت فرقة من الشيعة تقول به،

ولعل تلك النصوص من آثارها، وقد ذكر هذه الفرقة الطوسي في ردّه على من خالف الاتجاه الاثني عشري، الذي ينتمي إليه، وكذلك النجاشي في ترجمة هبة الله أحمد بن محمد. وكل فرقة من هذه الفرق تدعي أنّها على الحق، وأن الخبر في تعيين أئمتها متواتر، وتبطل ما ذهب إلى الفرق الشيعية الأخرى، وهذا دليل على أنهم ليسوا على شيء؛ إذ لو تواتر خبر إحدى فرقهم لم يقع الاختلاف قط بينهم»^(١).

أساسيات الشبهة

لقد ارتكز القفاري في شبهته على أمور أهمّها:

١- ذكر رواية للشيخ الكليني، في كتابه الكافي وقال بصحّة هذه الرواية، بناءً على أنّه جاء في أصح الكتب عند الشيعة، وفسّرها - وفق ذوقه - على أنّها تفيد أن أئمتهم - بدون علي عليه السلام - اثنا عشر، ومع علي عليه السلام يصبحون ثلاثة عشر.

٢- أدرج القفاري كلاماً غير موجود في أصل رواية الكافي، فالرواية التي ذكرها الكليني هي: (إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي زرّ الأرض...) ^(٢) فلا توجد كلمة (إماماً).

٣- تفسير الحديث الذي نقله عن الكافي والمشهور بحديث اللوح بأنّ الاثني عشر كلّهم من أولاد فاطمة، فلا يكون علي عليه السلام من أئمة الشيعة؛

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٠٩ - ٨١١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

لأنه زوج فاطمة لا ولدها، وعليه فيكون المجموع ثلاثة عشر.

٤- جاء في الرواية: «فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمداً وثلاثة منهم علي»، فنحصر أسماء الأئمة الذين أسماؤهم (علي) بثلاثة فقط، في حين أنهم أربعة عند الشيعة، وهم: أمير المؤمنين علي عليه السلام، وعلي بن الحسين عليه السلام، وعلي الرضا عليه السلام، وعلي الهادي عليه السلام، وهذا النص من آثار إحدى الفرق الشيعية وهو يخالف فرقة الإمامية التي تدعي أن أئمتها ثلاثة عشر.

٥- إن كل فرقة من هذه الفرق تدعي أنها الحق وأن الخبر في تعيين أئمتها متواتر، وهذا دليل على أنهم ليسوا على شيء؛ إذ لو تواتر خبر إحدى فرقهم لم يقع الاختلاف قط بينهم.

الجواب:

الاعتقاد باثني عشر إماماً من بدهيات معتقدات الشيعة

نقول في الإجابة عن هذه الشبهة: إن كان يقصد القفاري من شبهته هذه التشكيك فيما تسالم عند الشيعة من كون أئمتهم اثني عشر، فهذا لا مجال له، وإثبات خلافه يعدّ لغواً من القول؛ فإن الشيعة الإمامية اشتهرت بالفرقة الاثني عشرية، وهذا واضح لكل من له إلمام بأبجدية الفرق وعلومها، ومنشأ هذه التسمية هو اعتقادهم باثني عشر إماماً من بني هاشم نصّ عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله كما هو معلوم للجميع، ومن ثمّ نصّ كل إمام على الإمام الذي بعده، بشكل يخلو من الشك والإبهام.

قال الشهرستاني في الملل والنحل: «أسامي الأئمة الاثني عشر عند الإمامية المرتضى والمجتبي والشهيد والسجاد والباقر والصادق والكاظم والرضا والتقي والنقي والزكي والحجة القائم المنتظر»^(١).

وقد تقدم منا قريباً في بحث (سرية وكتمان أمر الإمامة) تضافر الروايات - وبأسانيد صحيحة - الدالة على عددهم والنصّ عليهم، كما ورد من طرفنا الشيعية في روايات «الأئمة من ولد الحسين» وكذلك نصت عليهم جميعاً. إذن مذهب الإمامية في أساسه قائم على أنّ أئمتهم اثنا عشر إماماً، وكتبهم تعج بذلك، ومن تتبع مصادرهم يعرف هذه الحقيقة التي لا يعترها الشك والريب.

علماء أهل السنة يصرحون أن الأئمة اثنا عشر عند الشيعة

إنّ أعلام أهل السنة الذين ترجموا لأئمة هذا المذهب الشريف، قالوا بصراحة إنّ الأئمة اثنا عشر عند الشيعة، ولم نجد أحداً قد خالف منهم، وقال: إن الأئمة ثلاثة عشر، فهذا الأمر من المسلّمات حديثاً وتاريخياً، ومن يدعي خلافه شاذّ نادر، لا يعاب به ولا يعتمد عليه، وإليك بعض النصوص التي تشير إلى ذلك:

قال الذهبي في ترجمته للإمام الباقر عليه السلام: «وهو أحد الأئمة الاثني عشر الذين تبجلهم الشيعة الإمامية وتقول بعصمتهم وبمعرفتهم

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ١٧٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

بجميع الدين»^(١).

قال ابن خلكان في ترجمة الإمام الباقر عليه السلام: «أبو جعفر محمد بن زين العابدين، الملقب بالباقر، أحد الأئمة الاثني عشر في اعتقاد الإمامية»^(٢).
وقال الذهبي في ترجمة الإمام الجواد عليه السلام: «هو أحد الأئمة الاثني عشر الذين تدعى الشيعة فيهم العصمة»^(٣).

وقال الصفدي في ترجمة الإمام الهادي عليه السلام: «علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو أبو الحسن الهادي بن الجواد بن الرضا بن الكاظم بن الصادق بن الباقر بن زين العابدين أحد الأئمة الاثني عشر عند الإمامية»^(٤).

وقال ابن كثير في تعليقه على حديث الاثني عشر كلهم من قريش: «وليس المراد الأئمة الاثني عشر الذين يعتقد فيهم الرافضة الذين أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم المنتظر بسرداب سامرا، وهو محمد بن الحسن العسكري»^(٥).

فهنا ابن كثير يعتقد ويسلم أن الأئمة عند الشيعة هم اثنا عشر إماماً، أولهم الإمام علي عليه السلام وآخرهم الإمام المهدي المنتظر عليه السلام.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٤ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان: ج ١ ص ٣٢٧، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٣ ص ٣٨٥، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٢٢ ص ٤٨، الناشر: دار إحياء التراث.

(٥) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١ ص ١٧٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال ابن خلدون في تاريخه عند تعليقه على نسب الطالبين: «وكان الكاظم على زي الأعراب مائلاً إلى السواد، وكان الرشيد يؤثره ويتجافى عن السعاية فيه كما مرّ، ثمّ حبسه، ومن عقبه بقية الأئمة الاثني عشر عند الإمامية من لدن علي بن أبي طالب الوصي، ووفاته سنة خمس وثلاثين، ثمّ ابنه الحسن ووفاته سنة خمس وأربعين، ثمّ أخوه الحسين ومقتله سنة إحدى وستين، ثمّ ابنه زين العابدين ووفاته [سنة أربع وتسعين]^(١) ثمّ ابنه محمد الباقر ووفاته سنة إحدى وثمانين ومائة، ثمّ ابنه جعفر الصادق ووفاته سنة ثلاث وأربعين ومائة، ثمّ ابنه موسى الكاظم، ووفاته سنة ثلاث وثمانين ومائة وهو سابع الأئمة عندهم، ثمّ ابنه علي الرضا ووفاته سنة ثلاث ومائتين، ثمّ ابنه محمد المقتدى ووفاته سنة عشرين ومائتين، ثمّ ابنه علي الهادي ووفاته سنة أربع وخمسين ومائتين، ثمّ ابنه حسن العسكري ووفاته سنة ستين ومائتين، ثمّ ابنه محمد المهدي وهو الثاني عشر وهو عندهم حي منتظر وأخبارهم معروفة»^(٢).

وبهذا يتضح أنّ هناك اتفاقاً بين أرباب أهل التراجع على أنّ أئمة الشيعة هم اثنا عشر وليس ثلاثة عشر، والإطالة أكثر من هذا ليست نافعة.

دعوى أصحيتها جميع ما ورد في الكافي

كثيراً ما يُردّد في أكثر من مقال أنّ الكافي أو نهج البلاغة هما أصح الكتب عند الشيعة؛ حيث قال القفاري في مقاطع متعددة: «كما أنك ترى

(١) يوجد هنا بياض في المصدر.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ٤ ص ١١٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

الكافي أصح كتبهم الأربعة»^(١)، أو قوله: «وفي كتاب الكافي أصح كتاب عندهم»^(٢)، أو قوله: «وهذه الرواية وردت في الكافي أصح كتاب عندهم»، أو قوله: «وكتاب النهج الذي هو أصح كتاب عند الشيعة»^(٣).

نقول: كثيراً ما يضطرنا أسلوب القفاري ومنهجيته إلى تكرار بعض المطالب تبعاً لذلك، فأغلب شبهاته تكون إحدى مقدماتها فاسدة متكررة في ثنايا الشبهات، لذا نضطر إلى التنبيه على فسادها في كل مرة، فبالإضافة إلى ما ذكرناه في مقدمة الإمامة حول نهج البلاغة، حيث زعم أيضاً هناك أنّ نهج البلاغة أصح الكتب عند الشيعة، نقول: الظاهر من تكرار هذه الكلمات بالنسبة لكتاب الكافي أنه يريد القول: إنّ جميع ما ورد في الكافي هو صحيح، لذا نجد أنه يقول في مقدمة كتابه: «قال محب الدين الخطيب: إنّ الكافي عند الشيعة هو كصحيح مسلم عند المسلمين... ولذا كانت منابع اطلاع الكليني قطعية الاعتبار»^(٤).

فإن كان مقصوده كذلك، فنجيب:

إنّ علماء الشيعة رضوان الله عليهم تعاملوا مع كتاب الكافي بروح الاعتدال والإنصاف بعيداً عن التعصب - إذا ما قارننا ذلك مع صحيح البخاري ومسلم الذي نجد أن هالة من القداسة قد أضفيت عليهما - فلقد

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ٢ ص ٨٠٩.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨١٣.

(٤) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٢٣، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

احترموا هذا الكتاب وقدرّوه؛ لما يتمتع به مؤلفه الكليني رحمته الله من النزاهة والصدق والأمانة فضلاً عن كونه من العلماء الأجلاء، لكن مع ذلك الإجلال والتقدير لم يقولوا بصحّة كلّ ما جاء فيه بل عمدوا إلى إخضاع جميع رواياته إلى موازين التصحيح السندي، فما كان صحيحاً وفق تلك الموازين فهو حجة وما كان ضعيفاً فهجروه ولم يستندوا له في مقام الفتوى أو الاعتقاد.

قال المحدث النوري في مستدرّكه في حديثه عن الكافي: «ويمتاز عمّا سواه من كتب الحديث بقرب عهده إلى الأصول المعوّل عليها والمأخوذ عنها وما فيه من دقة الضبط وجودة الترتيب وحسن التبويب وإيجاز العناوين، فلا ترى فيه حديثاً ذكر في غير بابه، كما أنّه لم ينقل الحديث بالمعنى أصلاً، ولم يتصرف فيه، كما حدث للبخاري مرات ومرات.

ومع جلاله قدره وعلوّ شأنه بين الأصحاب، لم يقل أحد بوجوب الاعتقاد بكل ما فيه، ولم يسمّ صحيحاً كما سمّي البخاري ومسلم»^(١).

لذا فإننا لم نجد من علمائنا من يقول بأنّ من روى عنه الكليني فقد جاز القنطرة، كما قال الكثير من محدثي أهل السنّة في رجال صحيح البخاري ومسلم^(٢).

(١) الميرزا النوري، مستدرّك الوسائل: ج ١ ص ٢٨-٢٩، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم.

(٢) قال ابن حجر العسقلاني: «وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنّه لا يلتفت إلى ما قيل فيه». هدي الساري مقدمة فتح الباري: ص ٣٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

هذا هو موقف علماء الشيعة من كتاب الكافي، بل كل كتاب من كتبهم وكتب غيرهم أيضاً، فهم يمحسون كل كلمة تقال، ويعرضونها على كتاب الله جلّ وعلا، فما وافقه أخذوا به، وما خالفه تركوه.

وإما إن كان مقصود الففاري من عبارة أصح الكتب، الأصحية النسبية أي بالنسبة لغيره فهو أصح كتاب، فهذه الدعوى صحيحة؛ لأنّ الشيخ الكليني قد عرف بالجلالة والوثاقة العالية وقد أمضى عشرين سنة في تصنيف الكافي، ولا يخفى أن تلك المدة الطويلة، تستدعي تحريّ الدقة والضبط في الرجال والأسانيد والمتون والطرق، وهذا بدوره يستلزم الإحاطة بما ورد فيه من روايات؛ لذا أصبح هذا الكتاب موضع إجلال وتقدير من علماء الطائفة (رضوان الله عليهم).

لكن كون الكافي أصح الكتب عند الشيعة لا يلزم منه صحّة كل ما فيه كما هو واضح؛ بل رواياته خاضعة لميزان التصحيح والتضعيف وفق المباني المتبعة عند علماء الشيعة، وقد كررنا ذلك مراراً.

روايات الكليني التي يتوهم منها أن الأئمة ثلاثاً عشر

أشرنا إلى أنّ مذهب الشيعة الإمامية قائم على أنّ الأئمة (اثنا عشر) وبروايات متواترة لا يمكن التشكيك فيها، بل أصبح هذا الاعتقاد علماً

⇒

وفي ترجمة (الحصين بن داود) قالوا عنه: كيف لا يكون ثقة وقد روى له الأئمة الستة فضلاً عن الشيخين، ومن روى له الشيخان فقد جاز القنطرة، كما قاله علي بن الفضل المقدسي. أنظر: سبط بن العجمي، الكشف الحثيث: ص ١١٢، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت.

للشيعة، فضلاً عمّن اعترف بذلك من علماء أهل السنة كما أسلفنا سابقاً، فلو فرضنا جدلاً صحّة هذه الأحاديث، فلا يمكن أن تمسّ ما ورد من الروايات المتعددة وبطرق كثيرة جداً، والتي عقد لها نفس الكليني أبواباً كما سيأتي، مع أن روايات الثلاثة عشر ضعيفة من حيث السند، وقابلة للتأويل من حيث الدلالة.

وقد استشهد القفاري بروايتين من الكافي لإثبات ادعائه؛ ولكي نقف على دفع هذه الشبهة، لابدّ من دراسة وافية لجميع الروايات في كتبنا الحديثية التي يبدو منها القول بهذا الأمر، كما ورد في كتاب الكافي لثقة الإسلام الكليني رحمته الله.

وهذه الروايات مع ضعف سندها كما سيتضح، فقد وقع فيها التصحيف الناشئ من خطأ النسخ، وسوء تعبير بعض الرواة، فإننا نجد ذلك الخطأ أو السهو أمراً مألوفاً ووارداً في الكتب القديمة؛ لأنّ معظم هذه الكتب قد نُسخت باليد، ولهذا نجد كثيراً من علماء الحديث وضعوا دراسات لمعالجة هذا الداء، وأيضاً هناك من أهل السنة من كتب في هذا المجال كما في كتاب (بيان خطأ البخاري في تأريخه) وأشاروا فيه إلى الخطأ من بعض النسخ، حيث نقرأ في مقدمة هذا الكتاب:

«موضوع الكتاب على التحديد بيان ما وقع من خطأ أو شبهة في النسخة التي وقف عليها الرازيان من تاريخ البخاري. والشواهد تقضي أن أبا زرعة استقرأ تلك النسخة من أولها إلى آخرها، وتبّه على ما رآه خطأ

أو شبهة مع بيان الصواب عنده»^(١).

ومما يؤكد لنا أن هذه الروايات من خطأ الرواة أو النسخ، هو أن الكليني هدفه وغرضه من كتاب الكافي بيان عقيدة الشيعة الإمامية الصحيحة، وذلك من خلال الروايات التي تنصّ على عددهم مع النصّ على أسمائهم، وهذا واضح في أبواب كتابه، فلو قلنا بعكس ذلك لزم نقض الغرض وهو قبيح.

إذن بلا شك هناك خطأ قد وقع في بعض النسخ لكتاب الكافي، وبمراجعة فاحصة في الكتب التي تنقل عن الكليني عليه السلام، أو بمراجعة الأصل المنقول منه الحديث، والنظر فيه يتضح صدق ما نقول، ثمّ لو تنزلنا وقلنا بعدم التصحيح فإننا سننقل أقوال علمائنا الذين شرحوا هذه الأحاديث التي يترأى منها أن الأئمة ثلاثة عشرة، وسوف يتلخص جوابنا بالنقاط التالية:

١- نقل روايات الكافي التي ورد فيها التصحيح، ونقصد من التصحيح الأعم من التغيير أو التبديل أو الإضافة والنقصان بحيث يساهم في تغيير معنى الرواية.

٢- مناقشة سند هذه الروايات.

٣- شرح متن هذه الروايات.

٤- نقل مضامين نفس الروايات من الكتب بدون تصحيح، أي أنها تفيد

(١) ابن أبي حاتم الرازي، بيان خطأ البخاري: ص ٣، مقدمة المصحح، الناشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.

معنى صريحاً هو أن الأئمة اثنا عشر لا ثلاثة عشر بلا إشكال.

٥- نقل الروايات من الكافي بلفظ (الأئمة اثنا عشر).

روايات الكليني التي وقع فيها التصحيف

الرواية الأولى: (إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي رز الأرض)

روى ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفوري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي رز الأرض، يعني: أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم ينظروا»^(١).

ضعف سند الرواية بأبي الجارود

الرواية ضعيفة: فيها زياد بن المنذر أبو الجارود: تنسب إليه الجارودية، رويت في ذمه روايات، كان إمامياً ثم صار زيدياً^(٢).

قال التفرشي في نقد الرجال عن الكشي: «تنسب إليه السرحوية من الزيدية، وسماه بذلك الباقر عليه السلام. وذكر أن سرحوباً اسم شيطان أعمى

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. فالرواية تقول: (اثنى عشر من ولدي). وليس (اثنى عشر إماماً). كما يدعي القفاري.

(٢) النجاشي، رجال النجاشي: ص ١٧٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. الطوسي، الفهرست: ص ١٣١-١٣٢، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٤٨، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

يسكن البحر، ثمّ فيه رواية تدل على كذبه»^(١).

شرح متن الرواية

على تقدير أنها غير مصحفة، وأن الرواية جاءت بلفظ (إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي)، فنقول:

أولاً: لقد تعرضت الرواية إلى كونهم رزّ الأرض، وليس إلى كونهم أئمة، فالرواية في مقام بيان هذا المقصود، والمراد من رز الأرض كونهم أوتادها بحيث لولاهم لساخت الأرض بأهلها، كما قيل من أن أربعة من الأنبياء أحياء هم أمان لأهل الأرض، قال ابن حجر في فتح الباري، نقلاً عن كعب أنّه قال: «أربعة من الأنبياء أحياء أمان لأهل الأرض، اثنان في الأرض الخضر واليباس، واثنان في السماء إدريس وعيسى»^(٢).

وكذلك روي عن علي عليه السلام: «فلم يزل على وجه الأرض سبعة مسلمون فصاعداً، فلولا ذلك، هلكت الأرض ومن عليها»^(٣).

وثانياً: أنّ قوله: (اثنى عشر من ولدي) هو بإضافة فاطمة عليها السلام، قال المازندراني شارحاً ومعلقاً على هذه الرواية: «قوله: (واثنى عشر من ولدي) هم اثنى عشر مع فاطمة عليها السلام. قوله: (رز الأرض) بالرز بالراء المهملة والزاي المعجمة، يقال: رززت الشيء في الأرض رزاً أي أثبتته فيها،

(١) التفرشي، نقد الرجال: ج ٢ ص ٢٧٩-٢٨٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٦ ص ٣١٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٥ ص ٩٧، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

والرزة الحديدية التي يدخل فيها القفل فيستحكم بها الباب»^(١).

وعلى تقدير عدم دخول فاطمة عليها السلام في الحديث ، فهو يصح أيضاً ، بلحاظ صحة إطلاق الولد على أمير المؤمنين تغليباً ، لأن سائر الأئمة كلهم أولاد النبي صلى الله عليه وآله ، وأما عطف الضمير (أنت) عليه ، من قبيل عطف الخاص على العام ؛ تأكيداً وتشريفاً ، كعطف جبرائيل على الملائكة^(٢) . هذا على أن الرواية قد وردت من دون تصحيف بلفظ (أحد عشر) كما يأتي.

الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيف

في مقابل هذه الرواية قد ذكرت روايات أخرى لم يكن فيها هذا التصحيف الناشئ من خطأ الرواة وسهوهم كما أشرنا ، بل هي صريحة في أن عدد الأئمة هو اثنا عشر مع الإمام علي عليه السلام ، وقد ورد مضمون الرواية الأولى في عدة كتب لعلماء الشيعة ، وبعده طرق ، منها:

أصل أبي سعيد عباد العصفري

قد ذكرت الرواية من دون تصحيف في أحد أصول كتب الشيعة وهو أصل أبي سعيد عباد العصفري: «عباد عن عمرو عن أبي الجارود عن أبي جعفر (ع) قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إني وأحد عشر من ولدي وأنت يا علي رز الأرض أعني أوتادها جبالها ، وقال: وتدد الله الأرض أن تسيخ بأهلها ، فإذا ذهب الأحد عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم

(١) المازندراني ، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٨٠ ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المجلسي ، بحار الأنوار: ج ٣٦ ص ٢٦٠ ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ينظروا»^(١). والملاحظ أن الكليني قد روى هذه الرواية عن هذا الأصل، فالتمسك به هو المعتمد. ويؤيد ذلك أن الرواية وردت في كتاب غيبة الطوسي بسنده إلى الأصل المذكور بلفظ (وأحد عشر من ولدي)^(٢).

الرواية الثانية: (إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها)

روى ثقة الإسلام الكليني (رضوان الله عليه) في كتابه الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن مسعدة بن زياد، عن أبي عبد الله^(٣) ومحمد بن الحسين، عن إبراهيم، عن أبي يحيى المدائني، عن أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد الخدرى قال: أقبل يهودى من عظماء يهود يثرب، وتزعم يهود المدينة أنه أعلم أهل زمانه حتى رفع إلى عمر، فقال له: يا عمر، إنى جئتك أريد الإسلام فإن أخبرتنى عما أسألك عنه فأنت أعلم أصحاب محمد بالكتاب والسنة وجميع ما أريد أن أسأل عنه، قال: فقال له عمر: إنى لست هناك لكنى أرشدك إلى من هو أعلم امتنا بالكتاب والسنة وجميع ما قد تسأل عنه وهو ذاك - فأوماً إلى علي^{عليه السلام}... فقال له أمير المؤمنين^{عليه السلام}: إن لهذه الأمة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها وهم منى، وأما منزل نبينا في الجنة ففي أفضلها وأشرفها جنة عدن، وأما من معه في منزله فيها فهؤلاء الاثنا عشر من ذريته، وأهمهم وجدتهم وأم أهمهم

(١) انظر: أصل العصفري المطبوع ضمن كتاب الأصول الستة عشر: ص ١٦، الناشر: دار الشبستري للمطبوعات - قم.

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ١٣٩.

(٣) أي الإمام الصادق^{عليه السلام}.

وذاريهم، لا يشركهم فيها أحد»^(١).

ضعف سند الرواية بجهالة إبراهيم بن أبي يحيى

الرواية ضعيفة لعدة أسباب:

أولاً: الظاهر أنّ في هذا السند تصحيفاً؛ لأنّ إبراهيم هو ابن أبي يحيى المدائني، وصحفت كلمة (بن) إلى كلمة (عن)، وهذا الرجل لم يُتعرض لذكره في أصول الرجال^(٢).

ثانياً: إن هذه الرواية فيها سندان: الأوّل من طرق أهل البيت عليهم السلام والثاني من طرق أهل السنة لا علاقة لنا به.

والطريق الأوّل ضعيف بالإرسال، قال المجلسي في مرآة العقول: «الظاهر أنّ في السند الأوّل إرسالاً، إذ مسعدة من أصحاب الصادق عليه السلام ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب من أصحاب الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام»^(٣)، فيبعد أن مسعدة قد عمّر طويلاً حتى التقى بهؤلاء الأئمة حتى يروي عنه ابن الخطاب^(٤).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣١، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١ ص ١٨٢، ط ٥-١٤١٣هـ.

(٣) المجلسي، مرآة العقول: ج ٦ ص ٢٢٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية.

(٤) قد أبرز المجلسي قرينة تقوي أن يكون مسعدة قد عمّر طويلاً، فالتقى بالإمام الجواد والإمام الهادي عليهما السلام، قال: «لكن يروي هارون بن مسلم عنه [مسعدة] كثيراً مع أنّه قال النجاشي فيه: لقي أبا محمّد وأبا الحسن عليهما السلام، فيحتمل أن يكون مسعدة معمّراً روى عنه محمّد». مرآة العقول: ج ٦ ص ٢٢٣-٢٢٤. وبهذا يصبح السند متصللاً، لكن بعض علماء الشيعة ردّ هذه القرينة وأثبت الإرسال في الحديث، قال: «لا يرفع بذلك احتمال الإرسال لبعده فوز مسعدة»

شرح متن الرواية الثانية

قال المازندراني: «قوله: (من ذرية نبيها) هذا باعتبار الأكثرية في التغليب، وكذا في قوله: (من ذريته)»^(١).

وقال المجلسي: «قوله عليه السلام: (من ذرية نبيها). أقول: كون أمير المؤمنين من الذرية له وجوه: الأول: إن السائل لما علم بوفور علمه عليه السلام وما شاهد من آثار الإمامة والوصاية فيه أنه أول الأوصياء عليه السلام فكان سؤاله عن التتمة، فالمراد بالاثني عشر تتمتهم وتكملتهم غيره عليه السلام.

الثاني: أن يكون إطلاق الذرية عليه للتغليب وهو مجاز شائع.

الثالث: أنه قد استُعير لفظ الذرية للعترة ويريد بها ما يعم الولادة الحقيقية والمجازية، فإن النبي صلى الله عليه وآله كان والد جميع الأمة لا سيما بالنسبة إلى أمير المؤمنين عليه السلام فإنه كان مربيه ومعلمه، وعلاقة المجاز هنا كثيرة.

الرابع: أن يكون (من ذرية نبيها) خبر مبتدأ محذوف، أي بقيتهم من

⇒

بلقاء مولانا الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام في مدة تزيد على خمسين سنة». ودعم كلامه هذا أيضاً بقرينة إضافية، وهي: «عدم روايته [مسعدة] عنهم ولو بالمكاتبة أو بالواسطة، فالظاهر أنه توفي من زمن الصادق عليه عليه السلام - وقد قبض في شوال سنة ثمان وأربعين ومائة - أو أوائل عصر الكاظم.

ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب توفي في سنة اثنتين وستين ومائتين، وبذلك يستبعد رواية محمد بن الحسين عنه بلا واسطة، بل ورواية هارون بن مسلم، فبقي احتمال الإرسال على حاله والله أعلم». لطف الله الصافي، لمحات: ص ٢٢٥-٢٢٦، الناشر: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم.

(١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الذرية أو هم من الذرية بارتكاب استخدام في الضمير بإرجاع الضمير إلى الأغلب تجوزاً، وأكثر تلك الوجوه يجري في قوله: (من ذريته) وكذا قوله: (أمهم) يعني (فاطمة) وجدتهم يعني (خديجة) عليها السلام وقوله: (وهم مني) على الأوّل والرابع ظاهر، وعلى الوجهين الأخيرين يمكن أن ترتكب تجوز في كلمة (من) بما يشمل العينية أيضاً، أو يقال: ضمير (هم) راجع إلى الذرية مطلقاً^(١).

الكتب التي ذكرت الرواية الثانية من دون تصحيف

١- كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني

«عن أبي هارون العبدى، عن عمر بن أبي سلمة ربيب رسول الله صلى الله عليه وآله وعن أبي الطفيل عامر بن واثلة قال:... وأخبرني عن موضع محمد في الجنة أي موضع هو؟ وكم مع محمد في منزلته؟ فقال علي عليه السلام: يا يهودي، لهذه الأمة اثنا عشر إماماً مهدياً كلهم هاد مهدي لا يضرهم خذلان من خذلهم...»^(٢).

٢- كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق

«عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لما بايع الناس عمر بعد موت أبي بكر أتاه رجل من شباب اليهود وهو في المسجد فسلم عليه والناس حوله، فقال: يا أمير المؤمنين، دلّني.... وأما قولك: من مع محمد من أمته في الجنة

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٦ ص ٣٨٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) النعماني، الغيبة: ص ٩٨-٩٩، الناشر: أنوار الهدى.

فهؤلاء الاثنا عشر أئمة الهدى، قال الفتى: صدقت، فوالله الذي لا إله إلا هو أنه لمكتوب عندي بإملاء موسى وخط هارون بيده...»^(١).

وروى الصدوق أيضاً: «عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال: شهدنا الصلاة على أبي بكر ثم... (أما) منزل محمد ﷺ من الجنة في جنة عدن وهي وسط الجنان وأقربها من عرش الرحمن جلّ جلاله، قال له اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت، قال له عليّ عليه السلام: والذين يسكنون معه في الجنة هؤلاء (الأئمة) الاثنا عشر، قال له اليهودي: أشهد بالله لقد صدقت»^(٢).

٣- الخصال للشيخ الصدوق

«عن جعفر بن محمد عليه السلام، قال: والثلاث الأخرى: كم لهذه الأمة من إمام هدى لا يضرهم من خذلهم؟ قال: اثنا عشر إماماً، قال: صدقت والله أنه لبخط هارون وإملاء موسى، قال: فأين يسكن نبيكم من الجنة؟ قال: في أعلاها درجة وأشرفها مكاناً في جنة عدن، قال: صدقت والله أنه لبخط هارون وإملاء موسى، ثم قال: فمن ينزل بعده في منزله؟ قال: اثنا عشر إماماً، قال: صدقت والله أنه لبخط هارون وإملاء موسى...»^(٣).

إذن فالروايات التي ذكرها النعماني والصدوق، لم نجد فيها ذكر لكلمة (من ذرية نبيها أو من ذريته)؛ ودُكر فقط (الاثنا عشر) وواضح أن المراد ينصرف إليهم جميعاً بما في ذلك أمير المؤمنين عليه السلام.

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٩٧-٢٩٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٩٧-٢٩٨.

(٣) الصدوق، الخصال: ص ٤٧٥-٤٧٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

الرواية الثالثة: الأوصياء من ولد فاطمة اثنا عشر آخرهم القائم عليه السلام

روى ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي: «محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد وثلاثة منهم علي»^(١).

ضعف سند الرواية بأبي الجارود

الرواية ضعيفة: لضعف أبي الجارود كما تقدم.

شرح متن الرواية

قال المازندراني: «قوله (فعددت اثني عشر) أي: فعددت الأوصياء أو أسماءهم جميعاً اثني عشر، فلا ينافي هذا قوله من ولدها؛ لأنّ الأوّل باعتبار البعض، والثاني باعتبار الجميع. قوله (ثلاثة منهم علي) أي: ثلاثة من ولدها، فلا ينافي هذا أنّ علياً أربعة»^(٢).

الكتب التي ذكرت مضمون الرواية من دون إشكال

١- كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق

«عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء فعددت

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمد وأربعة منهم علي عليه السلام.
 وقال أيضاً: «عن أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام عن جابر بن عبد
 الله الأنصاري قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء
 الأوصياء، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام، ثلاثة منهم محمد وأربعة
 منهم علي عليه السلام»^(١).

وقد رواها أيضاً المجلسي في بحار الأنوار، والميرزا النوري في خاتمة
 المستدرک بنفس اللفظ عن عيون أخبار الرضا: «ثلاثة منهم محمد وأربعة
 منهم علي عليه السلام»^(٢).

٢- كتاب الخصال للشيخ الصدوق

«عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام، عن جابر بن عبد الله
 الأنصاري، قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء
 الأوصياء فعددت اثني عشر أحدهم القائم، ثلاثة منهم محمد، وثلاثة منهم
 علي عليه السلام»^(٣).

٣- كتاب العدد القويّة لعلي بن يوسف الحلبي

قال: «وفي رواية أخرى قال: دخلت على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح

(١) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٥٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
 (٢) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٣٦ ص ٢٠٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الميرزا
 النوري، خاتمة المستدرک: ج ٥ ص ٤١٧-٤١٨، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.
 (٣) الصدوق، الخصال: ص ٤٧٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ١٤٠٣هـ.

مكتوب فيه أسماء الأوصياء، فعددت اثني عشر آخرهم القائم عليه السلام ^(١).
 إذن هذه الروايات لسانها واضح في أن الأئمة اثنا عشر من دون لفظ ولد
 فاطمة عليها السلام: ثلاثة منهم محمد وأربعة منهم علي، فيكون أمير المؤمنين عليه السلام
 داخلاً فيهم.

الرواية الرابعة: (الاثنا عشر الإمام ... من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله وولد علي)

روى الكليني في كتابه الكافي: «أبو علي الأشعري، عن الحسن بن عبيد
 الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن سماعة، عن علي بن
 الحسن بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام
 يقول: الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدث من ولد رسول
 الله صلى الله عليه وآله وولد علي بن أبي طالب عليه السلام، فرسول الله صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام هما
 الوالدان» ^(٢).

ضعف سند الرواية بعلي بن سماعة

الرواية ضعيفة؛ لكون علي بن سماعة مهملاً، فلم يذكر علماء الرجال
 توثيقاً له في كتبهم.

شرح متن الرواية

قال المازندراني: «قوله (كلهم محدث) مبتدأ وخبر، وإفراد الخبر باعتبار

(١) علي بن يوسف الحلبي، العدد القوية: ص ٧١، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي العامة - قم.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

لفظ الكلّ، وقوله: من ولد رسول الله ومن ولد علي: خبر بعد خبر على الظاهر، وهذا الحكم باعتبار الأكثر والقرينة علم المخاطب به»^(١).

الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيح

١- كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق

«عن زرارة بن أعين، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: نحن اثنا عشر إماماً من آل محمد كلّهم محدثون بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي بن أبي طالب منهم»^(٢).

٢- كتاب الإرشاد للشيخ المفيد

«عن زرارة، قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: الاثنا عشر الأئمة من آل محمد كلّهم محدث، علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده، ورسول الله وعلي هما الوالدان، صلى الله عليهما»^(٣).

وقد رواها الطبرسي في إعلام الوري والكراچكي في الاستنصار، والأربلي في كشف الغمة بنفس اللفظ (علي بن أبي طالب وأحد عشر من ولده)، عن المفيد، عن الكافي^(٤).

(١) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ج ٢ ص ٦٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٤٧، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٤) الطبرسي، إعلام الوري: ج ٢ ص ١٧١، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث. الكراچكي، الاستنصار: ص ١٧، الناشر: دار الأضواء - بيروت. الأربلي، كشف الغمة: ج ٣ ص ٢٤٦، الناشر: دار الأضواء - بيروت.

الرواية الخامسة: (من ولدي اثنا عشر نقيباً)

روى ثقة الإسلام الكليني في كتابه الكافي:

«وبهذا الإسناد، عن أبي سعيد رفعه، عن أبي جعفر عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من ولدي اثنا عشر نقيباً، نجباء، محدثون، مفهمون، آخرهم القائم بالحق يملأها عدلاً كما ملئت جوراً»^(١).

ضعف سند الرواية

الرواية ضعيفة؛ لأنها مرفوعة أولاً، والمرفوع بحكم المرسل عندنا، وثانياً: في سندها أبو الجارود، وقد تقدم ضعفه.

شرح متن الرواية

قال المازندراني: «قوله: (من ولدي اثنا عشر نقيباً) من باب التغليب أو أطلق الولد على علي عليه السلام مجازاً»^(٢).

الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيف

أصل العصفري المتقدم ذكره

: «عباد رفعه إلى أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من ولدي أحد عشر نقيباً، نجيباً (نقباء نجباء)، محدثون، مفهمون آخرهم القائم بالحق يملؤها (الأرض) عدلاً كما ملئت جوراً»^(٣).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المازندراني، شرح أصول الكافي: ج ٧ ص ٣٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) أصل أبي سعيد عباد العصفوري: ص ١٥، الناشر: دار الشبستري للمطبوعات - قم.

قال التستري في قاموس الرجال في ترجمة (عباد أبي سعيد العصفوري):
 جاء فيها: «وقوله (أي عباد) في خبر بعده: عن النبيّ (صلى الله عليه
 وآله وسلم): من ولدي اثنا عشر نقباء، نجباء، محرّف: أحد عشر، كما هو
 كذلك في أصل أبي سعيد المشتمل على تسعة عشر حديثاً»^(١).

وواضح من كلام الشيخ التستري أنّ هناك تصحيحاً في الرواية، والأصل
 رواية أبي سعيد، التي تقول: (من ولدي أحد عشر) وبالطبع فإن أمير
 المؤمنين هو الثاني عشر.

هذه مجمل الروايات التي ذكرها الكليني رحمته الله والتي يُدعى فيها أن الأئمة
 (ثلاثة عشر) وقد تقدم الكلام فيها.

الأئمة (الاثنا عشر) في روايات الكافي

إنّ الكليني رحمته الله عقد أبواباً وفصولاً في النصّ على الأئمة وبيان
 عددهم عليهم السلام، وهذا بطبيعة الحال يلغي مفاد تلك الروايات القليلة النادرة -
 على فرض صحتها - ولا تعارضها؛ لاستفاضتها وكثرة طرقها.
 والأبواب هي كالتالي:

- ١- باب فيما جاء في الاثني عشر والنص عليهم^(٢).
- ٢- باب ما نص الله عزّ وجلّ ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً^(٣).

(١) التستري، قاموس الرجال: ج ١١ ص ٣٤٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٢٥، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٨٦.

وسوف ننقل بعض النصوص الصحيحة التي تدل على أن الأئمة (اثنا عشر) و نترك للقارئ الروايات الأخرى الكثيرة الطرق التي يشد ويقوي بعضها بعضاً.

الروايات الكثيرة التي مفادها أن الأئمة اثنا عشر

١- روى الكليني بسند صحيح، قال: «عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد البرقي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، عن أبي جعفر الثاني عليه السلام قال: أقبل أمير المؤمنين عليه السلام ومعه الحسن بن علي عليه السلام وهو متكى على يد سليمان، فدخل المسجد الحرام، فجلس، إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللباس فسلم على أمير المؤمنين، فرد عليه السلام فجلس، ثم قال: يا أمير المؤمنين، أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهن علمت أن القوم ركبوا من أمرك ما قضى عليهم وأن ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم، وإن تكن الأخرى علمت أنك وهم شرع سواء.

فقال له أمير المؤمنين عليه السلام: سلني عما بدا لك، قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه؟ وعن الرجل كيف يذكر وينسى؟ وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت أمير المؤمنين عليه السلام إلى الحسن، فقال: يا أبا محمد أجبه، قال: فأجابه الحسن عليه السلام فقال، الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها، وأشهد أن محمداً رسول الله ولم أزل أشهد بذلك، وأشهد أنك وصي رسول الله صلى الله عليه وآله والقائم بحجته - وأشار إلى أمير المؤمنين - ولم أزل أشهد بها وأشهد أنك وصيه والقائم بحجته - وأشار إلى الحسن عليه السلام - وأشهد أن الحسين بن علي وصي أخيه

والقائم بحجّته بعده، وأشهد على علي بن الحسين أنّه القائم بأمر الحسين بعده، وأشهد على محمد بن علي أنّه القائم بأمر علي بن الحسين، وأشهد على جعفر بن محمد بأنّه القائم بأمر محمد، وأشهد على موسى أنّه القائم بأمر جعفر بن محمد، وأشهد على علي بن علي بن موسى أنّه القائم بأمر موسى بن جعفر، وأشهد على محمد بن علي أنّه القائم بأمر علي بن موسى، وأشهد على علي بن محمد بأنّه القائم بأمر محمد بن علي، وأشهد على الحسن بن علي بأنّه القائم بأمر علي بن محمد، وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكنى ولا يسمى حتى يظهر أمره فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته، ثمّ قام فمضى، فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه، فانظر أين يقصد، فخرج الحسن بن علي عليه السلام فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله، فرجعت إلى أمير المؤمنين عليه السلام فأعلمته، فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت: الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم، قال: هو الخضر عليه السلام ^(١).

ثمّ ذكر روايات كثيرة في النصّ عليهم واحداً فواحداً، ابتداءً بأمر المؤمنين عليهم السلام وانتهاءً بالقائم المهدي بن الحسن العسكري عليه السلام، بعدة طرق، وهذا كافٍ في صحتها باعتضاد الروايات الصحيحة التي ذكرناها سابقاً.

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٢٦، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. وقد ذكرنا صحّة هذا السند: ص ٣٦٦.

٢- روى الكليني بسند صحيح عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يكون تسعة أئمة بعد الحسين بن علي، تاسعهم قائمهم»^(١).

٣- ما رواه أيضاً بسند صحيح عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن إسحاق بن غالب، عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام من كلام يذكر فيه الأئمة... إلى أن قال: «فلم يزل الله يختارهم لخلقه من ولد الحسين من عقب كل إمام، كلما مضى منهم إمام نصب لخلقه من عقبه إماماً وَعَلَمًا هَادِيًا...»^(٢).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٣. أما السند إلى ابن أبي عمير فواضح صحته، وسعيد بن غزوان وثقه النجاشي، قال: «سعيد بن غزوان الأسدي مولاهم، كوفي، روى عن أبي عبد الله عليه السلام، ثقة». رجال النجاشي: ص ١٨١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٢٠٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. أما السند ففي غاية الصحة. فمحمد بن يحيى هو العطار، قال النجاشي: «محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث». رجال النجاشي: ص ٣٥٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. والعلامة الحلبي، الخلاصة: ص ٢٦٠، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة. وأحمد بن محمد هو: ابن عيسى الأشعري: وثقه الشيخ في رجاله. أنظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٥١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. وقال العلامة الحلبي: «وأبو جعفر شيخ قم ووجهها وفقهها غير مدافع... وكان ثقة». خلاصة الأقوال: ص ٦١.

وأما ابن محبوب فهو: السراد، ويقال: الزراد، وثقه الشيخ الطوسي في رجاله، وقال عنه العلامة في الخلاصة: الحسن بن محبوب السراد، ثقة، عين... وكان جليل القدر، يعد في الأركان الأربعة في عصره. أنظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٣٤. العلامة الحلبي، خلاصة الأقوال: ص ٩٧. وأما إسحاق بن غالب: فهو الأسدي، وثقه النجاشي والعلامة، أنظر: رجال النجاشي: ص ٧٢، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. العلامة الحلبي، خلاصة الأقوال: ص ٥٩.

نتيجة ومقارنة

مما تقدم يتضح بجلاء أن مجمل الروايات التي رواها الكافي - والتي يظهر منها (أن الأئمة الثلاثة عشر) - ضعيفة سنداً، وأن هناك تصحيحاً طرأ على هذه الروايات، وقد بينا أصل هذه الروايات، ونقلنا شروحها، واتضح المقال فيها، ونقلنا بعض الروايات الصحيحة بلفظ (الأئمة الاثني عشر والنص عليهم)، التي ذكرها الكليني، ولكثرتها وتعدد طرقها أعرضنا عن نقلها جميعاً.

وهناك الروايات المتواترة في كتبنا الأخرى، كما ذكرها الصدوق وعقد لها أبواباً وفصولاً في كتابه كمال الدين وتمام النعمة، وفي كتابه الخصال، وكذلك ذكر الخزاز القمي كتاباً بعنوان (كفاية الأثر في النص على الاثني عشر) وذكر فيه أكثر من ثلاثين طريقاً لإثبات النص على الأئمة الاثني عشر.

الشبهت: هناك فرقة من الشيعة تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر

قال القفاري: «والقول بأن الأئمة ثلاثة عشر قامت فرقة من الشيعة تقول به، ولعل تلك النصوص من آثارها، وقد ذكر هذه الفرقة الطوسي في رده على من خالف الاتجاه الاثني عشري الذي ينتمي إليه، وكذلك النجاشي في ترجمة هبة الله أحمد بن محمد»^(١).

الجواب: لا توجد فرقة من الشيعة تقول بذلك

إنّ هذا غير صحيح البتة، فلا توجد (فرقة) للشيعة تقول بهذا الكلام، إلا هبة الله بن أحمد حفيد العمري، وقد قال عنه النجاشي: «كان يتعاطى الكلام، ويحضر مجلس أبي الحسين بن أبي شبويه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً وذكر أنّ الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين، واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي أنّ الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام»^(٢).

وهذا الرجل (هبة الله بن أحمد العمري) قال عنه التستري في قاموسه: «الظاهر أنّ الرجل إمامي غير ورع أراد استمالة جانب ابن أبي شيبه

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٠٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة. وقد ذكر القفاري في الحاشية: أنّ هبة الله كان يتعاطى الكلام ويحضر مجلس أبي الحسين بن شبويه العلوي الزيدي المذهب، فعمل له كتاباً، وذكر أنّ الأئمة ثلاثة عشر مع زيد بن علي بن الحسين واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي: أنّ الأئمة ثلاثة عشر من ولد أمير المؤمنين. رجال النجاشي: ص ٣٤٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) النجاشي، رجال النجاشي: ص ٤٤٠.

الزبيدي بدرج زيد في الأئمة عليهم السلام لا أنه زيدي، وكيف يكون زيدياً والزيدي لا يرى إمامة السجاد عليه السلام ومن بعده؛ لأنهم يشترطون في الإمامة الخروج بالسيف»^(١).

عدد الأئمة في كتاب سليم بن قيس

أمّا ما ورد في كتاب سليم بن قيس الهلالي من أنّ الأئمة اثنا عشر من ولد أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّ هذا النقل غير ثابت في كتاب سليم، فإنّ النسخة التي بين أيدينا خالية من ذلك، وما نقل من أن هبة الله قد استشهد على كون الأئمة ثلاثة عشر من رواية في كتاب سليم بن قيس، فإنّ ثبت حقاً فهي من المدسوسات كما أن هبة الله لم يكن موثقاً، قال التستري: «قلت: نسخ كتاب سليم مختلفة بالزيادة والنقصان شديداً، والخبر الذي قال: هبة الله وإن لم يك فيما وصل إلينا من نسخته... والصواب في الجواب: ما تقدم في (سليم) عن المفيد: أن الكتاب دسّ فيه، فالعمل منه بما لم يقم على صحته شاهد غير جائز»^(٢).

إذن لا توجد هناك (فرقة) تقول بأنّ الأئمة ثلاثة عشر؛ ولكن القفاري أراد أن يوهم القارئ بذلك فنسب إلى الشيخ الطوسي أنّه قال بهذه الفرقة، وأوهم أيضاً أن النجاشي قال بذلك، في حين أن النجاشي ذكر ترجمة هبة الله، وقال أنّه يقول بذلك، ولم يتطرق إلى هذه الفرقة إطلاقاً. وحسب

(١) التستري، قاموس الرجال: ج ١٠ ص ٤٩٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) التستري، قاموس الرجال: ج ١٠ ص ٥٠٠.

تبعنا لم نجد في مصادرنا الشيعية من يقول بأن هناك فرقة من الشيعة تقول بذلك.

لا توجد فرقة من الشيعة تدعي التواتر في أن الأئمة ثلاثة عشر

قال القفاري: «وكل فرقة من هذه الفرق تدعي أنها على الحق، وأن الخبر في تعيين أئمتها متواتر، وتبطل ما ذهب إليه الفرق الشيعية الأخرى، وهذا دليل على أنهم ليسوا على شيء؛ إذ لو تواتر خبر إحدى فرقهم لم يقع الاختلاف قط بينهم»^(١).

نقول: أولاً: لا توجد فرقة تقول: (بأن الأئمة ثلاثة عشر) حتى يترتب عليها القول بأنها على الحق.

وثانياً: إن التواتر الذي تدعيه الشيعة الإمامية هو (أن الأئمة اثنا عشر) ومذهبهم قائم على هذه الحقيقة، وكتبهم تنص على عددهم، وكذلك أسمائهم، وأن ذلك اشتهر حتى صار بدهياً عند غير الشيعة أيضاً، وقد أشرنا في مقدمة هذا البحث إلى ما ذكره أعلام أهل السنة الذين ترجموا لأئمة الشيعة عليهم السلام، وقالوا صراحة: إنهم من الأئمة الاثني عشر، ولم نجد أحداً قد خالف منهم، وقال: إن الأئمة ثلاثة عشر، وهذا دليل على تسالمهم على هذه المسألة، وأيضاً تقدم في البحوث السابقة، التفصيل في ذكر الأدلة والروايات الصحيحة من الفريقين على أن الأئمة اثنا عشر.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨١١، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

ثم إن فرض الاختلاف بين الفرق ليس بالضرورة يبطل كلا الفرقتين، فخلق التعارض لا يسقطهما معاً؛ ومعلوم بالبداهة أنّ هناك كثيراً من الفرق عند أهل السنة تدعي التواتر في إثبات صحّة فرقتهما، وتبطل الدعوى الأخرى لبقية الفرق.

إذن دعوى أن التعارض بين تواتر فرقة وفرقة أخرى يبطل كلا التواترين دعوى باطلة لا يقول بها أهل العلم والمعرفة.



الفصل الثاني

شبهات حول أدلة الإمامة القرآنية

الشبهة: الاستدلال بآية الولاية إنما هو استدلال بالرواية

بعد أن نقل القفاري أن الشيعة يعتبرون أن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ من أقوى الأدلة القرآنية على إمامة علي عليه السلام، وذلك للروايات الدالة على نزولها في علي عليه السلام، أشكل قائلاً: «فأنت ترى أن الشيعة تعتمد في استدلالها بالآية بما روي في سبب نزولها؛ لأنه ليس في نصّها ما يدلّ على مرادهم، فصار استدلالهم بالرواية، لا بالقرآن»^(١).

بيان الشبهة

تدعي الشيعة أن من أقوى أدلتهم القرآنية على إمامة أهل البيت عليهم السلام وخصوصاً علي عليه السلام هي آية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢)، حتى أنهم سمّوها بآية الولاية، بينما نجدهم عندما لم يسعفهم نصّ الآية على ما يريدون تمسّكوا بالروايات الدالة على سبب نزولها، فتحوّل الاستدلال بها من استدلال قرآني إلى استدلال بالسنة والروايات، فيبطل ما يدّعون من أنه استدلال بالقرآن، فضلاً عن أن يكون أقوى الأدلة القرآنية.

تمهيد

لقد جرى القرآن الكريم في خطابه وفق السياقات العرفية والعقلانية في الخطاب والتفهم وإيصال المطلوب إلى السامع، والتي لا تنفكّ -

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٣، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) المائدة: ٥٥.

كما هو واضح - عن مجمل ما يكتنفها من أسباب ومناشئ ومناسبات وقرائن حالية ومقالية تساهم مساهمة أساسية في صياغة المعنى وتوضيحه؛ ولذا نجد أنّ كثيراً من الآيات القرآنية نزلت على أثر حوادث أو قصص شكّلت أسباباً لنزول هذه الآيات، والتي لا يمكن فهم هذه الآيات فهماً كاملاً بمعزل عن دراسة الأسباب والمناشئ المرتبطة بها، ممّا أفضى إلى تبلور علم خاصّ ومهمّ من علوم القرآن، عرف بعلم أسباب النزول.

دخالة سبب النزول في فهم النصّ القرآني

لقد قرر المفسّرون والعلماء المهتمون بدراسة القرآن أنّ لسبب نزول الآية مدخلية في فهم النصّ القرآني والتعرف على أسرار التعبير فيه، وفقاً لما يقتضيه ذلك السبب؛ ولذا عدّوا ذلك من الفوائد المهمّة والضرورية لأسباب النزول.

ذكر الواحدي في كتابه (أسباب النزول) عن أهمية هذا الموضوع وفاعليته في فهم النصّ القرآني، قال: «فأل الأمر بنا إلى إفادة المبتدئين المتستّرّين بعلوم الكتاب إبانة ما أنزل فيه من الأسباب؛ إذ هي أوفى ما يجب الوقوف عليها، وأولى ما تُصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصّتها وبيان نزولها»^(١).

(١) الواحدي، أسباب النزول: ص ٤، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه - القاهرة.

وقال الزركشي في معرض حديثه عن معرفة أسباب النزول وتعداد فوائدها: «ومنها: الوقوف على المعنى، قال أبو الفتح القشيري: بيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز»^(١).

وقال ابن تيمية: «معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب»^(٢).

فمن هذا يفهم أنّ سبب النزول والروايات الواردة في بيانه إنّما هو طريق للوصول إلى تفسير الآية وفهمها، كما أنّ هناك آيات نستعين في تفسيرها بالمأثور من الروايات والأحاديث عن النبي ﷺ، حتى عدّ هذا نوعاً من التفسير وهو التفسير بالمأثور من الروايات، وهو متعارف عند الفريقين، وألفت فيه الكثير من المصنّفات، كالدر المنثور للسيوطي وغيره.

ولم يدّع أحد من المفسرين وعلماء القرآن أنّ الاستدلال بالآيات التي لها شأن نزول معيّن أنّه من قبيل الاستدلال بالسنة والروايات.

علماء أهل السنة يستعينون بأسباب النزول في الاستدلال القرآني

استدلّ العديد من علماء أهل السنة على بعض الأمور من القرآن الكريم واعتبروه استدلالاً قرآنياً، مع أنّهم استعانوا في ذلك بأسباب النزول.

قال الإيجي في كتاب (المواقف) في معرض استدلاله على أفضلية

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج ١ ص ٢٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ١٣ ص ٣٣٩، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

أبي بكر من القرآن: «لنا وجوه: الأول: قوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾، قال أكثر المفسرين وقد اعتمد عليه العلماء: إنها نزلت في أبي بكر»^(١).

وقال التفتازاني في هذا الصدد، وهو الاستدلال على أفضلية أبي بكر من القرآن: «أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى﴾ * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى﴾، فالجمهور على أنها نزلت في أبي بكر رض»^(٢).

فقد استدلوا على تقديم الخليفة أبي بكر بهذه الآية مستنديين في ذلك على روايات تثبت أن هذه الآية في أبي بكر^(٣)، بزعم أن الآية تثبت وصف

(١) الإيجي، الموافق: ج ٣ ص ٦٢٩، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) سعد الدين التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٢٩٨، الناشر: دار المعارف النعمانية.

(٣) يتوقف الاستدلال بهذه الآية المباركة على أنها نزلت في أفضلية أبي بكر على صحة سند الرواية، مع غض الطرف عن قولهم بأنها نزلت في عامة المؤمنين، ولا اختصاص لها بأحد منهم. أو نزلت في قصة أبي الدحداح وصاحب النخلة. السيوطي، الدر المنثور: ج ٦ ص ٣٥٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ومن الروايات: ما يرويه الطبراني، وينقلها عنه الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد، قال: «في سنده مصعب بن ثابت، وفيه ضعف». مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٥٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وذكره العقيلي في الضعفاء، ناقلاً عن أحمد بن حنبل: أنه ضعيف الحديث. العقيلي، الضعفاء: ج ٤ ص ١٩٦. وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «منكر الحديث، ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، فلما كثر ذلك منه استحقَّ مجانبة حديثه». كتاب المجروحين: ج ٣ ص ٢٩، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

ونقل ابن حجر عن ابن معين: «أنه ضعيف، وعن النسائي قوله: إنه ليس بالقوي في الحديث». تهذيب التهذيب: ج ١٠ ص ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وهكذا قال الرازي في الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٨ ص ٣٠٤،

الأتقى لأبي بكر، وبضميمة مدلول آية أخرى، وهي ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ يكون أبو بكر هو المقدم^(١).

وتمامية هذا الاستدلال موقوف - كما هو واضح - على سبب النزول، ومع هذا فقد اعتبرها هؤلاء العلماء من صنف الاستدلال القرآني؛ مما يدل على أن الاستعانة بسبب النزول لا يقرب الاستدلال القرآني إلى استدلال روائي، خصوصاً وأنهم استدّلوا بالسنة على أفضلية أبي بكر، ولم يجعلوا سبب النزول تابعاً له.

الاعتراضات على آية الولاية

الاعتراض الأول: كذب دعوى إجماع السنة على نزول الآية في علي

ذكر القفاري أن الشيعة في كيفية استدلالهم على إمامة علي بآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...﴾ «يقولون: (اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة أنها نزلت في علي لما تصدق بخاتمه على المسكين في الصلاة بمحضر من الصحابة، وهو مذكور في الصحاح الستة). و(إنما) للحرص باتفاق أهل اللغة، والولي بمعنى الأولى بالتصرف المرادف للإمام والخليفة... وهل وجه استدلالهم سليم؟ يتبين هذا بالوجه التالية:

أولاً: أن زعمهم بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت في علي هو من

⇒

الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(١) الرازي، التفسير الكبير: ج ٣١ ص ١٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

أعظم الدعاوى الكاذبة»^(١).

الجواب: أجمع المفسرون على نزول الآية في علي عليه السلام

أولاً: من الواضح أنّ المقصود من إجماع أهل السنة الذي ادّعاه علماء الشيعة هو إجماع مفسريهم؛ لأنهم هم الذين يقع بيان أسباب نزول الآيات في دائرة اختصاصهم، ولم يكن ادّعاؤهم خالياً من الدليل والبرهان كما قال القفاري، بل ذلك الإجماع كان مشهوراً في زمان مثل العلامة الحلّي والإيجي والجرجاني والتفتازاني، وإن كان مثل هذا الإجماع صار محلّ إشكال في زماننا هذا؛ لأسباب معروفة، والدليل على وجود مثل هكذا إجماع عند المفسرين السابقين هو: أنّ علماء أهل السنة مثل الإيجي وغيرهم من العلماء حينما ينقلون دليل الشيعة على إثبات الإمامة لعلي عليه السلام لغرض مناقشتها ودفعها، نجدهم يقرّرون برهان الشيعة المتكوّن من عدّة مقدمات، ومن ضمن تلك المقدمات ادعاء الشيعة وجود الإجماع من المفسرين على أنّ الآية نازلة في علي عليه السلام، وحينما يبدوون بمناقشة ذلك البرهان لا نجدهم يتعرضون لمسألة الإجماع المدّعى من الشيعة في شأن نزول الآية، وهذا يكشف أنّ هناك إجماعاً بالفعل كان في زمانهم.

وإليك نماذج من كلماتهم:

١- القاضي عضد الدين الإيجي: قال في المواقف في معرض ردّ أدلّة

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

الشيعة من القرآن على إمامة علي عليه السلام: «الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، والولي: إما المتصرف أي الأولى والأحق بالتصرف كولي الصبي والمرأة، وإما المحب والناصر؛ تقيلاً للاشتراك في لفظ (الولي)، وأيضاً لم يعهد له في اللغة معنى ثالث، والناصر غير مراد في هذه الآية؛ لعموم النصرة والمحبة في حق كل المؤمنين، قال تعالى ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، أي بعضهم محب بعض وناصره، فلا يصح حصرها بكلمة (إنما) في المؤمنين الموصوفين بالصفة المذكورة في الآية، فهو المتصرف، والمتصرف في الأمة هو الإمام، وقد أجمع أئمة التفسير على أن المراد بالذين يقيمون الصلاة إلى قوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ علي، فإنه كان في الصلاة راعياً، فسأله سائل فأعطاه خاتمه، فنزلت الآية، وللإجماع على أن غيره كأبي بكر مثلاً غير مراد، فتعيّن أنه المراد، فتكون الآية نصاً في إمامته.

والجواب: أن المراد هو الناصر، والأول نظم الآية على إمامته، وكونه أولى بالتصرف حال حياة الرسول، ولا شبهة في بطلانه؛ ولأن ما تكرر فيه صيغ الجمع كيف يحمل على الواحد؟ وكونه نازلاً في حقه لا ينافي شموله لغيره أيضاً ممن يجوز اشتراكه معه في تلك الصفة، ولأن ذلك - أي حمل الولي في الآية على الأولى والأحق بالتصرف - غير مناسب لما قبلها وهو قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾؛ فإن الأولياء هنا بمعنى الأنصار، لا بمعنى

الأحقيين بالتصرف، وغير مناسب ما بعدها، وهو قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾؛ فَإِنَّ التَّوَلَّى هَا هُنَا بمعنى المحبة والنصرة دون التصرف، فوجب أن يحمل ما بينهما على النصرة أيضاً؛ ليتلاءم أجزاء الكلام^(١) انتهى كلامه.

وواضح من كلامه أنه لم يتعرض لنفي الإجماع المدعى من الشيعة، مع أنه لو لم يكن ثابتاً لكان من أسهل الأمور التي يمكن هدم الدليل بها، فكيف يتركه؟!

٢- الشريف الجرجاني: قال في شرحه للمواقف، حيث نقل دليل الشيعة على وجود إجماع في نزول الآية في عليٍّ عليه السلام، وسكت أيضاً عن مناقشته، قال: «وقد أجمع أئمة التفسير) على (أن المراد) بـ ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ (علي)، فإنه كان في الصلاة راعياً، فسأله سائل فأعطاه خاتمه، فنزلت الآية^(٢).

٣- سعد الدين التفتازاني: قال في شرح المقاصد مقررراً برهان الشيعة: «نزلت باتفاق المفسرين في عليٍّ بن أبي طالب (رضي الله عنه) حين أعطى السائل خاتمه وهو راعع في صلاته^(٣). وقد سكت عن مناقشة ذلك الإجماع، مع أنه بصدد نفي كل دليل على الإمامة.

(١) الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٦١٤-٦١٥، الناشر: دار الجبل - بيروت.

(٢) الجرجاني، شرح المواقف: ج ٨ ص ٣٦٠، ط ١-١٣٢٥هـ - مصر.

(٣) التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٢٨٨، الناشر: دار المعارف النعمانية.

٤- عليّ بن محمد القوشجي: قال في دليل آية الولاية مقررًا بيان الشيعة: «بيان ذلك: أنّها نزلت باتفاق المفسّرين في حقّ عليّ بن أبي طالب حين أعطى السائل خاتمه وهو راعع في صلاته»^(١). وسكت كذلك ولم يناقش بالإجماع المدعى.

ويؤيد وجود ذلك الإجماع عند المفسرين سابقاً ما قاله الآلوسي من أنّ غالب الأخباريين يرون آية الولاية نزلت في عليّ عليه السلام، حيث قال: «وغالب الأخباريين على أنّها نزلت في عليّ كرم الله تعالى وجهه»^(٢). وكان يدين المفسّرين القدامى هو التفسير بالروايات والأخبار.

وقال في موضع آخر: «والآية عند معظم المحدثين نزلت في عليّ كرم الله وجهه»^(٣).

فهل يبقى بعد هذا مجال للقول: إنّ دعوى إجماع المفسرين على أنّ الآية نزلت في عليّ عليه السلام هو من الدعاوى الكاذبة كما يدعي القفاري، تقليداً لابن تيمية الذي أنكر كثيراً من المسلّمات والأمر الواضحة؛ لمجرد أنّها لا تتلاءم مع أفكاره وتوجّهاته؟!!

ثانياً: أنّ القفاري نسب هذا القول - وهو أنّ السنّة أجمعوا على نزولها في عليّ عليه السلام - إلى جميع علماء الشيعة، بينما القائل هو العلامة الحلّي، فمن أين جاء بهذا التعميم لجميع الشيعة؟

(١) القوشجي، شرح تجريد الاعتقاد: ص ٣٦٨. (نسخة مخطوطة).

(٢) الآلوسي، روح المعاني: ج ٦ ص ١٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) المصدر السابق.

فهل يرضى القفاري أن نعّم قولاً أو رأياً على جميع أهل السنّة لمجرد أن عالماً من علمائهم ذهب إليه، مهما علت منزلة هذا العالم ومكانته بينهم؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ ما ذهب إليه العلامة الحلّي رحمته الله لم يكن قولاً جزافياً أو ادّعاءً كاذباً كما اتهمه ابن تيمية؛ لأنّ له ما يبرّره من الناحية العلمية والمنطقية، وقد شاطره في هذا الرأي عدد من علماء أهل السنّة كما بيّنا؛ إذ أنّ خبر نزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام بلغ من الشهرة حدّاً كبيراً، فقد روي الخبر بأسانيد وطرق متعددة، وعن جمع من الصحابة والتابعين، وتناقلته كتب الفريقين رغم توفّر الدواعي والمسوغات على طمس هذه الفضيلة والمنقبة العظيمة لأمر المؤمنين عليهم السلام من قبل أعداء أهل البيت عليهم السلام من الأمويين وغيرهم، والذين أشرفوا على كتابة الحديث وتدوينه، كلّ هذا يورث لدى الباحث المنصف اطمئناناً بأنّ هذه القضية هي من الواضوح بمكان بحيث لم تستطع حجبها أكفّ التحريف والتبديل، وأنّها قضية قد أجمعت عليها الأُمَّة وتلقّتها بالقبول والرضا.

ثالثاً: وأمّا قول القفاري: «وقوله: إنّها (مذكورة في الصحاح الستّة) كذب؛ إذ لا وجود لهذه الرواية في الكتب الستّة»^(١).

فإنّ أصل هذا الكلام هو في كتاب نهج الحق وكشف الصدق للعلامة الحلّي، وكلّ من تأخّر عن العلامة فقد أخذه منه، ولكنّ العلامة التستري

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

نقل في كتابه إحقاق الحق عن كتاب العلامة نفسه عبارة: «وهو مذكور في الجمع بين الصحاح الستة»^(١)، أي مذكور في (كتاب الجمع بين الصحاح الستة) لمؤلفه رزين العبدري، ممّا يدلّ على أنّ هناك نسخة من كتاب العلامة عند التستري تختلف عن نسخة غيره ممّن نقل عنه العبارة الأولى، وهناك عدة قرائن تؤيد ما ذهب إليه التستري، منها:

١- وجود الحديث فعلاً في كتاب الجمع بين الصحاح الستة على ما نقل عنه ابن الأثير في (جامع الأصول)، إذ قال بعد نقله للحديث عن عبد الله بن سلام: «أخرجه رزين»^(٢).

٢- يستبعد أن يصدر من العلامة الحلّي المعروف بدقّته العلمية وأمانته وتقواه القول بأنّ الحديث مذكور في الصحاح الستة هكذا بلا تعيين كتاب بعينه، وقد شهد بمكانته ودقّته العلمية كثير من العلماء حتى المخالفين له^(٣).

(١) أنظر: نسخة إحقاق الحق للعلامة التستري المطبوعة مع شرح إحقاق الحق للسيد المرعشي: ج ٢ ص ٣٩٩، الناشر: مكتبة السيد المرعشي - قم.

(٢) ابن الأثير، جامع الأصول: ج ٨ ص ٦٦٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) قال الصفدي: «الحسين بن يوسف بن المطهر الإمام العلامة ذو الفنون جمال الدين ابن المطهر الأسدي الحلبي... صاحب التصانيف التي اشتهرت في حياته... شرح مختصر ابن الحاجب، وهو مشهور في حياته، وله كتاب في الإمامة ردّ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في ثلاث مجلدات وكان يسمّيه ابن المنجس، وكان ابن المطهر ريّض الأخلاق مشتهر الذكر تخرج به أقوام كثيرة». الوافي بالوفيات: ج ١٣ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. وقال ابن حجر عن العلامة الحلّي: «عالم الشيعة وإمامهم ومصنفهم، وكان آية في الذكاء شرح مختصر ابن الحاجب شرحاً جيداً سهل المأخذ غاية في الإيضاح، واشتهرت تصانيفه في حياته، وهو الذي ردّ عليه الشيخ تقي الدين ابن تيمية في كتابه المعروف بالرد على الرافضي، وكان ابن المطهر مشتهر الذكر وحسن الأخلاق، ولما بلغه بعض كتاب ابن تيمية قال: لو كان يفهم ما أقول أجبته». لسان الميزان: ج ١٣ ص ٣١٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

٣- لقد عثرنا على نسخة خطية لكتاب نهج الحق وكشف الصدق في مكتبة السيد المرعشي رحمته الله يوجد فيها عبارة: «أجمعوا على نزولها في علي عليه السلام، وهو مذكور في صحاح السنة» بدلاً عن عبارة: «وهو مذكور في الصحاح السنة»، وهذا يعطي انطباعاً واضحاً عن مدى الإبهام الذي اعترى العبارة؛ نتيجة لاختلاف النسخ وما وقع فيها من اختلاف، وهو أمر كثير الوقوع في كتب المتقدمين التي يتم استنساخها يدوياً عادةً، فيحصل فيها السقط والتصحيف والاختلاف، خصوصاً عند تشابه الكلمات إلى حد كبير، كما هو الحال في هذه العبارة، فيندفع بذلك ما شنع به القفاري الذي لم يحتمل ولو احتمالاً ضئيلاً وقوع مثل هذه الأمور التي ذكرناها، بل سارع إلى اتهام الآخرين ورميهم بالكذب.

رابعاً: قال القفاري: «إن قوله: (الصحاح السنة) تسمية غير سليمة؛ لأن أهل السنة لا يعدون جميع الكتب السنة صحاحاً؛ ولهذا يسمونها (الكتب السنة)، ولكن الروافض أصحاب مبالغات، وليس هذا بكثير على من يتعمد الكذب على الله ورسوله»^(١).

نقول أولاً: إن تسمية الكتب السنة بالصحاح السنة تسمية سليمة من الناحية اللغوية والاصطلاحية، فمن الناحية اللغوية يوجد في الاستعمال اللغوي باب يسمّى باب التغليب في التسمية، حيث يغلب اسم شيء على آخر، ويسمّى كلا الشئين باسمه، كإطلاق الوالدين على الأب والأم، مع أن الأم هي الوالدة فقط، وكذلك إطلاق القمرين على الشمس والقمر،

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: هامش ص ٨٢٣، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

وهكذا، ففي المقام كذلك، فوجود الصحيحين من بين هذه الكتب، وكذلك وجود بعض الأحاديث الصحيحة في السنن الأربعة، فغلب ذلك على جميع الكتب الستة؛ لأنها تُعدُّ أكثر الكتب الحديثية اعتباراً عند أهل السنة.

قال المبار كفوري: «قيل للكتب الستة المشهورة - أعني صحيح البخاري وصحيح مسلم والجامع للترمذي والسنن لأبي داود والنسائي وابن ماجه - الصحاح الستة، مع أن في السنن الأربعة أقساماً من الحديث من الصحاح والحسان والضعاف، فتسميتها بالصحاح الست بطريق التغليب»^(١).

ثانياً: وأما من الناحية الاصطلاحية فإن هذه الكتب الستة تُعدُّ من أصحِّ الكتب عند أهل السنة، سواء بلحاظ جميع ما فيها من الأحاديث كما في صحيح مسلم والبخاري، أم بلحاظ أغلبها، كما هو الحال في كتب أصحاب السنن الذين يعدُّون كتبهم صحاحاً حسب نظرهم واجتهادهم؛ لذا أُطلق على بعضها بالسنن الصحاح.

قال المبار كفوري: «وقد أطلق الحاكم عليه [سنن الترمذي] الجامع الصحيح، وأطلق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم الصحيح»^(٢).

ثالثاً: أن التعبير بالصحاح الستة عن هذه الكتب أمر شائع ومتعارف عند علماء السنة أنفسهم، ويكفيك أن تكتب عبارة (الصحاح الستة) في

(١) المبار كفوري، تحفة الأحوذى، المقدمة: ص ٢٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المبار كفوري، تحفة الأحوذى، المقدمة: ص ٢٩١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

برامج الحاسوب التي تضم كتب السنة، حتى تظهر لك نسبة كبيرة ممن يعبرون بهذا التعبير^(١)، بل إن هناك من وضع هذا التعبير في عنوان كتابه كالحافظ رزين بن معاوية العبدري الذي أسمى كتابه (الجمع بين الصحاح الستة)^(٢)، والصدّيق حسن القنوجي صاحب كتاب (الخطّة في ذكر الصحاح الستة)، فأين مبالغات الشيعة وكذبهم في ذلك؟! وليعلم القارئ من هو الكاذب والمفتري!؟

(١) ومن الأمثلة على ذلك: قال المبار كفوري: «وفي الباب أحاديث كثيرة أخرجها أصحاب الصحاح الستة وغيرهم». تحفة الأحوذى: ج ١ ص ١١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وقال الصفدي في ترجمة محمّد بن إبراهيم التيمي: «وقد روى له أصحاب الكتب الصحاح الستة». الوافي بالوفيات: ج ١ ص ٢٥٤، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. وقال ابن خلكان في ترجمة ابن الأثير الجزري عند حديثه عن كتابه جامع الأصول: «جمع فيه بين الصحاح الستة». وفيات الأعيان: ج ٤ ص ١٤١، الناشر: دار الثقافة. وغيرها من الأمثلة الكثيرة جداً.

(٢) أو تجريد الصحاح الست في الحديث، لكن الكتاب مشهور بعنوان: الجمع بين الصحاح الستة.

الشبهة: آية الولاية لم تنزل في علي عليه السلام بإجماع علماء السنة

قال القفاري: «بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي عليه السلام بخصوصه، وأنّ علياً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من الكذب الموضوع»^(١).

الجواب: علماء أهل السنة يكذبون هذا الإجماع

لقد نقل القفاري هذا القول عن ابن تيمية في كتابه منهاج السنة، وسلّم بصحّته، وأرسله إرسال المسلّمات، وكأنّه وحي منزل لا يقبل المناقشة والردّ. ولا ندري من أين أتى ابن تيمية بهذا الإجماع المزعوم؟

وهل استقرأ جميع أقوال وآراء أهل العلم!؟

ومن هم أهل العلم الذين أجمعوا على ذلك!؟

ثمّ إنّ في منهاج سنّته ادّعى أنّ أهل العلم الكبار وأهل التفسير مثل تفسير محمد بن جرير الطبري، وابن أبي حاتم لم يذكروا هذه الرواية^(٢)، مع أنّ الواقع يكذب مدّعاها، فقد نقلها ابن جرير الطبري وابن أبي حاتم في تفسيريهما كما سنبيّن.

لكنّ ابن تيمية كما هو معروف - يعتمد على ما يحفظه بلا مراجعة وتدقيق للمصادر، مع تحامله على أتباع أهل البيت عليهم السلام الذي أوقعه في كثير

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: هامش ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنّة: ج ٧ ص ١٣، الناشر: مؤسسة قرطبة.

من الأخطاء والهفوات والزلات التي أوصلته إلى حدِّ التناول على أمير المؤمنين عليه السلام! فلامه على ذلك كبار الحفاظ.

قال ابن حجر: «وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردِّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنّه ردّه في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة التصنيف مظانها؛ لأنّه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره»^(١). ولذا نجد على النقيض من كلام ابن تيمية أنّ هناك من علماء السنة وأهل الاختصاص من لم يكذب دعوى الإجماع على نزولها في علي عليه السلام كما ذكرنا، ومنهم من ذهب إلى أنّ غالب الأخباريين ومعظم المحدثين - كما يقول الألوسي - على أنّها نزلت في علي عليه السلام.

ولهذا فإنّ نزول هذه الآية في علي عليه السلام من الأمور التي اتفق الفريقان على روايتها، وبالأسانيد الكثيرة، وعن جمع كبير من الصحابة والتابعين، كعلي عليه السلام وعمار والمقداد وابن عباس وأبي ذرّ وجابر بن عبد الله الأنصاري وابن جريج المكي ومجاهد ومقاتل والضحاك وغيرهم، وإليك - على سبيل المثال - عدداً من نصوص هذا الخبر في الكتب المعتمدة والمشهورة:

١- أخرج ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ مسنداً عن سلمة بن كهيل، قال: «تصدّق علي بخاتمه وهو

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٦ ص ٣١٩، الناشر: مؤسّسة الأعلمي - بيروت.

راوع، فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ...﴾^(١).

٢- أخرج أبو جعفر الطبري بسنده عن أيوب بن سويد، قال: «ثنا عتبة بن أبي حكيم في هذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال: علي بن أبي طالب»^(٢).

٣- أخرج الثعلبي، قال: «قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ قال ابن عباس، وقال السدي وعتبة بن حكيم وثابت بن عبد الله: إِنَّمَا عَنِي بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، مرّ به سائل وهو راوع في المسجد وأعطاه خاتمه»^(٣).

ثم أخرج حديثاً مطولاً عن أبي ذر الغفاري في نزول هذه الآية في علي عليه السلام.

٤- أخرج الواحدي بسنده، عن ابن عباس، قال: «أقبل عبد الله بن مسلم ومعه نفر من قومه قد آمنوا، فقالوا: يا رسول الله، إنّا منازلنا بعيدة وليس لنا مجلس ولا متحدّث، وإنّ قومنا لما رأونا آمنا بالله ورسوله وصدّقناه رفضونا، وآلوا على أنفسهم أن لا يجالسونا ولا ينكحونا ولا يكلمونا، فشقّ ذلك علينا، فقال لهم النبي ﷺ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ

(١) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية.

(٢) الطبري، تفسير الطبري: ج ٦ ص ٣٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٨٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أَمَّنُوا ﴿الآية﴾، ثمَّ إِنَّ النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَالنَّاسَ بَيْنَ قَائِمٍ وَرَاكِعٍ، فَنَظَرَ سَائِلًا، فَقَالَ: هَلْ أَعْطَاكَ أَحَدٌ شَيْئًا، قَالَ: نَعَمْ، خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: مَنْ أَعْطَاكَهُ؟ قَالَ: ذَلِكَ الْقَائِمُ، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)، فَقَالَ: عَلِيُّ أَيِّ حَالٍ أَعْطَاكَ؟ قَالَ: أَعْطَانِي وَهُوَ رَاكِعٌ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُغَالِبُونَ﴾^(١).

وغير ذلك من الروايات الدالة على نزول الآية في علي عليه السلام، والواردة في مصادر متعددة وبطرق كثيرة، وما نقلناه كان يمثل نموذجاً من تلك الروايات، والتي سوف نثبت صححة واعتبار عدد من طرقها، مما يبطل دعوى كونها موضوعة، وأنَّ أهل العلم والحديث أجمعوا على كونها لم تنزل في علي عليه السلام، وترك الحكم لمن يحمل ضميراً حياً وعقلاً واعياً، ولم يقع في أسر التقليد الأعمى.

الأسانيد المعتبرة في نزول الآية في علي عليه السلام

لقد وردت عدة من الأسانيد المعتبرة لهذا الخبر من بين تلك الطرق الكثيرة له، ننقل بعضاً منها على سبيل المثال:

أولاً: رواية ابن أبي حاتم عن سلمة بن كهيل

وهي من الأسانيد المعتبرة، فقد أخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن أبي سعيد الأشج: ثنا الفضل بن دكين أبو نعيم الأحول، ثنا موسى بن قيس

(١) الواحدي، أسباب النزول: ص ١٣٣-١٣٤، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه - القاهرة.

الحضرمي، عن سلمة بن كهيل، قال: «تصدق علي بخاتمته وهو راع، فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾»^(١).

فرجال السند كلهم ثقات، وممن يحتج بروايتهم، وهم:

١- ابن أبي حاتم: وهو الحافظ المشهور والناقد المعروف، صاحب التفسير، شيخ المحدثين، الذي برع في المتن والإسناد، فقد جمع وصنّف وجرح وعدّل^(٢).

٢- أبو سعيد الأشج: وهو عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، من رجال الصحاح الستة، قال الذهبي: قال أبو حاتم: ثقة، إمام أهل زمانه، وقال الشطوي: ما رأيت أحفظ منه^(٣)، وقال ابن حجر: ثقة^(٤).

٣- الفضل بن دكين: من رجال الصحاح الستة، عن ابن أبي حاتم، قال: سألت أبي عن أبي نعيم الفضل بن دكين؟ فقال: ثقة^(٥).

(١) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية.

(٢) ابن أبي حاتم يُعدّ من العلماء الأكابر الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفاسيرهم متضمنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير، هكذا وصفه ابن تيمية في منهاج السنّة، أنظر: ابن تيمية، منهاج السنّة: ج ٧ ص ١٧٩، الناشر: مؤسسة قرطبة. وأنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٣ ص ٢٤٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. كما أنّ ابن أبي حاتم بنفسه قد وثّق روايات تفسيره في مقدمة كتابه قال: «تحرّيت إخراج ذلك بأصحّ الأخبار إسناداً، وأشبهها متناً». تفسير ابن أبي حاتم: ج ١ ص ١٤، الناشر: المكتبة العصرية.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٥٥٨، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٤٩٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٧ ص ٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال الذهبي: الفضل بن دكين الحافظ أبو نعيم... [روى] عنه البخاري وأبو زرعة وأُمم^(١).

وقال ابن حجر: ثقة ثبت، وهو من كبار شيوخ البخاري^(٢).

٤- موسى بن قيس الحضرمي: روى ابن أبي حاتم، عن يحيى بن معين، قال: موسى بن قيس الحضرمي ثقة، وقال ابن أبي حاتم: سألت عنه أبي؟ فقال: لا بأس به^(٣).

وقال الذهبي: ثقة شيعي^(٤).

وقال ابن حجر: «موسى بن قيس الحضرمي، أبو محمد الفراء الكوفي، يلقب عصفور الجنة، صدوق، رُمي بالشيعة»^(٥).

٥- سلمة بن كهيل: أبو يحيى الكوفي، من كبار علماء التابعين وقد اشتهر بوثاقته وثبته في الحديث، ولم نعثر على من طعن فيه أو في وثاقته، قال المزي في التهذيب: «قال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: سلمة بن كهيل متقن للحديث، وقيس بن مسلم متقن للحديث ما تبالي إذا أخذت عنهما حديثهما.

وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ثقة.

(١) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ١٢٢.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١١.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج ٨ ص ١٥٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٣٠٧، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٢٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال أحمد بن عبد الله العجلي: كوفي تابعي ثقة ثبت في الحديث...
وقال محمد بن سعد: كان ثقة، كثير الحديث، وقال أبو زرعة: ثقة
مأمون ذكي، وقال أبو حاتم: ثقة متقن. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت
على تشييعه.

وقال النسائي: ثقة ثبت...

وقال ابن المبارك، عن سفيان: حدثنا سلمة بن كهيل وكان ركناً من
الأركان وشد قبضته. وقال عبد الرحمن بن مهدي: لم يكن بالكوفة أثبت
من أربعة: منصور، وأبي حصين، وسلمة بن كهيل، وعمرو بن مرة^(١).
وقال ابن حجر: «ثقة»^(٢).

قال الذهبي في الكاشف: «سلمة بن كهيل أبو يحيى الحضرمي من
علماء الكوفة»^(٣).

وقال في السير: «سلمة بن كهيل ابن حصين الإمام الثبت الحافظ أبو
يحيى الحضرمي»^(٤).

فالرواية صحيحة، وصالحة للاحتجاج بها^(٥).

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج ١١ ص ٣١٥-٣١٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٤٥٤، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.
(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٢٩٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
(٥) ولا يقال: إن سند هذه الرواية مبتل بوجود الأرسال، حيث إن سلمة بن كهيل من التابعين
وهو لم يدرك الحادثة؛ لأن هذا الإشكال ليس له وجه صحيح، ويمكن الإجابة عنه بعدة أمور:
الأمر الأول: لقد قبل كثير من العلماء الكبار مرسل التابعي مطلقاً، واحتجوا به وعملوا به، وأقول لهم

⇒

كثيرة في المجال:

قال القاسمي في قواعد التحديث: «المذهب الثاني، وهو من قال: المرسل حجة مطلقاً، فقد نقل عن مالك وأبي حنيفة وأحمد - في رواية حكاها النووي - وابن القيم وابن كثير وغيرهم، وحكاها النووي أيضاً في شرح المهذب عن كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم» قواعد التحديث: ج ١ ص ١٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال الزركشي في النكت: «قال القاضي أبو بكر في التقريب: الجمهور على قبول المرسل ووجوب العمل به إذا كان المرسل ثقة عدلاً، وهو قول مالك وأهل المدينة وأبي حنيفة وأهل العراق». النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج ١ ص ٤٩١، الناشر: أضواء السلف - الرياض. وقال السرخسي في أصوله: «فأما مراسيل القرن الثاني والثالث حجة في قول علمائنا رحمهم الله». أصول السرخسي: ج ١ ص ٣٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وقال ابن الملقن: «ونقل الآمدي قبوله عن أحمد أيضاً واختاره، وبالغ بعضهم فجعله أقوى من المسند؛ لأنه إذا أسنده فقد وكل أمره إلى الناظر ولم يلتزم صحته، وذهب ابن الحاجب إلى قبوله من أئمة النقل دون غيرهم، وذهب عيسى بن أبان إلى قبول مراسيلهم ومراسيل تابعي التابعين وأئمة النقل مطلقاً». المقنع في علوم الحديث: ص ١٣٩ - ١٤٠، الناشر: دار فواز للنشر - السعودية.

ونقل القاسمي عن القرافي في شرح التنقيح نفس السبب الذي ذكره الآمدي آنفاً في جعل بعض العلماء المرسل أقوى من المسند، قال: «حجة الجواز أن سكوته عنه مع عدالة الساكت، وعلمه أن روايته يترتب عليها شرع عام، فيقتضى ذلك أنه ما سكت عنه إلا وقد جزم بعدالته؛ فسكوته كإخباره بعدالته، وهو لو زكاه عندنا قبلنا تركيته وقبلنا روايته، فكذلك سكوته عنه، حتى قال بعضهم: إن المرسل أقوى من المسند بهذا الطريق؛ لأن المرسل قد تدمم الراوي وأخذه في ذمته عند الله تعالى: وذلك يقتضى وثوقه بعدالته، وأما إذا أسند فقد فوّض أمره للسامع، ينظر فيه، ولم يتدممه، فهذه الحالة أضعف من الإرسال» قواعد التحديث: ج ١ ص ١٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الأمر الثاني: إن سلمة بن كهيل - كما أتضح من أقوال العلماء فيه - يعدّ من كبار علماء التابعين المتقنين للحديث والمنتبئين فيه، فلم يعرف عنه الإرسال أو التدليس أو النقل من غير الثقات، ولم يتهمه أحد بشيء من ذلك مطلقاً، ولقد تتبّعنا شيوخه ومن روى عنه، فوجدناهم بين عالم ثبت أو ثقة أو صدوق، فمرسله - ما دام عدلاً ثقة - في قوة مسنده إن لم يكن أقوى، وقد تقدّم الكلام الذي نقله القاسمي عن القاضي أبي بكر في التقريب، قال: «الجمهور على قبول المرسل»

⇒

ووجوب العمل به إذا كان المرسل ثقة عدلاً، وهو قول مالك وأهل المدينة وأبي حنيفة وأهل العراق». الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج ١ ص ٤٩١، الناشر: أضواء السلف - الرياض.

ثم إنهم لم يفرّقوا في المرسل بين كون المرسل تابعياً كبيراً أو صغيراً، فالمرسل «هو الحديث الذي سقط من آخر سنده من بعد التابعي: وصورته أن يقول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذا أو فعل كذا». الدمشقي الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج ٢ ص ٥٥٥، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.

فاصطلاح المرسل يطلق على حديث التابعي سواء كان صغيراً أم كبيراً، والمشهور قد ساووا في ذلك، قال الزركشي: «المشهور التسوية بين التابعين وغيرهم». النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج ١ ص ٤٥٩.

وقال الدمشقي: «قال بعض العلماء: لم أر التقييد بالكبير صريحاً في كلام أحد من المحدّثين، وأمّا تقييد الشافعي المرسل الذي يقبل إذا اعتضد بأن يكون من رواية التابعي الكبير، فليس فيه دلالة على أن ما يرفعه التابعي الصغير لا يسمى مرسلًا». توجيه النظر إلى أصول الأثر: ج ٢ ص ٥٥٦، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب.

وما يقال من أن هذا الحديث ليس مرسلًا بل هو موقوف على التابعي سلمة بن كهيل، وأن حكم الموقوف التابعي هو الضعف. والجواب: بأن المقرر عند أهل الحديث أن موقوف التابعي إذا كان مما لا يكون ناشئاً من الرأي، له حكم المرفوع المرسل.

الأمر الثالث: لو قبلنا أن مرسل ابن كهيل ليس بنفسه حجة، فإنه مما يتقوى بغيره مرسلًا كان أو مسنداً - وسوف نذكر لاحقاً عدة روايات، مسندة ومرسلة، في مسألة تصدق علي عليه السلام بالخاتم - ولهذا ذهبوا إلى أن مرسل التابعي يكون مقبولاً فيما لو اعتضد بمسند أو مرسل آخر، وقد نقل السيوطي عن النووي قوله: «فإن صحّ مخرج المرسل بمجيئه من وجه آخر مسنداً أو مرسلًا أرسله من غير رجال الأول كان صحيحاً». تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ج ١ ص ١٩٨، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

وقال ابن حجر في فتح الباري في معرض تعليقه على حديث مسح العمامة بدلاً عن مسح مقدم الرأس: «قلنا: قد روى عنه مسح مقدم الرأس من غير مسح على العمامة ولا تعرض لسفر، وهو ما رواه الشافعي من حديث عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وآله توضأ فحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه، وهو مرسل لكنه اعتضد بمجيئه من وجه آخر موصولاً أخرجه أبو داود من حديث أنس، وفي إسناده أبو معقل لا يعرف حاله، فقد اعتضد كل من المرسل

ثانياً: رواية ابن أبي حاتم عن عتبة بن أبي حكيم

أخرج ابن أبي حاتم في تفسير الآية، قال: «حدثنا الربيع بن سليمان المرادي، ثنا أيوب بن سويد، عن عتبة بن أبي حكيم في قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، قال: علي بن أبي طالب»^(١).

رجال السند هم:

١- ابن أبي حاتم، تقدمت الإشارة إليه^(٢).

٢- الربيع بن سليمان المرادي: أبو محمد المصري المؤدّن، صاحب الشافعي، قال الذهبي: «المؤدّن الفقيه الحافظ»^(٣).

وقال ابن حجر: «ثقة»^(٤).

٣- أيوب بن سويد: الرملي، أبو مسعود الحميري. وهذا الرجل قد اختلف فيه، وقد وثقه ابن حبان، وكذلك نجد أنّ الحاكم النيسابوري وابن حجر

⇒

والموصول بالآخر وحصلت القوة من الصورة المجموعة، وهذا مثال لما ذكره الشافعي من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر أو مسند، وظهر بهذا جواب من أورد أنّ الحجّة حيثئذ بالمسند». فتح الباري: ج ١ ص ٢٣٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال السيوطي: «ما جعلناه من قبيل المسند من الصحابي إذا وقع من تابعي فهو مرفوع أيضاً، لكنه مرسل، فقد يقبل إذا صحّ السند إليه، وكان من أئمة التفسير الأخذين عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير، أو اعتضد بمرسل آخر ونحو ذلك». لباب النقول في أسباب النزول: ج ١ ص ١٥، الناشر: دار إحياء العلوم - بيروت.

(١) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية.

(٢) أنظر: ص ٤٤١.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٩٢، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٩٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

العسقلاني والألباني عندما يعلّقون على الأحاديث التي ورد فيها (أيوب بن سويد) يوثّقون تلك الأسانيد، وهذه قرينة على اعتبار رواياته وإن جرحه بعض، قال ابن حجر العسقلاني في التقریب: «صدوق يخطئ»^(١).

وقال الحاكم بعد ذكر حديث هو في سنده: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٢).

وقال أيضاً في موضع آخر: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»^(٣). قال ابن حجر في حديث هو في سنده: «ورجاله ثقات»، ثم قال: «وأخرجه أيوب بن سويد، عن... قال ابن القطّان: حديث ابن عباس صحيح»^(٤).

وذكر الألباني حديثاً هو في سنده، وعقب عليه قائلاً: «حديث صحيح بما قبله، فإن أيوب بن سويد صدوق يخطئ، وبقية رجاله ثقات»^(٥). وهذا يعني أنّ حديثه حسن في نفسه.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه؛ لأنّ أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ١١٨.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ١ ص ٤٨٣ وج ٢ ص ١٣٩ وج ٤ ص ٢٢٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ١٩٨.

(٤) ابن حجر العسقلاني، الدراية في تخريج أحاديث الهداية: ج ٢ ص ٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) ابن أبي عاصم، كتاب السنة: ص ١٠٦، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

مستقيمة»^(١).

وهذا الحديث لم يروه ابنه عنه، وإنما رواه الربيع بن سليمان.

٤- عتبة بن أبي حكيم: الهمداني، أبو العباس، قال المزي: «قال محمود بن خالد السلمي: سمعت مروان بن محمود الطاهري يقول: عتبة بن أبي حكيم ثقة من أهل الأردن، وقال عباس الدوري والمفضل بن غسان الغلابي، عن يحيى بن معين: ثقة... وقال أبو القاسم الطبراني: عتبة بن أبي حكيم من ثقات المسلمين»^(٢).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٣).

وقال ابن أبي حاتم: «سئل أبي عنه؟ فقال: صالح لا بأس به»^(٤).

قال عنه النووي: «وقد اختلفوا في توثيقه، فوثقه الجمهور، ولم يبين من ضعفه سبب ضعفه، والجرح لا يقبل إلا مفسراً، فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية^(٥)»^(٦).

وروى الحاكم في المستدرک أحاديث لعتبة بن أبي حكيم وصححها

(١) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ١٢٥، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٢) المزي، تهذيب الكمال: ج ١٩ ص ٣٠١ - ٣٠٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) ابن حبان، الثقات: ج ٧ ص ٢٧١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: ج ٦ ص ٣٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) وهي قوله ﷺ: «يا معشر الأنصار، قد أثنى الله عليكم في الطهور، فما طهوركم؟ قالوا: نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة ونستنحي بالماء، فقال: هو ذلك فعليكموه». رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي.

(٦) النووي، المجموع: ج ٢ ص ٩٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ووافقه الذهبي عليها في التلخيص^(١).

ثالثاً: رواية ابن جرير الطبري عن عتبة بن أبي حكيم

قال: «حدثنا إسماعيل بن إسرائيل الرملي، قال: ثنا أيوب بن سويد، قال: ثنا عتبة بن أبي حكيم في هذه الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ قال: علي بن أبي طالب»^(٢).

رجال سند الرواية هم:

١- ابن جرير الطبري: هو محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري، قال الذهبي: «كان ثقة، صادقاً، حافظاً، رأساً في التفسير، إماماً في الفقه والإجماع والاختلاف...»^(٣).

٢- إسماعيل بن إسرائيل الرملي: أبو محمد، قال الرازي في الجرح والتعديل: «كتبنا عنه وهو صدوق»^{(٤)(٥)}.

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ١ ص ١٥٥، ج ٢ ص ٣٣٤-٣٣٥، ج ٤ ص ٣٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الطبري، تفسير الطبري: ج ٦ ص ٣٩٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٧٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٢ ص ٢٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) ولكن السمعاني قال: «سمع منه أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، وقال: كتبت عنه، وهو ثقة، صدوق». الأنساب: ج ٥ ص ٦٧٠، ولاحظ الفارق بين ما موجود في كتاب الجرح والتعديل المطبوع، وبين ما ينقله السمعاني، تجد أن كلمة (الثقة) غير موجودة في كتاب الجرح والتعديل، فلا ندري هل هو اشتباه من السمعاني، أو أنها قد حذفت لسبب من الأسباب؟

وأخرج عنه حديثاً في تفسيره^(١).

٣- أيوب بن سويد، تقدمت الإشارة إليه^(٢).

٤- عتبة بن أبي حكيم، تقدمت الإشارة إليه^(٣).

وعلى هذا فالرواية جيدة السند، وثبت أن عتبة كان يعتقد بنزول الآية في أمير المؤمنين.

رابعاً: رواية الحاكم النيسابوري عن علي^{عليه السلام}

قال: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار، قال: ثنا أبو يحيى عبد الرحمن بن محمد بن سلم الرازي بإصبهان، قال: ثنا يحيى بن الضريس، قال: ثنا عيسى بن عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن علي، قال: نزلت هذه الآية على رسول الله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾، فخرج رسول الله ودخل المسجد، والناس يصلون بين راعٍ وقائم، فصلى، فإذا سائل، قال: يا سائل، أعطاك أحد شيئاً؟ فقال: لا، إلا هذا الراكع - لعلي - أعطاني خاتماً^(٤).

ورجال سند الرواية هم:

(١) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٥ ص ١٦٦٠، الناشر: المكتبة العصرية.

(٢) أنظر: ص ٤٤٦.

(٣) أنظر: ص ٤٤٨.

(٤) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث: ص ١٥٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١- محمد بن عبد الله الصفّار: قال الذهبي: «الشيخ الإمام المحدث القدوة، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الإصبهاني الصفّار الزاهد»^(١).

وقال السمعاني: «كان زاهداً، حسن السيرة، ورعاً، كثير الخير، سمع بإصبهان... ذكره الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور، فقال: أبو عبد الله الصفّار الإصبهاني، محدث عصره بخراسان، كان مجاب الدعوة، لم يرفع بصره إلى السماء»^(٢).

٢- أبو يحيى عبد الرحمن بن محمد: قال عبد الله بن حبان: «كان من محدثي إصبهان، وكان مقبول الحديث، إمام مسجد الجامع»^(٣).
وقال عنه الذهبي: «الحافظ المجوّد، العلامة، المفسّر... وكان من أوعية العلم، صنّف المسند والتفسير وغير ذلك»^(٤).

٣- محمد بن يحيى بن الضريس: قال الرازي في الجرح والتعديل: «سمع منه أبي وروى عنه، سمعت أبي يقول ذلك: نا عبد الرحمن، قال: سئل أبي عنه؟ فقال: صدوق»^(٥).

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٤٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) السمعاني، الأنساب: ج ٣ ص ٥٤٦، الناشر: دار الجنان - بيروت.

(٣) عبد الله بن حبان، طبقات المحدثين بإصبهان: ج ٣ ص ٥٣٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٣ ص ٥٣١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٨ ص ١٢٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وأخرج له الحاكم أحاديث في المستدرک، وسكت عنها الذهبي في تلخيصه^(١).

٤- عيسى بن عبد الله العلوي، ذكره ابن حبان في الثقات^(٢).

٥- عبد الله: وهو عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال عنه الذهبي: «ثقة»^(٣).

وأما ما ذكر في سند الرواية من أنّ والد عبد الله هو عبيد الله فهو اشتباه وتصحيف، فلا وجود لهذا الشخص في كتب الرجال والتراجم، كما ذكر ذلك ابن حبان في الثقات، والذهبي في الميزان، وابن حجر في لسان الميزان. نعم، هناك راوٍ باسم عبد الله بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب، وليس ابن عمر بن علي بن أبي طالب.

ولعلّ سبب الاشتباه والتصحيف هو: أنّ عمر بن علي قد ذكروا أنّ لديه ولدين هما: محمد وعبيد الله^(٤)، فنسبوا عبد الله إلى عمّه، أو أنّ سبب الاشتباه هو أنّ عبد الله بن محمد له أخ يدعى عبيد الله بن محمد^(٥)، والله العالم.

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٢٧-١٨٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٤٩٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٥٩٥، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٤٢٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) المزني، تهذيب الكمال: ج ١٩ ص ١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٦- محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب: قال عنه الذهبي: «ثقة»^(١).

وقال ابن حجر: «صدوق»^(٢).

٧- عمر بن علي بن أبي طالب، قال ابن حجر: «ثقة»^(٣).

وقال الذهبي: «وثق»^(٤).

فالرواية معتبرة السند ويمكن الاعتماد عليها.

وبهذا نكون قد نقلنا مجموعة من الطرق الصحيحة والمعتبرة التي تثبت أنّ آية الولاية قد نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام عندما تصدّق بخاتمته، بالإضافة إلى عدد كبير من الطرق والأسانيد الأخرى التي نقلت هذا المعنى والتي جاءت في كثير من المصادر، والتي نقلنا قسماً منها وتركنا الباقي رعاية للاختصار، وهذه الطرق التي ذكرناها يمكن أن يقوّي ويشدّ بعضها بعضاً، كما نبّه إلى ذلك الحافظ السيوطي، فبعد أن نقل بعض هذه الطرق قال: «فهذه خمس طرق لتزول الآية الكريمة في التصديق على السائل في المسجد يشدّ بعضها بعضاً»^(٥)، فتورث الاطمئنان والوثوق بصحتها.

هذا، وقد نقل بعض هذه الطرق الحافظ ابن حجر في تخريجه لأحاديث الكشّاف، ولم يחדش ببعض طرق هذه الروايات، مع أنّه طعن في بعضها الآخر،

(١) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٢٠٥، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ١١٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٧٢٤.

(٤) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٦٧.

(٥) السيوطي، الحاوي للفتاوي: ص ١٠٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

مما يشكّل قرينة قوية على صحّة ذلك، نعني: بعضه الذي لم يחדش^(١).
إذن فلا يصحّ - بناءً على ما تقدم - أن يقال: إنّ هذه قصّة كاذبة جاءت
من نسج خيال الشيعة!

ابن كثير يرد جميع روايات التصديق بالخاتم

قال القفاري: «وقد ساق ابن كثير الآثار التي تُروى في أنّ هذه الآية
نزلت في عليّ حين تصدّق بخاتمه، وعقّب عليها بقوله: وليس يصحّ شيء
منها بالكليّة؛ لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها»^(٢).

الجواب:

ابن كثير لم يذكر تضعيفا لجميع الروايات

من الواضح أنّ ابن كثير لم يتعامل بموضوعية وعلمية في تفسيره^(٣) مع
الأحاديث الواردة في سبب نزول آية الولاية في أمير المؤمنين عليه السلام؛ إذ
يمكننا تسجيل عدة ملاحظات على كلامه، وهي:

١- إنّّه لم يتعرض إلى ذكر جميع طرق الرواية، فهناك روايات معتبرة لم
ينقلها، كرواية الحاكم النيسابوري، وابن جرير الطبري بسنده عن عتبة بن
أبي حكيم، وقد ذكرناهما سابقاً.

٢- لقد تعامل بانتقائية واضحة مع الروايات التي ساقها، فقدح في سند

(١) الزمخشري، الكشّاف، وبهامشه الكاف الشاف في تحرير أحاديث الكشّاف لابن حجر
العسقلاني: ج ١ هامش ص ٦٤٩، الناشر: منشورات البلاغة، طبعة مصورة.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: هامش ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٧٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

بعضها، وتجاهل بعضها الآخر ولم يصفه بالصحة أو الضعف، وإليك الروايات التي لم يطعن بها بخصوصها:

أ - رواية ابن أبي حاتم بسنده عن عتبة بن أبي حكيم.

ب - رواية ابن أبي حاتم أيضاً بسنده عن سلمة بن كهيل.

ج - رواية ابن جرير بسنده عن مجاهد.

وأما الروايات التي طعن بها على وجه الخصوص فهي:

أ - رواية عبد الرزاق، عن عبد الوهّاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس، فقد ضعّفها من جهة عبد الوهّاب بن مجاهد؛ كونه لا يحتجّ به.

ب - رواية ابن مردويه بسنده، عن الضحّاك، عن ابن عباس التي ضعّفها بسبب الإرسال؛ لأنّ الضحّاك لم يلقَ ابن عباس.

ج - رواية ابن مردويه أيضاً من طريق محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وعلّة طعنه بهذا السند: أنّ محمد بن السائب الكلبي متروك، وعلّق على هذا الإسناد بقوله: «وهذا إسناد لا يفرح به»^(١)، بينما ورد في بعض النسخ المطبوعة للتفسير عبارة: «وهذا إسناد لا يقدر به»^(٢).

وكيف كان فإنّ سكوت ابن كثير عن بعض الطرق والأسانيد وخصه في طرق أخرى يكشف أنّ الأولى لم يجد فيها مطعناً ومغمزاً،

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ص ٥٦٠، الناشر: بيت الأفكار الدولية.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٧٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وأنها صحيحة، وإلا لأشار إليه كما فعل مع الطائفة الثانية، ويدعم هذا الاستنتاج هو ما أثبتناه من صحة بعض هذه الطرق التي ذكرناها، خصوصاً رواية ابن أبي حاتم بسنده عن سلمة بن كهيل التي لا يمكن التشكيك فيها أبداً.

٣- تبين مما تقدم أنّ حكمه على جميع هذه الطرق - أنّها غير صحيحة - يتسم بالتحامل والانفعال، والذي يظهر بشكل واضح في كتابه البداية والنهاية أيضاً، فبعد نقله لبعض أحاديث التصديق بالخاتم لم يحتمل ابن كثير هذه الروايات المتكاثرة والطرق المتشعبة التي تثبت الولاية والإمامة لأمير المؤمنين عليه السلام، فأجاب عنها بأسلوب متشنج فاقد للتوازن وبشكل إجمالي مبهم، قائلاً: «وهذا لا يصحّ بوجه من الوجوه؛ لضعف أسانيد، ولم ينزل في علي شيء من القرآن بخصوصه»^(١).

وهذا الأسلوب بعيد عن الصواب، ومجانب للموضوعية وموازن البحث العلمي، فكان الأجدر بالفقاري أن لا يسلم قياده لكلام كل عالم مهما كانت أهميته دون أن يبحث ويحقق فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه يكتب رسالة علمية من المفترض أن يراعي فيها الدقة إلى حد كبير، خصوصاً وهي تتناول موضوعاً حساساً وخطيراً يمسّ عقائد طائفة كبيرة من المسلمين.

هذا، وقد أتبع ابن حجر في تخريجه لأحاديث الكشاف نفس

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٩٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أسلوب ابن كثير في الطعن ببعض الروايات والسكوت عن بعضها الآخر، كما أشرنا.

الاعتراض الثاني: الاستدلال بأية الولاية ينفي إمامة غير علي عليه السلام

قال القفاري: «ثانياً: أن هذا الدليل الذي يستدلون به ينقض مذهب الاثني عشرية؛ لأنه يقصر الولاية على أمير المؤمنين بصيغة الحصر (إنما)، فيدلّ على سلب الإمامة عن باقي الأئمة. فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الآية في بعض الأوقات - أعني وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده - وافقوا أهل السنة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إماماً، لا قبله، وهو زمان خلافة الثلاثة»^(١).

بيان الشبهة

إنّ الدليل الذي تعتمد عليه الشيعة في إثبات إمامة علي عليه السلام وهو آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ...﴾، هذا الدليل لو تمّ فهو ينقض مذهب الشيعة في بقية أئمتهم؛ وذلك لأنّ الاستدلال عندهم مبنيّ على الحصر المستفاد من الأداة (إنما)، وهذا الحصر هو حصر حقيقي يحصر الإمامة في علي عليه السلام، وينفي إمامة غيره من الأئمة.

وهذا التقرير كما ينفي إمامة الخلفاء كذلك فهو بنفسه ينفي أيضاً إمامة بقية أئمة الشيعة المعروفين؛ لأنه يقصر الولاية على علي عليه السلام قصر الصفة على الموصوف.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤ - ٨٢٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

ولو أُجيب بأنّ الحصر هنا إضافي لا حقيقي، بمعنى أنّ حصر الإمامة فيه بالإضافة إلى بعض الأوقات فالدليل عندها سيحصر الإمامة بعلي في وقت إمامته، وعليه فلا تعارض بين إمامته وإمامة من يأتي بعده من بقية الأئمة الاثني عشر.

عندئذٍ سيجيب الطرف الآخر: أنّ هذا الجواب سيكون موافقاً لرأينا في كوننا نقول بأنّ الإمامة ثابتة لعلي عليه السلام في وقته فقط، أي بعد خلافة عثمان، فلا تنافي بين هذه الآية وخلافة الخلفاء الثلاثة.

الجواب:

الإمامة سفارة الهيئة ونيابة عامة للنبوّة في كل زمان

تعدّ هذه الشبهة من أوهى الشبهات والإشكالات المطروحة حول الاستدلال بآية الولاية على إمامة أمير المؤمنين، وهي من الشبهات القديمة؛ إذ استقاها القفاري من محمود الألوسي في تفسيره، والتي انتحلها بدوره عن الدهلوي المتوفى (١٢٢٠هـ) في كتابه التحفة الاثني عشرية، ومثل هذه الشبهات والتشكيكات لا يمكنها أن تقلل من شأن قوة الاستدلال بهذه الآية الكريمة، فلعلمائنا أجوبة وردود متينة على هذه الشبهة.

ويمكننا الإجابة عنها بعدة وجوه، وعلى جميع الاحتمالات، سواء كان الحصر حقيقياً أم إضافياً.

وقبل التعرض للإجابة تجدر الإشارة إلى مسألة غاية في الأهمية؛ لما لها من تأثيرات واضحة على الإشكال وركائزه، ما قد يكشف عن وجه

المغالطة فيه، وهذه المسألة هي من نتاجات الفهم الخاطئ لحقيقة الإمامة وجوهرها في الفكر الإمامي.

فهي عند الشيعة الإمامية ومن خلال مجموعة من الروايات والآيات تعني سفارة إلهية وقيادة للأمة في أمور الدين والدنيا، ونيابة عامة للنبوّة، تضطلع بمهامها المرتبطة ببيان الشريعة وحفظها والدفاع عنها، فعليه لا غنى للأمة عنها في أي وقت من الأوقات بعد انقضاء زمن النبوّة، لا أنّ الإمامة فقط هي الخلافة والحكومة السياسية المتمثلة بتسنّم الإمرة على الناس كما يفهمها أهل السنّة من ناحية عملية؛ لذا تستند كثير من شبهات وإشكالات المخالفين حول الإمامة على هذا الفهم الخاطئ والرؤية المشوّشة للإمامة، ومنها هذا الإشكال الذي نحن بصدد الإجابة عنه، الأمر الذي سيّضح من خلال الجواب عن هذه الشبهة.

وأما الوجوه والتقريبات التي يمكن الإجابة بها عن هذه الشبهة هي:

الوجوه الممكنة في الجواب

الوجه الأول: النفي بمفهوم الآية لا يعارض منطوق ما دل على إمامتهم

لا شكّ في دلالة كلمة (إنما) على الحصر، وهذا ما تسالم عليه أهل اللغة والعرف، والأصل في الحصر أن يكون حقيقياً^(١)، وثبت أنّ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ هو أمير المؤمنين

(١) مستندهم في ذلك هو التبادر والظهور العرفي.

علي عليه السلام^(١)، وهو المصداق الأوحده لهذه الآية بالأدلة التي ذكرناها من أقوال المفسرين والروايات الصحيحة، فيثبت أنه هو الإمام والولي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وكذا تنفي خلافة من كان معاصراً معه من الأصحاب.

ولا منافاة بين دلالة هذه الآية وإمامة الأئمة الباقين من أهل البيت عليهم السلام؛ لأن نفي الآية لسائر الأئمة من أبناء علي عليه السلام - بناءً على الحصر الحقيقي - إنما يكون بالمفهوم المستفاد من كلمة (إنما)، حيث إن الأداة (إنما) كما تفيد معنى حصر الإمامة بعلي عليه السلام وكذلك تنفي خلافة غيره.

والمفهوم عند علماء الأصول هو المدلول الالتزامي الذي يستفاد من وراء اللفظ، لا من المنطوق مباشرة، فاللفظ أحياناً يعطينا معنى واحداً من خلال ألفاظه التي ليس لها معنى وراء معنى اللفظ، وتارة نستفيد منه معنى ثانياً ليس من اللفظ نفسه، بل هو معنى ملازم له.

فحين يقول المتكلم في خطابه: (إن جاءك عمرو فأكرمه) فإن هذا الكلام ينحل إلى معنيين: أحدهما مستفاد من ظاهر المنطوق، وهو: يجب إكرام عمرو حين مجيئه، والآخر معنى مستفاد من وراء المنطوق لم يذكر في الكلام، وهو: لا يجب إكرامه في حالة عدم مجيئه.

وقد اختلف علماء الأصول في المفاهيم، وأي الجمل يمكن أن تفيد المفهوم؟ فقد اختلفوا مثلاً في الجملة الشرطية، وكذا في الجملة الوصفية، والجملة الاستثنائية والغائية^(٢) كما أنهم اشتروا شروطاً معينة

(١) مرّ إثبات ذلك في بداية البحث: ص ٤٢٨.

(٢) ذهب بعض العلماء إلى أن جملة الشرط تفيد المفهوم فتكون حجة في الكلام، فحين يقول

لكي تنتج الجملة مفهوماً معيناً.

فبناءً على القول بأن الجملة الحصرية لا مفهوم لها - كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء - فلا تدل الآيات المباركة على نفي سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ النفي إنّما يكون من خلال المفهوم.

وأما بناءً على القول بأنّ للجملة الحصرية مفهوماً - كما هو المتعارف عند كثير من علماء الأصول - فإنّ نفي إمامة سائر الأئمة سيكون بالمفهوم، لكنّ هذه الدلالة المفهومية لا تقوى على معارضة منطوق الأدلة الدالة على إمامة سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام، فعندنا الكثير من الروايات الصحيحة والصريحة الدالة دلالة منطوقية على صحّة إمامة بقية الأئمة بنقل عن النبي صلى الله عليه وآله، وكذا بنقل عن علي عليه السلام.

وقد ثبت في علم الأصول أنّ الدلالة المفهومية لا تعارض الدلالة المنطوقية؛ لضعف الدلالة المفهومية أمام المنطوقية، قال الرازي في محصولة: «المنطوق مقدم على المفهوم إذا جعلنا المفهوم حجة؛ لأنّ المنطوق أقوى دلالة على الحكم من المفهوم»^(١).

وربما يعترض الخصم على ذلك بالقول: إنه يمكن أيضاً إثبات صحّة

⇒

المتكلم: (أكرم زيداً إن جاءك)، فهي حجة في الدلالة المطابقية، وهي إكرام زيد على تقدير مجيئه، وكذلك حجة في المفهوم، وهو: عدم وجوب إكرامه على تقدير عدم مجيئه. وكذلك الحال في الجملة الوصفية، مثل: يجب إكرام العادل، فمن قال: لها مفهوم قال بدالاتها على عدم وجوب إكرام غير العادل، بمعنى أنه لا يوجد هناك مصلحة تستدعي جعل وجوب لإكرامه. وهكذا في الجمل الاشتقاقية والحصرية.

(١) الرازي، المحصول: ج ٥ ص ٥٧٩، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض.

إمامة الخلفاء الثلاثة الذين سبقوا علياً عليه السلام بالأدلة الصحيحة عندنا، والتي تدل على إمامتهم بالمنطوق، فلا يعارضها مفهوم الآية كذلك.

فنقول: إن أدلتكم لإثبات صحة إمامة الثلاثة لا تصمد أمام دلالة نفس الآية، وتوضيح ذلك: أن الآية كما تدل على حصر الإمامة في علي عليه السلام ونفي ما عداه، فإن ظاهرها يدل على إثبات الإمامة له في جميع الأوقات والأحوال، بدلالة جملة إنما وليكم الله، مع ملاحظة أن الولي صفة مشبهة، والجملة الاسمية وكذلك الصفة المشبهة دالتان على الدوام والثبات والاستمرار وفي كل الأحوال والأوقات. نعم، خرج من تحت الآية وقت نبوة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله؛ للإجماع القائم على عدم وجود إمامة أحد في زمن النبي صلى الله عليه وآله، فتدل الآية على إمامة علي عليه السلام بلا فصل بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وتبطل خلافة ما عداه في ذلك الوقت.

الوجه الثاني: الحصر الإضافي بالنسبة إلى وقت إمامته يستلزم لغوية

الحصر

لو تنزلنا وافترضنا صحة ما يقوله المخالف من أن الشيعة ربما تدعي أن الحصر إضافي، بمعنى أن يكون الحصر بلحاظ بعض الأوقات فتكون النتيجة موافقة لأهل السنة، قال القفاري: «فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الآية في بعض الأوقات - أعني وقت إمامته لا وقت إمامة من بعده - وافقوا أهل السنة في أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إماماً لا قبله، وهو زمان خلافة الثلاثة»^(١).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤ - ٨٢٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

نقول: لو افترضنا صحّة ذلك وأن الحصر في الآية هو حصر إضافي، فإنّ ذلك لا يدلّ على أنّ معناه حصر إمامته بالإضافة إلى بعض الأوقات، أي وقت إمامته؛ لأنّ هذا الحصر بهذا المعنى لا محصل له؛ لأنّه يفرغ الحصر في الآية عن مضمونه؛ لأنّ معنى ذلك: أنّ الآية تريد أن تحصر الإمامة في عليّ عليه السلام في وقته، أي بعد إمامة الخلفاء الثلاثة، وهذا لا يحتاج إلى تكلف الحصر، بل مجرد القول بأنّ إمامة عليّ عليه السلام تأتي بعد إمامة الثلاثة يكفي في ذلك، ويكون المجيء بالحصر لغواً وكلام الحكيم منزّه عن ذلك.

نعم، ربما يقال: إنّ هناك فائدة من حصر الإمامة في وقته عليه السلام بلحاظ دفع من شكك في إمامته من قبيل الخوارج مثلاً.

فيجاب عنه: أنّ ذلك ليس له أهمية كبيرة تستدعي الحصر في كلام الله تعالى؛ وذلك لأنّه لم يكن النزاع والتشكيك آنذاك في أصل إمامته عليه السلام، بل في أمور ثانوية أخرى، فلا بدّ من افتراض حصر إضافي يكون له معنى محصل، وهذا المعنى المعقول للحصر له احتمالان:

الأول: أن نفترض معنى الحصر الإضافي بالإضافة إلى مدة حياته ووجوده المبارك بعد رحيل النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله، أي أنّ الآية بصدد حصر الإمامة في عليّ عليه السلام بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وتنفي إمامة ما عداه من الأئمّة في زمنه عليه السلام، الأمر الذي ينفي إمامة الخلفاء الثلاثة بنصّ الآية، وهو أمر في غاية الأهمية؛ لذا استدعى الحصر الإضافي، وهذا الحصر كما ترى له ما يبرّره من الناحية اللغوية والمضمونية، بخلاف الحصر الإضافي الذي تبرّع المستشكل وأجاب به نيابة عن الشيعة.

الثاني: «أن نفترض أن الحصر إضافي بالنسبة إلى من يتوقع أنه وليّ مثله في ذلك الزمان، ويكفي للحصر علمه تعالى بأنه سيقع التردد فيه، فإنّ الله أن يخبر بأنّه الإمام حين الاحتياج، وهو بعد موته ﷺ بغير فصل وهو ظاهر»^(١).
وعلى هذا فالآية لا تنفي إمامة سائر الأئمة من بعده، حتى على القول بالحصر الإضافي.

الوجه الثالث: إمامة الأئمة في طول إمامة علي عليه السلام وليست في عرضها

إننا يمكننا وبناءً على الحصر الحقيقي تصوير الإجابة بشكل آخر، وهو أننا أشرنا في المقدمة وفي بحوث سابقة إلى أنّ الإمامة كما نفهمها - ومن خلال الأدلة العقلية والنقلية - تختلف في مضمونها وجوهرها عمّا تفهمه المدرسة السنيّة، فهي تعني عندنا الوظيفة الربانية والعهد الإلهي الذي أعطاه الله لأناس مخصوصين ذوي كمالات خاصة؛ لكي يقوموا بهذه المهمة الخطيرة في الحفاظ على ما قام به النبي الخاتم؛ لكي يتكامل المشروع الرباني عبر التطبيق الصحيح والواقعي لمفردات الشريعة، لا أن تترك نهياً لاجتهادات المجتهدين من عامة الناس، فهي إمامة ربانية تمثل الخلافة الإلهية على الأرض، التي بدأت بالأنبياء وتنتهي بالأئمة الصالحين من آل بيت الرسول ﷺ.

وهذه الإمامة والخلافة الربانية وحدة واحدة متكاملة لا يمكن تجزئتها، فهي في طول الإمامة الإلهية للرسول الأكرم ومتفرعة عنها، كما أنّ إمامة الرسول وولايته هي في طول ولاية الله ومتفرعة عنها، والآية

(١) الأردبيلي، زبدة البيان: ص ١٠٨، الناشر: المكتبة الرضوية - طهران.

المباركة جاءت لتشير إلى هذه الحقيقة، وأنّ الولاية محصورة بالله سبحانه وتفرع عنها ولاية الرسول ﷺ والأئمة من آله، وحددت مصداقها في ذلك الزمان، وهو أمير المؤمنين بلا فصل، وإمامة الأئمة متفرعة عليها، فكيف تنفيها؟! ولهذا فإنّ السائد في الاعتقاد الشيعي أنّ مَنْ يؤمن ببعض الأئمة ولا يؤمن ببعضهم الآخر فإنه لا يعدّ معتقداً بالإمامة برمتها، فهذا يكشف أنّ الإمامة مفهوم واحد وحقيقة واحدة غير قابلة للتجزئة.

وهذا المعنى تؤكده أحاديث أهل البيت عليهم السلام التي نقلت لنا، فقد عقد المجلسي في البحار باباً بعنوان: (بدو أرواحهم وأنوارهم وطينتهم عليهم السلام وأنهم من نور واحد)^(١).

فكما أنّ الحصر في إمامة الرسول لا يعني نفي إمامة أمير المؤمنين؛ لأنها متفرعة عليها، وهذا بخلاف الإمامة التي يفهمها أهل السنة والتي هي نوع من الحكومة والخلافة السياسية التي لا تمثل حقيقة واحدة، فخلافة كل واحد من الخلفاء في عرض الأخرى وليست متفرعة عنها. نعم، صحّة الخلافة المتأخرة تتفرّع على صحّة الخلافة التي تسبقها.

على أنّ البحث إنّما يكون بين إمامة علي عليه السلام وإمامة مَنْ يتفرّع عليها، وبين إمامة أبي بكر وإمامة مَنْ يتفرّع عليها، كإمامة عمر وعثمان ومعاوية ويزيد، فإذا صحّت إمامة علي عليه السلام من خلال الآية فإنه تثبت وتصح إمامة ولده وتبطل إمامة أبي بكر وغيره.

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢٥ ص ١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الاعتراض الثالث: الآية لم تنزل في علي عليه السلام لتضمنها مدحا للتصدق

وهو مما لا يمدح

قال القفاري: «ثالثاً: إنّ الله تعالى لا يُثني على الإنسان إلاّ بما هو محمود عنده، إمّا واجب وإمّا مستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحباً لفعله الرسول (صلى الله عليه وسلّم) ولحض عليه، ولكرّر فعله، وأنّ في الصلاة لشغلاً، وإعطاء السائل لا يفوت؛ إذ يمكن للمتصدق إذا سلّم أن يعطيه؛ بل إنّ الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة، كما هو رأي جملة من أهل العلم»^(١).

الجواب:

التصدق بالصلاة ممدوح

بنى القفاري إشكاله هذا - الذي أخذه من ابن تيمية ولطالما تعبد بأقواله - على أنّ الآية ليس لها دلالة إلاّ المدح والثناء على علي عليه السلام، ومن هنا قال: إنّ الآية خالية من المدح له؛ لأنّ التصدق أثناء الصلاة ليس موجباً للمدح. لكن غفل القفاري أنّ الآية لها مدلول آخر، فهي كما مدحت فقد أشارت أيضاً إلى شخص الإمام، ويكفي في صحّة الاستدلال أن تكون الآية في معرض الإشارة إلى الولي والإمام، عن طريق بيان الحالة التي كان عليها عندما تصدّق بخاتمه على السائل في المسجد وهو في حال الركوع، وهي

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٥، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

الصفة التي لا تنطبق في ذلك الوقت إلا على أمير المؤمنين عليه السلام، كما دلت على ذلك الروايات المعتبرة من الفريقين، فلا قيمة علمية إذن لهذا الإشكال، ولكننا مع هذا باستطاعتنا الإجابة عن هذه الشبهة بناءً على كون انحصار دلالة الآية المباركة على الثناء والمدح فقط.

فنقول: إنّ المتبادر من الآية - بعد العلم بأنها نازلة في علي عليه السلام - كونها تؤسس مدحاً وثناءً له عليه السلام، ومما يؤيد ويصلح أن يكون شاهداً على ذلك: بعض الروايات والأقوال التي يظهر منها أن فعله هذا ممدوح ومورد للثناء.

قال الآلوسي في تفسيره: «أخرج الحاكم وابن مردويه وغيرهما، عن ابن عباس (رضي الله تعالى عنهما) بإسناد متصل، قال: أقبل ابن سلام ونفر من قومه آمنوا بالنبي (صلى الله عليه وسلم)، فقالوا: يا رسول الله، إنّ منازلنا بعيدة وليس لنا مجلس ولا متحدث دون هذا المجلس، وإن قومنا لمّا رأونا آمنّا بالله تعالى ورسوله (صلى الله عليه وسلم) وصدقناه، رفضونا وآلوا على نفوسهم أن لا يجالسونا ولا يناكحونا ولا يكلمونا، فشقّ ذلك علينا، فقال لهم النبي (صلى الله عليه وسلم): إنّما وليكم الله ورسوله، ثمّ أنّه (صلى الله عليه وسلم) خرج إلى المسجد والناس بين قائم وراكع، فبصر بسائل، فقال: هل أعطاك أحد شيئاً؟ فقال: نعم، خاتم من فضة، فقال: من أعطاكه؟

فقال: ذلك القائم، وأوماً إلى عليّ (كرم الله تعالى وجهه)، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): على أيّ حال أعطاك؟ فقال: وهو راکع، فكبّر النبي (صلى الله عليه وسلم)، ثمّ تلا هذه الآية، فأثشأ حسان (رضي الله

تعالى عنه) يقول:

أبا حسن تفديك نفسي ومهجتي وكل بطيء في الهدى ومسارع
أيذهب مدحك المحبر ضائعاً وما المدح في جنب الإله بضائع
فأنت الذي أعطيت إذ كنت راعماً زكاةً فدتك النفس يا خير راع
فأنزل فيك الله خير ولاية وأثبتها أثنا كتاب الشرائع^(١)

ثم إن نفي كون الآية المباركة بصدد المدح والثناء مرتبط بعدم مشروعية التصدق في أثناء الصلاة، وأن فعله حرام مثلاً فلو كان كذلك فلا يعقل المدح عندئذٍ.

ولكننا لا نعتقد بصحة عدم مشروعيته؛ إذ لا دليل عليه؛ لأنه لم يثبت بدليل صحيح حرمة أو كراهة التصدق في أثناء الصلاة، فإن أدلة استحباب التصدق ثابتة بوضوح في الشريعة، وبإطلاقها ثبت الاستحباب لجميع الموارد، إلا إذا جزمنا بخروج مورد من هذا الإطلاق.

وما ادّعاه القفاري من تحقق الإجماع على عدم الاستحباب لا قيمة له؛ لأنه لم يثبت مثل هذا الإجماع؛ لوجود عدد من علماء أهل السنة الذين صرحوا بجوازه كالجصاص والنسفي وغيرهما، وسوف نتعرض لاحقاً لنقل بعض أقوالهم.

وغاية ما يمكن تقريره في الدليل على الكراهة هو منافاة فعل التصدق للصلاة.

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ٦ ص ١٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

والفعل المنافي للصلاة: إمّا أن يكون كثيراً بحيث تمنحي معه صورة الصلاة، وإمّا أن يكون قليلاً يشغل المصلّي عن التوجّه إلى الصلاة، وكلاهما لم يحصل لأمر المؤمنين عليهم السلام، فأما الأوّل فإنّ فعل التصدّق لم يكن كثيراً؛ إذ لم يتطلّب من أمير المؤمنين عليه السلام سوى الإشارة اليسيرة إلى السائل بأخذ الخاتم، مضافاً إلى أنّ الخاتم كان مرجأ في يده ممّا سهل تناوله بكلّ يسر.

قال الزمخشري معلقاً على الآية: «وقيل: هو حال من يؤتون الزكاة، بمعنى يؤتونها في حال ركوعهم في الصلاة، وأنها نزلت في علي - كرم الله وجهه - حين سأله سائل وهو راکع في صلاته فطرح له خاتمه كأنه كان مرجأ في خنصره، فلم يتكلّف لخلعه كثير عمل تفسد بمثله صلاته»^(١).

ففعله عليه السلام يعدّ من الفعل اليسير، وكما هو معروف فالفعل اليسير لا يضرّ بالصلاة، وهذا ما فهمه بعض علماء أهل السنّة، واستنبطوا منه جواز ذلك في الصلاة.

قال الكيا الطبري: «وهذا يدلّ على أنّ العمل القليل لا يبطل الصلاة، فإنّ التصدّق بالخاتم في الركوع عمل جاء به في الصلاة ولم تبطل به الصلاة»^(٢).

(١) الزمخشري، الكشاف: ج ١ ص ٦٤٩، الناشر: منشورات البلاغة، طبعة مصورة.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

قال الجصاص في أحكام القرآن: «فإن كان المراد فعل الصلاة في حال الركوع فإنه يدل على إباحة العمل اليسير في الصلاة»^(١).

وقال النسفي في تفسيره: «والآية تدل على جواز الصدقة في الصلاة، وعلى أن الفعل القليل لا يُفسد الصلاة»^(٢).

وقال السيوطي: «وإعطاء السائل فيه قرينة يثاب عليها وليس بمكروه فضلاً عن أن يكون حراماً هذا هو المنقول والذي دلت عليه الأحاديث، أما النفل فقال النووي في شرح المهذب في باب الغسل: فرع لا بأس بأن يعطى السائل في المسجد شيئاً... ومن الأحاديث الدالة لما قلناه ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن عمار بن ياسر قال: وقف على علي بن أبي طالب سائل وهو راكع في تطوع فنزع خاتمه فأعطاه السائل فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾»^(٣).

وكذا ذهب علماء الشيعة إلى جوازه، بل استحباب التصدق في حال الصلاة، فقد عقد صاحب الوسائل باباً بعنوان: (جواز الصدقة في حال الركوع)^(٤).

مما يعني أنه من الفعل اليسير غير المضرّ والمؤثر في صورة الصلاة، وهو

(١) الجصاص، أحكام القرآن: ج ٢ ص ٥٥٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) النسفي، تفسير النسفي: ج ١ ص ٤١٧، الناشر: دار النفائس - بيروت.

(٣) السيوطي، الحاوي للفتاوي: ج ١ ص ٨٧-٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الحرّ العاملي، وسائل الشيعة: ج ٩ ص ٤٧٧، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

من قبيل ما فعله رسول الله ﷺ أثناء صلاته من الأفعال التي تصنّف على هذا المعنى.

فقد أخرج مسلم في صحيحه، قال: «حدّثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب، وقتيبة بن سعيد قالوا: حدّثنا مالك، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، وحدّثنا يحيى بن يحيى، قال: قلت لمالك: حدّثك عامر بن عبد الله عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة: أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) كان يصلّي وهو حامل أمّامة بنت زينب بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) ولأبي العاص بن الربيع، فإذا قام حملها وإذا سجد وضعها؟ قال يحيى: قال مالك: نعم»^(١).

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم تعليقاً على هذا الحديث: «والأفعال في الصلاة لا تبطلها إذا قلّت أو تفرقت، وفعل النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) هذا بياناً للجواز»^(٢).

وكذلك روى البخاري في صحيحه: أنّ النبيّ ﷺ صلى وهو على المنبر، ثمّ نزل وصعد مرة أخرى عليه وهو في صلاته، وهو ما أخرجه بسنده عن حازم بن دينار، قال: «إنّ رجلاً أتوا سهل بن سعد الساعدي، وقد امتروا في المنبر ممّ عوده، فسألوه عن ذلك؟ فقال: والله، إنّني لأعرف ممّا هو، ولقد رأيته أول يوم وضع، وأول يوم جلس عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) وأرسل رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) إلى فلانة - امرأة من

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ٧٣ ح ١٠٩٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) النووي، شرح صحيح مسلم: ج ٥ ص ٣٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

الأنصار قد سمّاها سهل - مُري غلامك النجار أن يعمل لي أعواداً أجلس عليهنّ إذا كلّمت الناس، فأمرته، فعملها من طرفاء الغابة، ثمّ جاء بها فأرسلت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)، فأمر بها فوضعت ها هنا، ثمّ رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) صلى عليها وكبّر وهو عليها، ثمّ ركع وهو عليها، ثمّ نزل القهقري فسجد في أصل المنبر ثمّ عاد، فلمّا فرغ أقبل على الناس، فقال: أيّها الناس، إنّما صنعت هذا لتأتّموا، ولتعلموا صلاتي»^(١).

إذن كلّ هذه الأفعال تندرج في سلك الأفعال القليلة التي لا تضرّ في الصلاة، وهي إن لم تكن أكثر من فعل التصدّق في الصلاة فلا أقلّ من مساواتها له.

وأما قول القفاري: «ولو كان مستحباً لفعله الرسول (صلى الله عليه وسلّم) ولحض عليه، ولكرر فعله».

فمردود؛ لأنّه لا خصوصية لاستحباب التصدّق في حال الصلاة حتى يفعل رسول الله أو يحثّ عليه، قال الشريف المرتضى: «وبعد، فإنّنا لم نجعل إيتاء الزكاة في حال الركوع جهة لفضل الزكاة حتى يجب الحكم بأنّ فعلها في حال الركوع أفضل»^(٢).

فيبقى على استحبابه العام بعد أن لم يكن مؤثراً على الصلاة، ولا يجب

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٢٢٠ ح ٩١٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الشريف المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٢ ص ٢٣٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

على النبي أن يحضّ على كلّ أفراد الاستحباب في هذه الدنيا، فهو غير ممكن من ناحية عملية.

فليس مطلوباً من النبي ﷺ أن يفصل جميع أفراد المستحبات في الشريعة، هذا مع أنّ فعل عليّ عليه السلام وصدور التصدّق منه في حالة صلواته لا يضاويه فعل مستحب قد يصدر من غيره؛ لأنّه حين يفعله عليّ عليه السلام فهو يمثّل كمال العبادة والطاعة والفناء في الله تعالى.

إذن ففعله يعدّ فرداً ومصدّقاً لدليل استحباب التصدّق العام وداخلاً فيه، ولا دليل على عدم استحبابه في خصوص الصلاة، ولا ندري من أين جاء ابن تيمية - وتبعه القفاري - بالقول بعدم الاستحباب؟! وعلى أي دليل استند؟! وكيف حصل اتفاق علماء الملة على ذلك بعدما نقلنا أقوال علماء السنة والشيعة على خلاف ذلك؟! ولكنّ هذا ديدن ابن تيمية في إطلاق الدعاوى جزافاً وبلا مستند.

وأما إذا قيل بأنّ هذا الفعل وإن لم يكن كثيراً ولكنّه يؤدّي إلى الانشغال عن الصلاة، فيكون مكروهاً بسبب ذلك الانشغال.

فنقول: إنّ ما فعله أمير المؤمنين عليه السلام من التصدّق لا يستوجب من التوجّه والانشغال أكثر ممّا تتطلبه الأفعال التي فعلها رسول الله ﷺ من الالتفات والتوجّه لها، فما تجيبون به هناك نتمسك به هنا، هذا، مضافاً إلى أنّ الانشغال المضرّ بالصلاة معناه هو عدم التوجّه لله سبحانه والتلهّي عنه، وهذا لم يحصل لأمر المؤمنين عليه السلام، فهو في ذات الوقت الذي كان فيه غارقاً في

طاعة الله وعبادته وهو يؤدي صلاته كان متوجّهاً إلى الله، طالباً رضاه وهو يتصدق على ذلك المسكين ليسدّ به حاجته ويرد لهفته، فكان فعله طاعةً في طاعةٍ، وهذا غاية في القرب، وبيان لاستيلاء سلطان المحبة لله على ظاهر العبد وباطنه وسرّه وعلايته؛ لذا يقول ابن الجوزي في هذا المعنى:

يسقي ويشرب لا تلهيه سكرته

عن النديم ولا يلهو عن الناس

أطاعه سكره حتى تمكّن من

فعل الصّحاة فهذا واحد الناس^(١)

ثمّ إنه ليس ببعيد أن يقال: إنّ صلاة عليّ عليه السلام كانت نفلاً لا واجبة فيتسامح فيها، وذلك ما نفهمه من بعض الروايات، ولهذا المعنى أشار بعض علماء التفسير.

قال القرطبي في تفسيره: «قال ابن خويز منداد: قوله تعالى: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ...﴾ وقد يجوز أن تكون هذه صلاة تطوع»^(٢).

كما يمكن القول بأنّ فعل عليّ عليه السلام كان قضاءً لحاجة ماسّة لمؤمن، وقد اشتهر في الروايات استحباب قضاء حاجة المؤمن، وأنها من الأهمية بمكان، أو كان إدخالاً للسروور على قلب ذلك السائل المسكين، وجبراً لما أحسّ به من انكسار بعد أن لم يجد من يتصدّق عليه من المسلمين في المسجد،

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ٦ ص ١٦٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٢٢٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

خصوصاً وأنّ السائل قد بثّ شكواه إلى الله كما في بعض الروايات؛ لذا أشفق علي عليه السلام عليه، وهو العالم بأنّ الله تعالى يحب إدخال السرور على قلب المؤمن ورفع الانكسار عنه، بل هناك تشريع بهذا الخصوص كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾^(١)، فخشي عليه السلام أن يخرج ذلك السائل من المسجد فيفوته ذلك الخير العظيم؛ لذا بادر إلى إعطائه وهو في أثناء صلاته حين ركوعه؛ طالباً بذلك مرضاة الله بإدخال السرور على أحد عبده المؤمنين^(٢).

الاعتراض الرابع: لو كانت الآية نازلة في علي لذكرت أوصافه

المعروفة

قال القفاري: «رابعاً: أنّه لو قدر أن هذا مشروع في الصلاة لم يختص بالركوع، فكيف يقال: لا وليّ إلاّ الذين يتصدقون في حال الركوع، فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعلي، قيل له: أوصاف علي التي يعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة ويعرف بهذا الأمر الذي لا يعرفه إلاّ من سمعه وصدق به؟! وجمهور الأمة لا تسمع هذا الخبر ولا هو في شيء من كتب المسلمين المعتمدة»^(٣).

(١) الأنبياء: ٩٠.

(٢) قد ورد في رواياتنا ممّا صحّ عن أهل البيت عليهم السلام استحباب قطع بعض العبادات كالطواف لغرض قضاء حوائج المؤمنين، وأنّ قضاء حوائجهم عبادة تفوق في ثوابها الكثير من العبادات، أنظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ١٣ ص ١٨٣.

(٣) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٥، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

بيان الشبهة

لو أصرت الشيعة على أن التصدق في أثناء الصلاة مشروع ومستحب، فإننا سنقول لهم: إن هذا ليس مختصاً في حال الركوع، بل يشمل كل حالات الصلاة، فكيف تحصر الآية الولاية بالذين يتصدقون بحال الركوع فقط دون من يتصدق في حال السجود مثلاً؟ فإن أجابت الشيعة بأن وصف إتيان الزكاة في أثناء الركوع أريد به الإشارة والتعريف بعلي عليه السلام، فنقول للشيعة: فلماذا اقتضت الآية على هذا الوصف الخفي وغير المعروف ولم تذكر أوصافه المعروفة الأخرى، خصوصاً في قضية ومسألة مهمة جداً وهي مسألة الإمامة؟!

الجواب:

الآية ذكرت وصفاً حالياً وهو أكثر انطباقاً من الوصف النعتي

إن هذه الشبهة يمكن أن يجاب عنها بعدة تقريرات:

وصف الحال أبلغ للتمييز

أولاً: أن الداعي للاقتصار على الوصف المذكور إنما هو لخصوصية فيه، وهذه الخصوصية هي أن هذا الوصف الحالي - بناءً على كون الجملة الحالية كما هو الصحيح - أكثر تمييزاً عن الغير من الوصف النعتي أو غيره من الأوصاف، فلو قال قائل: (إن قائدكم هو زيد الذي يطيل بسجوده الآن)، وقال آخر: (إن قائدكم هو زيد المتصف بإطالة السجود في صلاته)، فالثاني قابل للاشتراك والانطباق على زيد الواقعي وغيره، بحيث يكون له تطبيقات

كثيرة في الخارج، فما أكثر وجود شخص باسم زيد، وما أكثر وجود زيد المتصف بطول السجود، بخلاف الأول وهو الوصف الحالي فإنه قليل ودائرة تطبيقاته ضيقة جداً.

من هنا فسيكون الوصف الحالي أبلغ في التمييز من غيره من الأوصاف، فهو كالنص بالنسبة للظاهر.

السنة النبوية تبينه وتميزه

ثانياً: لو فرضنا جدلاً أنّ هذا الوصف لا يكفي في التعريف، وأنّ هناك نوعاً من الغموض، فإنه يقال عندئذٍ: إنّ هذا الغموض المفترض يمكن رفعه من خلال السنة النبوية التي جاءت لتوضح وتبين كثيراً من مداليل الآيات القرآنية، وهذا ليس بغريب، فكثير من الأحكام والاعتقادات نعتمد فيها على القرآن وبيان السنة، فالنبي ﷺ يبيّن ما نزل إلينا من القرآن، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٢)، وأخرج أحمد بن حنبل بسنده، عن المقداد بن معديكرب، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل ينشي شبعاناً على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام

(١) النحل: ٤٤.

(٢) الحشر: ٧.

فحرموه»، قال حمزة أحمد الزين: «هذا الحديث صحيح الإسناد»^(١).
فإننا لا نقتصر في إثبات الإمامة على هذا الدليل القرآني فحسب، وإن
كنّا نعتقده تامّ الدلالة على الإمامة، فهو ليس الوحيد في الاعتماد، بل إنّ
الإمامة قد ذكرت في السنّة النبويّة، وإنّ معالمها تكتمل من خلال القرآن
والسنّة معاً.

ولا يخفى ما للسنّة والأحاديث من دور في بيان القرآن وشرحه
وتفسيره، وأنّهما متعاضان على استيفاء الحق، وأنّ القرآن بحاجة إلى
السنّة، وأنّ جبرائيل ينزل القرآن وينزل معه السنّة التي تفسّره، وأنّ
النبيّ ﷺ لم ينطق بشيء إلاّ ويوجد له أصل في القرآن.
قال الزركشي: «اعلم أنّ القرآن والحديث أبداً متعاضان على استيفاء
الحق وإخراجه من مدار الحكمة»^(٢).

وقال الأوزاعي: «الكتاب أحوج إلى السنّة من السنّة إلى الكتاب، قال
أبو عمر: يريد أنّها تقضي عليه وتبيّن المراد منه»^(٣).
وروى الأوزاعي أيضاً عن حسن بن عطية «قال: كان الوحي ينزل على
رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) ويحضره جبريل بالسنّة التي تفسّر ذلك»^(٤).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، بتعليق حمزة أحمد الزين: ج ١٣ ص ٢٩١، الناشر: دار الحديث
- القاهرة.

(٢) الزركشي، البرهان: ج ٢ ص ١٢٩، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ٢ ص ١٩١، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٤) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ٢ ص ١٩١.

وقال ابن برجان: «ما قاله النبي (صلى الله عليه وسلم) من شيء فهو من القرآن، وفيه أصله قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعمه عنه من عمه»^(١).

ومن أدلتنا على الإمامة من السنة النبوية ما اشتهر من الروايات التي تصرّح بإمامة علي عليه السلام، كحديث الغدير وحديث الثقلين وحديث المنزلة، وستأتي الإشارة إليها مفصلاً في مباحث لاحقة.

ثالثاً: كذلك لو تنزلنا وقلنا: إنّ الآية القرآنية دلالتها غير واضحة على تنصيب علي عليه السلام ولياً على المسلمين؛ لأنها لم تذكر علياً بأوصاف ترفع الغموض بشكل كامل، لكننا يمكننا أن نقول: إنه من الواضح أنّ منصب الإمامة منصب هامّ وخطير ويمتاز بحساسية خاصّة، وأن تنصيب أمير المؤمنين علي عليه السلام ليس من السهولة أن تستوعبه الكثير من النفسيات؛ لأنّ المجتمع الإسلامي آنذاك لم تغادره رواسب الجاهلية بشكل كامل^(٢)،

(١) الزركشي، البرهان: ج ١ ص ١٢٩.

(٢) مسألة بقاء رواسب الجاهلية في قلوب الصحابة آنذاك ليست مستبعدة؛ فإنّ الإسلام لم يقض بشكل كامل على تلك الرواسب في فترة وجود النبي صلى الله عليه وآله، خصوصاً وأنّ المجتمع الذي أحاط بالنبي صلى الله عليه وآله كان متأثراً بعادات وأعراف من الصعوبة اقتلاعها من جذورها بشكل سريع، بل هي بحاجة إلى تدرّج زمني، وبحاجة إلى ترسخ قوي لمبادئ الإسلام بحيث يتمكن الإسلام بمبادئه الجديدة من قلوبهم.

وهناك العديد من الشواهد تؤيد ذلك: فقد روي عن عمر، قال: «يا رسول الله، إنّنا حديثو عهد بجاهلية، فاعف عنا يعفو الله سبحانه وتعالى عنك». ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٦٩، وص ١٧٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقد أخرج البخاري عن عائشة «قالت: سألت النبي (صلى الله عليه وسلم) عن الجدر أمن البيت هو؟ قال: نعم، قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: إنّ قومك قصرت بهم النفقة، قلت: فما شأن بابه مرتفعاً؟ قال: فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا،

⇒

ولولا أنّ قومك حديثٌ عهدٌهم بالجاهليّة فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت، وأن ألقى بابه بالأرض». صحيح البخاري: ج ٢ ص ١٥٦ ح ١٥٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فقد خشي النبي ﷺ إنكار قلوب قومه، كونهم حديثي عهد بجاهلية أو بشرك كما في بعض الروايات أو بكفر، في مسألة ليس لها أثر كبير في حياتهم الاجتماعية، فكيف والحال هذه أن لا يخشى إنكار تلك القلوب في مسألة تنصيب علي عليه السلام للخلافة؟! وهي مسألة غاية في الأهمية، وميررات إنكار القلوب لها قوة؛ لما لها من صلة حقيقية في حياة الناس بشكل عام.

وقد أخرج الحافظ المحاملي في أماليه على ما نقله عنه الشيخ إبراهيم الوصابي الشافعي في كتاب (الاكتفاء) بإسناده، عن ابن عباس، قال: «لما أمر النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يقوم بعلي بن أبي طالب المقام الذي قام به، فانطلق النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى مكة، فقال: رأيت الناس حديثي عهد بكفر بجاهلية، ومتى أفعل هذا به يقولوا: صنع هذا بابن عمه». جمال الدين الهروي، الأربعين في فضائل أمير المؤمنين: ص ٤٦-٤٧، الناشر: مؤسسة الطبع التابعة للأستانة الرضوية - إيران.

وروى الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل: «فخرج رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والناس من الغد، فقال: يا أيها الناس، إنّ الله أرسلني إليكم برسالة، وإنّي ضقت بها ذرعاً مخافة أن تهتموني وتكذبوني، حتى عاتبني ربي فيها بوعيد أنزله عليّ بعد وعيد، ثم أخذ بيد علي بن أبي طالب فرفعها». شواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٥٨، الناشر: مؤسسة النشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - إيران، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

وغيرها من الروايات التي تصلح أن تكون شاهداً على حداثة القوم بالإسلام وبمبادئه، وأنّه لا زالت هناك نزعات تعصبية قبلية وأعراف اعتادوا عليها في زمن الجاهلية يصعب عليهم تجاوزها؛ لأنّها مترسّخة بشكل قوي في نفوسهم، وأنّها تحتاج إلى وقت طويل لإزالتها.

هذا، مع ما عليه القوم من حساسية مفرطة تجاه أمير المؤمنين عليه السلام، فإن الكثير منهم لم ينظر له بعين الرضا وطيب نفس، ولعل ذلك ناجم من حسد في النفوس أو ضغائن في القلوب، لما يرون من أن أمير المؤمنين عليه السلام كان سباقاً لكل مكرمة، وحائزاً على كل مغنمة، فلم يخل منه ميدان من ميادين التقوى والعلم والجهاد، فكيف والحال هذه يتحمّلون إعطاءه منصب الإمامة والخلافة؟! ولعل هذا المعنى يستشعر من قول رسول الله ﷺ الذي أخرجه غير واحد من المحدثين، كأحمد في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «قيل: يا رسول الله، من يؤمر بعدك... وإن تؤمروا علياً (رض) - ولا أراكم فاعلين - تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم». مسند أحمد

⇐

فلعلمهم لا يتحملون أن يقلد الرسول ﷺ ابن عمّه وصهره الخلافة من بعده، ويعدونه من قبيل الاستئثار بالسلطة - والعياذ بالله - فلذا اتخذ القرآن أسلوب التدرج في إيصاله إلى الناس عبر تهيئة نفوسهم بهذا النوع من التبليغ الذي يمتاز بشيء من عدم الوضوح، ولتصبح قابلة لتقبله شيئاً فشيئاً، وهذا ما حصل بالفعل بالنسبة لعقيدة الإمامة التي توالى الروايات بالإشارة إليها فيما بعد وبألسنة متعددة، وفي مناسبات مختلفة، كان آخرها التتويج العظيم في غدیر خمّ.

رابعاً: المتتبع للقرآن يجد أن هناك الكثير من الموارد القرآنية التي

⇒

بن حنبل: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

وهكذا بعد أن امتثل رسول الله ﷺ الأمر الإلهي بتنصيب عليّ عليه السلام خليفة وإماماً للمسلمين، أخبره النبي ﷺ بأن الأمة ستغدر بك بعدي، وستظهر لك مكنون صدرها من حقد وغل بعد أن أرحل عن هذه الدنيا، فقد أخرج أبو يعلى في مسنده عن عليّ عليه السلام، قال: «بينما رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أخذ بيدي ونحن نمشي في سكك المدينة إذ أتينا على حديقة، فقلت يا رسول الله، ما أحسنها من حديقة، قال: لك في الجنة أحسن منها، ثم مررنا بأخرى، فقلت: يا رسول الله، ما أحسنها من حديقة، قال: لك في الجنة أحسن منها، حتى مررنا بسبع حدائق، كل ذلك أقول: ما أحسنها، ويقول: لك في الجنة أحسن منها، فلما خلا له الطريق اعتنقني، ثم أجهش باكياً، قال: قلت: يا رسول الله، ما يبكيك؟ قال، ضغائن في صدور أقوام لا يبدونها لك إلا من بعدي، قال: قلت: يا رسول الله، في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك»، مسند أبي يعلى: ج ١ ص ٤٢٧، الناشر: دار المأمون للتراث.

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى والبخاري، وفيه الفضل بن عميرة وثقه ابن حبان وضعفه غيره، وبقية رجاله ثقات». مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وعن حيان الأسدي سمعت علياً يقول: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الأمة ستغدر بك بعدي، وأنت تعيش على ملتي، وتقتل على سنتي، من أحبك أحبني، ومن أبغضك أبغضني». رواه الحاكم النيسابوري وصححه، وقال عنه الذهبي في التلخيص: «صحيح». الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٤٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

أثبتت حكماً أو اعتقاداً، أو أخبرت عن أمر ما، وقد بينها القرآن بأوصاف من قبيل ما جاء في قضية تصدق الإمام علي عليه السلام بخاتمه، ومع هذا نجد أنهم اعتمدوا عليها وأخذوها أخذ المسلمات، كما أن أهل السنة قد استدلوا على إمامة أبي بكر من القرآن بقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتَقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ قال الإيجي: «قال أكثر المفسرين واعتمد عليه العلماء أنها نزلت في أبي بكر، فهو أكرم عند الله لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ﴾، وهو الأفضل»^(١).

وقد حاول ابن تيمية من أجل أن يثبت أنها نزلت في الخليفة أبي بكر، وأنها غير مختصة بأبي الدحداح، وخلص إلى أنه هو الأتقى فيكون هو الأفضل بدلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَاكُمْ﴾^(٢)، فأنت ترى أن ابن تيمية وغيره يجزم بنزولها في أبي بكر، مع أن الرواية ضعيفة، والأقوال فيها مختلفة، وأن الآية لم تُشير إلى اسمه، أو إلى صفة بارزة فيه، بينما يشكك في نزول آية الولاية في أمير المؤمنين عليه السلام، في الوقت الذي أشارت فيها إلى حالة وصف لم يشاركه فيها أحد في ذلك الحين!

خامساً: إذا كان المراد من تعرض الآية للإمام بأسلوب أكثر تعريفاً وتوضيحاً حتى يرتفع النزاع والخلاف في مسألة الإمامة، ومعرفة من هو الولي والخليفة بعد النبي صلى الله عليه وآله؟ وبما أنها لم تتعرض لذلك فلا بد أن تكون الآية ليست بصدد بيان إمامة علي عليه السلام.

(١) الإيجي، المواقف: ج ٣ ص ٦٢٣، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٨ ص ٤٩٣-٤٩٧، الناشر: مؤسسة قرطبة.

فنقول: إنّ النزاع والخلاف لن ينتهي ولن يحسم في مسألة الإمامة التي لم يقع خلاف وصراع في مسألة كما وقع فيها، قال الشهرستاني: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة في كلّ زمان»^(١)؛ ولذا لو ذكرت الآية الإمام علياً عليه السلام بأبرز صفاته وأوضح ما يمكن أن يشار به إليه فإنه سيقال: إنها لا تعني الإمامة، وستؤول بشتى التأويلات ومختلف التمحلّات، حتى وإن أدّى ذلك إلى تجاوز أوضح القواعد اللغوية والشواهد الروائية والتاريخية، كما هو حاصل في الآية؛ إذ فسّر الولي بمعنى المحب أو الناصر، وأنها واقعة في سياق لا يساعد على استنباط معنى الإمامة منها، وأنّ علياً عليه السلام فقير، وأنّه لا تجب عليه الزكاة و...

وهذا نظير ما حصل من تشويه لبعض المفاهيم الإسلامية التي نطق بها القرآن الكريم، وجاء بها بأوضح بيان، كالمتمعة والتقية، ولكننا نجد أنّها لمّا تعارضت مع اجتهادات بعض رؤاهم شوّهت وكثر حولها الكلام وابتعدوا بها عن وجهتها الحقيقية، مع ملاحظة ما لعبته السياسة من دور كبير في ذلك؛ لأنّ إثبات الإمامة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام أمر لا يمكن أن يتقبّله من ترّبّع على سدّة الحكم من بني أمية وغيرهم، الذين لا يتوانون عن عمل أي شيء من شأنه أن يثبت أركان حكمهم، والوقوف بوجه أي شيء يزعزع ذلك حتى وإن كان صريح القرآن والسنة.

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

سادساً: نقول: إنّ ذكر الأوصاف الأكثر تعريفاً واشتهاراً لـعلي عليه السلام سيفضي ذلك إلى تحريف القرآن الكريم؛ إذ سيعمد أعداؤه إلى حذف اسمه أو صفته البارزة^(١)؛ ممّا سيعرّض القرآن إلى النقص أو التحريف، ولا يتعارض ذلك مع الوعد الإلهي بحفظ القرآن من كل أشكال التحريف؛ لأنّ حكمة الله اقتضت حفظ القرآن الكريم وفق القانون الطبيعي المتعارف في الحفظ وبحسب الأسباب والمسببات، فكان من المناسب عندئذٍ أن يكون ذكر علي بهذا المقدار الذي كان واضحاً للصحابة آنذاك، وبهذا يتعد عن أن تمسّه يد التحريف البشرية^(٢).

وهذا المقدار من الوصف الذي ذكرته الآية لا يضرّ في تحقّق الحجة آنذاك؛ بسبب وجود من يبيّن تلك الآيات القرآنية ويوضح ما هو المقصود منها؟ وهو النبي صلى الله عليه وآله، وإن كنا الآن نختلف فيما هو المقصود منها بسبب تدخل الكثير من الأمور السياسية التي لها الأثر البالغ في وقوع هذه الخلافات كما بيّنا سابقاً.

تعقيب على كلام القفاري

قال القفاري: «كيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة ويعرف بهذا الأمر

(١) فإنّ الذي سنّ سبّ علي عليه السلام على المنابر عشرات السنين، والذي نكّل بالصحابة الذين رووا فضائله، وبذل الأموال لمن عارضها واخترع فضائل لغيره في قبالتها؛ تغطيةً على فضائله، لن يتورّع عن فعل ما هو أعظم من ذلك إذا اقتضت مصالحه.

(٢) بل لا يستبعد من الذين اتهموا النبيّ بالهجر في حديث القرطاس أن يتهموا جبرائيل بالخطأ، أو أن يقولوا: ليس هذا بأمر من الله تعالى، أو يقوموا بتأويله بحسب ما تقتضيه مصالحهم.

الذي لا يعرفه إلا من سمعه وصدّق به؟».

نقول: هل مراد القفاري ومن ورائه ابن تيمية أن يعلم جميع المسلمين بكل التعاليم الإسلامية دفعة واحدة، أو أنّ المتعارف أنّ تبليغ الأوامر الإلهية والتعاليم الإسلامية عن طريق الرسول ﷺ إلى مجموعة من المسلمين، ثمّ يتم تبليغها إلى سائر المسلمين وهو الأمر المتعارف في التبليغ في كلّ زمان ومكان؟ إذ من غير المعقول أن يسمع جميع المسلمين بجميع التعاليم الإلهية وقت الخطاب، فلا يقول بذلك أحد، وهذه الحادثة بعد أن وثّقها القرآن وأرّخها لم تُعدّ أمراً غير معروف للمسلمين.

ثمّ هل يشترط في سريان الحكم الإلهي أن يصدّق به الجميع؟! إنّ هذا غير معروف إلا في فكر ابن تيمية وأتباعه.

وقال أيضاً: «إن جمهور الأمة لم تسمع بهذا الخبر، ولا هو في شيء من كتب المسلمين»^(١).

نقول: لقد اتضح الجواب عن هذا الإشكال في الأبحاث السابقة، فقد أثبتنا ورود الحديث وبطرق متعددة، وفي مصادر معتمدة، وقد ذكرها ممّن يعدّ من أهل العلم - باعتراف ابن تيمية - كالطبري وابن أبي حاتم والحاكم النيسابوري وغيرهم، بل لا يكاد يخلو تفسير من تفاسير المسلمين من ذكر هذه القصة عند التعرّض لتفسير هذه الآية، فكيف لم يسمع جمهور الأمة بهذا الخبر؟!

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٤، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

الاعتراض الخامس: أن علياً عليه السلام كان فقيراً فكيف تجب عليه الزكاة؟!

قال القفاري: «خامساً: وقولهم: إنَّ علياً أعطى خاتمه زكاة في حال ركوعه فنزلت الآية، مخالف للواقع؛ ذلك أنَّ علياً (رضي الله عنه) لم يكن ممَّن تجب عليه الزكاة على عهد النبيِّ (صلى الله عليه وسلم)، فإنَّه كان فقيراً، وزكاة الفضة إنَّما تجب على من ملك النصاب حولاً، وعلي لم يكن من هؤلاء. كذلك فإنَّ إعطاء الخاتم في الزكاة لا يجزي عند كثير من الفقهاء إلا إذا قيل بوجود الزكاة في الحلي، وقيل: إنَّه يخرج من جنس الحلي، ومن جَوَّز ذلك بالقيمة فالتقويم في الصلاة متعذَّر، والقيم تختلف باختلاف الأحوال»^(١).

الجواب:

الزكاة لا تختص بالزكاة الواجبة بل تشمل الصدقة

الشبهة التي يذكرها القفاري تركز على أنَّ لفظة (الزكاة) التي ذكرت في الآية هي بمعنى الزكاة المصطلحة الواجبة، وأنَّ علياً عليه السلام لم يكن غنياً حتى تجب عليه هذه الزكاة، كما أنَّه على تقدير كونه كان غنياً فإنَّ دفع الخاتم لا يجزي عن الزكاة الواجبة؛ لذا فإنَّ الآية ليست نازلة في حقه كما تدَّعي الشيعة.

وهذه المرتكزات كلُّها ليست صحيحة، وذلك بيان: أنَّ الزكاة لغةً

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٥-٨٢٦، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

هي النماء والطهارة والبركة والمدح، قال ابن الأثير: «وأصل الزكاة في اللغة الطهارة والنعاء والبركة والمدح، وكل ذلك قد استعمل في القرآن والحديث»^(١).

«قال ابن قتيبة: الزكاة من الزكاء والنعاء والزيادة، سميت بذلك؛ لأنها تثمر المال وتنميه، يقال: زكا الزرع إذا كثر ريعه، وزكت النفقة: إذا بورك فيها»^(٢).

وغلبة استعمال لفظ (الزكاة) في معناها المصطلح المعروف إنما نشأت متأخرة في عرف المشرعة بعد نزول القرآن بوجوبها وتشريعها في الدين، وأما الذي تعطيه اللغة - كما هو واضح - فهو أعم من الزكاة المصطلحة في عرف المشرعة.

وتسمية إخراج المال المخصوص في الزكاة المصطلحة أو إنفاقه في سبيل الخير بالزكاة - التي تعني الطهارة والنعاء - من باب أن ذلك سبب لطهارته أو لنمائه وزيادته.

فيدخل تحت عموم لفظ (الزكاة): الزكاة الواجبة المعروفة، وكذا الزكاة المستحبة وهي التصدق بالمال وإنفاقه في سبيل الله تعالى.

وحين تطلق هذه الكلمة، أو تقابل كلمة الصلاة فإن المراد بها غالباً بحسب تتبع الاستعمالات القرآنية وغيرها: هو التصدق والإنفاق لوجه الله

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٢ ص ٣٠٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) ابن قدامة، المغني: ج ٢ ص ٤٣٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

تعالى، كما في قوله تعالى في إبراهيم وإسحاق ويعقوب: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾^(١)، وقوله تعالى في إسماعيل: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا﴾^(٢)، وقوله تعالى حكاية عن عيسى عليه السلام في المهد: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾^(٣)، ومن الواضح أنه لم يكن في شريعتهم وجوب الزكاة بالمعنى المعروف في الإسلام.

وكذلك حين نلاحظ الآيات التي نزلت في مكة المكرمة قبل تشريع الزكاة المخصصة، فإنّ هناك العديد من الآيات التي استعملت كلمة (زكاة) وأرادت منها التصدق والإنفاق، من قبيل قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾^(٤)، وكذا قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾^(٦)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾^(٧).

قال السيد الطباطبائي: «بل آية الزكاة - أعني قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾

(١) الأنبياء: ٧٣.

(٢) مريم: ٥٥.

(٣) مريم: ٣١.

(٤) الأعلى: ١٤-١٥.

(٥) الليل: ١٨.

(٦) فصلت: ٧.

(٧) المؤمنون: ٤.

- تدل على أن الزكاة من أفراد الصدقة؛ وإنما سميت زكاةً لكون الصدقة مطهرة مزكية مطلقاً، فلا مانع من تسمية مطلق الصدقة والإنفاق في سبيل الله زكاةً^(١).

وهكذا - بناءً على أن كلمة (الزكاة) في الآية المباركة ظاهرة في معنى الإنفاق والتصدق - سوف لا يؤدي ذلك إلى رفض كون الآية نازلة في علي عليه السلام.

ولو أصر المخالف على أن المراد بها هو الزكاة المصطلحة وأن علياً عليه السلام من البعيد جداً أنه كان غنياً لتجب عليه الزكاة.

فنقول: إن هذا الاستبعاد ليس في محله؛ «لأنه غير ممتنع وجوبها عليه في وقت من الأوقات بحصول أدنى مقادير النصاب الذي تجب في مثله الزكاة، وليس هذا من اليسار المستبعد فيه؛ لأن ملك مائتي درهم لا يسمّى مؤسراً»^(٢).

فليس من قيود وجوب الزكاة أن يكون المكلف غنياً ثرياً، بل الذي يشترط هو امتلاكه حدّ النصاب الذي إذا ملكه الشخص تجب عليه تزكيته، وإن لم يسمّ في نظر العرف غنياً.

وليس بعيداً على الإمام علي عليه السلام أن يمتلك هذا المال البسيط، خصوصاً وأن بعض الأحاديث تنقل لنا أنه امتلك بعض المال من كدّ يمينه وعرق

(١) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: ج ٦ ص ١١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٢ ص ٢٣٨، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

جيبه، وتصدق به في سبيل الله، وقد نقلوا في هذا المجال أنه عليه السلام أعتق وحرر ألف رقبة من الرقيق، كان قد اشتراهم من ماله الخاص الذي كان حصيلة كده ومعاناته، فقد روى الشيخ الكليني في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام: أن أمير المؤمنين عليه السلام أعتق ألف مملوك من كده (١).

أضف إلى ذلك فقد كان عليه السلام يحصل أيضاً على حصته من غنائم الحرب، وعلى هذا الأساس فلا يمتنع عليه ملكية مائتي درهم لكي تجب فيهما الزكاة.

فهو يستطيع إذن أن يمتلك حد النصاب الذي تجب فيه الزكاة، وليس هذا ممتنع عقلاً، كيف لا وهو يقول: «ولو شئت لاهتديت الطريق إلى مصفى هذا العسل، ولباب هذا القمح، ونسائج هذا القر، ولكن هيهات أن يغلبني هواي ويقودني جشعي إلى تخير الأطعمة، ولعل بالحجاز أو باليمامة من لا طمع له في القرص، ولا عهد له بالشعب» (٢).

اعتراض على إخراج خاتم الفضة عن الزكاة الواجبة

وبعد هذا يبقى إشكال: أنه كيف يجوز إخراج خاتم الفضة عن الزكاة الواجبة؟ وقبل الإجابة عن هذا الاعتراض نقول: إن في المسألة عدة احتمالات ممكنة:

أولاً: فيما يخص تعلق الزكاة: يوجد احتمالان، هما: أن الواجب يمكن

(١) الكليني، الكافي: ج ٥ ص ٧٤، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) نهج البلاغة: ج ٣ ص ٧١-٧٢، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر.

أن يكون قد تعلق بجنس الفضة النقدية بالخصوص، وكذا يمكن أن يكون قد تعلق بجنس الفضة التي هي من الحلبي.

ثانياً: فيما يخصّ الأداء: أيضاً يوجد احتمالان: فيمكن أن يكون الأمير عليه السلام قد أخرج الواجب من جنس ما تعلق به الزكاة، فيما لو كان قد تعلق الواجب الزكوي بالحلي، فأخرج الخاتم من جنس الحلبي. كما يمكن أن يكون قد أخرج الخاتم كقيمة بدلاً عن الجنس فيما لو كان قد تعلق الواجب بالفضة النقدية.

فهذه مجموعة من الاحتمالات الممكنة، ويكفي في دفع الشبهة عدم امتناع أحد هذه الاحتمالات.

ونحن نختار إمكانية احتمال أن يكون الواجب قد تعلق بجنس الفضة النقدية، أي بالمائتي درهم فضة، كما نختار أن ما أخرجه هو القيمة بدلاً عن الجنس.

وإشكال عدم جواز دفع القيمة بدلاً عن العين مندفع: بأنه لم يثبت عدم الجواز عند كل الفقهاء، فقد جوزه الكثير من علماء الطائفتين، فعند الشيعة الأمر معروف، فقد قال به مشهور فقهاءهم، فكل ما له قيمة وينتفع الفقراء بمثله جائز أن يخرج في الزكاة، وكذا عند أهل السنة، فقد ذهب إلى جوازه أبو حنيفة وغيره، قال في المغني: «وقال الثوري وأبو حنيفة: يجوز، وقد روي ذلك عن عمر بن عبد العزيز والحسن، وقد روي عن أحمد مثل قولهم»^(١).

(١) عبد الله بن قدامة، المغني: ج ٢ ص ٦٧١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وقد نقل القرطبي في تفسيره^(١) خمسة أدلة تثبت الجواز، وفي بعض هذه الأدلة ما لا يمكن الاعتراض عليه، فيجب والحال هذه أن تراعى المصلحة للمزكي، فله الحق أن يخرجها من تلك السلع، لا سيما أن الدين يُسرّ وليس عسراً، وقد أشار ابن تيمية إلى هذه الحثية، قال في فتاويه: «وقد قال في الحديث الصحيح: إنّما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين»^(٢).

ويبقى اعتراض يتوجّه إلى إخراج القيمة، وهو ما أشار له القفاري في شبهته، من أنّ حساب القيمة البدلية تحتاج إلى تقويم جنس الفضة ومعرفة قيمتها، ثمّ دفع قيمة المثل، وقال: إنّ مثل هذا التقويم متعذر في أثناء الصلاة.

وهذه الشبهة مرتفعة؛ وذلك باحتمال أن يكون الإمام عليه السلام قد حسب القيمة قبل شروعه في الصلاة ودفع في الأثناء.

كما أنّه من المحتمل أنّ الإمام عليه السلام دفع ما هو أكثر من القيمة، فقد تكون قيمة ما دفعه أكثر من قيمة الجنس الزكوي، بل قد يقال: بأنّه لا تأثير أصلاً لقيمة الخاتم من حيث الزيادة والنقصان؛ وذلك لاحتمال أن يكون عليه السلام قد دفع الخاتم عمّا في ذمته، وبعد الصلاة يقوم ما كان قد أعطاه، فإنّ وجده ناقصاً أكمله من مال آخر ولو في مورد آخر، وإن كان زائداً عن الصدقة فلا يبالي بذلك، وهو المعروف بكثرة صدقاته وإحسانه.

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٨ ص ١٧٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢٢ ص ٣١٤، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

وبهذا يرتفع هذا الاعتراض الذي تمسك به القفاري وأورده هنا، اعتماداً منه على أسلافه الذين نقلوا قبله مثل هذه الاعتراضات من دون دراية وتمحيص.

الاعتراض السادس: قرينة السياق تحدد معنى الولاية بالنصرة

قال القفاري: «سادساً: لما تبين أن الروايات التي أولوا بمقتضاها الآية باطلة سنداً وامتناً، فلا متمسك لهم حينئذٍ بالآية بوجه سائح؛ بل إن الآية حجة عليهم؛ لأنها جاءت بالأمر بموالاتة المؤمنين والنهي عن موالاتة الكافرين، وليس للرافضة - فيما يظهر من نصوصها وتاريخها - من ذلك نصيب.

وهذا المعنى يدرك بوضوح من سياق الآيات؛ إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾. فهذا نهى صريح عن موالاتة اليهود والنصارى بالود والمحبة والنصرة... ولا يراد بذلك - باتفاق الجميع - الولاية بمعنى الإمارة، وليس هذا بوارد أصلاً، ثم أردف ذلك بذكر من تجب موالاته وهو الله ورسوله والمؤمنون، فواضح من ذلك أن موالاتة المحبة والنصرة التي نهى عنها في الأولى هي بعينها التي أمر بها المؤمنين في هذه الآية بحكم المقابلة، كما هو بين جلي من لغة العرب.

قال الرازي: (لما نهى في الآيات المتقدمة عن موالاتة الكفار أمر في

هذه الآية بموالاته من تجب موالاته).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفاً عن سلف أنّ هذه الآية نزلت في النهي عن موالاته الكفار، والأمر بموالاته المؤمنين)»^(١).

بيان الشبهة

بعد أن ثبت أنه ليس للشيعة مستند صحيح يستطيعون بمقتضاه أن يفسروا الآية المباركة وفق ما يعتقدونه من كونها نازلة في خصوص علي عليه السلام، فلو نظرنا إلى الآية ومن خلال التأمل في سياقها، وبملاحظة بعض القرائن لتبين أن الآية حجة عليهم، بمعنى أنّ مفاد الآية ينسجم مع ما يذهب إليه ويعتقد به أهل السنة من كونها بصدد بيان النصره، وأنّ الولي بمعنى الناصر، لا بمعنى الأمير، فالناصر هو الله تعالى ونبيه صلى الله عليه وآله والمؤمنون بمواصفات معينة.

ومن هذه القرائن: أنّ الآية التي سبقت آية الولاية وهي آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ فهذه الآية واضحة في أنها تنهى عن ولاية ونصرة اليهود والنصارى، فمادة الولاية التي فيها تعني النصره، وهذا يشكّل قرينة على أن، المراد من لفظة (الولاية) في الآية المختلف فيها بمعنى النصره أيضاً، بحكم المقابلة بين الآيتين.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٦، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

وعليه سيكون مفاد الآية: حصر النصره في ثلاثة، وهم: الله تعالى، ونبيه ﷺ، والمؤمنون المتصفون بأنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راعون، ويبقى إشكال جملة ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ فلا ينسجم مع هذا المعنى إن قلنا بأن الركوع فيها بمعنى الركوع المتعارف في الصلاة، لكنها ليست كذلك، فجملة ﴿يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ بمعنى: وهم خاضعون.

وقبل البدء بالجواب لابد من بحث معنى الولاية:

بحث في معنى الولاية

إنّ التَّبَع والتَّمَعْن في كلمات اللغويين وغيرهم في معنى (الولي) و(المولى) و(الولاية) يفضي إلى أنها تنفرع من جذر لغوي واحد وهو (الولي) بسكون اللام، والذي يعني القرب والدنو، قال الفيروزآبادي: «الولي: أي القرب والدنو»^(١).

والذي يدقق ويتعمق أكثر في كتب اللغويين يجد أنّ (الولي) ليس معناه مطلق القرب والدنو، بل هو القرب الخاص الذي يلازم انتفاء الموانع بين المتقاربين، بحيث تتحقق المرتبة العليا من ذلك الاقتراب.

قال الراغب: «الولاء والتوالي: أن يحصل شيان فصاعداً حصولاً ليس بينهما ما ليس منهما، ويستعار ذلك للقرب من حيث المكان، ومن حيث النسبة، ومن حيث الدين، ومن حيث الصداقة والنصرة والاعتقاد»^(٢).

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٧٣٢.

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن: ص ٥٣٣، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

ومعنى ذلك أنّ الشيين المتوالين قد اقتربا من بعضهما اقتراباً لا يفصل بينهما شيء ثالث غيرهما.

وهذا الاقتراب الخاصّ تارةً يحصل بين الأجسام المادية، وأخرى يحصل في الأمور غير المادية، أي في القضايا المعنوية.

فالقرب بين الأجسام واضح، أمّا القرب في الأمور المعنوية فيختلف بحسب الجهات والحثيات التي لأجلها حصل الاقتراب، فإذا كانت الجهة المعنوية هي النصرة فالولي سوف يكون بمعنى الناصر، وإن كانت الجهة المعنوية المقربة هي المحبة والمعاشرة والانسجام الروحي فالولي سيكون بمعنى المحبوب الذي لا يملك المقترّب نحوه من أن يمنع نفسه من الانجذاب إليه والانفعال معه.

وإن كانت الجهة المعنوية هي القرب النسبي فالولي هو الذي يرثه مثلاً من دون أن يحجبه عن الوراثة شيء، وهكذا إن كانت الجهة المعنوية المقربة هي الطاعة، بأن يكون سبب الاقتراب هو الانقياد والطاعة فالولي سيكون بمعنى من يملك حق التصرف والتدبير فيمن وليه كيف يشاء.

وهذا المعنى الذي أوضحناه للولاية - وهو القرب الخاص - يلازمه معنى آخر لا يكاد ينفك عنه، وهو معنى السلطنة والتصرف، فكلّما وجدت الولاية تحقق معها هذا المعنى من السلطنة.

فمعنى الولاية على الميت مثلاً قد أخذت فيها معنى سلطنة الولي على شؤون الميت، والتي هي بعينها التي كانت ثابتة للميت أثناء حياته، فقد كان مسلطاً على أمواله وشؤونه، وبموته انتهت تلك السلطنة وانتقلت إلى وليه

الذي له الحق أيضاً في إدارة تلك الشؤون، وهذا ما نفهمه عرفاً من الولاية على الميت.

وولي الصغير هو من يتصرف بولايته وسلطته عليه في شؤونه المالية بتدبير أمره.

وولي النصير من له بسبب ولايته هذه حق التصرف والسلطنة، بحيث يتصرف في أمر المنصور من جهة تقويته في حالات الدفاع.

وهذا المعنى الذي أثبتناه للولاية يشهد له ما ذهب إليه بعض علماء اللغة وغيرهم، قال ابن الأثير: «الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل»^(١).

ويشهد لذلك ويؤيده أيضاً: الاستعمالات اللغوية لكلمة الولي في هذا المعنى الذي ذكرناه، فقد أخرج الحاكم بسنده عن الزهري، قال: «سمعت عروة يقول: سمعت عائشة (رض) تقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فإن أصابها فلها مهرها...» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»^(٢). وكذلك صحح هذا الحديث البيهقي في سننه^(٣).

ومعنى ذلك: أنه ليس للمرأة حق التصرف والاستقلال بإيقاع عقد النكاح لنفسها من دون إذن من يملك ذلك، وهو وليها.

(١) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٥ ص ٢٢٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ١٦٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٧ ص ١١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قال ابن منظور: «ولي المرأة الذي يلي عقد النكاح عليها، ولا يدعها تستبد بعقد النكاح دونه»^(١).

وهذا صريح في أنّ معنى السلطنة قد أخذ في معنى الولي. والمتبّع لكلمات العرب يجد أنّ هذا المعنى الذي ذكرناه للولي - وهو من يملك حق السلطنة والتصرف - شائع في استعمالاتهم.

وبعد هذا نقول: إنّ ما ذكره القفاري في الاعتراض السادس على آية الولاية من أنّ الولاية في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢) تعني خصوص النصرّة أو المحبة، فهذا المعنى ليس له وجه وجيه، فقد عرفت أنّ معنى الولاية العام هو القرب الخاص الذي يلزم السلطنة والقدرة والتصرف للولي على من وليه.

وعلى هذا فالمنهيّ عنه في الآية المباركة هو هذا النوع من الولاية، أي أن يجعل المؤمن اليهود والنصارى أولياء، فيكون لهم حق التصرف والسلطنة بحيث يسلم لهم قياده ويخضع لهم في أمور حياته، وذلك يعدّ ظلماً، كما علل الله تعالى في ذيل الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾.

وبعد هذا النهي عن الولاية بالمعنى المتقدم بينت الآيات كذلك من له حق التصرف والسلطنة على المؤمنين، فحصرتهم بالله تعالى وبالنبي ﷺ

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج ١٥ ص ٤٠٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) المائدة: ٥١.

وبالمؤمنين الذين لهم مواصفات خاصة، فهؤلاء هم الأولياء الحقيقيون الذين تجب موالاتهم.

وعلى هذا فإن بنينا على وحدة السياق بين جميع الآيات المذكورة في البحث، وعدم انقطاع بعضها عن بعض فالولاية في آية ﴿إِنَّمَا وَلِيِّكُمُ اللَّهُ﴾ سوف تكون بهذا المعنى الذي ذكرناه، وهو من له حق التصرف والسلطنة؛ لأن هذا المعنى هو الصحيح والثابت في الآية السابقة عليها، وهي آية: ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ﴾.

وإن أبيت عن تقبل هذا المعنى الواضح للولاية وحصرت تفسيرها في المحبة والنصرة في آية ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى﴾ واستعنت بوحدة السياق وقرينة المقابلة لتفسير الولاية في آية ﴿إِنَّمَا وَلِيِّكُمُ اللَّهُ﴾ بنفس ذلك المعنى وهو النصر والمحبة أيضاً، فهناك وقفتان:

وقفتان

الوقفة الأولى: عدم وحدة السياق بين آية الولاية والآيات السابقة

لا نسلّم وحدة السياق بين آية الولاية والآيات السابقة عليها؛ لأن السياق إنما يؤثر أثره في تحديد المعنى حين يأتي الكلام في حادثة واحدة وفي وقت واحد، فمثلاً حين تأتي مجموعة أوامر من النبي ﷺ في وقت واحد، ونعلم من الخارج أنّ أكثر تلك الأوامر كانت استجابية فهذا يؤثر أثره في بقية الأوامر ويجعلها ظاهرة في الاستجاب، بحيث لولا هذا السياق لكان مقتضى ظهور تلك البقية بحسب طبعها في الوجود، لا الاستجاب.

أما في المقام فليس الأمر كذلك، فمن غير المعلوم أن الآيات التي كانت محلّ البحث قد نزلت دفعة واحدة، وفي وقت واحد، وذات غرض واحد؛ لكي تشكل سياقاً واحداً يؤثر أثره في المعنى ويحدّد معاني المفردات، فإنّ من المسلمّ عند المفسّرين أنّ سورة المائدة وإن نزلت في آخر حياة النبي ﷺ في حجة الوداع لكن لم تنزل جميع آياتها دفعة واحدة في وقت واحد، فإنّه في ضمن آياتها ما قد نزل قبل ذلك الوقت، وأنّ مضامينها تشهد بذلك الانقطاع.

فليس مجرد نزول آية بعد آية أو قبل آية يدلّ على وحدة السياق، أو أنّ هناك بعض مناسبة بين آية وأخرى يدلّ على الوحدة تلك^(١).

ويؤيد هذا الانقطاع في الوقت والغرض: ما ذكره المفسّرون في أسباب النزول، فقد ذكروا أسباباً مختلفة لنزول هذه الآيات، فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ قد اختلفوا في سبب نزولها على أقوال:

منها: أنّها نزلت في أبي لبابة، قاله عكرمة.

ومنها: أنّها نزلت في يوم أحدٍ حين شعر المسلمون بالخوف؛ حتى همّ قوم منهم أن يوالوا اليهود والنصارى.

(١) مسألة ترتيب الآيات في القرآن لاشك أنّها توقيفية، وقد كانت بأمر النبي ﷺ، وهناك من الآيات التي نزلت بمكة قد جعلها النبي ﷺ في سور مدنية، أو أن آية نزلت في سنة متأخرة يجعلها في سنة لاحقة.

ومنها: أنها نزلت في عبادة بن الصامت وعبد الله بن أبي بن سلول، فتبرأ عبادة (رض) من موالاة اليهود وتمسك بها ابن أبي، وقال: «إني أخاف أن تدور بي الدوائر»^(١).

وأما آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ فقد اختلفوا أيضاً في سبب نزولها:

فقد قيل: إنها نزلت في الولاة من قريش.

وقيل: إنها نزلت في أهل الردة، وزعموا أنّ هذا من إعجاز القرآن والنبى ﷺ، حيث أخبر عن ارتدادهم ولم يكن ذلك في عهده، فكان ذلك غيبياً، وكان ما أخبر به بعد مدة وأهل الردة كانوا بعد موته، إلى غير ذلك من الأقوال المختلفة في أسباب النزول^(٢).

ومن المعلوم أنّ اختلاف سبب النزول في الآيات يدل على اختلاف الغرض، كما يدل أيضاً على اختلاف الوقت، ومع هذا الاختلاف لا تنحفظ وحدة السياق كما هو معلوم.

(١) أنظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٢١٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) أنظر: ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٧ ص ٧٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٦ ص ٢١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الوقفّة الثانیة: آية الولاية لا تدل على معنى الحب والنصرة

لو سلّمنا جدلاً أنّ السياق واحد، وأنّ جميع الآيات قد نزلت دفعة واحدة، وفي وقت واحد، فإنّه مع ذلك لا يستوجب حمل الولاية في آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ على معنى الحب والنصرة؛ لأنّ ذلك غير ممكن، والسياق وقرينة المقابلة إنّما تحدّدان المعنى حين تكون الكلمة قابلة لهذا المعنى ويمكن حملها عليه، وفي مقامنا يمتنع ذلك لعدة قرائن:

القرائن المانعة من أن تكون الولاية بمعنى النصرّة

القرينة الأولى: أنّ الولاية في الآية نسبت بمعنى واحد إلى الله وإلى رسوله والذين آمنوا، فلا يصحّ لنا أن نحصر ولاية الله سبحانه بالنصرة والودّ والحبّ والتحالف، فإنّ ولايته سبحانه ولاية عامة، تشمل جميع مصاديق الولاية، فإذا كانت الولاية منسوبة بمعنى واحد إلى الثلاثة، فيجب أن تُفسّر بمعنى واحد، لا أن تفرز الولاية المنسوبة إلى الله عمّا نسبت إلى الآخرين. وبهذا يمتنع أن تكون الولاية هنا في خصوص النصرّة أو المحبة فقط، بل تتعدّى ذلك إلى جميع مصاديق الولاية.

القرينة الثانية: لو فسّرنا الولاية بالنصرة والودّ والتحالف يلزم من ذلك اتحاد الولي والمولّى عليه؛ لأنّ ولاية النصرّة تشمل جميع المؤمنين، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾، فلو كان المؤمنون المصلّون المزكّون أولياء النصرّة والتحالف فمنّ المولّى عليه

إذن؟

وبعبارةٍ أخرى: أنه سبحانه يُعَدُّ جميع المؤمنين أولياء، فيجب أن يكون هناك مولى عليه غيرهم، ولا يوجد كما هو واضح.

القرينة الثالثة: لو فسّرنا الولاية بالنصرة والودّ والتحالف فالمؤمنون كلّهم في مرتبة واحدة كما أشرنا، فلماذا قيّد الولاية بالزكاة في حالة الركوع؟ فلو افترضنا أن مؤمناً صَلَّى وزكّى في غير حال الصلاة فهل يخرج عن عداد الأولياء؟

وحمل الركوع على معنى الخضوع خلاف الظاهر، لا يمكن المصير إليه إلا مع القرينة الصارفة عن المعنى الظاهر، وهي مفقودة في المقام، هذا أولاً. وثانياً: الركوع في القرآن الكريم قد استعمل فقط للدلالة على فعل الركوع من الصلاة، والذي هو فعل على صورة الركوع بمدلوله اللغوي، أو أحياناً للدلالة على الصلاة بمجموعها كونه الأظهر من أفعالها، بحيث إذا شاهده الإنسان عَلِمَ أنّ الفاعل في حال الصلاة، ومثله في ذلك السجود الذي استعمل على نحو مطابق، فلا معنى لإخراج مدلول الركوع هنا عن السياق المعهود في استعماله القرآني.

ثالثاً: أنّ حمل الركوع على الخضوع يجعل الكلام ركيكاً، ويتعارض مع مقتضيات البلاغة في التعبير؛ ذلك لأنّ إقام الصلاة وإيتاء الزكاة بذاتهما فعل خضوع ومظهر من مظاهره، وإضافة (وهم خاضعون) لا تضيف شيئاً مفيداً على قوله تعالى: ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، فتكون فضولاً من الكلام لا مبرّر له، وهذا ما تنزّه عنه كلام الباري تعالى، نعم، لو لم يكن

الفعل ذاته من مظاهر الخضوع لصحّت الإضافة.

القرينة الرابعة: أنّ النصرّة التي تكون محطّ اهتمام الله تعالى في آياته، والتي يدعو لها ويأمر بها في كثير من آياته هي خصوص نصرّة الدين، وهذا الدين الذي يراد نصرته تارة يُنسب إلى الله تعالى فيقال: دين الله؛ لأنّه جاعله ومشرّع قوانينه وأحكامه، فيندب ويدعو الله إلى نصرّة هذا الدين، ويتحقّق ذلك: إمّا أن يدعو خصوص النبيّ لنصرته، أو يدعو المؤمنين، أو يدعوهم معاً إلى نصرته، أو يدعو أنصاراً له فيما شرّعه من الدين، كقوله تعالى: ﴿قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾، أو قوله: ﴿لَتُؤْمِنَنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾.

وتارة أخرى ينسب هذا الدين إلى النبيّ ﷺ ويسند إليه؛ لأنّه - صلوات الله عليه وعلى آله - الداعي لهذا الدين والمبلّغ له.

وثالثة يُنسب إلى الله تعالى وإلى رسوله معاً، فيقال: الدين لله ورسوله، بمعنى التشريع والهداية، فيتوجّه خطاب الدعوة إلى النصرّة للناس، أو يمدح المؤمنين بسبب نصرتهم، فيقول: ﴿وَعَزَّزُوهُ وَنَصَرُوهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، ﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا﴾.

ورابعة يُنسب الدين إلى النبيّ وإلى المؤمنين جميعاً، فيقال الدين دين النبيّ والمؤمنين، بمعنى أنهم المكلفون بشرائعه العاملون به، فيخاطب الله النبيّ والمؤمنين معاً بأنّه وليهم وناصرهم، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ

يَنْصُرُهُ»^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

لكن لا يمكن أن ينسب الدين للمؤمنين فقط، بحيث هم الأصل فيه والنبويّ يكون بمعزل عنه، ثم نعتبر النبيّ ناصراً لهم فيما هو لهم؛ لأنّ ذلك يستوجب عزل النبيّ ﷺ عن المشاركة والمساهمة في الدين، بينما على العكس من ذلك؛ «إذ ما من كرامة دينية إلاّ وهو مشاركهم فيها أحسن مشاركة، ومساهمهم فيها أفضل سهام؛ ولذلك لا نجد القرآن يعدّ النبيّ ﷺ ناصراً للمؤمنين ولا في آية واحدة، وحاشا ساحة الكلام الإلهي أن يتساهل في رعاية أدبه»^(٤).

فلو قلنا: إنّ معنى ولاية النبيّ ﷺ في الآية المباركة ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ هي ولاية النصرة للمؤمنين فهذا يعني أن يكون النبيّ ناصراً للمؤمنين فيما هو لهم مع عزله عنهم، وهذا ليس وجيهاً.

وهكذا يتبيّن أنّ ما قاله القفاري في اعتراضه السادس ليس سليماً من الإشكالات، بل هو في غاية الضعف والوهن.

(١) بمعنى أنّ الله تعالى ينصر - نصرة دين - كلّ من ينصر الله من حيث العمل بالدين والشريعة سواء كان النبيّ ﷺ أم المؤمنون.

(٢) بمعنى أنّ الله تعالى ينصر - نصرة دين - رسله الذين نصرّوا الدين بالعمل به، وكذلك ينصر المؤمنين، وهنا جاءت النصرة للرسول ﷺ وللمؤمنين معاً.

(٣) الروم: ٤٧.

(٤) الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن: ج ٦ ص ٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

الاعتراض السابع على آية الولاية: لفظتها (وليكم) في الآية لا تدل

على معنى الإمارة

قال القفاري: «سابعاً: قولهم: إنَّ المراد بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ﴾ هو الإمارة لا يتفق مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾؛ فَإِنَّ اللَّهَ سبحانه لا يوصف بأنه متولٍّ على عباده وأنه أمير عليهم؛ فَإِنَّه خالقهم ورازقهم وربهم ومليكمهم له الخلق والأمر، لا يقال: إنَّ الله أمير المؤمنين كما يسمَّى المتولِّي مثل علي وغيره أمير المؤمنين، وأمَّا الولاية المخالفة للعداوة فَإِنَّه يتولَّى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومَنْ عادى له ولياً فقد بارزه بالمحاربة، فهذه الولاية هي المقصودة في الآية»^(١).

وقال في الهامش: «بل الرسول (صلى الله عليه وسلم) أيضاً لا يقال: إنَّه متولٍّ على الناس وإنَّه أمير عليهم؛ فَإِنَّ قدره أجلّ من هذا، بل أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) لم يكونوا يسمّونه إلاّ خليفة رسول الله، وأوّل من سمّي من الخلفاء أمير المؤمنين عمر»^(٢).

بيان الشبهة

حينما تدّعي الشيعة أنّ المراد من لفظة (وليكم) في الآية المباركة هو معنى الإمارة، فوليّكم بمعنى أميركم، هذا المعنى كما هو واضح لا ينسجم مع سياق نفس الآية المباركة؛ لأنّها ذكرت الولاية وأسندتها إلى الله تعالى

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٧، الناشر: دار الرضا - الحيرة.

(٢) المصدر نفسه.

ورسوله والمؤمنين من دون تكرار، مع أنّ الله تعالى من غير الصحيح وصفه بكونه أميراً، فإنّ الله تعالى خالق الخلق ورازقهم وربّهم ومليّكهم، له الخلق والأمر، فلا يقال: إنّ الله أمير المؤمنين كما يُسمّى المتولّي مثل علي وغيره أمير المؤمنين، بل الرسول ﷺ أيضاً لا يقال: إنّهُ متولّ على الناس، وإنّهُ أمير عليهم؛ فإنّ قدره أجلّ من هذا، بل أبو بكر لم يكونوا يسمّونه إلاّ خليفة رسول الله، وأول من سُمّي من الخلفاء أمير المؤمنين هو عمر.

من هنا يكون حمل اللفظة على معنى المحبة أو النصره ضرورياً، فهو الأنسب في الآية المباركة.

الجواب:

الولي لغةً وعرفاً: من له حق التصرف

لقد بيّنا في الجواب عن الاعتراض السادس في بحث الولاية: أنّ معنى الولي لغةً وعرفاً واستعمالاً هو من له حق التصرف في شؤون من يليه، وأنّ الولاية قد أخذت في معناها السلطنة والتصريف، فالوليّ بالنسبة لمن يليه هو الأولى به من غيره، والأقرب إليه من حيث الجهة التي لأجلها اقترب منه، قال المبرّد: «إنّ أصل الولي هو الأولى والأحق، وكذلك المولى»^(١).

وقال الجوهري: «وكلّ من وليّ أمر واحد فهو وليّه»^(٢).

فيطلق الوليّ على المحب والنصير والجار وغيره؛ لأنّ كلّ واحد من

(١) نقلاً عن الرسائل العشر للشيخ الطوسي: ص ١٣٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الجوهري، الصحاح: ج ٦ ص ٢٥٢٩، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

هؤلاء له اختصاص بصاحبه، فهو الأقرب والأحقّ به من سواه.

معنى ولاية الله تعالى

لم يفهم القفاري ولاية الله تعالى، ولم يفهم ولاية الرسول، بل حاول فهم ولاية الله ورسوله من خلال ما يفهمه من ولاية المؤمنين، وهي تعني عنده الإمارة والحكومة والسلطة والخلافة الدنيوية، ولكونه يحمل هذا الفهم عن الولاية فوجوده في هذه الآية لا ينطبق على الله تعالى، ولا على رسوله، فلا يمكن أن يقال لله (وليّ)، بمعنى أمير المؤمنين، وكذلك الرسول، وبما أنّ الولاية لم تتكرّر في هذه الآية حتى يمكنه التفكيك بين المعاني فرفض نسبة هذا المعنى للمؤمنين أيضاً.

وهذا الفهم السطحي لمعنى الولاية لا يمتّ لحقيقتها كما بيّنا، فهنا نجد من الضروري بيان معنى ولاية الله تعالى، ثمّ بيان معنى ولاية الرسول؛ لكي يتّضح معنى ولاية المؤمنين في الآية المباركة.

فنقول: أسندت كلمة (الولي) في الآية الكريمة إلى الله سبحانه والرسول والذين آمنوا بنسق واحد ولم تتكرر، ممّا يعني أنّها قد استعملت وأريد منها معنى واحد في الآية، ولو كانت الولاية المنسوبة إلى الله تعالى وإلى نبيه في الآية غير الولاية المنسوبة إلى الذين آمنوا لكان الأنسب أن تُفرد ولاية أخرى للمؤمنين بالذكر؛ دفعاً للالتباس، كما نرى نظيرها في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَدُنُّ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(١)، فنرى أنّه سبحانه كرّر

(١) التوبة: ٦١.

لفظ (الإيمان)، وعدّاه في أحدهما بالباء، وفي الآخر باللام؛ للاختلاف في حقيقة إيمانه بالله وللمؤمنين، حيث إن إيمانه بالله سبحانه إيمان وتصديق واقعي، بينما تصديقه للمؤمنين المخبرين بقضايا متضادة؛ حيث لا يمكن تصديقهم جميعهم تصديقاً جدياً، والذي يمكنه هو تصديقهم بالسمع وعدم الرفض والردّ، ثمّ التحقيق في الأمر، وترتيب الأثر على الواقع المحقّق.

ومما يكشف عن وحدة معنى الولاية في الآية الكريمة: أنّ الله تعالى جاء بلفظ (وليكم) بالإفراد، وأسندته إلى نفسه وإلى رسوله وإلى الذين آمنوا، ولم يقل: (وإنما أولياؤكم)، وما هذا إلا لأنّ الولاية في الآية بمعنى واحد، وهو المعنى العام الذي بيّناه، وهو الأحق والأولى بالتصرف فيمن يليه، غير أنّ هذا المعنى بالنسبة إليه سبحانه يكون بالأصالة، وفي غيره بالتبع.

فمعنى ولايته: أنّ الله سبحانه هو المدبّر والمهيمن والمتصرّف في شؤون خلقه تكويناً وتشريعاً، له الأمر من قبل ومن بعد، لا رادّ لحكمه، ولا مفند لقضائه، وعلى خلقه وعباده الطاعة والانقياد والتسليم المطلق له سبحانه، فالربّ جلّ وعلا وليّ؛ لأنّه أولى بخلقهم من أي قاهر عليهم، يدبّر أمرهم في الدنيا والآخرة، لا وليّ غيره، وهو وليّ المؤمنين في تدبير أمر دينهم بالهداية والدعوة والتوفيق والنصرة وغير ذلك.

وهذه الولاية بشقيها التكويني والتشريعي قد أشار لها القرآن الكريم في جملة من الآيات، نذكر منها فيما يخصّ الولاية التكوينية، كقوله

تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾^(٢).

وأما ولايته على المؤمنين فيما يرجع إلى أمر دينهم من التشريع والهداية والإرشاد والتوفيق ونحو ذلك، والمعبر عنها بالولاية التشريعية فأشار إليها في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾^(٣)، وغيرها من الآيات.

معنى ولاية الرسول ﷺ وولاية المؤمنين

لما اقتضت حكمته سبحانه وتعالى في خلقه أن يحقق لهم السعادة الأبدية ويوصلهم إلى الكمال؛ وذلك بأن يهديهم إلى طريق الهدى والاستقامة، فبعث لهم الأنبياء وأرسل إليهم الرسل، فكان خاتمهم وأفضلهم نبينا الأكرم ﷺ الذي جاء بالشرعة الإسلامية السمحاء؛ لتحقيق للإنسانية سعادتها؛ ولكي ينهض النبي ﷺ بهذه المهمة لابد أن يكون له حق التصرف في جميع شؤون الأمة، ويكون هو الأقرب والأولى بهم؛ لذا خصه سبحانه وتعالى بالولاية على الناس ووهبه إياها، وهي القيام بالتشريع والدعوة والتبليغ، وتربية الأمة وقيادتها، والقيام بشؤونها، والحكم فيها، والقضاء في أمرها، فأوجب الله سبحانه على الأمة الطاعة له والتسليم لأمره،

(١) السجدة: ٤.

(٢) الشورى: ٩.

(٣) البقرة: ٢٥٧.

وهذا المعنى أوضحته العديد من الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿النَّبِيِّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٣)، وقوله: ﴿رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(٤)، وقوله: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٥)، وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(٦)، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(٧).

وولاية الرسول ﷺ هذه مستمدة من ولايته سبحانه وتعالى، وطاعته متفرعة من طاعته تعالى، كما يدل عليه بعض الآيات السابقة، كقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ...﴾، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...﴾، وغير ذلك.

وهذا المعنى من الولاية لله ورسوله هو بنفسه الذي تذكره الآية للذين آمنوا بعطفه على الله ورسوله في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، على ما عرفت من دلالة السياق على كون

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) النساء: ١٠٥.

(٣) الشورى: ٥٢.

(٤) الجمعة: ٢.

(٥) النحل: ٤٤.

(٦) النساء: ٥٩.

(٧) الأحزاب: ٣٦.

هذه الولاية ولاية واحدة هي لله سبحانه بالأصالة، ولرسوله والذين آمنوا بالتبع، وبإذن منه تعالى.

وبعد هذا البيان المختصر يتبين وبوضوح ضعف ما أشكل به القفاري في اعتراضه هذا من أنّ تفسير الولاية للذين آمنوا بالإمارة يتنافى مع سياق الآية؛ لأنّ الله سبحانه لا يقال بشأنه أمير المؤمنين، فإننا بينا وبشكلٍ جليٍّ معنى الولاية للذين آمنوا، وأنها من سنخ وحقيقة معنى ولاية الله والرسول، وهي القيام بأمر الأمة وقيادتها وهدايتها، وتبيين ما تحتاج إليه من أمور دينها ودنياها، وعليها الرجوع للأئمة عليهم السلام في كل صغيرة وكبيرة، وإذا قضاوا في أمر فليس للأمة الخيرة من أمرها، بل عليها السمع والطاعة، وهذا لا يتوقف على تسنّم مقاليد الإمرة والحكومة، بل هي بعض وظائف الولي، فإذا تعذّر عليه القيام به - كأن تتعرض إلى اعتداء أو اغتصاب - تبقى سائر الوظائف منوطة بهم، فليست الإمرة أو الحكومة هي جوهر الولاية وحقيقتها حتى يدعى القفاري أنّها لا يمكن إطلاقها على الله سبحانه.

وهذا هو المنهج الصحيح في فهم معنى ولاية المؤمنين في الآية، فنحن فهمناها من خلال فهم ولاية الله وفهم ولاية رسوله، ثمّ بعد ذلك حدّدنا معنى ولاية المؤمنين، لا كما فعله القفاري، فهو انطلق في فهم ولاية المؤمنين بما يحمله من فهم سطحي للولاية، وهي الإمارة والسلطة والحكومة، ثمّ حاول تعميم هذا المعنى على ولاية الرسول صلى الله عليه وآله وولاية الله تعالى، فأشكل ذلك عنده؛ لعدم إمكانه، وعدم صحّة نسبة الولاية بمعنى الإمارة لله ولرسوله؛ لذلك اتّجه في فهم معنى الولاية إلى فهم آخر، وهو معنى النصرة والمحبة.

الاعتراض الثامن: الولي لغة اسم للولاية - بالفتح - وهي المحبة

والنصرة

قال القفاري: «ثامناً: أن الفرق بين الولاية - بالفتح - والولاية - بالكسر - معروف في اللغة، فالولاية ضد العداوة، وهي المذكورة في هذه النصوص ليست هي الولاية - بالكسر - التي هي الإمارة، وهؤلاء الجهال يجعلون الولي هو الأمير ولا يفرقون بين اللفظين، مع أنه واضح (أنّ الولاء - بالفتح - وهو ضد العداوة، والاسم منه مولى وولي، والولاية - بالكسر - والاسم منها والي ومتولّي)؛ ولهذا قال الفقهاء: إذا اجتمع في الجنازة الوالي والولي فقيل: يُقدّم الوالي، وهو قول أكثرهم، وقيل: يُقدّم الولي، فلفظ (الولي) و(الولاية) غير لفظ (الوالي). ولو أراد سبحانه الولاية التي هي الإمارة لقال: (إنما يتولى عليكم).. فتبين أنّ الآية دلّت على الموالاتة المخالفة للمعاداة الثابتة لجميع المؤمنين بعضهم على بعض، ولهذا جاء قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ بصيغة الجمع»^(١).

بيان الشبهة

إنّ من يتابع اللغة العربية ويدقق في مفرداتها يجد أنّ هناك فرقاً بين الولاية - بالفتح - والولاية بالكسر، فالأولى تعني المحبة والنصرة وهي ضد العداوة، بينما الثانية هي التي تعني الإمارة والسلطان. وحين نتأمل في الآية المباركة نرى أنّ الله تعالى ذكر لفظة (وليكم)،

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٢٨، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

وهذه اللفظة هي اسم للولاية بالفتح، بينما الولاية - بالكسر - وهي الإمارة التي هي المستند في استدلال الشيعة على الإمامة الاسم منها: والٍ وامتولٍ، وهذا لم يذكر في الآية، وهم - أي الشيعة - لا يفرقون بين الولي والوالي مع وضوح الفرق، فيجعلون الولي بمعنى الأمير، وبهذا ينهدم الاستدلال بهذا الكلام.

وبيان أكثر وضوحاً: يرتكز هذا الإشكال على كون لفظة (وليكم) في الآية المباركة هي من اشتقاقات الولاية بالفتح، والولاية - بالفتح - معناها النصر والمحبة، حيث كلمة (وليكم) من ناحية لغوية اسم لها.

ولو كان المراد من الآية هو بيان الولاية - بالكسر - بمعنى الإمارة لكان مقتضى الكلام أن يذكر لفظة (واليكم) أو (متوليكم) فهو الاسم من الولاية بالكسر.

الجواب:

الولي في اللغة والاستعمال هو القرب والدنو الخاص

ذكرنا سابقاً في جوابنا على الاعتراض السادس والسابع: أن أصل الولاية هي من اشتقاقات الولي بسكون اللام، وهو الدنو والقرب الخاص الذي من لوازمه التصرف والتسلط، ومن هذا الجذر يشتق الوالي والمولى والولاء والولاية - بالفتح - والولاية بالكسر، وهذه الاشتقاقات وإن كان لها استعمالات مختلفة بحسب المصاديق والأفراد ولكنها ترجع كلها إلى المعنى الذي أشرنا إليه من المعنى العام للولاية، وهذا المعنى ينطبق على

المحب والنصير والحاكم، وغيرها من استعمالات الولي؛ لأنّ كلاً منهم أولى وأحق بالتصرف والتأثير بصاحبه من غيره، فالمحبّ والناصر كلّ منهما أولى بالدفاع عمّن أحبه ونصره، والحاكم والقائد ولي؛ لأنّه أولى بالتصرف في أمور من تولّى أمره، والله تعالى وليّ ووالٍ ومتولٍّ لأُمور خلقه، وهكذا بقية الاشتقاقات.

وبعد هذه المقدمة نعود إلى ما قاله القفاري، فإنّه يظهر من كلامه أنّ الوليّ هنا بمعنى المحبّ أو النصير؛ لأنّه اسم من الولاية بالفتح، وهي تعني النصر أو المحبة، ولو أراد الولاية - بالكسر - وهي الإمرة لقال: واليكم أو متوليكم؛ لأنّه هو الاسم منها.

ويمكننا أن نسجل على كلامه هذا عدة ملاحظات:

الملاحظة الأولى: أنّ التفريق بين المولى من جهة، والوالي والمتولي من جهة أخرى بكون الأوّل هو اسم من الولاء والولاية بالفتح، والثاني اسم من الولاية بالكسر، قد اعتمد فيه على المقدسي صاحب كتاب (رسالة في الردّ على الرافضة) وهو بدوره اعتمد على كتاب مختار الصحاح، ولكن بعد مراجعة كتاب مختار الصحاح تبين أنّه لم يذكر ذلك الفارق، غاية الأمر أنّه نقل قولاً عن ابن السكّيت، قال: «الولاية بالكسر: السلطان، والولاية بالفتح والكسر: النصر»^(١)، وهو لا يعني أنّ الاسم من كلّ منهما مختلف عن الآخر، بل ادّعى بعضٌ أنّه لا فرق بين الولاية - بالكسر - والولاية - بالفتح -

(١) محمّد بن عبد القادر، مختار الصحاح: ص ٣٧٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

من جهة المعنى، وإنما الفرق من ناحية أخرى، وهو: أن الولاية - بالفتح - هي المصدر، والأخرى هي اسم المصدر، وقد نقل صاحب مختار الصحاح نفسه ذلك عن سيبويه، وهو من أعظم اللغويين، فقال: «قال سيبويه: الولاية - بالفتح - المصدر، وبالكسر الاسم»^(١).

وواضح أنّ الفرق بين المصدر واسمه هو: أنّ المصدر هو الحدث المستند إلى فاعله، واسم المصدر هو نتيجة الحدث، كالفرق بين التوضؤ والوضوء، والاعتسال والغسل، ولم يتضح لنا كيف يكون الاسم من الولاية - بالفتح - هو الولي، والاسم من الولاية - بالكسر - هو الوالي؟! بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك وادعى أنّهما لغتان كالدلالة والدلالة^(٢).

قال الراغب في المفردات: «قيل: الولاية والولاية نحو الدلالة والدلالة، وحقيقته تولي الأمر. والولي والمولى يستعملان في ذلك كل واحد منهما يقال في معنى الفاعل، أي الموالي، وفي معنى المفعول أي الموالى، يقال للمؤمن هو وليّ الله عزّ وجلّ ولم يرد مولا»^(٣).

فما قاله القفاري^(٤) بأنّ الفرق بين الولاية - بالفتح - والولاية - بالكسر -

(١) محمّد بن عبد القادر، مختار الصحاح: ص ٣٧٦.

(٢) والتعبير (باللغة) واضح، من قبيل لغة بني تميم ولغة الحجاز وغيرها.

(٣) الراغب الأصفهاني، المفردات: ص ٥٣٣، الناشر: دفتر نشر الكتاب - إيران.

(٤) يظهر أنّ القفاري قد اعتمد كلياً فيما قاله على شيخ مشايخه ابن تيمية في منهاج سنته، أنظر: ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ٢٨، الناشر: مؤسسة قرطبة. وقد استشهد بكلام المقدسي من باب زيادة المصادر وتنويعها.

معروف في اللغة ليس دقيقاً، فلا أقلّ من كونه أمراً مختلفاً فيه، هذا أولاً.
وثانياً: على فرض وجوده فهو اختلاف في الاستعمال اللغوي لا أكثر؛
ولذا قال ابن السكّيت: «الولاية - بالفتح - والكسر هي النصر» كما مرّ،
وهذا يدلّ على أنه لا فرق واضح بين الكسر والفتح.

الملاحظة الثانية: تبين من خلال ما استعرضناه من أقوال في الردّ على
الاعتراض السادس والسابع وما ذكرناه في مقدمة هذا الجواب عن هذا
الاعتراض تبين أنّ الولي والوالي والمولى، كلّ هذه الألفاظ تعطي معنى
واحدًا، وهو الأولى والأقرب والأحقّ بالشيء؛ تبعاً للمعنى الذي أثبتناه
للولي - بكسر اللام - والذي قلنا: إنه من مشتقات ذلك الجذر، كما قال
صاحب القاموس: «الولي: الاسم منه»^(١)، والشواهد على ذلك:

١- ما ذكره أهل اللغة من أنّ كلمة (وليّ) على وزن فعيل بمعنى فاعل
أي: والٍ، مثل شهيد بمعنى شاهد، قال الزبيدي: «الوليّ فعيل بمعنى فاعل»
مما يعني أنّ (وليّ ووالٍ) بمعنى واحد^(٢).

٢- ذكر أهل اللغة أيضاً أنّ اسم الله (الولي) كما يأتي بمعنى الناصر يأتي
أيضاً بمعنى المتولّي والوالي، قال الزبيدي: «الوليّ في أسماء الله تعالى: هو
الناصر، وقيل: المتولّي لأمر العالم القائم بها، وأيضاً الوالي: وهو مالك
الأشياء جميعها المتصرف فيها»^(٣). فالله سبحانه وليّ ووالٍ ومتولٍ، أي هو

(١) الفيروزآبادي، القاموس المحيط: ج ١ ص ١٧٣٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس: ج ٢٠ ص ٣١٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المصدر نفسه.

المتصرف والمدبر لهذا الكون.

٣- قد ورد في الاستعمال القرآني استعمال كلمة (وال) بمعنى (ولي)، وذلك في قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِّنْ وَّالٍ﴾^(١)، فقد فسره الراغب في المفردات بمعنى الولي^(٢).

وقال الثعلبي: «وال: ولي أمرهم ما يدفع العذاب عنهم»^(٣)، وذكر ذلك غيرهما من علماء التفسير، ما يدل على أنّ الكلمتين في واقعهما المضموني والمعنوي يهدفان إلى بيان معنى واحد، وهو الأولوية بالتصرف والتدبير.

الملاحظة الثالثة: أنّ كلمة (ولي) استعملت في مواطن عديدة بمعنى الأمير والخليفة والسلطان، ومن الشواهد على ذلك: ما ورد عن الخليفة عمر بن الخطاب في صحيح البخاري: «... ثمّ توفى الله نبيّه (صلّى الله عليه وسلّم)، فقال أبو بكر: أنا وليّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)... ثمّ توفى الله أبا بكر، فقلت: أنا وليّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) وأبي بكر، فقبضتها سنتين أعمل فيها بما عمل رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم)»^(٤).

وكقول الخليفة عمر بن الخطاب أيضاً: «لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لولّيته الخلافة»^(٥).

(١) الرعد: ١١.

(٢) الراغب الأصفهاني، مفردات غريب القرآن: ص ٥٣٤، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٣) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٥ ص ٢٧٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي. الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: ص ٨٨٥، الناشر: دفتر نشر الكتاب - إيران.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ٦ ص ١٩١-١٩٢ ح ٣٠٩٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) أنظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير أبي حيان الأندلسي: ج ٤ ص ٣١٤، الناشر: دار الكتب العلمية.

وهناك الكثير من الشواهد للمتبع لكلام العرب قديماً وحديثاً تؤيد صحة ما قلناه.

وبهذا نعرف أنّ كلمة (وال) و(ولي) و(مولى) تهدف إلى معنى واحد وهو معنى الأقرب والأولى به، وهذا المعنى يتغير بحسب تعلقه ومصاديقه. فالأمير وليّ بلحاظ قربه إلى المأمورين، حيث يقوم بتدبير أمورهم وتنظيم شؤون حياتهم.

إلى هنا ينتهي الجزء الأول، وسوف نكمل أجاباتنا على شبهات القفاري في الجزء الثاني إن شاء الله تعالى.

⇒

مصادر الكتاب

الكتب:

* القرآن الكريم

١. آقا بزرك الطهراني، محمد محسن بن علي، تاريخ حصر الاجتهاد، تحقيق: محمد علي الأنصاري، ط ١- ١٤٠١هـ.
٢. الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣. ابن أبي الحديد المعتزلي، عزّ الدين، أبو حامد بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
٤. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي، المنامات، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١- ١٤١٣هـ.
٥. ابن أبي شيبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق وتخريج وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٣هـ.
٦. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، كتاب السنّة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣- ١٩٩٣م.
٧. ابن أبي يعلى، أبو الحسين، محمد بن محمد، طبقات الحنابلة، تحقيق:

- محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٨. ابن الأثير الجزري، عزّ الدين أبو الحسن علي بن محمد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
٩. ابن الأثير الجزري، عزّ الدين أبو الحسن علي بن محمد، الكامل في التاريخ، الناشر: دار صادر - بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
١٠. ابن الأثير الجزري، مجد الدين، أبو السعادات، المبارك بن محمد، جامع الأصول، تحقيق وتعليق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢٠هـ.
١١. ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٤ - ١٣٦٤ش.
١٢. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحلیم، الفتاوى الكبرى، قدم له: حسنين محمد مخلوف، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٣. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد العاصمي وابنه محمد، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.
١٤. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحلیم، منهاج السنة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط ١ - ١٤٠٦هـ.
١٥. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، تحقيق: حسن السقاف، الناشر: دار الإمام النووي - الأردن، ط ٣ - ١٤١٣هـ.

١٦. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤٠٣هـ.
١٧. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن - الرياض، طبعة عام ١٤١٨هـ.
١٨. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.
١٩. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، الموضوعات، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط ١- ١٣٨٦هـ.
٢٠. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، مناقب أحمد، تحقيق: د. عبد الله بن محسن التركي، الناشر: هجر للطباعة والنشر.
٢١. ابن حبان، التميمي البستي، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ٢- ١٤١٤هـ.
٢٢. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، كتاب الثقات، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند، ط ١- ١٩٩٣م.
٢٣. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، كتاب المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.

٢٤. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ
٢٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢- ١٤١٥هـ
٢٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٩٨٤م.
٢٧. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، صححه وعلق عليه: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٨. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند، ط ٢- ١٩٧٢م.
٢٩. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.
٣٠. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، القول المسدد في مسند أحمد، الناشر: عالم الكتب، طبعة عام ١٤٠٤هـ
٣١. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، لسان الميزان، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٢.

٣٢. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ.
٣٣. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد، تحقيق: مسعد السعدني، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر - القاهرة.
٣٤. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
٣٥. ابن حيان، عبد الله بن محمد بن جعفر، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤١٢هـ.
٣٦. ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق وتعليق وتخريج وتقديم: د. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢ - ١٤١٢هـ.
٣٧. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
٣٨. ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، الناشر: دار الثقافة.

٣٩. ابن داود الحلبي، رجال ابن داود، تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، الناشر: منشورات المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٩٢هـ
٤٠. ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، الناشر: دار صادر - بيروت.
٤١. ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، تاريخ أسماء الثقات، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: دار السلفية - تونس، ط ١- ١٤٠٤هـ
٤٢. ابن الصباغ المالكي، علي بن محمد بن أحمد، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تحقيق: سامي الغريزي، الناشر: دار الحديث، ط ١- ١٤٢٢هـ
٤٣. ابن طلحة الشافعي، كمال الدين محمد، مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، تحقيق: ماجد أحمد العطية.
٤٤. ابن طولان، شمس الدين، ذخائر القصر في نبلاء العصر - نسخة مخطوطة.
٤٥. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١.
٤٦. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، جامع بيان العلم وفضله، الناشر: دار الكتب العلمية، طبعة عام ١٣٩٨هـ
٤٧. ابن العجمي، إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، الكشف الحثيث عمّن رمي بوضع الحديث، تحقيق وتعليق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط ١- ١٤٠٧هـ

٤٨. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، عارضة الأحوزي شرح صحيح الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٤٩. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.
٥٠. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، تأويل مختلف الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٥١. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، كتاب الحرب، تحقيق: لجنة دار الكتب المصرية، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية - القاهرة، ط ٢ - ١٩٦٦م.
٥٢. ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
٥٣. ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، الروح، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٩٧٥م.
٥٤. ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، زاد المعاد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت، ط ١٤، ١٤٠٧هـ.
٥٥. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٨هـ.
٥٦. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل، تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، طبعة عام ١٤١٢هـ ونشر: بيت

الأفكار الدولية، طبعة عام ١٤٢٠هـ

٥٧. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٥٨. ابن المغازلي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي، مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، الناشر: دار الأضواء - بيروت، ط ٣ - ١٤٢٤هـ

٥٩. ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر - السعودية، ط ١ - ١٤١٣هـ

٦٠. ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١.

٦١. ابن ميثم البحراني، كمال الدين، أبو الفضل ميثم بن علي، النجاة من القيامة في تحقيق أمر الإمامة، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي - قم، ط ١ - ١٤١٧هـ

٦٢. ابن النجار البغدادي، محب الدين، أبو عبد الله محمد بن محمود، ذيل تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر يحيى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٧هـ

٦٣. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١ - ١٤٢٢هـ

٦٤. أبو داود، ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق:

- سعيد محمد اللحام، الناشر: دار الفكر، ط ١- ١٤١٠هـ.
٦٥. أبو رية، محمود، أضواء على السنة المحمدية، الناشر: البطحاء، ط ٥.
٦٦. أبو زهرة، محمد بن أحمد بن مصطفى، تاريخ المذاهب الإسلامية، الناشر: دار الفكر العربي، طبعة عام ١٩٨٩م.
٦٧. أبو زهو، محمد محمد، الحديث والمحدثون، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٤هـ.
٦٨. أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤- ١٤٠٥هـ.
٦٩. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث.
٧٠. الأربلي، أبو الحسن علي بن عيسى، كشف الغمة في معرفة الأئمة، الناشر: دار الأضواء - بيروت.
٧١. الأردبيلي، الغروي، محمد بن علي، جامع الرواة، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم - إيران.
٧٢. الأردبيلي، الغروي، محمد بن علي، زبدة البيان في أحكام القرآن، تحقيق: محمد باقر البهبودي، الناشر: المكتبة الرضوية - طهران.
٧٣. الإسفراييني، أبو المظفر، طاهر بن محمد، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط ١- ١٩٨٣م.
٧٤. الأشعري القمي، أبو القاسم سعد بن عبد الله، المقالات والفرق،

- تصحيح: د. محمد جواد مشكور، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي - قم، ط ١- ١٣٤١هـ ش.
٧٥. الأصبهاني، أبو الفرج، علي بن الحسين بن محمد، الأغاني، تحقيق: سمير جابر، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢.
٧٦. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٥هـ.
٧٧. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
٧٨. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢- ١٤٢٢هـ.
٧٩. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣- ١٤٠٨هـ.
٨٠. الألباني، محمد ناصر الدين، ضعيف سنن الترمذي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
٨١. الأمين، محسن، أعيان الشيعة، حققه وأخرجه: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف - بيروت.
٨٢. الأميني، عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤- ١٩٧٧م.
٨٣. الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد الشافعي، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١- ١٩٩٧م.

٨٤. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، التاريخ الكبير، الناشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.
٨٥. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح) الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ وترقيم الأحاديث نسخة: بيت الأفكار الدولية، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، طبعة عام ١٤١٩هـ.
٨٦. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - بيروت، ط ١ - ١٤٠٩هـ.
٨٧. البسوي، أبو يوسف بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط ١ - ١٤١٠هـ.
٨٨. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط ١ - ٢٠٠٥م.
٨٩. البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، تفسير البغوي (معالم التنزيل)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٩٠. البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، مصابيح السنة، إشراف: إبراهيم محمد رمضان، الناشر: دار القلم.
٩١. البكري الدمياطي، محمد شطا، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤١٨هـ.
٩٢. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق: د. سهيل زكار، ود. رياض زركلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤١٧هـ.

٩٣. البيضاوي، ناصر الدين عبد الله الشيرازي، تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٩٤. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، علق عليه: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ودار الريان للتراث، ط ١- ١٤٠٨هـ.
٩٥. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٩٦. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، شعب الإيمان، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٠هـ.
٩٧. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي (الجامع الصحيح) تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٣- ١٩٨٣م.
٩٨. التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ١- ١٤١٩هـ.
٩٩. التستري، نور الله، إحقاق الحق وإزهاق الباطل، نسخة مطبوعة مع شرح إحقاق الحق للسيد المرعشي، الناشر: مكتبة السيد المرعشي - قم.
١٠٠. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح المقاصد في علم الكلام، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان، ط ١- ١٤٠١هـ.
١٠١. التفرشي، مصطفى بن الحسين الحسني، نقد الرجال، الناشر: مؤسسة

آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

١٠٢. التهانوي الحنفي، ظفر أحمد، إعلاء السنن، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤٢١هـ.

١٠٣. الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، أبو زيد المالكي، تفسير الثعالبي (الجواهر الحسان في تفسير القرآن)، تحقيق: الشيخ محمد عوض، والشيخ عادل عبد الموجود، ود. عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، ط ١- ١٤١٨هـ.

١٠٤. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٢٢هـ.

١٠٥. الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني، الحيوان، الناشر: دار الجبل - لبنان، طبعة عام ١٤١٦هـ.

١٠٦. الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، الكامل في ضعفاء الرجال، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٣- ١٤٠٩هـ.

١٠٧. الجرجاني، علي بن محمد، شرح المواقف، ط ١- ١٣٢٥هـ مصر.

١٠٨. الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، تخريج: عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٩٩٤م.

١٠٩. جمال الدين، أبو منصور الحسن بن زين الدين الشهيد، منتقى الجمان، تعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرسين - قم، طبعة عام ١٤٠٦هـ.

١١٠. الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب، أحوال الرجال، الناشر: مدرسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ.
١١١. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤ - ١٤٠٧هـ.
١١٢. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، وبذیلہ التلخیص للحافظ الذهبی، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١١٣. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢ - ١٣٩٧هـ.
١١٤. الحر العاملي، محمد بن الحسن، تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، نشر وتحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المشرفة، ط ٢ - ١٤١٤هـ.
١١٥. الحسكاني، عبد الله بن أحمد، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - إيران، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط ١ - ١٤١١هـ.
١١٦. حسين، طه، الفتنة الكبرى - علي وبنوه، الناشر: دار المعارف - القاهرة، ط ١٣.
١١٧. حسين، محمد كامل، أدب مصر الفاطمية، الناشر: دار الفكر العربي -

القاهرة، ط ١- ١٩٧٠م.

١١٨. الحموي الرومي، أبو عبد الله، ياقوت بن عبد الله البغدادي، معجم البلدان، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٣٩٩هـ

١١٩. الخزاز القمي، أبو القاسم علي بن محمد، كفاية الأثر في النصّ على الأئمة الاثني عشر، تحقيق: السيد عبد اللطيف الحسيني الخوئي، الناشر: بيدار، طبعة عام ١٤٠١هـ

١٢٠. الخزرجي الأنصاري، صفي الدين، أحمد بن عبد الله، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب - دار البشائر الإسلامية، ط ٤- ١٤١١هـ

١٢١. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ

١٢٢. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تقييد العلم، تحقيق: يوسف العشي، الناشر: دار إحياء السنة النبوية، ط ٢- ١٩٧٤م.

١٢٣. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١- ١٤٠٥هـ

١٢٤. الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد، السنة، تحقيق: عطية الزهراني، الناشر: دار الراية - الرياض، ط ١- ١٤١٠هـ

١٢٥. الخميني، روح الله الموسوي، الحكومة الإسلامية، الناشر: وزارة

الإرشاد - إيران.

١٢٦. الخميني، روح الله الموسوي، كتاب الطهارة، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٩هـ.

١٢٧. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، البيان في تفسير القرآن، الناشر: دار الزهراء - بيروت، ط ٤ - ١٣٩٥هـ.

١٢٨. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، كتاب الطهارة، ط ٣ - ١٤١٠هـ الناشر: دار الهادي للمطبوعات - قم.

١٢٩. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، معجم رجال الحديث، ط ٥ - ١٤١٣هـ.

١٣٠. الخوارزمي، الحنفي، الموفق بن أحمد، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ٢ - ١٤١٤هـ.

١٣١. الدمشقي الجزائري، طاهر بن صالح بن أحمد، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ١ - ١٤١٦هـ.

١٣٢. الدولابي، محمد بن أحمد الرازي، الذرية الطاهرة، تحقيق: محمد جواد الحسيني الجلاي، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٧هـ.

١٣٣. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٧هـ.

١٣٤. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٣٥. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٩-١٣١٣هـ.
١٣٦. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، العرش، تحقيق: د. محمد بن خليفة التميمي، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، ط ١-١٤٢٠هـ.
١٣٧. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ط ١-١٤١٣هـ.
١٣٨. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-١٩٦٣م.
١٣٩. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الطبرستاني، التفسير الكبير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤٢١هـ.
١٤٠. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، الناشر: المكتبة العصرية.
١٤١. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١-١٣٧١هـ.

١٤٢. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، بيان خطأ البخاري، الناشر: المكتبة الإسلامية - ديار بكر - تركيا.
١٤٣. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن حسين، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض، ط ١ - ١٤٠٠ هـ.
١٤٤. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٥ هـ.
١٤٥. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، الناشر: دفتر نشر الكتاب - إيران، ط ٢ - ١٤٠٤ هـ.
١٤٦. الروياني، محمد بن هارون، مسند الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يمان، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، ط ١ - ١٤١٦ هـ.
١٤٧. الزبيدي، محب الدين أبو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الحنفي، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٩٩٤ م.
١٤٨. الزبير بن بكار، الأخبار الموفقيات، تحقيق: د. سامي العاني، الناشر: عالم الكتب، ط ٢ - ١٤١٦ هـ.
١٤٩. الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١ - ١٩٥٧ م.
١٥٠. الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، النكت على

- مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، ط ١- ١٤١٩هـ.
١٥١. الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥- ١٩٨٠م.
١٥٢. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل وبهامشه الكاف الشاف في تحرير أحاديث الكشاف لابن حجر العسقلاني، الناشر: منشورات البلاغة، طبعة مصورة.
١٥٣. الزيلعي، جمال الدين عبد الله بن يوسف الحنفي، تخريج الأحاديث والآثار، الناشر: دار ابن خزيمة، ط ١- ١٤١٤هـ.
١٥٤. السبحاني، جعفر، بحوث في الممل والنحل، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٥- ١٤١٥هـ.
١٥٥. سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قرغلي، تذكرة الخواص، الناشر: ذوي القربى - قم، ط ١- ١٤٢٧هـ.
١٥٦. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول وذوي الشرف، تحقيق ودراسة: خالد بن أحمد الصمي بابطين، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ.
١٥٧. السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل، أصول السرخسي، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-

١٤١٤هـ

١٥٨. سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، مراجعة: د. عرفة مصطفى، ود. سعيد عبد الحميد، الناشر: إدارة الثقافة والنشر، طبعة عام ١٤١١هـ
١٥٩. السلمي، محمد بن الحسين الأزدي، تفسير السلمي (حقائق التفسير)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١- ١٤٢١ هـ
١٦٠. السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور، الأنساب، تعليق: عبد الله البارودي، الناشر: دار الجنان - بيروت، ط ١- ١٤٠٨هـ
١٦١. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد، تفسير السمعاني (تفسير القرآن)، الناشر: دار الوطن - الرياض، ط ١- ١٤١٨ هـ
١٦٢. السمهودي، علي بن عبد الله الحسني، جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي، تحقيق: موسى بناي العليلي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - بغداد.
١٦٣. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ الخلفاء، تحقيق: محمد محيي الدين، الناشر: مطبعة السعادة - مصر، ط ١- ١٣٧١هـ
١٦٤. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
١٦٥. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-

١٤١٨هـ

١٦٦. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوي، تحقيق: الشيخ خالد الطرطوسي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٢٥هـ.

١٦٧. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الخصائص الكبرى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ.

١٦٨. السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، الناشر: دار المعرفة - بيروت، طبعة عام ١٩٩٣م.

١٦٩. السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، لباب النقول في أسباب النزول، الناشر: دار إحياء العلوم - بيروت.

١٧٠. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله دراز، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٧١. الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الأم، الناشر: دار الفكر، ط ٢ - ١٤٠٣هـ.

١٧٢. الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي، نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم، ط ١ - ١٤١٢هـ.

١٧٣. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، العقد الثمين في وصاية أمير المؤمنين، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، طبعة عام ١٣٤٨هـ.

١٧٤. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، الناشر: عالم الكتب

- بيروت.

١٧٥. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، مجموعة الرسائل اليمينية، الرسالة الثانية: العقد الثمين في وصاية أمير المؤمنين، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة.

١٧٦. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، الناشر: دار الجيل - بيروت، طبعة عام ١٩٧٣م.

١٧٧. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٧٨. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١- ١٤٠٣هـ

١٧٩. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، الناشر: دار صادر - بيروت. ونشر: دار الحديث - القاهرة، تعليق: حمزة أحمد الزين، وأحمد محمد شاكر، ط ١- ١٩٩٥م.

١٨٠. الشيباني، كامل مصطفى، الصلة بين التصوف والتشيع، الناشر: دار الأندلس، ط ٣- ١٩٨٢م.

١٨١. الشيرازي، ناصر مكارم، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٢٣هـ

١٨٢. الصافي، لطف الله، لمحات في الكتاب والحديث والمذهب، الناشر: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم.

١٨٣. صالح، أحمد عباس، اليمين واليسار في الإسلام، الناشر: المؤسسة

- العربية للدراسات والنشر - بيروت، ط ٢- ١٩٧٣م.
١٨٤. صبحي، أحمد محمود، نظرية الإمامة، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت، طبعة عام ١٤١١هـ
١٨٥. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الاعتقادات في دين الإمامية، تحقيق: عصام عبد السيد، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ
١٨٦. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، التوحيد، تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
١٨٧. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الخصال، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٣هـ
١٨٨. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، صفات الشيعة، الناشر: كانون انتشارات عابدي - طهران.
١٨٩. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عيون أخبار الرضاء^{عليه السلام}، تحقيق: حسين الأعلمي، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٤هـ
١٩٠. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة، تحقيق: علي أكبر غفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ

١٩١. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، معاني الأخبار، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٣٧٩هـ ش.
١٩٢. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه، الناشر: جماعة المدرّسين - قم المشرفة.
١٩٣. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، الهداية، تحقيق ونشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام - قم، ط ١-١٤١٨هـ.
١٩٤. الصّفّار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد عليهم السلام، تصحيح وتعليق وتقديم: ميرزا كوجه باغي، الناشر: منشورات الأعلمي - طهران، طبعة عام ١٤١٤هـ.
١٩٥. الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرئوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، طبعة عام ١٤٢٠هـ.
١٩٦. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق وتخريج وتعليق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: منشورات المجلس العلمي.
١٩٧. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
١٩٨. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة، طبعة عام ١٤١٥هـ.
١٩٩. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، الناشر: دار

- الكتب العلمية - بيروت.
٢٠٠. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٤هـ.
٢٠١. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، إعلام الوري بأعلام الهدى، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، ط ١- ١٤١٧هـ.
٢٠٢. الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق: السيد محمد باقر الخرسان، الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف.
٢٠٣. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، مراجعة: نخبة من العلماء، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٤- ١٤٠٣هـ.
٢٠٤. الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.
٢٠٥. الطبري، محمد بن جرير، المنتخب من كتاب ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.
٢٠٦. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان، ط ١- ١٩٧٨م.
٢٠٧. الطرابلسي الشافعي، محمد رشيد رضا، الوحي المحمدي، الناشر: مؤسسة عز الدين، ط ٢- ١٤٠٦هـ.
٢٠٨. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال

الكشي)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، تصحيح وتعليق: مير داماد الاستربادي، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، طبعة عام ١٤٠٤هـ.

٢٠٩. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ١-١٤١٥هـ.

٢١٠. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الرسائل العشر، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

٢١١. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الفهرست، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، ط ١-١٤١٧هـ.

٢١٢. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ عبد الله الطهراني - أحمد الناصح، الناشر: مؤسسة المعارف - قم، ط ١-١٤١١هـ.

٢١٣. الطيالسي، سليمان بن داود، مسند الطيالسي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٢١٤. ظهير، إحسان إلهي، الشيعة والتشيع، إدارة ترجمان السنة - لاهور/باكستان، مكتبة بيت السلام - الرياض.

٢١٥. العجلوني الجراحي، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل الالتباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣-١٤٠٨هـ.

٢١٦. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، الناشر:

مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١- ١٤٠٥هـ

٢١٧. العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسيني، طرح التثريب في شرح التقریب، تحقيق: عبد القادر محمد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ٢٠٠٠م.

٢١٨. العسكري، مرتضى، عبد الله بن سبأ وأساطير أخرى، الناشر: المجمع العالمي الإسلامي، ط ١- ١٩٩٧م.

٢١٩. العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢٠. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، كتاب الضعفاء الكبير، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢- ١٤١٨هـ

٢٢١. العلامة الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي، خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، الناشر: مؤسسة نشر الفقهة، ط ١- ١٤١٧هـ

٢٢٢. العلوي، محمد بن عقيل بن عبد الله، النصائح الكافية لمن يتولى معاوية، الناشر: دار الثقافة - قم.

٢٢٣. علي، محمد كرد، خطط الشام، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٢- ١٣٩٠هـ

٢٢٤. عمارة، محمد، الخلافة ونشأة الأحزاب الإسلامية، الناشر: المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بغداد، ط ٢- ١٩٨٤م.

٢٢٥. العيني، بدر الدين أبو محمد، محمد بن أحمد الحنفي، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي.
٢٢٦. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، الاقتصاد في الاعتقاد، تقديم د. إبراهيم جوبوقجي ود. حسين آتاي، طبعة جامعة أنقرة، كلية الإلهيات، طبعة عام ١٩٦٢م.
٢٢٧. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، مجموعة رسائل الغزالي - الرسالة اللدنية، تحقيق: إبراهيم أمين لحد، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.
٢٢٨. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، الناشر: مؤسسة دار الهجرة، ط ٢ - ١٤١٠هـ.
٢٢٩. الفياض، عبد الله، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٢ - ١٩٧٥م.
٢٣٠. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢٣١. القاري، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢هـ.
٢٣٢. القاسمي، محمد جمال الدين، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٣٩٩هـ.
٢٣٣. القرطبي الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٢١هـ.
٢٣٤. القرطبي الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي

- (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: إبراهيم أبو طفيش، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ
٢٣٥. القرطبي، الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، حققه وعلق عليه: محيي الدين ديب مستو، يوسف علي بديوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم البزال، الناشر: دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط ١-١٤١٧هـ
٢٣٦. القزويني، محمد الحسيني، قصة الحوار الهادي، الناشر: مؤسسة وليّ العصر - قم، ط ١-١٤٢٧هـ
٢٣٧. القسطلاني، شهاب الدين أحمد، إرشاد الساري شرح صحيح البخاري الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ
٢٣٨. القضاعي، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١-١٤٠٧هـ
٢٣٩. القفاري، ناصر بن عبد الله بن علي، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، الناشر: دار الرضا - الجيزة، ط ٣-١٤١٨هـ
٢٤٠. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودة لذوي القربى، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأسوة، ط ١-١٤١٦هـ
٢٤١. القوشجي الأشعري، علاء الدين علي بن محمد، شرح تجريد الاعتقاد، (نسخة مخطوطة).
٢٤٢. القهبائي، زكي الدين عناية الله بن مشرف الدين، مجمع الرجال،

- الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.
٢٤٣. كاشف الغطاء، محمد حسين، أصل الشيعة وأصولها، تحقيق: علاء آل جعفر، الناشر: مؤسسة الإمام علي عليه السلام، ط ١- ١٤١٥هـ
٢٤٤. كحالة، عمر رضا، معجم قبائل العرب، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، طبعة عام ١٣٨٨هـ
٢٤٥. الكراجكي، أبو الفتح محمد بن علي بن عثمان، الاستنصار، الناشر: دار الأضواء - بيروت، ط ٢- ١٤٠٥هـ
٢٤٦. الكليني البغدادي، أبو جعفر، محمد بن يعقوب، الكافي، تعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية.
٢٤٧. المازندراني، محمد صالح، شرح أصول الكافي مع تعليقات: الميرزا أبو الحسن الشعراني، ضبط وتصحيح: السيد علي عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٢١هـ
٢٤٨. المالكي، حسن بن فرحان، نحو انقاذ التاريخ الإسلامي، الناشر: مؤسسة الإمامة الصحفية، طبعة عام ١٤١٨هـ
٢٤٩. المالكي، حسن بن فرحان، مع الدكتور سليمان العودة في عبد الله بن سبأ، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - عمان - الأردن، طبعة عام ١٤٢٥هـ
٢٥٠. المبار كفوري، أبو العلاء، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوزي شرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٠هـ
٢٥١. المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٥٢. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأ أقوال والأفعال، تحقيق: بكري حيانى، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ.
٢٥٣. مجاهد، أبو الحجاج بن جبر، تفسير مجاهد، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر بن محمد السورتى، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية - إسلام آباد.
٢٥٤. المجلسى، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ.
٢٥٥. المجلسى، محمد باقر، مرآة العقول، الناشر: دار الكتب الإسلامية، ط ٢ - ١٤٠٤هـ.
٢٥٦. المحقق الحلبي، نجم الدين، أبو القاسم، جعفر بن الحسن بن سعيد، المسلك في أصول الدين، تحقيق: رضا الاستادى، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، ط ٢ - ١٤٢١هـ.
٢٥٧. محمد بن عبد الوهاب، مجموعة مؤلفات محمد بن عبد الوهاب، ط ٢ - ١٤٢٣هـ.
٢٥٨. محمد بن عبد الوهاب، مختصر السيرة، تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومى، د. محمد بلتاجى، د. سيد حجاب، الناشر: مطابع الرياض - الرياض، ط ١.
٢٥٩. المرتضى، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، الشافى فى الإمامة، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٢ - ١٤١٠هـ.
٢٦٠. المزى، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب

الكامل، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٤-١٤١٣هـ

٢٦١. المصري الشافعي، أبو المنذر سامي بن أنور، الزهرة العطرة في حديث العترة، الناشر: دار الفقيه - مصر، طبعة عام ١٩٦٩م.

٢٦٢. المطهر الحلي، علي بن يوسف، العدد القوية، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي العامة - قم، ط ١-١٤٠٨هـ

٢٦٣. المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

٢٦٤. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢-١٤١٤هـ

٢٦٥. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، أوائل المقالات، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢-١٤١٤هـ

٢٦٦. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، تصحيح اعتقادات الإمامية، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢-١٤١٤هـ

٢٦٧. المقرئزي، أبو العباس، أحمد بن علي بن عبد القادر، النزاع والتخاصم، تحقيق: السيد علي عاشور.

٢٦٨. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تصحيح: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٥هـ

٢٦٩. المنقري، نصر بن مزاحم، وقعة صفين، الناشر: المؤسسة العربية

- الحديثة - القاهرة، ط ٢- ١٣٨٢هـ ش.
٢٧٠. ميرداماد، محمد باقر الحسيني الاسترآبادي، الرواشح السماوية، تحقيق: غلام حسين قيصريةها، نعمة الله الجليلي، الناشر: دار الحديث، ط ١- ١٤٢٢هـ.
٢٧١. النجاشي، أبو العباس، أحمد بن علي بن أحمد، رجال النجاشي، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٥- ١٤١٦هـ.
٢٧٢. نخبة من الرواة، الأصول الستة عشر، الناشر: دار الشبستري للمطبوعات - قم، ط ٢- ١٤٠٥هـ.
٢٧٣. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة نينوى الحديثة - طهران.
٢٧٤. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، ط ١- ١٤١١هـ.
٢٧٥. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٣٤٨هـ.
٢٧٦. النسفي، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: مروان محمد الشعار، الناشر: دار النفائس - بيروت، طبعة عام ٢٠٠٥م.
٢٧٧. النشار، علي، نشأة الفكر الفلسفي، الناشر: دار المعارف - القاهرة، ط ٨.

٢٧٨. النعماني، محمد بن إبراهيم، كتاب الغيبة، الناشر: أنوار الهدى - قم، طبعة عام ١٤٢٢هـ
٢٧٩. النوبختي، أبو محمد، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، صححه وعلق عليه: السيد محمد صادق آل بحر العلوم، الناشر: المكتبة المرتضوية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٥٥هـ
٢٨٠. النوري الطبرسي، حسين بن محمد تقي، خاتمة مستدرك الوسائل، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، ط ١ - ١٤١٥هـ
٢٨١. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، المجموع (شرح المهذب)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٢٨٢. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ
٢٨٣. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت. وترقيم الأحاديث نسخة دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ، اعتنى به: صدقي جميل العطار.
٢٨٤. الواحدي النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب نزول الآيات، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه - القاهرة، طبعة عام ١٣٨٨هـ
٢٨٥. الوردي، علي حسين عبد الجليل، وغاز السلاطين، الناشر: دار كوفان - لندن، ط ٢ - ١٩٩٥م.
٢٨٦. الهروي، الأمير جمال الدين، الأربعين في فضائل أمير المؤمنين،

- تحقيق: محمد حسن زبري القايني، الناشر: مؤسسة الطبع التابعة للأستانة
الرضوية، إيران، ط ٢- ١٤٢١هـ
٢٨٧. الهلابي، عبد العزيز صالح، عبد الله بن سبأ، دراسة للروايات التاريخية
عن دوره في الفتنة، الناشر: صحارى للطباعة - لندن، ط ٢- ١٩٨٩م.
٢٨٨. الهيثمي، ابن حجر، المكي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي،
الصواعق المحرقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل محمد
الخرائط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١- ١٩٩٧م.
٢٨٩. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ
٢٩٠. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب، تاريخ اليعقوبي،
الناشر: دار صادر - بيروت.

المجلات:

- مجلة المجمع العلمي العراقي.
مجلة الرسالة.

محتويات الكتاب

المقدمة.....	٩
نظرة إلى محتوى كتاب أصول مذهب الشيعة.....	٢٣
نقد منهج القفاري.....	٢٦
خصائص الكتاب.....	٢٧
دوافع المصنف وأهدافه.....	٢٨
المنهج الذي اشترطه القفاري على نفسه.....	٣٠
مناقشة القفاري فيما اشترطه على نفسه.....	٣٠
شواهد على عدم التزام القفاري بمنهجه.....	٣١
الافتراءات على الشيعة.....	٣١
أسلوب تقطيع الأحاديث.....	٣٦
افتقاره للأمانة العلمية وعدم الرعاية في النقل.....	٤١
جهله بمباني وضروريات المذهب الشيعي.....	٤٣
تهافت القفاري.....	٤٨
خروجه عن أدب الحوار.....	٥٠
هدفنا من الرد على الكتاب.....	٥١
منهجنا في رد شبهاته.....	٥٣
خطة البحث.....	٥٥
شكر وتقدير.....	٥٧

٥٩ الباب الأول
٥٩ شبهات حول عقيدة الشيعة بالسنة النبوية
٦١ الشبهة: الشيعة لا يؤمنون بالسنة النبوية
٦١ تمهيد
٦٢ أسباب اختيار الشيعة طريق أهل البيت <small>عليهم السلام</small>
٦٢ السبب الأول:
٦٢ السبب الثاني:
٦٢ مناقش السبب الأول
٦٣ ١- حديث الثقلين
٦٤ من هم أهل البيت؟
٦٥ معنى التمسك بأهل البيت
٦٦ ٢- حديث السفينة
٦٨ ٣- حديث النجوم
٧٠ ٤- حديث الاثني عشر خليفة
٧٣ أهل السنة يختلفون في تفسير حديث: الأئمة اثنا عشر
٧٤ ابن عربي لا يرى للحديث معنى
٧٤ النووي يرى تفسير الحديث مرتبطاً بعلم الله تعالى
٧٥ ابن الجوزي لا يرى أحداً ينطبق عليه الحديث

- ابن كثير والسيوطي يريان أن المهدي من الاثني عشر ٧٥
- مناشئ السبب الثاني في اختيار الشيعة لطريق أهل البيت ٧٧
- ١- منع التدوين والتحديث ٧٨
- ٢- الأمر بإحراق الأحاديث ٧٩
- ٣- تعرض السنة للتغيير والتبديل ٨١
- ٤- اختلاف الصحابة في رواية السنة وفهمها ٨٤
- اعتراض الصحابة بعضهم على بعض ٨٤
- قلة اهتمام الصحابة بالرواية عن رسول الله ﷺ ٨٥
- جهل الصحابة بالسنة النبوية ٨٦
- ٥- بنو أمية وتدوين الحديث ٩١
- الناس يتركون علوم علي وأهل البيت عليه السلام ٩٧
- الاحتجاج بالنواصب وترك الاحتجاج بروايات الإمام الصادق ٩٧
- شيوع ظاهرة الوضع وكثرة الفرق والبدع ١٠٠
- الإسرائيليات في كتب أهل السنة ١٠١
- كتب الصحاح لم تخل من الخرافات والاسرائيليات ١٠٣
- ابن كثير يشخص الكثير من الاسرائيليات المنقولة عن كعب ١٠٤
- اختلاف النظريات في الجرح والتعديل ودوره في اضطراب السنة ١٠٧
- الشبهة: قول الإمام كقول الله ورسوله ١٠٨

- الجواب:..... ١١٠
- الأئمة حفظة السنة النبوية وحمايتها..... ١١٠
- سنة الأئمة لا تختلف عن سنة النبي ﷺ..... ١١٥
- سنة الخلفاء عند أهل السنة..... ١١٦
- الأئمة يبينون الأحكام الواقعية..... ١١٧
- الأئمة ليسوا من قبيل الرواة..... ١١٨
- دعوى أن علوم الأئمة عند الشيعة وحي وإلهام من الله..... ١٢٤
- بيان الدعوى..... ١٢٧
- الشبهة: علم الأئمة الإلهامي وحي..... ١٢٩
- أساسيات الشبهة..... ١٢٩
- الجواب:..... ١٢٩
- تمهيد: الإمامة سفارة إلهية وامتداد للرسالة المحمدية..... ١٢٩
- علوم الأئمة وآليات تحققها..... ١٣٣
- العلم الحادث..... ١٣٣
- النقر في الأسماع وتحديث الملك..... ١٣٦
- الشبهة: أرواح أئمة الشيعة تطوف بالعرش كل جمعة..... ١٤٣
- أساسيات الشبهة..... ١٤٣
- لمحة عن الروح وحقيقتها..... ١٤٤

١٤٥	تكامل الروح وطرق تلقيها للعلوم الإلهية
١٤٧	معنى العرش وعروج الروح إليه
١٥٢	فضيلة يوم الجمعة
١٥٤	الشبهة: الله يناجي علياً <small>عليه السلام</small> فهو يوحى إليه
١٥٤	الجواب:
١٥٤	النجوى تحديث وليست وحياً
١٥٥	معنى النجوى
١٥٦	الله تعالى ينتجي علياً <small>عليه السلام</small>
١٥٨	المناجاة في روايات أهل السنة
١٥٨	١ - رواية الترمذي
١٥٨	سند الرواية
١٥٩	٢ - رواية ابن أبي عاصم
١٦٠	سند الرواية
١٦٠	تضعيف الألباني لروايات أبي الزبير عن جابر
١٦١	المناقشة
١٦٨	الحديث في كتب الحفاظ
١٦٨	معنى الحديث
١٧١	الشبهة: جبريل يملئ وحياً على علي <small>عليه السلام</small>

- بيان الشبهة ١٧١
- الجواب: ١٧١
- لم يكن إملاء جبرائيل لعلي وحيًا ١٧١
- الشبهة: ادعاء الشيعة بأن الله يتحف علياً عليه السلام ١٧٦
- ركائز الشبهة ١٧٦
- تمهيد ١٧٦
- المؤمن موضع محبة الله ١٧٨
- علي عليه السلام ملئ إيماناً من رأسه حتى قدميه ١٧٩
- حب علي عليه السلام علامة الإيمان وبغضه علامة النفاق ١٨١
- علي عليه السلام حبيب الله ١٨٣
- إكرام الله تعالى لعلي عليه السلام ١٨٤
- تحف الله تعالى لمريم عليها السلام ١٨٥
- الشبهة: الشيعة يعتقدون أن أئمتهم يرون أعمال العباد ١٨٨
- بيان الشبهة: ١٨٨
- الجواب: ١٨٨
- الاعتقاد برؤية الأعمال يلائم القرآن والسنة ١٨٨
- الإمامة والهداية ١٨٩
- الهداية ورؤية الأعمال ١٩٠

١٩١	رؤية الأعمال في القرآن والسنة
١٩٦	التفسير الأقرب إلى الصحة
١٩٩	رؤية أعمال العباد في السنة النبوية
٢٠٢	الشهادة ورؤية الأعمال
٢٠٨	رؤية الأعمال وأثرها في كمال العمل وتمامه
٢١٠	آليات وطرق رؤية الأعمال
٢١٣	الشبهة: عدم انقطاع الوحي عند الشيعة
٢١٣	بيان الشبهة
٢١٤	الجواب: انقطاع الوحي عند الشيعة من ضروريات مذهبهم
٢١٤	أدلة الشيعة على انقطاع الوحي
٢١٨	الشبهة: أن الأئمة عند الشيعة متى شأؤوا أوحى إليهم
٢١٨	تمهيد
٢١٨	مرتكزات الشبهة
٢١٩	قلب المؤمن يشرق بنور الله
٢٢٢	دوام الفيض الإلهي
٢٢٣	إيمان أهل البيت <small>عليهم السلام</small> وعلومهم
٢٢٤	علم الإمام ليس وحياً
٢٢٧	الباب الثاني

٢٢٧	شبهات حول عقيدة الشيعة بالإمامة
٢٢٩	الفصل الأول
٢٢٩	شبهات حول مفهوم الإمامة ومنزلتها
٢٣١	مقدمة في الإمامة
٢٣١	مفهوم الإمامة
٢٣٢	الإمامة لغة
٢٣٢	الإمامة في الاصطلاح
٢٣٤	الاصطفاء حقيقة قرآنية
٢٣٩	حاجة الإمامة إلى الاصطفاء الإلهي
٢٣٩	الأدلة على اصطفاء أهل البيت <small>عليهم السلام</small>
٢٤٢	الإمامة عهد إلهي
٢٤٥	الإمامة الإلهية أعلى مرتبة من النبوة
٢٤٧	مصطلح الأئمة لا يختص بأئمة أهل البيت <small>عليهم السلام</small>
٢٤٨	ضرورة الإمامة
٢٥٢	الإمامة والهداية
٢٥٤	الإمامة عند أهل السنة
٢٥٨	الشبهة: مفهوم الإمامة لدى الشيعة من اختراعات ابن سبأ
٢٥٨	تمهيد

- الإمامة مفهوم قرآني..... ٢٥٨
- ابن سبأ بين الوهم والواقع..... ٢٦٢
- الاختلاف الشديد في شخصية ابن سبأ..... ٢٦٣
- أصناف العلماء في ابن سبأ..... ٢٦٣
- الصف الأول: الذين يؤمنون بأصل وجود ابن سبأ وبضخامة دوره..... ٢٦٣
- مناقشة الصف الأول..... ٢٦٤
- أولاً: أن سيف بن عمر هو من ضخم دور ابن سبأ..... ٢٦٤
- ثانياً: هذا الرأي يستلزم الطعن بعدالة الصحابة ومرجعيتهم العلمية..... ٢٦٥
- عقائد كبار الصحابة تقع تحت تأثير ابن سبأ..... ٢٦٥
- ابن سبأ يدفع بالصحابة إلى قتل الخليفة عثمان..... ٢٦٩
- ثالثاً: تضارب الآراء في شخصية ابن سبأ..... ٢٧٢
- ١- التعارض في منشئه وبيئته..... ٢٧٣
- ٢- الاختلاف في شخصيته..... ٢٧٤
- ٣- التعارض في زمن ظهور نشاطه الفكري..... ٢٧٥
- ٤- تضارب الأقوال في معتقدات ابن سبأ..... ٢٧٦
- ٥- تعارض الأقوال في زمان إسلامه..... ٢٧٦
- تناقض آخر..... ٢٧٧
- الصف الثاني: العلماء الذين نفوا أصل وجود شخصية ابن سبأ..... ٢٧٨

- ٢٧٨ المنكرون لشخصية عبد الله بن سبأ من الشيعة.....
- ٢٨١ المنكرون لعبد الله بن سبأ من أهل السنة
- ٢٨٥ مناقشة المنكرين لأصل وجود شخصية ابن سبأ.....
- ٢٨٩ الصنف الثالث: العلماء الذين ينفون ضخامة تأثيره لا أصل وجوده.....
- ٢٩١ دواعي تضخيم دور ابن سبأ.....
- ٢٩٤ ابن سبأ في نظر الشيعة.....
- ٢٩٤ عبد الله بن سبأ في الروايات.....
- ٢٩٥ ابن سبأ في كتب الفرق والمقالات.....
- ٢٩٦ ابن سبأ في أقوال الرجاليين
- ٢٩٩ الشبهة: ابن سبأ هو أول من قال بأن الإمامة وصاية من النبي ﷺ.....
- ٢٩٩ الجواب: الوصية بالإمامة أكبر من أن يخترعها ابن سبأ.....
- ٣٠٣ الوصي والوصية في حديث رسول الله ﷺ.....
- ٣٠٣ الوصية في أحاديث الدار.....
- ٣٠٤ الرواية الأولى ودراسة سندها.....
- ٣٠٨ الرواية الثانية ودراسة سندها.....
- ٣١٦ رواية: وصيي علي بن أبي طالب عليه السلام.....
- ٣١٧ دراسة في سند الرواية.....
- ٣٢٢ رواية: اتخذت علياً عليه السلام وصياً.....

- ٣٢٢ دراسة في سند الرواية.....
- ٣٢٦ رواية: علي عليه السلام وصيي ووارثي
- ٣٢٦ دراسة في سند الرواية.....
- ٣٣١ أحاديث الوصية وموضوعات ابن الجوزي.....
- ٣٣٤ شهرة حديث الوصية بين الصحابة وغيرهم
- ٣٣٥ إنكار عائشة الوصية لا يدل على عدمها
- ٣٣٧ الشوكاني ينكر على عائشة نفيها الوصية
- ٣٤٠ الوصية على لسان أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله
- ٣٤١ الوصي في كتب اللغة.....
- ٣٤١ الوصية في الشعر الإسلامي.....
- ٣٤٢ الوصية في كلمات الشاعر حسان بن ثابت
- ٣٤٣ الوصية في كلمات بعض شعراء قريش
- ٣٤٣ الوصية في كلمات الفضل بن عباس
- ٣٤٤ الوصية في كلمات شاعر الأنصار النعمان بن العجلان
- ٣٤٥ الوصية في كلمات المغيرة بن الحارث
- ٣٤٥ الوصية في شعر السيد الحميري
- ٣٤٦ الوصية في كلمات المأمون
- ٣٤٦ الوصية في أشعار وأراجيز حرب الجمل وصفين وغيرهما.....

- ٣٥٢ حديث الوصية وأنواع الطمس والتحريف
- ٣٥٣ الوصية ونزول آية الإنذار
- ٣٥٥ حذف كلمة الوصي والوصية
- ٣٥٧ تأويل معنى الوصية
- ٣٦٠ الشبهة: سرية مبدأ الإمامة عند الشيعة
- ٣٦٠ بيان الشبهة
- ٣٦١ مرتكزات الشبهة
- ٣٦٢ الجواب: الإمامة أمر واضح وصريح في الدين الإسلامي
- ٣٦٥ تفسير روايات الكتمان والسرية
- ٣٦٨ معنى قوله عليه السلام: ولاية الله أسرها إلى جبرائيل
- ٣٧١ معنى قوله عليه السلام: ولا تبشوا سرنا ولا تذيعوا أمرنا
- ٣٧٣ معنى قوله عليه السلام: إن أمرنا مستور مقنع بالميثاق
- ٣٧٣ معنى قوله: ما زال سرنا مكتوماً حتى صار في يد ولد كيسان
- ٣٧٤ القفاري يشكك في عدد أئمة الشيعة عليهم السلام
- ٣٧٤ الروايات الدالة على عدد الأئمة الاثني عشر
- القسم الأول: الروايات التي نصت على أن الأئمة هم من ولد الحسين عليه السلام
- ٣٧٤
- القسم الثاني: الروايات التي نصت على أسماء الأئمة عليهم السلام جميعاً ٣٧٧

- الشبهة: حصر أئمة الشيعة بعدد معين يرفضه العقل والمنطق ٣٨١
- بيان الشبهة ٣٨١
- الجواب: ٣٨٢
- الشارع المقدس يؤيد فرضية إمكان حصر العدد ٣٨٢
- لا محذور عقلي في حصر الأئمة ٣٨٣
- عدد الأئمة كاف في إيصال الخلق إلى الكمال ٣٨٤
- الشبهة: اضطرار الشيعة للقول بنيابة المجتهد ٣٨٥
- الجواب: ٣٨٥
- لم تكن الشيعة مضطرة للخروج عن حصر العدد ٣٨٥
- حدود نيابة الفقيه وقيام الدولة الإسلامية ٣٨٦
- الشبهة: إن أئمة الشيعة الإمامية ثلاثة عشر ٣٨٨
- أساسيات الشبهة ٣٨٩
- الجواب: ٣٩٠
- الاعتقاد باثني عشر إماماً من بدهيات معتقدات الشيعة ٣٩٠
- علماء أهل السنة يصرحون أن الأئمة اثنا عشر عند الشيعة ٣٩١
- دعوى أصحابية جميع ما ورد في الكافي ٣٩٣
- روايات الكليني التي يتوهم منها أن الأئمة ثلاثة عشر ٣٩٦
- روايات الكليني التي وقع فيها التصحيف ٣٩٩

- الرواية الأولى: (إني واثنى عشر من ولدي وأنت يا علي رز الأرض).... ٣٩٩
- ضعف سند الرواية بأبي الجارود..... ٣٩٩
- شرح متن الرواية..... ٤٠٠
- الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيف..... ٤٠١
- أصل أبي سعيد عباد العصفري..... ٤٠١
- الرواية الثانية: (إن لهذه الامة اثني عشر إمام هدى من ذرية نبيها)..... ٤٠٢
- ضعف سند الرواية بجهالة إبراهيم بن ابي يحيى..... ٤٠٣
- شرح متن الرواية الثانية..... ٤٠٤
- الكتب التي ذكرت الرواية الثانية من دون تصحيف..... ٤٠٥
- ١- كتاب الغيبة لمحمد بن إبراهيم النعماني..... ٤٠٥
- ٢- كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق..... ٤٠٥
- ٣- الخصال للشيخ الصدوق..... ٤٠٦
- الرواية الثالثة: الأوصياء من ولد فاطمة اثنا عشر آخرهم القائم عليه السلام..... ٤٠٧
- ضعف سند الرواية بأبي الجارود..... ٤٠٧
- شرح متن الرواية..... ٤٠٧
- الكتب التي ذكرت مضمون الرواية من دون إشكال..... ٤٠٧
- ١- كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق..... ٤٠٧
- ٢- كتاب الخصال للشيخ الصدوق..... ٤٠٨

- ٣- كتاب العدد القوية لعلي بن يوسف الحلبي ٤٠٨
- الرواية الرابعة: (الاثنا عشر الإمام ... من ولد رسول الله ﷺ وولد علي) ٤٠٩
- ضعف سند الرواية بعلي بن سماعة ٤٠٩
- شرح متن الرواية ٤٠٩
- الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيف ٤١٠
- ١- كتاب عيون أخبار الرضا عليه السلام للشيخ الصدوق ٤١٠
- ٢- كتاب الإرشاد للشيخ المفيد ٤١٠
- الرواية الخامسة: (من ولدي اثنا عشر نقيباً) ٤١١
- ضعف سند الرواية ٤١١
- شرح متن الرواية ٤١١
- الكتب التي ذكرت الرواية من دون تصحيف ٤١١
- أصل العصفري المتقدم ذكره ٤١١
- الأئمة (الاثنا عشر) في روايات الكافي ٤١٢
- الروايات الكثيرة التي مفادها أن الأئمة اثنا عشر ٤١٣
- نتيجة ومقارنة ٤١٦
- الشبهة: هناك فرقة من الشيعة تقول بأن الأئمة ثلاثة عشر ٤١٧
- الجواب: لا توجد فرقة من الشيعة تقول بذلك ٤١٧
- عدد الأئمة في كتاب سليم بن قيس ٤١٨

- لا توجد فرقة من الشيعة تدعي التواتر في أن الأئمة ثلاثة عشر ٤١٩
- الفصل الثاني ٤٢١
- شبهات حول أدلة الإمامة القرآنية ٤٢١
- الشبهة: الاستدلال بآية الولاية إنما هو استدلال بالرواية ٤٢٣
- بيان الشبهة ٤٢٣
- تمهيد ٤٢٣
- دخالة سبب النزول في فهم النص القرآني ٤٢٤
- علماء أهل السنة يستعينون بأسباب النزول في الاستدلال القرآني ٤٢٥
- الاعتراضات على آية الولاية ٤٢٧
- الاعتراض الأول: كذب دعوى إجماع السنة على نزول الآية في علي .. ٤٢٧
- الجواب: أجمع المفسرون على نزول الآية في علي عليه السلام ٤٢٨
- الشبهة: آية الولاية لم تنزل في علي عليه السلام بإجماع علماء السنة ٤٣٧
- الجواب: علماء أهل السنة يكذبون هذا الإجماع ٤٣٧
- الأسانيد المعتبرة في نزول الآية في علي عليه السلام ٤٤٠
- أولاً: رواية ابن أبي حاتم عن سلمة بن كهيل ٤٤٠
- ثانياً: رواية ابن أبي حاتم عن عتبة بن أبي حكيم ٤٤٦
- ثالثاً: رواية ابن جرير الطبري عن عتبة بن أبي حكيم ٤٤٩
- رابعاً: رواية الحاكم النيسابوري عن علي عليه السلام ٤٥٠

- ٤٥٤ ابن كثير يرد جميع روايات التصديق بالخاتم
- ٤٥٤ الجواب:
- ٤٥٤ ابن كثير لم يذكر تضعيفاً لجميع الروايات
- ٤٥٧ الاعتراض الثاني: الاستدلال بآية الولاية ينفي إمامة غير علي عليه السلام
- ٤٥٧ بيان الشبهة
- ٤٥٨ الجواب:
- ٤٥٨ الإمامة سفارة إلهية ونيابة عامة للنبوّة في كل زمان
- ٤٥٩ الوجوه الممكنة في الجواب
- ٤٥٩ الوجه الأول: النفي بمفهوم الآية لا يعارض منطوق ما دل على إمامتهم
- الوجه الثاني: الحصر الإضافي بالنسبة إلى وقت إمامته يستلزم لغوية الحصر
- ٤٦٢
- ٤٦٤ الوجه الثالث: إمامة الأئمة في طول إمامة علي عليه السلام وليست في عرضها
- الاعتراض الثالث: الآية لم تنزل في علي عليه السلام لتضمنها مدحاً للتصديق وهو
- ٤٦٦ مما لا يمدح
- ٤٦٦ الجواب:
- ٤٦٦ التصديق بالصلاة ممدوح
- الاعتراض الرابع: لو كانت الآية نازلة في علي لذكرت أوصافه المعروفة
- ٤٧٥

- بيان الشبهة ٤٧٦
- الجواب: ٤٧٦
- الآية ذكرت وصفاً حالياً وهو أكثر انطباقاً من الوصف النعتي ٤٧٦
- وصف الحال أبلغ للتمييز ٤٧٦
- السنة النبوية تبينه وتميزه ٤٧٧
- تعقيب على كلام القفاري ٤٨٤
- الاعتراض الخامس: أن علياً عليه السلام كان فقيراً فكيف تجب عليه الزكاة؟! ٤٨٦
- الجواب: ٤٨٦
- الزكاة لا تختص بالزكاة الواجبة بل تشمل الصدقة ٤٨٦
- اعتراض على إخراج خاتم الفضة عن الزكاة الواجبة ٤٩٠
- الاعتراض السادس: قرينة السياق تحدد معنى الولاية بالنصرة ٤٩٣
- بيان الشبهة ٤٩٤
- بحث في معنى الولاية ٤٩٥
- وقفتان ٤٩٩
- الوقففة الأولى: عدم وحدة السياق بين آية الولاية والآيات السابقة ٤٩٩
- الوقففة الثانية: آية الولاية لا تدل على معنى الحب والنصرة ٥٠٢
- القرائن المانعة من أن تكون الولاية بمعنى النصر ٥٠٢
- الاعتراض السابع على آية الولاية: لفظة (وئيكُم) في الآية لا تدل على معنى

الإمارة.....	٥٠٦
بيان الشبهة.....	٥٠٦
الجواب:.....	٥٠٧
الولي لغة وعرفاً: من له حق التصرف.....	٥٠٧
معنى ولاية الله تعالى.....	٥٠٨
معنى ولاية الرسول ﷺ وولاية المؤمنين.....	٥١٠
الاعتراض الثامن: الولي لغة اسم للولاية - بالفتح - وهي المحبة والنصرة.....	٥١٣
بيان الشبهة.....	٥١٣
الجواب:.....	٥١٤
الولي في اللغة والاستعمال هو القرب والدنو الخاص.....	٥١٤
مصادر الكتاب.....	٥٢١
محتويات الكتاب.....	٥٥٧

نقد كتاب أصول مذهب الشيعة

لمؤلفه الدكتور السلفي ناصر بن عبد الله القفاري

منهج تأسيسي في الإجابة
عن الشبهات المثارة ضد المذهب الشيعي

الجزء الثاني

أ. د. السيد محمد الحسيني القزويني

الأستاذ في المحاضرة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة،

ومرئيس قسم الحديث، وعضو الهيئة العلمية في جامعة آل البيت عليه السلام العالمية.



هوية الكتاب

اسم الكتاب:.....	نقد كتاب أصول مذهب الشيعة
تأليف:..... أ.د. محمد الحسيني القزويني	بمساعدة اللجنة العلمية
الإخراج الفني وتدقيق المصادر:.....	حسن السعدي
الناشر:.....	مؤسسة وليّ العصر <small>ع</small> للدراسات الإسلامية
رقم الإيداع الدولي (ج ٢):.....	٢ - ٣٠ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
رقم الإيداع الدولي للدورة:.....	٦ - ٣٢ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
الطبعة:.....	الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م
عدد النسخ:.....	٥٠٠٠ نسخة

يحق للجميع طبع الكتاب ونشره مع إعلام المؤلف والناشر قبل ذلك



اللجنة العلمية

د . فلاح عبد الحسن الدوخي
د . يحيى عبد الحسن الدوخي
د . حكمت جابر الرحمة
السيد حاتم كاطع البخاتي



تحت إشراف

أ . د . السيد محمد الحسيني القزويني

الإهداء

إلى من كان رمز الجهاد والتضحية والفداء، إلى من أفنى حياته في الدفاع عن حریم الإسلام وإعلاء كلمته، إلى من وطّد أركان الإسلام بجهده وجهاده، إلى من كان همه الحفاظ على وحدة المسلمين وتقوية شوكتهم في وجه أعدائه، إلى ابن عم النبي ﷺ وأخيه، أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب ؑ نهدي هذا الجهد المتواضع والبضاعة المزجاة، راجين من الله تعالى القبول.





الفصل الثالث

الشبهات المثارة حول أدلة الإمامة الروائية

الشبهة: حديث المنزلة لا يدل على إمامة علي عليه السلام

قال القفاري: «والفضائل الواردة في حق علي (رضي الله عنه) ليست من ألفاظ النصوص والوصايا والاستخلاف، لا في لغة العرب ولا في عرفهم ولا في شريعة الإسلام ولا في عقول العقلاء، إنما هي فضائل أدخلها هؤلاء في الدعاوى.

وقد قام ابن حزم بحصر الأحاديث الواردة في فضائل علي، فقال: وأمّا الذي صحّ من فضائل علي، فهو قول النبي (صلى الله عليه وسلم): (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي)... وهذا لا حجة فيه للرافضة».

وقال نقلاً عن ابن حزم أيضاً - حيث اكتفى القفاري بشبهته هذه بما ذكره ابن حزم، لذلك ذكر التفاصيل - في حاشية كتابه: «يقول ابن حزم في إثبات ذلك: وهذا لا يوجب له فضلاً على من سواه ولا استحقاق الإمامة بعده عليه السلام؛ لأنّ هارون لم يل أمر بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام، وإنّما وليّ الأمر بعد موسى عليه السلام يوشع بن نون، فتى موسى وصاحبه الذي سافر معه في طلب الخضر عليه السلام، كما وليّ الأمر بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صاحبه في الغار الذي سافر معه إلى المدينة.

وإذا لم يكن علي نبياً كما كان هارون نبياً، ولا كان هارون خليفة بعد موت موسى على بني إسرائيل، فصح أن كونه (رضي الله عنه) من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمنزلة هارون من موسى إنّما هو في القرابة فقط.

وأيضاً فإنّما قال له رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) هذا القول إذ استخلفه على المدينة في غزوة تبوك، فقال المنافقون: استقله [كذا في الأصل المحقق من الفصل، ولعلها استقله] فخلفه، فلحق علي برسول الله (صلى الله عليه وسلّم) فشكى ذلك إليه، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) حينئذ: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى)، يريد عليه السلام أنه استخلفه على المدينة مختاراً لاستخلافه، ثم قد استخلف عليه السلام قبل تبوك وبعد تبوك على المدينة في أسفاره رجالاً سوى علي (رضي الله عنه) فصحّ أنّ هذا الاستخلاف لا يوجب لعلي فضلاً على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين.

وتشبيهه علي بهارون ليس بأعظم من تشبيهه أبي بكر بإبراهيم وعيسى، وتشبيهه عمر بنوح وموسى كما روى ذلك الإمام أحمد في مسنده: ج ١ ص ٣٨٣ ح ٣٦٣٢، والحاكم في مستدركه: ج ٣ ص ٢١ — ٢٢، وروى الترمذي في كتاب الجهاد طرفاً منه: ج ٤ ص ٢١٣.

فإنّ هؤلاء الأربعة أفضل من هارون، وكل من أبي بكر وعمر شبّه باثنين لا بواحد، فكان هذا التشبيه أعظم من تشبيهه علي، مع أنّ استخلاف علي له فيه أشباه وأمثال من الصحابة، وهذا التشبيه ليس لهذين فيه شبيهه، فلم يكن الاستخلاف من الخصائص، ولا التشبيه بنبي في بعض أحواله من الخصائص»^(١).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٣٠-٨٣٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

أساسيات الشبهة

بناءً على ما ذكرناه فإنّ الشبهة تركز على الأمور التالية:

١- إنّ حديث المنزلة لا يوجب فضلاً ولا استحقاقاً للإمامة، وذلك

للأسباب التالية:

أ - إنّ النبي ﷺ استخلف على المدينة غير علي عليه السلام في ظروف مختلفة، فلا يوجب استخلافه فضلاً ولا ولاية أمر، كما لم يوجب لغيره.

ب - إنّ النبي ﷺ استخلف علياً عليه السلام على المدينة وقال له ما قال؛ تسليّةً له عندما عاب عليه المنافقون البقاء مع النساء والصبيان.

ج - إنّ هارون عليه السلام لم يل أمر بني إسرائيل وإنّما تولّى الأمر يوشع بن نون، فلا تكون المنزلة المذكورة في الحديث إلاّ في القرابة فقط.

٢- تشبيهه عليه السلام بهارون ليس بأعظم من تشبيهه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليه السلام وتشبيه عمر بنوح وموسى عليهما السلام، بل هذا أعظم، فليس التشبيه ببعض الأنبياء من خصائص علي عليه السلام.

وللردّ على ما تقدم نبرز الأجوبة التالية:

الجواب الأول: حديث المنزلة صحيح سنداً وواضح دلالة

في البداية لا بدّ أن نشير إلى أن حديث المنزلة من الأحاديث التي أجمع العلماء على صحتها، ويكفي في صحّته أنه ورد ذكره في صحيح مسلم والبخاري، ولذا لم يتعرض القفاري إلى طريق الحديث وسنده.

إذن فالبحث مع القفاري في حديث المنزلة يتحدد في الجانب

المضموني، وهو دلالة الحديث على إثبات فضيلة عظيمة للإمام علي عليه السلام، وهي الخلافة والإمامة والولاية بعد الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وأنّ هذا الأمر من خصائصه عليه السلام.

ولكي يتّضح الجواب أكثر عن الشبهة في المجال المضموني، لابدّ من التسلسل في الجواب ضمن الأمور التالية:

أولاً: اختلاف مناسبات ومضامين الحديث يدل على الفضل والخلافة

بعد أن كان حديث المنزلة من الأحاديث الثابتة، فإنّه من الصعب استقصاء ألفاظ الحديث ومتونه والمجامع الحديثية التي ورد فيها الحديث، ولكن نحاول الاقتصار على ذكر بعض ألفاظه الصحيحة والصريحة في الدلالة على مقام الخلافة والولاية والإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله:

١- تتبع وتثبت سعيد بن المسيب من صحة حديث المنزلة

أخرج مسلم في صحيحه عن يحيى بن يحيى، عن سعيد بن المسيب، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي، قال سعيد: فأحببت أن أشافه بها سعداً، فحدّثته بما حدّثني عامر، فقال: أنا سمعته، فقلت: أنت سمعته؟ فوضع إصبعيه على أذنيه، فقال: نعم، وإلاّ فاستكّتا^(١)»، وقد أخرج هذا المضمون من الحديث البخاري أيضاً في

(١) فاستكّتا: أي صمّتا.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

صحيحه بألفاظ أخرى^(١).

وهذا الدليل كما هو واضح غير مقيد بغزوة تبوك، بل هو مطلق، وتقييده بذلك يحتاج إلى الدليل، مما يعني أن الحديث قد صدر أكثر من مرة، كما أن تتبع ابن المسيب للحديث والتثبت من صدوره عن النبي ﷺ وتوجيه سؤاله إلى سعد بن أبي وقاص مرة أخرى بنحو التعجب، وتأكيده سعد لسماعه الحديث من النبي ﷺ مباشرة بوضع أصبعيه على أذنيه، وقوله: «نعم وإلا فاستكنا» كل ذلك واضح الدلالة على أن الصحابة والتابعين قد فهموا من الحديث إثبات فضيلة ومزية خاصة لعلي ﷺ تميز بها على سائر الصحابة، ولو لم يكن في الحديث فضل اختص به علي ﷺ فما هو الداعي لكل ما قام به ابن المسيب من التأكيد والتثبت؟!!

٢- سعد بن أبي وقاص يفهم من حديث المنزلة بأنه فضيلة عظيمة

أخرج مسلم في صحيحه أيضاً عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسبّ أبا التراب؟ فقال: أمّا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبّه؛ لئن تكون لي واحدة منهن أحبّ إليّ من حمر النعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول له، خلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله! خلفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله ﷺ: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠٨ ح ٣٧٠٦، ج ٥ ص ١٢٩ ح ٤٤١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

من موسى إلا أنه لا نبوة بعدي، وسمعتة يقول يوم خبير: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، قال: فتناولنا لها، فقال: ادعوا لي علياً، فأتي به أرمداً، فبصق في عينه ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآية: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله ﷺ علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً، فقال: اللهم هؤلاء أهلي^(١).

لقد توفر هذا الحديث على جهات كثيرة، كلها صريحة في أن حديث المنزلة جاء لإثبات فضيلة عظيمة تميز بها الإمام علي عليه السلام على الصحابة، نشير إلى بعضها:

أ- قول سعد: «لئن تكون لي واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم»، فإن هذه العبارة صريحة في أن سعداً فهم من حديث المنزلة فضيلة لعلي عليه السلام يفتقدها هو وغيره من الصحابة، ويرى سعد أيضاً أن تلك المنزلة لا يمكن أن تقارن بأموال الدنيا وكنوزها.

ب - لقد قرن سعد في الفضل حديث المنزلة بحديث دفع الراية يوم خبير وقضية المباهلة، ولا شك أن حديث دفع الراية «لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» قد فهم منه الصحابة منزلة وفضيلة عظيمة لعلي عليه السلام، حتى تناولوا للحصول عليها، وقد قال عمر بن الخطاب (رض) في تلك اللحظة: «ما أحببت الإمارة إلا يومئذ»^(٢)، وقال أيضاً:

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

«فتساورت لها رجاء أن ادّعى لها»^(١)، وحديث المنزلة جاء في سياق هذه الفضيلة العظيمة التي تناول لنيلها عمر (رض) وغيره من الصحابة، ولم يحظ بها إلا علي عليه السلام، فكان خليفاً بالإمارة حتى فتح الله تعالى على يديه، كما أنّ تلك الفضيلة نستكشفها أيضاً من إدراج حديث المنزلة في سياق آية المباهلة وقول النبي صلى الله عليه وآله: «اللهم هؤلاء أهلي».

وبناءً على هذا يتّضح أنّ ما ذكره القفاري من أنّ حديث المنزلة لا يوجب فضلاً باطل، وليس هو إلا إنكاراً لما هو ثابت بالقطع واليقين.

٣- لفظ الخلافة والولاية في حديث المنزلة

أخرج أحمد في مسنده أيضاً عن ابن عباس في حديث طويل، جاء فيه قول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست بنبي، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي ... أنت وليي في كل مؤمن بعدي ...»^(٢).

قال الهيثمي في الزوائد في تعليقه على الحديث: «رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط باختصار، ورجال أحمد رجال الصحيح غير أبي بلج الفزاري وهو ثقة وفيه لين»^(٣).

وفي لفظ آخر في كتاب ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم

(١) المصدر السابق.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٣١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله ﷺ لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست نبياً، إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي».

قال الألباني في تقييمه لطريق الحديث: «إسناده حسن»^(١).

وقد صحح الحديث الحاكم النيسابوري أيضاً في مستدركه، قال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة»، وتابعه الذهبي في التلخيص قائلاً: «صحيح»^(٢).

فهذا الحديث بألفاظه المختلفة التي تضمنت صيغة (لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي...) هذه الصيغة صريحة في أنّ حديث المنزلة يرمي إلى إثبات أهمّ منزلة من منازل هارون من موسى، وهي الولاية والخلافة، كما سيأتي ذكرها لاحقاً، والشاهد على صراحة الرواية في إثبات منزلة الخلافة ما ذكره بعض علماء السنة، منهم الباحث أحمد محمود صبحي - فهو بعد أن ذكر صحة سند حديث المنزلة وأنه لا نقاش في ذلك - قال بناء على ثبوت تلك الصيغة: «ولا شك أن هذه العبارة تجعل من الحديث نصّاً جلياً في إمامة علي، يحسم كل اختلاف ويضع حداً للتفسيرات المتباينة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث»^(٣).

(١) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٣٣ - ١٣٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٢٢٥، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

استخلاف علي عليه السلام في المدينة كان أمراً ضرورياً

أخرج الطبراني عن البراء بن عازب بن يزيد بن أرقم: «أت رسول الله ﷺ قال لعلي حين أراد أن يغزو: إنه لا بدّ من أن تقيم أو أقيم، فخلفه، فقال ناس: ما خلفه إلا لشيء كرهه، فبلغ ذلك علياً، فأتى رسول الله ﷺ فأخبره، فتضحك، ثم قال: يا علي، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس نبي بعدي»^(١).

قال الهيثمي: «رواه الطبراني بإسنادين في أحدهما ميمون أو عبد الله البصري، وثقه ابن حبان وضعفه جماعة، وبقيه رجاله رجال الصحيح»^(٢).

إنّ ألفاظ هذا الحديث الشريف تسلط الضوء على حقيقة مهمة تساهم في فهم طبيعة العلاقة بين استخلاف علي عليه السلام في المدينة وبين مدلول حديث المنزلة، وأن ذلك الاستخلاف نابع من واقع المنزلة التي هي لعلي عليه السلام من رسول الله ﷺ، وهي منزلة تضاهي منزلة هارون من موسى عليه السلام بكل أبعادها بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه تبارك وتعالى، كما سيتضح لاحقاً.

وتعبير النبي ﷺ: «إنه لا بدّ أن تقيم أو أقيم»، صريح في أنّ المدينة المنورة التي كانت عاصمة الحكومة الإسلامية آنذاك قد أحاطت بها ظروف وملابسات خاصة اقتضت أن لا يغادرها النبي الأكرم ﷺ، كما أنه

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٥ ص ٢٠٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

لا يمكن السكوت عن الخطر الداهم الذي كانت تواجهه الحكومة الإسلامية من قبل الإمبراطورية الرومانية في ذلك الحين، والذي كان يتطلب من النبي ﷺ الخروج بشخصه المبارك لتقوية عزيمة المسلمين تجاه أعتى قوة عسكرية في المنطقة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار طول المسافة بين المدينة وتبوك التي كان من المفروض وقوع المعركة فيها واستعداد الروم لغزو الجزيرة العربية والقضاء على الرسالة الإسلامية؛ انطلاقاً من ذلك المكان.

وقد كان ذلك العام عام جدب، وقد تزامن خروج النبي ﷺ مع صيف الجزيرة المتسم بشدة الحرارة مما أوجب تقاعس بعض المسلمين وتثبيط المنافقين لعزيمة المقاتلين في الجيش الإسلامي، كل ذلك جعل وجود النبي ﷺ في تلك المعركة ضرورة لا بد منها، وإلا فلا يمكن الخروج بجيش قادر على مواجهة الروم، والشاهد على ذلك تخاذل المسلمين في المرة اللاحقة عن جيش أسامة عندما كان الرسول ﷺ مريضاً.

إذن كان الموقف الصحيح في مثل هكذا تزاحم أن يخلف النبي ﷺ في المدينة من يحمل خصائصه الرسالية، ويكون قادراً على ملء الفراغ الذي يخلفه خروج النبي ﷺ إلى غزوة تبوك، ولم يكن أحد من الصحابة يمتلك هذا المقام الإلهي إلا علي عليه السلام، الذي كان يمثل نفس النبي ﷺ بصريح آية المباهلة، وكان الناطق الرسمي عن رسول الله ﷺ من أهل بيته عليهم السلام كما هو صريح الحديث الوارد في تبليغ سورة براءة عندما قال

جبرائيل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله: «لن يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك»^(١)، فأرجع النبي صلى الله عليه وآله أبا بكر وبعث علياً عليه السلام خليفة عنه وناطقاً عن السماء.

وهذا ما يميّز استخلاف علي عليه السلام عن استخلاف ابن أم مكتوم وغيره على المدينة، إذ لم يكن استخلافهم بديلاً عن خلافة النبي صلى الله عليه وآله بل كان استخلافهم، نيابة عن النبي صلى الله عليه وآله في إقامة الصلاة.

أخرج أبو داود في سننه عن أنس: «أت النبي (صلى الله عليه وسلم) استخلف ابن أم مكتوم يؤم الناس وهو أعمى»^(٢).

وكذلك استخلاف النبي صلى الله عليه وآله لسالم مولى أبي حذيفة، فقد أخرج البخاري بسنده عن ابن عمر، قال: «لما قدم المهاجرون الأولون العصابة موضع بقاء قبل مقدم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرآناً»^(٣).

وأما استخلاف علي عليه السلام فقد جعله النبي صلى الله عليه وآله بديلاً شرعياً وقانونياً يضاهي استخلاف موسى عليه السلام لهارون في قومه عندما ذهب إلى ربه، كما حكاه عنه القرآن في قوله تعالى: ﴿اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٤)، ولذا نجد أن النبي صلى الله عليه وآله قرن في حديثه بين ضرورة بقاء علي عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة علي منه صلى الله عليه وآله كمنزلة

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٥١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ١ ص ١٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٧٠ ح ٦٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الأعراف: ١٤٢.

هارون من موسى.

ومما يسلط الضوء على ضرورة بقاء النبي ﷺ في المدينة أو رجل منه وهو علي بن أبي طالب ما جاء في الحديث ذاته من أن هناك أناساً تخلّفوا عن الخروج إلى القتال وطعنوا في خلافة علي بن أبي طالب على المدينة، حيث قالوا: «ما خلفه إلا لشيء كرهه»، فإنّ هذا يعني أنّ هناك أناساً تخلّفوا في المدينة يسعون لإثارة الأجواء واللغط حول خلافة علي بن أبي طالب، مما يعني أن هناك نيّة مبيّنة لإحداث انقلاب مدني ضدّ الحكومة الإسلامية بعد أن تخلو لهم الأجواء بخروج النبي ﷺ وعلي بن أبي طالب الذي يتميز بقوة اليقين وحسن التدبير والشجاعة الفائقة التي لا يستطيع المنافقون والذين في قلوبهم مرض مواجهتها، وتكون هذه الحقيقة أكثر جلاءً عند مطالعة مفردات الحديث اللاحق.

والحاصل: أنّ ألفاظ الحديث المذكور واضحة في إثبات خلافة وولاية إلهية خاصة لعلي بن أبي طالب نظير خلافة هارون لموسى بن جعفر، ومن ذلك يتبيّن بطلان الشبهة القائلة: إنّ حديث المنزلة لا يوجب فضلاً ولا استحقاقاً للإمامة.

كما تبين أيضاً بطلان ما زعمه القفاري من أن النبي ﷺ ذكر حديث المنزلة تسليّة لعلي بن أبي طالب عندما عاب عليه المنافقون البقاء مع النساء والصبيان؛ لأنّ هذا الزعم يتجاهل طبيعة استخلاف علي بن أبي طالب على المدينة الذي تنصّ عليه ألفاظ حديث المنزلة.

٥- لا تصلح المدينة إلا ببقاء علي عليه السلام فيها

أخرج الحاكم في المستدرک في حديث طويل ورد فيه شكوى علي عليه السلام للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وما يترتب على بقاءه في المدينة وعدم خروجه إلى القتال من القيل والقال، فأجابه النبي صلى الله عليه وآله قائلاً: «أما قولك: تقول قريش ما أسرع ما تخلف عن ابن عمه وخذله فإن لك بي أسوة، قد قالوا: ساحر وكاهن وكذاب، أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، وأما قولك: أتعرض لفضل الله، فهذه أبهار من لفل فل جاءنا من اليمن فبعه، واستمتع به أنت وفاطمة حتى يأتيكم الله من فضله، فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

ولم يُشكل الذهبي على طريق هذا الحديث في تلخيصه إلا من جهة عبد الله بن بكير الغنوي وحكيم بن جبير، قال: «عبد الله بن بكير الغنوي منكر الحديث، عن حكيم بن جبير وهو ضعيف يترفض»^(٢).

وليس هذا بغريب على الذهبي الذي لا يتحمل بطبيعته روايات فضائل علي عليه السلام، فالطعن بالحديث لم يكن وفق الموازين الصحيحة، بل هو نتيجة اختلاف في الرؤية بين الناقد والراوي، وإلا فإن عبد الله بن بكير قد وثقه

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٣٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٢ ص ٣٣٧، الناشر: دار

المعرفة - بيروت.

ابن حبان وأدرجه في كتابه (الثقات)^(١).

وفي تاريخ ابن معين قال الداوري: «سمعت يحيى يقول: عبد الله بن بكير الغنوي لا بأس به»^(٢).

وقال ابن عدي: «ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً»^(٣).

ولذا قال الذهبي في ترجمته لعبد الله بن بكير: «وقال الساجي: من أهل الصدق وليس بقوي»^(٤).

وقال الألباني - بعد أن نقل قول بعض من مدحه - إن وصف الذهبي له بمنكر الحديث مبالغ فيه: «قال الساجي: من أهل الصدق، وليس بقوي. وذكر له ابن عدي مناكير. وهذا كل ما جرح به، وذكره ابن حبان في الثقات. فقول الذهبي: منكر الحديث، لا يخلو من مبالغة، وقد قال في الضعفاء: ضعفوه، ولم يترك»^(٥).

فتضعيف الذهبي له منحصر في كونه منكر الحديث^(٦) وهو لا يقدر

(١) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين: ج ١ ص ٢٩٦، الناشر: دار القلم - بيروت.

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء: ج ٤ ص ٢٥١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣٩٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) الألباني، إرواء الغليل: ج ٨ ص ٢٣٦، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٦) لا بد من الإشارة إلى أنه ليس كل منكر الحديث يلزم بالضرورة أن يكون ضعيفاً، فهذه ليست قاعدة مطردة في كل الموارد، بل قد يكون منكر الحديث موثقاً، فليس وصف منكر الحديث عند الذهبي مثلاً يلازمه اتفاق الجميع على ذلك، على أن الذهبي لم يسمه بمنكر الحديث إلا في تلخيصه على المستدرک حينما لم يتحمل - كعادته - الفضيلة المذكورة للإمام علي عليه السلام، بينما لا نجده يذكر هذا الوصف في ترجمته لعبد الله بن بكير في ميزان الاعتدال.

في وثاقته.

أمّا حكيم بن جبير، قال المزني في ترجمته: «وقال عبد الرحمان بن أبي



كما أنّ الاصطلاح المذكور لم يتفق الجميع على كونه من ألفاظ الجرح، فعند البخاري يكون جرحاً [الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٦] بينما عند أحمد بن حنبل لا يكون كذلك، قال ابن حجر في ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي: «قال ابن معين: ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم، وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد، وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنّه قال: منكر الحديث، قلت: هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث». مقدمة فتح الباري: ص ٤٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ومما يؤيد أن منكر الحديث لا يتنافى مع وثاقته: أن هناك بعض الرواة ممن اتهموا بتلك الصفة، ومع ذلك لم يخرجوا عن حدّ التوثيق عند بعض آخر، ومن هؤلاء:

١- المفضل بن فضالة القتباني المصري، قال ابن حجر العسقلاني: «وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي وآخرون، وقال أبو حاتم وابن خراش: صدوق، وقال ابن سعد: منكر الحديث، قلت: اتفق الأئمة على الاحتجاج به». مقدمة فتح الباري: ص ٤٤٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٢- محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، قال ابن حجر العسقلاني: «من شيوخ أحمد بن حنبل ووثقه ابن المدني وقال أبو حاتم: صدوق إلا أنّه يهّم أحياناً، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، وقال: إنّ له لا بأس به، قلت: له في البخاري ثلاثة أحاديث ليس فيها شيء». مقدمة فتح الباري: ص ٤٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

٣- داود بن حصين المدني: قال ابن حجر العسقلاني: «داود بن الحصين المدني ووثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وابن إسحاق وأحمد بن صالح المصري والنسائي... وقال الساجي منكر الحديث متهم برأي الخوارج... قلت: روى له البخاري حديثاً واحداً». مقدمة فتح الباري: ص ٣٩٩.

وقد وثقه ابن حبان. ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٥٢٦، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

٤- حماد بن جعفر العبدي، قال الذهبي: «وثقه ابن معين وغيره، وقال ابن عدي: منكر الحديث». الكاشف: ج ١ ص ٣٤٩، تعليق: محمد عوامة.

حاتم: سألت أبا زرعة عنه، فقال: في رأيه شيء، قلت: ما محلّه؟ قال: الصدق إن شاء الله»^(١).

والترمذي لم ير فيه بأساً، قال المبار كفوري: «قوله: (حديث عائشة حديث حسن) قد حسّن الترمذي هذا الحديث وفيه حكيم بن جبير وهو متكلم فيه، فالظاهر أنّه لم ير بحديثه بأساً وهو من أئمة الفن»^(٢).

وأما ما عرف من تضعيف شعبة له وامتناعه عن الرواية عنه، والذي يعتبر الأصل فيمن تكلم فيه، فإنما كان ذلك في فترة متأخرة وليس في كلّ الفترات، وسبب تكلمه فيه هو حديث الصدقة المعروف^(٣).

وأغلب التضعيفات فسّرت بكونه شيعياً مغالياً^(٤)، فالجرح ناش من الطعن

(١) تهذيب الكمال، المزي: ج ٧ ص ١٦٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١ ص ٤١١، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) قال في تحفة الأحوذى: «قال يحيى بن سعيد) هو القطان: (وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل حديثه الذي روي عن ابن مسعود الخ) روى المؤلف هذا الحديث في باب من تحل له الزكاة بإسناده عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من سأل الناس وله ما يغنيه جاء يوم القيام ومسألته في وجهه خموش أو خدوش أو كدوح، قيل: يا رسول الله وما يغنيه؟ قال: خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب. قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث: وحديث ابن مسعود حديث حسن وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير من أجل هذا الحديث انتهى كلامه. وروى هذا الحديث أبو داود وابن ماجه وزادا، فقال رجل لسفيان: إن شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير، فقال سفيان: حدثناه زيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد (وروى له سفيان وزائدة) أي روي عن حكيم بن جبير (ولم ير يحيى بحديثه بأساً)». المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١ ص ٤١٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) قال البسوي: «وقد روى عنه شعبة في بعض الأوقات وذمّه، وكان مغال في التشيع». وقال في مورد آخر: «وحكيم مذموم، ويقال: إنه رافضي، من الغالية في الرفض» المعرفة

في عقيدته عند أكثر من ضعّفوه، بسبب ما رواه من فضائل علي عليه السلام، وعقيدة الراوي بشكل عام لا تضرّ في الوثاقة عند بعض علماء أهل السنة^(١).



والتاريخ: ج ٣ ص ٢٣٤، الناشر: مكتبة الدار - المدينة، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري.
وقال البزار في المسند: «وحكيم بن جبير كان رجلاً يغلو في التشيع» أبو بكر البزار: ج ١١ ص ٢٨٩، الناشر: مؤسسة علوم القرآن.
وفي المستدرک: «والشيخان لم يخرجوا عن حكيم بن جبير لوهن في رواياته. إنما تركاه لغلوّه في التشيع» الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ١ ص ٥٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
وقال الذهبي: «وكان من غلاة الشيعة، تركه شعبة؛ لما تبين له أمره» تاريخ الإسلام: ج ٨ ص ٧٩، الناشر: دار الكتاب العربي.
أما تضعيفه بسبب روايته حديث الصدقة، فليس له مبرر صحيح بعد أن ذهب جمع من علماء السنة إلى صحة الحديث، ونكتفي بما قاله الألباني في تعليقه على الحديث: «قلت: حكيم بن جبير ضعيف، لكن متابعة زيد و هو ابن الحارث الكوفي تقوي الحديث، فإنه ثقة ثبت، وكذلك سائر الرواة ثقات، فالإسناد صحيح من طريق زبيد. قال الترمذي: حديث حسن» الألباني، السلسلة الصحيحة: ج ٢ ص ٨٩٩ ح ٤٩٩، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
(١) قد تكون عقيدة الراوي عند بعض علماء أهل السنة غير قاذحة بروايته مادامت ملكة الصدق محفوظة فيه، إلا أن ينقل الرواي فضيلة لعلي عليه السلام تتعارض مع معتقداتهم كمن يروي الوصية له أو الخلافة، فعندئذ لا يشفع له الصدق كما سيأتي في الأبحاث الآتية:
قال الألباني في السلسلة الصحيحة في تعليقه على حديث: (ما تريدون من علي؟ إن علياً منّي وأنا منه): «إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين غير الأجلح، وهو ابن عبد الله الكندي، مختلف فيه، وفي (التقريب): (صدوق يتشيع) فإن قال قائل: راوي هذا الشاهد شيعي، وكذلك في سند المشهود له شيعي آخر وهو جعفر بن سليمان، أفلا يعتبر ذلك طعناً في الحديث وعلة فيه؟! فأقول: كلا، لأن العبرة في رواية الحديث إنما هو الصدق والحفظ، وأما المذهب فهو بينه وبين ربه، فهو حسيبه، ولذلك نجد صاحب (الصحيحين)، وغيرهما، قد أخرجوا لكثير من الثقات المخالفين كالخوارج والشيعة وغيرهم...» سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٥ ص ٢٦٢ ح ٢٢٢٣، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
وتعرض ابن حجر لذلك في ترجمته لعلي بن غراب الفزاري: «وقال الحسين بن إدريس:

فحديث الحاكم كسابقه صريح في ضرورة بقاء علي عليه السلام في المدينة خليفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله بخلافة لا تليق إلا به، حيث يقول له النبي صلى الله عليه وآله: «فإن المدينة لا تصلح إلا بي أو بك»، كما أن الحديث صريح في أن الطعن بخلافة علي عليه السلام على المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبي صلى الله عليه وآله واتهامهم له بالسحر والكهانة والكذب، وفي ضوء ذلك، قال النبي صلى الله عليه وآله مباشرة: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي» بمعنى أن خلافتك من الله تعالى كنبوتي، والطعن فيها من قبل قريش



سألت محمد بن عبد الله بن عمار عن علي بن غراب، فقال: كان صاحب حديث بصيراً به، قلت: أليس هو ضعيفاً؟ قال: إنه كان يتشيع، ولست أنا بتارك الرواية عن رجل صاحب حديث بعد أن لا يكون كذاباً... تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وروى الخطيب: «أخبرنا محمد بن أحمد بن يعقوب أنا محمد بن نعيم الضبي، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب وسئل عن الفضل بن محمد الشعراني، فقال: صدوق في الرواية إلا أنه كان من الغالين في التشيع» الكفاية في علم الرواية: ص ١٥٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وقال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب: «شيعي جلد، لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته». ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقال أيضاً: «من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه... وحديثهم في كتب الإسلام لصدقهم وحفظهم» سير أعلام النبلاء: ج ٧ ص ١٥٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وقال الذهبي في ترجمته عبد الرزاق بن همام: «قلت: وثقه غير واحد، وحديثه مخرج في الصحاح وله ما ينفرد به، نقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه، بل كان يحب علياً - رضي الله عنه - ويبغض من قاتله». تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٣٦٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

كقطعهم في مقام النبوة، إلا أن علياً عليه السلام ليس بنبي، وهذا ما تؤكد عليه من أن حديث المنزلة يثبت ما كان لهارون عليه السلام من المقامات إلا النبوة، مما يعني أن حديث المنزلة الذي ورد في استخلاف علي عليه السلام على المدينة يثبت له خلافة ربانية ومقاماً سامياً في حياة النبي صلى الله عليه وآله وقبل مماته.

٦- الخوف من إذاعة حديث المنزلة في زمن الأمويين

أخرج أحمد في المسند أيضاً عن سعيد بن المسيب، قال: «قلت لسعد بن مالك: إنني أريد أن أسألك عن حديث وأنا أهابك أن أسألك عنه؟ فقال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أن عندي علماً فسألني عنه ولا تهبني»^(١)، فسأله عن حديث المنزلة في غزوة تبوك فأورد له نص الحديث. وقد صحح هذا الحديث كل من أحمد محمد شاكر^(٢)، وشعيب الأرنؤوط^(٣)، في حكمهما على الحديث المذكور.

والنقطة الملفتة للنظر في هذا الحديث هي خوف وهيبة سعيد بن المسيب من السؤال عن حديث المنزلة، وليس ذلك إلا للحظر والمنع الذي فرضه الأمويون في ذلك الحين على أحاديث فضائل علي عليه السلام، وهذا يعني

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٧٣ ح ١٤٩٠، الأحاديث مذيبة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ٢٣١-٢٣٢ ح ١٤٩٠، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٧٣ ح ١٤٩٠، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

أن ابن المسيب لم يتردد في دلالة الحديث على إثبات فضيلة لعلي عليه السلام، بل إثبات الخلافة له، وإنما كان يخشى من توييح سعد بن مالك له، أو امتناعه عن الإجابة على أقل تقدير، بسبب الظروف الأمنية السيئة التي كان يواجهها رواة الفضائل في زمن معاوية^(١).

٧- حديث المنزلة في غير واقعة تبوك

لا تنحصر الروايات التي دلت على حديث المنزلة بواقعة تبوك حتى يقوم بعضٌ بمناقشة مفاد تلك الروايات بكون علي عليه السلام لم يكن الوحيد الذي خلفه النبي صلى الله عليه وآله على المدينة، بل خلف غيره أيضاً حينما خرج منها في بعض الأزمنة، وعليه فلا دلالة للحديث على الإمامة والخلافة، نقول:

(١) لا يخفى على المتابع للتاريخ والمنصف أن مسألة النطق بفضائل علي عليه السلام ومناقبه والإفصاح عنها كانت أمراً محظوراً عليه وخطأً فاصلاً، به يقسم انتماء الناس وبه تصنف عقائدهم، فمن يجرؤ على أن يروي الواقع والحقيقة، فإن ذلك يعني أنه ألقى بنفسه في التهلكة وأن مستقبله سوف يكون مريعاً ومخيفاً تحت وطأة الاتهام بالرفض والتشيع.

ولا يبعد القول: إن بدايات هذا الكتمان حصلت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله واشتد ذلك في زمن الأمويين بحيث أصبح بغض علي عليه السلام وسبه شعاراً وعلماً بين أهل الجماعة: أي جماعة معاوية، وبين محبي علي عليه السلام وشيعته، واستمر ذلك في العصر العباسي وإلى يومنا هذا.

فأضحت كل فضيلة لعلي عليه السلام مدفونة في قلوب محبيه، وقلوب الصادقين والمنصفين؛ مخافة سيف معاوية وجلاديه، وصار لزاماً على المحذّثين أن يحدثوا بفضائل ومناقب تنسجم مع رؤية الحاكم الذي مصداقه آنذاك معاوية بن أبي سفيان، وهو الذي حارب علياً عليه السلام وقتله، فقام المحذّثون كخطوة أولى بالتغطية على كل فضيلة لعلي عليه السلام والتستر عليها عبر الترغيب والترهيب مع أي شخص يتجرأ على روايتها، وبإزاء ذلك قاموا بنشر فضائل شبيهة بفضائله ونسبوا زوراً للشيخين ولعثمان ولبعض الصحابة، كما زج المتملقون - خوفاً وطمعاً - بفضائل مزورة لمعاوية لا يمكن للعاقل تصديقها.

هذا الإشكال قد تكون له فائدة فيما لو انحصر صدور الحديث من النبي ﷺ فقط في واقعة تبوك، لكن قد ورد مضمون الحديث في روايات كثيرة في غير واقعة تبوك أيضاً، وأن النبي ﷺ قال ذلك في موارد كثيرة سبقت واقعة تبوك أو تلتها.

وهذه مجموعة من الروايات التي صحَّ بعضها وبعضها الآخر ليس بالقوي، لكن يمكن القول إن بعضها يقوي بعضاً، ويشكّل قرينة على صحة صدور المضمون، أو أنها تشكّل - بملاحظة مجموعها - علماً وجزماً بصدور حديث المنزلة مطلقاً من غير أن يكون مرتبطاً بواقعة تبوك، وهذا العلم يسميه الأصوليون بالعلم الإجمالي الالتزامي، فإن كثرة هذه الروايات التي تتحدث عن صدور الكلام من النبي ﷺ في مناسبات عديدة - لم يكن لها أي ربط بواقعة تبوك - من غير الممكن أن نجزم بكذبها جميعاً، بل لا بد أن يثبت صدق بعض بنحو الإجمال، وهي كالتالي:

أ- حديث المنزلة في بيت أم سلمة

أخرج الحافظ ابن عساكر بسنده عن ابن عباس، قال: «أخبرنا أبو البركات عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي، أنا أبو بكر محمد بن المظفر بن بكران الشامي، نا أبو الحسن أحمد بن محمد العتيقي، أنا أبو يعقوب محمد بن يوسف بن أحمد بن الدجيل، نا أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، حدّثني علي بن سعيد، نا عبد الله بن داهر بن يحيى الرازي، حدّثني أبي عن الأعمش عن عباية الأسدي، عن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وسلم)

قال لأُمّ سلمة: يا أمّ سلمة إن علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^(١).

ولم يقع كلام في سند هذه الرواية إلا من جهة داهر بن يحيى وابنه عبد الله، ولم يتكلم القوم فيهما، إلا من جهة أنهما يرويان فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وأول من طعن عليهما بسبب ذلك هو العقيلي، حيث قال: «داهر بن يحيى الرازي كان ممن يغلو في الرفض لا يتابع علي حديثه»^(٢). وقال الذهبي وتابعه ابن حجر: «فهذا باطل، ولم أر أحداً ذكر داهراً حتى ولا ابن أبي حاتم بلديه»^(٣).

كما قال العقيلي في ابنه عبد الله: «رافضي خبيث»^(٤)، وقال ابن عدي في ترجمة عبد الله بن داهر: «وعامة ما يرويه في فضائل علي وهو متهم في ذلك»^(٥).

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. ونقل نفس هذه الرواية العقيلي، قال: «حدثنا علي بن سعيد، قال: حدثني عبد الله بن داهر بن يحيى التازي، حدثني أبي، عن الأعمش، عن عباية الأسدي، عن بن عباس، عن النبي عليه السلام أنه قال لأُمّ سلمة: يا أمّ سلمة إن علياً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^١، ضعفاء العقيلي: ج ٢ ص ٤٧ ح ٤٧٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٢ ص ٤٦ ح ٤٧٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٢ ص ٤١٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٤) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٢ ص ٢٥٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٤ ص ٢٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

هذا ما ذكروه في تضعيف داهر بن يحيى وابنه، وقد ألمحنا في مرات عديدة إلى أن مثل ذلك الجرح لا يفي بالطعن في الراوي^(١)، وقد صرح ابن حجر في مقدمة فتح الباري في عدة مواضع بأنّ الرفض لا يضرّ في وثاقة الرجل، وقد نقل هذا الرأي عن جملة من الأعلام، حيث قال عند استعراضه لجملة من رواة البخاري: «عباد بن يعقوب الرواجني الكوفي أبو سعيد رافضي مشهور، إلاّ أنّه كان صدوقاً وثقّه أبو حاتم، وقال الحاكم: كان ابن خزيمة إذا حدث عنه يقول: حدثنا الثقة في روايته المتّهم في رأيه عباد بن يعقوب، وقال ابن حبان: كان رافضياً داعية، وقال صالح بن محمد: كان يشتم عثمان»^(٢).

وقد ذكر الخطيب البغدادي في ترجمته للابن: عبد الله بن داهر، بسنده عن صالح بن محمد الأسدي، قال: «عبد الله بن داهر بن يحيى الأحمري الرازي: شيخ صدوق»^(٣).

وأما الأب، فقد اعترف ابن حجر ببراءته من الطعن وحصره بابنه عبد الله، حيث قال بعد أن أورد حديث المنزلة الذي أوردناه عن ابن عساكر: «ولم أر أحداً ذكر داهراً هذا، حتى ولا ابن أبي حاتم بلديّه، وإنّما لم يذكره؛ لأنّ البلاء كلّّه من ابنه عبد الله، وقد ذكروه واكتفوا به»^(٤).

(١) أنظر ما مر في حكيم بن جبير في البحث السابق: ص ٢٥-٢٦.

(٢) ابن حجر العسقلاني، مقدمة فتح الباري: ص ٤١٠-٤١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٩ ص ٤٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٢ ص ٤١٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

مضافاً إلى أنّ الطبراني قد روى الحديث وليس في سنده داهر، قال: «حدثنا علي بن العباس البجلي الكوفي، ثنا محمد بن تسنيم، ثنا حسن بن حسين العربي، ثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأُمّ سلمة: هذا علي بن أبي طالب لحمه لحمي ودمه دمي هو مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(١).

وهذا الحديث ضعفه بالحسن بن الحسين العرنبي^(٢)، ولكن ضعفه محتمل؛ فإنهم لم يجرحوه بما يسقط حديثه، فقد تراوحت كلماتهم بين جرح غير مفسر وبين أنّ حديثه لا يشبه حديث الثقات ويروي المقلوبات والمناكير^(٣)، وأهم مناكيره - كما يتضح لمن يتابع كلماتهم - هي روايته لفضائل أهل البيت عليهم السلام، ومنها هذا الحديث الذي نحن بصدده، كما أنّهم عرفوه بأنه من رؤساء الشيعة. هذا، وقد أخرج له الحاكم في المستدرک في أكثر من مورد وصحح له، وسكت عنه الذهبي^(٤). نعم ذكر أبو حاتم أنه لم يكن بصدوق عندهم^(٥) وهذه العبارة لا تعني بالضرورة أنه كذاب، مضافاً إلى أنّ أبا حاتم من المتعتنين والمتشددين في الجرح والتعديل.

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٢ ص ١٤-١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٤٨٣-٤٨٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٢ ص ٤٢٨، ج ٣ ص ١٥١، ٢١١،

الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) الرازي، الجرح والتعديل: ج ٣ ص ٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أما مضمون هذا الحديث فلا ربط له بغزوة تبوك، وإنما هو حديث مستأنف ابتداءه الرسول الأكرم ﷺ مع أم سلمة، ومن الواضح أنّ ابتداء الكلام من النبي ﷺ بالنحو المذكور في الحديث وإدراجه مع قوله ﷺ: «لحمه من لحمي ودمه من دمي» يدلّ دلالة قوية على أنّ النبي ﷺ كان بصدد إثبات فضيلة خاصة لعليّ عليه السلام.

ب- حديث المنزلة في قضية المؤاخاة

روى أحمد بن حنبل بإسناده عن محدوج بن زيد: «أنّ رسول الله (ص) آخى بين المسلمين، ثمّ قال: يا عليّ، أنت أخي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى، غير أنّه لا نبيّ بعدي»^{(١)(٢)}.

وأخرج ابن عساكر عن أبي القاسم بن السمرقندي زيد بن أبي أوفى قال: «دخلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) مسجده، فقال: أين فلان ابن فلان، فجعل ينظر في وجوه أصحابه، فذكر الحديث في المؤاخاة وفيه: فقال عليّ: لقد ذهب روعي وانقطع ظهري حين رأيتك فعلت بأصحابك ما فعلت غيري، فإن كان هذا من سخط عليّ فلك العتبي والكرامة، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): والذي بعثني بالحقّ ما أخرجتك إلّا لنفسي وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبيّ بعدي وأنت أخي ووارثي، قال: وما أرت منك يا رسول الله (صلى الله

(١) أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٦٦٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ورواه الموفق الخوارزمي عن محدوج بن زيد، في المناقب: ص ١٤٠ ح ١٥٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

عليه وسلّم)؟ قال: ما ورثت الأنبياء من قبلي، قال: وما ورثت الأنبياء من قبلك؟ قال: كتاب ربهم وسنة نبيهم^{(١)(٢)}.

وكذلك أخرج ابن عساكر عن محدوج بن زيد الذهلي^(٣): «إن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لما آخى بين المسلمين أخذ بيد علي فوضعها على صدره، ثم قال: يا علي أنت أخي وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٤).

ج- حديث المنزلة بعد فتح خيبر

ذكر الخوارزمي في مناقبه عن علي بن أبي طالب^(عليه السلام)، قال: «قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يوم فتح خيبر: لولا أن تقول فيك طوائف من أمتي ما قالت النصراري في عيسى بن مريم، لقلت فيك اليوم مقالاً لا تمر على ملام من المسلمين إلا أخذوا من تراب رجلك، وفضل طهورك، يستشفون به، ولكن حسبك أن تكون مني وأنا منك، ترثني وأرثك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٥).

وذكر أيضاً: «وروى الناصر للحق بإسناده في حديث طويل، قال: لما قدم

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٢-٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ورواه الطبراني عن زيد بن أبي أوفى، في المعجم الكبير: ج ٥ ص ٢٢٠-٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

(٣) في مختصر تاريخ دمشق: (الذهلي)

(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) الخوارزمي، المناقب: ص ١٢٨-١٢٩ ح ١٤٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

علي على رسول الله (صلى الله عليه وآله) لفتح خيبر، قال (صلى الله عليه وآله): لولا أن تقول فيك طائفة من أمي ما قالت النصارى في المسيح، لقلت اليوم فيك مقالاً لا تمرّ بملاً إلا أخذوا التراب من تحت قدمك ومن فضل طهورك يستشفون به، ولكن حسبك أن تكون مني وأنا منك ترثني وأرثك، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(١).

ونقل ابن المغازلي عن جابر بن عبد الله، قال: «لما قدم علي بن أبي طالب بفتح خيبر قال له النبي (صلى الله عليه وسلم): يا علي، لولا أن تقول طائفة من أمي ما قالت النصارى في عيسى بن مريم، لقلت فيك مقالاً لا تمرّ على ملاً من المسلمين إلا أخذوا التراب من تحت رجلك وفضل طهورك يستشفون بهما، ولكن حسبك أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي...»^(٢).

د - حديث المنزلة في قضية سد الأبواب^(٣)

روى ابن عساكر بسنده إلى جابر: «قال: جاء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ونحن مضطجعون في المسجد، فضربنا بعسيب^(٤) في يده، فقال: أترقدون في المسجد! إنه لا يُرقد فيه، فأجفلنا وأجفل علي. فقال رسول الله

(١) الخوارزمي، المناقب: ص ١٥٨-١٥٩ ح ١٨٨، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) ابن المغازلي، المناقب: ص ٢٣٧-٢٣٨ رقم ٢٨٥، الناشر: المكتبة الإسلامية - طهران.

(٣) كانت قضية سد الأبواب في السنة الأولى للهجرة.

(٤) العسيب: جريدة النخل، وهي السعفة مما لا ينبت عليه الخوص، ابن الأثير، النهاية في غريب

الحديث: ج ٣ ص ٢٣٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): تَعَالَى يَا عَلِيُّ، إِنَّهُ يَحِلُّ لَكَ فِي الْمَسْجِدِ مَا يَحِلُّ لِي،
أَلَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا النَّبُوءَةَ!! وَالَّذِي نَفْسِي
بِيَدِهِ إِنَّكَ لَذَوَادٌ عَنِ حَوْضِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَذُودُ كَمَا يُذَادُ الْبَعِيرَ الضَّالُّ عَنِ
الْمَاءِ بَعْصاً لَكَ مِنْ عَوْسَجٍ^(١)، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى مَقَامِكَ مِنْ حَوْضِي^(٢).

وروى ابن المغازلي في حديث طويل عن حذيفة بن أسيد الغفاري: قال:
قام النبي ﷺ خطيباً، فقال: «إِنَّ رَجَالاً يَجِدُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ فِي أَنِّي
أَسَكَنْتُ عَلِيًّا فِي الْمَسْجِدِ، وَاللَّهُ مَا أَخْرَجْتُهُمْ، وَلَا أَسَكَنْتَهُ، إِنَّ اللَّهَ عَزَّ
وَجَلَّ أَوْحَى إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ: ﴿أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا
بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾، وَأَمَرَ مُوسَى أَلَّا يَسْكُنَ مَسْجِدَهُ، وَلَا يَنْكَحَ
فِيهِ، وَلَا يَدْخُلَهُ إِلَّا هَارُونَ وَذُرِّيَّتُهُ، وَإِنَّ عَلِيًّا مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى،
وَهُوَ أَخِي دُونَ أَهْلِي، وَلَا يَحِلُّ مَسْجِدِي لِأَحَدٍ يَنْكَحُ فِيهِ النِّسَاءَ إِلَّا عَلِيٌّ
وَذُرِّيَّتُهُ، فَمَنْ سَاءَ فَهَاهُنَا وَأَوْماً بِيَدِهِ نَحْوَ الشَّامِ»^(٣).

حديث المنزلة برواية عدة من الصحابة

روى أيضاً حديث المنزلة من دون تقييد بواقعة تبوك، عدة من الصحابة،
منهم: علي بن أبي طالب وابن عباس وعمر وسعد بن وقاص وأم سلمة وسعيد
الخدري وجابر الأنصاري وغيرهم:

(١) العوسج: شجر من الشوك وله ثمر أحمر مدور كأنه خرز العقيق، أنظر: ابن منظور، لسان

العرب: ج ٢ ص ٣٢٤، مادة عسج، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٣٩ و ص ١٤٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المغازلي، المناقب: ص ٢٥٥ ح ٣٠٣، الناشر: المكتبة الإسلامية - طهران.

١- حديث المنزلة عن ابن عباس

فقد أخرج الطبراني، عن سلمة بن كهيل، عن مجاهد، عن ابن عباس: «أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى»^(١).

قال الهيثمي: «وعن ابن عباس أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي. رواه البزار والطبراني إلا أنه قال: أنت مني بمنزلة هارون، ورجال البزار رجال الصحيح، غير أبي بلج الكبير، وهو ثقة»^(٢).

وأخرج عمرو بن أبي عاصم عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنك لست نبياً (إنه لا ينبغي أن أذهب إلا) وأنت خيلفتي في كل مؤمن من بعدي». قال الألباني في تعليقه على الحديث: «إسناده حسن»^(٣).

٢- حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص وأم سلمة

قال أبو يعلى الموصلي: «حدثنا داود بن عمرو، حدثنا حسان بن إبراهيم، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن المنهال، عن عامر بن سعد، عن أبيه وعن أم سلمة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١١ ص ٦١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي.

لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^(١). رواه الهيثمي ثم قال: «رواه أبو يعلى والطبراني وفي إسناد أبي يعلى، محمد بن سلمة بن كهيل، وثقه ابن حبان وضعفه غيره، وبقيه رجاله رجال الصحيح»^(٢).

وفي السنة لابن أبي عاصم: «عن الأزرق بن علي، ثنا حسان بن إبراهيم، حدثنا محمد بن سلمة ابن كهيل، عن أبيه، عن المنهال بن عمرو، عن عامر بن سعد، عن سعد وأم سلمة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٣).

وكذا أخرجه ابن حبان عن أم سلمة في صحيحه، قال: «أخبرنا أحمد بن علي بن المثنى، حدثنا داود بن عمرو الضبي، قال: حدثنا حسان بن إبراهيم، عن محمد بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، عن المنهال بن عمرو، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه وعن أم سلمة: أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لعلي: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي»^(٤)، ومضمون هذا الحديث لم يكن مرتبطاً بواقعة تبوك كما هو واضح أيضاً.

(١) أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ج ١٢ ص ٣١٠ ح ٦٨٨٣، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال اللجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٨٦ ح ١٣٣٣، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٤) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ١٥-١٦، الناشر: مؤسسة الرسالة.

٣- حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص

أخرج ابن عساكر بسند صحيح عن عامر بن سعد بن أبي وقاص: «إني لمع أبي إذ تبعنا رجل، في نفسه عليّ عليّ بعض الشيء، فقال: يا أبا إسحاق، ما حديث يذكر الناس عن عليّ؟ قال: وما هو؟ قال: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى! قال: نعم، سمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول لعليّ: أنت منّي كهارون من موسى، ما تنكر أن يقول لعليّ هذا، وأفضل من هذا!!!»^(١).

٤- حديث المنزلة عن أبي سعيد الخدري

ومما لم يكن مرتبطاً بواقعة تبوك، ما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل بسنده عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعليّ: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(٢).

قال الهيثمي بعد نقل الحديث: «وفيه عطية العوفي، وثقه ابن معين وضعفه أحمد وجماعة، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح»^(٣).

تضعيف عطية العوفي ليس في محله

قال ابن سعد في الطبقات: «وكان ثقة إن شاء الله وله أحاديث سالحة»^(٤).

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٣٢، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

قال المزي في ترجمته: «عن يحيى بن معين: صالح»^(١).
وقال الترمذي في تعليقه على بعض الأحاديث التي في سندها عطية
العوفي: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه». كما حسن
له بعض الروايات في مواضع متفرقة من كتابه^(٢).
وقال الملا علي القاري: «وهو من أجلاء التابعين»^(٣).
وقال العجلي: «عطية العوفي: كوفي تابعي ثقة وليس بالقوي»^(٤).
٥- حديث المنزلة عن أسماء بنت عميس

ورد في مسند أحمد: «حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا يحيى بن
سعيد، عن موسى الجهني، قال: دخلت على فاطمة بنت علي، فقال لها
رفيقي أبو سهل: كم لك؟ قالت: ستة وثمانون سنة، قال: ما سمعت من
أبيك شيئاً؟ قالت: حدثني أسماء بنت عميس: أن رسول الله (صلى الله
عليه وسلم) قال لعلي: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس
بعدي نبي»^(٥).

وأخرج أيضاً بطريق آخر عن موسى الجهني، قال: «حدثني فاطمة بنت
علي، قالت: حدثني أسماء بنت عميس، قالت: سمعت رسول الله (صلى

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٠ ص ١٤٧، مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٢ ص ٣٩٤، ج ١ ص ٢٩٦، ج ٣ ص ٢٨٨، ج ٤ ص ٨٧، الناشر: دار
الفكر - بيروت.

(٣) ملا علي القاري، شرح مسند أبي حنيفة: ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) العجلي، معرفة الثقات: ج ٢ ص ١٤٠، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ٣٦٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

الله عليه وسلّم) يقول: يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه ليس بعدي نبي»^(١).

قال الهيثمي بعد نقل الرواية: «رواه أحمد والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح غير فاطمة بنت علي وهي ثقة»^(٢).

٦- حديث المنزلة عن جابر

أخرج ابن عساكر بسند معتبر، عن جابر: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعليّ عليه السلام: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي، ولو كان لكنته»^(٣).

٧- حديث المنزلة عن عمر بن الخطاب

أخرج ابن عساكر بسنده عن سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب: «أنه رأى رجلاً يسبّ علياً، فقال: إني أظنك منافقاً؛ سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: إنما علي مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»^(٤).

وأخرج كذلك بسنده عن عبد الله بن عباس، قال: «سمعت عمر بن الخطاب وعنده جماعة، فتذاكروا السابقين إلى الإسلام، فقال عمر: أمّا

(١) المصدر السابق: ج ٦ ص ٤٣٨.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٤٢ ص ١٦٧.

عليّ، فسمعتُ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يقول: فيه ثلاث خصال، لوددت أن لي واحدة منهنّ، فكان أحبّ إليّ ممّا طلعت عليه الشمس، كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من الصحابة إذ ضرب النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) بيده على منكب عليّ فقال له: يا عليّ، أنت أوّل المؤمنين إيماناً، وأوّل المسلمين إسلاماً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى»^(١).

٨- حديث المنزلة عن عليّ عليه السلام

أخرج ابن عساكر بسنده عن الخليفة المهديّ العباسي، قال: «دخل عليّ سفیان الثوري، فقلت: حدثني بأحسن فضيلة عندك لعليّ، فقال: حدثني سلمة بن كهيل، عن حُجّية بن عديّ، عن عليّ، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي»^(٢).

٩- حديث المنزلة عن جابر بن سمرة

أخرج ابن عساكر بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) لعليّ: أنت - وفي حديث خيثمة: علي - منّي بمنزلة هارون من موسى غير أنّه - وقال خيثمة: إلاّ أنّه - لا نبيّ بعدي»^(٣).

١٠- حديث المنزلة عن فاطمة بنت حمزة

روى ابن عساكر بسنده عن كريمة ابنة عقبة، قالت: «سمعت فاطمة بنت

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٦٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٤٢ ص ١٦٧-١٦٨.

(٣) المصدر نفسه: ج ٤٢ ص ١٧٨.

حمزة تقول: كنت عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسمعتة يقول:
علي مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»^(١).
هذه مجموعة من الروايات التي تبين أن الحديث لم يكن مرتبطاً بواقعة
تبوك.

فإن قيل: لماذا لا نحمل هذه الروايات المطلقة على فرضية أن النبي ﷺ
تكلم بها في واقعة تبوك.

الجواب: أولاً: إن بعض هذه الروايات آتية عن التخصيص؛ لكون بعض
مناسباته تتعارض مع مناسبة تبوك.

وثانياً: لا مرجح للتقييد بواقعة تبوك بعد أن اختلفت مناسبات الحديث،
فكما يمكن تقييده بواقعة تبوك، يمكن تقييده بواقعة ومناسبة أخرى.

وثالثاً: أن التقييد قرينة تحتاج إلى دليل، وإنما يكون فيما لو اضطررنا
إلى التقييد لوجود التعارض بين الحديثين، وهنا لا يوجد تعارض لكي يلزم
التقييد المذكور.

ونحاول فيما يلي أن نجمل النتائج التي توصلنا إليها من خلال استعراض
أحاديث المنزلة، ضمن النقاط التالية:

نتائج الجواب الأول

١- إن حديث المنزلة غير مختص بغزوة تبوك، بل هو صادر عن
النبي ﷺ في مناسبات مختلفة منها المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار.

(١) المصدر السابق: ج ٤٢ ص ١٨٦.

٢- إنّ الصحابة والتابعين قد فهموا من حديث المنزلة إثبات فضيلة خاصة لعليّ عليه السلام يتميز بها على سائر الصحابة، ولا يمكن أن تقارن تلك الفضيلة بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

٣- إنّ بعض ألفاظ الحديث الصحيحة صريحة في إثبات أهم منزلة من منازل هارون من موسى عليه السلام، وهي الولاية والخلافة.

٤- إنّ بعض ألفاظ الحديث الصحيحة أيضاً صريحة في أن استخلاف عليّ عليه السلام على المدينة في غزوة تبوك نابع من واقع المنزلة الثابتة لعليّ عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وهي منزلة تضاهي منزلة هارون من موسى عليه السلام بما في ذلك استخلافه على قومه عندما ذهب موسى عليه السلام إلى لقاء ربه، والنبى صلى الله عليه وآله إنما استخلف علياً عليه السلام على المدينة؛ لأنه يحمل خصائصه الرسالية وقادر على ملء الفراغ الذي يخلفه النبى صلى الله عليه وآله عند ذهابه إلى الحرب، وذلك ما يميّزه عن استخلاف ابن أم مكتوم وغيره على المدينة، وذلك للظروف الخاصة التي أحاطت بتولي الخلافة على المدينة في غزوة تبوك؛ ولذا نجد أن النبى صلى الله عليه وآله قرن بين ضرورة بقاء عليّ عليه السلام خليفة عنه في المدينة وبين منزلة عليّ عليه السلام منه صلى الله عليه وآله وأنها كمنزلة هارون من موسى عليهما السلام، ونتيجة ذلك: أنّ لعليّ عليه السلام خلافة إلهية في حال غياب النبى صلى الله عليه وآله سواء كان حياً أو ميتاً، كما كان ذلك المقام لهارون عليه السلام عندما استخلفه موسى عليه السلام على قومه في حال غيابه.

٥- إنّ أحاديث المنزلة صريحة في أنّ الطعن بخلافة عليّ عليه السلام على

المدينة يوازي طعن قريش في نبوة النبي ﷺ، إلا أن علياً عليه السلام ليس بنبي، وهذا ما يوضح العلاقة بين استخلاف علي عليه السلام على المدينة وبين حديث المنزلة.

٦- إن أحاديث المنزلة صريحة في أن الفضيلة المذكورة فيها لعلي عليه السلام لها وقع وتأثير مباشر على عقيدة الفرد المسلم سلباً وإيجاباً.

٧- إن أحاديث المنزلة تثبت وبوضوح الخلافة لعلي عليه السلام بعد النبي ﷺ؛ لأن الحديث من ناحية يثبت لعلي عليه السلام كل ما هو ثابت لهارون من مقامات إلهية ومنها خلافته على قوم موسى عليه السلام وذلك بصريح قوله تعالى: اخلفني في قومي، ومن ناحية أخرى يثبت أن تلك المنازل ثابتة لعلي عليه السلام بعد وفاة النبي ﷺ إلا النبوة وذلك بصريح قوله: إلا أنه لا نبوة بعدي، وسوف يأتي مزيد إيضاح في بقية الأجوبة.

ومن ذلك كله يتضح أن ما ذكره القفاري وابن حزم وغيرهما حول حديث المنزلة ليست إلا جناية على أحاديث فضائل علي عليه السلام ساقهم إليها موقفهم المتشنج من الشيعة، فحاولوا الردّ عليهم بشتى الوسائل والطرق وإن ترتب عليها جملة من اللوازم الفاسدة.

الجواب الثاني: الشراكاة في الأمر تقتضي ثبوت الخلافة والطاعة لعلي عليه السلام

لكي يتضح معنى الحديث وكيفية دلالاته على الإمامة والخلافة لا بدّ أن نفهم معنى المنزلة، ثم نبحث عن المنازل التي ثبتت لهارون من موسى، حتى نتعدى لإثباتها لعلي عليه السلام بمقتضى عموم الحديث، فنقول:

المنزلة لغة

قال في لسان العرب: «والمنزلة: الرتبة، لا تجمع، واستنزل فلان أي حطَّ عن مرتبته، والمنزل: الدرجة. قال سيبويه: وقالوا هو مني منزلة الشغاف: أي هو بتلك المنزلة»^(١).

وقال في مختار الصحاح: «والمنزلة أيضاً المرتبة»^(٢).

قال صاحب مجمع البحرين: «والمنزل أيضاً: المرتبة. ومنه فلان ذو منزل عند السلطان. وهو عندي بتلك المنزلة أي المرتبة. ومنه الحديث: اعرفوا منازل الرجال على قدر رواياتهم عنا: أي منازلهم ومراتبهم في الفضيلة والتفضيل»^(٣).

فالمنزلة في اللغة هي المكانة والمرتبة والقرب.

فيكون معنى منزلة شخص من آخر: ما كان له نحو ارتباط بذاك الشخص الثاني، كما لو أنّ الشخص الأول خليفة الثاني أو وزيره أو ابنه أو كاتبه أو شاعره أو خادمه أو صاحب سره أو شريكه في أمره، إلى غير ذلك من الارتباطات والإضافات بين الشخصين.

ومعنى الحديث: أنّ مرتبة قربك ودرجتك ومكانتك يا علي مني، هي نفس المرتبة والمكانة التي كانت ثابتة لهارون عليه السلام بالنسبة للنبي موسى عليه السلام.

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج ١١ ص ٦٥٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح: ص ٣٣٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) فخر الدين الطريحي، مجمع البحرين: ج ٤ ص ٢٩٩، الناشر: مكتب نشر الثقافة الإسلامية.

فكل مرتبة من القرب والمكانة التي كان يحظى بها هارون عند النبي موسى عليه السلام فأنت تحظى بها بالنسبة لي، وهذا هو معنى العموم في حديث المنزلة، وهذا العموم مستفاد من الإطلاق حيث لم يستثن النبي صلى الله عليه وآله من الحديث إلا النبوة.

وفي هذا الاستثناء الخاص للنبوة من عموم الحديث دلالة واضحة على أن ما لم يستثنه النبي صلى الله عليه وآله من المقامات الثابتة لهارون عليه السلام حاصلة كلها لعلي عليه السلام، فإن الاستثناء وإطلاق المستثنى من دون تقييده بقيد أو شرط، دليل واضح على عموم المستثنى منه، وهي منازل هارون من موسى عليه السلام.

قال السيد المرتضى: «فاقتضى هذا الظاهر أن له كل منازل هارون من موسى، لأنه أطلق ولم يخص، إلا ما دل عليه العقل والاستثناء المذكور، ولولا أن الكلام يقتضي الشمول لما كان للاستثناء معنى، وإنما نبه صلى الله عليه وآله باستثناء النبوة على أن ما عداه قد دخل تحته، إلا ما علم بالعقل أنه لا يدخل فيه، نحو الأخوة في النسب أو الفضل الذي يقتضيه شركة النبوة إلى ما شاكلة»^(١)، على أنه سوف يأتي أن لعلي عليه السلام أخوة مع النبي صلى الله عليه وآله تفوق أخوة النسب في الامتيازات والخصائص.

ويضاف إلى ذلك أيضاً: «أن دخول الاستثناء في اللفظ الذي يقتضي - على سبيل الاحتمال - أشياء كثيرة متى صدر من حكيم يريد البيان

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ٥٦-٥٥، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

والإفهام، دليل على أن ما يقتضيه اللفظ ويحتمله - بعد ما خرج بالاستثناء - مراداً^(١) بالخطاب وداخل تحته، ويصير دخول الاستثناء كالقرينة أو الدلالة التي توجب بها الاستغراق، والشمول يدلّ على صحة ما ذكره أن الحكيم منّا إذا قال: من دخل داري أكرمه إلاّ زيداً، فهمنا من كلامه بدخول الاستثناء إن من عدا زيداً مراد بالقول؛ لأنّه لو لم يكن مراداً لوجب استثناءه مع إرادة الإفهام والبيان^(٢).

أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى

ولكي يتم الاستدلال بالحديث على خلافة وإمامة عليّ عليه السلام بهذا الحديث لا بدّ أن نتعرف على أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى عليه السلام.

المنزلة الأولى: قرابة الأخوة

إن القرابة الخاصة والأخوة النسبية التي كانت بين هارون وموسى، من الأمور الواضحة التي صرّح بها القرآن الكريم في جملة من الآيات الكريمة، كما في قوله تعالى حكاية عن طلب موسى عليه السلام: ﴿وَأَجْعَلْ لِّي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾^(٣)، فتعتبر هذه الأخوة من المنازل المهمة التي ميّزت هارون عن أصحاب موسى عليه السلام من بني إسرائيل.

(١) كذا في المطبوع.

(٢) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ١٣-١٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٣) طه: ٣٠.

دور الأخوة في نيل المقامات الإلهية

وقد أكد القرآن الكريم على تلك المنزلة في جملة من الآيات المباركة، كما في قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَاخِي هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾^(١). وقد استجاب الله تعالى له قائلاً: ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾^(٢).

ولاشك أنّ هذا الطلب الذي تقدّم به موسى عليه السلام إلى الله تعالى، والذي هو عبارة عن إعطاء منصب الوزارة لشخص من أهله، وهو أخوه هارون واستجابة الله عزّ وجلّ لذلك الطلب، كلّ ذلك يستند في الحقيقة إلى قانون اصطفاء بعض البيوتات الطاهرة والذريّات المطهّرة ودوره في كيفية توزيع ومنح المناصب والمقامات الإلهية.

وقد وردت بنود ذلك القانون في كثير من الآيات المباركة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^(٣)، فإنّ هذه الآية الكريمة صريحة في أنّ الاصطفاء بالمقامات الإلهية خاص ببعض البيوت المباركة، كما نصّ على هذه الحقيقة أيضاً قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمَنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ * وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ

(١) طه: ٢٩-٣٢.

(٢) طه: ٤٢.

(٣) آل عمران: ٣٣-٣٤.

وَعَيْسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلِّ مِّنَ الصَّالِحِينَ * وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا
وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ * وَمِنَ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ
وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١﴾، فإن هذه الآيات المباركة تنصّ على أن
ليوت الأنبياء دوراً أساسياً في اجتناب ذرياتهم واصطفائهم وتفضيلهم على
العالمين، كما أنها صريحة أيضاً في أن للأخوة - مضافاً إلى الأبوة والنبوة -
تأثيراً مهماً في استعداد الشخص لنيل المقامات الإلهية، وقد كانت أخوة
هارون لموسى ﷺ منزلة أهله لبلوغ درجة النبوة والخلافة.

والذي نريد التأكيد عليه في هذا المجال: هو أن القرابة النسبية الخاصة
بين علي ﷺ وبين النبي الأكرم ﷺ وكذا منزلة الأخوة التي خصّ بها
النبي ﷺ علياً ﷺ على سائر الصحابة - كما سيتضح - كانت من الأصول
والمبادئ المهمة التي استحق أمير المؤمنين ﷺ في ضوئها مقام الإمامة
والخلافة، كما كان هذا الأمر ثابتاً لهارون بالنسبة إلى موسى ﷺ، ولا
يخرج هذا الأمر عن قانون الاصطفاء في الآل والذرية الذي ذكرناه.

منزلة القرابة والأخوة بين النبي ﷺ وعلي ﷺ

بناءً على ما ذكرناه من القرابة والأخوة بين هارون وموسى ﷺ، قد يورد
إشكال، حاصله:

إنّ علياً ﷺ وإن كان بينه وبين النبي ﷺ علاقة الرحم وقربى النسب؛
لأنه كان ابن عمه، إلا أنه لم يكن أخاً نسبياً للنبي ﷺ كي نقارن بين أخوته

(١) الأنعام: ٨٤-٨٧.

وأخوة هارون لموسى، وهذا فارق واضح وجليّ بين قرابة هارون - وهي الأخوة النسبية - وبين قرابة علي عليه السلام وهي بنوة العمومة.

والجواب عن هذا الإشكال:

إنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أثبت لعلي عليه السلام أخوة خاصة - كما سيأتي - تفوق في مزاياها وخصائصها ومعطياتها الأخوة النسبية الناتجة عن التقاء الأبوين، فبالإضافة إلى القرابة النسبية القريبة بين علي عليه السلام والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، فإن علياً عليه السلام تميّز بأخوة تكوينية خاصة للنبي صلى الله عليه وآله أهله لنيل منازل الأخوة النسبية التي كانت لهارون عليه السلام.

فعلي عليه السلام - بحسب ما سنذكره من الروايات - كما أنّه من بيوت الأنبياء التي اصطفاه الله عزّ وجلّ، هو أيضاً أخ للنبي صلى الله عليه وآله.

الروايات الدالة على أخوة علي عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله

إنّ الروايات الدالة على أخوة علي عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله كثيرة جداً، نشير فيما يلي إلى بعضها:

الرواية الأولى: أنت أخي في الدنيا والآخرة

أخرج الترمذي في سننه بسند معتبر عن ابن عمر قال: «أخى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بين أصحابه، فجاء علي تدمع عيناه، فقال: يا رسول الله، آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بيني وبين أحد، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنت أخي في الدنيا والآخرة. هذا حديث

حسن غريب»^(١).

والحسن الغريب عند الترمذي هو ما كان رواه من الثقات، قال الأحمدي في شرحه للسنن: «وقال الحافظ أحمد بن عبد المحسن القرافي في كتابه (معتمد النبوه): قول أبي عيسى: هذا حديث صحيح حسن غريب وهذا حديث حسن غريب، إنما يريد به ضيق المخرج، أنه لم يخرج إلا من جهة واحدة ولم تتعدد طرق خروجه، إلا أن راويه ثقة، فلا يضر ذلك فيستغربه هو لقلّة المتابعة»^(٢).

الرواية الثانية: أنت أخي ووارثي

أخرج ابن حبان في كتابه الثقات، عن الفضل بن الحباب، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، عن البراء بن عازب، عن أبي بكر، عن رسول الله ﷺ، قال في يوم المؤاخاة لعلي عليه السلام: «والذي بعثني بالحق ما أخرتك إلا لنفسي، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي، قال: يا رسول الله، وما أرت منك؟ قال: ما ورث الأنبياء قبلي، وما ورث الأنبياء قبلك؟ قال: كتاب الله وسنة نبيهم، وأنت معي في قصري في الجنة مع فاطمة ابنتي»^(٣).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المباركفوري، تحفة الأحوذى، المقدمة: ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن حبان، الثقات: ج ١ ص ١٤٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

تصحيح السند

أمّا أبو خليفة الفضل بن الحباب، فقد قال عنه ابن حجر: «مسند عصره بالبصرة، يروي عن القعني ومسلم بن إبراهيم والكبار، وتأخّر إلى سنة خمس وثلاثمائة، ورحل إليه من الأقطار، وكان ثقة عالماً، ما علمت فيه ليناً»^(١).

وأمّا عبد الله بن رجاء، فقد قال عنه الذهبي: «عبد الله بن رجاء: الحافظ الثقة أبو عمرو الغداني البصري»^(٢).

وأمّا إسرائيل بن يونس. فقد ذكره ابن حجر بقوله: «ثقة تكلم فيه بلا حجة»^(٣).

وأمّا أبو إسحاق السبيعي. فقد وثقه أحمد بن حنبل وابن معين، وغيرهم، وحديثه - كما يقول الذهبي - محتج به في دواوين الاسلام^(٤). فالسند معتبر ورجاله كلهم ثقات.

أما ما يقال من أنه مدلس، فيجاب: اتفق العلماء على قبول عنعنة السبيعي، كالحاكم والذهبي، وابن حجر، بل روى له الشيخان بالنعنة^(٥).

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٤٣٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٤٠٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٣٩٩.

(٥) انظر: المستدرک للحاكم وبذيله التلخيص للذهبي: ج ١ ص ٩٥، وانظر: ابن حجر، القول

المسدد في مسند أحمد: ص ٣٠، وانظر: صحيح البخاري: ج ١ ص ١٥، وصحيح مسلم: ج ١ ص ٨.

واما اتهامه بالتخليط: فقد أنكر الذهب ذلك، قال: «إنه شاخ ونسي ولم يختلط... وقد تغير قليلاً»^(١).

الرواية الثالثة: علي أخو رسول الله ﷺ قبل أن تخلق السماوات

أخرج الطبراني في الأوسط بسنده عن جابر بن عبد الله، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): مكتوب على باب الجنة: محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علي أخو رسول الله قبل أن تخلق السماوات بألفي سنة»^(٢) ولم يطعن في سند هذا الحديث إلا من جهة أشعث ابن عم الحسن بن صالح، قال الهيثمي في زوائده: «رواه الطبراني في الأوسط وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح وهو ضعيف ولم أعرفه»^(٣) في حين أن الخطيب البغدادي قد وثق أشعث قائلاً: «أشعث بن عم حسن بن صالح وكان يفضل على الحسن»^(٤) وحسن بن صالح من كبار الرواة الثقات، قال عنه ابن حجر: «ثقة فقيه عابد رمي بالشيعة»^(٥)، فإذا كان الأشعث يفضل على ابن عمه حسن بن صالح، فلا شك في صلاحه ووثاقته.

الرواية الرابعة: أيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟

أخرج أحمد في مسنده عن علي بن أبي طالب عن رسول الله ﷺ في حديث

(١) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٢٧٠.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٥ ص ٣٤٣، الناشر: دار الحرمين.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٧ ص ٣٩٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الدار، قال: «يا بني عبد المطلب، إني بعثت لكم خاصة وإلى الناس بعامة، وقد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم، فأيكم يبأيعني على أن يكون أخي وصاحبي؟ قال: فلم يقم إليه أحد، فقمتم إليه وكنت أصغر القوم، قال: فقال: اجلس، ثلاث مرات، كل ذلك أقوم إليه، فيقول لي: اجلس، حتى إذا كان في الثالثة ضرب بيده على يدي»^(١)، قال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله ثقات»^(٢).

الرواية الخامسة: إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه

أخرج الطبراني في المعجم الكبير عن علي عليه السلام، قال مبيناً منزلته من رسول الله صلى الله عليه وآله: «والله، إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه، فمن أحق به مني»^(٣)، قال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»^(٤).
إنّ هذه الأحاديث الصحيحة وغيرها كلّها تثبت أنّ لعلي عليه السلام أخوة خاصة مع رسول الله صلى الله عليه وآله، وهي أخوة قبل خلق السماوات والأرض، وفي الدنيا والآخرة كما تقدم في رواية الطبري، ولأجلها ورث علي عليه السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله ما ورثه الأنبياء.

استناد الأخوة إلى الرابطة التكوينية

إنّ تلك الأخوة الخاصة تستند إلى الرابطة التكوينية في الخلق بين

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٥٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٨ ص ٣٠٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ١٠٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٣٤.

علي عليه السلام والنبى صلى الله عليه وآله، وهذا ما أكدته جملة من الروايات، منها ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن جابر بن عبد الله، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول لعلي: يا علي، الناس من شجر شتى وأنا وأنت من شجرة واحدة، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله: ﴿وَجَنَّاتٌ مِّنْ أَعْنَابٍ وَزَرَءٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ وَغَيْرُ صِنَوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ﴾».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١)، كما روى هذا الحديث القرطبي أيضاً في تفسيره^(٢).

ولا شك أن معنى هذا الحديث هو أن بين النبى صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام علاقة ورابطة تكوينية في الخلق والإيجاد، أي أن علياً عليه السلام والرسول الأكرم صلى الله عليه وآله خلقهما الله تعالى من منبت تكويني خاص، يسقى بماء واحد، ويتميز في خصائصه وصفائه وطهارته عن الأصل والمنبت الذي خلق الله تعالى منه سائر الناس، وهذه العلاقة الملكوتية هي ركيزة الأخوة الخاصة التي أشرنا إلى تمييزها عن الأخوة النسبية في الخصائص والمواصفات، مضافاً إلى القرابة الشديدة بين علي عليه السلام والنبى صلى الله عليه وآله، فهو ابن عمه ومن بيت اصطفاه الله تعالى على سائر البيوت، كما ورد ذلك في الصحيح عن النبى صلى الله عليه وآله، حيث قال: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم»^(٣).

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٢٤١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٩ ص ٢٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ٥٨ ح ٥٨٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

كما قال ﷺ أيضاً: «أنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، إن الله خلق الخلق فجعلني في خيرهم فرقة، ثم جعلهم فرقتين فجعلني في خيرهم، ثم جعلهم قبائل فجعلني في خيرهم قبيلة، ثم جعلهم بيوتاً فجعلني في خيرهم بيتاً وخيرهم نسباً... قال أبو عيسى: هذا حديث حسن»^(١).

وقال الهيثمي: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»^(٢)، وقال الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح: «حديث صحيح وحسنه الترمذي»^(٣).
ومن الواضح أنّ علياً عليه السلام من ذلك البيت المبارك والنسب الطاهر. والحاصل: أنّ مقام ومنزلة القرابة الخاصة والأخوة التكوينية ثابتة لعلي عليه السلام بنحو أعلى وأفضل من الأخوة النسبية التي بين هارون وموسى عليهما السلام، ولهذه القرابة والأخوة دورها الأساس في اختيار علي عليه السلام للخلافة والاستخلاف.

المنزلة الثانية: المؤازرة والمعاضدة

من المنازل والمقامات المهمة التي أثبتتها القرآن الكريم لهارون عليه السلام هي مقام الوزارة، حيث إنّ الله عزّ وجلّ شدّ أزر موسى عليه السلام به وجعله رداءً

(١) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج ٥ ص ٥٤٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٩٣٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٨ ص ٢١٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح: ج ٣ ص ١٦٠٤، الناشر: المكتب الإسلامي.

ومدافعاً عن رسالته ومصداقاً لها، قال تعالى على لسان موسى: ﴿وَأَجْعَلْ لِّي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾^(١)، فأجابه الله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسَى﴾^(٢)، وفي آية أخرى من سورة الفرقان، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا﴾^(٣)، كما جاء على لسان موسى عليه السلام: ﴿وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾^(٤).

وقد سمي الوزير وزيراً؛ لأنه يحمل ثقل حمل الملك^(٥)، أو بمعنى الجبل الذي يلتجأ إليه، سمي بذلك؛ لأن الملك يلتجأ إليه في آرائه وأحكامه^(٦). فالوزارة منزلة ثابتة لهارون عليه السلام.

وهذه المنزلة الكريمة والفضيلة العظيمة ثابتة لعلي عليه السلام أيضاً بمقتضى عموم حديث المنزلة؛ إذ تقدم أن النبي صلى الله عليه وآله لم يستثن من المنازل الثابتة لهارون غير النبوة.

كما أن النبي صلى الله عليه وآله قد صرح بثبوت منزلة الوزارة والمؤازرة لعلي عليه السلام في جملة من الأحاديث، من ذلك ما رواه الثعلبي في تفسيره عن أبي ذر، قال: «صليت مع رسول الله يوماً من الأيام صلاة الظهر، فدخل سائل في

(١) طه: ٢٩-٣٢.

(٢) طه: ٣٦.

(٣) الفرقان: ٣٥.

(٤) القصص: ٣٤.

(٥) ابن دريد، جمهرة اللغة: ج ٢ ص ٧١٢، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٦) أنظر: الأزهرى، تهذيب اللغة: ج ١٣ ص ١٦٦، الناشر: دار احياء التراث العربي.

المسجد فلم يعطه أحد، فرفع السائل يده إلى السماء وقال: اللهم اشهد أنني سألت في مسجد رسول الله فلم يعطني أحد شيئاً، وكان علي راعياً فأومى إليه بخنصره اليمنى وكان يتختم فيها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، وذلك بعين النبي ﷺ، فلما فرغ النبي ﷺ من الصلاة فرفع رأسه إلى السماء وقال: اللهم إن أخي موسى سألني، فقال: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * واحْلُلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي * يَقْفَهُوا قَوْلِي * واجْعَلْ لِّي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * فأنزلت عليه قرآناً ناطقاً: ﴿سَشَدُّ عَضُدِكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكَمَّا سُلْطَانًا﴾ اللهم وأنا محمد نبيك و صفيك، اللهم فاشرح لي صدري ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أشدد به ظهري.

قال أبو ذر: فو الله ما استتم رسول الله ﷺ الكلمة حتى أنزل عليه جبرائيل من عند الله، فقال: يا محمد اقرأ، فقال: وما أقرأ؟ قال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١).

ومؤازرة علي عليه السلام ومعاضدته لرسول الله ﷺ وجهاده و قتاله في سبيل الرسالة الخاتمة واضحة وضوح الشمس، فهو المدافع والمضحّي الأول عن

(١) التعلبي، الكشف والبيان: ج ٤ ص ٨٠ - ٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقد أخرج هذا الحديث بألفاظ أخرى عن أسماء بنت عميس أيضاً، الإسكافي في المعيار والموازنة: ص ٣٢٢، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي. كما أخرجه أيضاً الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل: ج ١ ص ٤٧٨، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية. والرازي في التفسير الكبير: ج ١٢ ص ٢٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الرسول ﷺ طيلة حياته ﷺ، وقد جسّد تضحياته بكل ما يملك من مال أو نفس، مستهيناً بالموت من أجل بقاء النبي ﷺ حياً، وقد نفهم ذلك المعنى من المؤازرة التي يراها النبي ﷺ ثابتة عنده تجاه علي ﷺ، حينما يصرح ﷺ: «فإن المدينة لا تصلح إلاّ بي أو بك»^(١)، أو حينما يقول: «لا ينبغي أن يبلغ عني إلاّ رجل مني وأنا منه»^(٢)، إلى غير ذلك من الموارد الكثيرة التي تؤكد هذه المكانة والمنزلة بين النبي ﷺ وعلي ﷺ.

ومن الواضح أنّ هذا المقام لعلي ﷺ من أهم وأعظم الفضائل، وقد أثبتتها حديث المنزلة.

المنزلة الثالثة: الشراكة في الأمر

الشراكة في الأمر من المنازل التي أثبتها القرآن الكريم لهارون ﷺ على لسان أخيه موسى ﷺ، وذلك في قوله تعالى، حكاية عن موسى ﷺ: ﴿وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي﴾^(٣).

هذه الشراكة لا يمكن لنا أن نحملها على الشراكة في النبوة بحيث يكونان معاً نبياً واحداً، فهذا غير معقول، فلا بد أن تكون الشراكة في أمر يكون معقولاً، وهذا الأمر هو تحمّل أعباء الرسالة، وذلك يفضي إلى أن يكون لهارون من وجوب الطاعة نفس المستوى الثابت للنبي موسى ﷺ، فيكون هارون شريكاً لموسى في طاعة النبوة، وعلى الجميع أن يطيعوا أمره.

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٦٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٣ ص ١٦٥، الناشر: دار الحرمين.

(٣) طه: ٣٢.

وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾^(١).

وهذه الطاعة لا تتنافى مع طاعة النبي موسى عليه السلام فيمكن أن يكون الاثنان مفترضي الطاعة، مع وجود الأولوية لموسى عليه السلام، فحيث إن موسى عليه السلام هو صاحب الشريعة وهو الذي تلقى الرسالة عن الله تعالى، فلا ولاية ولا قيادة على الأمة مع ولايته وقيادته.

وهذه الطاعة يمكن التعبير عنها بالولاية، فهي ثابتة فعلاً لهارون عليه السلام بمقتضى منزلة الشراكة، وهذه الولاية هي الإمامة.

هذه الإمامة ثابتة لهارون، فلو قدر له أن يعيش بعد موسى عليه السلام لما كان هناك أحد ينازعه الخلافة بعد موسى عليه السلام.

وقد كانت هذه الولاية واجبة الاتباع على بني إسرائيل؛ لأنها مندرجة تحت وجوب طاعة أولي الأمر كما هو صريح قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَارُونُ مِنْ قَبْلُ يَا قَوْمِ إِنَّمَا فُتِنْتُمْ بِهِ وَإِنَّ رَبَّكُمُ الرَّحْمَنُ فَاتَّبِعُونِي وَأَطِيعُوا أَمْرِي﴾^(٢)، ومن الواضح أن هذه الإمامة لهارون عليه السلام منبثقة عن أهليته واستحقاقه وتمييزه على أصحاب موسى عليه السلام، بما فيهم يوشع بن نون الذي كان موجوداً في ذلك الحين، والذي نال مقام الخلافة والإمامة بعد وفاة هارون وموسى عليه السلام.

وفي ضوء تلك الشراكة كان هارون هو الرجل الثاني في حكومة موسى عليه السلام، ولا يمكن أن تصل الخلافة لشخص آخر في حال غياب موسى عليه السلام ما دام هارون موجوداً، سواء أكان غياب موسى عليه السلام بذهابه إلى

(١) القصص: ٣٥.

(٢) طه: ٩٠.

ربّه أم بموته أم غير ذلك، وما موت هارون عليه السلام في حياة موسى إلا مانع منع من استمرار خلافة هارون بعد وفاة أخيه عليه السلام.

إشكال الاستثناء المنقطع وجوابه

بقي أن نتعرّض لإشكال أورده بعض على الحديث، وهو كون الاستثناء فيه منقطعاً، فلا يدلّ على العموم.

نقول: سواء كان الاستثناء منقطعاً أم متصلّاً، فالعموم ثابت في الحديث، وعلى تقدير كونه متصلّاً، فالعموم واضح، وأمّا على تقدير كونه منقطعاً، فالعموم ثابت أيضاً.

توضيح ذلك: قد يقال: إن النبوة ليست من المنازل؛ لأنّ معنى المنزلة - كما أوضحنا - هي المكانة والمرتبة، وهي نحو من أنحاء الارتباط بين شخصين، بينما النبوة جعل إلهي من الله للشخص ولا يصحّ عدّها من المنازل، فاستثاؤها من المنازل من قبيل ما لو قيل: سافر الحجاج إلا أمتعتهم، وذلك لا يفيد العموم؛ لأنّ الاستثناء المنقطع بمثابة قضية مستقلة لحقها استدراك؛ لرفع توهم نشأ من الكلام، كما يقال: جاء زيد ولم يجيء عمرو.

وجواب ذلك: أنّ الاستثناء المنقطع، كالمّتلّ في إفادته العموم؛ لأنّ الكلام فيه مسوق لإفادة التأكيد والمبالغة، ففي المثال الذي ذكرناه يدلّ على أن جميع الحجاج قد سافروا ولم يبق منهم أحد، وأن الباقي هو أمتعتهم فقط، فالمتكلم حين صار بصدد إخراج الأمتعة واستثائها كان ملتفتاً ومتوجّهاً إلى عدم بقاء أي شخص من الحجاج، فلو كان شخص قد بقي منهم لذكره بطريق أولى من ذكر الأمتعة.

وفي الحديث الشريف قد نزل النبي ﷺ علياً ﷺ من نفسه منزلة هارون من موسى من الوزارة وشد الأزر والإشراك في الأمر، ثم مبالغة في التأكيد على جميع تلك المنازل تعرض لما ليس منها وهي النبوة التي كان هارون واجداً لها بحيث لو عاش لكانت ثابتة له، فنفاها عنه لأنه لا نبي بعد النبي ﷺ، بل هو خاتم الأنبياء.

الجواب الثالث: دلالة حديث المنزلة على خلافة علي بعد وفاة النبي

اعتمد القفاري في شبهته على إبراز جهة التمايز بين خلافة هارون في حياة موسى ﷺ وبين الخلافة التي تثبتها الشيعة لعلي ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ؛ وذلك لأن هارون ﷺ توفي في حياة موسى ولم يكن خليفة له بعد وفاته، وهذا يعني أن الخلافة بعد موسى لم تكن من منازل هارون كي تثبت لعلي ﷺ بقول النبي ﷺ: «إلا أنه لا نبي بعدي»، وحينئذ يفقد حديث المنزلة دلالة على خلافة علي ﷺ وإمامته بعد النبي ﷺ^(١).

ولكن هذا الكلام يكشف عن قصور في فهم الأحاديث النبوية، وجهل بحقيقة الخلافة الإلهية للأنبياء والأوصياء، فإن في حديث المنزلة جواباً واضحاً على هذه الشبهة، وبيان ذلك يعتمد على استيضاح الأمور التالية:

أولاً: حديث المنزلة يثبت منازل هارون لعلي ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ

إن حديث المنزلة بكل ألفاظه المتقدمة صريح في إثبات منازل هارون لعلي ﷺ بعد وفاة النبي ﷺ وإن كان هارون قد توفي في حياة

(١) أنظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٣١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

موسى عليه السلام، وذلك يظهر جلياً في قول النبي صلى الله عليه وآله: «إلا أنه لا نبي بعدي» وقوله صلى الله عليه وآله: «إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي»^(١)، فهذه الألفاظ الواردة في حديث المنزلة بأسانيد معتبرة - كما تقدم - صريحة في أنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله أراد أن يثبت لعلي عليه السلام منازل هارون حتى بعد وفاته صلى الله عليه وآله، والنبي صلى الله عليه وآله عندما استثنى النبوة ونفاها عن علي عليه السلام من بعده كما هي منتفية في حال حياته، فإنه يثبت في الوقت ذاته بقية المنازل لعلي عليه السلام من بعده كما هي كذلك في حال حياته المباركة، والخلافة أيضاً من تلك المنازل الثابتة لعلي في حال غياب النبي صلى الله عليه وآله وذهابه سواء كان غيابه صلى الله عليه وآله لأجل الجهاد أم بسبب الموت والانتقال إلى الله تبارك وتعالى، فلا ينبغي أن يذهب النبي صلى الله عليه وآله إلا وعلي عليه السلام خليفته في كل مؤمن من بعده، وليس ذلك إلا للخصائص التي تميّز بها علي عليه السلام على سائر الصحابة، وأعطته الأهلية لتلقّي الخلافة عن النبي صلى الله عليه وآله في حال غيابه وذهابه.

ثانياً: إطلاق حديث المنزلة

إنّ حديث المنزلة إذا لم يكن صريحاً في إثبات منازل هارون لعلي عليه السلام بعد وفاته، فهو مطلق على أقل التقادير، ولم يقيده النبي صلى الله عليه وآله في حال حياته، فهو شامل لحال الحياة وبعد الوفاة، والتخصيص بحال الحياة يحتاج إلى الدليل، ولا يقال إنّ هناك قرينة على التخصيص وهي بمثابة المانع

(١) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن ناصر الألباني: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

بسبب وفاة هارون عليه السلام في حال حياة موسى، فإن مجرد ذلك لا يصلح دليلاً على التخصيص، بل يرد ذلك قوله صلى الله عليه وآله المتقدم: إلا أنه لا نبي بعدي، وقوله صلى الله عليه وآله: لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي في كل مؤمن من بعدي.

الجواب الرابع: الرد على حديث تشبيه أبي بكر وعمر بالأنبياء

لقد أورد القفاري عن ابن حزم، قوله: «وتشبيه علي بهارون ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى، وتشبيه عمر بنوح وموسى».

ذكر القفاري أن التشبيه مروى في مسند أحمد والحاكم، وسوف نذكر متن الحديث في المسند ثم نتعرض لذكر الإشكالات عليه.

ونصّ الحديث في المسند هو: «حدثنا عبد الله، حدثني أبي، ثنا أبو معاوية، ثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة، عن عبد الله قال: لما كان يوم بدر، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ما تقولون في هؤلاء الأسرى؟ قال: فقال أبو بكر: يا رسول الله قومك وأهلك استبقهم واستأن بهم لعل الله أن يتوب عليهم، قال: وقال عمر: يا رسول الله أخرجوك وكذبوك قريتهم فاضرب أعناقهم، قال: وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله انظر وادياً كثيراً الحطب، فأدخلهم فيه، ثم أضرم عليهم ناراً، قال: فقال العباس: قطعت رحمك، قال: فدخل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولم يرد عليهم شيئاً، قال: فقال ناس: يأخذ بقول أبي بكر، وقال ناس: يأخذ بقول عمر، وقال ناس: يأخذ بقول عبد الله بن رواحة، قال: فخرج عليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: إن الله ليلين قلوب رجال فيه حتى تكون ألين من اللبن وإن الله ليشد قلوب رجال

فيه حتى تكون أشد من الحجارة، وإنّ مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام، قال: ﴿مَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى، قال: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، وإنّ مثلك يا عمر كمثل نوح، قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾، وإنّ مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالَهُمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾، أنتم عالة فلا ينفلتن منهم أحد إلا بفداء أو ضربة عنق^(١).

وهذا النقص بمضمون هذا الحديث من ابن حزم وغيره ساقط من وجوه

عديدة، نشير إلى بعضها:

أولاً: الحديث منقطع

إنّ حديث تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى وتشبيه عمر بنوح وموسى أخرجه أحمد والحاكم والبيهقي عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود، والحديث منقطع، فإن أبا عبيدة لم يسمع عن أبيه عبد الله بن مسعود.

أخرج الترمذي عن عمرو بن مرّة، قال: «سألت أبا عبيدة بن عبد الله: هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: لا»^(٢)، وقال النسائي في السنن: «أبو عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً»^(٣)، كما ذكر ذلك ابن حبان في كتابه

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت. وأنظر: ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٤٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) النسائي، سنن النسائي: ج ٣ ص ١٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(الثقات)، حيث قال: «أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود يروي عن أبيه ولم يسمع منه شيئاً»^(١).

والحديث المذكور لم يرو إلا عن أبي عبيدة عن أبيه، فهو ساقط عن الاعتبار ولا يمكن الاستدلال والاحتجاج به على المباني السنية، ولا يوجد لهذا الحديث - بحسب تتبعنا - أي متابعات أو شواهد داعمة لإثبات حسنه. وقد صرح بانقطاعه الهيثمي، قال في زوائده عند ذكره للحديث: «وفيه أبو عبيدة ولم يسمع من أبيه ولكن رجاله ثقات»^(٢)، كما صرح بضعفه جملة من أعلام الطائفة السنية، قال الألباني في تعليقه على الحديث: «بل منقطع، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه كما قال الهيثمي»^(٣) وقال أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده ضعيف، لانقطاعه، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود»^(٤)، وكذا ما ذكر شعيب الأرنؤوط في حكمه على رواية المسند أيضاً^(٥).

ثانياً: الحديث لا يتضمن التشبيه في جميع المنازل

إنّ الحديث لا يتضمن تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليهما السلام، إلا من جهة

(١) ابن حبان، الثقات: ج ٥ ص ٥٦١، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٦ ص ٨٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الألباني، إرواء الغليل: ج ٥ ص ٤٨، المكتب الإسلامي - بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٥٢١، ح ٣٦٣٢، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٨٣، مع تذييل الأحاديث بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

الصفح والتجاوز عن الآخرين، كما أنه لا يتضمن تشبيه عمر بنوح وموسى عليه السلام، إلا من جهة الشدة والغضب على قومهما؛ وذلك لأن الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وآله يقول: «وإن مثلك يا أبا بكر كمثل إبراهيم عليه السلام قال: ﴿مَنْ تَبَعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ومثلك يا أبا بكر كمثل عيسى، قال: ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل نوح، قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ وإن مثلك يا عمر كمثل موسى، قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَيَّ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَيَّ قُلُوبَهُمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(١)، والحديث كما هو واضح لا يُنزّل ولا يُشبهه أبا بكر وعمر إلا من جهة خاصة وصفة محدّدة، وليس فيه أي دلالة على أفضليتهم أو إمامتهم وخلافتهم لرسول الله صلى الله عليه وآله، وهذا بخلاف ما دلّ عليه حديث المنزلة، حيث نزل النبي الأكرم صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام منزلة هارون من موسى عليه السلام في كلّ صفاته ومزاياه وخصائصه إلا النبوة، فهناك فرق واضح وجلي بين التشبيه بـ (مثلك) وبين تنزيل النبي صلى الله عليه وآله لعلي بقوله: منزلتك مني!!

فالحديث مع ضعف سنده لا يدلّ على تشبيه أبي بكر وعمر بالأنبياء في جميع صفاتهم ومنازلهم، كي يقال: إنّ تشبيه علي عليه السلام بهارون عليه السلام ليس بأعظم من تشبيه أبي بكر بإبراهيم وعيسى عليه السلام وتشبيه عمر بنوح وموسى عليه السلام.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٨٣، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

ثالثاً: اعتقاد الطائفة السنية في أبي بكر وعمر

مع غضّ النظر عمّا أسلفنا من ضعف رواية التشبيه المزعومة وضعف دلالتها، فإنّ الطائفة السنية لا تعتقد أنّ أبا بكر وعمر بمنزلة إبراهيم وعيسى ونوح وموسى عليهم السلام في جميع المنازل إلاّ النبوة، حتى يقال: إنّ تشبيههم بالأنبيا من أولي العزم كتشبيه علي عليه السلام بهارون من موسى عليه السلام. وأمّا تشبيه علي عليه السلام بهارون في حديث المنزلة فهو تشبيه وتنزيل في جميع المقامات والخصائص إلاّ النبوة، فلا وجه للمقارنة بين التشبيهين في الحديثين.

التحريف في حديث المنزلة

ثم لا يبعد أن تكون هذه الرواية التي نقلت التشبيه من الروايات الموضوعية في قبال فضائل علي عليه السلام، فقد عمد الوضّاعون إلى وضع الكثير من الأحاديث للتقليل من مفاخر علي عليه السلام وفضائله، وحديث المنزلة لم يسلم من التحريف، وفي الحقيقة هذا يكشف من جانب آخر على أنهم فهموا من حديث المنزلة فضيلة كبيرة لعلي عليه السلام وإلاّ لما عمدوا إلى تحريف الحديث ونسبته إلى الخليفين أبي بكر وعمر، فقد روى ابن عساکر: «عن زكريا بن يحيى البصري، نا مسلم بن إبراهيم، نا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى»^(١).

(١) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٢٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وروى الخطيب البغدادي: «عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال: أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى»^(١).

وبلا شك فإنّ علامات الوضع لائحة على هذين الحديثين، فهما مكذوبان على النبي ﷺ.

قال الذهبي في ترجمة قزعة بن سويد: «وله حديث منكر عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس - مرفوعاً: لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن الله اتخذ صاحبكم خليلاً، أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. رواه غير واحد عن قزعة»^(٢).

وقال أيضاً في ترجمة عمار بن هارون: «... حدثنا عمار بن هارون المستملي، حدثنا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة. عن ابن عباس حديث: ما ينفعني مال، ما ينفعني مال أبي بكر. وزاد فيه: وأبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. قلت: هذا كذب»^(٣).

مضافاً إلى أنّ في سنده عمار بن هارون المستملي، قال ابن حجر فيه: «قال ابن عدي: عامّة ما يرويه غير محفوظ، وقال في موضع آخر: يسرق الحديث ... وقال العقيلي: عمار بن هارون أبو ياسر الدلال قال لي موسى بن هارون: عمار بن هارون أبو ياسر متروك الحديث، ثم ذكر كلام ابن

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١١ ص ٣٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٨٩ - ٣٩٠ رقم ٦٨٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٧١ - ١٧٢.

المديني»^(١).

قال ابن الجوزي: «أخبرنا أبو منصور القزاز، قال: أنا أبو بكر بن ثابت، قال: أخبرنا علي بن عبد العزيز الطاهري، قال: نا أبو القاسم علي بن الحسن بن علي بن زكريا الشاعر، قال: نا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، قال: أنا بشر بن دحية، قال: أنا قزعة بن سويد، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس: أن النبي قال: أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى. قال المؤلف: هذا حديث لا يصح، والمتهم به الشاعر، وقد قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج بقزعة بن سويد. وقال أحمد: هو مضطرب الحديث»^(٢).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل الحال إلى تبديل مفردات الحديث لكي ينقلب معناه ومضمونه من مدح أمير المؤمنين عليه السلام إلى ذمه: «قال إسماعيل بن عياش: رافقت حريزاً من مصر إلى مكة فجعل يسب علياً ويلعنه، وقال لي: هذا الذي يرويه الناس أن النبي (ص) قال لعلي: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) حق، ولكن أخطأ السامع. قلت: فما هو؟ قال: إنما هو: (أنت مني بمكان قارون من موسى)، قلت: عمّن ترويه؟ قال: سمعت الوليد بن عبد الملك يقوله على المنبر»^(٣).

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن الجوزي، العلل المتناهية: ج ١ ص ١٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٦٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ابن

عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ١٢ ص ٣٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. المزي، تهذيب الكمال:

ج ٥ ص ٥٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢

فلا نملك إلا أن نقول: لا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، ما بال هذا الرجل كلما سعى مبغضوه للنيل منه والحط من منزلته ازداد رفعة وسمواً سلام الله عليه.

الأحاديث الأخرى في فضل علي عليه السلام

بعد أن استعرض القفاري قول ابن حزم ورأيه في حديث المنزلة، استطرد في ذكر آراء وأقوال ابن حزم حول الأحاديث الأخرى الواردة في فضل علي عليه السلام، ومن تلك الأحاديث قول النبي صلى الله عليه وآله في حق علي عليه السلام في معركة خيبر: «لأعطين هذه الراية غداً رجلاً يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله»^(١).

قال ابن حزم: «وهذه صفة واجبة لكل مؤمن وفاضل»^(٢).

ومن تلك الأحاديث أيضاً ما عهدته النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بقوله: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»^(٣).

قال ابن حزم في تعليقه على الحديث: «وقد صحّ مثل هذا في الأنصار (رضي الله عنهم) أنه لا يبغضهم من يؤمن بالله واليوم الآخر»^(٤).



ص ٢٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٠ ص ١٢٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٧٦ ح ٤٢١٠، الناشر: دار الفكر. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل: ج ٤ ص ١١٦، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٦ ح ٣٨١٩، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح» الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن حزم، الفصل: ج ٤ ص ١١٦، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

ثم قال ابن حزم بعد ذلك: «وأما: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فلا يصحّ من طريق الثقات»^(١).

وحيث إنّ القفاري في كتابه قد خصص البحث حول هذا الحديث الأخير وهو حديث الغدير (من كنت مولاه فعلي مولاه)، وزعم أنه عمدة الأدلة على الإمامة من السنة النبوية عند الشيعة، فإننا سنوكل البحث فيه سنداً ودلالة إلى حين التعرّض للإجابة عن الشبهة اللاحقة، ونذكر جواباً مختصراً عمّا قاله في الحديثين الأولين.

١- حديث الراية

إنّ ما زعمه ابن حزم من أنّ قول النبي ﷺ: «يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله» صفة واجبة لكل مسلم وفاضل، فيه مجانبة واضحة للحق، ساقه إليها بغضه للشيعة وعداوته لمن يسمّيهم بالروافض، وإلاّ فإنّ الحديث واضح في إثبات فضيلة لعليّ عليه السلام افتقدها جميع الصحابة الذين كانوا حاضرين في معركة خيبر، وفيهم الخليفة الأول والثاني والثالث.

فهم الصحابة من حديث الراية فضيلة عظيمة

قد بات الصحابة كلّهم يتمنون أن ينالوا تلك المنزلة العظيمة والدرجة الرفيعة، وهذا ما تؤيّده ألفاظ الحديث التي أخرجها البخاري ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن والمسانيد، ففي لفظ البخاري: «بات الناس

(١) المصدر نفسه.

ليلتهم أيهم يعطى، فغدوا كلهم يرجوه»^(١)، وفي لفظ آخر: «فبات الناس يدوكون ليلتهم أيهم يعطاها، فلما أصبح الناس غدوا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كلهم يرجو أن يعطاها»^(٢)، وفي عبارة مسلم عن سعد: «فتناولنا لها»^(٣)، وفي رواية أخرى في صحيح مسلم أيضاً: «قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن ادعى لها»^(٤)، فإن هذه العبارات وغيرها صريحة في أن الصحابة كلهم قد فهموا من الحديث فضيلة عظيمة لا ينالها إلا ذو حظّ عظيم، وقد تناولوا لها، وتساور ليلها عمر بن الخطاب، وما أحبّ الإمارة إلا يومئذ؛ وذلك لاقتران الإمارة بمنزلة رفيعة وهي حبّ الله ورسوله.

وقد تقدم أن سعداً رفض أن يسبّ علياً عليه السلام عندما أمره معاوية بذلك، فقال له معاوية: «ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله فلن أسبّه؛ لئن تكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليّ من حمر النعم»^(٥)، وذكر من تلك الثلاثة حديث الراية، وهذه العبارة - كما ذكرنا - صريحة في أن سعداً قد فهم من حديث الراية ثبوت فضيلة لعلي عليه السلام يتمناها سعد وسائر الصحابة، ويرى أنها لا يمكن أن تقارن بحمر النعم، الذي هو كناية عن أموال الدنيا وكنوزها.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٠ ح ٣٠٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٤ ص ٢٠٧، ح ٣٧٠١، وكذا أورد هذه العبارة مسلم في صحيحه: ج ٧ ص ١٢١، ح ٦١١٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٧ ص ١٢١ ح ٦١١٦.

(٥) المصدر نفسه: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٤.

وإذا كان الأصحاب قد فهموا تلك المنزلة السامية من حديث الراية، فلا قيمة لما ذكره ابن حزم وغيره في هذا المجال.

٢- حديث (إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق)

وأما قول النبي ﷺ: «إِنَّ عَلِيًّا لَا يَحِبُّهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا يَبْغُضُهُ إِلَّا مُنَافِقٌ»، فلا شك أن كل قارئ وسامع يعرف اللغة العربية سيفهم منها إثبات فضيلة عظيمة لعليّ ﷺ، وأنه ميزان يعرف به الإيمان ويتميّز عن النفاق، فلا يحبّ علياً ﷺ إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق، ولو ثبتت هذه الفضيلة بنفسها للأنصار بمجموعهم فهي فضيلة لهم أيضاً، ويكون عموم الأنصار قد نالوا ما ناله عليّ ﷺ من الفضيلة لوحده.

حديث الأنصار مقيد بكونهم أنصاراً لله تعالى

ولكن يرد على النقض بحديث الأنصار: أنّ حديث: «حبّ الأنصار إيمان وبغضهم نفاق» يختلف في مضمونه ومحتواه عمّا ورد في عليّ ﷺ، فإن الحكم المترتب على حبّ الأنصار وبغضهم مقيد بوصف كونهم أنصاراً لله ورسوله، فإن تقييد الحكم في الحديث بالنصرة مشعر بالعلية، بمعنى أن الحكم بإيمان محبهم ونفاق مبغضهم معلق على ذلك القيد، ونحن نؤمن بأنّ من يحبّ الأنصار لأنهم نصرّوا الله ورسوله فهو مؤمن وحبّه علامة إيمانه، وأن من يبغض الأنصار بوصف كونهم أنصاراً منافق، كما قال رسول الله ﷺ، ولكن هذا لا يعني أن الحكم ثابت لحبّ وبغض

كلّ فرد من الأنصار^(١) وإن فعل ما فعل وخالف رسول الله ﷺ، كما لو قيل: أكرم العلماء، فإنّ هذا الحكم وهو وجوب إكرام هؤلاء العلماء معلق على وصف العلم، بحيث لو خرج أحدهم عن ذلك القيد لا يجب إكرامهم.

وهذا بخلاف الحديث الوارد في عليّ عليه السلام، فإنّ الحكم مترتب ومعلق على ذات عليّ عليه السلام وشخصه، فعلي في ذاته لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق.

نكتفي بهذا القدر من الردّ على الإشكال حول روايات الفضائل التي استعرضها القفاري في كتابه بنحو الاستطراد، وننتقل في البحث التالي إلى ما قيل في حديث الغدير.

(١) فقد يقال: إنّ هذا يلزم منه خروج بعض الصحابة كالخليفة عمر مثلاً عن الإيمان؛ وذلك لكونه قد صدر منه البغض تجاه أحد الأنصار وهو سعد بن عبادة حينما امتنع الرجل عن بيعة أبي بكر في السقيفة، وقد أوطئ سعد، فقال قائل: قتلتهم سعداً، فقال عمر: «قتله الله إنّه منافق». الطبري تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٥٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

حديث الغدير وشبهته عدم دلالاته على إمامة علي

الشبهة الأولى: ضعف أسانيد حديث الغدير

قال القفاري: «عمدة أدلتهم هو ما يسمونه (حديث الغدير) ... ونوجز جواب أهل السنة، فيما يلي: إنّ الحديث زاد الوضّاعون فيه ولا يصحّ منه في نظر طائفة من أهل العلم في الحديث إلّا قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه)، بينما يرى بعض أهل العلم أنّ الحديث لا يصحّ منه شيء البتة، قال ابن حزم: (وأما من كنت مولاه فعلي مولاه، فلا يصحّ من طريق الثقات أصلاً)، ونقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم بالحديث أنهم طعنوا فيه وضعّفوه، قال شيخ الإسلام: (وأما قوله: (من كنت مولاه فعلي مولاه) فليس هو في الصحاح، لكن هو مما رواه أهل العلم وتنازع الناس في صحّته، وأما قوله: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله) فهو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث»^(١).

أساسيات الشبهة

- ١- إنّ حديث الغدير في نظر طائفة من أهل العلم زاد الوضّاعون فيه، ولا يصحّ منه إلّا قوله: «من كنت مولاه فعلي مولاه».
- ٢- يرى بعض أهل العلم أنّ الحديث لا يصحّ منه شيء البتة، وقد طعنوا فيه وضعّفوه.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٣٦-٨٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الجواب الأول: صحة طرق حديث الغدير في كتب أهل السنة

لكي يتضح الجواب عن الشبهة المذكورة، لابد أن نثبت أولاً صحة أسانيد وطرق حديث الغدير بألفاظه المختلفة، سواء كان بلفظ «من كنت مولاه فعلي مولاه» ويكون ذلك ردّاً على من طعن وشكك في صدور هذا اللفظ من الحديث بطريق صحيح - كما نقل ذلك القفاري عن ابن حزم وابن تيمية، تبعاً لما ينسب إلى البخاري وإبراهيم الحربي - أم كان بألفاظه الأخرى وزوائده المختلفة، ويكون ذلك ردّاً على من قال: إنّ كلّ ما ذكر من الزيادات على قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه» فقد زادها الوضّاعون، كما نسب القفاري ذلك إلى ابن تيمية في منهاج السنة. وفيما يلي نستعرض بعض ألفاظ الحديث الواردة بطرق صحيحة ومعتبرة من كتب الطائفة السنية:

الحديث الأول: ما أخرجه الترمذي عن أبي الطفيل

أخرج الترمذي في سننه بسنده عن النبي ﷺ، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» قال أبو عيسى: «هذا حديث حسن صحيح»^(١). وقد أدرجه الألباني في صحيح سنن الترمذي، قائلاً: «صحيح»^(٢)، وذكره أيضاً في كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث قال: «أخرجه الترمذي،

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٦٣٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج ٣ ص ٥٢١-٥٢٢، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

قال: حديث حسن صحيح، قلت: وإسناده صحيح على شرط الشيخين^(١).
وقد أخرج هذا الحديث أيضاً بألفاظه أحمد بن حنبل في مسنده بسند صحيح^(٢)، قال عنه الهيثمي في زوائده: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»^(٣)، وقد صحَّح هذا الحديث كلٌّ من حَقَّق كتاب المسند وعلَّق عليه، منهم شعيب الأرنؤوط، قال: «إسناده صحيح»^(٤)، ومنهم حمزة أحمد الزين، حيث قال أيضاً: «إسناده صحيح»^(٥).

اختلاف النسخ في نقل تعليق الترمذي على حديث الغدير

بعد أن ذكرنا ما أخرجه الترمذي في سننه بسنده عن النبي ﷺ، قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» استوقفنا في هذا المضممار تعليق الترمذي وحكمه على هذا الحديث، حيث وجدنا أن عبارته في النسخ القديمة هي: «هذا حديث حسن صحيح»، وهذا موجود في النسخة التي حققها وشرحها أحمد محمّد شاكر وغيره في سنة (١٩٣٨م)^(٦)، ولكن عند ما راجعنا المطبوع حديثاً في كتاب السنن للترمذي استغربنا كثيراً حينما لاحظنا أن

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١-٣٣٢، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٦٦، الناشر: دار صادر - بيروت.
(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٤٧، الأحاديث مذيبة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.
(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٦ ص ٥٢٥، شرحه ووصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.
(٦) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج ٥ ص ٦٣٣، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

الموجود في عبارة الترمذي هو قوله: «هذا حديث حسن غريب»، وهذا في النسخة الجديدة التي حَقَّقها مصطفى الذهبي والمطبوعة في سنة (١٩٩٩م)^(١).

وبعد أن واجهتنا مشكلة الاختلاف في النسخ، حاولنا الرجوع إلى الكتب التي حققت وشرحت سنن الترمذي، فلم نجد أحداً أشار إلى هذه المسألة أو نبّه على اختلاف نسخ الكتاب.

ولكن في أثناء مراجعتنا لتلك الكتب، لاحظنا أن الشراح اختلفوا في نقل العبارة المذكورة، ففي كتاب (العرف الشذي شرح سنن الترمذي) للكشميري بتحقيق الشيخ محمود أحمد شاكر، أورد العبارة بلفظها الأول، وهو قوله: «هذا حديث حسن صحيح»^(٢)، ومن الواضح أن الكشميري من أعلام القرن السادس، واللفظ ذاته ورد في كتاب (عارضضة الأحوذى بشرح جامع الترمذي) حيث أورد قول الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»^(٣)، وكتاب عارضضة الأحوذى هو من تأليف الحافظ ابن العربي المتوفى في سنة (٥٤٣هـ)، ولكن المبار كفوري في كتابه (تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي) أورد العبارة بلفظها الآخر، وهو قوله: «هذا حديث حسن غريب»^(٤)، والمبار كفوري توفي في سنة (١٣٥٣هـ).

(١) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج ٥ ص ٤٥١، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٢) محمد الكشميري، العرف الشذي: ج ٥ ص ٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن العربي، عارضضة الأحوذى: ج ٧ ص ١٥٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١٠ ص ١٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وهذا ما يشير لدينا الشكوك بوجود أياد خفية تحاول أن تتلاعب بألفاظ الروايات الواردة في فضائل علي عليه السلام، فما يدرينا لعلّ هناك روايات كثيرة في الفضائل قد صحّحها الترمذي وأترابه، ولكن تلاعب من جاء بعدهم في تلك التصحيحات حذفاً أو تصحيحاً؟

والغريب في الأمر أنّ الألباني لم يلتفت في تحقيقاته إلى هذا الاختلاف في العبارة، حيث أورد العبارة الثانية في كتابه (صحيح سنن الترمذي)، وهو قول الترمذي: «هذا حديث حسن غريب»^(١)، وقد صحّح الألباني الحديث المذكور بعد ذلك، ثمّ أرجع القارئ إلى ما حقّقه في كتاب (سلسلة الأحاديث الصحيحة)، حيث أثبت هناك صحّة حديث الغدير بألفاظه المختلفة.

ولكن عندما رجعنا إلى كتابه (سلسلة الأحاديث الصحيحة) وجدنا أنّ الألباني قد نقل عبارة الترمذي بلفظها الأول، حيث قال في السلسلة: «من كنت مولاه فعلى مولاه أخرجه الترمذي (٢/٢٩٨) وقال: حديث حسن صحيح»^(٢).

وإذا كان الألباني - وهو من كبار علماء السلفية المعاصرين - لا يلتفت إلى هذا الاختلاف الواضح بين النسخ، فما بالك بمن هو دونه؟

(١) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج ٣ ص ٥٢٢، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

الحديث الثاني: ما أخرجه ابن ماجه عن سعد بن أبي وقاص

أخرج ابن ماجه في سننه بسند صحيح، عن سعد بن أبي وقاص، قال: «قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا علياً، فنال منه، فغضب سعد وقال: تقول هذا الرجل، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه»^(١)، قال الألباني في حكمه على هذا الحديث من السنن: «صحيح»^(٢).

الحديث الثالث: ما أخرجه ابن ماجه عن البراء بن عازب

أخرج ابن ماجه في سننه بسند صحيح أيضاً، عن البراء بن عازب، قال: «أقبلنا مع رسول الله ﷺ في حجته التي حج، فنزل في بعض الطريق، فأمر الصلاة جامعة، فأخذ بيد علي (رضي الله عنه)، فقال: أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: أأنت أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللهم وال من والاه، اللهم عاد من عاداه»^(٣)، وقال الألباني أيضاً في تعليقه على الحديث: «صحيح»^(٤).

الحديث الرابع: ما أخرجه أحمد في مسنده عن رباح بن الحرث

أخرج أحمد في مسنده بسند صحيح عن رباح بن الحرث، قال: «جاء رهط إلى علي بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، قال: كيف أكون

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٥، الناشر: دار الفكر.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٧ ح ١٢١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٣.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٦ ح ١١٦.

مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم غدیر خمّ يقول: (من كنت مولاه فإن هذا مولاه) قال رياح: فلمّا مضوا تبعتهم، فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري^(١).

قال الهيثمي في حكمه على الحديث: «ورجال أحمد ثقات»^(٢)، وقال حمزة أحمد الزين في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٣)، وقال شعيب الأرنؤوط عن الحديث: «إسناده صحيح»^(٤)، وقال الألباني في تعليقه على الحديث: «وهذا إسناد جيد، رجاله ثقات»^(٥).

الحديث الخامس: ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي الطفيل

أخرج أحمد في مسنده أيضاً، بسند صحيح، عن حسين بن محمد وأبي نعيم، قالوا: «حدثنا فطر، عن أبي الطفيل، قال: جمع علي - رضي الله تعالى عنه - الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدیر خمّ ما سمع لمّا قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا: حين أخذ بيده، فقال للناس: أتعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: نعم يا

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٤١٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٧ ص ٣٦ ح ٢٣٤٥٣.

(٤) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٤١٩، الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٠، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

رسول الله، قال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، قال: فخرجت وكأن في نفسي شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إني سمعت علياً - رضي الله تعالى عنه - يقول: كذا وكذا، قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول ذلك له»^(١).

قال الهيثمي بعد أن أورد الحديث: «رواه البزار وأحمد ورجالهم رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقة»^(٢)، وقال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح»^(٣).

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً»^(٤)، وقال الألباني في سلسلته الصحيحة: «أخرجه أحمد (٣٧٠/٤) وابن حبان في صحيحه (٢٢٠٥ - موارد الظمان)، وابن أبي عاصم (١٣٦٧ و ١٣٦٨) والطبراني (٤٩٦٨) والضياء في المختارة (رقم - ٥٢٧ بتحقيقي)» ثم قال: «قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري»^(٥).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٧٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٤ ص ٤٣٦، شرحه وصنع فهرسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٤) المصدر نفسه: ج ٤ ص ٣٧٠، الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

الحديث السادس: ما أخرجه الحاكم عن زيد بن أرقم

أخرج الحاكم في المستدرک بسنده عن زيد بن أرقم، قال: «خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى انتهينا إلى غدير خم، فأمر بروح، فكسح في يوم، ما أتى علينا يوم كان أشدّ حرّاً منه، فحمد الله وأثنى عليه، وقال: يا أيها الناس، إنّه لم يبعث نبي قط إلا ما عاش نصف ما عاش الذي كان قبله، وإنّي أوشك أن ادّعى فأجيب، وإنّي تارك فيكم ما لن تضلوا بعده كتاب الله عزّ وجلّ، ثم قام فأخذ بيد علي (رضي الله عنه) فقال: يا أيها الناس، من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، [ألست أولى بكم من أنفسكم؟] ^(١) قالوا: بلا، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وتابعه الذهبي في التلخيص، بقوله: «صحيح» ^(٢).

الحديث السابع: ما أخرجه النسائي عن زيد بن أرقم

أخرج النسائي في الخصائص بسند صحيح عن زيد بن أرقم، قال: «لما رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن حجة الوداع ونزل غدير خمّ أمر بدوحات ^(٣)، فقممن، ثم قال: كأني دعيت فأجبت، إنّي تارك فيكم

(١) ما بين المعقوفتين موجود في بعض النسخ.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ٥٣٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الدوحات: جمع دوحه، وهي الشجرة العظيمة، (لسان العرب: ج ٢ ص ٤٣٦)، الناشر: دار صادر - بيروت.

الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، ثم قال: إن الله مولاي وأنا ولي كل مؤمن، ثم أخذ بيد علي، فقال: من كنت وليه فهذا وليه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. فقلت لزيد: سمعته من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ فقال: ما كان في الدوحات أحد إلا رآه بعينه وسمعه بأذنيه»^(١).

وقد أخرج الحاكم في المستدرک هذا الحديث بالسند ذاته، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله» وسكت عنه الذهبي في التلخيص^(٢)، وقال ابن كثير بعد أن أخرج الحديث: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح»^(٣)، وقد وافق الألباني الحاكم وأقره على أن هذا الحديث على شرط الشيخين، بقوله في السلسلة الصحيحة: «وهو كما قال» ثم أضاف: «لو لا أن حبيباً كان مدلساً»^(٤).

ولا أدري ما هي قيمة هذا الاستثناء، بعد أن كان حبيب بن أبي ثابت من رجال البخاري ومسلم، بل روى له الستة واحتجوا بحديثه، فقد احتج البخاري بحديثه في كتاب الصوم، وكذا في كتاب البيوع وكتاب الجهاد

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٩٣، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٨-٢٢٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣٠، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

والسير وكتاب بدء الخلق وكتاب المناقب وكتاب المغازي وكتاب التفسير وكتاب الطب وكتاب الفتن وغيرها من الكتب^(١).

كما احتج بحديثه أيضاً مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة وكتاب الجنائز وكتاب الجمعة وكتاب الصوم وكتاب الحج وكتاب الجهاد والسير وكتاب السلام وغيرها من الكتب^(٢).

وقال عنه الذهبي في الكاشف: «كان ثقة مجتهداً فقيهاً»^(٣)، كما قال عنه في السير إنّه: «الإمام الحافظ، فقيه الكوفة»^(٤)، وقال عنه أيضاً في ميزان الاعتدال: «من ثقات التابعين ... قلت: وثقه يحيى بن معين وجماعة، واحتجّ به كل من أفراد الصحاح بلا تردد»^(٥).

وفي تهذيب التهذيب لابن حجر: «وقال ابن عدي: هو أشهر وأكثر حديثاً من أن أحتاج أذكر من حديثه شيئاً، وقد حدث عن الأئمة، وهو ثقة حجة، كما قال ابن معين»^(٦).

(١) أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ٢٤٦ ح ١٩٧٩، ج ٣ ص ٣١ ح ٢١٨٠٠، ٢١٨١، ج ٤ ص ٧٠ ح ٣١٨٢، ج ٤ ص ٨١ ح ٣٢٢٢، ج ٤ ص ١٣٤ ح ٣٤١٩، ج ٤ ص ١٦١ ح ٣٥٢٦، ج ٥ ص ١٠٩ ح ٤٣٤٨، ج ٦ ص ٤٥ ح ٤٨٤٤، ج ٦ ص ٩٣ ح ٤٩٦٩، ج ٦ ص ١٠٣ ح ٥٠٠٥، ج ٧ ص ٢٠ ح ٥٧٢٨.
(٢) أنظر: مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٥٢ ح ١٥١٨، ج ٢ ص ١٨٢ ح ١٦٨٣، ج ٣ ص ٦١ ح ٢١٣٢، ج ٣ ص ١١٣ ح ٢٣٥٠، ج ٤ ص ١٤ ح ٢٧٣٧، ج ٥ ص ١٧٥ ح ٤٥٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٠٧، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٢٨٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٤٥١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ١٥٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

والسؤال المطروح في هذا المجال: هو أنّ الألباني لماذا يذكر مسألة التدليس لتضعيف الرواية، ويُغفل تلك التوثيقات، وينسى أنّ حبيباً من رجال الستة؟ فهل أنّ رجال البخاري ومسلم جازوا القنطرة إلاّ في أحاديث فضائل علي عليه السلام!!؟

الحديث الثامن: ما أخرجه البزار في مسنده عن زيد بن يثيع وغيره

أخرج البزار في مسنده بطريق صحيح عن عمرو ذي مر، وعن سعيد بن وهب، وعن زيد بن يثيع، قالوا: «سمعنا علياً يقول: نشدت رجلاً سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدیر خمّ لَمَّا قام، فقام إليه ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: أَلست أُولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: فأخذ بيد علي، فقال: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وأحب من أحبه وابغض من أبغضه وانصر من نصره واخذل من خذله»^(١).

قال الهيثمي في زوائده: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»^(٢).

وأخرج أحمد الحديث بألفاظه، وقال عنه الشيخ أحمد محمد شاكر: «إسناده صحيح»^(٣).

(١) البزار، مسند البزار: ج ٣ ص ٣٥، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ١٨ ح ٩٥١، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

الحديث التاسع: ما أخرجه البزار في مسنده عن سعد بن أبي وقاص

أخرج البزار أيضاً في مسنده بطريق صحيح، عن سعد بن أبي وقاص: «أن رسول الله ﷺ أخذ بيد علي عليه السلام، فقال: أأنت أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ من كنت وليه فإن علياً وليه»^(١).

قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله ثقات»^(٢).

الحديث العاشر: ما أخرجه أحمد عن سعيد بن وهب وزيد بن يثيع

أخرج أحمد في المسند بسند معتبر، عن سعيد بن وهب وعن زيد بن يثيع، قالوا: «نشد علي الناس في الرحبة: من سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدیر خم إلا قام، فقام من قبل سعيد ستة، ومن قبل زيد ستة، فشهدوا أنهم سمعوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول لعلي (رضي الله عنه) يوم غدیر خم: أليس الله أولى بالمؤمنين؟ قالوا: بلى، قال: اللهم من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه»، قال أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح، سعيد بن وهب الهمداني الخيواني، بفتح الخاء وسكون الياء: تابعي، ثقة، قديم، أدرك زمن رسول الله وسمع من معاذ بن جبل في حياته، وكان يلزم علي بن أبي طالب»^(٣).

(١) البزار، مسند البزار: ج ٤ ص ٤١، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ١٨، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة: «وإسناده حسن، وأخرجه البزار بنحوه وأتمّ منه» ثم تابع قائلاً: «وللحديث طرق أخرى كثيرة، جمع طائفة كبيرة منها الهيثمي في (المجمع ٩/ ١٠٣ - ١٠٨) وقد ذكرت وخرّجت ما تيسّر لي منها مما يقطع الواقف عليها بعد تحقيق الكلام على أسانيدها بصحة الحديث يقيناً، وإلاّ فهي كثيرة جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، قال الحافظ ابن حجر: منها صحاح ومنها حسان.

وجملة القول: إن حديث الترجمة (من كنت مولاه فعلي مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) حديث صحيح بشرطه، بل الأول منه متواتر عنه (صلى الله عليه وسلم)، كما يظهر لمن تتبع أسانيد وطرقه، وما ذكرت منها كفاية»^(١).

الحديث الحادي عشر: ما أخرجه النسائي عن عائشة بنت سعد عن أبيها أخرج النسائي في سننه الكبرى، قال: «أخبرني هلال بن بشر، قال: حدثنا محمد بن خالد وهو بن عثمة، قال: حدثنا موسى بن يعقوب، قال: حدثنا مهاجر بن مسمار عن عائشة بنت سعد، قالت: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم الجحفة وأخذ بيد علي فخطب فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا أيها الناس إني وليكم، قالوا: صدقت يا رسول الله، ثم أخذ بيد علي فرفعها، وقال: هذا وليي والمؤدّي

(١) الألباني، السلسلة الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٣ ح ١٧٥٠، مكتبة المعارف - الرياض.

عَنِّي، وَإِنَّ اللَّهَ مَوَالٍ لِمَنْ وَالَاهُ وَمَعَادٍ مِنْ عَادَاهُ»^(١).

وأخرج هذا الحديث ابن أبي عاصم في كتاب السنة بنفس السند^(٢)، وقال الألباني في تعليقه على الحديث: «ورجاله ثقات غير موسى بن يعقوب، فإنه سيئ الحفظ»^(٣). ولكن موسى بن يعقوب قد وثقه غير واحد من العلماء وقبلوا أحاديثه، ففي تهذيب الكمال، قال: «موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب ابن زمعة ... قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ثقة ... وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: صالح ... وذكره ابن حبان في كتاب الثقات»^(٤).

وفي تهذيب التهذيب: «قال ابن عدي: لا بأس به عندي ولا برواياته ... وقال ابن القطان: ثقة»^(٥).

وقد ذكر ابن كثير أن موسى بن يعقوب، صدوق، حينما نقل الحديث عن ابن جرير الطبري قال: «قال ابن جرير ثنا أحمد بن عثمان أبي الجوزاء، ثنا محمد بن خالد بن عثمة، ثنا موسى بن يعقوب الزمعي وهو صدوق، عن

(١) النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) رواه ابن أبي عاصم بنفس السند باستثناء هلال بن بشر، وهو من شيوخ النسائي، وهو ثقة. قال ابن حجر في تقريب التهذيب: «هلال بن بشر بن محبوب المزني أبو الحسن البصري إمام مسجد يونس الأحذب: ثقة من العاشرة». تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٢٧١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعه ظلال الجنة بقلم الألباني: ص ٥٥٢، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٤) المزني، تهذيب الكمال: ج ٢٩ ص ١٧٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ١٠ ص ٣٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مهاجر بن مسمار، عن عائشة بنت سعد، سمعت أباها يقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم الجحفة وأخذ بيد علي فخطب، ثم قال: أيها الناس إني وليكم؟ قالوا: صدقت، فرفع يد علي، فقال: هذا وليي والمؤدّي عني، وإن الله موالي من والاه ومعادي من عاداه».

ثم قال ابن كثير: «قال شيخنا الذهبي: وهذا حديث حسن غريب» وتابع قائلاً: «ثم رواه ابن جرير من حديث يعقوب بن جعفر بن أبي كبير، عن مهاجر بن مسمار، فذكر الحديث، وأنه عنه وقف حتى لحقه من بعده وأمر بردّ من كان تقدّم، فخطبهم...»^(١).

الحديث الثاني عشر: ما أخرجه الخطيب البغدادي عن أبي هريرة

أخرج الخطيب البغدادي في تاريخه، قال: «أنبأنا عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدیر خم، لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت ولي المؤمنين، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: يخ بخ

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣١-٢٣٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقد أخرج الحديث النسائي في السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٠٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وابن أبي عاصم في كتاب السنة: ص ٥٥١، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ومن صام يوم سبعة وعشرين من رجب كتب له صيام ستين شهراً، وهو أول يوم نزل جبرئيل عليه السلام على محمد (صلى الله عليه وسلم) بالرسالة.

قال الخطيب: «اشتهر هذا الحديث من رواية حبشون، وكان يقال: إنه تفرد به، وقد تابعه عليه أحمد بن عبد الله بن النيري، فرواه عن علي بن سعيد، أخبرني الأزهرى، حدثنا محمد بن عبد الله بن أخي ميمي، حدثنا أحمد بن عبد الله بن أحمد بن العباس بن سالم بن مهران المعروف بابن النيري إملاءً، حدثنا علي بن سعيد الشامي، حدثنا ضمرة بن ربيعة، عن بن شوذب، عن مطر، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمانية عشرة من ذي الحجة، وذكر مثل ما تقدم أو نحوه»^(١).

وهذه الرواية طريقها صحيح، فإن ابن بشران من شيوخ الخطيب البغدادي، وقال عنه: «كتب عنه وكان سماعه صحيحاً»^(٢).

وأما علي بن عمر الحافظ، فهو الدارقطني صاحب السنن، قال البغدادي: «كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيح وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة»^(٣).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤-٢٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٠ ص ١٤.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٢ ص ٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وأما حبشون الخلال، فقال عنه الخطيب: «وكان ثقة يسكن باب البصرة»
ثم قال: «أنبأنا الأزهرى، أنبأنا علي بن عمر الحافظ [الدارقطني] قال:
حبشون بن موسى بن أيوب الخلال صدوق»^(١).

وأما علي بن سعيد الرملي، فهو ابن أبي حملة، وقال عنه الذهبي في
الميزان: «ما علمت به بأساً، ولا رأيت أحداً الآن تكلم فيه، وهو صالح
الأمر، ولم يخرج له أحد من أصحاب الكتب الستة مع ثقته»^(٢)، وتابعه ابن
حجر في لسان الميزان قائلاً: «وإذا كان ثقة ولم يتكلم فيه أحد فكيف
نذكره في الضعفاء»^(٣).

وقال عنه الذهبي في موضع آخر في الميزان: «يتثبت في أمره، كأنه
صدوق»^(٤).

وأما ضمرة بن ربيعة، فقال عنه أحمد بن حنبل: «من الثقات المأمونين،
رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه»^(٥).

وأما عبد الله بن شوذب، قال عنه ابن حجر: «سكن البصرة ثم الشام،
صدوق عابد»^(٦).

(١) المصدر السابق: ج ٨ ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢٢٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، العلل: ج ٢ ص ٣٦٦، الناشر: دار الخاني - الرياض.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٥٠١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وأما مطر الوراق، فقال عنه الذهبي: «الإمام الزاهد الصادق، أبو رجاء بن طهمان الخراساني، نزيل البصرة، مولى علباء بن أحمر اليشكري، كان من العلماء العاملين، وكان يكتب المصاحف، ويتقن ذلك»^(١)، وقال في الميزان: «فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث»^(٢).

وأما شهر بن حوشب، فهو من رجال مسلم، وفي تاريخ الإسلام للذهبي: «قال حرب الكرماني: قلت لأحمد بن حنبل: شهر بن حوشب؟ فوثقه، وقال: ما أحسن حديثه! وقال حنبل^(٣): سمعت أبا عبد الله يقول: شهر ليس به بأس. قال الترمذي: قال محمد، يعني البخاري: شهر حسن الحديث، وقوي أمره»^(٤).

وقال العجلي في معرفة الثقات: «شهر بن حوشب شامي، تابعي، ثقة»^(٥).
إذن فهذا الحديث بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في سند.

الحديث الثالث عشر: ما رواه ابن حجر عن علي عليه السلام

قال ابن حجر في المطالب العالية: «وقال إسحاق: أخبرنا أبو عامر العقدي، عن كثير بن زيد، عن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، عن علي (رضي الله عنه) قال: إن النبي (صلى الله عليه وسلم) حضر الشجرة بخم،

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٤٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ١٢٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) هو حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال، وهو ابن عم الإمام أحمد بن حنبل. الذهبي، تذكرة

الحفاظ: ج ٢ ص ٦٠٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٦ ص ٣٨٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٥) العجلي، معرفة الثقات: ج ١ ص ٤٦٢، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة.

ثم خرج آخذاً بيد علي (رضي الله عنه)، قال: أستم تشهدون أن الله تبارك وتعالى ربكم؟ قالوا: بلى، قال (صلى الله عليه وسلم): أستم تشهدون أن الله - عز وجل - ورسوله أولى بكم من أنفسكم وأن الله تعالى ورسوله أولياؤكم؟ فقالوا: بلى، قال: فمن كان الله ورسوله مولاه فإن هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله تعالى سببه بيده، وسببه بأيديكم، وأهل بيتي»، ثم قال ابن حجر: «هذا إسناد صحيح، وحديث غدير خمّ قد أخرجه النسائي من رواية أبي الطفيل، عن زيد بن أرقم وعلي وجماعة من الصحابة (رضي الله عنهم) وفي هذا زيادة ليست هناك، وأصل الحديث أخرجه الترمذي أيضاً»^(١).
وقال البوصيري في تعليقه على الحديث: «رواه إسحاق بسند صحيح»^(٢).

الحديث الرابع عشر: ما أخرجه ابن أبي عاصم عن علي عليه السلام

أخرج ابن أبي عاصم في كتاب (السنة) عن علي عليه السلام: «أن النبي صلى الله عليه وآله قام بضرة الشجرة بنخم، وهو آخذ بيد علي، فقال: أيها الناس! أستم تشهدون أن الله ربكم؟ قالوا: بلى، قال: أستم تشهدون أن الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: وأت الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فإنّ هذا مولاه»^(٣).

(١) ابن حجر العسقلاني، المطالب العلية: ج ١٦ ص ١٤٢-١٤٣، الناشر: دار العاصمة / دار الغيث - السعودية.

(٢) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة: ج ٩ ص ٢٧٩، الناشر: مكتبة الرشيد - الرياض.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة: ج ٢ ص ٩٠٧، الناشر: دار الصمعي. قال محقق الكتاب في

هذه نبذة مختصرة عن بعض الروايات الصحيحة والمعتبرة التي نصّت على حديث الغدير بألفاظه المختلفة، والحديث بالإضافة إلى تواتره - كما سيأتي في الجواب اللاحق - أخرجته كبار الأعلام من محدثي السنة عن أكثر من مائة صحابي^(١)، وبألفاظ كثيرة ومختلفة، وأسانيد وطرق تتجاوز حدّ الإحصاء.

قال الأميني في كتابه (الغدير): «رواه أحمد بن حنبل من أربعين طريقاً، وابن جرير الطبري من تيف وسبعين طريقاً، والجزري المقرئ من ثمانين طريقاً، وابن عقدة من مائة وخمس طرق، وأبو سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً، وأبو بكر الجعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً، وفي تعليق هداية العقول (ص ٣٠) عن الأمير محمد اليمني أحد شعراء الغدير في القرن الثاني عشر: أن له مائة وخمسين طريقاً»^(٢).

وقال في موضع آخر: «وقال العلوي الهدّار في القول الفصل (١/٤٤٥): كان الحافظ أبو العلاء العطار الهمداني يقول: أروي هذا الحديث بمائتين وخمسين طريقاً»^(٣).

والمصادر السنية التي أخرجت الحديث بطرق متضافرة كثيرة جداً، فعلى سبيل المثال: قد أخرجته النسائي في الخصائص والسنن الكبرى بطرق



الهامش: «إسناده حسن».

(١) أنظر: الغدير، الأميني: ج ١ ص ٣١٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٤.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٥٨.

وأسانيد مختلفة، وأخرجه كذلك أحمد في المسند والفضائل، وأخرجه الطبراني في معاجمه المختلفة، وصححه الحاكم في مستدركه، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه، كما جمع الهيثمي الكثير من طرقه وأسانيده في مجمع الزوائد، وجمع طرقه وأسانيده أيضاً المتقي الهندي في الكنز، وهكذا هو حال بقية المحدثين وأرباب المجامع الروائية.

المؤلفات في حديث الغدير

قد ألف علماء أهل السنة كتباً كثيرة في جمع طرق حديث الغدير، منهم أبو العباس بن عقدة، قال عنه ابن حجر العسقلاني في فتح الباري: «وأما حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) فقد أخرجه الترمذي والنسائي، وهو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، وكثير من أسانيدها صحاح وحسان»^(١).

وقال أيضاً في معرض كلامه عن حديث الغدير: «واعتنى بجمع طرقه أبو العباس بن عقدة، فأخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر»^(٢)، ومنهم محمد بن جرير الطبري، قال الذهبي: «رأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير، فاندعشت له ولكثرة تلك الطرق»^(٣)، وقال أيضاً في سير أعلام النبلاء عند ترجمته للطبري: «قلت: جمع طرق حديث غدير خم في أربعة أجزاء، رأيت شطره، فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٧١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ذلك»^(١)، كما قال ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة الطبري: «أبو جعفر بن جرير الطبري ... وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خمّ في مجلدين ضخمين، وكتاباً جمع فيه طريق حديث الطير»^(٢).

ومنهم الذهبي، كما صرح هو بذلك في كتابه تذكرة الحفاظ، حيث قال: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل، وأما حديث (من كنت مولاه) فله طرق جيّدة، وقد أفردت ذلك أيضاً»^(٣).

وهناك مؤلفات كثيرة أخرى لسنا بصدد إحصائها، توجب الاطمئنان بشهرة الحديث واستفاضته بين العلماء، سواء أكان القدماء منهم أم المعاصرين^(٤).

إذن، فالحديث صحيح لا ريب في صدوره عن النبي ﷺ، ولم يشكّك في صحّته إلا ابن حزم وابن تيمية ومن سار على خطاهم، كالفقاري من المعاصرين، وليس ذلك إلا استمراراً لنهج بني أمية في محاربة عليّ عليه السلام وكتمان فضائله ومناقبه.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١٠٤٢-١٠٤٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) راجع ما كتبه السيد عبد العزيز الطباطبائي حول المؤلفات التي كتبت حول الغدير، في مجلة تراثنا العدد ٢١، مقال بعنوان: الغدير في التراث الإسلامي ١٤١٠هـ عدد خاص بمناسبة مرور ١٤٠٠ عام على عيد الغدير.

نهج بني أمية في محاربة علي عليه السلام وكتمان فضائله

ليس خافياً على من طالع التاريخ أن يكتشف أن بني أمية ومن سار على خطاهم ممن تأخر عنهم، قد انتهجوا منهجاً يهدف إلى الانتقاص من علي عليه السلام وتشويه صورته من خلال أساليب متعددة، كان أهمها سبّه على المنابر والسعي لطمس فضائله ومقاماته، بالترهيب تارة والترغيب تارة أخرى، والشواهد التاريخية على ذلك كثيرة جداً:

فمن تلك الشواهد: ما نقله ابن حجر العسقلاني في ترجمة علي بن رباح: «كان بنو أمية إذا سمعوا بمولود اسمه عليّ، قتلوه»^(١).

وقال محمد بن عقيل: «ذكر الحافظ السيوطي رحمه الله إنه كان في أيام بني أمية أكثر من سبعين ألف منبر يُلعن عليها علي بن أبي طالب بما سنّه لهم معاوية من ذلك»^(٢).

وهكذا ذُكر في ترجمة علي بن الجهم بأنه كان يلعن أباه لِمَ سَمَّاه عليّاً^(٣).

ففي هذه الظروف السياسية الحرجة كان نقل فضائل علي بن أبي طالب وأهل بيته عليهم السلام يعدّ من أكبر الجرائم والذنوب التي لا تغتفر، وكان على من يفعل ذلك أن يتحمّل أشدّ المصائب والبلايا.

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٨١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) محمد بن عقيل، النصائح الكافية: ص ١٠٤، الناشر: دار الثقافة - قم.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢١٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

فهذا عبد الله بن محمد السقّا، الذي عبّر عنه الذهبي بالحافظ الإمام، لمّا أملى حديث الطير، لم تحتمله النفوس، فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه، فمضى ولزم بيته، فكان لا يحدث أحداً من الواسطيّين^(١).

وهذا هو النسائي صاحب كتاب السنن، أحد الصحاح الستّة، ويعبّر عنه ابن كثير بـ (الإمام في عصره)^(٢)، ويعدّه ابن تيميّة من جهابذة العلم ونقّاده وأهل معرفة بأحوال الإسناد^(٣)، ويرى الذهبي أنّه من بحور العلم من الفهم والإتقان والبصر... ولم يبق له نظير في هذا الشأن^(٤).

ومع ذلك كلّه لمّا قام بنشر فضائل عليّ بن أبي طالب^{عليه السلام}، وامتنع من نقل الأكاذيب في معاوية، فما زالوا يدفعون في خصيته حتّى أخرج من المسجد، وحمل إلى الرملة أو مكّة فتوفي بها^(٥).

وهذا الحاكم النيسابوري، الذي قال عنه الذهبي: «وصنّف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه»^(٦)، وقال أيضاً: «وانتهت إليه رئاسة الفنّ بخراسان، لا بل في الدنيا... وهو ثقة،

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٩٦٥-٩٦٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن تيميّة، منهاج السنة: ج ١ ص ٦٦، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ١٢٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٥) المصدر نفسه: ج ١٤ ص ١٣٢. المزي، تهذيب الكمال: ج ١ ص ١٣٢ ص ٣٣٩، الناشر: مؤسسة

الرسالة - بيروت. الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٧٠٠. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١١ ص ١٤٠.

الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٦ ص ٢٥٧، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٧ ص ١٦٥.

حجّة»^(١). فقد آذوه على جلالته وكسروا منبره وضيقوا عليه وألجأوه إلى الانزواء في بيته وقد نقل عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه قال: «دخلت على الحاكم وهو في داره، لا يمكنه الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كرام، وذلك أنهم كسروا منبره، ومنعوه من الخروج، فقلت له: لو خرجت وأملت في فضائل هذا الرجل [يعني معاوية] حديثاً، لاسترحت من المحنة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي»^(٢).

ومن أعجب ما في هذا المضمار ما رواه الخطيب والذهبي بأن نصر بن علي لما حدث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أخذ بيد حسن وحسين، فقال: من أحبني وأحب هذين وأباهما وأمهما كان في درجتي يوم القيامة. قال أبو عبد الرحمن عبد الله: لما حدث بهذا الحديث نصر بن علي أمر المتوكّل بضربه ألف سوط، وكلمه فيه جعفر بن عبد الواحد، وجعل يقول له: هذا الرجل من أهل السنّة، ولم يزل به حتى تركه»^(٣).

(١) الذهبي، العبر في خبر من غير: ج ٣ ص ٩٣-٩٤، الناشر: مطبعة حكومة الكويت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٧ ص ١٧٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن الجوزي، المنتظم: ج ١٥ ص ١١٠، الناشر: دار صادر - بيروت. الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ٣ ص ٢٦٠، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت. تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٤ ص ١٦٣، الناشر: هجر للطباعة.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٢٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٨ ص ٥٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

محاوية السلطة الحاكمة لحديث الغدير

وحديث الغدير من تلك الأحاديث التي حاربتها السلطات الحاكمة، وكان المحدث يخاف من ذكر الحديث في الأوساط العامة، ومن الشواهد على ذلك ما في مسند أحمد بن حنبل، عن عبد الملك، عن عطية العوفي، قال: «سألت زيد بن أرقم فقلت له: إن ختناً لي حدثني عنك بحديث في شأن علي (رضي الله تعالى عنه)، يوم غدير خم، فأنا أحب أن أسمعك منك، فقال: إنكم معشر أهل العراق فيكم ما فيكم. فقلت له: ليس عليك مني بأس، فقال: نعم، كنا بالجحفة فخرج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلينا ظهراً وهو أخذ بعضد علي (رضي الله تعالى عنه) فقال: يا أيها الناس، أستم تعلمون أنني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فعلي مولاه. قال: فقلت له: هل قال: اللهم وال من والاه وعاد من عاده؟ قال: إنما أخبرك كما سمعت»^(١).

وروى ابن الأثير عن عبد الله بن العلاء، عن الزهري، عن سعيد بن جناب، عن أبي عنفوانة المازني، عن جندع، قال: «سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. وسمعتة — وإلاً صمّتا — يقول وقد انصرف من حجة الوداع، فلما نزل غدير خم، قام في الناس خطيباً وأخذ بيد علي وقال: (من كنت مولاه فهذا وليه، اللهم

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٦٨، الناشر: دار صادر - بيروت. أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة: ج ٢ ص ٥٨٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وال من والاه، وعاد من عاداه).

قال عبد الله بن العلاء: فقلت للزهري: لا تحدّث بهذا بالشام، وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ علي، فقال: والله، عندي من فضائل علي ما لو تحدّثت بها لقتلت. أخرجه الثلاثة^(١).

ومن ذلك ما روي عن سعيد بن المسيب، قال: «قلت لسعد بن أبي وقاص: إنني أريد أن أسألك عن شيء وإنني أتّيك، قال: سل عمّا بدا لك، فإنما أنا عمك، قلت: مقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيكم يوم غدير خم؟ قال: نعم. قال: قام فينا بالظهير، فأخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاده من عاداه. قال: فقال أبو بكر وعمر: أمسيت يا بن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة»^(٢).

ولكن مع ذلك كلّ شاء الله تعالى أن تصل فضائل علي عليه السلام إلى الأجيال اللاحقة بطرق صحيحة ومتواترة، حتى ذكر ابن حجر في فتح الباري عن أحمد بن حنبل قوله: «ما بلغنا عن أحد من الصحابة ما بلغنا عن علي بن أبي طالب»^(٣).

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ١ ص ٣٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب: ص ٦٢، الناشر: دار إحياء التراث أهل البيت عليهم السلام.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٦١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الجواب الثاني: تواتر حديث الغدير

ليس حديث الغدير من الأحاديث الصحيحة فحسب، بل هو من الأحاديث المتواترة التي تفيد القطع بصدور مضمونها عن النبي الأكرم ﷺ، فبالإضافة إلى أن كل من يطالع طرق وأسانيد حديث الغدير يجزم بتواتر الحديث ويقطع بصدور مضمونه، فإن جملة وافرة من علماء الطائفة السنية صرّحوا بتواتر الحديث، وكثرة طرقه، حتى قال الذهبي فيما تقدّم من كلامه: «فاندھشت له ولكثرة تلك الطرق»، ونشير فيما يلي إلى بعض أقوالهم في هذا المجال:

١- ما صرح به الذهبي، في تعليقه على أحد أسانيد الحديث: «هذا حديث حسن عال جداً، ومنتنه فمتواتر»^(١).

وكذلك تصريحه في موضع آخر، حيث قال: «فبهرني سعة رواياته، وجزمت بوقوع ذلك»^(٢). وكذلك أيضاً - ما نقله عنه ابن كثير - في معرض كلامه عن حديث الغدير، حيث قال: «وصدر الحديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) متواتر، أتيقن أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاله، وأمّا (اللهم وال من والاه) فزيادة قوية الإسناد»^(٣).

٢- قال الهيثمي في الصواعق المحرقة، عند كلام له حول حديث الغدير:

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٨ ص ٣٣٥.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٧٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

«إنه حديث صحيح لا مرية فيه، وقد أخرجه جماعة كالترمذي والنسائي وأحمد، وطرقه كثيرة جداً، ومن ثم رواه ستة عشر صحابياً، وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، كما مرّ وسيأتي، وكثير من أسانيدھا صحاح وحسان، ولا التفات لمن قدح في صحته»^(١).

٣- قال الملاء علي القاري في المرقاة: «والحاصل: أن هذا الحديث صحيح لا مرية فيه، بل بعض الحفاظ عدّه متواتراً، إذ في رواية أحمد أنه سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثون صحابياً، وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته»^(٢).

٤- قال أبو المظفر سبط ابن الجوزي الحنفي: «اتفق^(٣) علماء السير على أن قصة الغدير كانت بعد رجوع النبي (صلى الله عليه وسلم) من حجة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجة جمع الصحابة وكانوا مائة وعشرون ألفاً، وقال: (من كنت مولاه فعلي مولاه) الحديث، نصّ (صلى الله عليه وسلم) على ذلك بصريح العبارة دون التلويح والإشارة»^(٤).

(١) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٠٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ملاء علي القاري، مرقاة المفاتيح: ج ١١ ص ٢٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) وهذا الاتفاق من جميع علماء السير بلا شك يكشف عن تواتر الحديث.

(٤) قال سبط ابن الجوزي: «وفي نسخة: وكان معه من الصحابة ومن الأعراب وممن يسكن حول مكة والمدينة مائة وعشرون ألفاً، وهم الذين شهدوا معه حجة الوداع وسمعوا منه هذه المقالة». تذكرة الخواص: ص ٣٧، الناشر: مؤسسة أهل البيت - بيروت.

٥- قال العجلوني في كتابه كشف الخفاء: «(من كنت مولاه فعلي مولاه)، رواه الطبراني وأحمد والضياء في المختارة، عن زيد بن أرقم وثلاثين من الصحابة، بلفظ (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)، فالحديث متواتر أو مشهور»^(١).

٦- قال الأمير الصنعاني^(٢) في كتابه (توضيح الأفكار): «حديث (من كنت مولاه فعلي مولاه) أخرجه جماعة من أئمة الحديث، منهم أحمد والحاكم من حديث ابن عباس، وابن أبي شيبه وأحمد من حديث ابن عباس، وعن بريدة وأحمد بن ماجه، عن البراء، والطبراني وابن جرير وأبو نعيم، عن جندع الأنصاري، وابن قانع، عن حبشي بن جنادة، وأخرجه أئمة لا يأتي عليهم العد، عن جماعة من الصحابة، وقد عدّه أئمة من المتواتر»^(٣).

٧- قال الفقيه المحدث الكتاني في كتابه (نظم المتناثر في الحديث المتواتر): «وفي رواية لأحمد أنه سمعه من النبي (صلى الله عليه وسلم) ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعلي لما نوزع أيام خلافته، وممن صرح بتواتره أيضاً المناوي في التيسير نقلاً عن السيوطي، وشارح المواهب اللدنية وفي الصفوة للمناوي»^(٤).

٨- قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تعليقه على مسند أحمد: «قوله: من

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٢٧٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) هو محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، متوفى ١١٨٢هـ صاحب كتاب (سبل السلام).

(٣) الأمير الصنعاني، توضيح الأفكار: ج ١ ص ٢٤٣، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٤) الكتاني، نظم المتناثر: ص ١٩٤-١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

كنت مولاه فعلي مولاه، له شواهد كثيرة تبلغ حدّ التواتر»^(١).

٩- ما تقدّم في عبارة الألباني، حيث قال: «وجملة القول أنّ حديث الترجمة حديث صحيح بشرطيه، بل الأوّل متواتر عنه (صلى الله عليه وسلّم)، كما يظهر لمن تتبع أسانيده وطرقه»^(٢).

وقد أثبت العلامة الأميني في كتابه الغدير أسماء ثلاثة وأربعين نفرًا من شخصيات وعلماء أهل السنة، ممّن صرّحوا بصحّة حديث الغدير أو تواتره^(٣).

والحاصل: أنّ من يلاحظ طرق حديث الغدير يحصل له القطع والجزم بصدوره عن النبي ﷺ؛ وذلك لتواتره بالإضافة إلى صحّته، ولكنّ التصريح بهذه الحقيقة والفضيلة لعليّ السليّ تحتاج إلى قلب سليم وورع وإنصاف، وهذا ما افتقده ابن تيمية في مجمل حياته العلمية وكتبه ومؤلفاته، حيث حاول أن يكذب كثيراً من فضائل أمير المؤمنين السليّ التي أثبتها الله عزّ وجلّ ورسوله ﷺ له السليّ، وهذا ما صرّح به من جاء بعده، قال ابن حجر في تقيمه لكتاب (منهاج السنة) لابن تيمية: «لكن وجدته كثير التحامل إلى الغاية في ردّ الأحاديث التي يوردها ابن المطهر، وإن كان معظم ذلك من الموضوعات والواهيات، لكنّه ردّ في ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد، التي

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٣٠، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٣، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) أنظر: الأميني، الغدير: ج ١ ص ٢٩٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

لم يستحضر حالة التصنيف مظانها»^(١).

وقال ابن حجر أيضاً في فتح الباري: «وأنكر ابن تيمية في كتاب الرد على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين، وخصوصاً مؤاخاة النبي ﷺ لعلي، قال: لأنّ المؤاخاة شرّعت لإرفاق بعضهم بعضاً وليتألف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة مهاجري لمهاجري، وهذا ردّ للنصّ بالقياس وإغفال عن حكمة المؤاخاة»^(٢).

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة، عند تصحيحه لحديث الغدير: «فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية قد ضعف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر فزعم أنه كذب، وهذا من مبالغاته الناتجة في تقديره من تسرّعه في تضعيف الأحاديث قبل أن يجمع طرقها ويدقق النظر فيها، والله المستعان»^(٣).

ثم إنّه بعد أن ثبت أن حديث الغدير من الأحاديث المتواترة، يكون صدوره عن النبي الأكرم ﷺ قطعياً وبدهياً، فإنه من الواضح أن القضايا المتواترة من اليقينيّات البدهية، وهذا يفوق الخبر الصحيح بمراتب من ناحية الحجية والاعتبار، فإن الخبر الصحيح في أفضل أحواله لا يفيد إلا الظن

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٦ ص ٣١٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٢١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٤، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

بصدوره عن النبي ﷺ، وقد أثبتت الأدلة الشرعية حجية ذلك الظن^(١). ولكن من غير الممكن أن يدعي أحد أن خبر الواحد وإن كان ثقة يورث القطع والجزم بصدوره، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار المراحل والأدوار التي مرّ بها الحديث النبوي، من الوضع والدرس والتدليس والتحريف والكذب على رسول الله ﷺ والتصحيح، فإن الراوي وإن ثبت وثاقته بحسب بعض القرائن والشواهد والشهادات، إلا أنه لا يعني حصول الجزم والقطع بعدم كذبه في بعض أحواله، أو تدليسه أو تصحيفه أو تحريفه للحديث أو خطئه في ضبط لفظه ومعناه على أقل تقدير، وفي ضوء ذلك لا يمكن القطع بصدور ما رواه عن النبي ﷺ، مضافاً إلى ما مرّت به كتب الحديث من مراحل التصحيح والحذف والتحريف، وحينئذٍ كيف يمكننا أن نُعرض صفحاً عن جهة التواتر في الحديث، ونبحث عن الصّحة والضعف؟! أليس هذا إعراضاً عن العلم البدهي والتمسك بغيره؟! وهل يقبل هذا المنهج في التفكير عاقل من العقلاء؟!

وهذه هي الطامة الكبرى التي تورّط بها ابن تيمية وأتباعه؛ إذ تراهم لا يقيمون وزناً لجهة التواتر في الأخبار مع أن الخبر المتواتر قطعي الصدور، وتراهم من جهة أخرى يولون اهتمامهم بالخبر المعتبر الظني الصدور، بل يعتبرون كل الأحاديث التي روتها بعض الكتب مثل صحيح البخاري ومسلم، وتكون في قيمتها السنديّة كالقرآن الكريم، مع ما شاب تلك الكتب من إشكالات تاريخية وعقائدية وظروف غامضة في كيفية تأليفها،

(١) نعم، هناك موارد نادرة يكون مفيداً للعلم من خلال القرائن الخارجية المحتقّة به.

ويضعفون في الوقت ذاته الأخبار المتواترة، كحديث الغدير وغيره على ما تقدم بيانه سابقاً.

ولا نريد بقولنا هذا التقليل - والعياذ بالله - من شأن الأحاديث النبوية الثابتة بطرق معتبرة، بل هي سنة نبوية واجبة الاتباع والتمسك بها، ولكن إشكالنا على من يُقدم الحديث الظني على الحديث النبوي القطعي الصدور.

ثم إنّه لو أردنا أن ننكر حديث الغدير المتواتر الذي أخرجه ورواه أكثر من مائة صحابي من صحابة رسول الله ﷺ، لما أمكننا أن نضع حجراً على حجر في الإسلام وفي سنة النبي ﷺ بالخصوص، فإن أغلب الأحاديث الواردة عن النبي ﷺ لم ترد بتلك الطرق الكثيرة والصحيحة والمتواترة التي توفرت في حديث الغدير، فإذا كان إنكار حديث الغدير يستند إلى قانون صحيح أو قواعد رجالية مضبوطة ومقبولة عند ابن تيمية وأتباعه، فما هو هذا القانون؟ ولماذا يكون فعّالاً ومؤثراً في فضائل أمير المؤمنين ﷺ دون غيرها من الأحاديث!!؟

الشبهة الثانية: مخالفة حديث الغدير لأصول الإسلام والتاريخ

قال القفاري: «ثم بين شيخ الإسلام أن الكذب يعرف من مجرد النظر في متنها؛ لأن قوله: (اللهم انصر من نصره...) خلاف الواقع التاريخي الثابت، فلا تصح عن رسول الله ﷺ».

وأضاف في هامش هذا النص: «فإنه قاتل معه أقوام يوم صفين فما انتصروا وأقوام لم يقاتلوا فما خذلوا: كسعد الذي فتح العراق لم يقاتل معه، وكذلك أصحاب معاوية وبني أمية الذين قتلوه، فتحوا كثيراً من بلاد الكفار ونصرهم الله».

ثم قال: «وأما قوله: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) فهو مخالف لأصل الإسلام، فإن القرآن قد بين أن المؤمنين أخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض»^(١).

أساسيات الشبهة

١- إن قول النبي ﷺ: «اللهم انصر من نصره» خلاف الواقع التاريخي الثابت.

٢- إن قول النبي ﷺ: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» مخالف لأصل الإسلام.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

جواب الشبهة

الجواب الأول: إنكار ابن تيمية لسنة النبي ﷺ

إنّ هذا القول من ابن تيمية ردّ وإنكار لسنة النبي ﷺ الصحيحة والثابتة، حيث ذكرنا أن قول النبي ﷺ: «اللهم انصر من نصره واخذل من خذله» قد ورد بطرق معتبرة، فقد أخرجه البزار بسند صحيح كما تقدّم تصريح الهيثمي بذلك، وأخرجه أحمد بن حنبل بسندين، قال الشيخ أحمد محمد شاكر عن أحدهما: «إسناده صحيح»^(١).

وأخرج الحديث بالألفاظ المذكورة الحاكم في المستدرک، حيث أخرج عن محمد بن علي الفقيه، عن النعمان بن هارون البلدي، عن أبي جعفر أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرّاني، عن عبد الرزاق، عن سفیان الثوري، عن عبد الله بن عثمان بن هيثم، عن عبد الرحمن بن عثمان، قال: «سمعت جابر بن عبد الله (رضي الله عنهما) يقول: سمعت رسول الله ﷺ وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وهو يقول: هذا أمير البررة قاتل الفجرة، منصور من نصره مخذول من خذله، ثم مدّ بها صوته»، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(٢).

وقد أخرج الحديث المذكور بالألفاظ ذاتها النسائي في الخصائص

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ١٨ ح ٩٥١، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

بسند صحيح، حيث قال: «أخبرنا الحسين بن حريث المروزي، قال: حدثنا الفضل بن موسى، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن وهب، قال: قال علي كرم الله وجهه في الرحبة: أنشد بالله من سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم غدیر خمّ يقول: إنّ الله ورسوله وليّ المؤمنين، ومن كنت وليّه فهذا وليّه، اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره، قال: فقال سعيد: قام إلى جنبي ستة، وقال زيد بن يثيع: قام عندي ستة، وقال عمرو ذي مر: أحبّ من أحبّه وأبغض من أبغضه، وساق الحديث»^(١).

ورجال الحديث كلّهم ثقات، وهم كلّهم أيضاً من رواة البخاري ومسلم وبقية الصحاح من السنن، وقد وثّقهم أرباب الجرح والتعديل، أما سعيد بن وهب، فقد قال عنه الذهبي في الكاشف: «سعيد بن وهب الخيواني أحد أشرف همدان، سمع من معاذ باليمن ومن علي وابن مسعود، وعنه ابنه عبد الرحمن وأبو إسحاق، ثقة»^(٢)، وقال عنه ابن حجر في التقریب: «كوفي ثقة مخضرم، مات سنة خمس أو ست وسبعين» وهو من رجال مسلم والنسائي وأخرج له البخاري في الأدب المفرد^(٣).

وأما أبو إسحاق، حيث قال عنه الذهبي في التذكرة: «الحافظ أحد

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ١٠٣، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٤٤٦، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) أنظر: ابن حجر العسقلاني، تقریب التهذيب: ج ١ ص ٣٦٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الأعلام، رأى علياً (رضي الله عنه) وهو يخطب ... قال أبو حاتم: ثقة يشبه الزهري في الكثرة، وهو أحفظ من أبي إسحاق الشيباني ... وقيل: كان صواماً قواماً متبتلاً، من أوعية العلم، ومناقبه غزيرة»^(١).

وقال في سير أعلام النبلاء: «قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: أبو إسحاق ثقة»^(٢)، وقال عنه في ميزان الاعتدال: «من أئمة التابعين بالكوفة وأثبتهم، إلا أنه شاخ ونسي ولم يختلط»^(٣).
وقال عنه ابن حجر: «ثقة مكثراً عابداً»^(٤)، وهو أيضاً من رواة البخاري ومسلم.

وأما الأعمش، فقد قال عنه الذهبي: «الإمام شيخ الإسلام، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو محمد الأسدي الكاهلي، مولاهم الكوفي الحافظ»^(٥)، وقال عنه ابن حجر: «ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنّه يدلّس»^(٦)، وهو كذلك من رواة البخاري ومسلم. وقد تقدم الكلام في بحوث سابقة عن تدليس أبي إسحاق وكذا الأعمش، وتبين أن عنعنتهما محمولة على الاتصال.

وأما الفضل بن موسى، فقال عنه الذهبي: «أحد العلماء الثقات، يروي عن

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١١٤-١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٣٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٢٧٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٧٣٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٦ ص ٢٢٦-٢٢٧.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٩٢.

صغار التابعين، ما علمت فيه لينا^(١)، وهو أيضاً من رواية البخاري ومسلم.
وأما الحسين بن حريث، فقال عنه الذهبي: «ثقة»^(٢)، وقال عنه أيضاً:
«الإمام الحافظ الحجّة ... وثقة النسائي»^(٣).

وقال عنه ابن حجر: «ثقة»^(٤)، وهو أيضاً من رواية البخاري ومسلم.
إذن فرواة هذا الحديث من كبار أعلام أهل السنة، وكلّهم من رواة
البخاري ومسلم وبقية السنن والصحاح.

وقد تضمّن هذا الحديث وسابقه اللفظ الذي أنكره وجحده ابن تيمية؛
لعدم توافقه مع قياسه واستحساناته، فإنّ النبي ﷺ إذا قال في حقّ عليّ عليه السلام
بأسانيد صحيحة ومعتبرة: «اللهم وانصر من نصره واخذل من خذله» وبلفظ
آخر: «منصور من نصره مخذول من خذله»، فكيف يردّ ما قاله رسول
الله ﷺ، اعتماداً على القياس والتخرّص والرجم بالغيب؟!

وأما لفظ: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» فقد تقدم أن أكثر
الأسانيد المعتبرة والصحيحة لحديث الغدير مشتملة عليه، بل هو من
الزيادات المتواترة، كما تقدّم التصريح بذلك عن العجلوني في كتابه
(كشف الخفاء)، حيث قال: «(من كنت مولاه فعلي مولاه) رواه الطبراني

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٦٠.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٣٢، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١١ ص ٤٠٠.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وأحمد والضياء في المختارة، عن زيد بن أرقم وعلي وثلاثين من الصحابة بلفظ (اللهم وال من والاه وعاد من عاده) فالحديث متواتر أو مشهور^(١)، وقد وصف الذهبي هذا المقطع بأنه: «وصدر الحديث متواتر أتيقن أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قاله، وأما اللهم وال من والاه فزيادة قوية الإسناد»^(٢).

وقال الألباني فيما سبق من كلامه: «وجملة القول: إنّ حديث الترجمة [من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه] حديث صحيح بشطريه»، ثم قال: «فقد كان الدافع لتحرير الكلام على الحديث وبيان صحته أنني رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية ضعف الشطر الأول من الحديث، وأما الشطر الآخر فزعم أنه كذب، هذا من مبالغاته الناتجة في تقديري من تسرعه في تضعيف الأحاديث»^(٣).

إذن تكذيب ابن تيمية لهذه الزيادة ودعواه مخالفتها للإسلام بحسب زعمه، ليس إلا تشكيكاً في أحاديث النبي الأكرم ﷺ الثابتة بالقطع واليقين، والغريب أن ابن تيمية لم يتهجم على الأحاديث الصحيحة والصريحة بهذه الصورة إلا في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

الجواب الثاني: الجهل بكتاب الله تعالى وسنة النبي ﷺ

إن ابن تيمية بعيد كل البعد عن فهم معاني القرآن الكريم وسنة النبي

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٢٧٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) نقلاً عن ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٤٤، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

الأكرم ﷺ، فهو لا يدرك حقيقة المراد من نصر الله عز وجل لرسله وأنبيائه والمؤمنين، ولا يفهم من النصر والانتصار إلا لغة العنف والغلبة بالسيف والتسلط على رقاب الناس والهيمنة على مقدرات الأمة، بالظلم والقهر وقتل الأبرياء وهتك الأعراض ونهب الأموال ونحو ذلك، مما يسمّى في زماننا الحاضر بـ (إرهاب الدولة)، ولذا فهو يفترض أن الله تعالى قد نصر معاوية وبنى أمية، وخذل علياً عليه السلام وأتباعه في صفين!!

هذه هي أسس وقواعد الإرهاب والعنف التي ساهمت بتشكيلها بعض أفكار ابن تيمية وانتهجها أتباعه من السلفيين إلى يومنا هذا، فإنّ هذا المنطق المنحرف هو الذي نزّه ساحة يزيد بن معاوية، وقال: إنّ الحسين قتل بسيف جده.

قال الآلوسي في روح المعاني: «وأبو بكر بن العربي - عليه من الله تعالى ما يستحق - أعظم الفرية فزعم أنّ الحسين قتل بسيف جده (صلى الله تعالى عليه وسلم)، وله من الجهلة موافقون على ذلك»^(١).

وقال أيضاً: «قال ابن الجوزي - عليه الرحمة - في كتابه (السرّ المصون): من الاعتقادات العامة التي غلبت على جماعة منتسبين إلى السنة أنّ يقولوا: إنّ يزيد كان على الصواب وإنّ الحسين - رضي الله تعالى عنه - أخطأ في الخروج عليه»^(٢).

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٦ ص ٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

وقد أحى ابن تيمية هذا المنطق الأموي، الذي يعتقد بأن السلطان ظل الله في الأرض، وأن الجبابرة والطغاة قد حباهم الله تعالى بالنصر والغلبة. ولكن القرآن الكريم يقف أمام هذه النظرية الباطلة، ويبين أن النصر الإلهي حليف الأنبياء والرسل والذين آمنوا، وأن الخذلان من نصيب أعداء الله وأعداء دينه وأنبيائه، قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾^(١). وقال تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(٢).

وقد توعد الله عز وجل أعداء الله وأعداء دينه وأنبيائه بالهزيمة والخذلان، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتْغَلِبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾^(٣)، وقال تعالى أيضاً: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذَّبْنَاهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِّن نَّاصِرِينَ﴾^(٤).

هذه النظرية القرآنية في النصر والخذلان، فإن الأنبياء والرسل وكذا المؤمنين منتصرون على أعدائهم بحسب الموازين الإلهية، وإن تعرضوا بحسب الظاهر إلى القتل والفتك والتشريد والعذاب من قبل أقوامهم؛ وذلك لأنهم فتحوا بدمائهم وتضحياتهم سبيل الهداية والتوحيد والارتباط بالله تعالى، ولا زال صوت الحق الذي هتف به الأنبياء مدوياً في كل بقاع العالم،

(١) غافر: ٥١.

(٢) المجادلة: ٢١.

(٣) آل عمران: ١٢.

(٤) آل عمران: ٥٦.

هذا كله في الحياة الدنيا.

وأما في الحياة الأبدية الخالدة، فهم الأعلون والمنتصرون على أعدائهم، وليس للكافرين والظالمين إلا الخذلان والخيبة في الدنيا والآخرة، وما نسمعه ونراه من غلبة الظلمة والكفار وتسلبهم على الآخرين، فليس هو في موازين السماء إلا زيادة في الخذلان والخسران، وإن وجده البعض انتصاراً بحسب منطق القوة والإرهاب والتجاوز على حقوق الآخرين، وهذا ما بينته الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ مِثْلَ لِهْمٍ خَيْرٌ لَّأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾^(١).

فالحسين عليه السلام انتصر بدمه على يزيد، وانتشرت ثورته وتغلبت على الباطل، وإن كان يزيد قد قتل الحسين عليه السلام وتغلب عليه بحسب موازين ابن تيمية وأتباعه.

ومن هذا المنطلق نجد أن القرآن الكريم يمجد هايل بن آدم، ويقف عنده وقفة إجلال واعتزاز، حيث جعل أقواله ومواقفه وطريقة تعامله مع أخيه منهجاً وقانوناً ودرساً تتلقاه الأجيال على مرّ العصور، وأما قاييل فقد وصفته الآيات القرآنية بأنه من الخاسرين، قال تعالى: ﴿فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٢)، فقاييل وإن كان هو الذي قتل هايل وتغلب عليه من الناحية البدنية بحسب الظاهر، إلا أن الآيات تصف

(١) آل عمران: ١٧٨.

(٢) المائدة: ٣٠.

قابل بالخسران والهزيمة والخذلان، وهابيل هو المنتصر في منطق القرآن الكريم.

إذا اتضح ذلك فنقول:

إنّ النبي ﷺ يدعو الله عزّ وجلّ أن تكون تلك النصرّة الإلهية والربانية حليفة كلّ من ينصر علياً ﷺ ويقف معه في صفّ واحد ضدّ أعدائه، وأن يكون الخذلان الإلهي في الدنيا والآخرة سهم كلّ من خذل علياً ﷺ ونكث بيعته ووقف في صفّ أعدائه وخرج لمحاربتة.

وعلي ﷺ ومن سار على خطاه انتصروا على أعدائهم، من الناكثين والقاسطين والمارقين، حيث إن علياً ﷺ كان مأموراً من قبل النبي ﷺ بقتالهم؛ قال علي ﷺ: «عهد إليّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) في قتال الناكثين والقاسطين والمارقين»^(١)، فإذا كان قتال هذه الطوائف بأمر من الله ورسوله ﷺ فعلياً ﷺ هو المنتصر، وعمار بن ياسر هو المنتصر أيضاً وإن قتلته الفئة الباغية، وأتباع علي ﷺ هم المنتصرون بنصر الله عزّ وجلّ ماداموا على الحق، ومعاوية وأتباعه هم الخاسرون والخاسئون ماداموا على الباطل.

وهذا ما نقوله أيضاً في حياة النبي الأكرم ﷺ وقاتله مع أعدائه، فإنّ الله تعالى ينصر نبيّه في كلّ مواقفه ومعاركه وحروبه مع المشركين والكافرين؛

(١) قال الهيثمي: «رواه البزار والطبراني في الأوسط وأحد إسنادي البزار رجاله رجال الصحيح غير الربيع بن سعيد ووثقه ابن حبان». مجمع الزوائد: ج ٧ ص ٢٣٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

لأن الله عزّ وجلّ، قال: ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾^(١)، ولذا فإن الله تعالى ناصر من نصر رسول الله ﷺ في معركة أحد، وإن كان المسلمون قد خسروا المعركة من الناحية العسكرية، ومن خذل النبي ﷺ في تلك المعركة، فإنّ الله تعالى خاذله، وإن كان ممن شارك في معركة بدر التي انتصر فيها المسلمون.

ولكن على موازين الشيخ ابن تيمية لا بدّ أن يُحكم بأنّ الله تعالى قد خذل نبيّه ﷺ والمسلمين في معركة أحد، وأنه نصر المشركين في تلك المعركة.

والحاصل: أنّ الله تعالى قد خذل بني أمية، وإن فتحوا البلاد وتسلّطوا على العباد، ونصر علياً ؓ وأصحابه وإن تعرّضوا للقتل في بعض الأحيان، والتاريخ خير شاهد على هذه الحقيقة؛ إذ لا زال فكر علي ؓ وذكره ومنهجه باقياً في ضمير الأجيال والشعوب، ولا زال أصحاب علي ؓ الذين جاهدوا بين يديه مثلاً سامياً في التضحية والتفاني من أجل الإسلام، وأمّا بنو أمية فلم يبق في تاريخهم إلاّ تلك الصفحات السوداء التي تضمنتها كتب التاريخ.

وهذا شاهد واضح على أن الله تعالى قد استجاب لدعوة النبي ﷺ، حيث نصر المنهج العلوي وأتباعه، وخذل المنهج الأموي، الذي خذل علياً ؓ وحاربه وقام بسبّه وشتمه على المنابر سنين طويلة.

(١) الحج: ٤٠.

وقد تحدّث علي عليه السلام عن نصر الله تعالى له قائلاً: «أنا فقأت عين الفتنة، لولا أنا ما قتل أهل النهروان وأهل الجمل»^(١)، وقال عليه السلام أيضاً: «أمّا بعد أيها الناس فأنا فقأت عين الفتنة، ولم يكن ليجتري عليها أحد غيري، ولو لم أكن فيكم ما قوتل الناكثون ولا القاسطون ولا المارقون»^(٢).

إذن فالواقع التاريخي الثابت صريح في أن الله تعالى قد استجاب لنبيه الأكرم صلى الله عليه وآله، وجعل نصره حليف علي عليه السلام ومن ناصرته، وجعل الخزي والعار والخذلان حليف من خذل علياً عليه السلام.

وأما ما ذكره ابن تيمية فهو مستند إلى النظرة الأموية لمفهوم الانتصار، وأن الله تعالى مع الحكّام وإن كانوا من الظلمة.

الجواب الثالث: الجهل بمضمون حديث الغدير

لقد تجرأ ابن تيمية على أحاديث النبي صلى الله عليه وآله الصحيحة وكذبها؛ لأنها تتضمن فضائل علي عليه السلام، وقد كذب قول النبي صلى الله عليه وآله في حقّ علي عليه السلام: «اللهم وال من والاه وعاد من عاداه» زاعماً أنّ هذا المقطع مخالف لأصل الإسلام، وحاول أن يؤسّس هذا الزعم على استحسان لا قيمة له، قائلاً: «فإنّ القرآن قد بيّن أنّ المؤمنين أخوة مع قتالهم وبغي بعضهم على بعض».

وكان ابن تيمية لا يريد أن يفهم بأنّ معاداة علي عليه السلام كمعاداة رسول الله صلى الله عليه وآله، تُخرج الشخص عن الإيمان، وتضعه في قائمة المنافقين، فقد

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ١٤٦، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي: ج ٢ ص ١٩٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

أخرج مسلم في صحيحه أنّ علياً عليه السلام قال: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي (صلى الله عليه وسلم) إليّ أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»^(١)، فكلّ من يعادي علياً عليه السلام ويبغضه ويحاربه ويأمر بسبه على المنابر فهو من المنافقين بحسب هذا الحديث النبوي، الذي أخرجه كتب الصحاح.

ومن ذلك يتّضح فساد وسقوط ما زعمه ابن تيمية من أنّ معاداة الله تعالى لمن عادى علياً عليه السلام مخالف لأصل الإسلام، حيث افترض أنّ من يعادي علياً ويقاتله، يبقى على إيمانه، وكأنه يريد بذلك إنكار قول النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: «لا يحبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق»، وليس من البعيد أن ينكر ابن تيمية ما ثبت في صحيح مسلم أو البخاري إذا وجده يثبت فضيلة لعلي عليه السلام.

ثم إنّه لو افترضنا أن معاداة علي عليه السلام وبغضه ومقاتلته لا تخرج الشخص عن الإيمان، فإن هذا لا ينافي أن يكون الله تعالى عدواً لذلك الشخص إذا كان يعادي علياً عليه السلام، وقد ورد نظير هذا المعنى في جملة من الأحاديث النبوية، كقول النبي صلى الله عليه وآله: «ومن عادى أولياء الله فقد بارز الله بالمحاربة»^(٢)، وكقول النبي صلى الله عليه وآله في حق عمار: «من عادى عماراً فقد عاداه الله ومن أبغض عماراً أبغضه الله، قال خالد: فخرجت فما كان شيء

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦١ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ١ ص ٤، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح ولم يخرج في الصحيحين»، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

أحبّ إليّ من رضا عمار»^(١)، قال الهيثمي في الزوائد: «رواه أحمد والطبراني ورجاله رجال الصحيح»^(٢).

وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب»^(٣)، وقال ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: «قال الطوفي: لما كان وليّ الله من تولى الله بالطاعة والتقوى تولاه الله بالحفظ والنصرة، وقد أجرى الله العادة بأنّ عدو العدو صديق، وصديق العدو عدو، فعدو وليّ الله عدو الله، فمن عاداه كان كمن حاربه ومن حاربه فكأنما حارب الله»^(٤).

والروايات بهذا المضمون كثيرة جداً، وكلّها تدلّ على أن الله تعالى عدو لمن يعادي أولياءه، وإن تلفظ بالشهادتين وكان من المسلمين، ولا شك أن علياً عليه السلام سيّد أولياء الله تعالى بنصّ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٥)، فلا شك أن يكون الله تعالى حرباً لمن حاربه وعدواً لمن عاداه.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٨٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٧ ص ١٩٠ ح ٦٥٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١١ ص ٢٩٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) المائدة: ٥٥.

الشبهة الثالثة: الولاية ضد العداوة وهو حكم ثابت لجميع المؤمنين

قال القفاري: «قال الفيروزآبادي: ... فإنّ الولاية - بالفتح - هي ضد العداوة، والاسم منها مولى وولي، والولاية - بكسر الواو - هي الإمارة، والاسم منها والي ومتولي.. والموالاته ضد المعاداة، وهي من الطرفين».

وقال قبل ذلك: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ... والموالاته ضد المعاداة، وهذا حكم ثابت لكل مؤمن، فعلي (رضي الله عنه) من المؤمنين الذين يتولون المؤمنين ويتولونه»^(١).

الجواب عن الشبهة

لقد تقدم الجواب عن هذه الشبهة مفصلاً في مباحث آية الولاية، وخلاصة ما أجبنا هناك: أنه لا فرق بين الولاية بالفتح والكسر؛ لأنها من اشتقاق الولي - بسكون اللام - وهو الدنو والقرب الخاص الذي من لوازمه التصرف والتسلط، ومن هذا الجذر يشتق الوالي والمولى والولاء والولاية بالفتح والولاية بالكسر، وهذه الاشتقاق وإن كان لها استعمالات مختلفة بحسب المصدايق والأفراد، لكنها ترجع كلّها إلى معنى الولي لغةً وعرفاً واستعمالاً، وذلك المعنى هو: من له حق التصرف في شؤون من يليه، وأن الولاية قد أخذت في معناها السلطنة والتصرف، فالولي بالنسبة لمن يليه هو الأولى به من غيره، والأقرب إليه من حيث الجهة التي لأجلها اقترب منه،

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٠ - ٨٤١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

قال المبرد: «إن أصل الولي هو الأولى^(١) والأحق وكذلك المولى»^(٢).

وهذا المعنى ينطبق على المحب والنصير والحاكم وغيرها من استعمالات الولي؛ لأنّ كلاً منهم أولى وأحق بالتصرف والتأثير بصاحبه من غيره، فالمحب والناصر كلٌّ منهما أولى بالدفاع عنّ أحبه ونصره، والحاكم والقائد ولي؛ لأنّه أولى بالتصرف في أمور من تولى أمره، والله تعالى وليّ ووال وامتولّ لأُمور خلقه، وهكذا بقية الاشتقاقات^(٣).

ويضاف إلى ما أجبنا هناك: أنّ الولاية التي أثبتها النبي ﷺ لعلي عليه السلام جاءت في سياق قول النبي ﷺ: «ألست أولى بكم من أنفسكم؟» وفي لفظ آخر: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، والنبي ﷺ يشير في هذا المقطع من حديثه إلى قول الله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(٤)، وولاية النبي ﷺ في هذه الآية المباركة بمعنى أنّه الأحقّ والأولى بأمور المسلمين وشؤونهم من أنفسهم، وهذا ما يؤكده أعلام المفسرين من الطائفة السنية، كما سوف يأتي، وهذه الأولوية على المؤمنين، التي تعني الأحقّ بالأمر والأولى في الطاعة ووجوب الاتباع والانصياع، هي التي أثبتها النبي ﷺ لعلي عليه السلام في حديث الغدير، وسيوضح هذا المعنى في الجواب عن الشبهة اللاحقة، فالنبي ﷺ عندما

(١) وسوف نذكر لاحقاً الكثير من الشواهد التي تفيد أنّ الولي بمعنى الأولى.

(٢) نقلاً عن الرسائل العشر للشيخ الطوسي: ص ١٣٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٣) أنظر: نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٤٩٥-٥٠٥.

(٤) الأحزاب: ٦.

قرن ولاية علي عليه السلام بأولويته على المؤمنين، أغلق بذلك الباب على كل من تسوّل له نفسه تحريف الحديث عن معناه وسياقه الصحيح.

الشبهة الرابعة: ألفاظ الحديث لا تدل على الخلافة

قال القفاري: «قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ... إن لم يكن النبي (صلى الله عليه وسلم) قاله فلا كلام، فإن قاله فلم يرد به قطعاً الخلافة بعده؛ إذ ليس في اللفظ ما يدلّ عليه، وهذا الأمر العظيم يجب أن يبلغ بلاغاً مبيناً». ثم قال القفاري بعد ذلك: «ومن المعلوم لغة وعقلاً وعرفاً، فضلاً عن الشرع أن الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ، لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - كما يروي البيهقي^(١) - حينما قيل له: ألم يقل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقال: أمّا والله إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إن كان يعني الإمرة والسلطان والقيام على الناس بعده لأفصح لهم بذلك، كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إنّ هذا وليّ أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا شيء، فإنّ أنصح الناس للمسلمين رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

أساسيات الشبهة

١- إنّ حديث الغدير لا يتضمّن معنى الخلافة.

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٦، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤١-٨٤٢، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

٢- إنَّ الخلافة من الأمور العظيمة التي لا بدَّ من بيانها بألفاظ صريحة.

الجواب عن الشبهة

الجواب الأول: ألفاظ حديث الغدير صريحة في الإمامة والخلافة

لقد أوردنا في الجواب عن الشبهة الأولى جملة من الأحاديث الصحيحة والمعتبرة، والتي نقلت حديث الغدير بألفاظه المختلفة، ومن يطالع متون تلك الأحاديث وينظر إليها بعين الإنصاف والموضوعية، يرى أنها قد تضمّنت ألفاظاً وشواهد كثيرة، كلّها تثبت مقام الإمامة والخلافة لعليّ عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، ونحاول فيما يلي الإشارة إلى بعض تلك الألفاظ والشواهد:

الشاهد الأول: مماثلة ولاية النبي صلى الله عليه وآله لولاية عليّ عليه السلام في الحديث

إنَّ النبي صلى الله عليه وآله قد خاطب الصحابة والمسلمين في خطبة الغدير، قائلاً: «ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: نعم، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه»، وفي لفظ آخر: «إنَّ الله مولاي وأنا وليّ كلِّ مؤمن ... من كنت وليّه فهذا وليّه»، وفي لفظ ثالث: «ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم»، ويشير النبي صلى الله عليه وآله في هذا المقطع من حديثه إلى قول الله تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(١)، وولاية النبي صلى الله عليه وآله في هذه الآية المباركة بمعنى أنّه الأحقُّ والأولى بأمر المسلمين وشؤونهم من أنفسهم، وهذا ما يؤكّده أعلام المفسرين من الطائفة السنية، ونذكر في هذا المجال بعض

(١) الأحزاب: ٦.

كلماتهم في تفسير الآية المباركة:

١- قال الطبري في تفسيره للآية: «يقول: أحق بالمؤمنين به من أنفسهم، أن يحكم فيهم بما شاء من حكم، فيجوز ذلك عليهم، كما حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد: النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، كما أنت أولى بعبدك، ما قضى فيهم من أمر جاز، كما كلما قضيت على عبدك جاز»^(١).

٢- قال ابن كثير في تفسيره: «قد علم الله تعالى شفقة رسوله (صلى الله عليه وسلم) على أمته ونصحه لهم، فجعله أولى بهم من أنفسهم، وحكمه فيهم مقدماً على اختيارهم لأنفسهم، كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾»^(٢).

٣- قال البغوي في تفسيره، بعد ذكر الآية: «يعني من بعضهم ببعض في نفوذ حكمه فيهم، ووجوب طاعته عليهم، وقال ابن عباس وعطاء: يعني إذا دعاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) ودعتهم أنفسهم إلى شيء كانت طاعة النبي (صلى الله عليه وسلم) أولى بهم من أنفسهم»^(٣).

٤- قال ابن الجوزي في تفسيره: «أي: أحق، فله أن يحكم فيهم بما يشاء، قال ابن عباس: إذا دعاهم إلى شيء، ودعتهم أنفسهم إلى شيء،

(١) الطبري، جامع البيان: ج ٢١ ص ١٤٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ج ٣ ص ٤٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) البغوي، تفسير البغوي: ج ٣ ص ٥٠٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

كانت طاعته أولى من طاعة أنفسهم، وهذا صحيح؛ فإنّ أنفسهم تدعوهم إلى ما فيه هلاكهم والرسول [عليه السلام] يدعوهم إلى ما فيه نجاتهم»^(١)، والعبارة ذاتها أوردها الخازن في تفسيره^(٢).

٥- قال النسفي في تفسيره للآية: «أي أحق بهم في كل شيء من أمور الدين والدنيا، وحكمه أنفذ عليهم من حكمها، فعليهم أن يبذلوا دونه ويجعلوها فداء»^(٣).

٦- قال الشوكاني في فتح القدير، بعد أن ذكر عبارة قريبة من عبارة النسفي المتقدمة: «وبالجملة: فإذا دعاهم النبي (صلى الله عليه وسلم) لشيء ودعتهم أنفسهم إلى غيره وجب عليهم أن يقدموا ما دعاهم إليه، ويؤخروا ما دعتهم أنفسهم إليه، ويجب عليهم أن يطيعوه فوق طاعتهم لأنفسهم، ويقدموا طاعته على ما تميل إليه أنفسهم وتطلبه خواطرهم»^(٤). والمضمون ذاته ذكره الصابوني في تفسيره^(٥).

٧- قال القاضي عياض في كتابه (الشفاء): «قال أهل التفسير (أولى بالمؤمنين من أنفسهم): أي ما أنفذه فيهم من أمر فهو ماض عليهم، كما يمضي حكم السيد علي عبده»^(٦).

(١) ابن الجوزي، زاد المسير: ج ٦ ص ١٨٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الخازن، تفسير الخازن: ج ٥ ص ١٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) النسفي، تفسير النسفي: ج ٣ ص ٢٩٧، الناشر: دار النفائس - بيروت.

(٤) الشوكاني، فتح القدير: ج ٤ ص ٢٦١، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٥) الصابوني، صفوة التفاسير: ج ٢ ص ٤٧٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) القاضي عياض، الشفاء: ج ١ ص ٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وهذه الأولوية على المؤمنين، التي تعني الأحقّ بالأمر والأولى في الطاعة ووجوب الاتباع والانصياع، هي التي أثبتها النبي ﷺ لعليّ عليه السلام في حديث الغدير؛ وذلك لأنّ النبي ﷺ قد جعل ولاية عليّ عليه السلام على المؤمنين متفرّعة عن ولايته ﷺ، حيث قال: «أست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قالوا: بلى، قال: أأست أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قالوا: بلى، قال: فهذا وليّ من أنا مولاه، اللهم وال من والاه، اللهم عاد من عاداه»^(١)، قال الألباني في حكمه على الحديث: «صحيح»^(٢).

وقال في لفظ آخر للحديث: «إنّ النبي (صلى الله عليه وسلم) قام بحفرة الشجرة بخم، وهو أخذ بيد علي، فقال: أيّها الناس! أأستم تشهدون أنّ الله ربكم؟ قالوا: بلى، قال: أأستم تشهدون أنّ الله ورسوله أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: وأنّ الله ورسوله مولاكم؟ قالوا: بلى، قال: فمن كنت مولاه فإنّ هذا مولاه»^(٣).

والتفريع بالفاء في سياق الحديث صريح في أنّ المراد إثبات ولاية النبي ﷺ على المؤمنين لعليّ عليه السلام، وهذا صريح في أنّ الحديث بصدد إثبات وجوب الانقياد والطاعة لعليّ عليه السلام؛ وذلك لأنّ ولاية النبي ﷺ هي ولاية طاعة وانقياد وتسليم بصريح الآيات القرآنية وأقوال المفسرين المتقدّمة.

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤٣، الناشر: دار الفكر.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٦ ح ١١٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) ابن أبي عاصم، كتاب السنة: ج ٢ ص ٩٠٧، الناشر: دار الصمعي. قال محقق الكتاب في

الهامش: «إسناده حسن».

وكان النبي ﷺ يريد أن يقول بأن ولايتي عليكم، التي أثبتها الله تعالى لي في القرآن الكريم، والتي هي ولاية إطاعة وتسليم، هي بعينها وبذاتها وبجميع خصائصها ثابتة لعلي عليه السلام.

ولا أدري كيف يجب على النبي ﷺ أن يعبر لكي يقنع أمثال ابن تيمية والقفاري؟! وهل هناك ألفاظ أصرح مما ذكره النبي ﷺ، لإفهام الناس وجوب طاعة علي عليه السلام والانقياد لأوامره من بعده ﷺ؟!!

الشاهد الثاني: نزول آية التبليغ

إن الأحاديث الصحيحة تنص على نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(١) في واقعة الغدير قبل خطبة النبي الأكرم ﷺ، وهذا ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب»^(٢).

وقد التزم ابن أبي حاتم في مقدمة تفسيره بإخراج أصح الأخبار إسناداً، حيث قال: «فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسناداً وأشبهها متناً»^(٣).

وقال ابن تيمية في معرض حديثه عن مثل هذه التفاسير: «باتفاق أهل النقل من أئمة أهل التفسير، الذين ينقلونها بالأسانيد المعروفة كتفسير ابن جريج

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٤.

وسعيد بن أبي عروبة وعبد الرزاق وعبد بن حميد وأحمد وإسحاق وتفسير بقي بن مخلد وابن جرير الطبري ومحمد بن أسلم الطوسي وابن أبي حاتم وأبي بكر بن المنذر، وغيرهم من العلماء الأكابر الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفسيرهم متضمنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير»^(١).

وأخرج هذا الحديث أيضاً الواحدي في أسباب النزول بسنده عن أبي سعيد الخدري أيضاً، وقال فيه: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في يوم غدیر خمّ في علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)^(٢). وقد التزم الواحدي^(٣) أيضاً في مقدّمة كتابه بنقل ما هو صحيح وحقّ من

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ١٧٨-١٧٩، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٢) الواحدي النيسابوري، أسباب النزول: ص ١٣٥، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاؤه - القاهرة.

(٣) قال ابن خلكان في ترجمة الواحدي: «علي بن أحمد بن علي بن متويه الواحدي المتوي، صاحب التفاسير المشهورة، كان أستاذاً عصره في النحو والتفسير، ورزق السعادة في تصانيفه، وأجمع الناس على حسنّها، وذكرها المدرّسون في تدريسهم... وله كتاب أسباب النزول، والتجبير في شرح أسماء الله تعالى الحسنی... وكان الواحدي المذكور تلميذ الثعلبي صاحب التفسير... وعنه أخذ علم التفسير وأربى عليه، وتوفي عن مرض طويل في جمادى الآخرة سنة ثمان وستون وأربعمائة بمدينة نيسابور، رحمه الله تعالى». وفيات الأعيان: ج ٣ ص ٣٠٣-٣٠٤، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

وقال عنه الذهبي: «الواحدي، الإمام العلامة، الأستاذ، أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، صاحب (التفسير) وإمام علماء التأويل، من أولاد التجار، وأصله من ساوه... ولأبي الحسن كتاب: أسباب النزول، مروى... وكان طويل الباع في العربية واللغات... تصدر للتدريس مدة، وعظم شأنه... قال أبو سعد السمعاني: كان الواحدي حقيقاً بكل احترام وإعظام، لكن كان فيه بسط لسان في الأئمة... مات بنيسابور في جمادى الآخرة، سنة ثمان وستين وأربع مئة، وقد شاخ» سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٣٣٩-٣٤٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

الروايات، حيث قال بعد أن انتقد من يكتب في مجال أسباب النزول عن غير علم: «وذلك الذي حدا بي إلى إملاء هذا الكتاب الجامع للأسباب، لينتهي إليه طالبو هذا الشأن والمتكلمون في نزول [هذا] القرآن، فيعرفوا الصدق، ويستغنوا عن التمويه والكذب، ويجدوا في تحفظه بعد السماع والطلب»^(١).

وأخرج ابن عساكر الحديث بنفس المضمون:

وسند الحديث كالتالي: «أخبرنا أبو بكر وجيه بن طاهر، نا أبو حامد الأزهرى، نا أبو محمد المخلدي، أنا أبو بكر محمد بن حمدون، أنا محمد بن إبراهيم الحلواني، نا الحسن بن حمّاد سجادة، نا علي بن عباس، عن الأعمش وأبي الجحّاف، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري»^(٢).

وكل من في السند، فهو ممن يحتجّ به إلا من جهة علي بن عباس، وسوف يأتي الكلام عنه:

أمّا أبو بكر وجيه بن طاهر:



وقال الياضي في مدحه ومدح تصانيفه: «الإمام المفسر أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، أستاذ عصره في النحو والتفسير، تلميذ أبي إسحاق الثعلبي، وأحد من برع في العلم، وصنف التصانيف الشهيرة المجمع على حسنها، والمشتغل بتدريسها والمرزوق السعادة فيها». مرآة الجنان وعبرة اليقظان: ج ٣ ص ٩٦، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.

(١) الواحدي النيسابوري، أسباب النزول: ص ٥، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فقد قال عنه الذهبي: «الشيخ العالم العدل، مسند خراسان، أبو بكر أخو زاهر، الشحامي النيسابوري، من بيت العدالة والرواية»^(١).

وأما أبو حامد الأزهري:

فقد ذكره الذهبي بقوله: «العدل المسند الصدوق، أبو حامد، أحمد بن الحسن بن محمد بن أزهر الأزهري النيسابوري الشروطي، من أولاد المحدثين ... وله أصول متقنة، حدث عنه زاهر ووجيه ابنا طاهر»^(٢).

وأما أبو محمد المخلدي:

فقد قال عنه الذهبي: «الإمام الصادق المسند ... العدل، شيخ العدالة، وبقية أهل البيوتات»^(٣).

وأما محمد بن خلدون:

فهو محمد بن حمدون بن خالد، قال الذهبي: «الحافظ الكبير أبو بكر النيسابوري أحد الأثبات ... قال الحاكم كان من الثقات الأثبات الجوالين في الأقطار»^(٤).

وأما محمد بن إبراهيم الحلواني:

فقد ذكره الخطيب البغدادي بقوله: «أبو بكر الحلواني، قاضي بلخ،

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٢٠ ص ١٠٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١٨ ص ٢٥٤.

(٣) المصدر نفسه: ج ١٦ ص ٥٣٩.

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٧٠٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وأنظر: سير

أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٦١.

سكن بغداد وحدث بها ... وكان ثقة»^(١).

وأما الحسن بن حماد سجادة:

فقد قال عنه الذهبي: «ثقة صاحب سنة»^(٢)، وقال عنه ابن حجر: «صدوق من العاشرة»^(٣).

وأما علي بن عابس:

فتضعيفهم له لم يكن باتهامه بما يسقط حديثه عن الاعتبار كالوضع والكذب وما شابه ذلك، ولذا جعلوا حديثه مما يكتب ويعتبر به، قال ابن عدي: «ولعلي بن عابس أحاديث حسان ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه»^(٤)، وقال الدارقطني: «يُعتبر به»^(٥).

وأخرج له أحمد في مسنده بعض الأحاديث^(٦) وكذلك أخرج له الترمذي في سننه، ولم يضعّف الحديث من جهة علي بن عابس، وإنما قال عنه: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مسلم الأعور، ومسلم

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ٤١٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٢٤، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٠٢-٢٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ١٩٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٤٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

الأعور ليس عندهم بذاك القوي»^(١).

كما أخرج له الحاكم في جملة من الموارد^(٢)، وابن أبي حاتم في تفسيره^(٣).

فتضعيفهم له يعدّ من التضعيف الخفيف؛ ولذا عبّر ابن معين بقوله: «كأنه ضعيف»^(٤).

نقول: الذي يقوى في النفس أنّ منشأ الكثير من التضعيفات هو روايته لبعض فضائل أهل البيت عليهم السلام، وبيان حقوقهم، ولذا حينما يتعرضون لترجمته يذكرون ما يرويه عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد، قال: «لما نزلت: ﴿وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾ دعا رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة فأعطاهما فدك»^(٥)، وكأنّ تلك المرويّات تعدّ منقصة له وطعنًا في وثاقته.

ولا غرابة في ذلك، فإن مضامين مثل تلك الأحاديث يصطدم مع مسلّمات عندهم لا يمكن تجاوزها، ومن هنا قال الذهبي في الميزان بعد نقله لهذا الحديث في ترجمة علي بن عباس: «قلت: هذا باطل»^(٦).

وليس بعيد أنّ تلك الأحاديث التي تتحدث عن فضائل أهل البيت عليهم السلام

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١١٢، ص ٣٨١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١٣٢٨، ص ١٣٣٥، ج ٦ ص ١٧٤٩.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٣٠١-٣٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) أنظر: ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ١٩٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. الذهبي،

ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ١٣٤.

هي التي يقصدها ابن عدي في كلامه المتقدم حين قال: ويروي عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب؛ فغالباً ما يعبرون عن روايات الفضائل بالغرائب أو الطامات أو ما شابه ذلك.

من هنا لا نجد سبباً وجيهاً للأخذ بتلك التضعيفات في حقّ علي بن عباس لكي نسقط حديثه عن الاعتبار، ولو تنزّلنا معهم وقبلنا التضعيفات في حقه، فإنّها مع ذلك لا تمنع حديثه عن كونه قابلاً للاعتماد عليه مع المتابعات والشواهد، فلو وجد له شاهد أو متابع يصبح حديثه حسناً لغيره ويتمّ قبوله.

وفي المقام توجد عندنا طائفة كبيرة من الروايات التي تلتقي مع روايته التي مفادها أن آية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ قد نزلت في عليّ عليه السلام في غدير خمّ، وهذه الطائفة من الروايات قد رويت عن عدّة من الصحابة من غير طريق أبي سعيد الخدري، والتي يمكن أن يكون واحداً منها على أقلّ تقدير شاهداً لحديث علي بن عباس.

ومن أحاديث تلك الطائفة: ما رواه الثعلبي مسنداً عن ابن عباس في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ...﴾، قال: «نزلت في علي (رض)»^(١)، وما أخرجه الحاكم الحسكاني بسنده عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «لمّا أسري إلى السماء سمعت نداءً من تحت العرش: أنّ علياً راية الهدى وحبیب من يؤمن بي، بلِّغ يا محمد، قال: فلمّا نزل النبيّ (صلى الله

(١) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

عليه وسلّم) أسرّ ذلك، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في عليّ بن أبي طالب^(١)، وما أخرجه بسنده أيضاً عن أبي صالح عن ابن عباس في قوله عزّ وجلّ: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾، قال: «نزلت في عليّ، أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) أن يبلغ فيه، فأخذ رسول الله بيد عليّ، فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من ولاه وعاد من عادته»^(٢)، ثم قال الحسكاني عن هذا الحديث: «رواه جماعة عن الحبري، وأخرجه السبيعي في تفسيره عنه، فكأنني سمعته من السبيعي، ورواه جماعة عن الكلبي، وطرق هذا الحديث مستقصاة في كتاب دعاء الهداة إلى أداء حق الموالاتة، من تصنيفي، في عشرة أجزاء»^(٣).

وأخرج الحاكم الحسكاني بعد ذلك أيضاً حديثاً بسنده عن عبد الله بن أبي أوفى، قال: «سمعت رسول الله (ص) يقول يوم غدیر خم وتلا هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ ثم رفع يديه حتى يرى بياض أبطيه، ثم قال: ألا من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من ولاه وعاد من عاداه، ثم قال: اللهم اشهد»^(٤).

(١) الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل: ج ١ ص ٢٤٩، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة

الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٥١-٢٥٢.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٥٢.

(٤) المصدر نفسه.

وما أخرجه ابن مردويه عن ابن مسعود، قال السيوطي: «وأخرج ابن مردويه عن ابن مسعود، قال: كُنَّا نقرأ على عهد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك إن علياً مولى المؤمنين وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس»^(١).

وقد ذكر العلامة الأميني في كتابه الغدير عدداً من الحفاظ ممن ذكروا هذه الرواية^(٢).

فهذه الطرق الكثيرة للرواية والتي تنتهي إلى أكثر من صحابي، فهي إن لم تشكل مع رواية أبي سعيد الخدري المتقدمة قرينة قوية على صحة صدورهما، فلا أقل من وجود طريق واحد منها يصلح أن يكون شاهداً لحديث أبي سعيد الخدري الذي فيه علي بن عباس، مما يرفعه إلى مرتبة الحسن لغيره، فيصح الاحتجاج بحديثه على مباني أهل السنة. وأما أبو الجحاف:

فقد قال عنه الذهبي: «وثقه أحمد، ويحيى، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قليله»^(٣).

وأما عطية العوفي^(٤):

فقد روى له البخاري في الأدب المفرد وروى له أبو داود والترمذي

(١) السيوطي، الدر المنثور: ج ٢ ص ٢٩٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الأميني، الغدير: ج ١ ص ٢١٤-٢٢٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٣٨١-٣٨٢، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة.

(٤) تقدم ذكر بعض التوثيقات بحقه، لكن بنحو مختصر، راجع: ص ٤١-٤٢.

وابن ماجه، وقال عنه ابن حجر في التقريب: «صدوق يخطئ كثيراً»^(١).

وقال المزي في ترجمته لعطية العوفي: «وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: صالح»^(٢)، وقد أخرج له أحمد في مسنده روايات كثيرة، وقال الهيثمي عندما أخرج حديثاً في فضل الصوم عن عطية العوفي: «رواه أحمد وفيه عطية بن سعيد، وفيه كلام وقد وثق»^(٣).

وقال الملا علي القاري في شرحه لمسند أبي حنيفة عند تعليقه على طرق بعض الروايات: «ذكر إسناده عن عطية بن سعد العوفي، وهو من أجلاء التابعين»^(٤).

وقال ابن حجر: «وقال ابن سعد: خرج عطية مع ابن الأشعث، فكتب الحجاج إلى محمد بن القاسم أن يعرضه على سبّ علي، فإن لم يفعل فاضربه أربعمائة سوط واحلق لحيته، فاستدعاه فأبى أن يسبّ، فأمضى حكم الحجاج فيه، ثم خرج إلى خراسان، فلم يزل بها حتى ولي عمر بن هبيرة العراق فقدمها، فلم يزل بها إلى أن توفي سنة (١١) [بعد المائة]، وكان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث سالحة»^(٥).

وقال الذهبي في تعليقه على ما فعله الحجاج في عطية العوفي: «وكان

(١) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٦٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٠ ص ١٤٧، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٣ ص ١٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ملا علي القاري، شرح مسند أبي حنيفة: ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٧ ص ٢٠١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

شيعياً رحمه الله، ولا رحم الحجاج»^(١).

وقد أخرج له الترمذي في سننه روايات عديدة، وقال في تعليقه على بعض الأحاديث التي وقع في طريقها عطية العوفي: «هذا حديث حسن غريب»^(٢)، وقد حسن له أحاديث أخرى قال عنها: «هذا حديث حسن»^(٣)، بل إن الترمذي صحح لعطية العوفي جملة من الأحاديث في أبواب صفة الجنة وقال عنها: «هذا حديث حسن صحيح»^(٤).

وبعد هذا التوثيق والتعديل للتابعي الكبير عطية العوفي، لا قيمة لما ورد من تضعيف وجرح مبهم غير مفسر في بعض الكلمات؛ لأنه قد تقرر في قواعد علوم الحديث أن الراوي إذا ورد في حقه جرح وتعديل، وكان الجرح مبهماً وغير مفسر ينبغي رده وعدم الاعتناء به، والأخذ بالتعديل الذي جاء في حقه.

قال ابن حجر: «والجرح مقدم على التعديل، وأطلق جماعة، ولكن محلّه: إن صدر مبيّناً من عارف بأسبابه؛ لأنه إن كان غير مفسر لم يقدر فيمن ثبتت عدالته، وإن صدر من غير عارف بالأسباب لم يعتبر به أيضاً»^(٥).

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٧ ص ٤٢٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ٢٩٦ وج ٤ ص ٧-٨ وج ٥ ص ٢٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٢ ص ٣٢ وج ٣ ص ٢٢٨ وج ٤ ص ٤٦ و ٩٦ وج ٥ ص ١٣٠ و ١٣٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر: ص ١٤٣، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة.

ولعل الذين جرحوا عطية العوفي وطعنوا في وثاقته، لم يتقبلوا منه رفضه لأوامر السلطان، وامتناعه عن سبّ علي عليه السلام، ولعله يحظى بتوثيقهم لو أطاع السلطان ووافق الحجاج على أن يسبّ علياً عليه السلام.

وقد أخرج الثعلبي نزول آية البلاغ في يوم الغدير في حقّ علي عليه السلام بأربعة طرق، فلاحظ ^(١).

والحاصل: أن هذا الطريق للحديث الذي أخرجه ابن أبي حاتم والواحدي وابن عساكر وغيرهم صحيح الإسناد، ورجاله ممن يحتجّ بهم، وهو يتضمّن نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي عليه السلام في يوم الغدير بعد حجة الوداع، وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد أمر في غاية الأهمية والخطورة، بحيث يجب على النبي الأكرم صلى الله عليه وآله تبليغه في يوم الغدير، حيث تبين الآية أن ما وقع في يوم الغدير لو لم يفعله النبي صلى الله عليه وآله فلا يكون قد بلغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلا لانهدام ركن الإمامة والولاية الذي تتوقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، فترك تنصيب علي بن أبي طالب عليه السلام للولاية على الأمة مساوق لترك تبليغ الرسالة بكاملها؛ لأن الإمامة الإلهية بعد النبي صلى الله عليه وآله هي التي تتكفل قيادة الأمة من الناحية الدينية والسياسية والحكومية ونحوها.

(١) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الشاهد الثالث: نزول آية إكمال الدين وإتمام النعمة

إنّ الأحاديث الصحيحة تنصّ أيضاً على نزول قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(١) بعد خطبة الغدير، وهذا ما تقدّم إخرجه بسند صحيح عن أبي هريرة، حيث قال: «لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت وليّ المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: يخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فانزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»^(٢).

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلة الواضحة على أن المراد من قول النبي ﷺ: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» هو إثبات الإمامة والخلافة لعلي عليه السلام من بعده ﷺ؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلاّ مقام الخلافة والإمامة في الأمة؛ لأنّ الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأمة والدفاع عن حريم الرسالة الإسلامية بعد وفاة النبي ﷺ.

(١) المائة: ٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. تقدم تصحيح سند هذا الحديث، أنظر: ص ٩٥-٩٧.

شبهت ابن كثير حول سبب نزول الآية

بعد أن أورد ابن كثير في تفسيره رواية عمر بن الخطاب - الآتي ذكرها - والتي تتعرض لسبب نزول آية الإكمال، وأنه بعرفة يوم الجمعة، قال: «وقال ابن جرير: وقد قيل ليس ذلك بيوم معلوم عند الناس، ثم روى من طريق العوفي عن ابن عباس في قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ يقول: ليس بيوم معلوم عند الناس، قال: وقد قيل: إنها نزلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في مسيره إلى حجة الوداع، ثم رواه من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس. قلت: وقد روى ابن مردويه من طريق أبي هارون العبدى عن أبي سعيد الخدري أنها نزلت على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوم غدیر خمّ حين قال لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه، ثم رواه عن أبي هريرة، وفيه أنه اليوم الثامن عشر من ذي الحجة يعني مرجعه ﷺ من حجة الوداع. ولا يصحّ لا هذا ولا هذا، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية أنها أنزلت يوم عرفة وكان يوم الجمعة»^(١).

وقال ابن كثير أيضاً في سيرته وتاريخه: «فأما الحديث الذي رواه ضمرة، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: لما أخذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بيد علي قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فأنزل الله عزّ وجلّ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، قال أبو هريرة: وهو يوم غدیر خمّ، من صام

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ١٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً. فإنه حديث منكر جداً، بل كذب؛ لمخالفته لما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن هذه الآية نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) واقف بها^(١).

الجواب عن هذه الشبهة

أولاً: لا يصح تكذيب كل ما خالف الصحيحين

إنّ تكذيب ابن كثير للحديث النبوي الصحيح الوارد في بيان سبب نزول الآية المباركة، اعتماداً على ما أخرجه البخاري ومسلم عن عمر بن الخطاب، من أن الآية نزلت في يوم عرفة، لا يخلو من تحامل على سنة النبي ﷺ الثابتة بطرق صحيحة ومعتمدة، وذلك لما تقدّم من صحة حديث أبي هريرة.

ثانياً: تعدد أسباب النزول

إنّ الذي يشهد على بطلان كلام ابن كثير، هو أنّ الآية أو السورة قد يتكرر نزولها أكثر من مرة؛ لأسباب كثيرة، كتعظيم شأنها أو تعدّد أسباب نزولها أو نحو ذلك، وقد صرح العلماء بذلك في مباحث علوم القرآن، قال الزركشي في كتابه (البرهان): «وقد ينزل الشيء مرتين تعظيماً لشأنه، وتذكيراً به عند حدوث سببه، خوف نسيانه؛ وهذا كما قيل في الفاتحة

(١) ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

نزلت مرتين، مرة بمكة وأخرى بالمدينة»^(١).

ثم استشهد الزركشي على صحة مقالته ببعض الأمثلة، حيث أورد جملة من الآيات التي ورد سبب نزولها في الصحيحين بنحو، وفي المجامع الحديثية الأخرى بنحو آخر، قال الزركشي: «ومثله ما في الصحيحين، عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ أنها نزلت لما سأله اليهود عن الروح، وهو في المدينة، ومعلوم أن هذه في سورة (سبحان)^(٢) وهي مكية بالاتفاق، فإن المشركين لما سألوه عن ذي القرنين وعن أهل الكهف، قيل ذلك بمكة، وأن اليهود أمرهم أن يسألوه عن ذلك، فأنزل الله الجواب، كما قد بسط في موضعه.

وكذلك ما ورد في ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أنها جواب للمشركين بمكة، وأنها جواب لأهل الكتاب بالمدينة» ثم قال: «والحكمة في هذا كله: أنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية، وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها، فتؤدى تلك الآية بعينها إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) تذكيراً لهم بها، وبأنها تتضمن هذه ... وما يذكره المفسرون من أسباب متعددة لنزول الآية قد يكون من هذا الباب، لا سيما وقد عرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا، فإنه يريد بذلك أن هذه الآية تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها»^(٣).

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج ١ ص ٢٩، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - بيروت.

(٢) أي سورة الإسراء.

(٣) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج ١ ص ٣٠-٣٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - بيروت.

ثم إن البخاري ومسلماً قد ذكرا في صحيحيهما أسباباً وأزمنة وأمكنة متعدّدة ومختلفة لنزول آية واحدة، بل وأخرج البخاري وغيره اختلاف بعض الصحابة فيما بينهم في سبب نزول بعض الآيات المباركة، والشواهد على ذلك كثيرة:

فمن ذلك ما أخرجه البخاري في صحيحه تفسيراً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(١)، حيث أورد سببين مختلفين زماناً ومكاناً ومورداً لنزول الآية الكريمة:

السبب الأول: ما أخرجه عن الأشعث بن قيس، حيث قال: «في أنزلت، كانت لي بئر في أرض ابن عمّ لي، قال النبي (صلى الله عليه وسلم): يَبْتَئِكُ أَوْ يَمِينُهُ...»^(٢).

السبب الثاني: ما أخرجه عن عبد الله بن أبي أوفى: «أن رجلاً أقام سلعة في السوق، فحلف فيها لقد أعطي بها ما لم يعطه، ليوقع فيها رجلاً من المسلمين، فنزلت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾»^(٣).

ونحن نوجّه سؤالنا لابن كثير، ونقول: هل يجزئ على إبطال ما في البخاري لتضارب أسباب النزول فيه، ويقول: إنه حديث منكر جداً، بل كذب، كما فعل ذلك في حديث الغدير، استناداً إلى مخالفة سبب النزول ومكانه لما هو موجود في الصحيحين؟!

(١) آل عمران: ٧٧.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٦٦ ح ٤٥٤٩، الناشر: دار الفكر.

(٣) المصدر نفسه: ج ٥ ص ١٦٧ ح ٤٥٥١.

وأما بالنسبة إلى اختلاف الصحابة في أسباب نزول بعض الآيات، فموارده كثيرة جداً، ومن تلك الموارد ما أخرجه البخاري في صحيحه عن زيد بن وهب، قال: «مررت بالربذة، فإذا أنا بأبي ذر (رضي الله عنه) فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام، فاختلفت أنا ومعاوية في ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذلك..»^(١)، وأخرج أيضاً في كتاب الحج في صحيحه الخلاف بين عائشة وأبي بكر بن عبد الرحمن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾^{(٢)(٣)}.

إذن بناءً على هذا البيان قد تكون آية الإكمال نزلت مرتين، إحداها في يوم عرفة والأخرى في يوم الغدير، ولعل اليهودي الذي كان في مجلس الخليفة عمر بن الخطاب كان يقصد نزول الآية في يوم الغدير، ولكن الخليفة أجابه بنزولها في يوم عرفة، وربما أجاب بذلك لغلق الباب أمام ما كان يرمي إليه اليهودي، حيث إن البخاري ومسلماً أخرجاً في صحيحهما عن طارق بن شهاب، عن عمر بن الخطاب: «أن رجلاً من اليهود قال له: يا أمير المؤمنين، آية في كتابكم تقرأونها، لو علينا معشر اليهود نزلت

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١١١ ح ١٤٠٦، كتاب الزكاة، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البقرة: ١٥٨.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ١٦٩ - ١٧٠ ح ١٦٤٣، كتاب الحج. وأنظر أيضاً: مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٦٩ ح ٢٩٦٨، كتاب الحج، باب بيان السعي بين الصفا والمروة، الناشر: دار الفكر - بيروت.

لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: أي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي (صلى الله عليه وسلم) وهو قائم بعرفة يوم الجمعة^(١).

وهذا الجواب من عمر بن الخطاب لا غرابة فيه؛ لأنه إذا قال بأن اليوم الذي نزلت فيه الآية هو الثامن عشر من ذي الحجة وفي غدیر خم، فإنه يكون قد أقرّ لعليّ عليه السلام بالخلافة والإمامة، وهذا ما لا يرتضي الخليفة ذكره في الملاء العام، ولا يريد أن يستذكر قوله لعليّ عليه السلام: «بخ بخ لك يا بن أبي طالب» في يوم الغدير، كما تقدّم في الحديث عن أبي هريرة^(٢).

والحاصل: أنّ مخالفة بعض الروايات الصحيحة لما ورد في صحيح البخاري ومسلم في تعيين سبب النزول، ليس فيه أي محذور يقتضي تكذيب تلك الروايات، بل هو يكشف عن تعدّد وتغاير أسباب وأزمنة وأمكنة النزول للآية الواحدة، ويشهد على ذلك ما ورد في الصحيحين من اختلاف أسباب النزول وزمان ومكان الآية الواحدة.

ثالثاً: معارضة رواية عمر للأحاديث الصحيحة

إنّ رواية عمر بن الخطاب المتقدمة تتعارض مع جملة من مضامين الأحاديث الصحيحة الواردة في المقام، نشير فيما يلي إلى بعضها:

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ١٦ ح ٤٥. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٣٩ ح ٧٤٢٠.
(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث: ص ٩٥-٩٧.

١- نزول الآية في يوم الإثنين

لقد ورد في رواية عمر بن الخطاب أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة، مع أن هذا يتنافى مع ما ورد عن ابن عباس بسند معتبر من أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الإثنين، أخرج الطبراني بسنده عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن حنش بن عبد الله الصنعاني، عن ابن عباس، قال: «ولد نبيكم (صلى الله عليه وسلم) يوم الإثنين، ويوم الإثنين خرج من مكة، ودخل المدينة يوم الإثنين، وفتح بداراً يوم الإثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الإثنين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ورفع الركن يوم الإثنين»^(١).

وطريق هذا الحديث معتبر، لم يقع كلام في سنده إلا من جهة ابن لهيعة، قال الهيثمي في زوائده: «رواه أحمد والطبراني في الكبير، وزاد فيه: وفتح بداراً يوم الإثنين، ونزلت سورة المائدة يوم الإثنين ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. وفيه: ابن لهيعة وهو ضعيف، وبقيه رجاله ثقات، من أهل الصحيح»^(٢).

ولكن هذا الكلام من الهيثمي غير تام، فإن ابن لهيعة من الثقات، فقد روى له مسلم في صحيحه مقروناً بعمرو بن الحارث^(٣) وروى له أبو داود^(٤)

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٢ ص ١٨٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٩٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١١٠ ح ١٣٠١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ١ ص ٨٦ ح ١ ص ٩١، وموارد أخرى، الناشر: دار

الفكر - بيروت.

والترمذي^(١) وابن ماجه^(٢)، وقد حسن أحاديثه الترمذي^(٣).

وقال عنه الحاكم: «وعبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي أحد الأئمة، إنما نقم عليه اختلاطه في آخر عمره»^(٤).

وقال المزي في تهذيب الكمال: «وقال - أبو عبيد الله الأجري - أيضاً: سمعت أبا داود يقول: أحمد بن حنبل يقول: من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه؟ وحدّث عنه أحمد بحديث كثير»^(٥).

وقال ابن حجر في تقريب التهذيب: «أبو عبد الرحمن المصري القاضي صدوق من السابعة»^(٦).

وقال أيضاً في التهذيب: «وحكى الساجي عن أحمد بن صالح: كان ابن لهيعة من الثقات ... وقال ابن شاهين: قال أحمد بن صالح: ابن لهيعة ثقة، ما روي عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط، وقال مسعود عن الحاكم: لم يقصد الكذب وإنما حدّث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ»^(٧).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ٢٩، ج ٢ ص ٤٦، وموارد أخرى، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٣٩، ص ١٤٧، وموارد أخرى.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ٢٩ - ٣٠، ج ٣ ص ٩٨ و ص ١٠٢، ج ٤ ص ٢٤٤.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٣٩٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) المزي، تهذيب الكمال: ج ١٥ ص ٤٩٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٥٢٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٧) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٥ ص ٣٣١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وقال في لسان الميزان: «عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي الغافقي أبو عبد الرحمن المصري قاضيها وعالمها ومسندها»^(١).

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: «ابن لهيعة الإمام الكبير قاضي الديار المصرية وعالمها ومحدثها»^(٢).

وذكر ابن عدي في الكامل: «أخبرنا العباس بن محمد بن العباس، سمعت أحمد بن عمرو بن المسرح يقول: سمعت بن وهب يقول: وسأله رجل عن حديث فحدثه به، فقال له: من حدثك بهذا يا أبا محمد؟ قال: حدثني به والله الصادق البارّ عبد الله بن لهيعة»^(٣).

وفي الجرح والتعديل: «ثنا عبد الرحمن، حدثني أبي، نا محمد بن يحيى بن حسان، قال: سمعت أبي يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هشيم، قلت له: إنّ الناس يقولون: احترق كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب»^(٤).

وقال العيني: «وعبد الله بن لهيعة ثقة عند أحمد والطحاوي»^(٥)، وقد حسّن الهيثمي نفسه أحاديث ابن لهيعة، حيث قال في تعليقه على بعض

(١) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٧ ص ٢٦٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢٣٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) عبد الله بن عدي، الكامل: ج ٤ ص ١٤٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٥ ص ١٤٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) العيني، عمدة القاري: ج ٧ ص ١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الأحاديث: «وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن»^(١).

وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: «عبد الله بن لهيعة فإنه من أكابر علماء المسلمين وكان قاضياً بمصر كثير الحديث، لكن احترقت كتبه فصار يحدث من حفظه، فوقع في حديثه غلط كثير، من أن الغالب على حديثه الصحة»^(٢).

فمن ضعفه احتج بضعف اتقانه في مرحلة متأخرة، لكن الصحيح وثاقته مطلقاً كما صرح بذلك أحمد محمد شاكر في تعليقه على سنن الترمذي، قال: «وابن لهيعة - بفتح اللام وكسر الهاء - هو عبد الله بن عقبة الغافقي، أبو عبد الرحمن المصري القاضي الفقيه، وهو ثقة صحيح الحديث، وقد تكلم فيه كثيرون بغير حجة من جهة حفظه، وقد تتبعنا كثيراً من حديثه وتفهمنا كلام العلماء فيه فترجح لدينا أنه صحيح الحديث ... وروى أبو داود عن أحمد بن حنبل قال: ومن كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه وضبطه وإتقانه. وقال سفيان الثوري: عند ابن لهيعة الأصول وعندنا الفروع»^(٣).

إذن فطريق هذا الحديث معتبر، وهو يثبت أن آية الإكمال نزلت في يوم الإثنين، وهذا يعارض ما رواه عمر من أن الآية نزلت في يوم الجمعة.

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٥٥، ج ٤ ص ١٨ و ص ٢٠ و ص ٣١ و ص ٨٢، وغيرها من الموارد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ١٨ ص ٢٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي (الجامع الصحيح): ج ١ ص ١٦، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مكتبة مصطفى الباي الحلبي - مصر.

٢- نزول الآية ليلة جمع (ليلة المزدلفة)

إنّ ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عمر بن الخطاب، من أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة والنبى ﷺ قائم بعرفات^(١)، يتقاطع ويتنافى مع ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطاب، من أنّ الآية نزلت في ليلة جمع (ليلة المزدلفة)، وهي ليلة العيد التي يزدلف فيها المسلمون من عرفات إلى منى، بعد إتمام الوقوف بعرفات، وذلك ما أخرجه مسلم عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «قالت اليهود لعمر: لو علينا معشر يهود نزلت هذه الآية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ نعلم اليوم الذي أنزلت فيه، لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: فقال عمر: فقد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والساعة، وأين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين نزلت، نزلت ليلة جمع، ونحن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعرفات»^(٢).

فهل أنّ الآية نزلت في يوم الجمعة والنبى ﷺ قائم بعرفة، أم أنّها نزلت ليلة جمع والنبى ﷺ قد أتم الوقوف بعرفة وهو في طريقه للمزدلفة إلى منى؟!!!

٣- نزول الآية ليلة الجمعة

إنّ ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما عن عمر بن الخطاب، من أنّ آية الإكمال نزلت في يوم الجمعة والنبى ﷺ قائم بعرفات، يتقاطع

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٦ ح ٤٥، كتاب الإيمان، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٣٩ ح ٧٤٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٨ ص ٢٣٨ ح ٧٤٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ويتنافى أيضاً مع ما رواه النسائي في سننه بسند صحيح، من أن الآية نزلت ليلة الجمعة، حيث أخرج عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: «قال يهودي لعمر: لو علينا نزلت هذه الآية لاتخذناه عيداً ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ قال عمر: قد علمت اليوم الذي أنزلت فيه، والليلة التي أنزلت، ليلة الجمعة، ونحن مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعرفات»^(١)، وقال عنه الألباني: «صحيح»^(٢).

٤- تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة

أخرج البخاري في صحيحه تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة، فأخرج عن طارق بن شهاب، قال: «قالت اليهود لعمر: إنكم تقرأون آية، لو نزلت فينا لاتخذناها عيداً، فقال عمر: إنني لأعلم حيث أنزلت وأين أنزلت، وأين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حين أنزلت. يوم عرفة وإنّا والله بعرفة. قال سفيان: وأشك كان يوم الجمعة، أم لا»^(٣). وهناك إشكالات وتناقضات أخرى في مضمون رواية عمر بن الخطاب، أعرضنا عنها رعاية للاختصار.

(١) النسائي، سنن النسائي (المجتبى): ج ٥ ص ٢٥١، الأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٨٦ ح ٤٦٠٦، كتاب تفسير القرآن، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الشاهد الرابع: قول النبي ﷺ: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه)

تقدّم أنّ النبي ﷺ قال في حديث الغدير: «اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحبّ من أحبّه، وابغض من يبغضه، وانصر من نصره، واخذل من خذله» وقد تقدّم تصحيح الهيثمي وغيره لهذا المقطع من الحديث، حيث قال في زوائده: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة»^(١).

فالنبي ﷺ كما قال الأميني: أراد أن يبيّن في هذا المقطع من الحديث وجوب موالاته عليّ عليه السلام ومناصرتة والوقوف إلى جانبه ضد أعدائه، ويدعو الله تعالى أن يؤيد أنصاره ومواليه، ويخذل كلّ من يحاول خذلانه ومعاداته، وهذا المعنى لا يليق إلاّ بمن سيكون له أولياء وأنصار وأعداء يخذلونه، وهو يحتاج إلى النصرة ويتضرر بالخذلان وعدم الانقياد له، وليس هذا إلاّ لمن يكون له مقام الخلافة والإمامة والولاية على الأمة، وهذا يعني أن النبي ﷺ أراد أن يثبت في حديث الغدير مقام الخلافة لعليّ عليه السلام، ثم حاول أن يحثّ الناس على موالاته واتباعه ونصرتة، ويردّ عنهم عن خذلانه ومعاداته.

فالنبي ﷺ لما صدع بما خوّل الله سبحانه وصيّيه من المقام الشامخ بالرياسة العامة على الأمة جمعاء، والإمامة المطلقة من بعده، كان يعلم بطبع الحال أن تمام هذا الأمر بتوفر الجنود والأعوان وطاعة أصحاب الولايات

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

والعمال، مع علمه بأنّ في الملامن يحسده، كما ورد في الكتاب العزيز، وفيهم من يحقد عليه، وفي زمر المنافقين من يضمّر له العداة لأوتارٍ جاهلية، وستكون من بعده هنات تجلبها النهمة والشره من أرباب المطامع لطلب الولايات والتفضيل في العطاء، ولا يدع الحق علياً عليه السلام أن يسعفهم بمبتغاهم، لعدم الحنكة والجدارة فيهم فيقبلون عليه ظهر المجن، وقد أخبر صلى الله عليه وآله مجمل الحال بقوله: «إن تؤمروا علياً (رضي الله عنه) ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً»^(١)، وفي لفظ: «إن تستخلفوا علياً - وما أراكم فاعلين - تجدوه هادياً مهدياً»^(٢).

فطفق صلى الله عليه وآله يدعو لمن والاه ونصره، وعلى من عاداه وخذله، ليتم له أمر الخلافة، وليعلم الناس أنّ موالاته مجلبة لموالاته الله سبحانه، وأنّ عداؤه وخذلانه مدعاة لغضب الله وسخطه، فيزدلف إلى الحق وأهله، ومثل هذا الدعاء بلفظ العام لا يكون إلاّ فيمن هذا شأنه، ولذلك إنّ أفراد المؤمنين الذين أوجب الله محبة بعضهم لبعض لم يؤثر فيهم هذا القول، فإنّ منافرة بعضهم لبعض جزئيات لا تبلغ هذا المبلغ، وإنما يحصل مثله فيما إذا كان المدعو له دعامة الدين، وعلم الإسلام، وإمام الأمة، وبالتثبط عنه يكون فتّ في عضد الحق وانحلال لعرى الإسلام^(٣).

(١) أنظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) أنظر: المتقي الهندي، كنز العمال: ج ١١ ص ٦٣٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. الحاكم الحسكاني، شواهد التنزيل: ج ١ ص ٨٣، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية.

(٣) أنظر: الأميني، الغدير: ج ١ ص ٣٧٢-٣٧٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

الشاهد الخامس: حديث الغدير في سياق حديث الثقلين

إنّ ولاية علي عليه السلام في حديث الغدير جاءت في سياق حديث الثقلين، حيث قال النبي صلى الله عليه وآله: «إني قد تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي، فانظروا كيف تُخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، ثم قال: إنّ الله عزّ وجلّ مولاي وأنا مولى كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد علي (رضي الله عنه)، فقال: من كنت مولاه فهذا وليه...»^(١).

وسياق هذا الحديث واضح الدلالة على أنّ النبي صلى الله عليه وآله أراد أن ينصّب بحديث الغدير، الخليفة من بعده، فهو صلى الله عليه وآله بعد أن بين الدور الأساس للكتاب والعترة في مسيرة الأمة والرسالة الإسلامية، وحثّ الناس على التمسك بهما لأجل النجاة من الهلكة والورود عليه صلى الله عليه وآله عند الحوض، بعد ذلك كلّه أراد النبي صلى الله عليه وآله أن يعيّن للمسلمين الرجل الأول من العترة - التي لا تفارق القرآن الكريم - وهو علي عليه السلام، علي الذي لا يفارق القرآن ولا القرآن يفارقه، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله لعموم المسلمين في مناسبات أخرى: «علي مع القرآن والقرآن مع علي، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو عقيصاء، ثقة مأمون ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص^(٢).

فالنبي صلى الله عليه وآله قد ترك في أمته بعد وفاته كتاب الله عزّ وجلّ وعترته، ثم بين

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله».

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وأوضح بعد ذلك أنّ أول العترة هو علي عليه السلام، ثم أمر بتوليّه ومناصرته، ونهى أصحابه عن خذلانه والتخلّف عن ركبه الذي لا يفترق عن القرآن أبداً. إذن فالنبي صلى الله عليه وآله قد ترك في أمته خليفتين، خليفة صامت وهو كتاب الله تعالى، وخليفة ناطق بالحقّ، وهو علي عليه السلام والعترة من بعده.

الشاهد السادس: تهنئة الصحابة لعلي عليه السلام

لقد بادر الصحابة لتهنئة علي عليه السلام على تنويجه بمقام الولاية، وقد تقدّم في الأحاديث السابقة أنّ أول من قام لتهنئة علي عليه السلام هو عمر بن الخطاب، حيث قال: «بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كلّ مسلم»^(١)، وهذا يكشف عن أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد أثبت لعلي عليه السلام مقاماً ومنزلة خاصة، استحق لأجلها التهنئة والمباركة من قبل الصحابة وسائر المسلمين، وليست هذه المنزلة إلاّ الولاية والخلافة.

قال أبو حامد الغزالي: «أسفرت الحجة وجهها، وأجمع الجماهير على متن الحديث من خطبته في يوم غدیر خمّ، باتفاق الجميع، وهو يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر: بخ بخ يا أبا الحسن، لقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مولى، فهذا تسليم ورضى وتحكيم، ثم بعد هذا غلب الهوى لحبّ الرياسة ... فعادوا إلى الخلاف الأول ونبذوه وراء ظهورهم واشتروا بهم ثمناً قليلاً»^(٢).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وسيأتي

تصحيح هذا الحديث، فراجع: ص ٢١٢-٢١٤.

(٢) الغزالي، مجموعة رسائل الإمام الغزالي، سر العالمين: ص ٤٨٣، الناشر: المكتبة التوفيقية - القاهرة.

والذهبي بعد أن ذكر العبارة المتقدمة للغزالي^(١) قال: «وما أدري ما عذره في هذا؟ والظاهر أنه رجع عنه، وتبع الحق، فإن الرجل من بحور العلم، والله أعلم»^(٢).

الشاهد السابع: استشهاد علي^{عليه السلام} بحديث الغدير

إنّ ما قام به علي^{عليه السلام} في الرحبة في الكوفة يدلّ بوضوح على ما ذكرناه، حيث جمع^(٣) علي^{عليه السلام} الناس وجملة من صحابة النبي^{صلى الله عليه وآله} وناشدهم واستشهدهم على حديث الغدير، وذلك في مقام الردّ على من خالفه في أمر الخلافة، وهذا ما تقدّم نقله في الشبهة الأولى بطرق كثيرة وصحيحة، منها ما تقدم عن أحمد في مسنده عن أبي الطفيل، قال: «جمع علي (رضي الله تعالى عنه) الناس في الرحبة، ثم قال لهم: أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدير خمّ ما سمع لما قام، فقام ثلاثون من الناس، وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير فشهدوا»^(٤).

قال الهيثمي بعد أن أورد الحديث: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير فطر بن خليفة وهو ثقة»^(٥)، وقال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح»^(٥).

(١) يوجد خلاف يسير بين عبارة الغزالي التي نقلناها وبين ما نقله عنه الذهبي.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٩ ص ٣٢٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٧٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٤ ص ٤٣٦، شرحه ووضع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير فطر بن خليفة فمن رجال أصحاب السنن، وروى له البخاري مقروناً»^(١).

وقال الألباني في سلسلته الصحيحة: «أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه، وابن أبي عاصم والضياء في المختارة» ثم قال: «قلت: وإسناده صحيح على شرط البخاري»^(٢).

وهذا الاستشهاد من علي عليه السلام يدلّ على أنّ حديث الغدير مضمونه الخلافة وقيادة الأمة، ولو لم يكن دليلاً على أحقية علي عليه السلام بالخلافة لما صحّ الاستشهاد به والردّ على من خالف علياً عليه السلام وأنكر خلافته.

ويؤكّد ما ذكرناه أيضاً، ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن إياس الضبي، عن أبيه، عن جدّه، قال: «كنا مع علي يوم الجمل، فبعث إلى طلحة بن عبيد الله أن القني، فأتاه طلحة، فقال: نشدتك الله هل سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: نعم، قال: فلم تقاتلني؟ قال: لم أذكر. قال: فانصرف طلحة»^(٣)، فلو كان حديث الغدير لا دلالة فيه على الأحقية بالخلافة وولاية الأمر، فلماذا يحتجّ به علي عليه السلام على طلحة لإثبات أحقيته

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٣٧٠، الأحاديث مذيبة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها، مؤسسة قرطبة - القاهرة.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٣١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ٣٧١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

في ذلك؟ ولماذا لم يعترض طلحة على دلالة الحديث، كما اعترض ابن تيمية ومن تابعه؟!

الشاهد الثامن: الاهتمام الخاص بخطبة يوم الغدير

إنَّ الاهتمام الخاص من الله عزَّ وجلَّ ونبيه الأكرم ﷺ بخطبة يوم الغدير دليل واضح على أنَّ المراد من الولاية في حديثه هي الإمامة والخلافة، قال الاميني في موسوعته الغدير: «كان للمولى سبحانه مزيد عناية بإشهار هذا الحديث، لتداوله الألسن وتلوكه أشداق الرواة، حتى يكون حجة قائمة لحامية دينه الإمام المقتدى صلوات الله عليه، ولذلك أنجز الأمر بالتبليغ في حين مزدحم الجماهير، عند منصرف نبيه ﷺ من الحج الأكبر، فنهض بالدعوة، وكراديس الناس وزرافاتهم من مختلف الديار محتفة به، فردَّ المتقدم، وجمعجج بالتأخر، وأسمع الجميع^(١) وأمر بتبليغ الشاهد الغائب، ليكونوا كلَّهم رواة هذا الحديث، وهم يربون على مائة ألف، ولم يكتف سبحانه بذلك كلَّه حتى أنزل في أمره الآيات الكريمة تتلامع مرَّ الجديدين بكرة وعشياً، ليكون المسلمون على ذكر من هذه القضية في كلِّ حين، وليعرفوا رشدهم، والمرجع الذي يجب عليهم

(١) روى النسائي في كتاب الخصائص في إحدى طرق حديث الغدير عن زيد بن أرقم: «قال أبو الطفيل: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: وإنه ما كان في الدوحات أحد إلا رآه بعينه وسمعه بأذنيه». خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ص ٩٤، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

وصححه الذهبي كما في البداية والنهاية لابن كثير: ج ٤ ص ٤١٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

أن يأخذوا عنه معالم دينهم.

ولم يزل مثل هذه العناية لنبينا الأعظم ﷺ، حيث استنفر أمم الناس للحج في سنته تلك، فالتحقوا به ثباً ثباً، وكراديس كراديس، وهو ﷺ يعلم أنه سوف يبلغهم في منتهى سفره نبأ عظيمًا، يقام به صرح الدين، ويشاد علاليه، وتسود به أمته الأمم، ويدب ملكها بين المشرق والمغرب، لو عقلت صالحها، وأبصرت طريق رشدها^(١)، ولكن ... ولهذه الغاية بعينها

(١) أخرج أحمد في مسنده عن زيد بن يثيع عن علي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في حديث: «وأن تؤمروا علياً (رضي الله عنه) ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم» أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: دار صادر - بيروت. وروى الخطيب البغدادي في تاريخه بإسناده عن حذيفة في حديث (حذف صدره وزيد عليه) عن النبي ﷺ: «وإن وليتموها (الخلافة) علياً وجدتموه هادياً مهدياً، يسلك بكم على الطريق المستقيم». وفي رواية أبي داود: «إن تستخلفوه [علياً] ولن تفعلوا ذلك، يسلك بكم الطريق وتجدوه هادياً مهدياً». الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ٤٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وفي حديث أبي نعيم في الحلية عن حذيفة، قال: «قالوا: يا رسول الله إلا تستخلف علياً؟ قال: إن تولوا علياً تجدوه هادياً مهدياً يسلك بكم الطريق المستقيم»، وفي لفظ آخر: «وإن تؤمروا علياً ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم». حلية الأولياء: ج ١ ص ٦٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وفي كنز العمال عن فضائل الصحابة لأبي نعيم، وفي حليته: «إن تستخلفوا علياً وما أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يحملكم على المحجة البيضاء» المتقي الهندي، كنز العمال: ج ١١ ص ٦٣٠. أبو نعيم، حلية الأولياء: ج ١ ص ٦٤. وأخرجه الحافظ الكنجي الشافعي في الكفاية بهذا اللفظ ولفظ أبي نعيم الأول، وفي الكنز عن الطبراني، وفي المستدرک للحاكم: «إن وليتموها علياً فهاد مهدي، يقيمكم على طريق مستقيم». الكنجي الشافعي، كفاية الطالب: ص ٦٧. المتقي الهندي، كنز العمال: ج ٦ ص ١٦٠. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٤٢.

لم يبرح أئمة الدين (سلام الله عليهم) يهتفون بهذه الواقعة، ويحتجّون بها لإمامة سلفهم الطاهر، كما لم يفتأ أمير المؤمنين (صلوات الله عليه) بنفسه يحتجّ بها طيلة حياته الكريمة، ويستنشد السامعين لها من الصحابة الحضور في حجة الوداع، في المنتديات ومجمعات لفائف الناس، كل ذلك لتبقى غضة طرية، بالرغم من تعاور الحقب والأعوام، ولذلك أمروا شيعتهم بالتعيّد في يوم الغدير والاجتماع وتبادل التهاني والبشائر، إعادة لجدة هاتيك الواقعة العظيمة»^(١).

والشواهد والأدلة في هذا المجال كثيرة جداً، وهي بأجمعها تكشف عن دلالة حديث الغدير على مسألة الخلافة والإمامة، بل إنّ بعض تلك الشواهد المتقدمة عبارة عن ألفاظ صريحة من النبي ﷺ تضمّن حديث الغدير، وهي تدلّ بوضوح كامل على أن النبي ﷺ قد نصّب علياً عليه السلام إماماً وخليفة من بعده بأمر من الله تعالى أنزله في كتابه الكريم.



وروى الخطيب الخوارزمي في المناقب مسنداً عن عبد الله بن مسعود، قال: «كنت مع رسول الله ﷺ وقد أصحرت تنفس الصعداء، فقلت: يا رسول الله، مالك تتنفس؟ قال: يا بن مسعود، نعت إليّ نفسي، فقلت: يا رسول الله استخلف، قال: من؟ قلت: أبا بكر فسكت، ثم تنفس، فقلت؟ مالي أراك تتنفس يا رسول الله؟ قال: نعت إليّ نفسي. فقلت: استخلف يا رسول الله، قال: من؟ قلت: عمر بن الخطاب. فسكت، ثم تنفس، قال: فقلت: مالي أراك تتنفس يا رسول الله؟ قال: نعت إليّ نفسي، فقلت: يا رسول الله استخلف، قال: من؟ قلت: علي بن أبي طالب، قال: أوه ولن تفعلوا إذاً أبداً، والله لئن فعلتموه ليدخلنكم الجنة». مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ١١٤، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(١) الأميني، الغدير: ج ١ ص ١٢-١٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وبعد هذه الدلالات والألفاظ والقرائن والشواهد الصريحة، يتّضح بطلان قول ابن تيمية المتقدم حول حديث الغدير: «فإن قاله فلم يرد به الخلافة قطعاً؛ إذ ليس في اللفظ ما يدلّ عليه»، وكذا يتّضح بطلان قول القفاري: «ومن المعلوم لغة وعقلاً وعرفاً، فضلاً عن الشرع، أن الاستخلاف لا يكون بمثل هذه الألفاظ» فإنّ هذا الكلام لا قيمة له، بعد أن عرفنا الدلائل الواضحة في حديث الغدير على مسألة الخلافة والاستخلاف.

الجواب الثاني عن الشبهة الرابعة: ضعف حديث الحسن بن الحسن

وأما الحديث الذي ذكره القفاري عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، نقلاً عن كتاب الاعتقاد للبيهقي، حيث قال: «لذلك قال الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب - كما يروي البيهقي^(١) - حينما قيل له: ألم يقل رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فقال: أما والله إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) إنّ كان يعني بذلك الإمرة والسلطان والقيام على الناس بعده لأفصح لهم بذلك، كما أفصح لهم بالصلاة والزكاة وصيام رمضان وحج البيت، ولقال لهم: إنّ هذا وليّ أمركم من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا، فما كان من وراء هذا شيء، فإنّ أنصح الناس للمسلمين رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)»^(٢).

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٦، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٢، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

فالجواب عليه من وجوه:

أولاً: لم يكن الحديث مما نقلته الشيعة الإمامية، بل هو من الأحاديث التي ذكرها بعض علماء السنة في كتبهم، فلا يمكن الاحتجاج به على الشيعة، والاحتجاج به يخالف المنهج الذي ادّعى القفاري الالتزام به، وهو أن يكون الاستدلال والردّ على الشيعة من كتبهم.

وثانياً: الظاهر أنّ فضيل بن مرزوق قد سمع الحديث من الحسن المثلث، أي الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام وليس من الحسن المثنى، أي الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام؛ لأنّ الحسن المثلث هو الذي يعدّ من شيوخ فضيل بن مرزوق كما في تهذيب الكمال^(١)، وهو لا يحظى بمرتبة عالية من التوثيق عند علماء الجرح والتعديل لأهل السنة، بل هو مقبول^(٢) كما قال عنه ابن حجر^(٣).

ثالثاً: إنّ سند هذا الأثر المنقول غير صالح للاحتجاج من ناحية سندية وفق آراء أهل الجرح والتعديل عند أهل السنة، فإنّ البيهقي أخرجه في كتابه الاعتقاد: عن يحيى بن إبراهيم بن محمد بن علي، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن محمد بن عبد الوهاب، عن جعفر بن عون، عن فضيل بن مرزوق، قال: «سمعت الحسن بن الحسن»^(٤).

(١) المزني، تهذيب الكمال: ج ٣ ص ٣٠٥-٣٠٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) والمراد بالمقبول عند ابن حجر هو الضعيف الذي لا يحتج بروايته ما لم تعترض بطريق آخر.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٠٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) أنظر: البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٥، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

أمّا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن علي، فهو بهذا العنوان مجهول، بل مهممل لم يرد له أي مدح أو توثيق.

وأمّا فضيل بن مرزوق، فقد اختلف فيه، قال عنه الذهبي: «قال النسائي: ضعيف، وكذا ضعفه عثمان بن سعيد... وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان ممن يخطئ على الثقات، ويروي عن عطية الموضوعات»^(١).

وقال عنه أيضاً في المغني في الضعفاء: «ضعفه النسائي وابن معين أيضاً، قال الحاكم: عيب على مسلم إخراجه في الصحيح»^(٢).

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن فضيل بن مرزوق، فقال: هو صدوق صالح الحديث، يهمل كثيراً، يكتب حديثه. قلت: يحتج به؟ قال: لا»^(٣).

رابعاً: لو فرضنا صحة هذا الحديث جداً، فهو لا يعدو كونه رأياً خاصاً للحسن بن الحسن، وهو ممن لا تعتقد الشيعة بعصمته ولا بحجية قوله عليهم، فكيف يحتج برأيه عليهم!!؟

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٣ ص ٣٦٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الذهبي، المغني في الضعفاء: ج ٢ ص ١٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٧ ص ٧٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

الشبهة الخامسة: حديث الغدير جاء ليثبت إيمان علي باطنا وظاهرا

قال القفاري نقلاً عن ابن تيمية: «وفي هذا الحديث إثبات إيمان علي في الباطن، والشهادة له بأنه يستحق الموالاتة باطناً وظاهراً، ويرد ما يقوله فيه أعداؤه من الخوارج والنواصب، ولكن ليس فيه أنه ليس من المؤمنين مولى غيره، فكيف ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) له موال وهم صالحو المؤمنين»^(١).

بيان الشبهة

إنّ حديث الغدير جاء ليثبت إيمان علي الباطني كما هو ثابت له ظاهراً، ومن هنا فهو يستحق الموالاتة، ظاهراً وباطناً، وبهذا الحديث يردّ رسول الله ﷺ على ما يقوله الخوارج والنواصب الذين يعتقدون أن إيمان علي عليه السلام ظاهري فقط، فيكون إخباراً غيبياً عما سيقع من الخوارج. فلا يدلّ على أنه مولى المؤمنين الوحيد، كيف ذلك والرسول له موال يوالونه ويواليهم، وهم المؤمنون الصالحون.

الجواب:

أولاً: لا توجد أدلّة أو قرائن تثبت أن موضوع الحديث هو إيمان علي عليه السلام. إنّ حديث الغدير - بألفاظه وزوائده المختلفة والمتعددة - ليس فيه أي دلالة على أنه جاء للردّ على من يبغض علياً عليه السلام من النواصب وغيرهم، أو

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٠، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

أنه جاء رداً على ما سيصدر من الخوارج في تكفيرهم لعلي عليه السلام ومحاربتة؛ إذ لم نلاحظ في عدد من تلك الطرق - التي صححنا أسانيدنا - أية قرينة تشير إلى هذا المعنى، خصوصاً وأن ورود الحديث في غدير خمّ وما احتف به من قرائن وشواهد داخلية وخارجية - تقدّم ذكرها - تجعل الباحث يستبعد هذه الفكرة التي زعمها ابن تيمية، بل تلك الشواهد تثبت أنّ الحديث إنّما جاء لإثبات مقام الخلافة والإمامة لعلي عليه السلام.

ثانياً: تثبيت إيمان علي ليس هو غاية الحديث بل غايته الخلافة

من الثابت لكل باحث في التراث الإسلامي أنه لم يرد في حق أحد من الصحابة بقدر ما ورد بحق أمير المؤمنين عليه السلام وعلو منزلته ^(١)، وأنه يحبّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله ^(٢)، وأنه مع الحق يدور معه حيثما دار ^(٣)، وأنه

(١) أخرج الحاكم النيسابوري في مستدرکه: ج ٣ ص ١٠٧، بسنده عن محمد بن منصور الطوسي، يقول: «سمعت أحمد بن حنبل، يقول: ما جاء لأحد من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله) من الفضائل ما جاء لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه».

وفي الاستيعاب لابن عبد البر، قال: «وقال أحمد بن حنبل وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روى في فضائل علي بن أبي طالب». الاستيعاب: ج ٣ ص ١١١٥، الناشر: دار الجيل - بيروت.

وقال ابن الجوزي: «قال الإمام أحمد بن حنبل: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي رضي الله عنه»، مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٢٢٠، الناشر: هجر.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٧٦ ح ٤٢١٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠ ح ٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٧ ص ٢٣٥، وقال عنه: «رواه البزار، وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح». وقال الأميني: «الرجل الذي لم يعرفه الهيثمي هو سعيد بن شعيب الحضرمي، قد خفي عليه لمكان التصحيف، ترجمه غير واحد». الغدير: ص ٤٥

مع القرآن والقرآن معه^(١)، وأنه سيّد العترة التي قرنها مع القرآن في حديث الثقلين^(٢)، وأنه الميزان في تمييز المؤمن عن المنافق^(٣)، وغيرها من الأحاديث الصحيحة التي تقدّم ذكرها سابقاً، والتي تبين إيمان علي ظاهراً وباطناً فهل يحتاج الرسول ﷺ بعد كل هذا أن يجمع الناس في حرّ الهجير ليبيّن لهم إيمان علي باطناً وظاهراً بحديث (من كنت مولاه ...) وبشكل متكرر، ليردّ بذلك على ما سيقوله فيه أعداؤه، من النواصب والخوارج!! إن هذا ما لا يقبله المنطق والعقل السليم.

ثم نتساءل هل أنّ إيمان علي بن أبي طالب ؑ أخفى أو أقلّ وأضعف درجة من إيمان سائر الصحابة كي يحتاج النبي ﷺ إلى إثباته وبيانه لمبغضيه من الصحابة والمنافقين!!؟

ثالثاً: ليس مهمة النبي ﷺ التصدي لإثبات إيمان الصحابة

ثم إنّه لو كان علي النبي ﷺ أن يتصدّى لإثبات إيمان أحد من أصحابه



ج ٣ ص ١٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٣٣٢-١٣٣٣ ح ٦١١٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أخرج النيسابوري بسنده عن أبي ذر رضي الله عنه: «ما كنا نعرف المنافقين إلا بتكذيبهم

الله ورسوله والتخلف عن الصلوات، والبغض لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه» قال

الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» المستدرک: ج ٣ ص ١٢٩،

الناشر: دار المعرفة - بيروت. وفي صحيح مسلم عن علي ؑ: «... لا يحبني إلا مؤمن ولا

يبغضني إلا منافق» صحيح مسلم: ج ١ ص ٦١ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فيما لو كان له أعداء سينكرون إيمانه، لكان المفروض أن يتصدى ﷺ لإثبات إيمان عثمان بن عفان، الذي أنكر الخوارج إيمانه وكفّروه ظاهراً وباطناً، بل هو قتل بأيدي الصحابة أنفسهم، بعد أن ثاروا عليه.

الشبهة السادسة: حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن

قال القفاري: «والمعنى الذي في الحديث يعم كل مؤمن، ولكن خصّ بذلك علياً (رضي الله عنه) لأنه قد نقم منه بعض أصحابه، وأكثروا الشكاية ضده حينما أرسله النبي (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن قبل خروجه من المدينة لحجّة الوداع، ولذلك قال البيهقي: ليس فيه إن صحّ إسناده نص على ولاية علي بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دل على مقصود النبي (صلى الله عليه وسلم) من ذلك، وهو أنه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشكاة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يذكر اختصاصه به ومحبته إياه، ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك معاداته»^(١).

الجواب عن الشبهة

إنّ هذه الشبهة التي ذكرها القفاري مقتبسة من كلام البيهقي في كتابه الاعتقاد، حيث قال: «وأما حديث الموالاتة، فليس فيه إن صحّ إسناده نصّ على ولاية علي بعده، فقد ذكرنا من طرقه في كتاب الفضائل ما دلّ على مقصود النبي (صلى الله عليه وسلم) من ذلك، وهو أنه لما بعثه إلى اليمن كثرت الشكاة عنه وأظهروا بغضه، فأراد النبي (صلى الله عليه وسلم) أن يذكر اختصاصه به ومحبته إياه، ويحثهم بذلك على محبته وموالاته وترك

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٢-٨٤٣، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

معاداته، فقال: من كنت وليه فعليّ وليه»^(١).

وقد أثار هذه الشبهة أيضاً ابن كثير في كتابه (البداية والنهاية)، حيث قال: «خطب بمكان بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع قريب من الجحفة - يقال له غدیر خمّ - فبين فيها فضل علي بن أبي طالب، وبراءة عرضه ممّا كان تكلم فيه بعض من كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صدر منه إليهم من المعدلة التي ظنها بعضهم جوراً وتضييقاً وبخلاً، والصواب كان معه في ذلك، ولهذا لما تفرّغ عليه السلام من بيان المناسك ورجع إلى المدينة بين ذلك في أثناء الطريق، فخطب خطبة عظيمة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذٍ، وكان يوم الأحد بغدير خمّ، تحت شجرة هناك، فبين فيها أشياء، وذكر من فضل علي وأمانته وعدله وقربه إليه ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه»^(٢).

وكذلك أشار إلى هذه الشبهة ابن حجر المكي^(٣) والدهلوي^(٤).

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٣٥٤، الناشر: دار الآفاق الجديدة.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقال في موضع قبله: «والمقصود أنّ علياً لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إيّاهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه، وعليّ معذور فيما فعل، لكن اشتهر الكلام فيه في الحجيج. فلذلك - والله أعلم - لمّا رجع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من حجّته، وتفرّغ من مناسكه ورجع إلى المدينة، فمرّ بغدير خمّ، قام في الناس خطيباً، فبرأ ساحة علي، ورفع من قدره وثبه على فضله؛ ليزيل ما وفر في نفوس كثير من الناس». البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٢٣.

(٣) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٠٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) الألويسي، مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي: ص ١٨٠، الناشر: المكتبة السلفية.

الجواب:

ولكي نجيب عن هذه الشبهة لابد لنا من دراسة قضية الشكوى وتحليل مضمونها أولاً.

دراسة وتحليل قضية الشكوى

إنّ من يطالع الأحاديث الصحيحة والمعتبرة في كتب أهل السنة، يتبيّن له بوضوح أنّ علياً عليه السلام ذهب إلى اليمن أكثر من مرّة، ولا ربط لذلك من حيث الوثائق التاريخية والرواية المعتبرة بواقعة الغدير.

ففي المرّة الأولى: ذهب إلى اليمن داعياً إلى الإسلام، وخاض الجيش الإسلامي بقيادته عليه السلام معركة مع بعض قبائل اليمن، دخلت على إثرها قبيلة همدان في الإسلام طواعية، وفي هذا الخروج ذهب بريدة إلى النبي صلى الله عليه وآله في المدينة بأمر من خالد بن الوليد لشكو علياً عليه السلام، فردّه النبي صلى الله عليه وآله، وبين فضل علي عليه السلام، وكان ذلك قبل خروج رسول الله صلى الله عليه وآله إلى الحج، وفي هذا الخروج كانت الشكوى على علي عليه السلام قد وقعت في المدينة، كما يأتي تفصيله.

وفي المرّة الثانية: بعث النبي صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام إلى اليمن؛ للقضاء بينهم بعد أن دخلوا الإسلام، فتوجّه علي عليه السلام للحكم والقضاء في تلك البلاد.

وفي هذا الخروج لم تكن هناك شكوى من أحد في حقّ علي عليه السلام.

وفي المرّة الثالثة: خرج علي عليه السلام إلى اليمن لجباية الأموال والصدقات، وفي هذا الخروج الثالث جعل علي عليه السلام أميراً على أصحابه، وقفل راجعاً إلى مكة، حيث التحق بالنبي صلى الله عليه وآله في حجة الوداع وأتمّ الحج معه، ثمّ

أبدى بعض أصحابه في مكة المكرمة الشكاية على علي عليه السلام، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله خطيباً، قال: «أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنه لأخشن في ذات الله وفي سبيل الله»^(١)، وفي هذا الخروج قد حصلت الشكوى في مكة المكرمة من بعض المسلمين.

كما أنه يظهر من بعض الروايات التي ستأتي أن بعض المسلمين قد أظهر نفس الشكاية في المدينة، فزجرهم النبي صلى الله عليه وآله وأمرهم أن لا ينتقصوا علياً عليه السلام، وسوف يتضح أن لا صلة لهذه الشكايات بقضية الغدير إطلاقاً.

تعدد خروج علي عليه السلام لليمن

ولكي يتبين صحة ما ذكرناه من التسلسل التاريخي لعدد مرات خروج علي عليه السلام إلى اليمن، داعياً للإسلام تارة، وأخرى قاضياً، وثالثة جانياً للصدقات، سنحاول أن نستعرض الروايات والأحاديث التي ذكرت في هذا المجال:

أولاً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن غازياً وداعياً إلى الإسلام

أ- رواية البخاري المتوفى (٢٥٦هـ)

أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى البراء، قال: «بعثنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مع خالد بن الوليد إلى اليمن، قال: ثم بعث علياً بعد ذلك مكانه، فقال: مر أصحاب خالد من شاء منهم أن يعقب معك فليعقب، ومن شاء فليقبل، فكنت فيمن عقب معه، قال: فغنمت أواقى ذوات عدد»^(٢) ^(١).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٨٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) أواق: جمع أوقية، وهي قديماً أربعون درهماً من الفضة، أنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب

أطيعه، ففعلت ما أرسلت به، فقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لا تقع في علي، فإنه مني وأنا منه، وهو وليكم بعدي، وإنه مني وأنا منه وهو وليكم بعدي»^(١).

وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٢).

وروى أحمد أيضاً واللفظ له، والنسائي في السنن الكبرى عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن سعيد بن عبيدة، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: «بعثنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في سرية، قال: لما قدمنا، قال: كيف رأيتم صحابة صاحبكم؟ قال: فيما شكوته أو شكاه غيري، قال: فرفعت رأسي وكنت رجلاً مكباباً، قال: فإذا النبي (صلى الله عليه وسلم) قد احمر وجهه، قال: وهو يقول: من كنت وليه فعلي وليه»^(٣).

قال الهيثمي: «ورواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٤).

قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده حسن على شرط الشيخين»^(٥).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٦، الناشر: دار صادر - بيروت. النسائي، الخصائص: ص ٩٨-٩٩، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٦ ص ٤٩٧ ح ٢٢٩٠٨، شرحه وصنع فهارسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة. النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٣٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠، الناشر: دار صادر - بيروت. النسائي، السنن الكبرى: ج ٥ ص ١٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة. الأحاديث مذيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط.

وأخرج الرواية ابن عساكر^(٢)، وهذه الرواية ورواية ابن أبي شيبه - التي سوف تأتي - وإن لم يذكر فيها اليمن بالخصوص، وإنما وردت فيها كلمة (سرية) فقط، ولكن بضميمة الروايات الأخرى يفهم أن المقصود هو سرية اليمن.

ج- رواية الطبراني المتوفى (٣٦٠ هـ)

روى الطبراني بإسناده عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: «بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علياً أميراً على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: إن اجتمعنا فعلي على الناس، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله، وأخذ علي جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة، فقال: اغتنمها فأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله وناس من أصحابه على بابه.

فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله - ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسمع الكلام - فخرج مغضباً، وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد تنقّصني، ومن فارق علياً



(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠، الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة. الأحاديث مزيلة بأحكام شعيب الأرنؤوط.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ١٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فقد فارقتني. إنَّ علياً منِّي وأنا منه، خلق من طينتي، وخلق من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم، ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم. يا بريدة: أما علمت أنَّ لعلي أكثر من الجارية التي أخذ وأنه وليكم من بعدي؟! فقلت: يا رسول الله، بالصحبة ألا بسطت يدك حتى أباعك على الإسلام جديداً، قال: فما فارقتني حتى بايعته على الإسلام. لا يروى هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا بهذا الإسناد تفرد به: حسين الأشقر^(١).

د- رواية ابن أبي شيبَةَ المتوفى (٢٣٥ هـ)

قال: «حدثنا عفان، قال: ثنا جعفر بن سليمان، قال: حدثني يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين، قال: بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) سرية واستعمل عليهم علياً، فصنع علي شيئاً أنكروه، فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يعلموه، وكانوا إذا قدموا من سفر بدؤوا برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسلموا عليه ونظروا إليه، ثم ينصرفون إلى رحالهم، قال: فلما قدمت السرية سلموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقام أحد الأربعة، فقال: يا رسول الله! ألم تر أن علياً صنع كذا وكذا، فأقبل إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يعرف الغضب في وجهه، فقال: ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟ علي مني وأنا

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

من علي، وعلي ولي كل مؤمن بعدي»^(١).

وأخرج هذا الحديث الطبراني في الكبير، وفيه بدل «فصنع علي شيئاً أنكروه» قد ذكر عبارة «فأصاب علي جارية فأنكروا ذلك عليه»^(٢)، وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحه^(٣)، وأخرجه أحمد أيضاً، ولكن قال: «فأحدث شيئاً في سفره»^(٤) وكذا أخرجه الترمذي وقال: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان»^(٥)، وقد قال ابن كثير في البداية والنهاية: «وقد رواه الترمذي والنسائي عن قتيبة عن جعفر بن سليمان، وسياق الترمذي مطول وفيه (أنه أصاب جارية من السبي) ثم قال: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان»^(٦). وقال الذهبي: «أخرجه أحمد في المسند والترمذي، وحسنه، والنسائي»^(٧).

وقال الحاكم في مستدركه: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»^(٨).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٨ ص ١٢٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٣٧٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٤٣٧-٤٣٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٦) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٨١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٧) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٨) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

هـ-رواية البيهقي المتوفى (٤٥٨ هـ)

أخرج البيهقي بسنده عن البراء، قال: «بعث النبي (صلى الله عليه وسلم) خالد بن الوليد إلى أهل اليمن يدعوهم إلى الإسلام، فلم يجيبوه، ثم إن النبي (صلى الله عليه وسلم) بعث علي بن أبي طالب وأمره أن يقفل خالد أو من كان معه إلا رجلاً ممن كان مع خالد أحب أن يعقب مع علي (رضي الله عنه) فليعقب معه، قال البراء: فكنت ممن عقب معه، فلما دنونا من القوم خرجوا إلينا فصلّى بنا علي (رضي الله عنه) وصفنا صفّاً واحداً ثم تقدّم بين أيدينا، فقرأ عليهم كتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فأسلمت همدان جميعاً، فكتب علي (رضي الله عنه) إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) باسلامهم، فلما قرأ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الكتاب خرّ ساجداً، ثم رفع رأسه، فقال: السلام على همدان، السلام على همدان»^(١).

قال الذهبي: «هذا حديث صحيح، أخرج البخاري بعضه بهذا الإسناد»^(٢).

وقال الألباني: «وأقره ابن التركماني فلم يعقبه بشيء»^(٣).

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٢ ص ٣٦٩، الناشر: دار الفكر.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢ ص ٦٩١، الناشر: دار الكتاب العربي.

(٣) الألباني، إرواء الغليل: ج ٢ ص ٢٣٠، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

وقفات مع الشكوى في روايات خروج علي عليه السلام إلى اليمن داعياً

الوقففة الأولى: خروج علي عليه السلام إلى اليمن كان في السنة الثامنة

الظاهر أنّ خروج علي عليه السلام إلى اليمن غازياً كان في سنة ثمان بعد فتح مكة، قبل حجة الوداع بسنتين كما صرح بذلك زيني دحلان مفتي مكة المكرمة في سيرته، قائلاً: «في التاريخ سنة عشر وهم؛ لأن بعث علي إلى همدان لم يكن سنة عشر، إنّما كان سنة عشر بعثه إلى بني مذحج، وأمّا بعثه إلى همدان فكان سنة ثمان بعد فتح مكة»^(١).

الوقففة الثانية: الشكوى قد وقعت في المدينة فلا تؤثر على الحديث

هذه الروايات تتفق على مسألة واحدة، وهي أنّ الشكوى قد وقعت في المدينة قبل حجة الوداع، فلا علاقة لها بحديث الغدير، كما في صريح كلام الطبراني: «فقال: اغتتمها فأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله وناس من أصحابه على بابه»^(٢).

وفي رواية ابن أبي شيبه، قال عمران: «وكانوا إذا قدموا من سفر بدؤوا برسول الله (صلى الله عليه وسلم) فنظروا إليه وسلّموا عليه، ثم ينصرفون إلى رحالهم»^(٣).

(١) أحمد زيني دحلان، السيرة النبوية: ج ٢ ص ٣٧١، الناشر: دار القلم العربي - حلب.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٣) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فهذه الرواية دلت بوضوح على أن الشكوى وقعت في المدينة بقرينة «بدؤوا برسول الله ... قبل أن ينصرفوا إلى رحالهم» وهذا يناسب المدينة لا مكة.

وفي كل الأحوال فهي لا تؤثر على حديث الغدير، كما سيأتي.

الوقفات الثالثة: مواقف غير وديّة صدرت عن بعض الصحابة تجاه علي عليه السلام

دلت بعض روايات هذا الصنف على وجود مواقف غير وديّة من بعض الصحابة تجاه علي بن أبي طالب عليه السلام، كما في رواية الطبراني عن بريدة، قال: «ودخلت المسجد، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله، وناس من أصحابه على بابه. فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدامك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجنّت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله»^(١).

وفي رواية ابن أبي شيبه وكل الروايات التي ذكرت تعاقد أربعة من الصحابة، قال: «فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا لقينا النبي أخبرناه بما صنع علي»^(٢).

وقال ابن الأثير: «واستعمل عليهم علي بن أبي طالب فمضى في السرية، فأصاب جارية، فأنكروا عليه، فتعاقد أربعة من أصحاب النبي (صلى الله

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٢) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

عليه وسلّم)، فقالوا: إذا لقينا رسول الله أخبرناه بما صنع علي ...»^(١).
وقال الذهبي: «فأصاب علي جارية، فتعاقد أربعة من أصحاب رسول الله» إلى أن قال: «ما تريدون من علي، علي مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي. أخرجه أحمد في المسند والترمذي، وحسنه، والنسائي»^(٢).

الوقفّة الرابعة: غضب النبي ﷺ على بعض أصحابه

نلاحظ في هذه الروايات أنّ النبي ﷺ قد غضب على من شكّا علياً ﷺ، وهذا يكشف عن أن فعل علي ﷺ لم يكن مخالفاً لله، وكشف أيضاً خطأ الشاكين عليه، وأن ما فعلوه من شكاية قد أدّى بالنبي الحليم إلى أن يغضب ويحمرّ وجهه، ما يكشف عن الخطأ الفادح الذي ارتكبه بانتقاص علي ﷺ، كما في رواية أحمد السابقة عن بريدة: «فأيت الغضب في وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلّم)»^(٣).

وفي رواية الطبراني عن بريدة، قال: «فخرج مغضباً، وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد تنقّصني، ومن فارق علياً فقد فارقني»^(٤).

وفي رواية ابن أبي شيبة: «فأقبل إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يعرف الغضب في وجهه»^(٥).

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٢٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٥) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وفي رواية أحمد: «فإذا النبي (صلى الله عليه وسلم) قد احمرَّ وجهه»^(١).

الوقفَةُ الخامسة: في الحديث دلالة على إمامة علي وخلافته

نجد أنّ النبي ﷺ قد صرّح بعدما غضب من شكوى الشكاة بما يدلّ على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام وولايته، وأنّه ولي كلِّ مؤمن بعده، كما في رواية الطبراني، قال رسول الله ﷺ: «يا بريدة، أما علمت أنّ لعلي أكثر من الجارية التي أخذ، وأنه وليكم من بعدي؟! فقلت: يا رسول الله، بالصحة ألا بسطت يدك حتى أبايعك على الإسلام جديداً، قال: فما فارقت حتى بايعته على الإسلام»^(٢).

وفي رواية ابن أبي شيبه وغيرها، فقال ﷺ: «وعليّ وليّ كل مؤمن بعدي»^(٣).

وفي رواية أحمد بن حنبل: «فإذا النبي (صلى الله عليه وسلم) قد احمرَّ وجهه، قال: وهو يقول: من كنت وليّه، فعلي وليّه»^(٤).
قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٥).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠.

(٢) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٣) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤. الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٨ ص ١٢٨-١٢٩. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١١٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٣٥٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٠٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

تنبيه: علي عليه السلام لم يتزوج علي فاطمة عليها السلام في حياتها

من الجدير هنا التنبيه إلى بعض الملاحظات:

١- نعتقد بأن هذه الروايات التي في دلالتها زواج علي عليه السلام من امرأة أخرى هي روايات: إما أنها موضوعة قد وضعها أعداء علي عليه السلام في زمن بني أمية؛ لما يحمله البعض من بغض شديد له، وهو شبيه بما وضعوه من قصة خطبة علي عليه السلام لابنة أبي جهل، وإما أن بريدة وأمثلة هم من اختلقوا قصة زواجه بالجارية التي اصطفاه، وهدفهم من ذلك هو إسقاط علي عليه السلام من عين رسول الله صلى الله عليه وآله من خلال إثارة النبي صلى الله عليه وآله بنقل زواج علي عليه السلام على ابنته الزهراء عليها السلام، ويؤيده ما ذكرناه في رواية الطبراني: «فقالوا: ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) قالوا: فأخبره فإنه يسقطه من عين رسول الله».

وكذا يؤيد ذلك، ما نقله الشيخ المفيد المتوفى (٤١٣هـ)، قال: «وكان أمير المؤمنين عليه السلام قد اصطفى من السبي جارية، فبعث خالد بن الوليد بريدة الأسلمي إلى النبي صلى الله عليه وآله وقال له: تقدم الجيش إليه فأعلمه ما فعل علي عليه السلام من اصطفائه الجارية من الخمس لنفسه، وقع فيه. فسار بريدة حتى انتهى إلى باب رسول الله صلى الله عليه وآله فلقبه عمر بن الخطاب فسأله عن حال غزوتهم وعن الذي أقدمه، فأخبره أنه إنما جاء ليقع في علي عليه السلام،

وذكر له اصطفاؤه الجارية من الخمس لنفسه، فقال له عمر: امض لما جئت له، فإنه سيغضب لابنته مما صنع علي عليه السلام»^(١).

ومن المحتمل قوياً أنّ تلك الجارية التي أخذها الإمام علي عليه السلام هي نفسها التي ذكرها بعض علماء أهل السنة من أنّها خولة أمّ محمد الحنفيّة التي جاء بها علي بن أبي طالب عليه السلام من اليمن ووهبها فاطمة عليها السلام، وهي التي تزوجها أمير المؤمنين عليه السلام بعد وفاة الزهراء عليها السلام، فولدت له محمد بن الحنفية، كما جاء في سرّ السلسلة العلوية لأبي نصر البخاري: «روى عن أسماء بنت عميس أنّها قالت: رأيت الحنفية سوداء، حسنة الشعر، اشتراها علي عليه السلام بذي المجاز - سوق العرب - أو ان مقدمه من اليمن، فوهبها فاطمة الزهراء عليها السلام وباعتها فاطمة من مكمل الغفاري فولدت له عونة بنت مكمل، وهي أخت محمد لأمه...»^(٢).

٢- إنّ هناك شاهداً قرآنيّاً يوضح ما ذكرناه أيضاً وهو أنّ سورة (هل أتى) التي اشتهر نزولها في علي وأهل بيته عليهم السلام فقد ذكرت الآية أغلب نعم الجنة، ولكنها لم تتعرض لمسألة الحور العين، وقد ذكر المفسرون أنّ سبب ذلك هو الحفاظ على كرامة الزهراء عليها السلام، قال الألويسي: «ومن اللطائف على القول بنزولها فيهم أنّه سبحانه لم يذكر فيها الحور العين وإنما صرح عز وجل بولدان مخلدين رعاية لحرمة البتول وقرّة عين الرسول»^(٣).

(١) الشيخ المفيد، الإرشاد: ج ١ ص ١٦٠-١٦١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) أبو نصر البخاري، سرّ السلسلة العلوية: ص ٨١، الناشر: انتشارات الشريف الرضي.

(٣) الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن: ج ٢٩ ص ١٥٨، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

ثانياً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن قاضياً

هناك روايات كثيرة وصحيحة دلّت على أنّ النبي صلى الله عليه وآله قد بعث علياً عليه السلام إلى اليمن قاضياً، نشير فيما يلي إلى جملة من نصوصها:

النصّ الأول: ما أخرجه أحمد في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «بعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن، قال: فقلت: يا رسول الله، تبعثني إلى قوم أسنّ مني، وأنا حديث لا أبصر القضاء؟ قال: فوضع يده على صدري، وقال: اللهم ثبت لسانه واهد قلبه، يا علي، إذا جلس إليك الخصمان، فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر، كما سمعت من الأول، فإنك إذا فعلت ذلك تبين لك القضاء، قال: فما اختلف عليّ قضاء بعد، أو ما أشكل عليّ قضاء بعد».

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح»^(١).

النصّ الثاني: ما أخرجه أحمد أيضاً في مسنده عن علي عليه السلام، قال: «بعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، إنك تبعثني إلى قوم هم أسنّ مني لأقضي بينهم، قال: اذهب، فإنّ الله تعالى سيثبت لسانك ويهدي قلبك». وقال الشيخ أحمد محمد شاكر في حكمه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٢).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٥٤٤-٥٤٥ ح ٨٨٢، شرحه وصنع فهرسه: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٥٨-٤٥٩ ح ٦٦٦.

النص الثالث: ما أخرجه ابن ماجه في سننه عن علي عليه السلام، قال: «بعثني رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى اليمن، فقلت: يا رسول الله، تبعثني وأنا شاب أقضي بينهم ولا أدري ما القضاء؟ قال: فضرب بيده في صدري، ثم قال: اللهم اهد قلبه وثبت لسانه، قال: فما شككت بعد في قضاء بين اثنين»، قال الألباني في حكمه على الحديث: «صحيح»^(١).

وفي هذا الخروج لم ينقل أن هناك شكوى ضد علي عليه السلام.

ثالثاً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن جايياً للصدقات

١- رواية ابن إسحاق عن ابن ركانة وعن أبي سعيد الخدري

قال ابن هشام: «نقل ابن إسحاق تحت عنوان (موافاة علي في قفوله من اليمن رسول الله في الحج): حدثني يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال: لما أقبل علي رضي الله عنه من اليمن ليلقى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمكة، تعجل إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) واستخلف على جنده الذين معه رجلاً من أصحابه، فعمد ذلك الرجل فكسا كل رجل من القوم حلة من البز^(٢) الذي كان مع علي رضي الله عنه، فلمّا دنا جيشه خرج ليلقاهم، فإذا عليهم الحلل، قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك! أنزع قبل أن تنتهي به إلى رسول الله (صلى

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه بتعليق الألباني: ص ٣٩٥ ح ٢٣١٠، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٢) البز: الثياب وقيل: ضرب من الثياب، لسان العرب: ج ٥ ص ٣١١، الناشر: دار صادر - بيروت.

الله عليه وسلّم) قال: فانتزع الحُلل من الناس، فردّها في البُرّ، قال: وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم»^(١).

وعن ابن هشام أيضاً، قال ابن إسحاق: «فحدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم، عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب، وكانت عند أبي سعيد الخدري، عن أبي سعيد الخدري، قال: اشتكى الناس علياً (رضوان الله عليه)، فقام رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) فينا خطيباً، فسمعتة يقول: أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنّه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل الله، من أن يشكى. ثمّ مضى رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) على حجّه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجّهم، وخطب الناس خطبته التي بيّن فيها ما بيّن، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: أيها الناس، اسمعوا قولي...»^(٢).

وقد روى الطبري هذا المضمون نفسه، قال: «حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجیح، قال: ثمّ مضى رسول الله (صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم) على حجّه فأرى الناس مناسكهم وأعلمهم سنن حجّهم وخطب الناس خطبته...»^(٣).

(١) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢١-١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي - مصر. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤١٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي - مصر.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

كذلك أخرج أحمد في مسنده هذا المضمون في مسنده مختصراً عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب - وكانت عند أبي سعيد الخدري - عن أبي سعيد الخدري، قال: «اشتكى علينا الناس، قال: فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فينا خطيباً، فسمعتة يقول: أيها الناس، لا تشكوا علينا فوالله إنه لأخشن في ذات الله أو في سبيل الله»^(١).

فعبارة «ثم مضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على حجّه» في بعض الروايات السابقة تدلّ صراحة على كون هذه القضية في مكة قبل مراسم الحجّ.

٢- رواية البيهقي عن أبي سعيد الخدري

أخرج البيهقي في الدلائل بسند معتبر، قال: «أخبرنا أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان ببغداد، أنبأنا أبو سهل بن زياد القطان، حدثنا أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، قال: حدثنا أخي، عن سليمان بن بلال، عن سعيد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، عن أبي سعيد الخدري، أنه قال: بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علي بن أبي طالب إلى اليمن، قال أبو سعيد: فكنت ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألتناه أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنا قد رأينا في إبلنا خلاً، فأبى علينا، وقال: إنما لكم منها سهمٌ كما للمسلمين.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٨٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

قال: فلما فرغ عليٌّ وانطلق من اليمن راجعاً أمر علينا إنساناً، وأسرع هو فأدرك الحج، فلما قضى حجته، قال له النبي (صلى الله عليه وسلم): ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم، قال أبو سعيد: وقد كنا سألنا الذي استخلفه ما كان عليٌّ منعنا إياه ففعل، فلما جاء عرف في إبل الصدقة أن قد ركبت، رأى أثر المركب، فذم الذي أمره ولأمه، فقلت: أنا إن شاء الله إن قدمت المدينة لأذكرن لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولأخبرنه ما لقينا من الغلظة والتضييق.

قال: فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أريد أن أفعل ما كنت حلفت عليه، فلقيت أبا بكر خارجاً من عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فوقف معي ورحب بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمت؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: ائذن له، فدخلت فحييت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وجاءني وسلم عليّ، وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفي المسألة، فقلت له: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق، فانتبذ رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وجعلت أنا أعدد ما لقينا منه، حتى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على فخذي، وكنت منه قريباً، ثم قال: سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله لقد علمت أنه أخشن في سبيل الله، قال: فقلت في نفسي، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أراني كنت فيما يكره منذ اليوم، وما أدري لا جرم والله

لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانية»^(١).

وسند هذا الحديث معتبر، كما اعترف بذلك ابن كثير، فهو بعد أن نقل هذا الحديث عن البيهقي في الدلائل، قال: «وهذا إسناد جيد، على شرط النسائي، ولم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة»^(٢).
وهذه الرواية تدلّ على أن الشكوى قد وقعت في المدينة.

٣- رواية أحمد بن حنبل عن عمرو بن شاس الأسلمي

جاء في مسند أحمد بن حنبل: «حدثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا أبي، ثنا محمد بن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن الفضل بن معقل بن سنان، عن عبد الله بن نياز الأسلمي، عن عمرو بن شاس الأسلمي - قال: وكان من أصحاب الحديبية - قال: خرجت مع علي إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك، حتى وجدت في نفسي عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد، حتى بلغ ذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فدخلت المسجد ذات غدوة ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في ناس من أصحابه، فلما رأني أبدني عينيه - يقول: حدّد إلي النظر - حتى إذا جلست، قال: يا عمرو، والله لقد آذيتني، قلت: أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً فقد آذاني»^(٣).

(١) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨-٣٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ١١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٠٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

وهذه الرواية لا تدل صراحة على أن المسألة مرتبطة بجباية الصدقات، إلا أنه بقرينة جفاني يمكن أن نفهم ذلك، كما تدل على أن الشكوى وقعت في المدينة بقرينة قوله: «فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد».

والرواية صحيحة، كما قال الهيثمي في تعليقه على الحديث: «رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخصر منه، ورجال أحمد ثقات»^(١).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي في التلخيص^(٢).

وقال حمزة أحمد الزين في حكمه على الحديث أيضاً: «إسناده حسن ... والحديث رواه ابن أبي شيبة ١٢ / ٧٥ رقم ٢١١٥٧ في الفضائل / فضائل علي، وابن حبان ٥٤٣ رقم ٢٢٠٢ (موارد) مختصراً، والحاكم وصححه ٣ / ١٢٢ ووافقه الذهبي»^(٣).

٤-رواية الواقدي

قال الواقدي: «قالوا: بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علي بن أبي طالب في رمضان سنة عشر، فأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن يعسكر بقباء، فعسكر بها حتى تتام أصحابه، فعقد له رسول الله (صلى

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٢ ص ٣٩٢ ح ١٥٩٠٢، شرحه وصنع فهرسه: حمزة أحمد الزين، الناشر: دار الحديث - القاهرة.

الله عليه وسلّم) يومئذ لواء أخذ عِمَامَةً فَلَفَّهَا مَثْنِيَّةً مُرَبَّعَةً، فَجَعَلَهَا فِي رَأْسِ الرُّمْحِ ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَيْهِ، وَقَالَ: هَكَذَا اللَّوَاءُ وَعَمَّمَهُ عِمَامَةً ثَلَاثَةَ أَكْوَارٍ، وَجَعَلَ ذِرَاعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَشَبْرًا مِنْ وَرَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا الْعِمَامَةُ.

قال: فحدثني أسامة بن زيد، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع، قال: لَمَّا وَجَّهَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ: امض ولا تلتفت!

فقال علي: يا رسول الله، كيف أصنع؟ قال: إذا نزلت بساحتهم فلا تقاتلهم حتى يقاتلوك، فإن قاتلوك فلا تقاتلهم حتى يقتلوا منك قتيلاً، فإن قتلوا منك قتيلاً فلا تقاتلهم، تَلَوَّمَهُمْ^(١) حتى تريهم أناة، ثم تقول لهم: هل لكم أن تقولوا: لا إله إلا الله؟ فإن قالوا: نعم، فقل هل لكم إلى أن تصلوا؟ فإن قالوا: نعم، فقل لهم: هل لكم إلى أن تخرجوا من أموالكم صدقة تردونها على فقراءكم؟ فإن قالوا: نعم، فلا تبغ منهم غير ذلك، والله لأن يهدي الله على يديك رجلاً واحداً خير لك مما طلعت عليه الشمس أو غربت.

قال: فخرج في ثلاثمائة فارس فكانت خيلهم أول خيل دخلت تلك البلاد^(٢) ... فلما انتهى إلى أدنى الناحية التي يريد وهي أرض مَذْحِجٍ فَرَّقَ أصحابه، فَأَتَوْا بَنِيَّ وَغَنَائِمَ وَسَبِيَّ نِسَاءٍ وَأَطْفَالَ وَنَعَمَ وَشَاءَ وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَجَعَلَ عَلَى الْغَنَائِمِ بُرَيْدَةَ بْنَ الْحُصَيْبِ، فَجَمَعَ إِلَيْهِ مَا أَصَابُوا قَبْلَ أَنْ يَلْقَاهُمْ جَمْعًا.

(١) انتظرهم.

(٢) الظاهر أنّ المراد بلاد مذحج، حيث إنّ قبائل همدان وبني زيد قد أسلموا قبل ذلك، ويحتمل أنّ الواقدي قد خلط بين خروج علي عليه السلام لليمن غازياً وبين خروجه جايئاً للصدقات.

ثم لقي جمعاً فدعاهم إلى الإسلام وحرّض بهم، فأبوا ورموا في أصحابه، ودفع لواءه إلى مسعود بن سنان السلمي فتقدّم به، فبرز رجل من مذحج يدعو إلى البراز، فبرز إليه الأسود بن الخزاعي السلمي، فتجاولا ساعة، وهما فارسان، فقتله الأسود وأخذ سلّبه، ثم حمل عليهم علي عليه السلام بأصحابه فقتل منهم عشرين رجلاً، ففترّقوا وانهمزوا، وتركوا لواءهم قائماً، فكفّ عن طلبهم ودعاهم إلى الإسلام، فسارعوا وأجابوا وتقدّم نفر من رؤسائهم، فبايعوه على الإسلام، وقالوا: نحن على من وراءنا من قومنا، وهذه صدقاتنا فخذ منها حقّ الله».

ثم قال الواقدي: «فحدثني عمر بن محمد بن عمر بن علي، عن أبيه، قال: وجمع علي الغنائم وجزأها خمسة أجزاء. وأقرع عليها، وكتب في سهم منها، فخرج أول السهام سهم الخمس، ولم ينقل منه أحداً من الناس شيئاً، وكان من قبله من الأمراء يعطون أصحابهم - الحاضر دون غيرهم - من الخمس، ثم يخبر بذلك رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلا يرده عليهم، فطلبوا ذلك من علي، فأبى وقال: الخمس أحمله إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يرى فيه رأيه، وهذا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يوافي الموسم، ونلقاه به، فيصنع ما أراه الله، فانصرف راجعاً، وحمل الخمس، وساق معه ما كان ساق، فلمّا كان بالفتق^(١)، تعجّل وخلف على أصحابه والخمس أبا رافع، فكان في الخمس ثياب من ثياب

(١) قرية بالطائف.

اليمن أحمال معكومة^(١)، ونعم مما غنموا، ونعم من صدقة أموالهم.
قال أبو سعيد الخدري - وكان معه في تلك الغزوة - قال: وكان علي عليه السلام ينهانا أن نركب على إبل الصدقة، فسأل أصحاب علي عليه السلام أبا رافع أن يكسوهم ثياباً، فكساهم ثوبين ثوبين، فلما كانوا بالسُدرة داخلين مكة خرج علي عليه السلام يتلقاهم ليقدم بهم، فبئس فرأى على أصحابنا ثوبين ثوبين على كل رجل، فعرف الثياب، فقال لأبي رافع: ما هذا؟ قال: كَلْموني ففرقتُ من شكائتهم، وظننت أن ذلك سهل عليك، وقد كان من كان قبلك يفعل هذا بهم، فقال: رأيت إباي عليهم ذلك وقد أعطيتهم، وقد أمرتك أن تحتفظ بما خلفت فتعطيهم؟!

قال: فأبى علي عليه السلام أن يفعل ذلك حتى جرّد بعضهم من ثوبيه، فلما قدّموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شكوه، فدعا علياً، فقال: ما لأصحابك يشكونك؟ فقال: ما أشكيتهم؟ قسّمت عليهم ما غنموا، وحبست الخمس حتى تقدم عليك، وترى رأيك فيه، وقد كانت الأمراء يفعلون أموراً يُنقلون من أرادوا من الخمس، فرأيت أن أحمله إليك لترى فيه رأيك! فسكت النبي (صلى الله عليه وسلم).»

«قال: فحدثني سالم مولى ثابت عن سالم مولى أبي جعفر، قال: لما ظهر علي عليه السلام على عدوّه ودخلوا في الإسلام جمع ما غنم واستعمل عليه بريدة بن الحصيب وأقام بين أظهرهم، فكتب إلى رسول الله (صلى الله

(١) معكومة: مشدودة.

عليه وسلّم) كتاباً مع عبد الله بن عمرو بن عوف المزني يخبره أنه لقي جمعاً من زبيد وغيرهم، وأنه دعاهم إلى الإسلام وأعلمهم أنهم إن أسلموا، كف عنهم فأبوا ذلك وقاتلهم. قال عليّ عليه السلام: فرزقني الله الظفر عليهم حتى قتل منهم من قتل. ثم أجابوا إلى ما كان عرض عليهم، فدخلوا في الإسلام وأطاعوا بالصدقة وأتى بشر منهم للدين وعلمهم قراءة القرآن، فأمره رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يوافيه في الموسم، فانصرف عبد الله بن عمرو بن عوف إلى عليّ عليه السلام بذلك^(١).

وهذه الرواية دلت على أن الشكوى وقعت في مكة المكرمة في حجة الوداع.

ملاحظة على رواية الواقدي

يظهر من هذه الرواية أن اليمن لم تكن قد أسلم جميع أهلها في وقت واحد، فيبدو أن هناك بعضاً من قبائلها لم تكن أسلمت، لذا حين خرج عليّ عليه السلام لجباية الصدقات منها، قد واجه بعض تلك القبائل غير المسلمة وخاض حرباً معها، ثم بعد ذلك أسلمت.

كما يظهر من بعض مقاطع الرواية أنها تنسجم مع الخروج الثالث، بقرينة الموافاة في مكة (يوافى الموسم) و(السنة العاشرة) كما يظهر أيضاً من بعض مقاطعها أن الخروج هو الخروج الأول الذي كان علي فيه داعياً وغازياً، بقرينة أنها ذكرت أنه قاتل زبيداً وأسلموا، وفي الجملة يشعر القارئ

(١) الواقدي، المغازي: ج ٣ ص ١٠٧٩-١٠٨٠، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

للرواية أن هناك خلطاً قد وقع فيها، وأن هناك تهاافتاً في مضامين فقراتها.

٥-رواية ابن الأثير

قال ابن الأثير تحت عنوان: (ذكر بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمراءه على الصدقات): «وفيها أي: في السنة العاشرة بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أمراءه وعمّاله على الصدقات، فبعث المهاجر بن أبي أمية بن المغيرة إلى صنعاء» إلى أن قال: «وبعث علي بن أبي طالب إلى نجران ليجمع صدقاتهم وجزيتهم ويعود، ففعل وعاد، ولقي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بمكة في حجة الوداع، واستخلف على الجيش الذي معه رجلاً من أصحابه، وسبقهم إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فلقاه بمكة، فعمد الرجل إلى الجيش، فكساهم كل رجل حلة من البز الذي مع علي، فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقاهم، فرأى عليهم الحلل، فنزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقام النبي (صلى الله عليه وسلم) خطيباً، فقال: أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنه لأخشن في ذات الله وفي سبيل الله»^(١).

وهذه الرواية واضحة في جباية الصدقات، وأنها في السنة العاشرة للهجرة، وأن الإمام عليه السلام بعد جمعه للصدقات عاد والتقى برسول الله صلى الله عليه وآله في مكة، مما يدل أن الشكوى قد وقعت في مكة.

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

عدة تساؤلات حول الخروج الثالث

التساؤل الأول: متى بعث علي عليه السلام إلى اليمن، ومن هناك تعجل بالرحيل إلى

مكة؟

يفهم من كلام الواقدي وابن الأثير المتقدم: أن الخروج الثالث للإمام علي عليه السلام لليمن كان في السنة العاشرة للهجرة سنة حجة الوداع، حيث وافى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مكة^(١).

التساؤل الثاني: من هم الشكاة على علي عليه السلام؟

قد عبّر في الروايات عن الشكاة بعدة ألفاظ، منها:

- ١- (الناس) كما في رواية ابن إسحاق، وأحمد بن حنبل، وابن عبد البر، عن أبي سعيد الخدري، قال: «اشتكى الناس علياً (رضوان الله عليه)»^(٢).
- ٢- (أصحاب علي) كما في رواية الواقدي عن أبي سعيد: «فلما قدموا على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) شكوه، فدعاه، وقال: ما لأصحابك يشكونك؟»^(٣).

(١) الواقدي، المغازي: ج ٢ ص ١٠٧٩-١٠٨١، الناشر: عالم الكتب - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١.

(٢) أنظر: ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢١. أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٨٦ ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٤ ص ١٨٥٧. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٣٤. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٠٠. الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن: ج ٦ ص ١٩٤. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣١. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٨. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤١٥.

(٣) الواقدي، المغازي: ج ٢ ص ١٠٨١، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

٣- (الجيش) كما في رواية ابن هشام، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن رُكّانة: «وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم»^(١).

٤- (عمرو بن شاس الأسلمي) فقد عبّر عن الشاكي بهذا الاسم، قال: «خرجت مع علي عليه السلام إلى اليمن فجفاني في سفري ذلك، حتى وجدت في نفسي عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد»^(٢). وقال الهيثمي: «رواه أحمد والطبراني باختصار والبزار أخصر منه ورجال أحمد ثقات»^(٣).

٥- (أبو سعيد الخدرى بن مالك بن سنان) فقد عبّر أيضاً عن المشتكي بهذا الاسم، كما في رواية البيهقي، قال: «فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ... فقلت: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق»^(٤).

فلم تتفق الروايات على مشتكٍ بعينه، فهي مختلفة، كما يظهر منها.

(١) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي - مصر. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠١-٤٠٢. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٤١٥.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) أنظر: البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨ - ٣٩٩. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٠١. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٠١. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٠١، ج ٧ ص ٣٨٢، قائلاً فيهما: «وهذا إسناد جيد على شرط النسائي ولم يروه أحد أصحاب الكتب الستة».

التساؤل الثالث: أين كانت الشكوى؟ هل كانت في المدينة أم في مكة؟

قد مرَّ بأنَّ شكوى عمرو بن شاس وأبي سعيد الخدري كانت بالمدينة، وأما شكوى الناس أو الجيش فيبدو أنَّها كانت في مكة، كما في رواية الواقدي عن أبي سعيد الخدري «... فلما كانوا بالسُدرة داخلين مكة خرج عليٌّ عليه السلام ليتلقاهم ليقدم بهم فيُنزلهم، فلما قدّموا رسول الله شكوا...»^(١).

وقال ابن الأثير: «وسبقهم إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) فلقية بمكة، فعمد الرجل إلى الجيش، فكساهم كل رجل حُلة من البز الذي كان مع علي، فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقاهم، فرأى عليهم الحلل فنزعها عنهم، فشكاه الجيش إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

وفي رواية ابن إسحاق والطبري: «فلما دنا جيشه خرج ليلقاهم، فإذا عليهم الحلل، قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجمّلوا به إذا قدموا في الناس، قال: ويلك! أنزع قبل أن تنتهي به إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم). قال: فانتزع الحلل من الناس، فردّها في البز، قال: وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم»^(٣).

فيظهر من دنو الجيش أنه كان إلى مكة.

(١) الواقدي، المغازي: ج ٢ ص ١٠٨١، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢٢، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده - مصر.

الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن كثير، السيرة النبوية:

ج ٤ ص ٤١٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

التساؤل الرابع: لو كانت الشكوى في مكة هل كانت قبل مراسم الحج أم بعده؟

أدلة كون الشكوى قبل الحج

تدل رواية ابن إسحاق ورواية الطبري بأنّ الشكوى كانت قبل إتمام مراسم الحج؛ لأنه قد ورد فيهما - بعد نقل شكوى الجيش وقول رسول الله ﷺ: «لا تشكوا علياً» ثمّ مضى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) على حجّه، فأرى الناس مناسكهم، وأعلمهم سنن حجّهم»^(١).

أدلة كون الشكوى بعد الحج

يفهم من رواية الواقدي، وكذا رواية ابن الأثير أنّ الشكوى التي صدرت من الجيش كانت قد حدثت بعد إكمال مراسم الحج، قال الواقدي: «خرج عليّ ﷺ ليتلقاهم ليقدم بهم فينزلهم».

وقال ابن الأثير: «فلما دنا الجيش خرج علي ليتلقاهم»^(٢).

ومن الواضح أن خروج علي لملاقاة الجيش لم يكن قبل انقضاء مراسم الحج، كيف ذلك وقد ذكرت الروايات أن علياً ﷺ قد سبق الجيش، وتعجّل ليلتحق بمراسم الحج مع النبي ﷺ؟ ففي رواية البيهقي السابقة: «فأسرع هو، فأدرك الحج، فلما قضى حجته، قال له النبي ﷺ: ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم».

(١) ابن هشام، السيرة النبوية: ج ٤ ص ١٠٢٢، الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٠٢.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٠١، الناشر: دار صادر - بيروت.

عدة أجوبة على زعم أن حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن وبعد هذه المقدمات عن واقعة اليمن، وشكاية الناس علياً عليه السلام تبين أن قضية الشكوى - حتى مع كونها وقعت في مكة - لا ربط لها بمسألة واقعة الغدير التي نصب النبي صلى الله عليه وآله فيها علياً عليه السلام خليفة للمسلمين، فنجيب أن حديث الغدير كان نتيجة شكوى جيش اليمن، بعدة أجوبة:

الجواب الأول: شكوى الجيش وقعت قبل انتهاء مراسم الحج

لو كانت الشكوى قد حصلت قبل الانتهاء من مراسم الحج، كما هو مضمون رواية الطبري وابن إسحاق اللتين نقلناهما، فحينئذ لا علاقة للشكوى بواقعة الغدير المتأخرة زماناً؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله - كما هو مفاد الروايات - قد قام خطيباً بعد هذه الشكوى مباشرة، وقال: «أيها الناس، لا تشكوا علياً، فوالله إنه لأخشن في ذات الله». فهذه الخطبة قد سبقت خطبة الغدير التي كانت بعد إتمام مراسم الحج، وترك النبي صلى الله عليه وآله لمكة متوجهاً إلى جهة المدينة حيث وقعت خطبة الغدير في مكان يقال له: غدير خم والذي يبعد مسافة ليست بالقصيرة عن مكة.

الجواب الثاني: الشكوى كانت بعد مراسم الحج مباشرة

أما لو كانت الشكوى بعد إتمام مراسم الحج، كما هو مضمون رواية الواقدي وابن الأثير كما بيناه سابقاً، فكذا سوف لن تكون خطبة الشكوى مرتبطة بحادثة الغدير؛ لنفس السبب السابق؛ لأن الظاهر من الروايات أن خطبة الشكوى كانت بعد الشكاية مباشرة في مكة، وقبل تحرك النبي صلى الله عليه وآله

ومسيره متوجهاً إلى المدينة ومروره بغدير خم.

الجواب الثالث: الشكوى كانت في المدينة

قد بينا في جواب التساؤل الثالث أن روايات الصنف الثالث قد انقسمت إلى قسمين من حيث بيان مكان وقوع الشكوى، فقسم حدها في مكة وقسم حدها في المدينة، فعلى تقدير أنها وقعت في المدينة كما هو مضمون رواية عمرو بن شاس الأسلمي، قال: «فلما قدمت المدينة أظهرت شكايته في المسجد»^(١).

ورواية أبي سعيد الخدري، قال: «فلما قدمنا المدينة غدوت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ... فقلت: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء الصحبة والتضييق»^(٢) فحينئذ سوف يكون عدم الارتباط بين واقعة الشكوى وواقعة الغدير أكثر وضوحاً، كما لا يخفى.

على أن الاختلاف في مكان الشكوى يوجب وهنا في قبول أصل الرواية، فالتضارب في كون الواقعة تارة حدثت في المدينة، وتارة حدثت في مكة هو تناف يلزم منه تكذيب أصل وقوع الحادثة.

الجواب الرابع: واقعة الغدير كانت بأمر من الله تعالى

إن حديث الغدير كان بأمر من الله تعالى، ولا ربط له بشكوى جيش اليمن، حيث نزل الوحي على رسول الله يأمره بوجوب إبلاغ المسلمين

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨-٣٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

خلافة علي عليه السلام وإمامته، كما دلّ على ذلك جملة من الروايات الصحيحة، منها ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره بسند صحيح عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب عليه السلام»^(١).

وروى الثعلبي بأربع طرق في تفسيره أن الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ «لما نزلت أخذ رسول الله بيد علي عليه السلام وقال: من كنت مولاه فعلي مولاه»^(٢).

رواية الخطيب البغدادي وتصحيحها

وأخرج الخطيب البغدادي عن «عبد الله بن علي بن محمد بن بشران، أنبأنا علي بن عمر الحافظ، حدثنا أبو نصر حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، حدثنا علي بن سعيد الرملي، حدثنا ضمرة بن ربيعة القرشي، عن ابن شوذب، عن مطر الوراق، عن شهر بن حوشب، عن أبي هريرة، قال: من صام يوم ثمان عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً، وهو يوم غدیر خم، لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: يخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»^(٣).

(١) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية.

(٢) أنظر: الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

وهذه الرواية طريقها صحيح، وقد تقدم تصحيحها في بحث سابق، فراجع^(١).

إذن فرواية الخطيب بالألفاظ المذكورة عن أبي هريرة لا إشكال في سندها، وأن واقعة الغدير واقعة إلهية قرآنية، وليس من الإنصاف أن نربطها بمسألة جزئية كشكوى جيش اليمن.

الجواب الخامس: النبي ﷺ لم يذكر الشكوى في حديث الغدير

لو كانت الشكوى موجبة لحديث الغدير، فلا بدّ من الإشارة لها إمّا من قبل رسول الله ﷺ كما أشار في خطبته بمكة، بقوله: «لا تشكوا علياً» أو من جانب الشكاة، بأن تنقل لنا الرواية بعد خطبة النبي أنّ الشكاة قد رضوا عن عليّ ﷺ وندموا على شكواهم، كما في قضية شكاية بريدة وابن مالك وغيرهما، وفي رواية عمرو بن شاس بعد قول رسول الله ﷺ: «يا عمرو، والله لقد آذيتني».

فأجاب: «أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله، قال: بلى من آذى علياً فقد آذاني»^(٢).

وهكذا في رواية أبي سعيد الخدري بعد ما قال رسول الله ﷺ لسعد الذي هو أبو سعيد الخدري: «سعد بن مالك الشهيد! مه، بعض قولك لأخيك عليّ، فوالله، لقد علمتُ أنّه أحسن في سبيل الله، قال: فقلت في

(١) انظر: هذا الجزء ص ٩٥-٩٧.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٤٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

نفسى، ثكلتك أمك سعد بن مالك ألا أراني كنتُ فيما يكره منذ اليوم،
وما أدري لا جرم والله لا أذكره بسوء أبداً سرّاً ولا علانية»^(١).
قال ابن كثير: «وهذا إسناد جيد»^(٢).

تنويه:

إنّ ما طرحناه من أجوبة وتحليل علمي وموضوعي قد اعتمدنا فيه على
الفهم الصحيح لدلالات الأحاديث الكثيرة المختلفة، التي وردت حول هذه
القضية، كل ذلك مع غض النظر عن التطرق لأسانيد الروايات إلا في بعض
الموارد، وإلا فإن الروايات التي وردت فيها قضية الشكوى في مكة فيها
مؤاخذات كثيرة على أسانيدها، لكن يقال: إنّ بعضها يقوي بعضاً؛ لكثرة
الروايات في هذا الباب، لذا تركنا التعرض لسندنا بسبب ذلك ورعاية
للاختصار، وربما نتعرض للمناقشات السندية في دراسة أوسع ممّا بينا إن
شاء الله تعالى.

وهكذا يتّضح أنّ ما ذكره القفاري تبعاً للبيهقي وابن كثير وغيرهم من
أنّ حديث الغدير كان بسبب الشكوى التي وقعت من البعض، إنما كان
مجرد حدس واستحسان، وأنّ الأدلة التي ذكروها لا تثبت ما زعموه، كما
بيننا في الإجابة عن هذه الشبهة، والله ولي التوفيق.

(١) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٣٩٨-٣٩٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ١٢٢. ابن كثير، السيرة النبوية: ج ٤ ص ٢٠٥.



الفصل الرابع

الشبهات المثارة حول وجود النص على الإمامة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة

المبحث الثاني: فيما ينفي النص استنادا إلى مسلمة مزعومة



بعد أن ناقش القفاري أدلة الإمامة من القرآن والسنة- وقد تبين فيما سبق بطلان جميع مناقشاته - حاول بعد ذلك أن ينفي وجود النصّ على الإمامة؛ اعتماداً على بعض كلمات الإمام علي عليه السلام في نهج البلاغة، مدّعياً أنّ الكتاب هو أصح كتاب عند الشيعة الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فاستشهد بعبارات من كتاب النهج، زعم أنّها تهدم أصل وجود النصّ أو تثبت التناقض عند الشيعة، والتناقض دليل البطلان.

وبعد ذلك استشهد بقضايا زعم أنّها من الأمور المسلّمة والتي تنفي وجود النصّ، لذا سيكون جوابنا على ما ذكره ضمن مبحثين:

المبحث الأول: يبطل الشبهات التي استند فيها إلى كتاب نهج البلاغة. والمبحث الثاني: يبطل الشبهات التي استند فيها على الأمور التي ادّعى أنّها مسلمة.

المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة

الشبهة: كتاب نهج البلاغة ينفي النص على الإمامة

قال القفاري: «والكتاب الوحيد الذي تطمئن الشيعة إلى كلّ كلمة فيه هو كتاب نهج البلاغة ... ومع ذلك إذا أردنا أن نحتكم إلى نهج البلاغة نجد فيه ما ينفي دعوى النصّ ويهدم كلّ ما زعموه في هذا الباب، أو يثبت التناقض، والتناقض دليل بطلان المذهب.

جاء في نهج البلاغة أنّ أمير المؤمنين علياً، قال - لما أراه الناس على

البيعة: (دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن تركتموني فإنني كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خيراً مني لكم أميراً). وهذا النص يدل على أنه لم يكن منصوباً عليه بالإمامة من جهة الرسول وإلا لما جاز أن يقول: دعوني...»^(١).

الجواب:

منهج الشيعة في التعامل مع المصادر

من الواضح أنّ القاصي والداني ومن له أدنى إمام بالفرق والمذاهب ومصادرها وطرق تلقيها، يعرف أن الشيعة الإمامية تتعامل مع مصادرها جميعاً طبق موازين الجرح والتعديل في القبول والرد، فمدرسة أهل البيت عليهم السلام لا تلتزم بصحة جميع ما في مصادرها، بل ولم تلتزم بالصحة المطلقة لأي كتاب ما عدا كتاب الله عز وجل، فجميع المصادر معرضة للنقد والتمحيص سنداً ومتناً.

ففرق كبير بين أن نعطي اعتباراً لكتاب معين ككتاب الكافي مثلاً ونتعاطى معه بنوع من الأهمية لما يرويه لخصوصية في صاحب الكتاب وبين أن نعتبر أن كل ما فيه صحيح.

وبهذا نفترق عن مدرسة أهل السنة، فقد اشتهر عندهم صحة ما في البخاري ومسلم، وأن كل ما فيه غير قابل للإنكار، بل صار الكتابان عندهم

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٤٧-٨٤٨، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

مقياساً لصحة الروايات التي لم تنقل في هذين الكتابين حتى لو كانت تلك الروايات صحيحة من ناحية سندية، فمادام مضمونها يتعارض مع مضمون ما في الصحيحين فالتقديم لصالح الصحيحين.

وليس هذا ادعاءً فقط، بل له أمثلة كثيرة نجدها في كتب أهل السنة، فمثلاً نرى ابن كثير في البداية والنهاية يرفض حديثاً صحيح السند، لكونه مخالفاً للصحيحين، بل يدعي كذبه، حيث قال بعد أن نقل حديثاً لأبي هريرة في قضية نزول آية ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾: «قال أبو هريرة: وهو يوم غدیر خمّ من صام يوم ثمانی عشرة من ذي الحجة كتب له صيام ستین شهراً». «فإنه حديث منكر جداً، بل كذب لمخالفته لما ثبت في الصحيحين عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن هذه الآية نزلت في يوم الجمعة يوم عرفة»^(١).

وهناك شواهد تطبيقية كثيرة على ما قلناه يجدها من يراجع كتب أهل السنة وأقوال علمائهم، وأما المدرسة الشيعية، فلا صحيح مطلقاً عندهم، ولك أن تراجع أقوال مشهور علمائهم وسوف تشعر بما ذكرنا.

ومن هنا فما ذكره القفاري - وقد أكثر منه - من أن كتاب نهج البلاغة أو غيره هو أصح كتبهم أو هو أتقنها أو هو ما تطمئن الشيعة إلى كل كلمة فيه، أو غيرها من العبارات، ثم يسوق رواية أو كلاماً من ذلك الكتاب

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٣٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وقد تقدم تصحيح رواية أبي هريرة، راجع: ص ٩٥-٩٧.

ويرتب عليه الأثر، ليوهم القارئ باعتقاد الشيعة بصحته وبصحة النتيجة، هو كلام ليس بدقيق، بل هو منهج مبني على المخادعة مع الأسف أو عدم الإدراك لكيفية تعامل الشيعة مع كتبهم، وقد تكرر هذا الكلام في الكثير من كلمات كتّابهم المعاصرين الذين نهجوا نفس هذا النهج الخاطيء، فيدعون أن كتاباً معيناً كالكافي مثلاً عند الشيعة هو بمثابة صحيح البخاري، فيوهمون القارئ بصحة هذه المقولة، بحيث يشعر القارئ أن حال كتاب الكافي عند الشيعة كحال كتاب البخاري من حيث قطعية وصحة كل كلمة فيه، وهذا الأمر ليس صحيحاً بلا أدنى شك.

ويبدو أن القفاري لم يكن منفصلاً عن هذا المنهج، فهو يسير على خطاهم ولا يخالفهم، وهذا يُشعرنا بأنّ هناك خللاً في فهم المباني الشيعية وقراءة خاطئة لمنظومة أفكارهم - إن استبعدنا فرضية التعمد - لذا نجد أن هناك تشويشاً من الطرف الآخر بحقيقة هذا الفكر، مع كثرة مصادرنا وكثرة كتبنا، خصوصاً في مثل هذا الزمان الذي أصبح الكون فيه قرية صغيرة جداً عبر منظومات اتصال ثقافية وعالمية جديدة كالإنترنت ونحوه.

ويمكن للقارئ السنّي وغيره أن يقف على هذه الحقيقة - ونقصد حقيقة أن الشيعة لا يرون كتاباً صحيحاً بنحو مطلق مهما كان هذا الكتاب باستثناء كتاب الله عزّ وجلّ - وذلك من خلال مطالعات بسيطة لكتب علمائهم وآرائهم في أهمّ الكتب التي عند الشيعة وهي الكتب الأربعة ومن ضمنها كتاب الكافي، وسوف نوقفك على بعض منها:

قال السيد الخوئي في معجم رجاله: «المتحصل أنّه لم تثبت صحة جميع

روايات الكافي، بل لا شك في أن بعضها ضعيفة، بل إن بعضها يطمأن بعدم صدورها من المعصوم عليه السلام»^(١).

وقال أيضاً: «إن دعوى القطع بصدور جميع روايات الكتب الأربعة من المعصومين عليهم السلام واضحة البطلان. ويؤكد ذلك أن أرباب هذه الكتب بأنفسهم لم يكونوا يعتقدون ذلك»^(٢).

وقال: «وقد تحصل من جميع ما ذكرناه أنه لم تثبت صحة جميع روايات الكتب الأربعة، فلا بد من النظر في سند كل رواية منها، فإن توفرت فيها شروط الحجية أخذ بها، وإلا فلا»^(٣).

وقال صاحب المستدرک: «ومع جلالة قدره [أي الكافي] وعلو شأنه بين الأصحاب، لم يقل أحد بوجوب الاعتقاد بكل ما فيه ولم يسم صحيحاً كما سُمي البخاري ومسلم»^(٤).

وغير هذه الأقوال التي يذكرها علماء الشيعة في خصوص الكتب الحديثية.

وبهذا يتبين دعوى أن للشيعة كتاباً صحيحاً وقطعياً لا دليل عليها وهي دعوى باطلة.

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١ ص ٨٦ ط ٥-١٤١٣هـ.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٥.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ٩١.

(٤) الميرزا النوري، مستدرک الوسائل: ج ١ ص ٢٩، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - بيروت.

وهذه الدعوى كما لا تصحّ في أهم كتبهم وهي الكتب الأربعة: كتاب الكافي ومن لا يحضره الفقيه وكتابي التهذيب والاستبصار، كذلك لا تصحّ في غيرها ككتاب نهج البلاغة الذي ادّعى الفقاري أنّه كالقرآن عند الشيعة وأنّ كلّ ما فيه صحيح.

كتاب نهج البلاغة عند الشيعة

يعدّ كتاب نهج البلاغة عند الشيعة واحداً من الكتب المهمة والجليلة والذي يعتز به كلّ شيعي ومسلم، بل غير المسلم أيضاً، فإنّه غالباً يحتوي على مضامين ومعارف عالية تنبئ عن أن قائلها لا يمكن أن يكون إلا أمير المؤمنين عليه السلام، وقد جهد الشريف الرضي رحمته الله على جمعه وتأليفه من مظانّه من مصادر الفريقين، وكان غرضه - كما بين في مقدمته - أن يجمع ما تناثر من درر كلامه سلام الله عليه.

قال الشريف الرضي في مقدمته: «وسألوني ... أن أبدأ بتأليف كتاب يحتوي على مختار كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في جميع فنونه، ومتشعبات غصونه، من خطب وكتب ومواعظ وآداب، علماً أنّ ذلك يتضمن عجائب البلاغة وغرائب الفصاحة وجواهر العربية وثواقب الكلم الدينية والدنيوية ما لا يوجد مجتمعاً في كلام ولا مجموع الأطراف في كتاب ... لأنّ كلامه عليه السلام الكلام الذي عليه مسحة من العلم الإلهي وفيه عبقة من الكلام النبوي، فأجبتهم إلى الابتداء بذلك عالماً بما فيه من عظيم النفع ومنشور الذكر ومذخور الأجر، واعتمدت به أن أبين من عظيم

قدر أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الفضيلة، مضافة إلى المحاسن الدائرة والفضائل الجمّة ... وربما جاء في أثناء هذا الاختيار اللفظ المردد والمعنى المكرر والعدر في ذلك أن روايات كلامه تختلف اختلافاً شديداً، فربما اتفق الكلام المختار في رواية فنقل على وجهه، ثم وجد بعد ذلك في رواية أخرى موضوعاً غير وضعه الأول، إمّا بزيادة مختارة أو بلفظ أحسن عبارة، فتقتضي الحال أن يعاد استظهاراً للاختيار، وغيره على عقائل الكلام»^(١).

والذي يظهر من كلام الشريف الرضي أن هدفه الأساس من كتابه هو نقل خطب وكلام أمير المؤمنين بما لها من فنون الفصاحة والبلاغة والبيان وثواقب الكلم الدينية والدنيوية، فلذا وسمه بـ (نهج البلاغة)؛ لذلك لم يتعرض لذكر مصادر الخطب والكلمات والمواعظ، فجعلها مرسلة غير مسندة، فبقيت الحاجة ماسة - عندما يراد ترتيب الأثر العملي على المذكور في الكتاب - إلى البحث عن أسانيده ومصادره؛ من هنا شعر بعض علماء الشيعة بأهمية ذلك، فقال الشيخ كاشف الغطاء: «وعسى أن يوفق الله لإفراد كتاب يجمع أسانيد (نهج البلاغة) من كتب الفريقين، فإني أحسّ بشدّة الحاجة إلى ذلك، وقد اضطرنا هذا الوقت وأعوزنا إلى مثله، على أنني لا أجد لنفسني كفاءة القيام بمثل هذا العمل الجليل، فعسى أن يعنى له بعض الأفاضل فينهض بمثل هذا المشروع الشريف الذي فات السلف الصالح

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ١١-١٣، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

أن يقوم بمثله، وكم ترك الأول للآخر»^(١).

وفي الآونة الأخيرة - وبحمد الله تعالى - سعى بعض المحققين وبعض المؤسسات التحقيقية في مهمة البحث عن مصادر نهج البلاغة وأسانيده من مصادر الفريقين، فتم إنجاز بعض الأعمال حول بيان أسانيد ومصادر نهج البلاغة وطبعت عدّة كتب تهتم بهذا الشأن، مثل كتاب (مصادر نهج البلاغة وأسانيده) للسيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب، وكتاب (مدارك نهج البلاغة) للشيخ رضا الأستاذي، وكتاب (أسناد ومدارك نهج البلاغة) للشيخ محمد الدشتي وغيرها من الكتب في هذا المجال.

لذا فإن المنهج العلمي يحتم علينا أن نتعامل مع كل ما جاء في نهج البلاغة وفق سنده ومصدره والقرائن الأخرى كقوة المضمون وغيرها، ولا شك بأنّ بعض ما في نهج البلاغة يتمتع بمستوى عال من الاعتبار والوثوق الروائي وبعضه ليس بهذا المستوى.

نظرة في بعض ما نقله القفاري من كتاب نهج البلاغة

إنّ ما احتج به القفاري على الشيعة من فقرة أو فقرات من كتاب نهج البلاغة كفقرة: «دعوني والتمسوا غيري...» والتي قد يقال: إنها تدلّ على أنّ أمير المؤمنين يرفض قبول الخلافة عندما عرضها عليه المسلمون بعد مقتل عثمان، واستفاد القفاري من دلالتها عدم النصّ على الإمامة، بعد أن

(١) نقلاً عن كتاب مصادر نهج البلاغة، عبد الزهرة الكعبي: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار الزهراء -

مهّد بقوله: إنّ الشيعة تعتمد على كلّ كلمة في نهج البلاغة.

نقول: إنّ هذا الاحتجاج ليس صحيحاً مطلقاً؛ لأننا نتعامل مع هذا النصّ كحال النصوص الأخرى حسب الضوابط العلمية والمنهجية في قبول الرواية وردّها، وبعد التحقيق والبحث عن أسناد هذه العبارات ومصادرها التي سبقت زمان الشريف الرضي مؤلف كتاب نهج البلاغة والتي يغلب على الظن أنّه قد اعتمد عليها، تبين أن هذه العبارات والكلمات لم ترد جميعها في سياق واحد بل أنّ فقرة «دعوني والتمسوا غيري» جاء ذكرها منفصلاً عن قوله: «أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً» فلم تكن في كلام واحد أو في مكان واحد.

من هنا نجد من الضروري أن نبحت عن سند ومصدر كلّ فقرة على حدة؛ لنستطيع تقييم سندها من الناحية العلمية.

قوله: دعوني والتمسوا غيري

إنّ هذه الفقرة بالخصوص قد ذكرها الطبري (ت ٣١٠هـ) في تاريخه، وكذلك ذكرها أحمد بن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ) صاحب كتاب الفتوح، وكذلك ذكرها الشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) في كتابه الجمل، وكل هؤلاء ممن سبق الشريف الرضي رحمه الله.

سند الفقرة في تاريخ الطبري

قال الطبري في باب خلافة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: «كتب إليّ السري عن شعيب عن سيف عن محمد وطلحة، قالوا: فقالوا لهم: دونكم يا أهل المدينة فقد أجّلناكم يومين، فوالله لئن لم تفرغوا لنقتلن غداً علياً

وطلحة والزبير وأناساً كثيراً، فغشى الناس علياً فقالوا: نبايعك فقد ترى ما نزل بالإسلام وما ابتلينا به من ذوي القربى، فقال علي: دعوني والتمسوا غيري، فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وله ألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، فقالوا: ننشكك الله ألا ترى ما نرى؟ ألا ترى الإسلام؟ ألا ترى الفتنة؟ ألا تخاف الله؟ فقال: قد أجبتكم لما أرى، واعلموا إن أجبتكم ركبتم بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإنما أنا كأحدكم، إلا أنني أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، ثم افترقوا على ذلك»^(١).

هذه هي الرواية التي نقلها الطبري وهي قريبة جداً في ألفاظها مع ما نقله الرضي في نهج البلاغة.

وقد جاء في سندها كل من:

١- السري:

إنّ الطبري لم يفصح هنا عن اسم السري هذا، بل قال: «كتب إليّ السري» وقد روى عنه، ولكن الطبري ذكر ما يقارب عشرة موارد في تاريخه من أنّ والد السري هو يحيى، فذكر: كتب إليّ السري بن يحيى^(٢).

ولا يوجد من يحمل هذا الاسم في الرواة غير اثنين:

أحدهما: السري بن يحيى بن إياس بن حرملة الشيباني، أبو الهيثم

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٤٥٦، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٣١، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢٩، ٥٣٢، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٥،

٦٣٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

المتوفى سنة ١٦٧ هـ^(١)، وهذا من غير الممكن أن يكون هو من يروي عنه الطبري؛ لأن الطبري قد ولد في سنة ٢٤٢ هـ ووفاته ٣١٠ هـ فتكون الفاصلة الزمنية بينهما ما يقارب ٧٥ سنة.

ثانيهما: السري بن يحيى بن السري أبو عبدة الكوفي ابن أخي هناد بن السري بن مصعب التميمي.

وهذا قد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، قال: «وكان صدوقاً»^(٢).

وكذا ذكره مغلطاي في إكمال التهذيب - تمييزاً - وقال عنه: «ثقة جليل»^(٣).

وذكره ابن حبان في الثقات^(٤).

ولا يعلم تاريخ وفاته، لكن يمكن تخمين عمره من خلال معرفة سنة وفاة عمه هناد بن السري التي كانت ٢٤٣ هـ ووفاته ابنه: هناد بن السري بن يحيى التي كانت سنة ٣٣١ هـ فيمكن القول أن عمره بين هذه السنين.

لكن مع هذا، فلا يمكن الجزم بأنه هو الشخص الذي يروي عنه الطبري، لأنه من تعرض له لم يذكر أنه من مشايخ الطبري وكذلك لم يتعرض له

(١) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٤١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٤ ص ٢٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ج ٥ ص ٢٢٢، الناشر: الفاروق الحديثة.

(٤) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٣٠٢، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

تفصيلاً، ولم نجد قرينة تؤيد أنه من مشايخ الطبري.

٢- شعيب بن إبراهيم:

قال ابن عدي: «وهو ليس بذلك المعروف ومقدار ما يروي من الحديث والأخبار ليست بالكثيرة، وفيه بعض النكرة؛ لأن في أخباره وأحاديثه ما فيه تحامل على السلف»^(١).

وقال الذهبي: «راوية كتب سيف عنه، فيه جهالة»^(٢).

والذي ذكره ابن حبان في ثقافته^(٣) غير هذا، كما صرح بذلك ابن حجر، قال: «الظاهر أنه غيره»^(٤).

٣- سيف بن عمر التميمي الضبي

لم نر أحداً قد وثق سيف بن عمر بشكل صريح، بل هناك إجماع على تضعيفه، واتهموه بالوضع والزندقة، وسوف نقتصر على كبار أهل الجرح والتعديل الذين طعنوا فيه.

قال ابن حجر: «قال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال مرة: فليس خير منه، وقال أبو حاتم: متروك الحديث يشبه حديثه حديث الواقدي، وقال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف، وقال ابن عدي:

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٤ ص ٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٢٧٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٣٠٩، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية.

(٤) ابن حجر، لسان الميزان: ج ٣ ص ١٤٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

بعض أحاديثه مشهورة وعامتها منكراً لم يتابع عليها، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، قال: وقالوا: إنه كان يضع الحديث. قلت: بقية كلام ابن حبان: اتهم بالزندقة، وقال البرقاني عن الدارقطني: متروك، وقال الحاكم: اتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط. قرأت بخط الذهبي: مات سيف زمن الرشيد»^(١).

وهكذا تبين أن فقرة دعوني والتمسوا غيري في تاريخ الطبري لا قيمة سندية لها.

سند الفقرة في كتاب الفتوح

لقد وردت فقرة: «دعوني والتمسوا غيري»، في كتاب الفتوح^(٢) ولكن ابن أعثم لم يذكر لها سنداً بالخصوص، بل ذكرها بعنوان (قال)، وإن ذكر رجاله في بداية كتابه، لكن في كثير من هذه الأسانيد من كان ضعيفاً أو مجهولاً.

مضافاً إلى أن أحمد بن أعثم الكوفي صاحب كتاب الفتوح، ضعيف عند أصحاب الحديث، قال ابن حجر: «أحمد بن أعثم الكوفي الإخباري المؤرخ، قال ياقوت: كان شيعياً وعند أصحاب الحديث ضعيف»^(٣). ونسبته إلى التشيع ليست صحيحة، فهو من مؤرخي أهل السنة بلا شك،

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٢٥٩-٢٦٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح: ج ٢ ص ٤٣٤، الناشر: دار الاضواء - لبنان.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ١ ص ١٣٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

لكنه وبسبب نقله لبعض القضايا التاريخية التي ترتبط بفضائل أهل البيت عليهم السلام أو التي لا تنسجم مع قداسة بعض الصحابة، اتَّهم بالشيعة.

قال النمازي: «أعثم الكوفي: هو محمد بن علي، من مؤرخي العامة. له كتاب الفتوح وتاريخ تأليفه سنة ٢٠٤هـ»^(١). وقد تعرّض لذكره بعض علماء رجال الشيعة، لكن لم يذكروا له توثيقاً.

ويؤيد كونه من أهل السنة، عباراته الكثيرة في ثنايا كتابه التي تؤكد أن الرجل من أهل السنة، ولك أن تراجع ما كتبه في الجزء الأول مثلاً حول قضية بيعة الخليفة الأول أبي بكر^(٢).

وعلى هذا فالرجل ليس شيعياً ولم تثبت وثاقته عند أهل السنة، فالفقرة لا قيمة سندية لها أيضاً في كتاب الفتوح.

سند الفقرة في كتاب الجمل للشيخ المفيد

قال الشيخ المفيد: «وروى سيف عن رجاله، قال: اجتمع الناس إلى علي وسألوه أن ينظر في أمورهم وبذلوا له البيعة، فقال لهم: التمسوا غيري»^(٣). ولن نطيل في تقييم مثل هذا السند بعد أن كان راويه سيف بن عمر.

(١) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج ٨ ص ٥٢٨، رقم الترجمة ١٧٧٨١، المطبعة: حيدري - طهران. القمي، الكنى والألقاب: ص ٢١٥، الناشر: مكتبة الصدر - طهران.

(٢) ذكر مثلاً: «أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لما توفي قام بالأمر بعده الإمام أبو بكر الصديق رضي الله عنه»، فهذا قول من يعتقد بصحة خلافة أبي بكر وشرعيتها، وغيرها من العبارات التي تدل على كون الرجل سنياً. ابن أعثم الكوفي، الفتوح: ج ١ ص ٥، الناشر: دار الاضواء - لبنان.

(٣) المفيد، كتاب الجمل: ص ٦٤، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

وبعد هذا ننتقل إلى الفقرة الثانية وهي فقرة: أنا لكم وزيراً خير مني أميراً.

قوله: أنا لكم وزيراً خير مني أميراً

وهذه الفقرة نقلها البلاذري في أنساب الأشراف وكذا الطبري في تاريخه أيضاً وكذا الشيخ المفيد في كتاب الجمل أيضاً، وكلهم ممن سبق مؤلف كتاب النهج.

سند الفقرة في كتاب أنساب الأشراف

قال أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت ٢٧٩ هـ): «حدثنا عمرو بن محمد الناقد، حدثنا إسحاق الأزرق، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن سلمة بن كهيل، عن سالم بن أبي الجعد، عن محمد بن الحنفية، قال: إني لقاعد مع علي إذا أتاه رجل، فقال: ائت هذا الرجل فإنه مقتول. فذهب ليقوم فأخذت بثوبه وقلت: أقسمت عليك أن تأته، ثم جاء رجل آخر، فقال: قد قتل، فقام فدخل البيت ودخل الناس عليه، فقالوا: ابسط يدك نبايعك، فقال: لا، أنا لكم وزير خير مني لكم أمير»^(١).

وقال أيضاً: «وحدثت عن إسحاق بن يوسف الأزرق عن عبد الملك عن سلمة عن سالم عن ابن الحنفية ... فأتاه الناس [أي أتوا علياً عليه السلام] فقالوا له: إنه لا بد للناس من خليفة، ولا نعلم أحداً أحق بها منك، فقال لهم: لا تريدوني، فإني لكم وزيراً خير مني أميراً...»^(٢).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وفي هذا السند، قال: حَدَّثت عن إسحاق الأزرق، فيمكن أن يكون قد رواه عن عمرو بن محمد الناقد ويمكن أن يكون عن راوٍ غيره.

وعلى أية حال، ففي السند عبد الملك بن أبي سليمان قد تكلم فيه شعبة وترك حديثه^(١)، وأورده العقيلي^(٢) وابن عدي في الضعفاء^(٣)، وأتهم بأنه يهيم^(٤) ويخطئ^(٥).

وأما سالم بن أبي الجعد، فإنه وإن وثقه البعض، لكنه كان يرسل كثيراً كما يقول ابن حجر^(٦) وكان من المدلسين، وقد أدرجه في طبقات المدلسين^(٧).

وعلى فرض صحة هذا السند، فيبقى مصدر هذه الرواية كتب أهل السنة، فلو سلم أن الشريف الرضي رحمته الله قد أخذ هذه الفقرة من كتاب البلاذري، فإن ذلك لا يجعلها رواية شيعية صالحة للاحتجاج عليهم، إلا أن يدعي القفاري أن الشيعة تعتقد بصحة جميع ما ورد في كتاب الأنساب للبلاذري، الأمر الذي لم يقل به أهل السنة أنفسهم كما هو واضح.

(١) المزني، تهذيب الكمال: ج ١٨ ص ٣٢٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

(٢) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٣ ص ٣١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال: ج ٥ ص ٣٠٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٦١٥-٦١٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) أنظر: ابن حبان، الثقات: ج ٧ ص ٩٧. الذهبي، الكاشف: ص ٦٦٥، الناشر: دار القبلة - جدة.

(٦) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٣٤.

(٧) ابن حجر العسقلاني، طبقات المدلسين: ص ٣١، الناشر: مكتبة المنار.

سند الفقرة في كتاب الطبري

قال الطبري: «حدثني جعفر بن عبد الله المحمدي، قال: حدثنا عمرو بن حماد وعلي بن حسين، قالا: حدثنا حسين، عن أبيه، عن عبد الملك بن أبي سليمان الفزاري، عن سالم بن أبي الجعد الأشجعي، عن محمد بن الحنفية، قال: كنت مع أبي حين قتل عثمان (رضي الله عنه)، فقام فدخل منزله فأتاه أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقالوا: إن هذا الرجل قد قتل ولا بد للناس من إمام، ولا نجد اليوم أحداً أحقّ بهذا الأمر منك، لا أقدم سابقة ولا أقرب من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: لا تفعلوا فإني أكون وزيراً خيراً من أن أكون أميراً»^(١).

وفي هذا السند:

جعفر بن عبد الله المحمدي: وهو مجهول الحال، ولم نجد له ترجمة وتوثيقاً، وإن ذكره السمعي تحت عنوان المحمدي وكونه من آباء علي بن ناصر بن محمد الذي يرجع إلى محمد بن الحنفية^(٢).

الحسين: وهو الحسين بن عيسى: فقد سماه الطبري بذلك في بعض الموارد، وهو مجهول الحال أيضاً وإن كان مشخص العين، فقد ذكره الرازي في الجرح والتعديل، قال: «الحسين بن عيسى بن زيد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب روى عن أبيه روى عنه عمرو بن حماد بن

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ح ٣ ص ٤٥٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) السمعي، الأنساب: ح ٥ ص ٢١٨، الناشر: دار الجنان - لبنان.

طلحة القنّاد سمعت أبي يقول ذلك»^(١).

سند الفقرة عند الشيخ المفيد

قال الشيخ المفيد: «وروى أبو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الثقفي عن عثمان بن أبي شيبة، عن إدريس، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، قال: جاء طلحة والزبير إلى علي عَلَيْهِ السَّلَامُ وهو متعوذ بحيطان المدينة فدخلا عليه، وقالوا: ابسط يدك نبايعك، فإن الناس لا يرضون إلا بك؛ فقال لهما: لا حاجة لي في ذلك، ولئن أكون لكما وزيراً خيراً لكما من أن أكون أميراً»^(٢).

وفي السند عثمان بن أبي شيبة، قال النمازي في المستدركات: «لم يذكره»^(٣).

ومحمد بن عجلان مشترك بين أكثر من راو، وأكثرهم مجاهيل. وهكذا يتضح أن السند لا قيمة له.

وبعد هذا تبين أن السند من ناحية شيعية ليس تاماً، ومن ناحية سنية لم يكن قوياً أيضاً، ولو قيل بصحته، فليس بحجة علينا.

ومن هنا نقول: إن الكلام الذي نقله لنا الشريف الرضي وفق التصحيح

(١) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٣ ص ٦٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المفيد، كتاب الجمل: ص ٦٥، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

(٣) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج ٥ ص ٢٠٩، رقم الترجمة: ٩٢٥٧، الناشر: ابن المؤلف، المطبعة: حيدري - طهران.

السندي فاقد الاعتبار عند الشيعة.

مناقشة دلالة كلام الإمام علي عليه السلام على نفي النص

سوف نبحث في دلالة الفقرتين على نفي النص على الإمامة، وهل أنّ لكلام أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة - على تقدير صحة النسبة له - دلالة على أنّ النص على الإمامة لم يكن ثابتاً؟!!

كلامه عليه السلام هنا لا يعارض الصريح من الأدلة على ثبوت خلافته

قد ادّعى القفاري أنّ كلام الإمام عليه السلام المذكور يقتضي عدم النص على الإمامة؛ لأنّ الإمام عليه السلام رفضها حينما جاء الناس لبياعوه خليفة لهم. فنقول: إنّ ما تمسك به من كلام أمير المؤمنين عليه السلام لنفي النص، تمسك بكلام غير صريح في نفي ذلك، لأنّه:

أولاً: لا يعارض ما قد ثبت بالنص الصحيح والصريح على خلافة علي عليه السلام وإمامته بعد النبي صلى الله عليه وآله، من طرق الشيعة ومن طرق أهل السنة، وإن حاول أهل السنة تأويل ما ثبت عندهم من أدلة بشتى السبل؛ لإنكار الإمامة.

فتمسكه بكلام جاء في نهج البلاغة لا يعارض ما ثبت صحته جزمًا عندنا، بالإضافة إلى أنّه قد اقتطع من كتاب نهج البلاغة ما يوافق رأيه في إلقاء الشبهات وتركه الكثير مما في الكتاب مما له دلالة صريحة في كون علي عليه السلام هو الخليفة الشرعي بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وهو الوصي والوارث وصاحب الحق، وكذلك الأئمة من ولده عليه السلام:

قال عليه السلام في خطبة له بعد خلافته وبعد انصرافه من صفين: «لا يقاس بآل محمد صلى الله عليه وآله من هذه الأمة أحد، ولا يسوى بهم من جرت نعمتهم عليه أبداً.

هم أساس الدين، وعمادُ اليقين. إليهم يفيء الغالي، وبهم يُلحقُ التالي. ولهم خصائصُ حقِّ الولاية، وفيهم الوصيَّةُ والوراثةُ، الآن إذ رجع الحق إلى أهله، ونقل إلى متقله»^(١).

وقال عليه السلام في كلام له: «إن الأئمة من قريش غرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غيرهم»^(٢).

وقال عليه السلام: «فيا عجبى ومالي لا أعجب، من خطأ هذه الفرق على اختلاف حججها في دينها، لا يقتصون أثر نبي، ولا يقتدون بعمل وصي»^(٣).

وقال عليه السلام أيضاً: «اللهم إني أستعديك على قريش، فإنهم قد قطعوا رحمي، وأكفأوا إنائي، وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري»^(٤).

وفي كلام له إلى أهل مصر مع مالك الأشر لمّا ولّاه إمارتها: «فو الله ما كان يُلقى في روعي ولا يخطرُ ببالي أن العرب تُزعجُ هذا الأمر من

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٠، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٥٦.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٢٠٢.

بعده صلى الله عليه عن أهل بيته، ولا أنهم مُنَحَّوهُ عَنِّي من بعده»^(١).

وقوله في خطبته الشقشقية: «أما والله لقد تقمصها فلان وإنه ليعلم أن محلي منها محل القطب من الرحي»^(٢) وغير هذه النصوص المتناثرة في كتاب نهج البلاغة والتي تدل بشكل مؤكد على كونه الخليفة الشرعي والوصي بعد النبي صلى الله عليه.

كلامه خال من الدلالة على نفي النص

وثانياً نقول: إن هذه الفقرة - بعد فرض تمامية السند - لا دلالة فيها على عدم وجود نص على الإمامة، وذلك لعدة أمور:

هناك عدة أمور تؤكد أن كلام الإمام لا دلالة فيه على نفي النص

الأول: الإمام بكلامه يرفض الإمرة والسلطة لا الإمامة

إن الذي رفضه الإمام هو الإمرة والسلطة أو قل الحكومة، وهذه الإمرة ليست من المهام الأساسية للأنبياء والأئمة، بل هي من شؤون الإمامة وأداة تنفيذية لها، فالحكومة تعني بسط اليد ونفوذ الكلمة والسيطرة على السلطة الإجرائية، وهذه من حق الإمام أن يرفضها إذا لم يجد الشروط الكاملة لها.

فالإمامة وإن كانت في ذهن القفاري لا تختلف عن الحكومة إلا أنها في المنظور الشيعي أعمق من التصور الساذج الذي يحمله القفاري،

(١) المصدر السابق: ج ٣ ص ١١٨-١١٩.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٠-٣١.

فهي تمثل الامتداد الحقيقي للنبوّة، وهي عهد من الله وجعل إلهي قد قلّده الله تعالى للائمة عليه السلام بالنص، فليست هي بيد الناس حتى يعطوها فيرفضها الإمام أو يقبلها، فهم لم يطلبوا منه أن يتولى الإمامة الإلهية؛ لكي يدعى أن الإمام قد رفضها؛ لأنها ليست بأيديهم شأنها، فهو منصوب من الله تعالى بعد النبي صلى الله عليه وآله ويمارس مهامه الإلهية، والسلطة والحكومة - التي هي محل النزاع - لم تكن هدفاً ومطلباً للائمة عليه السلام إلا بمقدار ما تسهّل لهم ممارسة تلك المهام؛ لذلك نرى أنّ الإمام يعبر في بعض كلامه عنها بأنّها أهون عنده من عفطة عنز^(١).

فحين رفض الإمام عليه السلام بيعة الناس له لم يرفض الإمامة الإلهية، ولا يكشف رفضه هذا عن عدم وجود النصّ عليها، والبيعة ليست إلا عملية إلزام والتزام بين الإمام والأمة والتي ينتج عنها طاعة الأمة لقائدها، ورفض تلك البيعة لا يكشف عن عدم صحة الإمامة.

الثاني: الإمام عليه السلام أراد برفضه إلزام المبايعين علنا

إنّ الإمام عليه السلام برفضه الابتدائي للخلافة أراد أن يقطع العذر على من يريد أن يشق عصا المسلمين وينكث البيعة فيما بعد، ففرض عليه السلام الطاعة عليه؛ وأخذ منهم التعهد والالتزام بطاعته حتى لا يكون هناك مبرر لنكث

(١) قال الإمام في خطبته الشقشقية «... فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إلي يتالون علي من كلّ جانب. حتى لقد وطئ الحسنان. وشق عطفائي مجتمعين حولي كربيضة الغنم... لولا حضور الحاضر وقيام الحجة بوجود الناصر... ولألفيتم دنياكم هذه أزهدي عندي من عفطة عنز» نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٦-٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

البيعة مستقبلاً.

كما أنه رفض أن تكون بيعته سرية ابتداءً ولم يقبل عليه السلام أن يبایعوه في بيته، بل شرط أن تكون في المسجد؛ لإعلان الطاعة صريحاً أمام الملاء، قال: «أما إذ أبيتم، فإنّ بيعتي لا تكون سرّاً فاخرجوا إلى المسجد فخرجوا»^(١). وقال: «إنّ بيعتي لا تكون في خلوة إلا في المسجد ظاهراً»^(٢).

الثالث: الإمام عليه السلام أراد أن تكون بيعته عن قناعة راسخة

لقد أراد عليه السلام من الناس أن يبایعوه عن قناعة ورسوخ؛ لأنه يعلم بإخبار النبي صلى الله عليه وآله إياه أنّ الأمة مقبلة على فتن وزلزال لا يصمد معها أناس بايعوا بدون قناعة وإيمان، فهناك شبهات قد ترسّخت في وجدان المسلمين آنذاك، وقد جهل أكثر الناس طريق الحق، وزاغوا عنه، وكان طريق إرجاعهم إلى الصواب بحاجة إلى أن يتحمّلوا ما يقوم به الإمام عليه السلام من تغييرات جوهرية تقود إلى النهاية الصحيحة، فنراه يقول في نهج البلاغة: «فإننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان لا تقوم له القلوب ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت والمحجة قد تنكّرت. واعلموا أنني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب»^(٣).

قال ابن أبي الحديد في شرح كلامه عليه السلام: «ومعنى قوله: (الآفاق قد

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المتقي الهندي، كنز العمال: ج ٥ ص ٧٤٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) نهج البلاغة: ج ١ ص ١٨١-١٨٢، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

أغامت، والمحجة قد تنكرت): أن الشبهة قد استولت على العقول والقلوب، وجهل أكثر الناس محجة الحق أين هي»^(١).

وقوله: «واعلموا أنني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم ولم أصغ إلى قول القائل وعتب العاتب»، هو كلام من جاء ليلقي الحجة عليهم ويهيئهم لتقبل التغيير القادم، بما يتطلبه من تحمل كبير ومشقة عظيمة على النفوس.

الرابع: أراد أن يبين بأن هذه حكومتاً ودنيا وأنه عازف عنها

وهو متمم للوجه الثالث: بسبب حصول الانحراف في المنهج الإسلامي الذي كان على عهد النبي صلوات الله عليه وعلى آله، فقد اعتاد الناس على نمط خاص من الحياة في المدة التي سبقت، فقد ألفوا عادات كان يراها الإمام خاطئة، وهناك محدثات قد حدثت في الفترة التي سبقت وهناك معايير تبدلت^(٢).

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٧ ص ٣٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) هناك الكثير من المحدثات التي برزت في زمان الخلافة التي سبقت الإمام عليه السلام، فعلى الصعيد الفقهي، هناك مثلاً الخليفة الثاني الذي اشتهر بكثرة اجتهاداته في كثير من الأحكام الثابتة في الكتاب والسنة، والتي منها: تحريمه التمتع بالحج الذي كان على عهد النبي صلى الله عليه وآله إلى أن مات صلى الله عليه وآله، أخرج البخاري بسنده عن عمران بن حصين قال: «نزلت آية المتعة في كتاب الله، ففعلناها مع رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، ولم ينزل قرآن يحرمه ولم ينه عنها حتى مات، قال رجل برأيه ما شاء، قال محمد: يقال: إنه عمر» صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٥٨ ح ٤٥١٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ومنها: تحريمه الزواج المؤقت الذي كان سائغاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وعهد الخليفة أبي بكر، ففي صحيح مسلم عن أبي الزبير: «قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: كنا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأبي بكر حتى نهى عنه عمر» صحيح مسلم: ج ٤ ص ١٣١ ح ٣٣٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

فمثلاً يعلم الإمام أنّ بعض الناس كطلحة والزبير إنما أرادوا بيعته لكي يبذل لهم المال الذي سلبه منهم عثمان، فكانوا يريدون منه أن يطبق سياسة الخليفة عمر في مسألة المال التي لم يكن يراها الإمام عليه السلام صحيحة، لذلك بدأت الاعتراضات عليه في اليوم الثالث من تسلّم مقاليد الخلافة، فقال عليه السلام:



ومنها: صلاة التراويح، فهي لم تكن مما شرع في أيام النبي صلى الله عليه وآله، وكانت النوافل تُصلى فرادى في أيام رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر رمضان.

قال في المؤطأ عن عبد الرحمن بن عبد القارئ أنّه قال: «خرجت مع عمر بن الخطاب، في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرقون، يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر: والله إني لأراني لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل. فجمعهم على أبي بن كعب». مالك، المؤطأ: ج ١ ص ١١٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

ومنها: تصرفه في الأذان، فلم يكن في أذان الفجر عبارة: الصلاة خير من النوم، جاء في المؤطأ: «أنّه بلغه أن المؤذن جاء إلى عمر بن الخطاب يؤذنه لصلاة الصبح، فوجده نائماً. فقال: الصلاة خير من النوم. فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح». المؤطأ: ج ١ ص ٧٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وغير ذلك من الاجتهادات كاجتهاده في حكم الطلاق وتحريمه البكاء على الميت، وإلغاء سهم المؤلفة قلوبهم و...

وأما على الصعيد السياسي، فإن الخليفة الثالث قد نال الحظ الأكبر في هذا المجال، فقد نشأت في زمانه المحاباة وساد الفساد الإداري، حيث بدأ فور تسلمه الخلافة بعزل جميع الولاة الذين عيّنهم سلفه الخليفة عمر باستثناء ابن عمه معاوية، واستبدلهم بأقاربه من بني أمية، الذين كانوا جميعهم من الطلقاء ومن البيوت المكية التي ظلت إلى آخر الوقت معادية للنبي صلى الله عليه وآله وللدولة الإسلامية، وقد أغدق عليهم الأموال من بيت مال المسلمين، وخصهم بامتيازات كثيرة اعترض الناس عليها، وهو بذلك قد أسس بداية التحول من الخلافة إلى الملك، فسادت الفوضى وابتعد الناس عن الإسلام الذي عاشوه في زمن النبي صلى الله عليه وآله، وغير ذلك من أنماط الانحراف التي كانت سائدة قبل تسلّم الإمام عليه السلام الخلافة.

«والله، إن بقيت وسلمت لهم لأقيمَنَّهُم على المحجة البيضاء والطريق الواضح»^(١).

ولذا أراد برفضه أن يُشعر الناس أنه لا رغبة له في الدنيا؛ لأنَّ السلطة كانت تمثّل في نظرهم الدنيا والمال فقط، ولكي يُشعرهم بأنَّ الإسلام قد منى بانتكاسة معنوية كبيرة، فأراد أن يهيئ الأرضية الصالحة لقبول التغييرات التي سوف يقوم بها لمعالجة المرض الذي استشرى في المجتمع، فهو يحتاج إلى أرضية تتقبل مثل هكذا تغييرات.

وأخيراً ننقل كلام ابن أبي الحديد على هذه الشبهة، فقد نقل جواب الإمامية عليها ولم يستبعده لكن قال: إنَّه خلاف الظاهر من الكلام، ونحن نرى أنَّه ليس خلاف الظاهر، بل نقول: إنَّ الكلام احتف بقرائن تصلح لأن تكون شاهداً على إرادة خلاف الظاهر منه، قال: «وهذا الكلام يحمله أصحابنا على ظاهره، ويقولون: أنَّه عليه السلام لم يكن منصوباً عليه بالإمامة من جهة الرسول (صلى الله عليه وآله)، وإن كان أولى الناس بها وأحقهم بمنزلتها، لأنَّه لو كان منصوباً عليه بالإمامة من جهة الرسول عليه الصلاة والسلام لما جاز له أن يقول: (دعوني والتمسوا غيري، ولا أن يقول: (ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم)، ولا أن يقول: (وأنا لكم وزيراً خير مني لكم أميراً). وتحمله الإمامية على وجه آخر فيقولون: إنَّ الذين أرادوه على البيعة هم كانوا العاقدين ببيعة الخلفاء من قبل،

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٧ ص ٣٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وقد كان عثمان منعهم أو منع كثيراً منهم عن حقه من العطاء، لأن بني أمية استأصلوا الأموال في أيام عثمان، فلما قُتل قالوا لعلي عليه السلام: نبايعك على أن تسير فينا سيرة أبي بكر وعمر؛ لأنهما كانا لا يستأثران بالمال لأنفسهما ولا لأهلهما، فطلبوا من علي عليه السلام البيعة، على أن يقسم عليهم بيوت الأموال قسمة أبي بكر وعمر، فاستعفاهم وسألهم أن يطلبوا غيره ممن يسير بسيرتهما، وقال لهم كلاماً تحتته رمز، وهو قوله: إننا مستقبلون أمراً له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول، وإن الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت.

قالوا: وهذا كلام له باطن وغور عميق، معناه الإخبار عن غيب يعلمه هو ويجهلونه هم، وهو الإنذار بحرب المسلمين بعضهم لبعض، واختلاف الكلمة وظهور الفتنة. ومعنى قوله: (له وجوه وألوان) أنه موضع شبهة وتأويل، فمن قائل يقول: أصاب علي، ومن قائل يقول: أخطأ، وكذلك القول في تصويب محاربيه، من أهل الجمل وصفين والنهران، وتخطئتهم، فإن المذاهب فيه وفيهم تشعبت وتفرقت جداً.

ومعنى قوله: الآفاق قد أغامت، والمحجة قد تنكرت أن الشبهة قد استولت على العقول والقلوب، وجهل أكثر الناس محجة الحق أين هي، فأنا لكم وزيراً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أفتي فيكم بشريعته وأحكامه خير لكم مني أميراً محجوراً عليه مدبراً بتدبيركم، فإني أعلم أنه لا قدرة لي أن أسير فيكم بسيرة رسول الله (صلى الله عليه وآله) في أصحابه مستقلاً بالتدبير، لفساد أحوالكم، وتعذر صلاحكم.

وقد حمل بعضهم كلامه على محمل آخر، فقال: هذا كلام مستزيد شك من أصحابه، يقول لهم: دعوني والتمسوا غيري، على طريق الضجر منهم، والتبرّم بهم والتسخط لأفعالهم، لأنهم كانوا عدلوا عنه من قبل، واختاروا عليه، فلمّا طلبوه بعد أجابهم جواب المتسخط العاتب.

وحمل قوم منهم الكلام على وجه آخر، فقالوا: إنّه أخرجه مخرج التهكّم والسخرية، أي أنا لكم وزيراً خيراً مني لكم أميراً فيما تعتقدونه، كما قال سبحانه: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ أي تزعم لنفسك ذلك وتعتقده.

واعلم أن ما ذكره ليس ببعيد أن يحمل الكلام عليه، لو كان الدليل قد دلّ على ذلك، فأما إذا لم يدلّ عليه دليل، فلا يجوز صرف اللفظ عن ظاهره، ونحن نتمسك بالظاهر إلا أن تقوم دلالة على مذهبهم تصدنا عن حمل اللفظ عن ظاهره^(١).

وقد عرفت أنّه قد دلت الأدلة الصريحة على إمامة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام والتي تناقلتها مصادر الفريقين، فلا بدّ إذن من حمل هذه الألفاظ من الإمام عليه السلام بما لا يتنافى مع تلك الأدلة، خصوصاً إذا كانت هذه الألفاظ قابلة لأن تحمل على أحد الوجوه التي ذكرناها أو التي ذكرها ابن أبي الحديد.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٧ ص ٣٣-٣٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

قوله: بايعني القوم الذي بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان

ومن الفقرات التي استند إليها القفاري في نفي النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام هو كلام منسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام نقله من نهج البلاغة أيضاً، قال: «ويذكر [أي الإمام علي] أنّ ثبوت خلافته تمّ بمبايعة المهاجرين والأنصار الذين كانت الشورى لهم، وكان إجماعهم هو المعتبر في هذا المقام، ولو كان هؤلاء مرتدين كما تصفهم كتب الشيعة لم يجز اعتبار بيعتهم وإجماعهم، ولو كان ثمة نص لم يحتجّ إلى بيعتهم وإجماعهم.

يقول أمير المؤمنين كما في النهج: (إنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه) فطريقة بيعته لا تختلف عمّن سبقه (فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرُدّ) وهذا يوحي بأنّ بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية، وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن ثمة مجال للرد حينئذ (وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إماماً كان ذلك رضياً) فإجماعهم هو الأصل في الاختيار لا النصّ، (فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبي قاتلوه على اتّباعه غير سبيل المؤمنين وولّاه ما تولّى)^(١).

فهذا نص صريح في عدم وجود نص، فالشورى - في أمر الإمامة - هي للمهاجرين والأنصار، ومن أجمعوا عليه هو الإمام، ومن خرج عن

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٤ ص ٣٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

ذلك وجب قتاله لا تباعه غير سبيل المؤمنين، ولو كان هناك نص في الإمام لم يقل علي (رضي الله عنه) ذلك»^(١).

الجواب:

سنتعرض في الإجابة عن هذه الشبهة إلى مصادر هذا الكلام وأسانيده أولاً، ومن ثم نبين مفاده ودلالاته بالاستعانة بالقرائن الموضوعية والتاريخية التي قيل فيها هذا الكلام، ونناقش ما استنتجه القفاري من هذا الكلام، واستنتاجه يتمثل بما يلي:

أ- طريقة بيعة الإمام عليه السلام لا تختلف عن طريقة بيعة من سبقوه من الخلفاء.

ب - بيعته عليه السلام لم تكن ثابتة من قبل.

ج - الإجماع هو الأصل في الاختيار لا النص.

مصادر هذا القول

بيننا سابقاً بأن نهج البلاغة الذي جمع فيه الشريف الرضي رحمه الله ما ارتآه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام وإن كنا نعدّه من المصادر المهمة والكتب القيمة، إلا أننا نتعامل معه، بل ومع كل كتاب وفق المنهج العلمي المتبع في مدرسة أهل البيت عليهم السلام القاضي بأن يبحث في أسانيد ودلالات كل كلام أو حديث بغض النظر عن المصدر الذي ورد فيه، ونهج البلاغة كما هو

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٠-٨٥١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

معروف لم يدرج فيه الشريف الرضي أسانيد الروايات التي نقلها من مصادر سبقتها، تاركاً المجال للباحثين والمحققين في إثبات صحة أو عدم صحة ما ورد فيه.

وهذا الكلام الذي تمسك به القفاري على أنه من كلام أمير المؤمنين عليه السلام قد جاء في عدة مصادر تاريخية سبقت الشريف الرضي، ويمكن اعتبار بعضها هو المصدر الأساس لهذا الكلام الذي كان عبارة عن كتاب أرسله أمير المؤمنين عليه السلام إلى معاوية بعد رجوعه من وقعة الجمل، وقد نقل هذا الكتاب نصر بن مزاحم (ت ٢١٢هـ) في كتابه وقعة صفين^(١)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) في الإمامة والسياسة^(٢) والدينوري (ت ٢٨٢هـ) في كتابه الأخبار الطوال^(٣) وابن أعثم الكوفي (ت ٣١٤هـ) في كتابه الفتوح^(٤)، وابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ) في العقد الفريد^(٥)، ولم يرد ذكر ما أرسله إلى معاوية مسنداً سوى في كتاب وقعة صفين.

(١) نصر بن مزاحم المنقري، وقعة صفين: ص ٢٨-٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة: ج ١ ص ٨٤، الناشر: مؤسسة الحلبي.

(٣) أبو حنيفة الدينوري، الأخبار الطوال: ج ١ ص ٢٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن أعثم الكوفي، فتوح البلدان: ج ٢ ص ٤٩٤، الناشر: دار الأضواء - لبنان. ثم إننا قد ناقشنا أسانيد كتاب الفتوح سابقاً، أنظر: ص ٢٢٩-٢٣٠.

(٥) ابن عبد ربه الأندلسي، العقد الفريد: ج ٤ ص ٣٠٩-٣١٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

نص قوله: (بايعني القوم الذين بايعوا...)

وسنقل نصّ الكلام مع سنده لمعرفة صحة هذا السند واعتباره، فقد روى نصر بن مزاحم: «عن عمر بن سعد، عن نمير بن وعلة، عن عامر الشعبي، أن علياً عليه السلام حين قدم من البصرة نزع جريراً همدان، فجاء حتى نزل الكوفة، فأراد على أن يبعث إلى معاوية رسولا فقال له جرير: ابعثني إلى معاوية... فبعثه علي عليه السلام... فانطلق جرير حتى أتى الشام ونزل بمعاوية، فدخل عليه فحمد الله وأثنى عليه، وقال: أما بعد يا معاوية فإنه قد اجتمع لابن عمك أهل الحرمين وأهل المصرين وأهل الحجاز، وأهل اليمن، وأهل مصر، وأهل العروض وعمان، وأهل البحرين واليمامة، فلم يبق إلا أهل هذه الحصون التي أنت فيها، لو سال عليها سيل من أوديته غرقها، وقد أتيتك أدعوك إلى ما يرشدك ويهديك إلى مبايعة هذا الرجل، ودفع إليه كتاب علي بن طالب، وفيه:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أما بعد فإنّ بيعتي بالمدينة لزمك وأنت بالشام؛ لأنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بوبعوا عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على رجل فسّمّوه إماماً كان ذلك لله رضا، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو رغبة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى ويصليه جهنم وساءت مصيراً، وإنّ طلحة والزبير بايعاني ثم

نقضا بيعتي، وكان نقضهما كردهما، فجاهدتهما على ذلك حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، فادخل فيما دخل فيه المسلمون ...»^(١).

سند هذا القول

إنّ سند هذا الكلام لا يمكن الاعتماد عليه، فبغض النظر عمّا قيل في نصر بن مزاحم، فإن في السند غير واحد من الرواة الذين يمكن المناقشة فيهم، ومنهم:

نمير بن وعلة

نمير بن وعلة مجهول عند السنّة ومتروك عند الشيعة:

قال الرازي في الجرح والتعديل: «نمير بن وعلة روى عن الشعبي روى عنه أبو مخنف سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول»^(٢) وكذلك الحال في لسان الميزان ولكنه ذكره مصحّفاً باسم نمير بن دعلمة^(٣)، وقال النمازي في المستدركات: «نمير بن وعلة: لم يذكره»^(٤).

عامر الشعبي

هذا مضافاً إلى أن الراوي المباشر عن علي عليه السلام هو عامر الشعبي، فهو وإن وثّقه إلاّ أنّه غير مؤتمن على ما ينقله عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ لانحرافه عنه.

(١) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ص ٢٨-٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٨ ص ٤٩٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٦ ص ١٧١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٤) النمازي، مستدركات علم رجال الحديث: ج ٨ ص ٨٩، الناشر: ابن المؤلف.

انحراف الشعبي عن علي عليه السلام

هناك عدة أمور يستدل بها على انحرافه عن أمير المؤمنين عليه السلام منها:

١- سب الشعبي علياً عليه السلام

روي البلاذري عن مجالد عن الشعبي، قال: «قدمنا على الحجاج البصرة، وقدم عليه قرءاء من المدينة من أبناء المهاجرين والأنصار، فيهم أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف (رضي الله عنه) ... وجعل الحجاج يذاكرهم ويسألهم إذ ذكر علي بن أبي طالب، فنال منه وقلنا؛ مقاربة له وفرقاً منه ومن شره ...»^(١).

معاقبة الحسن البصري للشعبي

وقد عاتبه الحسن البصري الذي كان حاضراً المجلس - وقد كان طلب منه الحجاج رأيه في علي عليه السلام فأثنى على علي عليه السلام كثيراً؛ مما أغضب الحجاج - قال له: «ويحك يا عامر هلاً اتقيت الله إذ سئلت فصدقت، أو سكت فسلمت» فردّ عليه عامر الشعبي: «يا أبا سعيد قد قلتها وأنا أعلم ما فيها»^(٢).

فكان في مقدور الشعبي أن يسكت ولا يسبّ علياً عليه السلام، فيسلم من شرّ الحجاج أو أن يتخذ موقفاً شجاعاً كالذي اتخذ الحسن البصري رضي الله عنه.

وهو يعلم أنّ سبّ علي عليه السلام هو سبّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسبّه كفر بلا ريب، كما قال أحمد بن حنبل وغيره عن أبي عبد الله الجدلي، قال: «دخلت على أمّ

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١٣ ص ٣٨٨-٣٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه.

سلمة، فقالت لي: أَيْسَبَّ رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فيكم؟ قلت: معاذ الله أو سبحانه الله أو كلمة نحوها، قالت: سمعت رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقول: «من سبَّ علياً فقد سبَّني»^(١).

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه^(٢).

ولا شك أيضاً في أنّ المحبَّ لعليِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يسبُّه ولو فعل به ما فعل، كما ورد عن أبي بكر بن خالد بن عرفطة أنه أتى سعد بن مالك، فقال: «بلغني أنكم تعرضون على سبِّ علي بالكوفة فهل سببته؟ قال: معاذ الله، قال: والذي نفس سعد بيده لقد سمعت رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يقول في علي شيئاً لو وُضِعَ المنشار على مفرقي علي أن أسبّه ما سببته أبداً»^(٣). قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى وإسناده حسن»^(٤)، وقال ابن حجر: «وعند أبي يعلى عن سعد من وجه آخر لا بأس به، قال: لو وضع المنشار على

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ٣٢٣، الناشر: دار صادر - بيروت. النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ص ٩٩، الناشر: مكتبة نينوى - طهران. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٦٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٦٣٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٩١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الموفق الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ص ١٤٩، الناشر: جماعة المدرسين - قم. ابن الدمشقي، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عَلَيْهِ السَّلَامُ: ج ١ ص ٦٦، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، قم - إيران.

(٢) الحاكم النيسابوي، المستدرک: ج ٣ ص ١٢١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ٢ ص ١١٤، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق. ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٥٠٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٩ - ١٣٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

مفرقي علي أن أسبَّ علياً ما سببته أبداً»^(١).

وكيف يتجرأ الإنسان المسلم على سبِّه وقد أخرج مسلم في صحيحه عن عدي بن ثابت عن زرِّ، قال: «قال علي: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنَّه لعهد النبي الأمي (صلى الله عليه وسلم) إليَّ أن لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»^(٢).

٢- افتراء الشعبي على علي عليه السلام

لقد افتري علي علي عليه السلام افتراءً عظيماً حين زعم بأنه مات ولم يقرأ القرآن أو لم يحفظ القرآن، قال البسوي في المعرفة والتاريخ: «حدثنا شريك عن إسماعيل بن أبي خالد قال: سمعت الشعبي يحلف بالله لقد دخل علي (حصر به)^(٣) وما قرأ القرآن»^(٤).

وقال أحمد بن فارس في كتابه الصحابي في فقه اللغة: «وروى شريك عن إسماعيل بن أبي خالد، قال: سمعت الشعبي يقول ويحلف بالله: لقد دخل علي حُفرتَه وما حفظ القرآن»^(٥).

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٦٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦٠-٦١ ح ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ما بين المقعوفتين لم يثبت المحقق في المتن، وإنما ذكره في الحاشية، لأنه لم يتبين معناه، والصحيح أن (حصر به) مصحفة عن (حفرته)، فيصير المعنى: دخل علي حفرته وما قرأ القرآن؛ أي أن علياً عليه السلام لم يقرأ القرآن حتى توفي، وسيتبين هذا المعنى من كلام ابن فارس في كتابه (الصحابي في فقه اللغة).

(٤) البسوي، المعرفة والتاريخ: ج ١ ص ٤٨٣، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة.

(٥) أحمد بن فارس، الصحابي في فقه اللغة ولسان العرب في كلامها: ص ١٧٠، الناشر: المكتبة

ثم علق قائلاً: «وهذا كلام شنع جداً فيمن يقول: سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني فما من آية إلا أعلم أبليلاً نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل»^(١).

وكلام الشعبي هذا يخالف الإجماع والضرورة، وهو كلام لا يصدر عن شخص سليم القلب تجاه أمير المؤمنين الذي يقول: «سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء يكون إلى يوم القيامة إلا حدثتكم به، وسلوني عن كتاب الله، فوالله ما منه آية إلا وأنا أعلم بليل نزلت أم بنهار، أم بسهل نزلت أم بجبل»^(٢).

٣- كذبه في قضية من شهد حرب الجمل من الصحابة

لقد زعم الشعبي أنه لم يشهد الجمل من الصحابة إلا أربعة، فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب:

روى العاصمي في سمط النجوم العوالي أن الشعبي: «بالغ، فقال: لم يشهد الجمل من الصحابة إلا علي وعمار وطلحة والزبير وهو مخالف لما نقله الثقات غيره»^(٣).

وقال محمد بن عبد الوهاب: «قال الشعبي: لم يشهد الجمل من



السلفية - القاهرة.

(١) المصدر السابق: ص ١٧٠.

(٢) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ١ ص ١١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) العاصمي، سمط النجوم العوالي: ج ٢ ص ٥٦٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

الصحابة إلا أربعة فإن جاءوا بخامس فأنا كذاب»^(١).

وكلامه هذا كذب، يخالف إجماع أهل السير والتاريخ من أنه شهد البصرة مع علي عليه السلام عدد كبير من الصحابة.

قال الذهبي: «قال سعد بن إبراهيم الزهري: حدثني رجل من أسلم قال: كنا مع علي أربعة آلاف من أهل المدينة. وقال سعيد بن جبير: كان مع علي يوم وقعة الجمل ثمانمائة من الأنصار، وأربعمائة ممن شهدوا بيعة الرضوان. رواه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد. وقال المطلب بن زياد، عن السدي: شهد مع علي يوم الجمل مائة وثلاثون بدرياً وسبعمائة من أصحاب النبي (صلى الله عليه وسلم)، وقتل بينهما ثلاثون ألفاً، لم تكن مقتلة أعظم منها»^(٢).

وقال خليفة بن خياط في تاريخه: «كان مع علي يوم الجمل ثمانمائة من الأنصار وأربعمائة ممن شهد بيعة الرضوان»^(٣).

وروى الطوسي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: «شهد مع علي عليه السلام يوم الجمل ثمانون من أهل بدر، وألف وخمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم»^(٤).

(١) محمد بن عبد الوهاب، مسائل لخصها محمد بن عبد الوهاب: ج ١ ص ١٧٠، الناشر: مطابع الرياض.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٣ ص ٤٨٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط: ص ١٣٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الطوسي، الأمالي: ص ٧٢٦، الناشر: دار الثقافة - قم. القاضي النعمان المغربي، شرح الأخبار: ج ١ ص ٤٨٩، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

٤- انتقاصه من أصحاب علي عليه السلام

لقد عمد الشعبي إلى الانتقاص من بعض أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام كالحارث الأعور الهمداني، حين اتهمه بالكذب، مع أنه اشتهر بالصدق والوثاقة.

قال القرطبي: «الحارث رماه الشعبي بالكذب، وليس بشيء، ولم يبن من الحارث كذب، وإنما نقم عليه إفراطه في حبّ علي وتفضيله له على غيره، ومن هاهنا - والله أعلم - كذب الشعبي؛ لأن الشعبي يذهب إلى تفضيل أبي بكر»^(١).

وروي عن مجالد أنه قال: قيل لعامر (الشعبي): «لم تقول لأصحاب علي ما تقول، وإنما تعلمت منهم؟ قال: من أيّهم؟ قيل: من الحارث الأعور وصعصعة بن صوحان ورشيد الهجري»^(٢).

٥- مناصرته بني أمية الذين يعادون علياً عليه السلام

لقد وقف الشعبي بشكل واضح مع الخط الأموي المعروف بعدائه الشديد لعلي عليه السلام فقد كان واحداً من رجالاتهم وشخصياتهم البارزة.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء: «حدثني مجالد، عن الشعبي، قال: لما قدم الحجاج سألني عن أشياء من العلم، فوجدني بها عارفاً، فجعلني

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١ ص ٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٢٤ ص ١٠٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. عبد الله بن أحمد

بن حنبل، السنة: ج ٢ ص ٥٥٨، الناشر: دار ابن القيم - الدمام.

عريفاً على قومي الشعبين، ومنكباً على جميع همدان وفرض لي، فلم أزل عنده بأحسن منزلة»^(١)، والعريف هو «القائم بأمر طائفة من الناس، من عرفت (بالضم وبالفتح) على القوم أعرف بالضم، فأنا عارف وعريف، أي وليت أمر سياستهم وحفظ أمورهم، وسمي بذلك لكونه يتعرف أمورهم حتى يعرف بها من فوقه عند الاحتياج، وقيل: العريف دون المنكب وهو دون الأمير»^(٢).

٦- بغض الشعبي للشيعة

هذا ولم يخف الشعبي بغضه الشديد للشيعة وصرح بذلك بعبارات قاسية، يقول في أحد كلامه: «يا مالك ... أحذرك الأهواء المضلّة، شرّها الرافضة، فإنها يهود هذه الأمة، يُبغضون الإسلام كما يُبغض اليهود النصرانية، ولم يدخلوا في الإسلام رغبةً ولا رهبة من الله»^(٣).

فنقول بعد كل هذا: لا يمكن أن يكون مثل هذا الرجل أميناً وموضوعياً في مروياته التي تقع مورد الخلاف فيما يخص الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، خصوصاً مسألة الخلافة والإمامة وشرعيتها، والتي تشكل نقطة افتراق بين الشيعة والسنة، وذلك لا يتنافى مع كونه موثقاً عند الكثير من علماء السنة.

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٤ ص ٣٠٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) بن حجر، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن عبد ربه، العقد الفريد: ج ٢ ص ٢٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

النقاش الدلالي في فقرة: بايعني القوم

الإمام عليه السلام في مقام الاحتجاج والإلزام

ثم لو صحَّ السند فإن المتأمل في كلام الإمام عليه السلام يجده أنه كان في مقام الإلزام والاحتجاج، فهو كلام جدلي، مبني على ما يعتقدُه معاوية، وهدفه أن يلزم معاوية بالبيعة له بحسب ما يعتقدُه معاوية، فلذا جاء قوله: بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، تعليلاً لقوله: فإن بيعتي بالمدينة لزمك وأنت بالشام، فأراد أن يقول له: كما أنك التزمت ببيعة المسلمين لعثمان وهو بالمدينة كذلك يجب عليك أن تلتزم ببيعتهم لي وأنت بالشام بلا فرق بينهما التزاماً بالقاعدة العقلانية: (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم) والإمام عليه السلام يعلم علم اليقين بأنه لو حاججه بالنص على خلافته لرفضها، وهذا بدهي لمن يعرف سياسة معاوية، فكلمه بلغة يفهمها خصمه لا بلغة الاستحقاق القائم على النصِّ الشرعي.

وقد فهم الخوارزمي الحنفي من كلام الإمام عليه السلام أنه في مقام الاحتجاج والإلزام، قال: «كتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام قبل نهضته إلى صفين إلى معاوية لأخذ الحجة عليه. أما بعد: إنه لزمك بيعتي بالمدينة وأنت بالشام، لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بويعوا عليه»^(١).

(١) الموفق بن أحمد الخوارزمي، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٢٠٢، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

وهناك شواهد وأدلة وقرائن داخلية من نفس كلام الإمام عليه السلام وقرائن خارجية يفرضها الواقع التاريخي والموضوعي للإحداث تؤيد أن الإمام عليه السلام كان بصدد الاحتجاج على معاوية وإلزامه بما يؤمن به، ولم يكن في معرض تقرير نظرية الشورى والإقرار بصحتها وصحة الطريقة التي تمت بها بيعة من سبقوه من الخلفاء وبالتالي تصويب بيعته على وفق تلك الطريقة والكيفية، حتى يقال: إن كلامه عليه السلام يدل على نفي النص على إمامته وخلافته.

شواهد وقرائن على أن الإمام كان في مقام الاحتجاج

القرينة الأولى: قوله عليه السلام: بايعني القوم ... على ما بايعوهم عليه

في هذا المقطع من كلام الإمام عليه السلام يريد أن يبين فيه أن المهاجرين والأنصار قد بايعوا الخلفاء الثلاثة على أن يكونوا خلفاء وحكاماً سياسيين تنفيذيين، لهم الأمر والنهي على أفراد الأمة، ويتعهد المبايع بالمقابل بطاعتهم وتنفيذ أوامرهم، وهذا هو مضمون عقد البيعة الذي تم، ولم يبايعوهم على أنهم أئمة قد نصّ عليهم الشارع وفرض طاعتهم ولهم الولاية الإلهية العامة في جميع أمور الدين والدنيا، كما هو مضمون الإمامة الإلهية التي بيناها، ومبايعة الناس لأمر المؤمنين عليه السلام حين بايعوه كانت على نفس ما بايعوا عليه الذين قبله، وهو لا يتصادم أبداً مع إمامة أمير المؤمنين عليه السلام الثابتة بالنص والدليل الشرعي، وإنما أراد عليه السلام بهذا الكلام الإشارة إلى أن بيعة الناس له كانت بذات المضمون الذي يعتقد بصحته معاوية، وهي بيعة

سياسية من أجل حكومة الناس، ومعاوية قد استمد شرعيته ووجوده في الحكم من شرعية تلك البيعة، فالخليفة عمر ومن بعده عثمان هم من وُلوه هذه الإمارة، فلا يجوز له التمرد على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام وعدم بيعته، ولذا قال له: إن من شروط هذه البيعة أنه لا يجوز لمن حضر أن يختار غير ذلك، ولا لمن لم يحضر أن يردّ هذه البيعة، فمعاوية وهو بالشام لزمته خلافة أمير المؤمنين عليه السلام.

وهذا الأسلوب في التعامل مع معاوية هو الأسلوب العقلاني والمنطقي الصحيح، فلا يعقل أن يقول أمير المؤمنين عليه السلام لمعاوية: إنني أنا الخليفة المنصوص عليّ وأن خلافة الذين سبقوني كانت غير صحيحة وعليك أن تخضع لأوامري وأن تبايعني على ذلك.

وبهذا البيان يتبين سقم ما استنتجه القفاري حين قال: (فطريقة بيعته لا تختلف عن سبقه) لأن مقصود الإمام عليه السلام أن التشابه بين بيعته وبيعة من سبقوه من الخلفاء هو في المضمون الذي بيناه آنفاً وهو أنهم بايعوه على أنه حاكم سياسي تنفيذي، وليس التشابه في الطريقة والكيفية، وإلا فإن طريقة بيعته تختلف كلياً عن طريقتهم، كما سيتبين من خلال الأبحاث التالية.

وكذلك اتضح عدم صحة ما رتبّه القفاري على قول الإمام: «فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد» حيث قال: «وهذا يوحي بأن بيعته لم تكن ثابتة من قبل كما يزعم الإمامية وإنما بعد ثبوتها بالبيعة لم يكن مجال للرد حينئذ» ولا ندري من أوحى للقفاري بذلك؟! وكيف قاده عقله لهذا الاستنتاج، فإن مراد الإمام عليه السلام أن قوانين وأعراف هذه البيعة وطريقتها

التي درج عليها المسلمون في بيعة الخلفاء الثلاثة هي أنها كانت تنعقد بالذين يبادرون لهذه البيعة أيّاً كان عددهم، ثمّ تعمم تلك البيعة حتى على الحاضرين من أهل المدينة وغيرهم الذين لم يبادروا إلى البيعة، ولا يسمحون لهم بأن يختاروا غير ما اختار هؤلاء فضلاً عمّن كان غائباً من سكان البلاد البعيدة كالشام مثلاً، ولذا كان يُستخدم العنف في بعض الأحيان لأخذ هذه البيعة، وهذا المعنى كما ترى ليس فيه إشارة إلى أن البيعة لم تكن ثابتة له سابقاً.

ثم لا ندري عن أي بيعة سابقة يتكلم القفاري ويراها من مزاعم الشيعة؟ فإن كان يقصد بيعة حدثت بعد وفاة النبي ﷺ بحيث كانت سابقة على بيعته المعروفة بعد الخلفاء الثلاثة، فالشيعة لا تعتقد بهذا، وإن كان يقصد اليوم الذي نصبه رسول الله ﷺ خليفة في غدير خمّ فإنها لم تكن بيعة فعلية، بل بيعة مشروطة، تكون فعليتها بعد وفاة النبي ﷺ وهي بمعنى أن علي بن أبي طالب إمام وحاكم بعد رسول الله ﷺ.

وليست هذه البيعة مما تزعمه الشيعة وأنهم تفرّدوا بها، بل روى هذه الحادثة الكثير من علماء أهل السنة وبأسانيد صحيحة، وفيها قال له عمر مهنّئاً أمير المؤمنين عليّ: بخ بخ لك يا بن أبي طالب أصبحت مولاي ومولى كل مسلم^(١).

(١) روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي هريرة، قال: «لما أخذ النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم»

والبيعة المصطلح عليها مورد الخلاف هي البيعة التي بموجبها يصبح الإمام حاكماً فعلياً على المسلمين، وهي لا تصحّ ولا تنعقد في زمن كان الرسول الله ﷺ هو الإمام والحاكم بشكل مطلق، كما هو واضح، فكلام القفاري واستنتاجه بعيد كلّ البعد عن معنى الكلام ومغزاه وإنما هو تحميل وتحكّم لا وجه له.

وخلاصة ما تقدّم أن كلام الإمام عليّ عليه السلام: «على ما بايعوهم عليه» يدلّ على أنّ المقصود هو الأمر الذي بايعوا الناس عليه وهو الإمرة والحاكمية السياسية، وليس الإمامة الإلهية، وهو لا يتنافى مع وجود نصّ على الإمام عليّ عليه السلام.

القريضة الثانية: قوله عليه السلام: فإذا اجتمعوا على رجل ...

إنّ كلام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام: هذا - على تقدير ثبوته^(١) - كلام صحيح على مستوى الفرض والنظرية، فإنّ المسلمين جميعاً لو فرض واجتمعوا على إمام بما فيهم بنو هاشم وخيرة الصحابة من المهاجرين - لا سيما علي بن أبي طالب عليه السلام - والأنصار، فقطعاً سيستندون في إجماعهم المفترض هذا إلى حجة شرعية، تلك الحجة هي التي أدّت بهم إلى هذا الإجماع.



مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾. تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث.

(١) في إحدى نسخ نهج البلاغة - المطبوعة بمصر القاهرة: جاء بدل «كان ذلك لله رضا»، «كان ذلك رضا» فيكون المعنى كان ذلك رضا للمهاجرين والأنصار.

إلا أنّ هذا الإجماع لم يحصل على أرض الواقع أبداً في خلافة الثلاثة، فخلافة أبي بكر عارضها جلّ الصحابة من المهاجرين والأنصار، وهذا ما صرح به عمر بن الخطاب نفسه، قال: «وأنه قد كان من خبرنا حين توفّي الله نبيّه (صلى الله عليه وسلّم) أن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا علي والزبير ومن معهما»^(١)، فتّمّت بيعته في سقيفة بني ساعدة باقتراح من عمر وبيعة عدد قليل من الصحابة^(٢).

ثم بعد ذلك طلبت البيعة من بقية المسلمين الذين رفض عدد منهم هذه البيعة، وتناقل بعض آخر، فأخرج ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني بسنده عن أبي نضرة عن أبي سعيد، قال: «لما رأى أبو بكر (رض) تناقل الناس عن بيعته قال: أأست أحق الناس بها؟ أأست أول من أسلم؟ أأست صاحب كذا؟ أأست صاحب كذا؟»^(٣) فهناك عدم رضا وتناقل من قبل الصحابة عن بيعة أبي بكر فضلاً عن أن يكون هناك إجماع وتسالم على بيعته من أول الأمر، وأمّا في خلافة عمر فإنّ المسألة أوضح، فقد تمّ تعيينه

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر-بيروت.

(٢) قال عضد الدين الإيجي: «وإذا ثبت حصول الإمامة بالاختيار والبيعة، فاعلم أنّ ذلك لا يفتقر إلى الإجماع، إذ لم يقدّم عليه دليل من العقل أو السمع، بل الواحد والإثنان من أهل الحلّ والعقد كاف، لعلنا أنّ الصحابة مع صلابتهم في الدين اكتفوا بذلك، كعقد عمر لأبي بكر، وعقد عبد الرحمن بن عوف لعثمان ولم يشترطوا اجتماع من في المدينة فضلاً عن اجتماع الأمة. هذا ولم ينكر عليه أحد، وعليه انطوت الأعصار إلى وقتنا هذا». المواقف في علم الكلام: ج ٣ ص ٥٩٠-٥٩١، الناشر: دار الجيل.

(٣) الضحاك، الآحاد والمثاني: ج ١ ص ٧٦، الناشر: دار الريعة - الرياض. عمرو بن أبي عاصم، الأوائل: ص ٣٦، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.

خليفة على المسلمين من قبل أبي بكر، وعارض بعض الصحابة هذه الطريقة الجديدة التي لم تكن متبعة في خلافة أبي بكر.

كما عارضوا تعيين عمر نفسه للخلافة، فقد روى ابن سعد في الطبقات بسنده: «عن عائشة قالت: لما حضرت أبا بكر الوفاة استخلف عمر فدخل عليه علي وطلحة، فقالا: من استخلفت؟ قال: عمر، قالا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبا الله تفرقاني لأنا أعلم بالله وبعمركم، أقول: استخلفت عليهم خير أهلك»^(١).

وأخرج أبو جعفر الطبري وابن الأثير عن أسماء ابنة عميس أنها قالت: «دخل طلحة بن عبيد الله على أبي بكر فقال: استخلفت على الناس عمر، وقد رأيت ما يلقي الناس منه، وأنت معه فكيف إذا خلا بهم، وأنت لاق ربك، فسألك عن رعيتك، فقال أبو بكر: - وكان مضطجعاً - أجلسوني، فأجلسوه، فقال لطلحة: أبا الله تفرقني، أو: أبا الله تخوفني، إذا لقيت الله ربي فسألني، قلت: استخلفت على أهلك خير أهلك»^(٢).

وأما خلافة عثمان وبيعته فتتمت بطريقة ابتكرها عمر، وصل من خلالها عثمان إلى سدة الحكم، فأين هذا الإجماع الذي تم على خلافة أي من الخلفاء؟! ولو كان الإجماع هو الأصل في البيعة وليس النص كما فهم القفاري من هذا الكلام، فسوف لا تصح خلافة الخلفاء الثلاثة ولذا حاول

(١) ابن سعد، طبقات ابن سعد: ج ٣ ص ٢٧٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٤٢٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

بعض علماء أهل السنة تصحيح خلافة أبي بكر وغيره رغم معارضة الكثير من الصحابة بأن البيعة إنما تصح بمن تيسر من الصحابة وعموم المسلمين، قال النووي: «أما البيعة فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس ولا كل أهل الحل والعقد وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس»^(١).

وقال الماوردي الشافعي: «فقال طائفة: لا تنعقد إلا بجمهور أهل العقد والحل من كل بلد؛ ليكون الرضا به عاماً، والتسليم لإمامته إجماعاً، وهذا مذهب مدفوع ببيعة أبي بكر (رضي الله عنه) على الخلافة باختيار من حضرها، ولم ينتظر بيعته قدوم غائب عنها»^(٢).

وقال القرطبي: «فإن عقدها واحد من أهل الحل والعقد فذلك ثابت، ويلزم الغير فعله، خلافاً لبعض الناس حيث قال: لا ينعقد إلا بجماعة من أهل الحل والعقد، ودليلنا: أن عمر (رض) عقد البيعة لأبي بكر»^(٣).

وحينئذ فإن ما فهمه القفاري واستنتجه من كلام الإمام عليه السلام كون الأصل في البيعة هو الإجماع، هو فهم لا يوافق عليه جميع العلماء.

القرينة الثالثة: قوله عليه السلام: إنما الشورى للمهاجرين والأنصار...

ومما يؤيد أن الإمام عليه السلام كان في مقام الاحتجاج على معاوية ولم يكن في مقام تصحيح خلافة الخلفاء الثلاثة، قوله: إنما الشورى للمهاجرين والأنصار ...

(١) النووي، شرح صحيح مسلم: ج ١٢ ص ٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الأحكام السلطانية، الماوردي: ج ١ ص ٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١ ص ٢٦٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

والشورى تعني استطلاع رأي الأمة عن طريق المشاركة العامة في اختيار الحاكم، ولو طبقنا هذا المفهوم على بيعة أبي بكر لم نجد أنّ الأمة استشيرت واستطلع رأيها، بل اقتصر ذلك على نفر قليل لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، كانوا في سقيفة بني ساعدة حيث وقعت البيعة، وهذا لا يسمى شورى أو مشاوراة الأمة بالمعنى الصحيح لها، والدليل على ذلك أنّ الخليفة عمر في تقييمه لخلافة أبي بكر أسماها بالفلتة التي وقى الله شرّها، حيث قال: «لا يغترون امرؤ أن يقول إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمّت ألا وإنّها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرّها..»^(١). وأسماها بالفلتة؛ لأنها تمّت من غير مشورة، ففي صحيح ابن حبان عن أبي حاتم، قال: «قول عمر: إن بيعة أبي بكر كانت فلتة ولكن وقى الله شرّها، يريد أن بيعة أبي بكر كان ابتداءها من غير ملأ، والشيء الذي يكون من غير ملأ يقال له الفلتة»^(٢).

وهكذا خلافة عمر لم نجد للشورى نصيباً فيها، بل أن أبا بكر هو الذي نصّ عليه، فلا أنصار ولا مهاجرين استشيروا في اختيار عمر وبيعته، وكذا خلافة عثمان فكانت الشورى بعدد معين وهم ستة أشخاص عينهم عمر، فإن أياً من الخلفاء الثلاثة لم تكن خلافته عن شورى بين المسلمين، فضلاً عن إجماعهم.

ثم إنّ كلام الإمام عليه السلام: وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار فإذا اجتمعوا على رجل ... لعلّ فيه تعريضاً بطريقة وأسلوب بيعة الخلفاء الذين سبقوه^(٣)،

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر-بيروت.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ٢ ص ١٥٨، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٣) وقد يقال: إنه تعريض بمعاوية أيضاً حيث إنه لم يكن من المهاجرين؛ إذ لا هجرة بعد فتح

فإنها لم تحظ بإجماع ولا شورى، ومع ذلك أصبحت مقبولة ولا يجوز الخروج عليها، بينما بيعته عليه السلام التي حصلت بإجماع الأمة والصحابة من أهل الحل والعقد تمرّد عليها معاوية ونكثها بعض الصحابة بعد أن بايعوا، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «فما راعني إلا والناس كعرف الضبع إليّ يتثالون عليّ من كل جانب حتى لقد وطئ الحسان، وشقّ عطفائي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم»^(١). وقال عليه السلام أيضاً في ذيل نفس الكتاب الذي بعثه إلى معاوية: «وإن طلحة والزبير بايعاني ثم نقضا بيعتي، وكان نقضهما كردّهما، فجاهدتهما على ذلك حتى جاء الحق وظهر أمر الله وهم كارهون، فادخل فيما دخل فيه المسلمون»^(٢).

وقال الباحث السلفي حسن بن فرحان: «فقد أجمع الناس على بيعة علي (رضي الله عنه) ولم يخالف في ذلك إلا أهل الشام، وهم ليسوا أهلاً



مكة، أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٣٨ ح ٣٠٧٨، ٣٠٧٩، ٣٠٨٠. مضافاً إلى أن علياً عليه السلام يعتقد بأن معاوية لم يسلم في فتح مكة، ويُفهم ذلك من قوله عليه السلام حينما نظر إلى رايات معاوية وأهل الشام: «فوالذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أسلموا ولكن استسلموا، وأسروا الكفر» نهج البلاغة: ج ٣ ص ١٦، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم. وقد كرر هذا القول عمار بن ياسر تبعاً لإمامه عليه السلام: «والله ما أسلموا، ولكن استسلموا وأسروا الكفر فلما رأوا عليه أعواناً أظهروه». الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١١٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٥-٣٦، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.
 (٢) نصر بن مزاحم، وقعة صفين: ص ٢٩، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة - القاهرة. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة: ج ١ ص ٨٤-٨٥، الناشر: مؤسسة الحلبي. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٩ ص ١٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

لمعارضة المهاجرين والأنصار والبدرين وأصحاب بيعة الرضوان وأهل الحرمين»^(١).

القريضة الرابعة: كلامه عليه السلام في نهج البلاغة ينافي مبدأ الشورى

ومن الشواهد الخارجية التي تؤيد ما قلناه من أنه عليه السلام لم يكن مؤمناً بشرعية الطريقة والآلية التي حصلت بها البيعة للخلفاء السابقين، كلامه في نهج البلاغة نفسه والذي أوضح به، وبشكل صريح وفي أكثر من مناسبة ومكان، أن الخلافة والإمامة هي لأهل البيت عليهم السلام وبنص رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن هذه النصوص والأقوال، قوله عليه السلام في خطبته الشقشقية المشهورة، معترضاً على الشورى: «... فيا لله وللشورى متى اعترض الريب في مع الأول منهم حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر، لكنني أسففت إذ أسفوا وطرت إذ طاروا»^(٢).

وقوله عليه السلام: «فلما مضى صلى الله عليه وآله تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما كان يلقي في روعي ولا يخطر ببالي أن العرب تزعج هذا الأمر من بعده (صلى الله عليه وآله) عن أهل بيته، ولا أنهم منحوه عني من بعده»^(٣).

ويقول في خطبة أخرى: «وقال قائل: إنك على هذا الأمر يا بن أبي طالب لحريص، فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا

(١) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنقاذ التاريخ: ص ١٣٧، الناشر: مؤسسة الإمامة الصحفية - الرياض.

(٢) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٤-٣٥، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١١٨-١١٩.

أخصّ وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه»^(١).

وقال عليه السلام في الخطبة الشقشقية أيضاً: «أما والله لقد تمّمها فلان وهو يعلم أنّ محليّ منها محل القطب من الرحي، ينحدر عني السيل ولا يرقى إليّ الطير، فسدت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً... فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى أرى تراثي نهياً، حتى مضى الأول لسبيله فأدلى بها إلى فلان بعده.. فيا عجباً بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته، لشدّ ما تشطرا ضرعها...»^(٢).

فمن خلال هذه النصوص يصرّح أمير المؤمنين عليه السلام بغياب حقه وإن هناك نزاعاً وقع بين الأصحاب بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وانزعج بعضهم من وصيته لعلي، وهناك من لمزه بأنه حريص على الخلافة، وهناك من حال بينه وبينها، ومن ثم تمّمها من ليس لها أهل.

إلى هنا انتهى المبحث الأول الذي عالجت فيه الشبهات التي أثارها القفاري حول نفي النصّ من كتاب نهج البلاغة، وسوف نعالج الشبهات التي أثارها حول نفي النصّ من خلال مجموعة أمور ادّعى كونها ضرورية ومعلومة ومتفقاً عليها.

(١) المصدر السابق: ج ٢ ص ٨٤.

(٢) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٠-٣٣، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

المبحث الثاني: فيما ينفي النص استنادا إلى مسلمات مزعومة

بعد أن ادعى القفاري أن هناك ما ينفي النصّ من أصحّ كتاب عند الشيعة وهو كتاب نهج البلاغة، ادعى أن هناك مسلمات اتفق عليها تنفي النصّ أيضاً، منها:

أولاً: أنّ القرآن الذي لا خلاف في فهمه، لم يذكر أسماء الأئمة عند الشيعة.

ثانياً: أنّ النصّ على الإمامة مما تتوافر الدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل.

ثالثاً: لو صحّ أن الصحابة قد كنتموا النصّ على خلافة عليّ عليه السلام، لكنتموا الفضائل الكثيرة له.

رابعاً: أنّ قول الشيعة بالنصّ على عليّ عليه السلام شبيه بقول بعض بالنصّ على إمامة العباس، والثاني باطل، فالأول مثله.

خامساً: لو كان هناك نصّ على عليّ لما اختلف فيه، كما لم يختلف اثنان في نصّ أبي بكر على عمر.

سادساً: كيف يطيع المهاجرون نصّ أبي بكر في عمر ولا يطيعون أمر النبي صلى الله عليه وآله في نصه على عليّ عليه السلام؟!

سابعاً: لو كان النصّ على عليّ ثابتاً، فكيف يجوز له الدخول مع الستة الذين نصّ عليهم عمر؟

فهذه أمور زعم أنّها من المسلمات والمتفق عليها، وهي بذاتها تنفي وجود النصّ على عليّ عليه السلام، ونحن سوف نبطل هذه المسلمات تباعاً.

الشبهة: كتاب الله يخلو من ذكر لأسماء أئمة الشيعة وهذا دليل على بطلان الإمامة

قال القفاري: «لندع جانب الروايات المختلف فيها، ونحتكم إلى كتاب الله سبحانه عن طريق فهمه من خلال اللغة العربيّة. فالله سبحانه أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وقد اتفق أهل السنّة والشيعة على حدود العربية، واتفقوا على ما وضع لمفرداتها من المعاني، ومعنى هذا أنّ اللغة العربية يمكن أن تكون المرجع في الحكومة في هذا الأمر.

فهل نجد في كتاب الله ذكراً للأئمة الاثني عشر بأسمائهم، كما ذكر رسول الهدى (صلّى الله عليه وسلّم) باسمه ووصفه؛ لأنّ الإمام عندهم كالنبي، ومنكر الإمام كمنكر النبي ﷺ أو أعظم؟!

وهل نجد لإمامة الاثني عشر ذكراً صريحاً في كتاب الله، كما ذكرت أركان الإسلام صريحة واضحة في مواضع متفرقة من كتاب الله، من غير حاجة لمعرفة أصلها إلى تأويل باطني أو روايات موضوعة، والإمامة عندهم أعظم أركان الإسلام؟!

فكيف لا تذكر ولا يشار إليها؟ أليس هذا دليلاً على أنّ مزاعم الإمامية في هذا الباب لا أصل لها؟ وحينئذ لا بدّ من رفض هذه المزاعم لمناقضتها لكتاب الله»^(١).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الجواب:**الجواب الأول: دلالة القرآن على مبدأ الإمامة**

إنّ الإمامة من أبرز المفاهيم التي أولاها القرآن الكريم عناية خاصة، وقد تضافرت النصوص القرآنية على ذكرها والتأكيد عليها، ورسم وتحديد معالمها.

والآيات الواردة في هذا المجال على قسمين، قسم منها يشير إلى مبدأ الإمامة العامة من دون تشخيصها بالأئمة من أهل البيت عليهم السلام، والقسم الآخر أثبت مقام الإمامة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام بالخصوص.

ونحاول فيما يلي أن نشير بنحو الاختصار لكلا القسمين من الآيات المباركة:

القسم الأول: آيات الإمامة العامة

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(١).

إنّ سياق هذه الآية الكريمة واضح في أنّ الله تعالى قد جعل إبراهيم عليه السلام إماماً في أواخر عمره الشريف، بعد أن كان نبياً ورسولاً وخليلاً؛ وذلك لأنّ الآية صريحة في أنّ إبراهيم عليه السلام إنّما مُنحَ هذا المقام بعدما تعرّض لسلسلة من الابتلاءات والاختبارات، وكان ذلك بعد المتاعب والصعوبات التي

(١) البقرة: ١٢٤.

واجهها في تبليغ الرسالة الإلهية إلى قومه المشركين؛ وهو عليه السلام قد طلب مقام الإمامة لذريته، وهذا لا يتناسب إلا مع حصول الذرية له عليه السلام، وتجاوزه مرحلة الشباب، خصوصاً وأنه عليه السلام لم يُرزق الذرية إلا بعد مدة مديدة من الزمن، قد تجاوز فيها زمن الشباب الذي كسر فيه الأصنام ودعا قومه إلى الإيمان بالله؛ وذلك لأنه عليه السلام عندما أعلن دعوته كان شاباً يافعاً، كما هو مفاد قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذُكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾^(١).

ويضاف إلى ذلك: أن اسم الفاعل في الآية المباركة - (جاعل) لا يعمل في المفعول وهو (إماماً) إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ولا يعمل في الماضي، وحيث إن النبوة كانت ثابتة مسبقاً لإبراهيم عليه السلام، فلا بد أن يكون إعطاء الإمامة لإبراهيم عليه السلام في الحال أو الاستقبال، أي بعد نبوته. فهذه الآية تثبت وبوضوح مقاماً يغير مقام النبوة والرسالة لإبراهيم عليه السلام وذريته الطاهرة^(٢).

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾^(٣).

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾^(٤).

(١) الأنبياء: ٦٠.

(٢) وقد تعرضنا لهذا البحث في الجزء الأول في مبحث الإمامة، انظر: ص ٢٣٢-٢٣٧.

(٣) السجدة: ٢٤.

(٤) القصص: ٥.

فإنّ هذه الآية وسابقتها تدلّان وبوضوح على جانب آخر من جوانب الإمامة الإلهية، وهو أنّ مقام الإمامة لا بدّ أن يكون بجعل وتنصيب من قبل الله تعالى.

الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(١).

إنّ هذه الآية المباركة تشرح مفهوم الإمامة وتوضح أبعاده وحدوده، حيث قرنت طاعة أولي الأمر بطاعة الله تعالى، مما يكشف عن أنّ هذه الولاية متفرعة عن ولاية الله وولاية الرسول ﷺ، وهي شاهد على أنّ الولاية والإمامة، وقيادة الناس ليس من صلاحيتهم ولا بتنصيبهم؛ لأنّ اللازم عليهم هو المتابعة والانقياد في ذلك حسب.

القسم الثاني: آيات الإمامة الخاصة

الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢).

لقد ذكرنا في الجزء الأول في مبحث أدلة الإمامة من القرآن الكريم^(٣) أنّ نزول هذه الآية في حقّ علي عليه السلام من الأمور التي اتفق الفريقان على روايتها، وبالأسانيد الكثيرة وعن جمع كبير من الصحابة والتابعين،

(١) النساء: ٥٩.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) أنظر: نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٤٢٧-٤٣٠.

كعلي عليه السلام وعمار والمقداد وابن عباس وأبي ذر وجابر بن عبد الله الأنصاري وابن جريج المكي ومجاهد ومقاتل والضحاك وغيرهم، ومن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ بسند تقدم تصحيحه^(١)، عن سلمة بن كهيل، قال: «تصدق علي بخاتمه وهو راعع، فنزلت: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ...﴾»^(٢).

فهذه الآية دلت بصراحة على ولاية علي عليه السلام وإمامته على سائر المؤمنين - كما تقدم تقريب ذلك في مبحث آية الولاية - حيث قرنت الآية ولاية علي عليه السلام بولاية الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله، مما يكشف عن أن هذه الولاية متفرعة عن ولاية الله وولاية الرسول صلى الله عليه وآله، والمراد من الولاية - وقد تقدمت الإشارة لذلك في بحوث سابقة - هو القيام بأمر الأمة وقيادتها وهدايتها وتبيين ما تحتاج إليه من أمور دينها ودنياها، وأن عليها الرجوع إلى الولاية في كل صغيرة وكبيرة، وإذا قضوا أمراً فليس للأمة الخيرة من أمرها، بل عليها السمع والطاعة.

إذن فأصل الولاية والإمامة الخاصة لعلي عليه السلام - وهو أول أئمة أهل البيت عليهم السلام - قد نص عليها القرآن الكريم، وأما النص على إمامة بقية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام بالخصوص، فهو موكول إلى بيانات النبي صلى الله عليه وآله وسنته

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ٤٢٦.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير القرآن: ج ٤ ص ١١٦٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا. الطبري، جامع البيان: ج ٦ ص ٣٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٤ ص ٨٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الواحدي، أسباب النزول: ص ١٣٣، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة.

المباركة، كما سيأتي لاحقاً.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^(١).

لقد تقدّم في مبحث حديث الغدير أنّ هذه الآية نزلت في حقّ عليّ عليه السلام في يوم الغدير بعد حجّة الوداع، فمن ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره، بسنده عن أبي سعيد الخدري، قال: «نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في علي بن أبي طالب»^(٢).

وفي نزول هذه الآية المباركة في تلك الواقعة دليل واضح على أنها جاءت لتأكيد أمر في غاية الأهمية والخطورة، يجب على النبي الأكرم صلّى الله عليه وآله تبليغه في يوم الغدير، حيث تبيّن الآية أن ما وقع في يوم الغدير لو لم يفعله النبي صلّى الله عليه وآله فلا يكون قد بلغ رسالة الإسلام، وليس ذلك إلا لانهدام ركن الإمامة والولاية الذي تتوقف عليه ديمومة الإسلام واستمراره، فترك تنصيب علي بن أبي طالب عليه السلام للولاية على الأمة مساوق لترك تبليغ الرسالة بكاملها؛ لأنّ الإمامة الإلهية بعد النبي صلّى الله عليه وآله هي التي تتكفل قيادة الأمة من الناحية الدينية والسياسية والحكومية ونحوها، فالله تعالى قد أنزل مقام الإمامة لعلي عليه السلام على نبيه صلّى الله عليه وآله من السماء وأمره بتبليغه

(١) المائدة: ٦٧.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٧٢، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا، وقد تقدم نقل هذا الحديث وبطرق مختلفة عند الإجابة عن الشبهات حول حديث الغدير. أنظر: ص ١٣٥.

بصريح هذه الآية المباركة، وجعلت ذلك المقام عدلاً للرسالة بكاملها.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١).

سبق وأن ذكرنا بأن الأحاديث الصحيحة تنص على أن نزول هذه الآية كان بعد خطبة الغدير، وهذا ما تقدم إخرجه بسند صحيح عن أبي هريرة، حيث قال: «لما أخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) بيد علي بن أبي طالب، فقال: ألسنت ولي المؤمنين؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: من كنت مولاه فعلي مولاه، فقال عمر بن الخطاب: بخ بخ لك يا بن أبي طالب، أصبحت مولاي ومولى كل مسلم، فأنزل الله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»^(٢).

ونزول هذه الآية المباركة بعد حديث الغدير من الأدلة الواضحة على أن الآية جاءت للتنصيب على إمامة علي عليه السلام وخلافته بعد النبي صلى الله عليه وآله؛ إذ لا يوجد ما يصلح لإكمال الدين وإتمام النعمة في حديث الغدير إلا مقام الخلافة والإمامة في الأمة؛ لأن الإمامة تعني حفظ الدين وقيادة الأمة والدفاع عن حريم الرسالة الإسلامية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

هذه لمحة عامة تكشف عن اهتمام القرآن بمقام الإمامة، وأن الإمامة العامة، والإمامة الخاصة المتمثلة بإمامة علي عليه السلام من المبادئ الأصلية في

(١) المائة: ٣.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٢٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وقد تقدم تصحيح سند هذا الحديث: ص ٩٥-٩٧.

القرآن الكريم، وأما التنصيص على بقية الأئمة من أهل البيت عليهم السلام فهو متروك للبيانات النبوية المباركة، كما سيتضح في الجواب اللاحق.

الجواب الثاني: دلالة السنة على إمامة علي عليه السلام

لا ريب أن القرآن الكريم نزل لهداية الناس، وفيه تبيان كل شيء؛ ولكن بشرط أن تكون السنة شارحة ومبينة له، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(١) ولهذا نجد أن المذكور في كتاب الله هو أصول الأحكام وأسس العقائد، إلا أن شرح تلك الأصول وتفسيرها وتجسيدها في الخارج موكل لسنة النبي صلى الله عليه وآله، من خلال حديثه وأقواله وسيرته المباركة، كما نرى أن القرآن يأمرنا بالصلاة من دون ذكر عدد الركعات وغيرها، والرسول صلى الله عليه وآله هو الذي يبين هذه كلها، ومن هنا أمرنا القرآن الكريم وبكل صراحة أن نأخذ بكل ما صدر عن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وننتهي عما نهى عنه، كما في قوله عز وجل: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا...﴾^(٢).

والنبي صلى الله عليه وآله معصوم في كلامه ولا ينطق عن الهوى، قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(٣)، فكلامه كالقرآن من حيث وجوب طاعته والعمل على طبقه.

(١) النحل: ٤٤.

(٢) الحشر: ٧.

(٣) النجم: ٣-٤.

قال القرطبي: في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾: «وفيها دلالة على أن السنة كالوحي المنزل في العمل»^(١).

وقد قرن بعد ذلك طاعة رسوله ﷺ بطاعته، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^(٢)، وقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنَّهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾^(٣)، وكذلك قرن معصية الرسول ﷺ بمعصيته تعالى، حيث قال: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بَرِيءٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾^(٥).

وأمر المؤمنين مقروناً بالقسم الشديد أن لا يكون في قلوبهم حرج فيما حكم به النبي ﷺ ونفى الإيمان عمّن لا يكون كذلك كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يَحْكُمُواكَ فِيمَا سَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٦).

كما لن يجعل الله تعالى الخيرة للمؤمنين فيما قضى الله ورسوله، كما في قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١٧ ص ٨٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) النساء: ٥٩.

(٣) الأنفال: ٢٠.

(٤) الجن: ٢٣.

(٥) الشعراء: ٢١٦.

(٦) النساء: ٦٥.

ضاللاً مُبيناً^(١).

السنة النبوية تنهى عن الإعراض عن السنة

وهناك روايات كثيرة متضاربة في صحاح أهل السنة تؤكد وتحث على الأخذ بسنة الرسول ﷺ، وتنهى عن الإعراض عن سنته ﷺ والاكتفاء بالقرآن وحده، فمن الروايات التي وردت عن رسول الله ﷺ في هذا المجال، ما جاء في سنن أبي داود - واللفظ له - والترمذي، وابن ماجه، والمستدرک عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به، أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»^(٢)، وأخرج أحمد بن حنبل بسنده عن المقداد بن معد يكرب، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل يثني شعباناً^(٣) على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه»، قال حمزة أحمد الزين في تعليقه على الحديث: «إسناده صحيح»^(٤).

(١) الأحزاب: ٣٦.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٩٢ ح ٤٦٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت. الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٤٤، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٦-٧، باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، الناشر: دار الفكر - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ١ ص ١٠٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) كذا في المصدر ولعل الصحيح: شعبان.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١٣ ص ٢٩١، شرحه ووضعه فهارسه: حمزة أحمد الزين،

وقال ابن حجر: «وأخرج البيهقي بسند صحيح عن حسان بن عطية أحد التابعين من ثقات الشاميين: كان جبريل ينزل على النبي (صلى الله عليه وسلم) بالسنّة كما ينزل عليه بالقرآن»^(١).

وقال السيوطي: «أخرجه الدارمي بإسناد صحيح»^(٢).

صحابّة النبي ﷺ لا يفرقون بين الكتاب والسنة

لقد كان الالتزام بسنة النبي ﷺ وتفسير القرآن بها رائجاً ومعروفاً في أقوال الصحابة وتعاملهم، فمن ذلك ما ورد في صحيح البخاري عن علقمة، عن عبد الله، قال: «لعن الله الواشمات الموتشحات والتمتمصات والمتفلجات للحسن، المغيّرات خلق الله، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها: أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنّه بلغني أنك لعنت كيت وكيت، فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ ومن هو في كتاب الله، فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول، قال: لئن كنت قرأته لقد وجدته، أما قرأت: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٣)؟ قالت: بلى،



الناشر: دار الحديث - القاهرة.

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ٢٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وهذا الحديث رواه المروزي في كتابه السنة: ج ١ ص ٣٣، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، والدارمي في السنن: ج ١ ص ١٤٥، الناشر: مطبعة الاعتدال - دمشق. واللالكائي في اعتقاد أهل السنة: ج ١ ص ٨٤، الناشر: دار طيبة - الرياض.

(٢) السيوطي، الحاوي للفتاوي: ج ١ ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الحشر: ٧.

قال: فإنه قد نهى عنه»^(١)، وكذا وردت هذه الرواية بألفاظها - باختلاف يسير - في صحيح مسلم^(٢).

وعلى هذا الأساس يتضح أن جميع أحكام الإسلام موجودة في القرآن الكريم، إلا أنه لا يمكن معرفة تفاصيلها والوقوف على حقائقها من دون الرجوع إلى سنة الرسول الأكرم ﷺ، فإننا في إقامة الصلاة - مثلاً - لا نعرف كيف نصلي من دون أن نأخذ من حديث الرسول ﷺ كيفيتها وشرائطها، وعدد ركعاتها وسجوداتها وأذكارها ومبطلاتها، وكذلك في الحج، حيث لا يمكن أداء مناسكه من دون الرجوع إلى سنته ﷺ، واستيضاح شروطه وواجباته ومواقيته وأشواط الطواف وصلاته، وتفصيل السعي والتقشير وسائر مناسك الحج الأخرى، وهكذا الحال في سائر أركان الإسلام وأصوله.

إذن لا بدّ من الرجوع إلى القرآن والسنة النبوية معاً لأخذ تعاليم الإسلام منهما، أما من أراد الاكتفاء بالقرآن وحده دون السنة، فأدنى ما نقول بحقه: إنه جاهل بما ورد في القرآن نفسه، الذي يدعو لإطاعة الرسول ﷺ ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٣).

وقد قال الألباني في هذا المجال: «فحذار أيها المسلم أن تحاول فهم

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٦ ص ٥٨-٥٩ ح ٤٨٨٦، الناشر: دار الفكر-بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ١٦٥ ح ٥٤٥٨، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الحشر: ٧.

القرآن مستقلاً عن السنة، فإنك لن تستطيع ذلك ولو كنت في اللغة سيبويه زمانك»^(١)، فمقولة: «حسبنا كتاب الله» مقولة مخالفة لصريح القرآن الكريم.

السنة تنص على إمامة علي عليه السلام

وإذا اتضح ذلك كله بعد هذه المقدمة:

نقول: إن رسول الله ﷺ قد نصّ على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام باسمه الصريح كما في حديث الغدير المتواتر، وحديث الدار، وحديث المنزلة، وغيرها من الأحاديث وفي مواطن كثيرة جداً، فإذا ثبت هذا بشكل قاطع عنه ﷺ، وهو القرآن الناطق الذي لا ينطق عن الهوى، وقد أقام الحجة علينا بأن الإمام بعده علي عليه السلام، فثبت إمامة علي عليه السلام بلا ريب، وإذا لم يذكر القرآن اسم علي صريحاً فإن ذلك لا يؤثر في الحجة التي أقامها الرسول ﷺ على الإمامة؛ لأن تبليغه وبيانه وقوله ﷺ هو قول الله تعالى.

ومما يؤكد هذا الوجه ما أجاب به الإمام الصادق عليه السلام بسند معتبر صحيح عندنا، حينما سأله أبو بصير عن السبب في عدم ذكر اسم علي عليه السلام صريحاً، قال أبو بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾ فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليه السلام، فقلت له: إن الناس يقولون: فما له لم يُسمَّ علياً وأهل بيته عليه السلام في كتاب الله عز وجل؟ قال: فقال: فقولوا

(١) الألباني، صفة صلاة النبي: ص ١٧١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

لهم: إن رسول الله ﷺ نزلت عليه الصلاة ولم يسم الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً حتى كان رسول الله ﷺ هو الذي فسّر ذلك لهم..»^(١).

فبعد قيام الحجج والبراهين والأدلة القاطعة على الإمامة الخاصة من السنة النبوية، لا ينبغي التشكيك والترديد وإثارة الشبهات في ذلك استناداً إلى أمورٍ واهية كهذه، ويجب أن لا نكون كبنِي إسرائيل الذين أخذوا يطلبون من نبي الله موسى ﷺ المزيد من الحجج بعد أن أظهر لهم الأدلة والبراهين على وجود الله تعالى، حتى أنهم طلبوا من موسى أن يريهم الله تعالى جهرة، حيث قالوا: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾^(٢).

الجواب الثالث: الحكمة الإلهية تقتضي عدم ذكر أسماء الأئمة

إنّ عدم ذكر اسم علي ﷺ في القرآن لعلّه لحكمة إلهية خفيت علينا، إذ ما قيمة عقولنا كي تحيط بكل جوانب الحكم والمصالح الإلهية، فكم من الأمور التي قد خفيت أو أخفيت علينا مصالحتها، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾^(٣)، والاعتراض على حكم الله تعالى خلاف ما أمرنا به من وجوب التسليم والخضوع لأمره عز وجلّ، ونحاول فيما يلي أن نشير إلى بعض الحكم التي بلغتها عقولنا في هذا المجال:

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٢٨٦-٢٨٧، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) البقرة: ٥٥.

(٣) المائدة: ١٠١.

الحكمة الأولى: ذكر الوصف أبلغ في التأثير من ذكر الاسم

من الواضح أنّ ذكر الوصف أوقع تأثيراً في تحديد المصداق من ذكر الاسم، لذا ذكر علماء اللغة أنّ اسم العَلَم ليس أعرف المعارف، بل الكثير منهم قد جعل اسم العَلَم أدنى درجة من أسماء المعرفة، والسرف في ذلك، كما ينص عليه أهل اللغة والبلاغة، أن اسم العَلَم قد يتوخّى منه معنى الصفة، فإذا جاء اسم عليّ عليه السلام مثلاً في القرآن فقد يحصل إيهام بأنّ المراد منه الصفة أي العالي، ولكي لا يحصل الخلط بين معنى الصفة ومعنى العلم تجنب ذكر الصفة، فانه سيكون خلاف المقصود حيث سيعطي دلالة غير ما قصد استعماله فيه، بل إن التردد لا يقتصر على أن يكون بين ذات العلم والصفة، بل يكون التردد في نفس اسم العلم، وهذا له نظائر في القرآن الكريم، فقد وقع خلاف في المقصود بأسماء بعض الأنبياء التي ورد ذكرها في القرآن، كالنبي يوسف وموسى ويعقوب عليهم السلام. وكذلك وقع الخلاف في المقصود من آل عمران.

فالنبي يوسف عليه السلام اختلف فيه في آية ﴿وَلَقَدْ جَاءكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(١)، فقيل: ليس هو يوسف بن يعقوب بل يوسف بن إبراهيم بن يوسف بن يعقوب، وقيل ليس هو من الإنس أصلاً، بل هو من الجن يسمى: (يوسف).

قال الزمخشري: «هو يوسف بن يعقوب عليه السلام. وقيل: هو يوسف بن

(١) غافر: ٣٤.

إبراهيم بن يوسف بن يعقوب أقام فيهم نبياً عشرين سنة»^(١).

وقال القرطبي: «هو يوسف بن يعقوب بعثه الله تعالى رسولاً إلى القبط بعد موت الملك من قبل موسى بالبينات وهي الرؤيا، وقال ابن عباس: هو يوسف بن إفرائيم بن يوسف بن يعقوب أقام فيهم نبياً عشرين سنة، وحكى النقاش عن الضحاك: أن الله تعالى بعث إليهم رسولاً من الجن يقال له يوسف»^(٢).

ووقع الخلاف أيضاً في اسم النبي يعقوب عليه السلام في كونه يعقوب بن إسرائيل، ويعقوب بن ماثان.

قال القرطبي: «قوله تعالى: (من آل يعقوب) قيل: هو يعقوب بن إسرائيل، وكان زكريا متزوجاً بأخت مريم بنت عمران ويرجع نسبها إلى يعقوب؛ لأنها من ولد سليمان بن داود وهو من ولد يهوذا بن يعقوب، وزكريا من ولد هارون أخي موسى، وهارون وموسى من ولد لاوى بن يعقوب، وكانت النبوة في سبط يعقوب بن إسحاق، وقيل: المعني يعقوب ها هنا يعقوب بن ماثان أخو عمران بن ماثان أبي مريم أخوان من نسل سليمان بن داود عليه السلام؛ لأن يعقوب وعمران ابنا ماثان وبنو ماثان، رؤساء بني إسرائيل، قاله مقاتل وغيره، وقال الكلبي: وكان آل يعقوب أخواله وهو يعقوب بن ماثان وكان فيهم الملك وكان زكريا من ولد هارون بن

(١) الزمخشري، الكشاف: ج ٤ ص ١٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١٥ ص ٣١٢-٣١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

عمران أخي موسى»^(١).

أمّا موسى صاحب الخضر، فقد وقع الخلاف في كونه موسى النبي ﷺ المعروف أو موسى آخر هو موسى بن منشى بن يوسف، أم هو ابن إفرائيم بن يوسف، أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير، قال: «قلت لابن عباس: إن نوحا البكالي يزعم أن موسى صاحب الخضر ليس هو موسى بن إسرائيل إنما هو موسى آخر، فقال: كذب عدو الله»^(٢).

وقال السيوطي في الإتقان: «ونظيره في الغرابة قول نوح البكالي: إن موسى المذكور في سورة الكهف في قصة الخضر ليس هو موسى بنى إسرائيل بل موسى بن منشى بن يوسف، وقيل ابن إفرائيم بن يوسف، وقد كذبه ابن عباس في ذلك»^(٣).

وكذلك وقع الخلاف في المقصود من آل عمران، فقد قيل: إن المراد عمران والد موسى وهارون، وقيل: عمران بن ماثان والد مريم.

قال الفخر الرازي: «وأما آل عمران فقد اختلفوا فيه، فمنهم من قال المراد عمران والد موسى وهارون، وهو عمران بن يصهر بن قاهث بن لاوي بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، فيكون المراد من آل عمران موسى وهارون وأتباعهما من الأنبياء، ومنهم من قال: بل المراد: عمران بن ماثان والد مريم، وكان هو من نسل سليمان بن داود بن إيشا، وكانوا

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ١١ ص ٨٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٢٧ ح ٤٧٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) السيوطي، الإتقان: ج ٢ ص ٣٦٥، الناشر: دار الفكر.

من نسل يهوذا بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم الصلاة والسلام، قالوا: وبين العمرانين ألف وثمانمائة سنة»^(١).

وبعد أن نستبعد فرضية ذكر الاسم مفصلاً - فإن ذلك ليس من دأب القرآن أن يذكر الاسم مفصلاً فلا يذكر مثلاً علي بن أبي طالب بن عبد المطلب، ولا الكتب السماوية تعرضت لذكر الأسماء بهذه الكيفية، لا في أسماء الأنبياء ولا في غيرها - يكون من الحكمة عندئذ أن يقتصر الله تعالى على ذكر المصداق بشكل صريح، وبأوصاف الخاصة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(٢)، وقد تقدم بالأحاديث الصحيحة أن المقصود بهذه الأوصاف الخاصة هو علي بن أبي طالب عليه السلام.

وهكذا بقية الأئمة عليهم السلام فقد ذكروا في القرآن الكريم بأوصافهم ومقاماتهم السامية، كما في:

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(٣).

وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾^(٤).

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا * عَيْنًا

(١) الفخر الرازي، التفسير الكبير: ج ٨ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) المائدة: ٥٥.

(٣) الأحزاب: ٣٣.

(٤) الشورى: ٢٣.

يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا * يُوفُونَ بِالْإِذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا * وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا * إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا * إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ﴿١﴾ .

وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ (٢) .

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّتَهُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٣) ، أخرج البخاري في صحيحه عن ابن عباس، قال: «وآل عمران المؤمنون من آل إبراهيم وآل عمران وآل ياسين وآل محمد (صلى الله عليه وسلم)» (٤) .

الحكمة الثانية: لو ذكر اسم علي عليه السلام لحذفه المنافقون

لو فرضنا أن القرآن الكريم ذكر أسماء الأئمة صريحاً، فلا نستبعد أن يبادر المنافقون وأعداء أهل البيت عليه السلام ومخالفوهم لرفعها وحذفها من الكتاب الكريم، فيقع بذلك التصرف والتحريف في القرآن الكريم، وقد شاء الله سبحانه وتعالى أن يحفظ القرآن الكريم من خلال سبل الحفظ

(١) الإنسان: ١٠-٥ .

(٢) آل عمران: ٦١ .

(٣) آل عمران: ٣٣-٣٤ .

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٣٨ ح ٣٤٣٠، الناشر: دار الفكر- بيروت.

المتعارفة، حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١) ولا شكّ أنّ هذا لا يتعارض مع الوعد الإلهي بحفظ القرآن من كل أشكال التحريف؛ لأنّ حكمة الله تعالى اقتضت حفظ القرآن الكريم وفق القانون الطبيعي والمتعارف، وبحسب الأسباب والمسببات في هذا العالم. فلكي يحفظ الله تعالى القرآن بهذا الأسلوب الطبيعي، كان لابدّ أن يسلك مسلكاً متعارفاً يمنع من وقوع التحريف من قبل النفوس المريضة، فلذلك نقول: إن ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام صريحاً سيعرّض القرآن للتحريف، خصوصاً وأن المسألة حسّاسة جداً وتؤدي إلى جعلهم عليهم السلام قادة ورؤساء وخلفاء للمسلمين بلا منازع^(٢).

الحكمة الثالثة: ذكر الاسم لا يعني حسم النزاع

إنّ ذكر الاسم صريحاً في القرآن لا يعني حسم الخلاف في ذلك مطلقاً؛ لأننا نجد أنّ كثيراً من الأمور التي ذكرت في القرآن بصراحة تامة قد وقع الخلاف فيها بعد ذلك، كما في زواج المتعة الذي ورد ذكره في القرآن بكل صراحة، وذلك في قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾^(٣)، ومع ذلك نجد أنّ

(١) الحجر: ٩.

(٢) ولو لم يقع التحريف في القرآن، فقد يقال: إنّ اتهام جبرائيل عليه السلام بالهجر لا يكون ممتنعاً حين يوحى للنبي صلى الله عليه وآله بأسماء الأئمة عليهم السلام كما اتهموا النبي صلى الله عليه وآله بذلك في حديث القرطاس حين أراد التصريح باسم الخليفة بعده!!!

(٣) النساء: ٢٤.

الخلاف والنزاع وقع فيه فيما بعد، حيث ادّعي نسخ الآية بقول الخليفة عمر بن الخطاب (رض).

فالنزاع والخلاف في مسألة الإمامة - التي لم يقع خلاف وصرع في مسألة كما وقع فيها، قال الشهرستاني: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة في كلّ زمان»^(١) - لا يمكن حسمه بذكر الأسماء في القرآن، ولذا لو ذكرت الآيات القرآنية الأئمة عليهم السلام بأسمائهم، فإنّه سيقال: إنها لا تعني إمامتهم، وستؤوّل بشتى التأويلات ومختلف التمخّلات، وإن أدّى ذلك إلى تجاوز أوضح القواعد اللغوية والشواهد الروائية والتاريخية، كما هو الحال فيما تقدّم في آية الولاية، حيث حاول بعض أن يفسّر الولي بمعنى المحب أو الناصر، وأنها واقعة في سياق لا يساعد على استنباط معنى الإمامة منها، وأنّ علياً عليه السلام فقير وأنّه لا تجب عليه الزكاة و..و..

خصوصاً وأنّ السياسة قد لعبت دوراً مهماً في هذا المجال؛ لأنّ إثبات الإمامة والخلافة لأهل البيت عليهم السلام أمر لا يمكن أن يتقبّله من ترّبّع على سدة الحكم، من بني أمية وغيرهم الذين لا يتوانون في فعل أي شيء من شأنه أن يثبّت أركان حكمهم، والوقوف بوجه أي شيء قد يزعزع ذلك، حتى وإن كان صريح القرآن والسنة.

(١) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الحكمة الرابعة: ذكر الاسم في القرآن مدعاة لاتهام أتباع أهل البيت عليهم السلام

لو افترضنا أن اسم علي عليه السلام قد ذكر في القرآن، فليس من البعيد أن يُقال: إنّ ذلك من وضع الرافضة، كما نجد هذا الافتراء واضحاً في الروايات الصريحة الواردة في فضائل أهل البيت عليهم السلام، ولا غرابة في ذلك على الذين ختم الله على قلوبهم، فإن الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله صرح باسم علي عليه السلام على مرأى ومسمع (١٢٠) ألف صحابي، بشكل لا يشوبه ريب، ومع ذلك بادر الكثير من علماء أهل السنة إلى إنكاره ورفضه، بل زعم بعضهم أن ذلك من الموضوعات!!

الشبهة: النص على الخلافة مما تتوفر الدواعي على نقله فلو كان له

أصل لنقل

قال القفاري: «ثانياً: إنّ هذا [النصّ على الخلافة] مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل كما نقل أمثاله من حديثه، لاسيما مع كثرة ما ينقل في فضائل علي من الكذب الذي لا أصل له، فكيف لا ينقل الحق الذي قد بلغ للناس؟! ولأنّ النبي (صلى الله عليه وسلّم) أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

قال ابن حزم: وبرهان ضروري وهو أنّ رسول الله مات وجمهور الصحابة (رضوان الله عليهم)، حاشا من كان منهم في النواحي يعلم الناس الدين، فما منهم أحد أشار إلى علي بكلمة يذكر فيها أنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) نصّ عليه.

ومن المحال الممتنع الذي لا يمكن البتة، اتّفاق أكثر من عشرين ألف إنسان متنازعي الهمم والنيّات والأنساب ... على طيّ عهد عهده رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) إليهم»^(١).

أساسيات الشبهة

١- إنّ حديث النصّ على الخلافة مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله، فلو كان له أصل لنقل.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٦-٨٥٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

٢- إنَّ النبي ﷺ أمر أمته بتبليغ ما سمعوا منه، فلا يجوز عليهم كتمان ما أمرهم الله بتبليغه.

٣- ولو صحَّ كتم الصحابة لمسألة النصِّ على علي عليه السلام لكتموا الأحاديث الواردة في فضائله ومناقبه.

الجواب:

اشتهار النص يمنع من الوصول إلى السلطة

إنَّ القول بأنَّ حديث النصِّ مما تتوفر الدواعي على نقله وإن كان صحيحاً من جهة كون النصِّ على الخلافة والإمامة أمراً هاماً وحساساً وخطيراً في حياة المسلمين، فلا يمكن أن يتغافل عنه المسلمون لا سيما وإن إحدى بياناته كانت أمام مرأى ومسمع عشرات الآلاف من المسلمين، وفي آخر أيام حياة النبي ﷺ كما حصل في واقعة الغدير، مضافاً إلى أنه تبليغ من النبي ﷺ للأمة فمن البعيد أن يتجاهله الصحابة.

إلاَّ أنَّه في المقابل يمكن القول أيضاً إنَّ هناك أسباباً ودواعي مضادة تعمل على حجب أحاديث النصِّ على الخلافة والحدِّ من انتشارها على نطاق واسع، والسبب الرئيس هو أنَّ اشتهاً تلك الأحاديث وانتشارها بين المسلمين سوف يقطع الطريق على الطامحين في الوصول إلى الحكومة والسلطة؛ لذلك كانت هناك عدة محاولات للتقليل من انتشار أحاديث النصِّ على الخلافة ووصولها إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

محاولات منع انتشار النص

١- مخالفة إرادة النبي ﷺ النص على الخلفاء

ذهب الكثير من علماء أهل السنة إلى أنّ النبي ﷺ أراد أن ينصّ على أسماء الخلفاء من بعده، في الكتاب الذي طلب منهم أن يعطوه إياه ليكتب لهم شيئاً يكون عاصماً لهم من الضلال والانحراف، والوقوع في الفرقة والاختلاف، فامتنعوا عن إعطائه الكتاب بحجة أنّه غلبه الوجد أو هجر - والعياذ بالله - واختلفوا وتنازعوا عنده، ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقد أخرج البخاري بسند عن ابن عباس، قال: «يوم الخميس، وما يوم الخميس، اشتد برسول الله ﷺ وجعه فقال: ائتوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: ما شأنه، أهجر؟ استفهموه، فذهبوا يردّون عليه، فقال: دعوني، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه»^(١).

وقد ذهب جملة من العلماء إلى هذا الرأي وهو أنّ النبي ﷺ قد أراد ذكر الأئمة من بعده في هذا الكتاب، منهم سفيان بن عيينة^(٢)، قال ابن حجر في فتح الباري: «وقيل: بل أراد أن ينص على أسامي الخلفاء

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٣٧ ح ٣١٦٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) هو سفيان بن عيينة بن ميمون، قال الذهبي: «العلامة الحافظ، شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي الكوفي، محدث الحرم... ولد سنة سنة سبع ومائة، وطلب العلم في صغره... وكان إماماً حجة حافظاً واسع العلم كبير القدر، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز». تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢٦٢-٢٦٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال عنه ابن حجر: «ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنّه تغير في حفظه بآخره وكان ربما دلّس لكن عن الثقات». تقريب التهذيب: ج ١ ص ٣٧١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

بعده حتى لا يقع بينهم الاختلاف، قاله سفيان بن عيينة^(١).

وقال العيني المتوفى سنة (٨٥٥ هـ): «وقال سفيان بن عيينة: أراد أن ينص على أسامي الخلفاء بعده حتى لا يقع منهم الاختلاف...»^(٢).

ومنهم الخطابي^(٣)، قال الكرمانى محمد بن يوسف المشتهر بشمس الأئمة المتوفى سنة (٧٨٦ هـ): «قال الخطابي: هذا يتأول على وجهين: أحدهما أنه أراد أن يكتب اسم الخليفة بعده لئلا يختلف الناس ولا يتنازعا فيؤدّبهم ذلك إلى الضلال»^(٤).

وقال العيني: «قال الخطابي: يحتمل وجهين: أحدهما: أنه أراد أن ينص على الإمامة بعده فترتفع تلك الفتن العظيمة كحرب الجمل وصفين»^(٥).

وقد صرح النووي المتوفى سنة (٦٧٦ هـ) بأنّ هناك قولاً مفاده أن النبي ﷺ أراد أن ينص على الخلافة، قال: «فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي همّ النبي (صلى الله عليه وسلم) به، فقيل: أراد أن ينصّ على

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١ ص ١٨٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) العيني، عمدة القاري: ج ٢ ص ١٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) هو الإمام أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ابن خطاب البستي الخطابي، المتوفى سنة ٣٨٨ هـ قال الذهبي: «العلامة المفيد المحدث الرحال... صاحب التصانيف... وكان ثقة مثبّتاً من أوعية العلم». تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١٠١٨-١٠١٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الكرمانى، صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرمانى: مج ١ ج ٢ ص ١٢٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) العيني، عمدة القاري: ج ٢ ص ١٧١، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

الخلافة في إنسان معين لثلا يقع نزاع وفتن»^(١).

وقال القسطلاني المتوفى سنة (٩٢٣هـ): «أكتب لكم) ... (كتاباً): فيه النصّ على الأئمة بعدي»^(٢).

وقال أحمد أمين المصري المتوفى سنة (١٣٧٣هـ): «وقد أراد الرسول (صلى الله عليه وسلم) في مرضه الذي مات فيه أن يعيّن من يلي الأمر من بعده»^(٣).

فبناء على صحة هذا الرأي - وأن النبي ﷺ كان يهدف إلى كتابة أسماء الخلفاء من بعده - يتّضح أنّ الهدف من منعه هي الوقوف أمام انتشار حديث الخلفاء وتأكيدها من قبل النبي ﷺ؛ لكي لا يكون ذلك مانعاً أمام طموحات الآخرين في نيل الخلافة.

٢- المنع من نقل أحاديث الإمامة وتدوينها

ومن الحقائق الثابتة التي لا يمكن إنكارها في تاريخ الحديث النبوي أن هناك محاولات جرت من بعض الصحابة في منع نقل الحديث وتدوينه، ففي مرسل ابن أبي مليكة، قال: «إن الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تُحدّثون عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً، فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم

(١) النووي، شرح مسلم: ج ١١ ص ٩٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) القسطلاني، إرشاد الساري: ج ١ ص ٣٦٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أحمد أمين، يوم الإسلام: ص ٤١، الناشر: مكتبة الخانجي - مصر.

فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه»^(١).

وقد منع عمر بن الخطاب وفد الصحابة الذين أرسلهم إلى الكوفة من الرواية عن رسول الله ﷺ قال: «... فأقلّوا الرواية عن رسول الله ﷺ ثم أنا شريككم»^(٢). وأخرجه الحاكم في مستدرّكه وقال في ذيل الحديث: «فلما قدم قرظة قالوا: حدّثنا، قال: نهانا ابن الخطاب». وقال عنه الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد له طرق تجمع ويذاكر بها»^(٣).

وروى الذهبي عن سعد بن إبراهيم عن أبيه أن عمر حبس ثلاثة: ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا مسعود الأنصاري، فقال: «قد أكثرتم الحديث عن رسول الله ﷺ»^(٤)، وكذلك نهى عمر بن الخطاب كبار الصحابة عن نشر حديث رسول الله ﷺ فقد أخرج ابن عساكر - بإسناد صحيح^(٥) - عن السائب بن يزيد، قال: «سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أو لألحقنك بأرض دوس، وانقطع من كتاب أبي بكر كلمة معناها دوس، وقال لكعب: لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة»^(٦).

وقد ذكرت لدعوات المنع من التحديث والتدوين عدة مبررات وأسباب

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٢-٣، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرّك: ج ١ ص ١٠٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٥) انظر: تصحيح هذا الحديث في الجزء الأول: ص ٧٩.

(٦) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٠ ص ١٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

إلا أنها لا تصمد أمام النقد العلمي والموضوعي، لأننا من خلال شواهد وقرائن عديدة يمكننا معرفة أنّ الهدف الحقيقي من وراء هذه المحاولات هو منع انتشار أحاديث إمامة وخلافة أهل البيت عليهم السلام بين عموم المسلمين والتي تنزع الغطاء الشرعي عن أي خلافة أخرى، لذلك كان من الطبيعي جداً أن يجهد بعض في الحدّ من انتشار هذه الأحاديث ممن تسلّم مقاليد السلطة آنذاك، ومن هذه الشواهد التي تبين أنّ المستهدف في المنع هو أحاديث الإمامة والخلافة:

أ- حديث ابن أبي مليكة، قال الذهبي: «ومن مراسيل ابن أبي مليكة أنّ الصديق جمع الناس بعد وفاة نبيهم، فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أشدّ اختلافاً فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم، فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله، فاستحلّوا حلاله وحرّموا حرامه»^(١).

وفي هذا الحديث دلالة على أن المنع من التحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله مختص بأحاديث الخلافة؛ لكون الخلافة هي مشار الخلاف بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، كما قال الشهرستاني: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة، إذ ما سلّ سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سلّ على الإمامة في كلّ زمان»^(٢).

والذي يؤيد ذلك الفهم أنّ المنع مختص بأحاديث الخلافة، ما قاله عبد

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الرحمن المُعَلِّمي من كبار علماء السلفية المعاصرين^(١) - بعد أن ذكر حديث ابن أبي مليكة: «فإن كان لمرسل ابن أبي مليكة أصل فكونه عقب الوفاة النبوية يشعر بأنه يتعلق بأمر الخلافة، كأنّ الناس عقب البيعة بقوا يختلفون، يقول أحدهم: أبو بكر أهلها؛ لأنّ النبي (صلى الله عليه وسلّم) قال: كيت وكيت، فيقول آخر: وفلان قد قال له النبي ﷺ: كيت وكيت، فأحبّ أبو بكر صرفهم عن الخوض في ذلك وتوجيههم إلى القرآن»^(٢).

ب - ورد عن عمر بن الخطاب منعه عن التحدّث بأحاديث النبي ﷺ إلاّ فيما يتعلّق بأحاديث الأحكام والفروع، قال: «أقلّوا الرواية عن رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) إلاّ فيما يعمل به»^(٣)، ومن الواضح أنّ الأحاديث المشمولة بالخطر هو ما يخصّ العقيدة وأهمّها أحاديث الإمامة.

وقال ابن عبد البر نقلاً عن بعضهم: «إنّ عمر إنّما نهى عن الحديث عمّا

(١) هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي اليمني ولد في سنة ١٣١٣هـ في اليمن، عين أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف له مؤلفات وتحقيقات كثيرة، أثنى عليه بعض العلماء، فقال عنه الألباني: «العلامة المحقق». أنظر: مقدمة كتاب التنكيل لما في كتاب الكوثري من الأباطيل: ج ١ ص ١٧١، الناشر: المكتب الإسلامي.

وقال عنه أبو بكر بن عبد الله أبو زيد: «ذهبي عصره، العلامة المحقق». التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل: ج ١ ص ٢٧. الناشر: دار العاصمة - الرياض.

(٢) عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليمني، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: ص ٥٦، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٨ ص ١١٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

لا يفيد حكماً ولا يكون سنة»^(١).

ج - لقد سار الخليفة عثمان على نفس النهج الذي دعا إليه الشيخان في منعهما من رواية الأحاديث، ولذا كان ينهى عن التحدث بالأحاديث التي نهاها عنها إدامة لعملية المنع وتحقيقاً للهدف المتوخى منها؛ لأنه من الممكن جداً أن تظهر الأحاديث المحظورة فيما إذا رفع الحظر عنها فتؤثر أثرها، خصوصاً إذا لاحظنا قصر مدة الحظر نسبياً مع وجود بعض حملة هذه الأحاديث على قيد الحياة، لذا قال عثمان: «لا يحل لأحد يروي حديثاً عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم يسمع به في عهد أبي بكر ولا عهد عمر»^(٢).

د- استكمل بنو أمية مسلسل عملية منع الأحاديث المرتبطة بأهل البيت (عليهم السلام)، فقد قام معاوية بن أبي سفيان بأقصى ما يستطيع لتنفيذ هذه المهمة، قال رجاء بن حيوة: «كان معاوية ينهى عن الحديث، يقول: لا تحدثوا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٣). وقد استخدم مختلف أساليب التهيب والترغيب للوصول إلى هدفه، فنجده يكتب إلى عماله أن «برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كل كورة وعلى كل منبر يلعنون علياً ويبرؤون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته»^(٤).

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله: ج ٢ ص ١٢١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار صادر - بيروت. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٩ ص ١٨٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٩ ص ١٧٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١١ ص ٤٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

وفي أسد الغابة لابن الأثير، قال عبيد الله للزهري، بعد أن روى حديث الغدير بطوله: «لا تحدّث بهذا بالشام، وأنت تسمع ملء أذنيك سبّ علي، فقال: والله إنّ عندي من فضائل علي ما لو تحدّثت بها لقتلت. أخرجته الثلاثة»^(١).

ومن ذلك ما روي عن سعيد بن المسيّب، قال: «قلت لسعد بن أبي وقاص: إنّني أريد أن أسألك عن شيء وإنّي أتقّيك، قال: سل عمّا بدا لك، فإنّما أنا عمّك. قلت: مقام رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) فيكم يوم غدير خم؟ قال: نعم، قال: قام فينا بالظهير فأخذ بيد علي بن أبي طالب، فقال: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، قال: فقال أبو بكر وعمر: أمسيت يا بن أبي طالب مولى كل مؤمن ومؤمنة»^(٢).

وفي أسد الغابة قال أبو أحمد العسكري: «يقال: إن الأوزاعي لم يرو في الفضائل حديثاً غير هذا، والله أعلم، قال: وكذلك الزهري لم يرو فيها إلا حديثاً واحداً، كانا يخافان بني أمية»^(٣).

إتلاف أحاديث أهل البيت عليهم السلام

ومما يدل على أنّ الأحاديث التي واجهت المنع من التدوين والتحديث، هي أحاديث أهل البيت عليهم السلام بالخصوص، وجود بعض النصوص التي

(١) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ١ ص ٣٠٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٦٢، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام.

(٣) ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة: ج ٢ ص ٢٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

أشارت صراحة إلى أنه تم إتلاف مجموعة من الأحاديث في أهل البيت عليهم السلام والتي وصلت إلى مرحلة التدوين، لذا لم يتسامح معها، فتمت إزالتها من الوجود، فعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه، قال: «جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن، صحيفة فيها أحاديث في أهل البيت - بيت النبي صلى الله عليه - فاستأذنا على عبد الله^(١)، فدخلنا عليه، قال: فدفعنا إليه الصحيفة، قال: فدعا الجارية، ثم دعا بطست فيها ماء، فقلنا له: يا أبا عبد الرحمن انظر فيها، فإن فيها أحاديث حسناً، فجعل يميثها^(٢) فيها...»^(٣). فانظر إلى هذا الصحابي، لم يشأ حتى النظر في صحة الأحاديث أو ضعفها، بل كان يكفي له في إعدامها مجرد كونها في أهل البيت عليهم السلام!

فالقول بأن هناك دواعي كثيرة على نقل أحاديث النص على الخلافة، ليس صحيحاً على إطلاقه، فهناك عقبات كثيرة قد واجهتها أحاديث الخلافة والإمامة، لأنها بكل بساطة تقف على طرف نقيض من الوضع القائم آنذاك، ولكن مع كل هذا فقد أفلت الكثير من أحاديث الإمامة والخلافة من شرك الحظر والمنع، وأخذ مكانه في المصادر السننية المعتمدة.

نعم جرت محاولات فيما بعد للتشويش على هذه الأحاديث، فنوقش في أسانيدنا تارة وفي دلالاتها أخرى، وعانت من الأهمال وعدم التركيز عليها

(١) أي: عبد الله بن مسعود.

(٢) يميثها أي: يمرسها ويذيعها في الطست. ماث الشيء: مرسه وأذابه. لسان العرب، مادة: موت.

(٣) الخطيب البغدادي، تقييد العلم: ج ١ ص ٥٤، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.

وإظهارها للأمة؛ ولذا قد يتوهم من لم يدقق ولم يتفحص في الجوامع الحديثية لأهل السنة أنّ أحاديث الإمامة والخلافة لا وجود لها، ولكن هذا الاعتقاد سرعان ما يزول لمن يتتبع ويبحث جيداً، ويتجرد عن العوامل النفسية والميول والأهواء الشخصية، ويدخل ميدان البحث بروح الإنصاف والموضوعية، فسيجد أنه رغم كلّ محاولات الحجب والإخفاء لأحاديث إمامة أهل البيت عليهم السلام غير أنها قد سجلت حضوراً لافتاً في المصادر المختلفة.

القول بأن حديث النص على الخلافة لا أصل له باطل

ومن المجازفات العلمية التي ارتكبتها القفاري هي ادّعاؤه بأنّ النصّ على الخلافة لا أصل له في السنة النبوية، وهو كلام ينبيء إمّا عن عدم اطلاع وغفلة، أو عن تجاهل وعناد؛ وذلك لعدة أمور:

١- إمامة أهل البيت عليهم السلام حقيقة قرآنية

لقد تقدّم أنّ إمامة أهل البيت عليهم السلام من المبادئ القرآنية الأصيلة التي نصّ عليها القرآن الكريم، كما ذكرنا ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^(١)، وقوله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٢)، وقوله عز وجل:

(١) المائدة: ٥٥.

(٢) المائدة: ٦٧.

﴿لِيَوْمٍ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾^(١).

٢- إمامة أهل البيت نطقت بها السنة

لم يقتصر ذكر إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام على القرآن، بل وردت إمامته وإمامة أهل البيت عليهم السلام في السنة النبوية المطهرة، من خلال عدد من الأحاديث الشريفة ابتداءً بحديث الدار الذي رواه غير واحد من المحدثين كالطبري في تاريخه عن علي عليه السلام قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ عَلِيِّ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فَقَالَ لِي: يَا عَلِيُّ إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَنْذِرَ عَشِيرَتِي الْأَقْرَبِينَ... فَأَخَذَ بَرَقَتِي، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصِيِّ وَخَلِيفَتِي فَيَكُمُ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»^(٢).

وقد تقدّم تخريج هذا الحديث وتصحيحه في بحث الوصية في الجزء الأول من هذا الكتاب^(٣).

ثم حديث الثقلين الذي أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن زيد بن أرقم عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «أَمَّا بَعْدُ أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ... وَأَنَا تَارِكٌ فَيَكُمُ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ... ثُمَّ قَالَ: وَأَهْلُ بَيْتِي أَذْكَرُكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكَرُكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي»^(٤).

(١) المائدة: ٣.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٠٣.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٢-١٢٣ ح ٦١١٩، باب فضائل علي رضي الله عنه،



وأخرجه الترمذي بسنده عن أبي سعيد والأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهلي بيتي ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»^(١) وقد صحّحه الألباني في صحيح الجامع الصغير^(٢).

وأخرجه الحاكم في المستدرک، وقال عنه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بطوله»^(٣).

وهناك مزيد بحث حول هذا الحديث في الجزء الأول من هذا الكتاب^(٤).

وكذلك حديث المنزلة الذي يُثبت أهمّ منزلة من منازل هارون من موسى عليهما السلام، وهي الولاية والخلافة، وروى هذا الحديث أكثر من عشرين صحابياً وصحابية، وخرّجه أكثر من أربعين عالماً، منهم البخاري ومسلم في صحيحيهما^(٥)، وهو من أثبت الآثار، بل من هو



الناشر: دار الفكر - بيروت.

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج ١ ص ٤٨٢، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) أنظر: نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٦٣-٦٤.

(٥) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٢٩ ح ٤١٦٤. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧

ص ١٢٠ ح ٦١١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

من الأحاديث المتواترة، قال ابن عبد البرّ في الاستيعاب: «هو من أثبت الآثار وأصحّها»^(١).

وقال عنه الشيخ محمد جعفر الكتاني: «حديث ... متواتر جاء عن نيف وعشرين صحابياً»^(٢).

وألفاظه واضحة الدلالة على الإمامة والخلافة، وهذا ما فهمه العلماء حتى المعاصرين منهم، فقد قال الباحث أحمد محمود صبحي - بناء على ثبوت قوله ﷺ لعليّ عليه السلام: لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خلفتي، قال: «ولا شك أن هذه العبارة تجعل من الحديث نصاً جلياً في إمامة علي، يحسم كل اختلاف ويضع حداً للتفسيرات المتباينة التي استخلصتها الفرق من دلالة الحديث»^(٣).

وقد مرّ البحث مفصلاً في حديث المنزلة حول طرقة وألفاظه ودلالاته، ومناسبات مجيئه، وأثبتنا دلالة عليّ إمامة أمير المؤمنين عليه السلام^(٤).

٣- السنة النبوية لا تنحصر في مصادر أهل السنة

إنّ من أهمّ أصول المناظرة هو الاحتجاج على الخصم بما يعتقدده هو لا بما هو ثابت عند خصمه فقط، فكلام القفاري بأنّ النصّ على الخلافة لا أصل له - على فرض قبوله - فهو يختص بكتب أهل السنة، وهذا غير صحيح

(١) ابن عبد البرّ، الاستيعاب: ج ٣ ص ١٠٩٧، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) الكتاني، نظم المتناثر في الحديث المتواتر: ص ١٩٥، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

(٣) أحمد محمود صبحي، نظرية الإمامة: ص ٢٢٥، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

(٤) أنظر: ص ١١.

في المناظرات والمحاجات، فإن الشيعة لا يعتقدون أن ما حوته كتب أهل السنة هو ما يمثل السنة النبوية فقط، فلديهم مصادرهم وطرقهم إلى السنة النبوية، وفيها أن النص على الإمامة والخلافة أصل أصيل ومن أساسيات عقيدتهم، فالقول بأن النص على الإمامة والخلافة لا أصل له، قول تنقصه الدقة العلمية أولاً، ويخالف أبسط قواعد المناظرة والمحااجة ثانياً.

الشبهة: لو صح أن الصحابة كتموا النص على الخلافة لكتموا

الفضائل الكثيرة لعلي عليه السلام

قال القفاري: «ولو كتم الصحابة مسألة النص عليه لكتموا فضائل علي ومناقبه، ولم ينقلوا منها شيئاً، وهذا خلاف الواقع، فعلم أنه لو كان شيء من ذلك لنقل؛ لأن النص على الخلافة واقعة عظيمة، والوقائع العظيمة يجب اشتهارها جداً، فلو حصلت هذه الشهرة لعرفها المخالف والموافق، وحيث لم يصل خبر هذا النص إلى أحد من الفقهاء والمحدثين علمنا أنه كذب»^(١).

الجواب:

الصحابة لم يكتموا أحاديث النص

إن العديد من الصحابة لم يخفوا أو يكتموا حديث النص على الإمامة والخلافة بعد النبي ﷺ فقد مر بنا سابقاً وذكرنا أن أحاديث النص على

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٦-٨٥٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

إمامة أمير المؤمنين عليه السلام قد جاءتنا عن طريق عدد كبير من الصحابة، وأوضح شاهد على ذلك ما تقدم في طرق وأسانيد حديث الغدير، حيث وصلنا هذا الحديث بنحو التواتر والقطع، وقد نقله لنا أكثر من مائة صحابي^(١)، وكذلك حديث المنزلة الذي رواه أكثر من عشرين صحابياً وصحابة، هذا مضافاً لمواقف الكثير من الصحابة العملية الدالة على إيمانهم بأن أمير المؤمنين عليه السلام هو المنصوص عليه بالإمامة والخلافة، ومن أوضح هذه المواقف هو انحيازهم وجلوسهم في دار أمير المؤمنين عليه السلام في حادثة السقيفة، وعدم مشاركة القوم في مراسم البيعة وتعيين الخليفة الأول، والشواهد التاريخية كثيرة على ذلك، فلا نزيل.

فالقول بأن الصحابة لم ينقلوا لنا النصّ على الخلافة أو كتموا هذه الحقيقة يخالف النصوص الحديثية والواقع التاريخي، نعم يوجد في الصحابة ممن كتم أحاديث النصّ على الإمامة، فدعا عليهم علي عليه السلام وأصابتهم دعوته، كما ورد ذلك في حديث الغدير، عندما كتم بعض الصحابة الشهادة به حين ناشدهم علي عليه السلام واستشهدهم عليه أيام خلافته، وقد جاء ذلك فيما أخرجه أحمد في مسنده عن سماك بن عبيد بن الوليد العبسي، قال: «دخلت على عبد الرحمن بن أبي ليلى، فحدثني: أنه شهد علياً (رضي الله عنه) في الرحبة، قال: أنشد الله رجلاً سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وشهده يوم غدير خمّ إلا قام، ولا يقوم إلا من قد رآه، فقام اثنا عشر رجلاً، فقالوا: قد رأينا وسمعنا، حيث أخذ بيده،

(١) أنظر: الأميني، الغدير: ج ١ ص ١٤-١٥، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

يقول: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وانصر من نصره واخذل من خذله، فقام إلا ثلاثة لم يقوموا فدعا عليهم فأصابتهم دعوته»^(١).
 وفي أسد الغابة: «... وكنتم قوم، فما خرجوا من الدنيا حتى عموا وأصابتهم آفة منهم يزيد بن وداعة، وعبد الرحمن بن مدلج»^(٢).
 وفي تاريخ مدينة دمشق: «وكنتم قوم فما فنوا من الدنيا حتى عموا وبرصوا»^(٣).

قياس أحاديث النص على أحاديث الفضائل قياس مع الفارق

إن قول القفاري: «ولو كنتم الصحابة مسألة النصّ عليه لكنتموا فضائل علي ومناقبه، ولم ينقلوا منها شيئاً» ليس صحيحاً على الإطلاق؛ لأنّ قياس أحاديث الإمامة والخلافة على أحاديث الفضائل قياس تعوزه الدقة العلمية ويدحضه الواقع التاريخي والموضوعي، فالإمامة - كما يعترف القفاري نفسه - من المسائل التي تتعلق بها مصالح الناس كلّهم، وتكتسب أهمية وحساسية كبيرة لا تخفى على ذي لب، فثبوتها لشخص بالنص والتعيين الإلهي أمر لا تدانيه فضيلة أو تضاهيه منقبة، فهي مدعاة لأن يطمع بها كلّ أحد، وغنيمة تتناول لها الرؤوس وتهفو إليها النفوس، كما صرّح بذلك عمر بن الخطاب في يوم خيبر، حيث قال: «ما أحببت الإمارة إلاّ يومئذٍ» وذلك عندما قال النبي ﷺ في حقّ عليّ عليه السلام: «لأعطينّ هذه الراية رجلاً

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ١١٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٣ ص ٣٢١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٢٠٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

يحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه» فقال عمر: «فتساورت لها رجاء أن أدعى لها»^(١).

ويشهد لذلك أيضاً ما جرى في حادثة السقيفة، من الجدل الحاد الذي وقع بين بعض المهاجرين والأنصار، حتى قال بعضهم: «منّا أمير ومنكم أمير» وأجابه أبو بكر قائلاً: «لا، ولكنّا الأمراء وأنتم الوزراء»^(٢)، وقول عمر: «إن الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة»^(٣).

وقد تقدّم أيضاً قول الشهرستاني في الإمامة، حيث قال: «وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة»^(٤).

فبناءً على هذا كله لا يمكن أن تقاس أحاديث الإمامة بأحاديث الفضائل، فيقال: بما أنهم لم يكتموا أحاديث فضائل أمير المؤمنين عليه السلام - حسب الفرض - فكيف يكتمون أحاديث الخلافة والإمامة لو كانت موجودة، ولكن مع هذا يمكن الادّعاء أيضاً بأنّ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام مورس بحقها الكتمان وتعرضت لنوع من الإخفاء والحجب، وهذا ما سيتضح في المبحث القادم إن شاء الله.

تعرض الكثير من فضائل أمير المؤمنين عليه السلام للتشويه والكتمان

إنّ القول بأنّ الصحابة أو غيرهم لم يكتموا فضائل أمير المؤمنين عليه السلام

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢١ ح ٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٩٤ ح ٣٦٦٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠.

(٤) الشهرستاني، الملل والنحل: ج ١ ص ٢٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

بشكل مطلق، كما يحاول القفاري أن يثبت ذلك، لا يمكن قبوله بحال من الأحوال؛ وذلك لقيام الشواهد والقرائن التاريخية على خلافه؛ وهو أمر ليس بمستبعد على الإطلاق؛ لأنّ مجتمع الصحابة، كما يبدو لكل باحث منصف لم يكن مجتمعاً مثالياً فاضلاً متجرداً عن كلّ النوازع النفسية والبشرية من الحسد والحقد وحب الذات والسلطة، بل هو مجتمع بشري تعتريه كلّ هذه الأمور، ولم يكن استثناء من سائر المجتمعات الأخرى؛ لذا حصلت فيه خلافات ونزاعات وحروب وكان كبار الصحابة أطرافاً فاعلة فيها، مما أوغر صدور بعضهم على بعض، وخلف في نفوسهم أحقاداً وضغائن كثيرة، منها ما كتموه ومنها ما لم يستطيعوا كتمانها، بل ربما وصل الحال ببعضهم أنّه لا يطبق النطق باسم بعض آخر، ولا يحبّ له الخير.

وقد نال أمير المؤمنين عليه السلام النصيب الأوفر من مواقف العداء ضده؛ وذلك لما حباه الله تعالى من الكمال والصفات التي لا يتمتع بها غيره، وما قام به من جهاد وقتال في سبيل الله، وثبات على الحق؛ مما أورث الحسد والحقد في صدور الآخرين تجاه أمير المؤمنين عليه السلام وهو ما أخبر به النبي صلى الله عليه وآله على ما أخرجه أبو يعلى في مسنده عن علي عليه السلام قال: «اعتنقني [رسول الله صلى الله عليه وآله] ثم أجهش باكياً، قال: قلت: يا رسول الله ما يبكيك؟ قال: ضغائن في صدور أقوام لا يبدونها لك إلا من بعدي، قال: قلت: يا رسول الله في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك»^(١) وقال عنه الهيثمي: «رواه

(١) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ١ ص ٤٢٧، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

أبو يعلى والبزار، وفيه الفضل بن عميرة وثقه ابن حبان وضعفه غيره وبقيّة رجاله ثقات»^(١).

وأخرج البيهقي^(٢) وابن عساكر^(٣) والحاكم - واللفظ له - عن عليّ بن الحسين أيضاً، قال: «قال لي رسول الله ﷺ: إنّ الأمة ستغدر بك بعدي...». صحّحه الحاكم ووافقه الذهبي^(٤).

بل نجد أنّ بعض الصحابة كانت لا ترتاح لنفسه لذكر فضائل أمير المؤمنين عليّ بن الحسين أو تقبلها حتى في حياة رسول الله ﷺ فضلاً عنه بعد وفاته ﷺ ومنهم على سبيل المثال:

أ- أنس بن مالك

إنّ أنس بن مالك قد سجلت عليه بعض الملاحظات في تعامله مع أمير المؤمنين عليّ بن الحسين يستشف منها أنّه كان لا يحمل في نفسه وداً لعليّ بن الحسين وهذا ما نراه في حديث الطائر المشوي حين أهدى لرسول الله ﷺ طائراً مشوياً فدعا الله سبحانه أن يأتي بشخص يحبّه الله ورسوله، ويحبّ الله ورسوله ليأكل معه من هذا الطائر، فكان عليّ بن الحسين يأتي إلى بيت رسول الله ﷺ ويردّه أنس بن مالك، حتى تكرر ذلك ثلاث مرات إلى أن سمع رسول الله

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١١٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) رواه عنه ابن كثير في البداية والنهاية: ج ٧ ص ٣٦٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٢ ص ٤٤٧-٤٤٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٣ ص ١٤٢-١٤٣، الناشر: دار

المعرفة - بيروت.

صوت أمير المؤمنين عليه السلام وصاح بأنس أن ادخله، فدخل أمير المؤمنين عليه السلام فقال له رسول الله: دعوتك ثلاث مرات، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: أجبته ولكن في كل مرة يردّني أنس، فقال لأنس: ما حملك على ما فعلت؟ قال: أردت أن يكون أحداً من الأنصار.

وحديث الطير أخرجه عدد كبير من الحفاظ والعلماء^(١)، وقد روي بطرق متعددة ربما تبلغ حدّ التواتر^(٢)، ومنها على سبيل المثال ما أخرجه

(١) أنظر: الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ج ٧ ص ١٠٥. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٣٠-١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٩ ص ٣٧٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٧ ص ٤٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغيرها من المصادر الكثيرة.

(٢) قال الحاكم النيسابوري: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابه زيادة على ثلاثين نفساً، ثم صحّت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفيّنة». المستدرک: ج ٣ ص ١٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت. وقال الذهبي: «وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جداً قد أفردتها بمصنّف، ومجموعها هو يوجب أن يكون الحديث له أصل». تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١٠٤٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وقال ابن حجر: «وقد جمع طرق الطبراني ابن مردويه والحاكم وجماعة وأحسن شيء فيها طريق أخرجه النسائي في الخصائص» لسان الميزان: ج ١ ص ٤٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

وقال أحمد بن الصديق الغماري في جؤنة العطار: «فإذا لم يكن حديث الطير صحيحاً؛ فلا يصحّ في الدنيا حديث البتة، ولا يقع تواتر بخير بالمرة. فقد رواه عن أنس (سبعة وتسعون راوياً) مائة إلا ثلاثة بأعدادها مضاعفة من الطرق عنهم، وورد مع ذلك عن جماعة من الصحابة منهم (علي نفسه وعائشة وابن عباس) وتمام سبعة من الصحابة فيما يحضرنني الآن، بحيث أفرد طرقه الإمام محمد بن جرير الطبري في مجلد ضخّم، ومن بعده جماعة منهم الحافظ ابن السّاق الذي أملى مجلساً فيه ببغداد، فقاموا إليه وأخرجوه من المسجد وغسلوا الكرسي الذي كان يملئ عليه

الطبراني في المعجم الكبير بسنده عن أنس بن مالك، قال: «أُهِدِي لِرَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) طائر، فوضع بين يديه، فقال: اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي، فجاء علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، فدق الباب، فقلت: ذا؟ فقال: أنا علي. فقلت: النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على حاجة، فرجع ثلاث مرار، كل ذلك يجيء، قال: فضرب الباب برجله، فدخل، فقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ما حبسك؟ قال: قد جئت ثلاث مرّات كل ذلك يقول: النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) على حاجة، فقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): ما حملك على ذلك؟ قلت: كنت أردت أن يكون رجل من قومي»^(١).

وأخرجه ابن عساكر عن أنس بن مالك «أن أم سليم أتت النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بحجلات قد شوتهن بأضباعهن وخمرتتهن، فقال النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ خَلْقِكَ إِلَيْكَ يَأْكُلُ مَعِي هَذَا الطائر، قال أنس: فجاء علي بن أبي طالب، فقال: استأذن لي على رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فقلت: هو على حاجة، وأحببت أن يجيء رجل من الأنصار، فرجع ثم عاد، فسمع رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) صوته، فقال: ادخل يا علي، اللهم وال، اللهم وال، اللهم وال»^(٢).

فأنس الذي لا تطاوعه نفسه أن يكون علي عَلَيْهِ السَّلَامُ هو من يحبّه الله ورسوله ويحب الله ورسوله، ولم يرد له هذه الفضيلة وإنما أرادها لشخص آخر، هل



بالماء». جؤنة العطار في طرف الفوائد من لطائف الأخبار: ج ١ ص ٢٧، طبعة قديمة.

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ٢٥٣-٢٥٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٧ ص ٤٠٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

تطاوعه نفسه أن ينقل فضيلة من فضائل علي عليه السلام؟! والشاهد على ذلك أن أنساً هذا لم يشهد بحديث الغدير عندما ناشده أمير المؤمنين عليه السلام في الرحبة متعللاً بأنه كبر ونسي؛ مما حدا بأمر المؤمنين عليه السلام أن يدعوا عليه، فأصابه البرص، وقد أشار إلى هذه الحادثة ابن قتيبة الدينوري في كتاب المعارف، قال: «ذكر قوم أن علياً (رضي الله عنه) سأله عن قول رسول الله (صلى الله عليه وسلم): اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، فقال: كبرت سني ونسيت، فقال له علي (رضي الله عنه): إن كنت كاذباً فضربك الله ببياض لا توارىها العمامة»^(١).

وقال الشيخ محمد عبده في شرح نهج البلاغة: «يعني البرص، فأصاب

(١) ابن قتيبة الدينوري، المعارف: ص ٥٨٠، الناشر: دار المعارف - القاهرة. ولكنه ورد في ذيل الخبر عبارة «قال أبو محمد: ليس لهذا أصل» ولكن يغلب على الظن أن هذه العبارة قد أقيمت هنا؛ لأنه لو كان هذا الخبر ليس له أصل فلماذا ذكره ابن قتيبة كمصدق لمن ابتلي بالبرص، وقد نقل عنه ذلك العديد من العلماء كابن أبي الحديد، قال العلامة الأميني: «وهو يكشف عن جزمه بصحة العبارة وتطابق النسخ على ذلك كما يظهر من غيره أيضاً ممن نقل هذه الكلمة عن كتاب المعارف لكن: اليد الأمانة على ودائع العلماء في كتبهم في المطابع المصرية دسّت في الكتاب ما ليس منه، فزادت بعد القصة ما لفظه: (قال أبو محمد: ليس لهذا أصل)، ذهولاً عن أن سياق الكتاب يعرب عن هذه الجنائية، ويأبى هذه الزيادة؛ إذ المؤلف يذكر فيه من مصاديق كل موضوع ما هو المسلّم عنده. ولا يوجد من أول الكتاب إلى آخره حكم في موضوع بنفي شيء من مصاديقه بعد ذكره إلا هذه فأول رجل يذكره في عد من كان عليه البرص هو أنس ثم يعد من دونه، فهل يمكن أن يذكر مؤلف في إثبات ما يرتأيه مصداقاً ثم ينكره بقوله لا أصل له؟ وليس هذا التحريف في كتاب المعارف بأول في باب «الغدير: ج ١ ص ١٩٢-١٩٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

أنساً هذا الداء فيما بعد في وجهه، فكان لا يرى إلا مبرقعاً»^(١).

وأخرج البلاذري عن أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: «قال عليّ بن المنبر: نشدت الله رجلاً سمع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول يوم غدیر خم: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، إلا قام فشهد - وتحت المنبر أنس بن مالك والبراء بن عازب، وجريير بن عبد الله - فأعادها فلم يجبه أحد، فقال: اللهم من كتم هذه الشهادة وهو يعرفها فلا تخرجه من الدنيا حتى تجعل به آية يعرف بها، قال: فبرص أنس، وعمي البراء، ورجع جريير أعرابياً بعد هجرته، فأتى السراة فمات في بيت أمه بالسراة»^(٢).

ب - أم المؤمنين عائشة:

من يقرأ التاريخ الإسلامي يتضح له ما كان بين أمير المؤمنين عليه السلام وبين السيدة عائشة من عدم الوفاق والمودة، ولا ينحصر السبب كله فيما حصل في حرب الجمل من خصومة وعداء بينهما، بل يمتد إلى أبعد من ذلك بكثير، فهي كانت لا تحمل في نفسها ودأ له منذ أن انتقلت إلى بيت رسول الله صلى الله عليه وآله حين كانت ترى احتفاء رسول الله بأمر المؤمنين واختلائه به ومناجاته له لساعات طويلة من الليل أو النهار، في الوقت الذي لا يفعل ذلك مع غيره من الصحابة، وكذلك تزويجه ابنته بعد ردّ غيره من كبار الصحابة، ثم شاء الله تعالى أن يرزق علياً وفاطمة عليهما السلام الذرية ويحرم السيدة عائشة منها، ليصبحوا أولاد علي عليه السلام وأولاد رسول الله صلى الله عليه وآله فهذه الأسباب

(١) نهج البلاغة: ج ٤ ص ٧٤، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٢ ص ٣٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وغيرها أورثت في نفس السيدة عائشة الحسد والغيرة والحنق على علي عليه السلام وقد كشفت عن غيرتها من علي عليه السلام يوماً أمام رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ما أخرجه أحمد بن حنبل - واللفظ له - والنسائي ^(١) وأبو داود ^(٢) والبزار ^(٣) عن النعمان بن بشير، قال: «استأذن أبو بكر على رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسمع صوت عائشة عالياً وهي تقول: والله لقد عرفت أنّ علياً أحب إليك من أبي ومني مرتين أو ثلاثاً، فاستأذن أبو بكر، فدخل فأهوى إليها، فقال: يا بنت فلانة لا أسمعك ترفعين صوتك على رسول الله (صلى الله عليه وسلم)» ^(٤).

وقال ابن حجر: «وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي بسند صحيح عن النعمان بن بشير، قال: استأذن أبو بكر على النبي (صلى الله عليه وسلم)، فسمع صوت عائشة عالياً، وهي تقول: والله لقد علمت أنّ علياً أحب إليك من أبي...» ^(٥).

وهكذا استمرت العلاقة بينهما غير متسمة بالود، إلى أواخر حياة

(١) النسائي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ص ١٠٧-١٠٨، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٤٧٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) البزار، مسند البزار: ج ٨ ص ٢٢٣، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت. وقال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح» مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٢٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ٢٧٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ١٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

النبي ﷺ حيث كانت عائشة لا تطيق حتى أن تذكر اسم علي عليه السلام، بل تعبر عنه بـ (رجل) في بعض الروايات، وذلك قبيل وفاة الرسول الأكرم ﷺ وهو ما أخرجه البخاري في صحيحه ومسلم أيضاً - واللفظ للأول - بسندهما عن عائشة، قالت: «لما ثقل النبي (صلى الله عليه وسلم) واشتد به وجعه استأذن أزواجه في أن يمرض في بيتي فأذن له، فخرج النبي (صلى الله عليه وسلم) بين رجلين تخطّ رجلاه في الأرض، بين عباس وبين رجل آخر، قال عبيد الله: فأخبرت عبد الله بن عباس، فقال: أتدري من الرجل الآخر؟ قلت: لا، قال: هو علي»^(١).

وأخرج الحديث أحمد بن حنبل في مسنده^(٢) وعبد الرزاق في مصنفه^(٣) وابن سعد في طبقاته^(٤) وزادوا فيه قوله: «ولكن عائشة لا تطيب لها نفساً بخير»^(٥) وحذف هذه الزيادة - كما ترى - البخاري ومسلم وأوردها الطبري بعبارة أخرى: «ولكنها لا تقدر على أن تذكره بخير وهي تستطيع»^(٦). فإذا كانت لا تسمح لها نفسها أن تذكر مجرد اسم علي عليه السلام فهل يا ترى يمكن لها أن تنقل لنا جميع فضائله ومزاياه التي سمعتها أو شاهدتها؟!

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٥٧ ص ١٦٢ ح ١٩٨، الناشر: دار الفكر - بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ٢٢ ح ٨٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت. وغير ذلك من المصادر.
(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ٣٤، ص ٢٢٨، وغيره من المصادر.
(٣) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٢٩ - ٤٣٠، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.
(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ٢٣٢، الناشر: دار صادر - بيروت.
(٥) كلمة (بخير) لا توجد في مسند أحمد.
(٦) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٣٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

هذا وقد ازداد مؤشر العلاقة سوءاً بين السيدة عائشة وبين أمير المؤمنين عليه السلام في أحداث معركة الجمل المريرة التي كلفت الأمة الإسلامية ثمناً غالياً، وعانت كثيراً من تداعياتها ونتائجها، وكان تأثيرها شديداً في نفسية السيدة عائشة إلى الحد الذي أدى بها أن تفصح عما كانت تحمله في صدرها تجاه علي عليه السلام وذلك حين بلغها الخبر باستشهاده عليه السلام فقالت:

«فألقت عصاها واستقرت بها كما قرّ عيناً بالإياب المسافر

ثم سألت: فمن قتله؟ فقيل: رجل من مراد، فقالت:

فإن يك نائياً فلقد نعاه غلام ليس فيه التراب

فقالت زينب بنت أبي سلمة: ألعلي تقولين هذا؟! فقالت: إني أنسى، فإذا نسيت فذكروني»^(١).

فإذا كانت السيدة عائشة التي لا تخفي فرحها وسرورها بقتل علي عليه السلام لا نظن أنه يؤنسها أن تذكر فضائله ومناقبه، وهذا ما ينجلي لنا في رواية أحمد بن حنبل عن عطاء بن يسار، قال: «جاء رجل فوق في علي وفي عمار رضي الله تعالى عنهما عند عائشة، فقالت: أمّا علي فلست قائلة لك فيه شيئاً، وأمّا عمار فإنني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ١١٥، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٣٩٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت. ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٤٠، الناشر: دار صادر - بيروت.

يخير بين أمرين إلا اختار أَرشدهما»^(١).

واستناداً إلى هذه الرواية الصحيحة، فإنّ عائشة قد كتبت فضائل أمير المؤمنين عليه السلام، واكتفت بنقل فضيلة لعمار بن ياسر، بل لم تدافع عن علي عليه السلام ولم تزجر هذا الذي جاء ينتقص علياً عليه السلام في محضرها، ولعله قد يقال: إنّ ما حمل هذا الشخص على الواقعة في علي عليه السلام وعمار هو ما لمسه من رضا وقبول من قبل السيدة عائشة، ولا نظنه يتجرأ على قوله هذا عند أحد آخر، ولذا اختار السيدة عائشة، فتكلّم بهذا الكلام.

وعلى العموم فإنّ فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ما كانت تلقى القبول والرضا عند السيدة عائشة، وهو ما تقرره كلّ الشواهد والأدلة التاريخية التي نقلناها والتي لم نقلها.

ج - معاوية بن أبي سفيان:

إنّ موقف العداء والخصومة الذي اتخذه الصحابي معاوية بن أبي سفيان من علي عليه السلام واضح لا يحتاج إلى بيان، فقد تمرّد معاوية على الخلافة الشرعية وخلع ربة الطاعة بعد أن تمكّن من توطيد أركان دولته في الشام طوال الفترة التي قضاها عاملاً للخليفة عثمان، الأمر الذي أدّى به إلى أن يعلن الحرب الضروس على الخليفة الشرعي في واقعة صفين التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المسلمين، فماذا نتوقع من شخص كمعاوية

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٦ ص ١١٣، الأحاديث مذيّلة بأحكام شعيب الأرنؤوط عليها الناشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة. قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط مسلم».

الذي ما انفكت دماء الحقد والضغينة - التي تغذيها أحقاد بدر وحنين - تسري في جسده؟!

هل نتوقع منه وهو من يملك السلطة والمال أن ينشر فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وينادي بها على المنابر إكراماً لهذا الصحابي الجليل زوج البتول وابن عم الرسول صلى الله عليه وآله ورابع الخلفاء، ويكتب هذه الفضائل ويجزل العطاء لمن يأتي بفضيلة له؟ أم نتظر منه العكس؟

إنّ التاريخ سوف يجيبنا عن هذا التساؤل، حيث نقل ابن أبي الحديد المعتزلي عن المدائني في كتابه (الأحداث) «قال: كتب معاوية نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة أن برئت الذمة ممن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته، فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبر يلعنون علياً ويبرأون منه ويقعون فيه وفي أهل بيته، وكان أشدّ الناس بلاء حينئذ أهل الكوفة لكثرة من بها من شيعة علي عليه السلام، فاستعمل عليهم زياد بن سمية وضمّ إليه البصرة، فكان يتبع الشيعة وهو بهم عارف؛ لأنّه كان منهم أيام علي عليه السلام، فقتلهم تحت كلّ حجر ومدّر وأخافهم وقطع الأيدي والأرجل وسمل العيون، وصلبهم على جذوع النخل، وطرفهم وشرّدهم عن العراق، فلم يبق بها معروف منهم»^(١).

إنّ معاوية لم يحاول كتم فضائل علي عليه السلام ومحاربتها فحسب، بل أراد أن يؤسس لسنة مغايرة وهي سبّ أمير المؤمنين عليه السلام ولعنه من على منابر

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١١ ص ٤٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

المسلمين، ولمدة طويلة حتى ترسخ في أذهان الأمة الإسلامية، ولم يسلم من هذه الأوامر الصارمة حتى كبار الصحابة ممن ملأت أسماعهم فضائل علي عليه السلام، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً، فقال: ما منعك أن تسب أبا التراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فلن أسبّه، لئن تكون لي واحدة منهن أحبّ إلي من حمر النعم: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، يقول له خلفه في بعض مغازيه، فقال له علي: يا رسول الله خلفتني مع النساء والصبيان، فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي.

وسمعه يقول يوم خيبر: لأعطين الراية رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله، قال: فتناولنا لها، فقال: ادعوا لي علياً فأتي به أرمم فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله عليه.

ولما نزلت هذه الآية ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ دعا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علياً وفاطمة وحسناً وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلي^(١).

إنّ هذه السنة السيئة التي سنّها معاوية بن أبي سفيان فتحت الباب واسعاً لمسلسل المصائب والنوائب التي جرت على أهل البيت عليهم السلام، وشيعتهم

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٠-١٢١ ح ٦١١٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ومحببهم من قبل بني أمية وأجهزتهم القمعية، قال القرطبي: «فقد صدر عنهم [بني أمية] من قتل أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وسبيهم وقتل خيار المهاجرين والأنصار بالمدينة وبمكة وغيرهما، وغير خاف ما صدر عن الحجاج وسليمان بن عبد الملك وولده، من سفك الدماء وإتلاف الأموال وإهلاك الناس بالحجاز والعراق وغير ذلك، وبالجملة فبنو أمية قابلوا وصية النبي (صلى الله عليه وسلم) في أهل بيته وأمتة بالمخالفة والعقوق، فسفكوا دماءهم وسبوا نساءهم وأسروا صغارهم وخرّبوا ديارهم وجحدوا شرفهم واستباحوا لعنهم وشتهم، فخالقوا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في وصيته وقابلوه بنقيض قصده وأمنيته، فوا خجلهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه»^(١).

فهذه الخطوات التي أقدم عليها الصحابي معاوية وبنو أمية من بعده ضد أهل البيت عليهم السلام خلقت أجواءً مناسبةً لبروز متبنيات فكرية معادية لفضائل أهل البيت عليهم السلام وجدت طريقها إلى علوم الحديث، فأصبحت رواية فضائل أهل البيت عليهم السلام والتشيع لهم منقصة يجرح بها الراوي ويردّ حديثه^(٢)، بينما تكون معاداتهم وسببهم من علائم الصدق والتمسك بأمور

(١) القرطبي، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة: ص ١١١٤-١١١٥، الناشر: دار المنهاج - الرياض.

(٢) قال أحمد بن الصديق المغربي: «مجرد كون الحديث في الفضائل من أكبر أسباب الطعن عندهم في الرواة، ولو لم يتهموا بتشيع؛ فإن من روى ذلك لا يتوقفون في طعنه، ولا يتورعون عن جرحه ولو كان أوثق الثقات وأعدل العدول». فتح الملك العلي: ص ١٤١، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة - أصفهان.

الديانة^(١)!

د - عدد آخر من الصحابة:

ثم إنّه لا يمكن إنكار أن هناك تياراً من الصحابة والتابعين ممن انحرف عن أمير المؤمنين عليه السلام وأبغضه وسبّه وناصب له العداة وحاربه وكرم فضائله، وهم عدد ليس بالقليل، قال ابن تيمية: «إن كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يبغضونه ويسبونهم ويقاتلونهم»^(٢).

لذا أفرد بعض المحدثين أبواباً في كتبهم، كالهشيمي في مجمع الزوائد الذي عنوانه: (باب منه جامع فيمن يحبه ومن يبغضه) ذكر فيه بعض من كان يبغض علياً عليه السلام، منهم بريدة بن الحصيب، وخالد بن الوليد، وعمرو بن شاس الأسلمي.

وأعدّ ابن أبي الحديد المعتزلي في شرحه لنهج البلاغة فصلاً بعنوان: (فصل في ذكر المنحرفين عن علي)، قال فيه: «وذكر جماعة من شيوخنا البغداديين أنّ عدة من الصحابة والتابعين والمحدثين كانوا منحرفين عن علي عليه السلام، قائلين فيه السوء، ومنهم من كتم مناقبه وأعان أعداءه ميلاً مع الدنيا، وإيثاراً للعاجلة، فمنهم أنس بن مالك»^(٣)، وذكر موقفه في مسألة المناشدة في يوم الرحبة الذي تقدمت الإشارة إليه، وبعدها أخذ يضرب ابن

(١) قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: «فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسك بأمور الديانة بخلاف من يوصف بالرفض فإنّ غالبهم كاذب ولا يتورع في الأخبار!! تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٤١١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٧ ص ١٣٧-١٣٨، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٤ ص ٧٤، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

أبي الحديد بعض الأمثلة من الصحابة والتابعين ممن انحرف عن علي عليه السلام فذكر منهم: الأشعث بن قيس الكندي، وجريير بن عبد الله الجبلي، وأبا مسعود الأنصاري، وكعب الأحمري، والنعمان بن بشير، وعمران بن الحصين، وسمرة بن جندب، وعبد الله بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، والوليد بن عقبة، وأبا الأعور، والضحاك بن قيس، وبسر بن أرطاة، وحبيب بن مسلمة، وأبا موسى الأشعري، ومروان بن الحكم^(١)، وغيرهم كثير.

بل لم يكتف بعض هؤلاء الصحابة ببعض علي عليه السلام وكتمان فضائله، وإنما سعوا إلى الحطّ من مكانة أمير المؤمنين عليه السلام وتنقيصه، وإسقاطه من عين رسول الله، وهو ما بدا واضحاً في مسألة الجارية التي أخذها علي عليه السلام من سبي اليمن، فقد أخرج الطبراني في الأوسط بسنده عن ابن بريدة عن أبيه، قال: «بعث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) علياً أميراً على اليمن، وبعث خالد بن الوليد على الجبل، فقال: إن اجتمعتما فعلي على الناس، فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله، وأخذ علي جارية من الخمس، فدعا خالد بن الوليد بريدة، فقال: اغتتمها، فأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) بما صنع، فقدمت المدينة، ودخلت المسجد، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) في منزله وناس من أصحابه على باب، فقالوا ما الخبر يا بريدة؟ فقلت: خير، فتح الله على المسلمين، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأخبر النبي (صلى الله عليه وسلم) عليه

(١) أنظر: ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٤ ص ٧٤-٨٣.

وسلم) قالوا: فأخبره، فإنه يسقطه من عين رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) يسمع الكلام، فخرج مغضباً وقال: ما بال أقوام ينتقصون علياً، من ينتقص علياً فقد انتقصني، ومن فارق علياً فقد فارقني، إن علياً مني وأنا منه، خلق من طيبتني وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم ذرية بعضها من بعض والله سميع عليم»^(١).

فلا يصح بعد هذا ما ادّعاه القفاري من أن الصحابة لم يكتموا فضائل علي عليه السلام فكيف لهم أن يكتموا أحاديث النصّ على الخلافة، فإنه كلام ليس بدقيق.

نعم، نحن لانكر أن بعض هؤلاء الصحابة الذين ذكرناهم قد نقل بعض فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وقد أفرد لها بعض علماء أهل السنة مصنفات مستقلة، حتى قال ابن الجوزي الحنبلي في كتابه مناقب أحمد بن حنبل عن عبد الله، يقول: «سمعت أبي يقول: ما لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح مثل ما لعلي (رضي الله عنه)»^(٢).

وقال الحافظ ابن عبد البر: «وقال أحمد بن حنبل، وإسماعيل بن إسحاق القاضي: لم يرو في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما روي في فضائل علي بن أبي طالب، وكذلك قال أحمد بن شعيب بن علي النسائي رحمه الله»^(٣).

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ٦ ص ١٦٢-١٦٣، الناشر: دار الحرمين.

(٢) ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد بن حنبل: ص ٢٢٠، الناشر: هجر.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: ج ٣ ص ١١١٥، الناشر: دار الجيل - بيروت.

إلا أننا نظن مع ذلك أن ما ورد في كتب أهل السنة هو غيض من فيض فضائله ومناقبه التي كانت فوق حد الإحصاء، على أن كثيراً من هذه الفضائل التي نقلت إما ضعفت أسانيدُها، أو غيرت دلالاتها، أو أفقدوها اختصاصها به؛ وذلك بجعل فضائل مشابهة لها في غيره من الصحابة.

وعلى كل حال فإن ما أفاده القفاري من أن الصحابة لم يكتموا فضائل أمير المؤمنين عليه السلام لا يمكننا قبوله على إطلاقه لما عرفت.

الشبهة: القول بكتمان الصحابة للنص يستلزم سلب الثقة عن بقيّة

امور الدين

قال القفاري: «ثالثاً: إنّ الإمامة من المفترضات التي تتعلق بها مصالح الناس كلّهم، فإذا قيل فيها: إنّ النبي (صلى الله عليه وسلّم) نصّ على أحد بعينه، والصحابة غيروا وبدّلوا، أمكن حينئذ لكل ملحد أن يقول: إنّ الصلوات الخمس كانت عشراً وإنما الصحابة كتموها وجعلوها خمساً بأهوائهم، وهكذا إذا ادعى مدع تغيير ما نصّ عليه النبي (صلى الله عليه وسلّم) أمكن ذلك في جميع الفرائض ويتعدّى ذلك إلى أن لا يحصل الثقة بشيء من أمور الدين أصلاً»^(١).

الجواب عن الشبهة

الصحابة لم ييكتموا النص على الإمامة

أولاً: إنّ هذه الشبهة كغيرها من شبهات القفاري تستند على أسس وركائز خاطئة، فتنتهي بطبيعة الحال إلى نتائج غير صحيحة، فالقفاري اعتمد في هذه الشبهة وبعض شبهات النصّ على مسألة أن الشيعة تعتقد أن الصحابة كتموا النصّ على الخلافة وأخفوه، ولم يمتثلوا أمر رسول الله ﷺ فيه، وبنى على ذلك شبهته والحال أننا بيننا مراراً أن النصّ على إمامة أمير المؤمنين ﷺ قد وصلنا بطرق متعددة ومناسبات مختلفة تقدّم الكلام عنها مفصلاً، فينهدم بذلك من الأساس ما ادّعاه القفاري هنا من أن القول بكتمان

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٨، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الصحابة للنص سيؤدي إلى انعدام الثقة بكل أمور الدين؛ لأنه لا وجود للقول بأن جميع الصحابة كتموا وأخفوا أحاديث النصّ على الإمامة والخلافة، كيف والشيعة تستدل بالنص على علي عليه السلام؟! وقد أجاب السيد المرتضى رحمته الله عمّا ذكره القاضي عبد الجبار في هذا الخصوص بأننا لانذهب إلى أنّ جميع الصحابة قد كتموا النصّ، فقال: «وكيف يتوهم علينا مثله، ونحن نحاج خصومنا بنقلنا للنص، ونلزمهم أن يتأملوه ويستدلوا على صحّته ليعلموا من النصّ ما علمناه»^(١).

أحاديث الإمامة لا تقاس بأحاديث العبادات

ثانياً: إن الأمور التي اعتمدها القفاري في إلقاء هذه الشبهة وغيرها هو قياسه أحاديث الإمامة والخلافة على غيرها من أحاديث العبادات والأحكام الشرعية الأخرى، بمعنى: أنك لو قلت بأن الصحابة أخفوا وكتموا أحاديث جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الإمامة والخلافة فإن الملحد والمشارك سيقول: ما المانع إذن من أن يكتّم الصحابة أحاديث أخرى في العبادات والمعاملات، فلعلّ الحديث دالّ على أن الصلوات مثلاً كانت عشرّاً، ولكن الصحابة ارتأوا بأهوائهم أن تكون خمساً وهكذا بقية أمور الدين.

نقول: هذا القياس من القفاري قياس باطل وغير تامّ؛ لوجود الفارق الكبير بين الإمامة والخلافة من جهة، وبين الصلاة وغيرها من العبادات من جهة أخرى؛ وذلك لأنّ الإمامة والخلافة من الأمور التي تهّمّ المسلمين

(١) المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٢ ص ١٤٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

كجماعة، وتتعلق بها مصالح الناس كلهم - كما اعترف بذلك القفاري نفسه في كلامه - ولذا تجد أشد الصراعات والاختلافات كانت تدور حول الإمامة والخلافة، كما أشرنا إلى ذلك مراراً، بينما لا نجد أن ذلك قد حصل بالنسبة إلى الصلاة أو غيرها من العبادات الفردية التي لا تتعلق بمصالح الناس كجماعة، بحيث تؤثر على كياناتهم وطبيعة حياتهم ومعيشتهم.

وهذا الفرق الواضح بين الأمرين يجعل الملحد وغيره يفرّق بين المسألتين، فيمكن أن يقبل أن الصحابة كتموا أو بدّلوا أحاديث الخلافة، وفي الوقت نفسه لم يغيروا أو يبدّلوا أحاديث الصلاة أو غيرها من العبادات؛ لوجود المسوّغ والمبرر العقلاني لذلك، فإن أحاديث الإمامة والخلافة تعني الرئاسة والقيادة وهي مطمح كل إنسان، والنفوس تتطلع إلى نيلها والفوز بها، وما يشهد لذلك قول عمر بن الخطاب في يوم خيبر: «ما أحببت الإمارة إلاّ يومئذٍ، قال: فتساورت لها رجاء أن ادعى لها»^(١) وقول أبي بكر بعد أن قرر تسليم مقاليد الخلافة لعمر بن الخطاب: «جعلت لكم عهداً من بعدي واخترت لكم خيركم في نفسي، فكلكم ورم لذلك أنفه»^(٢)؛ رجاء أن يكون الأمر له»^(٣).

فلا ملازمة حينئذٍ بين القول بكتمان الصحابة للنصّ على الإمامة - على

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢١ ح ٦١١٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ورم أنفه: أي امتلاً وانتفخ من ذلك غضباً، وخصّ الأنف بالذكر لأنه موضع الأنفة والكبر، أنظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٥ ص ١٧٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٣) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١ ص ٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

فرض وجوده - وبين سلب الثقة عن أمور الدين كما أراد القفاري أن يصور ذلك.

بعض ملازمات الكلام لا تمنع من قول الحقيقة

ثالثاً: إنه لا يكاد أن يخلو كلام أو بيان لحقيقة ما من أن يساء الاستفادة منه ومن لوازمه، فحتى كلام الله سبحانه يمكن لبعض أن يستفيد من أموراً مخالفة، فمن قوله تعالى: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢) وغيرها من الآيات يمكن للملحد أو المشرك أن يستفيد منها أن المسلمين لديهم صفات سيئة، وأن القرآن يذمهم و..

فهل يمنع ذلك الله سبحانه وتعالى من أن لا يبيّن هذه الحقائق خشية من هذه الاستفادة؟! إن هذا مما لا يقول به عاقل، لأنه سوف يؤدي إلى انسداد باب المحاورات العرفية، وبيان الحقائق وإيصال المعلومات. وما نحن فيه من هذا القبيل فلو فرض أن هناك كتماناً لأحاديث النصّ على الخلافة فهل يجب علينا أن لا نبيّن هذه الحقيقة؛ خوفاً من أن يساء الاستفادة منها من قبل الملحدون وغيرهم؟!

ثم متى كان الملحد أو المشرك يثق بشيء من أمور الدين حتى يخشى القفاري أنه لا يثق بأن الصلاة كانت خمساً؟! ومتى كنا نغير اهتماماً لأحكام

(١) المؤمنون: ٧٠.

(٢) الصف: ٢.

الملحدين وقناعاتهم بعد أن كفروا بما أنزل الله تعالى حتى نتوخي الحذر من أن نقول شيئاً يؤدي إلى أن لا يثقوا بأمر الدين؟! إن هذا لأمر عجيب! ثم إنّه يقال: إن كتمان أحاديث الخلافة- على فرض صحته - ليس هو أول قارورة كسرت في الإسلام حتى يجعله القفاري سبباً لعدم حصول الثقة بأمر الدين؟! ألا تكون الاختلافات التي عصفت بالأمة الإسلامية بعيد وفاة النبي ﷺ وتشتت كلمتها وتشرذمها إلى فرق ومذاهب كل يدعي أنه على الحق^(١)، وأنه على ما عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ألا تكون تلك الخلافات سبباً في سلب الثقة عن أمور الدين؟! فإن كل مذهب وفرقة من هذه الفرق يستدل على ما ذهب إليه بأحاديث يرويها عن النبي ﷺ، بل حتى المسائل التي كان النبي ﷺ يكررها كل يوم أمام الناس مرات عديدة كالوضوء والصلاة قد اختلفوا فيها.

فعلى القفاري أولاً أن يرفع كل هذه الاختلافات بين المسلمين ليحافظ على ثقة الملحدين والمشركين بالتعاليم الإسلامية!! ثم بعد ذلك ليطالب الشيعة بالتخلي عن القول بالنص على الإمامة والخلافة حفاظاً على ثقة المسلمين بأمر الدين!!

(١) قد استفاض عن النبي ﷺ أن الأمة ستفترق بعده ثلاثاً وسبعين فرقة، فقد أخرج العديد من الحفاظ والمحدثين عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن بني إسرائيل افتقرت على إحدى وسبعين فرقة. وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة» ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٣٢٢، الناشر: دار الفكر.

التغيير والتضييع طال حتى الصلاة

رابعاً: إنّ الصلاة التي خشي القفاري عليها من أن يكذب الملحدون بعددها ويتهموا الصحابة بتغييرها، والتي كان المسلمون يؤدونها مرات عديدة في اليوم، هناك شواهد عديدة وفي كتب أهل السنة تؤكد أنها قد طالها التغيير والتبديل، سواء في زمن الصحابة أم زمن التابعين، فقد أخرج البخاري عن أنس، قال: «ما أعرف شيئاً مما كان على عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) قيل: الصلاة، قال: أليس ضيعتم ما ضيعتم فيها؟!»^(١).

وأخرج أيضاً بسنده عن الزهري، قال: «دخلت على أنس بن مالك بدمشق وهو يبكي فقلت له: ما يبكيك؟ فقال: لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة، وهذه الصلاة قد ضيعت»^(٢).

وأخرج ابن ماجه في سننه عن أبي موسى، قال: «صلى بنا علي يوم الجمل صلاة ذكرنا صلاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فإما أن نكون نسيناها، وإما أن نكون تركناها، فسلم على يمينه وعلى شماله»^(٣).

وروى مالك بن أنس عن «عمّه أبي سهل بن مالك عن أبيه أنه قال: ما أعرف شيئاً مما أدركت الناس عليه، قال الباجي: يريد الصحابة، إلا النداء بالصلاة، قال الباجي: يريد أنه باق على ما كان عليه لم

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٣٤ ح ٥٢٩، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٣٤ ح ٥٣٠.

(٣) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٢٩٦، الناشر: دار الفكر- بيروت.

يدخله تغيير ولا تبديل، بخلاف الصلاة فقد أُخِرَت عن أوقاتها، وسائر الأعمال دخلها التغيير»^(١).

وروى الشافعي في كتابه الأم: «عن وهب بن كيسان، قال: رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاة قبل الخطبة، ثم قال: كل سنن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد غيرت حتى الصلاة»^(٢).

فهذه الشواهد وغيرها والمذكورة في المصادر السننية المعتبرة تؤيد أن هذه الصلاة نفسها التي تعدّ أبرز شعار وعنوان للمسلم، قد طرأ عليها تغيير وتبديل منذ الصدر الأول للإسلام، ألا يعتبر هذا سبباً لعدم حصول الثقة بباقي أمور الدين التي ليست بمستوى الصلاة من ناحية الأهمية والممارسة؟! والأغرب من ورود هذه الشواهد في كتب أهل السنة هو توجيههم وتبريرهم لها، فقد فسّروا تضييع الصلاة بتأخيرها عن وقتها؛ فلذا أدرج البخاري هذه الأحاديث في باب تضييع الصلاة عن وقتها، قال ابن حجر في شرحه لحديث أنس بن مالك الذي أخرجه البخاري: «والمراد أنه لا يعرف شيئاً موجوداً من الطاعات معمولاً به على وجهه غير الصلاة، قوله: (وهذه الصلاة قد ضيعت) قال المهلب: والمراد بتضييعها تأخيرها عن وقتها المستحب، لا أنهم أخرجوها عن الوقت، كذا قال وتبعه جماعة، وهو مع عدم مطابقته لترجمة مخالف للواقع، فقد صحّ أنّ الحجاج وأميره الوليد

(١) السيوطي، تنوير الحوالك: ص ٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الشافعي، الأم: ج ١ ص ٢٦٩، الناشر: دار الفكر. البيهقي، معرفة السنن والآثار: ج ٣ ص ٤٦، الناشر: دار الكتب العلمية.

وغيرهما كانوا يؤخرون الصلاة عن وقتها»^(١).

ولكن المتأمل المنصف في هذه الأحاديث يرى أن هذه التوجيهات بعيدة كل البعد عن مغزى هذه الشواهد التي تفيد بوضوح أن أحكام الدين التي كانت في زمن رسول الله ﷺ ومنها الصلاة قد تبدلت وحرّفت وضيعت، وتأخيرها عن وقتها لا يسمّى تضييعاً.

ثم إن بكاء أنس بالشام لا يكون إلا لأمر عظيم جليل، وهو تحريف أحكام الدين، والعبث بشريعة سيد المرسلين، وأما تأخير الولاية أو الخلفاء للصلاة، فإنه لا يستدعي منه كل ذلك، خصوصاً وهو يرى منهم الظلم والفسق والفجور والمجون، ولم يبك لشيء من ذلك، فكيف يبكي لتأخير الصلاة عن وقتها؟!!

الشبهة: دعوى النص على علي عليه السلام كدعوى النص على العباس

قال القفاري: «إن قول الروافض بالنص على علي كقول من يزعم النصّ على العباس، فإن قالوا: ليس النصّ على العباس بصحيح، قيل: ولا النصّ على علي صحيح، وبإبطالهم النصّ على العباس يبطل النصّ على علي؛ لأنّ الكل لم يرد به نص صحيح صريح»^(٢).

وقال: «وهناك فرق شيعية كثيرة تنازع الروافض في النصّ على الكثير ممن تدعي إمامته، حتى ينازعها في إمامها الثاني عشر عشرون فرقة،

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٢ ص ١١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٨، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

والكل يزعم بطلان نص الآخر»^(١).

وقال أيضاً: «والنص في اللغة مأخوذ من المنصة، وهي الظاهر على الفرس لظهوره، فأين ظهور النص، ولو كان لذلك أصل لظهر واشتهر ونقل وتداولته الألسنة»^(٢).

بيان الشبهة

إنّ دعوى الشيعة وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام مساوية تماماً لدعوى طائفة أخرى قد ادّعت النصّ على العباس عمّ النبي صلى الله عليه وآله فإن قيل في ترجيح النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام إنّ النصّ على العباس غير صحيح، كان الجواب إنّ النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً غير صحيح؛ إذ كلتا الدعويين متساويتان في عدم وجود نص صحيح صريح عليهما، أضف إلى ذلك أن التنازع على الإمامة لم يقتصر عندهم على علي عليه السلام بل شمل الكثير ممن ادّعوا إمامتهم، فالمهدي قد اختلفت فيه عشرون فرقة وكل منها يزعم أن غيره على باطل.

الجواب:

تعتمد الشبهة على دعوى أنّ النصّ على العباس مساوٍ في قيمته السندية والدلالية للنص على أمير المؤمنين عليه السلام.

(١) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٥٨.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٨٥٨.

ويجاب عن ذلك بأمرين:

أولاً: النص على العباس لا واقع له

إنّ النصّ على العباس لا قيمة علمية له وذلك لأسباب، منها:

١- لا وجود أساساً للنص على خلافة وإمامة العباس، لا مسنداً ولا مرسلأً، سوى حديثين أوردهما ابن الجوزي في الموضوعات: الأول: بسنده عن المنصور أبي جعفر، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ، أنّه قال: «العباس وصيي ووارثي»^(١).

والثاني: أخرجه بسنده عن محمد بن الضوء بن الصلصل بن الدهميس، عن أبيه، عن جده، قال: «كنا عند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فطلع عباس بن عبد المطلب، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم): هذا العباس بن عبد المطلب أبي وعمي ووصيي ووارثي»^(٢).

والحديثان حكم عليهما ابن الجوزي بالوضع، قال: «هذا الحديث لا يصحّ، وضعه قوم ليقابلوا ما وضع لعلي عليه السلام وكلا الحديثين باطل»^(٣)، ولذا تجد القفاري لم يشر هنا إلى أي نصّ من نصوص الإمامة على العباس. ٢- يذكر لنا التاريخ فرقة تدعى (الراوندية)، ادعت النصّ على العباس^(٤)،

(١) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢ ص ٣٠-٣١، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٣١.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢ ص ٣١، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.

(٤) أنظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٧٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

وخصوا الإمامة في ولده من بين بطون قريش كلها، وقد ظهر هذا القول في زمن المنصور والمهدي^(١)، وقام الجاحظ بمناصرتهم وألف رسالة سماها (العباسية)، وقد انقرضت هذه الفرقة من دون أن يبقى منها أثر ولا للنص الذي ادعته^(٢).

٣- إنَّ العباس لم يطلب الخلافة لنفسه بعد النبي ﷺ؛ لعدم وجود النصِّ عليه، بل إنَّه كان قد طلب من أمير المؤمنين ﷺ أن يبايعه بعد وفاة رسول الله ﷺ، حيث ورد في التاريخ أنه لما قبض رسول الله ﷺ قال العباس لعلي ﷺ: «أبسط يدك أبايعك، فيقال عمّ رسول الله بايع ابن عمّ رسول الله ويبايعك أهل بيتك»^(٣) ولم يستدل القائلون بإمامة العباس بأي نصِّ وإنما، استدلوا على إمامته بالوراثة^(٤)، ولو كان لهذا النصِّ وجود لتمسك به بنو العباس في صراعهم المرير مع بني أمية، ولو فرض جدلاً وجود النصِّ، فمن الواضح أنه قد وضع لخدمة سياسة بني العباس ودعماً لحكمهم^(٥).

ثانياً: وضوح النصِّ وصراحته على إمامة أمير المؤمنين ﷺ

تقدّم منا الكلام حول النصوص الشرعية على إمامة أمير المؤمنين ﷺ

(١) أنظر: ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة: ج ٩ ص ٨٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٢) أنظر: السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ١ ص ٧، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم. وأيضاً مفلح بن راشد، إلزام النواصب: ص ٨٨، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي.

(٣) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة: ص ١٢، الناشر: مؤسسة الحلبي.

(٤) مفلح بن راشد، إلزام النواصب: ص ٨٨، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي.

(٥) محمد بن عمر الرازي، المحصول في علم الأصول: ج ٤ ص ٤٣٦، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.

من الكتاب والسنة، كآية الولاية وحديث الغدير وحديث المنزلة وغيرها، وكل ذلك من طرق أهل السنة ووفق مبانيهم في قبول الحديث واعتباره، فأين هذا من الدعاوى الفارغة في أن هناك نصاً من رسول الله ﷺ على خلافة العباس حتى تعارض تلك الأدلة الصريحة والواضحة.

ونفس الكلام الأنف الذكر يردّ على القول بوجود تعارض بين النصّ على الأئمة الاثني عشر عليهم السلام من جهة، وبين النصوص التي تدّعيها فرق الشيعة، فإن مجرد الاختلاف في المضمون بين نصين لا يكفي لحدوث المعارضة بينهما وتساوقهما، بل لابدّ من دراسة قيمة كلا النصين لتتضح صلاحيتهما للتعارض وبالتالي التساقط، خاصة وأن معظم هذه الفرق الشيعة قد بادت وانتهت ولم يبق منها إلا أخبار مذكورة في كتب التاريخ، مما يدلّ على بطلان تلك العقائد والنصوص التي تدّعيها.

وأما ما أشار إليه من وجود عشرين فرقة تنازع الشيعة في المهدي، فهو ليس دقيقاً، فإن العدد أقل من ذلك^(١).

وأما قوله: «والنص في اللغة مأخوذ من المنصة، وهي الظاهر على الفرس لظهوره...»، فإننا نقول: إن النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام قد بان وظهر واشتهر وتناقلته كتب الفريقين، وقد نقلنا شطراً من طرقه وأسانيده، ولا يوجد مطلب جديد في كلامه هذا سوى كثرة التشويش والتطويل بلا طائل.

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص ١٠٥، الناشر، مكتبة الفقيه - قم.

الشبهة: لو نص النبي ﷺ على علي عليه السلام لظهر كنص أبي بكر على

عمر

قال القفاري في الاستدلال بالأمر المعلوم والمتفق عليها - على حدّ زعمه - في مسألة النصّ: «خامساً: إنا رأينا أبا بكر حيث نصّ على عمر ما اختلف فيه اثنان، ولا وقع في ذلك خفاء، وكذلك حيث نصّ عمر على ستة أنفس من قريش ظهر ذلك عنهم ظهوراً لا يسع جحده، ولا يمكن رده، ورسول الله (صلى الله عليه وسلم) أفضل، ومبادرة الخلق إلى امتثال أمره أكثر، وتشوق النفوس إلى نقل ما صدر عنه أعظم، فمن المحال البين أن ينصّ أبو بكر على واحد ولا يقع خلاف فيمن استخلفه، ولا أمكن أحد أن يكتبه، وكذلك عمر، بل معاوية حيث نصّ على يزيد، اشتهر ذلك ونقل عنه اشتهاراً ظاهراً متواتراً لا نزاع فيه ولا مرء، فكيف نقل نصّ معاوية، وكنتم نصّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وما نقله أحد، باعتراف الشيعة الذين يقرّون بأنّ مسألة الولاية وأحاديثها سرّ من أسرارهم؟!»^(١).

أساسيات الشبهة

اعتمدت الشبهة على ما يلي:

أولاً: لقد كان رسول الله ﷺ يتمتع بمكانة عظيمة بين المسلمين، بحيث كانوا لا يترددون في امتثال أي أمر يصدر منه، كما كانوا حريصين على حفظ أحاديثه وأقواله ونقلها حرفياً من دون زيادة أو نقيصة، فبعد كل ذلك

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

كيف يمكننا أن نصدق أن رسول الله ﷺ قد نصَّ عليَّ أمير المؤمنين عليّاً؟ ثم قام الصحابة بكتمان نصِّه وعدم نقله؟!.

ثانياً: أنّ أبا بكر حينما نصَّ في زمن خلافته عليَّ عمر كخليفة من بعده، قام الصحابة بتلقّيه والحفاظ عليه ونقله بحيث اشتهر وتواتر، وهكذا الأمر بالنسبة إلى عمر ونصِّه عليَّ الستة، وأيضاً نصَّ معاوية عليَّ يزيد، فإنَّ هذه النصوص قد تواترت واشتهرت.

ثالثاً: من غير المعقول أن يُنقل نصَّ أبي بكر عليَّ عمر، ونص عمر عليَّ الستة، ونص معاوية عليَّ يزيد، وتشتهر كلُّ تلك النصوص، بينما يكتُم نصَّ رسول الله ﷺ عليَّ أمير المؤمنين عليّاً ولا ينقله أحد.

الجواب:

أولاً: النص عليَّ علي واضح ومشهور

لم يكن النصَّ عليَّ عليَّ غير واضح وغير مشهور، بل كان النصَّ واضحاً ومشهوراً، كيف لا يكون كذلك وقد بلغه النبي ﷺ لأكثر من مائة ألف صحابي في يوم الغدير، وقد رواه أكثر من مائة من الصحابة^(١)، بالإضافة إلى النصوص الأخرى الدالة على الإمامة التي قالها ﷺ في مناسبات عديدة، كما أنّ الأصحاب لم يكتُم جميعهم النصَّ كما بينا.

(١) الأميني، الغدير: ج ١ ص ١٤-٦٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

ثانياً: الذين يحفظون التراث هم الأجيال اللاحقة لا السابقة

إنّ المطالع لسيرة التاريخ على طوله يجد أنّ الذين يحفظون التراث ويكتبون التاريخ هم الأجيال اللاحقة لا السابقة، فإنّ الآباء يصنعون التاريخ والأبناء يدوّنونه، وبذلك يمكن للأبناء أن يدونوا التاريخ كما يحلوا لهم، وأن يزيدوا فيه وينقصوا منه ما يشاؤون، مهما بلغ سلفهم من عظمة الشخصية وهيمنتها، فهذا موسى عليه السلام على عظمته لم يسلم تاريخه من تحريف وتبديل ما، فإنّ وجدنا أن تاريخ السلف قد تمّ حفظه وتدوينه بصورة أمينة فهو ناشئ من اعتبار أنّ هذا التاريخ يصبّ في فائدة الخلف، فلو وجدنا أنّ نصّ أبي بكر قد اشتهر، فإنّ هذه الشهرة وعدم الكتمان ليست بسبب أنّ صاحب هذا النصّ هو أبو بكر حتى يقال: لماذا لم يُكتم نصّ أبي بكر، لأنّ عدم الكتمان جاء بسبب أنّ الذي نصّ عليه أبو بكر هو عمر بن الخطاب، وهو الذي استلم الخلافة بعد أبي بكر، فالنصّ يصبّ في مصلحته، فلذا قام بتوثيقه وحفظه، ولكن لو افترضنا أنّ أبا بكر نصّ على عمر في حياته، وبعد موته جاء شخص آخر ونحى عمر بالقوة عن منصبه، مما اضطر الأخير إلى الجلوس في داره، لو وجدنا أنّ نصّ أبي بكر على عمر قد صار في خبر كان، ولم نكن نتمكن من العثور عليه إلاّ في بعض المراجع التاريخية الضعيفة.

وهكذا لو افترضنا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله نصّ على أمير المؤمنين عليه السلام في حياته، وبعد موته جاء أبو بكر ونحى علياً عليه السلام بالقوة من منصبه مما اضطره عليه السلام إلى الجلوس في داره، فمن الطبيعي أن تتم محاولة

تضييع النصّ وطمس معالمه، وهكذا لو كتب للسلالة الزبيرية البقاء بعد عبد الله بن الزبير وتمكّنت من فرض هيمنتها على البلاد الإسلامية والقضاء على السلالة الأموية، لما وجدنا ذكراً لنصّ معاوية على يزيد إلا في متفرقات الكتب، فالذي حفظ نصّ معاوية على يزيد هم الأمويون الذين خلفوه، وهذا الأمر واضح لمن يطالع التاريخ السياسي للحكومات المتعاقبة وما تقوم به من تقوية أركان سلطتها، وإزالة كلّ ما يهددها.

إذن لا عجب أن يحصل نوع من التشويش والخفاء بنسبة معيّنة في النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام في الكتب الخاصة بأهل السنة؛ لأنّ نقل هذا النصّ لا يصب في صالح السلطة آنذاك؛ ولذا شاهدنا الحرب الشعواء التي شنها بنو أمية لإخفاء النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام واستنكار فضائله، فقد شحنوا الأجواء إلى حدّ كان الصحابة وكبار المحدثين يتقون الناس والسلطة، ولا ينقلون النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام أو فضائله، وإذا كانوا يقدمون على شيء من ذلك، فقد كانوا يواجهون قمعاً وتنكيلاً قد يؤدي في بعض الأحيان بحياتهم.

فقد روى الحاكم في المستدرک عن مالك بن دينار، قال: «سألت سعيد بن جبیر، فقلت: يا أبا عبد الله، من كان حامل راية رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: فنظر إليّ وقال: كأنك رخي البال، فغضبت وشكوته إخوانه من القراء، فقلت: ألا تعجبون من سعيد، إنني سألته من كان حامل راية رسول الله صلى الله عليه وآله فنظر إليّ وقال: إنك لرخي البال، قالوا: إنك سألته وهو خائف

من الحجاج، وقد لاذ بالبيت فسله الآن، فسألته، فقال: كان حاملها علي (رضي الله عنه)، هكذا سمعته من عبد الله بن عباس، هذا حديث صحيح ولم يخرجاه»^(١).

ولكن مع كل ذلك نرى أنه قد حُفِظَ لنا النصُّ على أمير المؤمنين عليه السلام، وهو ما يبعث على العجب مع كل ما واجهه هذا النصُّ وصاحبه عليه السلام من محاولات طمس وتغييب على مدى قرون مديدة.

ثالثاً: ذكر القفاري أن نص النبي صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام غير موجود، واستدل على ذلك بعدم وجود النصِّ، وقال: «كيف يحفظ نص أبي بكر على عمر ويضيع نص رسول الله صلى الله عليه وآله على أمير المؤمنين عليه السلام» واستشهد على ذلك بما تعترف به الشيعة - حسب تصوّره - من أن مسألة الولاية وأحاديثها سرّ من أسرارهم، ولكن هذا الاستشهاد لا ينفع القفاري، فإن فيه اعترافاً ضمناً بوجود النصِّ، سوى أنه قد تمَّ إخفاؤه؛ لأنه من الأسرار وخفاء الشيء لا يعني عدم وجوده، بل يعني أنه موجود لكنه خفيّ، وعلى أي حال فشبّهة كون الولاية من الأسرار قد تقدمت الإجابة عليها، فلا مبرر لإعادة الجواب^(٢).

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٣٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) أنظر، نقد كتاب أصول مذهب الشيعة: ج ١ ص ٣٦٠.

الشبهة: كيف يقبل المسلمون أمر أبي بكر في عمر ولا يقبلون أمر النبي ﷺ في علي عليه السلام؟

وتابع القفاري شبهاته في مسألة النصّ قائلاً: «سادساً: كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر حين استخلفه، ولم يختلف اثنان على إمامة عمر، ولا يقبلون أمر رسول الله (صلى الله عليه وسلم) في علي...»^(١).

الجواب:

المهاجرون والأنصار لا يشكون أن علياً عليه السلام هو صاحب الأمر

نقول للقفاري: إن المهاجرين والأنصار كانوا لا يشكون في أن علياً عليه السلام هو صاحب الأمر، وهو المنصوص عليه من قبل رسول الله ﷺ وهذا ما نجده جلياً فيما رواه الزبير بن بكار^(٢) عن محمد بن إسحاق، قال: «وكان عامة المهاجرين وجلّ الأنصار لا يشكون أن علياً هو صاحب الأمر بعد رسول الله ﷺ»^(٣)، وهو ما قد يستشف من قول الأنصار الذي نقله الطبري وابن الأثير: «فقال الأنصار أو بعض الأنصار: لا

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٩، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

(٢) الزبير بن بكار: هو الإمام عبد الله بن الزبير بن بكار عرف بالعلم والفضل، قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة ثبتاً عالماً بالنسب، عارفاً بأخبار المتقدمين، ومآثر الماضين». تاريخ بغداد: ج ٨ ص ٤٦٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وقال الذهبي: «الزبير بن بكار، الإمام، صاحب النسب، قاضي مكة، ثقة من أوعية العلم». سير أعلام النبلاء: ج ٢ ص ٦٦، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٣) الزبير بن بكار، الأخبار الموقفيات: ص ٤٦٥ ح ٣٨٠، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

نبايع إلاً علياً»^(١).

ندم الأنصار على بيعته أبي بكر وهتافهم باسم علي عليه السلام

ومما يدلّ على أن الصحابة كانوا يعلمون بأنّ علياً هو صاحب الأمر هو أنّ بعضاً منهم أبدى أسفه وندمه على بيعته أبي بكر ولام بعضهم بعضاً على عدم بيعته علياً عليه السلام وهتف باسمه، ففي الأخبار الموقفيات أنّه قال: «لما بويع أبو بكر واستقرّ أمره ندم قوم كثير من الأنصار على بيعته ولام بعضهم بعضاً وذكروا علي بن أبي طالب وهتفوا باسمه»^(٢).

إذن نستكشف من هذه النصوص أن المهاجرين والأنصار لم يرفضوا ولاية علي عليه السلام وإمارته ولكنّ هناك أحداثاً غيرت مجرى الأمور لم يكشف النقاب عنها الدكتور القفاري، وياليتّه نقل بعضاً منها حتى ينصف التاريخ ونصل إلى الحقيقة التي غُيّبت طوال هذه السنين وغبن فيها صاحب الحق الشرعي.

فلماذا لم يبايع علي عليه السلام إلاً بعد ستة أشهر، كما يروي البخاري في صحيحه؟ ولماذا كان الأنصار لا يشكّون في ولايته؟ فماذا جرى وكيف نُحّي عليه السلام عن أمر كان محلّ وفاق واتفق بينهم، وهذا الاتفاق لم يأت من فراغ، بل هو اتفاق يكشف عن وجود النصّ عليه عليه السلام ولكن الأمة تركته ولم تلتزم به لأسباب تمّ التعميم عليها؛ لذا نجد أنّ الصحابة يلوم بعضهم

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٣٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

(٢) الزبير بن بكار، الأخبار الموقفيات: ص ٤٦٧ ح ٣٨٢، الناشر: عالم الكتب - بيروت.

بعضاً؛ لأنهم تركوا واجباً لم يلتزموا به، فجرت الأمور بغير الوجهة الصحيحة التي رسمها لهم رسول الله ﷺ والمخالفات لم تقتصر على ولاية علي بن أبي طالب بل طالت أكثر من قضية، كما سيأتي بيانه مفصلاً.

الشبهة: لا يحتمل عقلاً أن يكون المسلمون أطوع لنص أبي بكر من نص رسول الله

قال القفاري: «فهل صار المسلمون أطوع لأبي بكر من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟! كيف يحتمل عقل عاقل، أو يشتهه على برّ أو فاجر - إلا من أراد الله فتنته - أن المهاجرين والأنصار وجميع التابعين لهم بإحسان علموا أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد نصّ على علي بن أبي طالب، وأمرهم أن يوالوه فعصوه وتركوا أمر الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأمرهم أبو بكر أن يولّوا عمر بن الخطاب فاتبعوه وأطاعوه...»^(١).

الجواب:

استند القفاري في بثّ شبهته هذه على ركيزتين أساسيتين: الأولى هي أنّ جميع الصحابة لا يمكن أن يعصوا أمراً سمعوه من رسول الله ﷺ فكيف يعصون نصّه على الإمامة لو كان موجوداً؟! والثانية أنّ جميع الصحابة أيضاً أطاعوا أبا بكر في نصّه على عمر ولم يخالف في ذلك أحد، فلذا بنى استغرابه على أنّ الصحابة كيف عصوا رسول الله في نصّه ولم

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٥٩، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

يعصوا أبا بكر في نصّه، ونحن سنبيّن أنّ كلا الرّكيزتين اللتين استند إليهما القفاري منقوضتان، فنقول:

أولاً: كثير من الصحابة خالفوا رسول الله ﷺ وعصوا أوامره

إنّ التاريخ وكتب الحديث تحدّثنا بأنّ هناك مخالفات ارتكبت ولم يمتثل الصحابة والقرييون من عصر الرسالة الأوامر الإلهية المتمثلة ببيانات النبي الأكرم ﷺ، لذا تعجّب القفاري في أنّه كيف يمكن أن يطيعوا أبا بكر ولا يطيعوا الرسول ﷺ تعجّب في غير محله.

والعقل الذي يتحدّث عنه القفاري ويجعله دليلاً على صحة معتقده لا حضور له هنا؛ لأننا عندما نذكر له هذه المخالفات لا يبقى مجال لما جزم به، لا سيما أن هذه المخالفات كان بعضها لرسول الله ﷺ وعدم إطاعة أوامره في أكثر من حدث وموطن، وللأسف كانت هذه المخالفات في أخريات حياته الكريمة في الوقت يفترض فيه أن الأمة قد استوعبت مفاهيم الرسالة وتجدّر الإسلام في أعماقها وأخذ موقعه من قلوب المسلمين، وعلموا مقدار طاعة الرسول الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى.

لذا سنتكلم حول هذا الموضوع بشيء من التفصيل لأهميته ولإقناع الآخرين بأنّ هذه المخالفات لها واقعية ولا يمكن أن نتجاوزها، ولأنّها تمثّل الردّ على كثير من الشبهات التي تناولها القفاري.

مخالفة الصحابة في كتابة الوصية

لعل واحدة من أهم المخالفات التي حدثت هي حادثة رزية الخميس

المشهوره التي أخرجها البخاري بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، أنه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس ثم بكى حتى خضب دمه الحصباء، فقال: اشتد برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وجعه يوم الخميس، فقال: اتتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، قال: دعوني فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه»^(١).

وأخرج مسلم في صحيحه بسنده عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: «يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم جعل تسيل دموعه حتى رأيت على خديه كأنها نظام اللؤلؤ قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): اتتوني بالكتف والدواة (أو اللوح والدواة) اكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقالوا: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يهجر»^(٢).

وواضح من هذه النصوص الواردة في أصح الكتب عند أهل السنة مدى حجم مخالفة رسول الله ﷺ حين أراد أن يكتب للأمة كتاباً لن تضل بعده أبداً فمنعوه من ذلك، كما تقدم في رواية البخاري: «فقال اتتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً».

الكتاب العاصم من الضلال هو التمسك بالعترة الطاهرة

ذكرنا فيما سبق أن هذا الكتاب الذي يعصمهم من الضلال هو ما أخرجه

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٣١ ح ٣٠٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ٧٥-٧٦ ح ٤١٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مسلم في صحيحه عن زيد بن أرقم عن رسول الله ﷺ، قال: «وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به - فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه - ثمّ قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي»^(١).

والترمذي في سننه عن زيد بن أرقم، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلّم): إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي؛ أحدهما أعظم من الآخر، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» ثمّ قال: «هذا حديث حسن غريب»^(٢).

ونقلنا أقوال العلماء وشراح الأحاديث في المراد بهذا الكتاب، وأنه النصّ على من سيخلفه من بعده.

مخالفتهم في الإحلال من الحج وغضب رسول الله ﷺ عليهم

ومن الشواهد الصريحة والواضحة لمخالفة رسول الله ﷺ:

ما أخرجه البخاري - واللفظ له - ومسلم في صحيحيهما، عن عطاء أنّه سمع جابر بن عبد الله في أناس معه: «أهللنا أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) في الحج خالصاً ليس معه عمرة، قال عطاء:

(١) المصدر السابق: ج ٧ ص ١٢٢-١٢٣ ح ٦١١٩.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

قال جابر: فقدم النبي (صلى الله عليه وسلم) صبح رابعة مضت من ذي الحجة، فلما قدمنا أمرنا النبي (صلى الله عليه وسلم) أن نحلّ، وقال: أحلّوا وأصيبوا من النساء، قال عطاء: قال جابر: ولم يعزم عليهم ولكن أحلّهن لهم، فبلغه أنا نقول لما لم يكن بيننا وبين عرفة إلا خمس أمرنا أن نحل إلى نساتنا فنأتي عرفة تقطر مذاكيرنا المذي، قال: ويقول جابر بيده هكذا وحرّكها.

فقام رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: قد علمتم أنني اتقاكم لله وأصدقكم وأبرّكم ولولا هديي لحللت كما تحلون فحلّوا، فلو استقبلت من أمري ما استدبرت ما أهديت»^(١).

وكذلك ما أخرجه مسلم أيضاً في صحيحه بسنده عن عائشة أنها قالت: «قدم رسول الله لأربع مضمين من ذي الحجة، أو خمس، فدخل عليّ وهو غضبان، فقلت: من أغضبك يا رسول الله أدخله النار، قال: أو ما شعرت إنني أمرت الناس بأمرٍ فإذا هم يتردّدون؟»^(٢).

فهنا عدم إطاعة صريحة من الأصحاب لأمر رسول الله ﷺ الذي أراد أن يمحو بعض السنن الجاهلية من نفوسهم، بحيث أدّى ذلك إلى غضبه ومعلوم أن غضبه ﷺ هو غضب الله تعالى، ولكنهم اعترضوا عليه؛ لأنّ

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٦١-٦٢ ح ٢٨٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٣٧ ح ٢٨٣٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٤ ص ٣٣-٣٤ ح ٢٨٢٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

رواسب الجاهلية لازالت راسخة في عقولهم وقلوبهم؛ لذا خاطبهم رسول الله ﷺ وذكرهم بصدقه وتقواه وبرّه بهم.

وصفه لبعض الصحابة بالعصاة

وكذلك ما أخرجه مسلم في صحيحه بسنده عن جابر بن عبد الله الأنصاري: «أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان حتى بلغ كراع الغميم^(١)، فصام الناس، ثم دعا بقدر من ماء، فرفعه حتى نظر الناس إليه، ثم شرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة، أولئك العصاة»^(٢).

مخالفتهم في حديث اللد للرسول الأكرم ﷺ

وورد في صحيح البخاري عن عائشة أنها قالت: «لددناه»^(٣) في مرضه، فجعل يشير إلينا أن لا تلدونى، فقلنا كراهية المريض للدواء، فلمّا أفاق

(١) الغميم: وهو واد أمام عسفان بثمانية أميال يضاف إليه هذا الكراع وهو جبل أسود متصل به، والكراع كل أنف سال من جبل أو حرّة. النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ٧ ص ٢٣٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «وهذا محمول على من تضرر بالصوم، أو أنهم أمروا بالفطر أمراً جازماً لمصلحة بيان جوازه، فخالقوا الواجب». المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ٧ ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٣ ص ١١٤١-١٤٢ ح ٢٤٩٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.
(٣) لددناه: أي جعلنا في جانب فمه دواء بغير اختياره، فهذا هو اللد. العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ج ١٨ ص ٧٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

قال: ألم أنهكم أن تلدوني»^(١).

ثانياً: إن نص أبي بكر على عمر لم يكن خالياً من المعارضة

بعض المهاجرين والأنصار لم يقبلوا استخلاف أبي بكر لعمر

إن الاستدلال بأن استخلاف أبي بكر لعمر والنص عليه لم تحصل فيه معارضة وخلاف، هو غريب وكأن القفاري بعيد عن النصوص التي ذكرت الخلاف والاعتراض على هذا التنصيب، بحيث نجد أن كبار الصحابة كعلي عليه السلام وطلحة وجمع من المهاجرين والأنصار قد شدّدوا النكير على أبي بكر لاستخلافه عمر، فقد ذكرت المصادر الحديثية والتأريخية هذا الأمر بوضوح ويكاد يكون متواتراً وسنذكر بعضاً من هذه النصوص فيما يلي:

١- اعتراض علي عليه السلام وطلحة

روى ابن سعد في الطبقات بسنده عن عائشة، قالت: «لما حضرت أبا بكر الوفاة: استخلف عمر، فدخل عليه علي وطلحة، فقالا: من استخلفت؟ قال: عمر، قالوا: فماذا أنت قائل لربك؟ قال: أبالله تفرقاني لأنا أعلم بالله وبعمر منكما، أقول: استخلفت عليهم خير أهلك»^(٢).

وأخرج أبو جعفر الطبري وابن الأثير عن أسماء ابنة عميس أنها قالت: «دخل طلحة بن عبيد الله على أبي بكر فقال: استخلفت على الناس عمر،

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ١٤٣ ح ٤٤٥٨، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٢٧٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

وقد رأيت ما يلقي الناس منه، وأنت معه فكيف إذا خلا بهم، وأنت لاق ربك، فسألك عن رعيتك. فقال أبو بكر: - وكان مضطجعاً - أجلسوني، فأجلسوه فقال لطلحة: أبا الله تفرقني، أو: أبا الله تخوفني، إذا لقيت الله ربي فسألني قلت: استخلفت على أهلك، خير أهلك»^(١).

وقد ذكر ابن تيمية هذا النصّ في منهاج السنة، قال: «وقد تكلموا مع الصديق في ولاية عمر، وقالوا: ماذا تقول لربك وقد وليت علينا غليظاً...»^(٢).

وقد صرح بعض الباحثين من أهل السنة بهذه الحقيقة أيضاً، وهي أن طلحة قد حذرّ أبا بكر من بيعة عمر، قال: «فالزبير تخلف مع علي في بيت فاطمة ولم يبايعوا أبا بكر في بادئ الأمر، كما في صحيح البخاري وهذه كراهية للبيعة)، وأما طلحة فحذرّ أبا بكر من تولّيه عمر؛ خوفاً من شدّته، ثبت بأسانيد قوية كراهيته لبيعة عمر (رضي الله عنه) وتجد الزبير يوم الشورى جعل أمره إلى علي (ثابت بأسانيد صحيحة) وهذه كراهية لبيعة عثمان»^(٣).

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٤٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٦ ص ١٥٥، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٣) حسن بن فرحان المالكي، نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي: ص ١٥٩ - ١٦٠، الناشر: مؤسسة الإمامة الصحفية - الرياض.

٢- اعتراض بعض المهاجرين

وروى ابن راهويه في مسنده، والطبري في تاريخه، وابن عساكر في تاريخه: «عن أسماء بنت عميس، قالت: دخل رجل من المهاجرين على أبي بكر وهو يشكي في مرض، فقال له: اسْتُخْلِفَ علينا عمر، وقد عتا علينا ولا سلطان له، فكيف لو ملكنا كان أعتا وأعتا، فكيف تقول لله إذا لقيته؟ فقال أبو بكر: أجلسوني، فجلسناه، فقال: أبا لله يفرقني، فإني أقول إذا لقيته: استعملت عليهم خير أهلك»^(١).

٣- اعتراض الناس

وروى ابن أبي شيبه - واللفظ له - وابن عساكر: «عن إسماعيل عن زبيد قال: لما حضرت أبا بكر الوفاة أرسل إلى عمر ليستخلفه، قال: فقال الناس: أتستخلف علينا فظاً غليظاً، فلو ملكنا كان أفظ وأغلظ، ماذا تقول لربك إذا أتيته وقد استخلفته علينا؟! قال: تخوفوني بربي! أقول: اللهم أمّرت عليهم خير أهلك»^(٢).

وروى ابن أبي شيبه أيضاً بسنده عن: «وكيع وابن إدريس عن إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد بن الحارث أنّ أبا بكر حين حضره الموت أرسل إلى عمر يستخلفه، فقال الناس: تستخلف علينا فظاً غليظاً، ولو قد ولينا

(١) ابن راهويه، مسند ابن راهويه: ج ٥ ص ٤٣، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة. الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٦٢١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٢ ص ٤٢٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٤٤ ص ٢٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن أبي شيبه، المصنف: ج ٧ ص ٤٨٥، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٤١٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

كان أفظّ وأغلظ، فما تقول لربك إذا لقيته وقد استخلفت علينا عمر؟! قال أبو بكر: أبربي تخوفوني...»^(١).

إذن هناك خلاف قد وقع في خلافة عمر، وليس كما زعم القفاري حين قال: «كيف يقبل المهاجرون والأنصار والمسلمون جميعاً أمر أبي بكر في عمر حين استخلفه ولم يختلف اثنان...؟».

قال الأستاذ عبد الكريم الخطيب^(٢): «وبايع المسلمون عمر بالخلافة بين راضٍ ومتكره ومطمئن ومتخوف، وجميعهم ينظرون ما يكون من عمر في اليوم الجديد، وهل يحمل الناس على سياسته العمرية التي عرفوها فيه؟.. وأياً كان الأمر فإنه بعد أن تمت البيعة لعمر، طاف بالناس طائف من الوجوم والانكسار، وخيم على المدينة جوٌّ من الركود والسّامة، لا يدري الناس ما يطلع به عليهم عمر من أمور!!»^(٣).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٥٧٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) من كبار المؤلفين البارزين في القاهرة. ولد في محافظة سوهاج من صعيد مصر، سنة ١٩٢٠م. تعلم في: كتّاب القرية، حفظ القرآن الكريم، ثم تخرج من مدرسة المعلمين بسوهاج، تخرج من دار العلوم سنة ١٩٣٧م، وحصل على شهادة الدراسات العليا في دار العلوم، اشتغل بالتعليم في المدارس الابتدائية والمعلمين والثانوية، نقل إلى وزارة الأوقاف سكرتيراً برلمانياً، ومديراً لمكتب الوزير عام ١٩٥٣م، أحيل إلى المعاش عام ١٩٥٩م، وبعد هذا تفرغ للتأليف، انتدب للتدريس في كلية الشريعة لعلوم التفسير بمدينة الرياض في السعودية وذلك في عام ١٩٧٣م وعام ١٩٧٥م.

أهم آثاره: (التفسير القرآني للقرآن)، (قضية الألوهية)، (إعجاز القرآن).... السيد مرتضى الرضوي، مع رجال الفكر في القاهرة: ص ٣٣٧-٣٣٨، الناشر: مؤسسة الإرشاد - بيروت.

(٣) عبد الكريم الخطيب، عمر بن الخطاب: ص ١٩٤-١٩٥، الناشر: الإرشاد - بيروت.

٤- اعتراض معاوية

وكذلك فقد طعن الصحابي معاوية بن أبي سفيان في خلافة عمر أيضاً، وادّعى أنه أحق بها منه، وهذا ما أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عمر: «خطب معاوية، قال: من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قرنه، فلنحن أحقّ به منه ومن أبيه، قال حبيب بن مسلمة: فهلاًّ أجبتّه [أي عبد الله بن عمر] قال عبد الله: فحللت حبوتي وهممت أن أقول أحقّ بهذا الأمر منك من قاتلك وأباك على الإسلام، فخشيت أن أقول كلمة تفرّق بين الجمع وتسفك الدم»^(١).

فلو نظرنا إلى مقالة معاوية ووضعناها في نصابها الصحيح فلا تخلو من أحد أمرين:

الأول: أن يكون ما يدّعيه معاوية حقاً، فمعنى هذا أن عمر قد ارتكب خطأ في أخذه الخلافة.

والثاني: أن يكون ما يقوله معاوية باطلاً، فكيف جاز له التحكّم في رقاب المسلمين؟^(٢).

وللشيخ الأميني رحمته الله عتاب على ابن عمر حيث قال: «أين كان ابن عمر عن هذه العقلية التي حفظ بها وعصم يوم تقاعس عن بيعة أمير المؤمنين الإمام الحق بعد إجماع الأمة المسلمة عليها، ولم يخش أن يقول كلمة

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٤٨ ح ٤١٠٨، الناشر: دار الفكر- بيروت. الحميدي، الجمع بين الصحيحين: ج ٢ ص ٢٧٣، الناشر: دار ابن حزم - بيروت.

(٢) أنظر: العلامة الحلبي، نهج الحق وكشف الصدق: ص ٣٠٩، الناشر: دار الهجرة - قم.

تفرّق بين الجمع وتسفك الدم؟ ففرّق الجمع، وشقّ عصا المسلمين،
وسفّكت دماء زكية، والله من ورائهم حسيب»^(١).

ونحن نرى أن طعن معاوية في خلافة عمر أمر غريب، فهل جزاء
الإحسان أن يردّ بهذه الكيفية؛ فعمر هو الذي مهّد له ركائز الحكم في
الشام وأعطى لعبد الرحمن بن عوف حق النقض في سداسية الشورى
لمصلحة بني أمية.

إذن مما تقدم يتّضح أن هناك خلافاً وعدم رضا، بل هناك اعتراض من
كبار الصحابة على تنصيب عمر للخلافة، وهذا يدحض قول القفاري من
أنّه لم يختلف اثنان في إمامة عمر.

نعم، قد يدعى أنّ الخلاف في نصّ أبي بكر أقلّ من الخلاف في نصّ
رسول الله ﷺ؛ وذلك لاختلاف الظروف الزمانية والمكانية بعد وفاة
النبي ﷺ عنها بعد وفاة أبي بكر، فيمكن بناءً على ذلك أن يتقبّل العقل
ذلك لا كما يقول القفاري: «وهل يحتمله عقل عاقل» والسبب الذي دفع
القفاري لقول هذا الكلام هو أنّه يريد أن يخضع الأحداث والوقائع
التاريخية وفق معتقداته وأهوائه، فلذا يرفض كلّ ما يتصادم معها، كما يقول
الدكتور محمود صبحي صالح في كتابه (نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني
عشرية)، في معرض كلامه حول حديث الغدير، فبعد أن طرح الآراء من
الفريقين وناقشها، قال: «ولكن على حدّ تعبير ابن تيمية أن أهل الأهواء لا

(١) الأميني، الغدير: ج ١٠ ص ٣٣٤، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

يكتبون إلا ما لهم ويوافق أهواءهم؛ وهذه العبارة التي اتَّهم بها الرافضة لم يخلص هو منها.. ولَمَّا كان أهل الظاهر والسلفيون يوالون معاوية فإنه لم يكن لديهم مفرّ من اختيار، إمّا ترك هذه الموالاتة أو القدح بشتى الوسائل في الحديث، وبالرغم من أنه من المفروض أن تخضع العقائد للنصوص إلا أن كثيراً من أصحاب المذاهب قد أخضعوا الأحاديث لأهوائهم ومذاهبهم»^(١).

ونرى أن القفاري قد ابتلى بنفس هذا الداء الذي ابتلى به شيخه ابن تيمية، فأخضع النصوص التي دلّت على إمامة علي عليه السلام بما ينسجم مع مذهبه وهواه.

(١) د. صبحي محمود صالح، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية: ص ٢٢١-٢٢٢، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت.

الشبهة: لو كان علي عليه السلام منصوباً عليه لم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان

قال القفاري: «لو كان النصّ على عليّ صحيحاً ... لم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر وعثمان ...»^(١).

الجواب الإجمالي

إنّ هذه الشبهة وهذا الاستبعاد الذي يذكره القفاري لوجود النصّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام كان يمكن أن يكون له حظ من القبول والموضوعية فيما لو أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قد بايع أبا بكر مباشرة، وبلا تأخير طائعاً مختاراً راضياً، وفي ظروف ملائمة، فحينئذ حق لقائل أن يقول: كيف يكون منصوباً عليه، ويسارع إلى بيعة غيره طواعية؟ إلا أنّ التاريخ الصحيح الذي لا يمكن أن ينكره القفاري أو غيره يثبت خلاف ذلك، فمبايعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر بالخلافة تضاربت حولها الآراء واختلفت فيها الشواهد والأدلة عند الشيعة والسنة على حدّ سواء، ولا يمكن لأي من تلك الآراء أن تصبّ في صالح القفاري.

ففي الجانب الشيعي هناك رأيان في مسألة بيعة أمير المؤمنين عليه السلام أبا بكر: الرأي الأول يذهب إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع قطّ وهو الرأي الذي نقله الشيخ المفيد ونسبه إلى محققي الشيعة، والرأي الثاني يذهب إلى أنّه عليه السلام بايع أبا بكر مكرهاً، وتحت الضغط والتهديد، وهو ما يتبناه قسم من

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة، ج ٢ ص ٨٦٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

علماء الشيعة الإمامية، وعلى ذلك شواهد وأدلة، وبناء على هذا الرأي فليس هناك تناف بين بيعته مكرهاً وبين جود النصّ عليه بالإمامة، كما هو واضح. وأمّا في جانب أهل السنة- وهو الذي يهمنّا التعرض إليه في الإجابة عن هذه الشبهة وكلّ الشبهات - فهناك طائفتان من الأدلة والشواهد.

الطائفة الأولى: تدلّ بظاها على أن علياً عليه السلام بايع من أول الأمر إلا أن هناك قرائن عديدة وإشارات كثيرة من داخل هذه الروايات نفسها، ومن روايات وشواهد أخرى تفيد أن البيعة لم تتمّ عن رضا واختيار منه، بل سادها جؤ من الضغط والإكراه، واستخدمت فيه لغة القوة وعبارات التهديد والوعيد.

والطائفة الثانية: تثبت أنّ علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد مضي ستة أشهر من خلافة أبي بكر، أي بعد وفاة فاطمة عليها السلام، وهذا التأخير يدلّ على أنه عليه السلام كان مخالفاً لهذه البيعة، ولم يكن راضياً عنها على الإطلاق، وأمّا مبايعته فيما بعد فلها أسبابها ومبرراتها الموضوعية، كحرصه على المصلحة الإسلامية العليا، والحفاظ على كيان الأمة، بل لوجود بعض الضغوط التي مورست ضده من قبيل مقاطعته وتأليب الرأي العام ضده، وغيرها من الأسباب التي لا تدلّ من قريب أو من بعيد على أنه يرى شرعية هذه الخلافة، أو أنه راضٍ عنها.

فهذه المعطيات التاريخية والشواهد والأدلة التي وردت عن الفريقين لا تنفع القفاري في شبهته التي أراد بها دفع النصّ واستبعاد وجوده، وهذا هو الجواب بشكل إجمالي ومختصر، وسنتناول الجواب بشكل تفصيلي.

الجواب التفصيلي

بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب الشيعة

هناك اتجاهان يمكن ملاحظتهما في مصادر الشيعة وأقوال علمائهم فيما يخصّ مبايعة علي عليه السلام أبا بكر، هما:

١- علي عليه السلام لم يبايع أبا بكر قط

ذهب بعض علماء الشيعة إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يبايع أبا بكر أبداً لا في بداية الأمر ولا بعد حين، وعزا الشيخ المفيد ذلك القول إلى المحققين من علماء الشيعة، فقال: «قد أجمعت الأمة على أن أمير المؤمنين عليه السلام تأخر عن بيعة أبي بكر ... والمحققون من أهل الإمامة يقولون: لم يبايع ساعة قط»^(١).

وعلى هذا الرأي، فلا توجد هناك بيعة إطلاقاً حتى يقال: إنها تتنافى مع وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام.

٢- علي عليه السلام بايع مكرها

ذهب قسم من علماء الشيعة الإمامية إلى أن أمير المؤمنين عليه السلام بايع أبا بكر منذ البداية؛ إلا أن بيعته كانت تحت الإكراه والتهديد الذي ربما وصل إلى حدّ التهديد بالقتل، وعلى أقلّ تقدير يمكننا القول إن البيعة لم تكن عن قبول ورضا منه.

قال السيد المرتضى: «وروى إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة، عن خالد

(١) المفيد، الفصول المختارة: ص ٥٦، الناشر: دار المفيد.

بن مخلد البجلي، عن داود بن يزيد الأودي، عن أبيه، عن عدي بن حاتم، قال: إني لجالس عند أبي بكر إذ جيء بعلي عليه السلام فقال له أبو بكر: بايع، فقال له علي عليه السلام: فإن لم أفعل؟ فقال: أضرب الذي فيه عينك، فرفع رأسه إلى السماء ثم قال: اللهم اشهد، ثم مدّ يده.

وقد روي هذا المعنى من طرق مختلفة، وبألفاظ متقاربة المعنى وإن اختلفت ألفاظها، وأنه عليه السلام كان يقول في ذلك اليوم لما أكره على البيعة وحُدّر من التقاعد عنها: يا بن أمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني فلا تشمت بي الأعداء ولا تجعلني مع القوم الظالمين، ويردد ذلك ويكرره، وذكر أكثر ما روي في هذا المعنى يطول فضلاً عن ذكر جميعه، وفيما أشرنا إليه كفاية ودلالة على أنّ البيعة لم تكن عن رضی واختيار^(١).

وفي رواية: «فقالوا له: مدّ يدك فبايع، فأبى عليهم، فمدّوا يده كرهاً، فقبض على أنامله، فراموا بأجمعهم فتحها، فلم يقدرُوا، فمسح عليها أبو بكر وهي مضمومة، وهو عليه السلام يقول وينظر إلى قبر رسول الله صلى الله عليه وآله: يا بن أمّ إنّ القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني»^(٢).

ونقل في الشافي قوله عليه السلام: «ما زلت مظلوماً منذ قبض الله نبيّه صلى الله عليه وآله وإلى يوم الناس هذا»^(٣).

(١) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ٢٤٤، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) الفيض الكاشاني، علم اليقين: ج ٢ ص ٦٨٨، الناشر، مؤسسة بيدار - قم. المحدث القمي، بيت الأحران: ١١٨-١١٩، الناشر: دار الحكمة - قم.

(٣) السيد المرتضى، الشافي في الإمامة: ج ٣ ص ٢٢٣.

وهذا الرأي الذي يذهب إليه جمع من علماء الشيعة الإمامية تدعمه شواهد عديدة من كتب أهل السنة، سنشير إلى بعضها لاحقاً. وعلى هذا الرأي لا يصحّ للقفاري أن يتمسك بمبايعة علي عليه السلام أبا بكر لنفي النصّ عن إمامة أمير المؤمنين عليه السلام؛ لأنّ البيعة الإكراهية لا تنافي أبداً وجود النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام إذ من الممكن جداً أن يُكره صاحب النصّ على مبايعة غيره، ولا يحق لأحد القول بأنّه كيف يبايع وهو منصوص عليه؛ لأنّ البيعة بالجبر والاكراه كالعدم.

بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب أهل السنة

توجد عدة نصوص وروايات تناولت بيعة علي عليه السلام للخليفة الأوّل في كتب أهل السنة الحديثية والتاريخية ويمكن تصنيف هذه الروايات والأخبار إلى طائفتين:

الحديث الدال على حصول البيعة أول الأمر

ذكرت بعض النصوص والأحاديث أنّ علياً عليه السلام بايع أبا بكر مباشرة ومن دون تأخير وهو ما أخرجه البيهقي في السنن^(١) - واللفظ له - والاعتقاد^(٢)، والحاكم في المستدرک^(٣)، وابن عساکر^(٤) وغيرهم بسندهم عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري، قال: «قال: لمّا توفي رسول

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٨ ص ١٤٣، الناشر: دار الفكر.

(٢) البيهقي، الاعتقاد: ج ١ ص ٣٤٩ - ٣٥٠، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٣) الحاكم، المستدرک: ج ٣ ص ٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) ابن عساکر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٣٠ ص ٢٧٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الله (صلى الله عليه وسلم) قام خطباء الأنصار فجعل الرجل منهم يقول: يا معشر المهاجرين، إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان إذا استعمل رجلاً منكم قرن معه رجلاً منّا، فنرى أن يلي هذا الأمر رجلان أحدهما منكم والآخر منّا.

قال: فتتبع خطباء الأنصار على ذلك، فقام زيد بن ثابت (رضي الله عنه)، فقال: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان من المهاجرين وإن الإمام يكون من المهاجرين ونحن أنصاره كما كنا أنصار رسول الله (صلى الله عليه وسلم).

فقام أبو بكر (رضي الله عنه)، فقال: جزاكم الله خيراً يا معشر الأنصار وثبت قائلكم، ثم قال: أما لو فعلتم غير ذلك لما صالحناكم، ثم أخذ زيد بن ثابت بيد أبي بكر، فقال: هذا صاحبكم فبايعوه، ثم انطلقوا.

فلما قعد أبو بكر (رضي الله عنه) على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير علياً (رضي الله عنه) فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر (رضي الله عنه): ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وختنه، أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟ فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله، فبايعه.

ثم لم ير الزبير بن العوام (رضي الله عنه)، فسأل عنه حتى جاءوا به، فقال: ابن عم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وحواريه، أردت أن تشقّ عصا المسلمين: فقال مثل قوله لا تثريب يا خليفة رسول الله فبايعاه».

لقد تمسك الكثير من علماء أهل السنة ومحدثيهم بمضمون هذا الحديث واحتفوا به احتفاءً كبيراً؛ لأنه يعالج مشكلة كبيرة عندهم عانوا منها كثيراً، وهي مخالفة علي عليه السلام ومن معه من كبار الصحابة لبيعة أبي بكر وخلافته، ورفضهم لها، أو تأخرهم عنها على أقل تقدير، فتصوروا أن مضمون الحديث يؤمن لهم هذا الجانب، ويصلح لهم هذا الخلل في شرعية الخلافة وصحتها، فصححوا هذا المضمون واعتبروه، وقدموه على غيره من الصحاح التي تعارضه في المضمون، ومن كلماتهم الدالة على هذا المعنى ما قاله ابن حجر في فتح الباري: «وقد صحح ابن حبان^(١) وغيره من حديث أبي سعيد الخدري وغيره أن علياً بايع أبا بكر في أول الأمر»^(٢).

وقال ابن كثير عن إسناده هذا الحديث: «وهذا إسناده صحيح محفوظ من حديث أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة، عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان الخدري»^(٣) وبعد هذا لم يخف ابن كثير فرحه بهذا الحديث الذي جاء متطابقاً مع ما يحب ويهوى، فقال: «وفيه فائدة جليلة، وهي مبايعة علي بن أبي طالب إما في أول يوم، أو في اليوم الثاني من الوفاة»^(٤) ولعل هذا هو السبب الذي دفعه إلى تصحيح الحديث وقبوله.

(١) لم نعثر على تصحيح ابن حبان لحديث أبي سعيد الخدري الذي فيه أن علياً عليه السلام بايع أبا بكر في أول الأمر.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٧٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ج ٥ ص ٢٧٠.

ويذهب ابن خزيمة ومسلم النيسابوري إلى مديات أبعد في احتفائهم بهذا الحديث وسرورهم به، فقد أخرج البيهقي في سننه عن أبي علي الحافظ، قال: «سمعت محمد بن إسحاق بن خزيمة يقول: جاءني مسلم بن الحجاج النيسابوري، فسألني عن هذا الحديث، فكتبت له في رقعة قرأت عليه، فقال: هذا حديث يسوى بدنة، فقلت: يسوى بدنة؟ بل هو يسوى بدرة»^(١)، ولا ندري هل جميع الأحاديث الصحيحة عندهم تسوى ذلك أم أن هناك انتقائية في الأمر؟!

هذا، وستأتي مناقشتهم للأحاديث الصحيحة الواردة في البخاري ومسلم وغيرهما وردّهم لها؛ لكونها تعارض هذه الأحاديث وسنشير مناقشتهم لها، وما يمكن أن يجاب عنها.

مناقشة دلالة الحديث

الحديث يدل على أن مبايعة علي عليه السلام كانت بالإكراه

مع غضّ الطرف عن المناقشات السننية في هذا الحديث وعلى فرض التسليم بصحته ودلالته على أن بيعة علي عليه السلام كانت من أوّل الأمر إلا أنه لا دلالة فيه على أن بيعته كانت عن رضا وتسليم واختيار، فلو خُلينا نحن وألفاظ هذه الحديث الذي تمسّكوا به نجد أنه ظاهر في أن البيعة كانت بالتهديد والوعيد والإكراه.

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٨ ص ١٤٣، الناشر: دار الفكر.

ويظهر ذلك من قوله: «فلما قعد أبو بكر على المنبر نظر في وجوه القوم، فلم ير علياً، فسأل عنه، فقام ناس من الأنصار فأتوا به، فقال أبو بكر: ابن عمّ رسول الله... أردت أن تشقّ عصا المسلمين؟!»^(١).

فإنّ علياً عليه السلام لو لم يكن لديه خلاف ومعارضة للبيعة، فلماذا يسأل عنه أبو بكر مباشرة بعد جلوسه على المنبر، ويفتّش عنه، وتذهب مجموعة من الأنصار لتأتي به؟! فإن كان لا يدري ولم يسمع بالبيعة، فكان يكفي في إعلامه أن يذهب شخص واحد إليه ويخبره، لا أن تذهب مجموعة وتأتي به، فالظاهر إنّ جيء به من دون رغبة منه أو رضا^(٢) ثم بعد مجيئه يجابهه أبو بكر بتلك اللهجة الحادّة التي تعلوها الخشونة والغلظة، وينسب له بأنه يروم شقّ عصا المسلمين، وهي لا تقال إلا لمن أعلن الخلاف وأظهر المعارضة، وهي تهمة خطيرة جداً، بل أخطر ما يمكن أن يتّهم به المرء؛ لأنها تعني الخروج عن الإسلام ومخالفة الجماعة^(٣)، ففي الحديث عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله: «من شقّ عصا المسلمين، والمسلمون في إسلام

(١) المصدر السابق: ج ٨ ص ١٤٣

(٢) لا كما يرويهِ الطبري عن سيف الكذاب، قال: «كان علي في بيته إذ أتى، فقيل له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج في قميص ما عليه إزار ولا رداء عجللاً كراهية أن يبطئ عنها حتى بايعه، ثم جلس إليه وبعث إلى ثوبه، فأتاه فتجلله ولزم مجلسه» الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) شقّ العصا بمعنى مخالفة الإسلام والخروج على أهله بالعصيان، يقال: شقّت عصا المسلمين إذا اختلفت كلمتهم، وتبدّد جمعهم، والشقاق: المخالفة. أنظر: ابن خلدون الرامهرمزي، كتاب أمثال الحديث: ص ١١٨، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.

دامج^(١)، فقد خلع ربة الإسلام من عنقه^(٢).

وقد تؤدي هذه التهمة إلى إباحة دم صاحبها، كما في الاستيعاب عن عبد بن عمير الأشجعي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إذا خرج عليكم خارج يشقّ عصا المسلمين، ويفرقّ جمعهم، فاقتلوه ما أستثني أحداً»^(٣). والشاهد على انفعال أبي بكر وحِدّته في الكلام، هو جواب أمير المؤمنين ﷺ له بقوله: «لا تثرِب»، والتثرِب هو اللوم والتوبيخ، وهي عبارة تقال عند الصفح عمّن تجاوز وتعدّى، والشيء نفسه قاله الزبير أيضاً بعد تخلفه عن البيعة مع أمير المؤمنين ﷺ.

فمبايعة أمير المؤمنين ﷺ في واقع الحال قد وقعت في جوّ من الإكراه والتضييق، وما تشير إليه هذه الأحاديث التي استندوا إليها لا يختلف عمّا أشارت إليه أحاديث وأخبار السقيفة وبيعة أبي بكر فيها، وما جرى فيها من أحداث متسارعة أبعد ما تكون عن الروية وأخذ الأمور بتعقّل ومشورة، بل شابت كثير من أحداثها، مظاهر العنف والقوة والتهديد والوعيد.

أدلة أخرى على أن علياً ﷺ بايع أبا بكر مكرها

من الثابت والمسلّم تاريخياً أن علياً ﷺ وجمعاً كثيراً من بني هاشم وعدداً من الأنصار، لم يشهدوا أحداث سقيفة بني ساعدة التي تمخّض عنها

(١) الدامج: المجتمع، والدموج: دخول الشيء في الشيء. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث: ج ٢ ص ١٣٢، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١١ ص ٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٣ ص ٩٦٠، الناشر: دار الجيل - بيروت.

تولّي أبي بكر الخلافة؛ وذلك لانشغالهم في تجهيز النبي ﷺ وإتمام مراسم رحلته المفجعة عن الدنيا، وبعد أن تمت البيعة وانفضّ اجتماع السقيفة، كان عليّ ﷺ وأصحابه قد تجمّعوا في بيت أمير المؤمنين ﷺ معلنين احتجاجهم ورفضهم للبيعة وعدم رضاهم بها، قال عمر بن الخطاب: «وأنه قد كان من خبرنا حين توفّي الله نبيّه (صلّى الله عليه وآله) أنّ الأنصار خالفونا واجتمعوا بأسرهم في سقيفة بني ساعدة، وخالف عنا عليّ والزبير ومن معهما»^(١).

وروى الطبري في تاريخه في حديث طويل، قال: «وتخلف عليّ والزبير واخترط الزبير سيفه، وقال: لا أغمده حتى يبايع عليّ»^(٢).

ونقل ابن أبي الحديد عن الجوهرى، قال: «غضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر بغير مشورة، وغضب عليّ والزبير، فدخل بيت فاطمة معهما السلاح»^(٣) وغير ذلك من الشواهد التي تدلّ على أنّ علياً ﷺ ومعه عدد من الصحابة قد تخلفوا عن البيعة، ولم يكونوا راضين بها، بل اعتبر أمير المؤمنين ﷺ ذلك استبداداً منهم بالأمر واستثارة به لا عن مشورة ورجوع إلى كبار الصحابة من أهل السبق في الإسلام والجهاد والقراية من النبي ﷺ فقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما أن أمير المؤمنين ﷺ خاطب أبا بكر قائلاً: «ولكنك استبددت علينا بالأمر، وكنا

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر-بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

نرى حقاً لقربتنا من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) نصيباً...»^(١).

وبعد أن تخلف علي عليه السلام ومن معه من الصحابة دلت كثير من الشواهد التاريخية والحديثية على أنهم تعرضوا لأساليب متعددة من العنف والقوة والتهديد الذي وصل إلى حدّ التهديد بإحراق البيت عليهم من أجل الضغط عليهم لانتزاع البيعة منهم، فقد روى الطبري بسنده عن زياد بن كليب، قال: «أتى عمر بن الخطاب منزل علي وفاطمة وفيه طلحة والزبير ورجال من المهاجرين، فقال: والله لأحرقنّ عليكم أو لتخرجنّ إلى البيعة، فخرج عليه الزبير مصلتاً بالسيف، فعثر فسقط السيف من يده، فوثبوا عليه فأخذوه»^(٢).

وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن زيد بن أسلم عن أبيه أسلم، قال: «حين بويح لأبي بكر بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان علي والزبير يدخلان علي فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فيشاورونها ويرتجعون في أمرهم، فلما بلغ ذلك عمر بن الخطاب خرج حتى دخل علي فاطمة، فقال: يا بنت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)! والله ما من أحد أحبّ إلينا من أبيك، وما من أحد أحبّ إلينا بعد أبيك منك، وإيم الله ما ذاك بمانعي إن اجتمع هؤلاء النفر عندك، إن أمرتهم أن يحرق عليهم البيت، قال: فلما خرج عمر جاؤوها، فقالت: تعلمون أن عمر قد جاءني وقد حلف بالله لئن عدتم ليحرقنّ عليكم البيت وإيم الله

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠ ح ٤٢٤١. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم:

ج ٥ ص ١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

ليمضين لما حلف عليه، فانصرفوا راشدين، فروا رأيكم ولا ترجعوا إليّ، فانصرفوا عنها فلم يرجعوا إليها حتى بايعوا لأبي بكر»^(١).

وروى البلاذري «أن أبا بكر أرسل إلى علي يريد البيعة، فلم يبايع، فجاء عمر ومعه فتيلة، فتلقته فاطمة على الباب، فقالت فاطمة: يا بن الخطاب أترك محرّقاً عليّ بابي، قال: نعم، وذلك أقوى فيما جاء به أبوك»^(٢).

وأخرج عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتاب السنة عن موسى بن عقبة عن ابن شهاب، قال: «وغضب رجال من المهاجرين في بيعة أبي بكر (رض) منهم علي بن أبي طالب والزيير بن العوام (رضي الله عنهما) فدخلا بيت فاطمة بنت رسول الله ومعهما السلاح، فجاء عمر (رض) في عصابة من المسلمين فيهم أسيد وسلمة بن سلامة بن وقش، وهما من بني عبد الأشهل، ويقال فيهم ثابت بن قيس بن الشماس أخو بني الحارث بن الخزرج، فأخذ أحدهم سيف الزبير، فضرب به الحجر حتى كسره»^(٣).

وروى البلاذري في أنساب الأشراف عن ابن عباس، قال: «بعث أبو بكر عمر بن الخطاب إلى علي (رض) حين قعد عن بيعته، وقال: ائتني به بأعنف العنف، فلما أتاه جرى بينهما كلام، فقال: احلب حلباً لك شطره، والله ما حرصك على إمارته اليوم إلا ليؤثرك غداً... ثم أتاه فبايعه»^(٤).

(١) ابن أبي شيبة، المصنف: ج ٨ ص ٥٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) عبد الله بن أحمد، السنة: ج ٢ ص ٥٥٣ - ٥٥٤، الناشر: دار ابن القيم - الدمام.

(٤) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ونقل الطبري فيما نقل من أحداث السقيفة وبيعة أبي بكر، وتخلّف علي عليه السلام والزيبر، قال: «فانطلق إليهم عمر فجاء بهما تعباً، وقال: لتبايعان وأنتما طائعان، أو لتبايعان وأنتما كارهان، فبايعا»^(١).

ففي ظل هذه الأجواء والظروف المشحونة بالتوتر والمواقف المتشنجة والتي يندر تطورها وانفلاتها بأخطار كبيرة تهدد الإسلام برمته، في ظل هذه الأجواء بايع أمير المؤمنين عليه السلام مكرهاً مجبراً ومعه عدد من المهاجرين والأنصار، كما أشارت إلى ذلك الروايات والأخبار التي نقلنا شطراً منها.

هذه هي ظروف البيعة التي بايع فيها الإمام علي عليه السلام أبا بكر، والتي وصفها أبو بكر بأنها فلتة، قد وقى الله المسلمين شرّها، كما صرّح هو بنفسه في أوائل خلافته: «إنّ بيعتي كانت فلتة وذلك أنّي خشيت الفتنة»^(٢).

وأكد هذا المعنى عمر بن الخطاب في خلافته، قال: «فلا يغترن امرؤ أن يقول: إنّما كانت بيعة أبي بكر فلتة وتمّت ألا وإنّها قد كانت كذلك، ولكن الله وقى شرّها»^(٣).

ثم كيف لا يبايع مكرهاً وهذا سعد بن عبادة زعيم الخزرج وكبيرهم يداس بالأقدام لمعارضته البيعة، وأمام قومه وفي بيته حتى صاح أحدهم: قتلم سعد بن عبادة، فأجابه عمر بن الخطاب: «قتل الله سعد بن عبادة»^(٤) ثم

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٤، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٩٠-٥٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٦ ح ٦٨٣٠، وغيره من المصادر.

(٤) أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٢٧-٢٨ ح ٦٨٣٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

بعد ذلك تمت تصفيته جسدياً في الشام^(١) فما عسى أن يفعل بقية المسلمين من ضعفة الناس وعامتهم إزاء هذا التهديد والوعيد والتخويف والذي صرحت به عائشة وفي صحيح البخاري، حيث قالت: «لقد خوف عمرُ الناسَ وإنّ فيهم لنفاقاً»^(٢).

فبعد كل هذا ليس من الصحيح القول بأنّ علياً عليه السلام قد بادر إلى البيعة راضياً، حتى يُرتب على ذلك التشكيك بوجود النصّ عليه؛ لأننا من خلال هذه النصوص والشواهد المتضاربة نجزم بأنّ علياً عليه السلام لو كان قد بايع أبا بكر من أول الأمر، فإنه قد بايع مكرهاً مجبراً، فلا يدلّ ذلك على عدم وجود النصّ عليه بالإمامة والخلافة، فينتفي إشكال القفاري واستبعاده لوجود النصّ بناء على القول بحصول البيعة في بداية الأمر، وهو ما أشارت إليه الطائفة الأولى من روايات وأخبار أهل السنة، وسيأتي الكلام عن الطائفة الثانية من الروايات.

(١) روى البلاذري: «أن سعد بن عبادة لم يبايع أبا بكر، وخرج إلى الشام. فبعث عمرُ رجلاً وقال: ادعه إلى البيعة واختل له، وإن أبي فاستعن بالله عليه. فقدم الرجلُ الشام، فوجد سعداً في حائط بحوارين، فدعاه إلى البيعة، فقال: لا أبايع قرشياً أبداً، قال: فأني أقاتلك، قال: وإن قاتلتني، قال: أفخرج أنت مما دخلت فيه الأمة؟ قال: أما من البيعة فأني خارج، فرماه بسهم فقتله. ورؤي أن سعداً رمي في حمام. وقيل: كان جالساً يبول، فرمته الجن فقتلته، وقال قائلهم:

قتلنا سيدَ الخزرج سعدَ بن عباده رميناه بسهمين فلم تُخَطِ فؤاده»

انظر: البلاذري، أنساب الأشراف: ج ١ ص ٥٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أنظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ١٤ ص ١٩٥ ح ٣٦٦٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الحديث الدال على أن علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد ستة أشهر

وردت بعض الروايات الصحيحة في كتب أهل السنة تثبت أن علياً عليه السلام لم يبايع من أول الأمر، وإنما حصلت البيعة بعد مرور ستة أشهر من تسلم أبي بكر الخلافة، وذلك بعد وفاة فاطمة الزهراء عليها السلام وهو ما يعادل ربع مدة خلافة أبي بكر تقريباً، فقد أخرج البخاري^(١) - واللفظ له - ومسلم^(٢) وابن حبان^(٣) في صحاحهم بسندهم عن الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب الزهري عن عروة عن عائشة: «أن فاطمة عليها السلام بنت النبي (صلى الله عليه وسلم) أرسلت إلى أبي بكر تسأله ميراثها من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مما أفاء الله عليه بالمدينة وفدك، وما بقي من خمس خيبر، فقال أبو بكر: إن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: لا نورث ما تركنا صدقة... فوجدت فاطمة على أبي بكر في ذلك فهجرته فلم تكلمه، حتى توفيت وعاشت بعد النبي (صلى الله عليه وسلم) ستة أشهر، فلما توفيت دفنها زوجها علي ليلاً ولم يؤذن بها أبا بكر وصلى عليها، وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر علي وجه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبايع تلك الأشهر...»، وفي لفظ مسلم وابن حبان «ولم يكن بايع تلك الأشهر».

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٢-٨٣ ح ٤٢٤٠ ح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٣-١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٣) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ٥٧٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

وأخرج قريباً منه أيضاً ابن حبان في صحيحه^(١) والطبراني في مسند الشاميين^(٢) بسنديهما عن شعيب بن أبي حمزة عن الزهري عن عروة عن عائشة.

وروى عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه عن معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة «أن فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وهما حينئذ يطلبان أرضه من فدىك، وسهمه من خير، فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا نورث، ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد (صلى الله عليه وسلم) من هذا المال، وإنني والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصنعه إلا صنعته، قال: فهجرته فاطمة، فلم تكلمه في ذلك، حتى ماتت، فدفنها عليّ ليلاً، ولم يؤذن بها أبا بكر، قالت عائشة: وكان لعلي من الناس حياة فاطمة حبة، فلما توفيت فاطمة، انصرف وجوه الناس عنه، فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ثم توفيت - قال معمر: فقال رجل للزهري: فلم يبايعه علي ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه علي - فلما رأى علي انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إلى أبي بكر أن اتنا ولا تأتنا معك بأحد، وكره أن يأتيه عمر ... ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه، فأقبل الناس إلى عليّ، فقالوا: أصبت وأحسن، قالت: فكانوا قريباً إلى عليّ حين قارب

(١) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ١٥٢-١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين: ج ٤ ص ١٩٨-١٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

الأمر والمعروف»^(١).

وأخرجه البيهقي في سننه^(٢) والطبري في تاريخه^(٣) عن عبد الرزاق الصنعاني عن معمر.

وهذه الأحاديث الواردة في الصحاح والكتب المعتبرة كما هو واضح تفيد أنّ علياً عليه السلام لم يبايع أبا بكر مدةً طويلة، امتدت لستة أشهر متواصلة، وهذا التأخير بغض النظر عمّا ذكرت له من أسباب ومبررات فإنّه يشير إشارة واضحة إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يبادر إلى بيعه أبي بكر، ولم ير لها شرعية، وإلا كيف يبقى تلك المدة بلا بيعه؛ وقد ثبت عند المسلمين جميعاً أنّ من مات وليس له إمام، أو ليس في عنقه بيعه مات ميتة جاهلية^(٤) فهل كان يأمن أمير المؤمنين عليه السلام على نفسه من الموت خلال تلك الفترة،

(١) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢-٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) البيهقي، سنن البيهقي: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٢ ص ٤٤٨، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٤) أخرج الكليني بسنده عن الفضيل بن يسار، قال: «ابتدأنا أبو عبد الله عليه السلام يوماً، وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من مات وليس عليه إمام فميتته ميتة جاهلية، فقلت: قال ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: إي والله قد قال، قلت: فكل من مات وليس له إمام فميتته ميتة جاهلية؟! قال: نعم». الكافي: ج ١ ص ٣٧٦. وأخرج مسلم في صحيحه بسنده «عن زيد بن محمد عن نافع، قال: جاء عبد الله بن عمر إلى عبد الله بن مطيع حين كان من أمر الحرة ما كان زمن يزيد بن معاوية، فقال: اطرحوا لأبي عبد الرحمن وسادة، فقال: إنني لم أتك لأجلس، أتيتك لأحدثك حديثاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (صلى الله عليه وسلم) يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعه مات ميتة جاهلية». صحيح مسلم: ج ٦ ص ٢٢ ح ٤٦٨٦، الناشر: دار الفكر - بيروت. وكذلك أخرجه البيهقي في سننه: ج ٨ ص ١٥٦.

ولا تكون في عنقه بيعة حينئذ، فيموت ميتة جاهلية والعياذ بالله، وهو العارف بمقادير الأمور وطبيعة الحياة الإنسانية المعرضة للموت في كل لحظة، ثم كيف تموت الزهراء عليها السلام وليس في عنقها بيعة وهي من أهل بيت أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؟! بل وكيف يتركها أمير المؤمنين عليه السلام تموت هكذا؟! إن هذا ليس له إلا تفسير واحد هو أنهم لا يرون شرعية لهذه الخلافة.

من هنا كان غضب الزهراء عليها السلام على أبي بكر وهجرانها له حتى وفاتها، وتأخر علي عليه السلام وخروجه عن زمرة المبايعين رغم محاولة بعض التقليل من أهميتها^(١) يشكّلان ضربة قوية لشرعية الخلافة وقانونيتها، لذا حاولوا بكل الوسائل التقليل من تأثير الروايات التي تنقل هذه الحقائق، فجرت محاولات للخدش في سندها على الرغم من ورودها في أصح الكتب، وكذلك تأويل دلالاتها، وتقديم الروايات التي تبين أن البيعة تمت في أول الأمر رغم عدم ورودها في الصحاح، فتوزعت مناقشاتهم في هذه الروايات على مستوى السند والدلالة، وسنتعرض لبعض هذه المناقشات على كلا المستويين والإجابة عنها.

(١) قال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «أما تأخر علي (رضي الله عنه) عن البيعة فقد ذكره علي في هذا الحديث واعتذر أبو بكر رضي الله عنه، ومع هذا فتأخره ليس بقادح في البيعة ولا فيه؛ أما البيعة فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس ولا كل أهل الحل والعقد وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس...». شرح صحيح مسلم: ج ١٢ ص ٧٧، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

الإشكال السندي

تأخر علي عليه السلام عن البيعة مدرج من كلام الزهري

ذكروا أن الروايات التي أفادت تأخر علي عليه السلام عن البيعة ^(١) مدة ستة أشهر وإن وردت في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما إلا أن بعض الفقرات من تلك الروايات التي جاءت على لسان السيدة عائشة والتي دلت على هذا الأمر اعتبروها منقطعة، وأنها من كلام الزهري وقد أدرجها بعض الرواة في الحديث وليست هي من كلام عائشة، فلا تقوى حينئذ على معارضة أحاديث - ادعي صحتها - دلت على أن البيعة قد تمت من أول الأمر.

البيهقي أول من أثار الإشكال

وأول من أثار هذا الإشكال هو البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ) وتبعه على ذلك بعض من علماء أهل السنة، قال البيهقي في السنن: «وقول الزهري في قعود علي عن بيعة أبي بكر (رضي الله عنه) حتى توفيت فاطمة رضي الله عنها منقطع وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في مبايعته إياه حين بويع بيعة العامة بعد السقيفة أصح» ^(٢).

(١) وكذلك زعموا أن غضب الزهراء عليها السلام على أبي بكر وهجرانها له حتى توفيت، هو أيضاً منقطع ومدرج، مع أن مسألة غضب الزهراء على أبي بكر وهجرانها له حتى توفيت، أمر معلوم ومشهور وثابت بالأسانيد الصحيحة وبطرق عديدة، وهي خارجة عن محل بحثنا الآن ولعلنا نوفق يوماً للإجابة عن كل ما يتعلق بهذه الشبهة.

(٢) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

قال في الاعتقاد أيضاً: «والذي روي أنّ علياً لم يبايع أبا بكر ستة أشهر ليس من قول عائشة، إنّما هو من قول الزهري، فأدرجه بعض الرواة في الحديث في قصة فاطمة (رضي الله عنها)، وحفظه معمر بن راشد، فرواه مفصلاً وجعله من قول الزهري منقطعاً من الحديث، وقد روينا في الحديث الموصول عن أبي سعيد الخدري ومن تابعه من أهل المغازي أنّ علياً بايعه في بيعة العامة التي جرت في السقيفة»^(١).

وقال ابن حجر: «وأما ما وقع في مسلم^(٢) عن الزهري أنّ رجلاً قال له: لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم فقد ضعفه البيهقي بأنّ الزهري لم يسنده، وأنّ الرواية الموصولة عن أبي سعيد أصح»^(٣).

الجواب:

تأخر علي عن البيعة من كلام عائشة لا الزهري

لقد ادّعى البيهقي أن تأخر البيعة من قول الزهري، بعد نقله لحديث عبد الرزاق الصنعاني في المصنف، وادّعى أن الحديث أخرجه البخاري في الصحيح من وجهين عن معمر، وأخرجه مسلم عن إسحاق بن راهويه وغيره عن عبد الرزاق^(٤).

(١) البيهقي، الاعتقاد: ص ٢٥٢، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت.

(٢) لم نجد في صحيح مسلم أنه نقل عن الزهري أنّ رجلاً قال له: لم يبايع علي أبا بكر حتى ماتت فاطمة؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، ولا نعلم هل هو اشتباه من ابن حجر أم ماذا؟.

(٣) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

وللإجابة عما ادّعه البيهقي نقول:

أولاً: حديث البخاري ومسلم عن معمر لا يشير إلى تأخير البيعة

إنّ حديث البخاري ومسلم بسنديهما عن معمر عن الزهري ليس في لفظه كلام الزهري حين سأله رجل قائلاً: «فلم يبايعه عليّ ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه عليّ» وإنما نقلنا الحديث دون الإشارة إلى قول الزهري هذا، ولم يتطرقا في خصوص هذا السند إلى البيعة أصلاً، وإليك ما نقله البخاري ومسلم في الصحيح من طريق معمر:

أخرج البخاري بسنده عن هشام، قال: «أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أنّ فاطمة والعباس عليهما السلام أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) وهما حينئذ يطلبان أرضيهما من فذك وسهمهما من خير، فقال لهما أبو بكر: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يقول: لا نورث ما تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد من هذا المال، قال أبو بكر: والله لا أدع أمراً رأيت رسول الله (صلى الله عليه وسلّم) يصنعه فيه إلاّ صنعته، قال: فهجرته فاطمة فلم تكلمه حتى ماتت»^(١).

وأخرج البخاري أيضاً من طريق آخر عن هشام، قال: «حدثنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة (رضي الله عنها): أن فاطمة عليها السلام والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما أرضه من فذك وسهمه من خير، فقال أبو بكر: سمعت النبيّ (صلى الله عليه وسلّم) يقول: لا نورث ما

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٣ ح ٦٧٢٥ وح ٦٧٢٦، الناشر: دار الفكر- بيروت.

تركنا صدقة، إنما يأكل آل محمد في هذا المال، والله لقرابة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أحب إليّ أن أصل من قرابتي»^(١).

وجاء في صحيح مسلم: «عن إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد، قال ابن رافع: حدثنا، وقال الآخرون: أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة: إنّ فاطمة والعباس أتيا أبا بكر يلتمسان ميراثهما من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهما حينئذ يطلبان أرضه من فذك وسهمه من خيبر، فقال لهما أبو بكر: إني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وساق الحديث بمثل معنى حديث عقيل عن الزهري غير أنه قال: ثم قام علي فعظم من حق أبي بكر وذكر فضيلته وسابقتة ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسنت، فكان الناس قريباً إلى عليّ حين قارب الأمر المعروف»^(٢).

وكما ترى فليس في الحديثين أية إشارة إلى قول الزهري الآنف الذكر في تأخر علي عليه السلام وعوده عن البيعة لمدة ستة أشهر، فكلام البيهقي يعدّ إيهاماً للقارئ بأنّ البخاري ومسلماً قد نقلوا نفس ألفاظ الحديث الذي رواه هو - أي البيهقي - عن عبد الرزاق والحال ليس كذلك، إذن فلا توجد إشارة إلى إدراج الزهري لهذه الكلام سوى في حديث عبد الرزاق المذكور في المصنف الذي نقله عنه الزهري.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٢٥ ح ٤٠٣٥ و٤٠٣٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٥ ح ٤٤٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ثانياً: ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق لا يتطابق مع رواية عبد الرزاق

مقارنته بين حديث عبد الرزاق في المصنف وحديث البيهقي عنه

إنّ المتأمل المصنف في حديث عبد الرزاق الصنعاني في المصنف يتضح له بشكل جلي أن تأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر هو من كلام عائشة لا أنه من كلام الزهري، كما ادّعاها البيهقي، فلو عدنا إلى الحديث وتأملنا فيه لا سيما قوله: «قالت عائشة: وكان لعلي من الناس حياة فاطمة حبوة، فلما توفيت فاطمة، انصرف وجوه الناس عنه، فمكثت فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ثم توفيت، قال معمر: فقال رجل للزهري: فلم يبايعه على ستة أشهر؟ قال: لا، ولا أحد من بني هاشم، حتى بايعه علي، فلما رأى علي انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى مصالحة أبي بكر، فأرسل إلى أبي بكر أن اتنا ولا تأتنا معك بأحد، وكره أن يأتيه عمر ... ثم مضى إلى أبي بكر فبايعه، فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسن، قالت: فكانوا قريباً إلى علي حين قارب الأمر والمعروف»^(١).

نجد أنه يفيد عدة معطيات أهمها:

- أ- إن الناس كانوا يحترمون علياً عليه السلام مادامت فاطمة على قيد الحياة.
- ب- بعد وفاة فاطمة انصرف وجوه الناس عن علي عليه السلام وقل احترامهم له.
- ج- مكثت فاطمة عليها السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة أشهر حتى توفيت.
- د- بعد وفاة فاطمة عليها السلام، لمّا رأى علي عليه السلام انصراف وجوه الناس عنه،

(١) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢-٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

صالح أبا بكر وبايعه، فأقبل الناس على علي عليه السلام بعد ذلك.

وهذا الأمر الأخير وإن جاء بعد كلام الزهري، ولكنه ليس من كلامه، بل هو استمرار لكلام عائشة، وكلام الزهري منحصر فقط في عدم البيعة ستة أشهر؛ بدليل أن الصحاح التي نقلت هذا الحديث نقلت هذا المقطع متصلاً بما قبله.

ففي صحيح البخاري بسنده عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة: «... وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر على وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر»^(١) وهذا المقطع هو تكملة للمقطع الأول الذي نقلته عائشة، وهو أنه كان لعلي وجه حياة فاطمة ...

إذن فهذه الأمور المتقدمة جاءت جميعها على لسان عائشة، وأما ما جاء على لسان الزهري بالخصوص، فهو أن علياً عليه السلام أو أحداً من بني هاشم لم يبايع مدة ستة أشهر، حيث جاء في حديثه «قالت عائشة (رضي الله عنها) فكان لعلي (رضي الله عنه) من الناس وجه حياة فاطمة (رضي الله عنها)، فلما توفيت فاطمة (رضي الله عنها) انصرف وجوه الناس عنه عند ذلك، قال معمر: قلت للزهري: كم مكثت فاطمة بعد النبي (صلى الله عليه وسلم)، قال: ستة أشهر فقال رجل للزهري: فلم يبايعه علي (رضي الله عنه) حتى ماتت فاطمة (رضي الله عنها)؟ قال: ولا أحد من بني هاشم»^(٢).

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠ وح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) البيهقي، سنن البيهقي: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

وهذا يختلف عمّا نقله البيهقي عن عبد الرزاق، فحين نلاحظ ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق نجده يفيد الأمور التالية:

أ - أنّ الناس كانوا يحترمون علياً عليه السلام مدة حياة فاطمة عليها السلام.

ب - بعد وفاة فاطمة عليها السلام انصرفت وجوه الناس عن علي عليه السلام وقلّ احترامهم له، والكلام إلى هنا هو ما قالته عائشة فقط حسب حديث البيهقي، وأمّا ما جاء على لسان الزهري، فهي الأمور التالية:

أ - مكثت فاطمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة أشهر حتى توفيت.

ب - لم يبايع علي عليه السلام ولا واحد من بني هاشم مدة ستة أشهر.

وبعد المقارنة بين حديث عبد الرزاق الصنعاني وحديث البيهقي يتضح: أنّ البيهقي قد جعل المقطع الخاص بمدة بقاء فاطمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ستة أشهر جعله من كلام الزهري بينما هو من كلام عائشة حسب رواية الصنعاني في المصنف، فأوهم القارئ أنّ مكوث فاطمة ستة أشهر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وتأخر علي عليه السلام عن البيعة تلك المدة هو كلام واحد مدرج قاله الزهري، وأدرجه بعض الرواة في الحديث.

كما أنّه عمد إلى إسقاط ذيل الرواية التي تدل على أن علياً عليه السلام لمّا رأى انصراف الناس عنه بعد وفاة فاطمة عليها السلام التمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، مع أنّه مكمل لقول عائشة: «فكان لعلي (رضي الله عنه) من الناس وجه حياة فاطمة (رضي الله عنها) ...» فلذا لم يسقطه أصحاب الصحاح وعبد الرزاق، كما تقدّم.

ثالثاً: تأخر البيعة قد روي في الصحيحين وغيرهما متصلًا

إنّ خبر تأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر قد أخرجه البخاري ومسلم وابن حبان من غير طريق معمر، بل أخرجه كما تقدّم^(١) عن طريق الليث بن سعد عن عقيّل بن خالد عن الزهري عن عروة عن عائشة «... وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلمّا توفيت استنكر علي وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر...»^(٢)، فلا معنى إذن لقول البيهقي في كتاب الاعتقاد من أنّه من كلام الزهري أدرجه بعض الرواة وحفظه معمر ورواه مفصلاً؛ إذ كما عرفت فإن معمر لم ينفرد بروايته بل رواه غيره، إذن فتأخر علي عليه السلام عن البيعة ستة أشهر متّصل من كلام عائشة، وليس منقطعاً من كلام الزهري.

رابعاً: لم يتعرض كبار شراح الأحاديث إلى الإدراج

لم يتعرّض أحد من كبار شراح الأحاديث إلى هذا الإدراج الذي تفرّد بذكره البيهقي عند شرحهم لفقرة تأخر علي عليه السلام عن البيعة، قال ابن حجر: «قوله: (وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة) أي كان الناس يحترمونه إكراماً لفاطمة فلمّا ماتت واستمر على عدم الحضور عند أبي بكر قصر الناس عن ذلك الاحترام لإرادة دخوله فيما دخل فيه الناس، ولذلك قالت عائشة في آخر الحديث: لما جاء وبايع كان الناس قريباً إليه حين راجع الأمر بالمعروف وكانهم كانوا يعذرونه في التخلف عن أبي بكر في مدة

(١) تقدم ذكر ذلك تحت عنوان الطائفة الثانية الدالة على أنّ علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد ستة أشهر.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠ ح ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر-بيروت.

حياة فاطمة لشغله بها وتمريضها وتسليتها عمّا هي فيه من الحزن على أبيها (صلى الله عليه وسلم)، ولأنها لما غضبت من ردّ أبي بكر عليها فيما سألته من الميراث رأى على أن يوافقها في الانقطاع عنه، قوله (فلمّا توفيت استنكر عليّ وجوه الناس فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته، ولم يكن يبايع تلك الأشهر) أي في حياة فاطمة»^(١).

وقال العيني: «قوله: (وعاشت) أي فاطمة (بعد النبي (ص) ستة أشهر) هذا هو الصحيح ... قوله: (حياة فاطمة) لأنهم كانوا يعذرونه عن ترك المبايعه لاشتغاله بها وتسلية خاطرها من قرب عند مفارقة رسول الله (ص)، قوله: (تلك الأشهر) وهي الأشهر الستة، وقال المازري: العذر لعلي (رض) في تخلفه مع ما اعتذر هو به أنّه يكفي في بيعة الإمام أن يقع من آحاد أهل الحلّ والعقد ولا يجب الاستيعاب»^(٢).

وقال القرطبي أحمد بن عمر بن إبراهيم: «وقوله: (وكان لعلي من الناس جهة حياة فاطمة) جهة؛ أي: جاه واحترام، كان الناس يحترمون علياً في حياتها كرامة لها لأنها بضعة من رسول الله (ص) وهو مباشر لها، فلمّا ماتت وهو لم يبايع أبا بكر، انصرف الناس عن ذلك الاحترام؛ ليدخل فيما دخل فيه الناس ولا يفرّق جماعتهم، ألا ترى أنّه لما بايع أبا بكر أقبل الناس عليه بكل إكرام وإعظام!؟»

وقوله: (ولم يكن علي بايع تلك الأشهر) يعني: الستة أشهر التي

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) العيني، عمدة القاري: ج ١٧ ص ٢٥٨-٢٥٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

عاشتها فاطمة (رضي الله عنها) بعد رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولا يُظنُّ بعلي أنه خالف الناس في البيعة لكنّه تأخر عن الناس لمانع منعه، وهو الموجدة التي وجدها حين استبدَّ بمثل هذا الأمر العظيم ولم ينتظر، مع أنه كان أحقَّ الناس بحضوره وبمشورته»^(١).

فلو كان هذا الإدراج صحيحاً - كما يزعم البيهقي - لأشار إليه شرّاح الحديث، ولا يعقل أن يخفى عليهم، فثبت أن تأخر علي عليه السلام أمر ثابت ومشهور، ولهذا نجد أن ابن كثير الذي حاول جاهداً أن يثبت حصول البيعة من أول الأمر وينفي تأخر علي عليه السلام عن البيعة، لم يتمسك به، فذهب إلى الجمع الدلالي بين الحديثين كما سيأتي التعرّض له.

خامساً: لو صح الإدراج فلا يبعد أنه من كلام عائشة

إننا حتى لو بنينا أن تأخر علي عليه السلام عن البيعة هو من كلام الزهري، فإنّ الظاهر أنه سمعه ممن سمعه من عائشة - بعد البناء على وثيقة الزهري - وهو شبيه بما استظهره ابن كثير فيما نقله الشعبي في حديث استرضاء أبي بكر للزهراء عليها السلام حتى رضيت^(٢) من أن الشعبي قد سمعه من علي عليه السلام أو سمعه

(١) القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: ج ٣ ص ٥٦٩ - ٥٧٠، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت.

(٢) أخرج البيهقي عن الشعبي: «لما مرضت فاطمة (رضي الله عنها) أتاه أبو بكر الصديق فاستأذن عليها فقال علي: يا فاطمة هذا أبو بكر يستأذن عليك، فقالت: أتحب أن أذن؟ قال: نعم، فأذنت له، فدخل عليها يترضاها، وقال: والله ما تركت الدار والمال والأهل والعشيرة إلا لابتغاء مرضاة الله ومرضاة رسوله ومرضاتكم أهل البيت، ثم ترضاها حتى رضيت». دلائل النبوة: ج ٧ ص ٢٨١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ودار الريان للتراث.

ممن سمعه منه، فقال ابن كثير معلقاً على حديث الشعبي: «وهذا إسناد جيد قوي، والظاهر أن عامر الشعبي سمعه من علي، أو ممن سمعه من علي»^(١)، فإذا كان ما استظهره ابن كثير هنا يعدّ استظهاراً صحيحاً، فلا بد أن يصحّ ما استظهرناه من حديث الزهري؛ إذ لا فرق بين الأمرين إلا إذا قلنا: إنّ (باء) ابن كثير تجرّ، و(باؤنا) لا تجرّ!

التوجيه الدلالي لأحاديث تأخر البيعة

لقد حاول بعض علماء أهل السنة أن يحلّ التعارض بين الأحاديث الدالة على مبايعة علي عليه السلام من أول الأمر، وبين الأحاديث الدالة على عدم مبايعته مباشرة وتأخره طوال ستة أشهر مدة حياة فاطمة عليها السلام؛ وذلك بحمل بيعته بعد ستة أشهر على أنها بيعة ثانية مؤكدة للبيعة الأولى، قال ابن حجر بعد أن ذكر إشكال البيهقي على سند الحديث: «وجمع غيره بأنّه بايعه بيعة ثانية مؤكدة للأولى، لإزالة ما كان وقع بسبب الميراث..»^(٢).

وقال ابن كثير: «وأما ما يأتي من مبايعته إياه بعد موت فاطمة، وقد ماتت بعد أبيها (رضي الله عنها) بستة أشهر، فذلك محمول على أنها بيعة ثانية أزلت ما كان قد وقع من وحشة بسبب الكلام في الميراث، ومنعه إياهم ذلك بالنص من رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»^(٣).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٣١٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٧ ص ٣٧٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٦ ص ٣٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

أو حملوها على أن معنى البيعة بعد ستة أشهر ليس بمعنى البيعة المصطلحة، وإنما بمعنى تجدد البيعة والمشاركة والحضور، وإظهار الود، ولا تعني كلمة يبايع بالضرورة البيعة المعهودة بالخلافة، قال البيهقي: «ولعل الزهري أراد قعوده عنها بعد البيعة ثم نهوضه إليها ثانياً وقيامه بواجباتها والله أعلم»^(١).

مناقشة التوجيه الدلالي

من الواضح أن هذا الجمع استحساني وتبرّعي لا شاهد عليه؛ لأنّ هذه التفسيرات لمعنى المبايعة تفسيرات تخالف ظاهر ما عليه اللفظ، ولا دليل أو قرينة صحيحة تسوّغ صرف اللفظ عن معناه الظاهر، كما تشهد لذلك عباراتهم، ومجرّد وجود روايات ظاهرها حصول البيعة من أول الأمر لا يبيح لنا رفع اليد عن المعنى الظاهر، خصوصاً وأن الروايات الدالة على التأخّر عبّرت بصيغة الماضي «ولم يكن يبايع»^(٢) الدالّ على أنّه لم تسبق منه بيعة أبداً، فكيف تكون الثانية مؤكدة أو مجددة لها؟! مضافاً إلى أن العديد من شراح الحديث لم يفهموا ذلك، وقد نقلنا لك شطراً من كلماتهم، فإمّا أن نقول بتقديم روايات تأخير البيعة - بعد الفراغ من كونها متصلة ومن كلام عائشة - لأنها وردت في الصحاح وهي أفضل كتب الحديث ضبطاً

(١) البيهقي، السنن الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٠، الناشر: دار الفكر.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ١٥٣.

وإتقاناً عند أهل السنة، أو ننتهي إلى القول بحصول التعارض المستقر^(١) بينهما فيتساقطان.

البيعة المتأخرة أيضاً لم تكن عن رضا

من خلال التدبر في نصوص البيعة الثانية - والتي اعتبروها بيعة ودّ ومصالحة - يتبين أنها لم تكن أيضاً عن رغبة ورضا من أمير المؤمنين عليه السلام بل يتضح أنّ السلطة قد ألّبت عليه الرأي العام الإسلامي، وتعرّض إلى ما يشبه المقاطعة الاجتماعية خصوصاً بعد وفاة فاطمة عليها السلام، وهذا ما جاء في تعبيرات هذه الروايات كقوله: «وكان لعلي من الناس وجه حياة فاطمة، فلما توفيت استنكر وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ولم يكن يبايع تلك الأشهر»^(٢) أو قوله: «فلما توفيت فاطمة، انصرف وجوه الناس عنه»^(٣) فيظهر أنه تحت تأثير تلك الأجواء جنح للبيعة والمصالحة لا خوفاً على نفسه، وإنما خوفاً من الإضرار بالمصلحة الإسلامية العليا، ولذا عبّرت الروايات عن مبادرته إلى البيعة بالقول: «فالتمس مصالحة أبي بكر»^(٤) أو قوله: «فلما رأى علي انصراف وجوه الناس عنه أسرع إلى

(١) هو التعارض الذي لا يتيسر في الجمع الدلالي بين الدليلين، وتكون نتيجته سقوط كلا الدليلين عن الحجية، فيرجع إلى الأصل الأولي أو إلى عموم فوقاني، كما ثبت في علم الأصول، والأصل هو عدم حصول البيعة.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠، ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٥٤ ح ٤٤٧١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

مصالحة أبي بكر...»^(١) أو قوله: «فلما توفيت فاطمة انصرفت وجوه الناس عن علي، ففزع [فضرع] علي عند ذلك إلى مصالحة أبي بكر ومبايعته...»^(٢).

وبعد أن بايع عبّرت الروايات عن موقف الناس منه بتعبيرات منها: «فسرّ بذلك المسلمون وقالوا: أصبت وكان المسلمون إلى علي قريباً حين راجع الأمر بالمعروف»^(٣) ومنها: «فأقبل الناس إلى علي، فقالوا: أصبت وأحسن، قالت: فكانوا قريباً إلى علي حين قارب الأمر والمعروف»^(٤).

فمن خلال هذه النصوص يظهر أن الشائع بين بعض المسلمين أنهم كانوا يعتبرون علياً عليه السلام على خطأ؛ فلذا قاطعوه وانصرفوا بوجوههم عنه، ولم يتواصلوا معه واقعين بذلك تحت تأثير إعلام السلطة وإرادتها، وهذا يؤثر في الحقيقة على ما يراه أمير المؤمنين عليه السلام من تكليف شرعي في الحفاظ على روح الإسلام وتبليغ تعاليمه، وهو لا يتأتى مع إحجام الناس عنه ومقاطعتهم له ونفورهم عنه، فرجّح البيعة على المضي بالقطيعة، مضافاً إلى أنه قد أوصل ما يريد إيصاله من عدم قبوله بالبيعة عبر مقاطعته للسلطة

(١) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٢-٤٧٣، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) الطبراني، مسند الشاميين: ج ٤ ص ١٩٨-١٩٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١١ ص ١٥٣، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٥ ص ٨٣ ح ٤٢٤٠، ٤٢٤١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) الصنعاني، المصنف: ج ٥ ص ٤٧٤، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

خلال تلك المدّة.

والحاصل فإنّه على جميع الآراء والاتجاهات فإن بيعة أمير المؤمنين عليه السلام لا تتنافى أبداً مع النصّ عليه بالإمامة سواء كانت بيعته من أول الأمر أم بعد ستة أشهر؛ لأنها في كلّ الأحوال لم تكن عن رغبة ورضا.

هذا بالنسبة إلى مبايعته أبا بكر وأمّا مبايعته لعمر وعثمان فليس لها ذلك التأثير الكبير على وجود النصّ على الإمامة بعد أن بيّن أمير المؤمنين عليه السلام موقفه العملي والقولي من خلافة أبي بكر التي هي الأصل لخلافة عمر الذي أصبح خليفة بتعيين أبي بكر له، ولا تأثير يذكر لبيعة باقي المسلمين التي جاءت شكلية صورية، وأمّا خلافة عثمان ودخوله في الشورى السادسة التي شكّلها عمر فسيأتي الحديث عنها لاحقاً.

الشبهة: لو كان النص على علي صحيحاً لم يجز أن يدخل مع الستة
في الشورى

قال القفاري: «لو كان النصّ على عليّ صحيحاً لم يجز لعليّ (رضي الله عنه) أن يدخل مع الستّة الذي نصّ عليهم عمر، وكان يقول: أنا المنصوص عليّ فلا حاجة لي إلى الدخول فيمن نصّ عليه عمر...»^(١).

الجواب:

مواقف ودلائل على وجود النص على أمير المؤمنين عليه السلام

إنّ ما طرحه القفاري من فرضية أنه: لو كان النصّ على عليّ عليه السلام صحيحاً لم يجز له أن يدخل مع الستّة، ولكان عليه أن يقول: أنا منصوص عليّ، فلا حاجة لي بذلك، ليس صحيحاً؛ لعدة أسباب:

منها: أنّ هذه الحادثة كانت بعد مضي أكثر من اثني عشر عاماً على مسألة أخذ الخلافة وتنحية أمير المؤمنين عليه السلام عنها، فليس من المناسب أن يكرر ذلك بعد أن أدمت الأمة سلب حقه، وسكتت عنه طوال تلك الفترة الطويلة.

ومنها: أن أمير المؤمنين عليه السلام مع هذا تعرض لذكر حقه في الخلافة وأشار إشارة يفهمها اللبيب إلى مسألة النصّ عليه كما سيأتي بيانه. وأيضاً من الأسباب التي دعت به إلى الدخول في هذه الشورى، والتي نظنّ

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٦٠، الناشر: دار الرضا - الجزيرة.

أنّ القفاري لا يدركها، هي أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يفكر بما يفكر به أغلب السياسيين اليوم من الحصول قدر المستطاع على المكاسب السياسية والمنافع الحزبية والشخصية، فيستغل هذه المناسبة للنيل من خصومه وكسب الأصوات، بل كان همه عليه السلام المحافظة على المصلحة الإسلامية العليا، فحصوله أو عدم حصوله على الخلافة والإمامة كان ينظر إليها من هذه الزاوية، فعندما يرى أنّ هناك أسباباً ومبررات موضوعية تصبّ في صالح هدفه من جراء قبوله بهذه (الشورى) فإنّه لا يتوانى من الدخول فيها، وسنذكر عدة من هذه الأسباب والمبررات.

إذن فلا ترابط علمي أو موضوعي بين قبول الإمام عليه السلام الدخول في هذه (الشورى) وبين عدم النصّ عليه، ونذكر فيما يلي أهم الأسباب والمبررات.

مبررات وأسباب الدخول في الشورى

لقد كان لدخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى مبررات وأسباب عديدة، نذكر منها ما يلي بصورة مجملة:

١- كراهة الخلاف

إنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن يريد شقّ عصا المسلمين ومخالفة الجماعة، فعندما قال العباس له عليه السلام: «لا تدخل معهم، وارفع نفسك عنهم، قال: إني أكره الخلاف..»^(١).

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٦٦، الناشر: دار صادر - دار بيروت. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١ ص ١٩١، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

٢- الخشية من الانحراف عن الإسلام

من كلام له عليه السلام، قال: «لقد علمتم أنني أحق بها من غيري، ووالله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين، ولم يكن فيها جور إلاّ عليّ خاصّة؛ التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فيما تنافستموه من زخرفه وزبرجه»^(١).

وواضح من هذا النصّ أنّه يؤكد على أحقيته بالخلافة وفي الوقت نفسه يزهد فيها ويتحمل الجور الذي يقع عليه خاصة، حفاظاً على الإسلام والمسلمين ووحدهم وعدم انقراط عقد جتماعهم.

ففي نظر أمير المؤمنين عليه السلام أن الخلافة بمعنى الحكومة من التكاليف الشرعية المشروطة بتمام أركانها كالواجبات الأخرى مثل الحج المشروط بالاستطاعة، فإذا لم تتم تلك الشروط فالإمام عليه السلام لا يلزم الناس بها، لا سيما أنّه في حالات التزامه يقدم ما هو الأهم، فكان أمير المؤمنين عليه السلام يرى سلامة أمور المسلمين مقدّم على مسألة تسلمه للخلافة وإن وقع عليه الجور، كما تقدم في كلامه عليه السلام وأيضاً هو القائل: «أما والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كظة ظالم، ولا سغب مظلوم، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه أزهد

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ١٦٦، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

عندي من عفة عنز»^(١).

فمن تكون الدنيا عنده أهون من عفة عنز، ولا تساوي الخلافة عنده شسع نعله^(٢) لاسيما أنّ هناك من الأمة من يتنافس على حطام الدنيا وزخارفها وزبرجها، فكيف لا يرفضها.

ولكن قد يقول قائل: إنّ هذا النصّ يتنافى مع تلك النصوص التي تدعون أنّه أحقّ بها؟

نقول: لا تنافي بينهما لأنه يجب أن نفرّق بين الخلافة السياسية وبين الإمامة الإلهية فإنّ هناك فرقاً بينهما - كما ذكرنا ذلك مراراً - فيمكن أن يتنازل عن الأولى دون الثانية.

قال السيد الخميني رحمته الله: «الرئاسة الظاهرية الصورية أمر لم يعتن بها الأئمة عليهم السلام إلاّ لإجراء الحق، وهي التي أرادها علي بن أبي طالب عليه السلام بقوله - على ما حكى عنه - : والله لهي أحبّ إليّ من إمرتك مشيراً إلى نعل لا قيمة لها ...

وأما مقام الخلافة الكبرى الإلهية، فليس هيئاً عنده، ولا قابلاً للرفض

(١) نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٦-٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.
 (٢) ذكر في نهج البلاغة: «قال عبد الله بن العباس: دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذي قار وهو يخصف نعله، فقال لي: ما قيمة هذا النعل؟ فقلت: لا قيمة لها، فقال عليه السلام: والله لهي أحبّ إليّ من إمرتك إلاّ أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً» نهج البلاغة: ج ١ ص ٨٠، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

والإهمال وإلقاء الحبل على غاربه»^(١).

٣- الرغبة في إعادة الامور إلى ما كانت عليه

إنّ هدف أمير المؤمنين عليه السلام الأساس من الخلافة هو الحفاظ على روح الإسلام وإصلاح الأمور التي اعتراها الفساد، ولذا عندما طلب منه عبد الرحمن بن عوف أن يبايعه بشرط أن يسير على ما سار عليه الشيخان من سياسة، لم يقبل ذلك ورفض هذا الشرط الذي قبله عثمان.

روى أحمد في مسنده وابن الأثير في أسد الغابة والهيثمي في مجمعه، واللفظ للأول: «عن عاصم عن أبي وائل، قال: قلت لعبد الرحمن بن عوف كيف بايعتم عثمان وتركتم علياً (رضي الله عنه)، قال: ما ذنبي قد بدأت بعلي، فقلت: أبايعك على كتاب الله وسنة رسوله وسيرة أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما)، قال: فقال: فيما استطعت»^(٢).

وفي تاريخ الطبري: «... فأخذ عبد الرحمن بيده، فقال هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل أبي بكر وعمر، قال: اللهم لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي»^(٣).

(١) السيد الخميني، البيع: ج ٢ ص ٦٢٥-٦٢٦، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار السيد الخميني (ره).

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٧٥، الناشر: دار صادر - بيروت. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٥ ص ١٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٤ ص ٣٢، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الطبري، تاريخ الطبري ج ٣ ص ٣٠١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

٤- إثبات أحقيته بالخلافة

لم يترك أمير المؤمنين عليه السلام هذه المناسبة تمرّ دون أن يشير إلى حقّه في هذا الأمر، وأن وضعه في هذه الشورى لم يكن صحيحاً وإن قبله لأسباب وظروف معيّنة، فقد روى الطبري^(١) وابن قتيبة^(٢) وابن أعثم^(٣) وابن الأثير^(٤) وغيرهم أنّ علياً عليه السلام قال يوم الشورى، بعد أن تكلم قبله البعض: «الحمد لله الذي بعث محمداً منا نبياً وبعثه إلينا رسولاً، فنحن بيت النبوة، ومعدن الحكمة، وأمان أهل الأرض، ونجاة لمن طلب، لنا حق إن نعطه نأخذه وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل ولو طال السرى ...».

ويؤكد ابن أبي الحديد هذه المسألة قائلاً: «ونحن نذكر في هذا الموضوع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى ... قال لهم بعد أن بايع عبد الرحمن والحاضرون عثمان وتلكاً هو عليه السلام عن البيعة: إنّ لنا حقاً، إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى ...»

ثم قال لهم: أنشدكم الله! أفياكم أحد آخى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بينه وبين نفسه، حيث آخى بين بعض المسلمين وبعض غيري؟ فقالوا: لا.

فقال: أفياكم أحد قال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (من كنت

(١) الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٣٠٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن قتيبة، غريب الحديث: ص ٣٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية.

(٣) ابن أعثم الكوفي، الفتوح: ج ٢ ص ٣٣٢، الناشر: دار الأضواء - لبنان.

(٤) ابن الأثير، الكامل: ج ٣ ص ٧٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

مولاه فهذا مولاه) غيري؟ فقالوا: لا، فقال: أفيكم أحد قال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم): (أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) غيري؟ قالوا: لا.

قال: أفيكم من أوتمن على سورة براءة، وقال له رسول الله (صلى الله عليه وآله) إنه لا يؤدي عني إلا أنا أو رجل مني، غيري؟ قالوا: لا، إلى أن قال: «لقد علمتم أني أحقّ بها من غيري، والله لأسلمن ... ثمّ مدّ يده فبايع»^(١).

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٦ ص ١٦٧-١٦٨، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وقد ذكر قريباً من هذا المضمون، الموفق الخوارزمي في المناقب، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة، قال: «كنت على الباب يوم الشورى، فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت علياً عليه السلام، يقول: بايع الناس أبا بكر وأنا والله أولى بالأمر وأحقّ به، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم بايع أبو بكر لعمر وأنا والله أولى بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع الناس كفاراً، ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان، إذ لا أسمع ولا أطيع، إن عمر جعلني في خمس نفر أنا سادسهم، لايم الله لا يعرف لي فضل في الصلاح ولا يعرفونه لي كما نحن فيه شرع سواء، وأيم الله لو أشاء أن أتكلم ثم لا يستطيع عربهم ولا عجمهم ولا المعاهد منهم، ولا المشرك أن يرد خصلة منها. ثم قال: أنشدكم الله أيها الخمسة، أنكم أخو رسول الله صلى الله عليه وآله غيري؟ قالوا: لا... قال: أنتم أحد له أخ مثل أخي المزين بالجناحين، يطير مع الملائكة في الجنة؟ قالوا: لا.

قال: أنتم أحد له عمّ مثل عمي حمزة بن عبد المطلب، أسد الله وأسد رسوله غيري؟ قالوا: لا.

قال: أنتم أحد له ابن عم مثل ابن عمي رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قالوا: لا. قال: أنتم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله (صلى الله عليه وآله) سيدة نساء هذه الأمة؟ قالوا: لا.

قال: أنتم أحد له سبطان مثل الحسن والحسين سبطي هذه الأمة، ابني رسول الله صلى الله عليه وآله غيري؟ قالوا: لا.

فأمير المؤمنين عليه السلام هنا يشير إلى أن له حقاً مغيباً وهو حقه بالإمامة، فإن أعطي له أخذه وإن لم يعط له فسوف يصبر ويتحمل المشقة وإن طال الزمان؛ لأن الحق لا بد أن يرجع إلى أهله وهذه سنة كونية متواترة. وبهذا يضرب مثلاً رائعاً في الكناية عن مظلوميته التي لم ينصفه القوم في إعطائه حقه ولم يكونوا يبالون بالنصوص التي أكّدت على ولايته وخلافته، حينما قال: «إن لنا حقاً، إن نعطه نأخذه، وإن نمنعه نركب أعجاز الإبل وإن طال السرى..».

قال الزمخشري شارحاً هذه المفردات: «هذا مثل لركوبه المشقة وصبره عليه وإن تطاول ذلك، وأصله أن الراكب إذا اعرورى البعير ركب عجزه من أصل السنام فلا يطمئن ويحتمل المشقة.

وأراد بركوب أعجاز الإبل: كونه ردفاً تابعاً، وأنه يصبر على ذلك وإن تطاول به، ويجوز أن يريد: وإن تُمنعه نبذل الجهد في طلبه، فعَل من يضرب في ابتغاء طلبته أكباد الإبل، ولا يبالي باحتمال طول السرى»^(١).

ويذكر ابن أبي الحديد بعد نقله لهذا الكلام وغيره مما يدل على مطالبته بحقه عليه السلام من أنه وإن كان دالاً على أن له حقاً قد أخذ، لكن لا يمكن



قال: أمنكم أحد قتل مشركي قريش غيري؟ قالوا لا...». مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ص ٣١٣-٣١٥ ح ٣١٤، الناشر: جماعة المدرّسين - قم
(١) الزمخشري، الفايق في غريب الحديث: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

المصير إليه لكونه يسيء إساءة بالغة إلى الصحابة، فلا يؤخذ بظهور كلامه، قال: «فإن حملته على الاستحقاق بالنص تكفير أو تفسيق لوجوه المهاجرين والأنصار ولكن الإمامية والزيدية حملوا هذه الأقوال على ظواهرها وارتكبوا بها مركباً صعباً، ولعمري إن هذه الألفاظ موهمة مغلبة على الظن ما يقوله القوم، لكنّ تصفّح الأقوال يبطل ذلك الظن ويدراً ذلك الوهم، فوجب أن يجري مجرى الآيات المتشابهات الموهمة ما لا يجوز على الباري فإنّه لا نعمل بها ولا نعول على ظواهرها؛ لأننا لما تصفحنا أدلة العقول اقتضت العدول عن ظاهر اللفظ وأن تحمل على التأويلات المذكورة في الكتب»^(١).

إذن فمهما كان للفظ من ظهور قوي في معناه لكنّه إذا اصطدم بمسلمات مسبقة يتبناها بعضهم، فلا بدّ من تأويله بما لا يتقاطع مع تلك المسلمات، والابتعاد عن الأخذ بظاهرها، وإذا كان ظاهر المعنى يصبّ في صالحهم، فإنهم يملأون الدنيا صراخاً ضد من يؤوله، ويتمسكون بظهور اللفظ ويعدونه أمراً مقدساً لا يجوز المساس به، وقد مرّ معنا في إجاباتنا عن هذه الشبهات الكثير من هذه الأمور.

ثم بناء على ما يذكره ابن أبي الحديد ويؤكد استفاضته، فإنّه عليه السلام يذكر لهم فضائله ومناقبه والتي من بينها نصوص تدلّ على إمامته وخلافته، كحديث الغدير والمنزلة وغيرها، فهو ألقى عليهم الحجة وأخذ الاعتراف منهم.

(١) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ٩ ص ٣٠٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وكلام ابن أبي الحديد هذا من الشواهد الدالة على أن الرجل ليس شيعياً كما يزعم بعض.

الشبهة: لو كان الحسن عليه السلام منصوباً عليه لما سلم الخلافة لمعاوية

قال القفاري: «لو كان الأمر في الإمامة على ما يقول هؤلاء الروافض^(١). لما كان الحسن (رضي الله عنه) في سعة من أن يسلمها إلى معاوية (رضي الله عنه)، فيعينه على الضلال وعلى إبطال الحق وهدم الدين، فيكون شريكه في كل مظلمة، ويبطل عهد رسول الله صلى الله عليه وآله».

وقال أيضاً: «كيف استحل الحسن والحسين (رضي الله عنهما) إبطال عهد رسول الله صلى الله عليه وآله إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أن الحسن معه أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه».

ثم قال: «فتالله، لولا أن الحسن (رضي الله عنه) علم أنه في سعة من إسلامها إلى معاوية وفي سعة من أن لا يسلمها، لما جمع بين الأمرين، فأمسكها ستة أشهر لنفسه، وهي حقه، وسلمها بعد ذلك لغير ضرورة، وذلك له مباح، بل هو الأفضل بلا شك؛ لأن جده رسول الله صلى الله عليه وآله قد خطب بذلك على المنبر، وقال: إن ابني هذا سيد، ولعل الله أن يصلح به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين، رويناه من طريق البخاري^(٢)».

جواب الشبهة:

إن هذه الشبهة التي أثارها القفاري باطلة لوجهين أساسيين:

(١) أي كونها ثابتة بالنص.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٦٤ - ٨٦٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الأول: هناك فرق بين الخلافة والإمامة

إنّ القفاري لم يفرّق بين أمرين واضحين، فخلط بينهما، وهما الإمامة بمعنى الخلافة والحكومة السياسية، والإمامة بمعنى قيادة الأمة وهدايتها، وحراسة الدين والدفاع عنه، ولعله كان قاصراً عن إدراك هذا الفارق بينهما، والذي يدعم هذا التصوّر هو أنّه قد بنى كثيراً من شبهاته على هذا الخلط الذي نبّهنا عليه مراراً، فادّعى أنّ الإمام الحسن عليه السلام قد تنازل عن الإمامة، وسلّمها إلى معاوية طوعاً، مما يعني أنّه لا يوجد نصّ عليه بالإمامة، وهو كما ترى فهم خاطئ وفق النظرية الصحيحة للإمامة التي هي عهد وجعل من الله سبحانه، ولا تخضع للظروف والمتغيرات، وهي ليست باختيار الأمة؛ لأنها متوقفة على العصمة، والعلم الخاص، وغيرها من الأمور الخفية التي لا يطلع عليها إلا عالم السرائر جلّ وعلا، فالإمام إمام حتى لو كان جالساً في بيته، أو قابلاً في غياهب السجون.

نعم قد اضطرّ أئمة أهل البيت عليهم السلام إلا الإمام علياً عليه السلام في بعض الأوقات، إلى التخلّي عن بعض شؤون الإمامة ومهامّها وهي الحكومة السياسية لظروف وأسباب معروفة، فليس الإمام الحسن عليه السلام هو الوحيد من بين أئمة أهل البيت عليهم السلام من سلب حق ممارسة هذا الشأن من شؤون الإمامة وهو المسائل الحكومية والإجرائية، والتي لم تكن هدفاً لأهل البيت عليهم السلام بما هي مكسب وسلطة ووجاهة دنيوية، إلا بقدر ما كانت تصبّ في صالح الهدف الأساس، وهو حفظ الشريعة وهداية الأمة،

ولذا وصف أمير المؤمنين عليه السلام هذه الخلافة، بأنها لا تساوي شسع نعله والدنيا أزهده عنده من عفطة عنز^(١).

والإمام الحسن عليه السلام لا يختلف عن أبيه في التنازل عن هذا المنصب؛ لمقتضى الظرف والمبررات التي سوف نذكر بعضها في المبحث القادم.

الثاني: تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن الحكومة السياسية كان مبرراً

إنّ تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن الحكومة السياسية وعقده الصلح مع معاوية له ما يبرره، فإنّ الظروف الموضوعية والمعطيات التاريخية آنذاك فرضت على الإمام عليه السلام أن يتخذ هذه الخطوة، ومن هذه الأسباب:

١- حقن دماء المسلمين

وهذا ما حدث به الإمام الحسن عليه السلام في خطبته، بعد الصلح، قائلاً: «أمّا بعد، أيّها الناس فإنّ الله هداكم بأولنا وحقن دماءكم بأخرنا، ألا إنّ أكيس الكيس التقى، وإنّ أعجز العجز الفجور، وإنّ هذا الأمر الذي اختلفت أنا ومعاوية فيه، إمّا أن يكون أحق به مني، وإمّا أن يكون حقي تركته الله عزّ وجلّ وإصلاح أمة محمد (صلى الله عليه وسلّم) وحقن دمائكم، ثمّ التفت إلى معاوية وقال: وإن أدري لعلّه فتنة لكم ومتاع إلى حين...»^(٢).

وقال عليه السلام مخاطباً بعض شيعته الذين أبدوا بعض الاعتراضات على صلح الإمام عليه السلام مع معاوية: «أنتم شيعتنا وأهل مودتنا، فلو كنت بالحزم من أمر

(١) أنظر: نهج البلاغة: ج ١ ص ٣٧، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم.

(٢) ابن الأثير، أسد الغابة: ج ٢ ص ١٤، وغيره من المصادر.

الدنيا أعمل، ولسلطانها أربض وأنصب، ما كان معاوية بأبأس منّي بأساً، ولا أشدّ شكيمة، ولا أمضى عزيمة، ولكني أرى غير ما رأيتم، وما أردت فما فعلت إلاّ حقن الدماء، فارضوا بقضاء الله، وسلّموا لأمره، وألزموا بيوتكم وأمسكوا - أو قال: كفوا أيديكم - حتى يستريح برّ أو يُستراح من فاجر»^(١).

وقد علّق السيد المرتضى على هذا الكلام بقوله: «وهذا كلام منه عليه السلام يشفي الصدور ويذهب بكل شبهة»^(٢).

فمن خلال هذين النصين المنقولين عن الإمام عليه السلام يتّضح أنّ الإمام عليه السلام كان يرمي من وراء هذا الصلح مع معاوية إلى حقن دماء المسلمين، بعد أنّ رأى أنّ الظروف غير مواتية للاستمرار بالحرب والقتال، فأثر حقن الدماء والتقاط الأنفاس ولملمة الجراح.

٢- خذلان الجيش وتفريقه عن الإمام الحسن عليه السلام

قد استخدم معاوية دهائه في شراء ذمم بعض قوّاد الجيش - كما نقل البلاذري - ومنهم عبيد الله بن العباس حيث هدده معاوية ورغبه بأن يهب له الأموال عند مجيئه إليه وتركه جيش الإمام الحسن عليه السلام.

قال في الأنساب: «ثم بعث معاوية بعد ذلك عبد الرحمن بن سمرة إلى عبيد الله، فخلا به، وحلف له أنّ الحسن قد سأل معاوية الصلح، وجعل

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت. أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب: ج ٢ ص ١٦، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

(٢) السيد المرتضى، تنزيه الأنبياء: ص ٢٢٤، الناشر: دار الأضواء - بيروت.

لعبيد الله ألف ألف درهم إن صار إليه»^(١).

وقال ابن أبي الحديد: «أرسل معاوية إلى عبيد الله بن عباس أن الحسن قد راسلني في الصلح، وهو مسلم الأمر إليّ، فإن دخلت في طاعتي الآن كنت متبوعاً، وإلا دخلت وأنت تابع، ولك إن أجبته الآن أن أعطيك ألف ألف درهم، أعجل لك في هذا الوقت نصفها، وإذا دخلت الكوفة النصف الآخر، فانسل عبيد الله إليه ليلاً، فدخل عسكر معاوية، فوفّي له بما وعده»^(٢).

وقال ابن الأثير وهو يروي قصة تفرق جيش الإمام الحسن عليه السلام عنه وخذلانهم: «فلما نزل الحسن المدائن نادى مناد في العسكر: ألا إن قيس بن سعد قتل فانفروا، فانفروا بسرايق الحسن، فنهبوا متاعه حتى نازعوه بساطاً كان تحته، فازداد لهم بغضاً ومنهم ذعراً... فلما رأى الحسن تفرق الأمر عنه كتب إلى معاوية...»^(٣).

بل إن هناك جماعة من رؤوس القبائل كاتبوا معاوية ووعدوه بالطاعة له، وضمنوا له تسليم الإمام الحسن عليه السلام عند وصوله إليهم، قال ابن الصباغ المالكي: «وكتب جماعة من رؤساء القبائل إلى معاوية بالطاعة سرّاً واستحثوه على سرعة السير نحوهم وضمنوا له تسليم الحسن عليه السلام عند دنوّهم من عسكره والفتك به، وبلغ الحسن عليه السلام ذلك وتحقّق فساد نيّات

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٨٤.

(٢) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٦ ص ٤٢، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٤٠٤-٤٠٥، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

أكثر أصحابه وخذلانهم له، ولم يبق معه ممن يأمن غائلته إلا خاصة شيعته وشيعة أبيه، وهم جماعة لا يقومون بحرب أهل الشام، فكتب إلى معاوية في الهدنة والصلح فأجابه إلى ذلك، وأنفذ إليه كتب أصحابه الذين ضمنوا له فيها الفتك فيه وتسليمه إليه»^(١).

ولم يقف الأمر عند تخاذلهم عنه وتركه والذهاب إلى معاوية، بل اتهموه بالشرك وطعنوه وأرادوا قتله، قال أبو الفرج: «فبدأ الجيش بالتخاذل إلى أن وصل الأمر إلى أن أحد عناصر جيشه طعنه واتهمه بالشرك، وذلك حينما قام إليه رجل من بني أسد من بني نصر بن قعين يقال له: الجراح بن سنان، فلما مرّ في مظلم ساباط قام إليه فأخذ بلجام بغلته ويده معول، فقال: الله أكبر يا حسن أشركت كما أشرك أبوك من قبل، ثم طعنه فوقعت الطعنة في فخذه فشقته حتى بلغت أربيته، فسقط الحسن إلى الأرض بعد أن ضرب الذي طعنه بسيف كان بيده واعتنقه وخرّاً جميعاً إلى الأرض»^(٢).

وهذا يدلّ على أنّ معاوية قد نجح في زعزعة أركان جيش الإمام بأساليب وألوان مختلفة منها: الأموال، والكذب الإشاعات، بحيث استمال قواد الجيش والقبائل، ووجد معاوية الأرض الخصبة التي تتقبل هذه العروض؛ نتيجة لعدم إيمان الأمة نفسياً وعقائدياً بما يمثله الإمام عليه السلام من

(١) ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمة: ج ٢ ص ٧٢٣-٧٢٤، الناشر: دار الحديث.

(٢) أبو الفرج الأصبهاني، مقاتل الطالبين: ص ٤١، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف. المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ١٢، الناشر: دار المفيد - بيروت.

امتداد للرسالة، علماً وعملاً وتطبيقاً.

إذن فقول القفاري: «فكيف استحل الحسن والحسين (رضي الله عنهما) إبطال عهد رسول الله ﷺ إليهما طائعين غير مكرهين؟ مع أنّ الحسن معه أزيد من مائة ألف عنان يموتون دونه» يعدّ قولاً باطلاً؛ لأنّ الإمام الحسن عليه السلام لم يبطل عهد رسول الله ﷺ في الإمامة عليه وعلى أخيه، ولم يكن طائعاً لهذا الأمر، بل ألجأته الظروف لهذا الصلح، وقد تقدمت الإشارة إلى بعض تلك العوامل التي أدّت إلى ذلك، ومن تلك العوامل ما تقدم من خذلان الجيش الذي كان معه، لا كما صورّ القفاري أنّ معه مائة ألف عنان يموتون دونه، فهذا الكلام فيه مبالغة كبيرة؛ لأنّ التاريخ يحدثنا بعكس ذلك فإنّ الجيش بدأ ينفضّ ويتفرق بسبب مكاتبة معاوية لرؤساء القبائل ومكاتبتهم له، فلم يشعر عبيد الله بن العباس وقيس بن سعد إلاّ وهم في عدد أقل بكثير مما خرجوا به من الكوفة، إضافة إلى عدم ثقتهم فيمن تبقى معهم، بل قيل إنّ عبيد الله بن العباس نفسه هرب إلى معاوية بعد إشاعة أشاعها معاوية من أنّ الحسن بن علي نفسه يفاوض في شروط تسليم الخلافة.

أضف إلى ذلك أنّ معاوية أجاد استخدام الحرب النفسية، فكان يرسل من يفشي في جيش الحسن أنّ جيش قيس بن سعد قد أريد إبادة كاملة، وأنّ الفائز من سبق إلى معاوية، فتفرق الناس عن الحسن عليه السلام وطعنوه ونهبوا بعض أمواله، ووجد الحسن نفسه بين أناس (أغلبهم مع من غلب) يسوقهم

المال والتبعية للقبيلة^(١).

كما أنّ أهل الكوفة وخلال مدة وجيزة - وهي مدة خلافة أمير المؤمنين عليه السلام - قد دخلوا حروباً طاحنة خلفت أضراراً كبيرة في المجتمع الكوفي، حيث قدّم أبناء الكوفة عشرات الآلاف من الشهداء، فقد قتل منهم على أقل تقدير خمسة آلاف في معركة الجمل^(٢)، وربما تصل بعض تقديرات القتلى إلى عشرة أو خمسة عشر ألفاً، حيث روي أنّ مجموع القتلى آنذاك من الجانبين كان نيفاً وثلاثين ألفاً^(٣)، وأمّا صفيّين فقد تراوح عدد القتلى فيها من أهل الكوفة بين عشرين ألفاً إلى خمسة وعشرين^(٤).

إنّ عدد القتلى الكبير والضغط النفسي الذي سببته الحرب، إضافة إلى المشاكل الاقتصادية التي تنجم نتيجة الحروب المتوالية، كل ذلك أدّى إلى إرهاب أهل الكوفة ومطالبتهم بالصلح وترك الحرب، حتى أخذوا ينادون: (البقية البقية).

روي ابن الأثير في الكامل عن الحسن عليه السلام أنّه قال: «ألا وإنّ معاوية دعانا لأمر ليس فيه عزّ ولا نصفة، فإن أردتم الموت رددناه عليه

(١) أنظر: حسن بن فرحان المالكي، قراءة في كتب العقائد: ص ٦٧، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - الأردن.

(٢) أنظر: الطبري، تاريخ الطبري: ج ٣ ص ٥٤٣، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٣) أنظر: البعقوبي، تاريخ البعقوبي: ج ٢ ص ١٨٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) أنظر: المسعودي، مروج الذهب: ج ٢ ص ٤٠٤-٤٠٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وحاكمناه إلى الله عزّ وجلّ بظبا السيوف، وإن أردتم الحياة قبلناه وأخذنا لكم الرضى، فناده الناس من كلّ جانب: البقية البقية وامض الصلح»^(١).

٣- الحفاظ على أهل بيته وشيعته

إنّ الإمام الحسن عليه السلام بهذا الصلح حافظاً على البقية الباقية من محبي الإمام علي عليه السلام وأهل بيته وشيعته لعلهم ينشرون علومهم وسيرتهم؛ لأنّ في ذلك حفاظاً على الثقل والعدل الثاني للقرآن، وهذا ما أفاده الكاتب السلفي حسن بن فرحان المالكي، قائلاً: «فكان الحسن بن علي بين أمرين إمّا أن يستعين بهذه القلة من المخلصين ضد هذه الجموع الكبيرة، وإمّا أن يلجأ لمصالحة معاوية، فكان هذا الخيار الأخير هو الذي ترجّح عند الحسن لحفظ البقية الباقية من محبي الإمام علي وأهل البيت لعلهم ينشرون علومهم وسيرتهم وكان اللجوء للخيار الأول (محاربة معاوية) يعني - إلى حدّ كبير - القضاء على كلّ من يذكر الإمام علياً بخير من أهل العراق وبهذا يضيع فضل وآثار (الثقل الثاني) بعد كتاب الله»^(٢).

٤- فضح معاوية من خلال وثيقة الصلح

إنّ واحدة من نتائج الصلح مع معاوية، هي فضحه وكشف حاله أمام شريحة كبيرة، ممن خدعوا بخلافته من المسلمين، فإنّ هناك شروطاً وبنوداً

(١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٣ ص ٤٠٦، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

(٢) حسن بن فرحان المالكي، قراءة في كتب العقائد: ص ٦٧، الناشر: مركز الدراسات التاريخية - الأردن.

وضعها الإمام عليه السلام على معاوية وألزمها عليه؛ لكي يكشف الوجه الحقيقي لمعاوية من خلال نقضه لهذه الشروط والبنود.

ومن جملة هذه البنود: أن يعمل معاوية في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وأن لا يعهد لأحد من بعده، وأن يترك الأمر للناس يختارون من يرونه صالحاً للخلافة، وأن لا يغدر بالإمام الحسن عليه السلام وشيعته، وغيرها من بنود الصلح. وقد تعهد معاوية بأن تكون الخلافة من بعده للإمام الحسن عليه السلام وأن لا يغدر به.

قال البلاذري: «فكتب معاوية كتاباً نسخته: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب للحسن بن علي من معاوية بن أبي سفيان، إني صالحتك على أن لك الأمر من بعدي، ولك عهد الله وميثاقه وذمته وذمة رسوله محمد (صلى الله عليه وسلم) وأشد ما أخذه الله على أحد من خلقه من عهد وعقد، لا أبغيك غائلة ولا مكروهاً... ثم بعث الحسن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، وأمّه هند بنت أبي سفيان، فقال له: ائت خالك، فقل له: إن أمنت بالناس بايعتك، فدفع معاوية إليه صحيفة بيضاء، قد ختم في أسفلها، وقال: اكتب فيها ما شئت.

فكتب الحسن: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما صالح عليه الحسن بن علي، معاوية بن أبي سفيان: صالحه على أن يسلم إليه ولاية أمر المسلمين، على أن يعمل فيها بكتاب الله وسنة نبيه وسيرة الخلفاء الصالحين، وعلى أنه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وأن يكون

الأمر شورى، والناس آمنون حيث كانوا على أنفسهم وأموالهم وذراريهم، وعلى أن لا يبغى الحسن بن علي غائلةً سرّاً ولا علانية، ولا يخيف أحداً من أصحابه»^(١).

لكن معاوية لم يتقيد بتلك الشروط وما تعهد به؛ مما أثار حفيظة المسلمين وبدأ الشك يسري عند الصحابة وكبار التابعين، فانكشف حاله أمام المسلمين وعرفوا أنه لا عهد لمعاوية ولا ذمة، وأنه خان وعوده، فقد جاء في كتاب الأنساب للبلاذري: «ثم قام معاوية فخطب الناس، فقال في خطبته: ألا إني شرطت في الفتنة شروطاً أردت بها الألفة ووضع الحرب، ألا وإنها تحت قدمي»^(٢).

وقال ابن أعثم الكوفي: «ثم تكلم معاوية ... وقد كنت شرطت لكم شروطاً، أردت بذلك الألفة واجتماع الكلمة وصلاح الأمة وإطفاء النائرة، والآن، فقد جمع الله لنا كلمتنا وأعزّ دعوتنا، فكل شرط شرطته لكم، فهو مردود، وكل وعد وعدته أحداً منكم، فهو تحت قدمي. قال: فغضب الناس من كلام معاوية وضجّوا وتكلموا، ثم شتموا معاوية وهموا به في وقتهم ذلك، وكادت الفتنة تقع، وخشي معاوية على نفسه، فندم على ما تكلم به أشد الندم»^(٣).

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٨٦-٢٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٣ ص ٢٨٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن أعثم الكوفي، كتاب الفتوح: ج ٤ ص ٢٩٣-٢٩٤، الناشر: دار الأضواء - لبنان.

الخلاصة

إنّ هذه الشبهة ضعيفة وليس فيها ما يدلّ على تنازل الإمام الحسن لمعاوية عن منصب الإمامة الإلهية، بل تنازل عن الحكومة، وكان تنازله عليه السلام له مبرراته وأسبابه، كخذلان جيشه له وحقن دماء المسلمين، والحفاظ على شيعته ومحبيه ممن بقي معه، كما أنّ هذا الصلح كشف للناس ضلال وزيف معاوية الذي لولا هذا الصلح لما انكشف لكثير من الناس الذين تبين لهم أنّ معاوية شخص لا يحترم العهود والمواثيق التي يجب على المسلم الالتزام بها، فتنازل الإمام عليه السلام بهذه الكيفية وظل هذه الأجواء لا يعني بأي شكل من الأشكال أنّه تنازل عن الإمامة الإلهية كما تقدّم.

الشبهة: منكر إمامة أحد أئمة الشيعة كافر ويستحق الخلود في النار
قال القفاري: «وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب في
تكفير أمة الإسلام، فيقول: اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من
الأئمة، ووجد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضال
مستحق للخلود في النار»^(١).

أساسيات الشبهة

زعم القفاري أن الشيعة تعتقد بأن من يخالفهم من المذاهب الأخرى،
كلهم كفرة؛ لأنهم لا يعتقدون بالإمامة التي تقول بها الشيعة، فهم يكفرون
كل المسلمين باستثناء طائفتهم، ويحكمون عليهم بأنهم يستحقون جميعاً
دخول النار، وهذا واضح في كلمات علمائهم ومشايخهم، فالشيخ المفيد
من كبار علمائهم لم يخف ذلك وصرح به.

وهذه الشبهة تركز على أمور هي:

أولاً: وقوع الخلط عند القفاري، فلم يفرّق بين أنواع الكفر الواردة في
الشريعة، ففهم أن المراد بالكفر هنا، هو الكفر المخرج عن الإسلام الذي
تترتب عليه الأحكام الشرعية المعروفة كالنجاسة وغيرها.

ثانياً: عدم إدراك القفاري لمكانة الإمامة عند الشيعة، ونظرتهم لها، وهل هي
من أصول الدين، أم من أصول المذهب عندهم؟ وهل هي ضرورية وبدئية عند

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ٨٦٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

جميع المسلمين أم أنها نظرية؟ ثم هل أن منكري إمامة الأئمة، على حد سواء عند الشيعة بلا فرق بين من ثبت له ذلك بحجة وأنكر ذلك، وبين من جهل بها؟ فإن جميع هذه الأمور لم يلحظها القفاري في صياغة شبهته، مع أن لها تأثيراً كبيراً في دفع الشبهة من أساسها، كما سيتضح.

ثالثاً: عدم فهم القفاري لمغزى كلام الشيخ المفيد الذي لا يلزم منه تكفير سائر المسلمين، كما زعم القفاري.

الجواب:

الكفر هنا ليس بمعناه المقابل للإسلام

الكفر في اللغة: ستر الشيء وتغطيته، ومنه سمي الليل كافراً؛ لأنه يغطي كل شيء بسواده^(١). والكفر قد استعمل في القرآن في معانٍ عديدة منها:

أولاً: في مقابل الشكر، قال تعالى: ﴿هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾^(٢) وهو ما يعبر عنه بكفر النعم.

ثانياً: الكفر في مقابل الولاء، وهو ما يعبر عنه بكفر البراءة، وذلك في قوله عز وجل يحكي قول إبراهيم عليه السلام: ﴿كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾^(٣)

(١) أنظر: الجوهرى، الصحاح: ج ٢ ص ٨٠٧-٨٠٨، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٢) النمل: ٤٠.

(٣) الممتحنة: ٤.

فمعنى الكفر هنا: أننا تبرأنا منكم.

وكذا قوله تعالى الذي يذكر الشيطان وبراءته من أوليائه من الإنس يوم القيامة: ﴿إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ﴾^(١) وقال: ﴿إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا﴾^(٢) يعني يتبرأ بعض من بعض.

ثالثاً: الكفر في مقابل الإيمان، قال الله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(٣)، وهذا الكفر تارة يكون بلا معرفة فينكر ربوبية الرب، وتارة يكون مقارناً للمعرفة، فالأول مثل قول القائل: لا رب ولا جنة ولا نار. والثاني من قبيل المعنى في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾^(٤) فقد استعمل القرآن كلمة كفر وأراد بها من أنكر ما كان به على معرفة وعلم، فهو نكران بعد استقرار في النفس ويقين.

رابعاً: الكفر في مقابل الطاعة، وهو ما يعبر عنه بكفر ترك الأمر الإلهي وهو قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرَجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ * ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ

(١) إبراهيم: ٢٢.

(٢) العنكبوت: ٢٥.

(٣) الكهف: ٢٩.

(٤) البقرة: ٨٩.

أَنْفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ
وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجَهُمْ
أَفْتَوْمُنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ
إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ
بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿١﴾ .

فتبين أن الكفر له أكثر من معنى، ولا ينحصر معناه في المعنى المتعارف
والذي ينصرف إليه اللفظ وهو الكفر الذي يقابل الإسلام.

ليس كل منكر للإمامة كافرا

تعتقد الشيعة بأن الإمامة، على الرغم من وفرة أدلتها من الكتاب والسنة
ووضوحها، إلا أنها قد اكتنفها شيء من الغموض والتشويش فيما بعد بسبب
تضافر عدد من العوامل والظروف الخاصة، مما ساهم في خفائها على
الكثير من المسلمين في الماضي والحاضر، فأصبحت ليست ضرورية
وبديهية عند طوائف كثيرة من المسلمين، وإنما هي نظرية بمعنى أنها تحتاج
إلى بذل الجهد والنظر والتأمل في الأدلة والتجرد عن المتبنيات والأفكار
المسبقة، والتحلي بالموضوعية في البحث العلمي، وهذا مما لا يتوفر لكثير
من الناس، ولذا اعتقد الشيعة أن الإمامة من أصول المذهب الشيعي لا من
أصول الدين، قال السيد الخميني رحمته الله: «إن الإمامة بالمعنى الذي عند
الإمامية ليست من ضروريات الدين، فإنها عبارة عن أمور واضحة بديهية

عند جميع طبقات المسلمين، ولعل الضرورة عند كثير على خلافها فضلاً عن كونها ضرورة، نعم هي من أصول المذهب»^(١).

وقال السيد الصدر رحمته الله: «فمن الجلي أن هذه القضية لم تبلغ في وضوحها إلى درجة الضرورة»^(٢).

وقال السيد الخوئي رحمته الله: «وأما الولاية بمعنى الخلافة، فهي ليست بضرورية بوجه، وإنما هي مسألة نظرية وقد فسروها بمعنى الحبّ والولاء، ولو تقليداً لأبائهم وعلمائهم، وإنكارهم للولاية بمعنى الخلافة، مستند إلى الشبهة»^(٣).

من هنا لم يتعامل علماء الشيعة مع منكر الإمامة بشكل واحد، وإنما فرقوا في ذلك، فمن قام لديه الدليل الواضح على الإمامة وجزم بأنها من الدين ومما جاء به النبي صلوات الله عليه ثم أنكرها، فحالها سيكون حال بقية أمور الدين التي حصل العلم بها، فمنكرها يحكم بكفره.

كفر منكر الإمامة كفر معصية أو جحود

وهذا الكفر: إما هو من قبيل كفر المعصية، وهو فيما لو لم ينكر أصل الإمامة، وإنما ترك وعصى الأمر الإلهي بوجوب طاعة الإمام، وهو كفر يستحق فاعله النار والخلود فيها، حاله حال كثير من المعاصي التي توجب

(١) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣٢٥، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

(٢) محمد باقر الصدر، شرح العروة الوثقى: ج ٣ ص ٣١٥، مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

(٣) الخوئي، كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٨٦، الناشر: دار الهادي - قم.

دخول النار، وهذا المعنى هو أحد المعنيين اللذين يمكن حمل قول الشيخ المفيد عليهما، ويؤيد هذا المعنى قول الشيخ المفيد في أوائل المقالات، حيث ذكر الشيخ رحمته الله قبل العبارة التي نقلها القفاري، كلاماً قال فيه: «في تسمية جاحدي الإمامة ومنكري ما أوجب الله تعالى للأئمة من فرض الطاعة...»^(١). فهو ناظر إلى منكري الطاعة والامتنال للأمر الإلهي. فيكون مقصوده كفر العصيان.

وهذا المعنى يظهر من رواية المفضل عن الإمام الكاظم عليه السلام عندما سأله عن الإمام من بعده: «قال: قلت: هو صاحب هذا الأمر من بعدك؟ قال: نعم، من أطاعه رشد، ومن عصاه كفر»^(٢).

وكذلك يجد من يتتبع في الروايات أنّ الكفر قد استعمل كثيراً فيمن ترك أمر الله تعالى، أو أتى بما نهى عنه، من قبيل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله في صحيح البخاري أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(٣)، أو في مسألة ترك الصلاة مثلاً، فقد روي مسلم والترمذي والنسائي أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشَّرْكِ وَالْكَفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ»^(٤).

(١) المفيد، أوائل المقالات: ص ٤٤، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ٢٨ ص ٤٣٠، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٧-١٨ ح ٤٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٤) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٦٢ ح ١٤٩، الناشر: دار الفكر - بيروت. الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٢٥، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ٤ ص ٣٠٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

وروى الترمذي بسنده عن عبد الله بن شقيق العقيلي، قال: «كان أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا يرون من الأعمال شيئاً تركه كفر غير الصلاة»^(١).

وكذلك أخرج الترمذي أيضاً بسنده عن ابن بريدة عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر».

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»^(٢).

وقال النووي في شرحه لصحيح مسلم: «وتأولوا قوله (صلى الله عليه وسلم) بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر، وهي القتل، أو أنه محمول على المستحل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر أو أن فعله فعل الكفار»^(٣).

وإما أن يكون كفر منكر الإمامة كفر جحود وهو أن ينكر الشيء بعد معرفته، فإن من ينكر الإمامة بعد معرفتها وأنها من الدين الذي جاء به النبي ﷺ يعدّ كافراً كفر جحود، وهو الكفر الذي يقابل الإيمان، لأنه يستلزم تكذيب النبي ﷺ، قال الإمام الصادق عليه السلام: «أما الوجه الآخر من الجحود على معرفة، وهو أن يجحد الجاحد وهو يعلم أنه حق، قد استقر عنده، وقد قال الله عز وجل: وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً»^(٤).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ١٢٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٤ ص ١٢٦.

(٣) النووي، شرح مسلم: ج ٢ ص ٧١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٤) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٣٨٩-٣٩٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

ونظير هذا التكفير موجود في كتب المسلمين، فقد وردت روايات بتكفير من أنكر ثبوت بعض الأمور المعلومة والثابتة بالأدلة كخروج الدجال أو خروج المهدي في آخر الزمان، فعن جابر (رضي الله عنه) قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): من كذب بالدجال فقد كفر، ومن كذب بالمهدي فقد كفر»^(١).

وقد أخرج الجويني في فرائد السمطين عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ «من أنكر خروج المهدي فقد كفر بما أنزل على محمد»^(٢). وعلى هذا المعنى يمكن حمل عبارة الشيخ المفيد في كلامه الذي نقله لنا القفاري، قال: «من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطاعة، فهو كافر ضال».

الحكم بكفر منكر الإمامة لا يعم جميع أهل السنة

إنّ كلا المعنيين من الكفر الذي يطلق على منكر الإمامة لا يشمل غالب أهل السنة، لأنّ غالب أهل السنة ينكرون الإمامة جهلاً بها؛ لعدم وضوح دليلها لديهم؛ ولأنهم تعرضوا لممارسات أفضت إلى تغيير جوهر في فهم الدليل الدالّ على الإمامة وضرورتها، فالحكم يختصّ بالذين تبين لهم الحق

(١) عبد الرحمن السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: ج ٢ ص ٤٣١، الناشر: مكتبة ابن تيمية. ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٥ ص ١٣٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت. ابن حجر الهيتمي، الفتاوى الحديثية: ج ١ ص ٢٧، الناشر: دار الفكر. السيوطي، الحاوي للفتاوى: ج ٢ ص ٧٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الجويني، فرائد السمطين: ج ٢ ص ٣٣٤، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت.

جلياً وقام عندهم الدليل الواضح، ومع هذا عصوا وعاندوا وجحدوا. فأهل السنة - في اعتقاد الشيعة - هم مسلمون، يجب احترام دمائهم وأعراضهم وأموالهم، ويجوز مناكرتهم وأكل ذبائهم، وعلى هذا روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام وفتاوى علماء الشيعة قديماً وحديثاً.

إسلام أهل السنة في روايات أهل البيت عليهم السلام

لقد دلت روايات أهل البيت عليهم السلام التي نقلها الشيعة في كتبهم على معاملة المخالفين من أهل السنة على أنهم مسلمون إخوة للشيعة في الدين والمعتقد، وحثت هذه الروايات على حسن معاشرتهم والتفاعل معهم في الأفراح والأتراح، والصلاة معهم في مساجدهم، فعن عبد الله بن سنان، قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوصيكم بتقوى الله عز وجل، ولا تحملوا الناس^(١) على أكتافكم فتذلوا، إن الله تبارك وتعالى، يقول في كتابه: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ ثم قال: عودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، واشهدوا لهم وعليهم، وصلوا معهم في مساجدهم»^(٢).

وروى زيد الشحام عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال: «يا زيد خالقوا الناس بأخلاقهم، صلوا في مساجدهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنائزهم، وإن استطعتم أن تكونوا الأئمة والمؤذنين فافعلوا، فإنكم إذا

(١) يقصد بالناس هم أهل السنة في تعبير الروايات.

(٢) البرقي، المحاسن: ج ١ ص ١٨، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران. الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ٨ ص ٣٠١، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

فعلتم ذلك، قالوا: هؤلاء الجعفرية رحم الله جعفرًا ما كان أحسن ما يؤدّب أصحابه، وإذا تركتم ذلك، قالوا: هؤلاء الجعفرية فعل الله بجعفر ما كان أسوأ ما يؤدّب أصحابه»^(١).

وعن إسحاق بن عمّار، قال: «قال لي أبو عبد الله: يا إسحاق أتصلي معهم في المسجد؟ قلت: نعم، قال: صلّ معهم، فإنّ المصلي معهم في الصفّ الأول، كالشاهر سيفه في سبيل الله»^(٢).

وعن الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من صلّى معهم في الصفّ الأول كان كمن خلف رسول الله صلى الله عليه وآله»^(٣).

وعن معاوية بن وهب، قال: «قلت لأبي عبد الله: كيف ينبغي لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا، وفيما بيننا وبين خلطانا من الناس؟ قال: فقال: تؤدون الأمانة إليهم، وتقيمون الشهادة لهم وعليهم، وتعودون مرضاهم، وتشهدون جنازتهم»^(٤).

فلو كان الشيعة يعتقدون بكفر مخالفيهم من أهل السنة بحيث يخرجونهم عن الإسلام، كيف ينقلون في كتبهم هذه الروايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام؟ بل ويفتي علماؤهم على ضوء هذه الروايات، ويحكمون بإسلامهم والتعامل معهم على هذا الأساس، كما سيأتي.

(١) الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ١ ص ٣٨٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الطوسي، تهذيب الأحكام: ج ٣ ص ٢٧٧، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٣) الكليني، الكافي: ج ٣ ص ٣٨٠، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٤) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٦٣٥.

فقهاء الشيعة يرون إسلام أهل السنة وطهارتهم

لا شك في أنّ كون المخالف للشيعة يعدّ مسلماً، وليس كافراً، هو من الواضحات عندهم، وقد شهد لهذا الكثير من أقوال فقهاء الشيعة وعلمائهم، وجرى ذلك على ألسنتهم مجرى الضروريات والمسلمات، وقد صرحوا بعدم كفر مخالفهم ما دام يتلفظ بالشهادتين، كما صرحوا بطهارته - مع أنهم يذهبون إلى نجاسة الكافر- وجواز مناكحته وحرمة ماله، وحرمة انتهاك عرضه. وإليك بعضاً من أقوالهم:

أقوال فقهاء الشيعة في إسلامهم

قال صاحب الجواهر: «البناء على كفر المخالف، وهو معلوم الفساد، للأخبار المعتبرة ... وبالسيرة القاطعة الدالة على تحقق الإسلام بالشهادتين ... وبه تحقن الدماء وتنكح النساء وتحل الموارث وغير ذلك»^(١).
وقال في مورد آخر: «ضرورة معلومية عدم كفر المخالفين على وجه تجرى عليهم أحكامهم الدنيوية، للسيرة القطعية والأدلة السمعية»^(٢).
وقال السيد الخميني: «فإن المنساق من الروايات أنّ الشهادتين تمام حقيقة الإسلام، وتمام الموضوع لترتب الآثار الظاهرة على مظهرها»^(٣).

(١) محمد حسن النجفي، جواهر الكلام: ج ٤ ص ٨٣، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣٠ ص ٩٧.

(٣) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٦٣٤-٦٣٥، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

وقال أيضاً: «وأما الاعتقاد بالولاية، فلا شبهة في عدم اعتباره فيه [معنى الإسلام]، وينبغي أن يعد ذلك من الواضحات لدى كافة الطائفة الحقّة، إن أريد بالكفر المقابل له ما يطلق على مثل أهل الذمة من نجاستهم وحرمة ذبيحتهم ومساورتهم وتزويجهم، ضرورة استمرار السيرة من صدر الإسلام إلى زماننا على عشرتهم ومؤاكلتهم ومساورتهم وأكل ذبائحهم والصلاة في جلودها، وترتيب آثار سوق المسلمين على أسواقهم من غير أن يكون ذلك لأجل التقية، وذلك واضح لا يحتاج إلى مزيد تجشّم»^(١).

وقال السيد الشهيد الصدر: «من آمن بوحداية الله ورسالة محمد واليوم الآخر، فهو مسلم طاهر، من أيّ فرقة أو طائفة أو أيّ مذهب كان من المذاهب الإسلامية، وكل إنسان أعلن الشهادتين (الشهادة لله وللنبي محمد بالرسالة) فهو مسلم عملياً وطاهر، حتى ولو علّم بأنه غير منطوق في قلبه الإيمان بمدلول الشهادتين مادام هو نفسه قد أعلن الشهادتين، ولم يعلن بعد ذلك تكذيبه لهما، وكل من ولد عن أبوين مسلمين فهو مسلم عملياً وطاهر ما لم يعلن تكذيبه للشهادتين»^(٢).

أقوال فقهاء الشيعة في طهارتهم

قال الشيخ الأنصاري: «المشهور طهارة المخالف لأهل الحق ... للأصل وأدلة طهارة المسلمين من النصّ والإجماع ... هذا مضافاً إلى السيرة

(١) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣١٥-٣١٦، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

(٢) محمد باقر الصدر، الفتاوى الواضحة: ص ٢٢١، الناشر: مطبعة الآداب - النجف الأشرف.

القطعية المستمرة من زمن حدوث هذا المذهب إلى يومنا هذا من الأئمة صلوات الله عليهم وأصحابهم، ومن جميع المؤمنين من المباشرة لهم ومساورتهم والأكل من ذبايحهم وأطعمتهم ومزاوجتهم...»^(١).

وقال السيد الخوئي: «وقد أسلفنا أن انكار الضروري إنما يستتبع الكفر والنجاسة فيما إذا كان مستلزماً لتكذيب النبي ﷺ كما إذا كان عالماً بأن ما ينكره مما ثبت من الدين بالضرورة، وهذا لم يتحقق في حق أهل الخلاف؛ لعدم ثبوت الخلافة عندهم بالضرورة لأهل البيت ﷺ. نعم الولاية - بمعنى الخلافة - من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين»^(٢).

وقال السيد الخميني ﷺ: «بل يمكن دعوى الاجماع أو الضرورة بعدم نجاستهم»^(٣).

وقال أيضاً: «فالتشكيك في طهارة المسلم ... كالتشكيك في البديهي»^(٤).

من أنكر إمامة أحد الشيخين فهو كافر يستحق النار

وبعد أن قمنا بإعطاء تفسير لمعنى الكفر الذي يقول به الشيعة لمن أنكر إمامة أحد أئمة الشيعة، نقول: نحن أيضاً نطالب بتفسير واضح للتكفير الذي يملأ كتب أهل السنة لمن لا يعتقد خلافة الشيخين وينكرها.

(١) الأنصاري، كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٣٥١، الناشر: مؤسسة آل البيت ﷺ - قم.

(٢) السيد الخوئي، كتاب الطهارة: ج ٢ ص ٨٦، الناشر: مؤسسة آل البيت ﷺ - قم.

(٣) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٣١٧، طبعة مصورة، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

(٤) السيد الخميني، كتاب الطهارة: ج ٣ ص ٦٣٥.

وإليك عدة نماذج لا نموذجاً واحداً من أقوال علماء أهل السنة في مختلف الأزمان والأعصار:

قال كمال الدين السيواسي في شرح فتح القدير: «وفي الروافض أن من فضّل علياً على الثلاثة فمبتدع، وإن أنكر خلافة الصديق أو عمر (رضي الله عنهما) فهو كافر»^(١).

وقال أبو عبد الله المقدسي في الفروع، وأبو الحسن المرادوي في الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: «وذكر ابن حامد في أصوله كفر الخوارج والرافضة والقدرية والمرجئة، ومن لم يكفر من كفرناه فسق وهجر»^(٢).

وقال تقي الدين السبكي: «ورأيت في المحيط من كتب الحنفية عن محمد لا تجوز الصلاة خلف الرافضة، ثم قال: لأنهم أنكروا خلافة أبي بكر، وقد أجمعت الصحابة على خلافته.

وفي الخلاصة من كتبهم في الأصل، ثم قال: وإن أنكر خلافة الصديق فهو كافر، وفي الفتاوى البديعية من كتب الحنفية من أنكر إمامة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) فهو كافر وقال بعضهم: هو مبتدع، والصحيح أنه كافر».

(١) السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير: ج ١ ص ٣٥٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المقدسي، الفروع ومعه تصحيح الفروع لابن سليمان المرادوي: ج ٦ ص ١٥٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وأنظر أيضاً: علي بن سليمان أبو الحسن، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للمرادوي: ج ١٠ ص ٣٢٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وأضاف أيضاً: «الأمر الرابع المنقول عن العلماء: فمذهب أبي حنيفة أنّ من أنكر خلافة الصديق (رضي الله عنه) فهو كافر، وكذلك من أنكر خلافة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)، ومنهم من لم يحك في ذلك خلافاً، وقال: الصحيح أنه كافر، والمسألة المذكورة في كتبهم في الغاية للسروجي، وفي الفتاوى الظهيرية والبديعية، وفي الأصل لمحمد بن الحسن، والظاهر أنهم أخذوا ذلك عن إمامهم أبي حنيفة (رضي الله عنه)»^(١).

وأما ابن نجيم الحنفي، فقال: «والرافضي إنّ فضل علياً على غيره فهو مُبتدعٌ وإن أنكر خلافة الصديق فهو كافر»^(٢).

وقال ابن حجر الهيتمي: «فمذهب أبي حنيفة (رضي الله عنه) أنّ من أنكر خلافة الصديق أو عمر، فهو كافر، على خلاف حكاه بعضهم، وقال الصحيح: أنه كافر، والمسألة المذكورة في كتبهم في الغاية للسروجي والفتاوى الظهيرية والأصل لمحمد بن الحسن، وفي الفتاوى البديعية فإنه قسّم الرافضة إلى كفار وغيرهم، وذكر الخلاف في بعض طوائفهم، وفيمن أنكر إمامة أبي بكر، وزعم أنّ الصحيح أنه يكفر»^(٣).

وقال أيضاً: «وفي الفتاوى البديعية من أنكر إمامة أبي بكر (رضي الله عنه) فهو كافر، وقال بعضهم: وهو مبتدع، والصحيح أنه كافر، وكذلك

(١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، فتاوى السبكي: ج ٢ ص ٥٨٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق: ج ١ ص ٦١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٣٨-١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

من أنكر خلافة عمر في أصح الأقوال ولم يتعرض أكثرهم للكلام على ذلك»^(١).

وقال عبد الرحمن الكليبولي في مجمع الأنهر: «قال المرغيناني: تجوز الصلاة خلف صاحب هوى إلا أنه لا تجوز خلف الرافضي والجهني والقدري والمشبهة ومن يقول بخلق القرآن، والرافضي إن فضل علياً فهو مبتدع، وإن أنكر خلافة الصديق فهو كافر»^(٢).

وقال الطحطاوي في حاشيته على مراقي الفلاح: «وإن أنكر خلافة الصديق كفر كمن أنكر الإسراء لا المعراج وألحق في الفتح عمر بالصدق في هذا الحكم، وألحق في البرهان عثمان بهما أيضاً»^(٣).

وقال ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار: «وفي الفتح عن الخلاصة: ومن أنكر خلافة الصديق أو عمر فهو كافر»^(٤).

وفي الفتاوى الهندية: «من أنكر إمامة أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) فهو كافر، وعلى قول بعضهم هو مُبتدعٌ وليس بكافر، والصحيح أنه كافر، وكذلك من أنكر خلافة عمر (رضي الله عنه) في أصح الأقوال، كذا في الظهيرية»^(٥).

(١) الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ١ ص ١٣٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الكليبولي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: ج ١ ص ١٦٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الطحطاوي الحنفي، حاشية على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح: ص ٣٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) ابن عابدين، حاشية رد المحتار على الدر المختار: ج ١ ص ٥٦١، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٥) الشيخ النظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان: ج ٢ ص ٢٦٤، الناشر: دار الفكر.

تكفيرهم الشيعة مطلقاً

لا يقتصر تكفيرهم للشيعة على إنكار خلافة أبي بكر فقط، بل هناك أقوال صريحة وواضحة تدلّ على تكفير عموم الشيعة - في الوقت الذي يلتزم الشيعة بإسلام غالب أهل السنة - فنجدهم يحكمون بنجاسة الشيعة، بل بوجوب قتلهم، بل وجواز سبي نساءهم، ففي الفتاوى الحميدية المشهورة التي نقحها ابن عابدين، قال في جواب من سأله عن السب في وجوب مقاتلة الشيعة وجواز قتلهم: «اعلم أسعدك الله أنّ هؤلاء الكفرة والبغاة الفجرة جمعوا بين أصناف الكفر والبغي والعناد، وأنواع الفسق والزندقة والإلحاد، ومن توقف في كفرهم وإلحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم فهو كافر مثلهم، وسبب وجوب قتالهم وجواز قتلهم البغي والكفر معاً، أما البغي فإنهم خرجوا عن طاعة الإمام، (خلد الله تعالى ملكه إلى يوم القيامة) ... إلى أن قال: فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفار تابوا أو لم يتوبوا، ثم حكم باسترقاق نساءهم وذراريهم»^(١).

ثم قال ابن عابدين: «... فلذا أجمع علماء الأعصار على إباحة قتلهم وأنّ من شك في كفرهم كان كافراً»^(٢).

فانظر إلى قوله: بوجوب قتلهم، تابوا أم لم يتوبوا!!! وكذلك الحكم

(١) ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية للعمادي: ص ١٢٧-١٢٩، باب الردة والتعزير، نسخة مخطوطة.

(٢) ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية للعمادي: ص ١٢٧-١٢٩، باب الردة والتعزير، نسخة مخطوطة.

باسترقاق نسائهم وذرايهم، وكيف أجمع علمائهم على إباحة قتلهم! وهناك شواهد عديدة ونماذج لفتاوى تكفيرية في حق أتباع أهل البيت عليهم السلام صدرت عن علماء أهل السنة منذ العصور الأولى وحتى يومنا هذا، وقد كفانا القفاري نفسه مؤونة البحث عنها، حيث أفرد لها عنواناً في رسالته هذه سمّاها: (القول بتكفيرهم) في آخر مباحث رسالته، قال: «القول بكفرهم: وقد ذهب إلى هذا كبار أئمة الإسلام كالإمام مالك وأحمد، والبخاري وغيرهم، وفيما يلي نصوص فتاوى أئمة الإسلام وعلمائهم في الروافض المسمّون بالاثني عشرية والجعفرية».

ثم بدأ يسرد أسماء العلماء الذين كفّروا الشيعة، وقد بدأ بالإمام مالك وانتهى بالآلوسي صاحب التفسير الذي نقل عنه قوله: «ذهب معظم علماء ما وراء النهر إلى كفر الاثني عشرية، وحكموا بإباحة دمائهم وأموالهم وفروج نسائهم»^(١).

لاحظ الفارق بين معنى الكفر الذي يقول به بعض علماء الشيعة ونتائجه، والكفر الذي يراه أهل السنة ونتائجه!!

ولازال الحكم بتكفير الشيعة في عصرنا هذا قائماً، فهي هي اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، وهي أعلى هيئة إفتاء في السعودية، تصدر الفتاوى الكثيرة بتكفير الشيعة والحكم بنجاستهم. وهذه بعض النماذج من تلك الفتاوى:

(١) أنظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة ج ٣ ص ١٥٠٩-١٥٣٥، الناشر: دار الرضا - الحبيزة.

فتوى رقم (١٦٦١): سؤال ورد لهم هذا نصّه: «إِنَّ السائل وجماعة معه مجاورون للمراكز العراقية، وهناك جماعة على مذهب الجعفرية، ومنهم من امتنع عن أكل ذبائحهم، ومنهم من أكل، ونقول: هل يحلّ لنا أن نأكل منها، علماً بأنهم يدعون علماً والحسن والحسين وسائر ساداتهم في الشدة والرخاء؟».

فجاء جواب الفتوى: «إذا كان الأمر كما ذكر السائل من أنّ الجماعة الذين لديه من الجعفرية يدعون علماً والحسن والحسين وساداتهم، فهم مشركون مرتدون عن الإسلام والعياذ بالله، لا يحل الأكل من ذبائحهم، لأنها ميتة، ولو ذكروا عليها اسم الله»^(١).

نموذج آخر: فتوى رقم ٣٠٠٨: ورد سؤال هذا نصه: «أنا من قبيلة تسكن في الحدود الشمالية، ومختلطين نحن وقبائل من العراق، ومذهبهم شيعة وثنية يعبدون قبيلاً ويسموننا بالحسن والحسين وعلي، وإذا قام أحدهم، قال: يا علي يا حسين، وقد خالطهم البعض من قبائلنا في النكاح في كل الأحوال، وقد وعظتهم ولم يسمعوا، وهم في القرايا والمناصب، وأنا ما عندي أعظم بعلم، ولكن إنني أكره ذلك، ولا أخالطهم وقد سمعت أنّ ذبحهم لا يؤكل، وهؤلاء يأكلون ذبحهم ولم يتقيدوا، ونطلب من سماحتكم توضيح الواجب نحو ما ذكرنا».

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ج ٢ ص ٣٧٢، الناشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود.

فجاء نصّ الفتوى: «إذا كان الواقع كما ذكرت من دعائهم علياً والحسين والحسن ونحوهم، فهم مشركون شركاً أكبر، يخرج من ملّة الإسلام، فلا يحلّ أن نزوّجهم المسلمات، ولا يحلّ لنا أن نتزوّج من نسائهم، ولا يحلّ لنا أن نأكل من ذبائحهم، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا مَؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا أُعْجَبَكُمْ أَوْلَيْكُمْ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾»^(١).

فهل يوجد أشنع من هذا الاعتقاد، وهذه الأحكام في حقّ المسلمين؟! ومن هو الذي يكفر المسلمين وأمة الإسلام!!

تكفير الطوائف السنية بعضهم بعضاً

إنّ دائرة التكفير عند العديد من الطوائف السنية لم تقتصر على تكفيرهم للشيعة، بل شملت تكفير بعضهم بعضاً، فكل طائفة تدعى أنّها على الحق وغيرها لا يملك منه شيئاً، وأن أتباعها هم (أهل السنة والجماعة) وغيرهم خارجون عن ذلك العنوان، والأمثلة في هذا المجال كثيرة نشير إلى بعضها على سبيل الإشارة والاختصار:

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: ج ٢ ص ٣٧٣، الناشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود.

١- تكفير غير الأشاعرة من المسلمين

قال أبو إسحاق الشيرازي إمام الشافعية في عصره: «فمن اعتقد غير ما أشرنا إليه من اعتقاد أهل الحق المنتسبين إلى الإمام أبي الحسن الأشعري (رضي الله عنه) فهو كافر»^(١).

٢- تكفير غير الحنابلة من المسلمين

أورد الذهبي في التذكرة عن أبي حاتم بن خاموش الحافظ بالري والذي كان مقدّم أهل السنة فيها^(٢)، قوله: «فكلّ من لم يكن حنبلياً فليس بمسلم»^(٣).

فهم بذلك يكفّرون المسلمين قاطبة باستثناء طائفتهم، وليس بخاف على أحد أن ابن تيمية يكفر كلّ المسلمين بحجة أنهم يتوسلون بالنبي ﷺ، أو يستغيثون به أو يزورون قبره.

(١) أبو إسحاق إبراهيم الشيرازي، شرح اللمع: ج ١ ص ١١١، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت.

(٢) هو أحمد بن الحسين بن محمد، قال عنه الذهبي: «المحدث، الإمام، أبو حاتم بن خاموش الرازي البزاز، من علماء السنة». تاريخ الإسلام: ج ٢٩ ص ٣٠٣، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ١١٨٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. وأنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٨ ص ٥٠٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. وتاريخ الإسلام للذهبي: ج ٣٣ ص ٥٨، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت. وأنظر: الذيل على طبقات الحنابلة للإمام عبد الرحمن بن أحمد بن رجب: ج ١ ص ١٢٠، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض.

٣- تكفير الحنابلة

قال ابن عساكر: «إن جماعة من الحشوية والأوباش الرعاع المتوسمين بالحنبلية أظهروا ببغداد من البدع الفظيعة والمخازي الشنيعة ما لم يتسمح به ملحد فضلاً عن موحد»^(١).

وقال ابن الأثير عند ذكره الفتنة التي وقعت بين الشافعية والحنابلة: «ورد إلى بغداد هذه السنة الشريف أبو القاسم البكري المغربي الواعظ، وكان أشعري المذهب، وكان قد قصد نظام الملك فأحبّه ومال إليه وسيّره إلى بغداد وأجرى عليه الجراية الوافرة، فوعظ بالمدرسة النظامية، وكان يذكر الحنابلة ويعيبهم ويقول: (وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا) والله ما كفر أحمد ولكن أصحابه كفروا»^(٢).

٤- تكفير أبي حنيفة وأتباعه

عن سفيان الثوري، قال: «استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين»^(٣)، وفي الانتقاء لابن عبد البر: «وقال نعيم عن الفراري: كنت عند سفيان بن عيينة، فجاء نعي أبي حنيفة، فقال: لعنه الله، كان يهدم الإسلام عروة عروة، وما ولد في الإسلام مولود أشرّ منه»^(٤).

(١) ابن عساكر، تبين كذب المفتري: ص ٣١٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
 (٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ١٠ ص ١٢٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت.
 (٣) عبد الله بن أحمد بن حنبل، كتاب السنة: ج ١ ص ١٩٣، دار البصيرة - مصر.
 (٤) ابن عبد البر، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: ص ١٤٩-١٥٠، دار الكتب العلمية - بيروت.

وروى الخطيب البغدادي بإسناده عن الحيني، قال: «سمعت مالكا يقول: ما ولد في الإسلام مولود أشأم من أبي حنيفة»^(١).

روى الخطيب البغدادي بسنده عن أبي بكر السجستاني يقول لأصحابه: «ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه، والشافعي وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والحسن بن صالح وأصحابه، وسفيان الثوري وأصحابه، وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا له: يا أبا بكر، لا تكون مسألة أصحّ من هذه، فقال: هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة»^(٢). وفي كتاب السنة عن سفيان أنه ذكر أبا حنيفة، فقال: «استتب أصحابه من الكفر غير مرة»^(٣).

وعن شريك أنه كان يقول: «لأن يكون في كل حي من الأحياء خمّار خير من أن يكون فيه رجل من أصحاب أبي حنيفة»^(٤).

ومسألة تكفير أبي حنيفة وأتباعه وتضليلهم وتبديعهم مما امتلأت بها كتب الرجال والدراية والمجامع الحديثية.

فعلى هذا ألا يعدّ من الاجحاف أن يتّهم الشيعة بالتكفير وهم ضحايا فتاوى التكفير والتبديع؟! ولكن قديماً قيل: رمتني بدائها وانسلت.

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٤٠١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٣٨٢-٣٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) الشيباني، كتاب السنة: ج ١ ص ١٩٤، الناشر: دار ابن القيم - الدمام.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٣٩٧.

مصادر الكتاب

الكتب:

* القرآن الكريم.

١. الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢. الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، مختصر التحفة الاثني عشرية للدهلوي، الناشر: المكتبة السلفية، تحقيق: محب الدين الخطيب.
٣. ابن أبي الحديد المعتزلي، عزّ الدين، أبو حامد بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
٤. ابن أبي شيبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، ط ١- ١٤٠٩هـ.
٥. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، الأوائل، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت.
٦. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، كتاب السنّة ومعه

- ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣- ١٤١٣م.
٧. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر عمرو الشيباني، كتاب السنّة، تحقيق: أ. د. باسم بن فيصل الجوابرة، الناشر: دار الصميعة، ط ١- ١٤١٩هـ.
٨. ابن أعثم الكوفي، أبو محمد أحمد بن محمد، كتاب الفتوح، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الأضواء - لبنان، ط ١- ١٤١١هـ.
٩. ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، أسد الغابة في معرفة الصحابة، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
١٠. ابن الأثير الجزري، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، الكامل في التاريخ، الناشر: دار صادر - دار بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
١١. ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات، المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث، تحقيق: طاهر الزاوي، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٤.
١٢. ابن أنس، مالك، المدونة الكبرى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٣. ابن أنس، مالك، الموطأ، تصحيح وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٦هـ.
١٤. ابن بشر النجدي الحنبلي، عثمان بن عبد الله، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، الناشر: دار

- الملك عبد العزيز - الرياض، ط ٤- ١٤٠٢ هـ
١٥. ابن بكار، أبو عبد الله، الأخبار الموفقيات، تحقيق: سامي مكّي العاني، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ط ٢- ١٤١٦ هـ
١٦. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحلّيم، مجموع الفتاوى، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.
١٧. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحلّيم، منهاج السنة، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١- ١٤٠٦ هـ
١٨. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير، تحقيق: محمد عبد الرحمن عبد الله، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤٠٧ هـ
١٩. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، العلل المتناهية، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤٠٣ هـ
٢٠. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١- ١٣٥٨ هـ
٢١. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة، ط ١- ١٣٨٦ هـ
٢٢. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، مناقب الإمام

- أحمد بن حنبل، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: هجر للطباعة والنشر، ط ٢.
٢٣. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢- ١٤١٤هـ.
٢٤. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، كتاب الثقات، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ط ١- ١٣٩٣هـ.
٢٥. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، كتاب المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الباز - مكة المكرمة.
٢٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.
٢٧. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تعليق التعليق، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، ط ١- ١٤٠٥هـ.
٢٨. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢- ١٤١٥هـ.
٢٩. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب

- التهديب، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤٠٤هـ
٣٠. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط ٢- ١٩٧٢م.
٣١. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، طبقات المدلسين، تحقيق: عاصم بن عبد الله القريوني، الناشر: مكتبة المنار، ط ١.
٣٢. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.
٣٣. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، لسان الميزان، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ٢- ١٣٩٠هـ
٣٤. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، المطالب العالية، تحقيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشتري، الناشر: دار العاصمة / دار الغيث - السعودية، ط ١- ١٤١٩هـ
٣٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، نزهة النظر، تحقيق: عمر عبد المنعم سليم، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ١- ١٤١٥هـ
٣٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، هدي الساري مقدمة فتح الباري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٠٨هـ
٣٧. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، القول

- المسدد في مسند أحمد، الناشر: عالم الكتب، طبعة عام ١٤٠٤هـ.
٣٨. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، الإحكام في أصول الأحكام، الناشر: زكريا علي يوسف، طبع: مطبعة العاصمة - القاهرة.
٣٩. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، الفصل في الملل والأهواء والنحل، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.
٤٠. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٤١. ابن خلاد الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، أمثال الحديث المروية عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، تحقيق: أحمد عبد الفتاح تمام، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١ - ١٤٠٩هـ.
٤٢. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٤. ونشر: دار الفكر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: الأستاذ خليل شحادة، راجعه: د. سهيل زكار.
٤٣. ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

٤٤. ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تحقيق: البعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، طبعة عام ١٩٨٧م.
٤٥. ابن راشد، مفلح، إلزام النواصب، تحقيق: الشيخ عبد الرضا النجفي، ط ١- ١٤٢٠هـ
٤٦. ابن راهويه، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، مسند إسحاق ابن راهويه، تحقيق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٢هـ
٤٧. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، الذيل على طبقات الحنابلة، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض - ط ١- ١٤٢٥هـ
٤٨. ابن زيني، أحمد بن زيني دحلان المكي، السيرة النبوية، الناشر: دار القلم العربي - حلب، ط ١- ١٤١٧هـ
٤٩. ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، الناشر: دار صادر - بيروت.
٥٠. ابن شهر آشوب، مشير الدين محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٧٦هـ
٥١. ابن الصباغ المالكي، نور الدين علي بن محمد المكي، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تحقيق: سامي الغريزي، الناشر: دار الحديث، ط ١- ١٤٢٢هـ

٥٢. ابن الصديق الغماري، أحمد، جؤنة العطار في طرف الفوائد من لطائف الأخبار، طبعة حجرية.
٥٣. ابن الصديق الغماري، أحمد، فتح الملك العلي، تحقيق وتعليق وتصحيح الأسانيد: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامة - أصفهان، ط ٣-١٤٠٣هـ.
٥٤. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تعليق وشرح وتخريج: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٦هـ.
٥٥. ابن طلحة الشافعي، كمال الدين محمد، مطالب السؤول في مناقب آل الرسول، تحقيق: ماجد بن أحمد العطية، الناشر: مؤسسة أم القرى، ط ١-١٤٢٠هـ.
٥٦. ابن طولون الدمشقي، شمس الدين محمد بن علي، الأئمة الاثنا عشر، الناشر: دار صادر - بيروت.
٥٧. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، حاشية رد المحتار على الدر المختار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت - ١٤٢١هـ.
٥٨. ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، نسخة مخطوطة ١٢٦٤هـ.
٥٩. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١-١٤١٢هـ.

٦٠. ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله بن محمد، الإنباه على قبائل الرواة، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٥هـ.
٦١. ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله بن محمد، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٦٢. ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله بن محمد، جامع بيان العلم وفضله، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
٦٣. ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد، العقد الفريد، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت ط ٣ - ١٤٢٠هـ.
٦٤. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذي، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢٥هـ.
٦٥. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شبري، الناشر: دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ.
٦٦. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تبیین كذب المفترى، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٤هـ.
٦٧. ابن العماد العكري الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، ط ١ - ١٤٠٦هـ.
٦٨. ابن عنبه، جمال الدين أحمد بن علي، عمدة الطالب في أنساب آل

- أبي طلب، تحقيق: محمد حسن آل طالقاني، الناشر: المطبعة الحيدرية،
النجف الأشرف، ط ٢- ١٣٨٠هـ
٦٩. ابن فارس، أحمد، الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها،
الناشر: المكتبة السلفية - القاهرة.
٧٠. ابن قتيبة الدينورى، أبو محمد عبد الله بن مسلم، الإمامة والسياسة،
تحقيق: طه محمد الزينى، الناشر: مؤسسة الحلبي.
٧١. ابن قتيبة الدينورى، أبو محمد عبد الله بن مسلم، غريب الحديث،
تحقيق: د. عبد الله الجورى، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١- ١٤٠٨هـ
٧٢. ابن قتيبة الدينورى، أبو محمد عبد الله بن مسلم، المعارف، تحقيق: د.
ثروت عكاشة، الناشر: دار المعارف - القاهرة.
٧٣. ابن قدامة المقدسى، عبد الله بن أحمد، المغنى فى فقه الإمام أحمد بن
حنبل الشيبانى، الناشر: دار الكتاب العربى - بيروت.
٧٤. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبى بكر أيوب الزرعى، المنار المنيف،
تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية -
حلب، ط ٢- ١٤٠٣هـ
٧٥. ابن كثير الدمشقى، أبو الفداء، إسماعيل، البداية والنهاية، تحقيق
وتدقيق وتعليق: على شيرى، الناشر: دار إحياء التراث العربى - بيروت،
ط ١- ١٤٠٨هـ
٧٦. ابن كثير الدمشقى، أبو الفداء، إسماعيل، تفسير القرآن العظيم، تقديم:

يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة- بيروت، طبعة عام
١٤١٢هـ

٧٧. ابن كثير الدمشقي، أبو الفداء، إسماعيل، السيرة النبوية، تحقيق:
مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٧٨. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، نسخة مذيبة بتعليق
الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور ابن حسن، الناشر: مكتبة المعارف -
الرياض، ط ١. ونشر: مكتبة المعارف - الرياض، تعليق: الألباني، تحقيق:
علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي، ط ١- ١٤١٩هـ ونشر: دار الفكر -
بيروت، تحقيق وترقيم وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٧٩. ابن مردويه، أحمد بن موسى، مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، جمعه
ورثه وقدم له: عبد الرزاق محمد حسين حرز الدين، الناشر: دار
الحديث، ط ٢- ١٤٢٤هـ

٨٠. ابن معين، يحيى بن معين بن عون المري، تاريخ ابن معين برواية
الدوري، تحقيق: عبد الله أحمد حسن، الناشر: دار القلم - بيروت.

٨١. ابن المغازلي، الموفق بن أحمد بن محمد المكي، مناقب علي بن أبي
طالب عليه السلام، تحقيق: محمد باقر البهبودي، الناشر: المكتبة الإسلامية -
طهران، ط ٢- ١٤٠٢هـ

٨٢. ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، الناشر: دار
صادر - بيروت، ط ١.

٨٣. ابن نجيم الحنفي، زين الدين، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٨هـ.
٨٤. ابن هشام، محمد عبد الملك، السيرة النبوية، تحقيق وضبط وتعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: مكتبة محمد علي صبيح - مصر، طبعة عام ١٣٨٣هـ.
٨٥. أبو الحسن، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل للمرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٣٧٧هـ.
٨٦. أبو داود، ابن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤١٠هـ.
٨٧. أبو رية، محمود، أضواء على السنة النبوية، الناشر: البطحاء، ط ٥.
٨٨. أبو زهرة، محمد، الإمام الصادق، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.
٨٩. أبو زيد، بكر بن عبد الله، التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل، الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط ١- ١٤١٣هـ.
٩٠. أبو الفداء، عماد الدين إسماعيل بن علي، المختصر من أخبار البشر، الناشر: مكتبة المتنبّي - القاهرة.
٩١. أبو الفرج الأصبهاني، علي بن الحسين بن محمد، مقاتل الطالبين، تقديم وإشراف: كاظم المظفر، الناشر: المكتبة الحيدرية - النجف

الأشرف، ط ٢- ١٣٨٥هـ.

٩٢. أبو نصر البخاري، سهل بن عبد الله، سرّ السلسلة العلوية، تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة الحيدرية ومكبتها في النجف الأشرف - ١٣٨١هـ، الناشر: انتشارات الشريف الرضي، ط ١- ١٤١٣هـ.

٩٣. أبو نعيم الأصفهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤- ١٤٠٥هـ.

٩٤. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

٩٥. الأردبيلي، الغروي، محمد بن علي، جامع الرواة، الناشر: مكتبة المحمدي.

٩٦. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط ١.

٩٧. الإسكافي، أبو جعفر محمد بن عبد الله المعتزلي، المعيار والموازنة، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط ١- ١٤٠٢هـ.

٩٨. الأشعري القمي، سعد بن عبد الله، كتاب المقالات والفرق، صححه وعلّق عليه: د. محمد جواد مشكور، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي - قم، صححه وعلّق عليه: د. محمد جواد مشكور، ط ٢- ١٣٦١ هـ ش.

٩٩. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٥هـ
١٠٠. الألباني، محمد ناصر الدين، التعليقات الرضية على الروضة الندية، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، الناشر: دار ابن عفان - السعودية، ط ١- ١٤٢٣هـ
١٠١. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، طبعة عام ١٤١٥هـ
١٠٢. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣- ١٤٠٨هـ
١٠٣. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢ الجديدة ١٤٢٢هـ
١٠٤. الألباني، محمد ناصر الدين، صفة صلاة النبي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض.
١٠٥. الألباني، محمد ناصر الدين، ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣- ١٤١٣هـ
١٠٦. أمين، أحمد، ضحى الإسلام، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة.
١٠٧. أمين، أحمد، يوم الإسلام، الناشر: مكتبة الخانجي - مصر، طبعة عام

١٩٥٨م.

١٠٨. الأمين، محسن، أعيان الشيعة، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت.

١٠٩. الأميني، عبد الحسين أحمد، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، تحقيق ونشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية - قم، ط ١- ١٤١٦هـ ونشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤- ١٣٩٧هـ

١١٠. الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن الشافعي، المواقف في علم الكلام، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل، ط ١- ١٤١٧هـ

١١١. البخاري، أبو نصر، سهل بن عبد الله بن داود، سرّ السلسلة العلوية، تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: انتشارات الشريف الرضي، ط ١- ١٤١٣هـ

١١٢. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، التاريخ الكبير، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.

١١٣. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ وترقيم الأحاديث نسخة: بيت الأفكار الدولية، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، طبعة عام ١٤١٩هـ

١١٤. البرقي، أحمد بن محمد بن خالد، المحاسن، تصحيح وتعليق: السيد جلال الدين الحسيني (المحدث)، طبعة عام ١٣٧٠هـ الناشر: دار الكتب

الإسلامية - طهران.

١١٥. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، ط ١-١٤٠٩هـ.

١١٦. البسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة، ط ١-١٤١٠هـ.

١١٧. البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، تفسير البغوي (معالم التنزيل)، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١١٨. البغوي، حسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢-١٤٠٣هـ.

١١٩. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق: د. سهيل زكار ود. رياض زركلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١-١٤١٧هـ.

١٢٠. البوصيري، أحمد بن أبي بكر، إتحاف الخيرة المهرة، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد / أبي إسحاق السيد بن محمود بن إسماعيل، الناشر: مكتبة الرشيد - الرياض، ط ١-١٤١٩هـ.

١٢١. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط ١-١٤٠١هـ.

١٢٢. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، دلائل النبوة ومعرفة

- أحوال صاحب الشريعة، علق عليه: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ودار الريان للتراث، ط ١- ١٤٠٨هـ
١٢٣. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، وفي ذيله الجوهر النقي للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني، الناشر: دار الفكر.
١٢٤. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، معرفة السنن والآثار، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية.
١٢٥. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام ١٤١٩هـ ونشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي - مصر، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. ونشر: دار الحديث - القاهرة، تحقيق: مصطفى محمد حسين الذهبي، ط ١- ١٤١٩هـ
١٢٦. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢- ١٤٠٣هـ
١٢٧. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٢٨. تسيهر، جولد، العقيدة والشريعة في الإسلام، طبعة القاهرة ١٩٤٦م.

١٢٩. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح المقاصد في علم الكلام، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان، ط ١- ١٤٠١هـ.
١٣٠. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٢٢هـ.
١٣١. الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الناشر: دار الجيل - بيروت.
١٣٢. الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، الكامل في ضعفاء الرجال، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٣- ١٤٠٩هـ.
١٣٣. الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، أسني المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب، تحقيق: د. محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة - أصفهان.
١٣٤. الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤- ١٤٠٧هـ.
١٣٥. الجويني، إبراهيم بن محمد بن المؤيد، فرائد السمطين، حققه وعلق عليه: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت، ط ١- ١٤٢٨هـ.

١٣٦. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
١٣٧. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، وبذیلہ التلخیص للحافظ الذهبي، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٣٨. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، معرفة علوم الحديث، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، تصحيح: السيد معظم حسين، الناشر: منشورات دار الآفاق - بيروت، ط ٤ - ١٤٠٠هـ
١٣٩. الحرّ العاملي، الشيخ محمد بن الحسن، وسائل الشيعة، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث قم، ط ٢ - ١٤١٤هـ
١٤٠. الحسكاني، عبد الله بن أحمد، شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي - مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، ط ١ - ١٤١١هـ
١٤١. حسين، طه، الفتنة الكبرى (علي وبنوه)، الناشر: دار المعارف - القاهرة، ط ١٣.
١٤٢. الحلبي، علي بن برهان الدين، السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون، الناشر: دار المعرفة، طبعة عام ١٤٠٠هـ
١٤٣. الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي نهج الحق

- وكشف الصدق، تقديم: السيد رضا الصدر، تعليق: الشيخ عين الله الحسيني الأرموي، الناشر: دار الهجرة - قم، طبعة عام ١٤٢١هـ
١٤٤. الحلّي، حسن بن سليم، مختصر بصائر الدرجات، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، ط ١ - ١٣٧٠هـ
١٤٥. الحميدي، محمد بن فتوح، الجمع بين الصحيحين، تحقيق: د. علي حسين البواب، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط ٢ - ١٤٢٣هـ
١٤٦. الخازن، علي بن محمد بن إبراهيم، تفسير الخازن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٥هـ
١٤٧. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٧هـ
١٤٨. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تقييد العلم، تحقيق: يوسف العش، الناشر: دار إحياء السنة النبوية، ط ٢ - ١٩٧٤هـ
١٤٩. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٠٥هـ
١٥٠. الخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله، مشكاة المصابيح، تحقيق، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢ - ١٣٩٩هـ

١٥١. الخطيب، عبد الكريم، عمر بن الخطاب، الناشر: الإرشاد - بيروت - لندن، ط ٧- ٢٠٠٥هـ
١٥٢. الخميني، روح الله الموسوي، البيع، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ط ١- ١٤٢١هـ
١٥٣. الخميني، روح الله الموسوي، كتاب الطهارة، طبعة مصورة، عن نسخة الآداب في النجف الأشرف ١٣٨٩هـ
١٥٤. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، كتاب الطهارة، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام - قم، ط ٢، المطبعة: بهرام.
١٥٥. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، معجم رجال الحديث، ط ٥- ١٤١٣هـ
١٥٦. الخوارزمي الحنفي، الموفق بن أحمد، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٢- ١٤١٤هـ
١٥٧. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد، سنن الدارمي، الناشر: مطبعة الاعتدال - دمشق، طبعة عام ١٣٤٩هـ
١٥٨. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المبار كفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط ١- ١٤١٦هـ
١٥٩. الدسوقي، شمس الدين محمد عرفه، حاشية الدسوقي على الشرح

الكبير، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

١٦٠. الدمشقي الباعوني الشافعي، أبو البركات شمس الدين محمد بن أحمد، جواهر المطالب في مناقب الإمام علي عليه السلام، تحقيق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مجمع إحياء الثقافة الإسلامية - قم، ط ١ - ١٤١٥هـ

١٦١. الدهلوي عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٦هـ

١٦٢. الدولابي، أبو بشر محمد بن أحمد، الكنى والأسماء، تحقيق: أبي قتيبة، نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، ط ١ - ١٤٢١هـ

١٦٣. الدياربكري، حسين بن محمد، تاريخ الخميس، الناشر: دار صادر - بيروت.

١٦٤. الدينوري، أبو حنيفة، أحمد بن داود، الأخبار الطوال، تحقيق: د. عصام محمد الحاج علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢١هـ

١٦٥. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، العبر في خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ط ٢ - ١٩٨٤م.

١٦٦. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت،

ط ١-١٤٠٧هـ

١٦٧. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٦٨. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق مجموعة من الباحثين: شعيب الأرنؤوط، أكرم البوشي، صالح السمر، محمد نعيم العرقوسي، علي أبي زيد.

١٦٩. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تقديم وتعليق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، ط ١-١٤١٣هـ

١٧٠. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، المغني في الضعفاء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤١٨هـ

١٧١. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-١٣٨٢هـ

١٧٢. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الطبرستاني، التفسير الكبير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤٢١هـ

١٧٣. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الشافعي الطبرستاني، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض

- العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط ١- ١٤٠٠هـ
١٧٤. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٣٧١ هـ
١٧٥. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن)، تحقيق: أسعد محمد خطيب، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.
١٧٦. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، تحقيق: السيد مهدي الرجائي؛ الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم المقدسة، ط ١- ١٤٠٩ هـ
١٧٧. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، ضبط وتصحيح: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥ هـ
١٧٨. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، الناشر: دفتر نشر الكتاب، ط ٢- ١٤٠٤ هـ
١٧٩. الرافعي، مصطفى، إسلامنا، الناشر: الدار الإسلامية - بيروت، ط ٢- ١٤١٢ هـ
١٨٠. رضا، محمد رشيد، تفسير القرآن الحكيم، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢، مصورة على ط ١ بمطبعة المنار ١٣٤٢ هـ

١٨١. الرضوي، السيد مرتضى بن السيد محمد الرضوي الكشميري، مع رجال الفكر في القاهرة، الناشر: مؤسسة الإرشاد - بيروت، ط ٤ - ١٤١٨هـ
١٨٢. الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - بيروت، ط ١ - ١٣٧٦هـ
١٨٣. الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥ - ١٩٨٠م.
١٨٤. الزرندي، محمد بن يوسف، معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول، تحقيق: ماجد بن أحمد بن عطية.
١٨٥. الزمخشري، أبو القاسم، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الفايق في غريب الحديث، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٧هـ
١٨٦. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٨٧. سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قرغلي، تذكرة الخواص، الناشر: مؤسسة أهل البيت عليهم السلام - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ
١٨٨. السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد القناعي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر:

هجر للطباعة، ط ٢-١٤١٣هـ

١٨٩. السخاوي، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٩٠. السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور، الأنساب، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان - لبنان، ط ١-١٤٠٨هـ

١٩١. السموأل، ابن يحيى بن عباس المغربي، إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي (صلى الله عليه وسلم)، تحقيق: د. محمد عبد الله الشرقاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ٣-١٩٩٠هـ

١٩٢. السهيلي، أبو القاسم، أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن الوكيل، الناشر: مكتبة ابن تيمية، طبعة عام ١٤١٠هـ

١٩٣. السويدي، محمد أمين، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، الناشر: منشورات الشريف الرضي، ط ٢ طبعة مصورة عن طبعة المكتبة العلمية - بيروت

١٩٤. السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، شرح فتح القدير، دار النشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢.

١٩٥. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتيقان، تحقيق: سعيد المندوب، الناشر: دار الفكر، ط ١-١٤١٦هـ

١٩٦. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحوالك، تصحيح: الشيخ محمد عبد العزيز الخالدي، الناشر: منشورات محمد علي بيضون - دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٨هـ.
١٩٧. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١-١٤٠١هـ.
١٩٨. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤٢١هـ.
١٩٩. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المثور في التفسير بالمأثور، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٠٠. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدياتج على صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، ط ١-١٤١٦هـ.
٢٠١. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الفقه، علق عليه: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط ١-١٤١٧هـ.
٢٠٢. الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الأم، الناشر: دار الفكر، ط ٢-١٤٠٣هـ.
٢٠٣. شرف الدين الموسوي، السيد عبد الحسين بن السيد يوسف، المراجعات، تحقيق: حسين الراضي، ط ٢-١٤٠٢هـ.

٢٠٤. الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي، نهج البلاغة، شرح: الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر - قم، ط ١- ١٤١٢هـ.
٢٠٥. الشعراني، علي بن برهان الدين، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤١٨هـ، طبعة جديدة مصححة.
٢٠٦. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، تحقيق: محمد سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٠٧. الشهرستاني، السيد عبد الرضا، المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه، الناشر: مطبعة خراسان - مشهد، طبعة عام ١٣٩٨هـ.
٢٠٨. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير، الناشر: عالم الكتب - بيروت.
٢٠٩. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار، الناشر: دار الجيل - بيروت، طبعة عام ١٩٧٣م.
٢١٠. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، فضائل الصحابة، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١- ١٤٠٣هـ.
٢١١. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، الناشر: دار صادر - بيروت. ونشر: مؤسسة قرطبة - القاهرة، تحقيق وتعليق: شعيب الأرنؤوط. ونشر: دار الحديث - القاهرة، شرحه وصنع فهارسه:

- أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، ط ١-١٤١٦هـ
٢١٢. الشيباني، أحمد بن حنبل، العليل، تحقيق: د. وصي الله بن محمود عباس، المطبعة: المكتب الإسلامي - بيروت، الناشر: دار الخاني - الرياض، ط ١-١٤٠٨هـ
٢١٣. الشيباني، عبد الله بن أحمد بن حنبل، السنة، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم - الدمام، ط ١-١٤٠٦هـ
٢١٤. الشيخ النظام وجماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، ناشر: دار الفكر - ١٤١١هـ
٢١٥. الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم، شرح اللمع، حققه وقدم له ووضع فهارسه: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١-١٤٠٨هـ
٢١٦. الصابوني المكي، محمد علي، صفوة التفاسير، إشراف: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ
٢١٧. صبحي، أحمد محمود، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، الناشر: دار النهضة العربية - بيروت، ط ١-١٤١١هـ
٢١٨. الصدر، محمد باقر، بحث حول المهدي، تحقيق: د. عبد الجبار شرارة، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى المحققة - ١٤١٧هـ

٢١٩. الصدر، محمد باقر، شرح العروة الوثقى، مطبعة الآداب - النجف الأشرف، ط ١- ١٣٩١هـ

٢٢٠. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، علل الشرائع، تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية- النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٥هـ

٢٢١. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.

٢٢٢. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ

٢٢٣. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، من لا يحضره الفقيه، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ٢.

٢٢٤. الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، طبعة عام ١٤٢٠هـ

٢٢٥. صفوت، أحمد زكي، جمهرة خطب العرب، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت.

٢٢٦. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام، المصنف، تحقيق: حبيب الرحمن

- الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٣هـ.
٢٢٧. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
٢٢٨. الضحاك، أحمد بن عمرو، أبو بكر الشيباني، الأحاد والمثاني، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، ط ١- ١٤١١هـ.
٢٢٩. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، الناشر: منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية - قم.
٢٣٠. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، مسند الشاميين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢- ١٤١٧هـ.
٢٣١. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، الناشر: دار الحرمين، طبعة عام ١٤١٥هـ.
٢٣٢. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق وتخريج: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٤هـ.
٢٣٣. الطبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن، إعلام الوري بأعلام الهدى، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

٢٣٤. الطبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.
٢٣٥. الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخراسان، الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
٢٣٦. الطبري، أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى، الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة، طبعة عام ١٣٥٦هـ.
٢٣٧. الطبري، محمد بن جرير، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، تحقيق ومراجعة وتصحيح وضبط: نخبة من العلماء الأجلاء، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
٢٣٨. الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ.
٢٣٩. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الارنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢- ١٤٠٨هـ.
٢٤٠. الطحطاوي الحنفي، أحمد بن محمد بن إسماعيل، حاشية على مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح للشيخ حسن بن عمار الشرنبلالي، طبعه وصححه محمد بن عبد العزيز الخالدي، الناشر: دار الكتب العلمية -

بيروت، ط ١- ١٤١٨هـ

٢٤١. الطريحي، فخر الدين بن محمد بن علي، مجمع البحرين، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، الناشر: مكتب نشر الثقافة الإسلامية، ط ٢- ١٤٠٨هـ

٢٤٢. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

٢٤٣. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الأمالي، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة، الناشر: دار الثقافة - قم، ط ١- ١٤١٤هـ

٢٤٤. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٤- ١٣٦٥ هـ ش.

٢٤٥. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ١- ١٤١٥هـ

٢٤٦. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١- ١٤١١هـ

٢٤٧. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، المبسوط في فقه الإمامية، تصحيح وتعليق: السيد محمد تقي الكشفي، الناشر: المكتبة المرتضوية

لإحياء آثار الجعفرية.

٢٤٨. العجلوني الجراحي، إسماعيل بن محمد، كشف الخفاء ومزيل
الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، ط ٣- ١٤٠٨هـ.

٢٤٩. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، الناشر:
مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١- ١٤٠٥هـ.

٢٥٠. العصامي المكي، عبد الملك بن حسين بن عبد الملك، سمط النجوم
العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود
وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٩هـ.

٢٥١. العصفري، خليفة بن خياط بن أبي هيرة، تاريخ خليفة بن خياط،
تحقيق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٢٥٢. العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود شرح
سنن أبي داود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢- ١٤١٥هـ.

٢٥٣. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، كتاب الضعفاء الكبير،
تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية -
بيروت، ط ٢- ١٤١٨هـ.

٢٥٤. العلامة الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي،
خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: جواد قيومي، الناشر:
مؤسسة نشر الفقاهة، ط ١- ١٤١٧هـ.

٢٥٥. العلوي العمري، علي بن محمد، المجدي في أنساب الطالبين، تحقيق: د. أحمد المهدي الدامغاني، إشراف: د. السيد محمود المرعشي، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم المقدسة، ط ١ - ١٤٠٩هـ

٢٥٦. العلوي، محمد بن عقيل بن عبد الله، النصائح الكافية لمن يتولى معاوية، الناشر: دار الثقافة - قم، ط ١ - ١٤١٢هـ

٢٥٧. العيني، بدر الدين أبو محمد، محمود بن أحمد الحنفي، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

٢٥٨. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، مجموعة رسائل الغزالي - الرسالة اللدنية، تحقيق: إبراهيم أمين لحد، الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

٢٥٩. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، طبع ونشر: مؤسسة الأميرة العنود بنت عبد العزيز بن مساعد بن جلوي آل سعود، ط ٤ - ١٤٢٣هـ

٢٦٠. الفيض الكاشاني، محمد محسن، علم اليقين، الناشر، مؤسسة بيدار - قم، ط ١٤٠٠هـ

٢٦١. القاري، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢هـ

٢٦٢. القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، المغني في الإمامة، تحقيق: د. عبد الحلیم محمود ود. سليمان دنيا، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: طه حسين، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢٦٣. القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تثبيت دلائل النبوة، تحقيق وتقديم: د. عبد الكريم عثمان، الناشر: دار العربية-بيروت
٢٦٤. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ
٢٦٥. القاضي النعمان، أبو حنيفة بن محمد بن منصور المغربي، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، تحقيق: السيد محمد الحسيني الجلالي، الناشر: جماعة المدرسين - قم، ط ٢- ١٤١٤هـ
٢٦٦. القرطبي الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ ونشر: دار المنهاج - الرياض، تحقيق ودراسة: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم، ط ١- ١٤٢٥هـ
٢٦٧. القرطبي الأنصاري، أبو عبد الله محمد بن أحمد، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تصحيح: أحمد عبد العليم البردوني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ونشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أبو إسحاق إبراهيم أطفيش، طبعة عام ١٤٠٥هـ
٢٦٨. القرطبي، الحافظ أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما

- أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين ديب، يوسف علي بدوي، أحمد محمد السيد، محمود إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ
٢٦٩. القسطلاني، شهاب الدين أحمد، إرشاد الساري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤١٠هـ
٢٧٠. القفاري، ناصر بن عبد الله بن علي، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، الناشر: دار الرضا - الجيزة، ط ٣- ١٤١٨هـ
٢٧١. القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا، بيت الأحزان، الناشر: دار الحكمة - قم، الطبعة الجديدة الأولى - ١٤١٢هـ
٢٧٢. القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا، الكنى والألقاب، تقديم: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الصدر - طهران.
٢٧٣. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينايع المودة لذوي القربى، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأسوة، ط ١- ١٤١٦هـ
٢٧٤. الكتاب المقدس، الناشر: دار المشرق - بيروت، ط ٢- ١٩٨٨م.
٢٧٥. الكتاني، محمد بن جعفر، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر، ط ٢ المصححة.
٢٧٦. الكرمانى، شمس الدين محمد بن يوسف، صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرمانى، الناشر: دار الفكر - بيروت - ط ١- ١٤١١هـ

طبعة مصورة.

٢٧٧. الكشميري، محمد، العرف الشذي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٢٥هـ

٢٧٨. الكعبي، عبد الزهرة، مصادر نهج البلاغة، الناشر: دار الزهراء - بيروت، ط ٤.

٢٧٩. الكليبولي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، خرّج آياته وأحاديثه: خليل عمران المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٩هـ

٢٨٠. الكليني البغدادي، أبو جعفر، محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٢٨١. الكنجي الشافعي، محمد بن يوسف، البيان في أخبار صاحب الزمان، تحقيق: الشيخ مهدي محمد الفتلاوي، الناشر: دار المحجة البيضاء - دار الرسول الأكرم، ط ١- ١٤٢١هـ

٢٨٢. الكنجي الشافعي، محمد بن يوسف، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق وتصحيح وتعليق: محمد هادي الأميني، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام، ط ٣- ١٤٠٤هـ

٢٨٣. اللالكائي، أبو القاسم، هبة الله بن الحسن بن منصور، الطبري الرازي، الشافعي، اعتقاد أهل السنة، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة - الرياض، طبعة عام ١٤٠٢.

٢٨٤. اللكنوي، محمد بن الحسين، الفوائد البهية في تراجم الحنفية،
تصحيح: السيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني، الناشر: دار
المعرفة - بيروت.
٢٨٥. المالكي، حسن بن فرحان، قراءة في كتب العقائد، الناشر: مركز
الدراسات التاريخية - الأردن، ط ٢ - ١٤٢٥هـ
٢٨٦. المالكي، حسن بن فرحان، نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي، الناشر:
مؤسسة الإمامة الصحفية - الرياض، طبعة عام ١٤١٨هـ
٢٨٧. المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال، نسخة حجرية، المطبعة المرتضوية -
النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٥٢، صاحبها الحاج محمد صادق الكتبي.
٢٨٨. الماوردي، أبو الحسن، علي بن محمد، الأحكام السلطانية، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ
٢٨٩. المباركفوري، أبو العلاء، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى شرح
جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٠هـ
٢٩٠. متز، آدم، الحضارة الإسلامية، نقلها إلى العربية عبد الهادي أبو ريده،
مطبعة لجنة التأليف - القاهرة، ط ٣ - ١٣٧٧هـ طبعة منقحة ومهذبة.
٢٩١. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، رسالة في الرد على
من حكم وقضى أن المهدي الموعود جاء ومضى، نسخة مخطوطة،
الناسخ: ضيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي العمري الحنفي، تاريخ
النسخ: ١٢ ربيع الأول ١٠٥٣هـ تصوير مركز إحياء التراث الإسلامي،

تاريخ التصوير: ذي القعدة ١٤٢٩هـ

٢٩٢. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتفسير: الشيخ بكري حياني، تصحيح وفهرسة: الشيخ صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ

٢٩٣. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تحقيق: يحيى العابدي الزنجاني، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت، الطبعة الثانية المصححة - ١٤٠٣هـ ونشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان، السيد إبراهيم الميانجي، محمد الباقر، اليهودي، ط ٣ - ١٤٠٣هـ طبعة مصححة.

٢٩٤. مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية، الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة، بإشراف: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، ط ٢ - ١٤١٩هـ

٢٩٥. المخزومي، سراج الدين محمد بن عبد الله، صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار، طبع في مطبعة مكتبة نخبة الأخيار، طبعة عام ١٣٠٦هـ

٢٩٦. المرتضى، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، تنزيه الأنبياء، الناشر: دار الأضواء - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٩هـ

٢٩٧. المرتضى، علم الهدى، أبو القاسم علي بن الحسين، الشافعي في الإمامة، الناشر: مؤسسة إسماعيليان - قم، ط ٢- ١٤١٠هـ
٢٩٨. المرعشي، شرح إحقاق الحق، تعليق: السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، تصحيح: السيد إبراهيم الميانجي، الناشر: نشر مكتبة المرعشي النجفي - قم.
٢٩٩. مركز الرسالة، المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي، ط ١- ١٤١٧هـ الناشر: مركز الرسالة - قم، ط ١- ١٤١٧هـ
٣٠٠. المروزي، الحافظ أبي عبد الله نعيم بن حماد، الفتن، تحقيق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة، ط ١- ١٤١٢هـ
٣٠١. المروزي، محمد بن نصر بن الحجاج، كتاب السنة، تحقيق: سالم أحمد السلفي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١- ١٤٢٨هـ
٣٠٢. المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، تحقيق وضبط وتعليق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤١٣هـ
٣٠٣. المسعودي، علي بن الحسين بن علي، مروج الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٥- ١٣٩٣هـ
٣٠٤. المصري الشافعي، أبو المنذر سامي بن أنور، الزهرة العطرة في حديث العترة، الناشر: دار الفقيه - مصر، طبعة عام ١٩٦٩م.
٣٠٥. مصطفى الرافعي، إسلامنا في التوفيق بين السنة والشيعه، الناشر: الدار

- الإسلامية - بيروت، ط ٢- ١٤١٢هـ طبعة موسّعة ومنقّحة.
٣٠٦. المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، الناشر: المطبعة السلفية ومكبتها - بيروت، طبعة عام ١٤٠٢هـ
٣٠٧. المعلمي اليماني، عبد الرحمن بن يحيى، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢- ١٤٠٦هـ
٣٠٨. مغلطي، علاء الدين بن قليج بن عبد الله البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٢هـ
٣٠٩. مغنية، محمد جواد، الشيعة في الميزان، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت، ط ٤- ١٣٩٩هـ
٣١٠. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لتحقيق التراث، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ
٣١١. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، أوائل المقالات، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ
٣١٢. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين درگاهي، الناشر: دار المفيد

- بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ.

٣١٣. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان،
الفصول المختارة، تحقيق: السيد علي مير شريف، الناشر: دار المفيد،
ط ٢- ١٤١٤هـ.

٣١٤. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله، محمد بن محمد بن النعمان،
كتاب الجمل، الناشر: مكتبة الداوري - قم.

٣١٥. المقدسي الشافعي، يوسف بن يحيى بن علي، عقد الدرر في أخبار
المنتظر، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مكتبة عالم الفكر -
القاهرة، ط ١- ١٣٩٩هـ.

٣١٦. المقدسي، محمد بن مفلح أبو عبد الله، الفروع ومعه تصحيح الفروع
لابن سليمان المرادوي، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٨هـ.

٣١٧. المقرئزي، تقي الدين أحمد بن علي، إمتاع الأسماع، تحقيق
وتعليق: محمد عبد الحميد النميسي، الناشر: دار الكتب العلمية -
بيروت، ط ١- ١٤٢٠هـ.

٣١٨. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير،
تصحيح: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-
١٤١٥هـ.

٣١٩. المنقري، نصر بن مزاحم، وقعة صفين، تحقيق وشرح: عبد السلام

- محمد هارون، الناشر: المؤسسة العربية الحديثة- القاهرة، ط ٢- ١٣٨٢هـ.
٣٢٠. الميرزا النوري، حسين بن الميرزا محمد تقي، مستدرک الوسائل، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - بيروت.
٣٢١. النجاشي، أبو العباس، أحمد بن علي بن أحمد، رجال النجاشي، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ٥- ١٤١٦هـ.
٣٢٢. النجدي الحنبلي، عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، الناشر: مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ط ٤- ١٤٠٢هـ.
٣٢٣. النجدي، محمد بن عبد الوهاب، مسائل لخصها محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: عبد العزيز الرومي وآخرين، الناشر: مطابع الرياض، ط ١.
٣٢٤. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق وتصحيح الأسانيد ووضع الفهارس: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة نينوى - طهران.
٣٢٥. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١١هـ.
٣٢٦. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، السنن، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٣٤٨هـ ونشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الأحاديث مذيّلة بأحكام الألباني، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة،

طبعة عام ١٤٠٦هـ.

٣٢٧. النسفي، أبو البركات، عبد الله بن أحمد بن محمود، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: مروان محمد الشعار، الناشر: دار النفائس - بيروت، طبعة عام ٢٠٠٥م.

٣٢٨. النعماني، محمد بن إبراهيم، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم المقدسة، ط ١- ١٤١١هـ.

٣٢٩. النمازي الشاهرودي، الشيخ علي بن الشيخ محمد بن إسماعيل، مستدركات علم رجال الحديث، الناشر: ابن المؤلف، المطبعة: حيدري - طهران، ط ١- ١٤١٥هـ.

٣٣٠. النوبختي، أبو محمد، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، علق عليه: محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة الحيدرية - النجف، الناشر، مكتبة الفقيه - قم، ط ٤- ١٣٨٨هـ.

٣٣١. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ.

٣٣٢. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، المجموع (شرح المذهب)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

٣٣٣. النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (الجامع

- الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت. وترقيم الأحاديث نسخة دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ اعتنى به: صدقي جميل العطار.
٣٣٤. الهيثمي، ابن حجر، المكي، أبو العباس، أحمد بن محمد بن علي، الصواعق المحرقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، كامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١-١٤١٧هـ
٣٣٥. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ
٣٣٦. الواحدي النيسابوري، أبو الحسن علي بن أحمد، أسباب النزول، الناشر: مؤسسة الحلبي - القاهرة، طبعة عام ١٣٨٨هـ
٣٣٧. الواقدي، أبو عبد الله، محمد بن عمر بن واقد، كتاب المغازي، الناشر: عالم الكتب، تحقيق: مارسدن جونس، ط ٣-١٤٠٤هـ
٣٣٨. اليافعي، عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، الناشر: دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، طبعة عام ١٤١٣هـ
٣٣٩. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب، تاريخ اليعقوبي، الناشر: دار صادر - بيروت.

المجلات:

- مجلة التمدن الإسلامي، دمشق شهر ذي القعدة - ١٣٧١هـ
- مجلة الجامعة الإسلامية، السنة الأولى، العدد ٣.
- مجلة تراثنا، العدد الثالث لسنة ١٤١٣ هـ قم.

محتويات الكتاب

الفصل الثالث.....	٩
الشبهات المثارة حول أدلة الإمامة الروائية.....	٩
الشبهة: حديث المنزلة لا يدل على إمامة علي <small>عليه السلام</small>	١١
أساسيات الشبهة.....	١٣
الجواب الأول: حديث المنزلة صحيح سنداً وواضح دلالة.....	١٣
أولاً: اختلاف مناسبات ومضامين الحديث يدل على الفضل والخلافة....	١٤
١- تتبع وتثبت سعيد بن المسيب من صحة حديث المنزلة.....	١٤
٢- سعد بن أبي وقاص يفهم من حديث المنزلة بأنه فضيلة عظيمة.....	١٥
٣- لفظ الخلافة والولاية في حديث المنزلة.....	١٧
٤- استخلاف علي <small>عليه السلام</small> في المدينة كان أمراً ضرورياً.....	١٩
٥- لا تصلح المدينة إلا ببقاء علي <small>عليه السلام</small> فيها.....	٢٣
٦- الخوف من إذاعة حديث المنزلة في زمن الأمويين.....	٢٩
٧- حديث المنزلة في غير واقعة تبوك.....	٣٠
أ - حديث المنزلة في بيت أم سلمة.....	٣١
ب - حديث المنزلة في قضية المؤاخاة.....	٣٥
ج - حديث المنزلة بعد فتح خيبر.....	٣٦
د - حديث المنزلة في قضية سد الأبواب.....	٣٧
حديث المنزلة برواية عدة من الصحابة.....	٣٨
١ - حديث المنزلة عن ابن عباس.....	٣٩

- ٢ - حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص وأم سلمة ٣٩
- ٣- حديث المنزلة عن سعد بن أبي وقاص ٤١
- ٤ - حديث المنزلة عن أبي سعيد الخدري ٤١
- تضعيف عطية العوفي ليس في محله ٤١
- ٥ - حديث المنزلة عن أسماء بنت عميس ٤٢
- ٦ - حديث المنزلة عن جابر ٤٣
- ٧- حديث المنزلة عن عمر بن الخطاب ٤٣
- ٨ - حديث المنزلة عن علي عليه السلام ٤٤
- ٩ - حديث المنزلة عن جابر بن سمرة ٤٤
- ١٠ - حديث المنزلة عن فاطمة بنت حمزة ٤٤
- نتائج الجواب الأول ٤٥
- الجواب الثاني: الشراكة في الأمر تقتضي ثبوت الخلافة والطاعة لعلي عليه السلام
- ٤٧
- المنزلة لغة ٤٨
- أهم المنازل الثابتة لهارون من موسى ٥٠
- المنزلة الأولى: قرابة الأخوة ٥٠
- دور الأخوة في نيل المقامات الإلهية ٥١
- منزلة القرابة والأخوة بين النبي صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام ٥٢
- والجواب عن هذا الإشكال: ٥٣
- الروايات الدالة على أخوة علي عليه السلام للنبي صلى الله عليه وآله ٥٣

- ٥٣ الرواية الأولى: أنت أخي في الدنيا والآخرة
- ٥٤ الرواية الثانية: أنت أخي ووارثي
- ٥٥ تصحيح السند
- ٥٦ الرواية الثالثة: علي أخو رسول الله ﷺ قبل أن تخلق السماوات
- ٥٦ الرواية الرابعة: أيكم يبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟
- ٥٧ الرواية الخامسة: إني لأخوه ووليه وابن عمه ووارثه
- ٥٧ استناد الأخوة إلى الرابطة التكوينية
- ٥٩ المنزلة الثانية: المؤازرة والمعاضدة
- ٦٢ المنزلة الثالثة: الشراكة في الأمر
- ٦٤ إشكال الاستثناء المنقطع وجوابه
- ٦٥ الجواب الثالث: دلالة حديث المنزلة على خلافة علي بعد وفاة النبي
- ٦٥ أولاً: حديث المنزلة يثبت منازل هارون لعلي عليه السلام بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله ...
- ٦٦ ثانياً: إطلاق حديث المنزلة
- ٦٧ الجواب الرابع: الرد على حديث تشبيه أبي بكر وعمر بالأنبياء
- ٦٨ أولاً: الحديث منقطع
- ٦٩ ثانياً: الحديث لا يتضمن التشبيه في جميع المنازل
- ٧١ ثالثاً: اعتقاد الطائفة السنية في أبي بكر وعمر
- ٧١ التحريف في حديث المنزلة
- ٧٤ الأحاديث الأخرى في فضل علي عليه السلام
- ٧٥ ١- حديث الراية

- فهم الصحابة من حديث الراية فضيلة عظيمة ٧٥
- ٢- حديث (إن علياً لا يحبه إلا مؤمن ولا يبغضه إلا منافق) ٧٧
- حديث الأنصار مقيد بكونهم أنصاراً لله تعالى ٧٧
- حديث الغدير وشبهة عدم دلالة علي إمامة علي ٧٩
- الشبهة الأولى: ضعف أسانيد حديث الغدير ٧٩
- أساسيات الشبهة ٧٩
- الجواب الأول: صحة طرق حديث الغدير في كتب أهل السنة ٨٠
- الحديث الأول: ما أخرجه الترمذي عن أبي الطفيل ٨٠
- اختلاف النسخ في نقل تعليق الترمذي على حديث الغدير ٨١
- الحديث الثاني: ما أخرجه ابن ماجه عن سعد بن أبي وقاص ٨٤
- الحديث الثالث: ما أخرجه ابن ماجه عن البراء بن عازب ٨٤
- الحديث الرابع: ما أخرجه أحمد في مسنده عن رياح بن الحرث ٨٤
- الحديث الخامس: ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي الطفيل ٨٥
- الحديث السادس: ما أخرجه الحاكم عن زيد بن أرقم ٨٧
- الحديث السابع: ما أخرجه النسائي عن زيد بن أرقم ٨٧
- الحديث الثامن: ما أخرجه البزار في مسنده عن زيد بن يثيع وغيره ٩٠
- الحديث التاسع: ما أخرجه البزار في مسنده عن سعد بن أبي وقاص ٩١
- الحديث العاشر: ما أخرجه أحمد عن سعيد بن وهب وزيد بن يثيع ٩١
- الحديث الثاني عشر: ما أخرجه الخطيب البغدادي عن أبي هريرة ٩٤
- الحديث الثالث عشر: ما رواه ابن حجر عن علي عليه السلام ٩٧

- الحديث الرابع عشر: ما أخرجه ابن أبي عاصم عن علي عليه السلام ٩٨
- المؤلفات في حديث الغدير ١٠٠
- نهج بني أمية في محاربة علي عليه السلام وكتمان فضائله ١٠٢
- محاربة السلطة الحاكمة لحديث الغدير ١٠٥
- الجواب الثاني: تواتر حديث الغدير ١٠٧
- الشبهة الثانية: مخالفة حديث الغدير لأصول الإسلام و التاريخ ١١٤
- أساسيات الشبهة ١١٤
- جواب الشبهة ١١٥
- الجواب الأول: إنكار ابن تيمية لسنة النبي صلى الله عليه وسلم ١١٥
- الجواب الثاني: الجهل بكتاب الله تعالى وسنة النبي صلى الله عليه وسلم ١١٩
- الجواب الثالث: الجهل بمضمون حديث الغدير ١٢٥
- الشبهة الثالثة: الولاية ضد العداوة وهو حكم ثابت لجميع المؤمنين ١٢٨
- الجواب عن الشبهة ١٢٨
- الشبهة الرابعة: ألفاظ الحديث لا تدل على الخلافة ١٣٠
- أساسيات الشبهة ١٣٠
- الجواب عن الشبهة ١٣١
- الجواب الأول: ألفاظ حديث الغدير صريحة في الإمامة والخلافة ١٣١
- الشاهد الأول: مماثلة ولاية النبي صلى الله عليه وسلم لولاية علي عليه السلام في الحديث ١٣١
- الشاهد الثاني: نزول آية التبليغ ١٣٥
- الشاهد الثالث: نزول آية إكمال الدين وإتمام النعمة ١٤٧

- شبهة ابن كثير حول سبب نزول الآية ١٤٨
- الجواب عن هذه الشبهة ١٤٩
- أولاً: لا يصح تكذيب كل ما خالف الصحيحين ١٤٩
- ثانياً: تعدد أسباب النزول ١٤٩
- ثالثاً: معارضة رواية عمر للأحاديث الصحيحة ١٥٣
- ١- نزول الآية في يوم الإثنين ١٥٤
- ٢- نزول الآية ليلة جُمع (ليلة المزدلفة) ١٥٨
- ٣- نزول الآية ليلة الجمعة ١٥٨
- ٤- تشكيك سفيان الثوري في نزول الآية يوم الجمعة ١٥٩
- الشاهد الرابع: قول النبي ﷺ: (اللهم وال من والاه وعاد من عاداه) ١٦٠
- الشاهد الخامس: حديث الغدير في سياق حديث الثقلين ١٦٢
- الشاهد السادس: تهنئة الصحابة لعلي عليه السلام ١٦٣
- الشاهد السابع: استشهاد علي عليه السلام بحديث الغدير ١٦٤
- الشاهد الثامن: الاهتمام الخاص بخطبة يوم الغدير ١٦٦
- الجواب الثاني عن الشبهة الرابعة: ضعف حديث الحسن بن الحسن ١٦٩
- الشبهة الخامسة: حديث الغدير جاء ليثبت إيمان علي باطناً وظاهراً ١٧٢
- بيان الشبهة ١٧٢
- الجواب: ١٧٢
- أولاً: لا توجد أدلة أو قرائن تثبت أن موضوع الحديث هو إيمان علي عليه السلام ١٧٢

- ثانياً: تثبيت إيمان علي ليس هو غاية الحديث بل غايته الخلافة ١٧٣
- ثالثاً: ليس مهمة النبي ﷺ التصدي لإثبات إيمان الصحابة ١٧٤
- الشبهة السادسة: حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن ١٧٦
- الجواب عن الشبهة ١٧٦
- الجواب: ١٧٨
- دراسة وتحليل قضية الشكوى ١٧٨
- تعدد خروج علي ؑ لليمن ١٧٩
- أولاً: خروج علي ؑ إلى اليمن غازياً وداعياً إلى الإسلام ١٧٩
- أ - رواية البخاري المتوفى (٢٥٦هـ) ١٧٩
- ب - رواية أحمد المتوفى (٢٤١هـ) والنسائي (٣٠٣هـ) ١٨٠
- ج - رواية الطبراني المتوفى (٣٦٠هـ) ١٨٢
- د - رواية ابن أبي شيبة المتوفى (٢٣٥هـ) ١٨٣
- هـ - رواية البيهقي المتوفى (٤٥٨هـ) ١٨٥
- وقفات مع الشكوى في روايات خروج علي ؑ إلى اليمن داعياً ١٨٦
- الوقفه الأولى: خروج علي ؑ إلى اليمن كان في السنة الثامنة ١٨٦
- الوقفه الثانية: الشكوى قد وقعت في المدينة فلا تؤثر على الحديث ١٨٦
- الوقفه الثالثة: مواقف غير ودية صدرت عن بعض الصحابة تجاه علي ؑ ١٨٧
- الوقفه الرابعة: غضب النبي ﷺ على بعض أصحابه ١٨٨
- الوقفه الخامسة: في الحديث دلالة على إمامة علي وخلافته ١٨٩

- تنبيه: علي عليه السلام لم يتزوج علي فاطمة عليها السلام في حياتها..... ١٩٠
- ثانياً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن قاضياً..... ١٩٢
- ثالثاً: خروج علي عليه السلام إلى اليمن جابياً للصدقات ١٩٣
- ١- رواية ابن إسحاق عن ابن ركانة وعن أبي سعيد الخدري..... ١٩٣
- ٢- رواية البيهقي عن أبي سعيد الخدري ١٩٥
- ٣- رواية أحمد بن حنبل عن عمرو بن شاس الأسلمي..... ١٩٧
- ٤- رواية الواقدي..... ١٩٨
- ملاحظة على رواية الواقدي ٢٠٢
- ٥- رواية ابن الأثير..... ٢٠٣
- عدة تساؤلات حول الخروج الثالث ٢٠٤
- التساؤل الأول: متى بعث علي عليه السلام إلى اليمن، ومن هناك تعجل بالرحيل إلى مكة؟ ٢٠٤
- التساؤل الثاني: من هم الشكاة على علي عليه السلام؟ ٢٠٤
- التساؤل الثالث: أين كانت الشكوى؟ هل كانت في المدينة أم في مكة؟ ٢٠٦
- التساؤل الرابع: لو كانت الشكوى في مكة هل كانت قبل مراسم الحج أم بعده؟ ٢٠٧
- أدلة كون الشكوى قبل الحج ٢٠٧
- أدلة كون الشكوى بعد الحج..... ٢٠٧
- عدة أجوبة على زعم أن حديث الغدير كان بسبب شكوى جيش اليمن

- ٢٠٨.....
- ٢٠٨.....الجواب الأول: شكوى الجيش وقعت قبل انتهاء مراسم الحج
- ٢٠٨.....الجواب الثاني: الشكوى كانت بعد مراسم الحج مباشرة
- ٢٠٩.....الجواب الثالث: الشكوى كانت في المدينة
- ٢٠٩.....الجواب الرابع: واقعة الغدير كانت بأمر من الله تعالى
- ٢١٠.....رواية الخطيب البغدادي وتصحيحها
- ٢١١.....الجواب الخامس: النبي ﷺ لم يذكر الشكوى في حديث الغدير
- ٢١٢.....تنويه:
- ٢١٣.....الفصل الرابع
- ٢١٣.....الشبهات المثارة حول وجود النص على الإمامة
- ٢١٣.....وفيه مبحثان:
- ٢١٣.....المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة
- ٢١٣.....المبحث الثاني: فيما ينفي النص استناداً إلى مسلمة مزعومة
- ٢١٥.....المبحث الأول: في الشبهات التي تنفي النص من كتاب نهج البلاغة
- ٢١٥.....الشبهة: كتاب نهج البلاغة ينفي النص على الإمامة
- ٢١٦.....الجواب:
- ٢١٦.....منهج الشيعة في التعامل مع المصادر
- ٢٢٠.....كتاب نهج البلاغة عند الشيعة
- ٢٢٢.....نظرة في بعض ما نقله القفاري من كتاب نهج البلاغة
- ٢٢٣.....قوله: دعوني والتمسوا غيري

- ٢٢٣ سند الفقرة في تاريخ الطبري
- ٢٢٧ سند الفقرة في كتاب الفتوح
- ٢٢٨ سند الفقرة في كتاب الجمل للشيخ المفيد
- ٢٢٩ قوله: أنا لكم وزيراً خيراً مني أميراً
- ٢٢٩ سند الفقرة في كتاب أنساب الأشراف
- ٢٣١ سند الفقرة في كتاب الطبري
- ٢٣٢ سند الفقرة عند الشيخ المفيد
- ٢٣٣ مناقشة دلالة كلام الإمام عليه السلام على نفي النص
- ٢٣٣ كلامه عليه السلام هنا لا يعارض الصريح من الأدلة على ثبوت خلافته
- ٢٣٥ كلامه خال من الدلالة على نفي النص
- ٢٣٥ هناك عدة امور تؤكد أن كلام الإمام لا دلالة فيه على نفي النص
- ٢٣٥ الأول: الإمام بكلامه يرفض الإمرة والسلطة لا الإمامة
- ٢٣٦ الثاني: الإمام عليه السلام أراد برفضه إلزام المبايعين علناً
- ٢٣٧ الثالث: الإمام عليه السلام أراد أن تكون بيعته عن قناعة راسخة
- ٢٣٨ الرابع: أراد أن يبين بأن هذه حكومة ودنيا وأنه عازف عنها
- ٢٤٣ قوله: بايعني القوم الذي بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان
- ٢٤٤ الجواب:
- ٢٤٤ مصادر هذا القول
- ٢٤٦ نص قوله: (بايعني القوم الذين بايعوا ...)
- ٢٤٧ سند هذا القول

٢٤٧ نمير بن وعله
٢٤٧ عامر الشعبي
٢٤٨ انحراف الشعبي عن علي <small>عليه السلام</small>
٢٤٨	١- سب الشعبي عليا <small>عليه السلام</small>
٢٤٨ معاتبة الحسن البصري للشعبي
٢٥٠	٢- افتراء الشعبي على علي <small>عليه السلام</small>
٢٥١	٣- كذبه في قضية من شهد حرب الجمل من الصحابة
٢٥٣	٤- انتقاصه من أصحاب علي <small>عليه السلام</small>
٢٥٣	٥- مناصرته بني أمية الذين يعادون عليا <small>عليه السلام</small>
٢٥٤	٦- بغض الشعبي للشيعة
٢٥٥ النقاش الدلالي في فقرة: بايعني القوم
٢٥٥ الإمام <small>عليه السلام</small> في مقام الاحتجاج والإلزام
٢٥٦ شواهد وقرائن على أن الإمام كان في مقام الاحتجاج
٢٥٦ القرينة الأولى: قوله <small>عليه السلام</small> : بايعني القوم ... على ما بايعوهم عليه
٢٥٩ القرينة الثانية: قوله <small>عليه السلام</small> : فإذا اجتمعوا على رجل
٢٦٢ القرينة الثالثة: قوله <small>عليه السلام</small> : إنما الشورى للمهاجرين والأنصار
٢٦٥ القرينة الرابعة: كلامه <small>عليه السلام</small> في نهج البلاغة ينافي مبدأ الشورى
٢٦٧ المبحث الثاني: فيما ينفي النص استنادا إلى مسلمات مزعومة
	الشبهة: كتاب الله يخلو من ذكر لأسماء أئمة الشيعة وهذا دليل على بطلان
٢٦٨ الإمامة

- الجواب: ٢٦٩
- الجواب الأول: دلالة القرآن على مبدأ الإمامة ٢٦٩
- القسم الأول: آيات الإمامة العامة ٢٦٩
- الآية الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ ... ٢٦٩
- الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ ٢٧٠
- الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ ٢٧٠
- الآية الرابعة: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ٢٧١
- القسم الثاني: آيات الإمامة الخاصة ٢٧١
- الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ ٢٧٣
- الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ٢٧٤
- الجواب الثاني: دلالة السنة على إمامة علي عليه السلام ٢٧٥
- السنة النبوية تنهى عن الإعراض عن السنة ٢٧٧
- صحابه النبي صلوات الله عليه لا يفرقون بين الكتاب والسنة ٢٧٨
- السنة تنص على إمامة علي عليه السلام ٢٨٠

- الجواب الثالث: الحكمة الإلهية تقتضي عدم ذكر أسماء الأئمة ٢٨١
- الحكمة الأولى: ذكر الوصف أبلغ في التأثير من ذكر الاسم ٢٨٢
- الحكمة الثانية: لو ذكر اسم علي عليه السلام لحذفه المنافقون ٢٨٦
- الحكمة الثالثة: ذكر الاسم لا يعني حسم النزاع ٢٨٧
- الحكمة الرابعة: ذكر الاسم في القرآن مدعاة لاتهام أتباع أهل البيت عليهم السلام ٢٨٩
- الشبهة: النص على الخلافة مما تتوفر الدواعي على نقله فلو كان له أصل لنقل ٢٩٠
- أساسيات الشبهة ٢٩٠
- الجواب: ٢٩١
- اشتهار النص يمنع من الوصول إلى السلطة ٢٩١
- محاولات منع انتشار النص ٢٩٢
- ١- مخالفة إرادة النبي صلى الله عليه وآله النص على الخلفاء ٢٩٢
- ٢- المنع من نقل أحاديث الإمامة وتدوينها ٢٩٤
- إتلاف أحاديث أهل البيت عليهم السلام ٢٩٩
- القول بأن حديث النص على الخلافة لا أصل له باطل ٣٠١
- ١- إمامة أهل البيت عليهم السلام حقيقة قرآنية ٣٠١
- ٢- إمامة أهل البيت نطقت بها السنة ٣٠٢
- ٣- السنة النبوية لا تنحصر في مصادر أهل السنة ٣٠٤
- الشبهة: لو صح أن الصحابة كتموا النص على الخلافة لكتموا الفضائل

الكثيرة لعلي <small>عليه السلام</small>	٣٠٥
الجواب:	٣٠٥
الصحابة لم يكتموا أحاديث النص	٣٠٥
قياس أحاديث النص على أحاديث الفضائل قياس مع الفارق	٣٠٧
تعرض الكثير من فضائل أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small> للتشويه والكتمان	٣٠٨
الشبهة: القول بكتمان الصحابة للنص يستلزم سلب الثقة عن بقية امور الدين	٣٢٦
الجواب عن الشبهة	٣٢٦
الصحابة لم يكتموا النص على الإمامة	٣٢٦
أحاديث الإمامة لا تقاس بأحاديث العبادات	٣٢٧
بعض ملازمات الكلام لا تمنع من قول الحقيقة	٣٢٩
التغيير والتضييع طال حتى الصلاة	٣٣١
الشبهة: دعوى النص على علي <small>عليه السلام</small> كدعوى النص على العباس	٣٣٣
بيان الشبهة	٣٣٤
الجواب:	٣٣٤
أولاً: النص على العباس لا واقع له	٣٣٥
ثانياً: وضوح النصّ وصراحته على إمامة أمير المؤمنين <small>عليه السلام</small>	٣٣٦
الشبهة: لو نص النبي <small>صلى الله عليه وآله</small> على علي <small>عليه السلام</small> لظهر كنص أبي بكر على عمر	٣٣٨
أساسيات الشبهة	٣٣٨
الجواب:	٣٣٩

- أولاً: النص على علي واضح ومشهور ٣٣٩
- ثانياً: الذين يحفظون التراث هم الأجيال اللاحقة لا السابقة ٣٤٠
- الشبهة: كيف يقبل المسلمون أمر أبي بكر في عمر ولا يقبلون أمر النبي ﷺ في علي عليه السلام؟ ٣٤٣
- الجواب: ٣٤٣
- المهاجرون والأنصار لا يشكون أن علياً عليه السلام هو صاحب الأمر ٣٤٣
- ندم الأنصار على بيعه أبي بكر وهتافهم باسم علي عليه السلام ٣٤٤
- الشبهة: لا يحتمل عقلاً أن يكون المسلمون أطوع لنص أبي بكر من نص رسول الله ٣٤٥
- الجواب: ٣٤٥
- أولاً: كثير من الصحابة خالفوا رسول الله ﷺ وعصوا أوامرهم ٣٤٦
- مخالفة الصحابة في كتابة الوصية ٣٤٦
- الكتاب العاصم من الضلال هو التمسك بالعترة الطاهرة ٣٤٧
- مخالفتهم في الإحلال من الحج وغضب رسول الله ﷺ عليهم ٣٤٨
- وصفه لبعض الصحابة بالعصاة ٣٥٠
- مخالفتهم في حديث اللد للرسول الأكرم ﷺ ٣٥٠
- ثانياً: إن نص أبي بكر على عمر لم يكن خالياً من المعارضة ٣٥١
- بعض المهاجرين والأنصار لم يقبلوا استخلاف أبي بكر لعمر ٣٥١
- ١ - اعتراض علي عليه السلام وطلحة ٣٥١
- ٢ - اعتراض بعض المهاجرين ٣٥٢

- ٣- اعتراض الناس ٣٥٣
- ٤- اعتراض معاوية ٣٥٥
- الشبهة: لو كان علي عليه السلام منصوباً عليه لم يجز له أن يبايع أبا بكر وعمر
وعثمان ٣٥٨
- الجواب الإجمالي ٣٥٨
- الجواب التفصيلي ٣٦٠
- بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب الشيعة ٣٦٠
- ١- علي عليه السلام لم يبايع أبا بكر قط ٣٦٠
- ٢- علي عليه السلام بايع مكرهاً ٣٦٠
- بيعة علي عليه السلام أبا بكر في كتب أهل السنة ٣٦٢
- الحديث الدال على حصول البيعة أول الأمر ٣٦٢
- مناقشة دلالة الحديث ٣٦٥
- الحديث يدل على أن مبايعة علي عليه السلام كانت بالإكراه ٣٦٥
- أدلة أخرى على أن علياً عليه السلام بايع أبا بكر مكرهاً ٣٦٧
- الحديث الدال على أن علياً عليه السلام لم يبايع إلا بعد ستة أشهر ٣٧٣
- الإشكال السندي ٣٧٧
- تأخر علي عليه السلام عن البيعة مدرج من كلام الزهري ٣٧٧
- البيهقي أول من أثار الإشكال ٣٧٧
- الجواب: ٣٧٨
- تأخر علي عن البيعة من كلام عائشة لا الزهري ٣٧٨

- أولاً: حديث البخاري ومسلم عن معمر لا يشير إلى تأخير البيعة ٣٧٩
- ثانياً: ما نقله البيهقي عن عبد الرزاق لا يتطابق مع رواية عبد الرزاق ٣٨١
- مقارنة بين حديث عبد الرزاق في المصنف وحديث البيهقي عنه ٣٨١
- ثالثاً: تأخر البيعة قد روي في الصحيحين وغيرهما متصلاً ٣٨٤
- رابعاً: لم يتعرض كبار شراح الاحاديث إلى الادراج ٣٨٤
- خامساً: لو صح الإدراج فلا يبعد أنه من كلام عائشة ٣٨٦
- التوجيه الدلالي لأحاديث تأخر البيعة ٣٨٧
- مناقشة التوجيه الدلالي ٣٨٨
- البيعة المتأخرة أيضاً لم تكن عن رضا ٣٨٩
- الشبهة: لو كان النص على علي صحيحاً لم يجز أن يدخل مع الستة في الشورى ٣٩٢
- الجواب: ٣٩٢
- مواقف ودلائل على وجود النص على أمير المؤمنين عليه السلام ٣٩٢
- مبررات وأسباب الدخول في الشورى ٣٩٣
- ١ - كراهة الخلاف ٣٩٣
- ٢ - الخشية من الانحراف عن الإسلام ٣٩٤
- ٣ - الرغبة في إعادة الامور إلى ما كانت عليه ٣٩٦
- ٤ - إثبات أحقيته بالخلافة ٣٩٦
- الشبهة: لو كان الحسن عليه السلام منصوباً عليه لما سلم الخلافة لمعاوية ٤٠١
- جواب الشبهة: ٤٠١

- الأول: هناك فرق بين الخلافة والإمامة..... ٤٠٢
- الثاني: تنازل الإمام الحسن عليه السلام عن الحكومة السياسية كان مبرراً..... ٤٠٣
- ١- حقن دماء المسلمين ٤٠٣
- ٢- خذلان الجيش وتفرقه عن الإمام الحسن عليه السلام ٤٠٤
- ٣- الحفاظ على أهل بيته وشيعته..... ٤٠٩
- ٤ - فضح معاوية من خلال وثيقة الصلح ٤٠٩
- الخلاصة..... ٤١٢
- الشبهة: منكر إمامة أحد أئمة الشيعة كافر ويستحق الخلود في النار ٤١٣
- أساسيات الشبهة ٤١٣
- الجواب: ٤١٤
- الكفر هنا ليس بمعناه المقابل للإسلام..... ٤١٤
- ليس كل منكر للإمامة كافراً ٤١٦
- كفر منكر الإمامة كفر معصية أو جحود ٤١٧
- الحكم بكفر منكر الإمامة لا يعم جميع أهل السنة ٤٢٠
- إسلام أهل السنة في روايات أهل البيت عليهم السلام ٤٢١
- فقهاء الشيعة يرون إسلام أهل السنة وطهارتهم ٤٢٣
- أقوال فقهاء الشيعة في إسلامهم ٤٢٣
- أقوال فقهاء الشيعة في طهارتهم ٤٢٤
- من أنكر إمامة أحد الشيخين فهو كافر يستحق النار ٤٢٥
- تكفيرهم الشيعة مطلقاً ٤٢٩

٤٣٢	تكفير الطوائف السنية بعضهم بعضاً.....
٤٣٣	١- تكفير غير الأشاعرة من المسلمين.....
٤٣٣	٢- تكفير غير الحنابلة من المسلمين.....
٤٣٤	٣- تكفير الحنابلة.....
٤٣٤	٤- تكفير أبي حنيفة وأتباعه.....
٤٣٧	مصادر الكتاب.....
٤٨٣	محتويات الكتاب.....

نقد كتاب أصول مذهب الشيعة

لمؤلفه الدكتور السلفي ناصر بن عبد الله القفاري

منهج تأسيسي في الإجابة
عن الشبهات المثارة ضد المذهب الشيعي

الجزء الثالث

أ. د. السيد محمد الحسيني القزويني

الأستاذ في المحاضرة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة،
ورئيس قسم الحديث، وعضو الهيئة العلمية في جامعة آل البيت العالمية.



هوية الكتاب

اسم الكتاب:..... نقد كتاب أصول مذهب الشيعة
تأليف:..... أ.د. محمد الحسيني القزويني بمساعدة اللجنة العلمية
الإخراج الفني وتدقيق المصادر:..... حسن السعدي
الناشر:..... مؤسسة وليّ العصر عليه السلام للدراسات الإسلامية
رقم الإيداع الدولي (ج3):..... ٩ - ٣١ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
رقم الإيداع الدولي للدورة:..... ٦ - ٣٢ - ٨٦١٥ - ٩٦٤ - ٩٧٨
الطبعة:..... الأولى / ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م
عدد النسخ:..... ٥٠٠٠ نسخة

يحق للجميع طبع الكتاب ونشره مع إعلام المؤلف والناشر قبل ذلك




اللجنة العلمية

د . فلاح عبد الحسن الدوخي
د . يحيى عبد الحسن الدوخي
د . حكمت جابر الرحمة
السيد حاتم كاطع البخاتي

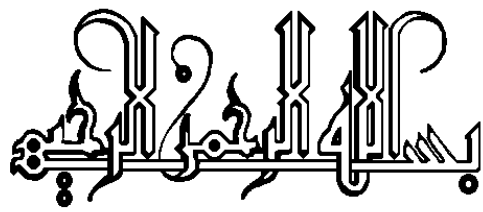
تحت إشراف

أ . د . السيد محمد الحسيني القرويني



الإهداء

إلى من كان رمز الجهاد والتضحية والفداء، إلى من أفنى حياته في الدفاع عن حريم الإسلام وإعلاء كلمته، إلى من وطّد أركان الإسلام بجهده وجهاده، إلى من كان همه الحفاظ على وحدة المسلمين وتقوية شوكتهم في وجه أعدائه، إلى ابن عم النبي ﷺ وأخيه، أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام نهدي هذا الجهد المتواضع والبضاعة المزجاة، راجين من الله تعالى القبول.





الباب الثالث

شبهات حول المهدية والتوسل

ويتضمن فصلين:

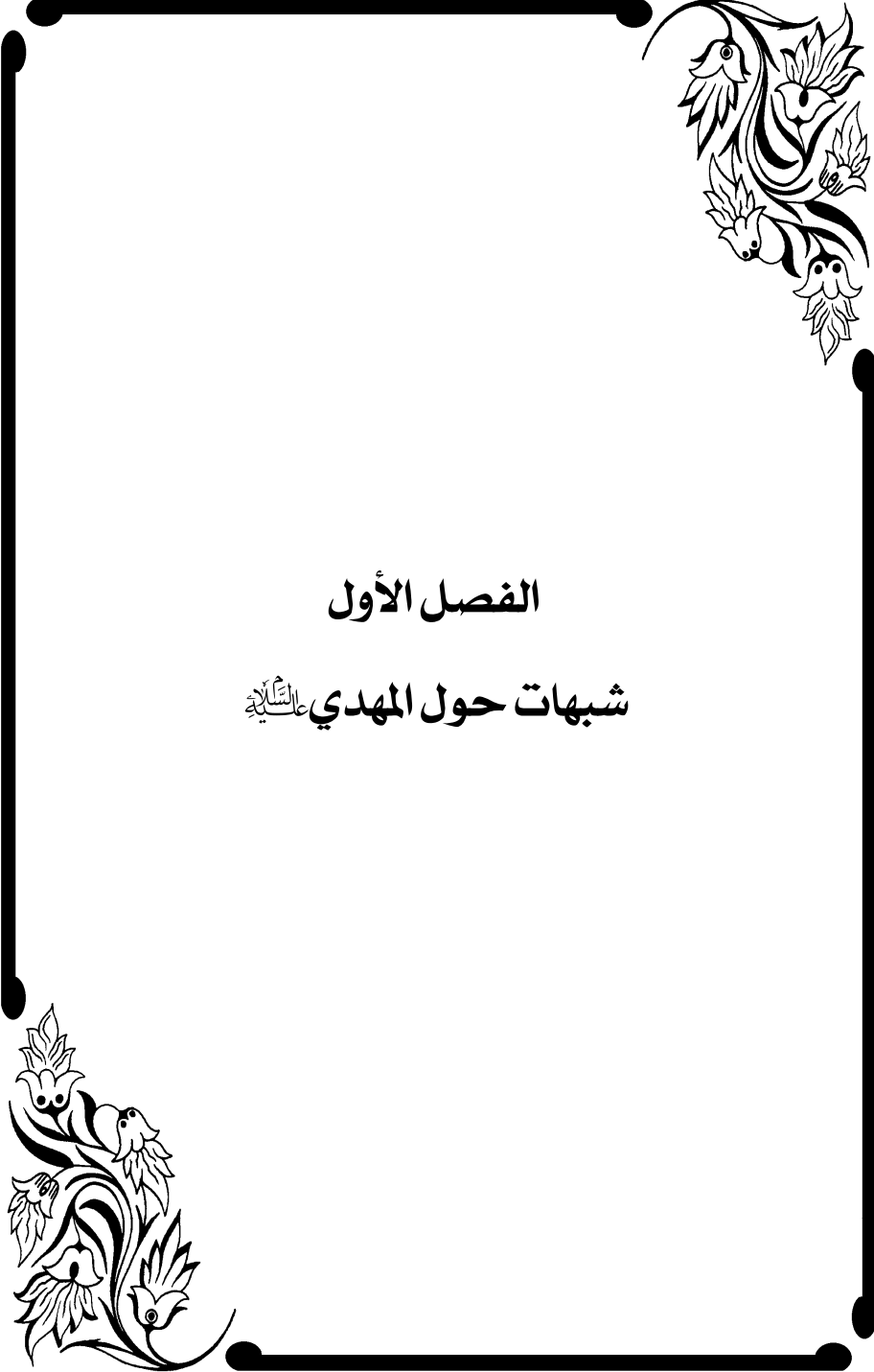
الفصل الأول: شبهات حول المهدي عليه السلام

الفصل الثاني: شبهات حول التوسل



الفصل الأول

شبهات حول المهدي عليه السلام



مقدمة

لم يكن الحديث عن عقيدة المهدي عليه السلام حديثاً عن فكرة خيالية أو مخترعة من قبل بعض في عصور متأخرة عن الإسلام، بل الحديث عنها يعدّ حديثاً عن صميم العقائد الإسلامية التي ما انفكت تنتقل في أذهان المسلمين ووجدانهم منذ الرعيل الأوّل وحتى عصرنا هذا، وليس من البعيد أن تكون تلك العقيدة - بما تعني من وجود منقذ وعادل يعيد الأمور إلى نصابها - قد سبقت الإسلام بقرون حملها واعتقد بها أغلب أصحاب الديانات السماوية الأخرى؛ إذ لا يعني بالضرورة أنّ كلّ التعاليم التي جاء بها نبي الإسلام صلى الله عليه وآله كانت من مختصاته دون الأديان السابقة، بل هناك كثير من المسائل الكلية كانت موجودة في الشرائع السابقة قبله وقد سعى الأنبياء لتبيينها، وإلى هذا المعنى أشار أبو إسحاق الشاطبي في (الموافقات) قال: «وكثير من الآيات أُخبر فيها بأحكام كُلية كانت في الشرائع المتقدمة، وهي في شريعتنا ولا فرق بينهما»^(١).

ففكرة المنقذ والمخلص وخروجه في آخر الزمان لينقذ الأمة من الظلم والتعسف ويطهر العدل والرخاء في أرجاء العالم هي فكرة بطبيعتها تتناغم مع فطرة الإنسان وارتكازاته، فهو مجبول على الاعتقاد بها، كجبلته وفطرته القائمة على قبول الدين والإيمان بفكرة الخالق تعالى، لذلك من الصعوبة بمكان أن يتجه التفكير إلى رفض هذه الفكرة إذا ما فرضنا بقاء تلك الفطرة

(١) الشاطبي، الموافقات: ج ٣ ص ٣٦٦، الناشر: دار ابن عفان.

على نقائها وطهارتها، فالنزوع إلى رفضها بلا مبرر - مع كونها من الثوابت المسلمة في الدين الإسلامي كما سيتضح لاحقاً - يخالف مبادئ تلك الفطرة أولاً، ويخالف تلك الثوابت التي آمنت بها كل الفرق والمذاهب الإسلامية، فهي رغم خلافاتها الكثيرة إلا أنها لا ترفض فكرة ظهور المنقذ والمخلص الذي هو المهدي في آخر الزمان، ابتداء من الشيعة بكل مذاهبها، مروراً بالخوارج والمعتزلة والأشاعرة، وأهل الحديث والظاهرية، وغيرها، وانتهاءً بالوهابية السلفية، فهم - أي الوهابية - أيضاً رغم انكماشهم في الفكر الديني، إلا أنهم يعتقدون بظهور الإمام المهدي عليه السلام بعد أن بشر به النبي صلى الله عليه وآله، وبعد الاعتقاد بوجوب تصديق النبي صلى الله عليه وآله؛ كونه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، قال شيخ السلفية ابن تيمية: «وأحاديث المهدي معروفة، رواها الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم»^(١).

وقد ذكر الشيخ الألباني تصحيح خمسة من كبار العلماء لأحاديث المهدي، وهم الحاكم والذهبي وابن خلدون وابن حبان والترمذي، وقال بعدها: «فهؤلاء خمسة من كبار أئمة الحديث قد صحّحوا أحاديث خروج المهدي ومعهم أضعافهم من المتقدمين والمتأخرين» ثم شرع بذكر أحد عشر عالماً قد صحّحوا أحاديث ظهور المهدي^(٢).

ونحن حينما نطالع ما كتبه القفاري في شبهاته حول المهدي نجده قد استعمل أعنف عبارات الاتهام والطعن بالشيعة، مستخدماً أسلوب التهكم

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٤ ص ٩٥، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٤١.

والسخرية في كثير من الأحيان. مع أنهم لا يفترقون في عقيدتهم مع أهل السنة في خصوص المهدي الموعود، نعم وقع الخلاف في مصداق المهدي في الخارج، فأهل السنة يرون أنه لم يولد بعد، وأنه سيولد في يوم ما، والشيعه ذهبت - وفق ما آمنت به من أدلة شرعية صحيحة مستفيضة - إلى أنه قد ولد، وهو محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، ويعيش طيلة هذه السنين متوارياً عن الأنظار، منتظراً أمر ربه بالخروج.

فالشيعه الإمامية إذن يقولون بولادته، وبوجوده وحياته وغيبته وإنه سيظهر بإذن الله تعالى، وإنه الإمام الثاني عشر، وهو ابن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، ورواياتهم في ذلك معتبرة، وكثير منها من الصحاح، بل بملاحظة مجموعها يحصل القطع بصدرها.

وهذه الروايات لم تكن قد رويت بعد ولادته حتى يقال: إنها من مخترعات الشيعة، بل هي مخرّجة في أصول الشيعة وكتبهم المؤلفة قبل ولادة المهدي عليه السلام.

فليس هناك ما يدعو القفاري إلى تلك الحملة العنيفة التي فقد فيها توازنه كباحث عن الحقيقة، وراح يخلط الأوراق، ويكيل التهم والافتراءات للشيعة واصفاً إياهم تارة بالجهل وتارة بعدم العقل، ولم تكن تلك التهم مستندة إلى مبرر صحيح على الإطلاق، فلئن كان السبب ينحصر في تحديد مصداق المهدي خارجاً وأنه يستلزم القول بطول عمره، فلا

ندري ما هو الفرق الواضح بينه وبين من يؤمن بحياة عيسى عليه السلام^(١)، ويؤمن بحياة الخضر عليه السلام^(٢) ويؤمن بطول عمر نوح، ويقرأ في القرآن: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٣) ويؤمن بحياة إدريس وأن الله تعالى رفعه إلى السماء الرابعة وقد رآه النبي صلى الله عليه وآله في عروجه، ففي سنن الترمذي، قال: «حدثنا أنس بن مالك أن نبي الله (صلى الله عليه وسلم) قال: لما عرج بي رأيت إدريس في السماء الرابعة. هذا حديث حسن صحيح»^(٤).

ويؤمن بحياة الدجال الكافر، ويروي روايات عن النبي صلى الله عليه وآله أن ابن صياد هو الدجال، وفيها دلالة واضحة في أنه كان حياً في عصر النبي صلى الله عليه وآله.

(١) قال ابن تيمية: «... وعيسى حي في السماء لم يمت بعد، وإذا نزل من السماء لم يحكم إلا بالكتاب والسنة، لا بشيء يخالف ذلك، والله أعلم». مجموع الفتاوى: ج ٤ ص ٣١٦، الناشر: مكتبة ابن تيمية. وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ الصُّلْبَ مِنْهُ وَاجْعَلْ لَكَ ذُرِّيَّةً مَرْضِيَّةً﴾... الصحيح أن الله تعالى رفعه إلى السماء من غير وفاة ولا نوم، كما قال الحسن وابن زيد، وهو اختيار الطبري وهو الصحيح عن ابن عباس وقوله الضحّاك». الجامع لأحكام القرآن: ج ٤ ص ١٠٠. وفي تفسير ابن أبي حاتم: «عن الحسن، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لليهود: إنّ عيسى لم يمت وإنه راجع إليكم قبل يوم القيامة» تفسير ابن أبي حاتم: ج ٤ ص ١١٠، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.

(٢) جاء في تفسير القرطبي: «ثم إنّ الخضر فرّ من الملك لأسباب يطول ذكرها إلى أن وجد عين الحياة فشرّب منها، فهو حي إلى أن يخرج الدجال، وأنه الرجل الذي يقتله الدجال ويقطعه ثم يحييه الله تعالى... وقال البخاري وطائفة من أهل الحديث منهم شيخنا أبو بكر بن العربي رحمه الله تعالى: إنّ مات قبل انقضاء المائة، من قوله عليه الصلاة والسلام: (إلى رأس مائة عام لا يبقى على هذه الأرض ممن هو عليها أحد) يعني من كان حياً حين قال هذه المقالة، قلت: قد ذكرنا هذا الحديث والكلام عليه، وبيننا حياة الخضر إلى الآن، والله أعلم». الجامع لأحكام القرآن: ج ١١ ص ٤٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) العنكبوت: ١٤.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٤ ص ٣٧٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وأَنه يخرج في آخر الزمان^(١)، وأمثال هذه الأمور، فلماذا لا يغيب العقل عند من يؤمن بذلك، ويغيب العقل عند من يؤمن بالمهدي كما يؤمن به الشيعة؟

ونحن نعتقد - من خلال استقراءنا لما كُتِب في هذا البحث - أن القفاري لا يؤمن بفكرة المهذوية من الأساس، وقد يتدرَّع لذلك بعدة ذرائع، منها: أن تلك العقيدة لم تذكر بشكل صريح في الصحيحين البخاري ومسلم، ومنها: أن أحاديث المهدي معارضة بأحاديث أخرى صحيحة تنفي المهدي، وغير ذلك من المبررات التي سنتعرَّض إلى ذكرها لاحقاً.

وقبل الدخول في الإجابة عن إشكالاته، سوف نتطرَّق بشكل مختصر إلى بعض المسائل المهمة التي تساهم في رفع بعض أوجه الخفاء التي قد تحيط بعقيدة المهدي عند بعض المسلمين بشكل عام، وعند الشيعة بشكل خاص، ومن هذه المسائل:

١- عالمية عقيدة المنقذ.

٢- صحة أحاديث المهدي عليه السلام وتواترها.

٣- حكم من أنكر المهدي عليه السلام عند أهل السنة.

(١) رويت عدة روايات في كتب أهل السنة بخصوص ابن الصياد أو ابن صياد أو ابن صائد، وهو شخص كان يعيش في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أفادت تلك الروايات أَنه الدجال الذي سيخرج آخر الزمان، ففي صحيح البخاري مثلاً: «عن محمد بن المنكدر، قال: رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن ابن الصياد، الدجال، قلت: تحلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم، فلم ينكره النبي صلى الله عليه وسلم». صحيح البخاري: ج ٨ ص ١٨٥ ح ٧٣٥٥، الناشر: دار الفكر - بيروت.

- ٤- الأحاديث التي تحدد هوية المهدي عليه السلام.
- ٥- المهدي عليه السلام من ولد فاطمة عليها السلام ومن ولد الحسين عليه السلام.
- ٦- الأحاديث التي دلت على وجوده.
- ٧- الأئمة الاثنا عشر هم أهل البيت عليهم السلام.
- ٨- شبهة التعارض في أحاديث المهدي عليه السلام.
- ٩- شبهة عدم إخراج البخاري ومسلم لأحاديث المهدي عليه السلام.

عالمية الإيمان بفكرة المنقذ والمخلص

إنّ الإيمان بفكرة ظهور منقذ ومخلص للبشرية في آخر الزمان يتحقق على يديه إقامة دولة العدل والمساواة، وذلك بالقضاء على الظلم والفساد في جميع العالم.

هذا الإيمان وهذه الفكرة قد تمسّكت بها معظم شعوب الأرض واعتنقتها الأمم على مرّ العصور.

فقد آمن بها اليهود^(١)، كما آمن النصارى بعودة عيسى عليه السلام^(٢)، وكذلك

(١) قال السمؤال بن يحيى المغربي اليهودي الذي هداه الله للإسلام في كتابه إفحام اليهود الذي ألفه في الرد على اليهود: «وينتظرون قائماً يأتيهم من آل داود النبي، إذا حرك شفثيه بالدعاء مات جميع الأمم، ولا يبقى إلا اليهود، وأن هذا المنتظر هو المسيح الذي وعدوا به» إلى أن يقول: «ويعتقدون أيضاً أن هذا المنتظر، متى جاءهم يجمعهم بأسرهم إلى القدس وتصير لهم دولة، ويخلو العالم من سواهم، ويحجم الموت عن جنابهم المدة الطويلة». إفحام اليهود وقصة إسلام السمؤال ورؤياه النبي صلى الله عليه وسلم: ص ١٢٥-١٢٧، الناشر: دار الجيل - بيروت.

(٢) جاء في الكتاب المقدس ص ٣٧٥: «وبينما عيونهم شاخصة إلى السماء وهو ذاهب، إذا رجلاّن قد مثلاً لهم في ثياب بيض وقالا: أيها الجليليون، ما لكم قائمين تنظرون إلى السماء؟



نجد فلاسفة الغرب وعباقرة تؤمن بوجود منتظر مصلح يوحد العالم على يديه وتترسخ مبادئ الحب والإخاء في دولته. ومن هؤلاء العلماء:

الفيلسوف الإنجليزي (برتراند راسل)، حيث يقول: «إنّ العالم في انتظار مصلح يوحد العالم تحت علم واحد وشعار واحد»^(١).

آينشتاين صاحب النظرية النسبية، قال: «إنّ اليوم الذي يسود العالم كلّ الصلح والصفاء، ويكون الناس مُتَحَائِنِينَ مُتَأَخِّينَ ليس ببعيد»^(٢).

إذن هناك يوم ينتظره العالم يسود فيه الصلح والصفاء، وذلك من خلال منقذ يوحدّه، وهذه حقيقة فطرية أوجدها الله تعالى في النفس البشرية وهي تعيش في أعماق عقله ويشعر بها الضمير الإنساني، والعقل أيضاً يدرك في كينونته أن العالم قائم على موازين العدالة والحق، وإلا لزم الفوضى والعبثية، وهو محال في ساحة قدسه تعالى، ومعلوم أن الإسلام يمثل الرسالة العالمية والرحمة الإلهية ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٣).

فهذا الدين الذي أنقذ العالم من الجاهلية وظلماتها سوف يعود مرة أخرى بمصلح عالمي ينشر العدالة الربانية، ويقضي على الفوضى والجهل،



فيسوع هذا الذي رفع عنكم إلى السماء سيأتي كما رأيتموه ذاهباً إلى السماء» الناشر: دار المشرق - بيروت.

(١) السيد عبد الرضا الشهرستاني، المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه: ص ٦، الناشر: مطبعة خراسان - مشهد.

(٢) السيد عبد الرضا الشهرستاني، المهدي الموعود ودفع الشبهات عنه: ص ٦، الناشر: مطبعة خراسان - مشهد.

(٣) الأنبياء: ١٠٧.

ويملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً، قال تعالى: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾^(١).

أخرج أحمد بن حنبل في مسنده بسنده عن أبي الطفيل، قال حجاج: «سمعت علياً (رضي الله عنه)، يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لبعث الله عز وجل رجلاً منا يملؤها عدلاً، كما ملئت جوراً»^(٢).

وقال الإمام علي عليه السلام: «لتعطفن الدنيا علينا بعد شماسها عطف الضروس على ولدها» ثم تلا عليه السلام الآية المتقدمة ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ...﴾، وقد علق ابن أبي الحديد، قائلاً: «وأصحابنا يقولون: إنه وعد بإمام يملك الأرض ويستولي على الممالك»^(٣).

وما ذلك إلا المهدي عليه السلام من ولد النبي الأكرم، قال عليه السلام: «والذي بعثني بالحق بشيراً لو لم يكن في الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج منه ولدي المهدي، فينزل روح الله عيسى بن مريم، فيصلي خلفه، فتشرق الأرض بنور ربها، ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب»^(٤). أي يبلغ سلطانه جميع العالم شرقاً وغرباً ويسود العدل تلك البقاع، ويقضي على

(١) القصص: ٥.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٩٩، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٩ ص ٢٩، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.

(٤) الجويني، فرائد السمطين: ج ٢ ص ٣١٢ ح ٥٦٢، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت.

القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٩٥، الناشر: دار الأسوة.

الظلم عند قيام دولته المباركة.

لذا نجد أنّ ابن خلدون يصرّح باتفاق المسلمين على ظهور رجل من أهل البيت عليه السلام اسمه المهدي عليه السلام. قال: «إنّ في المشهور بين الكافّة من أهل الإسلام على ممرّ الأعصار، أنّه لا بدّ في آخر الزمان من ظهور رجل من أهل البيت، يؤيد الدين ويظهر العدل ويتبعه المسلمون ويستولي على الممالك الإسلامية ويسمّى بالمهدي، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشرط الساعة الثابتة في الصحيح على أثره، وأن عيسى ينزل من بعده»^(١).
وكذلك أحمد أمين بعد نقله اعتراف ابن خلدون الآنف الذكر، قال: «قد أحصى ابن حجر الأحاديث المروية في المهدي، فوجدها نحو الخمسين»^(٢).

إذن؛ فالإيمان بظهور المنقذ والمخلص متفق عليه بين المسلمين وغيرهم، وكلام ابن حجر الذي نقله أحمد أمين، المعروف بإنكاره لفكرة المهدي عليه السلام، يشهد بوجود خمسين حديثاً وبطرق مختلفة تؤكد هذا المعنى، لذا نجد أن هناك من جعل المهدي عليه السلام من أشرط الساعة، وقد ألفت الكتب في هذا المجال، وثبتت صحة هذه الأحاديث وتواترها، كما سيأتي ذكره في الأبحاث اللاحقة.

صحة أحاديث الإمام المهدي عليه السلام

إنّ أحاديث الإمام المهدي عليه السلام استفاضت، بل تواترت ومنكرها يعد

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) مجموعة باحثين، المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي: ص ١٠، الناشر: مركز الرسالة، نقلاً عن أحمد أمين في كتابه المهدي والمهدوية.

منكراً للضروريات والبدهيات، ولعلنا لا نجد كثرة الأحاديث الصحيحة في مصادر الفريقين في موضوع ما كما نجده في وجود المهدي عليه السلام وظهوره. وإليك جملة ممن قالوا بصحة هذه الأحاديث:

١- الترمذي (ت / ٢٧٩هـ).

ذكر ثلاثة أحاديث ووصفها بالصحيح أو الحسن، في باب ما جاء في المهدي، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «لا تذهب الدنيا حتى يملك العرب رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي»، وقال عنه الترمذي: «هذا حديث صحيح»^(١).

وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً: «يلي رجل من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي»^(٢)، وعنه أيضاً: «إن في أمتي المهدي يخرج ويعيش خمساً أو سبعا...» قال الترمذي: «هذا حديث حسن»^(٣).

٢- الحاكم النيسابوري (ت / ٤٠٥هـ).

صحح الحاكم جملة من الأحاديث، كقوله صلى الله عليه وآله: «... إذا رأيتموه فبايعوه ولو حبوا على الثلج، فإنه خليفة الله المهدي» قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين»^(٤). وغير ذلك من الأحاديث.

٣- البيهقي (ت / ٤٥٨هـ).

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٣ ص ٣٤٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣ ص ٣٤٣.

(٣) المصدر نفسه: ج ٣ ص ٣٤٣.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٤ ص ٤٦٤، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

نقل عبارته المزي في تهذيبه حيث قال: «والأحاديث في التنصيص على خروج المهدي أصحّ إسناداً، وفيها بيان كونه من عترة النبي (صلى الله عليه وسلم)»^(١).

٤- البغوي (ت/ حدود ٥١٠ هـ أو ٥١٦ هـ).

أورد ثلاثة أحاديث في المهدي، في كتابه (شرح السنة)، باب المهدي، ثم صحّ الحديث الثالث: «عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): يخرج في آخر الزمان خليفة يعطي المال بغير عدد»، ثم علّق عليه قائلاً: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم»^(٢).

٥- القرطبي (ت/ ٦٧١ هـ).

قال في كتابه (التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة)، في معرض كلامه حول حديث: «لا مهدي إلا عيسى بن مريم»: «إسناده ضعيف، والأحاديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم) في التنصيص على خروج المهدي من عترته من ولد فاطمة ثابتة أصحّ من هذا الحديث، فالحكم لها دونه»^(٣).

٦- ابن تيمية (ت/ ٧٢٨ هـ).

قال في معرض تعليقه على حديث «يخرج في آخر الزمان رجل من

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٥ ص ١٥٠، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) البغوي، شرح السنة: ج ١٥ ص ٨٤ ص ٨٥ ص ٨٦ ص ٨٧، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٣) القرطبي، التذكرة في أصول الموتى وأمور الآخرة: ج ٢ ص ٦١٧، الناشر: دار المنهاج - الرياض.

ولدي اسمه اسمي ...»: «إنّ الأحاديث التي يحتجّ بها على خروج المهدي أحاديث صحيحة، رواها أبو داود والترمذي وأحمد وغيرهم من حديث ابن مسعود وغيره»^(١).

٧- الحافظ الذهبي (ت / ٧٤٨ هـ).

سكت عمّا صحّحه الحاكم في مستدركه من أحاديث المهدي، وصرّح بصحة الحديث المروي عن أبي سعيد: «يخرج في آخر أمتي المهدي يسقيه الله الغيث. ويخرج الأرض نباتها ويعطي المال صحاحاً...»^(٢).

٨- محمد ناصر الألباني (ت / ١٤٢٠ هـ).

ذكر في مقال له بعنوان (حول المهدي) ما نصّه: «أمّا مسألة المهدي فليعلم أنّ في خروجه أحاديث صحيحة، قسم كبير منها له أسانيد صحيحة»^(٣).

تواتر أحاديث المهدي عليه السلام

لم تكن بعض الأحاديث في الإمام المهدي عليه السلام صحيحة فحسب، بل بلغت كثرتها حدّ التواتر، وقد قال بهذا التواتر كبار علماء أهل السنة، منهم:

١- الحافظ أبو الحسن محمد بن الحسين الآبري السجزي (ت / ٣٦٣ هـ).

قال: «وقد تواترت الأخبار واستفاضت عن المصطفى (صلّى الله عليه

(١) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٨ ص ٢٥٤، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک وبذيله التلخيص للذهبي: ج ٤ ص ٥٥٣ و ص ٥٥٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) مجلة التمدن الإسلامي، السنة ٢٢- دمشق، شهر ذي القعدة - ١٣٧١ هـ.

وسلم) في المهدي وأنه من أهل بيته، وأنه يملك سبع سنين، وأنه يملأ الأرض عدلاً وأن عيسى عليه السلام يخرج فيساعده على قتل الدجال، وأنه يوم هذه الأمة ويصلي عيسى خلفه، في طول من قصته وأمره»^(١).

٢- القرطبي المالكي (ت/ ٧١٦ هـ)، في تعليقه على حديث (المهدي هو عيسى فقط)، قال: «الأخبار الصحاح قد تواترت على أن المهدي من عترة الرسول (صلى الله عليه وسلم)»^(٢).

٣- الحافظ جمال الدين المزي (ت/ ٧٤٢ هـ)، نقل قول الآبري المتقدم وارتضاه وهو كاشف عن إيمانه به^(٣).

٤- ابن القيم (ت/ ٧٥١ هـ).

بعد أن نقل قول الآبري ذكر الأحاديث الصحيحة التي تؤيد قول الآبري^(٤).

٥- المتقي الهندي (ت/ ٩٧٥ هـ).

قال في رسالته المسماة: (الرد على من حكم وقضى أن المهدي الموعود جاء ومضى): «لا شك أن وجود المهدي الموعود ثبت بالأحاديث والآثار نحو من ثلاثمائة فصاعداً»^(٥). وواضح أن هذا العدد من الأحاديث والآثار يحقق

(١) نقل قوله ابن حجر العسقلاني في تهذيب التهذيب: ج ٩ ص ١٢٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج ٨ ص ١٢١ - ١٢٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٥ ص ١٤٩، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف: ج ١ ص ١٤٢ - ١٤٤، : عبد الفتاح أبو غدة.

(٥) المتقي الهندي، رسالة في الرد على من حكم وقضى أن المهدي الموعود جاء ومضى: ص ٢، نسخة مخطوطة، تصوير مركز إحياء التراث الإسلامي.

بل، يفوق التواتر.

٦- القاضي محمد بن علي الشوكاني (ت / ١٢٥٥هـ).

قال الكتاني في (نظم المتناثر) نقلاً عن الشوكاني: «والأحاديث الواردة في المهدي التي أمكن الوقوف عليها منها خمسون حديثاً فيها الصحيح والحسن والضعيف المنجبر، وهي متواترة بلا شك ولا شبهة، بل يصدق وصف التواتر على ما هو دونها في جميع الاصطلاحات المحررة في الأصول، وأما الآثار عن الصحابة المصرحة بالمهدي فهي كثيرة أيضاً، لها حكم الرفع، إذ لا مجال للاجتهاد في مثل ذلك»^(١).

٧- الشيخ محمد بن جعفر الكتاني (ت / ١٣٤٥هـ).

ذكر في كتابه (نظم المتناثر من الحديث المتواتر) من خرّج أحاديث الإمام المهدي عليه السلام من الصحابة، فقال: «خروج المهدي الموعود المنتظر الفاطمي [روي] عن:

- ١- ابن مسعود، أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه.
- ٢- وأمّ سلمة: أخرجه أبو داود وابن ماجه والحاكم في المستدرک.
- ٣- وعلي بن أبي طالب: أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه.
- ٤- وأبي سعيد الخدري: أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وأبو يعلى والحاكم في المستدرک.

(١) محمد جعفر الكتاني، نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص ٢٢٧، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

- ٥- وثوبان: أخرجه أحمد وابن ماجه والحاكم في المستدرک.
- ٦- وقرة بن إياس المزني: أخرجه البزار والطبراني في الكبير والأوسط.
- ٧- وعبد الله بن الحارث: أخرجه ابن ماجه والطبراني في الأوسط.
- ٨- وأبي هريرة: أخرجه أحمد والترمذي وأبو يعلى والبزار في مسندهما والطبراني في الأوسط وغيرهم.
- ٩- وحذيفة بن اليمان: أخرجه الروياني.
- ١٠- وابن عباس: أخرجه أبو نعيم في أخبار المهدي.
- ١١- وجابر بن عبد الله: أخرجه أحمد ومسلم إلا أنه ليس فيه تصريح بذكر المهدي، بل أحاديث مسلم كلها لم يقع فيها تصريح به.
- ١٢- وعثمان: أخرجه الدارقطني في الأفراد.
- ١٣- وأبي أمامة: أخرجه الطبراني في الكبير.
- ١٤- وعمار بن ياسر: أخرجه الدارقطني في الأفراد والخطيب وابن عساكر.
- ١٥- وجابر ابن ماجد الصدفي: أخرجه الطبراني في الكبير.
- ١٦- وابن عمر.
- ١٧- وطلحة بن عبيد الله: أخرجهما الطبراني في الأوسط.
- ١٨- وأنس بن مالك: أخرجه ابن ماجه.
- ١٩- وعبد الرحمان بن عوف: أخرجه أبو نعيم.
- ٢٠- وعمران بن حصين: أخرجه الإمام أبو عمرو الداني في سننه.

وغيرهم»

ثم قال الكتّاني: «... والحاصل أنّ الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر متواترة، وكذا الواردة في الدجال وفي نزول سيدنا عيسى بن مريم عليه السلام»^(١).

٨ - أحمد بن محمد بن الصديق أبو الفيض الغماري (ت / ١٣٨٠هـ).

قال في مقدمة كتابه (إبراز الوهم المكنون في كلام ابن خلدون): «ظهور الخليفة الأكبر ... محمد بن عبد الله المنتظر، قد تواترت بكونه من أعلام الساعة وأشراتها، وصحّت عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في ذلك الآثار، وشاع ذكره وانتشر خبره بين الكافة من أهل الإسلام على مرّ الدهور والأعصار. فالإيمان بخروجه واجب، واعتقاد ظهوره - تصديقاً لخبر الرسول - محتّم لازب»^(٢).

ونحن وإن كنّا نتفق مع اعتقاد الغماري في تواتر أحاديث الإمام المهدي عليه السلام وانتشار خبره بين أهل الإسلام كافة، ولكن لا نشاطه الرأي في أن خليفة الله الأكبر هو (محمد بن عبد الله) بل نعتقد أنه (محمد بن الحسن العسكري) وذلك وفقاً لنصوص صحيحة ومتواترة في كونه من ولد علي وفاطمة والحسين عليهم السلام، وكذلك ما أجمع وأطبق عليه علماء الإمامية وجمع من علماء أهل السنة، من كونه من ولد الحسن العسكري عليه السلام كما

(١) نظم المتناثر من الحديث المتواتر: ص ٢٢٦-٢٢٩، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر.

(٢) نقل قوله عبد العليم البستوي في كتابه (المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة): ص ٥، الناشر: المكتبة المكية - السعودية.

سيأتي ذلك لاحقاً.

٩- ابن باز، مفتي السعودية العام سابقاً، ورئيس الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، قال: «إن أمر المهدي معلوم، والأحاديث فيه مستفيضة، بل متواترة متعاضدة، وقد حكى غير واحد من أهل العلم تواترها، وهي متواترة تواتراً معنوياً؛ لكثرة طرقها واختلاف مخارجها ورواتها وألفاظها، فهي بحق تدل على أن هذا الشخص الموعود به، أمره ثابت وخروجه حق»^(١).

إذن تواتر أحاديث الإمام المهدي عليه السلام واستفاضتها حقيقة ثابتة وواضحة، وقد اعترف بها معظم علماء المسلمين، ومن تنكّر لها فهو شاذّ نادر، ولا عبرة بكلامه.

النصوص المبشرة بالإمام المهدي عليه السلام قبل ولادته

إنّ الإيمان بالإمام المهدي عليه السلام الذي تؤمن به الشيعة الإمامية لم يكن خيالاً أو أسطورة كما يزعم البعض؛ بل جاء على إثر النصوص الصحيحة والصريحة التي تبشّر به وتحدث عنه، وهو الذي يملأ الأرض عدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً.

ويمكن تقسيم تلك النصوص إلى طائفتين: طائفة حدّدت شخصية الإمام وهويته، وكونه من أهل البيت عليهم السلام، ومن ذرية رسول الله صلى الله عليه وآله، ومن ولد فاطمة عليها السلام، وإنه من ولد الحسين عليه السلام.

(١) مجلة الجامعة الإسلامية، السنة الأولى، العدد ٣: ص ١٦١-١٦٢.

وطائفة أخرى من الأحاديث لا تنطبق بمعناها العام إلا على الإمام المهدي عليه السلام: كحديث (الاثني عشر) و(الثقلين) وحديث (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة) والتي تفيد ضرورة وجوده واستمرار حياته، وليس هناك تطبيق صحيح لهذه الأحاديث سوى ما تذهب إليه المدرسة الإمامية، كما سيأتي.

الأحاديث التي تحدد هويته وشخصية الإمام المهدي عليه السلام

المهدي من عترة النبي صلى الله عليه وآله

وردت عدة روايات في أن المهدي عليه السلام من عترة رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته جاءت بعدة ألفاظ كقوله صلى الله عليه وآله: «المهدي من عترتي» أو: «من أهل بيتي»، أو قوله: «منا»، أو: «من ولدي»، وكلها تؤدي إلى معنى واحد هو أن المهدي من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله ومن هذه الروايات:

١- أخرج أبو داود في سننه، وابن أبي شيبه، عن علي عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «لو لم يبق من الدهر إلا يوم لبعث الله رجلاً من أهل بيتي يملؤها عدلاً كما ملئت جوراً»^(١).

وقال الطبرسي في مجمع البيان: «رواه الخاص والعام عن النبي صلى الله عليه وآله، أنه قال: لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد، لطول الله ذلك اليوم، حتى يبعث رجلاً صالحاً من أهل بيتي، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً، كما قد

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣١٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. ابن أبي شيبه، مصنف ابن أبي شيبه: ج ٨ ص ٦٧٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

ملئت ظلماً وجوراً»^(١).

طعن ابن خلدون في هذا الحديث

وقد تكلم ابن خلدون عن هذا الحديث؛ لأن في سنده فطر بن خليفة، حيث قال: «وقطن بن خليفة وإن وثقه أحمد ويحيى بن القطان وابن معين والنسائي وغيرهم إلا أن العجلي قال: حسن الحديث وفيه تشييع قليل..» وقال أحمد بن عبد الله بن يونس: كنا نمرّ على قطن وهو مطروح لا نكتب عنه... وقال الدارقطني: لا يحتج به...»^(٢).

الحديث صحيح

أولاً: الصواب هو (فطر) وليس (قطن)، وقد وثق، وهذا واضح لمن تتبّع ترجمته، ولا نعلم هل كان هذا خلطاً من ابن خلدون أم أنه من خطأ النسخ^(٣).

ثانياً: قال المزني في تهذيبه: «قال عبد الله بن حنبل عن أبيه: ثقة صالح الحديث، قال: وقال أبي: كان فطر عند يحيى بن سعيد ثقة، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ثقة، وقال العجلي: كوفي ثقة حسن الحديث.

(١) الطبرسي، مجمع البيان: ج ٧ ص ١٢٠، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣١٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي.

(٣) فقد علّق الأستاذ خليل شحادة محقق كتاب ابن خلدون، فقال في الحاشية: «وفي نسخة أخرى فطر بن خليفة». ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣٩٠، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: الأستاذ خليل شحادة، راجعه: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث كان يحيى بن سعيد يرضاه ويحسن القول فيه ويحدث عنه، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ثقة حافظ كئيس^(١).

وقال العظيم آبادي: «وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين والنسائي والعجلي وابن سعد والساجي، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وأخرج له البخاري. ويكفي توثيق هؤلاء الأئمة لعدالته، فلا يلتفت إلى قول ابن يونس وأبي بكر بن عياش الجوزجاني في تضعيفه؛ بل هو قول مردود. والله أعلم»^(٢).

فالرجل موثق ورواياته معتبرة، ولا عبرة بقول ابن خلدون وغيره.

٢- أخرج أبو يعلى وابن حبان والحاكم النيسابوري عن أبي سعيد (رضي الله عنه)، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلماً وعدواناً، ثم يخرج رجل من أهل بيتي، فيملؤها قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وعدواناً»^(٣).

وهذا الحديث صححه الحاكم النيسابوري، قائلاً: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»^(٤).

(١) المزي، تهذيب الكمال: ج ٢٣ ص ٣١٤-٣١٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) العظيم آبادي، عون المعبود: ج ١١ ص ٢٥١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ٢ ص ٢٧٤-٢٧٥، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٥ ص ٢٣٦، الناشر: مؤسسة الرسالة. الحاكم النيسابوري،

المستدرک: ج ٤ ص ٥٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٤ ص ٥٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

٣- أخرج أحمد بسنده عن أبي سعيد أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: «تملاً الأرض ظلماً وجوراً، ثم يخرج رجل من عترتي يملك سبعاً أو تسعاً فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً»^(١).

٤- روى المقدسي الشافعي في (عقد الدرر) عن علي عليه السلام أنه قال للنبي صلى الله عليه وآله: «أمننا المهدي أم من غيرنا يا رسول الله؟ قال: بل منا، يختم الله به الدين كما فتحه...».

ثم عقب عليه، فقال: «أخرجه جماعة من الحفاظ في كتبهم، منهم أبو القاسم الطبراني، وأبو نعيم الأصبهاني، وعبد الرحمن بن أبي حاتم، وأبو عبد الله نعيم بن حماد، وغيرهم وفيه (أمننا المهدي أو من غيرنا؟ بل منا، يختم الله به الدين، كما فتحه بنا) وزاد في روايته الثانية. (وبنا ينقذون من الفتن، كما أنقذوا من الشرك) ...»^(٢).

وعن الكنجي الشافعي في كتابه (البيان في أخبار صاحب الزمان): «قلت: هذا حديث حسن عال، رواه الحفاظ في كتبهم»^(٣).

٥- أخرج أبو داود في سننه - واللفظ له - والطبراني في الأوسط عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وآله: «المهدي مني، أجلى الجبهة، أقى الأنف، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، يملك سبع سنين»^(٤).

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٢٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص ٢٥، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة.

(٣) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٦٦، الناشر: دار المحجة البيضاء.

(٤) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣١٠، الناشر: دار الفكر - بيروت. الطبراني،

قال المبار كفوري في تحفة الأحوذى: «أما حديث أبي سعيد فأخرجه أبو داود عنه مرفوعاً: (المهدي مني، أجلي الجبهة أقنى الأنف يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً ويملك سبع سنين)، قال المنذري: في إسناده عمران القطان وهو أبو العوام عمران بن داود القطان البصري، استشهد به البخاري ووثقه عفان بن مسلم، وأحسن عليه الثناء يحيى بن سعيد القطان»^(١).

٦- روى الجويني الشافعي في (فرائد السمطين)، والقندوزي الحنفي في (ينابيع المودة) عن أمير المؤمنين عليه السلام، عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «المهدي من ولدي تكون له غيبة وحيرة تضلّ فيها الأمم، يأتي بذخيرة الأنبياء عليهم السلام، فيملؤها عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظلماً»^(٢).

المهدي من ولد فاطمة عليها السلام

١- قال ابن حجر الهيتمي في صواعقه، عند تعليقه على الأحاديث الواردة في زواج علي من فاطمة عليها السلام: «وقد ظهرت بركة دعائه في نسلهما، فكان منه من مضى ومن يأتي ولو لم يكن في الآتين إلا الإمام المهدي لكفى، وسيأتي في الفصل الثاني جملة مستكثرة من الأحاديث المبشرة به، ومن ذلك ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي وآخرون،



المعجم الأوسط: ج ٩ ص ١٧٦، الناشر: دار الحرمين.

(١) المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ٦ ص ٤٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الجويني، فرائد السمطين: ج ٢ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت. القندوزي

الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٩٧، الناشر: دار الأسوة.

المهدي من عترتي من ولد فاطمة»^(١).

فالظاهر أنّ مسلماً في صحيحه أخرج هذا الحديث بشهادة ابن حجر الهيتمي المتقدمة، ولكننا لم نجد اليوم هذا الحديث في النسخ الحديثة، ولعلّ يد التحريف أسقطته، ولكن هذا لا يضر، لوجود الأحاديث التي سوف تأتي، وإن لم يذكرها مسلم والبخاري، فالعبرة بصحة الحديث ولحاظ روايته وطرقه، وإن لم يذكرها.

فهذا الحديث أخرجه بطريق صحيح ابن ماجه، وأبو داود في سننهما، والطبراني في معجمه، والحاكم النيسابوري في مستدركه: «عن أمّ سلمة، عن النبي (صلى الله عليه وسلم) أنّه قال: المهدي من ولد فاطمة»^(٢).

قال الكنجي الشافعي: «هذا حديث حسن صحيح أخرجه ابن ماجه، كما أخرجه ورويناه عالياً»^(٣).

وكذلك أخرجه البخاري في تاريخه: «عن أمّ سلمة عن النبي (صلى الله عليه وسلم): المهدي حقّ، وهو من ولد فاطمة»^(٤).

قال السيوطي في الجامع الصغير عن أمّ سلمة: «المهدي من عترتي من

(١) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٤٧٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ١٣٦٨، الناشر: دار الفكر - بيروت. أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣١٠. الطبراني، المعجم الكبير: ج ٢٣ ص ٢٦٧، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٤ ص ٥٥٧، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٣٠، الناشر: دار المحجّة البيضاء - دار الرسول الأكرم عليه السلام.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير: ج ٣ ص ٣٤٦، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.

ولد فاطمة^(١)، وصححه الألباني^(٢).

٢- أخرج نعيم بن حماد في (الفتن)، وأبو عمرو الداني في سننه: «عن عبد الرزاق، عن معمر، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، قال: قلت لسعيد بن المسيب: المهدي حق؟ قال: حق، قال: قلت: ممن هو؟ قال: من قريش، قلت: من أي قريش؟ قال: من بني هاشم، قلت: من أي بني هاشم؟ قال: من بني عبد المطلب، قلت: من أي عبد المطلب؟ قال: من ولد فاطمة^(٣)».

وكذلك أخرج البخاري في تاريخه عن ابن المسيب: «المهدي من ولد فاطمة^(٤)».

٣- قال العجلوني بعد أن أورد حديث: «المهدي من ولد فاطمة»: «ورد ذكره في أحاديث أفردتها بعض الحفاظ بالتأليف: منهم الحافظ السخاوي في كتاب سمّاه ارتقاء الغرف، ومنهم ابن حجر الهيتمي في جزء سمّاه القول المختصر في أحوال المهدي المنتظر، وكذلك ذكر كثيراً منها في الفتاوى الحديثية، وكذلك شيخنا البرزنجي في (الإشاعة) فمن تلك الأحاديث: ما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن أمّ سلمة مرفوعاً (المهدي

(١) السيوطي، الجامع الصغير: ج ٢ ص ٦٧٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج ٢ ص ١١٤٠، ح ٦٧٣٤، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٣) نعيم بن حماد، الفتن: ج ١ ص ٣٦٨-٣٦٩، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة. الداني، السنن

الواردة في الفتن: ج ٥ ص ١٠٥٠ و١٠٥٧، الناشر: دار العاصمة - الرياض.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير: ج ٨ ص ٤٠٦.

من ولد فاطمة»^(١).

إلى هنا نكاد نقرب من حقيقة ونسب المهدي المنتظر، وقد نقرب أكثر حينما نعرف أن المهدي عليه السلام إلى أي ولد من أولاد فاطمة ينتمي، والروايات تفيد بأنه ينتمي إلى الحسين عليه السلام وليس إلى الحسن عليه السلام.

المهدي من ولد الحسين عليه السلام

١- أخرج الكنجي الشافعي في (البيان في أخبار صاحب الزمان) بسنده عن حذيفة، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لبعث الله فيه رجلاً، اسمه اسمي وخلقه خلقي، يكنى أبا عبد الله، يبايع له الناس بين الركن والمقام، يرد الله به الدين، ويفتح له الفتوح، فلا يبقى على ظهر الأرض إلا من يقول لا إله إلا الله.

فقال سلمان: يا رسول الله من أي ولدك هو؟ قال: من ولد ابني هذا، وضرب بيده على الحسين»، ثم قال الكنجي الشافعي: «قلت: هذا حديث حسن رزقناه عالياً بحمد الله»^(٢).

وأخرج أيضاً بسنده عن أبي سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه وآله، أنه قال: «يا فاطمة، إننا أهل بيت أعطينا ست خصال لم يعطها أحد من

(١) العجلوني، كشف الخفاء: ج ٢ ص ٢٨٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٧١-٧٢، الناشر: دار المحجة البيضاء - دار الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله. أحمد بن عبد الله الطبري، ذخائر العقبى: ص ١٣٦-١٣٧، الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة. الجويني، فرائد السمطين: ج ٢ ص ٣٢٥-٣٢٥ ح ٥٧٥، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت. القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٣٨٥-٣٨٦، الناشر: دار الأسوة.

الأولين، ولا يدركها أحد من الآخرين غيرنا أهل البيت، نبينا خير الأنبياء وهو أبوك... ومنا مهدي الأمة الذي يصلي عيسى خلفه، ثم ضرب على منكب الحسين عليه السلام، فقال: من هذا مهدي الأمة^(١)، وعلق الكنجي الشافعي عن هذا الحديث قائلاً: «قلت: هكذا أخرجه الدارقطني صاحب الجرح والتعديل»^(٢).

٢- في (عقد الدرر) للمقدسي الشافعي عن الإمام الباقر عليه السلام في حديث طويل جاء فيه: «والمهدي يا جابر رجل من ولد الحسين»^(٣).

٣- في (كتاب الفتن) لابن حماد المروزي عن أبي قبيل، قال: «يخرج رجل من ولد الحسين، من قبل المشرق لو استقبلته الجبال لهدّها واتخذ فيها طرقاتاً»^(٤).

٤- في (ينابيع المودة)، للقندوزي الحنفي: «عن علي (كرم الله وجهه) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لا تذهب الدنيا حتى يقوم بأمتي رجل من ولد الحسين يملأ الأرض عدلاً كما ملئت ظلماً»^(٥).

إذن؛ مما تقدم من الأحاديث اتضح أنّ هوية الإمام المهدي عليه السلام

(١) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٥٦-٥٧، الناشر: دار المحجة البيضاء - دار الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله. ابن الصباغ المالكي، الفصول المهمة: ج ٢ ص ١١١٤، الناشر: دار الحديث.

(٢) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٥٧.

(٣) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص ٨٩، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة.

(٤) ابن حماد المروزي، كتاب الفتن: ج ١ ص ٣٧٣، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة.

(٥) القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٩٠-٢٩١، الناشر: دار الأسوة.

مشخصة وواضحة لا يمكن الشك والتردد فيها، وهو كونه من ولد النبي صلى الله عليه وآله ومن ولد علي من فاطمة، ومن ذرية الحسين عليه السلام.

المهدي ليس من ولد الإمام الحسن عليه السلام

وأما ما جاء من أنّ المهدي عليه السلام من ولد الحسن عليه السلام فلا يوجد ما يدلّ عليه في كتب أهل السنة إلاّ حديث واحد فقط أخرجه أبو داود السجستاني في سننه، قال: «حُدِّثْتُ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ شَعِيبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) - وَنَظَرَ إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ - فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ كَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وَسَيُخْرِجُ مِنْ صُلْبِهِ رَجُلٌ يَسْمَى بِاسْمِ نَبِيِّكُمْ، يَشْبَهُهُ فِي الْخُلُقِ وَلَا يَشْبَهُهُ فِي الْخَلْقِ، ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةَ: يَمَلَأُ الْأَرْضَ عَدْلًا»^(١).

وعند دراسة سند الحديث ومتمنه، ومقارنة ذلك بأحاديث كون المهدي من ولد الحسين عليه السلام، يتضح ضعف الحديث وربما وضعه؛ لأسباب ستوضح خلال البحث.

ضعف سند حديث أن المهدي عليه السلام من ولد الحسن

نقول: إنّ هذا الحديث ضعيف السند من جهتين:

الأولى: أنّ أبا داود لم يروه عن هارون بن المغيرة نفسه، وإنما رواه عمّن حدّثه عنه، فيكون الحديث منقطعاً.

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣١١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

الثانية: أنّ أبا إسحاق السبيعي لم يرو عن أمير المؤمنين عليه السلام وإنما رآه رؤية، قال المنذري: «هذا [الحديث] منقطع، أبو إسحاق السبيعي رأى علياً عليه السلام رؤية»^(١)، وقد كان عمره يوم شهادة أمير المؤمنين عليه السلام سبع سنين؛ لأنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان في قول ابن حجر^(٢).

وضَعفه الألباني في السلسلة الضعيفة^(٣)، وفي تعليقه على مشكاة المصابيح، قال معلقاً على الحديث: «وإسناد الحديث ضعيف»^(٤).

اختلاف نقل الحديث

اختلف في نقل الحديث عن أبي داود، فقد أورد الجزري الشافعي (ت ٨٣٣هـ) هذا الحديث بسنده عن أبي داود نفسه وفيه اسم: الحسين مكان الحسن، فقال: «والأصح أنه من ذرية الحسين بن علي لنص أمير المؤمنين علي على ذلك، فيما أخبرنا به شيخنا المسند رحلة زمانه عمر بن الحسن الرقي ... أنبأنا أبو داود الحافظ قال: حَدَّثْتُ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ أَبِي قَيْسٍ، عَنْ شُعَيْبِ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ عليه السلام - وَنَظَرَ إِلَى ابْنِهِ الْحُسَيْنِ، - فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ كَمَا سَمَّاهُ

(١) المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ٦ ص ٤٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٥٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أنظر: السلسلة الضعيفة للألباني في ذيل حديث رقم ٦٤٨٥، قال: إسناده فيه انقطاع وجهالة. ص ١٠٩٦، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.

(٤) الخطيب التبريزي، مشكاة المصابيح: ج ٣ ص ١٥٠٣، كتاب الفتن، باب أشراف الساعة، ب: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.

النبي (صلى الله عليه وسلم)...»^(١).

وقال القندوزي الحنفي: «وعن أبي إسحاق، قال: قال علي - ونظر إلى ابنه الحسين - قال: إنّ ابني هذا سيّد... ثم ذكر قصة: يملأ الأرض عدلاً (رواه أبو داود ولم يذكر القصة)»^(٢).


وهذا الاختلاف في النقل يجعلنا لا نثق بصحة صدور الحديث بهذا اللفظ ما لم يعترضه دليل آخر غير هذا الحديث، وهو مفقود، فيبقى احتمال أنّ اللفظ الصحيح هو الحسين بدل الحسن عليه السلام لوجود الأدلة الكثيرة على ذلك.

احتمال التصحيف في الحديث

يحتمل قوياً حصول التصحيف في الاسم من الحسين إلى الحسن في حديث أبي داود بقرينة اختلاف النقل، إمّا من دون قصد أو عن قصد وعمد، ويؤيد الاحتمال الثاني أنّ الحسنيين وأتباعهم وأنصارهم زعموا مهدوية محمد بن عبد الله بن الحسن المثنى ابن الإمام الحسن السبط عليه السلام، الذي قتل سنة ١٤٥هـ في زمن المنصور العباسي، فربما وضعوا هذا الحديث أو حرّفوه؛ وذلك من أجل تحقيق أهداف ومصالح سياسية كبيرة لا يمكن الوصول إليها بسهولة من دون اختلاق هكذا حديث^(٣)، فالراوي لا يريد أن

(١) الجزري، أسنى المطالب في مناقب سيدنا علي بن أبي طالب: ص ١٣٠، الناشر: مكتبة الامام أمير المؤمنين عليه السلام العامة - أصفهان.

(٢) القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٥٩، الناشر: دار الأسوة.

(٣) وقد يقال أيضاً: إنّ هناك من لا يريد توضيح الحقائق؛ لتعصب طائفي أو خشية ذلك، فما رواه المقدسي في عقد الدرر يؤكد ذلك، قال: «وعن قتادة قال: قلت لسعيد بن المسيب: أحقّ 

يوصل الحديث ويثبت أنه من ولد الحسين عليه السلام حتى لا يصير ورقة بيد الشيعة في إثبات ما تذهب إليه من أن المهدي من ولد الحسين عليه السلام. والأمثلة على إخفاء مثل هذه الحقائق كثيرة.

الأحاديث العامة الدالة على هويته واستمرار وجوده عليه السلام

بعد أن تعرضنا لذكر الأحاديث الخاصة، ننتقل إلى ذكر الأحاديث التي تكلمت بشكل عام عن الإمام المهدي عليه السلام ولم تشخص هويته، لكن هذه الأحاديث ليس لها مصداق صحيح إلا المهدي الذي التي تذهب إليه الشيعة.

ومن النصوص التي تدلّ على هويته بشكل عام واستمرار وجوده وبقائه حياً، هو ما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وآله في جملة من الأحاديث نذكر منها:

١- حديث (الاثنى عشر خليفة)

أ- أخرج البخاري في الصحيح في كتاب الأحكام بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم)، يقول: يكون اثنا عشر



المهدي؟ قال: نعم، هو حقّ. قلت: ممن هو؟ قال: من قريش. قلت: من أي قريش؟ قال: من بني هاشم. قلت: من أي بني هاشم؟ قال: من ولد عبد المطلب. قلت: من أي ولد عبد المطلب؟ قال: من أولاد فاطمة. قلت: من أي ولد فاطمة؟ قال: حسبك الآن.

أخرجه الإمام أبو الحسين أحمد جعفر بن المنادي، وأخرجه الإمام أبو عبد الله نعيم بن حماد. المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص ٢٣، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة. فالراوي بقوله: «حسبك الآن» قد أنهى الحديث، فهو إما يخشى الإفصاح عن الحقيقة أو لا يريد بيانها؛ خشية أن تصبّ في صالح الشيعة.

أميراً، فقال كلمة لم أسمعها، فقال لي: إنّه قال: كلهم من قريش»^(١).

ب - أخرج مسلم في الصحيح في كتاب الإمارة بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم)، يقول: لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً، ثم تكلم النبي (صلى الله عليه وسلم) بكلمة خفيت عليّ، فسألت أبي: ماذا قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)؟ فقال: كلهم من قريش»^(٢).

وأخرج أيضاً بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: دخلت مع أبي على النبي (صلى الله عليه وسلم) فسمعتة يقول: إنّ هذا الأمر لا ينتضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة، قال: ثم تكلم بكلام خفي عليّ، قال: فقلت لأبي: ما قال؟ قال: كلهم من قريش»^(٣).

ج - أخرج الترمذي في السنن كتاب الفتن بسنده «عن جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): يكون من بعدي اثنا عشر أميراً، قال: ثم تكلم بشيء لم أفهمه، فسألت الذي يلي، فقال: كلهم من قريش»، وقال الترمذي معلقاً: «هذا حديث حسن»^(٤).

د - أخرج أبو داود في السنن بسنده: «عن جابر بن سمرة، قال: سمعت

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ١٢٧ ح ٧٢٢٢ و ٧٢٢٣، كتاب الأحكام، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٦ ص ٣ ح ٤٥٩٩، كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ٦ ص ٣ ح ٤٥٩٨.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٣ ص ٣٤٠، باب ما جاء في الخلفاء، الناشر: دار الفكر - بيروت.

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم تجتمع عليه الأمة، فسمعت كلاماً من النبي (صلى الله عليه وسلم) لم أفهمه، قلت لأبي: ما يقول؟ قال: كلهم من قريش»^(١).

وفي رواية أخرى عن جابر بن سمرة، قال: «سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، فكبر الناس وضحجوا، ثم قال كلمة خفية، قلت لأبي: يا أبت، ما قال؟ قال: كلهم من قريش»^(٢).

هـ - أخرج أبو يعلى في مسنده - واللفظ له - والطبراني في المعجم الكبير، والحاكم النيسابوري في مستدركه: «عن الشعبي، عن مسروق، قال: كنا جلوساً عند ابن مسعود ليلة بالمغرب، وهو يقرئنا القرآن، فسأله رجل: يا أبا عبد الرحمن، أسألتم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كم يملك هذه الأمة من خليفة؟ فقال ابن مسعود: ما سألتني مذ قدمت العراق قبلك، قال: نعم، سألتنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقال: اثنا عشر عدّة نقيباء بني إسرائيل»^(٣).

وأخرج الطبراني في الكبير بسنده عن جابر بن سمرة، قال: «كنت مع أبي

(١) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) أبو داود السجستاني، سنن أبي داود: ج ٢ ص ٣٠٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) أبو يعلى الموصلي، مسند أبي يعلى: ج ٩ ص ٢٢٢، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٠ ص ١٥٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الحاكم

النيسابوري، المستدرک: ج ٤ ص ٥٠١، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

عند النبي (صلى الله عليه وسلم)، فقال: يكون لهذه الأمة اثنا عشر قيماً لا يضرهم من خذلهم»^(١).

وأخرج أيضاً عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: «اثنا عشر قيماً من قريش لا يضرهم عداوة من عاداهم»^(٢).

وفي ضوء هذه الأحاديث نستنتج ما يلي:

أولاً: حصر الأئمة باثني عشر خليفة.

ثانياً: إن هوية هؤلاء الأئمة أنهم من قريش؛ بل ومن بني هاشم تحديداً، كما روي ذلك عن عبد الملك بن عمير، عن جابر بن سمرة: «كنت مع أبي عند رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، فسمعتة يقول: بعدي اثنا عشر خليفة، ثم أخفى صوته، فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال: قال: كلهم من بني هاشم»^(٣).

ثالثاً: إن اختياره صلى الله عليه وآله للمقارنة بينهم وبين عدة نقباء بني إسرائيل فيه دلالة واضحة على أنّ خلافتهم ليست بانتخاب من الناس، بل تعيين من الله، فقد قال الله تعالى عن النقباء: ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾^(٤).

رابعاً: عدم خلو الزمان منهم؛ لأن قيام الدين وعزته مقرونة بهم عليهم السلام.

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٢ ص ١٩٦.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٢٥٦.

(٣) القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٢ ص ٣١٥، الناشر: دار الأسوة.

(٤) المائدة: ١٢.

خامساً: إن من خصائص ومميزات هؤلاء الاثني عشر أنهم لا يضرهم خذلان من خذلهم، ولا عداوة من عاداهم، لأنهم على الهدى ودين الحق، وهم هداة الأمة وقادتها الحقيقيون.

وبناءً على ما تقدّم؛ يطرح سؤال مهم وهو: هل يوجد خلفاء فيهم هذه المزايا؟ وهل تحققت عزّة الإسلام وأهدافه في خلافة معاوية وابنه يزيد وأمثالهما في الدولتين الأموية والعباسية؟ أم أن هناك أئمة تصدق وتنطبق عليهم هذه الأحاديث؟

الأئمة الاثنا عشرهم أئمة أهل البيت عليهم السلام

لقد روي من طرق أهل السنة في كتاب (ينابيع المودة) عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن علي عليه السلام، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): يا علي، أنت وصيي، حربك حربي وسلمك سلمتي وأنت الإمام وأبو الأئمة الإحدى عشر الذين هم المطهرون المعصومون ومنهم المهدي الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً»^(١).

وقال أيضاً: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): الأئمة من بعدي اثنا عشر أولهم أنت يا علي وآخرهم القائم»^(٢).

وروى الجويني في (فرائد السمطين) عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): أنا سيد النبيين وعلي بن أبي طالب سيد الوصيين،

(١) القندوزي، ينابيع المودة: ج ١ ص ٢٥٣، الناشر: دار الأسوة.

(٢) المصدر نفسه: ج ٣ ص ٣٩٥.

وأن أوصيائي اثنا عشر أولهم علي بن أبي طالب وآخرهم القائم»^(١).
 وروي عن ابن عباس أيضاً، عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال:
 «إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي الاثنا عشر أولهم
 أخي وآخرهم ولدي، قيل: يا رسول الله، ومن أخوك؟ قال: علي بن أبي
 طالب، قيل: فمن ولدك؟ قال: المهدي الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما
 ملئت ظلماً وجوراً»^(٢).

فهذه الأحاديث تشير وتؤكد بأنّ (الاثني عشر) هم أئمة أهل البيت عليهم السلام،
 أولهم علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عليه السلام.
 ولو تأمل الإنسان المنصف ودقق في حديث (الخلافة في قريش إلى
 قيام الساعة)^(٣)، لوجد أنّ هناك خصوصية ناظرة إلى وجود إمام حيّ باقٍ
 إلى قيام الساعة.

روى أحمد بن حنبل في مسنده - واللفظ له - وأبو يعلى في مسنده وابن
 حبان في صحيحه، في باب أن ولاية أمر المسلمين تكون في قريش إلى

(١) الجويني، فرائد السمطين: ج ٢ ص ٣١٣، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت.

(٢) القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٦٢.

(٣) أخرج ابن أبي عاصم في كتابه السنة، قال: «ثنا أبو صالح هدبة بن عبد الوهاب، حدثنا النضر
 بن شميل، ثنا شعبة، عن حبيب بن الزبير، عن عبد الله بن أبي الهذيل قال: كنا نجالس عمرو بن
 العاص نذاكره الفقه، فقال رجل من بكر: لتنتهين قريش أو ليجعلن الله هذا الأمر في جمهور من
 جماهير العرب، فقال عمرو بن العاص: كذبت سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول:
 الخلافة في قريش إلى قيام الساعة». وقال الألباني في تعليقه على الحديث: «إسناده جيد، رجاله
 كلهم ثقات...» ابن أبي عاصم، كتاب السنة ومعها ظلال الجنة في تخريج السنة بقلم محمد بن
 ناصر الألباني: ص ٥١٣، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

قيام الساعة «عن عبد الله بن عمر... يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان»^(١). والتعبير بلفظ (ما بقي اثنان) أي إلى قيام الساعة.

قال السيوطي في الديباج على صحيح مسلم: «لا يزال هذا الأمر في قريش، أي: الخلافة ما بقي في الناس اثنان، أي أنّ هذا الحكم مستمر إلى آخر الدنيا»^(٢).

وواضح أن استمرار الخلافة إلى آخر الدنيا ينطبق على ما تعتقده الشيعة؛ بأنّ الإمام الثاني عشر (الإمام المهدي عليه السلام) حي في جميع الأزمنة، وأنه لا بدّ من ظهوره في آخر الزمان، ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً، على وفق ما بشر به جده المصطفى صلى الله عليه وآله.

تضارب آراء أهل السنة في معنى حديث (الاثني عشر)

ولو قرأنا وتفحصنا أقوال علماء أهل السنة وآرائهم في هذا الحديث الشريف، نجد أنها لا تنطبق على خلفائهم أبداً، بل لم نر إجماعاً في تطبيقه خارجاً على مجموعة عندهم؛ فاختلّفوا فيما بينهم؛ بل اعترفوا أنهم لم يفهموا هذا الحديث، كما قال ابن العربي المالكي، في شرح الترمذي: «لم

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ١٢٨، الناشر: دار صادر - بيروت. ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١٤ ص ١٦٢، الناشر: مؤسسة الرسالة.

(٢) السيوطي، الديباج على صحيح مسلم: ج ٤ ص ٤٣٩، الناشر: دار ابن عفان - المملكة العربية السعودية.

أعلم للحديث معنى»^(١).

وقال ابن حجر في فتح الباري عن ابن البطال، أنه حكى عن المهلب قوله: «لم ألق أحداً يقطع في هذا الحديث بشيء معين»^(٢).

وعن ابن الجوزي، قال: «قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث، وتطلبت مضامينه، وسألت عنه، فلم أقع على المقصود»^(٣).

وقد علّق الشيخ محمود أبو ريّة متهكماً على ما أورده السيوطي، قال: «أما السيوطي فبعد أن أورد ما قاله العلماء في هذه الأحاديث المشكّلة، خرج برأي غريب نوره هنا تفكّهة للقراء، وهو: وعلى هذا فقد وجد من الاثني عشر، الخلفاء الأربعة والحسن ومعاوية وابن الزبير وعمر بن عبد العزيز - وهؤلاء ثمانية ويحتمل أن يضم إليهم المهدي من العباسيين؛ لأنّه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بني أمية، وكذلك الظاهر، لما أوتيه من العدل وبقي الاثنان المنتظران!! أحدهما المهدي! لأنّه من أهل بيت محمد - ولم يبيّن المنتظر الثاني - ورحم الله من قال في السيوطي: إنّه حاطب ليل»^(٤).

إذن أهل السنّة لم يتفقوا على تسمية الاثني عشر، لذا لجأ بعضهم إلى

(١) ابن العربي المالكي، عارضة الأحوذ في شرح صحيح الترمذي: ج ٥ ص ٦٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١٣ ص ١٨٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) المصدر نفسه: ج ١٣ ص ١٨٣.

(٤) محمود أبو ريّة، أضواء على السنة النبوية: ص ٢٣٥، الناشر: البطحاء.

إدخال يزيد بن معاوية ومروان وعبد الملك ونحوهم، وصولاً إلى عمر بن عبد العزيز لكي يكملوا العدد الوارد في نص حديث (الإثني عشر خليفة)، ولكن فاتهم أن الحديث يصرّح بأنّ الدين لا يزال قائماً بوجودهم ومستمراً إلى آخر الدنيا كما تقدم في قول السيوطي، وعلى هذا تكون الخلافة قد انقطعت بعد عمر بن عبد العزيز.

فلو فسّرنا أحاديث الخلفاء الاثني عشر من وجهة النظر السنية، فلا نستطيع أن نجد الحلّ الصحيح الذي يلائم ما قاله رسول الله ﷺ في هذا الحديث الشريف؛ لأنّه لو تخلّينا عن حملها على ما تعتقده المدرسة الشيعية، لوقعنا في إشكالية أنّ الذين مارسوا الحكم وادّعوا أنهم من قریش هم أضعاف العدد المنصوص عليه في هذه الأحاديث، فضلاً عن انقراضهم وموتهم، سواء كانوا أمويين أم عباسيين.

لذا نجد أنّ القندوزي الحنفي المذهب كان ملتفتاً لهذا الأمر، وهذا ما صرح به، حيث قال: «قال بعض المحققين: إنّ الأحاديث الدالة على كون الخلفاء بعده (صلّى الله عليه وآله وسلّم) اثني عشر قد اشتهرت من طرق كثيرة، فبشرح الزمان وتعريف الكون والمكان علم أن مراد رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم) من حديثه هذا، الأئمة اثنا عشر من أهل بيته وعترته، إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث على الخلفاء بعده من أصحابه، لقلتهم عن اثني عشر، ولا يمكن أن نحمله على الملوك الأموية لزيادتهم على اثني عشر، ولظلمهم الفاحش إلاّ عمر بن عبد العزيز،

ولكونهم غير بني هاشم؛ لأنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: كلهم من بني هاشم، في رواية عبد الملك، عن جابر، وإخفاء صوته (صلى الله عليه وآله وسلم) في هذا القول يرجح هذه الرواية؛ لأنهم لا يحسنون خلافة بني هاشم، ولا يمكن أن يحمل على الملوك العباسية، لزيادتهم على العدد المذكور، ولقلة رعايتهم... ويؤيد هذا المعنى - أي: أنّ مراد النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) الأئمة الاثنا عشر من أهل بيته - ويرجّحه حديث الثقلين^(١).

الانطباق القهري للحديث على أئمة أهل البيت عليهم السلام

بعدما تقدم من تضارب الأقوال عند أهل السنة، وأنهم تحيروا في التفسير الحقيقي والواقعي لهذا الحديث، لذا فالتطبيق الصحيح هو ما أثبتته المدرسة الإمامية القائلة بإمامة اثني عشر إماماً من أهل البيت عليهم السلام - أولهم الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عليه السلام - لذا لا مناص من المصير إلى ما ذهب إليه الشيعة، فلا نعرف لهذه الروايات تطبيقاً آخر في تاريخنا المعاصر والقديم غيرهم، فلم يدّع غير أئمة الشيعة الاثني عشر العصمة، ولم يقل غيرهم إنّه الحجة على الخلق وإنّه إمام طاعته هدى ودين، ومخالفته ضلال وجاهلية، ولم يدّع غيرهم أنّهم هم المقصودون بالأئمة الاثني عشر. ولكي تتضح هذه الرؤية أكثر من ذلك، نقول:

أولاً: أنّ أهل البيت عليهم السلام هم حجج الله تعالى على خلقه بمقتضى ما ورد

(١) القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٢٩٢-٢٩٣، الناشر: دار الأسوة.

عن رسول الله ﷺ في حديث الثقلين، قال: «وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله... وأهل بيتي»^(١)، فمخالفتهم جاهلية وضلال، فهم المنصوص عليهم وهم المؤهلون لهذا المنصب الرباني.

ثانياً: لم نجد أن أحداً أحصى عليهم تناقضاً في قول أو فعل، وتشهد لهم بذلك آية التطهير: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾^(٢).

ثالثاً: لو فتشنا في كتب التاريخ والحديث لم نجد من يدعي لنفسه هذا الأمر من العصمة وإمامة المسلمين، وأنه لا يخلو منهم زمان ولا تخلو الأرض من حجة منهم، قال الإمام علي عليه السلام: «اللهم بلى لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة إما خائفاً مستوراً؛ لئلا تبطل حجج الله..»^(٣).

رابعاً: قد تقدم أن الأحاديث أفادت أن المهدي من ولد علي، أو من ولد فاطمة، أو من ولد الحسين عليه السلام، فهذه الأحاديث تدلّ بالدلالة العرفية على أنهم من قريش، فهي مفسرة لحديث «كلهم من قريش».

هذه النقاط الأربع بمجموعها لو قرنت وضمّت إلى تلك الأحاديث التي

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٣ ح ٦١١٩، كتاب فضائل الصحابة. وأخرجه الترمذي في سننه بلفظ: «كتاب الله وعترتي أهل بيتي» سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الأحزاب: ٣٣.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ج ١٨ ص ٣٤٧، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. المتقي الهندي، كنز العمال: ج ١٠ ص ٢٦٣-٢٦٤، الناشر: مؤسسة الرسالة.

ذكرناها سابقاً في الصحاح التي أثبتت أن الأئمة اثنا عشر، وهم من قریش، لما بقي شك أن المصداق والتطبيق الصحيح ينحصر فيما ذهبت إليه المدرسة الإمامية الاثني عشرية.

حديث (الاثني عشر) سبق ولادة الأئمة عليهم السلام

إنّ حديث: «الاثني عشر خليفة» سابق للتسلسل التاريخي للأئمة عليهم السلام، فقد بشر رسول الله صلى الله عليه وآله بهم وبولادتهم عليهم السلام، قبل تكامل الواقع الإمامي الاثني عشري، وهذا يعبر عن واقع وحقيقة لا يمكن إلا أن يدعن لها المنكر والمشكك؛ لأنها وردت وضبطت في أصح الكتب وأصح الطرق، كما تقدم.

قال السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله): «إنّ الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأئمة الاثني عشر، وضبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الاثني عشري، أمكننا أن نتأكد من أن هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع؛ وإنما هو تعبير عن حقيقة ربانية نطق بها من لا ينطق عن هوى، فقال: (إن الخلفاء بعدي اثنا عشر) وجاء الواقع الإمامي الاثني عشري ابتداءً من الإمام علي وانهاء بالمهدي، ليكون التطبيق الوحيد المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف»^(١).

فكل المحاولات التي سعت إلى إيجاد تطبيق صحيح للحديث في الواقع الخارجي واجهت عدة مشاكل لا يمكن علاجها، في حين أنه بناءً

(١) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي: ص ١٠٧، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية.

على قبول الاعتقاد الشيعي، فسيكون التطبيق صحيحاً ومقبولاً.

٢- حديث الثقلين

ومن الأحاديث العامة الأخرى التي تؤكد النظرية الشيعية في كون الأئمة هم من أهل البيت عليهم السلام وأنّ خلافتهم لا تنتهي إلى يوم القيامة، هو حديث الثقلين، الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وآله: «إني تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض»^(١). والذي يلتقي مع الحديث السابق: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس اثنان» في حيثية بقاء أحد هؤلاء الأئمة إلى قيام الساعة، وبما أنه ورد لفظ (العترة) في هذا الحديث، فهذا لازمه أنّ العترة لها استمرار وبقاء مع الكتاب إلى أن يردا على النبي صلى الله عليه وآله، وهذا لا يمكن توجيهه إلا بوجود الإمام المهدي عليه السلام وكونه حياً، وهذا ما صرح به علماء الشيعة، وإلا يلزم الإخبار على خلاف الواقع.

صحة حديث الثقلين: الكتاب والعترة عند أهل السنة

بات من المسلّمات صحة حديث الثقلين لا سيما في مصادر أهل السنة، بل هو من الأحاديث المتواترة، وقد نقلنا بعض مصادر وطرق الحديث عند إجابتنا عن الشبهات المثارة حول عقيدة الشيعة بالسنة النبوية، فقد ورد هذا الحديث في واحد من أصحّ الكتب عند أهل السنة وهو صحيح مسلم: «وأنا

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ١٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به.. وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي...»^(١).

وقال ابن كثير في تفسيره: «وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال في خطبته بغدير خم: إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي وإنهما لم يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»^(٢).

وقال أيضاً: «قال شيخنا أبو عبد الله الذهبي: وهذا حديث صحيح»^(٣).

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات»^(٤)، وقال في موضع آخر: «رواه أحمد وإسناده جيد»^(٥).

وحكم بصحته ابن حجر الهيثمي: «روى هذا الحديث ثلاثون صحابياً وأن كثيراً من طرقه صحيح وحسن»^(٦).

وكذلك صححه البغوي في شرح السنة، قال: «هذا حديث صحيح أخرجه مسلم»^(٧)، وصححه الحاكم في مستدركه^(٨)، وشهد بصحته ناصر

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٢٣ ح ٦١١٩، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: ج ٤ ص ١٢٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٢٢٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١ ص ١٧٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) المصدر نفسه: ج ٩ ص ٢٦٢-٢٦٣.

(٦) ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٣٥٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٧) البغوي، شرح السنة: ج ١٤ ص ١١٧-١١٨، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت.

(٨) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٣ ص ١٠٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الدين الألباني في صحيح الجامع الصغير^(١).

وقال أبو منذر سامي بن أنور المصري الشافعي: «فحديث العترة بعد ثبوته من أكثر من ثلاثين طريقاً وعن سبعة من صحابة سيّدنا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورضي عنهم، وصحته التي لا مجال للشك فيها يمكننا أن نقول: إنه بلغ حد التواتر»^(٢).

دلالة الحديث على وجود الإمام المهدي عليه السلام

بعدما تقدم من صحة هذا الحديث، فدلالته على وجود الإمام المهدي عليه السلام واضحة؛ لأنه يدلّ على وجود إمام من العترة - وهو الخليفة - مع الكتاب، ولا يمكن أن يفترق عنه إلى يوم القيامة. والتطبيق المعقول الوحيد له من أهل البيت هو الإمام المهدي وهو آخر الأئمة عليهم السلام، الذي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعدما ملئت ظلماً وجوراً؛ لأنه لا معنى للاستمرار بالتمسك بهم والأخذ والافتداء بإمامتهم والتسليم لهم، إلا إذا فسّرناه بما تقول به الإمامية الاثنا عشرية، وهو التفسير الحقيقي والواقعي والمنطقي.

٣- حديث: (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة)

ومن الأحاديث العامة أيضاً حديث: «إنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة»^(٣) وهذا الحديث مشهور عند أهل السنة، وقد صحّحه ابن حجر وابن

(١) الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته: ج ١ ص ٤٨٢ ح ٢٤٥٧، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٢) سامي بن أنور المصري الشافعي، الزهرة العطرة في حديث العترة: ص ٦٩ - ٧٠، الناشر: دار الفقيه - مصر.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ١ ص ١٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٠ ص ٢٥٣، الناشر: دار الفكر - بيروت. الموفق الخوارزمي، المناقب: ص ١٠٠، الناشر: دار الفقيه - مصر.

القيّم وغيرهم.

قال ابن حجر العسقلاني وكذا العيني: «... دلالة للصحيح من الأقوال، أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة، والله أعلم»^(١).

وقال ابن القيّم: «ويأبى الله إلا أن يتم نوره ويصدق قول رسوله: إنه لا تخلو الأرض من قائم لله بحججه ولن تزال طائفة من أمته على محض الحق الذي بعثه به»^(٢).

وهذا الحديث أيضاً يدلّ على استمرار حجة الله في الأرض، ولا يصحّ ادّعاء أنّ غير أئمة أهل البيت عليهم السلام هم حجج الله على الخلق.

الألوسي يصرح بخلافة الإنسان الكامل إلى قيام الساعة

صرّح الألوسي في معرض كلامه حول تفسير معنى (ال خليفة) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٣)، قال: «المشهور أن المراد به آدم عليه السلام»، ثم استدرك على كلامه قائلاً: «ولم تزل تلك الخلافة في الإنسان الكامل إلى قيام الساعة وساعة القيام، بل متى فارق هذا الإنسان العالم مات العالم؛ لأنه الروح الذي به قوامه، فهو العماد المعنوي للسماء، والدار الدنيا جارحة من جوارح جسد العالم الذي الإنسان روحه، ولمّا



ص ٣٦٦، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٦ ص ٣٥٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت. العيني، عمدة

القاري: ج ١٦ ص ٤٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) ابن القيّم: إعلام الموقعين: ج ٢ ص ٢٧٦.

(٣) البقرة: ٣٠.

كان هذا الاسم الجامع قابل للحضرتين بذاته، صحّت له الخلافة وتدبير العالم، والله سبحانه الفعّال لما يريد ولا فاعل في الحقيقة سواه»^(١).
ولكن الآلوسي سكت ولم يصرح بالتطبيق، ومن هو ذلك الإنسان الكامل الذي يبقى إلى قيام الساعة، فاكتفى بقوله: «وفي المقام ضيق، والمنكرون كثيرون ولا مستعان إلا بالله عزّ وجلّ»^(٢).

فالآلوسي لم يفصح عن بيان ماهية هذا الإنسان الكامل، وحثه كثرة المنكرين، ومن ثم يستعين على هذا السكوت بالله عزّ وجلّ. أليس الإنسان الكامل الذي تصح له الخلافة، وتدبير العالم إلى قيام الساعة هو الإمام المهدي عليه السلام؟ أليس ما ذكرناه من تلك الأحاديث المتقدمة، كحديث الاثني عشر والثقلين وعدم خلو الأرض من حجة، كلّها شواهد على تلك الحقيقية، وهي وجود (الإنسان الكامل الذي تصحّ له الخلافة والإمامة). والتي لا يمكن إلا وأن يدعن لها العقل والفترة السليمة؟

شبهة التعارض في أحاديث الإمام المهدي عليه السلام

ذكر السيد محمد رشيد رضا في تفسيره، قائلاً: «وأما التعارض في أحاديث المهدي فهو أقوى وأظهر والشبهة فيها أظهر، ولذلك لم يعتد الشيخان بشيء من رواياتهما في صحيحهما»^(٣). وعليه فتعارض وتتساقط.

(١) الآلوسي، روح المعاني: ج ١ ص ٢٢٠-٢٢١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) المصدر السابق: ج ١ ص ٢٢١.

(٣) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم: ج ٩ ص ٤٩٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الجواب

إنّ هذه الشبهة مردودة من وجوه:

أولاً: قد تقدّم أنّ هناك جمّاً غفيراً من كبار العلماء ممن قال بصحة وتواتر أحاديث الإمام المهدي عليه السلام، وهذا بطبيعة الحال يكشف عن عدم الخلاف في هذه القضية. ثم إنّ التعارض لا يعني إلاّ التنافي بين دليلين أو أكثر، بحيث يتحيّر العرف في العمل بأيّ منهما، ويكون هناك تدافع وتناقض بين الدليلين، والعرف هنا لم يتحيّر بل جمع بين أحاديث الإمام المهدي عليه السلام فلا تعارض أصلاً.

ثانياً: التعارض إنّما يحصل بين الأدلة الظنيّة لا القطعية، وما دلّ على عقيدة المهدي قطعيّ جزماً؛ لأنّ اتفاق ما يزيد على خمسين حديثاً رواه أكثر من صحابي وصحابية يورث الاطمئنان والجزم، وكذلك التواتر بطرقها في جميع الطبقات، فلا تصل المسألة إلى التعارض، لأنّ ما كان جزمياً لا ينافيه ما كان ظنياً.

وعليه؛ فما فرض من تعارض أحاديث الإمام المهدي عليه السلام ليس صحيحاً، لعدم وجود موضوع لهذا التعارض حتى نقول به.

شبهة عدم إخراج البخاري ومسلم أحاديث المهدي في صحيحيهما

من الشبهات التي أدّت إلى إنكار أحاديث الإمام المهدي عليه السلام من قبل البعض: عدم ورودها في صحيح البخاري ومسلم، وعدم ذكرها في الصحيحين علامة على ضعفها، قال محمد رشيد رضا: «لم يعتد الشيخان

بشيء من رواياتها في صحيحيهما»^(١).

وقال أحمد أمين: «ولم يرو البخاري ومسلم شيئاً من أحاديث المهدي؛ مما يدل على عدم صحتها عندهما»^(٢)، والقفاري قد نهج نفس الأسلوب واقتفى نفس الأثر.

الجواب

الشبهة باطلّة لعدة وجوه:

الوجه الأول: أنّ البخاري ومسلم لم يدّعا أنّهما استوعبا في كتابيهما جميع الأحاديث الصحيحة، إن سلّمنا بأنّ جميع ما فيهما من أحاديث صحيحة^(٣).

أمّا البخاري، فواضح من اسم كتابه الذي ذكره ابن الصلاح في مقدمته، قال: «اسمه الذي سمّاه به هو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وسننه وأيامه»^(٤)، فهو يصرّح بأنّه

(١) محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الحكيم: ج ٩ ص ٤٩٩، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) أحمد أمين، ضحى الإسلام: ج ٣ ص ٢٣٧، الناشر: مكتبة النهضة المصرية.

(٣) عند التأمل بروايات البخاري ومسلم؛ فإنّ المنصف يجد أنّ هناك إساءات كثيرة للمولى جلّ وعلا وللرسول ﷺ، وهذا يتنبك بضعف هذه الروايات، كما في أحاديث رؤية الله تعالى [صحيح البخاري: ج ١ ص ١٩٥ ح ٨٠٦] وأنه تعالى يضحك [البخاري: ج ١ ص ١٩٦ ح ٨٠٦] وأن له تعالى ساقاً [البخاري: ج ٦ ص ٧٢ ح ٤٩١٩] وغيرها.

وأما الإساءة للرسول ﷺ فهناك روايات لا يمكن لعاقل التصديق بها من قبيل: نسيان رسول الله بعض آيات القرآن [البخاري: ج ٣ ص ١٥٢ ح ٢٦٥٥]، والبول واقفاً [البخاري: ج ١ ص ٦٢ ح ٢٢٤]، وأكله اللحم الحرام؛ لأنه لم يعلم بأمر الذبائح [البخاري: ج ٦ ص ٢٢٥ ح ٥٥٠١]، وقيامه إلى الصلاة ناسياً أنّه مجنب [البخاري: ج ١ ص ٧٢-٧٣ ح ٢٧٥]، وغيرها من الروايات التي يمجها العقل والفترة السليمة.

(٤) عثمان بن عبد الرحمن، مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وآله، فكلمة (الجامع) في اسم كتابه هي للمختصر، وليس لكل ما ورد في سنته صلى الله عليه وآله.

وقال الذهبي وابن حجر العسقلاني: «قال إبراهيم بن معقل: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب»^(١).

وقال الحازمي: «فقد ظهر أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال، ولا في الحديث»^(٢).

أمّا مسلم، فقد صرح هو بنفسه بعدم جمعه لكل الصحاح، قال: «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه»^(٣).

وقال النووي في مقدمة شرحه: إن مسلماً قال: «إنما أخرجت هذا الكتاب وقلت: هو صحاح، ولم أقل ما لم أخرج من الحديث في هذا الكتاب فهو ضعيف، وإنما خرجت هذا الحديث من الصحيح؛ ليكون مجموعاً عندي، وعند من يكتبه عني».

وأضاف النووي: «ألزم الحافظ الدار القطني وغيره، البخاري ومسلماً

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٢ ص ٤٠٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. ابن حجر

العسقلاني، تعليق التعليق: ج ٥ ص ٤٢٠، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت.

(٢) ابن حبان، صحيح ابن حبان: ج ١ ص ٦، وقد ورد هذا الكلام في مقدمة المحقق (شعيب الأرنؤوط).

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ١٥ ح ٧٩١، الناشر: دار الفكر - بيروت. فقد سئل مسلم في صحيحه، في باب صفة صلاة النبي (صلى الله عليه وآله)، عن حديث أبي هريرة: «وإذا قرأ فأنتوا». فقال: «هو عندي صحيح. فقال السائل: لم لم تضعه هاهنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا وإنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه».

إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدنا أسانيد قد أخرجنا لروايتها في صحيحهما. وذكر الدارقطني وغيره: أن جماعة من الصحابة (رضي الله عنهم) رووا عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ورويت أحاديثهم من وجوه الصحاح لا مطعن في ناقلها، ولم يخرجنا من أحاديثهم شيئاً، فيلزمهما إخراجهما على مذهبهما. وذكر البيهقي: إنهما اتفقا على أحاديث صحيفة همام بن منبه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها، مع أن الإسناد واحد.. وهذا الإلزام ليس بلازم في الحقيقة، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح؛ بل صحَّ عنهما تصريحهما بأنهما لم يستوعبا، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح، كما يقصد المصنف في الفقه جمع جملة من مسائله لا أنه يحصر جميع مسائله»^(١).

أضف إلى ذلك، فإنّ هناك ما يشير إلى أنّ مسلماً قد أخرج بعض أحاديث المهدي، فقد قال ابن حجر الهيتمي: «ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه والبيهقي وآخرون: المهدي من عترتي من ولد فاطمة»^(٢)، فلعلّ الحديث سقط أو أسقط!

الوجه الثاني: من الثابت عند علماء الحديث أنّ المقبول من الحديث أعمّ من الصحيح، فهو يشمل الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره، والصحيح ليس مقصوراً وجوده في كتاب

(١) النووي، المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ج ١ ص ٢٤-٢٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٤٧٢، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت.

الصحيحين، كما هو بدهي، فالعلماء قسّموا الصحيح بحسب القوة إلى سبعة مراتب:

المرتبة الأولى: ما اتفق عليه الشيخان، والثانية: ما تفرد به البخاري، والثالثة: ما تفرد به مسلم، والرابعة: ما كان على شرط البخاري ومسلم، والخامسة: ما هو على شرط البخاري، والسادسة: ما هو على شرط مسلم، والسابعة: ما رواه من غيرهم من الأئمة الذين التزموا الصحة وصحّوه^(١).
ومعلوم أنه ليس في الصحيحين من هذه المراتب إلا الثلاث الأولى، أمّا الأربع الباقية، فوجودها إنّما هو خارج الصحيحين.

ومعلوم أيضاً أنّ العلماء في جميع العصور يحتجون بالأحاديث الصحيحة، بل والحسنة حتى ما كان منها خارج الصحيحين، والعمل بها مطلقاً، واعتبار ما دلّت عليه من غير حظّ من شأنها أو التقليل من قيمتها، سواء أكان ذلك في أمور الاعتقاد أم في أمور الأحكام.

فهناك أحاديث قد احتج بها علماء أهل السنة في غير الصحيحين، فليس بالضرورة أن كلّ حديث لم يخرج به البخاري ومسلم هو ضعيف أو لا يحتجّ به.

الثالث: أنّ الأحاديث التي وردت في صحيح البخاري ومسلم لا نستطيع أن نجزم بعدم شمولها لأحاديث الإمام المهدي عليه السلام؛ بل هناك أحاديث وردت فيهما وإن لم يرد فيها التصريح بذكر المهدي عليه السلام على جهة

(١) الدهلوي، مقدمة في أصول الحديث: ج ١ ص ٨٧-٨٨، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت.

التفصيل، وقد أشارت تلك الأحاديث إلى المهدي عليه السلام وإن لم تصرّح باسمه، فدلت على ظهور رجل صالح يؤم المسلمين عند نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، يصلي عيسى بن مريم خلفه.

ومن ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم في باب نزول عيسى بن مريم، عن أبي هريرة، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم»^(١).

وكذلك أخرج مسلم عن جابر بن عبد الله، أنه سمع النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة، قال: فينزل عيسى بن مريم عليه السلام فيقول أميرهم: تعال صل لنا، فيقول: لا، إنّ بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمه الله هذه الأمة»^(٢).

وجاء ما يفسر هذه الأحاديث في السنن والمسانيد الأخرى ويبين اسم هذا الأمير الذي يصلي عيسى عليه السلام خلفه، وصفته أنه هو المهدي عليه السلام؛ وأحاديث السنة يفسر بعضها بعضاً:

روى ابن أبي شيبة في المصنّف عن ابن سيرين قال: «المهدي من هذه الأمة وهو الذي يؤمّ عيسى بن مريم»^(٣)، وقال ابن حجر: «وقال أبو الحسن الخسعي الأبدى في مناقب الشافعي: تواترت الأخبار بأن المهدي من هذه

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٤٣ ح ٣٤٤٩، كتاب بدء الخلق، الناشر: دار الفكر - بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٩٥ ح ٢٨٣، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ٩٥ ح ٢٨٦.

(٣) ابن أبي شيبة، المصنّف: ج ٨ ص ٦٩٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الأمة وأن عيسى يصلي خلفه»^(١).

وروى ابن قيم في المنار المنيف عن مسند الحارث بن أبي أسامة وصحّحه، قال: «روى الحارث بن أبي أسامة في مسنده، حدثنا إسماعيل بن عبد الكريم، حدثنا إبراهيم بن عقيل، عن أبيه، عن وهب بن منبه، عن جابر، قال: قال: رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ينزل عيسى بن مريم فيقول أميرهم المهدي: تعال صل بنا، فيقول: لا، إن بعضهم أمير بعض تكرمة الله لهذه الأمة»، ثم قال معلقاً: «وهذا إسناد جيد»^(٢). وأيضاً صحّحه الألباني في السلسلة الصحيحة^(٣).

وقال السيوطي في ردّ من ينكر أن عيسى بن مريم يصلي خلف المهدي: «وهذا من أعجب العجب، فإن صلاة عيسى خلف المهدي ثابتة في عدة أحاديث صحيحة بأخبار رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وهو الصادق المصدوق الذي لا يخلف خبره»^(٤).

وخلاصة القول: إنّ هذه الأحاديث وإن رويت في الصحاح بشكل مجمل، ولكن كتب السنة قد فسرتها وشرحتها؛ ولعل السبب في عدم ذكر البخاري أو مسلم لها مخافة إثارة القلق بسبب أنّ ذكر المهدي كان يشكّل هاجساً مخيفاً للسلطة العباسية الحاكمة آنذاك، فكانت عيونهم وجواسيسهم

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٦ ص ٣٥٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف: ج ١ ص ١٤٧، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب.

(٣) الألباني، السلسلة الصحيحة: ج ٥ ص ٢٧٦ ح ٢٢٣٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٤) السيوطي، الحاوي للفتاوي: ص ١٥٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

تتحريّ وترصد كلّ المواليدي في ذلك الوقت، فهل يعقل والحال هذه أن يقدم ويجازف الشيخان على هذا الفعل؟ فلذا كانا يتجنّبان الحديث عن المهدي عليه السلام صراحة، ومع هذا قد أشارا إلى ذلك تلويحاً حين ذكرنا أحاديث خروج الدجال، وأحاديث نزول عيسى، وإمامة أمير المسلمين لعيسى عليه السلام، فهما يعبران عن وجود الإمام المهدي: (بكلمة أمير) أو (الإمام) مطلقاً^(١).

إذن؛ هناك أحاديث كثيرة منها الصحيح وغير الصحيح في أمر المهدي ولم ترد في صحيح البخاري ومسلم؛ لذا نجد الحفاظ الآخرين كابن خزيمة وتلميذه ابن حبان، وحاكم النيسابوري وغيرهم قد استدرکوا وجمعوا وصحّحوا أحاديث المهدي عليه السلام وصنّفوها في مؤلفاتهم المشهورة والمعروفة عند أهل العلم والمعرفة.

وبهذا اتّضح سقوط شبهة ضعف أحاديث الإمام المهدي عليه السلام لعدم إخراج البخاري ومسلم لها في صحيحيهما، وكذلك شبهة التعارض. ومن مجموع ما تقدم سقطت أيضاً دعوى خرافة وأسطورة القول بالإمام المهدي وغيبته، فهي محض ادعاء لا تستند إلى دليل علمي.

(١) فقد أخرج البخاري ومسلم بسنديهما عن أبي قتادة أن أبا هريرة، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): «كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم وإمامكم منكم؟». صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٤٣ ح ٣٤٤٩. صحيح مسلم: ج ١ ص ٩٤ ح ٢٨٥. وأخرج مسلم أيضاً بسنده عن ابن جريج، قال: «أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: سمعت النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحقّ ظاهرين إلى يوم القيامة، قال: فينزل عيسى بن مريم (صلى الله عليه وسلم)، فيقول أميرهم: تعال صلّ لنا، فيقول: لا، إنّ بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمه الله هذه الأمة». صحيح مسلم: ج ١ ص ٩٥ ح ٢٨٦.

وبعد ذكر هذه المقدمة عن عقيدة المنقذ أو المهدي عند المسلمين وغيرهم، نحاول الآن الإجابة عن بعض الشبهات التي أوردها القفاري حول المهدي والمهدوية في هذا الجزء، تاركين ما تبقى إلى الأجزاء الباقية إذا وفقنا الله تعالى لذلك.

شبهات القفاري حول المهدي عليه السلام

الشبهة: إن الإمام العسكري عليه السلام مات بلا عقب

قال القفاري في فصل (نشأة فكرة الغيبة عند الشيعة الاثني عشرية):

«إذ بعد وفاة الحسن - إمامهم الحادي عشر - سنة (٢٦٠هـ) لم يُر له خلف، ولم يُعرف له ولد ظاهر، فاقسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمه، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها، وبسبب ذلك اضطرب أمر الشيعة وتفرّق جمعهم؛ لأنهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين عندهم بدون إمام، لأنّه هو الحجّة على أهل الأرض...»^(١).

ثم قال في فصل نقد عقيدة الغيبة: «حتى قال بعضهم: إنّنا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده، ولو جاز لنا دعوى أن للحسن ولداً خفياً لجاز مثل هذه الدعوى في كلّ ميت من غير خلف، ولجاز أن يقال في النبي (صلى الله عليه وسلّم) إنّ خلف ابناً نبياً رسولاً؛ لأنّ مجيء الخبر بوفاة الحسن بلا عقب كمجيء الخبر بأنّ النبي (صلى الله عليه وسلّم) لم يخلف ولداً من صلبه، فالولد قد بطل لا محالة»^(٢).

أساسيات الشبهة

١- إنّ الإمام الحسن العسكري عليه السلام لم ير، ولم يعرف له ولد.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ١٠٩٣ - ١٠٩٤.

- ٢- بعد وفاته انحصر تقسيم ميراثه بين أم الإمام الحسن عليه السلام وأخيه فقط.
- ٣- اضطراب الشيعة واختلافهم بعد وفاة الإمام الحسن عليه السلام.
- ٤- ادعاء الولد للإمام العسكري عليه السلام يشبه ادعاء أن النبي صلى الله عليه وآله قد خلف ولداً نبياً.

الجواب: الشبهة باطلت من عدة وجوه

الوجه الأول: تهافت أقوال القفاري

زعم القفاري أن كتب الشيعة قد صرّحت بأن الإمام العسكري عليه السلام لم يعرف له ولد ظاهر، بينما نجده في نص آخر ينقل عن الشيعة أنفسهم، فيقول: «أما الاثنا عشرية فقد ذهبت إلى الزعم بأن للحسن العسكري ولداً كان قد أخفى (أي الحسن) مولده، وستر أمره؛ لصعوبة الوقت وشدة طلب السلطان له، فلم يظهر ولده في حياته، ولا عرفه الجمهور بعد وفاته»^(١).

وهو بهذا يصرّح بأن رأي الشيعة الإمامية هو أن للإمام العسكري ولداً وقد أخفى مولده، وهذا الكلام بطبيعة الحال يقتبس من كتب الشيعة التي تمثل رأيهم.

فهناك تهافت واضح في نقله لآراء الشيعة في مسألة ولادة الإمام المهدي عليه السلام والمفترض أنه ينقل آراء الشيعة الإمامية حسب عنوان أطروحته التي خصّها بالإمامية الاثني عشرية، فلا معنى لأن يكون مقصوده بعض الأقوال لغير الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وهذا هو الخطأ الكبير

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٦، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

والفاحش الذي وقع في منهج نقده للشيعة الإمامية، فهناك خلط واضح بين المذهب الإمامي الاثني عشري وبقية الفرق التي تنسب للشيعة.

الوجه الثاني: كتب الشيعة تصرح بأن الخلف من صلب الإمام العسكري

إنّ القفاري نقل ادعاء أنّ الإمام العسكري عليه السلام لم ير له خلف من الأشعري صاحب كتاب (المقالات والفرق) ونسبه للشيعة مطلقاً، بينما كان الأشعري بصدد نقل أقوال الفرق بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، فبعد أن ذكر أن الإمام لم ير له خلف، قال: «فرقة منها وهي المعروفة بالإمامية قالت:... فنحن متمسكون بإمامة الحسن بن علي، مقرّون بوفاته موقنون مؤمنون بأنّ له خلفاً من صلبه، متدينون بذلك، وأنه الإمام من بعد أبيه الحسن بن علي، وأنه في هذه الحالة مستتر خائف مأمور بذلك حتى يأذن الله عزّ وجلّ له فيظهر ويعلن أمره»^(١).

وقد قطع القفاري كلام الأشعري، ولم ينقل ذيله المتقدم الذي يفيد أن الإمامية الاثني عشرية: موقنون مؤمنون متدينون بأنّ للإمام الحسن العسكري خلفاً من صلبه، وأنه الإمام من بعد أبيه، وهو يتبنى هذا القول؛ لأنّ مذهبه وعقيدته هي (الإيمان باثني عشر إماماً)، فأين اعتراف كتب الشيعة الإمامية بأنّ الإمام لم يخلف ولداً؟!!

(١) سعد بن عبد الله الأشعري، المقالات والفرق: ص ١٠٢-١٠٣، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنكي.

الوجه الثالث: عدم الرؤية لا تدل على عدم الوجود

إنّ قول الأشعري في النصّ الذي نقله القفاري: «ولم ير له خلف ولم يعرف له ولد ظاهر» على تقدير صحّته، ليس فيه دلالة على أنّ الإمام العسكري لم يخلف ولداً، فعدم رؤيته من قبل الناس ومعرفتهم له لا تدلّ على عدم ولادته، لعدم الملازمة بينهما، ففرق بين أن يقال: لم يولد له ولد، وبين أن يقال: لم ير له ولد.

الوجه الرابع: اقتسام جعفر لميراث العسكري لا يدل على عدم ولادة المهدي

لقد استدللّ القفاري على عدم ولادة الإمام المهدي عليه السلام بانحصار قسمة ميراث الإمام العسكري عليه السلام بين أمّه وبين أخيه جعفر الكذاب، وهذا الانحصار يدلّ على عدم ولادته، قال: «قال: فاقسم ما ظهر من ميراثه أخوه جعفر وأمّه»، وهو استدلال لا يخلو من غرابة؛ لأنّ بعض كتب الشيعة عندما تنقل ذلك، لا تدّعي أنّ الإمام المهدي عليه السلام غير مولود، بل تقول: إنّ جعفر الكذاب قد ادّعى الإمامة بعد أخيه الحسن بن علي عليه السلام حسداً وطمعاً وكذباً، لذلك ادّعى ميراثه، فاقسامه الميراث مع أمّ الإمام المهدي عليه السلام لا يدلّ على عدم ولادته عليه السلام، بل هو فعل أراد به أن يقوّي زعمه بأنه هو الإمام من بعد أبيه، كما صرّحت بذلك عدّة روايات من طرقنا.

فقد روى الصدوق بسنده عن أبي حمزة الثمالي، عن أبي خالد الكابلي، عن الإمام زين العابدين عليه السلام، قال: «حدّثني أبي، عن أبيه عليه السلام: أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: إذا ولد ابني جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام فسموه الصادق، فإنّ للخامس من

ولده ولداً اسمه جعفر يدعي الإمامة؛ اجترأ على الله وكذباً عليه، فهو عند الله جعفر الكذاب المفترى على الله عز وجل، والمدعي لما ليس له بأهل، المخالف على أبيه والحاسد لأخيه، ذلك الذي يروم كشف ستر الله عند غيبة ولي الله عز وجل، ثم بكى علي بن الحسين عليه السلام بكاءً شديداً، ثم قال: كائني بجعفر الكذاب وقد حمل طاغية زمانه على تفتيش أمر ولي الله، والمعيب في حفظ الله والتوكيل بحرم أبيه؛ جهلاً منه بولادته، وحرصاً منه على قتله إن ظفر به؛ طمعاً في ميراثه حتى يأخذه بغير حقه»^(١).

فالرواية وردت على لسان رسول الله صلى الله عليه وآله، وتشير بشكل صريح أن جعفرأ كان يروم كشف ستر الله تعالى عند غيبته؛ حرصاً منه على قتله وطمعاً في ميراثه.

وهذه الرواية تحمل صدقها معها، لوجود قرينة تدل على ذلك، وهي حكاية الواقع وصدقه بما أخبر به عليه السلام، فجعفر كان حاسداً لأخيه، وطمعاً في ميراثه ساعياً لأخذه بغير حق، لذا نجد الشيخ المفيد رحمه الله يصرح بقوله: «وتولى جعفر بن علي أخو أبي محمد عليه السلام أخذ تركته، وسعى في حبس جواري أبي محمد عليه السلام واعتقال حلائله، وشنع على أصحابه بانتظارهم ولده وقطعهم بوجوده والقول بإمامته، وأغرى بالقوم حتى أخافهم وشردهم، وجرى على مخلفي أبي محمد عليه السلام بسبب ذلك كل عزيمة، من اعتقال وحبس وتهديد وتصغير واستخفاف وذل، ولم يظفر

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٢٠، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

السلطان منهم بطائل. وحاز جعفرٌ ظاهرَ تركة أبي محمد عليه السلام، واجتهد في القيام عند الشيعة مقامه، فلم يقبل أحد منهم ذلك ولا اعتقده فيه، فصار إلى سلطان الوقت يلتمس مرتبة أخيه، وبذل مالا جليلاً، وتقرب بكل ما ظنَّ أنه يتقرب به، فلم ينتفع بشيء من ذلك»^(١).

رأي الإمامية في جعفر الكذاب

خلاصة رأي الإمامية في جعفر لا سيما في هذه المسألة تندرج في النقاط التالية:

أولاً: أنه ادّعى الإمامة وهو غير مؤهل لها؛ مما اضطره إلى اللجوء للسلطة الحاكمة للتمهيد لهذا الأمر، ولكن خاب سعيه في ذلك، لذا نجد أن الوزير عبيد الله بن يحيى بن خاقان نهره عندما جاء إليه في هذا الأمر، حيث قال له: «يا أحمق، السلطان جرّد سيفه في الذين زعموا أن أباك وأخاك أئمة؛ ليردهم عن ذلك، فلم يتهياً له ذلك، فإن كنت عند شيعة أبيك وأخيك إماماً فلا حاجة لك إلى السلطان؛ ليرتبك مراتبهم ولا غير السلطان، وإن لم تكن عندهم بهذه المنزلة لم تنلها بنا...»^(٢).

ولم يكتف جعفر مجرد ادعائه الإمامة؛ بل استخدم الأموال الكثيرة ليصل إلى مآربه الخبيثة، ولكن أيضاً لم يوفق في هذا المسعى، فحمل للسلطان الحاكم آنذاك أموالاً طائلة تقدر بـ (عشرين ألف دينار)، طالباً منه

(١) المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٣٦-٣٣٧، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٠٥-٥٠٦، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

أن يجعل له مرتبة أخيه ومنزلته، فأجابه السلطان بنحو جواب الوزير ابن خاقان^(١).

ثانياً: لقد ادعى تركة الأموال والميراث الذي تركه أخوه بلا وجه حق، ومن ثم حيازته لها بإذن من السلطة الحاكمة.

قال ابن شهر آشوب في مناقبه: «تولّى أخوه أخذ تركته... واجتهد جعفر في المقام مقامه فلم يقبله أحد وبرؤوا منه ولقبوه الكذاب»^(٢).

ثالثاً: لقد قام بإفشاء سرّ أخيه العسكري عليه السلام إلى الدولة من خلال الإيعاز لهم بولادة الإمام المهدي عليه السلام، ومن هنا بدأت سلسلة من المطاردات والاعتقالات لعيال الإمام عليه السلام، بل تسببت في جلب المحن والبلاء لشيعة علي عليه السلام.

قال الشيخ الطبرسي: «وشنّع على الشيعة في انتظارهم ولده وقطعهم بوجوده واعتقادهم لإمامته، وجرى بسبب ذلك على مخلفة أبي محمد عليه السلام وشيعته كل بلاء ومحنة، من حبس واعتقال وشدة»^(٣).

إذن هذا هو حال جعفر؛ فجاءت تسميته بـ (الكذاب) عند الإمامية، وهذا بطبيعة الحال، لا يدلّ على أن الإمام العسكري لم يخلف، أو لم يولد له ولد، كما صوّر وادعى الدكتور ذلك.

(١) ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب: ج ٣ ص ٥٢٤، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف.

(٢) المصدر نفسه..

(٣) الطبرسي، إعلام الوري بأعلام الهدى: ج ٢ ص ١٥١، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.

الوجه الخامس: أحاديث ولادة المهدي عليه السلام متواترة

إنّ الأحاديث التي تقدّم ذكرها، كحديث (الثقلين) وحديث (الاثني عشر) وحديث (عدم خلو الأرض من قائم لله بحجة) والتي دلّت على استمرار وجوده، فهي تدلّ جزماً على ولادته، وكذلك ما ورد من تطبيق لهذه الأحاديث من مصادر الحديث السنية، وكذلك ما تواتر من أحاديث تحديد هويته، وكونه من قريش ومن أهل البيت من ولد النبي صلى الله عليه وآله ومن ولد علي وفاطمة والحسين عليهم السلام. كما روى الجويني عن مجاهد، عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «إن وصيي علي بن أبي طالب، وبعده سبطاي: الحسن والحسين، يتلوه تسعة من صلب الحسين أئمة أبرار... إذا مضى الحسين فابنه عليّ، فإذا مضى عليّ فابنه محمد، فإذا مضى محمد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه عليّ، فإذا مضى عليّ فابنه محمد، ثم ابنه عليّ، ثم ابنه الحسن، ثم الحجة بن الحسن، فهذه اثنا عشر أئمة عدد نقيب بني إسرائيل»^(١). وغيرها من الأحاديث التي تقدم ذكرها.

وسوف نتناول اعتراف جملة كبيرة من العلماء ممن قالوا بولادته عليه السلام وكونه من ولد الإمام الحسن العسكري عليه السلام؛ ولاسيما ممن اشتهر بخبرته واطلاعه في علم الأنساب، فنذكر الذين دوّنوا واعترفوا في صحفهم هذه الحقيقة، وكذلك نذكر بشكل عام ممن قال بولادته من غير علماء الأنساب.

وأيضاً سننقل الروايات والأحاديث من طرق الشيعة من خلال الشهادات

(١) الجويني، فرائد السمطين: ج ٢ ص ١٣٣ - ١٣٤، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت. القندوزي، ينبيع المودة: ج ٣ ص ٢٨٢، الناشر: دار الأسوة.

والوثائق التي تثبت لنا ولادته عليه السلام، مع وضوح هذا الأمر عند الإمامية؛ لأنها من صلب عقيدتهم؛ ولكن لتشكيك بعض في روايات الشيعة في هذا الأمر سنضطر لنقلها.

اعتراف علماء الأنساب بولادة الإمام المهدي عليه السلام

في البدء نقل عبارة القفاري التي نفى فيها تصريح علماء الأنساب بولادة الإمام المهدي عليه السلام، حيث قال في فصل (نقد عقيدة الغيبة والمهدية عند الاثني عشرية): «وقد ذكر أهل العلم بالأنساب والتواريخ أن الحسن بن علي لم يكن له نسل ولا عقب»^(١).

نقول: هذا قول من لا خبرة له بما قاله علماء الأنساب، فقد ذهب جملة منهم من كلا الفريقين إلى القول بولادة الإمام المهدي عليه السلام، فهم الأدرى والأعلم بشجرة الأنساب، وقولهم يورث الاطمئنان بالصدق، فيكون حجة بلا نزاع في ذلك، ومن هؤلاء العلماء:

١- الشيخ أبو نصر البخاري.

وهو النسابة الشهير الشيخ أبو نصر سهل بن عبد الله بن داود بن سليمان بن أبان بن عبد الله البخاري من أعلام القرن (الخامس الهجري)^(٢).

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٩١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) يعتبر أبو نصر البخاري، من علماء القرن الرابع، لأنه يروي عنه أبو العلاء الواسطي من مشايخ الخطيب، وهو محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب، قال الخطيب البغدادي: «أخبرنا القاضي أبو العلاء محمد بن علي بن يعقوب، حدثنا أبو نصر سهل بن عبيد الله بن داود بن سليمان بن أبان بن عبد الله البخاري - قدم علينا بغداد - حدثنا محمد بن نوح الجنديسابوري...». تاريخ بغداد: ج ٩ ص ٩

قال في سرّ السلسلة العلوية: «وولد علي بن محمد النقي عليه السلام الحسن بن علي العسكري عليه السلام من أمّ ولد نوبية^(١) تدعى ریحانة، وولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وقبض سنة ستين ومائتين بسامراء، وهو ابن تسع وعشرين سنة... وولد علي النقي ابن محمد التقي عليه السلام جعفرًا وهو الذي تسميه الإمامية جعفر الكذاب، وإنما تسميه الإمامية بذلك لادعائه ميراث أخيه الحسن عليه السلام دون ابنه القائم الحجة عليه السلام، لا طعن في نسبه»^(٢).

٢- السيد الشريف نجم الدين أبو الحسن بن محمد العلوي العمري.

النسابة المشهور، من أعلام (القرن الخامس) في كتابة (المجدي في أنساب الطالبين) قال: «ومات أبو محمد عليه السلام وولده من نرجس معلوم عند خاصة أصحابه وثقات أهله... وامتحن المؤمنون، بل كافة الناس بغيبته»^(٣).

٣- فخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي (ت/٦٠٦ هـ)^(٤).



ص ١٢٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. وأبو علاء الواسطي قد توفي سنة (٤٣١ هـ)، قال الخطيب البغدادي: «ومات أبو العلاء في ليلة الإثنين الثالث والعشرين من جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة». تاريخ بغداد: ج ٣ ص ٣١٤، ومنه يظهر أنّ أبا نصر البخاري كان حيًّا أواسط القرن الخامس الهجري.

(١) النوبي بضم النون، هذه النسبة إلى بلاد النوبة وهي السودان. السمعاني، الأنساب: ج ٥ ص ٥٣٠، الناشر: دار الجنان - لبنان.

(٢) أبو نصر البخاري، سرّ السلسلة العلوية: ص ٣٩-٤٠، الناشر: انتشارات الشريف الرضي.

(٣) علي بن محمد العلوي العمري، المجدي في أنساب الطالبين: ص ١٣٠، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي - قم.

(٤) هو الفخر الرازي هو الامام فخر الدين الرازي الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ صاحب كتاب التفسير المشهور.

قال في كتابه (الشجرة المباركة في أنساب الطالبية): «أما الحسن العسكري الإمام عليه السلام فله ابنان وبتان: أمّا الابنان، فأحدهما: صاحب الزمان، والثاني موسى درج في حياة أبيه...»^(١).

٤- النسابة الشهير السيد جمال الدين أحمد بن علي الحسنى، المعروف بابن عنبة والمتوفى سنة (٨٢٨ هـ) في كتابه (عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب)، قال: «الإمام أبو محمد الحسن العسكري عليه السلام كان من الزهد والعلم على أمر عظيم، وهو والد الإمام محمد المهدي صلوات الله عليه ثاني عشر الأئمة عند الإمامية، وهو القائم المنتظر عندهم، من أمّ ولد اسمها نرجس، واسم أخيه أبو عبد الله جعفر الملقب بالكذاب؛ لادعائه الإمامة بعد أخيه الحسن»^(٢).

٥- الشيخ أبو المعالي محمد سراج الدين الرفاعي (ت / ٨٨٥ هـ)^(٣).

قال في كتابه (صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار): «وكان له [أي الإمام الهادي] خمسة أولاد الإمام الحسن العسكري والحسين ومحمد وجعفر وعائشة، فالحسن العسكري أعقب صاحب السرداب الحجة المنتظر، وليّ الله الإمام محمد المهدي عليه السلام...»^(٤).

(١) الفخر الرازي، الشجرة المباركة: ص ٧٨-٧٩، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي - قم.

(٢) ابن عنبة، عمدة الطالب: ص ١٩٩، الناشر: المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.

(٣) هو محمد بن عبد الله بن محمد المخزومي الرفاعي الحسيني سراج الدين شيخ الإسلام في عصره، هكذا قال عنه الزركلي في الأعلام: ج ٦ ص ٢٣٨، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٤) المخزومي، سراج الدين، صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار: ص ٥٦، طبع في مطبعة مكتبة نخبة الأخيار.

٦- محمد أمين السويدي (ت/ ١٢٤٦ هـ)^(١).

قال في كتابه (سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب): «محمد المهدي: وكان عمره عند وفاة أبيه خمس سنين، وكان مربع القامة، حسن الوجه والشعر، ألقى الأنف، صبيح الجبهة»^(٢).

اعتراف علماء السنة بولادة الإمام المهدي عليه السلام

اعترف جملة كبيرة من علماء أهل السنة - غير علماء الأنساب - بولادة الإمام المهدي عليه السلام، فهم على صنفين: منهم من ذكر ولادته من دون أن يشكَّ فيها ومنهم من ذكر ذلك ونسبه لرأي الشيعة، والقسم الأول الذي اعترف بولادته لم يتطرق إلى زمان وكيفية وفاة الإمام المهدي، مع أن السيرة المعروفة عندهم - في الغالب - أن تذكر الوفيات لكل من يترجم له، أو من تذكر سيرته عندهم، بل صرح بعضهم أنه لا يعلم كيف مات الإمام المهدي.

قال الذهبي والصفدي وغيرهما عند ترجمتهم للإمام الحسن العسكري عليه السلام: «عُدم، ولم يعلم كيف مات...» وهذه العبارة فيها اعتراف

(١) محمد أمين بن علي بن محمد سعيد السويدي العباسي البغدادي، أبو الفوز: باحث، من علماء العراق، ولد ببغداد، وتوفي في بريدة بـ(نجد) عائداً من الحج. من كتبه (سبائك الذهب في معرفة أنساب العرب) و(قلائد الدرر في شرح رسالة ابن حجر) في فقه الشافعية، و(الجواهر واليوقيت في معرفة القبلة والمواقيت). خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٦ ص ٤٢.

(٢) محمد أمين السويدي، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب: ص ٧٨، الناشر: منشورات الشريف الرضي.

ضمني بولادته؛ لأنهم لا يعلمون كيف مات، كما هو صريح عبارتهم^(١).
فالمسألة يلقها الغموض بينهم، فيدور حالهم بين أمرين:
إمّا الاعتراف بما تقول به الشيعة من تحقّق غيبته عليه السلام، وإمّا أن يبرّروا
للقارئ - بموضوعية - سبب عدم ذكر وفاته!!

وعليه نستطيع القول إنّ هناك اتفاقاً على ولادته في الجملة، وهذا
كاف في رفع هذا الإشكال.

يقول مصطفى الرافعي^(٢) في كتابه (إسلامنا) بعد أن ذكر جملة من
علماء السنّة الذين قالوا بولادته: «وكثيرٌ غيرهم من علماء السنّة الأجلاء
الذين ذاع صيتهم ويذكرون بكل إعجاب وتقدير. هؤلاء وكثير غيرهم
ممن لا يتسع المقام لذكرهم يقولون بمقولة الإمامية: من أن المهدي هو
محمد بن الحسن العسكري وأنّه حي في مكان ما في هذا العالم، ولا
يجدون في مقولتهم هذه ما يناهض العقل، وبخاصة إذا اعتبرت حياة
المهدي من الأمور الخارقة للعادة، كالتّي أجزاها الله؛ معجزة لبعض أنبيائه،
أو كرامة لبعض أوليائه، وذلك كحياة المسيح والخضر من الأتقياء
وإبليس الدجال من الأَشقياء»^(٣).

(١) أنظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٩ ص ١١٣، الناشر: دار الكتاب العربي. وأنظر: الصفدي،
الوافي بالوفيات: ج ١٢ ص ٧٠، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

(٢) هو مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي من كبار
الكتاب، أصله من طرابلس توفي سنة ١٩٣٧ هـ الزركلي، الأعلام: ج ٧ ص ٢٣٥، الناشر: دار العلم
للملايين - بيروت.

(٣) مصطفى الرافعي، إسلامنا في التوفيق بين السنّة والشيعة: ص ١٩٢، الناشر: الدار الإسلامية -
بيروت

ومن جملة علماء أهل السنة الذين صرحوا بولادته:

١- ابن الأثير الجزري (ت/ ٦٣٠ هـ)^(١).

قال في كتابه (الكامل في التاريخ) في حوادث سنة (٢٦٠ هـ): «وفيها توفي أبو محمد العلوي العسكري، وهو أحد الأئمة الاثني عشر، على مذهب الإمامية، وهو والد محمد الذي يعتقدونه المنتظر...»^(٢).

٢- محيي الدين بن العربي (ت/ ٦٣٨ هـ)^(٣). قال نقلاً عن الشعراني في كتابه (اليواقيت والجواهر): «وعبارة الشيخ محيي الدين في الباب السادس والستين وثلاثمائة من الفتوحات: واعلموا أنه لا بد من خروج المهدي عليه السلام، ولكن لا يخرج حتى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً فيملؤها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلا يوم واحد طول الله تعالى ذلك اليوم حتى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من ولد فاطمة (رضي الله عنها)، وجدّه الحسين بن علي بن أبي طالب، ووالده حسن العسكري ابن الإمام علي النقي...»^(٤).



بيروت.

(١) قال عنه الذهبي: «الشيخ الامام العلامة المحدث الأديب النسابة... وكان إماماً، علامة، أخبارياً، أديباً، متفنناً، رئيساً، محتشماً، كان منزله مأوى طلبية العلم، ولقد أقبل في آخر عمره على الحديث إقبالاً تاماً، وسمع العالي والنازل»، الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٢٢ ص ٣٥٤.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٧ ص ٢٧٤، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

(٣) قال عنه الشعراني: «الشيخ العارف الكامل المحقق المدقق أحد أكابر العارفين بالله... أجمع المحققون من أهل الله عز وجل على جلالته في سائر العلوم...»، الشعراني، الطبقات الكبرى: ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١، الناشر: دار الرشد، المغرب.

(٤) الشعراني، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: ج ٢ ص ٥٦٢، الناشر: دار إحياء



وهذه العبارة التي نقلها الشعراني عن ابن العربي قد حذفت من النسخ المطبوعة، وهو بلا شك خلاف الأمانة العلمية، لذا أدرج الشيخ مهدي فقيه إيماني نسخة مصوّرة من الفصل المتعلق بالموضوع في كتابه (المهدي عند أهل السنّة) وهذا إن دلّ فهو يشير إلى حقيقة ولادة الإمام المهدي، لذا نجد أن النصوص غير المرغوب فيها تارةً تقطّع وتارةً تحذف.

٣- كمال الدين محمد بن طلحة الشافعي (ت / ٦٥٢ هـ)^(١).

قال في كتابه (مطالب السؤل في مناقب آل الرسول): «محمد ابن الحسن الخالص بن علي المتوكل بن محمد القانع بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين الزكي بن علي المرتضى أمير المؤمنين بن أبي طالب، المهدي الحجة الخلف الصالح المنتظر عليهم السلام ورحمة الله وبركاته».

ثم ذكر أبياتاً من الشعر:

«فهذا الخلف الحجة قد أيّده الله

هداه منهج الحق وأتاه سجاياه



التراث العربي - بيروت.

(١) هو كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة بن الحسن القرشي العدوي الشافعي، قال الصفدي: «تفقّه وبرع في المذهب... وكان صدراً معظماً». الوافي بالوفيات: ج ٣ ص ١٤٦. وقال الذهبي: «العلامة الأوحد كمال الدين أبو سالم محمد بن طلحة بن محمد بن حسن القرشي العدوي النصيبي الشافعي، ولد سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، وبرع في المذهب وأصوله». سير أعلام النبلاء: ج ٢٣ ص ٢٩٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

وأعلى في ذرى العليا بالتأييد مرقاه
وأناه حلى فضل عظيم فتحلاه
قال رسول الله قولا قد رويناها
وذو العلم بما قال إذا أدرك معناه
ترى الأخبار في المهدي جاءت بمسماه
وقد أبداه بالنسبة والوصف وسماه»
إلى آخر أبياته، ثم قال: «فأما مولده: فبِسْرٍ من رأى، في ثالث وعشرين
رمضان سنة ثمان وخمسين ومائتين للهجرة»^(١).
٤- سبط ابن الجوزي الحنفي (ت / ٦٥٤ هـ)^(٢).
قال في كتابه (تذكرة الخواص) فصل في ذكر الحجة المهدي: «هو محمد
بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى الرضا بن جعفر بن
محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وكنيته أبو عبد الله وأبو
القاسم، وهو الخلف الحجة صاحب الزمان، القائم المنتظر، والتالي، وهو
آخر الأئمة...»^(٣).

(١) محمد بن طلحة الشافعي، مطالب السؤول في مناقب آل الرسول: ج ٢ ص ١٥٢، الناشر:
مؤسسة أم القرى.

(٢) هو: «يوسف بن فرغلي بن عبد الله البغدادي سبط الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي...
تفقه وبرع وسمع من جده لأمه ابن الجوزي، وكان بتربيته حنبلياً... ثم صار حنفيّاً وكان عالماً
فقيهاً واعظاً... فارساً في البحث مفرطاً في الذكاء» اللكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية:
ص ٢٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) سبط بن الجوزي، تذكرة الخواص: ص ٣٢٥، الناشر: مؤسسة أهل البيت - قم.

٥- محمد بن يوسف بن محمد الكنجي الشافعي (ت/٦٥٨هـ)^(١).

قال في كتابه (كفاية الطالب): «ودفن في داره بسرّاً من رأى في البيت الذي دفن فيه أبوه وخلف ابنه وهو الإمام المنتظر صلوات الله عليه...»^(٢).
وفي كتابه الآخر الذي أسماه (البيان في أخبار صاحب الزمان) في الباب الخامس والعشرين في الدلالة على كون المهدي حياً باقياً منذ غيبته إلى الآن، قال: «ولا امتناع في بقاءه؛ بدليل بقاء عيسى وإلياس والخضر من أولياء الله تعالى، وبقاء الدجال وإبليس الملعونين من أعداء الله تعالى، وهؤلاء قد ثبت بقاؤهم بالكتاب والسنة»^(٣).

٦- ابن خلّكان: (ت/٦٨١هـ)^(٤).

قال في كتابه (وفيات الأعيان) تحت عنوان الحجة المنتظر: «أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد المذكور قبله، ثاني عشر الأئمة الاثني عشر على اعتقاد الإمامية، المعروف بالحجة،

(١) وصفه الحاج خليفة: بالشيخ الحافظ، كشف الظنون: ج ٢ ص ١٤٩٧. وقال عنه القندوزي:

«الشيخ المحدث الفقيه» ينابيع: ج ٣ ص ٣٤٧.

(٢) الكنجي الشافعي، كفاية الطالب في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب: ص ٤٨٥، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام.

(٣) الكنجي الشافعي، البيان في أخبار صاحب الزمان: ص ٩٧، الناشر: دار المحجة البيضاء - دار الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله.

(٤) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم من خلّكان قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس البرمكي الأربلي الشافعي، كان فاضلاً بارعاً متفناً عارفاً بالمذهب... كثير الاطلاع وافر الحرمة، أنظر: الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٥١ ص ٦٥-٦٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

وهو الذي تزعم الشيعة أنه المنتظر والقائم والمهدي... كانت ولادته يوم الجمعة منتصف شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، ولما توفي أبوه... كان عمره خمس سنين»^(١).

٧- الجويني الشافعي (ت / ٧٢٢ هـ)^(٢).

ذكر في كتابه (فرائد السمطين) عدة روايات في عدد الأئمة وأسمائهم، ونصّ على أنّ المهدي هو الحجة القائم المنتظر، كما نجد ذلك واضحاً عند ذكره لحديث اللوح، حيث ذكر الأئمة الاثني عشر واحداً واحداً، وأنّ آخرهم القائم، المهدي المنتظر بن الحسن العسكري^(٣).

وأخرج كذلك بسنده إلى دعبل الخزاعي عن الإمام الرضا^(عليه السلام)، قال: «... يا دعبل، الإمام بعدي محمد ابني، وبعد محمد ابني علي، وبعد علي ابني الحسن، وبعد الحسن ابني الحجة القائم المنتظر في غيبته، المطاع في ظهوره...»^(٤).

(١) ابن خلكان، وقّيات الأعيان: ج ٤ ص ١٧٦، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

(٢) قال عنه الذهبي: «الإمام المحدث الأوحّد الأكمل فخر الإسلام صدر الدين إبراهيم بن محمد بن المؤيد بن حموية الخراساني الجويني... وكان شديد الاعتناء بالرواية وتحصيل الأجزاء... مهيباً ديناً صالحاً». تذكرة الحفاظ: ج ٤ ص ١٥٠٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الجويني، فرائد السمطين: ج ٢ ص ١٣٦ - ١٤١ ح ٤٣٢ - ٤٣٥، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٣٧ - ٣٣٨ ح ٥٩١.

٨- أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (ت/ ٧٣٢ هـ)^(١).

قال في تاريخه (المختصر من أخبار البشر) عند ذكره لوفاة الإمام الحسن العسكري في أحداث سنة (٢٥٤ هـ): «والحسن العسكري المذكور هو والد محمد المنتظر صاحب السرداب، ومحمد المنتظر المذكور هو ثاني عشر الأئمة الاثني عشر على رأي الإمامية، ويقال له: القائم والمهدي والحجة وولد المنتظر المذكور في سنة خمس وخمسين ومائتين»^(٢).

٩- شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت/ ٧٤٨ هـ)^(٣).

قال في كتابه (تاريخ الإسلام) في ترجمة الإمام الحسن العسكري عليه السلام: «وأما ابنه محمد بن الحسن الذي يدعوه الرافضة القائم الخلف الحجة، فولد سنة ثمان وخمسين، وقيل: سنة ست وخمسين، عاش بعد أبيه سنتين ثم عُدم، ولم يعلم كيف مات...»^(٤).

(١) هو إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب الملك المؤيد صاحب حماه، قال السبكي: «كان رجلاً فاضلاً، نَظَمَ الحاوي في الفقه [الشافعي] وصنف تقويم البلدان وتاريخاً حسناً». طبقات الشافعية الكبرى: ج ٩ ص ٤٠٣-٤٠٤، الناشر: هجر للطباعة.

(٢) أبو الفداء، المختصر من أخبار البشر: ج ٢ ص ٤٥، الناشر: مكتبة المتنبّي - القاهرة.

(٣) هو الإمام المعروف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، قال السبكي في طبقاته الكبرى: «شيخنا وأستاذنا الإمام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله التركماني الذهبي محدث العصر... شديد الميل إلى آراء الحنابلة». طبقات الشافعية الكبرى: ج ٩ ص ١٠٠-١٠٣.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٩ ص ١١٣، حوادث سنة (٢٥١ هـ - ٢٦٠ هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

١٠- محمد بن يوسف الزرندي (ت / ٧٥٠ هـ)^(١).

قال في كتابه (معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول): «الإمام أبو القاسم محمد بن الحسن... وكان مولده عليه السلام على ما نقلته الشيعة ليلة الجمعة للنصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين، بسرّ من رأى في زمان المعتمد، وأمه: نرجس بنت قيصر الروم، أم ولد، وكان نقش خاتمه: الله عصمتي ومحمد حجتي، وعلي قوتي»^(٢).

١١- خليل بن أبيك الصفدي الشافعي (ت / ٧٦٤ هـ)^(٣).

قال في كتابه (الوافي بالوفيات) عند ترجمته للإمام الحسن العسكري عليه السلام: «وأما ابنه محمد الحجة الخلف الذي تدعيه الرافضة، فولد سنة ثمان وخمسين، وقيل: ست وخمسين، عاش بعد أبيه ستين، ومات،

(١) قال ابن حجر العسقلاني: «محمد بن يوسف بن الحسن بن محمد بن محمود بن الحسن الزرندي المدني الحنفي شمس الدين أخو نور الدين علي، قرأت في مشيخة الجنيد البلياني تخريج الحافظ شمس الدين الجزري الدمشقي نزيل شيراز: أنه كان عالماً، وأرخ مولده سنة (٦٩٣) ووفاته بشيراز سنة بضع وخمسين وسبعمائة... وصنّف كتباً عديدة ودرّس في الفقه والحديث، ثم رحل إلى شيراز فولّي القضاء بها حتى مات سنة سبع أو ثمان وأربعين». الدرر الكامنة: ج ٦ ص ٥٠، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

وقال الزركلي: «أحمد بن يوسف بن الحسن، شمس الدين الزرندي، فقيه حنفي، من العلماء بالحديث، من أهل المدينة، تولى التدريس فيها بعد أبيه، ورحل إلى شيراز بعد سنة ٧٤٢ هـ فولّي القضاء بها حتى مات». الأعلام: ج ٧ ص ١٥٢، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٢) الزرندي، معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول: ص ١٨١-١٨٢. ماجد بن أحمد بن عطية.

(٣) قال السبكي: «خليل الدين الصفدي الإمام الأديب... وعني بالحديث وصنّف الكثير في التاريخ والأدب» طبقات الشافعية الكبرى: ج ١٠ ص ٥، الناشر: هجر للطباعة.

عُدِمَ ولم يُعلم كيف مات...»^(١).

١٢- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت / ٨٥٢هـ)^(٢).

قال في كتابه: (لسان الميزان) عند ترجمته لجعفر الكذاب: «أخو الحسن الذي يقال له العسكري، وهو الحادي عشر من الأئمة الإمامية، ووالد محمد صاحب السرداب...»^(٣).

١٣- نور الدين علي بن الصباغ المالكي (ت / ٨٥٥هـ)^(٤).

قال في كتابه (الفصول المهمة في معرفة الأئمة): «ولد أبو القاسم محمد الحجة بن الحسن الخالص بسراً من رأى، ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين للهجرة، وأما نسبه أباً وأماً، فهو أبو القاسم محمد الحجة بن الحسن الخالص بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، صلوات الله عليهم

(١) الصفدي، الوافي بالوفيات: ج ١٢ ص ٧٠، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت.

(٢) هو أحمد بن علي بن محمد شهاب الدين الكناني شافعي المذهب العسقلاني أبو الفضل الحافظ، قال تلميذه السخاوي: «الأستاذ إمام الأئمة الشهاب أبو الفضل الكناني العسقلاني... الشافعي... وقد شهد له القدماء بالحفظ والثقة والأمانة والمعرفة التامة والذهن الوقاد والذكاء المفرط وسعة العلم في صنوف شتى، وشهد له شيخه العراقي بأنه أعلم أصحابه بالحديث». الضوء اللامع: ج ٢ ص ٣٦، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.

(٣) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان: ج ٢ ص ١١٩، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٤) هو علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله المالكي من علماء المذهب المالكي، قال عنه تلميذه السخاوي: «حفظ القرآن والرسالة في الفقه لابن مالك، له مؤلفات منها الفصول المهمة لمعرفة الأئمة». الضوء اللامع: ج ٥ ص ٢٨٣.

أجمعين... وأما لقبه فالحجّة والمهدي والخلف الصالح والقائم المنتظر
وصاحب الزمان، وأشهرها المهدي...»^(١).

١٤- الفضل بن روزبهان (ت / بعد ٩٠٩ هـ)^(٢).

نظّم في كتابه (إبطال الباطل) أبياتاً شعرية رائعة في فضل أهل البيت عليهم السلام
واحداً تلو الآخر، ثم ذكر القائم المنتظر وأنه من سلالة الحسن العسكري،
وأنه سيملاً الأرض عدلاً، وبذلك فهو ينصّ على الاثني عشر إماماً، كما
سترى من هذا النظم الشعري.

قال: «ونعم ما قلت فيهم منظوماً:

سلام على السيد المرتضى	سلام على المصطفى المجتبي
مَن اختارها الله خير النساء	سلام على ستنا فاطمة
على الحسن الألمي الرضا	سلام على المسك أنفاسه
شهيد يرى جسمه كربلا	سلام على الأورعي الحسين
علي بن الحسين المجتبي	سلام على سيد العابدين
سلام على الصادق المقتدى	سلام على الباقر المهتدي

(١) ابن الصباغ المكي، الفصول المهمة في معرفة الأئمة: ج ٢ ص ١١٠٤، الناشر:
دار الحديث.

(٢) هو فضل الله بن روزبهان بن فضل الله الأمين كان من عظماء علماء الشافعية في عصره، قال
السخاوي: «فضل الله بن روزبهان... أمين الدين الخنجي الأصل الشيرازي الشافعي الصوفي»
الضوء اللامع: ج ٦ ص ١٧١، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت. وكان من العلماء المعاندين، ألف
كتاباً أسماه إبطال نهج الباطل؛ ردّاً على كتاب نهج الحق للعلامة الحلبي.

سلام على الكاظم الممتحن	رضي السجاياء إمام التقى
سلام على الثامن المؤمن	علي الرضا سيد الأصفيا
سلام على المتقي التقى	محمد الطيب المرتجى
سلام على الأريحي النقي	علي المكرم هادي الوري
سلام على السيد العسكري	إمام يجهز جيش الصفا
سلام على القائم المنتظر	أبي القاسم القرم نور الهدى
سيطلع كالشمس في غاسق	ينجيه من سيفه المنتقى
ترى يملأ الأرض من عدله	كما ملئت جور أهل الهوى
سلام عليه وآبائه	وأنصاره ما تدوم السما» ^(١)

١٥- محمد بن طولون الدمشقي الحنفي (ت/٩٥٣ هـ)^(٢).

قال في كتابه (الأئمة الاثنا عشر): «وثاني عشرهم ابنه محمد بن الحسن، وهو أبو القاسم محمد بن الحسن بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، (رضي الله عنهم)... كانت ولادته (رضي الله عنه) يوم الجمعة، منتصف شعبان سنة خمس

(١) المرعشي، شرح إحقاق الحق: ج ١ ص ٨١، الناشر: منشورات مكتبة المرعشي النجفي - قم.
(٢) هو محمد بن علي بن محمد الشهير بابن طولون الصالحي الحنفي، قال الزركلي: «مؤرخ عالم بالتراجم والفقهاء... كانت أوقاته معمورة كلها بالعلم والعبادة» الأعلام: ج ٦ ص ٢٩١، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

وخمسين ومائتين»^(١).

١٦- القاضي حسين بن محمد الديار بكري (ت / ٩٦٦ هـ)^(٢).

قال في كتابه (تاريخ الخميس): «وفي سنة ستين ومائتين، مات الحسن بن علي الجواد بن الرضا العلوي، أحد الأئمة الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة عصمتهم، وهو والد منتظرهم محمد بن الحسن»^(٣).

١٧- عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي (ت / ٩٧٣ هـ)^(٤).

قال في كتابه (اليواقيت والجواهر) في المبحث الخامس والستين من الجزء الثاني، في بيان أن جميع أشراط الساعة التي أخبرنا بها الشارع حق لا بد أن تقع كلها قبل قيام الساعة: «وذلك كخروج المهدي، ثم الدجال ثم نزول عيسى» إلى أن قال: «ثم تأخذ في ابتداء الاضمحلال إلى أن يصير الدين غريباً كما بدأ، وذلك الاضمحلال يكون بدايته من مضي ثلاثين سنة من القرن الحادي عشر، فهناك يُترقب خروج المهدي عليه السلام، وهو من أولاد الإمام حسن العسكري، ومولده عليه السلام ليلة النصف من شعبان سنة خمس وخمسين

(١) ابن طولون، الأئمة الاثنا عشر: ص ١١٧-١١٨، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) هو حسين بن محمد بن الحسن الديار بكري المالكي: مؤرخ ولي قضاء مكة وتوفي فيها. أنظر: الزركلي، الأعلام: ج ٢ ص ٢٥٦، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت. وأنظر: حاجي خليفة، كشف الظنون: ج ١ ص ٧٢٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) القاضي حسين الديار بكري، تاريخ الخميس: ج ٢ ص ٣٤٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٤) قال ابن العماد الحنبلي: «وفيها [أي سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة توفي] الشيخ عبد الوهاب بن أحمد الشعراني الشافعي، قال: الشيخ عبد الرؤوف المناوي في طبقاته هو شيخنا الإمام العامل العابد الزاهد الفقيه المحدث الأصولي الصوفي المربى المسلك من ذرية محمد بن الحنفية». شذرات الذهب: ج ٨ ص ٣٧٢، الناشر: دار ابن كثير - دمشق.

ومائتين، وهو باقٍ إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم عليه السلام، فيكون عمره إلى وقتنا هذا - وهو سنة ثمان وخمسين وتسعمائة - سبعمائة وست سنين»^(١).

١٨- ابن حجر الهيثمي الشافعي (ت/ ٩٧٤ هـ)^(٢).

قال في كتابه (الصواعق المحرقة): «أبو محمد الحسن الخالص... مات بسرّاً من رأى، ودفن عند أبيه وعمه، وعمره ثمانية وعشرون سنة. ويقال: إنّه سُمّ أيضاً، ولم يخلف غير ولده أبي القاسم محمد الحجة، وعمره عند وفاة أبيه خمس سنين، لكن آتاه الله فيها الحكمة، ويسمى القائم المنتظر، قيل: لأنّه ستر بالمدينة وغاب فلم يعرف أين ذهب»^(٣).

١٩- الملاّ عليّ القاري (ت: ١٠١٤ هـ)^(٤).

قال في كتابه (مرقاة المفاتيح) معلقاً على حديث (الاثني عشر من قریش): «قلت: وقد حمل الشيعة: الاثني عشر على أنهم من أهل بيت النبوة متواليه، أعم من أن تكون لهم خلافة حقيقية أو استحقاقاً، فأولهم

(١) الشعراني، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر: ج ٢ ص ٥٦١-٥٦٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢) قال الزركلي: «... أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري، شهاب الدين شيخ الإسلام، أبو العباس: فقيه باحث مصري، مولده في محلة أبي الهيثم (من إقليم الغربية بمصر) وإليها نسبته... تلقى العلم في الأزهر، ومات بمكة. له تصانيف كثيرة». الأعلام: ج ١ ص ٢٣٤، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٣) ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٦٠٠-٦٠١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٤) قال الزركلي: «علي بن (سلطان) محمد، نور الدين الملاّ الهروي القاري: فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هراة وسكن مكة وتوفي بها... وصنّف كتباً كثيرة». الأعلام: ج ٥ ص ١٢، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

علي، فالحسن، فالحسين، فزين العابدين، فمحمد الباقر، فجعفر الصادق، فموسى الكاظم، فعلي الرضا، فمحمد التقي، فعلي النقي، فحسن العسكري، فمحمد المهدي (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين)، على ما ذكره زبدة الأولياء خواجه محمد بارسا في كتاب (فصل الخطاب) مفصلة، وتبعه مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامي في أواخر (شواهد النبوة) وذكر فضائلهم ومناقبهم وكراماتهم ومقاماتهم مجملة..^(١)

٢٠- ابن العماد الحنبلي (ت/١٠٨٩ هـ)^(٢).

قال في كتابه (شذرات الذهب في أخبار من ذهب): «وفيها: [أي سنة ٢٦٠ هـ توفي] الحسن بن علي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق العلوي الحسيني، أحد الاثني عشر الذين تعتقد الرافضة فيهم العصمة، وهو والد المنتظر محمد صاحب السرداب»^(٣).

٢١- سليمان بن إبراهيم المعروف بالقندوزي الحنفي (ت: ١٢٩٤ هـ)^(٤).

(١) ملاً علي القاري، مرقاة المفاتيح: ج ١١ ص ١٣٥، شرح حديث رقم ٥٩٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) هو عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العسكري الحنبلي، مؤرخ فقيه، عالم بالأدب، ولد في صالحيه دمشق، وأقام في القاهرة مدة طويلة، ومات بمكة، له (شذرات الذهب في أخبار من ذهب) و(شرح المنتهى). أنظر: الزركلي، الأعلام: ج ٣ ص ٢٩٠.

(٣) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ج ٢ ص ١٤١، حوادث سنة (٢٦٠ هـ)، الناشر: دار ابن كثير - دمشق.

(٤) هو سليمان بن خوجة إبراهيم قبان الحسيني الحنفي النقشبندي القندوزي، فاضل من أهل بلخ له ينابيع المودة في شمائل الرسول. الزركلي، الأعلام: ج ٣ ص ١٢٥، الناشر: دار العلم

قال في كتابه (ينابيع المودة) الباب التاسع والسبعون في ذكر ولادة القائم المهدي: «فالخبر المعلوم المحقق عند الثقات أنّ ولادة القائم عليه السلام كانت ليلة الخامس عشر من شعبان سنة خمس وخمسين ومائتين في بلدة سامراء»^(١).

٢٢- خير الدين الزركلي (ت: ١٤١٠ هـ)^(٢).

قال في كتابه (الأعلام): «محمد بن الحسن العسكري (الخالص) بن علي الهادي، أبو القاسم: آخر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وهو المعروف عندهم بالمهدي، وصاحب الزمان، والمنتظر، والحجة، وصاحب السرداب ولد في سامراء...»^(٣).

٢٣- محمد ناصر الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)^(٤).

قال في كتابه (التعليقات الرضية على الروضة الندية)، لمؤلفه (صديق



للملايين - بيروت.

(١) القندوزي الحنفي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٣٠٦ الناشر: دار الأسوة - بيروت.

(٢) قال عنه محمد خير رمضان يوسف: «مؤرخ دبلوماسي، شاعر، ترجم لنفسه في آخر جزء من الأعلام» تكملة معجم المؤلفين: ص ١٧٧-١٧٨، الناشر: دار ابن حزم. والظاهر من ترجمته لنفسه في الأعلام أنه كان ممن ترعاه الحكومة السعودية وشغل فيها مناصب سياسية ودبلوماسية. الاعلام: ج ٨ ص ٢٦٧-٢٦٩، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت.

(٣) الزركلي، الأعلام: ج ٦ ص ٨٠.

(٤) وهو الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، من أعمدة التيار السلفي في وقتنا الحاضر، قال فيه ابن باز: «ما رأيت تحت أديم السماء عالماً بالحديث في العصر الحديث، مثل: العلامة محمد ناصر الدين الألباني»، وأثنى عليه عدّة من علماء السلفية بكلمات وافرة. انظر موقعه الرسمي على الانترنت: http://www.alalbany.net/albany_serah.php

حسن خان (ت/١٣٠٧ هـ): «قال الماتن رحمه الله: ومن هذا القبيل استثناء الفاطمية من قوله: (ويغتفر برضا الأعلى والولي) وجعل بنات فاطمة (رضي الله عنها) أعلى قدراً وأعظم شرفاً من بنات رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لصلبه» ثم قال: «فيا عجباً كل العجب من هذه التعقيبات الغريبة ... انظر أمّهات العترة الطاهرة الذين هم قدوة السادة وأسوة القادة في كل خير ودين من كُن؟»

فأمّ أبي العترة الإمام زين العابدين علي بن الحسين شهربان بنت يزديجرد بن شهريار بن شيرويه بن خسروبرويز بن هرمز بن نوشيروان - ملك الفرس - وأمّ الإمام موسى الكاظم أمّ ولد اسمها حميدة، وأمّ الإمام علي الرضا بن موسى الكاظم أمّ ولد أيضاً اسمها تكتم» إلى أن قال: «وأمّ الإمام محمد بن حسن الملقب بالحجة والقائم والمهدي أمّ ولد اسمها نرجس، وهكذا كان شأن الزوج في أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لم يعرج أحد منهم على الكفاءة في النسب»^(١).

فهناك اعتراف من الألباني - المعروف بتشده - بولادة الإمام المهدي عليه السلام من أمّه نرجس، وهذا يؤيد ما قالته الشيعة.

نكتفي بهذا المقدار من الأقوال التي فيها دلالة واضحة على ولادة الإمام المهدي عليه السلام.

(١) الألباني، التعليقات الرضية على الروضة الندية: ج ٢ ص ١٥٠-١٥١، فصل بيان اعتبار الكفاءة في النكاح، الناشر: دار ابن عقّان - السعودية.

وننتقل بعد ذلك إلى الروايات الشيعية الصحيحة التي صرّحت بالولادة، وكذلك الشهادات والوثائق التي تدلّ على إثبات ذلك.

الروايات الدالة على ولادة الإمام المهدي من طرق الشيعة

من الواضحات والمسلمات عند مذهب الإمامية الاثني عشرية ولادة وإمامة المهدي عليه السلام، ولكن مع هذا نجد القفاري قد شكك في الوضوح والتسالم، مدّعياً أن كتب الشيعة تخلو من ذلك؛ لذا سنضطر لنقل بعض الروايات الصحيحة والشواهد والوثائق التي تدلّ على ذلك.

الرواية الأولى

روى الكليني بسند صحيح، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن إسحاق، عن أبي هاشم الجعفري، قال: «قلت لأبي محمد عليه السلام: جلالتك تمنعني من مسألتك فتأذن لي أن أسألك؟ فقال: سل، قلت: يا سيدي، هل لك ولد؟ فقال: نعم، فقلت: فإن حدث بك حدث فأين أسأل عنه؟ قال: بالمدينة»^(١).

سند الرواية

١- محمد بن يحيى العطار: ثقة عين، قال النجاشي: «محمد بن يحيى أبو جعفر العطار القمي، شيخ أصحابنا في زمانه، ثقة، عين، كثير الحديث»^(٢).

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٢٨، باب الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه السلام، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٢) النجاشي، رجال النجاشي: ص ٣٥٣، رقم الترجمة ٩٤٦، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

وكذلك أورد العلامة الحلّي في خلاصته نفس كلام النجاشي^(١).

٢- أحمد بن إسحاق: هو ابن سعد الأشعري، ثقة، قال النجاشي في رجاله: «وكان خاصة أبي محمد عليه السلام»^(٢).

وقال الطوسي في رجاله: «أحمد بن إسحاق بن سعد الأشعري، قميّ ثقة»^(٣).

وقال في الفهرست: «كان من خواص أبي محمد عليه السلام، ورأى صاحب الزمان عليه السلام وهو شيخ القميين ووافدهم»^(٤).

٣- أبو هاشم الجعفري: هو داود بن القاسم يكنى أبا هاشم، ثقة عظيم المنزلة.

قال النجاشي في رجاله: «كان عظيم المنزلة عند الأئمة عليهم السلام، شريف القدر، ثقة»^(٥).

وقال الطوسي في رجاله: «ثقة جليل القدر»^(٦).

وبهذا يكون سند الرواية في غاية الاعتبار والصحة.

أما دلالة الرواية فواضحة وصريحة في أن الإمام العسكري عليه السلام كان قد

(١) الحلّي، خلاصة الأقوال: ص ٢٦٠، رقم الترجمة/١١٠، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

(٢) النجاشي، رجال النجاشي: ص ٩١. رقم الترجمة/٢٢٥.

(٣) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٩٧، رقم الترجمة/٥٨١٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٤) النجاشي، رجال النجاشي: ص ٣٥٣، رقم الترجمة/٩٤٦.

(٥) المصدر نفسه: ص ١٦٥ رقم الترجمة/٤١١.

(٦) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٧٥، رقم الترجمة/٥٥٥٣.

خلف ولداً وهو المهدي عليه السلام.

الرواية الثانية

روى الكليني أيضاً في الكافي، والمفيد في الإرشاد، بسند صحيح: «عن علي بن محمد، عن محمد بن علي بن بلال، قال: خرج إليّ من أبي محمد قبل مضيّه بستين يخبرني بالخلف من بعده، ثم خرج إليّ من قبل مضيّه بثلاثة أيام يخبرني بالخلف من بعده»^(١).

سند الحديث

١- علي بن محمد: هو القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن بندار، يعتبر من مشايخ الكليني والصدوق، قال الشيخ منتجب الدين في فهرسته: «القاضي أبو الحسن علي بن بندار بن محمد الهوشمي: فاضل، ثقة»^(٢).

وقال الأردبيلي في جامع الرواة: «علي بن بندار بن محمد الهوشمي القاضي أبو الحسن: فاضل ثقة»^(٣).

٢- محمد بن علي بن بلال: وثقه الشيخ الطوسي في رجاله قائلاً: «محمد بن علي بن بلال، ثقة»^(٤).

وقال العلامة الحلي في الخلاصة: «أحمد بن علي بن بلال، من أصحاب

(١) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٢٨، فصل الإشارة والنص إلى صاحب الدار عليه السلام، الناشر: دار

الكتب الإسلامية - طهران. المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٤٨، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١٢ ص ٣٠٩ رقم الترجمة/٧٩٦٨. ط ٥-١٤١٣هـ.

(٣) الأردبيلي، جامع الرواة: ج ١ ص ٥٦٠، الناشر: مكتبة المحمدي.

(٤) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٤٠١، رقم الترجمة/٥٨٨٦، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

أبي محمد العسكري عليه السلام، ثقة^(١).

ونقل السيد الخوئي في معجمه، وثاقته، قائلاً: «والمتلخص من جميع ما ذكرنا: أنّ الرجل كان ثقة مستقيماً... فلا مانع من العمل برواياته، بناء على كفاية الوثاقة في حجية الرواية، كما هو الصحيح»^(٢).

إذن فالرواية صحيحة، ودلالاتها واضحة في إخبار الإمام الحسن العسكري بولادة وإمامة خلفه من بعده عليه السلام.

الرواية الثالثة

روى الصدوق بسنده عن أبي الغنائم خادم الإمام عليه السلام، قال: «ولد لأبي محمد عليه السلام ولد، فسماه محمداً، فعرضه على أصحابه يوم الثالث، وقال: هذا صاحبكم من بعدي وخليفتي عليكم، وهو القائم الذي تمتدّ إليه الأعناق بالانتظار، فإذا امتلأت الأرض جوراً وظلماً خرج فملاًها قسطاً وعدلاً»^(٣).

وهذه الرواية متحدة المضمون مع الروایتين السابقتين، وهذا يقوّي صحتها بغضّ النظر عن سندها.

هذه بعض النماذج من الروايات التي تؤكد ولادته، وهناك روايات أخرى مستفيضة، ولعلها تصل إلى حدّ التواتر، ولك أن تراجع كتاب الغيبة

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٤٢، رقم الترجمة/٢٧، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

(٢) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١٧ ص ٣٣٢-٣٣٥ رقم الترجمة/١١٣٠٥.

(٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٣١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

للشيخ النعماني وكتاب الغيبة للطوسي، وكتاب إكمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق، وكفاية الأثر للشيخ الخزاز القمي، وغيرها من الكتب في هذا المجال، التي تدلّ على ما ندّعيه.

الشهادات الحسينية لولادة الإمام المهدي عليه السلام

أولاً: شهادة من رآه من أصحابه ومن كان معه ومع أبيه عليه السلام

ويدعم صحة تلك الروايات، شهادة من رآه من أصحابه، ومن كان معه ومع أبيه، وهذه الشهادات مطابقة لمضامين تلك الروايات الدالة على ولادته، وقد بلغت تلك الشهادات حداً من الكثرة بحيث لا تحتاج معه إلى البحث في سندها، ومن تلك الشهادات:

١- شهادة حكيمة بنت محمد بن علي عليه السلام ^(١).

روى الكليني وتبعه المفيد - واللفظ للأول - بسنده عن موسى بن محمد بن القاسم، قال: «حدثني حكيمة بنت محمد بن علي - وهي عمّة أبيه - أنها رآته ليلة مولده وبعد ذلك» ^(٢).

وروى الصدوق بسنده عن حكيمة بنت الإمام محمد الجواد، قالت: «بعث إليّ أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام، فقال: يا عمّة اجعلي إفطارك

(١) هي السيدة حكيمة بنت الإمام الجواد عليه السلام وأخت الإمام الهادي عليه السلام وعمّة الإمام العسكري عليه السلام وصفها العلامة المجلسي بالنجبية الكريمة العالمة الفاضلة التقية الرضية. بحار الأنوار: ج ٩٩ ص ٧٩. وسيأتي مزيد كلام عن وثافتها وجلالتها.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٣١، باب في تسمية من رآه عليه السلام، وقد ذكر في هذا الباب خمسة عشر رواية فيمن رآه عليه السلام. المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٥١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

هذه الليلة عندنا، فإنها ليلة النصف من شعبان، فإن الله تبارك وتعالى سيُظهر في هذه الليلة الحجة، وهو حجته في أرضه...» ثم إنَّ حكيمة عمّة الإمام العسكري تتحدث عن ولادة الإمام المهدي وتقول: «فضمته إليّ فإذا أنا به نظيف، متنظف، فصاح بي أبو محمد عليه السلام: هلمي إليّ ابني يا عمّة...»^(١).

٢- عثمان بن سعيد أبو عمرو العمري^(٢).

روى المفيد بسنده عن حمدان القلانسي، قال: «قلت لأبي عمرو العمري: قد مضى أبو محمد، فقال لي: قد مضى، ولكن قد خلف فيكم من رقبته مثل هذه - وأشار بيده»^(٣).

٣- محمد بن عثمان العمري^(٤).

روى الصدوق في إكمال الدين، بسند صحيح، عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، قال: «حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: قلت

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٢٤-٤٢٥، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
 (٢) عثمان بن سعيد العمري هو السفير الأول للإمام المهدي عليه السلام يكنى أبا عمرو السمان، ويقال له: الزيات الأسدي، وهو جليل القدر، ثقة، له منزلة عظيمة عند الطائفة، حظي برضا الأئمة عليهم السلام وتوثيقهم له عند توكيله من قبلهم. أنظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٢٨٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٢٠، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.
 (٣) المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٥١-٣٥٢، الناشر: دار المفيد - بيروت.
 (٤) محمد بن عثمان بن سعيد العمري، السفير الثاني للإمام المهدي عليه السلام يكنى أبا جعفر، له منزلة جليلة بعد أبيه عند الإمام صاحب الزمان عليه السلام، حيث استلم الشيخ العمري السفارة بعد وفاة أبيه. أنظر: الطوسي، رجال الطوسي: ص ٤٤٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٥٠-٢٥١، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

لمحمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه): «إني أسألك سؤال إبراهيم ربه جل جلاله حين قال: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنَ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيُطْمِئِنَّ قُلُوبِي﴾ فأخبرني عن صاحب هذا الأمر هل رأيتَه؟ قال: نعم، وله رقبة مثل ذي، وأشار بيده إلى عنقه»^(١).

٤- معاوية بن حكيم^(٢).

روى الصدوق بسنده عن معاوية بن حكيم، ومحمد بن أيوب بن نوح ومحمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه)، قالوا: «عرض علينا أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام ونحن في منزله وكنا أربعين رجلاً، فقال: هذا إمامكم من بعدي، وخليفتي عليكم، أطيعوه ولا تتفرقوا من بعدي في أديانكم فتهلكوا، أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا، قالوا: فخرجنا من عنده، فما مضت إلا أيام قلائل حتى مضى أبو محمد عليه السلام»^(٣).

٥- يعقوب بن منقوش^(٤).

روى الصدوق بسنده عن يعقوب بن منقوش، قال: «دخلت على أبي محمد الحسن بن علي عليه السلام وهو جالس على دكان في الدار... فقلت له:

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٣٥، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
 (٢) وثقه النجاشي في رجاله وعده من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام، وذكره الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الإمامين الجواد والهادي عليه السلام، النجاشي، رجال النجاشي: ص ٤١٢، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٨٧، ص ٣٨١.
 (٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٣٥، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
 (٤) من أصحاب الإمام الهادي والعسكري عليه السلام. الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٩٣، ص ٤٠٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

[يا] سيدي من صاحب هذا الأمر؟ فقال: ارفع الستر، فرفعته فخرج إلينا غلام خماسي^(١) له عشر أو ثمان أو نحو ذلك، واضح الجبين أبيض الوجه، دري المقلتين... فجلس علي فخذ أبي محمد عليه السلام، ثم قال لي: هذا صاحبكم...^(٢).

٦- إبراهيم بن محمد بن فارس النيسابوري^(٣):

وأيضاً روى عن فارس النيسابوري، قال: «لما همّ الوالي عمر بن عوف بقتلي... غلب عليّ خوف عظيم، فودّعت أهلي وأحبائي وتوجهت إلى دار أبي محمد عليه السلام لأودّعه، وكنت أردت الهرب، فلمّا دخلت عليه رأيت غلاماً جالساً في جنبه وكان وجهه مضيئاً كالقمر ليلة البدر، فتحيّرت من نوره وضيائه... فقلت لأبي محمد عليه السلام: يا سيدي، جعلني الله فداك، من هو؟ وقد أخبرني بما كان في ضميري؟ فقال: هو ابني وخليفتي من بعدي»^(٤).

وهناك الكثير غير ما ذكرنا ممن رآه وتشرف بلقائه ورؤيته، فقد أفرد الشيخ الكليني باباً سمّاه (فيمن رآه عليه السلام) وقد ذكر فيه خمسة عشر رواية

(١) الغلام الخماسي: من له خمسة أشبار طولاً. أنظر: ابن منظور، لسان العرب: ج ٦ ص ٦٩، مادة: خمس، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٠٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٣) هو من أصحاب الإمام الهادي والعسكري عليهما السلام. الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٨٣، ص ٣٩٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٥٣، الناشر: مؤسسة نشر الفقهة.

(٤) الميرزا النوري، مستدرک الوسائل: ج ١٢ ص ٢٨١، الناشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث - بيروت.

تدل على مشاهدته من قبل أصحابه، وكذلك فعل الشيخ الصدوق^(١) والشيخ المفيد^(٢) رحمهم الله.

ثانياً: الإكثار من العقائق عن الإمام المهدي عليه السلام

لعل واحدة من الإجراءات الإعلامية التي اتخذها وسلكتها الإمام العسكري عليه السلام لإثبات ولادة ولده القائم المهدي عليه السلام، ولكي يثبت للشيعه أنه هو الإمام من بعده، هي كثرة العقائق عن ولده، فقد حدثتنا الروايات عن حالات اتخذها الإمام جديرة بأن يلتفت إليها، منها:

أ- إنه لم يعق عن أحد من الأئمة عليهم السلام كما كان للإمام المهدي عليه السلام، فقد أمر الإمام العسكري عليه السلام وكيله عثمان بن سعيد بهذه المهمة، وكلفه بشراء عشرة آلاف رطل خبز ومثله من اللحم) وفرقه على الفقراء.

روى الشيخ الصدوق بسنده عن أبي جعفر العمري، قال: «لما ولد السيد [أي الإمام المهدي عليه السلام]، قال أبو محمد عليه السلام: ابعثوا إلى أبي عمرو [أي عثمان بن سعيد]، فبعث إليه فصار إليه، فقال له: اشتر عشرة آلاف رطل خبز، وعشرة آلاف رطل لحم وفرقه... وعق عنه بكذا وكذا شاة»^(٣).

ب - تعدد وتنوع الأماكن التي أمر الإمام العسكري بتفريق تلك العقائق فيها، وهذا التعدد فيه دلالة إعلامية للإخبار بولادة ولده صاحب

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٤٢-٤٤٣، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٥١، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٣١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

الزمان عليه السلام، حيث بعث بأربعة من العقائق إلى صاحبه إبراهيم، وكتب إليه بعد البسمة: «هذه عن ابني محمد المهدي، كلّ منها وأطعم من وجدت من شيعتنا»^(١).

ولا يخفى أن هذا الإخبار هو للثقات من أصحابه فقط، وإلا فالإمام في نفس الوقت كان يأمر بكتمان أمره؛ خوفاً عليه من بطش السلطات الحاكمة. وبهذا تكون ظاهرة العقائق - من كثرتها وتعدد الأماكن لها - تعبيراً عن إرادة الإمام العسكري في توجيه أنظار الخوارج من شيعته إلى ولادة ابنه المهدي؛ لأنه كان يعلم ما سيؤول إليه الأمر من بعده، وأن السلطات ستوحي للناس بأنّ الإمام لم يخلف ولداً؛ ولذا جاء بهذا الإثبات ليُطمئن شيعته بأنّ له ولداً هو المهدي، وهو من يتولى أمر الإمامة من بعده.

ثالثاً: رؤية الوكلاء للمهدي عليه السلام

وأيضاً من الشهادات الحسّية الواضحة، رؤية الوكلاء له عليه السلام، ونذكر ما رواه الصدوق، حيث قال: «ورآه من الوكلاء ببغداد: العمري وابنه، وحاجز، والبلالي، والطار، ومن الكوفة: العاصمي، ومن أهل الأهواز: محمد بن إبراهيم بن مهزيار، ومن أهل قم: أحمد بن إسحاق، ومن أهل همدان: محمد بن صالح، ومن أهل الري: البسامي، والأسدي، ومن أهل آذربيجان: القاسم بن العلاء، ومن أهل نيسابور: محمد بن شاذان ... ومن همدان:

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٥١ ص ٢٨، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت.

محمد بن كشمرد، وجعفر بن حمدان، ومحمد بن هارون بن عمران، ومن الدينور: حسن بن هارون، وأحمد بن أخية، وأبو الحسن، ومن إصفهان: ابن باذشالة، ومن الصيمرة: زيدان، ومن قم: الحسن بن النضر، ومحمد بن محمد، وعلي بن محمد بن إسحاق، وأبوه، والحسن بن يعقوب، ومن أهل الري: القاسم بن موسى وابنه، وأبو محمد بن هارون، وصاحب الحصاة، وعلي بن محمد، ومحمد بن محمد الكليني، وأبو جعفر الرفاء»^(١).

وغيرهم ممن ذكرهم الصدوق رحمه الله تعالى.

رابعاً: تعامل السلطة العباسية بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام

ومن الأدلة الحسبية أيضاً التي رافقت الأحداث المؤلمة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام هو تحري السلطة الحاكمة المتمثلة آنذاك بالخليفة المعتمد العباسي (ت/٢٧٩هـ)، فقام هذا الخليفة مباشرة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام بتفتيش داره وحبس جواريه واعتقال حلائله.

وقد تقدم قول المفيد رحمه الله: «وسعى في حبس جواري أبي محمد عليه السلام واعتقال حلائله، وشنع على أصحابه... وجرى على مخلفي أبي محمد عليه السلام بسبب ذلك كل عزيمة، من اعتقال وحبس وتهديد وتصغير واستخفاف وذل، ولم يظفر السلطان منهم بطائل»^(٢).

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٤٢-٤٤٣، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٢) المفيد، الإرشاد: ج ٢ ص ٣٣٦، الناشر: دار المفيد - بيروت.

وهذا يكشف عن إيمان الخليفة العباسي بوجود الإمام المهدي عليه السلام نتيجة إيمانه بمضامين الأحاديث المتواترة التي أكدت ولادته، وأنه من ولد فاطمة عليها السلام ومن ذرية الحسين ومن ولد الحسن العسكري عليه السلام، وإلا لا يوجد مبرر آخر صحيح لهذا التأكيد على تفتيش بيت الإمام العسكري عليه السلام واعتقال عياله ...

وأما ما ذكره من أن السلطة كانت قد فعلت ذلك؛ للمطالبة بميراث جعفر الكذاب، فهو ليس صحيحاً، بل كان مجرد ذريعة، وإلا كان يمكن أن يُكتفى لحل هذه المسألة من خلال إجراءات قضائية، لا أنه تقوم السلطة بنفسها بالمطالبة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام مباشرة، فهذا يكشف أن هناك إيماناً مسبقاً بوجود خلف وعقب للإمام العسكري عليه السلام؛ لذا جاءت هذه الإجراءات لتؤكد هذا المعنى، ولكن شاءت القدرة والسنة الإلهية أن يُحفظ الوليد كما حفظت قبله موسى عليه السلام من فرعون.

وخلاصة ما تقدّم من روايات الفريقين وأقوال علمائهم وشهادة الإمام العسكري عليه السلام نفسه بولادة ابنه المهدي عليه السلام وكذلك من خلال الشهادات الحسية، كشهادة من رآه من أصحابه وكثرة العقائق عنه، ورؤية الوكلاء له، وممن وقف على معجزاته، وكذلك تصرف السلطات العباسية مع هذا الحدث، واللجوء إلى مطاردته بحجة الأخذ بميراث جعفر، كلّها شهادات تثبت لنا ولادته وإمامته عليه السلام.

الشبهة: اضطراب أمر الشيعة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام

قال القفاري: «وبسبب ذلك اضطرب أمر الشيعة، وتفرّق جمعهم؛ لأنّهم أصبحوا بلا إمام، ولا دين عندهم بدون إمام؛ لأنّه هو الحجّة على أهل الأرض...»^(١).

الجواب: الشيعة الإمامية لم يضطرب أمرهم

لم يبيّن القفاري من هم الشيعة الذين اضطرب أمرهم، هل هم الاثنا عشرية الإمامية أم غيرهم؟

فإن كان الثاني: فالمفروض أنّ محطّ اهتمامه هو عقائد الإمامية الاثني عشرية، كما هو موضوع رسالته، وليس صحيحاً نقد عقائد الآخرين.

وإن كان الأول: فقد اتضح من مجموع بحثنا اتفاق الشيعة الإمامية على ولادة الإمام المهدي وإمامته، وعضدنا ذلك بأقوال جملة كبيرة من علماء أهل السنة الذين صرّحوا بولادته، فأين اضطراب الشيعة الإمامية وتفرّقهم؟! وكيف أصبحوا بلا إمام!!؟

أمّا قول الإمامية إنّ الأرض لا تخلو من حجة، فهذا الكلام لم تنفرد فيه الشيعة فقط؛ وقد تقدّم الحديث عن ذلك^(٢).

وهذا الحديث المتقدّم ينسجم مع ما رواه أهل السنة من أنّ أهل البيت هم أمان لأهل الأرض، وهم القيّمون على هذا الدين، فقد أخرج الحاكم

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) أنظر: ص ٥٥.

في مستدركه بسنده عن جابر (رضي الله عنه)، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله):... وأهل بيتي أمان لأمتي فإذا ذهب أهل بيتي أتاهم ما يوعدون. صحيح الإسناد ولم يخرجاه»^(١).

وأخرج الجويني في كتابه (فرائد السمطين) عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، عن أبيه محمد بن علي عليه السلام عن أبيه علي بن الحسين عليه السلام قال: «نحن أئمة المسلمين، وحجج الله على العالمين، وسادة المؤمنين، وقادة الغرّ المحجلين، وموالي المؤمنين، ونحن أمان لأهل الأرض، كما أنّ النجوم أمان لأهل السماء، ونحن الذين بنا يمسك الله السماء أن تقع على الأرض إلاّ بإذنه، وبنا يمسك الأرض أن تميد بأهلها، وبنا ينزل الغيث، وينشر الرحمة، ويخرج بركات الأرض، ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها».

ثم قال: «ولم تخل الأرض منذ خلق الله آدم من حجة الله فيها، ظاهر مشهور، أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أن تقوم الساعة من حجة الله فيها، ولولا ذلك لم يُعبد الله»^(٢).

وكذلك تقدم الكلام عن حديث الثقلين المتواتر عند الفريقين^(٣)، حيث قلنا هناك إنّ العترة لا يمكن أن تنفك وتفترق عن الكتاب، والتمسك بهما

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٢ ص ٤٤٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الجويني، فرائد السمطين: ج ١ ص ٤٥-٤٦ ح ١١، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت.

القندوزي، ينابيع المودة: ج ١ ص ٧٥ و ج ٣ ص ٣٦٠-٣٦١، الناشر: دار الأسوة.

(٣) أنظر: ص ٥٢ من هذا الجزء.

عاصم عن الضلال، وهذا لازمه الاستمرار والبقاء مع الكتاب إلى أن يردا على النبي صلى الله عليه وآله.

إذن لابد في كل زمان من حجة في الأرض من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، يكون أماناً لأهل الأرض ولا يفترق عن القرآن، وإلا ماجت الأرض بأهلها، كما ينقل ذلك المتقي الهندي في كنزه عن ابن النجار، قال: «إذا هلكوا ماجت الأرض بأهلها»^(١).

الشبهة: بطلان دعوى أن للإمام الحسن العسكري عليه السلام ولدا خفياً

لقد تمسك القفاري في ادّعائه أن الإمام الحسن العسكري ليس له ولد، بعدة أمور: أهمها: إنكار الشيعة أنفسهم لذلك، حيث قال: «إن هذه الدعوى لم تلق قبولا لدى الشيعة أنفسهم إلا في العصور المتأخرة نسبياً»^(٢). ثم استشهد القفاري على ذلك بكلام نقله عن الأشعري القمي والنوبختي - حكاية عن بعض فرق الشيعة - قالوا: «حتى قال بعضهم: إننا قد طلبنا الولد بكل وجه فلم نجده، ولو جاز لنا دعوى أن للحسن ولداً خفياً لجاز مثل هذه الدعوى في كل ميت من غير خلف، ولجاز أن يقال في النبي (صلى الله عليه وسلم) أنه خلف ابناً نبياً رسولاً، لأن مجيء الخبر بوفاة الحسن بلا عقب كمجيء الخبر بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يخلف ولداً من صلبه، فالولد قد بطل لا محالة»^(٣).

(١) المتقي الهندي، كنز العمال: ج ١٢ ص ٣٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٣ ص ١٠٩٣-١٠٩٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٠٩٣.

الجواب: كلام القفاري باطل من عدة وجوه

يمكننا الجواب عن هذه الشبهة بعدة وجوه أهمها:

الوجه الأول: لقد نقلنا فيما تقدم من أبحاث، شهادات علماء أهل السنة من المؤرخين وعلماء الأنساب بولادة خلفٍ للحسن بن علي اسمه محمد، بل صرّح بعض منهم بأنه يلقب بالمهدي^(١).

الوجه الثاني: إنّ ما استشهد به القفاري على دعواه مما ذكره الأشعري والقمي هو قول لإحدى فرق الشيعة غير الإمامية الاثني عشرية، ولم يبيّن الأشعري والنوبختي هوية هذه الفرقة التي ادّعت عدم الولد، أو عدد أتباعها، ولم ينقل لنا التاريخ شيئاً عنها وعن غيرها من الفرق التي ذكرت، فليست هي إلا محض ادّعاءات لبعض من الناس الذين عرضت لهم شبهة أو كانوا من الجهلة البسطاء أو ممن رجعوا عن الحق، وما أكثر أصحاب المقالات والمدعيات في تاريخ الفرق الإسلامية الذين يطلقون بعض الدعاوى بحثاً عن المال أو الشهرة والجاه، ومن يراجع كتب الفرق والمقالات والملل وأهل الأهواء يجد الشيء الكثير من ذلك، فالأمر ليس مختصاً بالشيعة فقط، بل لازالت إلى يومنا هذا تظهر لنا مقالة هنا وهناك، وتشذّر فرقة من هذه الطائفة أو تلك، فليس من الإنصاف أن تعمّم المقالات على طائفة بأكملها.

مضافاً إلى ذلك؛ فإنّ استدلال القفاري هذا يعد خروجاً عن المنهج الذي ادّعى السير عليه، وهو أن يحتجّ على الشيعة من كتبهم وأقوال علمائهم، فإنّ

(١) أنظر: ص ٧٨ وما بعدها (اعتراف علماء السنة بولادة الإمام المهدي عليه السلام).

من احتجّ بقولهم القفاري لا يمثلون الشيعة الإمامية الاثني عشرية الذين خصص القفاري رسالته فيهم، وذكر الأشعري والنوبختي لهم في فرق الشيعة لا يدخلهم في الشيعة الإمامية، ولذا نجدهما قد أفردا للشيعة الإمامية كلاماً خاصاً في مسألة ولادة المهدي عليه السلام معترفين بولادته ومجمعين على ذلك، لكن القفاري لم يتعرض لذكره! قالوا - واللفظ للأشعري - : «ففرقة منها وهي المعروفة بالإمامية، قالت: الله في أرضه - بعد مضي الحسن بن علي حجة على عباده وخليفته في بلاده - قائم بأمره من ولد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا، أمرناه مبلغ عن آبائه مودع عن أسلافه... خلفاً لأبيه ووصي له قائم بالأمر بعده... فنحن متمسكون بإمامة الحسن بن علي، مقرّون بوفاته، مؤمنون بأن له خلفاً من صلبه، متديّنون بذلك، وأنه الإمام من بعد أبيه الحسن بن علي، وأنه في هذه الحالة مستتر خائف مغمود مأمور بذلك حتى يأذن الله عزّ وجلّ فيظهر ويعلن أمره... ولا يكون أن يموت إمام إلا ولد له لصلبه وله ولد وولد، فهذه سبيل الإمامة وهذا المنهاج الواضح والغرض الواجب اللازم الذي لم يزل عليه الإجماع من الشيعة الإمامية المهتدية رحمة الله عليها، وعلى ذلك كان إجماعنا إلى يوم مضي الحسن بن علي (رضوان الله عليه)»^(١).

فكيف بعد هذا يدعي القفاري بأن الشيعة تنكر ولادة الإمام المهدي؟
الوجه الثالث: لقد قام القفاري باقتطاع ما نقله عن النوبختي

(١) الأشعري القمي، المقالات والفرق: ص ١٠٢-١٠٦، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي - قم.

والأشعري القمي فيما يخصّ كلام هذه الفرقة من الشيعة التي ادعت نفي الولد، فإنّه بعد مراجعة الكلام بصورته الكاملة يتضح أنّ هذه الفرقة من الشيعة - التي نجهل حقيقتها - لا تنفي وجود خلف للإمام الحسن العسكري نفيّاً مطلقاً، بل تنفي ولادته قبل وفاة أبيه، في الوقت نفسه تؤمن بأنّ الإمام الحسن عليه السلام قد توفي وكانت إحدى جواريه حاملاً، وهذا الحمل هو الإمام المهدي؛ لأنهم يعتقدون - كبقية الشيعة - بأنّه لا بدّ من وجود إمام في كل زمان حيث لا يمكن أن تخلو الأرض من قائم لله بحجة.

وإليك كلام الفرقة الشيعية التي نقل كلامها النوبختي ولم يذكره القفاري: «ولكن هناك حَبْلٌ قائمٌ قد صحَّ في سريّة له، وستلد ذكراً إماماً متى ما ولدت؛ فإنّه لا يجوز أن يمضي الإمام ولا خلف له فتبطل الإمامة وتخلو الأرض من الحجة»^(١).

وواضح للقارئ من كلامهم أنّهم لم ينفوا الولد مطلقاً، بل كما ذكرنا فإنّ النفي للولد في حياة الإمام العسكري فقط.

ثم بعد ذلك يذكر النوبختي احتجاج الإمامية على تلك الفرقة، قال: «واحتج أصحاب الولد على هؤلاء، فقالوا: أنكرتم علينا أمراً قلتم بمثله ثم لم تقنعوا بذلك حتى أضفتم إليه ما تنكره العقول، قلتم: أن هناك حَبْلاً قائماً، فإن كنتم اجتهدتم في طلب الولد فلم تجدوه فأنكرتموه لذلك، فقد طلبنا معرفة الحَبْل وتصحّحه أشدّ من طلبكم، واجتهدنا فيه أشدّ من

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص ١١٣، الناشر، مكتبة الفقيه - قم.

اجتهادكم، فاستقصينا في ذلك غاية الاستقصاء فلم نجد، فنحن في الولد أصدق منكم؛ لأنه قد يجوز في العقل والعادة والتعارف أن يكون للرجل ولد مستور لا يعرف في الظاهر ويظهر بعد ذلك ويصحّ نسبه، والأمر الذي ادّعيتموه منكر وشنيع، ينكره عقل كل عاقل، ويدفعه التعارف والعادة، مع ما فيه من كثرة الروايات الصحيحة عن الأئمة الصادقين أنّ الجبل لا يكون أكثر من تسعة أشهر، وقد مضى للجبل الذي ادّعيتموه سنون، وإنكم على قولكم بلا صحة ولا بينة»^(١).

فليس من العدل والإنصاف أن يتم اقتطاع الكلام بهذه الكيفية ويتلاعب به من أجل إثبات الحجة على الخصم، وليس هذا من الخلق الإسلامي الذي يحتم علينا قول الحق والعدل ولو كان بيننا وبين الخصم عداوة وبغضاء، قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾^(٢).

الشبهة: الاعتقاد بالمهدي وغيبته سببه تطلع الشيعة لكيان سياسي

زعم القفاري أن منشأ الاعتقاد بالمهدي وغيبته إمّا أن يكون الرغبة عند الشيعة في قيام كيان مستقل لهم منفصلاً عن دولة الإسلام، أو أن يكون الرغبة بالاستئثار بالأموال تحت مسمى الخمس، أو أن يكون المنشأ الديانة المجوسية سابقاً حيث كان في معتقداتها وجود مهدي منتظر باق حي، وقد

(١) النوبختي، فرق الشيعة: ص ١١٣، الناشر، مكتبة الفقيه - قم.

(٢) المائدة: ٨.

رجح القفاري المنشأ الأخير، فقال في فصل (أسباب القول بالغيبة): «ولعل من أسباب القول بالمهدية والغيبة أيضاً تطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم مستقل عن دولة الإسلام، وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسألة الإمامة، ولما خابت آمالهم، وغلبوا على أمرهم وانقلبوا صاغرين، هربوا من الواقع إلى الآمال والأحلام كمهرب نفسي ينقذون به أنفسهم من الإحباط وشيعتهم من اليأس، وأخذوا يبثون الرجاء والأمل في نفوس أصحابهم، ويمنونهم بأن الأمر سيكون في النهاية لهم؛ ولذلك فإن القول بالمهدية والغيبة ينشط دعواته بعد وفاة كل إمام؛ لمواجهة عوامل اليأس وفقدان الأمل، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية»^(١).

وقال في نفس الفصل: «وأت وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجوعه الرغبة في الاستئثار بالأموال، وأن هناك فئات متفعة بدعوى التشيع تغرر بالسدج، وتأخذ أموالهم باسم أنهم نواب الإمام، فإذا ما توفي الإمام أنكروا موته لتبقى الأموال في أيديهم، ويستمر دفع الأموال إليهم باسم خمس الإمام الغائب. وهكذا تدور عمليات النهب والسلب»^(٢).

وقال في نفس الفصل أيضاً: «وأرجح في هذه المسألة أن عقيدة الاثني عشرية في المهدية والغيبة ترجع إلى أصول مجوسية، فالشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسية، والمجوس تدعي أن لهم منتظراً حياً باقياً مهدياً من ولد بشتاسف بن بهراسف يُقال له: أبشاوثن، وأنه في

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٢) المصدر نفسه: ص ١٠٠٨.

حصن عظيم من خراسان والصين»^(١).

إذن هناك ثلاثة أسباب يستعرضها القفاري ويزعم أنها منشأ الاعتقاد بالمهدي وغيبته:

١- تطلّع الشيعة لقيام كيان سياسي مستقل منفصل عن دولة الإسلام؛ وذلك باهتمامهم الكبير في مسألة الإمامة، ثم فرّع على هذا أنّ دعاة المهديّة ينشطون بعد وفاة كل إمام.

٢- الرغبة باستئثار الأموال باسم خمس الإمام الغائب.

٣- أن يكون منشأ عقيدة المهدي راجع إلى الديانة المجوسية. وسوف نجيب عن هذه المزاعم تباعاً:

جواب الشبهة

أمّا جواب ما زعمه من أنّ سبب الاعتقاد بالمهديّة هو تطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسي في قوله: «ولعل من أسباب القول بالمهديّة والغيبة»^(٢) أيضاً تطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسي لهم، وقد علل ذلك بالاهتمام الكبير عندهم في مسألة الإمامة، حيث قال: «وهذا ما نلمسه في اهتمامهم بمسألة الإمامة». فنقول:

الإمامة الامتداد الطبيعي للنبوّة

إنّ مسألة الإمامة التي تعتقد بها الشيعة هي من المسائل المهمة في

(١) المصدر نفسه: ج ٢ ص ١٠١١.

(٢) قوله: «ولعل من أسباب القول بالمهديّة...» هو احتمال عدم إيمانه بأصل هذه الفكرة، وهو وجود مهدي من آل محمد عليه السلام.

الإسلام؛ كونها تشكّل البنية الصحيحة له، فهي الركيزة الأساسية لفهم تعاليم الإسلام وتجسيده بأصوله وأركانه وفروعه، والاثنى عشرية عندما اعتنقوا واهتموا بهذه العقيدة كان دليلهم الكتاب، والسنة الشريفة المتمثلة بالنبى الأكرم ﷺ وأهل بيته الطاهرين، فليست المسألة بهذه السذاجة وهي كونهم يريدون بناء كيان سياسي لهم؛ بل الأدلة والنصوص هي التي أخذت بأعناقهم للقول بنظرية الإمامة، أو بحسب تعبير السيد شرف الدين في كتابه (المراجعات) حيث قال: «إنّ تعبدنا في الأصول بغير المذهب الأشعري وفي الفروع بغير المذاهب الأربعة لم يكن لتحزب أو تعصب، ولا للريب في اجتهاد أئمة تلك المذاهب، ولا لعدم عدالتهم وأمانتهم ونزاهتهم وجلالتهم علماً وعملاً. لكن الأدلة الشرعية أخذت بأعناقنا إلى الأخذ بمذهب الأئمة من أهل بيت النبوة، وموضع الرسالة، ومختلف الملائكة، ومهبط الوحي والتنزيل، فانقطعنا إليهم في فروع الدين وعقائده، وأصول الفقه وقواعده، ومعارف السنة والكتاب، وعلوم الأخلاق والسلوك والآداب، نزولاً على حكم الأدلة والبراهين، وتعبداً بسنة سيد النبيين والمرسلين، صلى الله عليه وآله وعليهم أجمعين.

ولو سمحت لنا الأدلة بمخالفة الأئمة من آل محمد، أو تمكنا من تحصيل نية القربة لله سبحانه في مقام العمل على مذهب غيرهم لقصصنا أثر الجمهور، وقفونا إثرهم؛ تأكيداً لعقد الولاء، وتوثيقاً لعرى الإخاء، لكنها الأدلة القطعية تقطع على المؤمن وجهته، وتحول بينه وبين ما

يروم»^(١).

وهناك الكثير من الآيات والروايات التي تدل على إمامة الاثني عشر، وقد تقدّم منا في فصل الإمامة وغيره الحديث مفصلاً حول (آية الولاية) وكذلك حديث الغدير والثقلين والسفينة وحديث الاثني عشر من قريش وغيرها من النصوص.

فإيماننا بالأئمة جاء من كونهم سفن نجاة الأمة، وباب حطتها، وأمانها من الاختلاف في الدين، وأعلام هدايتها، وثقل رسول الله صلى الله عليه وآله، وبقيته في أمته.

روى الطبراني في المعجم الكبير وعنه الهيثمي في الزوائد وابن حجر الهيثمي في الصواعق والمنتقى الهندي في كنز العمال، بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «فانظروا كيف تخلفوني في الثقلين ... كتاب الله ... فاستمسكوا به ولا تضلوا والآخر عترتي، وأن اللطيف الخبير نبأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض، وإني سألت ذلك لهما، فلا تقدّموهما؛ فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما؛ فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنّهم أعلم منكم»^(٢).

وقال ابن حجر الهيثمي: «وفي قوله (صلى الله عليه وسلم): فلا تقدموهم فتهلكوا، ولا تقصروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلموهم فإنّهم أعلم

(١) شرف الدين العاملي، المراجعات: ص ٦٠-٦١ ط ٢-١٤٠٢ هـ

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ٣ ص ٦٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت. الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ١٦٣-١٦٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. المتقي الهندي، كنز العمال: ج ١ ص ١٨٨. ابن حجر الهيثمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٤٩٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

منكم، دليل على أن من تأهل منهم للمراتب العلية والوظائف الدينية كان مقدماً على غيره»^(١).

وقال أيضاً: «وفي أحاديث الحث على التمسك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متاهل منهم للتمسك به إلى يوم القيامة كما أن الكتاب عزيز كذلك ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض»^(٢).

وقال المناوي في فيض القدير معلقاً على حديث الثقلين: «إني تارك فيكم تلويح، بل تصريح بأنهما كتوأمين خلفهما ووصى أمته بحسن معاملتهما وإيثار حقهما على أنفسهما والاستمسك بهما في الدين»^(٣).

ثم نبه على قول الشريف^(٤)، قال: «تنبيه: قال الشريف: هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كل زمن إلى قيام الساعة، حتى يتوجه الحث المذكور إلى التمسك به، كما أن الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل الأرض»^(٥).

وقال التفتازاني في شرح المقاصد: «ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام

(١) ابن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٤٣٩.

(٢) المصدر السابق: ج ٢ ص ٤٤٢.

(٣) المناوي، فيض القدير: ج ٣ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٤) هو نور الدين أبو الحسن علي بن عبد الله بن أحمد الحسين السمهودي الشافعي الحافظ. ولد بصعيد مصر، من كتبه: (وفاء الوفا بأخبار المصطفى) و(جواهر العقدين) وغيرها.. توفي بالمدينة (٩١١هـ) أنظر: خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٤ ص ٣٠٧، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٥) المناوي، فيض القدير: ج ٣ ص ٢٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

قرنهم بكتاب الله تعالى في كون التمسك بهما منقذاً عن الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلا الأخذ بما فيه من العلم والهداية، فكذا في العترة»^(١).

فكان على القفاري أن يسأل نفسه: من هم هؤلاء الذين من تقدمهم ومن قصر عنهم هالك؟ ومن هم الذين قرنهم الله بكتابه فكان التمسك بهما منقذاً من الضلالة إلى قيام الساعة؟ ومن هم الأمان لأهل الأرض كما ينقل المناوي والشريف السهمودي؟ وعلى من تنطبق هذه الأوصاف؟ أليس التطبيق الصحيح لتلك الأوصاف - إذا ما نظرنا بنظرة خالية من التعصب - هم العترة من أهل بيته عليهم السلام الذين جعلوا عدلاً للقرآن، وجعل التمسك بهما نجاة من الضلال والهلاك؟

وهذا ما أجابت عنه نفس السنة ووضحته، فقد أخرج الترمذي في سننه عن عمر بن أبي سلمة، قال: «لما نزلت هذه الآية على النبي (صلى الله عليه وسلم): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ في بيت أم سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره، فجلله بكساء، ثم قال: اللهم، هؤلاء أهل بيتي، فاذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً، قالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: أنت على مكانك وأنت إلى خير»^(٢)، قال عنه الألباني: «صحيح»^(٣)،

(١) التفتازاني، شرح المقاصد: ج ٢ ص ٣٠٣، الناشر: دار المعارف النعمانية.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٣٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) الألباني، صحيح سنن الترمذي: ج ٣ ص ٥٤٣ ح ٣٧٨٧، الناشر: مكتبة المعارف.

وأخرجه غيره من المحدثين والعلماء، كالطبري في جامع البيان^(١) والطحاوي في مشكل الآثار^(٢).

فأهل البيت عليهم السلام هم الامتداد الطبيعي للرسول الأكرم صلى الله عليه وآله، وهم حملة لواء الشريعة الإسلامية، وأتباع أهل البيت وشيعتهم حينما يتبعوهم فهم بذلك مطيعون لله في أمره باتباعهم منهجهم والاهتداء بهديهم والاقتباس من نورهم.

وأما مسألة الإمام المهدي عليه السلام - الإمام الثاني عشر من أئمة العترة الطاهرة - بالإضافة إلى ما أشرنا إليه آنفاً - فقد تقدمت الأحاديث المتواترة ومن نقلها وقال بصحتها، وأيضاً اعتراف كبار علماء أهل السنة بولادته وغيبته، وعطفنا البحث حول طرق الشيعة وذكرنا أدلتهم بأسانيد صحيحة، وكذلك نقلنا الوثائق والشواهد التي زعم أنها غير موجودة في كتب الشيعة.

وبعد هذا نقول: فأين هروب الشيعة من الواقع؟ بل إن الواقع - كل الواقع - هو الذي فرض هذه الحقيقة، كما أشرنا إلى ذلك في حديث الاثني عشر الذي مصداقه وتطبيقه الصحيح هم أئمة الشيعة الاثني عشرية، فهذا الحديث ضبط قبل تكامل الواقع الإمامي، فهو انعكاس وحقيقة نطق بها من لا ينطق عن الهوى، فقال: «إن الخلفاء بعدي اثنا عشر»، وجاء الواقع الإمامي الاثني عشري ابتداءً من الإمام علي عليه السلام وانتهاءً بالمهدي عليه السلام، ليكون التطبيق المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف.

(١) الطبري، جامع البيان: ج ٢٢ ص ١٢ ح ٢١٧٣٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) الطحاوي، شرح مشكل الآثار: ج ٢ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

فالاهتمام بمسألة الإمامة جاء لهذا الغرض وليس - كما يدعي القفاري - لتطلّع الشيعة إلى قيام كيان سياسي مستقل عن دولة الإسلام؛ بل صميم الإسلام وروحه هو القول بإمامتهم وخلافتهم بمقتضى ما تقدم من الأحاديث الدالة على ذلك.

الشبهة: القول بالمهدية ينشط دعواته بعد وفاة كل إمام

بعد أن ذكر القفاري أنّ سبب الاعتقاد بالمهدية والغيبة هو رغبة الشيعة بإقامة كيان سياسي مستقل، وقد خابت آمالهم فأخذوا يبثون الأمل في نفوس أتباعهم، قال: «ولذلك فإن القول بالمهدية والغيبة ينشط دعواته بعد وفاة كل إمام؛ لمواجهة عوامل اليأس وفقدان الأمل، بالإضافة إلى تحقيق المكاسب المادية»^(١).

الجواب: ادعاء الشيعة للغيبة حصل بعد وفاة العسكري عليه السلام

إنّ ما قاله القفاري ليس صحيحاً؛ فإنّ الشيعة الإمامية لم تدّع الغيبة إلاّ بعد وفاة الإمام الحسن العسكري عليه السلام، ولم تحصل هذه الدعوى بعد وفاة كلّ إمام كما زعم، ثمّ إنّ اعتقادهم بالغيبة بعد الإمام الحسن العسكري عليه السلام كان منذ زمن النبي صلى الله عليه وآله وليس اعتقاداً مبتكراً؛ وذلك من خلال الروايات المتواترة المصرّحة على لسان النبي وأهل بيته عليهم السلام، بأنّ الأئمة اثنا عشر، أوّلهم علي بن أبي طالب عليه السلام وآخرهم المهدي عليه السلام، وعليه فهذا الأمر كان ثابتاً قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام بسنوات طويلة، وهناك مئات الكتب قد

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٨، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

ألفت في هذا المضممار من الفريقين.

وأما النصوص التي دلت على ذلك، والتي تقدم بعضها في أحاديث هوية الإمام المهدي عليه السلام، وأنه من ولد رسول الله صلى الله عليه وآله ومن ولد علي وفاطمة عليهما السلام ومن ذرية الحسين عليه السلام، وذكرنا أيضاً أقوال علماء السنة الذين قالوا إنه من ولد الحسن العسكري، وكذلك روايات تصريح الإمام الحسن العسكري بولادته عليه السلام وغيبته، وقد أجبنا عن ذلك بالتفصيل فلا نطيل، ودعوى أن المبرر للقول بالغيبة هو لمواجهة اليأس وتحقيق المكاسب المادية، ليست إلا تخرساً وقراءة خاطئة لعقائد الشيعة الإمامية، ومحاولة لتشويهها.

الشبهة: سبب القول بالغيبة الاستئثار بالأموال تحت مسمى الخمس

زعم القفاري أن أحد أسباب القول بالغيبة هو الاستئثار بالأموال تحت عنوان (خمس الإمام)، فقال: «وأن وراء دعوى غيبة الإمام وانتظار رجوعه الرغبة في الاستئثار بالأموال، وأن هناك فئات متفعة بدعوى التشيع... ويستمر دفع الأموال إليهم باسم خمس الإمام الغائب، وهكذا تدور عمليات النهب والسلب»^(١).

الجواب: الأموال المدفوعة حق شرعي ثابت بنص الكتاب والسنة

نقول: لم يقتصر القفاري باتهام الشيعة بالاستئثار بالأموال في فصل الغيبة؛ بل نجده يكرر هذا الكلام في أكثر من فصل من كتابه، لا سيما في الباب

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٠٨، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الخامس من الفصل الأول (في المجال الاقتصادي) ^(١) وفي خاتمة كتابه، حيث قال: «وفي المجال الاقتصادي كان أثرهم واضحاً في أخذ أموال المسلمين بالقوة أو الخديعة، وفي تدمير اقتصاد الأمة بأي وسيلة، وكان ما يأخذونه من أموال باسم آل البيت من أهم أسباب رغبة شيوخ الشيعة في بقاء شذوذهم وخلافهم مع المسلمين» ^(٢).

فريضة الخمس في القرآن والسنة النبوية ^(٣)

إنّ اتهام الشيعة باكتناز الأموال ليس له ما يبرره فهو اتهام ألصق بالشيعة بلا وجه حق؛ وذلك لأن تلك الأموال التي تكلم عنها القفاري إنما كانت بعنوان الخمس أو الزكاة، وهي حقوق شرعية نصّ عليها الكتاب الكريم والسنة الشريفة، وما يراه القفاري من أنه سلب ونهب للأموال! إنما نشأ من اعتقاده بأنّ الخمس يختصّ بغنائم الحرب، وهذا بحث وقع فيه الخلاف بين الشيعة والسنة، فالشيعة تعتقد أن فريضة الخمس ثابتة في كلّ غنيمة، ولو لم تكن في الحرب.

وعلى أية حال؛ فهو بحث فقهي ناتج من اختلاف الاجتهادات وفهم الأدلة الشرعية، الأمر الذي لا يستوجب اتهام الشيعة وعلمائها بالسلب والنهب!

(١) المصدر نفسه: ج ٣ ص ١٤٩٤، المجال الاقتصادي.

(٢) المصدر السابق: ج ٣ ص ١٥٥٢، خاتمة الكتاب.

(٣) سيأتي البحث حول الخمس عند الفريقين، وكيفية توجيه كلّ منهما لهذه النظرية، وهل أن الخمس مقصور على الغنائم أم مطلق يشمل غيره من أرباح المكاسب؟

وستعرض بشكل إجمالي إلى بحث الخمس وأدلته من الكتاب الكريم والسنة النبوية الطاهرة.

الخمس في القرآن الكريم

قال الله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ عَامِتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(١).

إنّ معنى الغنيمة لا يختص بالمأخوذ في الحرب، وهذه الآية وإن نزلت في مورد خاص، ولكنها أعطت حكماً عاماً وهو وجوب أداء الخمس من أيّ شيء غنموا - أي فازوا به - لأهل الخمس، ولو كان مفاد الآية وجوب أداء الخمس ممّا غنموا في الحرب خاصة، لكان ينبغي أن يقيّد المولى تعالى كلامه، فيقول: واعلموا أنّ ما غنمتم في الحرب، وبما أنّه لم يقيّد فإنّه يستفاد عندئذ أنّ الغنيمة، بما لها من معنى لغوي عام، يشمل كلّ فائدة وربح، وهذا المعنى العام هو ما تشبهه كتب اللغة والاستعمالات اللغوية للكلمة.

المعنى اللغوي للغنيمة

لفظة غَنِمْتُمْ من غنم الشيء، وهو لغةً: الفوز والظفر بالشيء، فهو يرادف الربح.

(١) الأنفال: ٤١.

قال ابن منظور في العرب: «وغنم الشيء غنماً فاز به»^(١).

قال الراغب في المفردات: «غنم: الغنم معروف... والغنم إصابته والظفر به، ثم استعمل في كل مظفور به من جهة العدى وغيرهم»^(٢).
والغنم أيضاً: «الفوز بالشيء من غير مشقة»^(٣).

ويؤيد هذا المعنى استعمال الفقهاء، من قبيل قولهم: «من له الغنم فعليه الغرم»^(٤) أو كما في الرهن حيث قالوا: «الرهن لمن رهنه، له غنمه وعليه غرمه»^(٥) أي نماؤه وفاضل قيمته.

ومن يتابع موارد استعمال الغنمة ومشتقاتها في اللغة، يتبين له بوضوح أن مفهوم الغنم يشمل جميع ما يحصل عليه الإنسان، سواء بمشقة أو بدون مشقة.

فقد جاء في وصف شهر رمضان: أنه غنم للمؤمن^(٦)، وفي الدعاء عند

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج ١٢ ص ٤٤٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢) الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن: ص ٣٦٦، الناشر: دفتر نشر الكتاب.

(٣) الأزهرى، تهذيب اللغة: ج ٨ ص ١٤١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٤) الدسوقي، حاشية الدسوقي: ج ٣ ص ١٠٣، الناشر: دار إحياء الكتب العربية. وأنظر: السيد

الخميني، كتاب البيع: ج ١ ص ٤٣٦، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الامام الخميني.

(٥) الشافعي، كتاب الأم: ج ٣ ص ١٧٠، الناشر: دار الفكر. وأنظر: الشيخ الطوسي، المبسوط: ج ٢

ص ١٩٦، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية.

(٦) روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أظلكم شهر رمضان بمحلولوف رسول الله (صلى الله عليه

وسلم) ما مضى على المسلمين شهر خير لهم منه ولا بالمنافقين شهر أشر لهم منه بمحلولوف

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إن الله عز وجل يكتب أجره ونوافله... فهو غنم للمؤمن» أحمد

بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ٥٢٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

أداء الزكاة: «اللهم اجعلها مغنماً»^(١) وورد في ثواب مجالس ذكر الله تعالى: «غنيمة مجالس الذكر الجنة»^(٢).

فالغنيمة وجميع مشتقاتها بحسب اللغة لا تختص بغنائم دار الحرب فقط، ولو سلم كثرة استعمالها في خصوصها بحيث صارت حقيقة عرفية، فإن ذلك لا يوجب هجر معناها اللغوي، لا سيما وأن المذكور في الآية هو الفعل الماضي (عَنِمْتُمْ) لا لفظ الغنيمة.

الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب

إنّ وجوب الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب عند جميع المسلمين، وهو ما يظهر من خلال الروايات وأقوال الفقهاء:

الخمس في السنة النبوية

ورد في كثير من الروايات أن الخمس لا يختص بغنائم الحرب، بل هناك موارد أخرى مثل الركاز الذي فسر بالكنز، والمعدن، وغيرها ممّا يجب فيها الخمس أيضاً.

ففي صحيح البخاري ومسلم: «العجماء جرحها جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس»^(٣) وأخرج أحمد في مسنده - واللفظ له - وابن ماجه في سننه، عن ابن عباس، قال: «قضى رسول الله ﷺ في

(١) ابن قدامة، المغني: ج ٢ ص ٥١٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٢ ص ١٧٧.

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٤٦-٤٧ ح ٦٩١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت. مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٢٨ ح ٤٣٥٦، الناشر: دار الفكر - بيروت.

الركاز الخمس^(١).

وأخرج أحمد أيضاً عن أنس بن مالك، قال: «خرجنا مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى خيبر، فدخل صاحب لنا إلى خربة يقضي حاجته، فتناول لبنة ليستطيب بها فانهارت عليه تبراً، فأخذها فأتى بها النبي (صلى الله عليه وآله) فأخبره بذلك، فقال (صلى الله عليه وآله): زنها، فوزنها فإذا هي مائتا درهم، فقال النبي صلى الله عليه وآله: هذا ركاز وفيه الخمس^(٢)، بل أوجب رسول الله صلى الله عليه وآله الخمس في كل مغنم، فقد أخرج البخاري: «عن أبي جمرة، قال: كنت أترجم^(٣) بين ابن عباس وبين الناس، فقال: إن وفد عبد القيس أتوا النبي (صلى الله عليه وسلم)، فقال: من الوفد أو من القوم؟ قالوا: ربيعة، فقال مرحباً بالقوم أو بالوفد غير خزايا ولا ندامي، قالوا: إنا نأتيك من شقة بعيدة، وبيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، ولا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر حرام، فمرنا بأمر نخبر به من وراءنا، ندخل به الجنة، فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع، أمرهم بالايمان بالله عز وجل وحده، قال: هل تدرون ما الايمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣١٤، الناشر: دار صادر - بيروت. ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ٢ ص ٨٣٩، الناشر: دار الفكر.

(٢) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ١٢٨.

(٣) معنى الترجمة: التعبير عن لغة بلغة أخرى، وقد قيل: إنه كان يتكلم الفارسية فكان يترجم، وقد يكون المراد به فأسمعهم أنه كان يبلغ كلام ابن عباس إلى من خفي عليه من الناس؛ إمّا الزحام منع من سماعه، أو لاختصار منع من فهمه فأفهمهم. أنظر: النووي، شرح صحيح مسلم: ج ١ ص ١٨٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وتعطوا الخمس من المغنم، ونهاهم عن الدباء، والختم والمزفت، قال شعبة: ربما قال: النقيير، وربما قال: المقير، قال: احفظوه وأخبروه من وراءكم»^(١).

حيث يتضح من هذه الرواية أن النبي ﷺ قد أوجب على قبيلة عبد القيس الخمس في المغنم، أي في غير غنائم الحرب؛ لأنهم كما تقول الرواية عاجزون عن الخروج من مناطقهم إلى حرب أو غيرها، ومع هذا فقد أوجب النبي ﷺ الخمس عليهم، وفيه دلالة واضحة على أن الخمس غير مختص بغنائم الحرب.

ومما كتبه ﷺ لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن: «بسم الله الرحمن الرحيم، هذا كتاب من الله ورسوله، يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود، عهداً من رسول الله لعمر بن حزم حين بعثه إلى اليمن. أمره بتقوى الله في أمره كله... وأمره أن يأخذ من المغنم خمس الله»^(٢).

وأيضاً كتب رسول الله ﷺ إلى الفجيع العامري ما نصّه: «من محمد النبي، للفجيع ومن تبعه وأسلم وأقام الصلاة وآتى الزكاة وأطاع الله ورسوله وأعطى من الغنائم خمس الله»^(٣).

ومن الواضح أنه حين أمر النبي ﷺ أهل اليمن وفجيع وأتباعه بإعطاء الخمس، فإن الجميع لم يكونوا محاربين؛ ليؤخذ منهم خمس غنائم

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ٣٠ ح ٨٧، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٥ ص ٨٩ - ٩٠، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) ابن سعد، الطبقات: ج ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥، الناشر: دار صادر - بيروت.

الحرب، بل كانوا تجاراً يكتسبون ويتاجرون، وأنّ مغانمهم هي مغانم مكسبهم، ولاسيّما أهل اليمن.

فالخمس الذي أمروا بإعطائه للنبي صلى الله عليه وآله إنما هو خمس مغانم المكاسب.

الخمس في أقوال الفقهاء

ورد في كلمات عدد من الفقهاء أن الخمس يجب في أمور، غير غنائم الحرب، كالكنز والمعادن والغوص وغيرها، ففي صحيح البخاري: «وقال الحسن: في العنبر واللؤلؤ الخمس»^(١)، وفي المدونة الكبرى: «كان مالك يقول في دفن الجاهلية ممّا يصاب فيه من الجوهر والحديد والرصاص والنحاس واللؤلؤ والياقوت وجميع الجواهر أرى فيه الخمس، ثم رجع فقال: لا أرى فيه شيئاً لا زكاة ولا خمساً، ثم كان آخر ما فارقناه أن قال: عليه الخمس (قال ابن القاسم) وأحبّ ما فيه إليّ أن يؤخذ منه الخمس من كلّ شيء يصاب فيها من دفن الجاهلية، وإنما اختلاف قوله في الجوهر والحديد والنحاس، وأمّا ما أصيب من ذهب أو فضة فيه، فإنّه لم يختلف قوله فيه أنّه ركاز وفيه الخمس»^(٢).

وفي المغني: «في نصاب المعادن: وهو ما يبلغ من الذهب عشرين مثقالاً ومن الفضة مائتي درهم أو قيمة ذلك من غيرهما، وهذا مذهب الشافعي، وأوجب أبو حنيفة الخمس في قليله وكثيره من غير اعتبار

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١٣٦ ح ١٤٩٧، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) الإمام مالك، المدونة الكبرى: ج ١ ص ٢٩٢، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

نصاب بناء على أنه ركاز؛ لعموم الأحاديث التي احتجوا بها عليه، ولأنه لا يعتبر له حول فلم يعتبر له نصاب كالركاز^(١).

بل إن بعضاً استدلل على وجوب الخمس في الكنز بالآية الشريفة: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾^(٢).

وعليه فيكون ظاهر الآية أن موضوع الخمس هو ما يكون غنيمة بحسب اللغة لا خصوص غنيمة الحرب.

ووقوع الآية في سياق آيات غزوة بدر لا يوجب التخصيص، إذ المورد لا يخصص الحكم، كما هو معروف وإلا لوجب تخصيصها بغنائم غزوة بدر فقط، مع أنه لا قائل بذلك، وقد ثبت عند العلماء أنه لا مانع من أن يكون مورد خاص موجباً لنزول حكم كلي، كما هو الشائع في كثير من الأحكام الواردة في الكتاب والسنة، فالتشكيك في دلالة الآية باحتمال اختصاصها بغنائم دار الحرب لا مبرر له، خصوصاً مع ذهاب علماء المسلمين على شمول الغنيمة لغنيمة الركاز (وهو الكنز) ووجوب الخمس فيه، وأن مصرفه مصرف الخمس.

رأي الشيعة أن الخمس في كل مكسب

تذهب الشيعة الإمامية، استناداً إلى الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى أن الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب، بل أن تلك الغنائم واحدة من سبعة أشياء أجمع الشيعة على تعلق الخمس فيها، وهذه

(١) ابن قدامة، المغني: ج ٢ ص ٦١٩، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) ابن حزم، المحلى: ج ٧ ص ٣٢٤، الناشر: دار الفكر - بيروت.

السبعة:

١- غنائم دار الحرب. ٢- المعادن. ٣- الكنز. ٤- كل ما يخرج من البحر بالغوص. ٥- إذا اشترى الذمي أرضاً من مسلم. ٦- الحلال إذا اختلط بالحرام ولا يتميز. ٧- ما يفضل عن مؤونة السنة.

وقد وقع الخلاف في المورد السابع، من أنه هل يختص بأرباح المكاسب أو يشمل مطلق الفائدة بحيث يعم الهدايا والمواريث، وفي كل الأحوال هذا الرأي يتحد مع مضامين الروايات التي نقلناها عن النبي صلى الله عليه وآله من مصادر أهل السنة، كما أن الشيعة لا يقتصرون - في ثبوت الخمس في مطلق الفوائد - على الاستدلال بالآية الكريمة، بل بضميمة روايات صحيحة أثبتت الخمس في الفوائد، وعلى سبيل المثال: ما ورد في كتاب التهذيب للشيخ الطوسي: «عن علي بن مهزيار قال: كتب إليه أبو جعفر عليه السلام، وقرأت أنا كتابه إليه في طريق مكة، قال: ... فأما الغنائم والفوائد: فهي واجبة عليهم في كل عام، قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ إِن كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّقَىٰ أَجْمَعِينَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، والغنائم والفوائد يرحمك الله، فهي الغنيمة يغنمها المرء، والفائدة يفيدها، والجائزة من الإنسان للإنسان التي لها خطر عظيم، والميراث الذي لا يحتسب من غير أب ولا ابن...»^(١).

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ج ٤ ص ١٤٠-١٤١، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

وقد فسّر الإمام أنّ المراد بالغنيمة هو مطلق الفوائد، واستشهد بالآية الشريفة على ثبوت الخمس في الفوائد في كل سنة، ولم يكتف بذلك، بل تصدّى بنفسه لبيان بعض أمثلة الغنائم.

إلى هنا يتضح أنّ ثبوت الخمس في غير غنائم الحرب ليس من مختصات الشيعة، كما أنّ القول بثبوت الخمس في مطلق الفوائد لم يكن بلا مستند ودليل، بل ذهب الشيعة إلى ذلك وفق رؤيتها المنبثقة عن كون أهل البيت هم الطريق الأجدد بالاتباع في الأحكام التي جاء بها النبي ﷺ. وقد ثبت عن أهل البيت أن الخمس يشمل كل فائدة وأن الغنيمة في الآية تعم كل ربح وفائدة.

بعد ذلك ننتقل إلى مستحق الخمس وكيفية تقسيمه.

مستحق الخمس

ذكرت الآية الكريمة أنّ مورد الخمس إنّما يكون: لله ولرسوله ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل.

ولا بد من تشخيص من هم ذوو القربى؟ وكذلك ما هو المقصود من العناوين التي تلتهم كاليتامى والمساكين وابن السبيل؟

فنقول: المراد من ذوي القربى بلا شك هم قربي النبي ﷺ وهو نفس المعنى المقصود في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (١).

وفي الدر المنثور: «وأخرج ابن جرير عن علي بن الحسين (رضي الله

(١) الشورى: ٢٣.

عنه) أنه قال لرجل من أهل الشام: أقرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: أفما قرأت في بني إسرائيل: ﴿وَأْتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ﴾؟ قال: وإنكم للقرابة الذي أمر الله أن يؤتى حقه؟ قال: نعم^(١).

وفي صحيح مسلم عن نجدة الحروري أنه كتب إلى ابن عباس يسأله عن خمسة أشياء منها مستحق الخمس فأجابه ابن عباس: «تسألني عن الخمس لمن هو؟ وإنا كنا نقول: هو لنا فأبى علينا قومنا ذلك»^(٢).

وفي مسند أحمد بشكل واضح: «عن يزيد بن هرمز، أن نجدة الحروري حين خرج في فتنة ابن الزبير أرسل إلى ابن عباس يسأله عن سهم ذي القربى: لمن تراه؟ قال: هو لنا؛ لقربى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قسمه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لهم، وقد كان عمر عرض علينا منه شيئاً رأيناه دون حقنا فرددناه عليه وأبينا أن نقبله»^(٣).

قال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين، غير يزيد بن هرمز، فمن رجال مسلم»^(٤).

وبحسب سياق الآية ومفاد الروايات التي عبّرت أنّ الخمس لهم من دون أن تُخرج منه شيئاً، يكون المقصود من باليتامى والمساكين وابن السبيل هم

(١) السيوطي، الدر المنثور: ج ٤ ص ١٧٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٥ ص ١٩٧ ح ٤٥٧٧، دار الفكر - بيروت.

(٣) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ١ ص ٣٢٠، الناشر: دار صادر - بيروت. وأخرجه أبو داود في سننه ج ٢ ص ٢٦ وكذلك أخرجه غيره.

(٤) مسند أحمد بن حنبل، ج ٥: ص ١٠٢. الناشر: مؤسسة الرسالة. أشرف على ه شعيب الأرنؤوط.

يتامى أقرباء الرسول ومساكينهم وأبناء سيبلهم.

وفي جامع البيان للطبري، عن المنهال بن عمرو، قال: «سألت عبد الله بن محمد بن علي وعلي بن الحسين عن الخمس، فقالا: هو لنا، فقلت لعلي: إن الله يقول: واليتامى والمساكين وابن السبيل، فقال: يتامانا ومساكيننا»^(١).
وسواء كان المقصود باليتامى والمساكين وابن السبيل آل الرسول أم لا، فإنه على كل التقادير هناك سهم من الخمس قد أوجبه الشرعية لذوي القربى بالخصوص.

وبعد هذا البيان المختصر عن الخمس يتضح أنه من فرائض الله تعالى، وأن مورده ليس منحصرًا في غنائم الحرب، بل يشمل كل غنيمة وفائدة وأن مستحقه هم ذوو القربى من أهل بيت النبي ﷺ، فقد جعل الله تعالى لهم ذلك إكراماً لهم، كما روى ذلك ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عباس قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): رغبت لكم عن غسالة الأيدي؛ لأن لكم في خمس الخمس ما يغنيكم أو يكفيكم»^(٢)، قال ابن كثير: «هذا حديث حسن الإسناد»^(٣).

وعليه فيكون اعتقاد الشيعة بوجوبه ودفعه إلى مستحقه، وأولهم الأئمة من أهل البيت ﷺ، وفق القواعد الصحيحة، وليس كما يزعم القفاري من كون دفع الخمس كان بلا مبرر شرعي سوى إرادة السلب والنهب!!

(١) الطبري، جامع البيان: ج ١٠ ص ١١-١٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، تفسير ابن أبي حاتم: ج ٥ ص ١٧٠٥ ح ٩٠٩٣، الناشر: المكتبة العصرية.

(٣) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٣٢٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

الخمس حق لمنصب الإمامة

المعروف بين المتأخرين من علمائنا أنّ الخمس ينقسم إلى ستة أقسام: ثلاثة منها لله تعالى ولرسوله وللإمام، وهي المعبر عنها بسهم الإمام، وهو اليوم للإمام المهدي عليه السلام، الذي يعتقد الشيعة بأنه إمام العصر، وثلاثة منها للأيتام والمساكين وأبناء السبيل من بني هاشم، وهي المعبر عنها بسهم الفقراء السادة، وعليه فيكون المراد من ذوي القربى خصوص الإمام المعصوم عليه السلام.

وأما علماء أهل السنة، فقد اختلفت كلماتهم في التقسيم، فمنهم من ألغى السهام الثلاثة الأولى، قال في المغني: «روي عن الحسن وقتادة في سهم ذي القربى كانت طعمة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) في حياته فلمّا توفي حمل عليه أبو بكر وعمر في سبيل الله، وروى ابن عباس أن أبا بكر وعمر قسّما الخمس على ثلاثة أسهم، ونحوه حكى عن الحسن بن محمد بن الحنفية وهو قول أصحاب الرأي، قالوا: يقسم الخمس على ثلاثة: اليتامى والمساكين وابن السبيل وأسقطوا سهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بموته وسهم قرابته أيضاً»^(١).

ومنهم من يرى أنّ الخمس مفوض أمره إلى اجتهاد الإمام ليصرفه بحسب اجتهاده وتشخيصه.

قال في المغني: «إنّ مالكا قال: يعطي الإمام أقرباء رسول الله (صلى الله

(١) ابن قدامة، المغني: ج ٧ ص ٣٠١، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

عليه وسلّم) على ما يرى، وقال الثوري والحسن: يضعه الإمام حيث أراه الله عزّ وجلّ، ولنا قول الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ وسهم الله والرسول واحد، كذا قال عطاء والشعبي، وقال الحسن بن محمد بن الحنفية وغيره: قوله: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ افتتاح كلام يعني أنّ ذكر الله تعالى لافتتاح الكلام باسمه؛ تبركاً به لا لإفراجه بسهم، فإنّ الله تعالى الدنيا والآخرة، وقد روي عن ابن عمر وابن عباس، قالوا: كان رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) يقسم الخمس على خمسة^(١).

وقال ابن تيمية في المنهاج: «وقد تنازع العلماء في الخمس والفيء، فقال مالك وغيره من العلماء: مصرفهما واحد، وهو فيما أمر الله به ورسوله، وعيّن ما عينه من اليتامى والمساكين وابن السبيل؛ تخصيصاً لهم بالذكر، وقد روى عن أحمد بن حنبل ما يوافق ذلك، وأنه جعل مصرف الخمس من الركاز مصرف الفيء، وهو تبع لخمسة الغنائم، وقال الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة: الخمس يقسم على خمسة أقسام، وقال أبو حنيفة: على ثلاثة، فأسقط سهم الرسول وذوي القربى بموته (صلّى الله عليه وسلّم) وقال داود بن علي: بل مال الفيء أيضاً يقسم على خمسة أقسام»^(٢).

فذهب الشيعة إلى كون سهم ذوي القربى يختص بالإمام بحيث يضعه

(١) المصدر السابق: ج ٧ ص ٣٠١.

(٢) ابن تيمية، منهاج السنة: ج ٤ ص ٢١٢، الناشر: مؤسسة قرطبة - بيروت.

الإمام حيث يرى، هذا القول ليس بدعاً وبلا مبرر، بل هو الأقرب للصواب، أما كيف يمكن تسليمه للإمام المعصوم عليه السلام في زمن الغيبة، فالشيعة لا يرون في زمن الغيبة وجوب تسليمه لشخصه، بل يرون أن الفقهاء العدول يقومون مقام الإمام المعصوم وينوبون عنه، وهم الأدرى في تشخيص المصلحة، وهذا الرأي يقترب من رأي بعض علماء أهل السنة في أن الإمام أو الخليفة هو من يحق له تقسيم الخمس؛ لكونه قائماً مقام النبي صلى الله عليه وآله، بل أن المفتين أيضاً يقومون مقام النبي صلى الله عليه وآله كما صرح بذلك الشاطبي في الموافقات: «المفتي قائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم»^(١) وتابعه في هذا الرأي عبد العزيز آل الشيخ مفتي السعودية، قال: «المفتي قائم مقام النبي في الأمة»^(٢).

ومن هنا، فما كان الشيعة يدفعونه للإمام سواء في زمن غيبته الصغرى أم في هذا الزمان، فهو في الواقع حقّ الإمام في الخمس، وهو سهم ذوي القربى.

الفكر الوهابي وغنيمة الخمس بين القتل والسلب والنهب

بعد أن فسّرنا مبررات إعطاء ودفع الخمس للإمام عليه السلام؛ نطلب من القفاري أن يفسّر لنا ما قام به الوهابيون من سلب ونهب لأموال المسلمين، في غزواتهم وحرورهم، باسم الجهاد في مناطق نجد والحجاز ومكة

(١) الشاطبي، الموافقات: ج ٥ ص ٢٥٣. الناشر: دار ابن عثمان، السعودية.

(٢) جريدة الوطن السعودية، العدد: ٣٠٣٤، ٢٢ محرم ١٤٣٠ هـ السنة التاسعة، مقال تحت عنوان: آل الشيخ: المفتي قائم مقام النبي في الأمة. الكاتب: خالد الرحيلي.

والمدينة والمنطقة الشرقية، وكيفية توزيع الغنائم وأخذ الخمس منها، وكذلك ما قاموا به من هجوم بربري على ضريح الإمام الحسين عليه السلام، وما صاحب ذلك من قتل ونهب وسلب واعتداء على حرمة المسلمين، قال عبد الرحمن الجبرتي^(١) عن أحداث سنة ١٢١٥هـ: «وفي يوم الجمعة خامس عشرة حضرت مكاتبات من الديار الحجازية يخبرون فيها عن الوهابيين أنهم حضروا إلى جهة الطائف، فخرج إليهم شريف مكة الشريف غالب فحاربهم فهزموه، فرجع إلى الطائف وأحرق داره التي بها وخرج هارباً إلى مكة، فحضر الوهابيون إلى البلدة وكبيرهم المضايقي نسيب الشريف، وكان قد حصل بينه وبين الشريف وحشة، فذهب مع الوهابيين وطلب من مسعود الوهابي أن يؤمره على العسكر الموجه لمحاربة الشريف، ففعل فحاربوا الطائف وحاربهم أهلها ثلاثة أيام حتى غلبوا، فأخذ البلدة الوهابيون واستولوا عليها عنوة، وقتلوا الرجال وأسروا النساء والأطفال وهذا دأبهم مع من يحاربهم»^(٢).

(١) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي: «مؤرخ مصر، ومدون وقائعها وسير رجالها، في عصره. ولد في القاهرة وتعلم في الأزهر، وجعله (نابليون) حين احتلاله مصر من كتبة الديوان. وولي إفتاء الحنفية في عهد محمد علي. وقتل له ولد فبكاه كثيراً حتى ذهب بصره، ولم يطل عماء فقد عاجلته وفاته، مخنوقاً. وهو مؤلف (عجائب الآثار في التراجم والأخبار - ط) أربعة أجزاء، ويعرف بتاريخ الجبرتي، ابتدأه بحوادث سنة ١١٠٠ هـ وانتهى سنة ١٢٣٦ هـ، وقد ترجم إلى الفرنسية، وله (مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيين - ط) في جزأين وترجم إلى الفرنسية وطبع بها. ونسبة الجبرتي إلى (جبرت) وهي الزيلع في بلاد الحبشة». خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٣ ص ٣٠٤، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

(٢) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ج ٢ ص ٥٥٤،

وقال في مورد آخر: «في يوم الإثنين وردت مكاتبات من الديار الحجازية مؤرخة في منتصف محرم وفيها الأخبار باستيلاء الوهابيين على مكة في يوم عاشوراء، وأن الشريف غالب أحرق داره وارتحل إلى جدة، وأن الحجاج أقاموا بمكة ثمانية أيام زيادة عن المعتاد؛ بسبب الارتباك قبل حصول الوهابيين بمكة؛ ومراعاة للشريف حتى نقل متاعه إلى جدة، ثم ارتحل الحجاج وخرجوا من مكة طالبين زيارة المدينة، فدخل الوهابيون بعد ارتحال الحج بيومين.

وفي يوم الأربعاء ثامن عشره أخرجوا باقي الانكشارية والدلاة والسجمان وكانوا مجتمعين بمصر القديمة، فتضرر منهم المارة وأهل تلك الجهة بسبب قبائحهم وخطفهم أمتعة الناس، بل وقتلهم، وكان تجتمعهم على أن يذهبوا إلى جهة الصعيد ويلتقون على حسن باشا بجرجا وينضمون إليه وإلى من بناحية الصعيد من أجناسهم، فذهب منهم من أخبر الأمراء المصرية^(١) بذلك فضبطوا عليهم الطرق، واتفق أن جماعة منهم وقفوا لبعض الفلاحين المارين بالبطيخ والخضار فحجزوهم وطلبوا منهم دراهم فمر بهم بعض المماليك من أتباع البرديسي فاستجار بهم الفلاحون فكلموهم فتشاحنوا معهم وسحبوا على بعضهم السلاح، فقتل مملوك منهم، فذهبوا إلى سيدهم وأعلموه...»^(٢).

⇒

الناشر: دار الجيل - بيروت.

(١) الأمراء المصرية: هم الأمراء من المماليك الذين حكموا مصر.

(٢) عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار: ج ٢ ص ٥٨٤،

⇐

وفي الموسوعة العربية العالمية: عند الحديث عن تاريخ الدولة السعودية جاء في ضمن خلافها مع ولاية العراق العثمانيين، ما نصه: «هاجم السعوديون مناطق جنوبي العراق عام ١٢١٦هـ - ١٨٠١م، وهدموا ما شاهدوه هناك من أضرحة وقباب ومزارات بما فيها قبة الحسين، فأصدرت الدولة العثمانية أوامرها المشددة إلى والي بغداد من أجل أن يعمل على وقف الحملات العسكرية السعودية على مناطق جنوبي العراق، وغضب شاه إيران وأراد التدخل العسكري، وطلب من والي بغداد السماح لقواته بالمرور عبر العراق، والزحف على السعوديين في الأحساء، وتوالت الحملات السعودية بعد ذلك على مناطق جنوبي العراق حتى وصلت إلى أسوار كربلاء مرة ثانية عام ١٢٢٣هـ - ١٨٠٨م»^(١).

وقال ابن بشر^(٢) في كتابه (عنوان المجد في تاريخ نجد): «ثم دخلت السنة السادسة عشر بعد المائتين والألف، وفيها سار سعود بالجيش المنصورة والخيل العتاق المشهورة من جميع حاضر نجد وباديها والجنوب والحجاز وتهامة وغير ذلك، وقصدوا أرض كربلاء ونازل أهل



الناشر: دار الجيل - بيروت.

(١) مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية: ج ١٠ ص ٤٧٤، الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة.

(٢) هو عبد الله بن عثمان بن حمد بن بشر النجدي الحنبلي: مؤرخ نجد وآل سعود، كان من رؤساء قبيلة بني زيد في بلدة (شقرا) من بلاد الوشم (نجد) ولد وتعلم في شقرا، من كتبه: عنوان المجد في تاريخ نجد - ط جزآن، ضاع ثالثهما، وبغية المحاسب... / خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٤ ص ٢٠٩، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت.

بلد الحسين، وذلك في ذي القعدة، فحشد عليها المسلمون وتسوّروا جدرانها ودخلوها عنوة وقتلوا غالب أهلها في الأسواق والبيوت، وهدموا القبة الموضوعة بزعم من اعتقد فيها على قبر الحسين، وأخذوا ما في القبة وما حولها وأخذوا النصيبة التي وضعوها على القبر، وكانت مرصوفة بالزمرد، واليواقيت والجواهر، وأخذوا جميع ما وجدوا في البلد من الأموال والسلاح واللباس والفرش والذهب والفضة والمصاحف الثمينة وغير ذلك ما يعجز عنه الحصر، ولم يلبثوا فيها إلاّ ضحوة وخرجوا منها قرب الظهر بجميع تلك الأموال، وقتل من أهلها قريب ألفاً^(١) رجل.

ثم إنّ سعود ارتحل منها على الماء المعروف بالأبيض، فجمع الغنائم وعزل أخماسها وقسم باقيها على المسلمين غنيمة، للراجل سهم وللفارس سهمان، ثم ارتحل قافلاً إلى وطنه^(٢).

إذن السلب والنهب وقتل الناس الأبرياء وهدم الأضرحة المقدسة باسم الدين والجهاد وتوزيعها كخمس للغنائم، هو من أفعال معتنقي الفكر الوهابي المتشدد.

ولا زال هذا التحجّر والتطرّف يعاني منه المسلمون إلى يومنا هذا، فما قاموا به من قتل وذبح وتفخيخ وتفجير للمدارس والأسواق والمساجد ومراقدة الأئمة كمرقدي الإمامين العسكريين عليهما السلام في العراق، وغيرهما من

(١) كذا في المصدر المطبوع، والصحيح: ألفي.

(٢) عثمان الحنبلي، عنوان المجدد في تاريخ نجد: ج ١ ص ٢٥٧-٢٥٨، حوادث سنة (١٢١٦ هـ)، الناشر: مطبوعات دار الملك عبد العزيز.

الأضرحة في سائر بلاد المسلمين، خير شاهد على ذلك، ولو ظفروا بأهل هذه البلاد لفعّلوا الأمر نفسه ولوزعوا الغنائم للفارس والراجل.

الشبهة: رجوع القول بالمهدية والغيبة إلى أصول مجوسية

قال القفاري: «وأرجح في هذه المسألة أن عقيدة الاثني عشرية في المهدية والغيبة ترجع إلى أصول مجوسية، فالشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسية والمجوس تدعي أنّ لهم منتظراً حياً باقياً مهدياً من ولد بشاسف»^(١).

الجواب: قول القفاري باطل لعدة وجوه

لا تنتهي سلسلة الافتراءات والتقولات والتّهم الجاهزة التي يلصقها القفاري بالمذهب الشيعي وأتباعه.

فقوله: - إن عقيدة الشيعة الاثني عشرية ترجع إلى أصول فارسية، ثم يعطف كلامه على الإمام المهدي وغيبته ليثبت أنّها من وحي الفكر المجوسي؛ لأنّ الشيعة أكثرهم من الفرس، والفرس من أديانهم المجوسية التي كانت في عقيدتها المهدي المنتظر، إذن فالقول بالمهدوية يكون أصله مجوسياً - باطل من عدة وجوه:

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠١١، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

الوجه الأول: لم يثبت في ديانة المجوس وجود مهدي منتظر باق حي

لم يثبت بحجة مقبولة أنّ في ديانة المجوس سابقاً مهدياً منتظراً حياً باقياً؛ حتى يرجح القفاري أنّ تلك العقيدة قد تسرّبت إلى العقيدة الشيعية، فلم نجد من ذكر هذا القول غير القاضي عبد الجبار المعتزلي في كتابه تثبيت دلائل النبوة، قال: «والمجوس تدّعي أنّ لهم منتظراً حياً باقياً مهدياً من ولد بشتاسف، يقال له: أبشاوثن، وأنه في حصن عظيم من خراسان والصين ومعه كثير كلهم ثقات أمناء أخيار... هذا الذي أتيقّنه مما ذكره أذرباذ بن أميد الموبذ في وصفه أبشاوثن»^(١).

وأنت كما ترى المصدر، فلا يصحّ الجزم بهذه القضية؛ اعتماداً على حافظة القاضي عبد الجبار مما ذكره أذرباذ؟! فليس من المنطقي أن تكون مستنداً للترجيح كما حصل ذلك عند الدكتور القفاري.

الوجه الثاني: التشيع عربي المولد والنشأة

إنّ أصول التشيع - ومنها عقيدة المهدي وغيبته - لم تكن يوماً فارسية المنشأ، بل أصوله عربية، وأن بلاد الفرس وغيرها قد دخلها التشيع نتيجة هجرة العلويين وأتباعهم الذين فرّوا إليها؛ هرباً من بطش الأمويين والعباسيين؛ وذلك لبعدها الجغرافي عن مركز السلطة الحاكمة، ولتعاطف السكّان المحليين وحبّهم لأهل البيت عليهم السلام.

قال أبو زهرة: «وأما فارس وخراسان وما وراءهما من بلدان الإسلام،

(١) القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة: ج ٢ ص ١٧٩، الناشر: دار العربية - بيروت.

فقد هاجر إليها كثيرون من علماء الإسلام الذين كانوا يتشيّعون فراراً بعقيدتهم من الأمويين أولاً، ثم العباسيين ثانياً، وأنّ التشيع كان منتشرًا في هذه البلاد انتشاراً عظيماً قبل سقوط الدولة الأموية بفرار أتباع زيد ومن قبله إليها^(١).

وكما نجد ذلك أيضاً في كلمات المستشرقين، نذكر منهم:

أ - المستشرق جولد تسيهر، قال: «إن من الخطأ القول بأن التشيع في نشأته ومراحل نموه يمثل الأثر التعديلي الذي أحدثته أفكار الأمم الإيرانية في الإسلام بعد أن اعتنقته، أو خضعت لسلطانه عن طريق الفتح والدعاية، وهذا الوهم الشائع مبني على سوء فهم الحوادث التاريخية، فالحركة العلوية نشأت في أرض عربية بحتة»^(٢).

ب - المستشرق آدم متز^(٣)، قال: «قد أبانت لنا مباحث "فلهاوزن" بصورة أدنى إلى الصواب أن مذهب الشيعة ليس - كما يعتقد البعض - رد فعل من جانب الروح الإيرانية يخالف الإسلام، ومما يؤيد أبحاث "فلهاوزن" التوزيع الجغرافي للشيعة في القرن الرابع، وقد ألمع الخوارزمي في أواخر القرن الرابع إلى أن العراق هو الموطن الأول للتشييع، وكانت الكوفة وبها قبر علي (رضوان الله عليه) أكبر مركز للشيعة»^(٤).

(١) أبو زهرة، الإمام الصادق: ص ٥٤٥، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.

(٢) جولد تسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام: ص ٢٠٤، طبعة القاهرة ١٩٤٦م.

(٣) إستاذ اللغات الشرقية بجامعة (بال) في سويسرا.

(٤) آدم متز، الحضارة الإسلامية: ج ١ ص ١٠١-١٠٢، طبعة القاهرة.

وقال أيضاً: «وكانت جزيرة العرب شيعَةً كلّها عدا المدن الكبرى مثل مكة وتهامة وصنعاء وقرح، وكان للشيعة غلبة في بعض المدن أيضاً مثل عمان، وهجر، وصعدة، وفي بلاد خوزستان التي تلي العراق كان نصف الأهواز - وهي القصبة - على مذهب الشيعة، أما في فارس فكان الشيعة كثيرين على السواحل التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالعراق وخصوصاً بالعرب المتشيعين»^(١).

أبناء فارس ينالون الإيمان

بعد أن دخل الفرس في الإسلام، فقد حسن إسلامهم، وليس من اللائق اتهامهم أو التعريض بهم كونهم مجوساً وأنّ عقائدهم أو بعضها من صنيع المجوسية، فهذا إجحاف في حقهم وغيص النظر عن الأحاديث الصحيحة التي وردت في حقهم، والتي تؤكد إيمانهم العميق بالإسلام، فقد أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): لو كان الدين عند الثريا لذهب به رجل من فارس، أو قال: من أبناء فارس حتى يتناوله»^(٢).

وأخرج الحاكم في مستدركه عن ابن عمر، قال: «قال النبي (صلى الله عليه وسلم)... العجم يشركونكم في دينكم وأنسابكم، قالوا: العجم يا رسول الله؟! قال: لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لناله رجال من العجم

(١) المصدر السابق: ج ١ ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٧١ ح ٦٣٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

وأسعدهم به الناس».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»^(١).
وأخرج الطبراني في الكبير عن قيس بن سعد بن عبادة: «أن رسول الله
(صلى الله عليه وسلم) قال: لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لناله رجال من
فارس»^(٢).

قال الهيثمي في زوائده: «رواه أبو يعلى والبزار والطبراني ورجالهم
رجال الصحيح»^(٣).

كبار علماء أهل السنة من الفرس

كان المفترض من القفاري قبل أن يتهم الشيعة بأن بعض عقائدهم
مجوسية الأصل، كان عليه أن يلتفت إلى أن أغلب علماء المذهب السني
الذين شيّدوا بناءه، بل وبعض أئمة المذاهب الأربعة كانوا من الفرس،
كالبخاري ومسلم النيسابوري والترمذي والنسائي وابن ماجه القزويني،
والرازي والبيضاوي وأبي زرعة الرازي، وفخر الدين الرازي وأبي حنيفة
والشافعي وغيرهم كثير.

فقد يقول قائل أيضاً: لماذا لا نشكك في بعض معتقدات المذاهب السنية
وأنها جاءتهم من المجوسية؛ لأن علماءهم كانوا من الفرس الذين كانوا هم

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ٤ ص ٣٩٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٨ ص ٣٥٣، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١٠ ص ٦٥، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

أو آباؤهم يدينون بالديانة المجوسية، وبالتالي سوف تكون المذاهب السنية عرضة للاتهامات بأنّ بعض عقائدها ذات جذور مجوسية؟ وهذا ليس منطقاً صحيحاً في الاستدلال.

ثمّ لا يخفى ما للفرس من دور كبير في خدمة الإسلام والمسلمين، فقد برز منهم عدد كبير من العلماء من الشيعة والسنة، وتركوا لنا تراثاً كبيراً في شتى صنوف العلم والمعرفة، قال الشيخ مغنية: «لولا الفرس لم يكن للمسلمين هذا العدد الضخم من العلماء الذين نفاخر بهم أمم الشرق والغرب، ولا كان للإسلام هذه المكتبة المتخمة بألوف المجلدات في شتى العلوم، ولسنا نعرف أمة خدمت الإسلام ولغة القرآن كالفرس، ولو أحصيت المكتبة الإسلامية والعربية لكان سهم الفرس منها أوفى من أسهم بقية المسلمين مجتمعين. إن الفرس لم يتستروا باسم التشيع، ليكيدوا للإسلام، بل إن أعداء الإسلام تستروا باسمه، ليكيدوا للتشيع بعامة، والفرس بخاصة، لأنهم كانوا وما زالوا من أقوى أركان الإسلام وأنصاره»^(١).

إذن فالتشيع عربي المولد والنشأة، وأمّا دخول الفرس إلى الإسلام واختيار بعضهم للتشيع؛ فذلك لما فهموه من نصوص قد أخذت بأعناقهم لموالاتة أهل البيت عليهم السلام، وهم كغيرهم من سائر الأمم، كالعرب والترك والروم، فلا مبرّر بعد هذا، أن يقال: إنّ عقيدة الشيعة في المهدي عليه السلام مجوسية الأصل!

(١) محمد جواد مغنية، الشيعة في الميزان: ص ٦٨، الناشر: دار التعارف - بيروت.

الوجه الثالث: تواتر أحاديث المهدي قبل ولادته يكذب هذه الدعوى

تقدم في بحثنا القول بتواتر خروج الإمام المهدي عليه السلام من طرق الفريقين، وقلنا إن الإمام المهدي وغيبته أنبأ عنها رسول الله صلى الله عليه وآله قبل ولادته، فلو أضفنا إلى ذلك أن فتح مملكة الفرس قد وقع في عهد خلافة عمر بن الخطاب، فكيف يعقل أن تكون روايات المهدي عليه السلام التي نطق بها النبي صلى الله عليه وآله قد صدرت بعد وفاته في زمن إسلام الفرس؟!

الوجه الرابع: ليست الكثرة هي المقياس في قبول الأدلة

من الغريب أن يستدل القفاري بكثرة الشيعة الفرس الذين كانوا يدينون المجوسية على أن عقيدة المهدي ذات جذور فارسية؛ فمتى كانت الكثرة مقياساً في تشخيص صحة الاعتقادات؟! وهل يصح لنا أن ندعي أن عقائد المسلمين جاءتنا من الهند أو الباكستان أو اندونيسيا؛ لأن أكثر المسلمين من هذه البلاد؟!

وهل يصح أن نقول: أن هناك من عقائد البوذية والهندوسية قد امتزجت في عقائد المسلمين؟

إن هذه الدعوى باطلة من أساسها، ولعلّ الحقد والبغض للتشيع والشيعة هو المبرر لهذه الأقوال الخالية من الدليل والبرهان الصحيح والمعقول.

الدكتور طه حسين يفسر افتراءات القفاري وأمثاله

يقول الدكتور طه حسين: «وخصوصهم [الشيعة] واقفون لهم بالمرصاد، يحصون عليهم كل ما يقولون ويفعلون ويضيفون إليهم أكثر مما قالوا وما

فعلوا، ويحملون عليهم الأعاجيب من الأقوال والأفعال، ثم يتقدم الزمان، وتكثر المقالات، ويذهب أصحاب المقالات في الجدل كل مذهب، فيزداد الأمر تعقيداً وإشكالاً، ثم تختلط الأمور بعد أن يبعد عهد الناس بالأحاديث، ويتجاوز الجدل خاصة الناس إلى عامتهم، ويتجاوز الذين يحسنونه إلى الذين لا يحسنونه، ويخوض فيه الذين يعلمون والذين لا يعلمون، فيبلغ الأمر أقصى ما يمكن أن يبلغ من الإيهام والإظلام، وتصبح الأمة في فتنة عمياء لا يهتدي فيها إلى الحق إلا الأقلون»^(١).

فخصوص الشيعة يحملون عليهم الأعاجيب من الأقوال والأفعال بدون علم ومعرفة، والغرض هو الكيد والتنكيل؛ لإشاعة الفتنة والتضليل، هذا ما شهد به الدكتور طه حسين.

الشبهة: السفراء الأربعة هم واضعو فكرة المهديّة والغيبية

قال القفاري: «هؤلاء الأبواب الأربعة: عثمان بن سعيد، وابنه، وابن روح، والسمرى، هم المؤسسون لقضية الغيبة والمهدية..»^(٢).

وعلّل أنّ سبب وضعهم لذلك كان لأجل جمع الأموال؛ ولذا كانت تحدث نزاعات بينهم وبين غيرهم بسبب ذلك، قال: «فهو تزاحم وتكالب على البايية والوكالة من أجل جمع الأموال...»^(٣).

(١) طه حسين، علي وبنوه: ص ١٧٣، الناشر: دار المعارف - القاهرة.

(٢) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠١٩، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ١٠١٤.

الجواب:

في البداية ننوه إلى أنه من غير الصحيح الإجابة عن الشبهة بمعزل عن الإجابات الأخرى، لأن كثيراً من الموضوعات مترابطة فيما بينها، ومرتب بعضها على بعض، كما هو الحال في هذه الشبهة، فإننا سبق وإن أجبنا وقلنا: بأن فكرة الإمام المهدي عليه السلام هي فكرة إسلامية إن لم تكن عالمية، وقد استفاضت وتواترت الأحاديث الإسلامية الدالة على خروج الإمام المهدي عليه السلام وظهوره في آخر الزمان، ومنكرها يعد منكرًا للضروريات والبدهيّات، ونقلنا جملة كبيرة مما نقله علماء أهل السنة الذين اعتقدوا بصحة تلك الأحاديث وتواترها، وكذلك نقلنا الأحاديث الصحيحة التي تحدّد شخصيته وهويته وكونه من أهل البيت عليهم السلام ومن ولد فاطمة ومن ولد الحسين عليهما السلام، وكذلك نقلنا الأحاديث التي تفرض وجوده حياً في جميع الأزمنة كحديث (الثقلين) وحديث (الاثني عشر) وحديث (عدم خلو الأرض من قائم لله بحجة)، وقلنا هناك أنه لا تطبيق صحيح سوى ما تذهب إليه المدرسة الإمامية، بمقتضى هذه النصوص.

ثم إنّ الشيعة قد آمنت بأنّ للإمام المهدي عليه السلام غيبتين: صغرى وكبرى أو قصرى وطولى، وهذا ما نبأتنا به الأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وأهل بيته الأطهار، كما سنأتي قريباً على ذكرها.

أمّا الغيبة الصغرى، فمن مولده إلى انقطاع السفارة بينه وبين شيعته، بوفاة آخر السفراء وعدم نصب غيرهم، وهي مدة أربع وسبعون سنة، ففيها كان السفراء يشاهدونه، وربما شاهده غيرهم، ويصلون إلى خدمته، وتخرج على

أيديهم توقعات منه إلى شيعته في أجوبة مسائل، وفي أمور شتى. وأما الغيبة الكبرى، فهي التي أعقبت الأولى، وقد جاء في بعض التوقعات التي خرجت على أيدي السفراء، أنه بعد الغيبة الصغرى لا يراه أحد، وإن من ادعى الرؤية في غيبته الكبرى، قبل خروج السفيناني والصيحة، فهو كذاب، وجاء في عدة أخبار أنه يحضر المواسم كل سنة، فيرى الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه^(١).

معنى الغيبة عند الشيعة

إنّ غيبة الإمام عند الشيعة لا تعني غياب شخصه؛ بل هي خفاء هويته وعنوانه، فهو موجود بشخصه، ولكنه غائب عن الأبصار، فلا يتمكن الناس من رؤيته، فهو عليه السلام يشهد الموسم ويرى الناس ولا يرونه، وذلك شبيه قصة الخضر عليه السلام الذي كان مختفياً عن الأنظار، وفي نفس الوقت كانت له القدرة على التصرف في الأمور التكوينية، بإذن من الله تعالى على ما هو معروف في القصة التي دارت بينه وبين موسى عليه السلام، وقد أشبع التراث الشيعي هذا الموضوع، ومصادره حافلة بأحاديث الغيبة عن رسول الله صلى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليهم السلام قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام؛ بل إن هذا الأمر يُعدّ من الأمور التي تسالمت عليه الطائفة الشيعية؛ ولعل منشأ ذلك هو تهيئة أذهان الأمة لتقبل هذا الأمر الحتمي الوقوع، وكذلك إزالة الغموض الذي قد يثيره بعض حول هذه المسألة المهمة، فليست الغيبة من اختراعات

(١) محسن الأمين، أعيان الشيعة: ج ٢ ص ٦٤، الناشر: دار التعارف - بيروت.

السفراء أو غيرهم كما يزعم القفاري.
 كما أننا نجد أنّ غيبة الإمام المهدي عليه السلام ينقلها بعض علماء أهل السنة من خلال نقلهم أحاديث تفيد تحقق الغيبة، وسوف ننقل روايات أهل السنة، ثم ننقل روايات الشيعة:

روايات الغيبة عند أهل السنة

١- روى المقدسي الشافعي (توفي في القرن السابع)، بسنده عن أبي عبد الله الحسين بن علي عليه السلام، أنه قال: «لصاحب هذا الأمر - يعني المهدي عليه السلام - غيبتان: إحداهما تطول حتى يقول بعضهم: مات، وبعضهم: قتل، وبعضهم: ذهب، ولا يطلع على موضعه أحد من ولي ولا غيره إلا المولى الذي يلي أمره...»^(١)
 وروى عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام أيضاً، قال: «يكون لصاحب هذا الأمر - يعني المهدي عليه السلام - غيبة في بعض هذه الشعاب، وأوماً بيده إلى ناحية ذي طوى...»^(٢).

٢- روى الجويني الشافعي (ت/٧٢٢هـ)، بسنده عن أبي جعفر محمد بن علي الباقر، عن أبيه سيد العابدين علي بن الحسين، عن أبيه سيد الشهداء الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه سيد الأوصياء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: «قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم):

(١) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص ١٣٤، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة.

(٢) المقدسي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ص ١٣٣، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة.

المهدي من ولدي، يكون له غيبة وحيرة تضل فيها الأمم، يأتي بذخيرة الأنبياء فيملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(١).

٣- روى القندوزي الحنفي (ت/١٢٩٤هـ)، بسنده عن جابر بن عبد الله رفعه: «المهدي من ولدي اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، أشبه الناس بي خلقاً وخلقاً، يكون له غيبة وحيرة يضل فيها الأمم، يقبل كالشهاب الثاقب، يملأها عدلاً وقسطاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٢).

٤- وروى أيضاً بسنده: «عن الباقر عن آبائه عن علي بن أبي طالب رفعه: المهدي من ولدي يكون له غيبة وحيرة تضل فيها الأمم، يأتي به خير الأنبياء، فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً»^(٣).

روايات الغيبة عند الشيعة

ولتأكيد وجود فكرة الغيبة في التراث الإسلامي، فقد وردت جملة من الروايات من طرق أهل البيت عليهم السلام تبين مفهوم الغيبة، قبل ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وهي مروية عن عدد من الأئمة عليهم السلام، نذكر منهم:

الإمام الباقر عليه السلام

روى النعماني في كتاب الغيبة عن إبراهيم بن عمر اليماني، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن لصاحب هذا الأمر غيبتين، وسمعته يقول: لا يقوم

(١) الجويني، فرائد السمطين: ج ٢ ص ٣٣٥، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت.

(٢) القندوزي، ينابيع المودة: ج ٣ ص ٣٨٦، الباب/٩٤، الناشر: دار الأسوة.

(٣) المصدر السابق: ج ٣ ص ٣٨٦-٣٨٧.

القائم ولأحد في عنقه بيعة»^(١).

الإمام الصادق عليه السلام

وردت عن الإمام الصادق عليه السلام روايات عديدة تؤكد غيبة الإمام المهدي عليه السلام منها:

١- روى الشيخ الكليني بسند صحيح: «عن محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن إسحاق بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: للقائم غيبتان: إحداهما قصيرة والأخرى طويلة، الغيبة الأولى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة شيعته، والأخرى لا يعلم بمكانه فيها إلا خاصة مواليه»^(٢).

٢- عن الإمام الصادق عليه السلام، قال: «إنّ للقائم منّا غيبة يطول أمدها، قال: فقلت له: يا بن رسول الله! ولم ذلك؟ قال: لأن الله عزّ وجلّ أبى إلا أن تجري فيه سنن الأنبياء عليهم السلام في غيبتهم، وأنّه لا بدّ له يا سدير من استيفاء مدد غيبتهم، قال الله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ أي: سنن من كان قبلكم»^(٣).

٣- عن أبي بصير، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أبا جعفر عليه السلام يقول: للقائم من آل محمّد عليه وعليهم السلام غيبتان: واحدة طويلة، والأخرى

(١) النعماني، الغيبة: ص ١٧٦، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٣٤٠، باب في الغيبة، وأنظر: ج ١ ص ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

(٣) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٨٠-٤٨١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. الصدوق، علل الشرائع: ج ١ ص ٢٤٥، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية - النجف الأشرف.

قصيرة. قال: فقال لي: نعم يا أبا بصير، إحداهما أطول من الأخرى...»^(١).
 ٤- عن حازم بن حبيب، قال: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا حازم، إن لصاحب هذا الأمر غيبتين يظهر في الثانية، إن جاءك من يقول إنه نفض يده من تراب قبره فلا تصدّقه»^(٢).

الإمام الرضا عليه السلام

٥- روى الصدوق بسند صحيح، قال: «حدثنا أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، قال: حدثنا علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن عبد السلام بن صالح الهروي، قال: سمعت دعبل بن علي الخزاعي يقول: لما أنشدت مولاي الرضا عليه السلام قصيدتي التي أولها:

مدارس آيات خلت من تلاوة ومنزل وحي مقفر العرصات
 فلما انتهيت إلى قولي:

خروج إمام لا محالة خارج يقوم على اسم الله والبركات
 يميز فينا كل حق وباطل ويجزي على النعماء والنقمات

بكى الرضا عليه السلام بكاءً شديداً، ثم رفع رأسه إليّ، فقال لي: يا خزاعي، نطق روح القدس على لسانك بهذين البيتين، هل تدري من هذا الإمام؟ ومتى يقوم؟ فقلت: لا يا سيدي، إلاّ إنني سمعت بخروج إمام منكم يظهر

(١) الحلبي، مختصر بصائر الدرجات: ص ١٩٥، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف.

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ٤٢٤، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

الأرض من الفساد ويملؤها عدلاً، فقال: يا دعبل، الإمام بعدي، محمد ابني وبعد محمد، ابنه علي، وبعد علي، ابنه الحسن، وبعد الحسن، ابنه الحجة القائم المنتظر في غيبته المطاع في ظهوره، لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطوّل الله ذلك اليوم حتى يخرج فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً وظلماً...»^(١). وواضح من هذا الحديث، النصّ على إمامة الإمام المهدي عليه السلام، فضلاً عن غيبته الصغرى والكبرى.

الإمام العسكري عليه السلام

روى الصدوق بسند صحيح، قال: «حدثنا محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، قال: حدثنا سعد بن عبد الله قال: حدثنا أبو جعفر محمد ابن أحمد العلوي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، قال: سمعت أبا الحسن صاحب العسكر عليه السلام يقول: الخلف من بعدي ابني الحسن، فكيف لكم بالخلف من بعد الخلف؟ فقلت: ولم جعلني الله فداك؟ فقال: لأنكم لا ترون شخصه...»^(٢). وعدم رؤية شخصه إشارة إلى غيبته عليه السلام.

السفراء لم يخترعوا الغيبة

تبين لك مما سلف أنّ الغيبة مفهوم إسلامي نطقت به الروايات، وتناقله المسلمون جيلاً بعد جيل، ولم يكن يوماً من اختراع السفراء الأربعة، الذين عاشوا في القرن الثالث الهجري، بدافع جمع المال والجاه، فإن قضية

(١) الصدوق، عيون أخبار الرضا: ج ١ ص ٢٩٧، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت.

(٢) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٣٨١، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

السفراء في الحقيقة ليست إلا امتداداً لفكرة الوكالة التي أسسها الأئمة عليهم السلام الذين سبقوا الإمام المهدي، لكي يتواصلوا مع شيعتهم وأتباعهم، بل إن بعض السفراء كان وكيلاً للإمام الحسن العسكري عليه السلام.

مبعدات عقلانية لفرضية أن السفراء هم من اخترع الغيبة

مضافاً إلى ذلك، هناك شواهد ومبعدات تاريخية وعقلانية، تفند فرضية اختراع الغيبة والمهدوية من قبل هؤلاء السفراء، منها:

لم يعرف السفراء بالثراء المادي

لو كان دافع السفراء الأربعة من وراء ادعاء السفارة بين الإمام وشيعته هو الكسب والثراء المادي - كما زعم القفاري - وكانوا باسم المهدي يكتزون الذهب والفضة والأموال التي تجبى إليهم من الشيعة من جميع الآفاق، لكان من الطبيعي أن يُعرفوا في الوسط الشيعي بالثراء والترف المادي، ولاقتنوا الضياع وبنوا القصور وتزوجوا الإماء!! واحتمال أنهم كانوا يخفون ذلك ولا يظهرونه؛ خوفاً من أن يفتضح أمرهم، مدفوع بعدم انكشاف ذلك بعد وفاتهم، فكان من المتوقع أن يظهر ذلك ونسمع بتقاسم الورثة لتلك الأموال، بينما لم ينقل لنا التاريخ أي شيء من ذلك، رغم تربص الأعداء بهم، بل نقل أنهم كانوا أناساً كسبة ومن عامة الناس، يأكلون من كد أيديهم وعرق جبينهم، وكانوا يوزعون ما يصل إليهم من هذه الأموال على الفقراء والمساكين من المسلمين.

في حين نجد أن التاريخ نقل لنا الثراء الفاحش والأموال الطائلة التي خلفها بعض من الصحابة في غضون سنوات قليلة، حتى أن ثروة بعضهم من

الذهب كانت تتجاوز الحدّ المعقول، بل كانت تكسّر بالفؤوس، مع أنّ المفترض - على أقلّ تقدير - أن يعيش الحياة الطبيعية التي تنسجم مع ذلك العصر الذي كان يعيشه رسول الله ﷺ، فهم الأقرب إلى تلك المفاهيم السامية التي رسّخها في أفكار وذهن أصحابه، ومنها: المساواة بين الناس، وعدم كنز الأموال والعيش مع الفقراء، في حين أنّ تأريخهم يحدثنا بعكس ذلك^(١).

السفراء يعيشون في جو من الخوف والإرهاب

من الأمور المسلّمة تاريخياً أنّ عموم الشيعة كانوا يعيشون في ظروف من القهر والخوف والقمع الذي كانت تمارسه السلطات الحاكمة آنذاك، فكيف حال من يتصدّى منهم لأموال القيادة ويدّعي الاتصال بالإمام المهدي عليه السلام، ويأخذ الأموال من الناس باسمه؟ فهو بلا شكّ سيكون عدوّها

(١) قال ابن سعد في طبقاته بسنده عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: «كان لعثمان ابن عفان عند خازنه يوم قتل ثلاثون ألف ألف [الألف ألف هي المليون] درهم وخمسمائة ألف درهم وخمسون ومائة ألف دينار [الدراهم عملة فارس والدينار عملة الروم] فانتهبت وذهبت، وترك ألف بعير بالربذة». الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٧٦، الناشر: دار صادر - بيروت.

وأما ثروة الصحابي عبد الرحمن ابن عوف، فقد روى ابن كثير في البداية والنهاية: «... ثم ترك بعد ذلك كلّه مالا جزيلاً، من ذلك ذهب قطع بالفؤوس حتى مجلت أيدي الرجال، وترك ألف بعير ومائة فرس، وثلاثة آلاف شاة ترعى بالقيع، وكان نساؤه أربعاً فصولحت إحداهن من ربع الثمن بثمانين ألفاً». البداية والنهاية: ج ٧ ص ١٨٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

وأما أموال الصحابي سعد بن أبي وقاص، فقد أفصحت عنها ابنته عائشة: فقد روى الذهبي عن ابن سعد: «أنبأنا محمد بن عمر، حدثنا فروة بن زييد عن عائشة بنت سعد قالت:.... وترك يوم مات ممتي ألف وخمسين ألفاً» سير أعلام النبلاء: ج ١ ص ١٢٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

الأول وسيحمل خشبة صلبه على كتفه، خصوصاً إذا لاحظنا أنهم كانوا يعيشون في بغداد عاصمة الخلافة العباسية، فأى مكسب مادي يبحث عنه هذا الشخص الذي يعيش التهديد والرعب في كل لحظات حياته؟! وكيف يفكر بالانتفاع من هذه الأموال وفي أي مكان يمكنه أن يستمتع بها؟ فإن من يبحث عن المال عادة ما ينشد السلامة والأمان ليتمتع به، وإلا فما فائدة المال لشخص يعيش الخوف والحذر والسرية طيلة لحظات حياته؟ فما يدعيه القفاري من أن هؤلاء اخترعوا الغيبة لا يرتضيه منطق الحياة وسيرة العقلاء.

هذا مضافاً إلى أنه من حق أي شخص أن يتساءل ويقول: لو كانت الغيبة أكذوبة اخترعها هؤلاء الأربعة فكيف تسنى لهذه الأكذوبة أن تستمر تلك المدة الطويلة دون أن تنكشف خيوطها ويظهر زيفها، فإنّ جبل الكذب قصير، كما يقال، ولذا يقول السيد محمد باقر الصدر رحمته الله: «فهل تتصور أن بإمكان أكذوبة أن تعيش سبعين عاماً، ويمارسها أربعة على سبيل الترتيب كلهم يتفقون عليها، ويظلون يتعاملون على أساسها وكأنها قضية يعيشونها بأنفسهم ويرونها بأعينهم دون أن يبدر منهم أي شيء يثير الشك»^(١) ويضيف قائلاً: «ومنطق الحياة يثبت أيضاً أن من المستحيل عملياً بحساب الاحتمالات أن تعيش أكذوبة بهذا الشكل، وكل هذه المدة، وضمن كل تلك العلاقات والأخذ والعطاء، ثم تكسب ثقة جميع من

(١) محمد باقر الصدر، بحث حول المهدي: ص ١١٠، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية.

حولها»^(١).

ثم هَبْ أَنْ أكَذُوبَةَ السَّفَارَةِ قَدْ انْطَلَتْ عَلَى الشَّيْعَةِ وَاسْتَمَرَّتْ تِلْكَ الْمُدَّةَ، فَلَمَّا ذَا لَمْ يَكْتُبْ لَهَا الْإِسْتِمْرَارَ، مَا دَامَتْ النَّاسَ تَصَدِّقُ مَخْتَرَعِيهَا، وَتَغْدُقُ عَلَيْهِمُ الْأَمْوَالَ؟! لِمَاذَا اقْتَصَرَتْ الْقَضِيَّةُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْخَاصٍ فَقَطْ؟!

إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَبِحَسَابِ الْإِحْتِمَالَاتِ الْعَقْلَائِيَّةِ كَمَا يَقُولُ السَّيِّدُ الصِّدْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مَجْرَدَ أُسْطُورَةٍ لَا وَاقِعَ مَوْضُوعِي لَهَا، وَلَا يُمْكِنُ لِعَقْلِ سَلِيمٍ أَنْ يَرْفُضَهَا بِشَكْلِ فُورِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ ابْتَلَى بَدَاءَ التَّعَصُّبِ وَالتَّحَجُّرِ وَالْأَحْكَامِ الْمَسْبُوقَةِ.

كَمَا أَنَّهُ مُضَافاً إِلَى كُلِّ هَذِهِ الْمُبْعَدَاتِ؛ هُنَاكَ مَا يَطْمَئِنُّ بِهِ إِلَى سَقُوطِ تِلْكَ الْفَرْضِيَّةِ، وَهُوَ شَهْرَةٌ هُوَ لِإِثْبَاتِ السَّفَرَاءِ الْأَرْبَعَةِ بِالْوَثَاقَةِ وَالصِّدْقِ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَمَا كَانُوا يَتَمَتَّعُونَ بِهِ مِنْ مَكَانَةٍ بَيْنَ الشَّيْعَةِ بِمَخْتَلَفِ طَبَقَاتِهِمْ، فِي الْوَقْتِ الَّذِي بَرَزَ فِي هَذِهِ الْأَثْنَاءِ أَشْخَاصٌ أَدْعِيَاءُ كَذِبَةِ اتِّهَمْتَهُمُ الشَّيْعَةُ بِالْكَذْبِ وَالْإِنْحِرَافِ، وَلَمْ يَتَمَّ التَّعَامُلُ مَعَهُمْ بِاحْتِرَامٍ وَتَقْدِيرٍ، وَهَذِهِ الشَّهْرَةُ تَجْعَلُ مِنْ غَيْرِ الْمَعْقُولِ قَبُولَ فَرْضِيَّةِ اخْتِرَاعِهِمُ الْغِيْبَةَ لِكَسْبِ الْمَالِ، كَمَا ادَّعَى الْقَفَّارِيُّ.

(١) المصدر نفسه: ص ١١٠-١١١.

وثاقفة السفراء وجلالة قدرهم

السفير الأول: عثمان بن سعيد العمري الأسدي

صفاته

كان الشيخ العمري من الفقهاء والعلماء الكبار، فهو الأمين والعفيف وهو الصادق، وكان موضع ثقة الجميع؛ لذا جاء اختياره لهذه المهمة والمسؤولية، مع ما فيها من مخاطر قد تؤدي إلى قتله؛ لأنّ السلطة الحاكمة كانت تترصد حركات الإمام المهدي عليه السلام وأتباعه، فامتحن تجارة بيع السمن وجاءت تسميته بالسمن؛ لكي تقيه من ملاحقة السلطة ومطاردتها له، وليكون قادراً على إنجاز مهمة إيصال الرسائل والأموال وغيرها بشكل سري من وإلى الإمام عليه السلام.

سفارته

تعدّ سفارة الشيخ عثمان بن سعيد العمري هي الأولى في عصر الغيبة الصغرى، وقد نصّ عليه الإمام المهدي لتسّم هذا المنصب، كما أنّه حاز شرف الوكالة من قبل الإمامين العسكريين، الهادي والعسكري عليهما السلام^(١).
أمّا مسألة النصّ عليه، فقد قال الإمام المهدي عليه السلام مخاطباً محمد بن عثمان عند وفاة والده عثمان: «... وكان من كمال سعادته أن رزقه الله

(١) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٣٨٩، رقم الترجمة: ٥٧٤١، وص ٤٠١، رقم الترجمة: ٥٨٧٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

تعالى ولدًا مثلك يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره»^(١).

وهذا النص يكشف بصورة جلية سفارة ووكالة العمري (رحمه الله).

وأما مدة سفارته فقد بلغت خمس سنوات، من ٢٦٠ هـ إلى ٢٦٥ هـ

وثاقته وجلالته

نذكر بعض ما ورد من مدح وإطراء لهذه الشخصية العظيمة، الذي يدل على كبر منزلته وجلالته وورعه وصدقه.

فقد روى الشيخ الطوسي بسنده عن أحمد بن إسحاق بن سعد القمي، عن الإمام الهادي عليه السلام، قال: «هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ما قاله لكم فعني يقوله، وما أذاه إليكم فعني يؤذيه»^(٢).

وروى أيضاً بنفس السند عن الإمام العسكري، قال: «هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ثقة الماضي وثقتي في المحيا والممات...»^(٣).

وكتب الإمام العسكري عليه السلام إلى إسحاق بن إسماعيل النيسابوري فيه توثيق واضح للعمري، ورد فيه: «... فلا تخرجن من البلدة حتى تلقى العمري (رضي الله عنه) برضاي عنه، وتسلم عليه وتعرفه ويعرفك، فإنه الطاهر الأمين العفيف، القريب منا وإلينا»^(٤).

(١) الطوسي، الغيبة: ص ٣٦١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٥٤.

(٤) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ج ٢ ص ٨٤٨، الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.

وعند وفاة عثمان بن سعيد (رضوان الله عليه)، خاطب الإمام المهدي عليه السلام ولده محمد معزياً ومادحاً لأبيه، وهو يكشف عن مدى حب الإمام له وأن له منزلة وجلالة ووثاقة عالية عنده، قال: «إننا لله وإننا إليه راجعون، تسليماً لأمره ورضاء بقضائه... عاش أبوك سعيداً ومات حميداً، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه، فلم يزل مجتهداً في أمرهم، ساعياً فيما يقربه إلى الله عز وجل، نصر الله وجهه وأقاله عشرته»^(١).

قال الشيخ الطوسي في كتاب الغيبة: «كانت توقيعات صاحب الأمر عليه السلام تخرج على يدي عثمان بن سعيد وابنه أبي جعفر محمد بن عثمان إلى شيعته وخواص أبيه أبي محمد عليه السلام، بالأمر والنهي والأجوبة عما يسأل الشيعة عنه إذا احتاجت إلى السؤال فيه بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن عليه السلام، فلم تزل الشيعة مقيمة على عدالتهما إلى أن توفي عثمان بن سعيد رحمه الله ورضي عنه، وغسله ابنه أبو جعفر وتولى القيام به، وحصل الأمر كله مردوداً إليه، والشيعة مجتمعمة على عدالته وثقته وأمانته؛ لما تقدم له من النص عليه بالأمانة والعدالة والأمر بالرجوع إليه في حياة الحسن عليه السلام وبعد موته في حياة أبيه عثمان رحمة الله عليه»^(٢).

وخلاصة الكلام: إن العمري كان همزة الوصل بين الإمام المهدي وشيعته في مراسلاتهم وقضاياهم، فهو ذلك النابغة في الفكر والعقل

(١) الطوسي، الغيبة: ص ٣٦١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم. الصدوق، كمال الدين

وتمام النعمة: ص ٥١٠، الناشر: جماعة المدرسين - قم.

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ٣٥٦-٣٥٧.

والحكمة مضافاً إلى صفات تحلّى بها - وهو أهل لها - كالتقوى والورع والصدق والأمانة؛ ممّا أهّله ذلك ليكون نائباً خاصاً ووكيلاً عاماً عن الإمام عليه السلام.

وفاته

توفي الشيخ العمري (رضوان الله عليه) في بغداد سنة ٢٦٥ هـ ودفن بجانب الرصافة في بغداد، وقبره معروف يزار.

السفير الثاني: محمد بن عثمان العمري أبو جعفر

منزله

لقد كانت له منزلة عظيمة عند الشيعة الإمامية، فقد تواترت وثاقته وجلالته عند الإمامية، وكان يلقب بالخلّاني؛ لتجارته وبيعه مادة الخل المعروفة؛ ولعل ذلك مخافة قتله لو علموا بكونه وكيلاً أو سفيراً للإمام المهدي عليه السلام، فهم لم يتورعوا - كما قلنا سابقاً - عن انتهاك بيت الإمام العسكري عليه السلام، والعبث بكل ما يطالونه عند وفاة الإمام عليه السلام، فكيف لو علموا بأنّ شخصاً وكيلاً شرعياً له، وقد قيل: لحلمه وورعه وتقواه صار الخل والصديق والصاحب لكل الناس، فجاءت شهرته لهذه العلة، وعلى كلا القولين، فهو ذلك الإنسان الورع الجليل محل ثقة الإمام المهدي عليه السلام.

قال الشيخ الطوسي: «محمد بن عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا جعفر، وأبوه يكنى أبا عمرو، جميعاً وكيلان من جهة صاحب الزمان عليه السلام،

ولهما منزلة جليلة عند الطائفة»^(١).

سفارته

أمّا سفارته فقد تم تعيينه من الإمام المهدي عليه السلام سفيراً ثانياً له، وقائماً بأعماله، بعد وفاة والده مباشرة، وقد قام الإمام المهدي عليه السلام بخطوات عملية لإثبات سفارته، وذلك من خلال خطاباته إلى شيعته ومواليه في أرجاء العالم الإسلامي يعلمهم بخبر نيابة وخلافة محمد بن عثمان محل والده، فهو النائب والوكيل عنه عليه السلام.

ومن تلك الخطابات والرسائل ما بعثه الإمام المهدي إلى محمد بن مهزيار الأهوازي، حيث جاء في كلامه:

«والابن وقاه الله لم يزل ثقتنا في حياة الأب (رضي الله عنه) وأرضاه ونضّر وجهه، يجري عندنا مجراه، ويسدّ مسدّه، وعن أمرنا يأمر الابن وبه يعمل، تولاه الله، فانتبه إلى قوله، وعرف معاملتنا^(٢) ذلك»^(٣).

وواضح من هذا الخطاب أنّ الإمام المهدي عليه السلام وضع ثقته المطلقة في (محمد بن عثمان) الذي لا يختلف عن أبيه في القيام في هذا الدور الحيوي والمهم، في تبليغ وصايا الإمام، وتوجيه الأمة نحو الصلاح والكمال في ظرف قد يجعله عرضة للقتل في كل لحظة، لاسيّما وعيون السلطة تراقب حركاتهم وسكناتهم.

(١) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٤٤٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) في بعض النسخ: معاملتنا.

(٣) الطوسي، الغيبة: ص ٣٦٢، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

ولهذا كان موضع رضا وقبول الإمام المهدي عليه السلام، بحيث كان يدعو له أن يعينه ويقويه ويحفظه في تحمّل المهام الصعبة الملقاة عليه، وذلك حين خاطبه عند وفاة أبيه معزياً ومحفزاً لتسلم مهام النيابة من بعده، حيث قال له: «أجزل الله لك الثواب وأحسن لك العزاء، رزئت ورزئنا وأوحشك فراقه وأوحشنا، فسرّه الله في منقلبه، وكان من كمال سعادته أن رزقه الله تعالى ولداً مثلك يخلفه من بعده، ويقوم مقامه بأمره، ويترحّم عليه، وأقول: الحمد لله، فإن الأنفس طيبة بمكانك، وما جعله الله عزّ وجلّ فيك وعندك، أعانك الله وقواك وعضدك ووقفك، وكان لك ولياً وحافظاً وراعياً وكافياً ومعيناً»^(١).

أما مدة سفارته فكانت أربعين سنة، من سنة ٢٦٥ هـ إلى ٣٠٥ هـ.

وثاقته وجلالته

قال ابن الأثير في الكامل: «مات أبو جعفر بن محمد بن عثمان العسكري المعروف بالسّمّان، ويعرف أيضاً بالعمري رئيس الإمامية، وكان يدعي أنّه الباب إلى الإمام المنتظر، وأوصى إلى أبي القاسم بن الحسين بن روح»^(٢).

وقال الشيخ الطوسي: «محمد بن عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا جعفر، وأبوه يكنى أبا عمرو، جميعاً وكيلان من جهة صاحب الزمان عليه السلام،

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٥١٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. الطوسي،

الغيبة: ص ٣٦١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

(٢) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٨ ص ١٠٩، الناشر: دار صادر - دار بيروت.

ولهما منزلة جليلة عند الطائفة»^(١).

وروى الشيخ الطوسي أيضاً بسنده عن إسحاق بن يعقوب عن الإمام المهدي عليه السلام قال: «وأما محمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه)، وعن أبيه من قبل، فإنه ثقني، وكتابه كتابي»^(٢).

وروى الشيخ الطوسي عن الإمام العسكري عليه السلام: «العمري وابنه ثقتان، فما أديا، فعني يؤديان، وما قالا، فعني يقولان، فاسمع لهما وأطعهما، فإنهما الثقتان المأمونان»^(٣).

وتقدم توثيقه من الإمام عليه السلام حين قال: «والابن وقاه الله لم يزل ثقتنا في حياة الأب (رضي الله عنه)»^(٤).

رؤيته للإمام المهدي عليه السلام

روى الشيخ الصدوق بسند صحيح: «عن عبد الله بن جعفر الحميري قال: سألت محمد بن عثمان العمري (رضي الله عنه)، فقلت له: رأيت صاحب هذا الأمر؟ فقال: نعم، وآخر عهدي به عند بيت الله الحرام وهو يقول: اللهم أنجز لي ما وعدتني»^(٥).

وروى أيضاً بنفس السند: «عن محمد بن عثمان العمري، قال: سمعته

(١) الطوسي، رجال الطوسي: ص ٤٤٧، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ٢٩١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٤٣.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٦٢.

(٥) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٤٠، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

يقول: والله إن صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كل سنة، فيرى الناس ويعرفهم، ويرونه ولا يعرفونه»^(١).

فيتضح من خلال هذه الروايات الصحيحة، أنّ العمري قد تشرف برؤية الإمام عليه السلام وفي هذا دلالة على عظم هذه الشخصية وكونه من المقرّبين والموثوق بهم عند الإمام المهدي عليه السلام.

وفاته

توفي الشيخ محمد بن عثمان العمري سنة ٣٠٥ هـ بعد أن أوصى لخلفه الشيخ الحسين بن روح النوبختي بالنيابة بعده بأمر الإمام المهدي عليه السلام، ودفن في بغداد، وقبره معروف يزار.

السفير الثالث: الحسين بن روح أبو القاسم النوبختي

جلالته ووثاقته

عُرف عنه بكونه من الثقات الأجلاء عند الخاصة والعامة، فكانت العامة تعظمه وتحترمه وترى فيه الصدق والأمانة، فهو رأس الشيعة والشيخ الصالح بشهادة الذهبي، وكان فاضلاً موثقاً لا يختلف في ذلك اثنان، حتى كان أبو سهل النوبختي يقول في حقّه: «لو كان الحجّة عليه السلام تحت ذيله وقرّض بالمقاريض ما كشف الذيل»^(٢).

قال الذهبي: «أبو القاسم الحسين بن روح رأس الشيعة، الملقّب بالباب

(١) المصدر نفسه: ص ٤٤٠.

(٢) الطوسي، الغيبة: ص ٣٩١، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

إلى صاحب الزمان»^(١).

وقال في تاريخ الإسلام: «هو الشيخ الصالح أحد الأبواب لصاحب الأمر، نص عليه بالنيابة أبو جعفر محمد بن عثمان بن سعيد العمري عنه، وجعله من أول من يدخل عليه حين جعل الشيعة طبقات. وقد خرج على يديه توافيق كثيرة. فلما مات أبو جعفر صارت النيابة إلى أبي القاسم. وجلس في الدار ببغداد، وجلس حوله الشيعة...»^(٢).

سفارته

الشيخ الحسين بن روح هو ثالث السفراء، وكانت مدة سفارته إحدى وعشرين سنة، من ٣٠٥ هـ إلى ٣٢٦ هـ وقد وكله العمري بعده للنيابة والسفارة والقيام بالمهمات بين الإمام وشيعته، بأمر الإمام المهدي عليه السلام، روى الشيخ الطوسي: «إن أبا جعفر العمري لما اشتدت حاله اجتمع جماعة من وجوه الشيعة... فقالوا له: إن حدث أمر فمن يكون مكانك؟ فقال لهم: هذا أبو القاسم الحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي القائم مقامي، والسفير بينكم وبين صاحب الأمر عليه السلام والوكيل له والثقة الأمين، فارجعوا إليه في أموركم وعودوا عليه في مهماتكم فبذلك أمرت وقد بلغت أموركم»^(٣).

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٥٦٧، ترجمة ابن أبي العزاقر، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢٤ ص ١٩٠ وفيات سنة ٣٢٦، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) الطوسي، الغيبة: ص ٣٧١-٣٧٢، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم.

وفاته

توفي (رضوان الله عليه) في شهر شعبان ٣٢٦ هـ في بغداد، ودفن بجانب الرصافة في بغداد، وقبره معروف يزار.

السفير الرابع: علي بن محمد السمري**وثاقته وسمو شأنه**

لا يختلف اثنان في وثاقة وسمو ورقي مكانة السمري (رضوان الله عليه) عند الطائفة الشيعية، فيكفيه فخراً أن الإمام اختاره لهذه المرتبة الجليلة في كونه نائباً ووكيلاً عنه، فلا ينال ذلك إلا من كان ثقةً جليلاً مؤهلاً لتحمل المسؤولية، وهذا ما خوله لتسّم هذه الوظيفة، وقد أورد الشيخ الطوسي نبذة من أخباره، تدلّ على علو شأنه ورفيع مقامه^(١).

سفارته

نال شرف السفارة والقيام بأعباء المسؤولية عن الإمام المهدي عليه السلام، بعد وفاة السفير الثالث الشيخ الحسين بن روح النوبختي، وكانت مدّة سفارته ثلاث سنوات، من ٣٢٦ هـ إلى ٣٢٩ هـ، فهي أقصر مدة تولى فيها هذا المقام السامي، وبعدها انتهت الغيبة الصغرى، وذلك بالبيان الذي بلغه به الإمام عليه السلام، لتتحقق بعده الغيبة الكبرى، وكانت آخر كلمات وخطابات الإمام له هي قوله:

(١) انظر: الطوسي، الغيبة: ص ٣٩٣-٣٩٦.

«بسم الله الرحمن الرحيم، يا علي بن محمد السمري، أعظم الله أجر إخوانك فيك، فإنك ميّت ما بينك وبين ستّة أيّام، فاجمع أمرك ولا توص إلى أحد يقوم مقامك بعد وفاتك، فقد وقعت الغيبة الثانية فلا ظهور إلاّ بعد إذن الله عزّ وجلّ، وذلك بعد طول الأمد وقسوة القلوب، وامتلأ الأرض جوراً، وسيأتي شيعتي من يدعي المشاهدة، ألا فمن ادعى المشاهدة قبل خروج السفيناني والصيحة فهو كاذب مفتر، ولا حول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم... فلمّا كان اليوم السادس عدنا إليه وهو وجود بنفسه، فقيل له: من وصيّك من بعدك؟ فقال: لله أمر هو بالغه»^(١).

وبنهاية هذه النيابة اقتضت حكمة الله تعالى أن يغيب الإمام المهدي عليه السلام ويحتجب عن عيون محبيه وشيعته، لتبدأ مرحلة ودور آخر وهو ما نسميه بالغيبة الكبرى، وقد أرجع الإمام شيعته فيها إلى الفقهاء للقيام بمهام التبليغ إلى ما شاء الله أن يصدع بأمر ظهوره ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن تمتلأ بالظلم والجور.

وفاته:

توفي الشيخ السمري في بغداد سنة ٣٢٩هـ بجانب الرصافة، وقبره معروف يزار.

وهكذا يتّضح جلاله ووثاقه ونزاهة هؤلاء السفراء، وأنّ وظيفتهم كانت

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٥١٦، الناشر: جماعة المدرّسين - قم. الطوسي، الغيبة: ص ٣٩٥، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم. الطبرسي، الاحتجاج: ج ٢ ص ٢٩٧، الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف.

تتمثل في أنهم حلقة الوصل بين الإمام عليه السلام وشيعته، ونقل المسائل الفقهية والعقائدية من الإمام إليهم وقضاء حوائج المؤمنين وحل مشاكلهم بالإضافة إلى وظيفة جمع الأموال الشرعية.

وبعد ترجمتنا لهؤلاء الثقات التي أجمعت الطائفة على صدقهم ووثاقتهم، وكذلك ما ورد من كلمات بعض أهل السنة بكونهم من رؤوس الشيعة، فهل يعقل أن يضعوا ويختلقوا قصة بهذا الحجم لنظرية المهدوية، التي أطبق على ذكرها الفريقان وبطرق صحيحة وقبل أن يلد الإمام المهدي عليه السلام، ثم هل يعقل أن الوكلاء والنواب الذين لم يحص عليهم خطأ أو كذب أو تحايل في تصرف، أو تهافت في نقل، مدة سبعين عاماً، أن يخلقوا لنا مثل هذه الفكرة ويتفقون على نقلها دون إثارة الشكوك حولها ويكسبون بذلك ثقة الشيعة طوال هذه السنوات؟!

وجود المنحرفين سنة اجتماعية

لقد حاول القفاري أن يثبت زعمه بأن السفراء الأربعة هم من اخترع الغيبة من أجل جمع الأموال، مستدلاً على ذلك بحصول الاختلافات والنزاعات بينهم وبين غيرهم، قال: «وتكشف بعض أوراقهم سبب هذا التنازع بينهم»^(١).

ثم نقل كلاماً عن الشيخ الطوسي حول رجل يدعى محمد بن علي بن بلال كان قد رفض سفارة محمد بن عثمان العمري، وامتنع عن تسليم الأموال له، جاعلاً ذلك دليلاً على أن السفارة إنما اختلقت لجمع المال.

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠١٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

وفي معرض الردّ على هذا الكلام؛ يمكن القول بأنّ القفاري إمّا أن تنقصه الأهلية العلمية التي لا تصونه عن الوقوع في أخطاء واضحة، أو أن تحامله على الشيعة يوقعه في مثل هذه الهفوات، وإلاّ فإنّ المنحرفين عن الحق موجودون في كلّ زمان ومكان، والصراع بين أهل الحق والباطل صراع أزلي منذ وطأ الإنسان الأرض، وفي مقدمة من ابتلي بهذا الأمر هم الأنبياء عليهم السلام، حيث تجد في قبال كلّ نبي هناك من يرفض نبوّته، أو يتهمه بأمر عديده، أو يدّعي النبوة دونه، وهذا في الحقيقة جزء من الامتحان والاختبار الذي أراده الله لبني البشر، قال تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾^(١) فعلى منطق القفاري لا بدّ أن نشكك في نبوة الأنبياء عليهم السلام وأحقيتهم؛ لأن هناك من نازعهم واختلف معهم واتهمهم، وهذا لا يقول به عاقل فضلاً عمّن يدعي العلم والفهم.

ومن هنا لا يخرج سفراء الإمام المهدي عليه السلام عن هذه القاعدة؛ إذا برز في طريق عملهم الحساس والخطير بعض ضعاف النفوس ممن يسعون وراء الدنيا وبريقها، وهي سنة اجتماعية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات، ولا يحتاج إثباتها إلى شواهد وأدلة.

ثم ربّ القفاري على انحراف الشخص المدعو محمد بن علي بن بلال واستثاره بالحقوق الشرعية، عدم وجود الإمام المهدي عليه السلام بدعوى أنّه كيف يجعل الإمام عليه السلام، شخصاً منحرفاً، وكيلاً له في أخذ الأموال، وهو يعلم ما كان وما يكون، قال القفاري: «والألو كان هناك إمام غائب... لما

(١) العنكبوت: ٢.

صارت الأموال إلى هذا الرجل المحتال، ولما كان محل ثقة الإمام صاحب الزمان؛ لأن الإمام عندهم يعلم ما كان وما يكون، فلماذا لم يصدر أمره من البداية في التحذير من التعامل معه حتى لا يأخذ أموال الناس؟! لكن الحقيقة أنه لا إمام غائب...»^(١).

في هذا المقطع من كلام القفاري توجد عدة فرضيات:

الأولى: أن الإمام عليه السلام عند الشيعة يعلم ما كان وما يكون.

الثانية: أن هذا الشخص كان منحرفاً من بداية الأمر.

الثالثة: أن الإمام عينه وكيلاً في أخذ الأموال مع كونه منحرفاً، ولم يحذر الناس منه، وهذا غير معقول، فإذن لا وجود لهذا الإمام.

ونحن لو سلمنا بالفرضية الأولى، وقبلنا أن الإمام عليه السلام لديه هذا العلم من الله سبحانه - وقد تكلمنا عن الشبهات الموجهة إلى علم الأئمة في الجزء الأول من هذا الكتاب - ولكن من أين أتى القفاري بفرضية أن هذا الشخص كان منحرفاً من البداية؟! أليس هذا رجماً بالغيب؟! ألا يمكن أن يكون هذا الشخص مستقيماً في حياته، ثم عرض له الانحراف؟! وكم له من نظير، فيكون اختيار الإمام عليه السلام له في حينه صحيحاً وفي محله، ولا يقدر باختياره له كونه سينحرف في المستقبل، لأن ذلك بيد الله سبحانه، ولا يجوز ترتيب أثر على شيء لم يحدث.

ثم إن الله سبحانه اعتمد على أشخاص ورزقهم العلم والفهم وفضلهم على

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠١٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

غيرهم، ولكنهم انحرفوا وحادوا عن طريق الحق وجادة الصواب، فهذا بلعم بن باعورا - على سبيل المثال - وهو عالم من علماء بني إسرائيل، قد أعطاه الله من آياته، ورزقه علماً، ثم انحرف فيما بعد، قال المناوي في فيض القدير: «قال الغزالي: كان بلعم بن باعوراء من العلماء وكان بحيث إذا نظر رأى العرش وهو المعني بقوله تعالى: ﴿وَأْتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا﴾»^(١).

وقال الطبري: «فإن أهل العلم بأخبار الأولين مجمعون على أن بلعم بن باعوراء كان ممن أعان الجبارين بالدعاء على موسى»^(٢)، فهل كان الله يعلم بما سيؤول إليه حاله أو لا يعلم؟ فإذا كان يعلم، فلماذا يعطيه تلك الآيات، والعلم الغزير؟! فلا شك هناك مصلحة ما اقتضت ذلك، وإن كان الله تعالى يعلم أنه في مرحلة متأخرة سوف يتحقق منه الانحراف.

وكذا الحال بالنسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، حين «بعث الوليد بن عقبة بن أبي معيط إلى بني المصطلق مصدقاً، فأخبر عنهم أنهم ارتدوا وأبوا من أداء الصدقة؛ وذلك أنهم خرجوا إليه فهابهم ولم يعرف ما عندهم، فانصرف عنهم... فبعث إليهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم) خالد بن الوليد وأمره أن يتثبت فيهم، فأخبروه أنهم متمسكون بالإسلام، ونزلت ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ﴾»^(٣).

(١) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ١ ص ٢٤٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢) ابن جرير الطبري، جامع البيان: ج ٦ ص ٢٥٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) ابن عبد البر، الاستيعاب: ج ٤ ص ١٥٥٣، الناشر: دار الجيل - بيروت.

فلماذا بعثه رسول الله ﷺ إذا كان فاسقاً، بنص القرآن الكريم؟! هل كان يعلم أو لا يعلم؟! أو أنه يعلم ولكنه مأمور بالتعامل مع ظاهر الحال، أو أنّ هناك مصلحة لا نعلمها.

وغير ذلك من الشواهد الكثيرة، التي حدثت بالنسبة لبعض القادة والعمال الذين كان يعتمد عليهم النبي ﷺ في بعض المهام، ويظهر فيما بعد إخفاقهم أو تقصيرهم أو انحرافهم.

والحال ذاته ينطبق على بعض وكلاء الإمام عليّ، فليست المسألة غريبة حتى يستنج القفاري منها عدم وجود الإمام عليّ.

الشبهة: تسريب نظرية المهدي والغيبة عن طريق حكيمة

قال القفاري: «فمسألة المهدي وغيبته تسربت إلى الشيعة عن طريق حكيمة، كما تقوله رواية شيخ الطائفة، وما أدري كيف يقبل الشيعة قول امرأة واحدة غير معصومة في أصل المذهب...»^(١).

الجواب

تارة ينقل لنا القفاري أن مسألة الإمام المهدي وغيبته عليه السلام قد اخترعها عثمان بن سعيد العمري والآخرين معه، ومن ثم تكونت كعقيدة للشيعة، وتارة يقول إنها تسربت إلى الشيعة عن طريق حكيمة، ولا ندري من هو مخترعها الحقيقي حسب قناعات القفاري؟! هل هي حكيمة التي سربتها لنا أو عثمان بن سعيد؟!!

فهناك تخط واضح في أقوال القفاري، فهو لا يلتفت إلى التناقضات التي يقع فيها، ولعل الذي ألجأه إلى هذا التناقض، هو تجذّر فكرة الإمام المهدي عليه السلام وحضورها في الذهن الإسلامية، فكلمّا حاول دحض هذه العقيدة أدخل نفسه في متاهات لا يجد لنفسه مخرجاً منها.

وأما السيدة حكيمة، التي حاول أن يطعن بشهادتها على ولادة الإمام المهدي عليه السلام، فهو يطعن في الحقيقة بشهادة حسية على ولادته عليه السلام، وما شهادتها إلا واحدة من الأدلة الكثيرة على تحقّق الولادة، فولادته لم تنحصر بشهادة السيدة الفاضلة حكيمة، وهذه الشهادة لا علاقة لها بأصل

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٤، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

عقيدة المهدوية عند الشيعة، ولا ربط بين الأمرين.
ولكن السؤال الذي يجب أن نتناوله هنا: من هي السيدة حكيمة؟ وهل
شهادتها تورث الاطمئنان بصدق الولادة أم لا؟
والجواب على الأمر الثاني هو: نعم، شهادتها على الولادة تورث
الاطمئنان بتحقق ذلك، فهي سليلة أهل بيت الذين طهرهم الله تعالى
وأذهب عنهم الرجس.
وأما من هي السيدة حكيمة، فننقل ترجمتها لكي يقف القارئ على
درجة وفضل هذه السيدة الجليلة.

ترجمة السيدة حكيمة بنت الإمام الجواد عليه السلام

اسمها ونسبها

السيدة حكيمة بنت الإمام محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى
الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين
بن علي بن أبي طالب عليه السلام.

جلالها ووثاقتها

من خلال نسبها الطاهر تتضح وثاقتها وجلالها، فهي من العلويات النجيبات
الكريمات، لما لها من الفضل والعلم والتقوى، فكانت المودعة لأسرار
الأئمة عليهم السلام، بشهادة الشيخ المجلسي والسيد محسن الأمين (رحمهما الله).
قال المجلسي: «ثم اعلم أنّ في القبّة الشريفة قبراً منسوباً إلى النجيبة
الكريمة العالمة الفاضلة التقية الرضية حكيمة بنت أبي جعفر الجواد عليه السلام

ولا أدري لِمَ لم يتعرضوا لزيارتها مع ظهور فضلها وجلالتها وإنها كانت مخصوصة بالأئمة عليهم السلام، ومودعة أسرارهم، وكانت أمّ القائم عندها، وكانت حاضرة عند ولادته عليه السلام، وكانت تراه حيناً بعد حين في حياة أبي محمّد العسكري عليه السلام، وكانت من السفراء والأبواب بعد وفاته، فينبغي زيارتها بما أجرى الله على اللسان ممّا يناسب فضلها وشأنها»^(١).

وقال السيد محسن الأمين: «كانت من الصالحات العابدات القانتات»^(٢).

مشاهدتها وحضورها لولادة الإمام المهدي عليه السلام

روى القندوزي الحنفي عن السيدة حكيمة: «فلما كانت ليلة النصف من شعبان سنة خامس وخمسين ومائتين، دخلت حكيمة عند الحسن، فقال لها: يا عمّتي كوني الليلة عندنا لأمر، فأقامت، فلما كان وقت الفجر اضطربت نرجس، فقامت إليها حكيمة، فوضعت المولود المبارك ...»^(٣).

روى الشيخ الصدوق بسنده عن السيدة حكيمة، قالت: «بعث إليّ أبو محمّد الحسن بن علي عليه السلام، فقال: يا عمّة، اجعلي إفطارك هذه الليلة عندنا، فإنّها ليلة النصف من شعبان، فإنّ الله تبارك وتعالى سيظهر في هذه الليلة الحجّة، وهو حجّته في أرضه، قالت: فقلت له: ومن أمّه؟ قال لي: نرجس ... فقلت لها: إنّ الله تعالى سيهب لك في ليلتك هذه غلاماً سيّداً في الدنيا والآخرة، قالت: فخجلت واستحيت، فلما أن فرغت من صلاة

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٩٩ ص ٧٩، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت.

(٢) محسن الأمين، أعيان الشيعة: ج ٦ ص ٢١٧، الناشر: دار التعارف - بيروت.

(٣) القندوزي، ينابيع المودّة: ج ٣ ص ١٧١ وص ٣٠١ وص ٣٠٤، الناشر: دار الأسوة.

العشاء الآخرة أفطرت وأخذت مضجعي فرقدت ... فجلست وقرأت ألم السجدة ويس، فبينما أنا كذلك إذ انتهت فزعة فوثبت إليها، فقلت: اسم الله عليك، ثم قلت لها: أتحسين شيئاً؟ قالت: نعم يا عمّة، فقلت لها: اجمعي نفسك واجمعي قلبك فهو ما قلت لك، قالت: فأخذتني فترة وأخذتها فترة فانتبهت بحسّ سيدي، فكشفت الثوب عنه فإذا أنا به عليه السلام ^(١).

وفاتها

توفيت السيدة حكيمة عليها السلام سنة (٢٧٤ هـ)، ودفنت بجوار مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام بمدينة سامراء.

وبهذا يتضح ممّا تقدّم من ترجمتها أنّ السيدة حكيمة كانت شاهدة وحاضرة عملية الولادة الطاهرة للإمام الثاني عشر، وهذا دليل حسّي على ولادة الإمام محمد بن الحسن العسكري عليه السلام، وهي من الوثيقة والجلالة، فلا يمكن إلاّ أن نصدق بكلماتها ورواياتها، أمّا أنها هي التي سرّبت نظرية المهديّة، فهذا من مفتريات وغرائب القفاري التي لا نجد لها واقعاً صحيحاً يصدقها.

حجب الإمام الناس عن رؤيته لا ينافي ضرورة معرفته

وأما قول القفاري: «وتلاحظ أنّ إمامهم يأمر بحجب أمر المهدي وغيبته إلاّ عن الثقات من شيعته، مع أنّ من لم يعرف الإمام - عندهم - فإنّما

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٤٢٥، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.

يعرف ويعبد غير الله وإن مات على هذه الحالة مات ميتة كفر ونفاق»^(١).

نقول: إن مسألة حجب الإمام أمره عن الناس ما عدا الثقات، كان أمراً طبيعياً وله ما يسوغه في ظل حكومة تسعى إلى القضاء عليه لما تعلم من أنه يشكل عاملاً يهدد كيان السلطة آنذاك، فالإمام يحتجب خوفاً على نفسه من القتل الذي قد يطاله في كل لحظة، وقد تقدمت الروايات في ذلك. وأما ربط عدم مشاهدة الإمام إلا من قبل الثقات بمسألة وجوب معرفته، وأن الروايات صرحت: بأن: من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة كفر ونفاق؟

نقول أيضاً: إن هذا الكلام ليس له وجه صحيح؛ لأن الشيعة لا تقصد المعرفة الحسية العيانية؛ بل المقصود هو المعرفة القلبية الإيمانية، فنحن نعتقد بالله ورسوله وملائكته، وهذا الاعتقاد هو إيماني غيبي وليس المقصود منه أن نشاهده حضوراً، ثم نؤمن به.

الشبهة: التنافي بين علّة الغيبة - خوف القتل - وبين العلم بموته

قال القفاري: «أما سبب غيبته: فقد جاء في الكافي عن زرارة قال: سمعت أبا عبد الله يقول: إن للقائم عليه السلام غيبة قبل أن يقوم، قلت: ولم؟ قال: إنه يخاف - وأوماً بيده إلى بطنه - يعني القتل، وجاءت عندهم روايات عدة في هذا، وأكد ذلك شيخ الطائفة الطوسي بقوله: لا علة تمنع من ظهوره إلا خوفه على نفسه من القتل؛ لأنه لو كان غير ذلك لما ساع

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٢٥، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

له الاستتار، وكان يتحمل المشاق والأذى، فإنّ منازل الأئمّة، وكذلك الأنبياء عليهم السلام إنما تعظم لتحملهم المشاق العظيمة في ذات الله تعالى. ولكن هذا التعليل للغيبة الذي يؤكدّه شيخ الطائفة لا يتصور في حق الأئمّة - على ما يعتقد الشيعة - لأنّ الأئمّة يعلمون متى يموتون ... فكيف يخرجون من هذا التناقض؟^(١).

جواب الشبهة

إنّ ما أورده الدكتور القفاري لهذه الإشكالية مدفوع بأمرين:
الأول: إنّ حياة الإمام عليه السلام مدة طويلة مشروطة بشرائط، منها: اختفاؤه عن الناس، وهذا لا يتنافى مع علمه بمدة عمره ووقت موته أو قتله؛ وذلك لأننا نقول: إنّ الله تعالى أعطاه القدرة على العلم بموته لكن ليس مطلقاً، بل هو مشروط باختفائه وهروبه من القتل إذا احتمل القتل أو جزم به، وهذا ليس ببعيد، فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يعلم متى يموت، ولكنه خرج وفرّ عن الناس وآوى إلى الغار، ثم هاجر إلى المدينة، فهل تستطيع أن تقول: هذا تناقض كيف هرب من الموت وهو عالم به؟!

وكذلك الأمر ينسحب على نبي الله موسى عليه السلام فإنّه يعلم أنّه سيكون حياً وسوف يكون رسولاً، فقد أخبر الله تعالى أمّه بذلك، ومن الطبيعي أن يعلم هو بذلك أيضاً، قال تعالى: ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٣٦-١٠٣٧، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١﴾ ، ومع ذلك قال تعالى:
﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ ^(٢) ، وقال أيضاً على لسان موسى عليه السلام:
﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ
الْمُرْسَلِينَ﴾ ^(٣) .

فموسى عليه السلام فرّ من القتل خوفاً على نفسه، فهل هذا تناقض وقع فيه نبي
الله موسى عليه السلام لأنه هرب وهو يعلم بموته؟!!

بالطبع كلا، فإنّ هناك شروطاً لحياة الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام منها الهروب أو
الخوف من القتل لمصلحة تقتضي هذا الخوف، ولا تلازم أو تناقض بين
الأميرين.

الثاني: إنّ الله سبحانه وتعالى أخبرنا في كتابه العزيز في قوله تعالى:
﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ ^(٤) . وهذا ما يطلق عليه بلوح
المحو والإثبات، فيشمل الموت والحياة والرزق وغير ذلك.

قال الشيخ المفيد: «وقد يكون الشيء مكتوباً بشرط، فيتغير الحال فيه، قال
تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ ^(٥) . فتبين أنّ الآجال على ضربين:
ضرب منها مشروط يصحّ فيه الزيادة والنقصان، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا

(١) القصص: ٧.

(٢) القصص: ١٨.

(٣) الشعراء: ٢١.

(٤) الرعد: ٣٩.

(٥) الأنعام: ٢.

يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ^(١). وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢) فَبَيِّنْ أَنَّ أَجَالَهِمْ كَانَتْ مَشْرُوطَةً فِي الْإِمْتِدَادِ بِالْبِرِّ، وَالْإِنْقِطَاعِ بِالْفُسُوقِ^(٣).

وأخرج ابن مردويه وابن عساكر عن علي عليه السلام أنه سأل رسول الله عن هذه الآية الكريمة ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: «لَأَقْرَنَ عَيْنِي أُمَّتِي بِتَفْسِيرِهَا، الصَّدَقَةُ عَلَيَّ وَجَهَهَا، وَبِرِّ الْوَالِدِينَ وَاصْطِنَاعِ الْمَعْرُوفِ يَحْوِلُ الشَّقَاءُ سَعَادَةً، وَيَزِيدُ فِي الرِّزْقِ، وَيَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ»^(٤).

فالآجال مشروطة بأفعال معينة، قد يطول العمر بها وقد يقصر، والإمام المعصوم عليه السلام لا يخرج عن ذلك القانون الإلهي، حتى مع علمه بموته وأجله، ولكن مع ذلك يعلم بطرؤ محو الله تعالى على الأجل، ولذا يحتاط ويخاف من وقوع بعض الأمور التي قد تقع طبقاً لذلك القانون الرباني، وهذا الأمر قد حدثتنا عنه الروايات، فعن أصبغ بن نباتة: «أن أمير المؤمنين عليه السلام عدل من حائط مائل إلى آخر، ف قيل له: يا أمير المؤمنين أتفر من قضاء الله؟ قال: أفر من قضاء الله إلى قدره عز وجل»^(٥).

(١) فاطر: ١١.

(٢) الأعراف: ٩٦.

(٣) المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية: ص ٦٦، الناشر: دار المفيد - بيروت.

(٤) المتقي الهندي، كنز العمال: ج ٢ ص ٤٤٣، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت. السيوطي، الدر

المنثور: ج ٤ ص ٦٦، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٥) الحسن بن سليم الحلبي، مختصر بصائر الدرجات: ص ١٣٦-١٣٧، الناشر: المطبعة الحيدرية -

قال السيد الطباطبائي: «إنّ القدر لا يحتمّ المقدّر، فمن المرجو أن لا يقع ما قدر، أمّا إذا كان القضاء فلا مندفع له»^(١).

فالإمام علي عليه السلام كما في هذه الرواية- مع علمه المسبق بأنه سوف يقتل بيد أشقى الآخرين في مسجد الكوفة بإخبار من النبي صلى الله عليه وآله^(٢) - فرّ من ذلك الحائط. وكذلك الأمر فيما نحن فيه، فإنّ الإمام المهدي عليه السلام يخضع لتلك القاعدة الربانية في لوح المحو والإثبات، وهذا لا يتنافى مع علمه المسبق بطول عمره.

الشبهة: غيبات بعض الأنبياء لا تدل على وقوع غيبة المهدي

قال القفاري: «ويلتمس الإمامية من الغيبة التي وقعت لبعض الأنبياء دليلاً على صحة وقوع غيبة مهديهم ... أقول: إنّ هذه المقارنات غير



النجم الأشرف.

(١) تفسير الميزان: ج ١٣ ص ٧٥، الناشر: منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية - قم.
 (٢) ذكر السيوطي في تاريخ الخلفاء: «أخرج أحمد و الحاكم بسند صحيح عن عمار بن ياسر، أن النبي (صلى الله عليه وسلم)، قال لعلي: أشقى الناس رجلاً: أحيمر ثمود الذي عقر الناقة، و الذي يضربك يا علي، على هذه - يعني قرنه - حتى تبتل منه هذه - يعني لحيته، و قد ورد ذلك من حديث علي و صهيب و جابر بن سمرة و غيرهم» تاريخ الخلفاء: ص ١٥٠، الناشر: مطبعة السعادة - مصر.

وفي الطبقات الكبرى، قال: «حدثني أبو الطفيل، قال: دعا علي الناس إلى البيعة، فجاء عبد الرحمن بن ملجم المرادي، فردّه مرتين، ثم أتاه، فقال: ما يحبس أشقاها!! لتخضبن أو لتصبغن هذه من هذا، يعني لحيته من رأسه» ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٣ ص ٣٣، الناشر: دار صادر - بيروت.

مجدية في إثبات فكرة غيبة إمامهم؛ لأسباب كثيرة، منها أن غيبة موسى ويوسف ويونس عليهم السلام قد أخبر الله سبحانه بها في كتابه بنص واضح صريح لا لبس فيه ولا غموض، أما غيبة مهديهم فتنتهي رواياته إلى حكيمة إن صحت النسبة إليها، ثم أخبار الأبواب الأربعة المطعون في شهادتهم؛ لأنهم يجرون المصلحة إليهم، حيث المال المتدفق»^(١).

الجواب: ذكر الشيعة لغيبات الأنبياء لنفي غرابة الغيبة

إن ذكر الشيعة لبعض غيبات الأنبياء إنما هو في سياق نفي غرابة أصل الغيبة واستهجانها، وليس بضاراً في ذلك أن غيبة الأنبياء قد صرح بها القرآن بينما غيبة المهدي عليه السلام لم يصرح بها، وأما كلام القفاري بأن الإخبار عن غيبة المهدي عليه السلام ظل غامضاً، فهذا الغموض إنما جاء بسبب الغشاء الذي لف القفاري به نفسه، وإلا فإن الله تعالى قد أخبر عن هذه الغيبة على لسان نبيه صلى الله عليه وآله الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، مضافاً إلى ما روي عن أهل بيته عليهم السلام وهم بدورهم أخبروا بها شيعتهم قبل وقوعها بقرون. قال الشيخ الصدوق رحمته الله: «إن الأئمة عليهم السلام قد أخبروا بغيبته عليه السلام ووصفوا كونها لشيعتهم فيما نقل عنهم واستحفظ في الصحف ودون في الكتب المؤلفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقل أو أكثر، فليس أحد من أتباع الأئمة عليهم السلام إلا وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه ورواياته ودونه في مصنفاته، وهي الكتب التي تعرف بالأصول مدونة مستحفظة عند شيعة آل

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة: ج ٢ ص ١٠٤٨-١٠٥٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة.

محمد عليه السلام، من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين»^(١).

وقد أكد الإمام الصادق عليه السلام على مفهوم الغيبة بشكل واضح لا يقبل الشك، كما تقدم وسيأتي أيضاً.

ولا يقال: إن تلك الأخبار هي من علم الغيب فلا يصح الاحتجاج بها؟ فهذا القول مردود بما صرح به ابن خلدون (ت/ ٨٠٨ هـ) في تأريخه، قال: «ولو صحّ السند إلى جعفر الصادق لكان فيه نعم المستند من نفسه أو من رجال قومه، فهم أهل الكرامات، وقد صحّ عنه أنه كان يحذّر بعض قرابته بوقائع تكون لهم فتصحّ كما يقول، وقد حذّر يحيى ابن عمّه زيد من مصرعه وعصاه، فخرج وقتل بالجوزجان كما هو معروف، وإذا كانت الكرامة تقع لغيرهم فما ظنك بهم علماً وديناً وآثاراً من النبوءة، وعناية من الله بالأصل الكريم تشهد لفروعه الطيبة، وقد ينقل بين أهل البيت كثير من هذا الكلام غير منسوب لأحد»^(٢).

وقال أيضاً: «وقع لجعفر وأمثاله من أهل البيت كثير من ذلك، مستندهم فيه والله أعلم الكشف بما كانوا عليه من الولاية، وإذا كان مثله لا ينكر من غيرهم من الأولياء في ذويهم وأعقابهم، وقد قال (صلى الله عليه وسلم): إن فيكم محدّثين، فهم أولى الناس بهذه الرتب الشريفة والكرامات الموهوبة»^(٣).

وقد أشار أبو العلاء المعري (ت/ ٤٤٩ هـ) إلى هذه الحقيقة في قوله:

(١) الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ١٩، الناشر: جماعة المدرّسين - قم.
 (٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣٣٤، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
 (٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣٣١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

لقد عجبوا لأهل البيت لما أتاهم علمهم في مسك جفر
ومرآة المنجم وهي صغرى أرتة كل عامرة وقفر^(١)

وعلمهم عليه السلام ليس ذاتياً، بل عرضي وبتوسط إفاضة الله عليهم، ونقل هنا قول الآلوسي (ت / ١٢٧٠هـ)، الذي لا يرى مانعاً للعلم بالغيب، لاسيما للخواص من الناس، حيث قال: «ولعل الحق أن يقال: إن علم الغيب المنفي عن غيره جلّ وعلا هو ما كان للشخص لذاته، أي بلا واسطة في ثبوته له، وهذا مما لا يعقل لأحد من أهل السموات والأرض لمكان الإمكان فيهم ذاتاً وصفة، وهو يأبى ثبوت شيء لهم بلا واسطة ... وما وقع للخواص ليس من هذا العلم المنفي في شيء؛ ضرورة أنه من الواجب عزّ وجلّ أفاضه عليهم بوجه من وجوه الإفاضة، فلا يقال: إنهم علموا الغيب بذلك المعنى، ومن قاله كفر قطعاً، وإنما يقال: إنهم أظهروا أو اطلعوا - بالبناء للمفعول - على الغيب أو نحو ذلك مما يفهم الواسطة في ثبوت العلم لهم»^(٢).

وهذا عين ما تقول به الإمامية، فعلمهم هو بالإفاضة والإشاعة الإلهية؛ لأنهم محدثون من الله تعالى، كما مرّ في كلام ابن خلدون، وقد أكّد الإمام الصادق عليه السلام هذا المعنى، حيث قال: «نحن اثنا عشر محدثاً»^(٣).

(١) أبو العلاء المعري هو: أحمد بن عبد الله بن سليمان توفي بمعرفة النعمان، أنظر: القمي، الكنى والألقاب: ج ٣ ص ١٩٦، الناشر: مكتبة الصدر - طهران.

(٢) محمود الآلوسي، روح المعاني: ج ٢٠ ص ١١، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٣) الكليني، الكافي: ج ١ ص ٥٣٥، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

أمّا قول القفاري: «أمّا غيبة مهديهم فتتتهي رواياته إلى حكمة إن صحت النسبة إليها».

نقول: اتضح بطلان هذه الدعوى من خلال الأحاديث المروية عن الإمام الصادق عليه السلام الأنفة الذكر، وأيضاً قد تناولنا هذا البحث سابقاً، وترجمنا للسيدة حكمة، وقلنا إنّ دورها في قضية ومسألة المهديّة كونها شاهدة على ولادة الإمام المهدي عليه السلام، وهي سيدة جليّة عظيمة ينتهي نسبها إلى العترة الطاهرة، فأقوالها ورواياتها تورث الاطمئنان، لذا فهي شاهد حسّي على هذه الواقعة.

أمّا ولادته وغيبته، فالقفاري قد نسي أو تناسى أنها مروية بأسانيد صحيحة، لاسيّما في كتب الشيعة - الذي يحاول أن يطعن فيها - ودلالاتها واضحة وقد فصلنا القول في ذلك.

الفصل الثاني
شبهات حول التوسل



أهمية بحث التوسل

تبرز أهمية البحث عن عقيدة التوسل في عدة أمور:

أولاً: أنها من المسائل الابتلائية التي يمارسها المسلمون كثيراً في حياتهم؛ انسياقاً وراء فطرتهم التي لم يمنع عنها دينهم.

وثانياً: أنه كثر في الآونة الأخيرة السجال والجدال واتسعت دائرته حول عقيدة التوسل حتى ضاعت في خضم هذا السجال الكثير من الحقائق وشوّهت الكثير من الدلائل، فبرز هناك طرفان: طرف رافض لفكرة التوسل ويراها تمسّ الذات الإلهية بنحو من الشرك والوثنية، وقد بالغ في ذلك وغلا غلواً شديداً نتج عنه تكفير المسلمين، وكان هناك على النقيض طرف يراها فكرة مقبولة تنسجم مع فطرة الإنسان ومع الأدلة القرآنية والروايات، ويرى أن التشدد والمبالغة في رفضها ليس له ما يُبرّره.

وقد وُظف الاتجاه الرافض للتوسل الكثير من الشواهد والأدلة والذرائع لتحقيق غرضه في بيان عدم مشروعية التوسل، لكن ما ذكره لا يعدو الدعاوى والخطابات التي تهدف التأثير على العقول البسيطة ومحاولة إقناعها واستمالتها، فحاول توجيه وتفسير الأدلة القرآنية والروائية تفسيرات انتقائية تعسفية بعيدة عن الذوق العرفي والفهم العقلاني، فوقع في أخطاء جسيمة واضحة برهنت على ضعف ذلك الاتجاه.

ومن هنا رأينا أن ندخل بحث التوسل في كتابنا هذا ضمن انتقادنا لشبهات الدكتور ناصر القفاري في كتابه أصول مذهب الشيعة؛ مع أن هناك

من المباحث الأخرى قد تحظى أيضاً بأهميّة كبيرة وتحتاج منّا إلى نقد وتوضيح لإشكالاته، لكن لما ذكرنا، فنحن قدّمنا بحث التوسل على بقية البحوث، ونأمل - إذا شاء الله وأمدنا بطول العمر - أن نستمر في الإجابة عن جميع شبهات الكتاب.

منهج البحث في شبهات التوسل

لأهمية البحث - كما أسلفنا - نجد من الضروري توسيع البحث ليشمل مباحث أكثر أهمية مما ذكره القفاري، ولهذا سوف يكون بحثنا هنا على مرحلتين:

مرحلتان في بحث التوسل

المرحلة الأولى: بحث حول التوسل بنحو عام، يتضمن: بحثاً تمهيدياً، وأنواع التوسل، وأحكامها وادلتها، والاجابة عن الشبهات الجزئية المتعلقة بها... الخ.

المرحلة الثانية: تختص بالشبهات التي ذكرها القفاري في كتابه (أصول مذهب الشيعة)، وكذلك بعض الشبهات العامة الأخرى حول التوسل.

المرحلة الأولى: بحث عام حول التوسل

ثلاثة أمور لا بد أن تبحث في المرحلة الأولى

الأمر الأول: مقدمة في بيان حكم التوسل

الأمر الأول: مقدمة في بيان حكم التوسل مع غض النظر عن التطبيقات المختلفة له، وبعبارة أخرى: بيان أصل حكم التوسل من دون النظر إلى ماهية وطبيعة المتوسل به.

الأمر الثاني: في بيان أنواع التوسل وأحكامه

الأمر الثالث: في بيان سيرة الصحابة وعلماء المسلمين على التوسل

الأمر الأول: مقدمة في بيان حكم أصل التوسل

لا شكّ ولا شبهة في جواز التوسل عند جميع المذاهب الإسلامية بما في ذلك السلفية الوهابية، إذ الخلاف وقع في أنواع التوسل الجائزة، لا في أصل جوازه في الجملة، لذا فإنّ السلفية الوهابية يرون جواز مثل التوسّل بأسماء الله وصفاته وبالعمل الصالح الذي قام به المتوسل وبدعاء الصالحين من الناس.

وقبل بيان بعض الآيات الدالة على أصل مشروعية التوسّل، لا بأس أن نتعرض مجملاً لمعنى التوسّل بحسب اللغة، فنقول:

الوسيلة في اللغة، لها معان عدّة، قال في لسان العرب: «الوسيلة: المنزلة عند الملك. والوسيلة: الدرجة. والوسيلة: القربة. ووسل فلان إلى الله وسيلة إذا عمل عملاً تقرب به إليه. والواسل: الراغب إلى الله، قال لبيد: أرى الناس لا يدرون ما قدر أمرهم بلى كلّ ذي رأي إلى الله واسل وتوسل إليه بوسيلة إذا تقرب إليه بعمل. وتوسل إليه بكذا: تقرب إليه بحرمة أصرة تعطفه عليه. والوسيلة: الوصلة والقربى، وجمعها الوسائل...»^(١).

وقال الجوهري: «التوسل: ما يتقرب به إلى الغير...»^(٢).

(١) لسان العرب، ج ١١ ص ٧٢٤، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١.

(٢) الجوهري، الصحاح: ج ٥ ص ١٨٤١، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ.

فالتوسل لغة هو الاستناد على شيء بغية الوصول إلى المقصود، فالعمل الصالح هو وسيلة لتحقيق رضا الله سبحانه وتعالى، كما أن السلم وسيلة الصعود سطح المنزل، والطائرة هي وسيلة لنقل المسافر إلى بلد آخر.

والوسيلة في الاصطلاح لا تخرج عن ذلك المعنى، فهي تعني أن يجعل العبد بينه وبين ربه شيئاً يكون وسيلة لتقرب العبد من الله واستجابة دعائه وقضاء حاجته، كأن يقول: اللهم إني أسألك بحق محمد وآل محمد وأصحابه المنتجبين، أو باسمائك وصفاتك، أن تغفر لي وترحمني وتقضي حاجتي...

والتوسل بهذا المعنى - أي أن تجعل شيئاً يكون واسطة في التقرب واستجابة الدعاء وقضاء الحاجة - هو مشروع اتفاقاً كما أشرنا، وإنما وقع الكلام في بعض موارد خارجاً.

ولا بأس هنا أن نبرز بعض الأدلة القرآنية على أصل جواز التوسل، منها:

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾^(١).

وبغض النظر عن مصداق الوسيلة، سواء أكان هو الأعمال الصالحة أو غيرها، فالآية تقرّر أن التوسل مبدأ قرآني، فالقرآن يحثُّ على طلب الوسيلة إليه ويرغب بها.

فالآية تأمر باتّباع كل وسيلة من شأنها أن تقرب إلى الله سبحانه وتعالى، ولا شك في أن العمل الصالح والتقوى هو من أوضح مصاديق التقرب إلى

(١) المائدة: ٣٥.

الله، لكن ذلك لا يمنع أن يكون التوسل بأسماء الله وصفاته مقربة إلى الله، ولا تمنع كون التوسل بالعمل الصالح الذي قام به الشخص سابقاً وسيلة للتقرب إلى الله.

وفي الجملة فإن الآية وإن لم تحدّد نوع الوسيلة المقربة إلى الله، لكنها تنص على مشروعية أصل التوسل، فكل نوع ثبت مشروعيته بدليل ما فهو داخل في الآية الكريمة.

٢- قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾^(١).

وهذه الآية كسابقتها دلت على مشروعية أصل التوسل، بل وأثبتت على المتوسلين بأنهم يبحثون عن الأقرب إلى الله تعالى؛ ليتوسلوا به. فالآيتان الكريمتان صريحتان في جواز التوسل إلى الله سبحانه وتعالى، وإن كان ثمة خلاف، فهو في نوع المتوسل به.

(١) الأعراف: ٥٧.

الأمر الثاني: بيان أنواع التوسل وأحكامه

من الضروري أن نستعرض أنواع التوسل ونبيّن أحكامها عند المسلمين؛ ليكون القارئ على بينة من أنّ ما تفعله الشيعة الإمامية - وكذا غيرهم من أهل السنة - من توسل إنما هو مستقى من القرآن الكريم والسنة النبوية، وقد عمل به السلف وتبعهم الخلف باستثناء المذهب السلفي الوهابي.

النوع الأول: التوسل بأسماء الله وصفاته

لا خلاف بين المسلمين في جواز هذا النوع من التوسل، فقد صرح به القرآن الكريم؛ إذ جاء فيه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾^(١) والشيعة - كسائر المسلمين - يعدّون هذا النوع من التوسل مشروعاً، وكتبهم طافحة به^(٢).

النوع الثاني: التوسل بعمل صالح قام به الداعي

وهذا أيضاً لا خلاف فيه بين المسلمين، ويدلّ عليه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّنَا أَمْنَا فَأَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَفِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾^(٣) وقوله تعالى:

(١) الأعراف: ١٨٠.

(٢) يمكن للقارئ أن يطالع دعاء كميل الذي اشتهرت عند الشيعة قراءته كل ليلة جمعة، وفيه فقرات عديدة يذكر فيها التوسل بأسماء الله وصفاته، منها: «اللهم إني أسألك برحمتك التي وسعت كل شيء وبقوتك التي قهرت بها كل شيء... وبأسمائك التي غلبت أركان كل شيء وبعلمك الذي أحاط بكل شيء، وبنور وجهك الذي أضاء له كل شيء...» ويامكان القارئ أيضاً سماع هذا الدعاء العظيم عن طريق القنوات الفضائية الشيعية في ليالي الجمع؛ ليتضح له عدم صحّة زعم القفاري في أنّ الشيعة تدّعي عدم قبول الدعاء إلا بأسماء الأئمة!، على ما سوف يأتي لاحقاً.

(٣) آل عمران: ١٦.

﴿إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾^(١). وغيرها من الآيات الكريمة التي يظهر منها أن الدعاء متفرع على العمل الصالح الذي قام به الإنسان، فكأنه يدعو الله متوسلاً إليه بذلك العمل، وهناك اتفاق على جواز ومشروعية هذا النوع من التوسل.

قال الألباني: «التوسل إلى الله تعالى بعمل صالح قام به الداعي: كأن يقول المسلم: اللهم بإيماني بك، ومحبتي لك، واتباعي لرسولك اغفر لي.. أو يقول: اللهم إني أسألك بحبي لمحمد وإيماني به أن تفرج عني.. ومنه أن يذكر الداعي عملاً صالحاً ذا بال، فيه خوفه من الله سبحانه، وتقواه إياه، وإيثاره رضاه على كل شيء، وطاعته له جل شأنه، ثم يتوسل به إلى ربه في دعائه، ليكون أرجى لقبوله وإجابته».

ثم قال: «وهذا توسل جيد وجميل قد شرعه الله تعالى وارتضاه، ويدل على مشروعيته قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقْنَا عَذَابَ النَّارِ﴾»^(٢).

والشيعة كسائر المسلمين يتوسلون إلى الله بأعمالهم الصالحة، ومن الأمثلة على ذلك دعاؤهم المعروف: «اللهم إني أطعتك في أحب الأشياء إليك وهو التوحيد ولم أعصك في أبغض الأشياء إليك وهو الكفر فاغفر لي ما بينهما...»^(٣).

(١) آل عمران: ١٩٣.

(٢) الألباني، التوسل: أنواعه وأحكامه: ص ٣٢-٣٣، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١-١٤٢١هـ.

(٣) الكفعمي، المصباح: ص ٢٩١، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت، ط ٣-١٤٠٣هـ.

النوع الثالث: التوسل بدعاء الأحياء من الأنبياء والأئمة والصالحين

أما بالنسبة إلى النبي الخاتم ﷺ فهو رسول الهدى والتقوى والقُدوة الحسنة التي أمر الناس باتباعها، وهو أفضل الخليفة على الإطلاق بلا منازع، وشأنه وجلالته ومكانته عند ربّ العباد قد أوضحتها آيات عديدة لا تخفى على أحد، ولذا أمر الله سبحانه المذنبين أن يأتوا إلى النبي ﷺ ويستغفروا الله ثم يسألوا النبي ﷺ أن يستغفر لهم، فإن استغفاره سبب في قبول توبتهم ونزول رحمة رب العالمين، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(١).

فلا خلاف في مشروعية التوسل بدعاء النبي ﷺ في حال حياته وإنما حصل الخلاف في مشروعية التوسل بدعائه بعد رحيله والتحاqqه بالرفيق الأعلى.

وأما بالنسبة إلى التوسل بدعاء باقي الأنبياء والأئمة عليهم السلام والصالحين في حال حياتهم؛ فهذا ممّا لا خلاف فيه أيضاً بين أهل القبلة، بل سارت عليه البشرية جمعاء، فقد ورد في القرآن الكريم كيف أنّ إخوة يوسف طلبوا من أبيهم الاستغفار، في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾^(٢).

والسيرة الثابتة بالقطع واليقين عند جميع المسلمين قائمة على ذلك،

(١) النساء: ٦٤.

(٢) يوسف: ٩٧.

فالغالبية العظمى من المسلمين إن لم نقل كلهم يطلبون من الأولياء والصالحين في مجتمعاتهم أن يدعوا لهم الله في قضاء حوائجهم، وإنكار ذلك مكابرة واضحة، وحتى الوهابية المعترضين على التوسل فإنهم يجوزون هذا النوع منه، فالألباني يصرح بجواز هذا النوع، حيث ذكر أن النوع الثالث من التوسل المشروع هو: «التوسل إلى الله تعالى بدعاء الرجل الصالح» وقال في بيانه: «كأن يقع المسلم في ضيق شديد أو تحلّ به مصيبة كبيرة ويعلم من نفسه التفريط في جنب الله تبارك وتعالى فيجب أن يأخذ بسبب قوي إلى الله فيذهب إلى رجل يعتقد فيه الصلاح والتقوى أو الفضل والعلم بالكتاب والسنة، فيطلب منه أن يدعو له ربه؛ ليفرج عنه كربه ويزيل عنه همه، فهذا نوع آخر من التوسل المشروع دلّت عليه الشريعة المطهرة وأرشدت إليه، وقد وردت أمثلة منه في السنة الشريفة، كما وقعت نماذج منه من فعل الصحابة الكرام رضوان الله تعالى عليهم»^(١).

النوع الرابع: التوسل بدعاء الأموات من الأنبياء والأولياء

وهذا النوع من التوسل هو الأكثر مثاراً للجدل والخلاف، وقد يُطلق عليه الاستغاثة؛ لأنها طلب الدعاء وقضاء الحاجة من النبي ﷺ أو الإمام أو الولي الصالح، بعد موته، لذا فقد صرح البعض بأن التوسل والإغاثة بمعنى واحد^(٢).

(١) الألباني، التوسل: ج ١ ص ٣٨، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١ - ١٤٢١هـ.

(٢) انظر: السبكي، شفاء السقام: ٢٩٧، ط ٤، ١٤١٩هـ. السقاف، الإغاثة: ص ١٩، الناشر: مكتبة

وقبل البدء في تفصيل البحث تجدر الإشارة إلى أمر مهم: وهو أنّ الطلب من الأنبياء والأئمة والصالحين يقع من المتوسل على نحوين:

نحوان من التوسل بالأنبياء والأئمة والصالحين

الأول: قد يتوسل المتوسّل وهو يعتقد بالتأثير المستقل للنبي والولي، من دون أن يكون هناك تأثير لله سبحانه وتعالى، أو يعتقد أن التأثير في تحقق طلبه هو مشترك بين الله وبين الشخص المتوسّل به، وهذا النحو من التوسل أو الاستغاثة حرام وشرك بلا كلام، ولا يقول به أحد من أهل التوحيد.

الثاني: أن يتوسل المتوسّل وهو يعتقد أنّ المؤثر الوحيد في تحقق مطلبه هو الله تعالى دون غيره، لكنّه حيث يعلم بكثرة ذنوبه وتقصيره مثلاً مما يقع حائلاً دون استجابة دعائه من الله تعالى بشكل عاجل، فيتجه إلى النبيّ أو الوليّ فيطلب منه قضاء حاجته، وهذا في الحقيقة مرجعه إلى أنّ هذا الخائف من ذنوبه يقوم بتوسيط شخص مقرب ومحبوب عند الله سبحانه وتعالى كالأنبياء والأولياء والصالحين، معتقداً أنّ هؤلاء أحياء عند الله تعالى، وسوف يشفعون له بأنّ يطلبوا ويدعوا الله سبحانه وتعالى في قضاء حاجته، وهذا الأمر لا يتخلله شرك؛ لأنّه في واقعه طلب من الله، وأمّا الشفيع فليس له إلاّ دور الوساطة الصالحة في قضاء الحاجة مع اعتقاد أنّ الأمر بيد الله سبحانه وتعالى.

والكلام في التوسل والاستغاثة لا يُقصد به إلاّ هذا النحو، وهو ليس



خلافاً شيعياً سنياً، بل هو خلاف إسلامي سلفي وهابي، فالذي يزعم أن النبي بعد وفاته لا يضر ولا ينفع هم السلفية الوهابية بالخصوص؛ إذ يزعمون - كما ورد على لسان محمد بن عبد الوهاب - أن النبي «طارش» وأن عصا محمد بن الوهاب أفضل منه^(١).

وعلى أية حال فمشروعية هذا النوع من التوسل خاضعة للدليل، فإن تمّ الدليل فهو، وإلا لم نقل به؛ لأنّ هدفنا هو البحث عن الحق.

أمران يتوقف عليهما الموضوع

وهناك أمران يتوقف عليهما الموضوع لا بدّ من بيانهما أولاً، ولو بنحو الإجمال، وهما:

الأمر الأول: أنّ النبي أو الإمام أو الولي بعد وفاته لم ينعدم، بل هو حيّ

(١) انظر: زيني دحلان، الدرر السنية: ص ٤٢، الناشر: مكتبة ايشنيق، استانبول - تركيا، ١٣٩٦هـ وكلمة (طارش) معروفة في الدول المجاورة لإيران من العرب، فكانوا يقولون إذا بعث لهم قريب رسالة بيد شخص: جاءنا طارش برسالة من فلان، فالطارش يشبه ساعي البريد، وظيفته البلاغ وتوصيل ما كلف به ويتتهي الأمر، فالنبي ﷺ عند السلفية الوهابية كانت مهمته تبليغ الرسالة وقد انتهى كل شيء بوفاته، وباتت عصا محمد بن عبد الوهاب أفضل منه؛ لأنها ينتفع بها في قتل الحية ونحوها!!!

يقول العالم السنّي المعاصر السيد حسن بن علي السقّاف عن الرسول ﷺ: «بأنه رسول له المكانة السامية على جميع الخلق فضلاً عن البشر، وجميعهم تحت لوائه، آدم عليه السلام فمن دونه، وقد أعطي ذلك بفضل الله تعالى: ﴿وَأَنْ فَضَّلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ فمن قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبارة عن حامل رسالة كساعي بريد أو طارش بلغة قوم، فقد ارتد وخرج من الإسلام وتزندق؛ لأنه استهان واستخف بالرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم، قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ومعنى عزروه: عظموه ووقروه». السقّاف، القول العطر في نبوة سيدنا الخضر: ص ٢٩، هامش ٨، الناشر: دار الإمام النووي، عمّان - الأردن، ط ١- ١٤١٣هـ

يرزق عند الله تعالى.

الأمر الثاني: أنه في تلك الحياة يسمع وقادر على فعل بعض الأشياء.

الأمر الأول: الأنبياء والأولياء أحياء عند الله

أما الأول: وهو أنّ النبي أو الإمام حي عند الله، فالأدلة متوافرة على ذلك، ولا نجد حاجة لبسط الكلام فيه بعد اتفاق جميع المسلمين على حياتهم البرزخية، حيث لم ينف أحد - بحسب تتبعنا - ذلك، فقد جاء في تذكرة القرطبي عن شيخه أحمد بن عمرو - وكذا نقله عنه ابن القيم في كتابه الروح -: «إِنَّ الموت ليس بعدم محض، وإنما هو انتقال من حال إلى حال، ويدلّ على ذلك: أنّ الشهداء بعد قتلهم وموتهم أحياء عند ربهم يرزقون، فرحين مستبشرين، وهذه صفة الأحياء في الدنيا، وإذا كان هذا في الشهداء كان الأنبياء بذلك أحقّ وأولى، مع أنّه قد صحّ عن النبي أنّ الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء، وأنّ النبي قد اجتمع بالأنبياء ليلة الإسراء في بيت المقدس وفي السماء وخصوصاً بموسى، وقد أخبرنا بما يقتضي أن الله تبارك وتعالى يرّدّ عليه روحه حتّى يرّدّ السلام على كل من يسلم عليه، إلى غير ذلك ممّا يحصل من جملة القطع بأن موت الأنبياء إنما هو راجع إلى أنّ غُيِّبوا عنّا بحيث لا ندركهم، وإنّ كانوا موجودين أحياء، وذلك كالحال في الملائكة، فإنّهم موجودون أحياء ولا يراهم أحد من نوعنا»^(١).

(١) القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى: ج ١ ص ٤٥٩-٤٦٠، الناشر: مكتبة دار المنهاج - الرياض، ط ١-١٤٢٥هـ وانظر: ابن قيم الجوزية، كتاب الروح، ج ١: ص ٣٦٣-٣٦٤، الناشر: دار الكتب العلمية -

وقال السيوطي: «حياة النبي صلى الله عليه وسلم في قبره هو وسائر الأنبياء معلومة عندنا علماً قطعياً؛ لما قام عندنا من الأدلة في ذلك وتواترت به الأخبار الدالة على ذلك»^(١).

وقال السخاوي بعد أن ذكر عدّة من الأحاديث النبويّة حول الصلاة والسلام على النبي ﷺ وبلوغ النبيّ ذلك، بل وردّه السلام وشفاعته لمن يفعل ذلك بما نصّه: «نحن نؤمن ونصدّق بأنّه صلّى الله عليه وسلّم حيّ يرزق في قبره، وأنّ جسده الشريف لا تأكله الأرض، والإجماع على هذا»^(٢).

ونقل الهيثمي في زوائده: عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلّون».

قال الهيثمي: «رواه أبو يعلى والبزار ورجال أبي يعلى ثقات»^(٣).

وقال المناوي: «وهو حديث صحيح»^(٤).

والحديث صحّحه الألباني أيضاً^(٥).



بيروت، ١٣٩٥ هـ

(١) جلال الدين السيوطي، أنباء الأذكياء بحياة الأنبياء المطبوع ضمن الحاوي للفتاوي: ج ٢ ص ١٣٩، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ.

(٢) السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: ص ٢٤٣، الناشر: مكتبة المؤيد- الطائف، مكتبة دار البيان - دمشق.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٨ ص ٢١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨ هـ.

(٤) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير: ج ٣ ص ٢٣٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥ هـ.

(٥) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٢ ص ١٨٧- ١٨٩، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض،



فحياة الأنبياء بعد موتهم وخروجهم من الحياة الدنيا ممّا لا خلاف فيه، إلا أنّ البعض يتعلّل بأنّها حياة مجهولة لنا لا نعرف حقيقتها وكنهها، يقول الألباني: «فرسول الله صلى الله عليه و سلّم بعد موته حيّ أكمل حياة يحيها إنسان في البرزخ، ولكنها حياة خاصة لا تشبه حياة الدنيا ولعلّ مما يشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه و سلم: (ما من أحد يسلم علي إلا ردّ الله عليّ روحي حتّى أردّ عليه السلام)، وعلى كلّ حال فإنّ حقيقتها لا يديرها إلا الله سبحانه وتعالى؛ ولذلك فلا يجوز قياس الحياة البرزخية أو الحياة الأخروية على الحياة الدنيوية، كما لا يجوز أن تعطى واحدة منها أحكام الأخرى، بل لكلّ منها شكل خاص وحكم معين ولا تتشابه إلا في الاسم، أمّا الحقيقة فلا يعلمها إلا الله تبارك وتعالى»^(١).

وسأتي ما يتعلق بهذا الكلام في النقطة التالية، وسنعرف أنّ طبيعة الحياة الثابتة لهم يتحقق معها معنى التوسّل المذكور.

الأمر الثاني: الأنبياء والأولياء يسمعون وقادرون على فعل الأشياء

وأما الثاني: وهو أنّ الأنبياء والأولياء في تلك الحياة يسمعون وقادرون على فعل بعض الأشياء.

وهنا يمكن القول إنّ سمعهم وقدرتهم على الفعل ملازم لكونهم أحياء في تلك الدار، فلا نحتاج معها إلى دليل آخر.

إلا أنّه قد يجاب على ذلك: بأنّ نفس ثبوت الحياة للأنبياء والأولياء في

⇒

١٤١٥هـ.

(١) الألباني، التوسّل: ص ٦٠، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

تلك الدار بنحو مجمل غير كاف في إثبات قدرتهم على فعل بعض الاشياء من قبيل إمكان توسطهم بالدعاء والاستغفار، فإن تلك الحياة مجهولة لا نعرف كنهها ولا حقيقتها.

فلا بدّ من إثبات أنّهم يسمعون الكلام أولاً، وبإمكانهم فعل بعض الأمور كالدعاء والاستغفار ثانياً، وهنا يمكن أن نبرز عدّة أدلّة على ذلك.

الأدلّة على أن الأنبياء والأولياء يسمعون وقادرون على الفعل

الدليل الأول: آيات قرآنيّة

الدليل الأول: الآيات القرآنية المباركة الواردة في حق الشهداء؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(١).

فالآيات الكريمة، بعد أن أثبتت أنّ الشهداء أحياء؛ أثبتت لهم عدّة من الآثار، مثل كونهم: يُرزقون، ويفرحون بما آتاهم الله من فضله، ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم، ويستبشرون بنعمة الله. وهذه آثار مشابهة لآثار الحياة الدنيا، لذا قرأنا فيما سبق ما نقله ابن القيم مقرأً به، عن القرطبي عن شيخه، قال: «وهذه صفة الأحياء في الدنيا، وإذا كان هذا في الشهداء كان الأنبياء بذلك أحقّ وأولى» فهذه الآثار تدلّك على أنّ الحياة البرزخيّة هي من نوع

(١) آل عمران: ١٦٩-١٧١.

مشابه لهذه الحياة، وأنّ الموت انتقال من دارٍ مشاهدةٍ إلى دارٍ غير مشاهدة، وهو ما صرّح به شيخ القرطبي - على ما تقدّم نقله من القرطبي وابن القيم - حينما قال: «...بأن موت الأنبياء إنّما هو راجع إلى أن غُيبوا عنا بحيث لا ندركهم وإن كانوا موجودين أحياء، وذلك كالحال في الملائكة فإنهم أحياء موجودون ولا نراهم»^(١)، ولعلّ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُمْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾^(٢) فيه إشارة واضحة إلى هذا المعنى، فالحياة ثابتة غير متغيّرة، إلّا أنّ شعورنا بها غير متحقق، لأنّهم في دار أخرى، وهي دار البرزخ، وهذه الدار يمكن التعرف عليها من خلال ما ينكشف لنا من آثارها.

فثبت من خلال الآيات أعلاه: أنّ لحياة البرزخ آثاراً مشابهة للحياة الدنيا؛ كالرزق والفرح والاستبشار، ومن كان حاله هكذا فليس عصياً عليه أن يدعو الله ويستغفر للمتوسلين.

الدليل الثاني: حديث الأنبياء أحياء في قبورهم

الدليل الثاني: وهو الحديث الصحيح المتقدّم، عن أنس عن النبي ﷺ: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون».

وفي صحيح مسلم: عن أنس عن النبي ﷺ: «مررت على موسى ليلة أسري بي عند الكتيب الأحمر وهو قائم يصلّي في قبره»^(٣).

(١) ابن القيم، الروح: ص ٣٥-٣٦، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ١٣٩٥هـ.

(٢) البقرة: ١٥٤.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٧ ص ١٠٢، الناشر: دار الفكر-بيروت.

فهذان الحديثان، وغيرهما ممّا في الباب، يثبتان أثراً آخر من آثار الحياة البرزخية، وهو الصلاة، وهو أثر متوافق مع آثار الحياة الدنيوية، فكما أنّ الأنبياء في الحياة الدنيا يصلّون لله، فهم كذلك في دار البرزخ، ولم يبيّن النبي ﷺ أنّ هذه الصلاة مجهولة الحقيقة وغير معروف كنهها، بل ذكرها للناس من دون تقييد بأي شيء، وحقّ الألفاظ أن تحمل على معانيها الظاهرة ما لم يكن هناك مانع من ذلك، وفي المقام لا نرى دليلاً من عقل أو نقل يخالف ذلك؛ لأنّ الكون وخلقها بأجمعها أمر غيبي لا نعرفه إلا من خلال الآثار، ومن خلال ما عرفناه من الشارع نفسه، فحينما يخبرنا الشارع بأنّ الأنبياء أحياء ويصلّون في قبورهم فوظيفتنا قبول ذلك والتسليم به. والصلاة تشمل الدعاء والاستغفار كما لا يخفى.

الدليل الثالث: حديث رد الله علي روجي

الدليل الثالث: وهو ما ورد عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «ما من أحد يُسَلِّم عليّ إلا ردّ الله عليّ روجي حتى أردّ عليه السلام»^(١). قال النووي: «رواه أبو داود بإسناد صحيح»^(٢).

وهذه الرواية تثبت صريحاً أنّ النبي ﷺ يرّد السلام على جميع من سلّم عليه، ورد السلام أثر آخر من آثار الحياة، وفعل مشابه لأفعال الحياة الدنيا، فالرواية تتضمن كونه حياً وتدل على قيامه بفعل ردّ السلام، ومن يسمع

(١) أبو داود، سنن أبي داود: ج ١ ص ٤٥٣، الناشر: دار الفكر، ط ١، ١٤١٠هـ.

(٢) النووي، المجموع: ج ٨ ص ٢٧٢، الناشر: دار الفكر. وقال ابن حجر: «رواه ثقات». ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٦ ص ٣٥٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

السلام ويردّه يمكنه أن يدعو للمؤمنين ويستغفر لهم^(١).

وقد اتفق المسلمون بكافة انتماءاتهم على السلام على النبي ﷺ في التشهد الأخير من الصلاة، بقولهم: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله

(١) إلا أنه قد يقال أن ثمة إشكالاً دلاليًا يواجه هذه الرواية، وهو معارضتها لما دلّ على حياة النبي ﷺ بعد موته؛ وذلك لأنّ ظاهر هذه الرواية هو مفارقة روح النبي لبدنه في بعض الأوقات وعودها إليه في أوقات أخرى، فيلزم عدم الحياة في زمان المفارقة، وهذا يتنافى مع الثابت من حياة الأنبياء بنحو مطلق، ولا يمكن حمل ردّ الروح هنا على ظاهره، لذا حاول العلماء توجيه مسألة ردّ الروح بأوجه عديدة:

ذكر السيوطي في كتابه: «أنباء الأذكىاء بحياة الأنبياء» خمسة عشر وجهاً لتوجيه الإشكال المذكور، وأن أقوى هذه الوجوه - على ما صرح به هو - الوجه الثاني؛ ثم إنه أثناء البحث ترك هذا الوجه ورجح الوجه الثالث، ثم في آخر بحثه عاد ليرجح الوجه الثاني مجدداً، وحاصل الوجه الثاني: أن جملة: «ردّ الله عليّ روعي» هي جملة حالية، وبمقتضى قواعد اللغة العربية أنها إذا تصدرت بفعل ماضٍ وجب تقدير كلمة (قد) قبلها، وأن كلمة (حتى) الواردة في الخبر تفيد العطف بمعنى الواو وليست تعليلية، فيكون تقدير الحديث: «ما من أحد يسلم عليّ إلا قد ردّ الله عليّ روعي قبل ذلك وأرد عليه». ثم ذكر أن عدم التأويل يلزم منه عدّة محاذير، نذكرها بتصريف يسير:

١- أنه لو أخذ الرد بمعنى الحال والاستقبال يلزم منه تكرار عود الروح عند تكرار المسلممين، وتكرار الردّ يستلزم تكرار المفارقة، وتكرار المفارقة يلزم عليه محذورات: منها: تألم الجسد الشريف بتكرار خروج روحه وعوده أو نوع ما من مخالفة التكرير إن لم يكن التأليم.

٢- يلزم منه أن حياة النبي ﷺ في البرزخ مخالفة لسائر الناس من الشهداء وغيرهم، إذ لم يثبت لأحدهم أنه يتكرر له مفارقة روحه وعوده بالبرزخ وهو صلى الله عليه وسلم أولى بالاستمرار الذي هو أعلى رتبة.

٣- يلزم منه مخالفة القرآن؛ إذ دلّ أنه ليس هناك إلا موتان وحياتان، وهذا التكرار يستلزم تكرار الموت، وهو باطل.

٤- يلزم منه مخالفة الأحاديث المتواترة الدالة على حياة الأنبياء، وما خالف القرآن والسنة المتواترة وجب تأويله. انظر: جلال الدين السيوطي، أنباء الأذكىاء بحياة الأنبياء المطبوع ضمن الحاوي للفتاوى: ج ٢ ص ١٤٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت. ١٤٢١هـ.

وبركاته»، فالسلام هنا بصيغة الخطاب للنبي ﷺ، فلو كان النبي ﷺ لا يضر ولا ينفع ولا يسمع ولا يبلغه السلام لكان ذلك لغواً لا يأمر الله به، ولا يفعلُه العقلاء.

الدليل الرابع: حديث صلاتكم معروضة علي

الدليل الرابع: وهو ما أخرجه الحربي عن أوس بن أوس عن النبي ﷺ، قال: «أكثرُوا عليّ من الصلاة يوم الجمعة فإنّ صلاتكم معروضة عليّ». قالوا: كيف تعرض عليك وقد أرمت. قال: إنّ الله تعالى حرّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء»^(١).

وقد أخرجه أبو داود^(٢) والنسائي^(٣) وابن ماجة^(٤) والحاكم^(٥) وغيرهم، بزيادة في أوّلِه وهي: «إنّ من أفضل أيامكم يوم الجمعة: فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النّفخة، وفيه الصعقة، فأكثرُوا عليّ من الصلاة فيه...».

قال النووي: «حديث أوس بن أوس هذا صحيح، رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة»^(٦).

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه»

(١) إبراهيم بن إسحاق الحربي، غريب الحديث: ج ١ ص ٦٧-٦٨، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥هـ

(٢) أبو داود، سنن أبي داود: ج ١ ص ٢٣٦، الناشر: دار الفكر، ط ١، ١٤١٠هـ

(٣) النسائي، سنن النسائي: ج ٣ ص ٩١، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ١: ١٣٤٨هـ

(٤) ابن ماجة، سنن ابن ماجة: ج ١ ص ٣٤٥، الناشر: دار الفكر.

(٥) الحاكم، المستدرک على الصحيحين: ج ١ ص ٢٧٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٦) النووي، المجموع: ج ٤ ص ٥٤٨، الناشر: دار الفكر.

ووافقهُ الذهبي^(١).

وقال الألباني: «إسناده صحيح»^(٢).

والرواية تثبت أن النبي ﷺ يسمع الصلاة وأن له شعوراً وإدراكاً في قبره، وإلا فلا معنى لعرض الصلاة على من لا يدرك معناها ولا يشعر بها، وهذا الإدراك والشعور هو أثر آخر من آثار الحياة الدنيا، خصوصاً أن النبي ﷺ علل ذلك بأن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء، وكأنه يريد القول بأنه حي كما كان في الحياة الدنيا بروحه وبدنه، وحيث إن المتبادر إلى الذهن هو فناء بدنه في القبر، لذا سألوهُ عن ذلك، فأجابهم بأن الأرض لا تأكل أجساد الأنبياء، ولم يكن هناك سؤال عن الروح بعد التسليم بها، فالسؤال كما يبدو كان ناظراً إلى أن عرض الصلاة هل يكون على الروح والجسد أم يكون مختصاً بالروح فقط بتصوّر أن الجسد سوف يبلى، فأجابهم ببقاء الجسد أيضاً.

وبما ذكرناه صرح العلامة علي القاري حيث قال: «إن الصحابة رضي الله عنهم سألوا بيان كيفية العرض، بعد اعتقاد جواز أن العرض كائن لا محالة لقول الصادق: (فإن صلاتكم معروضة عليّ)، لكن حصل لهم الاشتباه أن العرض هل هو على الروح المجرد أو على المتصل بالجسد، وحسبوا أن جسد النبي كجسد كل أحد...»^(٣).

(١) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، وبذیلہ التخلیص للذهبي: ج ١ ص ٢٧٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الألباني، إرواء الغلیل: ج ١ ص ٣٤-٣٥، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ، وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٤ ص ٣٢، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(٣) علي القاري، مرقاة المفاتيح: ج ٣ ص ٤١٠، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

ويحتمل أن يكون الصحابة غفلوا عن مسألة إمكان عرض الصلاة على الروح وتخيلوا أنّ العرض لا بدّ أن يكون على الجسد وهو سيفني، فرفع النبي ﷺ عنهم تلك الشبهة وبيّن لهم أنّ أجساد الأنبياء باقية لا تفنى.

وكيف ما كان؛ فالرواية تثبت حياة النبي ﷺ وسماعه لصلوات الناس عليه عند عرضها عليه، وإدراكه وشعوره بها، ومن كانت حاله هكذا فلا مانع من طلب الدعاء والاستغفار منه، كما لا يخفى.

الدليل الخامس: الأخبار الواردة في سماع سائر الموتى وعرض الأعمال عليهم

وهي روايات وآثار كثيرة ومتنوعة:

فقد ورد أنّ سائر الموتى يسمعون السلام، كما أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة، قال: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ»^(١).

ولا معنى للسلام عليهم إذا كانوا لا يسمعون ولا يشعرون بذلك.

وأخرج ابن عبد البر، عن ابن عباس، قال: «قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ما من أحدٍ مرَّ بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فسلم عليه إلا عرفه وردّ عليه السلام»^(٢).

والحديث صحّحه عبد الحق الاشيلي وابن عبد البر والحافظ بن رجب وغيرهم، ذكر ذلك السيّد السقاف وفصل القول في صحّة الحديث وبيان

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ١ ص ١٥١، الناشر: دار الفكر- بيروت.

(٢) ابن عبد البر، الاستدكار: ج ١ ص ١٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

مخارجه، فليراجع^(١).

وقال ابن كثير بعد أن ذكر تصحيح ابن عبد البرّ للحديث أعلاه: «وثبت عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْمَيِّتَ يَسْمَعُ قَرَعَ نَعَالِ الْمُشِيعِينَ لَهُ، إِذَا انصَرَفُوا عَنْهُ، وَقَدْ شَرَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأُمَّتِهِ إِذَا سَلَّمُوا عَلَى أَهْلِ الْقُبُورِ أَنْ يَسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ سَلَامَ مَنْ يَخَاطَبُونَهُ فَيَقُولُ الْمُسْلِمُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَهَذَا خُطَابٌ لِمَنْ يَسْمَعُ وَيَعْقِلُ، وَلَوْلَا هَذَا الْخُطَابُ لَكَانُوا بِمَنْزِلَةِ خُطَابِ الْمَعْدُومِ وَالْجَمَادِ، وَالسَّلَفُ مَجْمَعُونَ عَلَى هَذَا، وَقَدْ تَوَاتَرَتِ الْآثَارُ عَنْهُمْ بِأَنَّ الْمَيِّتَ يَعْرِفُ بَزِيَارَةِ الْحَيِّ لَهُ وَيَسْتَبْشِرُ» ثم ذكر مجموعة من الآثار في ذلك، وقال بعدها: «وهذا باب فيه آثار كثيرة عن الصحابة، وكان بعض الأنصار من أقارب عبد الله بن رواحة يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَمَلٍ أَخْزَى بِهِ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ اسْتَشْهَدَ عَبْدَ اللَّهِ. وَقَدْ شَرَعَ السَّلَامَ عَلَى الْمَوْتَى، وَالسَّلَامَ عَلَى مَنْ لَمْ يَشْعُرْ وَلَا يَعْلَمُ بِالْمُسْلِمِ مُحَالٌ. وَقَدْ عَلَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمَّتَهُ إِذَا رَأَوْا الْقُبُورَ أَنْ يَقُولُوا: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَمَنْتَكُمُ وَالْمُسْتَأْخِرِينَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ. فَهَذَا السَّلَامُ وَالْخُطَابُ وَالنِّدَاءُ لِمَوْجُودٍ يَسْمَعُ وَيَخَاطَبُ وَيَعْقِلُ وَيُرَدُّ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْمُسْلِمُ الرَّدَّ، وَاللَّهُ

(١) حسن السقاف، الإغاثة: ص ٣٥ - ٤٠، الناشر: مكتبة الإمام النووي - عمان، ط ١، ١٤١٠هـ.

أعلم»^(١).

وقد ذكر ابن القيم في كتابه (الروح) نحو الكلام أعلاه إن لم نقل عينه^(٢).

وقال ابن تيمية معلقاً على رواية تعليم النبي ﷺ أمته كيفية زيارة القبور: «فهذا خطاب لهم، وإنما يخاطب من يسمع»^(٣).

كما ورد أنّ الأعمال تعرض على الموتى أيضاً، فقد أخرج الحاكم وصحّحه عن النعمان بن بشير، قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: إلا انه لم يبق من الدنيا إلا مثل الذباب تمور في جوفها، فالله في إخوانكم من أهل القبور فإنّ أعمالكم تعرض عليهم»^(٤).

وكان أبو الدرداء يقول عند سجوده: «اللهمّ إنّي أعوذ بك أن يمقتني خالي عبد الله بن رواحة إذا لقيته»^(٥).

قال ابن كثير: «وقد ورد: أنّ أعمال الأحياء تعرض على الأموات من الأقرباء والعشائر في البرزخ، كما قال أبو داود الطيالسي: حدثنا الصلت بن دينار، عن الحسن، عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم: إن أعمالكم تعرض على أقربائكم وعشائركم في

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٣ ص ٤٤٧-٤٤٩، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ط ١٤١٢هـ.

(٢) ابن القيم، الروح: ص ٥-٨، الناشر: دار الكتب العلميّة- بيروت، ط ١٣٩٥هـ.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢٤ ص ٣٦٣، الناشر: مكتبة ابن تيمية.

(٤) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين: ج ٤ ص ٣٠٧، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

(٥) ابن أبي الدنيا، المنامات: ص ١٠، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط ١٤١٣هـ.

قبورهم، فإن كان خيراً استبشروا به، وإن كان غير ذلك قالوا: اللهم ألهمهم أن يعملوا بطاعتك. وقال الإمام أحمد: أنبانا عبد الرزاق عن سفيان عمّن سمع أنساً يقول: قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أَعْمَالَكُمْ تُعْرَضُ عَلَى أَقَارِبِكُمْ وَعَشَائِرِكُمْ مِنَ الْأَمْوَاتِ فَإِنْ كَانَ خَيْرًا اسْتَبَشَرُوا بِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ قَالُوا: اللَّهُمَّ لَا تَمْتَهُمْ حَتَّى تَهْدِيَهُمْ كَمَا هَدَيْتَنَا»^(١).

فنلاحظ هنا أنّ الأعمال تُعرض عليهم، وهم يستبشرون بالأعمال الصالحة، ويدعون للأحياء إن كانت أعمالهم غير صالحة.

الأدلة على جواز طلب الحاجة أو الاستغفار من الأنبياء والأولياء

بعد أن ثبت أن الأنبياء والأولياء أحياء عند ربهم، وأنهم قادرون على فعل بعض الأشياء، فلا مانع حينئذٍ من استغفارهم للمؤمنين وقضاء حاجتهم بدعاء الله والطلب منه، ونفس ما ذكرناه من الروايات أعلاه تدلّ على المطلوب، فالنبي يصلي ويناجي ربه ويسمع السلام والصلاة عليه، فلا مانع من أن يدعو لمن يسأله ذلك، خصوصاً قد تقدم الاتفاق على جواز طلب الدعاء من الحيّ، والأنبياء أحياء من هذه الجهة بلا كلام، على أنه يوجد في المقام أدلة أخرى، منها:

الدليل الأول: التمسك بإطلاق آية استغفار النبي ﷺ

وهو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٤٠١، الناشر: دار المعرفة-بيروت، طبع سنة: ١٤١٢هـ.

وَاسْتَغْفِرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوْ جَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا^(١)، فالآية أطلقت ولم تقيد المجيء في حال حياة الرسول ﷺ، وإنما يعدل إلى التقييد في الحياة دون الإطلاق فيما إذا كان هناك ما يمنع من التمسك بالإطلاق، والمانع هو كون النبي ﷺ ميتاً لا ينفع ولا يضر، ومن خلال ما تقدم ثبت أن هذا المانع غير موجود إلا في ذهن قائله فقط بلا دليل ولا حجة على ذلك، بل إن الدليل على حياته وكذا صلاته بعد الممات وردّه السلام وبلوغه الصلاة عليه مما لم ينازع فيه أحد، وحينئذ تبقى الآية على إطلاقها شاملة لحياة النبي ﷺ ولما بعد مماته^(٢)، إلا إذا ادعى الوهابية بأن النبي ﷺ بعد مماته ليس بنبي! فلا تشمله الآية، وهو كفر بلا كلام.

وما يقال: من أن الظرف «إذ» يفيد الماضي بالخصوص، فيمتنع دلالة الآية على العموم، فلا تكون شاملة لما بعد ممات النبي ﷺ، فهذا غير

(١) النساء: ٦٤.

(٢) وقد استدلل الشيخ محمود سعيد ممدوح تبعاً لشيخه الغماري على عموم هذه الآية بوقوع الفعل في سياق الشرط، فقال: «وهذه الآية تشمل حالتي الحياة وبعد الانتقال، ومن أراد تخصيصها بحال الحياة، فما أصاب لأن الفعل في سياق الشرط يفيد العموم وأعلى صيغ العموم ما وقع في سياق الشرط كما في إرشاد الفحول «ص ١٢٢». وقال شيخنا العلامة المحقق السيد عبد الله بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى: فهذه الآية عامة تشمل حالة الحياة وحالة الوفاة وتخصيصها بأحدهما يحتاج إلى دليل، وهو مفقود هنا، فإن قيل: من أين أتى العموم حتى يكون تخصيصها بحالة الحياة دعوى تحتاج إلى دليل؟ قلنا: من وقوع الفعل في سياق الشرط والقاعدة المقررة في الأصول أن الفعل إذا وقع في سياق الشرط كان عاماً؛ لأن الفعل في معنى النكرة لتضمنه مصدرًا منكرًا والنكرة الواقعة في سياق النفي أو الشرط تكون للعموم وضعاً». محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة: ص ٥٧، الناشر: دار الإمام النووي - الأردن، ط ١، ١٤١٦هـ.

صحيح؛ فإن الظرف «إذ» كما يفيد الماضي فهو يفيد المستقبل أيضاً، وهو بذلك يشابه الظرف «إذا» فقد قالوا: إنه يفيد الماضي لكن لم يمنع من استعماله في المستقبل، لأن دلالة على الماضي غالبية لا منحصرة، ولهذا استعمل في الماضي كما في آيات قرآنية متعددة من قبيل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ﴾^(٢) وقوله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾^(٣).

وفي المقام يقال أيضاً: إن الظرف «إذ» وإن كانت دلالة على الماضي لكن ذلك لا يمنع من استعماله في المستقبل؛ لعدم انحصار فائدته في الماضية، بل هي دلالة غالبية؛ لذلك فقد استعمل كثيراً في المستقبل، كما في آيات قرآنية عدة، من قبيل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَفُّوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤). وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَفُّوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَيْسَٰرَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾^(٥). وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمْرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ﴾^(٦).

أضف إلى ذلك: فإن النكرة إذا وقعت في سياق الامتنان أفادت

(١) يونس: ٩٠.

(٢) الكهف: ٨٦.

(٣) الجمعة: ١١.

(٤) الأنعام: ٢٧.

(٥) الأنعام: ٣٠.

(٦) الأنعام: ٩٣.

العموم^(١)؛ لأنَّ كمال الامتنان إنما يتحقق مع العموم لا الاقتصار على بعض الأفراد، فالنكرة في سياق الإثبات وإن كان العموم يمتنع معها، لكن مع قرينة الامتنان تدل على العموم؛ ومن هنا ذكروا في قوله تعالى: ﴿وأنزلنا من السماء ماءً طهوراً﴾^(٢): إن كل ماء ينزل من السماء فهو طاهر.

وكذلك الفعل أيضاً إذا وقع في سياق الامتنان فهو يفيد العموم؛ لنفس العلة، يقول الهيثمي: «والفعل وإن كان في حيز الإثبات، فلا عموم له، لكنه في مقام الامتنان للعموم، كما قالوا به في النكرة في سياق الامتنان؛ إذ الفعل والنكرة المثبتة من وادٍ واحد عموماً وعدمه»^(٣).

وهنا؛ حيث إن الآية في معرض الامتنان حتماً، فالمناسب بلحاظ الفعل ﴿جاءوك﴾ أن كل من جاء النبي - سواء في حياته أو بعد مماته - واستغفر الله، ثم استغفر له الرسول، فسوف يجد الله تعالى تواباً رحيماً، وهذا هو الموافق لكامل الامتنان.

مؤيدات الدليل الأول

العموم الذي نتمسك به غير منحصر بفهمنا للآية؛ بل عليه مؤيدات عدة، منها:

الأول: فهم الصحابي ابن مسعود:

(١) انظر: الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه: ج ٢ ص ٢٧٧. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٢١ هـ.

(٢) الفرقان: ٤٨.

(٣) الهيثمي، الفتاوى الحديثية: ص ٩٢، الناشر: دار الفكر.

أخرج الحاكم: عن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «إِنَّ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ لَخَمْسِ آيَاتٍ مَا يَسْرِنِي أَنْ لِي بِهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ و: ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾، و: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، و: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ و: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ قال عبد الله: ما يسرني أن لي بها الدنيا وما فيها».

قال الحاكم: «هذا إسناد صحيح إن كان عبد الرحمن سمع من أبيه، فقد اختلف في ذلك». ووافقه الذهبي^(١).

وقال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح»^(٢).

وأما مسألة سماع عبد الرحمن من أبيه، فقد قال الألباني: «فقد ثبت سماعه منه بشهادة جماعة من الأئمة، منهم سفيان الثوري وشريك القاضي وابن معين والبخاري وأبو حاتم، وروى البخاري في (التاريخ الصغير) بإسناد لا بأس به عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: لما حضر عبد الله الوفاة، قال له ابنه عبد الرحمن: «يا أبت أوصني، قال: ابك من خطيبتك» فلا عبرة بعد ذلك بقول من نفى سماعه

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین وبهامشه التلخیص للذهبي: ج ٢ ص ٣٠٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٧ ص ١٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ.

منه، لأنه لا حجة لديه على ذلك إلا عدم العلم بالسمع، و من علم حجة على من يعلم»^(١).

وقال العلامة أحمد محمد شاكر: «والراجح عندي أنه سمع منه، وهو الذي رجّحه البخاري في التاريخ الصغير...»^(٢).

وأما دلالة الخبر على عموم الآية؛ فمن الواضح أنّ ابن مسعود ذكر آيات تعطي قواعد كلية تُبشّر الإنسان بالمغفرة والتوبة، وهذه القواعد غير مختصة بوقت دون وقت بل هي شاملة لأمة محمد ﷺ إلى يوم القيامة، وقد ساق هذه الآية ضمن تلك الآيات العامة، ممّا يدلّ على فهمه العموم منها، أضف إلى ذلك: أنّ التحديث جاء بعد عهد رسول الله ﷺ، فذكر هذه الآية من ابن مسعود، مع كونها خاصة، وغير شاملة لما بعد وفاة النبي ﷺ لا فائدة فيه.

وكلام ابن مسعود حجة في المقام؛ لأنه شهد الوحي والتنزيل، وهو أعلم من هؤلاء المعاصرين.

والذي دعا البعض إلى تخصيصها بزمن الحياة هو التأثر بالمسبّقات الذهنية، وفهمهم للدليل على ضوء المعتقد، إلا أنّ اللازم على المسلم هو بناء العقيدة على ضوء القرآن والأحاديث الصحيحة، لا تأويل القرآن والأحاديث وتقييدها على ضوء العقيدة المسبّقة، لذا فإنّ الفهم السليم لهذه

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ١ ص ٣٨٥، ١٩٩، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض.
(٢) مسند أحمد بتحقيق: أحمد محمد شاكر: ج ٣ ص ٥٤٧، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط ١،

الآية هو عمومها وشمولها لحال الحياة والوفاة.

ومن هنا نرى أنّ الكثير من علماء أهل السنّة تعاملوا معها معاملة العموم، ولم يقيّدوها بزمن حياة النبي ﷺ، كما سيأتي.

المؤيد الثاني: ذكر بعض المفسرين قصّة مجيء الأعرابي إلى قبر النبي ﷺ، فنودي من القبر أنّه قد غفر لك، في ذيل الآية الشريفة، ممّا يكشف عن تبنيهم جواز طلب الدعاء والاستغفار من النبي ﷺ في حال مماته، وأنّ الآية غير مختصة بحال الحياة.

أمّا القصّة؛ فهي على ما جاء في كتاب (تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك) للسيوطي: قال ابن السمعاني في كتاب (الدلائل): أنا أبو بكر هبة الله بن الفرّج أنا أبو القاسم يوسف بن محمد بن يوسف الخطيب أنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن تميم المؤدّب ثنا علي بن إبراهيم بن علان أنا علي بن محمد بن علي ثنا أحمد بن الهيثم الطائي حدثني أبي عن أبيه ابن سلمة بن كعسل عن أبي صادق عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه، قال: «قدم علينا أعرابي، بعد ما دفنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بثلاثة أيام، فرمى بنفسه على قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وحثا من ترابه على رأسه، وقال: يا رسول الله، قلتَ فسمعنا قولك ووعيتَ عن الله تعالى فوعينا عنك، وكان فيما أنزل الله تعالى عليك: ﴿ولو أنّهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾، وقد ظلمتُ نفسي وجئتك لتستغفر لي فنودي من القبر أنّه

قد غفر لك»^(١).

وقد ورد ما يشبه هذه القصة من طريق العتبي، وهي قصة مشهورة رواها العلماء في كتبهم مستحسنين ذكرها عند زيارة القبر النبوي الشريف، وسيأتي ذكرها في كلمات ابن كثير والنووي بعد قليل. وأما العلماء الذين استشهدوا بالقصة فهم من كبار علماء أهل السنة، منهم:

١- الثعلبي في تفسيره مقتصرًا في تفسير الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٢)، على الرواية المتقدمة^(٣).

٢- القرطبي في تفسيره في ذيل نفس الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾. حيث ذكر الرواية أعلاه، ولم يذكر شيئاً آخر في تفسير الآية^(٤).

٣- أبو حيان الأندلسي، حيث ذكر هذه الرواية بعد تفسيره للآية الكريمة^(٥).

٤- ابن كثير الدمشقي، حيث قال في تفسيره عقب الآية: «يرشد تعالى

(١) السيوطي، تنوير الحلك: ص ١٣، الناشر: مكتبة الحقيقة، إستانبول - تركيا، ط ١: ١٤٠٦ هـ.

(٢) النساء: ٦٤.

(٣) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٣ ص ٣٣٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.

(٤) القرطبي، تفسير القرطبي: ج ٥ ص ٢٦٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط

١٤٠٥ هـ.

(٥) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط: ج ٣ ص ٢٩٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

ط ١، ١٤٢٢ هـ.

العصاة والمذنبين إذا وقع منهم الخطأ والعصيان أن يأتوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فيستغفروا الله عنده ويسألوه أن يستغفر لهم، فإنهم إذا فعلوا ذلك تاب الله عليهم ورحمهم وغفر لهم ولهذا، قال: ﴿لو جدوا الله تواباً رحيماً﴾، وقد ذكر جماعة منهم الشيخ أبو منصور الصباغ في كتابه (الشامل) الحكاية المشهورة عن العتبي، قال: كنت جالساً عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء أعرابي، فقال: السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾ وقد جئتك مستغفراً لذنبي مستشفعاً بك إلى ربي، ثم أنشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيبن القاع والاكرم
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم انصرف الأعرابي، فغلبتني عيني، فرأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النوم، فقال: يا عتبي، الحق الأعرابي فبشره أن الله قد غفر له^(١). ويبدو أنّ قصة العتبي التي استشهد بها ابن كثير هي غير قصة ذلك الأعرابي التي تحمل المعنى نفسه، وما يهمننا هنا هو ذكرهم لهكذا قصص في ذيل تلك الآية، وهو شاهد قوي على اعتقادهم العموم وشمول الآية لحالة وفاة النبي ﷺ.

المؤيد الثالث: استحسان العلماء قراءة هذه الآية عند زيارة قبر

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٥٣٢، الناشر: دار المعرفة-بيروت، ط ١٤١٢هـ.

النبي ﷺ، وهذا يكشف أيضاً عن تبنيهم شمول الآية لحالة ما بعد الموت، وهم عدد كثير من مختلف المذاهب الفقهية، منهم:

- ١- عبد الله بن قدامة الحنبلي: حيث ذكر أنّ من جملة ما يفعله الزائر عند القبر النبوي الشريف أن يقول: «اللهم انك قلت وقولك الحق: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾، وقد أتيتك مستغفراً من ذنوبي، مستشفعاً بك إلى ربّي، فأسألك يا رب أن توجب لي المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه في حياته»^(١).
- ٢- عبد الرحمن بن قدامة الحنبلي: حيث ذكر نحو ما تقدّم^(٢).

٣- محمد بن عبد الله السامري الحنبلي في كتاب (المستوعب): في باب زيارة قبر الرسول ﷺ: حيث جاء في جملة ما ذكره من أفعال الزيارة أن تقول وأنت متوجهاً للقبر الشريف: «اللهم إنك قلت في كتابك لنبيك عليه السلام: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾ وإني قد أتيتك تائباً مستغفراً، فأسألك أن توجب لي المغفرة، كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللهم إني أتوجه إليك بنبيك بنبي الرحمة، يا رسول الله إني أتوجه بك إلى ربي ليغفر لي ذنوبي، اللهم إني أسألك بحقه أن تغفر لي ذنوبي...»^(٣).

٤- الإمام الكبير محيي الدين النووي الشافعي: حيث ذكر في

(١) ابن قدامة الحنبلي، المغني: ج ٣ ص ٥٩٠، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٢) عبد الرحمن بن قدامة، الشرح الكبير: ج ٣ ص ٤٩٥، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.

(٣) محمد بن عبد الله السامري، المستوعب: ج ١ ص ٥٢٥، الناشر: مكتبة الأسد - مكة المكرمة،

(المجموع) وهو يشرح كيفية زيارة قبر النبي ﷺ: «أنت أحسن ما يقول الزائر ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا عن العتبي مستحسنين له، قال: كنت جالساً عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء أعرابي، فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله يقول: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾ وقد جئتك مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي، ثم أنشأ يقول:

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه فطاب من طيهن القاع والاکم
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه فيه العفاف وفيه الجود والكرم

ثم انصرف فحملتني عيناى فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم في النوم، فقال: يا عتبي، الحق الأعرابي فبشره بأن الله تعالى قد غفر له»^(١).

٥- أبو بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي الشافعي: قال في كلامه حول زيارة القبر الشريف: «ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه الشريف، فيقول: الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد، السلام عليك يا سيدي يا رسول الله، إن الله تعالى أنزل عليك كتاباً صادقاً، قال فيه: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً﴾، وقد جئتك

(١) النووي، المجموع: ج ٨ ص ٢٧٤، الناشر: دار الفكر.

مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربي...»^(١).

٦- الشرنبلالي الحنفي في (مراقي الفلاح): قال في زيارة قبر النبي ﷺ: «لما كانت زيارة النبي ﷺ من أفضل القرب وأحسن المستحبات، بل تقرب من درجة ما لزم من الواجبات فإنه حرّض عليها وبالغ في الندب إليها...»، وقال: «ومما هو مقرر عند المحققين أنه ﷺ حي يرزق ممتّع بجميع الملاذ والعبادات غير أنه حجب عن أبصار القاصرين عن شريف المقامات، ولما رأينا أكثر الناس غافلين عن أداء حق زيارته، وما يسنّ للزائرين من الكليات والجزئيات، أحببنا أن نذكر بعد المناسك وأدائها ما فيه نبذة من الآداب تمييزاً لفائدة الكتاب فنقول: ينبغي لمن قصد زيارة النبي ﷺ أن يكثّر من الصلاة عليه فإنه يسمعها وتبلغ إليه...».

وذكر مجموعة من الأفعال والأدعية، ومنها أن تقول: «يا رسول الله، نحن وفدك وزوّار حرمك تشرفنا بالحلول بين يديك، وقد جنّناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة نقطع السهل والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفاعتك والنظر إلى ما ترك ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاع بك إلى ربنا؛ فإن الخطايا قد قصمت ظهورنا، والأوزار قد أثقلت كواهلنا، وأنت الشافع المشفع، الموعود بالشفاعة العظمى، والمقام المحمود، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ وقد جنّناك ظالمين لأنفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا إلى ربك، وأسأله أن يميّتنا على

(١) البكري الدميّاطي، إعانة الطالبين: ج ٢ ص ٣٥٧، الناشر: دار الفكر- بيروت.

ستك، وأن يحشرنا في زمرك، وأن يوردنا حوضك وأن يسقينا بكأسك غير خزايا ولا نادمين، الشفاعة، الشفاعة يا رسول الله...»^(١).

٧- محمد بن محمد العبدري المالكي: قال في زيارة النبي ﷺ: «فالتوسل به عليه الصلاة والسلام هو محلّ حطّ أحمال الأوزار وأثقال الذنوب والخطايا؛ لأن بركة شفاعته عليه الصلاة والسلام وعظمتها عند ربه لا يتعاضدها ذنب؛ إذ أنّها أعظم من الجميع فليستبشر من زاره ويلجأ إلى الله تعالى بشفاعة نبيه عليه الصلاة والسلام من لم يزره، اللهم لا تحرمننا من شفاعته بحرمته عندك، آمين يا رب العالمين، ومن اعتقد خلاف هذا فهو المحروم، ألم يسمع قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾، فمن جاءه ووقف ببابه وتوسل به وجد الله تواباً رحيماً؛ لأن الله عز وجل منزّه عن خلف الميعاد، وقد وعد سبحانه وتعالى بالتوبة لمن جاءه ووقف ببابه وسأله واستغفر ربه، فهذا لا يشك فيه ولا يرتاب إلا جاحد للدين معاند لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم، نعوذ بالله من الحرمان»^(٢).

فهذه مجموعة من أقوال بعض العلماء أوردناها على سبيل التأييد لما ذهبنا إليه، واستقصائهم وبيان تفصيل جميع كلماتهم يحتاج إلى أكثر من مجلد، وكتب الفقه للمذاهب المختلفة موجودة متيسر الحصول عليها،

(١) الحسن بن عمار الشربنلالي الحنفي، مراقي الفلاح بإمداد الفتاح: ص ٢٧٢-٢٧٣، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط ٢، ١٤٢٤ هـ.

(٢) العبدري المالكي، المدخل: ج ١ ص ٢٥٩-٢٦٠، الناشر: دار الفكر، ط ١٤٠١ هـ.

وبإمكان القارئ الكريم مراجعتها ليتحقق من ذلك بنفسه، وليتيقن بأن المخالف هم الفرقة الوهابية فقط.

المؤيد الرابع: ذكر الإمام مالك لهذه الآية عند مناظرته لأبي جعفر المنصور حول التوسل بالنبي ﷺ: أخرج القاضي عياض بسنده عن ابن حميد، قال: «ناظر أبو جعفر أمير المؤمنين مالكا في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له مالك: يا أمير المؤمنين، لا ترفع صوتك في هذا المسجد، فإن الله تعالى أدب قوماً، فقال: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ ومدح قوماً، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ وذم قوماً، فقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ﴾ وإن حرمة ميتاً كحرمة حياً، فاستكان لها أبو جعفر، وقال: يا أبا عبد الله، أستقبل القبلة وأدعو أم أستقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقال: ولم تصرف وجهك عنه وهو وسيلتك ووسيلة أبيك آدم عليه السلام إلى الله تعالى يوم القيامة؟ بل استقبله واستشفع به فيشفعه الله، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾ الآية»^(١).

وهذه القصة صحيحة السند، بالرغم من إنكار ابن تيمية وتكذيبه لها، قال ابن حجر الهيتمي: «وإنكار ابن تيمية لهذه الحكاية عن مالك؛ حتى لا يرد إنكاره التوسل والتشفع به ﷺ، من خرافاته وتهوراته، كيف وقد جاءت

(١) القاضي عياض: الشفا بتعريف حقوق المصطفى: ج ٢ ص ٤١، الناشر: دار الفكر- بيروت، ط

عنه بالسند الصحيح الذي لا مطعن فيه!»^(١).

وقال الزرقاني ردًا على تكذيب ابن تيمية للقصة: «هذا تهوّر عجيب، فإنّ الحكاية رواها أبو الحسن علي بن فهر في كتابه (فضائل مالك) بإسناد لا بأس به، وأخرجها القاضي عياض في الشفاء من طريقه عن شيوخ عدّة من ثقات مشايخه، فمن أين أنّها كذب، وليس في إسنادها وضاع ولا كذاب»^(٢).

وقال السهودي: «وقال عياض في الشفاء بسند جيّد، عن ابن حميد أحد الرواة عن مالك» وساق القصة^(٣).

وقال الشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني: «ذكره القاضي عياض في الشفاء وساقه بإسناد صحيح...»^(٤).

وعلى أيّة حال؛ فنحن لم نسق القصة كدليل مستقل لإثبات عموم الآية، بل هي أحد الشواهد على ذلك، كما هو واضح؛ فالتقاش في سندها في المقام ليس له أثر كبير.

(١) ابن حجر الهيتمي، الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم: ص ١٢٩. الناشر: دار جوامع الكلم - القاهرة.

(٢) الزرقاني المالكي، محمد بن عبد الباقي، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية: ج ١٢ ص ١٩٤، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

(٣) السهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى: ج ٤ ص ١٩٦ الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٧هـ.

(٤) يوسف بن إسماعيل النبهاني، شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق: ص ١١٦. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣-٢٠٠٧ م.

الدليل الثاني: حديث عرض الاعمال على النبي ﷺ واستغفاره للمذنبين

وهو ما أخرجه البزار في مسنده، قال: «حدثنا يوسف بن موسى قال: نا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن سفيان عن عبد الله بن السائب عن زاذان عن عبد الله عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: إِنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةٌ سَيَّاحِينَ يَبْلُغُونِي عَنْ أُمَّتِي السَّلَامَ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حَيَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تَحْدِثُونَ وَيَحْدِثُ لَكُمْ، وَوَفَاتِي خَيْرٌ لَكُمْ تُعْرَضُ عَلَيَّ أَعْمَالُكُمْ فَمَا رَأَيْتَ مِنْ خَيْرٍ حَمَدْتَ اللَّهَ عَلَيْهِ، وَمَا رَأَيْتَ مِنْ شَرٍّ اسْتَغْفَرْتَ اللَّهَ لَكُمْ»^(١).

قال الهيثمي: «رواه البزار ورجاله رجال الصحيح»^(٢).

وقال الزرقاني: «رواه البزار بإسناد جيد»^(٣).

وقال الحافظان العراقيان: زين الدين العراقي وابنه ولي الدين: «وروى أبو بكر البزار في مسنده بإسناد جيد عن ابن مسعود رضي الله عنه»^(٤)، ثم ذكرا الحديث.

وقال السيوطي: «أخرج الحارث في مسنده وابن سعد والقاضي

(١) مسند البزار: ج ٥ ص ٣٠٨-٣٠٩، الناشر: مؤسسة علوم القرآن - بيروت، المدينة، ط ١، ١٤٠٩هـ

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٤، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٠٨هـ

(٣) محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطأ: ج ١ ص ٩٧، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت ط ١، ١٤١١هـ

(٤) العراقي، طرح التثريب في شرح التقريب: ج ٣ ص ٢٧٥، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.

إسماعيل عن بكر بن عبد الله المزني، قال: قال: رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حياتي خير لكم وموتي خير لكم، تعرض عليّ أعمالكم، فما كان من حسن حمدت الله عليه وما كان من سيء استغفرت الله لكم، وأخرج البزار بسند صحيح من حديث ابن مسعود مثله»^(١).

وألّف الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري في خصوص هذا الحديث جزءاً سمّاه: (نهاية الآمال في شرح وتصحيح حديث عرض الأعمال)، فالحديث صحيح ومعتبر.

تضعيف الألباني لجزء من حديث عرض الأعمال

لكن الشيخ الألباني ضعّف قسماً من الحديث المروري وهو خصوص قوله ﷺ: «حياتي خير لكم...» الخ، زاعماً أنه زيادة شاذة على أصل الحديث الذي رواه جمع من الثقات، متوهماً أن هذا القسم مع الأصل يشكّلان حديثاً واحداً لا حديثين قد وردا بسند واحد، وحيث إن هذه الزيادة المزعومة لم ترو إلا من جهة عبد المجيد بن عبد العزيز، وهو متكلم فيه من قبل حفظه، فتكون هذه الزيادة عندئذٍ ساقطة لشذوذها^(٢).

الجواب

١- أنّ هذه ليست زيادة على أصل الحديث، كما توهم الألباني، بل هي حديث آخر معتبر وصحيح، ورد بنفس سند الحديث الأول، وورد أيضاً

(١) السيوطي، الخصائص الكبرى: ج ٢ ص ٤٩١، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٠٥هـ.
(٢) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج ٢ ص ٤٠٤، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.

من طرق أخرى موصولاً تارة، كما عن أنس^(١)، ومرسلاً أخرى، كما عن بكر بن عبد الله^(٢)، مضافاً إلى أن لسانه ليس لسان زيادة، إذ لا توجد علاقة بينه وبين الحديث الأول، فلا توجد مخالفة للثقات إذن.

وعبد المجيد، الذي تُكلم فيه، هو من رجال مسلم ورجال أصحاب السنن الأربعة، ووثقه أحمد وابن معين وأبو داود والنسائي^(٣). فحديثه معتبر، والألباني بنفسه يعترف بأنّ علّة الحديث هي المخالفة لحديث الثقات، ولولاها لكان سند الحديث جيداً^(٤).

٢- لو سلّمنا أنّها زيادة وأنّ عبد المجيد متكلم فيه من قبل حفظه، فهي زيادة صحيحة أيضاً؛ وذلك لورودها من طريق آخر، فقد أخرج ابن سعد في الطبقات: «أخبرنا يونس بن محمد المؤدّب أخبرنا حماد بن زيد عن غالب عن بكر بن عبد الله، قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حياتي خير لكم تحدّثون ويحدّث لكم، فإذا أنا متّ كانت وفاتي خيراً لكم، تعرض عليّ أعمالكم، فإذا رأيتُ خيراً حمدت الله وإن رأيتُ شراً استغفرت الله لكم»^(٥).

وهذا السند صحيح، إلا أنّه مرسل، فإنّ بكر بن عبد الله ثقة من التابعين

(١) انظر: ابن عدي، الكامل: ج ٣ ص ٧٦، الناشر: دار الفكر- بيروت ط ٣، ١٤٠٩هـ.

(٢) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ١٩٤، الناشر: دار صادر- بيروت.

(٣) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٦ ص ٣٣٩، الناشر: دار الفكر- بيروت. ط ١، ١٤٠٤هـ.

(٤) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ٢ ص ٤٠٥، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.

(٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٢ ص ١٩٤، الناشر: دار صادر - بيروت.

وليس من الصحابة، وبقية رجاله ثقات كما اعترف الألباني نفسه بذلك^(١). وهذا السند المرسل الصحيح يعضد ذلك السند لو سلمنا بوجود ضعف خفيف عند عبد المجيد، وهذا هو الذي تقتضيه القواعد الحديثية وهو الذي يتبعه الألباني في مبانيه، لا أن يضعف المتصل بالمرسل، فهذا من غرائب التضعيف، ولو بنينا علم الحديث على مثل هذه الاحتمالات لما بقي شيء. فقول الألباني: «فلعلّ هذا الحديث الذي رواه عبد المجيد موصولاً عن ابن مسعود أصله هذا المرسل عن بكر، أخطأ فيه عبد المجيد فوصله عن ابن مسعود ملحقاً إياه بحديثه الأول عنه. والله أعلم»^(٢) ليس بصحيح، ولا يعتد به، بل هو غريب جداً من الألباني؛ ضرورة عدم وجود أي مناسبة توجه هذا الخطأ غير المبرر مطلقاً.

فالمرسل الصحيح يقوي ذلك الحديث ويشهد له لا يضعفه، وكلمة «لعل» التي ذكرها الألباني لا تغني من الحق شيئاً. فوجود الحديث من طرق أخرى يدل على أن عبد المجيد لم يخطئ فيه.

٣- أضف إلى ذلك، فإنّ القرآن يشهد بصحة الحديث، وذلك لتصريحه بشهادة النبي ﷺ يوم القيامة على أمته، من قبيل قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾^(٣).

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج ٢ ص ٤٠٥، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ج ٢ ص ٤٠٥، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.

(٣) النساء: ٤١.

وقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِّنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ﴾^(١).

ومعلوم أنّ الشهادة تتوقف على علم ومعرفة بالأعمال، فالرسول لا يمكن أن يكون شاهداً من دون أن يكون قد اطلع على تلك الأعمال وشاهدها.

فالحديث صحيح معتبر، ودلالته صريحة بأنّ الأعمال تعرض على النبي ﷺ وأنه يستغفر لأُمَّته^(٢).

الدليل الثالث: تصريح النبي ﷺ بأنه يستجيب لعيسى

عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «والذي نفس أبي القاسم بيده لينزلن عيسى بن مريم إماماً مقسطاً وحكماً عدلاً، فليكسرن الصليب ويقتلن الخنزير وليصلحن ذات البين وليذهبن الشحناء وليعرضن المال، فلا يقبله أحدٌ، ثم لئن قام على قبري، فقال: يا محمد لأجبتة». قال الهيثمي: «قلت: هو في الصحيح باختصار، رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح»^(٣).

وفي الرواية دلالة واضحة على أنّ النبي ﷺ يسمع ويجيب، ولا معنى هنا للقول بأنه يسمع ويجيب لعيسى فقط دون غيره، فالرواية تثبت أنه حي

(١) النحل: ٨٩.

(٢) قد توسّع صاحب كتاب رفع المنارة الشيخ محمود سعيد ممدوح في تخريج الحديث وإثبات صحته وإبطال كلام الألباني، ومن شاء التوسعة فليراجع. محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة لتخريج احاديث التوسل والزيارة: ص ، الناشر: دار الإمام النووي، ط ١-١٤١٦ هـ.

(٣) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٨ ص ٢١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨ هـ.

ويسمع ويجيب، وحينئذٍ فلا مانع من طلب الدعاء والحاجة والاستغفار منه، فإنه يسمع ذلك وقادر على طلب حاجة المؤمن من الله سبحانه وتعالى.

الدليل الرابع: رواية مالك الدار

قال ابن أبي شيبة: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن مالك الدار، قال وكان خازن عمر على الطعام: «أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله! استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأنى الرجل في المنام، فقيل له: انت عمر فأقرئه السلام، وأخبره أنكم مستقيون، وقل له: عليك الكيس! عليك الكيس! فأتى عمر فأخبره فبكى عمر، ثم قال: يا رب لا آلو إلا ما عجزت عنه»^(١). والرواية صحيحة، ومحاولة تضعيفها بمالك الدار غير موفقة، فمالك كان خازناً لعمر، وذكر ابن سعد أنه كان معروفاً^(٢)، وقال الخليلي: «تابعي قديم، متفق عليه، أثنى عليه التابعون»^(٣).

ولهذا قال ابن حجر: «وروى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح من رواية أبي صالح السمان عن مالك الداري...»^(٤). وقال ابن كثير: «وهذا إسناد

(١) ابن أبي شيبة، المصنّف: ج ٧ ص ٤٨٢، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٩ هـ

(٢) ابن سعد، الطبقات: ج ٥ ص ١٢، الناشر: دار صادر - بيروت. وقد توسّع الشيخ محمود سعيد ممدوح في بيان صحة الحديث ودفع الشبه المثارة حوله، وكذا توثيق مالك الدار وبيان حاله. محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة لتخريج احاديث التوسل والزيارة: ص ٢١٠ - ٢٢٥، الناشر: دار الإمام النووي، ط ١ - ١٤١٦ هـ

(٣) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث: ج ١ ص ٣١٣، الناشر: مكتبة الرشيد - الرياض، ط ١، ١٤٠٩ هـ

(٤) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ٢ ص ٤١٢، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.

«صحيح»^(١)، وسيأتي اعتراف ابن تيمية بثبوتها ضمن الدليل السادس حين نتعرض لاعترافاته لاحقاً.

فهذه الرواية إذن صريحة في الطلب من النبي ﷺ بعد وفاته، ولا يضر فيها عدم معرفة الرجل الذي جاء إلى القبر؛ وذلك لقبول عمر بذلك وبكائه ولم يستشكل ولم يقل: إن النبي ﷺ لا يضر ولا ينفع، بل قبل ذلك وبكى معرفة منه لمقام النبي ﷺ، فالرواية صريحة في التوسل والاستغاثة بالنبي ﷺ بعد وفاته.

الدليل الخامس: مجيء الصحابي أبي أيوب الأنصاري إلى قبر النبي ﷺ

أخرج أحمد والحاكم عن داود بن أبي صالح، قال: «أقبل مروان يوماً فوجد رجلاً واضعاً وجهه على القبر، فقال أتدري ما تصنع؟ فأقبل عليه فإذا هو أبو أيوب، فقال: نعم، جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم أت الحجر، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تبكوا على الدين إذا وليه أهله ولكن ابكوا عليه إذا وليه غير أهله»^(٢).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». وقال الذهبي: «صحيح»^(٣). وقال حمزة أحمد الزين: «إسناده صحيح»^(١).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ١٠٥، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ

(٢) أحمد بن حنبل: مسند أحمد: ج ٥ ص ٤٢٢، الناشر: دار صادر - بيروت. الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین: ج ٤ ص ٥١٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین وبذیلہ تلخیص المستدرک للذهبي: ج ٤

وقد أشكل على سند الحديث بأنّ داود بن أبي صالح الحجازي مجهول، فقد سكت عنه ابن أبي حاتم^(٢) وقال عنه الذهبي: لا يعرف^(٣)، وقال ابن حجر: مقبول^(٤).

فإن تمّ ذلك وقلنا إن سكوت ابن أبي حاتم لا يدلّ على التوثيق^(٥)؛ فالسند فيه ضعف خفيف يزول بوروده من وجه آخر، فقد ورد الحديث بطريق ليس فيه داود هذا، بل من طريق المطلب بن عبد الله، وهو ثقة إلا أنه يدلّس، فيرتفع الحديث بمجموع طريقه إلى الحسن لغيره.

وهذا الطريق أخرجه يحيى بن الحسن في أخبار المدينة، قال: «حدثني عمر بن خالد، ثنا أبو نباتة، عن كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب، قال: أقبل مروان بن الحكم...»^(٦).

وأخرجه ابن عساكر من طريق مغاير عن كثير بن زيد عن المطلب يعني ابن عبد الله بن حنطب، قال: «جاء أبو أيوب الأنصاري...»^(٧).



ص ٥١٥، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

(١) مسند أحمد بن حنبل، بتحقيق: حمزة أحمد الزين: ج ١٧ ص ٤٢، الناشر: دار الحديث - القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٣ ص ٤١٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٣٧١هـ.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٢ ص ٩، الناشر: دار المعرفة- بيروت، ط ١، ١٣٨٢هـ.

(٤) ابن حجر، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢٨٠، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.

(٥) حيث إنّ بعض علماء أهل السنة كبعض المعاصرين أمثال عبد الفتاح أبو غدة حيث يرى أن سكوت ابن أبي حاتم يدلّ على التوثيق.

(٦) تقي الدين السبكي، شفاء السقام: ص ٢٧٩، ط ٤، ١٤١٩هـ.

(٧) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ج ٥٧ ص ٢٥٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ.

فهذان طريقان للحديث عن كثير بن زيد عن المطلب بن عبد الله. وكثير بن زيد مختلف فيه، وأدنى حالاته أن يكون حديثه حسناً، وقد حَسَّن له الألباني والمنذري وابن حجر^(١)؛ لذا فالحديث حسن بمجموع طريقته، إن شاء الله.

وفي الحديث نرى الصحابي أبا أيوب الأنصاري يبيِّن أن المجيء هو إلى الرسول وليس إلى حجر لا يضر ولا ينفع، فالمقصود هو النبي ﷺ، والنبي ﷺ حيٌّ يرزق يضر وينفع، وإلا يكون جوابه: جئت إلى رسول الله ﷺ؛ لغواً لا معنى له، إذا كان النبي ﷺ في قبره لا يضر ولا ينفع، فالصحابي أبو أيوب الأنصاري كان يفهم أن النبي ﷺ حيٌّ يضر وينفع يمكن الذهاب إليه والتبرك به وبث الشكوى عنده، فجاءه متألماً ممّا حلّ بالدين بعد أن وليه غير أهله.

الدليل السادس: اعتراف ابن تيمية بقضاء الحوائج عند قبور الأنبياء والأولياء

اعترف ابن تيمية بأنّ حوائج الناس تقضى عند قبر النبي ﷺ بل وقبور الأولياء أيضاً وأنّ لأهل هذه القبور منازل غير متصورة عند الناس، ومقاماتهم عظيمة، فقد قال في معرض كلامه على عدم استحباب الدعاء عند القبر^(٢) ما نصّه: «ولا يدخل في هذا الباب ما يروى من أنّ قوماً سمعوا

(١) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٢ ص ٥٦٤-٥٦٥. وانظر: ج ٣ ص ٢٨٥، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ١٤١٥هـ.

(٢) ليلتفت القارئ الكريم إنّنا هنا لسنا بصدد إثبات استحباب الدعاء عند القبور من عدمه، بل بصدد إثبات أنّ النبي ﷺ حيٌّ في قبره ويستغفر ويدعو للمؤمنين ويقضي حوائجهم، فسكوتنا

ردّ السلام من قبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو قبور غيره من الصالحين وأن سعيد بن المسيب كان يسمع الأذان من القبر ليالي الحرة^(١) ونحو ذلك، فهذا كلّه حق ليس ممّا نحن فيه والأمر أجل من ذلك وأعظم.

وكذلك أيضاً ما يروى أنّ رجلاً جاء إلى قبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فشكا إليه الجذب عام الرمادة، فرآه وهو يأمره أن يأتي عمر فيأمره أن يخرج فيستسقي الناس فإنّ هذا ليس من هذا الباب، ومثل هذا يقع كثيراً لمن هو دون النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأعرف من هذه الوقائع كثيراً، وكذلك سؤال بعضهم للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو لغيره من أمته حاجته فتقضى له، فإنّ هذا قد وقع كثيراً وليس هو ممّا نحن فيه، وعليك أن تعلم أنّ إجابة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو غيره لهؤلاء السائلين ليس



عن بحث مسألة استحباب الدعاء عند القبر لا يدل على قبول قول ابن تيمية، بل الثابت خلافه على ما هو محقق في محله، وسيأتي أن ابن حبان كان يزور قبر الإمام علي بن موسى الرضا عند الشدائد ويدعو الله هناك فيستجيب الله دعاءه وقد تكرر ذلك منه مراراً.

(١) يشير بذلك إلى ما أخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة عن سعيد بن المسيب، قال: لقد رأيتني ليالي الحرة وما في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم غيري وما يأتي وقت صلاة إلا سمعت الأذان من القبر. وأخرج الزبير بن بكار في أخبار المدينة عن سعد بن المسيب، قال: لم أزل أسمع الأذان والإقامة في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الحرة حتى عاد الناس، وأخرج ابن سعد في الطبقات عن سعيد بن المسيب أنه كان يلازم المسجد أيام الحرة والناس يقتتلون، قال: فكنت إذا حانت الصلاة أسمع أذاناً يخرج من قبل القبر الشريف، وأخرج الدارمي في مسنده، قال: أنبأنا مروان بن محمد عن سعيد بن عبد العزيز، قال: لما كان أيام الحرة لم يؤذن في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ولم يرقم ولم يبرح سعيد بن المسيب المسجد وكان لا يعرف وقت الصلاة إلا بهممة يسمعها من قبر النبي صلى الله عليه وسلم. انظر: السيوطي: إنباه الأذكياء بحياة الأنبياء، المطبوعة ضمن الحاوي: ج ٢ ص ١٤٠، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.

مما يدلّ على استحباب السؤال، فإنّه هو القائل صلّى الله عليه وسلّم: إنّ أحدكم ليسألني مسألة فأعطيه إياها فيخرج بها يتأبطها ناراً، فقالوا: يا رسول الله، فلم تعطيهم؟ قال: يأبون إلا أن يسألوني ويأبى الله لي البخل. وأكثر هؤلاء السائلين الملحّين لما هم فيه من الحال لو لم يجابوا لاضطرب إيمانهم كما أنّ السائلين له في الحياة كانوا كذلك وفيهم من أوجب وأمر بالخروج من المدينة»^(١).

والأمر المهم الملاحظ هنا هو أنّ ابن تيمية لم يفرّق بين حال وفاة النبي ﷺ وبين حياته واعترف أنّه يقضي حاجة المحتاج، وهذا ما أردنا إثباته، أمّا تعليقه بأنّ الحاجة تكون ناراً على صاحبها فهو تعليل ضعيف؛ لأنّ النبي أكرم من أن يعطي للسائل ما يتعذب به وهو بعث رحمة للعالمين، مضافاً إلى أنّ الكثير من السائلين سواء كانوا في حياة النبي ﷺ أو بعد مماته هم من الصالحين فلا يمكن شمول هذه العلة لكلّ طالب من النبي ﷺ، وليس هنا محلّ بحث هذا التعليل، فإنّ ما يهمنّا في المقام هو اعتراف ابن تيمية بحياة النبي ﷺ وقضائه لحوائج الناس سواء كان في الدنيا أو في قبره، فتأمّل!

وقال أيضاً: «وكذلك ما يذكر من الكرامات وخوارق العادات التي توجد عند قبور الأنبياء والصالحين مثل نزول الأنوار والملائكة عندها، وتوقّي الشياطين والبهائم لها، واندفاع النار عنها وعمّن جاورها، وشفاعة

(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم: ص ٣٧٣-٣٧٤، الناشر: مطبعة السنّة المحمديّة- القاهرة، ط ٢، ١٣٦٩هـ

بعضهم في جيرانه من الموتى، واستحباب الاندفاع عند بعضهم، وحصول الأُنس والسكينة عندها، ونزول العذاب بمن استهان بها، فجنس هذا حق ليس ممّا نحن فيه، وما في قبور الأنبياء والصالحين من كرامة الله ورحمته وما لها عند الله من الحرمة والكرامة فوق ما يتوهمه أكثر الخلق، لكن ليس هذا موضع تفصيل ذلك.

وكل هذا لا يقتضي استحباب الصلاة أو قصد الدعاء والنسك عندها، لما في قصد العبادات عندها من المفاسد التي حذّر منها الشارع، كما تقدّم، فذكرت هذه الأمور لأنّها ممّا يتوهم معارضته لما قدّمنا وليس كذلك»^(١).

ونترك التعليق للقارئ ليرى كيف أنّ ابن تيميّة يعترف بأنّ لقبور الصالحين والأولياء كرامة وحرمة عند الله تفوق ما يتوهمه الناس، وتجري في قبورهم الكرامات وخوارق العادات وتنزل الملائكة، وينزل العذاب بمن استهان بها! ويحصل الأُنس والسكينة عندها، وغير ذلك ممّا ذكره أعلاه، ثمّ ليقارن بين هذا القول وبين القول بأنّ الميّت لا يضرّ ولا ينفع!!

خلاصة القول في التوسل بدعاء الأموات من الأنبياء والأولياء

اتّضح أنّ الأنبياء والأولياء أحياء في قبورهم، وأنّ الطلب منهم بعد مماتهم أمر جائز مشروع دل عليه الدليل، وهو في حقيقته طلب من الله سبحانه وتعالى، لأنّه توسيط للنبي أو الولي في قضاء الحاجة عن طريق

(١) ابن تيميّة، اقتضاء الصراط المستقيم: ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

دعائه بقضائها، وليس طلباً من النبي بمعنى أنه المستقل في التأثير، فإن الأمور بيد الله سبحانه وتعالى، ومن ادعى استقلال أحد بالتأثير غير الله، فقد أشرك وكفر، لكن هذا غير موجود، فإن الناس في زياراتهم يصلون ويعبدون الله الواحد الأحد ويتوسلون بالأنبياء والأولياء لقضاء حوائجهم عند الله، فكيف يمكن اتهام هؤلاء بالشرك، وهم يصرحون بعبادة الله الواحد الأحد!!

النوع الخامس: التوسل بذوات الأنبياء والأولياء في حياتهم وبعد وفاتهم

وهو الدعاء المشفوع بالتوسل بالنبي أو الولي أو حقهم وجاههم عند الله من قبيل قول الداعي: اللهم إني أسالك بنبيك أو بحق نبيك... وقد وردت أدلة عديدة معتبرة على جواز ومشروعية هذا النوع من التوسل نورد بعضاً منها فيما يلي:

الدليل الأول على التوسل بالذات

حديث الضرير

أخرج أحمد وغيره عن عثمان بن حنيف قال: «إن رجلاً ضرير البصر أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ادع الله أن يعافيني. قال: إن شئت دعوت لك وإن شئت أخرت ذلك فهو خير. فقال: ادعه. فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه فيصلّي ركعتين ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد، إني توجهت بك إلى

رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ، فَتَقْضِي لِي، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِي»^(١) وفي رواية الترمذي: «لَتَقْضِي لِي اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِي»^(٢).

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي^(٣)، وكذلك صحَّحه الترمذي^(٤) والألباني^(٥) والأرنؤوط^(٦).
فالحديث صحيح من الجهة السنيّة ولا غبار عليه.

وأما الدلالة فهي جليّة وواضحة، فالضريح جاء إلى النبي ﷺ طالباً الدعاء، وقد خيّر النبي ﷺ بين أن يصبر أو أن يدعو له، فاختر الضريح الدعاء، وإلى هنا لا يوجد أي نوع من التوسّل بالذات في الرواية، ولكن بعد أن اختار الضريح الدعاء، لم نجد في الحديث أنّ النبي ﷺ دعا له، بل الحديث يدلّ على خلاف ذلك، وأنّ النبي ﷺ علّمه طريقة تُقضى بها الحاجة، فأمره أن يتوضأ ويحسن وضوءه ويصلّي ركعتين ويدعو بالدعاء المتقدم.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد، ج ٤ ص ١٣٨، الناشر: دار صادر- بيروت. الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٢٩، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ. الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین: ج ١ ص ٣١٣، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٢٩، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین، وبذيله تلخيص الذهبي: ج ١ ص ٣١٣.
(٤) انظر: الترمذي، سنن الترمذي: ج ٥ ص ٢٢٩.
(٥) انظر: الألباني، التوسل: ٦٨-٦٩، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض. صحيح سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٤١٢، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣-١٤٠٨هـ.
(٦) انظر: مسند أحمد، ب شعيب الأرنؤوط وآخرون: ج ٢٨ ص ٤٧٨ ح ١٧٢٤٠، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.

فقوله: «اللهمَّ إِنِّي أسألك وأتوجه إليك بنبيك...» وقوله: «يا محمد، إِنِّي توجهت بك إلى ربي» عبارات صريحة وواضحة في أنّ التوسل كان بذات النبي ﷺ، لذا فإنّ جملة من العلماء استندوا إلى هذا الحديث في جواز التوسل بالذات:

قال الشوكاني: «وفي الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله إلى الله عز وجل مع اعتقاد أن الفاعل هو الله سبحانه وتعالى وأنه المعطي المانع، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن»^(١).

وقال الشيخ عبد الغني في إنجاح الحاجة: «ذكر شيخنا عابد السندي في رسالته: والحديث يدل على جواز التوسل والاستشفاع بذاته المكرم في حياته، وأما بعد مماته فقد روى الطبراني في الكبير عن عثمان بن حنيف: أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان في حاجة له، فذكر الحديث، قال: وقد كتب شيخنا المذكور رسالة مستقلة فيها التفصيل من أراد فليرجع إليها»^(٢).

(١) الشوكاني، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين: ص ٢٠٨، الناشر: دار القلم - بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.

(٢) عبد الغني الدهلوي، إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه: ص ٢٣٠، الناشر: مطبع محمد حسين مولوي. نسخة مخطوطة، وانظر: المبار كفوري، تحفة الأحوذى: ج ١٠ ص ٢٥، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.

شبهات حول دلالة حديث الضرير

الشبهة الأولى

إنّ المقصود من الحديث هو التوسّل بدعاء النبي ﷺ لا بذاته؛ بقرينة أنّ النبي ﷺ وعد الأعمى بالدعاء له إذا أراد ذلك، والقصة تدور مدار الدعاء، فلا دلالة في الحديث على جواز التوسّل بالذات، ويشهد لذلك أمران:

أمران يشهدان للشبهة

الأمر الأول: أنّ المستدلّين بجواز التوسّل بالذات يلزمهم تقدير كلمة «جاه» أو نحوها، فيكون المراد من كلمة «بنيك» هي «بجاه نبيك» وإذا كان التقدير هنا لازم ولا بدّ منه فالأولى أن نقدر كلمة «دعاء» ويكون المراد من عبارة «بنيك» أي «بدعاء نبيك»، لدلالة الأخبار على صحّة التوسّل بدعاء النبي، بل وكذا بدعاء الأولياء والصالحين، ولكون الرواية كلّها تدور حول الدعاء فهذا التقدير أولى من ذاك^(١).

جواب الأمر الأول للشبهة

أولاً: لا شكّ في أنّ القصة تدور مدار الدعاء، وأن النبي ﷺ وعد السائل بأنه سوف يدعو له، لكن الاستدلال ينصبّ على الدعاء الذي علّمه النبي ﷺ للضرير، وتعليم النبي ﷺ حجة يجب التعبّد بها، وظاهر تعليم النبي ﷺ للضرير هو الدعاء المشتمل على التوسّل بالذات كما أسلفنا^(٢)،

(١) انظر: الألباني، التوسّل: ص ٧٤-٧٥، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١- ١٤٢١هـ.

(٢) الألباني يعترف بأنّ ظاهر حديث الضرير هو التوسّل بالذات، انظر: الألباني، التوسّل: ص ٧٥.

ولا نجد ضرورة لتقدير كلمة جاه أو كلمة دعاء، فالجملة تامة من حيث اللغة العربية ولا تحتاج إلى تقدير، فالتوسل كان بذاته الطاهرة.

نعم إنّ الداعي إلى التوسل بذاته هو جاهه ﷺ وعظمته ومكانته عند الله^(١).

ثانياً: لو اضطررنا إلى التقدير كما زعم السلفيّة، فالتقدير بكلمة «جاه» هو المناسب لسياق الدعاء والمتوافق مع كلماته، فكلّ عربي لو خُلّي وطبعه لرأى أنّ تقدير كلمة «دعاء» لا صلة لها بالموضوع، وأنّ كلمة «جاه» هي المناسبة، فإنّ الجاه من لوازم الذات ومتعلقة بها، بخلاف كلمة الدعاء فهي أجنبية وغريبة عن سياق الكلام تماماً، ولهذا فمن غير المناسب أن تكون مرادة ومع هذا تحذف ولم تذكر في الحديث؛ لأنّ الحذف إنما يكون مناسباً وموافقاً لأساليب اللغة فيما إذا كان ما يدل عليه في الكلام واضحاً عرفاً، وإلا لأحدث خللاً في الكلام.

ثالثاً: أنّ تقدير كلمة «دعاء» يستدعي الغرابة، فإنّ السلفيّة يفسّرون التوسل بالدعاء بمعنى أنّ الشخص المتوسّل يأتي إلى النبي ﷺ أو إلى الرجل الصالح ويطلب الدعاء منه، فيدعو النبي ﷺ أو الرجل الصالح للشخص المتوسل. وأما أنه بمعنى أنّ المتوسل يجلس في بيته ويقول: اللهم إني أتوجه إليك بدعاء نبيك، فهذا لا معنى له أولاً، وثانياً: لم يكن هذا من

(١) وقد ذكر الألباني في توسله: ص ٧٥، بأنّ هذا الظهور يتنافى مع قوله في ذيل الحديث: اللهم شفعه في وشفعني فيه، فإنّ هذه العبارة تدلّ على أنّ التوسل كان بدعاء النبي ﷺ. لكنّ هذا الكلام غير صحيح، حيث يمكن القول إنّ النبي ﷺ قام بأمرين، فعلم الضرير دعاءً فيه التوسل بذاته المباركة، وقام هو بالدعاء له أيضاً وستأتي الإشارة إلى ذلك لاحقاً.

الأنواع الجائزة التي تعرض لها الألباني وادّعى أنّ المشروعية محصورة بها، حيث زعم أن الأنواع الجائزة ثلاثة، هي: ١- التوسل باسم من أسمائه الله تبارك وتعالى أو صفة من صفاته. ٢- التوسل بعمل صالح قام به الداعي. ٣- التوسل بدعاء رجل صالح.

ثم قال: «وأما ما عدا هذه الأنواع من التوسلات ففيه خلاف، والذي نعتقه وندين الله تعالى أنّه غير جائز ولا مشروع»^(١).

عندئذٍ، فتقدير كلمة دعاء هنا لا مبرر لها ولا تؤيد حلية التوسل بدعاء الحي؛ لأنها أمر مغاير لذلك التوسّل.

رابعاً: سيأتي أنّ عثمان بن حنيف علّم صاحب الحاجة تلك الطريقة النبوية في قضائها، فاستجاب الله له، وهذا يدلّ على أنّ عثمان بن حنيف لم يفهم أنّ التوسّل كان بدعاء النبي ﷺ، بل كان بذاته المقدسة، لوضوح أنّ تعليمه لصاحب الحاجة كان بعد وفاة النبي ﷺ وفي زمن عثمان بن عفان.

الأمر الثاني: أنّ ما يؤيد كون التوسل كان بدعاء النبي ﷺ لا بذاته؛ ورود عبارة: «وشفّعني فيه» ولا يمكن معها حمل التوسل على التوسل بالذات؛ لأنّ المراد من العبارة، حسب ما يرى الألباني: أي اقبل شفاعتي، أي دعائي في أنّ تقبل شفاعته، أي دعاءه في أنّ تردّ عليّ بصري^(٢) فيكون المراد هو التوسل بدعاء النبي ﷺ.

(١) الألباني، التوسّل: ص ٤٢، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

(٢) الألباني، التوسّل: ص ٧٣، الناشر: مكتبة المعارف الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

وكذلك ورود عبارة: «فشفِّعه فيّ» التي تعني: اللهم اقبل شفاعته فيّ: أي اقبل دعاءه فيّ، قال الألباني: «وهذا يستحيل حمله على التوسل بذاته ﷺ؛ أو جاهه أو حقه؛ إذ أن المعنى: اللهم اقبل شفاعته ﷺ فيّ؛ أي اقبل دعاءه في أن ترد عليّ بصري»^(١).

جواب الأمر الثاني للشبهة

أولاً: أنّ هذا الأمر مبني على انحصار معنى الشفاعة والتشفع بطلب الدعاء من الغير، لكن هذا ليس صحيحاً؛ فإنّ التشفّع والتوسّل والإغاثة والتجوّه كلها قد تكون بمعنى واحد^(٢)، وهو سؤال الله بالنبي ﷺ أو بالصالحين من المؤمنين، فلا يرد كلام الألباني من الأساس.

ثانياً: أنّ عبارة: «وشفّعني فيه»، زيادة ينتابها نوعٌ من الغموض، والأغلب أنّها زيادة وغلط من الراوي، وهذا ما صرّح به في بعض الطرق، فقد جاء في صحيح ابن خزيمة بعد أن أورد الرواية من طريق محمد بن بشار وأبي موسى: (زاد أبو موسى: وشفّعني فيه، قال: ثمّ كأنه شكّ بعد في: وشفّعني فيه)^(٣).

وقد أخرج أحمد بن حنبل الحديث من طريق عثمان بن عمر عن شعبة... بدون الزيادة، وأخرجها من طريق روح عن شعبة بالزيادة وجاء فيه

(١) الألباني، التوسّل: ص ٧٢.

(٢) انظر: السبكي، شفاء السقام: ص ٢٩٧، ط ٤، ١٤١٩ هـ.

(٣) ابن خزيمة، صحيح ابن خزيمة: ج ٢ ص ٢٢٦، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٢ هـ.

بعد عبارة: «وتشفعني فيه وتشفعه في» قال: «فكان يقول هذا مراراً ثم قال بعد: أحسب أن فيها أن تشفعني فيه، قال: ففعل الرجل فبراً»^(١).

وقد تنبه الحافظ ابن كثير لذلك، فقال: «وقد رواه أحمد أيضاً عن عثمان بن عمرو عن شعبة به، وقال: اللهم شفعه في، ولم يقل الأخرى، وكأنها غلط من الراوي، والله أعلم»^(٢).

فالرواية من طريق شعبة كما اتضح وردت بها الزيادة تارة ولم ترد تارة أخرى، فإذا أضفنا إلى ذلك أن ثلاثة من الثقات رووا الحديث عن أبي جعفر الخطمي دون ذكر هذه الزيادة يتضح أنها زيادة شاذة لا يمكن التمسك بها، وهؤلاء الثلاثة هم: حماد بن سلمة^(٣)، وروح بن القاسم^(٤)، وهاشم الدستوائي^(٥).

فالزيادة هي من خطأ الراوي وليست من قول النبي ﷺ، ولا أقل من كونها مشكوكة، فلا ينفع السلفية التمسك بها وتأويل الحديث الصحيح طبق رغباتهم وأهوائهم.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٤ ص ١٣٨، الناشر: دار صادر- بيروت.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٦ ص ١٧٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.

(٣) انظر: ابن تيمية الحراني، التوسل والوسيلة: ص ٩٨، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠ هـ. وسيأتي ذكر هذا الحديث والكلام حوله، فانتظر.

(٤) أخرجه البيهقي، في دلائل النبوة: ج ٦ ص ١٦٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣، ١٤٢٩ هـ.

(٥) أخرجه النسائي في عمل اليوم والليلة، ص ٤١٨، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٦ هـ: ولا يوجد فيه عبارة: (وتشفعني فيه).

ثم إنَّ ثبوت هذه الزيادة، لا يغير دلالة الحديث في جواز التوسل بالذات، فإنه بناءً على تفسير الألباني لكلمة الشفاعة وحملها على دعاء النبي للضرير، تكون الكلمات التي علّمها النبي ﷺ للضرير تتضمن أمرين:

الأول: هو التوسل بذاته الشريفة، وهو قوله: « اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه، لتقضى لي ».

والثاني: هو دعاء المتوسل الله تعالى بأنَّ يستجيب دعاء النبي ﷺ في حق نفسه، فلا توجد منافاة بين صدر الدعاء وعجزه.

ومما تقدم يتضح أن عبارة: « اللهم شفعه في » لا تتنافى أيضاً مع التوسل بالذات الواردة في صدر الدعاء، وغاية ما تثبتته الجملة أن النبي ﷺ علم الضرير دعاءً وقام هو بالدعاء له أيضاً.

ويتبين من خلال ذلك كله: أن النبي ﷺ دعا للضرير بدعاء لم تذكره الرواية، وقام بتعليم الضرير عملاً لقضاء الحاجة، ولعلَّ الحكمة في ذلك هي أن النبي ﷺ لم يرد قصر الموضوع على تلك الحالة الخاصة، بل أراد أن يعطي للضرير وللأمة شيئاً عاماً ينفعهم في قضاء الحوائج وهو الصلاة ركعتين ثم الدعاء بتلك الكلمات.

رواية حماد بن سلمة تدل على عموم التوسل

وما يؤيد ما ذكرناه سابقاً؛ رواية حماد بن سلمة، إذ احتوت على زيادة تبطل استدلالهم من رأس، وتثبت أن الدعاء الذي علّمه النبي ﷺ للضرير عام وغير مختص بزمان أو مكان معين، ومعها لا يمكن حمل التوسل على

أنه توسّل بدعاء النبي ﷺ، فقد زاد حمّاد بن سلمة كما في تاريخ ابن أبي خيثمة: «وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك» حكاه ابن تيمية في كتاب التوسّل، قال: «وقد روى أبو بكر ابن أبي خيثمة في تاريخه حديث حماد بن سلمة، فقال: حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا حمّاد بن سلمة أنا أبو جعفر الخطمي عن عمارة بن خزيمة عن عثمان بن حنيف: أنّ رجلاً أعمى أتى النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: إني أصبت في بصري فادع الله لي. قال: اذهب فتوضأ وصل ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيي محمد نبي الرحمة، يا محمد إني أستشفع بك على ربي، في ردّ بصري، اللهم فشفعني في نفسي وشفع نبيي في ردّ بصري، وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك، فرد الله عليه بصره»^(١).

وهذه الزيادة تدلّ على جواز التوسّل في حياة النبي ﷺ وبعد انتقاله إلى الرفيق الأعلى ولا تتناسب مع كلمات السلفية بأنّ التوسّل كان بدعاء النبي ﷺ في حال حياته، بمعنى طلب الدعاء من النبي ﷺ، ولذا حاولوا إبطال هذه الزيادة بحجج واهية:

منها: أنّها مخالفة لرواية من هو أحفظ من حماد بن سلمة، فشعبة وروح بن القاسم لم يوردا هذه الزيادة فتكون شاذة^(٢).
والجواب: أنّ هذا تطبيق للقاعدة في غير محلّها، فهي زيادة على رواية

(١) ابن تيمية الحراني، التوسّل والوسيلة: ص ٩٨-٩٩، الناشر، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٣٩٠هـ

(٢) ابن تيمية الحراني، التوسّل والوسيلة: ص ٩٩. الألباني، التوسّل: ص ٨١-٨٢

الثقات من ثقة ولا توجد مخالفة في المقام، وزيادة الثقة مقبولة، وهذه الزيادة منسجمة مع سياق الرواية.

ومنها: قد تكون الزيادة من الصحابي عثمان بن حنيف وليست من كلام النبي ﷺ^(١).

والجواب: أن هذا تخرص وذنُّ بلا دليل، والظن لا يغني من الحق شيئاً، فلفظ الرواية يحمل على أنه كلام النبي ﷺ ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك.

ومنها: أن المراد من الزيادة هي عين دعوى التوسل بالدعاء؛ فالمراد منها كما يقول الألباني: «يعني من إتيانه صلى الله عليه وسلم في حال حياته وطلب الدعاء منه والتوسل به والتوضؤ والصلاة والدعاء الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يدعو به»^(٢).

والجواب: أن سياق الرواية يقتضي قيام المحتاج بتلك الأفعال من الصلاة والدعاء لتقضى حاجته، وليس فيها دلالة على العود والرجوع إلى النبي ﷺ، إذ إن الملحوظ في الحوار الدائر هو تعليم النبي ﷺ للضير تلك الأفعال، ولم يكن الحوار دائراً حول حصول المجيء أو عدمه، ثم إنه مع ضرورة العود إلى النبي ﷺ لا معنى للتمسك بتلك الأفعال، فالنبي ﷺ قد يوجه إلى أعمال أخرى، أو يقوم بالدعاء له فقط كما دعا لآخرين،

(١) ابن تيمية الحراني، التوسل والوسيلة: ص ٩٩، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، طبعة عام ١٣٩٠ هـ

(٢) الألباني، التوسل: ص ٨٣، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١ - ١٤٢١ هـ

فالمناسب حينئذٍ - طبق هذا البيان - أن يقول له النبي ﷺ: وإذا كانت حاجة فعد إليّ، لا أن يقول له فافعل مثل ذلك.

مضافاً إلى انسجام هذه الزيادة مع متن الدعاء المتضمن للتوسل بذات النبي ﷺ، فيكون المراد منها واضح جداً، وهو: إن حصلت لك حاجة - بعد ذلك - فتوضأ وصلّ ركعتين وادعُ بهذا الدعاء، وهذا ما يفهمه كلّ عربي خالي الذهن من المسبّقات العقديّة.

ومن غرائب الأمور؛ نرى أنّ السلفية يحاولون التمسك بالزيادة التي يشكّك الراوي نفسه في صدورها، كما تقدّم في عبارة: «وشفّعني فيه»، ويحاولون إبطال الزيادة الواردة بسند صحيح معتبر، ومن دون أن يشكّ الراوي فيها.

الشبهة الثانية

أن التوسل بالذات لو سلّمنا بجوازه، فهو مختص بحياة النبي ﷺ دون وفاته^(١).

الجواب

هناك عدّة دلائل وقرائن تفيد عموم الحديث وعدم اختصاصه بحياة النبي ﷺ؛ منها:

١- أنّ تعليم النبي ﷺ للضرير يعتبر سنّة شرعيّة، والسنّة لا يمكن أن تختص بزمن معيّن، ولو كانت خاصّة لكان لزاماً على النبي ﷺ بيان ذلك،

(١) وهذا الكلام لطالما تكرر في الفضائيات والمنتديات الحوارية في شبكة الأنترنت.

فالأصل في سنن النبي ﷺ هو العموم وشمولها لكل الأوقات والأزمان إلا ما خرج بالدليل، وحيث لا دليل على تخصيص هذه الرواية لزم التمسك بالعموم.

وقد صرح الشيخ علي جمعة مفتي الديار المصرية، بعموم الرواية، وعدم الاحتياج إلى إثبات عمومها بقصة الرواية، التي سيأتي ذكرها من قريباً^(١)، حيث قال: «وفي الحقيقة، فنحن لا نحتاج إلى ذكر قصه الحديث... حتى نستدل على جواز الدعاء بهذه الصيغة بعد انتقال النبي صلى الله عليه وسلم، فإذا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم أحداً من أصحابه صيغة دعاء ونقلت إلينا بالسند الصحيح، فدل ذلك على استحباب الدعاء بها في كل الأوقات حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وليس هناك مخصص لذلك الدعاء لهذا الصحابي وحده، ولا مقيد لذلك بحياته صلى الله عليه وسلم، فالأصل في الأحكام والتشريعات أنها مطلقة وعامة إلا أن يثبت المخصص أو المقيد لها»^(٢).

٢- زيادة حماد بن سلمة في الرواية، وهو قول النبي ﷺ: «وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك»، وقد تقدم ذكر الرواية سابقاً، فهذه الزيادة صريحة

(١) والمراد من الرواية هي إرشاد الصحابي عثمان بن حنيف أحد أصحاب الحوائج إلى القيام بهذا الفعل من الصلاة والدعاء المشتمل على التوسل بالنبي ﷺ، والقصة حدثت بعد وفاة النبي ﷺ.

(٢) علي جمعة، البيان لما يشغل الأذهان: ج ١ ص ١٢٥، في جوابه على سؤال رقم: ٤٤. الكتاب مأخوذ من الموقع الرسمي لفضيلة الشيخ علي جمعة: <http://alimamalallama.com>

في أن التوسل بالذات مشروع في حال حياة النبي ﷺ وبعد وفاته، فطروا الحاجة غير مقتصر على حياة النبي ﷺ ولم يقيد النبي ﷺ فعل ذلك في حال حياته فقط، فدلالة هذه الزيادة على العموم مما لا تخفى على أحد.

٣- أن عدول النبي ﷺ عن الدعاء للضرير وتعليمه طريقة معينة لقضاء الحاجة يدل على إرادة النبي ﷺ تعميم هذه المسألة لكل الأمة وعدم قصرها على شخص معين أو زمان معين، وإلا فكان من الممكن أن يدعو النبي ﷺ للضرير ويستجيب الله دعاءه وينتهي الأمر.

٤- فهم الكثير من الحفاظ والمحدثين عموم الخبر وعدم قصره على حياة النبي ﷺ؛ لذا أوردوه في كتبهم تحت أبواب معينة كقضاء الحاجة وغيرها:

فقد أوردته ابن ماجة تحت باب: ما جاء في صلاة الحاجة^(١).

وأوردته البيهقي تحت باب: ما في تعليمه الضرير ما كان فيه شفاؤه حين لم يصبر وما ظهر في ذلك من آثار النبوة^(٢).

وأوردته النووي تحت باب: أذكار صلاة الحاجة^(٣).

وأوردته المنذري تحت باب: الترغيب في صلاة الحاجة ودعائها^(٤).

وهكذا غيرهم، فلو كان الحديث مختصاً في حال حياة النبي ﷺ فلا

(١) ابن ماجة القزويني، سنن ابن ماجة: ج ١ ص ٤٤١، الناشر: دار الفكر.

(٢) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٦ ص ١٦٦، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣، ١٤٢٩ هـ.

(٣) يحيى بن شرف النووي، الأذكار النووية: ص ١٨٤، دار الفكر، بيروت، ط ٤، ١٤١٤ هـ.

(٤) المنذري، الترغيب والترهيب: ج ١ ص ٢٧٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ.

معنى لإيراده تحت تلك العناوين.

والأكثر من ذلك أنّ الترمذي أخرجه في كتابه وصحّحه، وقد قال عن كتابه: «جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين: حديث ابن عبّاس: أنّ النبيّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: إذا شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاقتلوه^(١)...»^(٢).

فيكون هذا الحديث ممّن عمل به بعض أهل العلم، ولا معنى لعملهم به إذا كان مختصاً بحياة رسول الله ﷺ، كما يدّعي السلفية.

٥- فهمُ الصحابي عثمان بن حنيف عموم الحديث، وتعليمه لطالب حاجة بعد وفاة النبي ﷺ تلك الأعمال من الصلاة والدعاء في قصّة معروفة مشهورة، فلا بدّ من الوقوف عليها قليلاً وملاحظتها متناً وسنداً ليتضح الحال.

الصحابي عثمان بن حنيف وحديث الضرير

أخرج الطبراني من طريق عبد الله بن وهب عن شبيب بن سعيد المكي عن روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي المدني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمّه عثمان بن حنيف: «أنّ رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في حاجة له، فكان عثمان لا يلتفت إليه ولا ينظر في

(١) وقد ردّ بعض العلماء على عبارة الترمذي هذه وأوضحوا أنّه حتّى هذين الحديثين قد عمل بهما بعض العلماء، فيكون جميع الكتاب معمول به.

(٢) الترمذي، العلل الصغير: ج ١ ص ٧٣٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

حاجته، فلقي عثمان بن حنيف، فشكا ذلك إليه، فقال له عثمان بن حنيف: ائت الميضاة فتوضأ، ثم ائت المسجد فصلي فيه ركعتين، ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربك وربى عز وجل فيقضي لي حاجتي، وتذكر حاجتك، ورح إليّ حتى أروح معك، فانطلق الرجل، فصنع ما قال له عثمان، ثم أتى باب عثمان، فجاء البواب حتى أخذ بيده، فأدخله على عثمان بن عفان، فأجلسه معه على الطنفسة، وقال: حاجتك؟ فذكر حاجته، فقضاها له، ثم قال له: ما ذكرتُ حاجتك حتى كانت هذه الساعة، وقال: ما كانت لك من حاجة فأتنا، ثم إن الرجل خرج من عنده فلقي عثمان بن حنيف، فقال له: جزاك الله خيراً، ما كان ينظرُ في حاجتي ولا يلتفتُ إليّ حتى كلمتهُ فيّ، فقال عثمان بن حنيف: والله ما كلمتهُ، ولكن شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتاه ضرير فشكا عليه ذهاب بصره، فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أفصبر؟ فقال: يا رسول الله، إنه ليس لي قائد وقد شقّ عليّ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: ائت الميضاة فتوضأ ثم صلّ ركعتين، ثم ادع بهذه الدعوات، قال عثمان: فوالله ما تفرقنا وطال بنا الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرر قط»^(١).

وأخرجه البيهقي من طريق يعقوب بن سفيان: حدثنا أحمد بن شبيب بن سعيد فذكره بطوله^(٢).

(١) الطبراني، المعجم الصغير: ج ١ ص ١٨٣، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

(٢) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٦ ص ١٦٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣، ١٤٢٩ هـ.

وأخرجه من طريق العباس بن فرج عن إسماعيل بن شبيب عن أبيه^(١). قال الطبراني: «لم يروه عن روح بن القاسم إلا شبيب بن سعيد أبو سعيد المكي وهو ثقة، وهو الذي يحدث عنه أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس بن يزيد الأيلي، وقد روى هذا الحديث شعبة عن أبي جعفر الخطمي - واسمه عمير بن يزيد - وهو ثقة تفرد به عثمان بن عمر بن فارس عن شعبة، والحديث صحيح، وروى هذا الحديث عون بن عمارة عن روح بن القاسم عن محمد بن النكدر عن جابر رضي الله عنه وهم فيه عون بن عمارة، والصواب حديث شبيب بن سعيد»^(٢).

فهذا الحديث صحيح من الجهة السندية كما قال الطبراني، وكما تقتضيه القواعد الحديثية، ودلالته واضحة وبينة في جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته، ولم يتسن للسلفية حمل الرواية على التوسل بدعاء النبي ﷺ لأنَّ الحادثة وقعت بعد وفاته، لذا حاولوا نقاش الرواية من جهة أخرى، فحاولوا تضعيفها من حيث السند، فقالوا:

أولاً: أنَّ الطبراني لم يصحَّ القصة وإنما صحَّ الحديث^(٣)، ولا كلام في صحَّة الحديث، إنما الكلام في هذه القصة التي وقعت بعد وفاة

(١) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٦ ص ١٦٧.

(٢) الطبراني، المعجم الصغير: ج ١ ص ١٨٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٣) المقصود من القصة ما روي من أن رجلاً كان يأتي عثمان بن عفان في حاجة له، ولكنه لم يلتفت له بالتفصيل السابق، وأما الحديث فالمقصود به ما روي عن النبي ﷺ من أن ضريراً شكاه له ذهاب بصره فعلمه النبي دعاء الخ.

النبي ﷺ، فلا يمكن التمسك بتصحيح الطبراني حينئذٍ^(١).

الجواب: أنّ سياق كلام الطبراني يقتضي تصحيح القصة كاملة والتي جاء في ضمنها الحديث كما هو واضح، ولو تنزلنا عن ذلك وقلنا: إنه صحّ الحديث فقط الذي جاء في سياقها، فهو أيضاً صرحاً بوثاقة شبيب بن سعيد الذي هو محلّ النزاع في هذا السند، فتوثيقه للرجل بصورة مطلقة ومن دون قيود هو عبارة أخرى عن تصحيحه لسند القصة.

ثانياً: أنّ في سند القصة شبيب بن سعيد، وقبول روايته تتوقف على شرطين: أن تكون من رواية ابنه أحمد عنه، وأن تكون روايته عن يونس لا غير، وهنا تحقق الشرط الأول وهو رواية ابنه أحمد عنه، ولم يتحقق الشرط الثاني، فإنّ شبيب لم يرو عن يونس، إنّما روى الحديث عن روح بن القاسم^(٢).

والجواب: أولاً: عرفنا عمّا قريب أنّ الطبراني قد صرح بوثاقة شبيب من دون قيود. وثانياً: إنّ جملة كبيرة من علماء الحديث ونقّاده صرحوا بوثاقة شبيب مطلقاً:

جاء في تهذيب الكمال: «قال عليّ بن المديني: ثقة كان من أصحاب يونس بن يزيد كان يختلف في تجارة إلى مصر وكتابه كتاب صحيح وقد كتبتها عن ابنه أحمد.

وقال أبو زرعة: لا بأس به.

(١) انظر، الألباني، التوسّل: ص ٨٧، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

(٢) المصدر السابق: ص ٨٥.

وقال أبو حاتم: كان عنده كتب يونس بن يزيد وهو صالح الحديث لا بأس به.

وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو أحمد بن عدي: ولشبيب نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري أحاديث مستقيمة، وحدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير، وذكره بن حبان في كتاب الثقات^(١).

وأضاف ابن حجر في تهذيب التهذيب: «وقال الدارقطني: ثقة، ونقل ابن خلفون توثيقه عن الذهلي، ولمّا ذكره ابن عدي وقال الكلام المتقدم قال بعده: ولعلّ شبيباً لمّا قدم مصر في تجارته كتب عنه ابن وهب من حفظه فغلط ووهم، وأرجو أن لا يتعمد الكذب، وإذا حدث عنه ابنه أحمد فكأنه شبيب آخر يعني يُجوّد، وقال الطبراني في الأوسط: ثقة»^(٢).

فهذه هي كلمات نقاد الحديث والرجال وهي تصرّح بوثاقة الرجل مطلقاً، وقد استثنى ابن عدي حالة واحدة وهي في حال رواية ابن وهب عنه فإنّه حدّث عنه في حال سفره للتجارة فغلط ووهم.

ولعل سبب ذلك يعود لمشااق السفر والتعب فكانت عنده أغلاط. أمّا في حال رواية ابنه أحمد عنه فإنها رواية مستقيمة صحيحة، وبذلك صرّح ابن عدي نفسه حين قال كما تقدم: «وإذا حدّث عنه ابنه أحمد فكأنه شبيب آخر، يعني يجوّد».

ولذا نجد الحافظ ابن حجر يصحّح روايته من طريق ابنه أحمد عنه، فقال

(١) المزني، تهذيب الكمال: ج ١٢ ص ٣٦١-٣٦٢، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٢٦٩-٢٧٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

في التقريب: «لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية ابن وهب»^(١).

وأما الذهبي، فقد أطلق القول في اعتبار حديثه، فقال في الكاشف: «صدوق»^(٢).

فتحصل: أنّ رواية شبيب إما أن تكون معتبرة مطلقاً أو مقيدة في حالة رواية ابنه أحمد عنه، ولا يشترط في اعتبار روايته أن تكون من طريق يونس، فتكون الرواية أعلاه صحيحة ومعتبرة.

على أنّ هذه الرواية وردت تارة من طريق ابن وهب عنه، وأخرى من طريق ابنه أحمد عنه، وهذا يدلّك على أنّ شبيب لم يغلط ولم يهمل حتى في سفره.

وأما كون أنّ البخاري أخرج في صحيحه روايات شبيب برواية ابنه أحمد عنه عن يونس، فلا تعني عدم صحّة رواياته عن غير يونس؛ لأنّ البخاري لم يخرج جميع الروايات الصحيحة في كتابه هذا، بل ترك الكثير الكثير، ثمّ إنّ غاية ما يمكن أن يقال: إنّ الرواية عن أحمد عن أبيه عن غير يونس هي ليست على شرط البخاري في صحيحه، وهذا لا يؤثر في المقام، فالمئات إنّ لم نقل الآلاف من الروايات هي ليست على شرط البخاري وليست على شرط مسلم، وهي روايات صحيحة معمولة بها عند العلماء

(١) ابن حجر، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٤١١، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢- ١٤١٥هـ.
(٢) الذهبي، الكاشف: ج ١ ص ٤٧٩، الناشر: دار القبة للثقافة الاسلامية، مؤسسة علوم القرآن - جدة، ط ١٤١٣هـ.

والفقهاء.

كما أنّ وجود كتب يونس عنده لا يعني انحصار صحّة روايات شبيب بكونها عن يونس، بل غايتها أنّ رواياته عن يونس صحيحة، ولذا فإنّ العلماء كما تقدّم ذكر كلماتهم صرّحوا بأنّه ثقة أو صدوق أو لا بأس به وصرّحوا بوجود كتب يونس عنده، ولم يقيدوا وثاقته في حال رواياته عن يونس.

هذا ما يقتضيه التحقيق الصحيح في حال شبيب، وما عدا ذلك فهو قفز على قواعد الحديث وردّ للحديث الصحيح اعتماداً على المسبقات الذهنية، وهو رد للسنة الصحيحة بلا دليل.

ثالثاً: لا يمكن التمسك بصحّة القصة للاختلاف فيها على أحمد بن شبيب، فقد أخرج الحديث ابن السني في (عمل اليوم والليلة) والحاكم في (المستدرک) من ثلاثة طرق عن أحمد بن شبيب بدون ذكر القصة، وكذلك رواه عون بن عمارة البصري ثنا روح ابن القاسم به، أخرجه الحاكم، وعون هذا وإن كان ضعيفاً، فروايته أولى من رواية شبيب، لموافقته لرواية شعبة وحماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي^(١).

والجواب: الثلاثة الذين أشير إليهم هم:

العبّاس بن فرج والحسين بن يحيى الثوري ومحمّد بن عليّ بن زيد الصائغ، فقد أخرج الحديث ابن السني من طريق العبّاس بن فرج الرياشي والحسين بن يحيى الثوري، قالوا: «ثنا أحمد بن شبيب بن سعيد قال ثنا أبي

(١) الألباني، التوسل: ص ٨٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١ - ١٤٢١هـ

عن روح بن القاسم عن أبي جعفر المدني وهو الخطمي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمّه عثمان بن حنيف رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجاء إليه رجل ضرير فشكا إليه ذهاب بصره...»^(١).

وأخرجه الحاكم من طريق محمد بن علي بن زيد الصائغ: «ثنا أحمد بن شبيب بن سعيد الحبطي حدثني أبي عن روح بن القاسم عن أبي جعفر المدني وهو الخطمي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وجاءه رجل ضرير فشكا إليه ذهاب بصره، فقال: يا رسول الله ليس لي قائد وقد شق عليّ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: ائت الميضاة، فتوضأ ثم صل ركعتين ثم قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد صلى الله عليه وآله نبي الرحمة يا محمد اني أتوجه بك إلى ربك فيجلى لي عن بصري، اللهم شفّعني فيّ وشفّعني في نفسي»، قال عثمان: «فوالله ما تفرقنا ولا طال بنا الحديث حتى دخل الرجل وكأنه لم يكن به ضر قط»^(٢).

وحينئذ يتسنى لنا أن نقول:

١- أنه لا توجد مخالفة في المقام، لأنّ هناك حديث عن النبي ﷺ وهناك قصّة حدثت لرجل مع عثمان بن حنيف، فالراوي قد يروي الحديث في بعض الأحيان، وقد يروي الحديث بقصّته في بعض آخر، فأين

(١) ابن السنّي، عمل اليوم والليلة: ج ١ ص ٥٨١، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة، بيروت.

(٢) الحاكم النيسابوري، المستدرک: ج ١ ص ٥٢٦-٥٢٧. الناشر: دار المعرفة- بيروت.

المخالفة؟! فهذه كتب الحديث تارة تنقل حديثاً بطوله وأخرى مختصراً، فكيف إذا كانت هناك قصة مع الحديث، فمن الطبيعي جداً أن الراوي قد ينقل القصة مع الحديث تارة وقد يقتصر على الحديث تارة أخرى.

٢- أن من روى القصة عن أحمد هو الحافظ الثقة المشهور يعقوب بن سفيان الفسوي، ومن لم يرو القصة مع الحديث، بل اقتصر على نقل الحديث فقط، هؤلاء الثلاثة أعلاه، وحينئذٍ ومن المعروف عند علماء الحديث أنه تقدم رواية الأوثق والأحفظ، ولا شك هنا في تقديم رواية الحافظ يعقوب بن سفيان على غيره، خصوصاً إذا ما عرفنا أن العباس بن فرج وهو أحد الثلاثة، قد روى القصة مع الحديث كما عند البيهقي^(١) فهو حينئذٍ موافق للحافظ الفسوي.

والحسين بن يحيى؛ لم نعثر عليه في كتب الرجال، فلا حجة في روايته، فلم يبق مخالف للفسوي إلا محمد بن علي بن زيد الصائغ كما عند الحاكم، وهو وإن كان ثقة، إلا أنه لا يبلغ مرتبة الحافظ المشهور يعقوب بن سفيان الفسوي، ولا شك في تقديم رواية الفسوي عليه، قال أبو زرعة الدمشقي عنه: «قدم علينا رجلاً من نبلأ الرجال، أحدهما وأجلهما يعقوب بن سفيان أبو يوسف، يعجز أهل العراق أن يروا مثله رجلاً»^(٢).

أما ما ذيل به الألباني كلامه من تقديم رواية عون الضعيف على رواية

(١) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٦ ص ١٦٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣ - ١٤٢٩هـ.

(٢) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٣ ص ١٨٢، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٩ -

شبيب الثقة، فهذا لا قائل به من أهل العلم، مع أنها لا تنفع الألباني بالمرّة، لأنه لا يوجد فيها طلب دعاء من النبي ﷺ بل ورد فيها أنّ الأعمى قال للنبي ﷺ: «يا رسول الله، علّمني دعاء أدعوه به يرد الله على بصري، فقال له: قل: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك نبي الرحمة يا محمد إني قد توجهت بك إلى ربّي اللهم شفّعه في وشفّعني في نفسي، فدعا بهذا الدعاء فقام وقد أبصر»^(١).

فالرواية بهذا اللفظ لا يمكن حملها على التوسل بدعاء النبي ﷺ، بل هي صريحة في التوسل بالذات، وصريحة في عمومها لأنّ التعليم غير مختص بشخص دون آخر.

فتلخص أنّه لا توجد مخالفة من الأساس، فبعضهم روى القصّة والحديث وبعضهم اقتصر على الحديث، ولو كانت هناك مخالفة فرواية الفسوي مقدمة على غيرها، وبهذا يثبت صحّة القصّة، ويثبت معها جواز التوسل بذات النبي ﷺ بعد وفاته.

رابعاً: أنّ ما علّمه عثمان بن حنيف لصاحب الحاجة بعض دعاء النبي ﷺ، ولم يذكر فيه عبارة: «اللهم شفّعه فيّ وشفّعني فيه» فما أمر به عثمان لم يكن مأثوراً عن النبي ﷺ لأنه جزء من تعليم النبي ﷺ وما هو المأثور عن النبي ﷺ لم يأمر به عثمان، ومثل هذا لا تقوم به حجة^(٢).

الجواب: أمّا جملة «وشفّعني فيه» فتقدّم أنّها زيادة وغلط من الراوي،

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین: ج ١ ص ٥٢٦، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

(٢) انظر: ابن تيمية، التوسّل والوسيلة: ص ١٠١، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ١٣٩٠هـ.

وأما جملة «فشفعه في» فلم يذكرها عثمان، لأنه فهم من كلام النبي ﷺ أن هذه الفقرة مختصة بحياته لذا لم يذكرها، لكنه لم يفهم أن الصلاة ركعتين والدعاء مختص بحياة النبي ﷺ لذا علم صاحب الحاجة ذلك الدعاء مستنداً به إلى النبي ﷺ ولم يسند إلى نفسه، فما علمه عثمان هو مأثور عن النبي ﷺ وتقوم به الحجّة خصوصاً أن عثمان سمع من النبي ﷺ أنه قال: «وإن كانت لك حاجة فافعل مثل ذلك» ففهم أن هذا الدعاء عام وأن تلك الفقرة خاصة في حياته ﷺ.

الشبهة الثالثة

إنّ هذا التوسل لو سلّمنا بجوازه فهو مختص بذات النبي ﷺ دون غيره، لا يشاركه فيه غيره من الأنبياء والصالحين، وإلحاقهم به ممّا لا يقبله النظر الصحيح؛ لأنه سيدهم وأفضلهم جميعاً، فيمكن أن يكون هذا مما خصّه الله به عليهم ككثير ممّا صحّ به الخبر، وباب الخصوصيات لا تدخل فيه القياسات، فمن رأى أنّ توسّل الأعمى كان بذاته لله، فعليه أن يقف عنده، ولا يزيد عليه، كما نقل عن الإمام أحمد والشيخ العزّ بن عبد السلام رحمهما الله تعالى. هذا هو الذي يقتضيه البحث العلمي مع الإنصاف^(١).

الجواب

أولاً: هذا الاعتراف بأنّ الإمام أحمد والعزّ بن عبد السلام يجوزون التوسّل بذات النبي ﷺ بعد وفاته، يقطع الشكّ في دخول التوسّل في باب

(١) الألباني، التوسل: ٧٥-٧٦، الناشر: الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١- ١٤٢١هـ

البدعيات أو الشركيات، وإلا لكان لزاماً على السلفية أن تتهم الإمام أحمد وكذا الشيخ العزّ بن عبد السلام بالشرك أو البدعة!!! وإذا كانت المسألة أجنبيّة عن ذلك فلا معنى لهذا التطييل والتزوير سواء قلنا بالاختصاص بالنبي ﷺ أو التعديّ إلى غيره، لأنّ المسألة تابعة للدليل ولا حجة لفريق على آخر، فكلّ من قام عنده الدليل على جواز التوسل بالأولياء والصالحين يكون الأمر حجة عليه ولا يصحّ للآخرين التشنيع عليه، كما هو الشأن في سائر المسائل الفقهية، فالاختلاف موجود ولا نرى في البين من يشنع على ذلك^(١).

ثانياً: أنّ الإمام أحمد نُقل عنه جواز التوسل بذات النبي ﷺ ولم يُنقل عنه المنع من غيره، فقد جاء في منسك المروزي، أنّه قال: «وحوّل وجهك إلى القبلة وسل الله حاجتك متوسلاً إليه بنبيّه صلى الله عليه وسلّم تقض من الله عزّ وجلّ»^(٢)؛ ولذا سيأتي في ذكر كلمات العلماء، أنّ علماء الحنابلة - وهم أعرف برأي إمامهم - لم يقصروا التوسل على ذات النبي ﷺ بل تعدّوا إلى الأولياء والصالحين.

ثالثاً: عدم اختصاص جواز التوسل بالنبي ﷺ من خلال الرواية نفسها؛

(١) والشيعة الاثنا عشرية هي فرقة إسلامية لها منهجها العلمي في الاستدلال بالاستناد إلى القرآن وروايات النبي الأكرم ﷺ الواردة عن طريق أهل البيت عليهم السلام، وفيها ما يدلّ على حلّية التوسل بالأنبياء والأئمة والصالحين، فهي حجة عندهم أمام الله سبحانه وتعالى، وليس للغير نفي ذلك إلا من خلال الحوار حول حقيقة المنع الصحيح الذي منه تؤخذ علوم الشريعة المحمدية، والأدلة كثيرة في ضرورة رجوع الأمة إلى أهل البيت عليهم السلام.

(٢) الرد على الأحنائي واستحباب زيارة خير البرية: ص ١٦٨، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة.

وذلك من خلال تنقيح مناط الحكم، فإن التوسل بالنبي ﷺ إنما هو لأجل كون النبي ﷺ يتحلّى بالتقوى والإيمان والعمل والصالح والإخلاص لله سبحانه وتعالى، وبعبارة أخرى لقرب درجة النبي ﷺ من الله تعالى، وهذا المعنى وإن كان النبي ﷺ يمثل أعلى درجاته إلا أنه غير مختص به وغير منحصر به، فالأولياء والصالحون لهم درجات من القرب الإلهي وإن كانت لا تصل إلى مرتبة النبي ﷺ، وحينئذٍ جاز التوسل بهم إلى الله سبحانه وتعالى.

الدليل الثاني على التوسل بالذات

حديث توسل آدم بالنبي محمد ﷺ

أخرج الحاكم بسنده إلى عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جدّه عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لما اقترف آدم الخطيئة، قال: يا رب، أسألك بحقّ محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم وكيف عرفت محمد و لم أخلقه؟ قال: يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيّ من روحك رفعت رأسي، فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضيف إلي اسمك إلا أحبّ الخلق إليك، فقال الله: صدقت يا آدم، إنه لأحبّ الخلق إليّ، ادعني بحقه فقد غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتك».

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد وهو أول حديث ذكرته لعبد

الرحمن بن زيد بن أسلم في هذا الكتاب»^(١).

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة، وقال: «تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، من هذا الوجه، وهو ضعيف»^(٢).

قال المقرئزي: «هو أبو زيد عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، مولى عمر بن الخطاب، ضعفه أحمد وأبو داود والنسائي، وقال ابن عدي: له أحاديث حسان، وهو ممن احتمله وصدقه بعضهم، وهو ممن يكتب حديثه...»^(٣).

وقال المنذري متكماً حول سند رواية فيها عبد الرحمن بن زيد: «رواه ابن ماجه من رواية عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقد وثق، قال ابن عدي: أحاديثه حسان وهو ممن احتمله الناس وصدقه بعضهم وهو ممن يكتب حديثه»^(٤).

قلت: فمثله ممن يستشهد بحديثه إن شاء الله.

وهناك عدة شواهد على حديث توسل آدم عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وآله أهمها:

الشاهد الأول: حديث استشفاع آدم عليه السلام وحواء باسم النبي صلى الله عليه وآله.

قد وجدنا لهذا الحديث شاهداً قوياً الإسناد، أورده ابن تيمية في مجموع الفتاوى، قال: «وقد رواه أبو الحسين بن بشران من طريق الشيخ

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین: ج ٢ ص ٦١٥، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) البيهقي، دلائل النبوة: ج ٥ ص ٤٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣ - ١٤٢٩هـ.

(٣) المقرئزي، إمتاع الأسماع: ج ٣ ص ١٨٩، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ط ١، ١٤٢٠هـ.

(٤) المنذري، الترغيب والترهيب: ج ٣ ص ١٤، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

أبي الفرج ابن الجوزي في الوفا بفضائل المصطفى: حدثنا أبو جعفر محمد بن عمرو حدثنا أحمد بن إسحاق بن صالح ثنا محمد بن صالح ثنا محمد بن سنان العوفي ثنا إبراهيم بن طهمان عن يزيد بن ميسرة عن عبد الله بن سفيان عن ميسرة، قال: قلت يا رسول الله، متى كنت نبياً؟ قال: لما خلق الله الأرض واستوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات وخلق العرش كتب على ساق العرش محمد رسول الله خاتم الأنبياء، وخلق الله الجنة التي أسكنها آدم وحواء، فكتب اسمي على الأبواب والأوراق والقباب والخيام وآدم بين الروح والجسد، فلما أحياه الله تعالى نظر إلى العرش فرأى اسمي فأخبره الله أنه سيد ولدك، فلما غرهما الشيطان تابا واستشفعا باسمي إليه»^(١).

قال الصالحي الشامي: «وروى ابن الجوزي بسند جيد لا بأس به عن ميسرة رضي الله تعالى عنه» وذكر الحديث^(٢).

وقال الحافظ الغماري: «إسناد هذا الحديث قوي»^(٣).

ومن الواضح أن قوله: «واستشفعا باسمي إليه» هو معنى قول آدم في الحديث السابق: «يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي»، فهو من نوع التوسل بالذات ولا يمكن حمله على أي معنى آخر، خصوصاً أن القصة

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢ ص ١٥٠، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.

(٢) الصالحي الشامي، سبيل الهدى والرشاد: ص ٨٦، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.

(٣) عبد الله بن الصديق الغماري، الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين: ص ١٣٩، الناشر: مطبعة العهد الجديد، ط ٢، ١٣٧٤هـ.

حصلت قبل مولد النبي ﷺ وفي زمن آدم عليه السلام، فلا يمكن لأحد أن يقول هنا أن هذا التوسل هو توسل بدعاء النبي ﷺ.

وحيث إن السلفية لم يستطيعوا تأويل هذه الدلالة، لذا حاولوا إبطال هذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: إن هذا السند ليس له أصل، فابن الجوزي لم يذكر الأسانيد في كتابه الوفا بأحوال المصطفى المطبوع بين أيدينا بأكثر من طبعة، فلا يمكن إثبات الدلالة بسند لا أصل له.

الجواب:

١- إن السند ذكره ابن تيمية وهو شيخ الإسلام بزعمكم، ومن البعيد جداً أن يقع بخطأ مثل هذا، بحيث يُركب إسناداً كاملاً على حديث ليس له إسناد، فإن من يقع في مثل هذا الخطأ لا يمكن الاعتماد عليه مطلقاً، لذا لا بد أن يكون ابن تيمية اعتمد على مصدر موثوق في معرفة سند ابن الجوزي.

٢- إن الشيخ الصالحي الشامي وهو تلميذ السيوطي جود إسناد الحديث من طريق ابن الجوزي كما تقدم، ولم يعزه إلى ابن تيمية، فلعله وقف على الإسناد أيضاً، أو لا أقل من كونه أمضى كلام ابن تيمية ولم يتوقف فيه.

٣- لو قبلنا أن سند هذا المتن مفقود فلا يضر ذلك بصحته، وذلك أن ابن الجوزي ذكر في مقدمة كتابه بأنه لا يخلط فيه الصحيح بالكذب كما يفعل

من يقصد تكثير روايته^(١)، وهذا يدلّ على أنّه انتقى الصحيح، خصوصاً أنّ هذا الحديث هو ثالث حديث ذكره في كتابه، فلا يعقل أن يصدر كتابه بأحاديث موضوعة أو ضعيفه مع عبارته هذه.

بل إنّ ابن الجوزي عاد في مكان آخر من كتابه، وقال: «ومن بيان فضله على الأنبياء: أنّ آدم سأل ربّه بحرمة محمّد أن يتوب عليه، كما ذكرنا»^(٢) فهو أرسلها إرسال المسلّمات، ولم تكن عنده عقدة من مسألة التوسّل، بل عدّ التوسل به ﷺ من دلائل فضله على الأنبياء.

فسواء عرفنا إسناده أم لم نعرفه، فإنّ ابن الجوزي يعترف بصحّته، وقول العالم معتبر مأخوذ به ما لم نقف على علّة ظاهرة توجب طرحه، وحيث لم نقف هنا على السند كما يزعمون، فيبقى قول ابن الجوزي حجّة؛ لأنّه وقف على الإسناد واعترف بصحّة الحديث.

٤- أنّ ابن تيمية ذكر بعد هاتين الروايتين ما يدلّ على اعتبارهما وتعاضدهما معاً فقد ذكر هذه الرواية أولاً ثمّ ذكر بعدها رواية عبد الرحمن بن زيد وقال: «فهذا الحديث يؤيد الذي قبله وهما كالتفسير للأحاديث الصحيحة»^(٣).

فهل يعتمد شيخ الإسلام على أحاديث ضعيفة واهية ويفسّر بها الأحاديث الصحيحة!!!

(١) انظر: ابن الجوزي، الوفا بأحوال المصطفى: ص ١٠، الناشر: المكتبة العصرية- بيروت، ١٤٢٦هـ

(٢) ابن الجوزي، الوفا بأحوال المصطفى: ص ٢٧١، الناشر: المكتبة العصرية- بيروت، ط ١٤٢٦هـ

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢ ص ١٥١، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.

فتحصل مما تقدم؛ أنّ هذا الوجه في تضعيف الرواية غير صحيح، وفيه اتهام لشيخ الإسلام بوضع الأسانيد على المتون، ولا يمكن التفصي من ذلك بنسبة الخطأ لنساخت كتب ابن تيمية، فهو مضافاً لبعده جداً، فان ابن تيمية لم يقتصر على ذكر السند، بل أضاف بأنّ الحديث مؤيد برواية عبد الرحمن بن زيد، واعتبرهما كالتفسير للأحاديث الصحيحة، فهل أنّ هذه العبارة أيضاً من خطأ النساخت!!

الوجه الثاني: أنّ الزيادة في الحديث من قوله: «فلما غرهما الشيطان تابا واستشفعا باسمي إليه»، لم ترد في طرق حديث ميسرة، فما جاء عنه هو لفظ مختصر، وهو: «قلت: يا رسول الله، متى كنت نبياً قال: وآدم عليه السلام بين الروح والجسد»^(١)، فتكون هذه الزيادة شاذة.

الجواب:

١- أنّ هذه الزيادة غير مخالفة للحديث، ولا مغيرة لمعناه، بل هي عبارة عن أمر آخر، يتحدث عن الكلمات التي ذكرها آدم فتاب الله عليه، وهي الاستشفاع بمحمد ﷺ، فهي بمنزلة الرواية المستقلة، فمادام الإسناد صحيحاً فهي زيادة صحيحة مقبولة ولا موجب لطرحتها.

٢- أنّ هذه الزيادة لها شواهد ولم يتفرد بها راوٍ واحد حتى يُقال بشذوذها، فقد تقدم في رواية عبد الرحمن بن زيد أنّ آدم قال: «يا ربّ أسألك بحقّ محمدٍ لما غفرت لي» وستأتي شواهد أخرى على ذلك فيما يلي.

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٥ ص ٥٩. الناشر: دار صادر - بيروت.

الشاهد الثاني: توسّل آدم عليه السلام بحق محمّد صلى الله عليه وآله وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام:

وهو ما أخرجه ابن المغازلي وابن الجوزي بسنديهما عن محمّد بن علي بن خلف العطار قال: «حدّثنا حسين الأشقر حدّثنا عمرو بن ثابت عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس، قال: سألت النبيّ صلى الله عليه وسلم عن الكلمات التي تلقّاها آدم من ربّه فتاب عنه، فقال: قال بحقّ محمّد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلّا تبتّ عليّ فتاب عليه»^(١).

وسند ابن الجوزي لم يتكلّم فيه إلا من جهة حسين الأشقر، وعمرو بن ثابت، وهو عمرو بن أبي المقدام، أما أبوه (أبو المقدام) هو ثابت بن هرمز، فهو ثقة^(٢)، وسعيد بن المسيّب تابعي ثقة ثبت^(٣)، ومحمد بن علي بن خلف العطار، ثقة مأمون حسن العقل^(٤).

أمّا حسين الأشقر؛ فقد تقدّم في الجزء الأوّل^(٥)، ونتعرض له هنا مختصراً، مع بعض الإضافات: فهو صدوق لم يُتّهم بعدالته، بل صرّحوا

(١) ابن المغازلي، مناقب الامام علي: ص ١٠٤-١٠٥، الناشر: دار الأضواء - بيروت، ط ١٤٢٤ هـ
ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢ ص ٣، الناشر: المكتبة السلفية، ط ١٣٨٦ هـ.

(٢) انظر ترجمته في: المزي، تهذيب الكمال: ج ٤ ص ٣٨٠-٣٨١، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤١٣ هـ

(٣) انظر ترجمته في: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٧٤-٧٧. الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠٤ هـ

(٤) انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٣ ص ٢٦٩. الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١-١٤١٧ هـ

(٥) انظر: الجزء الأوّل: ص ٣٢٢.

بصدقه وعدم تعمده الكذب، فقد ورد عن أحمد بن محمد بن هانئ، قال: «قلت لأبي عبد الله - يعني ابن حنبل: تُحدّث عن حسين الأشقر؟ قال: لم يكن عندي ممّن يكذب... وقال ابن الجنيّد: سمعت ابن معين ذكر الأشقر، فقال: كان من الشيعة الغالية، قلت: فكيف حديثه؟ قال: لا بأس به، قلت: صدوق؟ قال: نعم، كتبت عنه»^(١).

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات^(٢).

وقال ابن حجر: «صدوق يهمل، ويغلو في التشيع»^(٣).

وقال النسائي: حسين الأشقر ليس بالقوي^(٤). وكذا قال الدارقطني^(٥).

والراجح عند أهل الفن أنّ قولهم ليس بالقوي لا يعني التضعيف، بل يعني أنّه لا يبلغ رتبة الثقات الأثبات^(٦). كما أنّ الترمذي والبخاري يقبلون رواية الأشقر، فقد قال الترمذي معلّقاً على حديث: «الذهب بالذهب عيناً بعين» والذي في رواته حسين الأشقر: «سألت محمداً [يعني البخاري] عن هذا الحديث، فقال: أرجو أن يكون محفوظاً، وحسين بن الحسن مقارب

(١) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب: ج ٢ ص ٢٩١-٢٩٢، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٢) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ١٨٤، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - الهند.

(٣) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ١ ص ٢١٤، الناشر: دار الكتب العلميّة - بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.

(٤) النسائي، الضعفاء والمتروكين: ص ١٦٨، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.

(٥) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٥٣١، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١- ١٣٨٢هـ.

(٦) انظر: الذهبي، الموقظة: ص ٨٢، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢، ١٤١٢هـ.

الحديث»^(١).

ولفظ: «مقارب الحديث» من ألفاظ التعديل، قال الترمذي عند كلامه عن الأفرريقي: «ورأيت محمّد بن إسماعيل يقوى أمره، ويقول: هو مقارب الحديث»^(٢).

فتلخّص، أنّ الرجل غير مطعون في صدقه ووثاقته، بل الطعن جاء نتيجة تشيحه ورواياته لفضائل أهل البيت عليهم السلام.

وأما عمرو بن ثابت؛ فالظاهر أنّ الرجل صدوق في نفسه وأحاديثه مستقيمة وليس فيها نكارة، لكنهم ضعّفوه بأمر لا علاقة لها بالوثاقة، وهذه الأمور هي الرفض والتشيع وسبّ السلف كما يزعمون، وروايته: ارتداد الناس بعد رسول الله إلا أربعة:

قال أبو داود: «عمرو بن ثابت، وأبو إسرائيل، ويونس بن خباب ليس في حديثهم نكارة»^(٣)، وقال: «قد روى إسماعيل بن أبي خالد، وسفيان عن عمرو بن ثابت - وهو المشؤوم^(٤) - ليس يشبه حديثه أحاديث

(١) الترمذي، علل الترمذي: ج ١ ص ١٨٤، بترتيب أبي طالب القاضي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ١٢٨، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢-٣، ١٤٠٣هـ.

(٣) أبو داود، سؤالات الآجري لأبي داود: ج ١ ص ٢٤٥، الناشر: مكتبة دار الاستقامة، السعودية، مؤسسة الريان - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

(٤) في تهذيب الكمال: ج ٢١ ص ٥٥٧، وتهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٩، وهو المشؤوم، ولربّما المراد هو كثير الشامات.

الشيعة، وجعل يقول: يعني أنّ أحاديثه كانت مستقيمة»^(١)، وقال: «وعمر بن ثابت رافضي رجل سوء، ولكنّه كان صدوقاً في الحديث»^(٢).

كما أنّ ابن المبارك حدّث عنه ثمّ ترك ذلك: قال الحاكم: «عمر بن ثابت هذا هو ابن أبي المقدم الكوفي، وليس من شرط الشيخين، وإنّما ذكرته شاهداً، ورواية عبد الله بن المبارك عنه حثني على إخراجه»^(٣).

وقال عبد الملك: «سألت ابن المبارك، قلت: عمرو بن ثابت، لم تركت حديثه؟ قال: كان يشتم السلف؛ فلذلك تركت حديثه»^(٤).

فابن المبارك كان يحدث عن عمرو، وقد أوضح العلّة في تركه إياه، وهي دعوى سبّ السلف، ومرادهم من السلف على ما يبدو: عثمان، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: «كان يشتم عثمان، ترك ابن المبارك حديثه»^(٥). وهذه ليست بعلة قاذحة عندهم، فهم يوثقون من يسبّ ويقع في عليّ بن أبي طالب، فلماذا يضعّف من يقع في عثمان ولا يضعّف من يقع في غيره من الصحابة!!؟

ولذا نرى الحافظ أبا الوليد هشام بن عبد الملك لا يرى به بأساً، قال الحافظ الفسوي: «فسمعت أبا الوليد هشام بن عبد الملك، يقول: قد كتبنا

(١) سؤالات الآجري لأبي داود: ج ١ ص ٣٤٢، الناشر: مكتبة دار الاستقامة - السعودية، مؤسسة الريان - بيروت، ط ١ - ١٤١٨هـ.

(٢) أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود: ص ٧٢، الناشر: دار الفكر، ط ١، ١٤١٠هـ.

(٣) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين: ج ١ ص ٩٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٤) انظر: العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٣ ص ٢٦٢، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ.

(٥) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ١٠، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤٠٤هـ.

عنه ونحدث عنه. فقال له قائل: ابن المبارك تكلم فيه. قال أبو الوليد: كان يذهب مذهب الزيدية ولم يكن به بأس»^(١).

كما أنّ هناد بن السري حدّث عنه كثيراً، وقال: «كتبت عن عمرو بن ثابت، قال: حدّثنا كثيراً فبلغني عنه أنه كان يوماً عند حبان بن علي، قال هناد: وأخبرني من سمعه وما أراه إلا نوفل، يقول: كفر الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أربعة، قال: قيل لحبان: أيقول هذا ولم تنكر عليه؟ قال: فقال حبان: هو جليسننا، كأنه قال: فكرهت أن أقول له شيئاً، قال: وكان حين تكلم بهذا الكلام يتناوم، كأنه ينعس، يعني حبان»^(٢).

فلاحظ هنا أنّ حبان بن علي يرفض الطعن في عمرو بن ثابت، بل أظهر نفسه مظهر المتناعس لأجل أن لا يتكلم فيه، مضافاً إلى أنّ هذه الرواية ليست بعلة قاذحة في الرجل، فهو لم يتفرد بها، بل قد روي ذلك بأسانيد صحيحة، وعلى سبيل المثال ما جاء عن أنس، قال: «لما توفى رسول الله صلى الله عليه وآله ارتدت العرب». والحديث صححه الحاكم ووافقه الذهبي^(٣).

كما أنّ عبد الرحمن بن مهدي ارتضاه فحدّث عنه أيضاً، قال محمد بن المشني: «سمعت عبد الرحمن يُحدّث عن عمرو بن ثابت بن أبي

(١) الفسوي، المعرفة والتاريخ: ج ٣ ص ٢٣، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٣ ص ٢٦١.

(٣) الحاكم، المستدرک: ج ١ ص ٣٨٦، الناشر: دار المعرفة-بيروت.

المقدم»^(١).

وقد لخص البزار الرأي في عمرو بن ثابت، حيث قال: «كان يتشيع ولم يُترك»^(٢).

ولذا فإن البخاري لم يزد على أن قال: «ليس بالقوي عندهم»^(٣). وعرفنا فيما سبق أن هذه العبارة لا تدل على الجرح، بل تفيد درجة دانية من الوثاقة، فهو بمنزلة الصدوق.

فتلخص من جميع ما تقدم: أن الرجل صدوق في نفسه، فيكون حديثه حسناً لذاته، ولا أقل من كونه صالحاً في المتابعات والشواهد، فيعضد الحديثين اللذين قبله فيكون الحديث حسناً بمجموع طرقه.

الشاهد الثالث: توسل آدم عليه السلام بجاه محمد صلى الله عليه وآله:

قال السيوطي: «وأخرج ابن المنذر عن محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب قال: لما أصاب آدم الخطيئة عظم كربه واشتد ندمه، فجاءه جبريل، فقال: يا آدم، هل أدلك على باب توبتك الذي يتوب الله عليك منه، قال: بلى يا جبريل، قال: قم في مقامك الذي تناجي فيه ربك فمجده وامدح، فليس شيء أحب إلى الله من المدح، قال: فأقول ماذا يا جبريل؟ قال: فقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير كله، وهو على كل شيء

(١) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٣ ص ٢٦٢، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ.

(٢) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ١٠، الناشر: دار الفكر - بيروت.

(٣) العقيلي، ضعفاء العقيلي: ج ٣ ص ٢٦١.

قدير، ثم تبوء بخطيئتك، فتقول: سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت رب إني ظلمت نفسي وعملت سوء فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت.

اللهم إني أسالك بجاه محمد عبدك وكرامته عليك أن تغفر لي خطيئتي، قال: ففعل آدم، فقال الله: يا آدم من علمك هذا؟ فقال: يا رب إنك لما نفخت في الروح فقمتم بشراً سوياً أسمع وأبصر وأعقل وأنظر، رأيت على ساق عرشك مكتوباً: بسم الله الرحمن الرحيم لا إله إلا الله وحده لا شريك له محمد رسول الله، فلما لم أر على أثر اسمك اسم ملك مقرب ولا نبي مرسل غير اسمه علمت أنه أكرم خلقك عليك، قال: صدقت، وقد تبت عليك وغفرت لك خطيئتك، قال: فحمد آدم ربه وشكره وانصرف بأعظم سرور لم ينصرف به عبد من عند ربه»^(١).

الشاهد الرابع: توسل آدم عليه السلام بحق محمد صلى الله عليه وآله وآل محمد:

أخرج الديلمي في مسند الفردوس على ما ذكره السيوطي بسند رواه عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله أن الكلمات التي قالها آدم فتاب الله عليه هي: «اللهم إني أسالك بحق محمد وآل محمد سبحانك لا إله إلا أنت عملت سوءاً وظلمت نفسي فاغفر لي إنك أنت الغفور الرحيم، اللهم إني أسالك بحق محمد وآل محمد، سبحانك لا إله إلا أنت عملت سوءاً وظلمت نفسي فتب عليّ أنك أنت التواب الرحيم، فهؤلاء الكلمات التي تلقى»^(٢).

الشاهد الخامس: توسل آدم بحق محمد صلى الله عليه وآله:

(١) السيوطي، الدر المنثور: ج ١ ص ٦٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٢) السيوطي، الدر المنثور: ج ١ ص ٦٠، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

قال الآجري: «أخبرنا أبو أحمد هارون بن يوسف بن زياد التاجر، قال: حدثنا أبو مروان العثماني، قال: حدثني أبي عثمان بن خالد، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه قال: من الكلمات التي تاب الله بها على آدم عليه السلام قال: اللهم إني أسألك بحق محمد عليك، قال الله عز وجل: يا آدم، ما يدريك بمحمد؟ قال: يا رب رفعت رأسي فرأيت مكتوباً على عرشك: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنه أكرم خلقك عليك»^(١).

الشاهد السادس: توسّل آدم بحرمة النبي ﷺ:

أورده القسطلاني في المواهب اللدنية، قال: «وروي أنه لما خرج آدم من الجنة رأى مكتوباً على ساق العرش وعلى كل موضع في الجنة اسم محمد ﷺ مقروناً باسم الله تعالى، فقال: يا ربّ هذا محمد من هو؟ فقال الله: هذا ولدك الذي لولاه ما خلقتك. فقال: يا رب بحرمة هذا الولد ارحم هذا الوالد، فنودي: يا آدم، لو تشفعت إلينا بمحمد في أهل السماوات والأرض لشفعناك»^(٢).

وينتج من جميع ذلك أنّ الحديث قويٌّ بشواهده.

(١) الآجري، الشريعة: ج ٣ ص ١٤١٠، الناشر: دار الوطن، الرياض - السعودية، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

(٢) القسطلاني، المواهب اللدنية: ج ١ ص ٤٣، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.

الدليل الثالث على التوسل بالذات

توسل النبي ﷺ بنفسه وبالأنبياء الذين من قبله

قال الطبراني: «حدّثنا أحمد بن حمّاد بن زغبة قال: حدّثنا روح بن صلاح قال: حدّثنا سفيان الثوري، عن عاصم الأحول، عن أنس بن مالك قال: لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أمّ عليّ، دخل عليها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فجلس عند رأسها، فقال: رَحِمَكَ اللهُ يا أُمِّي، كنتِ أُمِّي بعد أُمِّي، تجوعين وتشبعيني، وتعرين وتكسيني، وتمنعين نفسك طيب الطعام وتطعميني، تريدن بذلك وجه الله والدار الآخرة، ثمّ أمر أن تغسل ثلاثاً وثلاثاً، فلما بلغ الماء الذي فيه الكافور سكبها عليها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم بيده، ثمّ خلع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قميصه فألبسها إياه، وكفّنت فوقه، ثمّ دعا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم أسامة بن زيد وأبا أيوب الأنصاري وعمر بن الخطاب وغلماً أسود ليحفروا، فحفروا قبرها، فلما بلغوا اللحد حفره رسول الله بيده، وأخرج ترابه بيده، فلما فرغ دخل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم فاضطجع فيه، وقال: الله الذي يحيي ويميت وهو حي لا يموت اغفر لأمي فاطمة بنت أسد ولقنّها حجبها، ووسّع عليها مدخلها، بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي، فإنّك أرحم الراحمين، ثمّ كبر عليها أربعاً، ثمّ أدخلوها القبر هو والعبّاس وأبو بكر الصديق».

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عاصم الأحول إلا سفيان

الثوري، تفرد به روح بن صلاح»^(١).

قال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه روح بن صلاح وثقه ابن حبان والحاكم وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح»^(٢).

قلت: عبارة الهيثمي تدلّ على تحسين حديث الرجل، فإنّه قال: فيه ضعف، ولم يقل ضعيف، فأقلّ حالاته أن يكون حديثه حسناً.

وقال الفقيه ابن حجر الهيثمي: «وروى الطبراني بسند جيد أنه ذكر في دعائه بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي»^(٣).

والحديث دلّته صريحة في التوسّل؛ ولذا ذكره الفقيه ابن حجر الهيثمي تحت عنوان: «جواز التوسل برسول الله صلى الله عليه واله وسلم»^(٤)، وقال العلامة أحمد زيني دحلان: «ومما جاء عنه صلى الله عليه وسلم من التوسل أنه كان يقول في بعض أدعيته بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي»^(٥)، ولم نر منكرًا لذلك^(٦)، نعم حاولوا تضييع السند بروح بن صلاح، والذي يقال له: روح بن سيابة، بدعوى عدم توثيقه إلا من ابن حبان والحاكم وهما متساهلان، وقد جرحه غيرهم فيقدم الجرح على توثيقهما.

(١) الطبراني، المعجم الأوسط: ج ١ ص ٦٧-٦٨، الناشر: دار الحرمين، ط ١٤١٥هـ.

(٢) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ٩ ص ٢٥٧، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٠٨هـ.

(٣) ابن حجر الهيثمي المكي: الجوهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم: ص ١٥٠، الناشر: دار جوامع الكلم - القاهرة.

(٤) ابن حجر الهيثمي، الجوهر المنظم: ص ١٤٨-١٥٠.

(٥) دحلان، الدرر السنية: ص ٧، الناشر: مكتبة إيشيق - استانبول.

(٦) فتحى الشيخ الألباني حين أورده في كتابه التوسل لم يشكل عليه من جهة المتن، بل غاية ما قاله: إنّ سنده ضعيف بروح بن صلاح. انظر: التوسل: ص ٩٩-١٠٠.

والجواب: لا بدّ أن نقف على كلمات الجرح والتعديل فيه وملاحظة ما ادعي من تساهل الحاكم وابن حبان ليتضح حال الرجل وهل يمكن الاحتجاج به أم لا:

أمّا التوثيق فقد وثقه ثلاثة من أئمة النقد وليس اثنين:

١- الحاكم النيسابوري، حيث قال في سؤالات السجزي: «روح بن صلاح، ثقة مأمون»^(١).

وتساهل الحاكم إنّما هو في المستدرک حيث ألفه في آخر عمره ووافته المنية ولم يكمل تنقيحه، وقيل إنّّه تغير في آخر عمره^(٢)، وأمّا في غيره فهو معتدل إنّ لم يحكم بتشده:

قال المعلمي اليماني - بعد ذكر أسباب وقوع الخلل في المستدرک:-
«وذكرهم للحاكم بالتساهل إنّما يخصونه بـ (المستدرک) فكتبه في الجرح والتعديل لم يغمزه أحد بشيء ممّا فيها فيما أعلم، وبهذا يتبيّن أنّ التشبث بما وقع له في (المستدرک) وبكلامهم فيه لأجله، إنّ كان لإيجاب التروي في أحكامه التي في (المستدرک) فهو وجيه، وإن كان للقبح في روايته أو في أحكامه في غير (المستدرک) في الجرح والتعديل ونحوه فلا وجه لذلك، بل حاله في ذلك كحال غيره من الأئمة العارفين، إنّ وقع له خطأ

(١) الحاكم النيسابوري، سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة: ص ٩٨، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ.

(٢) انظر: لسان الميزان: ج ٥ ص ٢٣٣، ط ٢، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ١٣٩٠هـ. السيوطي، تدريب الراوي: ج ١ ص ١٠٦، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

فنادر كما يقع لغيره، والحكم في ذلك إطراح ما قام الدليل على أنه أخطأ فيه وقبول ما عداه»^(١).

ولو تنزلنا وقلنا إنه متساهل فلا يمكن طرح قوله هنا بالكلية، فهو قال عن الراوي: «ثقة مأمون»، فلا أقل من كون الراوي ثقة أو صدوق.

٢- الحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي، فقد روى عنه، قال الخطيب البغدادي عن روح بن صلاح المصري: «وهو روح بن سيابة الحارثي، روى عنه يعقوب بن سفيان» ثم ساق له رواية عنه^(٢)، وقد صرح الفسوي بأن مشايخه كلهم ثقات، قال: «كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات»^(٣). فيكون روح بن صلاح ثقة عند الحافظ الفسوي، وهو من أئمة الجرح والتعديل وقوله معتمد.

٢- ابن حبان حيث ذكره في الثقات وقال: «روح بن صلاح من أهل مصر، يروي عن يحيى بن أيوب وأهل بلده، روى عنه محمد بن إبراهيم البوشنجي وأهل مصر»^(٤).

وغاية ما يؤخذ على ابن حبان أنه وثق المجهولين؛ بناء على عدالة

(١) المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ج ٢ ص ٦٩٣، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

(٢) قال: (أخبرنا علي بن أحمد بن إبراهيم البصري حدثنا الحسن بن محمد بن عثمان الفسوي حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا روح بن سيابة...)، الخطيب البغدادي، موضع أو هام الجمع والتفريق: ج ٢ ص ٨٥-٨٦، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

(٣) الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث: ص ٢٠٦، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٥هـ.

(٤) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٢٤٤، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١-١٣٩٣هـ.

المسلم ما لم يجرح، وفي المقام يمكن القول بأن ابن حبان لم يذكر روح بن الصلاح في الثقات بناء على كونه مجهولاً؛ وذلك لوضوح رواية الأئمة والثقات عنه أمثال الحافظ يعقوب بن سفيان، والحافظ محمد بن إبراهيم البوشنجي، وأحمد بن حماد بن زغبة كما تقدّم، وغيرهم كثير، وكذا فقد ترجم له النقاد أمثال ابن يونس وهو متقدم على ابن حبان، فمن البعيد جداً عدم معرفة ابن حبان بذلك، خصوصاً أنه صرح برواية المصريين عنه، فذكره له هو توثيق غير مبتن على تلك القاعدة وهو توثيق مأخوذ به. وأما التضعيف:

١- قال ابن عدي: ضعيف، وذكر له حديثين ونسب البلاء في الثاني منها إلى غيره، فقال: وهذان الحديثان بإسناديهما ليسا بمحفوظين ولعل البلاء فيه من عيسى هذا^(١) فإنه ليس بمعروف ولروح بن سيابة أحاديث ليست بالكثيرة عن ابن لهيعة والليث وسعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أيوب وحياة وغيرهم وفي بعض حديثه نكرة^(٢).

أقول: أمّا قوله: ضعيف، فهو جرح غير مفسر لا يصمد أمام التوثيق، وأمّا قوله: وفي بعض حديثه نكرة، فهو أيضاً لا يمكن الركون إليه، فإن ابن عدي ذكر أنّ البلاء في أحد الحديثين من عيسى وليس من روح. أضف إلى ذلك أنّ النكارة في الحديث ليست بعلة قاذحة ما لم تكثر عند الراوي وتصبح صفة ملازمة له بحيث يقال عنه منكر الحديث، فإنّ

(١) هو عيسى بن صالح المؤذن.

(٢) ابن عدي، الكامل في الضعفاء: ج ٣ ص ١٤٦، الناشر: دار الفكر-بيروت، ط ٢، ١٤٠٩ هـ.

مجرد وجود النكارة في حديث الرواي ليس بجرح مفسد له، قال في النكت: «ومما أجمله ابن الصلاح قولهم: روى أحاديث مناكير، قال الشيخ في شرح الإلمام: لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث، فليتنبه للفرق بين قولهم: منكر الحديث، وروى مناكير».

وقال في الإلمام: من يقال فيه: منكر الحديث، ليس كمن يقال فيه: روى أحاديث منكراً؛ لأن منكر الحديث، وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكراً، وقد اتفق عليه الشيخان وإليه المرجع في حديث: إنَّما الأعمال بالنيات. انتهى^(١).

وقال الذهبي: «ما كل من روى المناكير يضعف»^(٢).

بل لعل النكارة في الحديث ترجع إلى من رووا عنه أو روى عنهم، كما في المقام فابن عدي أرجع النكارة في أحد الحديثين إلى عيسى، الراوي عن روح، ولم ينسب النكارة إلى روح نفسه.

٢- وفي لسان الميزان: «ذكره ابن يونس في تاريخ الغرباء فقال من أهل الموصل قدم مصر وحدث بها رويت عنه مناكير ثم ذكر وفاته. ونسبه ابن

(١) بدر الدين، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج ٣ ص ٤٣٦، الناشر: أضواء السلف - الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ١١٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١، ط ١٣٨٢هـ.

صلاح بن سيابة بن عمرو الحارثي. وقال الدارقطني: ضعيف في الحديث، وقال ابن ماكولا: ضعّفوه سكن مصر^(١).

قلت: أمّا التضعيف فهو غير مفسّر، وأمّا رواية المناكير عنه فهي غير قاذحة، كما تقدم قبل قليل، ومنه يتضح وثاقة الرجل ولا أقل من كون حديثه حسناً لذاته.

الدليل الرابع على التوسل بالذات

أمر عائشة بفتح كوى على قبر النبي لأجل الاستسقاء:

أخرج الدارمي في سننه، قال: «حدّثنا أبو النعمان ثنا سعيد بن زيد ثنا عمرو بن مالك النكري حدّثنا أبو الجوزاء أوس بن عبد الله، قال: قحط أهل المدينة قحطاً شديداً فشكوا إلى عائشة فقالت: انظروا قبر النبي صلّى الله عليه وسلّم فاجعلوا منه كوى إلى السماء؛ حتّى لا يكون بينه وبين السماء سقف، قال: ففعلوا فمطرنا مطراً حتّى نبت العشب وسمنت الإبل حتّى تفتقت من الشحم، فسَمّي عام الفتق»^(٢).

فهذا توسّل بقبره الشريف للاستسقاء؛ وهو إمّا أن يدخل في هذا النوع، باعتبار أنّ القصد من فتح الكوة هو توسل إلى الله بحقّ صاحب هذا القبر، أو يدخل في النوع المتقدم من طلب الدعاء من النبي ﷺ بعد وفاته، باعتبار فتح الكوة كناية عن الطلب من النبي ﷺ أنّ يدعو الله في نزول

(١) ابن حجر، لسان الميزان: ج ٢ ص ٤٦٦، الناشر: مؤسسة الأعلمي - بيروت ط ٢، ١٣٩٠ هـ.

(٢) الدارمي، سنن الدارمي: ج ١ ص ٤٣-٤٤، الناشر: مطبعة الاعتدال - دمشق، ط ١٣٤٩ هـ.

المطر، وكيف ما كان، فالرواية تدحض كلام السلفيين في حرمة التوسّل أو كونه من الشرك، فإنّ فعل السيّدة عائشة لم يكن بمعزل عن بقية الصحابة وعلماء وأئمة المدينة ولم يكن هناك أيّ اعتراض على ذلك، فهل كانت السيّدة عائشة تدعو إلى الشرك أو فعل الحرام وأقرّها الصحابة والتابعون على ذلك؟!!

وقد حاول السلفية على عادتهم الطعن بهذا الحديث بأمور لا ترقى إلى الحوار العلمي، نوردّها فيما يلي ونجيب عنها مختصراً:

الأمر الأول: أنّ في سند الخبر سعيد بن زيد، وفيه ضعف، قال فيه الحافظ في (التقريب): صدوق له أوهام. وقال الذهبي في (الميزان): «قال يحيى بن سعيد: ضعيف وقال السعدي: ليس بحجة يُضعفون حديثه، وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي، وقال أحمد: ليس به بأس، كان يحيى بن سعيد لا يستمرّئه»^(١).

الجواب: إن سعيد بن زيد من رجال مسلم ووثقه يحيى ابن معين، وقال عنه البخاري: صدوق حافظ، وقال ابن سعد: كان ثقة، وقال أبو حاتم والنسائي ليس بالقوي، وقال العجلي بصري ثقة، وقال أبو زرعة: سمعت سليمان بن حرب يقول: ثنا سعيد بن زيد وكان ثقة، وقال أبو جعفر الدارمي: ثنا حبان بن هلال ثنا سعيد بن زيد وكان حافظاً صدوقاً، وقال ابن عدي وليس له منكر لا يأتي به غيره وهو عندي في جملة من ينسب إلى

(١) انظر: الألباني، التوسل: ص ١٢٦، الناشر: مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٢١هـ.

الصدق^(١)، أفليس من العجب طرح كل هذه التوثيقات لأجل جرح غير مفسّر، ولا نعرف لماذا غض الألباني الطرف عن ذكر كل هذه التوثيقات؟!، خصوصاً توثيق ابن معين ومسلم والبخاري، على أنّ ما ذكره من قول النسائي: ليس بالقوي، ليس بتضعيف، بل درجة دانية من الوثاقة^(٢)، كما أنّ قول أحمد: ليس به بأس، ليس من التضعيف في شيء، بل هو توثيق للرجل في ذاته، فأقل حالات الرجل مع كل هذه التوثيقات ومع ملاحظة أنّ الجرح المذكور في حقّه غير مفسر أن يكون حديث الرجل حسناً لذاته إن لم يكن صحيحاً، ولو ضعفنا الرجل مع كل هذه التوثيقات لما سلم لنا راوٍ. ولهذا فقد تعقب مؤلفا كتاب تحرير التقريب قول ابن حجر: صدوق له أوهام، بقولهما: «بل صدوق حسن الحديث»^(٣).

الأمر الثاني: أنه موقوف على عائشة وليس بمرفوع إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ولو صحّ لم تكن فيه حجة لأنه يحتمل أن يكون من قبيل الآراء الاجتهادية لبعض الصحابة مما يُخطئون فيه ويُصيبون، ولسنا ملزمين بالعمل بها^(٤).

الجواب:

١- بعد الإقرار بأنّ هذا التوسل من آراء السيّدّة عائشة، وأنّها تعتقد

(١) انظر هذه التوثيقات في: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٤ ص ٢٩، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

(٢) تقدم ذلك في ص ٢٧٨ من هذا الجزء.

(٣) شعيب الأرنؤوط، بشار عواد، تحرير التقريب: ج ٢ ص ٢٩-٣٠، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٧هـ.

(٤) الألباني، التوسل: ص ١٢٦، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١- ١٤٢١هـ.

بحليته، فلا نرى مبرراً بعد ذلك لتكفير المسلمين والتشنيع عليهم واتهامهم بأنهم عبدة القبور وما إلى ذلك، فإن مرجع هذا إلى اتهام السيدة عائشة بذلك، ولا ضير على المسلم إذا اجتهد ووافق السلف الصالح في اجتهاده، خصوصاً أنهم أسوة وقدوة للمسلمين.

٢- أن السيدة عائشة لم تعمل ذلك بمفردها، بل علّمت المسلمين من أهل المدينة ذلك حين لجأوا إليها مستغيثين من القحط، ولم ينكر عليها أحد من الصحابة أو التابعين ذلك، ممّا يدلّ على قبولهم إيّاه ورضاهم به، وحاشاهم أن يقبلوا بالكفر، أو يرضوا بغش المسلمين وتعليمهم الأمور المحرمة، ومادام الأمر غير مختص بشخص واحد بل شامل لكل أهل المدينة بحيث عُرف ذلك العام بعام الفتى، فمن غير المناسب أن نسمي ذلك اجتهاداً لها قد تُخطئ فيه وتصيب، خصوصاً إذا ما عرفنا أن قول الصحابي إذا اشتهر ولم ينكر عليه فهو حجّة، وقد سمّاه البعض إجماعاً^(١).

٣- أن ما علّمته السيدة عائشة - بحسب الظاهر - لم يكن من الأمور الاجتهادية التي يُخطئ الصحابي فيها ويصيب، بل هو من الأمور التي لا يقال فيها بالرأي، والمحقق عند أهل السنّة وعند الألباني أيضاً، أن قول الصحابي إذا كان ممّا لا يقال فيه بالرأي فهو حجّة وبحكم المرفوع، لأنّ الأمر إذا كان غيبياً فلا بدّ أن يكون الصحابي قد استقاه من الشرع، وفي المقام لا معنى لاجتهاد السيدة عائشة في أمر لا يمكن أن نعلمه إلا من جهة

(١) النووي، المجموع: ج ١ ص ٣٦٨، الناشر: دار الفكر.

الشرع، فيكون قولها بحكم المرفوع وهو حجة.

الأمر الثالث: أنّ أبا النعمان هذا هو محمّد بن الفضل يعرف بعارم وهو وإن كان ثقة فقد اختلط في آخر عمره. وقد أورده الحافظ برهان الدين الحلبي في (الاغتباط بمن رمي بالاختلاط) تبعاً لابن الصلاح حيث أورده في «المختلطين» من كتابه (المقدمة) وقال: «والحكم فيهم أنّه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط ولا يقبل من أخذ عنهم بعد الاختلاط أو أشكل أمره فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده».

وهذا الأثر لا يدرى هل سمعه الدارمي منه قبل الاختلاط أو بعده فهو إذن غير مقبول فلا يحتج به^(١).

الجواب: نعم، صحيح أنّ أبا النعمان تعيّر في آخر عمره، لكن ذلك لا يعني التوقف عن أخذ حديثه، لأمر:

الأول: أنّ الإمساك عن حديثه يتمّ فيما إذا استمرّ على التحديث حتّى بعد تغييره، أو لا نعلم بذلك على الأقل، أمّا إذا علمنا بتركه التحديث بعد تغييره، فتكون كلّ أحاديثه حجّة لأننا نعلم بوقوعها قبل التغيير، ومحمّد بن الفضل لم يحدث بعد التغيير، قال الذهبي: «تغيّر قبل موته فما حدث»^(٢).

الثاني: صرح الدارقطني بأنّ الرجل لم يأت منه ما ينكر بعد اختلاطه، قال: «تغير بآخره، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر. وهو ثقة»^(٣).

(١) الألباني، التوسل: ص ١٢٧، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١ - ١٤٢١هـ

(٢) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ٢١٠، الناشر: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط ١، ١٤١٣هـ

(٣) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال: ج ٤ ص ٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١ -

وقد تبني الذهبي هذا الرأي من الدارقطني راداً بذلك عن ابن حبان، فقال: «قلت: فهذا قول حافظ العصر الذي لم يأت بعد النسائي مثله، فأين هذا القول من قول ابن حبان الخساف المتهور في عارم، فقال: اختلط في آخر عمره وتغير حتى كان لا يدري ما يحدث به، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة، فيجب التنكب عن حديثه فيما رواه المتأخرون، فإذا لم يعلم هذا من هذا ترك الكل، ولا يحتج بشئ منها.

قلت [الذهبي]: ولم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً، فأين ما زعم؟»^(١).

كما أن الشيخ شعيب الأرنؤوط وكذا بشار عواد تبني هذا القول، فقالا في تحريرهما: «الظاهر صحة قول الدارقطني والذهبي، فلا يعرف لعارم ما ينكر من الحديث، ولم يذكر أحد من المتقدمين حديثاً خلط فيه، فلا يؤثر اختلاطه في صحة رواياته، إلا أن ينص عليها، والله أعلم»^(٢).

الأمر الرابع: ما قاله ابن تيمية، وهو: «ومما يبين كذب هذا، أنه في مدة حياة عائشة لم يكن للبيت كوة، بل كان بعضه باقياً كما كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، بعضه مسقوف وبعضه مكشوف، وكانت الشمس تنزل فيه كما ثبت في الصحيحين عن عائشة، أن النبي صلى الله

⇒

١٣٨٢هـ

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ٤ ص ٨، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١- ١٣٨٢هـ
 (٢) شعيب الأرنؤوط، بشار عواد، تحرير التقريب: ج ٣ ص ٣٠٦، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٧هـ.

عليه و سلم كان يُصَلِّي العصر والشمس في حجرتها، لم يظهر الفيء بعد، ولم تزل الحجرة كذلك حتى زاد الوليد بن عبد الملك في المسجد في إمارته لما زاد الحجر في مسجد الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكان نائبه على المدينة ابن عمه عمر بن عبد العزيز وكانت حجر أزواج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شرقي المسجد و قبله فأمره أن يشتريها من ملاكها ورثة أزواج النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فاشتراها وأدخلها في المسجد... ثم إنه بنى حول حجرة عائشة التي فيها القبر جدار عال وبعد ذلك جعلت الكوة لينزل منها من ينزل إذا احتيج إلى ذلك لأجل كنس أو تنظيف.

وأما وجود الكوة في حياة عائشة فكذب بيّن، ولو صح ذلك لكان حجة و دليلاً على أنّ القوم لم يكونوا يقسمون على الله بمخلوق، ولا يتوسلون في دعائهم بميت، ولا يسألون الله به، وإنما فتحوا على القبر لتنزل الرحمة عليه، ولم يكن هناك دعاء يقسمون به عليه، فأين هذا من هذا»^(١).

الجواب: أنّ كلام ابن تيمية خال من المستندات التاريخية القطعية التي يمكن أن تقاوم دلالة الرواية، فالرواية هي مستند تاريخي أيضاً مضافاً لمفادها الفقهي بجواز التوسل، فما ورد في الصحيحين من دخول الشمس في البيت لا يدلّ على أنّ بعضه لم يكن مسقوفاً، فالشمس كانت تأتي من الجانب مثلاً، ثمّ إنّ من غير المعلوم بقاء البيت على حاله في زمن عائشة، ولو ثبت ما ذكره ابن تيمية من شراء عمر بن عبد العزيز للبيت فيما بعد،

(١) ابن تيمية، الرد على البكري: ج ١ ص ١٦٣-١٦٤، الناشر: مكتبة الغرباء، المدينة، ط ١، ١٤١٧هـ

وعمل كوة فيه، لا يدل أيضاً على عدم وجود تغيير للبيت في زمن عائشة، كما لا يدل على عدم وجود كوة في زمن عائشة، فإن الكوة التي عملت في ذاك العام أو في تلك الحادثة قد تكون ألغيت مرة أخرى، إذ إنهم عملوها لأجل الاستسقاء ثم أغلقوها مرة أخرى بعد الحادثة، فلو فرض صحة كلام ابن تيمية من أن الكوة عملت في عهد عبد الملك، فهي لا تنافي وجودها في زمن عائشة، غاية ما هنالك أن هذه كوة أخرى عملت لغرض معين، فما دام الخبر الصحيح دل على عمل كوة، فلا يمكن رده بتكهنات وتخريصات لا تستند إلى أساس علمي، وأما ما ادّعاه من عدم دلالة الخبر على التوسّل فلا يمكن قبوله بأي وجه، فالرواية صريحة في اتّخاذهم النبي ﷺ وسيلة لأجل الاستسقاء، ففتح الكوة هي كناية عن التوسّل إلى الله بحق النبي محمد ﷺ أو هي كناية عن طلب الدعاء من النبي ﷺ بعد وفاته، وأيهما ثبت فهو يدحض مزاعم الوهابية المحرّمة لكلا النوعين من التوسّل، وما قول ابن تيمية إن هذا لأجل نزول الرحمة إلا كناية أخرى عن التوسّل إلى الله بالنبي ﷺ، فهل نزول الرحمة بنظر ابن تيمية كان متوقفاً بسبب غلق السقف وحين جعلت كوة نزلت الرحمة!! أم هي كناية عن التوسّل إلى الله بحقّ نبيّه أن ينزل الرحمة والغيث على أرض المسلمين!!

الدليل الخامس على التوسل بالذات

استسقاؤهم بالعباس عم النبي ﷺ:

أخرج البخاري بسنده إلى أنس بن مالك قال: «أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال:

اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعمّ نبيّنا فاسقنا، قال: فيسقون»^(١).

وهذا الخبر من حيث السند لا كلام فيه لوروده في البخاري، وأمّا من حيث الدلالة فهو ظاهر بأن الاستسقاء كان بذات العباس نفسه، وأنهم كانوا يستسقون بذات النبي ﷺ نفسه أيضاً، ولم نر من المسلمين من اعترض على عمر مع كون الحادثة عامّة، فالخبر صريح في أنّ المسلمين كانوا يتوسلون بذات النبي ﷺ ومن ثمّ بذات العباس، وهو دليل واضح على جواز التوسل بذات النبي ﷺ والصالحين من العباد. وما يُقال من أنّ التوسل في الخبر كان بدعاء العباس ولم يكن توسّلاً بذاته؛ فمردود لعدّة أمور:

الأوّل: لم يُذكر في الخبر أنهم كانوا يتوسلون بدعاء النبي ﷺ ولم يذكر أنهم صاروا يتوسّلون بدعاء العباس، بل في كلا الحالين ذكر الخبر أنّ التوسل كان بالنبي ﷺ وبالعباس، ممّا يعني أنّ التوسل كان بذاتيهما لا بدعائيهما، وصرف الخبر عن ظاهره بلا قرينة واضحة غير جائز.

الثاني: دلّت بعض الأخبار صراحة على أنّ عمر هو من قام بالدعاء متوسّلاً بالعباس، قال البلاذري: «حدّثني أبو بكر الوراق، حدّثنا إسحاق بن البهلول عن محمّد بن إسماعيل بن أبي فديك عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه، قال: خرج عمر يستسقي فأخذ بضبعي العباس، وقال:

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١٦، الناشر: دار الفكر، ط ١٤٠١هـ.

اللهم هذا عمّ نبيك فاسقنا، فما برح الناس حتى سقوا»^(١).

وقال ابن سعد: «أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء قال: حدثنا عمرو بن أبي المقدم عن يحيى بن مقله عن أبيه عن موسى بن عمر، قال: أصاب الناس قحط فخرج عمر بن الخطاب يستسقي فأخذ بيد العباس فاستقبل به القبلة فقال: هذا عمّ نبيك عليه السلام جئنا نتوسّل به إليك فاسقنا، قال: فما رجعوا حتى سقوا»^(٢).

وقال الطبراني: «حدّثنا أبو مسلم الكشي، ثنا محمّد بن عبد الله الأنصاري، حدّثني أبي، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج يستسقي، وخرج بالعباس رضي الله عنه معه، فقال: اللهم إنّنا كنّا نستسقي بنبيّنا صلّى الله عليه وسلّم وهذا عمّ نبيك صلّى الله عليه وسلّم فاسقنا، قال: فسقوا»^(٣).

وأخرج ابن عساكر بسنده إلى الزبير بن عبد الله: «حدّثني محمّد بن حسن المخزومي عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه عن أبي وجزة السعدي عن أبيه، قال: استسقى عمر بن الخطاب لما وقف على المنبر أخذ في الاستغفار فقلت ما تراه يعمد لحاجته ثم قال في آخر كلامه: اللهم إنّني قد عجزت عنهم، وما عندك أوسع لهم، وأخذ بيد العباس، فقال: وهذا عمّ نبيك نحن نتوسّل به إليك، فلما أراد عمر أن ينزل، قلب

(١) البلاذري، أنساب الأشراف: ج ٤ ص ١٤، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

(٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٤ ص ٢٩، الناشر: دار صادر، بيروت.

(٣) الطبراني، الدعاء: ص ٣٠٠، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.

رداءه، ثم نزل، فترأى الناس طرة في مغرب الشمس فقالوا، ما هذا؟ قال: وما رأينا قبل ذلك من قزعة سحب^(١) أربع سنين، قال: ثم سمعنا الرعد ثم انتشرت ثم أمطرت...»^(٢).

ولا نريد هنا أن نُحوّل البحث إلى دراسة مُفصّلة في رجال السنند، لكن نشير إلى أنّ الخبر صحيح بطرقه المختلفة، فإنّ سند الطبراني حسن على أقلّ حالاته وكذا سند البلاذري، فبضميمة بقيّة الطرق يكون الخبر صحيحاً بلا كلام، وهو يصرّح بأنّ عمر من قام بالدعاء متوسلاً بالعبّاس بقوله: اللهم هذا عمّ نبيك فاسقنا، أو هذا عمّ نبيك جئنا نتوسل به إليك فاسقنا، فهو توسّل صريح بذات العبّاس لا بدعائه، ومع هذا الخبر لا يضر قيام العبّاس بالدعاء أيضاً، فما المانع أن يكون عمر توسّل بذات العبّاس والعبّاس قام بالدعاء أيضاً، لا يوجد بين الأمرين أيّ تنافٍ، وحينئذٍ فإنّ محاولات إثبات قيام العبّاس بالدعاء وصرف التوسل الوارد في صحيح البخاري عن ظاهره إلى التوسّل بدعاء الحي هي محاولة فاشلة يبطلها الخبر المتقدم.

ثالثاً: أنّ جملة من العلماء فهموا من الخبر أنّ التوسّل كان بذات العبّاس وليس بدعائه، منهم:

١- بدر الدين العيني الحنفي، حيث قال في شرح الخبر: «قوله: «استسقى بالعبّاس» أي: متوسلاً به حيث قال: «اللهم إنّنا كُنّا...» إلى آخره... وفيه من الفوائد: استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة.

(١) القزعة: القطعة من السحاب.

(٢) ابن عساکر، تاريخ دمشق: ج ٢٦ ص ٣٦٠، الناشر: دار الفكر-بيروت، ١٤١٥هـ.

وفيه: فضل العباس وفضل عمر، رضي الله تعالى عنهما، لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه»^(١).

فلم نَرَ العيني يقول إنّ عمر توسّل بدعاء العباس بل قال: متوسلاً به!! مصرحاً باستحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة.

٢- الشوكاني، حيث قال: «وأما التوسّل بالصالحين، فمنه ما ثبت في الصحيح أنّ الصحابة استسقوا بالعباس رضي الله عنه عم رسول الله، وقال عمر رضي الله عنه: اللهم إنّنا نتوسّل إليك بعمّ نبيّنا»^(٢).

وقال أيضاً: «ولا يخفّك أنّه قد ثبت التوسّل به صلّى الله عليه وسلّم في حياته، وثبت التوسّل بغيره بعد موته بإجماع الصحابة إجماعاً سكوتياً لعدم إنكار أحد منهم على عمر رضي الله عنه في التوسّل بالعباس رضي الله عنه...»^(٣).

٣- ابن حجر العسقلاني، حيث قال: «ويستفاد من قصّة العباس استحباب الاستشفاع بأهل الخير والصلاح وأهل بيت النبوة، وفيه فضل العباس وفضل عمر لتواضعه للعباس ومعرفته بحقه»^(٤).

٤- محيي الدين النووي حيث قال: «ويستحب إذا كان فيهم رجل

(١) العيني، عمدة القاري: ج ٧ ص ٣٣، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت.

(٢) الشوكاني، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين: ص ٥٦، الناشر: دار القلم، بيروت، ط ١،

١٩٨٤م.

(٣) الشوكاني، الدر النضيد: ص ٢٠، الناشر: دار ابن خزيمة، ط ١، ١٤١٤هـ.

(٤) ابن حجر، فتح الباري: ج ٢ ص ٤١٣، الناشر: دار المعرفة-بيروت، ط ١.

مشهور بالصلاح أن يستسقوا به فيقولوا: «اللهم إنا نستسقي ونتشفع إليك بعبدك فلان» وأردف كلامه بنقل قصة العباس المتقدمة، فقال: «روينا في (صحيح البخاري) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا صلى الله عليه وسلم فاسقنا، فيسقون»^(١).

٥- ابن الحاج، العبدري المالكي، حيث قال عند كلامه عن زيارة القبور: «فإن كان الميت المزار ممن تُرجى بركته فيتوسل إلى الله تعالى به، وكذلك يتوسل الزائر بمن يراه الميت ممن تُرجى بركته إلى النبي صلى الله عليه وسلم، بل يبدأ بالتوسل إلى الله تعالى بالنبي صلى الله عليه وسلم إذ هو العمدة في التوسل والأصل في هذا كله والمُشرع له فيتوسل به صلى الله عليه وسلم وبمن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وقد روى البخاري عن أنس رضي الله عنه: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس، فقال: اللهم كُنَّا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيك فاسقنا. فيسقون. ثم يُتوسل بأهل تلك المقابر أعني بالصالحين منهم في قضاء حوائجهم ومغفرة ذنوبهم...»^(٢).

(١) النووي، الأذكار النووية: ص ١٧٦، الناشر: دار الفكر، ط ١٤١٤هـ.

(٢) العبدري المالكي، المدخل: ج ١ ص ٢٥٤-٢٥٥، الناشر: مكتبة دار التراث - القاهرة.

فهذه نماذج من كلمات كبار العلماء وهي تصرّح بأنّ الحديث يدلّ على أنّ التوسّل كان بالذات، ولم يدّعوا مثل السلفيّة ضرورة تأويل الحديث وصرّفه عن ظاهره، وهذا هو الذي يقتضيه الفهم الصحيح الخالي من المسبّقات الذهنية.

شبهة أن التوسل بالعباس كان بدعائاً لا بذاته

أثار المذهب السلفي شبهة حول الاستدلال بهذه الرواية على جواز التوسل بالذات، حاصلها: أن ظاهر التوسل في الرواية كان بدعاء العباس لا بذاته، وقرروا هذه الشبهة بنحوين:

نحوان لهذه الشبهة

النحو الأول: الرواية بحاجة إلى تقدير كلمة جاه أو دعاء.

توضيح الشبهة: إن عبارة «وإنّا نتوسّل إليك بعمّ نبيّنا» بحاجة إلى تقدير إحدى كلمتين، إمّا أن نقدر كلمة جاه، فيكون المراد: «بجاه عمّ نبيّك» أو كلمة دعاء فيكون المراد: «بدعاء عمّ نبيّك»، وحيث إنّ المعهود من الصحابة هو الذهاب إلى النبي ﷺ وطلب الدعاء منه للاستسقاء، والسنة تفسر بعضها بعضاً، فيكون المراد هو توسل بالدعاء لا بالذات؛ إذ إنّ التوسل بالذات لا وجود له في السنة النبوية^(١).

الجواب

أولاً: إنّ الحذف يكون بلاغياً ومقبولاً فيما إذا كان المحذوف واضحاً وظاهراً عرفاً من قبيل قوله تعالى: ﴿واسألوا القرية﴾ فإنّ المراد: أهل القرية، أمّا إذا كان الخطاب يحتاج إلى تقدير كلام بعيد وغير معروف فهذا لم يجر عليه العرب ولا يساعد عليه العرف، وفي المقام فإنّ كلمة دعاء هي كلمة أجنبية وبعيدة عن سياق الخطاب فلا يمكن حذفها اعتماداً على فهم

(١) انظر: الألباني، التوسل: ص ٥١-٥٥، الناشر: مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٢١هـ.

الناس، أمّا كلمة (جاه) فهي من اللوازم الخاصة للذات، فكل عربي ومشرع لو سألته بأنّه ما المراد بلفظة: «اللهمّ بمحمّد» أو «اللهم بالعبّاس» سيجيبك بلا تردّد بأنّ المراد بجاهه أو بحق أو بعظمة محمّد ﷺ، فالجاه والعظمة والمنزلة هي لوازم خاصّة لذاته القدسيّة؛ لذا صحّ تركها لانصراف الكلام إليها بلا تكلف، بخلاف كلمة (دعاء) فهي كلمة أجنبية عن الذات ولا علاقة لها بها، فإن كان هناك نزاع في تقدير أي الكلمتين فالعرف يرى تقديم كلمة (جاه) بلا تكلف.

وأما ما ذهب إليه الألباني من تقدير كلمة (دعاء) باعتبار أنّ الصحابة كانوا يذهبون إلى النبي ويطلبون منه الدعاء، فهذا لا علاقة له بالتقدير؛ لأنّ هذا التقدير مبنّى على حرمة التوسل بالذات مسبقاً، لكن مع ظهور هذه الرواية ونظيراتها في التوسل بالذات لا نحتاج إلى تأويل الخبر وفق أدلّة وروايات أخرى، وبناءً على هذه الطريقة في تأويل الأحاديث فإنّه حتّى لو أوردنا مئات الروايات التي يظهر منها التوسل بالذات لقال الألباني وغيره من السلفية إنّها منصرفة إلى التوسل بالدعاء، وكأنّ النبي ﷺ عجز عن أن يذكر كلمة الدعاء في عباراته، وعمر عجز كذلك!! وشرّاح الحديث عجزوا عن ذكرها أيضاً!!

ثانياً: تقدّم سابقاً أنّ تقدير كلمة «دعاء» يستدعي الغرابة، فإنّ السلفيّة يفسّرون التوسل بالدعاء بمعنى أنّ الشخص المتوسّل يأتي إلى النبي ﷺ أو إلى الرجل الصالح ويطلب الدعاء منه، فيدعو النبي ﷺ أو الرجل الصالح للشخص المتوسل، وأما أنّه بمعنى أنّ المتوسل يجلس في بيته

ويقول: اللهم إني أتوجه إليك بدعاء نبيك، فهذا لا معنى له أولاً، وثانياً: لم يكن هذا من الأنواع الجائزة التي تعرض لها الألباني وادعى أن المشروعية محصورة بها^(١).

ثالثاً: قد عرفنا أنّ العلماء فهموا من الحديث جواز التوسل بالذات، ولم يتأولوه كما فعل الألباني، التزاماً منهم بحجية الظواهر الحديثية، وعدم جواز تأويلها إلا بقريئة قطعية صارفة لها عن ظهورها، وهنا لا قريئة في المقام إلا الاعتقاد المسبق بحرمة التوسل بالذات، وأمّا مع عدم وجود هذا الفهم المسبق فالرواية تدلّ على جواز التوسل بالذات ظاهراً وليست بحاجة إلى تأويل.

رابعاً: تقدّم مفصلاً أنّ حديث الضير دلّ بلا شكّ على جواز التوسل بالذات، فيتعارض مع هذا الحديث من جهة الدلالة، فالسنة كما دلّت على مشروعية التوسل بالدعاء، دلّت على مشروعية التوسل بالذات، فلا يوجد مبرر لتقديم تقدير الدعاء على تقدير كلمة (جاه) سوى الاعتقاد بحرمة التوسل بالذات وهو اعتقاد باطل.

خامساً: عرفنا فيما تقدّم أنّ الأخبار فسّرت توسل عمر بأنه توسل بالذات إذ صرّحت بأنّ عمر دعا الله متوسلاً بالعبّاس فمطرت السماء، ومع تفسير الأخبار للمراد وانسجامها مع ظاهر الخبر محل البحث، يتعيّن المراد منه، ولا يبقى مبرر للبحث عن تقدير كلمة وتأويل الخبر عن ظاهره، فإنّ هذا طرح

(١) انظر بيان ذلك في: ص ٢٤٨-٢٥٠.

للأخبار الصحاح وعدول عن ظاهر الحديث بلا مبرر شرعي، فهو تحكّم بلا دليل.

النحو الثاني: عدول الخليفة عمر عن التوسل بذات النبي ﷺ

توضيح الشبهة: إنّ التوسّل بالذات لو كان جائزاً لما كان هناك مبرر للعدول عن التوسل بالنبي ﷺ إلى التوسل بالعبّاس، مع أنّهم كانوا في ضيق شديد، فدلّ عدولهم على أنّ توسلهم كان بدعاء النبي ﷺ فلما توفي النبي ﷺ ولم يمكن التوسّل بدعائه لجأوا إلى العبّاس فتوسّلوا بدعائه^(١).

الجواب

أولاً: أنّ عدول عمر لا يعني عدم جواز التوسل بالذات؛ فإنّ كلام السلفيّة على فرض تمامه فهو أخصّ من المدّعي، فغاية ما يدلّ عليه هو أنّ التوسل بالذات منحصر بالحيّ دون الميّت، ولا يدلّ على أنّ التوسل كان بالدعاء، وحيث توفي النبي ﷺ ولا يمكن التوسّل بدعائه عدل عمر إلى العبّاس وتوسل بدعائه، فيمكن أن يكون المراد أنّهم كانوا يتوسلون بذاته الشريفه وهو حي، فحين مات توسّلوا بذات العبّاس.

ثانياً: بعد ثبوت صحّة خبر التوسّل بالنبي ﷺ ومن ثمّ بالعبّاس وظهوره في التوسّل بالذات، ودلالة بقيّة الأخبار على ذلك، تثبت مشروعيّة التوسّل بالذات، وليس من الضروري أن نعرف السبب الذي من أجله عدل عمر ومن معه من الصحابة إلى التوسّل بالعبّاس، فهم أعرّف بأمر دينهم،

(١) انظر: الألباني، التوسل: ص ٥٦، الناشر: مكتبة المعارف، ط ١، ١٤٢١هـ.

ويكفي في المقام أن نحتمل احتمالات عقلائية ترشدنا إلى سبب العدول، ولا يشترط في هكذا حالات أن نحصل على اليقين، لأنه يكفي في توجيه عمل الغير أن يكون له احتمال مقبول، فإذا وجد الاحتمال توجب علينا حمل الفعل على ظاهره ولا يجوز لنا تأويله وصرفه عن حقيقته، وفيما نحن فيه فإن الاحتمال العقلائي المصحح لعدول عمر موجود، وهو أن العباس بن عبد المطلب - مضافاً لكونه عم النبي ﷺ - كان يحظى بمنزلة عظيمة عند الرسول الأكرم ﷺ فالتوسل به هو نوع إكرام وتعظيم للنبي ﷺ وكأنّ التوسل به هو توسل بالنبي ﷺ فصار التوسل بالعباس توسلين، فهو توسل بالنبي ﷺ لأنه السبب في اختيار العباس، وهو توسل بالعباس لحضوره بنفسه بينهم.

ومما يؤيد هذا الاحتمال؛ هو أفضلية عمر على العباس باتفاق أهل السنة، فلو كانت المسألة تتعلق بالدعاء، وأن النبي ﷺ ميت ولا يمكنه الدعاء، لكان الصحابة توسلوا بدعاء عمر نفسه ورفضوا التوسل بدعاء العباس، لأنهم في حال ضيق شديد ويبحثون عن من يستجيب الله به دعاءهم، ولا شك في أن اختيار الأفضل وهو عمر هو المناسب، وحيث لم نجد معترضاً على التوسل بالعباس، ولم نجد مطالباً بالتوسل بعمر دون العباس، دل ذلك على أنهم أرادوا التوسل بذات النبي ﷺ من خلال عمه ليكون مدعاة للإجابة أكثر، خصوصاً وهم في ضنك شديد، وما يقال من أن ذلك كان تواضعاً من عمر لا يُنافي ما ذكرناه؛ لأنه لا ينبغي لعمر أن يتواضع إلا بعد يتقنه باستجابة الدعاء، ولا يحصل هذا اليقين له إلا إذا كان عارفاً أن

توسله كان بالنبي ﷺ عن طريق العباس.

وإن تعجب فاعجب من قول الألباني في كتابه (التوسل) وهو يُقوي أنّ مسألة العدول تدلّ على حرمة التوسل بذات النبي ﷺ فيقول: «أنّه لو أصاب جماعة من الناس قحط شديد، وأرادوا أن يتوسّلوا بأحدهم لما أمكن أن يعدلوا عمّن دعاؤه أقرب إلى الإجابة، وإلى رحمة الله سبحانه وتعالى، ولو أنّ إنساناً أصيب بمكروه فادح، وكان أمامه نبي، وآخر غير نبي، وأراد أن يطلب الدعاء من أحدهما لما طلبه إلا من النبي، ولو طلبه من غير النبي، وترك النبي لعدّ من الأثمين الجاهلين، فكيف يظن بعمر ومن معه من الصحابة أن يعدلوا عن التوسل به إلى التوسل بغيره، لو كان التوسل بذاته جائزاً، فكيف وهو أفضل عند المخالفين من التوسل بدعاء العباس وغيره من الصالحين...»^(١).

وهذا الكلام قد اتّضح جوابه فيما قدّمناه، وإنّ المسألة لو كانت تتعلّق بالعدول عن التوسّل بالذات لحرّمته، لكان المناسب هو التوسّل بدعاء عمر لا بدعاء العباس، خصوصاً أنّ الألباني يصحّح حديث: «لو كان بعدي نبيّ لكان عمر»^(٢)، فكيف تسنّى للصحابة العدول عن التوسّل بدعاء أفضل الخلق في وقتهم وهو عمر إلى آخر ينقصه من الفضل الكثير وهو العباس، فهو ليس من الخلفاء الأربعة وليس من العشرة المبشّرة؟ فلو قيل: إنّهُ أمكن

(١) انظر: الألباني، التوسل: ص ٦٧، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ١ ص ٦٤٦، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض،

العدول هنا لمزية معينة أو غرض معين، لأجبننا بأنه حيث أمكن العدول عن أفضل الخلق في وقته وهو عمر إلى العباس جاز العدول أيضاً عن التوسل بذات النبي ﷺ إلى غيره، لمزية معينة ولغرض معين أيضاً، وحكم الأمثال فيما يجوز وما لا يجوز واحد.

فاتضح أنّ التوسل بالعباس كان توسلاً بذاته، ولم يكن بدعائه، ولو كان المراد هو التوسل بالدعاء لتوسلوا بدعاء عمر، وعرفنا أنّ العدول عن التوسل بذات النبي ﷺ له احتمال عقلائي مقبول، وهذا الاحتمال مضافاً لإمكانه في حد ذاته، فقد أشارت له بعض الأخبار، فعن زيد بن أسلم عن ابن عمر أنّه قال: «استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللهم هذا عم نبيك العباس نتوجه إليك به فاسقنا فما برحوا حتى سقاهم الله.

قال: فخطب عمر الناس، فقال: أيها الناس إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يرى للعباس ما يرى الولد لوالده يعظمه ويفخمه ويبر قسمه فاقتدوا أيها الناس برسول الله صلى الله عليه وآله في عمّه العباس واتخذوه وسيلة إلى الله عزّ وجلّ فيما نزل بكم»^(١).

وقال الطبري في ذخائر العقبى: «حديث حسن صحيح تفرد به الزبير بن بكار»^(٢).

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین: ج ٣ ص ٣٣٤، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

(٢) الطبري، ذخائر العقبى: ص ١٩٩، الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة، ط ١٣٥٦هـ.

ولا يضرنا ما ادعوه من ضعف الخبر، فالاحتمال متحقق به على كل حال.

ومن الغرائب أيضاً أنّ الألباني يقول: «لو صحّت هذه الرواية، فهي إنّما تدلّ على السبب الذي من أجله توسّل عمر بالعبّاس دون غيره من الصحابة الحاضرين حينذاك، وأمّا أن تدلّ على جواز الرغبة عن التوسّل بذاته ﷺ - لو كان جائزاً عندهم - إلى التوسّل بالعبّاس أي بذاته فكلا، ثمّ كلا...»^(١). ويكفي في الرد على الألباني ملاحظة الخبر، فإنّ عمر يقول: «اللهم هذا عم نبيك العبّاس نتوجه إليك به فاسقنا» ويقول: «فاقتدوا أيّها الناس برسول الله صلّى الله عليه وآله في عمّه العبّاس واتّخذوه وسيلة إلى الله عز وجلّ فيما نزل بكم»، فهو صريح بالتوسّل بالذات، ولا ندرى ما هي التعابير التي ينبغي أن ترد في هذه الأحاديث حتى تدلّ عند الألباني على التوسّل بالذات!

ثالثاً: أنّ الألباني وقع في خطأ منهجي واضح، فقد ادّعى في كتابه أنّ التوسّل بالذات من المسائل الخلافية، وأنّه في الأمور الخلافية يتّبع الدليل يدور معه حيث دارا!^(٢).

لكننا نلاحظه هنا أسسّ لعدم إمكان صدور الدليل في غير النبي ﷺ أو استبعاد ذلك عرفياً وعقلاً، فقد جاء في ضمن كلامه الذي نقلناه أعلاه: «أنّه لو أصاب جماعة من الناس قحط شديد، وأرادوا أن يتوسّلوا بأحد

(١) الألباني، التوسّل: ص ٦٧، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

(٢) الألباني، التوسّل ص ٤٢ - ٤٣، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

لما أمكن أن يعدلوا عمّن دعاؤه أقرب إلى الإجابة، وإلى رحمة الله سبحانه وتعالى، ولو أنّ إنساناً أصيب بمكروه فادح، وكان أمامه نبي، وآخر غير نبي، وأراد أن يطلب الدعاء من أحدهما لما طلبه إلا من النبي، ولو طلبه من غير النبي، وترك النبي لعدّ من الآثمين الجاهلين...» فالألباني يقرّر هنا عدم إمكان التوسل بغير النبي ﷺ مع وجود النبي ﷺ، أي عدم صحة التوسل بالمفضول مع وجود الأفضل، وبعبارة أخرى: أنّه لو جاز التوسل بذات النبي ﷺ لما جاز التوسل بغيره، فلا ندري بعد ذلك عن أيّ دليل يبحث الألباني، فمع تقريره السابق فهو ينفي أصل إمكان صدور الدليل في غير النبي ﷺ، لأنه على خلاف العرف والعقلاء، وبعبارة أخرى: هو يمنع وجود الدليل في عالم الثبوت فلا معنى لادعائه البحث عن الدليل في عالم الإثبات.

رابعاً: أنّ الاستبعاد الذي ذكره الألباني غير صحيح وخلاف سيرة المتشرّعة من المتقدمين والمتأخرين، فها هي السيرة قائمة على طلب الدعاء من المؤمنين والصالحين باختلاف مراتب فضلهم، ولم يتقيّد أحد بضرورة الذهاب إلى أفضل الصالحين وطلب الدعاء منه، ولعلّ الألباني نفسه طلب الدعاء كثيراً من تلامذته أو غيرهم مع وجود الأفضل منهم، ومن الصعوبة بمكان، أن نرى من تقيّد بطلب الدعاء من الأفضل دائماً!

فهل في زمن النبي ﷺ يحرم طلب الدعاء من المؤمنين بنظر الألباني؟! أضف إلى ذلك أنّ التوسل بأسماء الله وصفاته وكذا التوسل بالعمل الصالح الذي قام به الشخص جاز عند الألباني، فهل يجوز لمن كان في

زمن النبي ﷺ أن يتوسل بأسماء الله وصفاته أو يتوسل بأعماله الصالحة، أم يلزمه الذهاب إلى النبي ﷺ ويطلب الدعاء منه؟! فهل يفتي الألباني بحرمة التوسل بالأعمال الصالحة وبأسماء الله وصفاته عند إمكان الوصول إلى النبي ﷺ!!!

فهذه إشارات واضحة توقفك على عدم صحة ما ذهب إليه الألباني. خامساً: أنّ عمر قال: «كنا»، ووقت التوسل كان عام الرمادة وهو سنة ١٨ هـ^(١)، وليست هناك قرينة على أن يكون المراد به وقت حياة النبي ﷺ، فـ «كنا» مطلقة تشمل حتى بعد وفاته، إذ الفترة بعد وفاة النبي ﷺ إلى سنة ١٨ هـ هي سبع سنوات، ولذا لم يقل عمر: فلما مات النبي جئنا نتوسل بعمّ نبيك، بل لاحظناه قال: «كنا نتوسل إليك بنبيك فتسقيننا وإنّا نتوسل إليك بعمّ نبينا فاسقنا...» ممّا يدلّ على أنّ التوسل بالنبي ﷺ شامل لحياته وبعد وفاته.

سادساً: أنّ الحكم الذي ذكره السلفيّة من حرمة التوسل بالذات مبتن على حكم مسبق، وهو أنّ النبي بعد وفاته غير قادر على الدعاء وأن القدرة مختصة في حال حياته، لذلك عدل عمر عن التوسل به، وقد تبين بطلان ذلك، وعرفنا أنّ النبي يصلي ويدعو ويردّ السلام، وهو في قبره، والأدلة على ذلك قد تقدّمت مفصّلة، فلا مانع من أن يدعو لمن يطلب منه ذلك، لذا فإنّ علة عدول عمر ليس كما ذكروا، والمسألة غير متعلقة بالتوسل بالدعاء،

(١) ابن حجر، فتح الباري: ج ٢ ص ٤١٣، الناشر: دار المعرفة-بيروت، ط ٢.

فلا يوجد مبررٍ لحمل الخبر على الدعاء حينئذٍ.

الدليل السادس على التوسل بالذات

شعر أبي طالب في الاستسقاء بوجه النبي

أخرج البخاري بسنده إلى عبد الله بن دينار عن أبيه قال: «سمعت ابن عمر يتمثل بشعر أبي طالب:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل»^(١)

وهذا الخبر صريح في التوسل بذات النبي ﷺ، إلا إذا رام السلفية أن يحملوا كلمة «بوجهه» على الدعاء، وهو أمر مستحيل، فالمراد من الوجه إمّا الذات المقدسة له ﷺ أو الوجه الحقيقي له، ولا يمكن حمله على الدعاء بأي طريقة كانت، لذا فالتوسل هنا كان توسلا بالذات وليس بالدعاء.

وهذا الحديث ساقه البخاري تحت عنوان: «باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا».

الدليل السابع على التوسل بالذات

حديث: اللهم بحق السائلين عليك

أخرج أحمد وابن ماجه - واللفظ له - وغيرهم بطرقهم إلى فضيل بن مرزوق، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إنني أسألك بحقّ

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١٥، الناشر: دار الفكر، ط ١٤٠١هـ.

السائلين عليك، وأسألك بحقّ ممشاي هذا. فأني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعةً. وخرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك. فأسألك أن تعيذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي. إنّه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك»^(١).

سند الحديث

الحديث لا ينزل عن مرتبة الحسن على التحقيق، وقد صرح جملة من علماء الفن بذلك منهم الحافظ الدميّاطي في كتابه (المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح)^(٢)، والحافظ أبو الحسن المقدسي شيخ الحافظ المنذري كما في (الترغيب والترهيب)^(٣)، والحافظ العراقي في كتابه (المغني عن حمل الأسفار)^(٤)، والحافظ ابن حجر العسقلاني في (نتائج الأفكار)^(٥).

وقال الشيخ حمزة أحمد الزين: «إسناده حسن، لأجل العوفي»^(٦).

وعمدة الإشكال السندي عند السلفية هو في عطية العوفي، إلا أن

(١) أحمد بن حنبل، مسند أحمد: ج ٣ ص ٢١، الناشر: دار صادر، بيروت. ابن ماجه، سنن ابن ماجه: ج ١ ص ٢٥٦، الناشر: دار الفكر.

(٢) الدميّاطي، المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح: ص ٦٤١-٦٤٢، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة، ١٤١٤هـ.

(٣) المنذري، الترغيب والترهيب: ج ٢ ص ٣٠٥، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

(٤) العراقي، المغني عن حمل الأسفار: ج ١ ص ٢٨٩، الناشر: مكتبة طبرية-الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.

(٥) ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار: ج ١ ص ٢٦٨، الناشر: دار ابن كثير-دمشق، بيروت، ط ٢.

(٦) أحمد بن حنبل، مسند أحمد بتحقيق حمزة أحمد الزين: ج ١٠ ص ٦٨، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.

التحقيق يقتضي أنّ حديثه مقبول وأقلّه أن يكون حسناً:
قال ابن سعد في الطبقات: «وكان ثقة إن شاء الله وله أحاديث
صالحة»^(١).

وقال عبّاس الدوري: «عن يحيى بن معين: صالح»^(٢).

وقال الترمذي في تعليقه على بعض الأحاديث التي فيها عطية العوفي:
«حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»^(٣). وحسّن له في
مواضع متفرقة من كتابه^(٤).

وقال العجلي: «عطية العوفي: كوفي تابعي ثقة وليس بالقوي»^(٥).

وقال الملا عليّ القاري: «وهو من أجلاء التابعين»^(٦).

وعرفنا قبل قليل أنّ الحافظ الدميّاطي والحافظ المقدسي والحافظ
العراقي حسّنوا حديث عطية العوفي.

فحصّل أنّ جملة كبيرة من أئمة الفن يقبلون حديث عطية، وهذا يدلّ
في أقلّ الحالات على صدق الرجل في ذاته، ولذا فإنّ الحافظ العسقلاني
حسّن له في (نتائج الأفكار) كما تقدّم، وقال في عطية: «ضعف عطية إنّما

(١) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٣٠٤، الناشر: دار صادر-بيروت.

(٢) انظر: المزني، تهذيب الكمال: ج ٢٠ ص ١٤٧، الناشر: مؤسسة الرسالة-بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.

(٣) الترمذي، سنن الترمذي: ج ٢ ص ٣٩٤، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

(٤) انظر: الترمذي، سنن الترمذي: ج ١ ص ٢٩٦، ج ٣ ص ٢٢٨، ج ٤ ص ٧-٨، ج ٤ ص ٤٦، ج ٤
ص ٩٦، ج ٤ ص ٢٦٠، ج ٤ ص ٢٦١.

(٥) العجلي، معرفة الثقات: ج ٢ ص ١٤٠، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٥هـ.

(٦) ملاّ عليّ القاري، شرح مسند أبي حنيفة: ص ٢٩٢، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت.

جاء من قبل التشيع، ومن قبل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له البخاري في الأدب المفرد، وأخرج له أبو داود عدة أحاديث ساكتاً عليها، وحسن له الترمذي عدة أحاديث بعضها من أفراده^(١).

وهذا آخر آراء ابن حجر في عطية، لأنّ (نتائج الأفكار) من آخر كتبه، وهو متأخر عن كتابه (التقريب)، فقد فرغ من كتابة (التقريب) في ١٤ جمادى الآخرة سنة ٨٢٧ هـ^(٢)، وابتدأ بدروسه في تخريج أحاديث الأذكار في ٧ صفر سنة ٨٣٧ هـ^(٣)، وتاريخ تخريج هذا الحديث وتحسينه بتاريخ ١٤ ربيع الثاني سنة ٨٣٨ هـ^(٤).

فابن حجر بين العلة التي من أجلها ضعفوا عطية، وهي التشيع والتدليس. أمّا التشيع فهو ليس بعلة قاذحة عند أئمة هذا الفن وروايات الشيعة مخرّجة في الصحيحين كما لا يخفى، ولذا فابن حجر لم يعأ بمسألة التشيع وحسن الحديث.

وأما التدليس، فقد ذكر الحافظ أنّ عطية قال: حدثني أبو سعيد، فأمن بذلك من التدليس^(٥).

(١) ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: ج ١ ص ٢٦٧، الناشر: دار ابن كثير-دمشق، بيروت، ط ٢.

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٦٨٥، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط ٢، ١٤١٥ هـ.

(٣) ابن حجر العسقلاني، نتائج الأفكار: ج ١ ص ١٥، الناشر: دار ابن كثير-دمشق، بيروت، ط ٢.

(٤) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٥.

(٥) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٦٩.

لكنّ الحقّ والإنصاف أنّ جواب ابن حجر عن التدليس ليس في محلّه، لأنّ التدليس المتهّم به عطية ليس من نوع تدليس الإسناد، بل هو من تدليس الشيوخ.

وحينئذٍ، إن أمكن الجواب عن التدليس حكماً بحسن الحديث، وإن لم نستطع كان الحديث ضعيفاً ضعفاً محتملاً وبحاجة إلى شاهد أو متابع يرفعه إلى درجة الحسن لغيره.

والتحقيق في المسألة يقتضي أن نبين منشأ شبهة التدليس ثمّ الحكم عليها.

أمّا منشأ شبهة التدليس، فهو ما ذكره أحمد بن حنبل عن عطية:

قال عبد الله بن أحمد: «سمعت أبي ذكر عطية العوفي فقال هو ضعيف الحديث. قال أبي: بلغني أنّ عطية كان يأتي الكلبى فيأخذ عنه التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قال أبو سعيد.

حدّثني أبي، قال: حدّثنا أبو أحمد الزبيري، قال: سمعت سفيان الثوري قال: سمعت الكلبى، قال: كنانى عطية أبا سعيد»^(١).

فهذا هو مستند رمي عطية بالتدليس، أمّا الطريق الأول؛ والذي قال فيه أحمد: بلغني، فهو ضعيف، لعدم معرفة إسناده، وإمّا الطريق الثاني؛ فكما هو واضح فيه الكلبى وهو محمّد بن سائب وهو متروك متهّم بالكذب، وقد تنبّه لذلك الحافظ ابن رجب، فقال: «ولكن الكلبى لا يعتمد على ما يرويه» وأضاف: «وإنّ صحّت هذه الحكاية عن عطية فإنّما يقتضي التوقف فيما

(١) أحمد بن حنبل، العلل: ج ١ ص ٥٤٨-٥٤٩، الناشر: دار الخاني - الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.

يحكيه عن أبي سعيد من التفسير خاصة.

فأما الأحاديث المرفوعة التي يرويها عن أبي سعيد، فإنما يريد أبا سعيد الخدري، ويصرح في بعضها بنسبته^(١).

وقد ذهب إلى عدم ثبوت تدليس عطية، الشيخ أبو الحسن المآربي وهو من المعاصرين^(٢).

فيتضح من ذلك أن حديث عطية من عداد الحسان كما صرح الأئمة بذلك على ما بينا.

وقد أثار الشيخ الألباني إشكالاً آخر على سند الرواية بدعوى أنها مرفوعة تارة وموقوفة تارة أخرى فحكم باضطرابها^(٣).

وهذا الإشكال لا حظ له ولا نصيب من الصحة لسببين:

الأول: أن صحة أو حسن الحديث محل البحث لا تتغير سواء كان موقوفاً أو مرفوعاً، لأن المحقق عند أهل الحديث وغيرهم أن الخبر إذا كان ممّا لا يقال بالرأي فهو بحكم المرفوع، ولذا قال ابن بطال عقب هذا الحديث: «ومثل هذا لا يدرك بالرأي»^(٤).

فالحديث إمّا مرفوع حقيقة على ما عليه عدّة من الأسانيد أو بحكم

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي: ج ٢ ص ٨٢٣، الناشر: مكتبة المنار- الزرقاء، ط ١، ١٤٠٧هـ.

(٢) أبو الحسن المآربي، اتحاف النبيل: ج ٢ ص ٢١٠-٢١١، الناشر: مكتبة الفرقان، ط ٢.

(٣) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ١ ص ٨٦-٨٧، الناشر: مكتبة المعارف-الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.

(٤) ابن بطال، شرح صحيح البخاري: ج ٢ ص ٢٧٤، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ.

المرفوع بحسب الأسانيد الأخرى.

الثاني: أنّ الشيخ الألباني قبل في صحيحته الحديث الذي يرد بوجهين مرفوع تارة وموقوف أخرى، بدعوى أنّ الرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة، والراوي قد ينشط تارة فيرفع الحديث، ولا ينشط أخرى فيوقفه، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، فإذا ورد من وجوه أخرى عن الثقات مرفوعاً كان له حكم الرفع^(١).

وفي المقام فقد رفع الحديث عدّة من الثقات، بل إنّ من رفعه أكثر ممّن وقفه^(٢).

وبهذا يتضح أنّ الحديث حسن لذاته.

نعم؛ هناك إشكال آخر ذكره الشيخ الألباني، لم نورده سابقاً لعدم قيمته العلميّة، وهو تضعيف الحديث بفضيل بن مرزوق، ويكفي أن يعرف القارئ أنّ فضيل بن مرزوق احتج به مسلم في صحيحه، ووثقه الثوري وابن عيينة وابن معين وغيرهم^(٣) لذا وثّقه الحافظ الذهبي^(٤)، بل حسّن له الألباني نفسه في موضع آخر، حيث علّق على سند أحد أحاديثه قائلاً: «وإسناده

(١) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٢ ص ٤١-٤٢، ج ٥ ص ٣٩٣، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ١٤١٥هـ. وانظر: الألباني، إرواء الغليل: ج ٤ ص ١٥٧، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

(٢) انظر: محمود سعيد ممدوح، رفع المنارة: ص ١٧٦-١٧٧، الناشر: دار الإمام النووي، عمّان، ط ١، ١٤١٦هـ.

(٣) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٨ ص ٢٦٨-٢٦٩، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

(٤) الذهبي، الكاشف: ج ٢ ص ١٢٥، الناشر: دار القبلية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط ١، ١٤١٣هـ.

حسن، فإن فضيل بن مرزوق صدوق يهيم كما قال الحافظ في
التقريب»^(١).

دلالة الحديث:

المفهوم عرفاً والظاهر من الخبر هو التوسّل بالذات، والحقّ المذكور في
الرواية متحصّل من الطاعة والإيمان والإخلاص والأخلاق، فالتوسّل ناظر
لذوات هؤلاء بما لهم من إيمان وطاعة، لا كما ذهب السلفيون من أنّ
المراد هنا هو التوسّل بصفات الله باعتباره مجيب الدعاء، وحقّ هؤلاء عليه
هو إجابة الدعوى، فهذا التفاف على النصّ وتأويل غير محتمل؛ لأنّ
النبي ﷺ لو كان يريد التوسّل بإسماء الله وصفاته فما الداعي لهذا
الإسلوب المعقد بذكر السائلين والتوسّل بحقهم وأنّ حقهم هو إجابة
الدعاء فالتوسّل هو بصفة من صفاته وكونه مجيب الدعاء، فالنبي ﷺ كان
بإمكانه القول: اللهمّ يا مجيب الدعاء يا مثيب المطيع.. فلماذا أدخل السائلين
وقال: بحق السائلين، فهي إشارة إلى التوسّل بهم لما لهم من منزلة عند الله،
والعجب من السلفيّة أنّهم يحاربون التأويل ويتمسّكون بالظاهر بكلّ قوّة،
فأثبتوا لله يداً ورجلاً ووجهاً، بل أثبتوا أنّه يدخل رجله في جهنّم!!! لكنهم
في التوسّل يلوون أعناق الروايات ويتأولونها تأويلات عجيبة يأبأها الذوق
والفهم السليم.

وعلى أيّة حال؛ فقد أشار محمّد صديق القنوجي في كتابه (قطف الثمر

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٣ ص ١٢٨، حديث رقم ١١٣٦، الناشر: مكتبة
المعارف، ط ١٤١٥هـ

في بيان عقيدة أهل الأثر) إلى أنّ المراد بالرواية - بحسب الظاهر - هو التوسّل بالذات، حيث قال: «وفي التوسل خلاف والحق أنّ ما صحّ عن النبي ﷺ وجب اتباعه والعمل به كحديث الأعمى الذي في السنن وهو حديث حسن لا موضوع وفيه يا محمدّ إني أتوجه بك إلى ربي وحديث رواه أحمد والحاكم وفيه: بحقّ السائلين عليك، وأمثال ذلك»^(١).

(١) محمد صديق، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر: ص ١٠٨، الناشر: دار الشروق - مكّة، ط ١، ١٤٠٥هـ.

الأمر الثالث: بيان سيرة العلماء والناس قولاً أو عملاً على جواز التوسل

مرّ فيما مضى من البحث أنّ الصحابة كانوا يرون جواز التوسّل، وعرفنا أنّ الخليفة عمر يرى صحّة الطلب من النبي ﷺ بعد وفاته، كما في رواية مالك الدار، كما أنّه توسل بالعباس عمّ النبي ﷺ وتوسّلت السيدة عائشة بقبر النبي ﷺ حين أمرتهم بفتح كوة على قبره إلى السماء، وكان أبو أيّوب الأنصاري يأتي قبر النبي ﷺ ويقول: جئت رسول الله ولم آت الحجر، وقد علّم النبي صحابياً ضرير البصر دعاءً فيه توسّل بذاته الشريفة، وقد فهم الصحابي عثمان بن حنيف شمول ذلك لحال الحياة وما بعد الممات، فعلمه لصاحب حاجة كان يأتي لعثمان بن عفان..

وكلّ ذلك كان بمرأى من الصحابة والتابعين، ولم يكن هناك من مستشكل أو محرم لذلك، وقد استمرّت هذه السيرة بين العلماء وسائر أفراد المجتمع من دون نكير، حتّى جاء زمن ابن تيميّة وشدّد عن عموم المسلمين وفرّق الكلمة حين عدّ أكثر أنواع التوسل من الأمور البدعيّة أو الشركيّة، ونحاول هنا أن نذكر نماذج من أقوال وأفعال جملة من علماء أهل السنّة فيما يتعلق بالتوسّل الذي حرّمه الوهابيّة:

١- محمّد بن المنكدر «ت: ١٣٠هـ»: قال الذهبي: «وقال مصعب بن عبد الله: حدّثني إسماعيل بن يعقوب التيمي، قال: كان ابن المنكدر يجلس مع أصحابه، فكان يصيبه صمات، فكان يقوم كما هو حتّى يضع خده على قبر النبي ﷺ عليه وسلّم ثمّ يرجع. فعوتب في ذلك، فقال: إنّهُ يصيبني خطر، فإذا وجدت ذلك، استعنت بقبر النبي ﷺ عليه وسلّم.

وكان يأتي موضعاً من المسجد يتمرغ فيه ويضطجع، ف قيل له في ذلك، فقال: إنِّي رأيت النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الموضع»^(١).
ومحمد بن المنكدر من التابعين فهل يعدون استعانتهم بقبر النبي ﷺ
شراً؟!؟

٢- محمد بن إدريس الشافعي «ت: ٢٠٤هـ): جاء في تاريخ بغداد: «أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد الصيمري قال أنبأنا عمر بن إبراهيم قال نبأنا علي بن ميمون قال: سمعت الشافعي يقول: إنِّي لأتبرك بأبي حنيفة وأجيئ إلى قبره في كلِّ يوم - يعني زائراً - فإذا عرضت لي حاجة صلّيتُ ركعتين وجئت إلى قبره وسألت الله تعالى الحاجة عنده، فما تبعد عني حتى تُقضى»^(٢).

ولربّما قائل يقول: لا يوجد في كلام الشافعي ما يدلّ على التوسّل، بل كلّ ما فيه هو التبرك والدعاء من الله.

ونقول في مقام الجواب: أنّ روح التوسّل موجودة في المقام، فهو يدعو الله ويسأله الحاجة عند القبر، وما ذلك إلا لكونه يرى أنّ القبر الذي يضم جسد أبي حنيفة وسيلة في تحقيق الإجابة.

أضف إلى ذلك؛ أنّ السلفيّة يرفضون الدعاء والصلاة عند القبور مطلقاً، سواء كان هناك توسّل أم لم يكن، وهم بذلك يخالفون الإمام الشافعي، بل

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٣٥٨-٣٥٩، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٩، ١٤١٣هـ.
(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ١٣٥، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

ويخالفون جلّ علماء الأمة، ويرون أنّ الدعاء عند القبور وظنّ الإجابة من الله فيها بدعة محرّمة، قال ابن تيمية: «الأمور المبتدعة عند القبور مراتب: ... الرابعة: أنّ يظن أنّ الدعاء عند القبر مجاب أو أنّه أفضل من المسجد فيقصد زيارته والدعاء عنده لأجل طلب حوائجه، وهذا أيضاً من المنكرات المبتدعة باتّفاق المسلمين وهي محرّمة، وما علمت في ذلك نزاعاً بين أئمّة الدين وإن كان كثير من المتأخرين يفعل ذلك»^(١).

فابن تيمية يرى أنّ كثيراً من علماء السنّة المتأخرين من المبتدعة، ومرادهم من المتأخرين هو من تأخر عن الطبقات الثلاثة الأولى، ويحدّونهم عادة بسنة ٣٠٠ وما بعدها، فيكون بذلك غالبية علماء أهل السنة مبتدعة عند ابن تيمية من سنة ٣٠٠ للهجرة تقريباً وإلى يومنا هذا!!

٣- أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ): فقد جاء في منسك المروزي أنّه قال: «وحوّل وجهك إلى القبلة وسلّ الله حاجتك مُتوسّلاً إليه بنبيّه صلّى الله عليه وسلّم تقض من الله عزّ وجلّ»^(٢).

وذكر الألباني أنّ الإمام أحمد أجاز التوسّل بالرسول صلّى الله عليه وسلّم وحده فقط^(٣).
غير أنّ العبارة أعلاه تثبت أنّ أحمد يجيز التوسّل بالنبي صلّى الله عليه وسلّم ولا تنفي غيره، وإثبات الشيء لا ينفي ما عداه، كما هو معلوم.

كما أنّ الإمام أحمد كان يرى جواز مسّ قبر النبي صلّى الله عليه وسلّم وتقبيله:

(١) انظر: ابن القيم، إغاثة اللهفان: ج ١ ص ٢١٧-٢١٨، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٥هـ.
(٢) الرد على الأحنائي واستحباب زيارة خير البرية: ص ١٦٨، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة.
(٣) الألباني، التوسّل: ص ٤٢، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

قال عبد الله بن أحمد: «سألته [يعني أحمد بن حنبل] عن الرجل يمس منبر النبي صلى الله عليه وسلم ويتبرك بمسه ويقبله ويفعل بالقبر مثل ذلك أو نحو هذا يريد بذلك التقرب إلى الله عز وجل، فقال: لا بأس بذلك»^(١).

وقال الذهبي: «وقد سئل أحمد بن حنبل عن مس القبر النبوي وتقبيله فلم ير بذلك بأساً، رواه عنه ولده عبد الله بن أحمد»^(٢).

٤- الحسن بن إبراهيم، أبو علي الخلال من مشايخ الحنابلة «من علماء القرن الثالث الهجري»: قال: «ما همّني أمرٌ، فقصدت قبر موسى بن جعفر فتوسّلت به، إلّا سهّلَ اللهُ تعالى لي ما أحبُّ»^(٣).

٥- إبراهيم الحربي «ت: ٢٨٥»: أخرج الخطيب بسنده عن أبي علي الصفار، قال: «سمعت إبراهيم الحربي، يقول: قبر معروف، الترياق المجرب»^(٤).

وقال الذهبي: «وعن إبراهيم الحربي قال: قبر معروف الترياق المجرب. يريد الدعاء عنده؛ لأنّ البقاع المباركة يستجاب فيها الدعاء»^(٥).

(١) أحمد بن حنبل، العلل: ج ٢ ص ٤٩٢، الناشر: دار الخاني، الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.

(٢) الذهبي، معجم الشيوخ: ج ١ ص ٧٣، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، ط ١، ١٤٠٨هـ.

(٣) نقل قوله مسنداً، الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد: ج ١ ص ١٣٣، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ وابن الجوزي في: "المنتظم": ج ٩ ص ٨٩، الناشر: دار صادر، بيروت، ط ١، ١٣٥٨هـ والسند أقلّ حالاته أن يكون حسناً على ما يقتضيه التحقيق العلمي.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ١٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

(٥) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٣ ص ٤٠٤، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

وهنا نلاحظ أنّ الذهبي اعتبر قبر معروف من البقاع المباركة التي يستجاب الدعاء فيها، بينما يرى ابن تيمية أنّ ذلك من الأمور المبتدعة. ويبدو أنّ زيارة قبر معروف الكرخي كانت مشهورة عند أهل بغداد لقضاء الحوائج، قال ابن خلكان: «وأهل بغداد يستسقون بقبره ويقولون قبر معروف تريقا مجرب»^(١).

٦- أحمد بن يحيى المعروف بابن الجلاء^(٢) «ت: ٣٠٦هـ»: قال القشيري: «وقال ابن الجلاء: دخلت المدينة وبي فاقة، فتقدمت إلى القبر، وقلت، أنا ضيفك يا نبي الله.. فغفوت غفوة، فرأيت النبي ﷺ في نومي وقد أعطاني رغيفاً، فأكلت نصفه وانتبهت وبيدي النصف الآخر»^(٣).

٧- الحسين بن إسماعيل، أبو عبد الله ابن المحاملي «ت: ٣٣٠هـ»: جاء في تاريخ بغداد: «حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري، قال سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن جميع يقول: سمعت أبا عبد الله بن المحاملي يقول: أعرف قبر معروف الكرخي منذ سبعين سنة، ما قصده مهموم إلا فرّج الله همّه»^(٤).

(١) ابن خلكان، وفيات الأعيان: ج ٥ ص ٢٣٢، الناشر: دار الثقافة، لبنان.

(٢) قال الذهبي في ترجمته: «القدوة العارف شيخ الشام، أبو عبد الله ابن الجلاء أحمد بن يحيى... قال الدقي: ما رأيت شيخاً أهيّب من ابن الجلاء مع أنّي لقيت ثلاثمائة شيخ...». الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٥١-٢٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ.

(٣) القشيري، الرسالة القشيرية: ص ٤١٩، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢٢هـ.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ١٣٥، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

والسند جيد، رجاله كلهم من المحدثين الثقات.
والمحاملي قال عنه الذهبي: «الإمام العلامة المحدث الثقة مسند الوقت»^(١).

فهل العلامة المحاملي كان مُشركاً أو مبتدعاً في نظر السلفية؟!

٨- عبد الرحمن بن محمد الزهري «ت: ٣٣٦هـ»^(٢): جاء في تاريخ بغداد: «أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن عمر البرمكي قال: نبأنا أبو الفضل عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد الزهري قال سمعت أبي يقول: قبر معروف الكرخي مجرب لقضاء الحوائج ويقال إنه من قرأ عنده مائة مرة قل هو الله أحد وسأل الله تعالى ما يريد قضى الله له حاجته»^(٣).

والخبر جيد الإسناد رجاله ثقات.

٩- أبو الخير الأقطع^(٤) «ت: ٣٤٩هـ أو قريب من ذلك»: قال أبو عبد الرحمن السلمي: «سمعت منصور بن عبد الله الإصفهاني يقول: سمعت أبا الخير الأقطع يقول دخلت مدينة رسول الله ﷺ وأنا بفاقة، فأقمت

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٢٥٨، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
(٢) ترجمه الخطيب، وقال: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ... أبو محمد الزهري... وكان ثقة» وروى بسنده عن أبي بكر بن مجاهد أنه يقول: «أنا أشبهه أبا محمد ببعض الصحابة وخلفه أتباعه»، انظر: تاريخ بغداد: ج ١٠ ص ٢٨٨.
(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ١٣٤، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

(٤) قال الذهبي في ترجمته: «أبو الخير التيناتي الأقطع: صاحب الكرامات رضي الله تعالى عنه ... وكان أسود اللون، سيداً من سادات الكون» وذكر له بعض الكرامات منها ما ذكرناه في المتن. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢٥ ص ٤٨٤-٤٨٨، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

خمسة أيام ما ذقت ذواقاً، فتقدمت إلى القبر وسلّمت على النبي ﷺ وعلى أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقلت: أنا ضيفك الليلة يا رسول الله، وتنحيت ونمت خلف المنبر، فرأيت في المنام النبي ﷺ وأبو بكر عن يمينه وعمر عن شماله وعليّ بن أبي طالب بين يديه رضي الله عنهم، فحركني علي، وقال: قم، قد جاء رسول الله، قال: فقممت إليه وقبلت بين عينيه، فدفعت إلي رغيفاً، فأكلت نصفه وانتبهت، فإذا في يدي نصف رغيف»^(١).

وهذه القصة أوردتها الذهبي كما أوضحنا في الهامش، نقلاً عن السلمي، من دون أن يعلّق عليها بشيء.

١٠- محمّد بن جبان صاحب الصحيح «ت: ٣٥٤هـ»: قال في كتابه (الثقات) عند ترجمة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: «وهو علي بن موسى بن جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن، من سادات أهل البيت وعقلائهم، وجلّة الهاشميين ونبلائهم... ومات علي بن موسى الرضا بطوس من شربة سقاه إياها المأمون فمات من ساعته... وقبره بسناباذ خارج النوقان مشهور يُزار بجانب قبر الرشيد قد زرتّه مراراً كثيرة، وما حلّت بي شدة في وقت مقامي بطوس فزرت قبر علي بن موسى الرضا صلوات الله على جدّه وعليه ودعوت الله إزالتها عنّي إلا استجيب لي، وزالت عنّي تلك الشدة، وهذا شيء جربته مراراً، فوجدته كذلك، أماتنا الله على محبة المصطفى وأهل بيته صلّى الله عليه

(١) السلمي، طبقات الصوفية: ص ٢٨١، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ وعنه الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢٥ ص ٤٨٨، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

وعليهم أجمعين»^(١).

وأيضاً فابن حبان يدخل في خانة المبتدعة عند ابن تيمية!!!

١١- الحافظ ابن المقرئ «ت: ٣٨١هـ) والحافظ الطبراني «ت: ٣٦٠هـ) وأبو الشيخ الأنصاري «ت: ٣٦٩هـ): قال الذهبي: «وعن أبي بكر بن أبي علي قال: كان ابن المقرئ يقول: كنت أنا والطبراني وأبو الشيخ في مدينة الرسول عليه السلام، فضاق بنا الوقت، فواصلنا ذلك اليوم، فلمّا كان وقت العشاء حضرت القبر، وقلت: يا رسول الله الجوع. فقال لي الطبراني: اجلس، فإنّما أن يكون الرزق أو الموت، فقامت أنا وأبو الشيخ، فحضر الباب علوي، ففتحنا له، وإذا معه غلامان بزنبيلين فيهما شيء كثير، وقال: يا قوم شكوتموني إلى النبي ﷺ فإنّي رأيت، فأمرني بحمل شيء إليكم»^(٢).

ومن الواضح أنّ هذا النوع من التوسل هو الذي يصرّ الوهابية على أنّه من الشرك.

كما أنّه من الملاحظ أيضاً أنّ الذهبي ذكر هذه القصة في ثلاثة من كتبه ولم يعلّق عليها بأيّ كلام، ولو كانت شركاً لما سكت الذهبي عنها.

١٢- الثعلبي «ت: ٤٢٧هـ): حيث ذكر في تفسير الآية ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ

(١) ابن حبان، الثقات: ج ٨ ص ٤٥٦ - ٤٥٧، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١، ط ١٣٩٣هـ.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢٧ ص ٣٩، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ. سير أعلام النبلاء: ج ١٦ ص ٤٠٠ - ٤٠١، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ. تذكرة الحفاظ: ج ٣ ص ٩٧٤، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت.

تَوَابًا رَحِيمًا ﴿١﴾ قِصَّةُ الْعَتَبِيِّ المشهورة والمتضمنة لطلب الاستغفار من النبي ﷺ بعد وفاته، مقتصرًا عليها في تفسير الآية، من دون أن يعلّق، ممّا يعني أنّ الطلب من النبي ﷺ عنده جائز وليس من الشرك أو الحرام، وإلاّ فلا معنى لإيراده القِصَّة في تفسير الآية وسكوته عنها (٢).

١٣- الخطيب البغدادي «ت: ٤٦٣هـ»: حيث ذكر باباً في تاريخه أسماه: «باب ما ذكر في مقابر بغداد المخصوصة بالعلماء والزهاد»، وأورد تحت هذا الباب عدّة من الأخبار والقصص الواردة في التوسّل وقضاء الحاجة عند الميت وانتفاع الناس بوجود قبور الصالحين في ديارهم وغير ذلك، ولم يتعقّب ذلك بشيء يذكر، فلو كانت هذه الأمور شركاً أو محرّمة في نظره، لما كان هناك داعٍ لذكرها، خصوصاً أنّ سير البحث يقتضي أنّه أورد هذه الأمور لبيان فضيلة العلماء المدفونين في تلك الأمكنة (٣).

ونقتصر على ذكر عبارة واحدة له في ذلك، قال: «ومقبرة عبد الله بن مالك، دفن بها خلق كثير من الفقهاء والمحدثين والزهاد والصالحين، وتعرف بالمالكية، ومقبرة باب البردان فيها أيضاً جماعة من أهل الفضل، وعند المصلّي المرسوم بصلاة العيد كان قبره يعرف بقبر النذور، ويقال: إنّ المدفون فيه رجل من ولد عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه يتبرك

(١) النساء: ٦٤.

(٢) الثعلبي، تفسير الثعلبي: ج ٣ ص ٣٣٩، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١ ص ١٣٢-١٣٨، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.

الناس بزيارته، ويقصده ذو الحاجة منهم لقضاء حاجته»^(١).

١٤- جماهير الناس تتوسل بالحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله ابن عبيد الله الحجري «ت: ٥٩١هـ»، قال الذهبي: «قال أبو الربيع بن سالم الحافظ: كان وقت وفاة أبي محمد بن عبيد الله قحط مُضِرٌّ، فلمَّا وُضِعَ على شفير القبر توَسَّلوا به إلى الله في إغاثتهم، فَسُقُوا في تلك الليلة مطراً وابلاً، وما اختلف الناس إلى قبره مدَّةَ الأسبوع إلا في الوحل والطين»^(٢).

ولم نلاحظ من الذهبي أي استنكار أو تعليق على ذلك.

١٥- عبد الرحمن بن الجوزي «ت: ٥٩٧هـ»: حيث ذكر في أوَّل كتابه (الوفا) روايات توَسَّلَ نبينا آدم بالنبي ﷺ محمد^(٣)، مع تصريحه في مقدمة كتابه بأنَّه لا يخلط في كتابه هذا الصحيح بالكذب^(٤)، مضافاً إلى ذلك فإنَّه صرَّح في موضع آخر من كتابه بأنَّ توَسَّلَ آدم بالنبي ﷺ هو من باب بيان فضله على الأنبياء، فقال: «ومن بيان فضله على الأنبياء: أنَّ آدم سأل ربَّه بحرمة محمد أن يتوب عليه، كما ذكرنا»^(٥).

١٦- محمد بن عبد الله السامري الحنبلي «ت: ٦١٦هـ»: قال في كتابه

(١) المصدر نفسه ج ١ ص ١٣٥.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٤ ص ١٣٧١، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، سير أعلام النبلاء: ج ٢١ ص ٢٥٢، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ.

(٣) ابن الجوزي، الوفا بأحوال المصطفى: ص ٣٥، الناشر: المكتبة العصرية، ط ١٤٢٦هـ.

(٤) المصدر نفسه: ص ١٠.

(٥) المصدر نفسه: ص ٢٧١.

(المستوعب) في باب «زيارة قبر الرسول ﷺ»: حيث جاء في جملة ما ذكره من أفعال الزيارة أن تقول وأنت متوجهاً إلى القبر الشريف: «اللهم إنك قلت في كتابك لنيك عليه السلام: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾، وإنني قد أتيتك تائباً مستغفراً، فأسألك أن توجب لي المغفرة، كما أوجبتها لمن أتاه في حياته، اللهم إنني أتوجه إليك بنبيك نبي الرحمة، يا رسول الله إنني أتوجه بك إلى ربي ليغفر لي ذنوبي، اللهم إنني أسألك بحقّه أن تغفر لي ذنوبي...»^(١).

١٧- عبد الله بن قدامة الحنبلي «ت: ٦٢٠هـ»: وقد تقدّم كلامه سابقاً وقد جاء فيه أنه يستحب أن تقول عند زيارة النبي ﷺ: «اللهم أنك قلت وقولك الحقّ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾، وقد أتيتك مستغفراً من ذنوبي، مستشفعاً بك إلى ربي، فأسألك يا رب أن توجب لي المغفرة كما أوجبتها لمن أتاه في حياته...»^(٢).

١٨- ابن الأثير الجزري «ت: ٦٣٠هـ»: حيث توسّل بالنبي وآله بقوله: «وهذه سنة الدنيا فأف لها ثم أف نسأل الله أن يختم أعمالنا بالحسنى ويجعل خير أيامنا يوم نلقاه بمحمد وآله»^(٣).

(١) محمد بن عبد الله السامري، المستوعب: ج ١ ص ٥٢٥، الناشر: مكتبة الأسد، مكة، ط ٢. ١٤٢٤هـ.

(٢) ابن قدامة الحنبلي، المغني: ج ٣ ص ٥٩٠، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ١٠ ص ٥٨٥، الناشر: دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ.

وقال: «فنسأل الله أن يحسن لنا العون والعقبى بمحمد وآله»^(١).

١٩- عبد العزيز بن عبد السلام «ت: ٦٦٠هـ»: حيث كان يرى جواز التوسل بذات النبي ﷺ كما نقل عنه الألباني والشوكاني^(٢)، نعم هو قصر جواز التوسل على ذات النبي ﷺ ولم يُجز التوسل بغيره.

٢٠- القرطبي «ت: ٦٧١هـ»: في تفسيره في ذيل الآية الشريفة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾^(٣). حيث ذكر رواية الأعرابي الذي جاء إلى قبر النبي ﷺ وقرأ الآية وطلب الاستغفار من النبي ﷺ، فنودي من القبر أنه قد غفر لك، ولم يذكر شيئاً آخر في تفسير الآية ولم يعلق برفض القصة، ولو كانت شركاً أو أمراً محرماً فلا معنى لذكره لها، وتفسيره الآية بها^(٤).

وقال في التذكرة: «قال علمائنا: ويستحب لك - رحمك الله - أن تقصد بميتك قبور الصالحين ومدافن أهل الخير فتدفنه معهم، وتنزله بإزائهم، وتسكنه في جوارهم تبركاً بهم وتوسلاً إلى الله عز وجل بقربهم»^(٥).

(١) المصدر نفسه: ج ١١ ص ٢٢٧.

(٢) انظر: الشوكاني، الدر النضيد: ص ١٨، ٢٠، الناشر: دار ابن خزيمة، ط ١، ١٤١٤هـ، الألباني، التوسل: ٧٦، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

(٣) النساء: ٦٤.

(٤) القرطبي، تفسير القرطبي: ج ٥ ص ٢٦٥-٢٦٦، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، ط ١٤٠٥هـ.

(٥) القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة: ج ١ ص ٣١٥، الناشر: مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.

٢١- الإمام الكبير محيي الدين النووي الشافعي «ت: ٦٧٦هـ): حيث نقلنا له سابقاً كلاماً حول زيارة النبي ﷺ جاء فيه: «ويتوسّل به في حقّ نفسه، ويستشفع به إلى ربّه سبحانه وتعالى، ومن أحسن ما يقول: ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيّب وسائر أصحابنا عن العتبي مستحسنين له» وذكر قصة العتبي المشهورة المتقدم ذكرها^(١).

وقال في موضع آخر: «ويستحب إذا كان فيهم رجل مشهور بالصلاح أن يستسقوا به فيقولوا: اللهمّ إنّنا نستسقي ونتشفّع إليك بعبدك فلان»، وأردف كلامه بنقل قصة توسّل عمر بالعباس المتقدمة^(٢).

٢٢- عبد الرحمن بن قدامة الحنبلي «ت: ٦٨٢هـ): حيث ذكر نحو ما تقدّم في كلام عبد الله بن قدامة^(٣).

٢٣- محمّد بن محمّد العبدري المالكي «ت: ٧٣٧هـ): قال عند كلامه عن زيارة النبي ﷺ: «فمن توسّل به، أو استغاث به، أو طلب حوائجه منه، فلا يردّ ولا يُخيّب؛ لما شهدت به المعاينة والآثار»^(٤).

وقال: «فالتوسّل به عليه الصلاة والسلام هو محلّ حطّ أحمال الأوزار وأثقال الذنوب والخطايا؛ لأنّ بركة شفاعته عليه الصلاة والسلام وعظمتها عند ربه لا يتعاضدها ذنب؛ إذ أنّها أعظم من الجميع...»^(٥).

(١) النووي، المجموع: ج ٨ ص ٢٧٤، الناشر: دار الفكر.

(٢) النووي، الأذكار النووية: ص ١٧٦، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ١٤١٤هـ.

(٣) عبد الرحمن بن قدامة، الشرح الكبير: ج ٣ ص ٤٩٥، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

(٤) العبدري المالكي، المدخل: ج ١ ص ٢٥٨، الناشر: دار الفكر، ط ١٤٠١هـ.

(٥) المصدر نفسه: ج ١ ص ٢٥٩-٢٦٠.

وقال عند كلامه عن زيارة القبور: «فإن كان الميت المزار ممن تُرجى بركته فيتوسل إلى الله تعالى به، وكذلك يتوسل الزائر بمن يراه الميت ممن تُرجى بركته إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بل يبدأ بالتوسل إلى الله تعالى بالنبي صلى الله عليه وسلم إذ هو العمدة في التوسل والأصل في هذا كله والمُشرِّع له فيتوسل به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبمن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وقد روى البخاري عن أنس رضي الله عنه: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس، فقال: اللهم كُنَّا نتوسل إليك بنبيك صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فتسقيننا، وإنا نتوسل إليك بعم نبيك فاسقنا. فيسقون. ثم يتوسل بأهل تلك المقابر أعني بالصالحين منهم في قضاء حوائجه ومغفرة ذنوبه...»^(١).

٢٤- أبو حيان الأندلسي «ت: ٧٤٥هـ» حيث ذكر بعد تفسيره للآية الكريمة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ...﴾ ما ورد عن الأعرابي الذي جاء إلى قبر النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقرأ الآية وطلب الاستغفار من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فنودي من القبر بأنه قد غفر لك^(٢).

ونلاحظ أنه لو كان أبو حيان يرى اختصاص الآية بحياة النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أو أن الطلب من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شرك فلا معنى لإيراده هذا الخبر هنا، خصوصاً مع سكوته وعدم تعليقه عليه بأي رفض، وهذا يدل على أنه يرى جواز الطلب

(١) العبدري المالكي، المدخل: ج ١ ص ٢٥٤-٢٥٥، الناشر: دار الفكر، ط ١٤٠١هـ

(٢) أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحييط: ج ٣ ص ٢٩٦، الناشر: دار الكتب العلميّة، ط ١، ١٤٢٢هـ.

من النبي ﷺ بعد موته.

٢٥- الإمام الحافظ شمس الدين الذهبي «ت: ٧٤٨هـ»: حيث نقل قصصاً عديدة عن العباد والزهاد، وفيها أنهم طلبوا من النبي ﷺ فاستجاب لهم وقضى حوائجهم^(١)، ولم يعلق عليها بشيء يذكر، كما أنه صرح بأن قبر معروف الكرخي من الأماكن المباركة التي يستجاب الدعاء بها^(٢)، وصرح أيضاً بأن الدعاء مستجاب عند قبر السيدة نفيسة، بل وعند قبور الأنبياء والصالحين^(٣).

ويبدو أنّ الحافظ الذهبي لا يعيش عقدة القبور كما يعيشها السلفية، لذا نراه يُجوز استلام قبر النبي ﷺ وتقبيله، قال في ذلك: «وقد سئل أحمد بن حنبل عن مسّ القبر النبوي وتقبيله فلم ير بذلك بأساً، رواه عنه ولده عبد الله بن أحمد، فإن قيل: فهلا فعل ذلك الصحابة؟! قيل: لأنهم عاينوه حيناً، وتملّوا به وقبلوا يده، وكادوا يقتتلون على وضوءه، واقتسموا شعره المطهر يوم الحجّ الأكبر، وكان إذا تنخّم لا تكاد تقع إلا في يد رجل فيدلك بها وجهه، ونحن لما لم يصح لنا مثل هذا النصيب الأوفر، ترامينا على قبره، بالالتزام والتبجيل، والاستلام والتقبيل، ألا ترى كيف فعل ثابت البناني؟! كان يُقبل يد أنس بن مالك ويضعها على وجهه ويقول: يد مسّت يد رسول الله صلّى الله عليه وسلّم؛ إذ هو مأمور بأن يحبّ الله

(١) كما في قصة ابن المقرئ والطبراني وأبي الشيخ، وقصة أبي الخير الأقطع وتوسل الناس بالحافظ عبد الله بن محمد الحجري بعد موته، وقد تقدّم ذكر جميع ذلك.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٣ ص ٤٠٤، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٠ ص ١٠٧، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ.

ورسوله أشدّ من حبه لنفسه وولده والناس أجمعين، ومن أمواله ومن الجنة وحورها...»^(١).

٢٦- تقي الدين السبكي «ت: ٧٥٦هـ»: حيث فصل القول في جواز التوسّل بأنواعه المختلفة التي ذكرناها ومنها الطلب والاستغاثة بالنبي ﷺ بعد موته، في كتابه المعروف بـ (شفاء السقام في زيارة خير الأنام) وخصّص الباب الثامن منه لبيان التوسل والاستغاثة والتشفّع بالنبي ﷺ، وجاء في أوّل الباب: «اعلم: أنّه يجوز ويحسن التوسّل والاستغاثة والتشفّع بالنبي صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى ربّه سبحانه وتعالى.

وجواز ذلك وحُسْنُه من الأمور المعلومة لكلّ ذي دين، المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين، وسير السلف الصالحين، والعلماء والعوام من المسلمين. ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان، ولا سمع به في زمن من الأزمان، حتّى جاء ابن تيمية، فتكلّم في ذلك بكلام يلبس فيه على الضعفاء الأغمار، وابتدع ما لم يسبق إليه في سائر الأعصار»^(٢).

٢٧- ابن كثير الدمشقي «ت: ٧٧٤هـ»، حيث قال في تفسيره عقب الآية ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ...﴾: «يرشد تعالى العصاة والمذنبين إذا وقع منهم الخطأ والعصيان أن يأتوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فيستغفروا الله عنده ويسألوه أن يستغفر لهم، فإنهم إذا فعلوا ذلك تاب الله عليهم ورحمهم وغفر لهم؛ ولهذا قال: ﴿لو جدوا الله تواباً رحيماً﴾.

(١) الذهبي، معجم الشيوخ: ج ١ ص ٧٣، الناشر: مكتبة الصديق، الطائف، ط ١، ١٤٠٨هـ.

(٢) السبكي، شفاء السقام: ص ٢٩٣، ط ٤، ط ٤، ١٤١٩هـ.

وقد ذكر جماعة منهم الشيخ أبو منصور الصباغ في كتابه الشامل الحكاية المشهورة عن العتبي، قال: كنت جالساً عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم، فجاء أعرابي، فقال: السلام عليك يا رسول الله سمعت الله يقول: ﴿ولو أنهم إذ ظلموا...﴾، وساق قصة العتبي المتقدمة^(١).

ولم يتعقبها بأيّ رفض، ممّا يدل على عدم ذهابه لحرمة الفعل أو كونه شركاً.

٢٨- ابن حجر العسقلاني «ت: ٨٥٢هـ»: حيث قال: «إنّ الناس يوم القيامة يستصحبون حالهم في الدنيا من التوسل إلى الله في حوائجهم بأنبيائهم»^(٢) فهو يقرّ بمشروعية توسل الناس بالدنيا بأنبيائهم. وتقدّم في أثناء البحث ما يدل على تبنيّه جواز التوسل^(٣).

٢٩- علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الحنبلي «ت: ٨٨٥هـ») قال في (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل): «يجوز التوسل بالرجل الصالح على الصحيح من المذهب، وقيل: يستحب»^(٤).

٣٠- نور الدين السمهودي «ت: ٩١١هـ»: حيث قال: «اعلم أنّ الاستغاثة

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ١ ص ٥٣٢، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ١٤١٢هـ.

(٢) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري: ج ١١ ص ٣٨٤، الناشر: دار المعرفة، ط ٢.

(٣) انظر: ص ٣٠٢ من هذا الجزء.

(٤) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف: ج ٢ ص ٤٥٦، الناشر: دار إحياء التراث العربي،

بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

والتشفع بالنبي ﷺ وبجاهه وبركته إلى ربّه تعالى من فعل الأنبياء والمرسلين، وسير السلف الصالحين، واقع في كلّ حال، قبل خلقه صلى الله تعالى عليه، وبعد خلقه، وفي حياته الدنيوية، ومدة البرزخ، وعرصات القيامة^(١)، وأقام عدّة أدلّة على ذلك، وصرّح بجواز التوسل، الذي يعدّه السلفية شركاً، وهو الطلب من النبي ﷺ بعد وفاته، فقال: «وقد يكون التوسل به ﷺ بعد الوفاة بمعنى طلب أن يدعو كما كان في حياته»، وذكر قصة مالك الدار التي بيّناها مفصّلة، وقال بعد ذلك: «ومحلّ الاستشهاد طلب الاستسقاء منه صلى الله تعالى عليه وسلّم وهو في البرزخ ودعاؤه لربّه في هذه الحالة غير ممتنع، وعلمه بسؤال من يسأله قد ورد، فلا مانع من سؤال الاستسقاء وغيره منه كما كان في الدنيا»^(٢).

كما أنّه ذكر عدّة من قصص الاستغاثة بالنبي ﷺ والطلب منه بعد وفاته، وقال بعدها: «والحكايات في هذا الباب كثيرة، بل وقع لي شيء منها: أني كنت بالمسجد النبوي عند قدوم الحاج المصري للزيارة، وفي يدي مفتاح الخلوة التي فيها كتبي بالمسجد، فمرّ بي بعض علماء المصريين ممّن كان يقرأ على بعض مشايخي، فسألني أن أمشي معه إلى الروضة الشريفة، وأقف معه بين يدي النبي ﷺ ففعلت، ثم رجعت فلم أجد المفتاح، وتطلّبتّه في الأماكن التي مشيت إليها فلم

(١) السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى: ج ٤ ص ١٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ.

(٢) المصدر نفسه: ج ٤ ص ١٩٥.

أجده، وشقّ عليّ ذهابه في ذلك الوقت الضيق مع حاجتي إليه، فجنّنت إلى النبي ﷺ وقلت: يا سيدي يا رسول الله، ذهب مفتاح الخلوة، وأنا محتاج إليه وأريده من بابك، ثم رجعت فرأيت شخصاً قاصداً الخلوة، فظننته بعض من أعرفه، فمشيت إليه، فلم أجده إيّاه، ووجدت صغيراً لا أعرفه بقرب الخلوة بيده المفتاح، فقلت له: من أين لك هذا؟ فقال: وجدته عند الوجه الشريف، فأخذته منه، وغير ذلك مما يطول ذكره»^(١).

٣١- ابن حجر الهيتمي (ت: ٩٧٤هـ): حيث قال: «يُسنّ إذا فرغ من السلام على الشيخين أن يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إلي ربه سبحانه وتعالى له ولأحبابه، قال أصحابنا وغيرهم من أهل المناسك من جميع المذاهب: ومن أحسن ما يقول: ما جاء عن محمد العتبي - روى عن ابن عيينة وعده بعضهم في مشايخ الشافعي رحمه الله تعالى - قال: كنت جالساً عند قبر رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فجاءه أعرابي، فقال: السلام عليك يا رسول الله»، وذكر قصة العتبي المشهورة^(٢). وقال في (الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان): «إعلم أنه لم يزل العلماء وذوو الحاجات يزورون قبره ويتوسلون عنده في قضاء حوائجهم ويرون نجح ذلك...»^(٣).

(١) السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى: ج ٤ ص ٢٠٣، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الجوهر المنظم: ص ١٢٤-١٢٥، الناشر: دار جوامع الكلم - القاهرة.

(٣) ابن حجر الهيتمي، الخيرات الحسان: ص ٧٢، الناشر: مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٤هـ.

وقال في (الجوهر المنظم): «من خرافات ابن تيمية التي لم يقلها عالم قبله، وصار بها بين أهل الإسلام مثلة، أنه أنكر الاستغاثة والتوسل به صلى الله عليه وسلم، وليس ذلك كما أفتى به، بل التوسل به حسن في كل حال قبل خلقه وبعد خلقه في الدنيا والآخرة» وساق جملة من الأدلة، وقال: «ولا فرق بين ذكر التوسل والاستغاثة والتشفع والتوجه به صلى الله عليه وسلم أو بغيره من الأنبياء وكذا الأولياء وفاقاً للسبكي»^(١).

٣٢- الشيخ المحدث عبد الحق الدهلوي (ت: ١٠٥٢هـ): قال ما محصله

على ما ذكره الشيخ السندي:

«وأما الاستمداد بأهل القبور فقد أنكره بعض الفقهاء، فإن كان الإنكار من جهة لا سماع لهم ولا شعور، فقد ثبت بطلانه، وإن كان بسبب أن لا قدرة لهم ولا تصرف في ذلك الموطن بل هم محبسون عن ذلك ومشتغلون بما عرض لأنفسهم من المحنة فأشغلهم عما عداهم، فلا نرى ذلك كلياً خصوصاً في شأن المتقين الذين هم أولياء الله، فيمكن أن يحصل لأرواحهم عند الربّ تعالى من القرب في البرزخ والمنزلة والقدرة على الشفاعة والدعاء وطلب الحاجات لزائريهم المتوسلين بهم ما يحصل لهم يوم القيامة، وما الدليل على نفي ذلك وقد فسّر البيضاوي قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾ إلى قول ﴿فَالْمُدْبِرَاتِ أَمْرًا﴾ بصفات النفوس الفاضلة حال المفارقة، فإنها تنزع عن الأبدان غرقاً، أي نزعاً شديداً، من أغرق النازع في القوس، فتنشط إلى عالم الملكوت وتسبح فيه، فتسبق إلى

(١) ابن حجر الهيتمي، الجوهر المنظم: ص ١٤٨-١٥٠، نشر دار جوامع الكلم - القاهرة.

حضائر القدس فتصير بشرفها وقوتها من المدبرات.

وما أدري ما المراد بالاستمداد الذي ينفيه المنكر، والذي يفهم أن الداعي المحتاج الفقير يدعو الله تعالى ويطلب حاجاته من الله تعالى، ويتوسل بروحانية هذا العبد المقرب المكرم عنده تعالى، ويقول: اللهم ببركة هذا العبد الذي رحمته وأكرمه وبما لك به من اللطف والكرم اقض حاجتي وأعطني سؤلي، إنك أنت المعطي الكريم، أو ينادي هذا العبد المكرم المقرب عند الله تعالى، ويقول: يا عبد الله ويا وليه اشفع لي وادع ربك وسله أن يعطيني سؤالي ويقضي حاجتي، فالمعطي والمسؤول منه، والمأمول منه هو الرب تعالى وتقدس، وما العبد في البين إلا وسيلة، وليس الفاعل والقادر والمتصرف إلا هو، وأولياء الله تعالى الفانون الهالكون في فعله - تعالى - وقدرته ولسطوته لا فعل لهم ولا قدرة لهم ولا تصرف، لا الآن ولا حين كانوا أحياء في دار الدنيا، فإن صفتهم الفناء والاستهلاك ليس إلا، ولو كان هذا شركاً وتوجهاً إلى غير، كما يزعمه المنكر، فينبغي أن يمنع التوسل وطلب الدعاء من الصالحين من عباد الله وأوليائه في حال الحياة أيضاً، وليس ذلك مما يمنع فإنه مستحب ومستحسن شائع في الدين...»^(١).

٣٣- الشرنبلالي الحنفي «ت: ١٠٦٩هـ»: في كتابه (مراقي الفلاح): وقد تقدم ذكر كلماته، ومما جاء فيها، أنه ممّا ينبغي للزائر أن يقوله أمام قبر

(١) انظر: السندي، التوسل وأحكامه: ص ٨٧، ٩١، الناشر: المكتبة المجددية النعمية، كراتشي، ط ١، ١٤٢٨هـ.

النبي ﷺ: «يا رسول الله، نحن وفدك وزوار حرمك، تشرفنا بالحلول بين يديك، وقد جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة نقطع السهل والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفاعتك والنظر إلى مآثرك ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاع بك إلى ربنا؛ فإن الخطايا قد قصمت ظهورنا، والأوزار قد أثقلت كواهلنا، وأنت الشافع المشفع، الموعود بالشفاعة العظمى، والمقام المحمود، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ وقد جئناك ظالمين لأنفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا إلى ربك، واسأله أن يميئتنا على سنتك، وأن يحشرنا في زمرك، وأن يوردنا حوضك وأن يسقينا بكأسك غير خزايا ولا نادمين، الشفاعة الشفاعة يا رسول الله...»^(١).

٣٤- محمد بن علي الشوكاني «ت: ١٢٥٠ هـ»: حيث قال معلّقاً على حديث الضرير: «وفي الحديث دليل على جواز التوسل برسول الله إلى الله عز وجل مع اعتقاد أن الفاعل هو الله سبحانه وتعالى وأنه المعطي المانع ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن»^(٢).

وقال: «وأما التوسل بالصالحين فمنه ما ثبت في الصحيح أنّ الصحابة استسقوا بالعبّاس رضي الله عنه عم رسول الله، وقال عمر رضي الله عنه

(١) الشرنبلالي الحنفي، مراقبي الفلاح: ص ٢٧٣، الناشر: دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٤ هـ

(٢) الشوكاني، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين: ص ٢٠٨، الناشر: دار القلم، بيروت، ط ١، ١٩٨٤ م.

اللهم إنا نتوسل إليك بعمّ نبينا»^(١).

وقال أيضاً: «ولا يخفأك أنه قد ثبت التوسّل به صلّى الله عليه وسلّم في حياته، وثبت التوسّل بغيره بعد موته بإجماع الصحابة إجماعاً سكوتياً لعدم إنكار أحد منهم على عمر رضي الله عنه في التوسّل بالعبّاس رضي الله عنه، وعندني أنه لا وجه لتخصيص جواز التوسّل بالنبيّ كما زعمه الشيخ عز الدين بن عبد السلام لأمرين:

الأول: ما عرفناك به من إجماع الصحابة رضي الله عنهم.

والثاني: أنّ التوسّل إلى الله بأهل الفضل والعلم هو في التحقيق توسّل بأعمالهم الصالحة ومزاياهم الفاضلة إذ لا يكون الفاضل فاضلاً إلاّ بأعماله.

فإذا قال القائل: اللهم إني أتوسّل إليك بالعالم الفلاني فهو باعتبار ما قام به من العلم وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما أن النبي حكى عن الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة أن كل واحد منهم توسّل إلى الله بأعظم عمل عمله فارتفعت الصخرة، فلو كان التوسّل بالأعمال الفاضلة غير جائز أو كان شركاً كما يزعمه المتشددون في هذا الباب، كابن عبد السلام ومن قال بقوله من أتباعه لم تحصل الإجابة لهم ولا سكت النبي عن إنكار ما فعلوه بعد حكايته عنهم...»^(٢).

(١) المصدر نفسه: ص ٥٦.

(٢) الشوكاني، الدر النضيد: ص ٢٠، الناشر: دار ابن خزيمة، ط ١، ١٤١٤هـ.

٣٥- الشيخ محمد عابد السندي «ت: ١٢٥٧هـ»: حيثُ أُلّف رسالة أسماها: (التوسّل، وأحكامه وأنواعه) جواباً عن سؤال وصل إليه حول قول القائل: أغثني يا رسول الله، وهل الجواز على فرضه مختص بالرسول أم يشمل غيره من الأولياء؟ وقد أجاب الشيخ عن السؤال مبيناً جواز الاستغاثة بالنبي ﷺ بعد وفاته وكذا بالأولياء والصالحين، وأثبت فيه أيضاً جواز التوسل بالذات بعد الوفاة، وقد افتتح رسالته بقوله: «فلا يخفى أنّ قول القائل أغثني يا رسول الله، ما أراه مستنكراً ولا مستقبحاً...»^(١).

٣٦- الشيخ عبد الغني المجددي الدهلوي^(٢) «ت: ١٢٩٦هـ»: قال في (إنجاح الحاجة شرح سسن ابن ماجة) معلقاً على حديث الضرير: «ذكر شيخنا عابد السندي في رسالته: والحديث يدلّ على جواز التوسّل والاستشفاع بذاته المكرّم في حياته، وأمّا بعد مماته فقد روى الطبراني في الكبير عن عثمان بن حنيف أنّ رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان في حاجة له فذكر الحديث» وأضاف: «وقد كتب شيخنا المذكور رسالة مستقلة فيها التفصيل من أراد فليرجع إليها»^(٣).

(١) انظر: السندي، التوسّل وأحكامه: ص ٣٠، الناشر: المكتبة المجددية النعيمية، كراتشي، ط ١، ١٤٢٨هـ.

(٢) وهو عالم بالحديث من فقهاء الحنفية، انظر: الزركلي، الأعلام: ج ٤ ص ٣٣، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت.

(٣) عبد الغني الدهلوي، إنجاح الحاجة شرح سسن ابن ماجة: ص ٢٣٠، الناشر: مطبع محمد حسين مولوي، نسخة مخطوطة، وانظر: المبار كفوري: تحفة الأحوذى: ج ١٠ ص ٢٥، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، بيروت، ١٤١٠هـ.

٣٧- أبو بكر ابن السيّد محمّد شطا الدميّاطي الشافعي (ت ١٣١٠هـ): حيث تقدّم كلامه حول زيارة القبر النبوي الشريف، ومما جاء فيه أن يقول الزائر قبالة وجهه «إنّ الله تعالى أنزل عليك كتاباً صادقاً قال فيه: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ وقد جئتك مستغفراً من ذنبي مستشفعاً بك إلى ربّي» إلى آخر ما ذكرناه سابقاً^(١).

٣٨- الشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت ١٣٥٠هـ): حيث ألف كتاباً بعنوان: (شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق) ضمّنه أدلّة وشواهد على مشروعية التوسل بأنواعه التي ذكرناها.

وغير ذلك من الكلمات الكثيرة والتي تدلّ صراحة على أنّ التوسل مسألة مشروعة سار عليها العلماء قديماً وحديثاً، ولم يكن هناك منكر غير ابن تيمية ومن تبعه.

(١) حاشية إعانة الطالبين على حلّ ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين: ج ٢ ص ٣١٥، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

المرحلة الثانية: نقد القفاري ومناقشة الشبهات العامة حول التوسل

تقدّم في المرحلة الأولى بيان حكم أصل التوسل، وبيان مشروعية أقسام عديدة منه، بحسب الأدلة الشرعية والتي كان بعضها من القرآن والآخر من السنة النبوية المباركة، وأكملنا البحث بذكر كلمات جملة من علماء أهل السنة القائلين بمشروعيته، ومن خلاله اتّضح أنّ التوسل بأنواعه المختلفة غير مختص بفرقة الشيعة، بل هم كسائر المسلمين يتوسلون إلى الله بأسمائه وصفاته وبالعامل الصالح وبذوات الأنبياء والأئمة والصلحاء وغير ذلك ممّا تقدّم في البحث، وحينئذٍ فإنّ الشبهات المثارة حول التوسل غير مختصة بالشيعة، بل شاملة لأهل السنة، فرمي الشيعة بالكفر أو البدعة يلازم تكفير أو تبديع غيرهم ممّن قالوا به، كالإمام أحمد و النووي وغيرهم من علماء الحنابلة والشافعية والمالكية والحنفية، والذين ورد ذكرهم فيما تقدّم.

من هنا سنذكر في هذه المرحلة الشبهات التي أثارها القفاري حول الشيعة في مسألة التوسل، ثم بعد ذلك نتطرق إلى بعض الشبهات الأخرى التي تثار هنا وهناك حوله، لنزنها بميزان الحق والإنصاف، فسيتمحور البحث في هذه المرحلة في محورين:

محوران في البحث

المحور الأول: نقد كلمات القفاري

المحور الثاني: نقد الشبهات العامة

المحور الأول: شبهات القفاري والجواب عنها

قد حان الوقت لنقف على كلمات القفاري ونرى قيمتها العلميّة من حيث اعتماده على الدليل الصحيح من عدمه، وقوله الحق وعدم تعصّبه من عدمه، فقد ذكر القفاري مسألة عنوانها تحت اسم: « لا يقبل الدعاء إلاّ بأسماء الأئمّة»، ثمّ ذكر كلاماً طويلاً تحت هذا العنوان ضمّنه شواهد لمدّعاه وطرح من خلاله عدّة شبهات، واستشهد لذلك بما ورد عن أهل البيت عليهم السلام: «من دعا الله بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك».

كما ذكر أنّه بلغت جرأة الشيعة أن قالوا: «أنّ دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم صلوات الله عليهم أجمعين»، وادّعى أنّ هذا الزعم الخطير يهدف بطريقة ماكرة، وأسلوب مقنع إلى تأليه الأئمّة، وأنهم ملجأ المحتاجين ومفزع الملهوفين وأمان الخائفين وقبلة الداعين ولا تستجاب الدعوات إلاّ بذكر أسمائهم، فأبيّ فرق بين هذا وبين ما يزعمه المشركون في أصنامهم؟

ثم ادّعى أنّ المشركين أحسن حالاً من الشيعة!! لأنّ المشركين في وقت الشدّة يخلصون الدعاء لله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ أمّا الشيعة فإنهم يشركون في الرخاء والشدّة، بل يزعمون أنّ الشدّة لا ترفع إلاّ بالدعاء بأسماء الأئمّة.

وأضاف: أنّ الله يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ ولم يقل فادعوه بأسماء الأئمّة أو مقامات الأئمّة أو مشاهدتهم. وقال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ولو كان أساس قبول الدعاء ذكر أسماء الأئمّة

لقال ادعوني بأسماء الأئمة استجب لكم! ثم أضاف أيضاً: بأنّ هذا يتنافى مع إجابة الدعاء؛ لأنه يتنافى مع الإخلاص في الدعاء الذي هو أصل الإجابة.

وزعم أنّ الأئمة من سائر البشر، كما يقول تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ولم يجعل الله عزّ وجلّ بينه وبين خلقه في عبادته ودعائه وليّاً صالحاً ولا ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلًا، بل الجميع عباد الله^(١).

بيان مغالطة القفاري

يمكن أن يقال - كمقدمة قبل الإجابة بشكل تفصيلي - إنّ من الطرق التي اتّبعها أتباع محمد بن عبد الوهاب هي التكتّم على كثير من الأمور التي يؤمن بها أهل السنة ومحاولة تسليط الضوء في شبهاتهم على خصوص الشيعة الإمامية، ولا نشكّ في أنّ الغرض من ذلك هو تشويه صورة مذهب أهل البيت عند المسلمين، ولذا نلاحظ القفاري استخدم هنا مغالطة مكشوفة كعادته في هذا الكتاب، فعنون موضوع التوسّل بـ «قولهم: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة»^(٢) ولم يعنون المسألة: بالتوسّل بالذوات مثلاً التي هي محل الخلاف بينه وبين المسلمين.

والذي دعاه إلى هذه المغالطة علمه بأنّ إمام الحنابلة أحمد بن حنبل

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية: ج ٢ ص ٥٤٠، الناشر: دار الرضا - الجيزة، ط ٣- ١٤١٨هـ.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢ ص ٥٤٠.

كان ممن يتوسل بذات النبي ﷺ^(١)، وأن الروايات في التوسل بالذوات صحيحة عند أهل السنة، وقد آمن بها الكثير من علمائهم، فحاول بعنوانه هذا إيهام القراء بأن للشيعة توسلاً خاصاً بهم مخالفاً لروح القرآن والسنة، ثم نجده في أثناء بحثه قد تعرض إلى مسألة التوسل بالذوات، لكنه لم يشأ أن يعنون البحث بها ابتداءً؛ لثلا يكون تكفيره للشيعة - الذي يسعى له - تكفيراً لإمام الحنابلة أولاً وتكفيراً لعلماء وعوام المسلمين من عهد الصحابة وإلى يومنا هذا ثانياً.

وبعد هذه المقدمة نتعرض فيما يأتي من أبحاث إلى ما ذكره القفاري من شبهات ونجيب عنها تباعاً بإنشاء الله تعالى:

الشبهة الأولى: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة

ادّعى القفاري أن الشيعة يقصرون إجابة الدعاء على التوسل بأسماء الأئمة، واستشهد لذلك بما روي عن الباقر عليه السلام: «من دعا الله بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك»^(٢).

الجواب

أولاً: أنه مجرد دعوى يعوزها الدليل الصحيح، فالتوسل المعروف عند

(١) فقد ذكر ابن تيمية: نقلاً عن منسك المروزي الذي نقله عن أحمد بن حنبل أنه قال في السلام على النبي ﷺ: «...وحول وجهك إلى القبلة، وسل الله حاجتك متوسلاً إليه بنبيه ﷺ تقض من الله عز وجل». انظر: الرد على الأحنائي واستحباب زيارة خير البرية: ص ١٦٨، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة.

(٢) انظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة الامامية الاثني عشرية: ج ٢ ص ٥٤٠، الناشر: دار الرضا، ط ٣، ١٤١٨هـ.

الشيعة، وكذا عامة المسلمين، هو التوسل بأسماء وصفات الله، والتوسل بذوات الأنبياء والأولياء والصالحين، وبالأعمال الصالحة، وغيرها من أنواع التوسل الجائز^(١)، وها هم الشيعة منتشرون في بقاع الأرض، وأعمالهم معروفة، وتوسلهم لا يخرج عن هذه الأنواع، حالهم حال غيرهم من المسلمين.

ثانياً: أنّ الرواية التي ذكرها القفاري - كشاهد على أنّ الشيعة يعتقدون أنّ الدعاء لا يقبل إلا بأسماء الأئمة - هي ما ورد عن الإمام الباقر، وجاء فيها: «من دعا الله بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك»، وهذه الرواية لا تحقق المدعى؛ وذلك لأنّ معنى الرواية ينحصر في أمرين، وكلاهما لا يحقق الدعوى:

١- أن يكون المراد من الدعاء هنا - في أحد معانيه - الإقبال على الله تعالى عن طريق اتباع نهج أئمة أهل البيت عليهم السلام دون الإقبال عليه باتباع نهج غيرهم؛ إذ الأول فيه الفلاح والنجاح والثاني فيه الخسران والهلاك، فالرواية تقرر أنّ الطريق الصحيح المقرب لله والمنجي من عذابه هو اتباع منهجهم دون سواهم؛ باعتبارهم يحملون السنّة النبويّة المباركة، وهذه - كما لا يخفى - ركنية أساسية في المذهب الشيعي لها أدلتها القطعية، وبحثها والكلام حولها غير متعلق بمبحث التوسل.

ولا ريب في أنّ القفاري عرف المقصود من الرواية إلاّ أنّه تعمد جعلها

(١) مثل التوسل بدعاء الأحياء كالنبي والأولياء والصالحين، والتوسل بالطلب منهم بعد وفاتهم أيضاً.

شاهداً لعنوانه؛ خدمة لغرضه وتضليلاً منه للقارئ، خصوصاً أنّ المجلسي صاحب كتاب البحار قد أورد الرواية تحت عنوان: «باب: أنّ الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين الله، وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم»^(١).

٢- أنّ يكون المراد بالدعاء هنا التوسل بحقّ وجاء أئمة أهل البيت عليهم السلام عند الله تعالى، كأنّ يقول القائل: اللهمّ إني أسألك بحقّ محمّد وآل محمد، وقد ورد في ذلك عدة روايات منها: عن سماعة، قال: قال لي أبو الحسن عليه السلام: «إذا كان لك يا سماعة عند الله حاجة، فقل: اللهمّ إني أسألك بحقّ محمّد وعلي، فإنّ لهما عندك شأناً من الشأن وقدراً من القدر، فبحقّ ذلك الشأن وبحقّ ذلك القدر أن تصلّي علي محمّد وآل محمّد، وأن تفعل بي كذا وكذا»^(٢).

فأين هذا من عنوان البحث: «لا يقبل الدعاء إلاّ بأسماء الأئمة»؟! وأين موقع أسماء أهل البيت من الرواية؟! وكيف دلّت على حصر قبول الدعاء بأسمائهم؟

ثالثاً: لو قبلنا جدلاً أنّ الرواية تدلّ على التوسّل بخصوص الأسماء لا الذوات، فإنّ التوسّل بالأسماء راجع في حقيقته إلى التوسّل بالذوات بالبداهة؛ لأنّ المتوسل سيكون قاصداً الاسم الكاشف عن تلك الذات المتفانية في طاعة الله تعالى وحبّه، ولا نتعلّق معنى للتوسل بالاسم الخالي

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ج ٢٣ ص ٩٩، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ.

(٢) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٥٦٢، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

عن أي محتوى وغير الكاشف عن المسمّى، ومن هنا نرى الإمام أحمد بن حنبل يُعلّق على سند رواية فيها أسماء أهل البيت عليهم السلام من الإمام الرضا إلى الرسول الأكرم ﷺ، قائلاً: «لو قرأت هذا الإسناد على مجنون لبرئ من جنته»^(١). ولا شكّ في أنّ الإمام أحمد بن حنبل يشير إلى عظمة ومكانة وقداسة النبي ﷺ وأئمّة أهل البيت عليهم السلام ولا يقصد من ذلك ذكر وقراءة أسمائهم من دون قصد المسمّى.

ولا شكّ في أنّ هذه الأسماء الكاشفة عن تلك الذوات الطاهرة هي من أحبّ الأسماء إلى الله سبحانه وتعالى، فالتوسل بها هو توسل بذواتهم الطاهرة، وهو جائز ومشروع على ما سيأتي.

رابعاً: أنّ الرواية التي استدل بها القفاري غير معتبرة سنداً؛ إذ يكفي في ضعفها وجود محمد بن المشمعل^(٢)، وهو مجهول، وهذا كاف في طرحها

(١) أورده أبو نعيم الإصبهاني في: ذكر أخبار إصفهان: ج ١ ص ١٣٨، وعزاه في حلية الأولياء: ج ٣ ص ١٩٢ لبعض المحدثين من السلف ولم يسمّه، وأورده ابن حجر في الصواعق المحرقة: ج ٢ ص ٥٩٥، واللفظ للأخير.

(٢) الرواية نقلها القفاري من كتاب بشارة المصطفى لمحمد بن علي الطبري، وسندها هو: أخبرنا الشيخ الفقيه أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي (رحمه الله) بقرائه عليه في مشهد مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب سلام الله عليه في شعبان سنة إحدى عشرة وخمسمائة، قال: أخبرنا السعيد الوالد، قال: أخبرنا الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، قال: حدثني القاضي أبو بكر محمد بن عمر، عن أبي العباس أحمد بن يحيى بن زكريا بن شيبان، عن الحسين بن سفيان، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثنا أبو حمزة الثمالي، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، قال ﷺ: بشارة المصطفى، محمد بن علي الطبري: ص ١٥٦.

ومحمد بن إسماعيل الوارد في السند هو محمد بن المشمعل وهو مجهول الحال كما قلنا في

وعدم التعويل عليها.

وخلاصة القول: أنّ القفاري قد افترى وتجنّى على الشيعة بما ليس له واقع أو حقيقة، معتمداً في كلامه على رواية غير معتبرة سندياً وغير تامة دلالة!!

هذا وقد تبين أنّ للتوسّل أنواعاً عديدة مشروعة قد دلّ عليها الدليل، وهي مشتركة بين الشيعة وأهل السنّة، فحتّى الإمام أحمد كان يجوز التوسل بذات النبي ﷺ، فما ذكره القفاري ليس له نصيب أو صحّة من الواقع. أضف إلى ذلك؛ فإنّ سيرة علماء الشيعة قديماً وحديثاً قائمة على جواز ومشروعية الدعاء من دون توسّل، فالتوسّل مشروع لكن ليس شرطاً في صحّة الدعاء، فكيف يمكن أن نتصور عدم استجابة الدعاء إلا بأسماء الأئمّة، مع أنّ السيرة العلمائية للشيعة قائمة على جواز الدعاء من غير توسّل بالأساس، فضلاً عن حصر ذلك بأسمائهم!!



المتن، والظاهر أنه وقع تصحيف في اسم والده، من المشمعل إلى إسماعيل لتقارب الاسمين في الكتابة القديمة حيث يكتب اسماعيل هكذا: اسمعيل. والدليل على ذلك: أن محمد بن علي الطبري نقلها عن الفقيه أبي علي الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي وهو نجل الشيخ الطوسي شيخ الطائفة، وما مذکور في أمالي ابن الشيخ في سند الرواية هو محمد بن المشمعل بدلاً عن محمد بن إسماعيل. انظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ٧ ص ١٠٢، والبروجردي، جامع أحاديث الشيعة: ج ١٥ ص ٢٤٨، نقلاً عن أمالي ابن الشيخ الطوسي.

وابن الشيخ الطوسي نقلها عن والده، وما موجود في أمالي الشيخ الطوسي أيضاً محمد بن المشمعل. انظر: الأمالي، الشيخ الطوسي: ص ١٧٢. فتبين أنّ ما ورد في بشارة المصطفى تصحيف واضح....

الشبهة الثانية: دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل بالأئمة

ذكر القفاري أنه بلغت جراءة الشيعة أن قالوا: «أنت دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم، صلوات الله عليهم أجمعين» وأشار إلى أن صاحب البحار وغيره ذكروا مجموعة من النصوص في ذلك، وأن بعض هذه النصوص وردت في مصادر الشيعة المعتمدة، وادّعى أن هذا الزعم الخطير يهدف إلى تأليه الأئمة وأنهم ملجأ المحتاجين ومفرج الملهوفين... ولا تستجاب الدعوات إلا بذكر أسمائهم، فأبيّ فرق بين هذا وبين ما يزعمه المشركون في أصنامهم؟ وأضاف إلى ذلك نصاً يتضمّن نجاة نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بسبب التوسل بحق أهل البيت^(١).

الجواب

لقد خلط القفاري كعادته المواضيع بعضها مع بعض لغرض تشويش القارئ، وشحن ذهنه بمزيد افتراءات على الشيعة، وكلامه أعلاه يمكن تقسيمه إلى قسمين:

الأول: أن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بأهل البيت.

الثاني: أن ذلك يهدف إلى تأليه الأئمة، وأنهم ملجأ المحتاجين ومفرج الملهوفين وأمان الخائفين وقبلة الداعين ولا تستجاب الدعوات إلا بذكر أسمائهم، فلا فرق بين هذا وبين ما يزعمه المشركون في أصنامهم!!

(١) انظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة الامامية الاثني عشرية: ج ٢ ص ٥٤٢، الناشر: دار الرضا، ط ٣، ١٤١٨هـ.

أمّا القسم الأوّل: فنلاحظ أنّ القفاري وكعادته في تضليل الأذهان بجانب الأمانة العلميّة في نقله عن الشيعة، فحاول الإيحاء تارة بأنّه ينقل من مصادر الشيعة المعتمدة، وقد ذكر منها في هامشه تفسير العياشي وتفسير الإمام العسكري والاحتجاج للطبرسي، وهو بهذا يكشف عن جهله بمصادر الشيعة، فإنّ هذه الكتب الثلاثة ليست بحجّة عند الشيعة لا في الأحكام ولا في العقيدة؛ لأنّ تفسير العياشي والاحتجاج للطبرسي، رواياتهما مراسيل، أي لم تُذكر فيها أسانيدهم إلى الراوي الذي نقل الخبر، فلا نعلم الوساطة بين المؤلف وراوي الخبر، ومعلوم عند القفاري وغيره أنّ هذا النوع من الأحاديث ليس بحجّة ولا ينهض في مقام الاستدلال، وأمّا تفسير العسكري فغير ثابت، فقد نقله عن الإمام راويان وهما: علي بن محمّد بن سيار وزميله يوسف بن محمد بن زياد وكلاهما مجهول الحال على ما ذكر السيد الخوئي، بل أضاف قائلاً: «هذا مع أنّ الناظر في هذا التفسير لا يشكّ في أنّه موضوع، وجلّ مقام عالم محقّق أن يكتب مثل هذا التفسير، فكيف بالإمام عليه السلام»^(١).

وأما كتاب البحار الذي نقل منه كثيراً، فهو ليس بمصدر، بل هو كتاب جامع لمعظم الروايات الواردة في كتب الشيعة بغض النظر عن صحّتها من عدمه، بل إنّ بعض الكتب لم تثبت لمؤلفيها بالأساس، فهو من قبيل كتاب كنز العمّال عند السنّة، فهو كتاب جامع للروايات، وليس مصدراً أولياً لها، ومن العجائب أن ترى استخفاف الوهابية بمن يستدلّ بكتاب كنز العمّال،

(١) الخوئي، معجم رجال الحديث: ج ١٣ ص ١٥٧، ط ٥، ط ١٤١٣ هـ.

لكنهم يستدلون بالبحار!!

ومضافاً لمحاولة إيحائه للقارئ بأنه ينقل من الكتب المعتمدة، حاول أن يوحى للقارئ أيضاً بأن الشيعة ترى أن الأنبياء يتوسلون بأهل البيت بمعزل عن النبي محمد ﷺ، فبعد أن ادعى أن الشيعة يرون عدم قبول الدعاء إلا بأسماء الأئمة، أردفها بقوله أنه بلغت جرأتهم أن قالوا إن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم، موهماً القارئ بتخصيص ذلك بأهل البيت من غير النبي محمد ﷺ، مع أن الشيعة يقصدون من أهل البيت، النبي محمد وآله الأطهار، والروايات التي أشار لها في كتب الشيعة كلها ذكرت أن آدم توسل بحق محمد وآل محمد ولا توجد إلا رواية واحدة لم تذكر النبي ﷺ بالاسم وهي عن الرضاء السائي، لذلك عمد القفاري إلى نقلها دون غيرها، مع أنه جاء فيها بلفظ: «بحقنا» والمراد بها: بحق محمد وآله، وهذا أمر في غاية الوضوح عند الشيعة الإمامية، فحين يذكرون في كتبهم أن آدم أو غيره من الأنبياء توسل بأهل البيت، فمرادهم هو النبي محمد وآله، وهو صريح لسان الروايات كما عرفنا.

وما موجود في كتب الشيعة، موجود في كتب السنة أيضاً، فبعض الروايات عند أهل السنة صرحت بأن آدم توسل بالنبي محمد ﷺ، وبعضها صرحت بأنه توسل بمحمد وآله، وسوف نورد هذه الروايات بعد أن نذكر عدة من النقاط نراها ضرورية في توضيح الجواب:

الأولى: لا شك في أن شريعتنا الغراء تعتمد على الجانب الغيبي في الكثير من مفرداتها، فالطواف في البيت ورمي الجمرات وحصر ركعات صلاة

الصبح باثنين والمغرب بثلاثة، والصوم في شهر رمضان دون غيره وأحوال البرزخ والقيامة.. كل ذلك أمور غيبية ليس للبد البشرية دخل فيها، فبعدها آمن الإنسان بوجود الله سبحانه الخالق الحكيم وأنه بعث محمداً بالحق بشيراً ونذيراً، وأنزل عليه القرآن معجزة خالدة، لزم علينا السمع والطاعة لعلمنا بحكمة الباري، وأن ما يفعله أو يؤمر به أو ينهى عنه فهو لمصلحة ما قد نمسك بخيوط بعضها وقد تبقى في خانة التعبدات المحضة التي لا نعرف الغرض الحقيقي من ورائها، لكن وظيفة المسلم في كل ذلك هو الإنقياد والطاعة وتسليم الأمور لرب العالمين.

الثانية: لا يشك مسلم في مكانة النبي ﷺ عند الله سبحانه وتعالى، فهو خاتم الأنبياء وسيد المرسلين وأفضل الخلائق أجمعين باتفاق جميع المسلمين، فهو أفضل من جميع من تقدمه من الأنبياء وأن شريعته خاتمة الشرائع، وقد بشر به عيسى بن مريم، وله ذكر في التوراة والإنجيل، فلا غرابة حينئذ أن يطلع الله أنبياءه على حقيقة الرسول الأعظم ﷺ ويجعل توصلهم به مدعاة لاستجابة الدعاء إكراماً منه لمنزلته ﷺ وتمهيداً لإيمان الموحدين من أتباع الديانات الأخرى برسالته.

الثالثة: أن أهل بيت النبي ﷺ يتمتعون بمنازل خاصة لا تعرفها القلوب المريضة، فهم يمثلون امتداداً للنبي ﷺ، وتقع مسؤولية الحفاظ على الدين بعهدتهم، وفضائلهم أكثر من أن تحصر، فيكفيهم أنهم يمثلون سفينة نوح لهذه الأمة، وأن الأمن من الضلال متوقف على التمسك بحبلهم، لذا صار حب علي معياراً لمعرفة المؤمن من المنافق، وانفرد الحسنان بأنهما سيدي

شباب أهل الجنة، وخصت السيدة فاطمة بأنها سيدة نساء العالمين، فلا غلو ولا نكير إذا شاء الله أن يتوسل الأنبياء بمحمد وأهل بيته.

الرابعة: بعد أن عرفنا منزلة النبي محمد ﷺ ومنزلة أهل بيته، وعرفنا أن الكثير من مفردات الشريعة غيبية لا دخل ليد البشر فيها، وأن الله هو العالم بحقائق الأمور العارف بمصالح العباد، المطلع على النفوس، فنلاحظ ما وصل إلينا من تراث إسلامي سواء عند الشيعة أو السنة، فإن وجدنا دليلاً صحيحاً على التوسل بمحمد وآله من قبل الأنبياء السابقين سلمنا به وأخذنا به، وإن لم نجد ذلك بقي الأمر في عالم الإمكان ولا يثبت خارجاً إلا بثبوت دليله، وبعد التتبع وجدنا أن الفريقين ينقلان تلك الروايات وبعضها بأسانيد صحيحة ولا يختص بها فريق دون آخر، فالموضوع غير متعلق بالشيعة فقط، كما أراد القفاري تصويره، بل نقل ذلك علماء أهل السنة ومحدثوهم أيضاً.

ومن جملة روايات أهل السنة، والتي تقدم ذكرها في البحث:

١- حديث عمر بن الخطاب: وفيه أن آدم قال: «يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي»^(١) وعرفنا سابقاً أن الحاكم صحح الحديث، وبغض النظر عن وجود إشكال سندي في هذه الرواية على ما تقدم، لكن تصحيح الحاكم لها يقتضي إقراره بصحة متنها، أو لا أقل من إقراره بإمكان ذلك، وإذا كان توسل الأنبياء بنبينا ﷺ ممكن في حد ذاته، وقد وردت روايات تنص على وقوعه عند أهل السنة، فلا معنى لأن يكون الأمر خرافياً بنظركم

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرک علی الصحیحین: ج ٢ ص ٦١٥، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

وأن فيه جرأة على الله تعالى، فلو كان ثمة نقد فينبغي أن يوجه إلى من نقل ذلك واعترف بصحته وهم علماء السنة أنفسهم، فهل ترمونهم بالخرافة والجرأة؟ علماً أن الحديث لم ينفرد الحاكم بتصحيحه، بل أورده ابن الجوزي في كتابه (الوفا) مع تصريحه بصحة أحاديثه، وسيأتي مزيد بيان عند ذكر بقية الأحاديث.

٢- حديث ميسرة: وفيه: أن الرسول ﷺ ذكر أن آدم وحواء بعد أن غرهما الشيطان: «تابا واستشفعا باسمي إليه»^(١).

ومن الواضح أن قوله: «واستشفعا باسمي إليه» هو معنى قول آدم في الحديث السابق: «يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي».
فالحديثان أحدهما يشهد للآخر.

وهذا الحديث جوّد إسناده الشيخ الصالح الشامي تلميذ السيوطي، وقوّاه شيخ المغرب الحافظ الغماري على ما تقدّم^(٢)، فينبغي أن يرميهما القفاري بالجرأة على الله، بل أكثر من ذلك، وهو أن شيخه ابن تيمية بعد أن ذكر هذا الحديث، ذكر بعده الحديث الأول وقال بعدهما: «فهذا الحديث يؤيد الذي قبله وهما كالتفسير للأحاديث الصحيحة»^(٣).

فهل يفسّر شيخ الإسلام الأحاديث الصحيحة بما فيه جرأة على الله أو على الرسول أو بما هو خرافي!!

(١) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢ ص ١٥٠، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.

(٢) انظر: ص ٢٧٣ من هذا الجزء.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج ٢ ص ١٥١، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.

أضف إلى ذلك؛ أنّ ابن الجوزي صرّح بأنّه لا يورد في كتابه هذا إلا ما صحّ عنده، فقد ذكر في مقدّمة كتابه بأنّه لا يخلط فيه الصحيح بالكذب كما يفعل من يقصد تكثير روايته^(١)، فينبغي أنّ نضيف ابن الجوزي ضمن المجترئين على الله^(٢)، خصوصاً أنّه يتبنى عقيدة توسّل الأنبياء بالنبيّ محمد ﷺ، بل يعدّ ذلك فضيلة له ﷺ، لذا قال في موضع آخر من كتابه: «ومن بيان فضله على الأنبياء: أنّ آدم سأله ربّه بحرمة محمد أن يتوب عليه، كما ذكرنا»^(٣).

فتحصّل أنّ من جملة المجترئين على الله في نظر القفاري: الحاكم النيسابوري، وابن تيمية، وابن الجوزي والصالح الشامي، وحافظ أهل المغرب الشيخ الغماري، بل كلّ من يرى جواز التوسّل بالنبي ﷺ قبل خلقه، ومنهم السبكي والسمهودي وابن حجر الهيتمي.

أمّا السبكي، فقال: «إنّ التوسّل بالنبي صلّى الله عليه وآله وسلّم جائز في كلّ حال: قبل خلقه، وبعد خلقه، في مدّة حياته في الدنيا، وبعد موته، في مدّة البرزخ، وبعد البعث في عرصات القيامة والجنّة»^(٤).

وأما السمهودي، فقال: «اعلم أنّ الاستغاثة والتشفع بالنبي ﷺ وبجاهه وبركته إلى ربّه تعالى من فعل الأنبياء والمرسلين، وسير السلف

(١) انظر: ابن الجوزي، الوفا بأحوال المصطفى: ص ١٠، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ.

(٢) حيث إنّ حديث ميسرة هو ثالث حديث نقله ابن الجوزي في كتابه الوفا.

(٣) ابن الجوزي، الوفا بأحوال المصطفى: ص ٢٧١، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٦هـ.

(٤) السبكي، شفاء السقام: ص ٢٩٤، ط ٤، ١٤١٩هـ.

الصالحين، واقع في كلِّ حال قبل خلقه صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَبَعْدَ خَلْقِهِ، وفي حياته الدنيوية ومدة البرزخ وعرصات القيامة»^(١).

وأما الفقيه ابن حجر، فقال: «بل التوسّل به حسن في كلِّ حال قبل خلقه وبعد خلقه في الدنيا والآخرة»^(٢).

فإنَّ هؤلاء جعلوا أحد أدلّتهم على جواز التوسّل بالنبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ قَبْلَ وِلادَتِهِ، هو توسّل النبي آدم به صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ، وذكروا بعد عباراتهم رواية عمر معتمدين على تصحيح الحاكم لها، ولم يروا في ذلك نكارة ولا جرأة، ممّا يدل على مقبوليّة الأمر في حدّ ذاته

ولنا أن نقول: إنّ الجريء على الله هو من يرد الأحاديث الصحيحة نتيجة لاتباع هوى معيّن أو مسبّقات ذهنية، في حين أنّ على المسلم اتّباع توجيهات النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ واستمداد عقيدته من خلالها، لا أن يجعل عقيدته المسبقة معياراً لردّ الأحاديث النبوية الصحيحة.

٣- حديث ابن عبّاس حيث قال: «سألت النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الكلمات التي تلقّاها آدم من ربّه فتاب عنه، فقال: قال بحقّ محمّد وعلي وفاطمة والحسن والحسين إلّا تبت عليّ فتاب عليه».

والحديث أخرجه ابن الجوزي وكذلك ابن المغازلي^(٣)، وعزاه السيوطي

(١) السمهودي، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى: ج ٤ ص ١٩٣، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ.

(٢) ابن حجر الهيتمي، الجوهر المنظم: ص ١٤٨، الناشر: دار جوامع الكلم - القاهرة.

(٣) ابن المغازلي، مناقب الامام علي: ص ١٠٤-١٠٥، الناشر: دار الأضواء - بيروت، ط ١٤٢٤هـ. ابن الجوزي، الموضوعات: ج ٢ ص ٣، الناشر: المكتبة السلفية، ط ١، ١٣٨٦هـ.

في الدر المنثور إلى ابن النجار^(١).

وتقدّم الكلام عن سند هذا الحديث^(٢)، وعرفنا أنه سند جيّد طبق القواعد الحديثية والرجالية عند أهل السنّة، فعلى القفاري أن يتّهم النبي ﷺ بالجرأة على الله هذه المرة !!

أضف إلى ذلك ما تقدّم ذكره من حديث علي^(٣) وحديث أبي الزناد^(٤) وغيرها.

فينتج بلا ريب أن هذه الروايات يشدّ بعضها بعضاً، خصوصاً أن بعضها جيّد الإسناد، فعلى القفاري أن يوجه سهام نقده إلى السنّة النبوية لأنها جاءت بخلاف هواه، ثم يوجه سهام نقده إلى علماء السنّة لأنهم نقلوها في كتبهم.

القسم الثاني: ذكر القفاري بعد مسألة توسّل الأنبياء بمحمّد وآله: أن ذلك يهدف إلى تأليه الأئمّة، وأنهم ملجأ المحتاجين ومفزع الملهوفين وأمان الخائفين وقبلة الداعين ولا تستجاب الدعوات إلا بذكر أسمائهم، فلا فرق بين هذا وبين ما يزعمه المشركون في أصنامهم!!
والجواب عن ذلك:

أولاً: تقدّم الكلام عن مسألة عدم استجابة الدعاء إلا بذكر أسمائهم، وعرفنا

(١) انظر: السيوطي، الدر المنثور: ج ١ ص ٦٠، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

(٢) انظر: ص ٢٧٧ من هذا الجزء.

(٣) انظر: السيوطي، الدر المنثور: ج ١ ص ٦٠.

(٤) الشريعة: ج ٣ ص ١٤١٠، الناشر: دار الوطن، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

أنّ ذلك مجرد افتراء لا حقيقة له، فكلّ ما يتفرع عليه يكون باطلاً مثله، وقد جعل القفاري هنا أنّ أحد الأمور التي تهدف إلى تأليه الأئمة هو القول المذكور، وهو باطل بحمد الله.

ثانياً: نسأل القفاري ومن على شاكلته، ونقول: هل أنّ علماء السنّة الذين يروون صحّة توسّل الأنبياء بالنبي محمّد ﷺ كانوا يهدفون إلى تأليه النبي ﷺ؟ فالحاكم وابن الجوزي وابن حجر الهيتمي والسبكي بل وابن تيمية وغيرهم هل كانوا يقصدون تأليه النبي محمّد ﷺ؟ فالمناط واحد سواء توسّل الأنبياء بمحمّد ﷺ أو به وبآله، فإن كان القول بجواز توسّل الأنبياء بأهل البيت يهدف إلى تأليهم، كان القول بجواز التوسّل بالنبي ﷺ يهدف إلى تأليهه أيضاً، ولا معنى للفصل بين القولين.

ثالثاً: ما علاقة توسّل الأنبياء بمحمّد ﷺ وآله، بمسألة التأليه، خصوصاً أنّ المسألة خاضعة للدليل، والدليل متوفر عند الفريقين، فحتّى لو تنزلنا وقلنا إنّ الدليل لم يتمّ عند القفاري، فهل الخلاف في تمامية الدليل من عدمه تؤدّي إلى اتّهام الآخرين بالتأليه.

رابعاً: عرفنا أنّ الله تعالى قد خصّ محمّداً وآله بفضائل ومزايا لم تثبت لغيرهم، وعرفنا أنّ الأدلّة صحيحة ومعتبرة على جواز الطلب من الأنبياء والأولياء والصالحين، بمعنى أنّ هؤلاء أحياء عند ربّهم يمكنهم الدعاء والطلب منه تعالى، وأنّ دعاءهم أقرب للإجابة من غيرهم لعظيم فضلهم وكبير منزلتهم عنده، ولا ضير حينئذٍ في الطلب منهم والاستغاثة بهم على ما تقدّم تفصيله، ومنه يظهر معنى أنّهم ملجأ المحتاجين ومفزع الملهوفين

وغير ذلك، فإن صاحب الحاجة يقصد الأقرب إلى الله ليدعو الله له في قضاء حاجته، ولا نرى أقرب إلى الله من محمد وآله، لذا نقصدهم ونرى أنهم الملجأ والمفزع، فأين ما نقوله من مسألة التأليه، فهل طلب الدعاء من النبي ﷺ في حال حياته يعتبر تأليهاً له!!

فإذا كان ذلك تأليهاً له لزم أن يكون الصحابة قد ألوهوا النبي ﷺ، وإن لم يكن تأليهاً له، فكيف يكون الطلب بعد موته تأليهاً، وقد ثبت أنه حي يصلي ويستغفر وتعرض عليه الأعمال؟!!

خامساً: أن الكثير من علماء أهل السنة يرون جواز التوسل بالنبي ﷺ بعد مماته، سواء كان ذلك توسلاً بالذات أم بالطلب منه، ويرون أنه الملجأ والمفزع، وعبارتهم في التوسل قد تقدمت، فهل كان يهدف علماء أهل السنة إلى تأليه النبي ﷺ!!

سادساً: أن مسألة التأليه يسبقها اعتقاد أن المدعو هو إله يُعبد وعنده القدرة على قضاء الحوائج استقلالاً، وهذا الاعتقاد لا تجده عند مسلم على وجه الأرض، فلماذا تحاكمون النوايا ولا تقبلون من المسلمين ظاهر كلامهم، فالمسلمون بما فيهم الشيعة ينادون ليلاً نهاراً بأننا نعبد الله الواحد الأحد وأن محمداً هو عبد الله ورسوله، ولا تجد من يجرؤ ولو بداخله على تأليه نبي أو ولي، فلماذا تتبعون أساليب ملتوية في تشويه صورة غيركم، وهل تكفير المسلمين جائز حسب عقيدتكم، وهل لكم أن تفتونا بحكم من يكفرهم؟!!

سابعاً: أن المشركين يرون أصنامهم آلهة يعبدونهم من دون الله،

ويعتقدون أنّ لها تأثيراً في قضاء الحوائج ودفع السوء واستجابة الدعاء، بينما من يتوسل بالنبي ﷺ أو الأولياء والصالحين يعتقد أنّ المعبود هو الله الواحد الأحد، وأنّ النبي والأولياء هم عباد الله الصالحون، وأنّ لهم منزلة عند الله حصلوا عليها بطاعتهم وتقواهم والتزامهم بما أمر الله، لذا كان دعاؤهم أقرب للإجابة، فهل عرفت الآن الفرق بين هذا وبين ما يزعمه المشركون في أصنامهم؟!

الشبهة الثالثة: الموقف من الأئمة السليبي أوقع بعض الأنبياء في مشاكل

ادّعى القفاري أنّ الشيعة لم تقتصر على القول باستجابته دعاء الأنبياء بسبب التوسّل بالأئمة، بل إنّ ما جرى لبعض الأنبياء إنّما هو بسبب موقفهم من الأئمة، وذكر في ذلك روايتين، إحداهما من تفسير العياشي والأخرى من تفسير فرات الكوفي^(١).

الجواب

يبدو أنّ القفاري يحاول أن ينقل إفرافات ما يعتقد به، ويحملها مذهب الشيعة، فالقارئ حين يطلع على عقيدة الشيعة بالأنبياء ويقارنها بعقيدة أهل السنة بالأنبياء سيعرف مدى الاحترام الكبير ومدى القداسة التي يحملها أهل التشيع لآلبياء الله سلام الله عليهم أجمعين، وسيُصيّبه الدهول من عقيدة أهل السنة بهم ﷺ، فالشيعة ترى عصمة الأنبياء من الذنوب كبيرها وصغيرها، بل وعصمتهم من كلّ ما من شأنه أن يُنقّر الناس عن اتّباعهم،

(١) انظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة الامامية الاثني عشرية: ج ٢ ص ٥٤٢، الناشر: دار الرضا، ط ٣، ١٤١٨هـ.

وفي المقابل نرى أنّ أهل السنّة يرون جواز ارتكاب الأنبياء لصغائر الذنوب، وعدم عصمتهم إلاّ فيما يخصّ التبليغ، ولهم قصص وأخبار عن الأنبياء يابها العقل والفترة السليمة، فيكفي القارئ الكريم أن يراجع تفاسيرهم ليرى كيف يصورون وقوف يوسف عليه السلام من زليخة، وأنّه جلس بين رجليها، بعد أن استلقت له على ظهرها، وحلّ سراويله وما شابه ذلك من أمور، يتعفف عن صنيعها المسلم العادي فضلاً عن كونه نبياً من أنبياء الله ^(١)!!

وكيف يتكلمون عن نبي الله داود عليه السلام، وما فعله من مكيدة حين رأى امرأة حسناء جميلة وهي تغتسل، فأمر بإرسال زوجها في مقدّمة الجيش ليقتل حتّى يتسنى له الزواج من امرأته ^(٢).

ولينظرون إلى أصحّ كتبهم ليرون كيف أنّ نبيّ الله موسى يرفض الموت فيضرب ملك الموت ويفقأ عينه ^(٣)، وأنّ أحد الأنبياء قرصته نملة فأمر بقرية النمل فأحرقته! فعاتبه الله في ذلك وأوحى إليه: أن قرصتك نملة أحرقته أمّة من الأمم تُسبّح الله ^(٤)!

بل تناولوا على نبينا الحبيب المصطفى صلى الله عليه وآله فصوروه أنه إنسان

(١) انظر: الطبري، تفسير الطبري (جامع البيان): ج ١٢ ص ٢٤٠-٢٤٢، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

(٢) المصدر نفسه: ج ٢٣ ص ١٧٥-١٨٠.

(٣) انظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ١٣٠، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ. مسلم، صحيح مسلم: ج ٧ ص ٩٩-١٠٠، الناشر: دار الفكر، بيروت.

(٤) انظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٤ ص ٢٢، مسلم، صحيح مسلم: ج ٧ ص ٤٣.

ليس على قدر المسؤولية بحيث حاول الانتحار، وفكر في أن يرمي نفسه من الجبل^(١)!! ثم نسبوا إليه الانغماس في الجنس، فقالوا إنه كان يطوف على نسائه التسع في ليلة واحدة^(٢)! ونسبوا إليه أنه يبول واقفاً^(٣)، وغير ذلك من الأمور التي لا يرضى القفاري أن تنسب إليه نفسه لكنهم رضوا بنسبتها للنبي الأكرم ﷺ، ولو ولجنا هذا الباب لما انتهينا منه، لكننا فقط إشارات تُعرّف القارئ السنّي بحقيقة عقيدتهم في النبي الأكرم ﷺ.

والغرض أن الشيعة تعتقد بعصمة الأنبياء ولا تجيز بأي حال من الأحوال نسبة الخطأ إليهم، ونخلص من ذلك، وفق العقيدة الشيعية: أن أية رواية تصطدم مع المقام السامي للأنبياء وتخالف عصمتهم يُضرب بها عرض الجدار ولو كانت بأعلى درجات الصحة السندية، فكيف بها لو كانت ضعيفة مرسلة لا نصيب لها من الاحتجاج في الأحكام فضلاً عن العقائد، وما أورده القفاري من روايتين كلاهما مرسلتان لا سند لهما، فالأولى أوردها من تفسير العياشي، وهو تفسير مرسل غير معروف الإسناد بين المؤلف والراوي للخبر، والثانية من تفسير فرات، وهو تفسير ليس بشيعي اثني عشري أولاً، وعلى الظاهر أنه من مؤلفات الزيدية، والرواية مرسلة ثانياً، فلا يمكن الاحتجاج بها.

(١) انظر: البخاري، صحيح البخاري: ج ٨ ص ٦٨، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ.

(٢) انظر: صحيح البخاري: ج ١ ص ٧١، ٧٥، وانظر: صحيح مسلم: ج ١ ص ١٧١. الناشر: دار الفكر،

بيروت.

(٣) انظر: صحيح البخاري: ج ١ ص ٦٢، وانظر: صحيح مسلم: ج ١ ص ١٥٧.

فكلا الروائيتين لا تحظيان بسند يؤهلهما للاحتجاج، فضلاً عن معارضتهما للعقيدة اليقينية عند الشيعة بعصمة الأنبياء عليهم السلام.

الشبهة الرابعة: الشيعة يدعون الله بأسماء الأئمة في الشدة والرخاء

ادّعى القفاري أنّ المشركين أحسن حالاً من الشيعة!! لأنّ المشركين في وقت الشدة يخلصون الدعاء لله: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِّ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾، أمّا الشيعة فإنّهم يشركون في الرخاء والشدة، بل يزعمون أنّ الشدة لا ترفع إلا بالدعاء بأسماء الأئمة^(١).

الجواب

١- عرفنا مراراً أنّ التوسل ليس شركاً؛ لأنّ الشرك دعاء غير الله وعبادته، بمعنى الطلب من الغير بصفته إلهاً معبوداً وله الاستقلالية في التأثير وقضاء الحاجات، أمّا الطلب من الغير باعتباره واسطة صالحة يمكن أن يدعو الله في قضاء حاجتك فلا توجد فيه أي شائبة شرك، خصوصاً أنّ الأمة أجمعت على جواز التوسل بدعاء الأحياء.

٢- من الواضح أنّ القفاري فرّع كلامه هذا بناءً على القول بأنّ الشدة لا ترفع إلا بالدعاء بأسماء الأئمة، وعرفنا أنّ هذه أكذوبة ليس لها واقع، والغرض منها تشويه صورة الشيعة عند المسلمين، وعرفنا مفصلاً أنواع التوسل الجائز وظهر منه أنّ الشيعة لا يختلفون عن سائر إخوانهم من

(١) القفاري، أصول مذهب الشيعة الامامية الاثني عشرية: ج ٢ ص ٥٤١-٥٤٢، الناشر: دار الرضا، ط ٣، ١٤١٨هـ.

المسلمين في ذلك.

٣- لم نر في كلمات القفاري اسلوباً علمياً واستدلالاً منهجياً صحيحاً اتبعه ليخرج بنتيجة أنّ الشيعة مشركون، بل كلّ ما ذكره عبارة عن دعوات وعبارات رنانة لا نصيب لها من الاستدلال العلمي، فلا ندري كيف توصل إلى أنّ الشيعة مشركون، ثم انتهى إلى أنّ المشركين أحسن حالاً منهم، فإنّ كان مراده أنّ القول بالتوسّل يوجب ذلك، فعليه أن يفتي بشرك غالبيّة المسلمين وعلى رأسهم الإمام أحمد والعز بن عبد السلام وابن الجوزي وأبو علي الخلال والنووي وغيرهم الكثير ممّن ذكرناهم، وإن كان مراده أنّهم مشركون لأنّهم يقولون بتوسّل الأنبياء بمحمّد وآله، فهذا القول لا يستدعي الشرك من الأساس، وقد فصلنا الكلام حوله في الجواب عن الشبهة الثانية، وعرفنا أنّ ذلك لا يؤدي ولا يستلزم تأليه النبي ﷺ أو الأئمة. إلاّ أنّه لو قبل ذلك منه فكان عليه لزاماً أن يفتي بشرك ابن تيمية وابن الجوزي والسبكي والحاكم وابن حجر الهيتمي وغيرهم ممّن يرى مشروعية ذلك، أو إمكانه.

وإن كان مراده أنّ الشيعة لا ترى استجابة الدعاء ورفع الضر إلاّ بالدعاء بأسماء الأئمة، فقد عرفت بطلان هذا القول، مضافاً إلى أنّ هذا لا يوجب الشرك أيضاً؛ لأنّ المدعو هو الله والأسماء واسطة، وقد استدل القفاري بالرواية الضعيفة: «من دعا الله بنا أفلح»، فالرواية على فرض التسليم بصحتها وبدالاتها فهي تصرّح بأنّ الداعي يدعو الله، ولا يدعو الأسماء ولا يدعو الأئمة، فأين الشرك في المقام؟!

الشبهة الخامسة: الشيعة يدعون الله بأسماء الأئمة والله يأمر بدعائه

ذكر القفاري: أن الله يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ ولم يقل: فادعوه بأسماء الأئمة أو مقامات الأئمة أو مشاهدتهم، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ولو كان أساس قبول الدعاء ذكر أسماء الأئمة لقال ادعوني بأسماء الأئمة استجب لكم! ثم أضاف بأن هذا يتنافى مع إجابة الدعاء لأنه يتنافى مع الإخلاص والإخلاص في الدعاء هو أصل الإجابة^(١).

الجواب

١- أن المراد من الآية الأولى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ هو أن أحد مصاديق التوسل إلى الله أن تدعوه بأسمائه، كأن تقول: يا الله يا رحمن يا رحيم يا غفار اغفر لي... وليست الآية في مقام حصر أنواع التوسل، ولذا فإنتم تجوزون التوسل بدعاء الحي وبالعامل الصالح، ولو كانت الآية في مقام الحصر لبطلت كل أنواع التوسل الأخرى، وهذا ما لا تقولون به.

إذا عرفت هذا، فاعلم: أن الشيعة كغيرهم يرون صحة هذا النوع من التوسل وكتبهم وادعيتهم طافحة به، وهو أول نوع ذكرناه من أنواع التوسل المشروع، أما التوسل بأسماء الأئمة فقد عرفنا الجواب عنه مراراً وأنه لا صحة لقول القفاري فيه، وأما التوسل بمقامات الأئمة ومشاهدتهم فهو توسل بذواتهم الطاهرة، وقد عرفنا أن التوسل بالذات جائز ومشروع وعليه غالبية

(١) انظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة الامامية الاثني عشرية: ج ٢ ص ٥٤٢-٥٤٣، الناشر: دار الرضا، ط ٣، ١٤١٨هـ.

المسلمين، فينبغي أن توجه كلامك لكل المسلمين لا خصوص الشيعة.

٢- أن الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ناظرة إلى أن الدعاء والعبادة مختصة برب العالمين، وهذا موضع اتفاق بين المسلمين، ولا نجد موحداً يدعو غير الله سبحانه وتعالى، لكن الآية لا تنفي مشروعية التوسّل، ولذا نراكم تجيزون التوسّل بأسماء الله وصفاته وبدعاء الحي وبالأعمال الصالحة، فهل ترون أن هذا يخالف الآية، وهو دعاء غير الله؛ لأن الآية قالت: ادعوني استجب لكم، ولم تقل: ادع الله بأعمالكم الصالحة أو بدعاء غيركم؟! أم ترون أن هذا توسّل مشروع لا يتنافى مع كون الدعاء لله، فإذا أقررتم بهذا وعرفتم أن الآية تحضّ المسلم على دعاء الله وعبادته ولا تتنافى مع التوسّل، اتّضح أن كلّ توسّل دلّ عليه الدليل صار مشروعاً ولا يتنافى مع الآية الكريمة.

على أن هناك مسألة أغفلها الوهابيون تتعلق بالآية الكريمة، وهي أن التوسل بالذوات هو نوع من أنواع الدعاء، فقول الداعي: اللهم إني أسألك بمحمّد وآل محمّد، هو دعاء مشمول بالآية الكريمة، والتوسّل بمعنى الطلب من الأولياء والصالحين بعد الموت هو نوع من طلب الدعاء منهم لأنهم أحياء عند ربّهم، والوهابية يجيزون التوسل بدعاء الحي، فإن كان التوسل بدعاء الحي لا يتنافى مع الآية، فكذا التوسل بدعاء الميت بعد أن ثبت كونه حياً عند الله يسمع ويصلي ويدعو، على ما تقدم بيانه سابقاً في أنواع التوسّل.

أمّا دعوى أن الشيعة ترى انحصار إجابة الدعاء بالتوسّل بأسماء الأئمة؛

فهو هراء من القول عرف القارئ بطلانه.

٣- لا شك في أنّ الإخلاص أساس إجابة الدعاء، إلا أنّ التوسّل لا يتنافى مع الإخلاص مادام مشروعاً ودلّ عليه الدليل، وإذا كان يتنافى مع الإخلاص فحتّى التوسّل بالأعمال الصالحة وبدعاء الحيّ يتنافى مع الإخلاص حينئذٍ، لأنّها أيضاً تتضمن واسطة في الدعاء بين الله والعبد، فإمّا أن تقولوا بحرمة جميع أنواع التوسّل، أو تعترفوا بأنّ التوسّل المشروع لا يتنافى مع الإخلاص، وحينئذٍ ينبغي أن تعرفوا بأنّ المسلمين إنّما يتوسلون إلى الله بعد ثبوت مشروعية التوسّل عندهم، فلا يوجد تناف بينه وبين الإخلاص، خصوصاً أنّه عند الاختلاف يجب الرجوع إلى القرآن والسنة، وقد عرفنا أنّ السنة صريحة في مشروعية التوسّل بأنواعه التي ذكرناها.

نعم؛ لو كان التوسّل بالغير باعتقاد تأثيره المستقل من دون الله فهذا نوع من الشرك ويتنافى مع الإخلاص، لكننا عرفنا أنّ جميع أنواع التوسلات التي ذكرناها، هي محض دعاء وطلب من الله ليس إلا، ولا يشوبها أي شائبة شرك نستجير بالله.

على أنّ القارئ النبيه يلاحظ أنّ القفاري بنى كلامه على أساس باطل، وهو أنّ الشيعة ترى عدم استجابة الدعاء إلا بأسماء الأئمّة، وما زال يرددها بين سطرٍ وآخر، مع أنّها مسألة لا واقعية لها، وقد عرفت الإجابة عنها سابقاً.

الشبهة السادسة: الأئمة بشر والله لم يجعل بينه وبين خلقه ولينا

قال القفاري: إن الأئمة من سائر البشر: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنَّكُمْ صَادِقِينَ﴾ ولم يجعل الله عز وجل بينه وبين خلقه في عبادته ودعائه ولياً صالحاً ولا ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلًا بل الجميع عباد الله^(١).

الجواب

١- إن الآية - كما هو واضح من سياقها - تخاطب الذين يدعون من دون الله، أي الذي يعبدون الأصنام والأوثان، ويتخيلون أن لأصنامهم القدرة على إجابتهم، بينما الشيعة وغيرهم من المسلمين يدعون الله متوسلين له بحق الأنبياء أو الصالحاء أو بطلب الدعاء منهم إلى الله، فالآية أجنبية عما نحن فيه، وتكلم عمّن يدعو ويعبد غير الله من الأوثان والأصنام.

يقول الطبري في تفسير هذه الآية: «يقول جل ثناؤه لهؤلاء المشركين من عبدة الأوثان موبخهم على عبادتهم ما لا يضرهم ولا ينفعهم من الأصنام: إن الذين تدعون أيها المشركون آلهة من دون الله، وتعبدونها شركاً منكم وكفراً بالله، عباد أمثالكم يقول: هم أملاك لربكم، كما أنتم له ممالئكم. فإن كنتم صادقين أنها تضر وتنفع وأنّها تستوجب منكم العبادة لنفعها إياكم، فليستجيبوا لدعائكم إذا دعوتهم، فإن لم يستجيبوا لكم لأنها لا تسمع دعاءكم، فأيقنوا بأنها لا تنفع ولا تضر؛ لأن الضر والنفع

(١) انظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة الامامية الاثني عشرية: ج ٢ ص ٥٤٣، الناشر: دار الرضا، ط ٣، ١٤١٨هـ.

إنَّما يكونان ممَّن إذا سئلَ سمع مسألة سائله وأعطى وأفضل، ومن إذا شكى إليه من شيء سمع، فضر من استحقَّ العقوبة ونفع من لا يستوجب الضر^(١).

ويقول الجصاص في تفسير الآية: «عنى بالدعاء الأوَّل تسميتهم الأصنام آلهة، والدعاء الثاني طلب المنافع وكشف المضار من جهتهم، وذلك ما يوس منهم. وقوله: ﴿عباد أمثالكم﴾ قيل: إنَّما سمَّاها عباداً لأنَّها مملوكة لله تعالى، وقيل: لأنَّهم توهموا أنَّها تضرُّ وتنفع، فأخبر أنَّه ليس يخرج بذلك عن حكم العباد المخلوقين، وقال الحسن: إن الذين يدعون هذه الأوثان مخلوقة أمثالكم^(٢)».

فحصَّل أنَّ الآية تتحدَّث عن المشركين الذين يجعلون أصنامهم آلهة ويتخلون أنَّها تضرُّ وتنفع، فيوبخهم الله على فعلهم ويقول لهم: ادعوهم، أي اطلبوا منهم لتروا هل لهم القدرة على إجابتكم وقضاء حوائجكم من جلب نعمة أو دفع ضرر، وسوف تتيقنون بأنَّ الضرَّ والنفع إنَّما هو بيد الله.

والخط الذي حصل عند الوهابية هو تصورهم أنَّ كلَّ دعاء للغير عبادة، بينما القرآن وسيرة المسلمين تثبت غير ذلك، فإنَّ قسماً من الدعاء عبادة^(٣)، وقسماً آخر لا يمتُّ للعبادة بصلة، كطلب قضاء الحاجة من الغير وأمثال ذلك.

من هنا حاول السلفيون التفصيُّ عن الإشكال بأنَّ قالوا: إنَّ الطلب من الغير يتصور على نحوين:

(١) الطبري، تفسير الطبري (جامع البيان): ج ٩ ص ٢٠١، الناشر: دار الفكر، طبع سنة: ١٤١٥هـ.

(٢) الجصاص، أحكام القرآن: ج ٣ ص ٤٩، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

(٣) وهو الذي يعتقد فيه الداعي بأنَّ المدعو إله وله القدرة على التأثير استقلالاً.

الأول: ما يكون مقدوراً لله وغيره، كطلب المال من الغير مثلاً.
 والثاني: ما لا يقدر عليه غير الله كطلب الولد أو المغفرة أو دخول الجنة،
 وقالوا بأنّ الأول جائز لا شائبة فيه، والثاني يعدّ من الشرك^(١).
 وهذا الكلام ليس بصحيح؛ لأنّ الأمور المقدورة للإنسان هي أيضاً بإذن
 الله، والإنسان لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، فالاستعانة وطلب الغوث من غير
 الله، إمّا أن تكون شركاً أو لا تكون، ولا معنى لهذا التفريق، لأنّ المؤثر
 الحقيقي هو الله لا غير.

فالتحقيق يقتضي أنّ كلا الأمرين ليسا من الشرك في شيء.

فأمّا الأول: وهو الطلب من الغير في الأمور المقدورة؛ فهو واضح
 والقرآن يصرّح به، قال تعالى: ﴿فَاسْتَعَاثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ
 عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾^(٢)، لكن لا يمكن أن نقصره على الحي؛
 إذ كيف يمكن أن نتصور أنّ الطلب من الميت شرك والطلب من الحي
 مشروع وجائز، فالتوحيد هو التوحيد، فإن كان الطلب من الحي لا ينافيه
 فكذا الطلب من الميت، فهل أنّ حدّ الشرك هو الحياة أو الموت. نعم؛ غاية
 ما يمكن قوله على فرض أنّ الميت لا يستطيع فعل شيء: أنّ هذا الطلب
 لغو، أمّا أن يكون شركاً فهو من غرائب الأمور لأنّه يتساوى مع الطلب من
 الحي.

وحيث إنّ الذين يطلبون من الأموات يرون أنّهم أحياء عند الله تعالى،

(١) انظر: محمّد بن عبد الوهاب، كشف الشبهات: ص ١٧٧، الناشر: مطابع الرياض، ط ١.

(٢) القصص: ١٥.

وأنهم يصلون ويعبدون ويسمعون ما يقال لهم، فلا ضير في الطلب منهم، بمعنى أنهم يدعون الله بهم في قضاء حاجتهم، لمنزلتهم وعظيم شأنهم عند الله كالأنبياء والأولياء والصالحين من الناس.

وأما الثاني: وهو الطلب من الغير فيما لا يقدر عليه غير الله؛ فهو جائز أيضاً، لأنّ المسلم يعتقد أنّ المؤثر الحقيقي والضرار والنافع هو الله، وأنّ الوساطة إنّما تحقق الإجابة بالطلب والدعاء منه تعالى، فعاد الأمر إلى طلب الدعاء من الغير، وهو جائز لا إشكال فيه، ومقدور بالنسبة للأمم فضلاً عن الأحياء، على ما تقدّم^(١).

ونضيف هنا بأنّ الطلب فيما لا يقدر عليه غير الله وقع في النصوص الشرعية، فقد جاء في البخاري: «إنّ الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فيبناهم كذلك استغاثوا بآدم، ثم بموسى، ثم بمحمد... فيشفع ليقضى بين الخلق...»^(٢)، فهل الأنبياء قادرين على غفران الذنوب وإدخال المذنبين الجنّة أم أنّ ذلك بيد الله سبحانه وتعالى، فقد توسّل هؤلاء بالأنبياء في أمر لا يقدر عليه إلاّ الله، وقد علّق ابن حجر على هذا الحديث قائلاً: «وفية أن الناس يوم القيامة يستصحبون حالهم في الدنيا من التوسّل إلى الله في حوائجهم بأنبيائهم»^(٣)، ممّا يؤكد أنّ ابن حجر فهم من النصّ توسّل الناس بالأنبياء.

(١) راجع النوع الثالث والرابع من أنواع التوسّل.

(٢) البخاري، صحيح البخاري: ج ٢ ص ١٣٠، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠١ هـ.

(٣) العسقلاني، فتح الباري: ج ١١ ص ٣٨٤، الناشر: دار المعرفة، ط ٢.

وجاء في صحيح مسلم أنّ الصحابي ربيعة بن كعب الأسلمي، قال لرسول الله ﷺ: «أسألك مرافقتك في الجنة» مع العلم بأنّ دخول الجنة ليس بيد الرسول ﷺ، ولم نلاحظ أنّ الرسول قال له: أشركت أو كفرت، بل قال له: «فأعني على نفسك بكثرة السجود»^(١)، فالظاهر أنّ النبي ﷺ قبل طلب الصحابي وطلب منه أن يعينه بكثرة السجود، ليتمكن النبي ﷺ من دعاء الله له والتشفع له في دخول الجنة.

ويمكن أن نتساءل هنا ونقول: لو أنّ شخصاً طلب من عيسى - في زمنه - إحياء الموتى فهل يكون مشركاً، أم ستقولون إنّ عيسى يحيي الموتى بإذن الله! فكذا الأمر في الطلب من الأنبياء والأئمة والصالحين فإنه إما أن يحمل على طلب الدعاء منهم، أو أنّ قضاء الحاجة يكون بإذن الله إكراماً لشخص المتوسّل به.

٢- قولكم إنّ الله لم يجعل في عبادته ودعائه وليّاً صالحاً ولا ملكاً... هو محلّ الكلام، فالكلّ مُتَّفِقٌ على أنّ العبادة لله سبحانه وتعالى، وأنّ الدعاء له أيضاً، لكنّ الله تعالى إذا جعل وسائل وطرق للوصول إليه كان على المسلم التمسك بها واتخاذها طريقاً، والمفروض أنّ المسلمين يرون مشروعية التوسّل بالأنبياء والصالحين، يعني بعد أن ثبت لديهم أنّ الله سبحانه شرّع التوسّل، صاروا يتوسّلون، فعاد الكلام بيننا وبينكم إلى الدليل على مشروعية التوسّل من عدمه، وقد تقدّم مفصلاً أنواع التوسّل والأدلة عليها، خصوصاً أنّكم تجيزون اتخاذ بعض الوسائل إلى الله كالتوسّل بالعمل الصالح الذي

(١) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج ٢ ص ٥٢، الناشر: دار الفكر- بيروت.

قام به الفرد والتوسل بدعاء الحي والتوسل بأسماء الله وصفاته، فكما قام الدليل على مشروعية هذه الموارد عندكم ولا تعدونها منافية للعبادة، فكذلك قام الدليل عند سائر المسلمين على مشروعية أنواع التوسل الأخرى.

الشبهة السابعة: أدعية الشيعة تربيتهم على التوجه إلى غير الله

ذكر القفاري أنّ تربية الشيعي من خلال أدعيته ومناجاته تزرع في قلبه ومشاعره الاتجاه إلى غير الله سبحانه وتعالى، وتنمي في نفسه التوجه إلى البشر لا إلى خالق البشر، فهو يترعرع في هذا المحضن الوثني لينشأ أولاده وأحفاده على هذا الطريق، وقد صرّحت رواياتهم بشيء من هذا المعنى، حيث تقول بأن بعض الشيعة كتب إلى إمامه يشتكي أو يسأل ويقول: «إنّ الرّجل يحبّ أن يفضي إلى إمامه ما يحبّ أن يفضي إلى ربّه»، فجاء الجواب: «إذا كانت لك حاجة فحرّك شفّيتك، فإنّ الجواب يأتيك»، فالأئمة أسرع إجابة وأقصى للحاجة، وهذا شرك يهون عنده شرك الجاهلية الأولى...^(١).

الجواب

١- إنّ المتأمل في أدعية الشيعة ومناجاتهم لا يرى فيها غير الخضوع والخشوع والتذلل إلى الله سبحانه وتعالى، وبإمكان القارئ أن يتأمل في دعاء كميل ودعاء أبي حمزة الثمالي ودعاء الجوشن الكبير وأدعية

(١) انظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة الامامية الاثني عشرية: ج ٢ ص ٥٤٤، الناشر: دار الرضا- الجيزة، ط ٣- ١٤١٨هـ.

الصحيفة السجادية، وهي من الأدعية المعروفة المشهورة عند الشيعة الإمامية، ليرى كيف أنّ هذه الأدعية تعمق روح التوحيد في الفرد وتحت على الخشوع والخضوع لرب العالمين، فكلام القفاري محض اتهام ليس إلا.

أمّا إذا كان يقصد أنّ التوسّل يفضي إلى الشرك، ويُنمّي في نفس المتوسّل التوجّه إلى البشر، فنقول:

أولاً: أنّ التوسّل بكلّ أنواعه التي ذكرناها دلّ عليها الدليل، وما كان مشروعاً لا يمكن أن يفضي إلى الشرك.

وثانياً: لم ينفرد الشيعة بذلك، بل وافقهم عليه جمهور أهل السنة، ولم يخالف فيه سوى الوهابية، فعلى القفاري أن يقول: إنّ تربية المسلمين تفضي إلى الشرك ولا يخصّها بالشيعة.

٢- إنّ الرواية التي استند إليها ضعيفة من الجهة السندية، وليست بحجّة سواء في الأحكام أو سائر الأمور الدينية، فقد تفرد بها السيد ابن طاووس، نقلها عن الكليني في كتابه الرسائل، عمّن سماه، قال: « كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: إنّ الرجل يحب أن يفضي...»^(١).

ومن الواضح أنّ جميع سند الرواية غير موجود، فبين الكليني والإمام أبي الحسن الهادي عليه السلام أكثر من ثلاث أو أربع رواة لم نعرف أي أحد منهم، ويكفي في ضعف الرواية وجود شخص مجهول الحال، فكيف بها

(١) ابن طاووس، كشف المحجّة لثمره المهجة: ص ١٥٣، الناشر: المطبعة الحيدرية، النجف. ١٣٧٠ هـ. ونقلها عنه في البحار: ج ٩١ ص ٢٢، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٣ هـ.

إذا احتوت على أربعة رواة مجهولي العين، فلا نعرف أسماءهم فضلاً عن حقيقة حالهم، فالرواية مرسلة مجهولة السند غير قابلة للاحتجاج في الأحكام فضلاً عن سائر الامور الدينية وخصوصاً الاعتقادية منها.

٣- إنَّ الرواية التي ذكرها القفاري أجنبيّة عن موضوع الشرك، فإنَّ السائل له قضايا وحوائج كان يفضيها إلى ربّه وأراد أن يفضيها إلى إمامه، فقال له الإمام: «إذا كانت لك حاجة فحرك شفتيك، فإنَّ الجواب يأتيك» وهي كناية عن استعداد الإمام لقضاء حاجته، وعبارة: «فحرك شفتيك» تعبير عن حثّه على التكلّم وطلب الحاجة، فكأنَّ الإمام يقول له اطلب حاجتك وسيأتيك الجواب، فأين الشرك في المسألة، فإنَّ حاجة الطالب إن كانت مقدورة للإمام كإعطائه المال وغير ذلك قضاها له، وإن كانت مختصة بالله كالمغفرة وطلب الولد، دعا الله في قضائها، فهل يوجد في الرواية أنّ الأئمة أسرع إجابة من الله، نعم دعاؤهم مجاب عند الله لتقواهم وإخلاصهم ومنزلتهم عنده سبحانه وتعالى، فهذا الشخص الموالي للإمام حيث يرى أنّ الإجابة تتأخر عليه^(١) أراد توسط الإمام في قضائها بالدعاء والتشفع إلى الله. ومن الأمور التي ينبغي التنويه عليها أنّ القفاري وغيره حينما يتكلّمون عن أهل البيت، يتكلّمون عنهم بمعزل عمّا قد ثبت لهم من فضائل ومناقب، وإلاّ فحين يعرف أنّ أهل البيت هم سفن نجاة الأئمة، وأنّ الله قرن طاعتهم بطاعته، وأنهم عدل القرآن وأنّ التمسك بهم من الضلال وموجب للهداية، وغير ذلك ممّا امتلأت به كتب الحديث عند المسلمين سيتبين له

(١) لكثرة ذنوبه مثلاً

أن ما يستكثره عليهم قليلٌ في حقهم، فإنَّ الله تعالى الذي أعطاهم هذه المنازل والمراتب من الممكن أن يطلعهم على فعل الغير، وحينئذٍ فحتَّى لو فسّرنا عبارة: «فحرك شفتيك» بأنّه مجرد التحريك، فإنَّ الإمام سيُعرف حاجته ومن ثم سيقضيهما له، فهو ليس بالأمر الكثير في حقّ أئمة أهل البيت عليهم السلام، فأهل السنّة قد أثبتوا لبعض الصحابة الإلهام عن طريق تحديث الملائكة له، ولنا في قصّة الخليفة عمر خير شاهد، حيث إنّه كان يخطب في المدينة، فرأى جيش المسلمين وهو يقاتل في فارس، وقد بانت عليه علائم الهزيمة، فأمرهم أن يجعلوا ظهورهم ناحية الجبل، ويقاتلوا العدو من جهة واحدة، فصاح وهو على المنبر: يا سارية - وهو قائد الجيش - الجبل الجبل، ثلاثاً، قال عبد الله بن وهب: عن يحيى بن أيوب، عن ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر: «أت عمر وجّه جيشاً ورأس عليهم رجلاً يقال له سارية، قال: فبينما عمر يخطب فجعل ينادي: يا ساري الجبل، يا ساري الجبل ثلاثاً. ثمّ قدم رسول الجيش، فسأله عمر: فقال: يا أمير المؤمنين هزمنا، فبينما نحن كذلك إذ سمعنا منادياً يا سارية الجبل ثلاثاً، فأسندنا ظهورنا بالجبل، فهزمهم الله. قال: فقيل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك».

قال ابن كثير: «وهذا إسناد جيد حسن»^(١) ووافقه الألباني قائلاً: «وهو كما قال»^(٢).

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٧ ص ١٤٧، دار إحياء التراث، ط ١.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٣ ص ١٠١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ١٤١٥هـ.

ثم أضاف الألباني قائلاً: «ومما لا شك فيه أن النداء المذكور إنما كان إلهاماً من الله تعالى لعمر وليس ذلك بغريب عنه، فإنه (محدث) كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم»^(١).

فإذا كان من الممكن أن يكون عمر محدثاً ويطلع الله على الغيب إلهاماً، وينتصر الجيش - مع بعده عنه آلاف الأميال - بسبب نداءه، فبأي وجه لا يجوز ذلك بحق أهل البيت، فاللدليل كما دلّ عندكم على تحديث عمر دلّ عندنا على تحديث أهل البيت، فأين الشرك في المقام!؟

على أنّ هذا الإلهام لم يتوقف عندكم على صحابي مثل عمر، بل سرى إلى العلماء أيضاً، وهو ما نبينه في النقطة الآتية.

٤- إننا نلاحظ في كتب أهل السنة كرامات كثيرة لبعض الأولياء، ويسوقها العلماء في مقام المدح لهم، وتقدم أنّ بعضهم شكا الجوع إلى النبي ﷺ بعد وفاته، فأعطاه النبي ﷺ قطعة من الرغيف في منامه فأكل نصفها وانتبه فوجد بيده النصف الآخر^(٢)، ولا ندري لماذا تستكثرون على أهل البيت أئمة فضيلة ومنقبة حتى وإن كانت أمراً بسيطاً يمكن صدوره من الكثيرين، لذا سوف نأتيك بخبر مشابه لما نقلته عن الإمام وجعلته مفضياً إلى الشرك، نسوقه لك من تاريخ بغداد في ترجمة: أبي سليمان الحمّال، حيث قال عنه الذهبي: «من كبار الزهاد في عصره ببغداد، كان صاحب

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج ٣ ص ١٠٢، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ١٤١٥هـ.

(٢) انظر: ص ٣٢٩ من هذا الجزء.

أحوال وكرامات»^(١)، وقال عنه الخطيب: «أحد الزهاد وكان صاحب كرامات»^(٢)، وذكر له إحدى الكرامات، فأخرج بسنده عن جعفر بن محمد قال: سمعت محمد بن خالد الآجري، يقول: «قلت لأيوب الحمّال: يخطر في نفسي مسألة فاشتهدى أن أراك! قال: إذا أردتني فحرك شفتيك، قال: فكنت إذا أردته حرّكت شفتي فأراه يدخل وعلى كتفه كارتُهُ، فأسأله فيجيبني»^(٣). والخبر أورده الذهبي من دون تعليق عليه^(٤).

فهذا الزاهد يعلم بمجرد أن تتحرك شفتا محمد بن خالد، فيأتيه ويدخل عليه فوراً، ويجب عن أسئلته! وتستكثرون على أئمة أهل البيت معرفة ذلك وسرعة قضائهم لحوائج الناس!

ثم هل يعتبر وجود هذه الأخبار عند أهل السنة بأنها تفضي إلى الشرك؟! وهل تقول: إن أهل السنة يترّبون على الشرك والوثنية؟!

الشبهة الثامنة: توسل الأنبياء بأسماء الأئمة تقود إلى الشرك بالله

قال القفاري: ودعوى أنّ دعاء الأنبياء استجيب بالتوسّل بالأئمة هي دعوى جاهلة غبية؛ إذ ليس للأئمة وجود في حياة الأنبياء عليهم السلام، وهي دعوة للشرك بالله سبحانه؛ إذ إنهم جعلوا مفتاح الإجابة وأساس القبول هو ذكر أسماء الأئمة، فهي كقول المشركين بأن أصنامهم تقربهم إلى الله

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٩ ص ٩٠، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٧ ص ٨، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٧هـ.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٧ ص ٩.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١٩ ص ٩٠، دار الكتاب العربي، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

زلفى...^(١).

الجواب

١- لا يشترط في التوسل أن يكون الأئمة موجودين، لأن المتوسل - وهو في المقام أحد أنبياء الله - يخاطب الله سبحانه وتعالى بعد أن أطلعه على حقائق تلك الأرواح المباركة، فهو يتوسل إلى الله بهم، وهذا يدل على مزيد تشريف لهم من قبل الله سبحانه وتعالى.

٢- أن الجهل والغباء الذي تتحدث عنه عليك أن توجهه إلى كل عالم سني يعتقد بإمكان توسل الأنبياء بالنبي محمد، إذ ليس للنبي محمد وجود في حياة الأنبياء، فيكون ابن الجوزي، وابن تيمية، والحاكم، وابن حجر الهيثمي والسبكي والصالحي الشامي وغيرهم كلهم جهلة وأغبياء في نظر القفاري، لأنهم يرون مشروعية توسل آدم بالنبي ﷺ أو إمكانه على ما تقدم بيانه.

٣- أجبتنا أكثر من مرة بأن مسألة أسماء الأئمة وانحصار استجابة الدعاء بها، ما هي إلا أكذوبة تخيلها القفاري ليغطي على تكفيره لعلماء أهل السنة الذي يرون مشروعية التوسل، وأتضح جلياً من البحث أن الشيعة حالها حال أهل السنة تؤمن بمشروعية أنواع عدة من التوسل طبقاً للأدلة، وقد تقدم ذكرها، وليس فيها نوع من التوسل اسمه التوسل بأسماء الأئمة فضلاً عن انحصار الاستجابة به.

(١) انظر: القفاري، أصول مذهب الشيعة الامامية الاثني عشرية: ج ٢ ص ٥٤٤، الناشر: دار الرضا- الجيزة، ط ٣- ١٤١٨هـ.

على أنّ استجابة الدعاء محصورة بالله سبحانه وتعالى، ولا نتشفع ولا نتوسّل إليه إلاّ بعد أن عرفنا من الشرع أنّه جعل وسائط نتوسل بها إليه ولا نعبدها ولا نعتقدها آلهة، بل نعتقد أنّهم عباد الله لهم شأن ومنزلة عنده، اكتسبوا بطاعتهم وإخلاصهم وتفانيهم في دين الله.

ومنه يظهر الفرق بين التوسّل وبين ما تدلّ عليه الآية الكريمة، فإنّ الآية تتحدث عمّن يعبدون الأصنام، ويصرحون بذلك، ويدعون أنّ عبادتهم الأصنام تقربهم إلى الله زلفى، فهم يتقربون إلى الله بالشرك، والعياذ بالله، بينما المسلم الموحد لا يعتقد بألوهية الأنبياء أو الأولياء بل يعبد الله الواحد الأحد، وأنّ للأنبياء والأولياء مراتب خاصة نالوها عن طريق الطاعة، فالمسلم يتوسّل بعباد الله المخلصين له الدين، ويجعلهم واسطة بينهم وبين ربّه لكي يستجيب الله له ويقضي حاجته، فلا توجد عبادة أخرى غير عبادة الله الواحد الأحد.

الشبهات العامة حول التوسل

من خلال البحث اتضح أنّ التوسل فعل مشروع لا شائبة فيه وعليه عمل المسلمين من الصدر الأول للإسلام ولهذا اليوم، وقد عرفنا فيما سبق أنّ الشبهات التي أثيرت حوله ليس لها نصيب من الصحة، وتفتقد إلى الدقة والموضوعية، وقد أجبنا عنها مفصلاً، ومن خلالها يتّضح الجواب على أكثر ما يثار هنا وهناك حول التوسل، لكن إتماماً منا للفائدة ارتأينا أن نورد بعض ما يثيره الوهابية في قنواتهم أو مواقعهم الالكترونية أو في بعض كتبهم حول التوسل:

الشبهة الأولى: باب الله مفتوح للجميع فلا حاجة للواسطة

قالوا: إنّ باب الله مفتوح للجميع فلا داعي لتوسيط واسطة بينك وبينه، بل ادعه مباشرة، ويستدلون بقوله: ﴿إِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾^(١).

الجواب

في الحقيقة أنّ هذا من غرائب الاستدلال، فلا شبهة في كون الله قريباً من الجميع، وأنّ بابه مفتوح للجميع، لكن الكلام في بُعد الناس عن الله لذنوبهم ومعاصيهم وعدم بلوغهم درجات التقوى، فلا ينكر أحد أنّ الله قريب حتى من الشيطان، فالله هو الخالق والمالك والمتسلط على كل شيء،

(١) البقرة: ١٦٨.

لكنّ الشيطان بعيد من الله، فالله قريب من الجميع، والإنسان يقترب من الله بقدر عمله، وهذا لا ينافي أن تجعل واسطةصالحة بينك وبينه لأجل قضاء حاجتك، باعتبار المقام الرفيع الذي تحتله تلك الواسطة، خصوصاً أنّ السلفيين يجوزون طلب الدعاء من الأحياء، مع أنّ الله قريب، ويجوزون التوسل بالعمل الصالح مع أنّ الله قريب! فهل صار الله بعيداً! فهل عندما نتوسّل إلى الله بالميت يكون الله قريباً ولا يمكن توسط شخص في الدعاء وقضاء الحاجة، وعند التوسّل بدعاء الحي أو بالعمل الصالح، يكون الله بعيداً ويمكن التوسل بالغير؟!!!

فالفهم الخاطئ لمفهوم ودلالات هذه الآية أوقعهم في هذا التناقض، فالآية بصدد الحث على الدعاء ومناجاة الله، ولا تنفي سائر الأنواع من التوسّل، ومعروف في علم الأصول أنّ إثبات شيء لا ينفي ما عداه، بمعنى أنّ الآية أثبتت الحث على دعاء الله سبحانه وتعالى، لكنّها لم تنف التوسل إلى الله بالأنبياء والأئمّة والصالحين.

فإذا دلّ عليها الدليل صارت مشروعة وطريق موصل ومقرّب إلى الله سبحانه وتعالى، والأدلة تقدّمت مفصلة على جواز التوسّل بالأحياء والأموات من الأنبياء والأولياء.

الشبهة الثانية: التوسل خلاف إطلاق قوله تعالى: ﴿ادعوني استجب لكم﴾

قالوا: إنّ الله يقول: ﴿ادعوني أستجب لكم﴾^(١) ولم تكن هناك واسطة

(١) غافر: ٦٠.

بين العبد والله، فلماذا نتوسل، والآية أطلقت الأمر بالدعاء من الله؟!

الجواب

هذا فهم سقيم آخر يتنافى مع جواز التوسل بدعاء الحي الذي يجوزونه، فالآية أطلقت الأمر بدعاء الله، كما يقولون، ولم تقل اطلب من الحي أن يدعو الله لك، فلماذا يتم التفريق بين الحي والميت في الجواز وعدمه بالاعتماد على هذه الآية، فعند التوسل بالميت يرون أن الآية تنافي التوسل؛ لأنها طلبت من العبد دعاء الله بلا واسطة، مع أنهم يجيزون التوسل بدعاء الحي وهو أيضاً طلب بواسطة، وهذا التناقض شبيه سابقه يدل على عدم فهمهم للآية الكريمة، فهي بصدد الحث على الدعاء من قبل المؤمن، ووعد من الله بالإجابة، ومعلوم أن الإجابة لها شروطها الخاصة بها، وليس كل من دعا الله فقد استجيب له، فالآية لم تنف التوسل، بل أثبتت استجابة الدعاء لمن يدعو الله سبحانه وتعالى، ولو كانت نافية للتوسل لما كان هناك وجه للتفريق بين الحي والميت، بل لم يكن هناك وجه للتفريق بين كل أنواع التوسل، فقد مرّ جواز التوسل بأسماء الله وصفاته، وجواز التوسل بالعمل الصالح، وهذان النوعان يقر الوهابية بمشروعتيهما، ومنه يتضح أن الآية ليست في مقام حصر كيفية الدعاء، بل هي في مقام الحث على الدعاء من الله سبحانه وتعالى، وإلا لزم إبطال جميع الأنواع من دون تخصيص التوسل بالذوات.

على أن هناك مسألة أغفلها الوهابيون تتعلق بهذه الآية والتي قبلها، وهي أن التوسل بالذوات هو نوع من أنواع الدعاء، فقول الداعي: اللهم إني

أسالك بمحمد وآل محمد هو دعاء مشمول بالآيتين، وقد تقدم بيان ذلك في أدلة التوسل.

الشبهة الثالثة: آيات قرآنية أخرى تتنافى مع مبدأ التوسل

ذكروا عدة آيات قرآنية أخرى يدعون أنها تتنافى مع التوسل من قبيل قوله ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(١) وغيرها.

الجواب

تقدم فيما سبق من البحوث المتعلقة بالإجابة عن بعض الآيات، وعرفنا أنها ناظرة إلى الذين يعبدون الأوثان والأصنام فهم يشركون بالله نهائياً جهاراً، ويدعون أن عبادتهم للأصنام من أجل القرب الإلهي، بينما المتوسل لا يعبد إلا الله الواحد الأحد، ويتوسل بعباد الله الصالحين لتقواهم وعظيم إيمانهم.

وقد جمع الشوكاني مجموعة من هذه الآيات وأجاب عنها، ونحن هنا نكتفي بما قاله، لوضوح المسألة أولاً، وللمنزلة العلمية التي يتحلّى بها الإمام الشوكاني ثانياً:

قال (رحمه الله): «وبهذا تعلم أن ما يورده المانعون من التوسل بالأنبياء والصلحاء من نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، ونحو قوله تعالى: ﴿لَهُ دَعْوَةُ الْحَقِّ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ ليس بوارد،

(١) الزمر: ٣.

بل هو من الاستدلال على محل النزاع بما هو أجنبي عنه.
فإن قولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ مصرح بأنهم عبدوهم لذلك، والمتوسل بالعالم مثلاً لم يعبد، بل علم أن له مزية عند الله بحمله العلم، فتوسل به لذلك.

وكذلك قوله: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾، فإنه نهى عن أن يدعى مع الله غيره كأن يقول: يا الله ويا فلان، والمتوسل بالعالم مثلاً لم يدع إلا الله، فإنما وقع منه التوسل عليه بعمل صالح عمله بعض عباد، كما توسل الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة بصالح أعمالهم^(١).

وكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾، فإن هؤلاء دعوا من لا يستجيب لهم ولم يدعوا ربهم الذي يستجيب لهم، والمتوسل بالعالم مثلاً لم يدع إلا الله ولم يدع غيره دونه ولا دعا غيره معه.

وإذا عرفت هذا لم يخف عليك دفع ما يورده المانعون للتوسل من الأدلة الخارجة عن محل النزاع خروجاً زائداً على ما ذكرناه، كاستدلالهم بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾، فإن هذه الآية الشريفة ليس فيها إلا أنه تعالى المنفرد بالأمر في يوم الدين وأنه ليس لغيره من الأمر

(١) أضف إلى ذلك فإن قوله: يا فلان، إن كان مخاطباً للحي في أمر قادر على قضائه، فلا إشكال فيه إجماعاً، وإن كان مخاطباً الميت فهو كناية عن طلب الدعاء من ذلك الميت؛ لوجهته عند الله، وطلب الدعاء من الميت جائز ومشروع خصوصاً قد أثبتنا سابقاً أن الأنبياء والشهداء والصالحين، بل وسائر الأموات أحياء عند ربهم يسمعون الكلام ويردون السلام، فلا مانع من طلب الدعاء منهم وتشفيهم عند الله. أقول: (هذه الحاشية ليست من كلام الشوكاني).

شيء والمتوسل بنبي من الأنبياء أو عالم من العلماء هو لا يعتقد أنّ لمن
توسّل به مشاركة لله جلّ جلاله في أمر يوم الدين، ومن اعتقد هذا لعبدٍ
من العباد سواء كان نبياً أو غير نبي فهو في ضلال مبين.

وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾
﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾، فإنّ هاتين الآيتين مصرحتان بأنّه
ليس لرسول الله من أمر الله شيء وأنّه لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً،
فكيف يملك لغيره، وليس فيهما منع التوسل به أو بغيره من الأنبياء أو
الأولياء أو العلماء، وقد جعل الله لرسوله المقام المحمود لمقام الشفاعة
العظمى وأرشد الخلق إلى أن يسألوه ذلك ويطلبوه منه، وقال له: «سل
تعطه واشفع تشفع» وقيد ذلك في كتابه العزيز بأنّ الشفاعة لا تكون إلا
بإذنه ولا تكون إلا لمن ارتضى...

وهكذا الاستدلال على منع التوسل بقوله لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ
عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾، «يا فلان بن فلان لا أملك لك من الله شيئاً، يا فلانة
بنت فلان لا أملك لك من الله شيئاً»، فإنّ هذا ليس فيها إلا التصريح بأنّه
لا يستطيع نفع من أراد الله ضره ولا ضر من أراد الله تعالى نفعه، وأنّه لا
يملك لأحد من قرابته فضلاً عن غيرهم شيئاً من الله وهذا معلوم لكلّ
مسلم، وليس فيه أنّه لا يتوسّل به إلى الله، فإنّ ذلك هو طلب الأمر ممّن
له الأمر والنهي، وإنّما أراد الطالب أن يقدم بين يدي طلبه ما يكون سبباً

للإجابة ممّن هو المنفرد بالعطاء والمنع وهو مالك يوم الدين»^(١).

الشبهة الرابعة: علي بن ابي طالب ينكر مبدأ التوسل

قالوا: إنّ الشيعة لم يتبعوا علي بن أبي طالب في التوسّل، حيث ورد عنه أنّه قال: «إنّ أفضل ما توسل به المتوسلون إلى الله سبحانه الإيمان به وبرسوله والجهاد في سبيله، فإنّه ذروة الإسلام، وكلمة الإخلاص فإنّها الفطرة، وإقام الصلاة فإنّها الملة، وإيتاء الزكاة فإنّها فريضة واجبة، وصوم شهر رمضان فإنّه جنّة من العقاب، وحجّ البيت واعتماره فإنّهما ينفيان الفقر ويرحضان الذنب»^(٢)، وصلة الرحم، فإنّها مثرة في المال، ومنسأة في الأجل، وصدقة السرّ فإنّها تكفّر الخطيئة. وصدقة العلانية فإنّها تدفع ميتة السوء، وصنائع المعروف فإنّها تقي مصارع الهوان، أفيضوا في ذكر الله فإنّه أحسن الذكر، وارغبوا فيما وعد المتقين فإنّ وعده أصدق الوعد. واقتدوا بهدي نبيكم فإنّه أفضل الهدي، واستنّوا بسنته فإنّها أهدى السنن»^(٣).

فإنّ الكلام أعلاه كما يقولون لا يوجد فيه أي ذكر لطلب التوسّل بآل البيت عليهم السلام أو من في القبور والأضرحة، ولم نجد فيه إلاّ وحدانية الله بالعبادة والتوسّل لله التوسّل المشروع، وهو الأعمال الصالحة التي يرضاها منّا المولى

(١) الشوكاني، الدرّ النضيد في إخلاص كلمة التوحيد: ص ٢١-٢٤، الناشر: دار ابن خزيمة، ط ١، ١٤١٤هـ.

(٢) يرحضان الذنب: يغسلان الذنب.

(٣) الشريف الرضي، نهج البلاغة بشرح محمّد عبده: ص ٢١٥-٢١٦، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١ - ١٣٧٨هـ.

عزّ وجلّ، فنفس الإيمان بالله وبرسوله والتقوى والعمل الصالح والابتعاد عن المعاصي والذنوب هي أفضل وسيلة للتقرب إلى الله سبحانه، بحيث أن من لديه حاجة يريد الله تعالى أن يقضيها له فأفضل طريق له هو أن يعتمد في قضاء حاجته على نفس عمله الصالح وإيمانه بالله تعالى من دون الاعتماد على وسائل أخرى.

بينما نرى الشيعة يخالفون قول الإمام علي ويعدلون عن الطريقة المثلى في التوسّل، ويتشبثون بالأموات من الأنبياء والصالحين ويتوسلون لله بهم.

الجواب

١- أنّ الخبر يصرّح بأنّ التوسّل بالإيمان بالله وبرسوله وبالأعمال الصالحة هو أفضل أنواع التوسّل، وهذا ممّا لا شكّ فيه، فإنّ كل مسلم يحاول جاهداً التقرب إلى الله بعبادته وطاعته، إلّا أنّ الأفضلية لا تعني حصر التوسّل بهذا النوع، بل تعني أنّه أفضل الأنواع، والأفضلية تستلزم مشروعية الأنواع الأخرى من التوسّل.

٢- أنّ كلّ مؤمن يحاول جاهداً الوصول إلى تلك الدرجة العالية من التوسّل إلى الله عن طريق الأخلاص والعمل الصالح وترك الذنوب والمعاصي، لكن حيث إنّ الإنسان كثيراً ما يقع في المعاصي والذنوب؛ لذا فإنّ أحد أسباب توسّله بالأنبياء والصالحين هو الوصول إلى تلك الدرجة السامية من طاعة الله والإخلاص إليه، فهذا التوسّل لا يتنافى مع التوسّل الذي ورد في كلمات الإمام عليه السلام، ولا يمثل عدولاً عن التوسّل الأفضل إلى غيره، بل هو توسّل لتحقيق النوع الأفضل الذي أشار إليه

الإمام عليه السلام.

٣- لماذا جوزتم التوسل بدعاء الغير وبأسماء الله وصفاته وبالعمل الصالح الذي قام به الانسان المؤمن، ولم تكتفوا بالأعمال الصالحة التي تقومون بها، فإن خير وسيلة هي العمل الصالح بمعنى القيام بتلك الأعمال وإيجادها في الواقع، لكنكم لم تتمسكوا بذلك وجعلتم التوسل بالأعمال الصالحة التي عملتموها سابقاً وسيلة للتقرب إلى الله.

فإن قلتم: إن هذه الأنواع من التوسل ورد فيها النص بخصوصها ودلّ عليها الدليل.

أجيبنا: بأنّ النصّ دلّ إذن على أنّ التوسل غير منحصر بالعمل الصالح، وقد دلّ الدليل عند المسلمين على مشروعية أنواع التوسل الأخرى على ما بيّناه مفصلاً في بداية البحث.

الشبهة الخامسة: الإغاثة والتوسل نداء غير الله وهو شرك

قالوا: إنّ الإغاثة والتوسل فيها نداء غير الله وهو باطل؛ بل هو من الشرك.

الجواب

تقدّم الجواب عن هذا الإشكال في ثنايا البحث، وعرفنا أنّ النداء يختلف عن العبادة، فليس كلّ نداء للغير هو عبادة له، فالعبادة تتضمن الطلب من الغير مع الإقرار بألوهيته بخلاف النداء المحض فلا حرمة فيه، وسنورد هنا بعض النصوص التي تتضمن نداءات للغير:

١- ما ورد في باب ما يقول الرجل إذا خدرت رجله من نداء: «يا محمد» حيث ورد الحديث بطرق عدّة:

الطريق الأول: قال البخاري في الأدب المفرد: «حدثنا أبو نعيم، قال حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن سعد قال: خدرت رجل بن عمر، فقال له رجل: أذكر أحب الناس إليك، فقال: يا محمد»^(١).

وهذا السند صحيح معتبر، فأبو نعيم هو الفضل بن دكين ثقة ثبت، وسفيان هو الثوري لا كلام فيه، وأبو إسحاق رمي بالاختلاط في آخر عمره، وبعضهم يحتج بحديثه مطلقاً، قال العلاءي: «ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقاً، وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه»^(٢).

وقال الذهبي: «وهو ثقة حجة بلا نزاع. وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط»^(٣).

أضف إلى ذلك: فإن سفيان سمع منه قبل اختلاطه على تقدير ثبوت ذلك، وذكر الشيخ الألباني الاتفاق على ذلك^(٤).

وقد يقال: إن السبيعي مدلس وقد عنعن، فلا تصح الرواية.

فنقول: يبدو أن أكثر العلماء اتفقوا على قبول عنعنة السبيعي كالحاكم والذهبي^(٥) وابن حجر^(٦) وغيرهم، بل روى له الشيخان بالعننة^(٧) فهذه العلة

(١) البخاري، الأدب المفرد: ص ٢٠٧، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ هـ.

(٢) العلاءي، المختلطين: ص ٩٤، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤١٧ هـ.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٣٩٤، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٩ - ١٤١٣ هـ.

(٤) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ١٠ ص ٣٨٠، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط ١ - ١٤٢٢ هـ.

(٥) الحاكم النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، وبذيله تلخيص الذهبي: ج ١ ص ٩٥، الناشر:

دارالمعرفة - بيروت، فقد صحح حديثاً فيه عنعنة السبيعي، وصرحاً بأن الحديث لا علة فيه.

(٦) ابن حجر، القول المسدد في مسند أحمد: ص ٣٠، الناشر: عالم الكتب، ط ١ - ١٤٠٤ هـ.

(٧) انظر مثلاً: البخاري، صحيح البخاري: ج ١ ص ١٥، ج ٤ ص ٢٣، مسلم النيسابوري: ج ١ ص ٨.

غير تامة عند الكثير من علماء الفن.

وأما عبد الرحمن بن سعد، فقال ابن حجر: «ذكره ابن حبان في الثقات وقال النسائي: ثقة»^(١).

وحيث إنّ الحديث صحيح، فقد حاولت الأيادي التلاعب بمتنه! فحذفوا حرف النداء: «يا» من بعض طبعات البخاري، وقالوا إنّ الحديث ورد بلفظ: «محمد» وليس فيه حجة، وفي مقام الإجابة نقول:

١- في بعض طبعات البخاري، والطبعة التي نستخدمها الآن فيها لفظ: «يا محمد»^(٢).

٢- أخرج الحديث الدارقطني من نفس طريق البخاري وأثبت فيه لفظ «يا محمد» أيضاً^(٣).

٣- الطرق الأخرى التي ورد بها الحديث اشتملت على لفظ «يا محمد» وسيأتي ذكرها.

الطريق الثاني: قال ابن السنّي: «حدثني محمد بن إبراهيم الأنماطي وعمرو بن، الجنيد بن عيسى قالوا: ثنا محمود بن خدّاش ثنا أبو بكر بن عياش ثنا أبو إسحاق السبيعي عن أبي شعبة، قال: كنت أمشي مع ابن عمر رضي الله عنهما فخررت رجله، فجلس فقال له رجل: اذكّر أحب

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٦ ص ١٦٨، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤٠٤هـ.

(٢) البخاري، الأدب المفرد: ص ٢٠٧، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.

(٣) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية: ج ١٣ ص ٢٤٢-٢٤٣، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ.

الناس إليك، فقال: يا محمداه، فقام فمشى»^(١).

الطريق الثالث: قال ابن السني: «حدثنا محمد بن خالد بن محمد البردعي ثنا حاجب ابن سليمان ثنا محمد بن مصعب ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن الهيثم بن حنش، قال: كنا عند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فخدرت رجله، فقال له رجل: اذكر أحب الناس إليك، فقال: يا محمد، قال: فقام فكأنما نشط من عقال»^(٢).

الطريق الرابع: قال الحربي: «حدثنا عفان، حدثنا شعبة، عن أبي إسحاق، عمّن سمع ابن عمر، قال: خدرت رجله، فقيل: اذكر أحب الناس، قال: يا محمد».

وقال: «حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، عن أبي إسحاق، عن عبد الرحمن بن سعد: جئت ابن عمر فخدرت رجله، فقلت: ما لرجلك؟ قال: اجتمع عصبها، قلت: ادع أحب الناس إليك، قال: يا محمد فبسطها»^(٣).

وبهذا يتبين أنّ الحديث معتبر وله طرق ونقله أبو إسحاق عن ثلاثة من شيوخه كلهم سمعوه من ابن عمر، وهذا ليس بمضّر، إذ كثيراً ما نرى أحاديث يصححها علماء الفن ينقلها الراوي عن أكثر من شيخ من شيوخه، على أنّ رواية سفيان مقدّمة على غيرها لو اعتبرنا أنّه اختلف على أبي إسحاق في هذه الرواية، وعرفنا صحّتها والله الحمد.

(١) ابن السني، عمل اليوم والليلة: ج ١ ص ٨٨، الناشر: مكتبة دار البيان - دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ.

(٢) ابن السني، عمل اليوم والليلة: ج ١ ص ٨٩.

(٣) إبراهيم الحربي، غريب الحديث: ج ٢ ص ٦٧٣-٦٧٤، دار المدينة، ط ١، ١٤٠٥هـ.

والحديث أعلاه فيه نداء بل استغاثة صريحة في شفاء القدم، أي في أمر لا يقدر عليه إلا الله، ومنه يتبين أن الاستغاثة ليست من الشرك، بل هي تشفيح المدعو عند الله سبحانه في قضاء الحاجة.

٢- ما تقدم سابقاً من قول المصلين في دبر كل صلاة: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، فإن «أي» حرف نداء، وجميع المسلمين ينادون النبي ﷺ في كل صلاة، فهل أنهم يعبدون النبي ﷺ أم يعبدون الله الواحد الأحد.

٣- ما أخرجه الطبراني، عن عتبة بن غزوان عن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أضل أحدكم شيئاً أو أراد أحدكم عوناً وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل: يا عباد الله أغثوني، يا عباد الله أغثوني؛ فإن الله عباداً لا نراهم».

قال الطبراني بعد الحديث: «وقد جُرب ذلك»^(١).

ومن الواضح هنا أن الاستغاثة كانت بعباد الله مع عدم وجود أحد منهم، فكيف يفسر السلفية الوهابية ذلك؟ وهل يعدون هذا من الشرك وأن النبي ﷺ يعلم أمته الشرك؟ وما يقولون في الطبراني الذي يقول: وقد جرب ذلك!!

وللحديث شاهد يقويه، فعن ابن عباس قال: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: إن لله ملائكة في الأرض سوى الحفظة يكتبون ما يسقط

(١) الطبراني، المعجم الكبير: ج ١٧ ص ١١٨، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢-

من ورق الشجر، فإذا أصاب أحدكم عرجة بأرض فلاة، فليناد: أعينوا
عباد الله»

قال الهيثمي: «رواه الطبراني ورجاله ثقات»^(١).

وهذا الحديث أيضاً فيه نداء واستغاثة لعباد الله، في أمر لا يقدر عليه إلا الله، إلا أن يقول قائل بأنّ الطلب من الملائكة ليس بشرك والطلب من الناس شرك! وهو كما ترى، فالشرك هو عبادة غير الله، فإن كان الطلب عبادة، فالطالب من الملائكة مشرك أيضاً.

والحديث أعلاه حسنه الحافظ ابن حجر وكذا السخاوي، على ما ذكره الألباني، ووافقهما هو أيضاً، فقال: «وهذا إسناد حسن كما قالوا، فإن رجاله كلهم ثقات غير أسامة بن زيد، وهو من رجال مسلم»^(٢)، إلا أنه قال بعد ذلك: أنّ الحديث ورد بطرق أخرى موقوفة على ابن عباس، ورجح - كعادته في الأحاديث التي لا توافق هواه - الوقف على الرفع، محتملاً أنّ ابن عباس أخذه من مسلمة أهل الكتاب^(٣)، ظناً منه بأنّ ذلك منجيه، ولم يلتفت بأنّ الاستغاثة لو كانت شركاً فمعناها أنّ ابن عباس قد أخذ الشرك من أهل الكتاب ونقله للمسلمين معتقداً بصحّته!!!

ثم إنّ الحديث أعلاه اعترف الإمام أحمد بصحّته أيضاً، على ما ذكر الألباني، حيث قال: «ويبدو أن حديث ابن عباس الذي حسنه الحافظ كان

(١) الهيثمي، مجمع الزوائد: ج ١٠ ص ١٣٢، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٠٨هـ.

(٢) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ٢ ص ١١١. الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١، ١٤١٢هـ.

(٣) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ٢ ص ١١٢.

الإمام أحمد يقويه، لأنه قد عمل به...»^(١).

٤- أخرج أبو يعلى بسنده عن عبد الله بن مسعود، أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد يا عباد الله احبسوا يا عباد الله احبسوا، فإنّ لله حاضراً في الأرض سيحبه»^(٢).

والحديث أورده النووي في أذكاره، وقال بعده: «حكى لي بعض شيوخنا الكبار في العلم أنه أفلتت له دابة أظنها بغلة، وكان يعرف هذا الحديث، فقال، فحبسها الله عليهم في الحال، وكنت أنا مرة مع جماعة، فانفلتت منها بهيمة وعجزوا عنها، فقلت، فوقف في الحال بغير سبب سوى هذا الكلام»^(٣).

وهذا الكلام من النووي ومن شيخه تصحيح للحديث، وعمل بالاستغاثة التي وردت به، فهل يُعدُّ الإمام النووي وشيخه الكبير في العلم مشركان؟! فهذه نداءات تثبت جواز نداء غير الله، سواء كان قريباً منك مكانياً أو بعيداً، وعرفنا أنّها من تعليم النبي وقد فعلها الصحابة، وكذا فعلها علماء الأمة.

الشبهة السادسة: الاستغاثة بما لا يقدر عليه إلا الله شرك

قالوا: إنّ الاستغاثة من الحي في أمر مقدور أمر جائز، والاستغاثة بما لا يقدر عليه إلا الله هي الشرك.

(١) الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة: ج ٢ ص ١١١، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ١٤١٢ هـ.

(٢) أبو يعلى، مسند أبي يعلى: ج ٩ ص ١٧٧، الناشر: دار المأمون للتراث.

(٣) النووي، الأذكار النووية: ص ٢٢٤، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ.

الجواب

١- تقدّم أنّ الاستغاثة التي تصدر من المسلم الموحد إذا كانت في أمر غير مقدور فهي محمولة على طلب الدعاء والشفاعة من ذلك الشخص حيّاً كان أو ميّتاً.

٢- دلّ أكثر ما تقدّم من الأحاديث على مشروعية الاستغاثة في الأمور غير المقدورة، من قبيل نداء ابن عمر؛ فإنّ فيه استغاثة واضحة بالنبي ﷺ مع أنّ النبي ﷺ لم يكن حاضراً عنده، ولم يكن الأمر بمقدورٍ إلا الله تعالى فهو المشافي والمعافي من الأمراض، فهل يُعدّ ابن عمر مشركاً، أم تؤولون استغاثته بأنّه جعل النبي شفيحاً وداعياً إلى الله في إجابة دعوته، وهكذا رواية عتبة بن غزوان؛ فإنّ فيها استغاثة واضحة، وكذا غيرها من الأخبار الأخرى.

تذييل: في ذكر بعض الآيات التي ادعي منافاتها للتوسل

بعد أن أكملنا البحث في التوسل وما أثير حوله من شبهات، وردتنا بعض الاستفسارات حول منافاة بعض الآيات لعقيدة التوسل، فرأينا إتماماً للفائدة أن نتعرض لذكر هذه الآيات وتوضيح دلالاتها، ليتبين عدم مناقضتها للتوسل.

الآيات التي يستدل بها السلفية على حرمة التوسل:

ثلاث آيات - في سياق واحد - تنهى عن دعوة غير الله

قال تعالى: ﴿أَيْشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ * وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ * وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ * إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالِكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُوا فَلَا تُنظِرُونَ * إِنَّ وَلِيِّ اللَّهِ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ * وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾^(١).

هذه الآيات الواردة في سورة الأعراف ناظرة إلى الشرك بالأصنام المتخذة آلهة والاعتماد عليها دون الله تعالى فهي جمادات لا تستطيع نصر من يعبدها ولا نصر أنفسها، بقرينة الآيات المتأخرة.

(١) الأعراف: ١٩١-١٩٧.

وقد اتفق المفسرون على أنها في خصوص الأصنام، قال الطبري: «وهذا أيضا أمر من الله جل ثناؤه لنبه أن يقوله للمشركين بقوله تعالى: قل لهم، إن الله نصيري وظهيري، والذين تدعون أنتم أيها المشركون من دون الله من الآلهة، لا يستطيعون نصركم، ولا هم مع عجزهم عن نصرتم يقدرين على نصره أنفسهم، فأبي هذين أولى بالعبادة وأحق بالآلوهة، آمن ينصر وليه ويمنع نفسه ممن أراده، أم من لا يستطيع نصر وليه ويعجز عن منع نفسه ممن أراده وبغاه بمكروه»^(١)

وقال القرطبي: «قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادَ أَمْثَالِكُمْ﴾ حاجهم في عبادة الأصنام، ﴿تَدْعُونَ﴾: تعبدون. وقيل: تدعونها آلهة. ﴿مَنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي من غير الله، وسميت الأوثان عباداً؛ لأنها مملوكة لله مسخرة، الحسن: المعنى أن الأصنام مخلوقة أمثالكم. ولما اعتقد المشركون أن الأصنام تضر وتنفع أجزاها مجرى الناس، فقال: ﴿فَادْعُوهُمْ﴾ ولم يقل فادعوهن، وقال: ﴿عِبَادَ﴾، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ ولم يقل إن التي. ومعنى " فادعوهم " أي فاطلبوا منهم النفع والضرر. قال ابن عباس: معنى فادعوهم فاعبدوهم. ثم وبخهم الله تعالى وسقاه عقولهم فقال: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّ لِلَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَجْسَادًا مِثْلَ بَشَرِهِمْ لَا يَضُرُّهُمْ شَيْئًا﴾. أي أنتم أفضل منهم فكيف تعبدونهم؟ والغرض بيان جهلهم، لأن المعبود يتصف بالجوارح»^(٢).

(١) ابن جرير الطبري، جامع البيان: ج ٩ ص ٢٠٢.

(٢) القرطبي، تفسير القرطبي: ج ٧ ص ٣٤٢.

وقال ابن كثير: «هذا إنكار من الله على المشركين الذين عبدوا مع الله غيره من الأنداد والأصنام والأوثان وهي مخلوقة لله مربية مصنوعة لا تملك شيئاً من الأمر ولا تضر ولا تبصر ولا تنتصر لعابديها، بل هي جماد لا تتحرك ولا تسمع ولا تبصر وعابدوها أكمل منها بسمعهم وبصرهم وبطشهم...»^(١).

وبعد بيان المقصود من الآيات الآنفة الذكر يتضح أنه لا مجال للاستدلال بها على حرمة التوسل - وفقاً لبيان السلفي - أن هذه الآيات تقرر أن كل من دعا من دون الله - سواء كان المدعو صنماً أم كان نبياً أم ولياً - فإن المدعو لا ينفع الداعي ولا يضره، وهذا الدعاء منهي عنه بمفاد الآيات، فالتوسل حرام.

أقول: يتضح عدم شمول الآيات للتوسل، بأمور:

أولاً: أن الدعاء في الآيات المذكورة بمعنى العبادة، كما تقدم تفسيره عن القرطبي. وحينئذ يكون المعنى: أن الذين تعبدونهم من دون الله لا ينفعونكم ولا يضر ونكم، وهذا لاعلاقة له بالتوسل بكل معانية، فالمتوسل على كل التقادير لا يعبد من يتوسل به.

ثانياً: الخطاب في الآيات موجه لخصوص المشركين الذي يعبدون الاصنام المتخذين منها آلهة، والسياق يحدد هذا المعنى، ولا يمكن تعميم ذلك للمسلمين الذين يتوسلون بالنبي أو الأئمة والأولياء؛ رجاء قضاء

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٢٨٧.

حاجاتهم التي يعتقدون أنها لا تقضى بسبب ذنوبهم وتقصيرهم في طاعتهم لله تعالى، فيلجأون إلى التوسل؛ متخذين الأنبياء والأولياء والصالحين وسيلةً وطريقاً لتحقيق مبتغاهم، علماً منهم أن الله تعالى يحب هؤلاء وأن لهم منزلة عظيمة عنده، كما أنهم يعتقدون بأن الله تعالى هو قاضي الحوائج ذاتاً وأن هؤلاء إنما يقضون حاجات الناس من دون استقلال عن قدرة الله تعالى، فكم من فرق بين الاثنين؟!

ثالثاً: مع غض النظر عن السياق القرآني، لا يمكن التمسك باطلاق الكلام ليشمل كل دعاء حتى الصادر من المسلمين، لاننا نقول: - مع فرض أن الدعاء لا يعني العبادة - إطلاق (تدعون من دونه) يشمل حتى دعاء الغير وندائه في حال حياته، فإنّ دعاء الأحياء والاستغاثة بهم أيضاً ممّا يصدق عليه تدعون من دونه، مع أن هذا المورد مما لا شك في عدم حرمة، فلو قيل: أن هذا المورد لا يشمل الإطلاق، نقول: مورد التوسل أيضاً لا يشمل الإطلاق، ولا يمكن ترجيح مورد على آخر بقريضة الفهم العقيدي عند البعض.

الآية الرابعة: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئاً وَهُمْ يُخْلَقُونَ * أَمْواتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾^(١).

وكما أن الآيات السابقة تتحدّث عن عبدة الأصنام، فكذلك هذه الآية فهي ناظرة إلى من يعبد الأوثان والأصنام، وتدمهم على فعلهم هذا، وتبيّن أن الأصنام غير قادرين على نفع أنفسهم، بل هم مخلوقون لله تعالى، وليست

(١) النحل: ٢٠-٢١.

لهم حياة ولا روح، لا في الدنيا ولا في الآخرة، فكيف يتصور أنهم ينفعون أو يضرّون؟

يقول الطبري في تفسيره: «وقوله: والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون، يقول تعالى ذكره: وأوثانكم الذين تدعون من دون الله أيها الناس آلهة لا تخلق شيئاً وهي تخلق، فكيف يكون إلهاً ما كان مصنوعاً مدبراً لا تملك لأنفسها نفعا ولا ضرراً؟

وتأويل قوله تعالى: ﴿أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون﴾ يقول تعالى ذكره لهؤلاء المشركين من قريش: والذين تدعون من دون الله أيها الناس أموات غير أحياء. وجعلها جلّ ثناؤه أمواتاً غير أحياء، إذ كانت لا أرواح فيها. كما: حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: أموات غير أحياء وما يشعرون أيان يبعثون، وهي هذه الأوثان التي تعبد من دون الله أموات لا أرواح فيها، ولا تملك لأهلها ضرراً ولا نفعاً»^(١).

وقال القرطبي: «(أموات غير أحياء) أي هم أموات، يعنى الأصنام، لا أرواح فيها ولا تسمع ولا تبصر، أي هي جمادات فكيف تعبدونها وأنتم أفضل منها بالحياة. (وما يشعرون) يعنى الأصنام. (أيان يبعثون)»^(٢).

وقال ابن كثير: «وقوله "أموات غير أحياء" أي هي جمادات لا أرواح

(١) الطبري، جامع البيان (تفسير الطبري): ج ١٤ ص ١٢٥.

(٢) القرطبي، تفسير القرطبي: ج ١٠ ص ٤٩.

فيها، فلا تسمع ولا تبصر ولا تعقل " وما يشعرون أيان يبعثون " أي لا يدرون متى تكون الساعة فكيف يرتجى عند هذه نفع أو ثواب أو جزاء؟ إنما يرجى ذلك من الذي يعلم كل شئ وهو خالق كل شئ^(١).

فهذه الآية المباركة - كسابقاتها - ناظرة إلى خصوص من يعبدون الأصنام، وهي أجنبية عن مسألة الاستغاثة والتوسل بالأنبياء والصالحين مع عدم الاعتقاد بألوهيتهم، ولا يوجد مسلم من يدعي الألوهية فيمن يتوسل بهم.

الآية الخامسة: قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ * إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾^(٢).

وهذه الآية كمثيلاتها ناظرة أيضاً إلى عبدة الأصنام، فإن الأصنام لا يملكون حتى قشر النواة، وهو القطمير، فكيف يمكن عبادتهم؟ يقول الطبري: «وقوله: ﴿والذين تدعون من دونه ما يملكون من قِطْمِيرٍ﴾ يقول تعالى ذكره: والذين تعبدون أيها الناس من دون ربكم الذي هذه الصفة التي ذكرها في هذه الآيات^(٣) الذي له الملك الكامل، الذي لا يشبهه ملك، صفته ما يملكون من قِطْمِيرٍ، يقول: ما يملكون قشر

(١) ابن كثير، تفسير ابن كثير: ج ٢ ص ٥٨٦.

(٢) فاطر: ١٣-١٤.

(٣) أي تعبدون من دون الله الملك الكامل: تعبدون ما كانت صفته (لا يملك من قِطْمِيرٍ).

نواة فما فوقها، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل...»^(١).

ويقول النسفي: «والذين تدعون من دونه: يعنى الأصنام التي تعبدونها من دون الله يدعون قتيبة (ما يملكون من قطمير) هي القشرة الرقيقة الملتفة على النواة (إن تدعوهم) أي الأصنام (لا يسمعون دعاءكم) لأنهم جماد (ولو سمعوا) على سبيل الفرض (ما استجابوا لكم): لأنهم لا يدعون لهم من الإلهية ويتبرءون منها»^(٢).

فالآية الشريفة كغيرها تتحدث عن الذي يعبدون الأصنام، مبيّنة أنّ الاصنام غير قادرة على نفعهم ولا ضرهم.

فتحصل: أنّ الكلام الذي قدّمناه على الآيتين الأولى والثانية في أوّل البحث يرد على جميع الآيات، فإنّ المراد من (الدعاء) هو العبادة، وأنّ الخطاب موجّه لمن يعبدون الأصنام من دون الله، والمُتوسّل لا يعبد غير الله. كما أنّه لا يمكن التمسك بإطلاق الآيات والقول بشمولها لكل دعاء حتى لو لم يكن عبادة، وحتى لو لم يكن من الأصنام، بل حتى لو كان الدعاء والطلب من الأنبياء وغيرهم؛ لأنّ هذا الاطلاق يشمل حتّى دعوة الأحياء، ولم يقل أحد بحرمة دعوة الحي.

تقرير شبهة السلفية بنحو آخر:

عرفنا أنّ الآيات ناظرة لمن يعبد غير الله ويتخذة إلهاً له، ولا يوجد في الاستغاثة والتوسل أي نحو من العبادة لأحد، فالمتوسّل لا يعبد سوى الله

(١) الطبري، جامع البيان (تفسير الطبري): ج ٢٢ ص ١٤٩.

(٢) النسفي، تفسير النسفي: ج ٣ ص ٢٧٠، الناشر: دار النفائس - بيروت، ٢٠٠٥م.

سبحانه، ولا يعتقد بالوهية من يتوسل به، بل يعتقد أنه عبد صالح من عباد الله؛ ولذا توسّل به، فتوحيد الله الخالص وطاعته وتقواه هي التي دعت المتوسل أن يتوسل بذلك الشخص، بخلاف المشركين الذين عبدوا الأصنام واعتقدوا أنها آلهة.

بيد أن السلفية قد وقعوا في شبهة مفادها: أن مجرد دعاء الغير يعدّ عبادة له ويوجب الشرك، لأنّ الدعاء مخّ وجوهر العبادة، فتكون النتيجة: أن كلّ من دعا غير الله، صار مشركاً؛ وحينئذ فإنّ قول يا محمّد ويا عليّ وغيرها تكون من دعاء غير الله، وهي من الشرك.

الجواب:

بعد أن عرفنا أنّ الآيات مختصة بالمشركين الذين يعبدون الأصنام وأنّ دعوتهم (عبادتهم) للأصنام لا تنفعهم ولا تضرهم؛ لأنّ أصنامهم أموات غير أحياء وغير قادرين على دفع الضر عن أنفسهم.

فلننظر: هل من الممكن شمول تلك الآيات لغير عبدة الأصنام أم لا؟

وجواب هذا يتوقف على معرفة هل أنّ مجرد دعاء الغير والطلب منه يدخل في عبادة غير الله، ويكون صاحب الدعاء مشركاً، أم أنّ الطلب المصاحب لاعتقاد الإلوهية، هو الشرك؟

ولا شكّ في أنّ الثاني هو الصحيح دون الأول؛ ذلك أنّ لازم الافتراض الأول هو القول بشرك كل البشرية بما فيهم الأنبياء، فدعاء الغير والاستغاثة به هو سيرة قامت عليها كل المجتمعات الإنسانية، مضافاً لوروده في القرآن الكريم، فقال تعالى: ﴿إذ تصعدون ولا تلوون على أحد والرسول يدعوكم في

أُخْرَاكُمْ ﴿١﴾ .

وقال تعالى: ﴿فاستغاثه الذي من شيعته على الذي من عدوّه فوكزه موسى ففضى عليه﴾ ﴿٢﴾ وقال على لسان ذي القرنين: ﴿فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً﴾ ﴿٣﴾ وغيرها من الآيات.

فتبيّن أنّه لا يمكن قبول أنّ كلّ دعاء للغير واستغاثة به هو عبادة له موجبة للشرك، وإلا لزم رمي النبيّ بالشرك أيضاً.

ومن هنا وتبعاً لهذا اللازم الواضح البطلان، ذهب الوهابية الى التفريق في الطلب، فقالوا إنّ الطلب من الغير نحوان: الأول: طلب في الأمور المقدورة للبشر، وهذا جائز، والثاني: طلب غير مقدور للبشر فهو يختص بالله تعالى، وهذا غير جائز.

والجواب على ذلك هو: أولاً: أنّ الطلب والاستغاثة، إنّ كانت حقيقة هذه المفاهيم تستلزم - في ذاتها - عبادة غير الله فهي شرك على أية حال، سواء كانت في الأمور المقدورة أو غير المقدورة.

وبناء على هذا الفهم للطلب لا يمكن التفريق بأن يقال: إذا كان الطلب من الحي كان جائزاً وإذا كان من الميت - باعتباره غير قادر على فعل شيء - كان شركاً.

نعم، لو ثبت أنّ الميت لا يضر ولا ينفع فستكون الاستغاثة به لغواً، لكن

(١) آل عمران: ١٥٣.

(٢) القصص: ١٥.

(٣) الكهف: ٩٥.

اللغوية شيء والشرك شيء آخر.

ثانياً: إذا كانت مفاهيم الاستغاثة والطلب والدعاء لا تستلزم الشرك في ذاتها، ولهذا تجوز في الأمور المقدورة للبشر، عندئذ يثبت جواز التوسل بالأنبياء وغيرهم من الصالحين؛ لأن المتوسل يعتقد مسبقاً بقدرة من يتوسل به من الأنبياء والأولياء، وأن هذه القدرة لهؤلاء ليست ذاتية، بل منبثقة من قدرة الله تعالى وفي ضوء سلطانه، وقد حصلوا عليها نتيجة لطاعتهم وتقواهم، فالمتوسل لم يستغث حينئذ إلا بما هو مقدور في اعتقاده، وليس ذلك من الشرك، بل هو عين التوحيد لله سبحانه وتعالى.

وعلى سبيل المثال: إحياء الموتى وشفاء المرضى من مختصات الله سبحانه وتعالى وهي من الأمور غير المقدورة للبشر ابتداءً، لكن الله تعالى قد أذن لعيسى بذلك ومنحه القدرة على الإحياء والشفاء، ولهذا فلا يمكن أن يعدّ مشركاً من يطلب من عيسى عليه السلام في ذلك الوقت أن يحيي ميتاً ما مع علمه واعتقاده أن عيسى عليه السلام قادر على ذلك بإذن الله تعالى.

ثالثاً: المجاز الإسنادي في اللغة أمر معروف، من قبيل قولهم أنبت الربيع بقللاً، فهي نسبة مجازية واضحة، فالربيع ليس هو من ينبت الزرع، بل الذي ينبت البقل هو مجموعة من العوامل مع قدرة الله تعالى، وليس من الصحيح تكفير من يقول أنبت الربيع البقل.

وهكذا يقول الله تعالى العسل يشفي الناس: ﴿فيه شفاء للناس﴾^(١) وفي

(١) النحل: ٦٩.

آية أخرى يقول إنّ الشفاء من مختصاته: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾^(١). وليس من الصحيح تكفير من يعتقد أنّ العسل هو المشافي للمرضى واتّهامه بالشرك؛ لأن نسبة الشفاء للعسل نسبة مجازية لا حقيقية. وهكذا فإنّ الآيات التي تنسب الفعل تارة إلى الله وتارة إلى غيره كثيرة جداً، منها:

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(٢). لكنّه في آية أخرى يقول: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾^(٣). ويقول في موضع آخر: ﴿أَأَنْتُمْ تَرْزُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الرَّازِقُونَ﴾^(٤). وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾^(٥).

ثمّ يقول في آية أخرى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾^(٦). وكذلك يقول: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُم الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٧).

وهكذا فإنّ الآيات في هذا الباب كثيرة.

ومما تقدّم يظهر أنّ القول: يارسول الله أغثنى أو يا علي أدركني وقول أهل السنّة: يا عبد القادر مدد، وغير ذلك، هي نسبة مجازية في الإسناد، فإنّ

(١) الشعراء: ٨٠.

(٢) الذاريات: ٥٨.

(٣) النساء: ٥.

(٤) الواقعة: ٦٤.

(٥) الزمر: ٤٢.

(٦) السجدة: ١١.

(٧) النحل: ٣٢.

المغيث والمدرك هو الله تعالى، وأما الرسول ﷺ وعلي عليه السلام والكيلااني وغيرهم ليسوا إلا وسائط وسبل لتحقيق الحاجات إِمَّا بدعائهم إلى الله، أو أن الله يحقق الإجابة كرامةً لهم، وفي كلا الحالين لا يوجد عبادة لغير الله.

وفي الجملة أن جميع الآيات التي يتوهم منها شرك المستغيث هي أجنبية عن المقام، بل هي واردة في من يعبد غير الله من الأوثان ظناً منه أن أصنامها التي يعبدها قادرة على نفعه أو ضرره، بينما المسلمون لا يعبدون سوى الله، ولا يتوسلون بالأنبياء وغيرهم إلا لاعتقاد أن هؤلاء بلغوا مراتب عالية في توحيد الله وطاعته، فالتوحيد هو الباعث على التوسل والاستغاثة بهؤلاء فكيف يكون شركاً مع تصريح المتوسل بأنه لا يعبد الا الله الواحد الأحد؟

خلاصة بحث التوسل

وإلى هنا تبين للقارئ أن ليس للشيعة توسل خاص بها، بل هم حالهم حال غيرهم من أهل السنة يتوسلون إلى الله بأسماء الله وصفاته، وبالعامل الصالح، وبدوات الأنبياء والصالحين، وبدعاء الأحياء، وكذا الأموات من الأنبياء والأولياء والصالحين، وأن حصر استجابة الدعاء عندهم بذكر أسماء الأئمة ما هي إلا فرية وتضليل حاول القفاري إيهام القارئ بها؛ ليبين لهم عمق الخلاف بين السنة والشيعة، وليتخلص من مسألة التكفير التي تعم أهل السنة حسب رأيه، ونحن بتفصيل البحث وبيان أنواع التوسل أمطنا اللثام عن حقيقة القفاري، وتبين أنه يرى أن المسلمين من الشيعة والسنة مشركين؛ لأنهم يوسطون الأولياء والصالحين في قضاء حوائجهم.

وقد عرفنا أنّ هذا الفعل بعيد كلّ البعد عن الشرك لأنّ المسلم يصرّح بعبادة الله الواحد الأحد ويرى أنّ الأنبياء والأولياء عباد الله لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضرراً إلاّ بإذن الله، وحيث دلّ الدليل على مشروعية التوسّل بهم، راح المسلمون امتثالاً منهم لتطبيق الشريعة، يتوسلون بالأنبياء والصالحين، فالمسلمون يطبقون شرع الله ويتوسلون بالوسائط إليه بعد أن شرّعها الله لهم، مقرّين بأنّ المعبود هو الله لا إله إلا هو، بينما المشركون يعبدون أصنامهم ويشركون بالله ويدعون أنّ ذلك يقربهم إلى الله زلفى، والفرق واسع وشاسع بين من يقرّ بالتوحيد ويصرّح بأنّه لا يعبد إلاّ الله، وبين من يصرّح بعبادة الأصنام ويدعي أنّها تقربه إلى الله.

ونختم بما ورد في البخاري، عن أبي ذر (رضي الله عنه) أنّه سمع النبيّ صلّى الله عليه وسلّم يقول: «لا يرمي رجل رجلاً رجلاً بالفسوق ولا يرميه بالكفر إلاّ ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك»^(١).

وبهذا ننهي الجزء الثالث من نقد كتاب أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية، لمؤلفه الدكتور ناصر القفاري، والحمد لله رب العالمين.

(١) البخاري، صحيح البخاري: ج ٧ ص ٨٤، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١٤٠١هـ.

مصادر الكتاب

١. ابن أبي الحديد المعتزلي، عزّ الدين، أبو حامد بن هبة الله بن محمد، شرح نهج البلاغة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ط ١ - ١٣٧٨هـ.
٢. ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد، المنامات، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط ١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٣. ابن أبي شيبة الكوفي، أبو بكر عبد الله بن محمد، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق وتعليق: سعيد اللحام، الناشر: دار الفكر للطباعة - بيروت، ط ١ - ١٤٠٩هـ.
٤. ابن أبي عاصم الضحاك، أبو بكر، أحمد بن عمرو الشيباني، كتاب السنّة ومعه ظلال الجنة في تخريج السنّة، بقلم: محمد ناصر الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٣ - ١٤١٣م.
٥. ابن الأثير الجزري، عزّ الدين أبو الحسن علي بن محمد، الكامل في التاريخ، الناشر: دار صادر - بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
٦. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، الوفا بأحوال المصطفى، اعتنى به وعلّق عليه: راشد الخليلي، الناشر: المكتبة العصرية - بيروت، طبعة عام ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٧. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١ - ١٣٥٨هـ.

٨. ابن السنِّي، أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري، عمل اليوم والليلة، تحقيق: كوثر البرني، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة، بيروت، ونسخة ثانية بتحقيق: بشير محمد عبدون، الناشر: مكتبة دار البيان - دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ.
٩. ابن الصباغ المالكي، نور الدين علي بن محمد المكي، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تحقيق: سامي الغريزي، الناشر: دار الحديث - قم، ط ١ - ١٤٢٢هـ.
١٠. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تعليق وشرح وتخريج: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٦هـ.
١١. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد، عارضة الأحوذِي شرح صحيح الترمذي، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢٥هـ.
١٢. ابن العماد العكري الحنبلي، عبد الحي بن أحمد بن محمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرئووط، محمود الأرئووط، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، ط ١ - ١٤٠٦هـ.
١٣. ابن المغازلي، علي بن محمد بن محمد بن الطيب بن أبي يعلى الجلابي، مناقب الإمام علي، تحقيق وتعليق: محمد باقر البهودي، دار الأضواء - بيروت، طبعة عام ١٤٢٤هـ.
١٤. ابن أنس، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، المدونة الكبرى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٥. ابن بطلال، أبو الحسن، علي بن خلف بن عبد الملك القرطبي، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، ط ٢ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
١٦. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني الحنبلي، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ط ٢ - ١٣٦٩هـ.
١٧. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم الحراني الحنبلي، التوسل والوسيلة، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، طبعة عام ١٣٩٠ - ١٩٧٠م.
١٨. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الرد على الأحنائي واستحباب زيارة خير البرية، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: المطبعة السلفية - القاهرة.
١٩. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، الاستغاثة في الرد على البكري، تحقيق: محمد علي عجال، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، ط ١ - ١٤١٧هـ.
٢٠. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد العاصمي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ٢.
٢١. ابن تيمية، أبو العباس، أحمد بن عبد الحلیم، منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر:

مؤسسة قرطبة - بيروت، ط ١- ١٤٠٦هـ.

٢٢. ابن حبان، التميمي البستي، محمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان،

تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢- ١٤١٤هـ.

٢٣. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، نتائج

الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحقيق: حمدي عبد المجيد

السلفي، الناشر: دار ابن كثير- دمشق، بيروت، ط ٢.

٢٤. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الإصابة

في تمييز الصحابة، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وعلي

محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.

٢٥. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، الدرر

الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية -

حيدر آباد، الهند، ط ٢- ١٩٧٢م.

٢٦. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، القول

المسدد في مسند أحمد، الناشر: عالم الكتب، ط ١- ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٢٧. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تغليق

التعليق، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب

الإسلامي، دار عمار - بيروت، ط ١- ١٤٠٥هـ.

٢٨. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تقريب

التهذيب، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية -

بيروت، ط ٢- ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٩. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤٠٤هـ.
٣٠. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢.
٣١. ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي، لسان الميزان، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ٢- ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
٣٢. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٣٣. ابن خزيمة، محمد بن إسحاق السلمي النيسابوري، صحيح ابن خزيمة، تحقيق وتعليق وتخريج وتقديم: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢- ١٤١٢ - ١٩٩٠م.
٣٤. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٤. ونسخة ثانية بنشر: دار الفكر، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: الأستاذ خليل شحادة، راجعه: د. سهيل زكار.
٣٥. ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة - بيروت.

٣٦. ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع، الطبقات الكبرى، الناشر: دار صادر - بيروت.
٣٧. ابن شهر آشوب، مشير الدين محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب، تصحيح وشرح ومقابلة: لجنة من أساتذة النجف الأشرف، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٧٦هـ.
٣٨. ابن طاووس، علي بن موسى بن جعفر، كشف المحجّة لثمرة المهجّة، الناشر: المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م.
٣٩. ابن طلحة الشافعي، كمال الدين محمد، مطالب السؤل في مناقب آل الرسول، تحقيق: ماجد بن أحمد العطية، الناشر: مؤسسة أم القرى، ط ١ - ١٤٢٠هـ.
٤٠. ابن طولون الدمشقي، شمس الدين محمد بن علي، الأئمة الاثنا عشر، الناشر: دار صادر - بيروت.
٤١. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١ - ١٤١٢هـ.
٤٢. ابن عبد الوهاب، محمد بن عبد الوهاب بن سليمان آل مشرف التميمي، كشف الشبهات، تحقيق: ناصر بن عبد الله الطريم، سعود بن محمد البشر، عبد الكريم اللاحم. الناشر: مطابع الرياض، ط ١.
٤٣. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار الفكر - بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٤٤. ابن عنبه، جمال الدين أحمد بن علي، عمدة الطالب في أنساب آل أبي طلب، تحقيق: محمد حسن آل طالقاني، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، ط ٢- ١٣٨٠هـ.
٤٥. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
٤٦. ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، الشرح الكبير على متن المقنع، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت.
٤٧. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٤٨. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، المنار المنيف، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢- ١٤٠٣هـ.
٤٩. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، إعلام الموقعين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ١٩٧٣م.
٥٠. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء، البداية والنهاية، تحقيق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١- ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٥١. ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبو الفداء، تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)، تقديم: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار المعرفة- بيروت، طبعة عام: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
٥٢. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٥٣. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، نسخة مذيبة بتعليق الألباني، اعتنى به أبو عبيدة مشهور ابن حسن، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ١.
٥٤. ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، الناشر: دار صادر - بيروت، ط ١.
٥٥. أبو الفداء، عماد الدين، إسماعيل بن علي، المختصر من أخبار البشر، الناشر: مكتبة المتنبّي - القاهرة.
٥٦. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، تحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي، د. أحمد النجولي الجمل، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
٥٧. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق وتعليق: سعيد محمد اللحام، الناشر: دار الفكر- بيروت، ط ١ - ١٤١٠ هـ.
٥٨. أبو رية، محمود، أضواء على السنة النبوية، الناشر: البطحاء، ط ٥.

٥٩. أبو زهرة، محمد أحمد، الإمام الصادق، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة.
٦٠. أبو نصر البخاري، سهل بن عبد الله، سرّ السلسلة العلوية، تقديم وتعليق: السيد محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة الحيدرية ومكتبتها في النجف الأشرف - ١٣٨١هـ الناشر: انتشارات الشريف الرضي، ط ١-١٤١٣هـ
٦١. أبو نعيم الإصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤-١٤٠٥هـ
٦٢. أبو نعيم الإصبهاني، أحمد بن عبد الله، ذكر أخبار إصبهان، الناشر: مطبعة بريل، ليدن، طبعة عام: ١٩٣٤م.
٦٣. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى، مسند أبي يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.
٦٤. الآجري، أبو بكر محمّد بن الحسين، الشريعة، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن، الرياض، ط ٢ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٦٥. زيني دحلان، أحمد بن زيني بن أحمد دحلان المكي الشافعي، الدرر السنيّة في الرد على الوهابية، الناشر: مكتبة إيشيق، استانبول - تركيا، طبعة عام ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.
٦٦. الأردبيلي، الغروي، محمد بن علي، جامع الرواة، الناشر: مكتبة المحمدي.

٦٧. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط ١.
٦٨. الأشعري القمي، سعد بن عبد الله، المقالات والفرق، تعليق وتصحيح: د. محمد جواد مشكور، الناشر: مركز انتشارات علمي وفرهنگي - قم، ط ٢ - ١٣٦١ هـ ش.
٦٩. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض، ط ١ - ١٤١٢، وفي خصوص الجزء العاشر، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
٧٠. الألباني، محمد ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٧١. الألباني، محمد ناصر الدين، التعليقات الرضية على الروضة الندية، تحقيق: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي، الناشر: دار ابن عفان - السعودية، ط ١ - ١٤٢٣ هـ.
٧٢. الألباني، محمد ناصر الدين، التوسل أنواعه وأحكامه، نسقه وألف بين فصوله: محمد العباسي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، ط ١ - ٢٠٠١ م - ١٤٢١ هـ.
٧٣. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، طبعة عام ١٤١٥ هـ.
٧٤. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، الناشر:

- المكتب الإسلامي، ط ٣-١٤٠٨هـ
٧٥. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن ابن ماجه، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٣-١٤٠٨هـ
٧٦. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن الترمذي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، ط ٢ الجديدة ١٤٢٢هـ
٧٧. الألوسي البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٧٨. أمين، أحمد، ضحى الإسلام، الناشر: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة السابعة.
٧٩. الأمين، محسن بن عبد الكريم، أعيان الشيعة، تحقيق وتخريج: حسن الأمين، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت.
٨٠. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الأدب المفرد، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٨١. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، التاريخ الكبير، الناشر: المكتبة الإسلامية، ديار بكر - تركيا.
٨٢. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ وترقيم الأحاديث نسخة: بيت الأفكار الدولية، اعتنى به: أبو صهيب الكرمي، طبعة عام ١٤١٩هـ

- ٨٣ البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مؤسسة علوم القرآن، مكتبة العلوم والحكم - بيروت، المدينة، ط ١- ١٤٠٩هـ.
- ٨٤ البغوي، حسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٣هـ.
- ٨٥ البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق: د. سهيل زكار، ود. رياض زركلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٨٦ البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، وثق نصوصه وخرج حديثه وعلق عليه: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣ - ٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ.
- ٨٧ الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، علل الترمذي، بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود محمد الصعيدي، الناشر، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، ط ١- ١٤٠٩هـ.
- ٨٨ الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٨٩ الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، سنن الترمذي، تحقيق وتصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٢- ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٩٠. تسيهر، جولد، العقيدة والشريعة في الإسلام، طبعة القاهرة ١٩٤٦م.
٩١. التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، شرح المقاصد في علم الكلام، الناشر: دار المعارف النعمانية - باكستان، ط ١ - ١٤٠١هـ.
٩٢. التميمي البستي، محمّد بن حبان، الثقات، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، المطبعة: مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، ط ١ - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٩٣. التميمي البستي، محمّد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٢ - ١٤١٤هـ.
٩٤. التميمي البستي، محمّد بن حبان، المجروحين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
٩٥. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، تحقيق: أبو محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١ - ١٤٢٢ - ٢٠٠٢م.
٩٦. الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، الناشر: دار الجيل - بيروت.
٩٧. الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد، الكامل في ضعفاء الرجال، قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
٩٨. الجزري، شمس الدين محمد بن محمد، أسني المطالب في مناقب

- سيدنا علي بن أبي طالب، تحقيق: د. محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام العامة - أصفهان.
٩٩. الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٠٠. الجهضمي، إسماعيل بن إسحاق القاضي، فضل الصلاة على النبي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، دار النشر: المكتب الإسلامي، ط ٣، بيروت، ١٣٩٧هـ.
١٠١. الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ.
١٠٢. الجويني، إبراهيم بن محمد بن محمد بن المؤيد، فرائد السمطين، تحقيق وتعليق: الشيخ محمد باقر المحمودي، الناشر: مؤسسة المحمودي - بيروت، ط ١ - ١٤٢٨هـ.
١٠٣. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
١٠٤. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، سؤالات السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة، تحقيق: د. موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٠٥. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله، المستدرک علی الصحیحین، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن

- المرعشلي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٠٦. الحربي، إبراهيم بن إسحاق، غريب الحديث، تحقيق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط ١- ١٤٠٥.
١٠٧. طه حسين، الفتنة الكبرى (علي وبنوه)، الناشر: دار المعارف - القاهرة، ط ١٣.
١٠٨. الحلبي، حسن بن سليم، مختصر بصائر الدرجات، الناشر: المطبعة الحيدرية - النجف الأشرف، ط ١- ١٣٧٠هـ.
١٠٩. الحنبلي، ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط ١- ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
١١٠. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، الرحلة في طلب الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
١١١. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، موضع أوهام الجمع والتفريق، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ١- ١٤٠٧هـ.
١١٢. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ.
١١٣. الخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله، مشكاة المصابيح، تحقيق،

- محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢- ١٣٩٩هـ
١١٤. الخميني، روح الله الموسوي، البيع، الناشر: مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، ط ١- ١٤٢١هـ
١١٥. الخوارزمي الحنفي، الموفق بن أحمد، مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق: الشيخ مالك المحمودي، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ٢- ١٤١٤هـ
١١٦. الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر الموسوي، معجم رجال الحديث، ط ٥- ١٤١٣هـ
١١٧. الدارقطني، أبو الحسن، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١١٨. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، تحقيق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المبار كفوري، الناشر: دار العاصمة - الرياض، ط ١- ١٤١٦هـ
١١٩. الدسوقي، شمس الدين محمد عرفه، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
١٢٠. الدمياطي، أبو محمد شرف الدين، عبد المؤمن بن خلف، المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، ط ٥، ١٤١٤هـ

١٢١. الدهلوي عبد الحق بن سيف الدين، مقدمة في أصول الحديث، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط ٢-١٤٠٦هـ.
١٢٢. الدهلوي، عبد الغني، إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه، الناشر: مطبع محمد حسين مولوي، نسخة مخطوطة.
١٢٣. الدياربكري، حسين بن محمد، تاريخ الخميس، الناشر: دار صادر - بيروت.
١٢٤. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الموقظة في علم مصطلح الحديث، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢ - ١٤١٢هـ.
١٢٥. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تقديم وتعليق: محمد عوامة، أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، طبعة عام: ١٤١٣ - ١٩٩٢م.
١٢٦. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، ط ١-١٤٠٧هـ.
١٢٧. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٢٨. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٩-١٤١٣هـ.
١٢٩. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ١-١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.
١٣٠. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١-١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
١٣١. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن)، تحقيق: أسعد محمد خطيب، الناشر: المكتبة العصرية - صيدا.
١٣٢. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، تحقيق: السيد مهدي الرجائي؛ الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم المقدسة، ط ١-١٤٠٩هـ.
١٣٣. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم، الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، الناشر: دفتر نشر الكتاب، ط ٢-١٤٠٤هـ.
١٣٤. رضا، محمد رشيد، تفسير القرآن الحكيم، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ط ٢، مصورة على ط ١ بمطبعة المنار ١٣٤٢هـ.
١٣٥. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على الموطأ، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١-بيروت، ١٤١١هـ.

١٣٦. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١- ١٤١٧ هـ
١٣٧. الزركشي، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، ط ١- ١٤١٩ هـ - ١٩٨٩ م.
١٣٨. الزركشي، محمد بن بهادر بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: د. محمد محمد تامر، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١٤٢١ هـ.
١٣٩. الزركلي، خير الدين بن محمود الدمشقي، الأعلام، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط ٥- ١٩٨٠ م.
١٤٠. الزرندي، محمد بن يوسف، معارج الوصول إلى معرفة فضل آل الرسول، تحقيق: ماجد بن أحمد بن عطية.
١٤١. السامري، محمد بن عبد الله، المستوعب في الفقه، تحقيق: د. عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط ٢- ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٤٢. سبط ابن الجوزي، أبو المظفر يوسف بن قرغلي، تذكرة الخواص، الناشر: مؤسسة أهل البيت عليه السلام - بيروت، طبعة عام ١٤٠١ هـ
١٤٣. السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي، شفاء السقام في زيارة خير الأنام، ط ٤- ١٤١٩ م.
١٤٤. السبكي، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد القناعي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر

للطباعة، ط ٢-١٤١٣هـ.

١٤٥. السجستاني، أبو داود، سليمان بن الأشعث، سؤالات أبي عبيد
الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد العليم
عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة دار الاستقامة، السعودية، مؤسسة الريان
للطباعة- بيروت، ط ١-١٤١٨-١٩٩٧م.

١٤٦. السخاوي، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن، القول البديع في
الصلاة على الحبيب الشفيح، تحقيق: بشير محمد عيون، الناشر: مكتبة
المؤيد، الطائف، مكتبة دار البيان - دمشق.

١٤٧. السخاوي، شمس الدين، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الضوء
اللامع في أعيان القرن التاسع، الناشر: دار مكتبة الحياة - بيروت.

١٤٨. السقاف، حسن بن علي، القول العطر في نبوة سيدنا الخضر، الناشر:
دار الإمام النووي، عمان - الأردن، ط ١-١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٤٩. السقاف، حسن بن علي، الإغاثة بأدلة الاستغاثة، الناشر: مكتبة الإمام
النووي، عمان، ط ١-١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٥٠. السلمي، أبو عبد الرحمن، محمد بن الحسين، طبقات الصوفية، تحقيق
:مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ -
١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٥١. السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور، الأنساب،
تحقيق: عبد الله عمر البارودي، الناشر: دار الجنان - لبنان، ط ١-١٤٠٨هـ

١٥٢. السمهودي، علي بن أحمد بن عبد الله، وفاء الوفا بأخبار دار

- المصطفى، تحقيق: خالد عبد الغني محفوظ، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١- ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.
١٥٣. السموأل، ابن يحيى بن عباس المغربي، إفحام اليهود وقصة إسلام السموأل ورؤياه النبي (صلى الله عليه وسلم)، تحقيق: د. محمد عبد الله الشرقاوي، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط ٣- ١٩٩٠هـ.
١٥٤. السندي، محمد عابد، التوسل وأحكامه وأنواعه، الناشر: المكتبة المجددية النعمية، كراتشي - باكستان، ط ١- ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٥٥. السويدي، محمد أمين، سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب، الناشر: منشورات الشريف الرضي، ط ٢، طبعة مصورة عن طبعة المكتبة العلمية - بيروت.
١٥٦. السيد البكري، أبو بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي، حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١- ١٤١٨ - ١٩٩٧م.
١٥٧. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الخصائص الكبرى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٥٨. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تنوير الحلك، الناشر: مكتبة الحقيقة - إستانبول، طبعة عام: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
١٥٩. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تاريخ

- الخلفاء، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: مطبعة السعادة - مصر، ط ١ - ١٣٧١هـ.
١٦٠. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، أنباء الأذكىاء بحياة الأنبياء المطبوع ضمن الحاوي في الفتاوي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٦١. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الدر المثنور في التفسير بالمأثور، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
١٦٢. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.
١٦٣. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الجامع الصغير، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١ - ١٤٠١هـ.
١٦٤. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الحاوي للفتاوي، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤٢١هـ.
١٦٥. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار ابن عفان للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، ط ١ - ١٤١٦هـ.
١٦٦. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الفقه،

- عَلَّقَ عليه: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط ١-
١٤١٧هـ
١٦٧. الشافعي، محمد بن إدريس، كتاب الأم، الناشر: دار الفكر، ط ٢-
١٤٠٣هـ
١٦٨. شرف الدين، السيد عبد الحسين بن السيد يوسف الموسوي،
المراجعات، تحقيق: حسين الراضي، ط ٢-١٤٠٢هـ
١٦٩. الشرنبلالي، حسن بن عمّار بن علي الحنفي، مراقبي الفلاح بإمداد
الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة الأرواح، الناشر: دار الكتب العلميّة-
بيروت، ط ٢-٢٠٠٤م - ١٤٢٤هـ.
١٧٠. الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي
البغدادي، نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار الذخائر -
قم، ط ١-١٤١٢هـ
١٧١. الشعراني، علي بن برهان الدين، اليواقيت والجواهر في بيان عقائد
الأكابر، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١-١٤١٨هـ طبعة
جديدة مصححة.
١٧٢. الشعراني، علي بن برهان الدين، الطبقات الكبرى، الناشر: دار الفكر
المصورة على دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط ١،
١٤١٩هـ
١٧٣. شعيب الأرنؤوط، بشار عواد، تحرير التقريب، الناشر: مؤسسة الرسالة،
بيروت، ط ١-١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٧٤. الشهرستاني، السيد عبد الرضا، المهدي الموعود ودفن الشبهات عنه، الناشر: مطبعة خراسان - مشهد، طبعة عام ١٣٩٨هـ.
١٧٥. الشوكاني، محمد بن علي، الدر النضيد الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، تحقيق: أبو عبد الله الحلبي، الناشر: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، ط ١ - ١٤١٤هـ.
١٧٦. الشوكاني، محمد بن علي، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، الناشر: دار القلم - بيروت، ط ١ - ١٩٨٤.
١٧٧. الشيباني، أبو عبد الله، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، الناشر: دار صادر - بيروت. ونسخة ثانية نشر: دار الحديث - القاهرة، تعليق: أحمد محمد شاكر وحمزة أحمد الزين، ط ١ - ونسخة ثالثة نشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
١٧٨. الشيباني، أحمد بن حنبل، العلل، تحقيق: د. وصي الله بن محمود عباس، المطبعة: المكتب الإسلامي - بيروت، الناشر: دار الخاني - الرياض، ط ١ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
١٧٩. الصالحي الشامي، محمد بن يوسف، سبيل الهدى والرشاد، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - طبعة عام: ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
١٨٠. الصدر، محمد باقر، بحث حول المهدي، تحقيق: د. عبد الجبار شرارة، الناشر: مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ط ١ المحققة - ١٤١٧هـ.
١٨١. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، علل الشرائع،

- تقديم: السيد محمد صادق بحر العلوم، الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية- النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٥هـ
١٨٢. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، عيون أخبار الرضا عليه السلام، تصحيح وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلمي، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، طبع سنة ١٤٠٤هـ
١٨٣. الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، كمال الدين وتمام النعمة، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ
١٨٤. الصفدي، صلاح الدين خليل، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، طبعة عام ١٤٢٠هـ
١٨٥. الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، الناشر: منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلمية - قم.
١٨٦. الطبراني، سليمان بن أحمد، الدعاء، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلميّة- بيروت، ط ١ - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
١٨٧. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد الحسن بن إبراهيم الحسني، الناشر: دار الحرمين، طبعة عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٨٨. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

١٨٩. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢- ١٤٠٤هـ.
١٩٠. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين، الناشر: دار الحرمين، طبعة عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٩١. الطبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن، إعلام الوري بأعلام الهدى، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم، ط ١- ١٤١٧هـ.
١٩٢. الطبرسي، أبو علي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.
١٩٣. الطبرسي، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، الاحتجاج، تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخرسان، الناشر: دار النعمان - النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٦هـ.
١٩٤. الطبري، أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى، الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة، طبعة عام ١٣٥٦هـ.
١٩٥. الطبري، أحمد بن عبد الله، ذخائر العقبى، الناشر: مكتبة القدسي - القاهرة، طبعة عام ١٣٥٦هـ.
١٩٦. الطبري، محمد بن جرير، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

١٩٧. الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الارنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢- ١٤٠٨هـ.
١٩٨. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم.
١٩٩. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، المبسوط في فقه الإمامية، تصحيح وتعليق: السيد محمد تقي الكشفي، الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء آثار الجعفرية.
٢٠٠. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، تهذيب الأحكام، تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٤- ١٣٦٥ هـ. ش.
٢٠١. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ١- ١٤١٥هـ.
٢٠٢. الطوسي، أبو جعفر، محمد بن الحسن، الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١- ١٤١١هـ.
٢٠٣. عبد العليم البستوي، المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، الناشر: المكتبة المكية - السعودية. ودار ابن حزم - بيروت. ط ١ ١٤٢٠هـ.
٢٠٤. العبدري، ابن الحاج، محمّد بن محمّد المالكي، المدخل، الناشر: دار الفكر، سنة النشر: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٠٥. العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، كشف الخفاء ومزيل
الالتباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، الناشر: دار
الكتب العلمية - بيروت، ط ٣- ١٤٠٨هـ.
٢٠٦. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات، الناشر:
مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط ١- ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٠٧. العراقي، أبو الفضل زين الدين، عبد الرحيم بن الحسين، المغني عن
حمل الأسفار في الأسفار بتخريج ما في الإحياء من الأحاديث
والآثار، تحقيق: أشرف عبد المقصود، دار النشر: مكتبة طبرية - الرياض،
ط ١- ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٢٠٨. العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين، وولده أبو زرعة
ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم، طرح الثريب في شرح التقريب،
تحقيق: عبد القادر محمد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١،
٢٠٠٠م.
٢٠٩. العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود شرح
سنن أبي داود، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢- ١٤١٥هـ.
٢١٠. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو المكي، الضعفاء الكبير، تحقيق: د.
عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢-
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٢١١. العلامة الحلبي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي،
خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، تحقيق: جواد قيومي، الناشر: مؤسسة

نشر الفقاهة، ط ١-١٤١٧هـ

٢١٢. العلائي، خليل بن الأمير سيف الدين، المختلطين، تحقيق: د. رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، مصر، ط ١-١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢١٣. العلوي العمري، علي بن محمد، المجدي في أنساب الطالبين، تحقيق: د. أحمد المهدي الدامغاني، إشراف: د. السيد محمود المرعشي، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي - قم المقدسة، ط ١-١٤٠٩هـ

٢١٤. علي جمعة، البيان لما يشغل الأذهان، الناشر: موقع انترنت صفحة الشيخ جمعة.

٢١٥. العيني، بدر الدين أبو محمد، محمد بن أحمد الحنفي، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢١٦. الغماري، عبد الله بن الصديق، الرد المحكم المتين على كتاب القول المبين، الناشر: مطبعة العهد الجديد، ط ١ - ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.

٢١٧. الفسوي، يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢١٨. القاري، علي بن سلطان محمد، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: جمال عيتاني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١٩. القاري، علي بن سلطان محمد، شرح مسند أبي حنيفة، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٢٢٠. القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الهمداني، المغني في الإمامة، تحقيق: د. عبد الحلیم محمود ود. سليمان دنيا، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: طه حسين، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٢٢١. القاضي عبد الجبار، عبد الجبار بن أحمد الهمداني، تثبيت دلائل

النبوة، تحقيق وتقديم: د. عبد الكريم عثمان، الناشر: دار العربية- بيروت

٢٢٢. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى، الشفا بتعريف حقوق

المصطفى ﷺ، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٢٢٣. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي،

تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تصحيح: أحمد عبد الحلیم

البردوني وجماعة، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، طبعة عام

١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٢٤. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، التذكرة

بأحوال الموتى وأمور الآخرة: تحقيق: د. الصادق بن محمد بن إبراهيم،

الناشر: مكتبة دار المنهاج - الرياض، ط ١ - ١٤٢٥هـ

٢٢٥. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، التذكرة في

أحوال الموتى وأمور الآخرة، الناشر: دار الفكر - بيروت، طبعة عام

١٤٢١هـ

٢٢٦. القسطلاني، أحمد بن محمد، المواهب اللدنية بالمنح المحمدية،

شرح وتعليق: محمود بن محيي الدين الجنان، الناشر: دار الكتب العلمية -

- بيروت، ط ١ - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٢٧. القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن، الرسالة القشيرية، تحقيق: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٢٨. القفاري، ناصر بن عبد الله بن علي، أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد، الناشر: دار الرضا - الجيزة، ط ٣ - ١٤١٨هـ.
٢٢٩. القمي، الشيخ عباس بن محمد رضا، الكنى والألقاب، تقديم: محمد هادي الأميني، الناشر: مكتبة الصدر - طهران.
٢٣٠. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، ينابيع المودة لذوي القربى، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، الناشر: دار الأسوة، ط ١ - ١٤١٦هـ.
٢٣١. القنوجي، محمد صديق خان، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر، تحقيق: د. عاصم عبد الله القريوتي، الناشر: شركة الشرق الأوسط للطباعة - ماركا الشمالية، الأردن، ط ١ - ١٤٠٤هـ.
٢٣٢. الكتاب المقدس، الناشر: دار المشرق - بيروت، ط ٢ - ١٩٨٨م.
٢٣٣. الكتاني، محمد بن جعفر، نظم المتناثر من الحديث المتواتر، الناشر: دار الكتب السلفية - مصر، ط ٢ المصححة.
٢٣٤. الكفعمي، تقى الدين إبراهيم بن علي الحسن بن محمد بن صالح، المصباح، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط ٣ - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٣٥. الكليني البغدادي، أبو جعفر، محمد بن يعقوب، الكافي، تصحيح

- وتعليق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ط ٥ - ١٣٦٣ش.
٢٣٦. الكنجي الشافعي، محمد بن يوسف، البيان في أخبار صاحب الزمان، تحقيق: الشيخ مهدي محمد الفتلاوي، الناشر: دار المحجة البيضاء - دار الرسول الأكرم، ط ١ - ١٤٢١هـ.
٢٣٧. الكنجي الشافعي، محمد بن يوسف، كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام، تحقيق وتصحيح وتعليق: محمد هادي الأميني، الناشر: دار إحياء تراث أهل البيت، ط ٣ - ١٤٠٤هـ.
٢٣٨. اللكنوي، محمد بن الحسين، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، تصحيح: السيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
٢٣٩. المآربي، أبو الحسن، مصطفى بن إسماعيل السليماني، اتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، الناشر: مكتبة الفرقان - عجمان، ط ٢.
٢٤٠. المباركفوري، أبو العلاء، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٤١. متز، آدم، الحضارة الإسلامية، نقلها إلى العربية عبد الهادي أبو ريذة، الناشر: مطبعة لجنة التأليف - القاهرة، ط ٣ - ١٣٧٧هـ - طبعة منقحة ومهذبة.
٢٤٢. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، رسالة في الرد

على من حكم وقضى أنّ المهدي الموعود جاء ومضى، نسخة مخطوطة، الناسخ: ضيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي العمري الحنفي، تاريخ النسخ: ١٢ ربيع الأول ١٠٥٣هـ، تصوير مركز إحياء التراث الإسلامي، تاريخ التصوير: ذي القعدة ١٤٢٩هـ.

٢٤٣. المتقي الهندي، علاء الدين علي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبط وتفسير: الشيخ بكري حياني، تصحيح وفهرسة: الشيخ صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤٠٩هـ.

٢٤٤. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تحقيق: يحيى العابدي الزنجاني، الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت، ط ٢ المصححة - ١٤٠٣هـ.

٢٤٥. مجموعة من الباحثين، الموسوعة العربية العالمية، الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة، بإشراف: مؤسسة سلطان بن عبد العزيز آل سعود الخيرية، ط ٢ - ١٤١٩هـ.

٢٤٦. المخزومي، سراج الدين محمد بن عبد الله، صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار، الناشر: مطبعة مكتبة نخبة الأخيار، طبعة عام ١٣٠٦هـ.

٢٤٧. المرعشي، شهاب الدين المرعشي النجفي، شرح إحقاق الحق، تصحيح: السيد إبراهيم الميانجي، الناشر: مكتبة المرعشي - قم.

٢٤٨. مركز الرسالة، المهدي المنتظر في الفكر الإسلامي، ط ١ - ١٤١٧هـ.

- الناشر: مركز الرسالة - قم، ط ١-١٤١٧ هـ
٢٤٩. المروزي، الحافظ أبي عبد الله نعيم بن حماد، الفتن، تحقيق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد - القاهرة، ط ١-١٤١٢ هـ
٢٥٠. المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال، تحقيق وضبط وتعليق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، طبعة عام ١٤١٣ هـ وطبعة ثانية: الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢-١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٢٥١. المصري الشافعي، أبو المنذر سامي بن أنور، الزهرة العطرة في حديث العترة، الناشر: دار الفقيه - مصر، طبعة عام ١٩٦٩ م.
٢٥٢. مصطفى الرافي، إسلامنا في التوفيق بين السنة والشيعة، الناشر: الدار الإسلامية - بيروت، ط ٢-١٤١٢ هـ طبعة موسعة ومنقحة.
٢٥٣. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى اليماني، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، الناشر: المكتب الإسلامي، ط ٢-١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٥٤. مغنية، محمد جواد، الشيعة في الميزان، الناشر: دار التعارف للمطبوعات - بيروت، ط ٤-١٣٩٩ هـ
٢٥٥. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام، لتتحقيق التراث، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢-١٤١٤ هـ
٢٥٦. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان،

- تصحيح اعتقادات الإمامية، تحقيق: حسين درگاهي، الناشر: دار المفيد - بيروت، ط ٢- ١٤١٤هـ.
٢٥٧. المقدسي، يوسف بن يحيى بن علي الشافعي، عقد الدرر في أخبار المنتظر، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: مكتبة عالم الفكر - القاهرة، ط ١- ١٣٩٩هـ.
٢٥٨. المقرئزي، أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد المقرئزي، إمتاع الأسماع بما للنبي صلى الله عليه وسلم من الأحوال والأموال والحفدة المتاع، تحقيق وتعليق: محمد عبد الحميد النميسي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤٢٠هـ.
٢٥٩. ممدوح، محمود سعيد، رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة، الناشر: دار الإمام النووي، ط ١- ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٦٠. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تصحيح: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.
٢٦١. المناوي، محمد عبد الرؤوف، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تصحيح: أحمد عبد السلام، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٥هـ.
٢٦٢. المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ.
٢٦٣. الميرزا النوري، حسين بن الميرزا محمد تقي، مستدرك الوسائل،

- الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - بيروت.
٢٦٤. النبهاني، يوسف بن إسماعيل، شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق، تحقيق: الشيخ عبد الوارث محمد علي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٣-٢٠٠٧ م.
٢٦٥. النجاشي، أبو العباس، أحمد بن علي بن أحمد، رجال النجاشي، الناشر: جماعة المدرّسين - قم، ط ٥-١٤١٦ هـ
٢٦٦. ابن بشر، عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، الناشر: مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ط ٤-١٤٠٢ هـ
٢٦٧. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، عمل اليوم والليلة، تحقيق: د. فاروق حمادة، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢-١٤٠٦.
٢٦٨. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، الناشر: دار المعرفة للطباعة - بيروت، ط ١-١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
٢٦٩. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي، سنن النسائي، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط ١-١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م.
٢٧٠. النعماني، محمد بن إبراهيم، كتاب الغيبة، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهراني، الشيخ علي أحمد ناصح، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية - قم، ط ١-١٤١١ هـ
٢٧١. النوبختي، أبو محمد، الحسن بن موسى، فرق الشيعة، تعليق: محمد صادق بحر العلوم، طبعة مصوّرة عن طبعة المطبعة الحيدرية - النجف،

- الناشر، مكتبة الفقيه - قم، ط ٤- ١٣٨٨هـ.
٢٧٢. النووي، أبو زكريا، يحيى بن شرف، الأذكار النووية، الناشر: دار الفكر للطباعة- بيروت، طبعة عام: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.
٢٧٣. النووي، أبو زكريا، يحيى بن شرف، المجموع (شرح المذهب)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
٢٧٤. النووي، أبو زكريا، محيي الدين، شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ.
٢٧٥. مسلم النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، الناشر: دار الفكر - بيروت. (طبعة مصححة) وترقيم الأحاديث نسخة دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٢١هـ اعتنى به: صدقي جميل العطار.
٢٧٦. الهيثمي، ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي المكي، أبو العباس، الجواهر المنظم في زيارة القبر الشريف النبوي المكرم، الناشر: دار جوامع الكلم، القاهرة.
٢٧٧. الهيثمي، ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي المكي، الفتاوى الحديثية، الناشر: دار الفكر.
٢٧٨. الهيثمي، ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي المكي، الصواعق المحرقة، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الله التركي، كامل محمد الخراط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١- ١٤١٧هـ.

٢٧٩. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، طبعة عام ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

المجلات والصحف

مجلة التمدن الإسلامي، دمشق شهر ذي القعدة - ١٣٧١هـ

مجلة الجامعة الإسلامية، السنة الأولى، العدد ٣.

جريدة الوطن السعودية، العدد: ٣٠٣٤، ٢٢ محرم ١٤٣٠ هـ السنة التاسعة.

محتويات الكتاب

٩	الفصل الأول شبهات حول المهدي <small>عليه السلام</small>
١١	مقدمة
١٦	عالمية الإيمان بفكرة المنقذ والمخلص
١٩	صحة أحاديث الإمام المهدي <small>عليه السلام</small>
٢٢	تواتر أحاديث المهدي <small>عليه السلام</small>
٢٧	النصوص المبشرة بالإمام المهدي <small>عليه السلام</small> قبل ولادته
٢٨	الأحاديث التي تحدد هوية وشخصية الإمام المهدي <small>عليه السلام</small>
٢٨	المهدي من عترة النبي <small>صلى الله عليه وآله</small>
٢٩	طعن ابن خلدون في هذا الحديث
٢٩	الحديث صحيح
٣٢	المهدي من ولد فاطمة <small>عليها السلام</small>
٣٥	المهدي من ولد الحسين <small>عليه السلام</small>
٣٧	المهدي ليس من ولد الإمام الحسن <small>عليه السلام</small>
٣٧	ضعف سند حديث أن المهدي <small>عليه السلام</small> من ولد الحسن
٣٨	اختلاف نقل الحديث
٣٩	احتمال التصحيف في الحديث
٤٠	الأحاديث العامة الدالة على هويته واستمرار وجوده <small>عليه السلام</small>
٤٠	١- حديث (الاثني عشر خليفة)
٤٤	الأئمة الاثنا عشر هم أئمة أهل البيت <small>عليهم السلام</small>

- الأئمة الاثنا عشر هم أئمة أهل البيت عليهم السلام ٤٤
- تضارب آراء أهل السنة في معنى حديث (الاثني عشر) ٤٦
- الانطباق القهري للحديث على أئمة أهل البيت عليهم السلام ٤٩
- حديث (الاثني عشر) سبق ولادة الأئمة عليهم السلام ٥١
- ٢- حديث الثقلين ٥٢
- صحة حديث الثقلين: الكتاب والعترة عند أهل السنة ٥٢
- دلالة الحديث على وجود الإمام المهدي عليه السلام ٥٤
- ٣- حديث: (لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة) ٥٤
- الآلوسي يصرح بخلافة الإنسان الكامل إلى قيام الساعة ٥٥
- شبهة التعارض في أحاديث الإمام المهدي عليه السلام ٥٦
- الجواب ٥٧
- شبهة عدم إخراج البخاري ومسلم أحاديث المهدي في صحيحهما ٥٧
- الجواب ٥٨
- الشبهة باطلة لعدة وجوه: ٥٨
- شبهات القفاري حول المهدي عليه السلام ٦٧
- الشبهة: إن الإمام العسكري عليه السلام مات بلا عقب ٦٧
- أساسيات الشبهة ٦٧
- الجواب: الشبهة باطلة من عدة وجوه ٦٨
- الوجه الأول: تهافت أقوال القفاري ٦٨
- الوجه الثاني: كتب الشيعة تصرح بأن الخلف من صلب الإمام العسكري. ٦٩

- الوجه الثالث: عدم الرؤية لا تدل على عدم الوجود ٧٠
- الوجه الرابع: اقتسام جعفر لميراث العسكري لا يدل على عدم ولادة المهدي ٧٠
- رأي الإمامية في جعفر الكذاب ٧٢
- الوجه الخامس: أحاديث ولادة المهدي عليه السلام متواترة ٧٤
- اعتراف علماء الأنساب بولادة الإمام المهدي عليه السلام ٧٥
- اعتراف علماء السنة بولادة الإمام المهدي عليه السلام ٧٨
- الروايات الدالة على ولادة الإمام المهدي من طرق الشيعة ٩٥
- الرواية الأولى ٩٥
- سند الرواية ٩٥
- الرواية الثانية ٩٧
- سند الحديث ٩٧
- الرواية الثالثة ٩٨
- الشهادات الحسية لولادة الإمام المهدي عليه السلام ٩٩
- أولاً: شهادة من رآه من أصحابه ومن كان معه ومع أبيه عليه السلام ٩٩
- ثانياً: الإكثار من العقائق عن الإمام المهدي عليه السلام ١٠٣
- ثالثاً: رؤية الوكلاء للمهدي عليه السلام ١٠٤
- رابعاً: تعامل السلطة العباسية بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام ١٠٥
- الشبهة: اضطراب أمر الشيعة بعد وفاة الإمام العسكري عليه السلام ١٠٧
- الجواب: الشيعة الإمامية لم يضطرب أمرهم ١٠٧

- الشبهة: بطلان دعوى أن للإمام الحسن العسكري عليه السلام ولداً خفياً ١٠٩
- الجواب: كلام القفاري باطل من عدة وجوه ١١٠
- الشبهة: الاعتقاد بالمهدي وغيته سببه تطلع الشيعة لكيان سياسي ١١٣
- جواب الشبهة ١١٥
- الإمامة الامتداد الطبيعي للنبوّة ١١٥
- الشبهة: القول بالمهدية ينشط دعواته بعد وفاة كل إمام ١٢١
- الجواب: ادعاء الشيعة للغيبة حصل بعد وفاة العسكري عليه السلام ١٢١
- الشبهة: سبب القول بالغيبة الاستئثار بالأموال تحت مسمى الخمس ١٢٢
- الجواب: الأموال المدفوعة حق شرعي ثابت بنص الكتاب والسنة ١٢٢
- فريضة الخمس في القرآن والسنة النبوية^(١) ١٢٣
- الخمس في القرآن الكريم ١٢٤
- المعنى اللغوي للغنيمة ١٢٤
- الخمس لا يقتصر على غنائم الحرب ١٢٦
- الخمس في السنة النبوية ١٢٦
- الخمس في أقوال الفقهاء ١٢٩
- رأي الشيعة أن الخمس في كل مكسب ١٣٠
- مستحق الخمس ١٣٢
- الخمس حق لمنصب الإمامة ١٣٥
- الفكر الوهابي وغنيمة الخمس بين القتل والسلب والنهب ١٣٧
- الشبهة: رجوع القول بالمهدية والغيبة إلى أصول مجوسية ١٤٢

- الجواب: قول القفاري باطل لعدة وجوه..... ١٤٢
- الوجه الأول: لم يثبت في ديانة المجوس وجود مهدي منتظر باق حي. ١٤٣
- الوجه الثاني: التشيع عربي المولد والنشأة..... ١٤٣
- أبناء فارس ينالون الإيمان..... ١٤٥
- كبار علماء أهل السنة من الفرس..... ١٤٦
- الوجه الثالث: تواتر أحاديث المهدي قبل ولادته يكذب هذه الدعوى. ١٤٨
- الوجه الرابع: ليست الكثرة هي المقياس في قبول الأدلة..... ١٤٨
- الدكتور طه حسين يفسر افتراءات القفاري وأمثاله..... ١٤٨
- الشبهة: السفراء الأربعة هم واضعو فكرة المهدي والغيبة..... ١٤٩
- الجواب:..... ١٥٠
- معنى الغيبة عند الشيعة..... ١٥١
- روايات الغيبة عند أهل السنة..... ١٥٢
- روايات الغيبة عند الشيعة..... ١٥٣
- الإمام الباقر عليه السلام..... ١٥٣
- الإمام الصادق عليه السلام..... ١٥٤
- الإمام الرضا عليه السلام..... ١٥٥
- الإمام العسكري عليه السلام..... ١٥٦
- السفراء لم يخترعوا الغيبة..... ١٥٦
- مبعدات عقلانية لفرضية أن السفراء هم من اخترع الغيبة..... ١٥٧
- لم يعرف السفراء بالثراء المادي..... ١٥٧

- السفراء يعيشون في جو من الخوف والإرهاب ١٥٨
- وثاقة السفراء وجلالة قدرهم ١٦١
- السفير الأول: عثمان بن سعيد العمري الأسدي ١٦١
- صفاته ١٦١
- سفارته ١٦١
- وثاقته وجلالته ١٦٢
- وفاته ١٦٤
- السفير الثاني: محمد بن عثمان العمري أبو جعفر ١٦٤
- منزلته ١٦٤
- سفارته ١٦٥
- وثاقته وجلالته ١٦٦
- رؤيته للإمام المهدي عليه السلام ١٦٧
- وفاته ١٦٨
- السفير الثالث: الحسين بن روح أبو القاسم النوبختي ١٦٨
- جلالته ووثاقته ١٦٨
- سفارته ١٦٩
- وفاته ١٧٠
- السفير الرابع: علي بن محمد السمري ١٧٠
- وثاقته وسمو شأنه ١٧٠
- سفارته ١٧٠

وجود المنحرفين سنة اجتماعية	١٧٢
الشبهة: تسريب نظرية المهدي والغيبة عن طريق حكيمة	١٧٧
الجواب	١٧٧
ترجمة السيدة حكيمة بنت الإمام الجواد <small>عليه السلام</small>	١٧٨
اسمها ونسبها	١٧٨
جلالتها ووثاقتها	١٧٨
مشاهدتها وحضورها لولادة الإمام المهدي <small>عليه السلام</small>	١٧٩
وفاتها	١٨٠
حجب الإمام الناس عن رؤيته لا ينافي ضرورة معرفته	١٨٠
الشبهة: التنافي بين علة الغيبة - خوف القتل - وبين العلم بموته	١٨١
جواب الشبهة	١٨٢
الشبهة: غيبات بعض الأنبياء لا تدل على وقوع غيبة المهدي	١٨٥
الجواب: ذكر الشيعة لغيبات الأنبياء لنفي غرابة الغيبة	١٨٦
الفصل الثاني شبهات حول التوسل	١٩١
أهمية بحث التوسل	١٩٣
منهج البحث في شبهات التوسل	١٩٥
مرحلتان في بحث التوسل	١٩٥
المرحلة الأولى: بحث عام حول التوسل	١٩٥
ثلاثة أمور لا بد أن تبحث في المرحلة الأولى	١٩٥
الأمر الأول: مقدمة في بيان حكم التوسل	١٩٥

- ثلاثة أمور لا بد أن تبحث في المرحلة الأولى..... ١٩٥
- الأمر الأول: مقدمة في بيان حكم التوسل ١٩٥
- الأمر الثاني: في بيان أنواع التوسل وأحكامه ١٩٥
- الأمر الثالث: في بيان سيرة الصحابة وعلماء المسلمين على التوسل ١٩٥
- الأمر الأول: مقدمة في بيان حكم أصل التوسل ١٩٧
- الأمر الثاني: بيان أنواع التوسل وأحكامه ٢٠٠
- النوع الأول: التوسل بأسماء الله وصفاته ٢٠٠
- النوع الثاني: التوسل بعمل صالح قام به الداعي ٢٠٠
- النوع الثالث: التوسل بدعاء الأحياء من الأنبياء والأئمة والصالحين ٢٠٢
- النوع الرابع: التوسل بدعاء الأموات من الأنبياء والأولياء ٢٠٣
- نحوان من التوسل بالأنبياء والأئمة والصالحين ٢٠٤
- أمران يتوقف عليهما الموضوع ٢٠٥
- الأمر الأول: الأنبياء والأولياء أحياء عند الله ٢٠٦
- الأمر الثاني: الأنبياء والأولياء يسمعون وقادرون على فعل الأشياء ٢٠٨
- الأدلة على أنّ الأنبياء والأولياء يسمعون وقادرون على الفعل ٢٠٩
- الدليل الأول: آيات قرآنية ٢٠٩
- الدليل الثاني: حديث الأنبياء أحياء في قبورهم ٢١٠
- الدليل الثالث: حديث رد الله علي روجي ٢١١
- الدليل الرابع: حديث صلاتكم معروضة علي ٢١٣
- الدليل الخامس: الأخبار الواردة في سماع سائر الموتى وعرض الأعمال

عليهم.....	٢١٥
الأدلة على جواز طلب الحاجة أو الاستغفار من الأنبياء والأولياء.....	٢١٨
الدليل الأول: التمسك بإطلاق آية استغفار النبي ﷺ.....	٢١٨
مؤيدات الدليل الأول.....	٢٢١
الدليل الثاني: حديث عرض الاعمال على النبي ﷺ واستغفاره للمذنبين.....	٢٣٣
تضعيف الألباني لجزء من حديث عرض الأعمال.....	٢٣٤
الجواب.....	٢٣٤
الدليل الثالث: تصريح النبي ﷺ بأنه يستجيب لعيسى.....	٢٣٧
الدليل الرابع: رواية مالك الدار.....	٢٣٨
الدليل الخامس: مجيء الصحابي أبي أيوب الأنصاري إلى قبر النبي ﷺ.....	٢٣٩
الدليل السادس: اعتراف ابن تيمية بقضاء الحوائج عند قبور الأنبياء والأولياء.....	٢٤١
خلاصة القول في التوسل بدعاء الأموات من الأنبياء والأولياء.....	٢٤٤
النوع الخامس: التوسل بذوات الأنبياء والأولياء في حياتهم وبعد وفاتهم.....	٢٤٥
الدليل الأول على التوسل بالذات.....	٢٤٥
حديث الضرير.....	٢٤٥
شبهات حول دلالة حديث الضرير.....	٢٤٨

- الشبهة الأولى ٢٤٨
- أمران يشهدان للشبهة ٢٤٨
- جواب الأمر الأول للشبهة ٢٤٨
- جواب الأمر الثاني للشبهة ٢٥١
- رواية حماد بن سلمة تدل على عموم التوسل ٢٥٣
- الشبهة الثانية ٢٥٦
- الجواب ٢٥٦
- الصحابي عثمان بن حنيف وحديث الضرير ٢٥٩
- الشبهة الثالثة ٢٦٩
- الجواب ٢٦٩
- الدليل الثاني على التوسل بالذات ٢٧١
- حديث توسل آدم بالنبي محمد ﷺ ٢٧١
- الجواب: ٢٧٤
- الدليل الثالث على التوسل بالذات ٢٨٥
- توسل النبي ﷺ بنفسه وبالأنبياء الذين من قبله ٢٨٥
- الدليل الرابع على التوسل بالذات ٢٩١
- أمر عائشة بفتح كوى على قبر النبي لأجل الاستسقاء: ٢٩١
- الدليل الخامس على التوسل بالذات ٢٩٨
- استسقاؤهم بالعباس عم النبي ﷺ: ٢٩٨
- شبهة أن التوسل بالعباس كان بدعائة لا بذاته ٣٠٥

- نحوان لهذه الشبهة..... ٣٠٥
- النحو الأول: الرواية بحاجة إلى تقدير كلمة جاه أو دعاء..... ٣٠٥
- الجواب..... ٣٠٥
- النحو الثاني: عدول الخليفة عمر عن التوسل بذات النبي ﷺ..... ٣٠٨
- الجواب..... ٣٠٨
- الدليل السادس على التوسل بالذات..... ٣١٥
- شعر أبي طالب في الاستسقاء بوجه النبي..... ٣١٥
- الدليل السابع على التوسل بالذات..... ٣١٥
- حديث: اللهم بحق السائلين عليك..... ٣١٥
- سند الحديث..... ٣١٦
- الأمر الثالث: بيان سيرة العلماء والناس قولاً أو عملاً على جواز التوسل. ٣٢٤
- المرحلة الثانية: نقد القفاري ومناقشة الشبهات العامة حول التوسل..... ٣٤٩
- محوران في البحث..... ٣٤٩
- المحور الأول: شبهات القفاري والجواب عنها..... ٣٥٠
- بيان مغالطة القفاري..... ٣٥١
- الشبهة الأولى: لا يقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة..... ٣٥٢
- الجواب..... ٣٥٢
- الشبهة الثانية: دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل بالأئمة..... ٣٥٧
- الجواب..... ٣٥٧
- الشبهة الثالثة: الموقف من الأئمة السلبي أوقع بعض الأنبياء في مشاكل. ٣٦٨

- الجواب ٣٦٨
- الشبهة الرابعة: الشيعة يدعون الله بأسماء الأئمة في الشدة والرخاء ٣٧١
- الجواب ٣٧١
- الشبهة الخامسة: الشيعة يدعون الله بأسماء الأئمة والله يأمر بدعائه ٣٧٣
- الجواب ٣٧٣
- الشبهة السادسة: الأئمة بشر والله لم يجعل بينه وبين خلقه ولياً ٣٧٦
- الجواب ٣٧٦
- الشبهة السابعة: أدعية الشيعة تربهم على التوجه إلى غير الله ٣٨١
- الجواب ٣٨١
- الشبهة الثامنة: توسل الأنبياء بأسماء الأئمة تقود إلى الشرك بالله ٣٨٦
- الجواب ٣٨٧
- الشبهات العامة حول التوسل ٣٨٩
- الشبهة الأولى: باب الله مفتوح للجميع فلا حاجة للواسطة ٣٨٩
- الجواب ٣٨٩
- الشبهة الثانية: التوسل خلاف إطلاق قوله تعالى: ﴿ادعوني استجب لكم﴾ ٣٩٠
- الجواب ٣٩١
- الشبهة الثالثة: آيات قرآنية أخرى تتنافى مع مبدأ التوسل ٣٩٢
- الجواب ٣٩٢
- الشبهة الرابعة: علي بن ابي طالب ينكر مبدأ التوسل ٣٩٥

الجواب	٣٩٦
الشبهة الخامسة: الإغاثة والتوسّل نداء غير الله وهو شرك	٣٩٧
الجواب	٣٩٧
الشبهة السادسة: الاستغاثة بما لا يقدر عليه إلا الله شرك	٤٠٣
الجواب	٤٠٤
تذييل: في ذكر بعض الآيات التي ادعي منافاتها للتوسل	٤٠٥
الآيات التي يستدلّ بها السلفية على حرمة التوسل:	٤٠٥
ثلاث آيات - في سياق واحد - تنهى عن دعوة غير الله	٤٠٥
تقرير شبهة السلفية بنحو آخر:	٤١١
الجواب:	٤١٢
خلاصة بحث التوسل	٤١٦
مصادر الكتاب	٤١٩
المجلات والصحف	٤٥٦
محتويات الكتاب	٤٥٧